

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232320

UNIVERSAL
LIBRARY

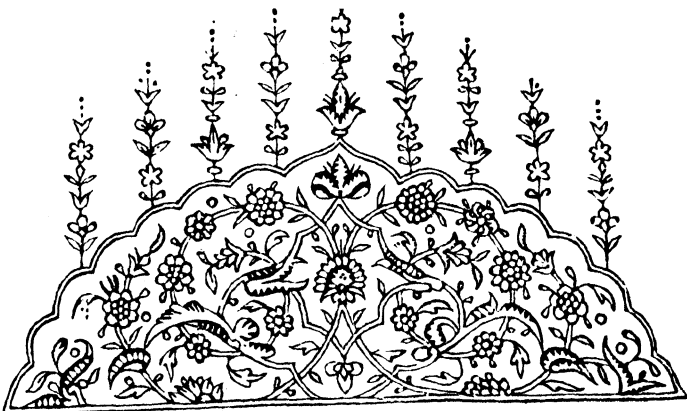
﴿ فہرست الحاشیہ علی الدرر والغری لابن سید الخادمی رحمہ اللہ تعالیٰ ﴾

۰۰۳	اعلم انه لابد علينا ان نذكر مقدمة	۰۹۳	باب العبدین
۰۰۰	يعرف فيها احد الفقه وموضوعه وفائدته	۰۹۶	باب صلوة الکسوف
۰۰۰	ومسائله واستمداده وشبهه	۰۹۷	باب الاستسقاء
۰۰۵	ذكر مناقب ابي حنيفة رحمه الله تعالى	۰۹۷	باب صلوة الخوف
۰۰۷	رسم المفتي	۰۹۸	باب الصلوة في الكعبة
۰۰۷	شرايط الفتوى	۰۹۸	باب سجود السهو
۰۰۸	كتاب الطهارة	۱۰۱	باب سجود التلاوة
۰۱۸	فروع المحقق اذا بلى	۱۰۳	ثمّة سجدة الشكر مستحبة
۰۲۵	فصل يتردون عشر في عشر	۱۰۳	باب الجنائز
۰۲۸	باب التيمم	۱۰۴	فروع والا فضل ان يغسل الميت بخانا
۰۳۱	باب المسح على الخفين	۱۰۷	فروع في التاتار خانية
۰۳۷	باب دماء يختص بالنساء	۱۰۸	باب الشهيد
۰۴۰	باب تطهير الانجاس	۱۱۰	كتاب الزكوة
۰۴۳	فصل سن الاستنجاء	۱۱۳	باب صدقة السوائم
۰۴۴	كتاب الصلوة	۱۱۶	فروع لوزن المال الحلال بالمرام
۰۴۷	باب الاذان	۱۱۷	باب زكوة المال
۰۴۸	باب شروط الصلوة	۱۱۸	باب الغاشر
۰۵۲	باب صفة الصلوة	۱۲۰	باب الركاز
۰۶۳	فصل قوله يجهر	۱۲۱	باب العشر
۰۶۵	فروع مذکور في النهار والدر يجب	۱۲۱	باب المصرف
۰۰۰	الاستماع	۱۲۳	باب الفطرية
۰۶۹	باب الحديث في الصلوة	۱۲۴	كتاب الصوم
۰۷۲	باب ما يفسد الصلوة	۱۲۶	باب موجب الافساد
۰۷۶	فروع افضل المساجد مكة	۱۲۹	فصل قوله حامل
۰۷۶	باب الوتر والوافل	۱۳۰	باب الاعتكاف
۰۸۱	قوله باب ادراك الغريضة	۱۳۱	كتاب الحج
۰۸۲	قوله باب قضاء القوائت	۱۳۴	باب القران والتمتع
۰۸۴	باب صلوة المريض	۱۳۵	باب الجنائيات
۰۸۵	باب الصلوة على الدابة	۱۳۸	باب محرم احصر
۰۸۶	باب الصلوة في السفينة	۱۴۰	كتاب الاضحية
۰۸۶	باب المسافر	۱۴۳	كتاب الصبي
۰۸۹	باب الجمعة	۱۴۴	كتاب الذبايح
۰۹۳	فروع مع النداء	۱۴۷	كتاب الجهاد

باب عتق البعض	٢٥١	باب المغنم	١٤٩
باب الحلف بالعتق	٢٥٦	باب استيلاء الكفار	١٥١
باب العتق على الجعل	٢٥٧	باب الوظائف	١٤٤
باب التدبير	٢٥٨	فصل في الجزية	١٥٥
باب الاستيلاء	٢٥٩	باب المرتد	١٥٧
باب الكتابة	٢٦٠	باب البغاة	١٥٩
فصل في تصرفات المكاتب	٢٦٢	كتاب أحياء الموات	١٦٠
باب كتاب العبد المشترك	٢٦٤	فصل قوله نضرب الماء	١٦١
باب الموت والعجز	٢٦٥	كتاب الكراهة والاستحسان	١٦١
كتاب الولاء	٢٦٧	فصل قوله ولا يلبس رجل حريرا	١٦٢
كتاب الايمان	٢٦٩	فصل قوله ينظر الرجل الرجل	١٦٣
باب خلف القول	٢٨٠	فصل قوله مشرقة عن عزمها	١٦٤
كتاب الحدود	٢٨٣	كتاب النكاح	١٧٠
باب وطئ يوجب الحد اولا	٢٨٥	باب الولي	١٧٧
باب شهادة الزنا	٢٨٧	باب المهر	١٨٢
باب حد الشرب	٢٨٨	باب نكاح الرقيق	١٨٨
باب حد القذف	٢٨٩	باب القسم	١٩٢
فصل لما ذكر الزواجر	٢٩١	كتاب الرضاع	١٩٢
كتاب السرقة	٢٩٥	كتاب الطلاق	١٩٤
فصل يقطع بطلب المسروق منه	٢٩٧	باب إيقاع الطلاق	١٩٧
باب قطع الطريق	٢٩٨	باب النفويض	٢٠٦
كتاب الاشربة	٢٩٩	باب التعليق	٢١١
كتاب الجنائيات	٣٠٠	باب طلاق الفار	٢١٤
باب ما يوجب القود	٣٠٢	باب الرجعة	٢١٦
باب القود فيما دون النفس	٣٠٥	باب الإيلاء	٢١٨
باب الشهادة في القتل	٣٠٨	باب الخلع	٢٢٠
كتاب الدليل	٣١٠	باب الظهار	٢٢٤
فصل قوله لا قود في الشجاج	٣١٠	باب المعلن	٢٢٦
فصل قوله ضرب بطن امرأة	٣١٢	باب العنين	٢٢٩
باب ما يحدث في الطريق	٣١٣	باب العدة	٢٣٠
باب جنابة البهيمة	٣١٤	فصل في الاحداد	٢٣٤
باب جنابة الرقيق	٣١٦	باب ثبوت النسب	٢٣٥
فصل قوله يجب قيمته	٣١٧	باب الحضنة	٢٣٩
فصل قوله فصار اجماعا	٣١٧	باب النفقة	٢٤١
باب القسامة	٣١٨	كتاب العتاق	٢٤٧

٣٨٦	مسائل سقى	٣٢١	كتاب المعامل
٣٨٧	كتاب العارية	٣٢٢	كتاب الآبق
٣٨٩	كتاب الوديعة	٣٢٣	كتاب المفقود
٣٩١	فروع دفع الى رجل الغنا	٣٢٣	كتاب القبط
٣٩١	كتاب الرهن	٣٢٤	كتاب الملقطة
٣٩٣	باب ما يصح رهنه والرهن به	٣٢٥	كتاب الوقف
٣٩٥	باب التصرف والجنابة في الرهن	٣٢٨	فصل قوله وان لم يشترطه الواقف
٣٩٧	فصل اى فى مسائل متفرقة	٣٢٩	فصل قوله يدخل فيه الصلبي
٣٩٧	كتاب الغصب	٣٣٠	كتاب البيوع
٤٠٠	فصل قوله عيب ما غصب	٣٣٦	فصل قوله والثالث
٤٠٢	كتاب الاكراه	٣٣٨	باب خيار الشمرط
٤٠٣	كتاب الحجر	٣٤٣	باب خيار الرؤية
٤٠٤	فصل قوله فالاصل ان البلوغ	٣٤٥	باب خيار العيب
٤٠٥	كتاب المأذون	٣٤٨	باب البيع الفاسد
٤٠٧	كتاب الوكالة	٣٥٤	باب الاقالة
٤٠٨	باب الوكالة بالبيع والشراء	٣٥٥	باب المراجعة والتولية والوضعية
٤١١	باب الوكالة بالخصومة	٣٥٧	باب فى التصرف فى المبيع والثمن
٤١٣	باب عزل الوكيل	٣٥٩	باب الربوا
٤١٤	كتاب الكفالة	٣٦٠	باب الاستحقاق
٤٢١	فصل اى فى كفالة الرجلين	٣٦٣	باب السلم
٤٢١	كتاب الحوالة	٣٦٧	باب الصرف
٤٢٢	كتاب المضاربة	٣٦٨	تذييل
٤٢٥	فروع دفع الوصى مال الصغير الى نفسه	٣٦٩	فروع منها بيع العينة
٤٢٥	كتاب الشركة	٣٧٠	كتاب الشفعة
٤٢٨	فصل قوله وسائر المباحات	٣٧١	باب ما يكون هبة فيه
٤٢٩	فروع ومن اشترى عبدا	٣٧٣	كتاب الهبة
٤٢٩	كتاب المزارعة	٣٧٥	فروع حسنات الصبي له ولا بويه
٤٣١	كتاب المساقاة	٣٧٦	باب الرجوع فيها
٤٣٣	كتاب الدعوى	٣٧٧	فصل فى مسائل متفرقة
٤٣٩	باب التحالف	٣٧٨	فروع بعث امرأته هدايا
٤٤٠	فصل فمين يكون خصما	٣٧٨	كتاب الاجارة
٤٤١	باب دعوى الرجلين	٣٨٠	باب الاجارة الفاسدة
٤٤٤	باب دعوى النسب	٣٨٣	باب من الاجارة
٤٤٦	فصل قيل هذه مسائل مهمه	٣٨٥	باب فسخ الاجارة

فائده قال في لب الاحياء	٤٧٢	كتاب الاقرار	٤٤٨
باب كتاب القاضي	٤٧٥	باب الاستثناء	٤٥١
مسائل شتى	٤٧٧	باب الاقرار	٤٥٣
كتاب القسمة	٤٧٩	فصل اى في مسائل شتى	٤٥٥
كتاب الوصايا	٤٨٢	كتاب الشهادات	٤٥٦
باب الوصية بالثلث	٤٨٥	باب القبول وعدمه	٤٥٨
باب العتق في المرض	٤٨٨	باب الاختلاف في الشهادة	٤٦٢
باب الوصية للاقارب	٤٨٨	باب الشهادة على الشهادة	٤٦٤
باب الوصية بالخدمة والسكنى	٤٩٠	باب الرجوع عنها	٤٦٦
فصل في وصايا الذمي	٤٩١	كتاب الصلح	٤٦٧
الباب الثاني في الابضاء	٤٩٢	كتاب القضاء	٤٧١



در در - اشيه سي خادمي *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور حواشيتنا بيبين جواهر در الاحكام * ووفانا عن غواشي كنوز هداية
غرر الاعلام * والصلوة على من جعلنا من خدام شريفته * وتباع لبين حكمته في مسكية
طريقته * وعلى الذين شربنا من زلال انهارهم * ونمسنالو اقيت علومهم في محيط انهارهم
(اما بعد) فيقول المتفجع الفقير النادمي * ابو سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي * اكرمهم
الله تعالى بالسعادة والفوز الدائم * انه لا يخفى ان اجاع السلف واتفاق جمهور الخلف * جرى
ان اول الفضائل القدسية * و احري الحاصل الانسية * هو العلوم النبوية والفنون العالية
المحمدية * والفقه من بينها اعظم شانا * وارفع منزلة ومكانا * اذ هو الاثر المترتب على الفرقان
والسرفى وحى الرسول بالقرآن * نتيجة من الكتاب وغاية من فصل الخطاب * افضل
العبادات على الاطلاق * واقربها الى الله تعالى بالاتفاق * الى ان صار نظر كتيبه افضل من قيام
الليل * ومن صلوة التسبيح التي هي اقرب النبل * بل قالوا تلك عمل العامة * والفقه هو عمل
الخاصة * ولهذا صار من الذين سبقت لهم من الله الحسنى * وهو الذي انعم الله عليهم من
ازفاء الاسنى * بذلوا جهدهم في نصوص معادنه وفصوص كنوزه وذفاثه بوضع الاصول
للوصول وتشديد اركانه كالوصول لما اوتى اليهم الحكمة من جانب من كان حكما قادرا * ومن
يؤتى الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا * منفردون في معرفة مراد الله من الامين * من رد الله به
خيرا يفقهه في الدين * ائمة الله في الهداية بالدراية والرواية في البداية والنهاية فآراؤهم
مفتاح خزائنه علومه ومظهر اسرار حكمه في اموره هذا هو السر في كونهم ورثة الانبياء
تحقيقا وامثال انبياء بني اسرائيل تأويلا وتوفيقا فهم حزب الله هم المغفلون * لا خوف عليهم
ولا هم يحزنون * لكن الوصول الى زمرة منهم من عديم العدول في الجهول والطغيان والدخول
الى مجلسهم السامي من كثير الذل والنسيان * تمتع لقصور الشان في المهام وفي الغاية عزة
الرام فطريق الناسبة معقود وامر الوصول مورد مردود الاباحبة اليهم وصدق في الخدمة

لديهم لان سيد القوم خادهم * ومولى القوم منهم * وان لم يكن باستحقاق الذات * لكن
الضرورات تتبع المحظورات * فاردت ان اكتب خدمة لهم على كتاب الدرر * الذي فاق
على جنسه مع منه الغرر * في النبط والتصحيح والاختصار * متدولا بين ابدى الصغار
والكبار * طاب لصاحبه رآه وكان الجنة مثواه * حواشي تكشف من كلاته * وتوضح مبهمات
وتفيد مطلقاته ونذبه سقطاته وتفتح مغلقاته بعسارة سهلة موجزة الالفاظ * كثيرة
المعاني جائلة الانحاط * لجاءت بتوفيق فياض العلوم والمعارف مفصحة عن قواعد العلوم
بمراعاة الاصول والمواقف بكمالات بدیعة وتكات بريعة وتدقيقات غريبة واسئلة سديدة
واجوبة شديدة حاوية لرسم المباحث العقلية * وحافظة لمراسم المضالبتة * مغنية
عن الحواشي والشروح * على وجه سهل يهتد اليه الهمم ويرفع الروح * اكونها مخازن
مهمات كثيرة وقوعها * ومعادن نادرات عديدة شيوخها * سهلة الدراية باسناد اهل
الرواية مادية لعامة المعلمين ولجأة للمتعلمين مفاتيح لافضاء والمفتين جامعة لجميع شرائط القول
بشهادة التجربة مع نسبتها الى سائر بالانصاف والقبول * اذ ليس الخبر كالعيان وتستقر به
بعد التأمل العيان * والمسؤل من الاخوان اصلاح ما ذلت به القدم والسر والعفو فجا وجد
من العيب والخلل وزلق القلم اذ السلامة من هذا الخطر امر يعنى على البشر وسر الله لمن ستر
وغفر لمن غفر * (وان تجد عيا فسد الخللا * جل من لا فعب وعلا * كيف وهى ثمرة قريحة
جامدة انهارها * ونتيجة فطنة خادمة انوارها * ليس قصدى درج ذكرى في سطر المؤلفين
بل سبق خدمتى لارباب هذا العلم من الخلف والسلف الصالحين وان يبقى علم ينفع به وعد
انقطاع الاعمال لا يقطع علمي به وان يبقى خير ذكرى في السنة الاخلاق والدعاء من اهل الكرم
والاحسان من الاخوان والمتضرع من الله ان يجعلها من الاعمال المقربة لديه ومن الطاعات
المهيئة الى لقائه اليه وهو حسبي ونعم الوكيل (اعلم انه لا بد علينا ان نذكر او لا مقدمة يعرف فيها
حد الفقه وموضوعه وفائده ومسائله واستمداده وشرفه (اما حده فهو علم يبحث فيه عن
احوال الاعمال من حيث الحل والحرمه والفساد والصحة وعند الاصوليين العباد بالاحكام الشرعية
عن ادلتها التفصيلية ففى الاول يكون التصديق المطلق بالمسائل المخصوصة فقها فيكون
المقلد فقها وعلى الثانى يكون التصديق القطعي عن الادلة والامارات فقها فيخص
الفقيه بالمجتهد (واما موضوعه ففعل المكلف شيئا او سلبا اذ يبحث في الفقه عن اعراضه
الذاتية لى تلحقه لذاته او لجزئه المساوى له او للخارج المساوى له في الصدق او في الوجود
واما التى تلحقه بخارج اعلم او بخارج اخص او بخارج ميان فاعراض غريبة (واما فائده فالغور
بسعادة الدارين (واما مسائله فالقضايا التى موضوعاتها افعال المكلفين ومحولاتها اعراضها
الذاتية من الحل والحرمه والصحة والفساد وغيرها فالمسائل المطالب التى يبرهن عليها فى الفقه
ويكون المقصود من الفقه معرفة ذلك فهذه اما بالنسبة الى المطالب النظرية او ان البداهات
لبست بجزء من حقيقة العلم كما قبل وموضوعها اما موضوع العلم مطلقات ففعل المكلف حظرا
واباحة او مقيدا بعرض ذاتى نحو الفعل الواجب ثابت بدليل قطعي واما نوع الموضوع
مطلقا نحو انصافه فربضة او مقيدا نحو صلوة النقل لا تتأدى بالجامعة واما عرض ذاتى
للموضوع مطلقا نحو الاكل مباح او مقيدا نحو الاكل لدفع الهلاك فرض واما نوع العرض
الذاتى مطلقا نحو افترض على الكفاية تسقط باداء البعض او مقيدا نحو الواجب على الكفاية
التي لا يتأدها احد بانهم الكل بتركه والحاصل ان موضوع المسئلة اما موضوع العلم او نوعه

او عرضه الذاتي او نوعه والكل مطلق او مقيد وبعبارة اخرى هي امام موضوع العلم او جزئياته
 او اعراضه الذاتية او جزئياتها (واما استمداده في الكتاب والسنة والاجماع والقياس) (واما شرفه
 يعني مرتبته بالنسبة الى سائر العلوم فان غايته يعني القوز بسعادة لدارين اشرف الغايات
 واعلاها واداته اشرف الادلة لانها كتاب وسنة واجماع بل واكثرها يقينية بل كلها
 محكمات لما قبل ان النصوص بالتقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تنقلب محكمات وفضل
 مسائله ككثير شهير ومنه ما في الخلاصة والبرازية وغيرهما لنظر في كتب اصحابنا من
 غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع افقه لا بد منه
 وفي المتن وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالتفسير لان اخر امره القصص والتذكير
 بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام وان الفقه هو ثمره الحديث وليس ثوابه
 اقل من ثواب الحديث وكل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه لان ارادته تعالى غيب
 الا لفقهه فانهم علموا ارادة الله تعالى لهم بالحديث الصادق المصدق من ير الله به خيرا
 يفقهه في الدين كذا في الدر عن الاشياء (وفي التارخانية ما عبد الله بشئ افضل من فقه
 في دين وفقه واحد اشد على الشيطان من الف عابد واكمل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه
 وقال عليه السلام خير دينكم ايسره وافضل العبادات الفقه وقال عليه السلام من تفقه في دين الله
 كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب هذا بيان شرف الفقه على وجه الخصوص واما
 بيانه على وجه العموم فاكتر من ان يحصى فنذكر بعضه فانه قوله تعالى (ومن يؤت الحكمة فقد
 اوتى خيرا كثيرا) وقد فسر ارباب التفسير الحكمة بعلم الفروع الذي هو العلم الكبير ومن هنا قيل
 (وخير علوم علم فقه لانه * يكون الى كل العلوم توسلا * فان فقهها واحدا متورعا * علا على الف
 ذي زهد تفضلا * كذا في الدر قال في التارخانية اما الايات الواردة في فضيلة العلم فنها
 قوله تعالى (شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم) بدأ بنفسه وثني على من تكلم وتلى اهل
 العلم وقوله تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات) قال ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهما لعلهما درجات فوق المؤمنين تسعمائة درجة ما بين كل درجتين مسيرة خمسمائة
 عام وقوله تعالى (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وقوله يا بني آدم قد انزلنا عليك
 لباسا يواري سوآتكم) يعني العلم ومنه ما روى عنه عليه السلام العلماء ورثة الانبياء (وعن
 علي رضي الله تعالى عنه يا كبل العلم خير من المال والعلم يحرسك وانت تحرس المال والعلم حاكم
 والمال محكوم عليه) وقال ابو الاسود ليس بشئ اعز من العلم (الملوك يحكم على الناس والعلماء
 يحكم على الملوك) (وقال في الدر اى الدر المختار شرح تنوير الابصار وقد قيل العلم وسيلة الى
 كل فضيلة العلم يرفع المملوك الى مجالس الملوك لولا العلماء لهلك الامراء وانما العلم لاربابه ولا بد
 ليس لها عزل (وفي التارخانية ايضا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من مائة الف ركعة تطوع وخير من مائة الف تسبيحة
 وخير من عشرة آلاف فرس يغزو بها المؤمن وفيه ايضا عن الحسن يوزن مداد العلماء بدم
 الشهداء فرجع مداد العلماء على دم الشهداء (وقال بعض الاستاذة في شرح ملتقى الايجاز قال
 صلى الله تعالى عليه وسلم يقول الله للعلماء يوم القيمة اذا قعد على كرسيه لفصل عباده اتي
 لم اجعل علمي وحلي فيكم الا وانا اغفر لكم ولا ابالي (وفي ايضا عن الظهيرية وكذا في الدر
 قال اسمعيل بن ابي رجا رأيت محمدا في المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لي لو اردت

ان اعذبك ما جعلت هذا العلم في خوفك فقلت ابن ابويوسف قال يلبي ويبيته كما بين السماء
والارض فقلت لما ابن ابو حنيفة رحمه الله قال هبهات هبهات ذاك في اعلى عليين (ويبدل
على ككون الفقه اشرف العلوم على الاطلاق ما وقع في التا تاريخية ان المراد من العلم
في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وقوله اطلبوا العلم
واول بالصين) هو لافقه كما جزم به الفقهاء وينبغي ان يقطع به وان قال المتكلمون علم الكلام
والمفسرون المحدثون علم الكتاب والسنة والمتصوفة لنصوف وبعضهم غيرها
(واعلم ان تعلم العلم اما فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه الدينيه او كفاية هو ما زاد عليه لنفع
غيره او مندوب هو التبحر في الفقه وعلم القلب (او حرام هو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم
والرمل وعلوم الطبايعين والسحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ذكره صاحب
الاشباه في قولته شتى وتبعه صاحب الدرر وبوافقه ما ذكر بعض العلماء كعلي القاري في شرح
بدر الرشيد من الجزم بمخرجه المنطق لعل ذلك مختص لبعض محصيليه كن بقصر نظره اليه معرضا
عن الشرعيات ولا يقصد بتحصيله تحصيل مطالب العلوم الشرعية ولا يستعمله فيها بل
بمحصوله لاغراض غير محموده والا فقد جعله الاصوليون جزءا مباديا للاصول والمتكلمون من
التكلام كما لا يخفى لمن ينظر بكتبهم كمتنصر ابن الحاجب وتوضيح صدر الشريعة والمواقف
والمقاصد وانه يؤدي الى تضليل كثير من العلماء المحققين بل الفقهاء المدققين الذين صنفوا
فيه كتباً مطولة ومختصرة وجعلوه جزءاً من كتبهم وصرفوا جهدهم في اكثر اوقاتهم بجمعه
ونشره بالتحصيل والتعليق وقد صرح كثير من العلماء بكونه فرض كفاية بل بعضهم اشار
الى كونه فرض عين وقد اشرنا الى تحقيق هذه المسئلة في بعض رسائلنا ولا يلبق هنا الزيادة
على ذلك قال في التا تاريخية واما علم الكلام فالسلف نسب مشتغليه الى البدعة واما في زماننا
صار يحكم الضرورة من فروض الكفاية وبه يخرج التوفيق ايضا اذ المنع بالنسبة الى زمان
السلف واجواز بل الازوم بالنسبة الى زماننا اذ المنطق من الكلام كما في الطريقة المحمدية
(ذكر ابى حنيفة) رحمه الله ثم لا بد لنا ان نلحق ذكر صاحب مذهبا ومتتهى سلسلة علينا
ارتساما نقوش محبته في صحائف قلوبنا واستبنا الى الرحمة علينا كما نقل عن الكوكب الدرية
عن عبد الله بن مبارك (الرحمة تنزل عند ذكر الصالحين) اعلم ان مذهبه اول المذاهب تدوينا
وآخرها انقراضا وقد جعل الله الحكم لاصحابه واتباعه من زمه الى هذه الايام الى ان يحكم
بمذهبه عيسى عليه وعلى نبينا السلام له اجره واجر من دون الفقه والفقه وفرع احكامه على
اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام كما قال في الاشبه الناس عيال على ابى حنيفة في الفقه لقد
انصف الامام الشافعي حيث قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليفتقر الى كتب ابى حنيفة
وفي الدرر واقدا انصف الشافعي حيث قال من اراد الفقه فليلزم كتب اصحاب ابى حنيفة
فان المعاني قد تيسرت لهم والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن واصله ان محمد بن
الحسن تزوج بام الشافعي وعلمه وفوض كتبه التي صنفه كالجامعين والمبسوط والزيادات
والتوادر حتى قبل انه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتابا فبسيه صار
الشافعي فقيها (وفي بعض شروح الملتقى عن ابى نعيم وغيره انه صلى النصح بوضوء العشاء
اكثر من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض ابدا وانما ينام لحظة بعد صلوة الظهر
وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استمبوا على قيام الليل بالقبولولة

وفي الدرر انه صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وجمع خسا وخسين سنة ورأى ربه
 في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي حجه الاخيرة استأذن حجة الكعبة بالدخول ابلا
 فقام بين العمودين على رجله اليمنى ووضع اليسرى على ظهرها حتى قرأ القرآن النصف
 فركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع اليمنى عليها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى ونابح
 ربه وقال الهى ما عبد لك هذا الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فهب نقصان
 خدمته لكمال معرفته فهتف هاتف من جانب البيت بالاحنية قد عرفنا حق المعرفة
 وخدمنا حق الخدمة (وفي بعض الروايات وخدمت فاحسنت الخدمة وقد غفرنا لك ولمن
 اتبعك من كان على مذهبك الى يوم القيمة) وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر
 العلماء العظام كيف لا وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء كابراهيم بن ادهم وشقيق البلخي
 ومعرفة الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللقاف
 وخلف بن ايوب وعبد الله بن مبارك وغيرهم ممن لا يحصى (وقد قال الاستاذ ابو القاسم
 القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي
 الدقاق يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابي القاسم النضر آبادي وقال ابو القاسم انا اخذتها
 من الشبلي وهو اخذها من السري السقطي وهو عن معرفة الكرخي وهو عن داود الطائي
 وهو اخذ الطريقة عن ابي حنيفة وكل منهم اتى عليه واقرب فضله (وعن ابي نعيم قال انه
 من اعظم اهل الكشف وقد بلغنا انه رأى شابا يتوضأ فلما نظر الى الماء المتقاطر منه فقال يا ولدي تب
 عن عقوق والدين فقال تب الى الله تعالى عن ذلك ورأى غسالة شخص آخر فقال له تب
 من شرب الخمر وبيع آلات الله فقال تب منها فكان كالمحسوسة عنده ثم دعا الله تعالى
 بحجبه عن ذلك الكشف لما فيه من الاطلاع على سئات الناس فاجابه الله تعالى (وقال حجة
 الاسلام في الاحياء واما ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقد كان عابدا زاهدا عارفا بالله خائفا منه
 مریدا وجهه الله بعلومه وبين كل ذلك بتفصيل ذكره هنالك منه انه كان يحب نصف الليل فاشار اليه
 انسان انه هو الذي يحب كل الليل فلم يزل بعد ذلك يحب كل الليل وقال انا استحي من الله ان اوصف
 باليس في من عبادته (ومنه ايضا انه دعى الى ولاية القضاء فله قيل لم فقال ان كنت
 صادقا فلا يصلح له وان كنت كاذبا فالكاذب لا يصلح القضاء وفي الدروغية انه مات في السجن
 لذلك قيل له لم بلغت ما بلغت قال ما بخلت بالافادة وما استكففت عن الاستفادة وقال مسافرا
 كرام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف وفي الدرر ايضا وعنه عليه السلام
 ان آدم افتخر بي وانا افتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكتبته ابو حنيفة هوسراج امتي وعنه
 عليه السلام ان سائر الانبياء يفتخرون بي وانا افتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه
 فقد ابغضني كذا في المقدمة شرح المقدمة لابن اللبث قال في الضياء المعنوي وقول ابن
 الجوزي انه موضوع فانه تمصّب لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني في مناقبه بسنده
 لسهل بن عبد الله النسري انه قال لو كان في امّة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لانهودوا
 ولا تنصروا ومناقبه اكثر من ان يحصى انتهى وبما ذكر يظهر اضمحلال جزم علي القاري
 بوضع كل حديث وقع في مدح الامام رضي الله تعالى عنه ولا يخفى ان هذا يكنى شرفا وفخرا
 لولم يرد في مناقبه شيء وفي الاشياء قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن الفقه
 فقال ابو حنيفة مات قول في امرأه المفقود فقال قتادة نثر بص اربع سنين ثم تمت عدة الوفاة

وتزوج بمأشامت فقال ان جاء زوجها الاول وقال تزوجت واناسي وقال الثاني تزوجت ولك
 زوج ايهما تالاعن فغضب قتاده فقال لا اجيبكم بشئ (قيل اذنه بمخالفة تلامذه انه رأى صبيا يلعب
 في الطين فخذره في السقوط فاجابه احذر انت فان في سقوط العالم سقوط العالم وقال
 لا يحابه ان توجه لكم دليل فقولوا به فكان كل يأخذ بروايته عنه ويرجحها وهذا من غاية
 احتياطه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة فحما كان الخلاف أكثر كانت الرحمة
 اوفر (نوفى ببغداد وله سبعون سنة بتاريخ خمسين ومائة قبل وبوم نوفى ولد الامام الشافعي
 فعد من مناقبه والله در من قال (شعر) حسبي من الخبرات ما عديته * يوم القيمة في رضى
 الرحمن * دين النبي محمد خير الورى * ثم اعتقادي مذهب النعمان (شعر آخر) اعد ذكر
 نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته بتضوع * وبالجملة ان مناقبه أكثر من ان يحصى
 واشهر من ان يخفى لا يحيطها البيان * ولا يقدّر على نطقها القلم والبيان * فهما الله دقائق
 اسرار علومه ونفعا الله من حقائق غوامض حكمه بحرمته وحرمة خدامه وتباعه وجعلنا
 من زمرتهم وحشرونا معهم اجمعين امين ثم فلندكر ههنا (رسم المفتي) تبعنا بعضهم
 في الآثار خاتبة عن المضمرات اذا كان ابو حنيفة في جانب وابو يوسف ومحمد رحمهم الله
 في جانب فالمفتي بالخيار وان كان احدهما مع ابى حنيفة رحمه الله بأخذ بقولهما البتة الا اذا
 اصطالح المشايخ بقول الواحد حتى ان كان الثلاثة في جانب وزفر مثلا في جانب ووقع الاصطلاح
 على زفر يؤخذ بقوله كما في فعود المر بوض للصلاة ونضمن الساعى بغير ذنب الى السلطان
 وفي الدر عن السرايبة وغيرها الاصح ان يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني
 ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن بن زياد وقال وصح في الحاوى القدسي قوة المدرك
 وفي البحر متى كان قولان صحيحان جاز القضاء والافتاء باحدهما وفي المضمرات العلامات
 للافتاء وعليه الفتوى وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه العمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح
 وهو الارضح والاظهار او الاشبه او الواجه او المختار او نحوها وافظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح والاحوط من الاحتياط وعن الحلبي في شرح المنية والاصح أكد من الصحيح وعن
 بعض الرسائل اذا زيلت رواية في كتاب معتمد بالاصح او الاولى او الارفق ونحوها فله ان يفتى بها
 وبمخالفتها ايضا ايا شاء واذا زيلت بالصحيح او المأخوذه او به يفتى او عليه الفتوى لم يفت
 بمخالفة الا اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح فتحرى ويختار
 الاقوى عنده والالقب والاصح انتهى وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم انه لا فرق بين المفتي
 والقاضى الا ان المفتي مخبر عن الحكم والقاضى ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل
 وخرق للاجماع وان الحكم الملقى باطل بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل
 اتفاقا وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما المقلد فلا ينعقد
 قضاؤه بخلاف مذهبه اصلا كما في الفتية قلت ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في منشورة
 على نهيه عن القضاء بالاقوال الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير
 المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاؤه فيه كما في فتح القدير والبحر والنهر هذا كله من الدر وفي
 الآثار خاتبة لا يجوز للمفتي ان يفتى ببعض الافاويل الممهورة لجر منفعة بل يختار اقاويل
 المشايخ ويكتفى باحراز الفضيلة ولا يجربه مالا ولا للدنيا مثلا (شرايط الفتوى ان يكون
 المفتي حافظا للترتيب بين المستفتين لا يميل الى الاغبياء واعوان السلطان بل يراعى ذلك بينهم

بين المؤمنين ولا يرمى بالكاذب بل يدفعه بيده ويجوز افتاء الشبان كإبراهيم الخنفي كان يفتي في عهد
 التابعين وهو ابن ستة عشر سنة كما قيل العالم كبير وإن كان صغيرا والشاب العالم يتقدم
 على الشيخ الجاهل وقيل في قوله تعالى اطبعوا الله واطبعوا الرسول وأولى الأمر منكم هم
 العلماء والفقهاء لأن الملوك والأمراء أمروا أن يعملوا بحكمهم ويتبعوا أصواب أمرهم وإذا
 أجاب المفتي ينبغي أن يكتب عقب جوابه والله أعلم أو نحو ذلك وقيل في المسائل الدينية
 المجتهدة يكتب والله الموفق وبالله التوفيق والعصمة أنه كره بعضهم الافتاء (لقوله عليه السلام
 اجزأكم على النار اجزأكم على القنوى) والصحيح أنه لا يكره لمن كان أهلا والحديث مجمل على
 من لا يكون أهلا (لقوله عليه السلام من أفتى الناس بغير علم لنته ملائكة السموات والأرض
 ولا ينبغي لأحد أن يفتي بلا معرفة أقوال العلماء ويعلم من أين قالوا ويعرف مقالات الناس
) (اعلم أن الأحكام المشروعة أربعة حقوق الله خالصة وحقوق العباد خاصة وما اجتمع
 فيه الحقان وحق الله فيه غالب كحد القذف وما اجتمع فيه وحق العبد غالب كالقصاص
 وحقوق الله ثمانية أنواع عبادات خالصة كالإيمان والصلوة والزكاة وعقوبات كاملة كالحدود
 وعقوبات فاصدة ونسبها اجزئية كحرمان الميراث بالقتل وحقوق دائرة بين الأمرين وهي
 الكفارات وعبادة فيها معنى المؤنثة حتى لا يشترط لها كمال الأهلية وهي صدقة الفطر
 ومؤنثة فيها معنى القرية وهي العشر ولهذا لا يبدأ على الكافر وجاز البقاء عليه عند محمد
 رحمه الله ومؤنثة فيها معنى العقوبة وهي الخراج ولذلك لا يبدأ على المسلم وجاز البقاء عليه وحق قائم
 بنفسه وهو خمس الغنائم والمعادن والله الموفق قال المصنف الحرير شكره الله سعيه ونور مرقد

كتاب الطهارة

لم يذكرها مباحث الإيمان مع كونه رأس العبادات وأساس الشرائع والأحكام أمالانه لبس
 من الفقه كما هو المشهور وأولاه من الفقه كما هو عند الإمام لكن لكثرة شعبه ووفور مباحثه دون
 له علم مستقل مسمى بعلم الكلام فنسبته إلى الفقه كنسبة الفرائض إليه وقيل لأن الأصل في
 الإيمان النظر والاستدلال فالاحتياج لبيان فروعه أشد أولاه لبس الإقرار وتصديق وكاف
 فيه تقليد من غير نظر وبرهان كأنه يريد أن الإيمان يحصل بمجرد نظر وعقل واستدلاله
 كإيمان شافق الجبل وسائر الفقه لا يهتدى به العقل فالاحتياج إليه أشد وإن الإيمان مع قلة
 أصله يكفيه التقليد بخلاف سائر الفقه لا ينبغي أن هذا أن صح في ذاته أنما يدل على التقديم
 لأعلى عدم الذكر والكلام فيه وما ذكره الشارح في ذيل كتاب الكراهية والاستحسان من مبحث
 الإيمان فبعد تسليم كونه من الكلامية فاستطردى وأقل قليل (يقوله أنه قدمت العبادات
 لكونها حكمة أصيلة من خلق الأدي بقوله تعالى) وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون
 وقدمت الصلوة لكونها عماد الدين ورأسه وعروته لا سلام بالحديث وكونها نائية للآيمان
 وقدمت الطهارة لكونها شرطاً وتقدمها على سائر الشروط قبل لأنها شرط يخص بها الأزم
 في كل الأركان وقيل لكونها شرطاً لا يسقط أصلاً وأورد بالنية ورداً بأن الطهارة قد يسقط كمن
 كان يده ورجلاه مقطوعة وفي وجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا يتيم ولا يعبد في الأصح وبأنه
 أن تواتر عليه الهموم تكفي به النية بلسانه يرد عليه أن السقوط مع كمال ندرته أنما طهره من
 عدم المحل وكلامه عند وجود محل الوضوء وإن عدم النية في صورة اللسان غير مسلم
 كما لا ينبغي أن يتركب أضاً في مبتدأ أو خبر أو مفعول للفعل محذوف فإن أراد التعداد

بنى على السكون تخلصا من اجتماع الساكنين وقبل جواز في باب الكتاب على تقدير بقاء الحركات
 لكن لم تطلع على وجهه واضافته لامية وقيل لامية لعدم الحمل لا يخفى ان هذا وان كان مطابقا
 للمشهور من كون اضافة العام الى الخاص لامية كافي علم النحو وشجر الاراك لكن قبل ان تلك
 الاضافة في التحقيق بيانية ومع قطع النظر عن ذلك المراد من الكتاب هنا طائفة مخصوصة
 من المسائل الفقهية ومن الطهارة المسائل التي موضوعاتها الطهارة فاذن يصح ان يقال هذا
 الكتاب اى الطائفة المختصة هي المسائل التي موضوعاتها الطهارة فصيح كونها منية
 ايضا وقيل ظرفية ايضا بمعنى هذا كتاب في بيان احكام الطهارة (قوله الكتاب لغة) لمعنى اللغوى
 المركب يتوقف على معرفة مفرديه في الراجع ولهذا بينهما (قوله يكون بمعنى المجموع)
 استفيد منه وجه اختيار لفظ الكتاب على الباب اذ الباب بمعنى النوع والمقصود ليس بيان نوع
 واحد بل جمع انواع متعددة لا يخفى ان الجمع كما يتصور في نفس الانواع يتصور في جمع مسائل
 النوع فالأظهر استفادة ذلك من المعنى الاصطلاحي المراد هنا اذا خذ فيه الشمول الى النوع (قوله
 اعتبرت مستقانا) لعل وجه تقييد الاستقلال بالاعتبار قصد الشمول باللبس فيه الاستقلال في نفس
 الامر بل اعتبر استقلاله لامر كسائل كتاب الطهارة فانها لكونها مقصودة للصاوة ليس لها
 استقلال لكن اعتبر استقلال لكونها مفتاحها وكثرة انواعها وكذا استقلال كتاب الصلوة
 بالنسبة الى الطهارة فيندفع ما يوهى ان حق الشرط والتبعية ان يعنون بالباب (قوله شملت
 انواعا اولاً) قيل فيه رد لمن قال ان الكتاب مشتمل للانواع والباب للمسائل ويمكن ان يقال ان
 هذه القضية ممكنة بمعنى الكتاب يجوز اشتماله للانواع بخلاف الباب فانه لنوع واحد ثم فائدة
 التعميم ليشمل نحو كتاب الآبق مما ليس له انواع فحاصل الفرق الكتاب مؤذن الجنس سواء
 كان له انواع اولاً والباب للنوع (قوله وخلصها الدنس) اورد بالاحسن العذارة بدل الدنس
 فان الشيء يكون طاهرا مع الدنس ورد بان الكلام في اللغوى لا الشرعى ويرد ايضا انه من قبل
 الرأى في مقابلة اللغة اذا اظهر ان هذا القول من اللغة ايضا (قوله وشرعا) التعبير هنا بلفظ
 الشرع وفيما تقدم بلفظ الاصطلاح لان تعيين لفظ الطهارة باذا تلك النظافة من نفس
 الشارع واما تعيين لفظ الكتاب لتلك المسائل في الفقهاء نعم قد يظن المعنى الشرعى على
 ما اصططح عليه الفقهاء كانه مجازى (قوله لانها في الاصل) اورد انه يوهى عدم كون الطهارة
 مصدرا بحسب معناها الاصطلاحي وليس كذلك واثبت علم انها بحسب الشرع عبارة عن
 نحو الوضوء والغسل وفي التعبير بلفظ النظافة مسامحة يدل عليها قوله المتنوعة الى آخره
 لكن رد عليه انه اذا كان مصدرا يتيها في الاصل لا في الحال اى بحسب المعنى المراد فامر
 التناول للقبيل والكثير مضجع اذ الكلام في المعنى المراد فالاولى لانها اسم جنس الى آخره
 (قوله ومن جعلها الى آخره) الضمير المجزور وقبل مرجوعه الى الكثير لعل من يكتفى بالمفرد يقول
 انه لا داعى لهذا التخصيص بل بمجرد اصل الصلاحية كاف على انه ضم هنا مصدريتها كون
 لفظ الكتاب الذى اضيف اليها بمعنى الجمع المبنى عن الانواع فيترجم الشمول لكن رد عليه
 عدم رعايته هذا الاصل في نظائرها كالبيع والجهاد والجنبايات فالكلام الكلام الا ان يقال
 ان هذه لكونها شرطا للصلوة وتابعاتها وكون استقلالها اعتباريا اختص بافرادها بخلاف
 سائرها (قوله المراد هنا المعنى الاول) رد عليه نحو تعيين مقدار المسح ولهذا قيل المراد
 هو المعنى الثانى لكن رد عليه المغسول فالطريق طريق عموم المجاز فالاولى ان يعبر بقوله

اركان الوضوء كما في نحو تنوير الابصار على انه ادل على المقصود اذا الغرض عام للدخول والخارج والركن للداخل فقط والغرض هنا انما تحقق في ضمن الركن ويمكن ان يراد من المسح فيما سأتى مطلق المسح مثلاً ملاحظة تقديره (قوله لثبوت بالتواتر) اي اثبوت دليله بالتواتر وهو آية الوضوء لكن لا يتم بمجرد المطلوب اذ التواتر انما يزيل الشبهة في السند واما على قطعية دلالة النظم على المقصود فلا والمطلوب القطعي متوقف عليه ايضا الا ان يقال لثبوت فرضيته لنا بالتواتر يعني وصل فرضيته الينا بالتواتر ولهذا صار من الضرورة الدينية (قوله فيلزم كون الصلوة) اورد بمنع بطلان التالي بالجواز يرد عليه بما في در المختار من انه اجمع اهل السير ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع ان فرض الصلوة بتعليم جبرائيل وانه عليه السلام لم يصل قط الا بوضوء وبه يبطل ايضا ما نقل عن ابن الجهم المالكى من نفيه قبل الهجرة وعن ابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة (قوله عن جابر) اورد ان جابرا رضى الله عنه اول من اسلم من الانصار قبل العقبة الاولى بعام بل راوى هذا الحديث جرير كما في المسلم وغيره (قوله انما كان ذلك الى آخره) الاشارة الى المسح المتضمن للوضوء هذا هو المقصود في الاستدلال به وجهه انه اذا كان المسح قبل الآية كان الوضوء ايضا كذلك اورد عليه ان هذا لا يدل على فرضيته بل على اصل ثبوته والمطلوب فرضيته اقول الاصل في فعل الرسول الوجوب الابدلي ولو سلم الدليل مجموع الامرين اي هذا مع ما نقل عن مجمع البيان وللفظ الامتناع فيه لا يبعد ان يدل على الفرضية (قوله قال ما سألنا الى آخره) يعني ان الاصحاب عند سؤالهم لجابر تعربضاله ان ما رأيت من المسح انما كان قبل نزول المائدة المشتملة لآية الوضوء واما بعد الآية فيظن نسيخه به اجاب جابر بانى ما سألنا الى آخره يعني اذا كان اسلامي بعد النزول فرويتي مسخه صلى الله تعالى عليه وسلم يكون بعده فلا نسخ هكذا ينبغي ان يحل هذه العقدة ثم ان هذا القول لبس له دخل في الاستدلال بل لتكميل الحكاية كما نقل في الحاشية عن المصنف (قوله الى ان نزلت هذه الآية) فدل على وجود الوضوء قبل الآية دلالة ظاهرة واما كونه غاية للامتناع بالنسبة الى سائر الاعمال ففعل من قوله عز وجل اذا قمتم الى الصلوة يعني ان الوضوء انما هو لمريد الصلوة لا غير (قوله بالوحي الغير المتلو) كتعليم جبرائيل كما روى انه في اول ما وحي اليه علمه جبرائيل الوضوء (قوله او الاخذ من الشرايع الى آخره) لا يخفى ان طريق اخذه عليه السلام انما هو بالوحي اذ النبي عليه السلام نبى امي لم يتعلم شيئاً من الكتب الاكاديمية ولا امن بها تعربضهم اياها ولا يعتمد على اخبار النقلة فالعطف من قبيل عطف الخاص على العام (قوله كأيده عليه الى آخره) المطلوب ثبوت الوضوء على وجه الفرضية وهذا لا يدل عليه بل على الاستحبابية الا ان يقال المقصود اثبات اصله واما وصفه فن الوحي الغير المتلو او يقال له قوله عليه السلام هذا وضوئى الاشارة فيه الى التثليث الذى في ضمنه الفرض (قوله فافائدة نزول الآية) اورد عليه انه ان لم تنزل الآية فن ان يفهم فرضية الوضوء في الشرايع الشائعة ومن اين يلزم تقريرها لا يخفى كون هذا الكلام في غاية السقوط وقد عرفت وجه اخذه عليه السلام من الشرايع من كونه بطريق الوحي الغير المتلو (قوله فانه لما لم يكن) يرد عليه بالصاوة التى هي عبادة مستقلة اذ روى انه عليه السلام قد صلى قبل نزول آية الصلوة الا ان يدعى عدم ثبوت اصله او فرضيته (قوله يتأدى اختلاف العلماء) لما فيه من الاجمال والحقا فلا يرد ابتداء من ان الوحي المتلو بمجرد لا يوجب اختلاف العلماء (قوله)

غسل الوجه مرة) اى اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الفيض اقله قطرانان في الاصح
وعند ابى يوسف بل المحل وان لم يسل ولا يغسل داخل العين بالماء ولا بأس بغسل الوجه
مغمضا عينيه وقيل ان غمض شديدا لا يجوز وفي ظاهر الرواية يجوز ولو ترمض عينه يجب
ايصال الماء تحت الرمض ان بقى خارجا لتغيبض العين والا فلا نقله الشربلالي عن المقدسي
(قوله امر فاغسلوا يومهم اختصاص عدم التكرار) بهذا الامر والحال ان كل امر لا يدل
على التكرار بل ادل صارف فالاول ان يقال لان الامر لا يقتضي التكرار (قوله وبين اسفل
الذقن) هذه الحدود قبل نبات الشعر واما بعد النبات فيسقط غسل ما تحته عند عامة
العلماء وقال عبد الله التلمجي لا يسقط وقال الشافعي ان كان الشعر كثيفا يسقط وان كان خفيفا لا
وعلى هذا الخلاف تحت الشارب والحاجبين (قوله خلافا لابي يوسف) لوجود الحائل فقل
النبات واجب خلافا لما لك فان عنده لا يجب غسله قبل نبات العذار وبعده وعند شمس الأئمة
كفايت بله بالماء للمشفقة (قوله والحية تنقله) يعنى يغسل جميع الحية فرضا علميا قيد بملاقي
البشرة لان المسترسل لا يجب غسله بخلاف بل لا مشكك ايضا بل يسن والحقيقة التي ترى
بشرتها يلزم غسل ما تحتها على المختار كما عند الشافعي كما في التهر وعن البرهان يجب غسل
بشرة لم يسترها الشعر كما يجب وشارب وعنفة في المختار (قوله اولاته نقله ظاهر المن التسوية
والخبر وما ذكره في شرحه بوجوب تعيين الاول كما قصر بعضهم عليه ان لفظ الفتوى أكد من الصحيح
كما عرفت في المقدمة على ان مركبه كثير بالنسبة الى الثاني (قوله وقال الشافعي) وقد عرفت انه
المختار عندنا (قوله لان محل الفرض الخ) استثنى محل الفرض في صورة كون الحية خفيفة ليس
بظاهر بل الظاهر ظهور محل الفرض حيث ذكر عرفت عن التهر (قوله ثم قال الخ) كما لمستغنى عنه
بما سبق من قوله لا يسقط ما وراءه متناوشرحا (قوله فرادى) الصواب اسقاطه متناوشرحا لعدم
تقييد الفرض به والقول ان اراده هنا تنبيه على وجوب الاحتياط في اداء الفروض يجرى
في سائر السنن وسائر الفروض والمحل على افراد الغسل بأياه ما ذكره في شرحه وقوله فيما بعده مرة
فالاول اتيانه في اثناء السنتين كما قيل (قوله ولا يدخل اصابع يده) قيد بالاصابع فان ادخل الكف
ليس بيجاز لانه يكون الماء حينئذ مستعملا دون الاول لمكان الضرورة على ما نقل عن المبتغي
وما وقع في فاضلحان من ان ادخال الجنب والمحدث يده في الماء غير مفسد فلعل المراد من البدهو
الاصابع توفيقا لروايتين على قدر الامكان (قوله تحت خطاب واحد) في وحدة الخطاب تأمل اذهنا
الغسل والمسح والقول بان النظر الى الاعضاء المغسولة فقط بعيد لا يخفى (قوله فتعارض الاختلاف
الحقيقي) قد يخطر بالبال الامر الحكمي لا يعارض الحقيقي لرجحان الحقيقة ويشبه ان يكون هذا
الترجيح من قبيل الترجيح بكثرة الأدلة وهو ليس بمذهب عندنا ويمكن ان يكون هذا وجهها
للتأمل (قوله وبه يظهر فساد الخ) لا يخفى ان الفرق بين الصب ونقله البله وظاهر والمنوع كما
في صريح كلام تاج الشريعة هو الثاني فيجوز في الصب وقد قيل ان كلام المعترض مع كلام
القليل متحدان ما لا ذلك كلام القيل صب الماء من بعض العضو على الآخر وحاصل قول المعترض
في السابق ثم يدخل المني في الاناء ويغسل اليسرى فان اغسل اسالة ماء غير مستعمل (قوله فان
فيترجحا) برد عليه انه ليس فيه الترجيح بل وقع حرج وعموم بلوى لعل لكل ما ذكر او بعضه
امر بالتأمل (قوله الثاني) وهو بالهمزة المرتفع (قوله لا ماروى عن هشام) نقل عن معراج الدراية
ان هذا سهو من هشام لان ما ذكر محمد في ذلك ليس في حكم الطهارة بل في حكم الاحرام

حيث قال في باب الاحرام المحرم اذالم يجد نعلين انه قطع خفيه اسفل من الكعبين واما في الطهارة ففسر بما ذكر من العظم الثأني فاقبل ان هذا القول من الشارح ليس ردا لهشام بل دفع توهم من قول هشام لانه لم يذكر تفسيراً للكعب الذي في الآية بل انما ذكره في الاحرام ليس على ما ينبغي لان حل معراج الداراية على السهو يقتضي ذلك على ان سوق كلام الشارح وتعليقه ليس بما لا يمتثل على ما اراده من عبارته (قوله لانه في كل رجل واحد) فان قيل لكنه اثنان بالنسبة الى شخص واحد فيجوز كون الثبني بذلك الاعتبار قلنا قوله كما لمرق دفع لذلك الوهم فانه ايضا كذلك ولم يثبت بل جمع (قوله يقتضي كون الواجب) رد عليه ان اللازم في تقسيم الاحاد الى الاحاد ليس مطابقة الفرد الشخصي بالشخصي بل قد يضابق الشخص بالتوابع كقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للجنس اليد او الرجل المحقق في ضمن الفردين بالنسبة الى شخص واحد مقابلاً الى ذلك الشخص فيلزم غسل كل من اليدين والرجلين ويمكن ان يراد من اضافة الوجوه والايدي الاستغراق كما هو المتبادر من اضافة الجمع على ان هذا الاضافة ليست للعهد ولا دليل للجنس فالاستغراق لازم فلا اشكال وما يتوهم ان هذا مقابلة الافراد بالاجزاء وهو ليس بمسموع اذ المأخوذ في جانب المخاطبين الافراد في جانب الوجوه والايدي الاجزاء قد فوع بان كونها جزءاً في الخارج لا ينافي كونها افراداً بالنسبة الى صيغة الجمع (قوله بدلالة النص) اورد ان الدلالة انما يجري عند كون المنصوص واقعا على سنن القياس والوضوء ليس بمقول فليس على سننه ودفع بان ذلك ليس بشرط في الدلالة بل شرطية انما هي في القياس المحتاج الى الاجتهاد (قوله او فعل الرسول) فيه اعتراف على ان الآية لا تدل على فرضية اليدين والرجلين اذ هي معلومة بفعل الرسول والمقصود معلومتها من الآية الا ان يقال المقصود من ايراد فعل الرسول ليس على كونه دليلاً مستقلاً على المطلوب بل على ان يكون تفسيراً للآية وبه يندفع ما يتوهم من ان مجرد التواتر لا يدل على الفرضية بل قد يوجد في الغير كالمضضة وما يتوهم من ان مجرد المواضبة لا يدل على الفرضية ما لم يعلم عدم تركه احياناً ودعوى التواتر بالنسبة الى عدم الترك تحكم ويمكن ان يقال ان المراد بالمنقول هو المنقول على الفرضية (قوله لا الاجماع) قيل عليه نقلاً عن البحر وما ذكرنا من ان الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في الى وفي القرائين في ارجلكم لاطائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك انتهى لعل هذا بناء على منع دليله الذي هو قوله لانه ثابت في عهد الرسول توجيهه ان هذا التواتر انما يفيد كون فعل الرسول ضرورياً لا كون هذا الفعل على وجه الفرض فالاجماع يفيد كون الفعل على وجه الفرض (قوله فيكون الجرب الجوار) منع الملازمة بتخصيص التحوين الجرب الجوار بانعت وبالتالي كيد قليلاً في ضرورة الشرع كما في معنى اللبيب (قوله غسلاً خفيفاً) هذا وان اوزن التنبيه لكن يوههم عدم لزوم استيعاب الغسل بل منافات سنن التمثيل فالما سب ان يذكر ما يدفع هذا الوهم ووجه اختصاص هذا التخفيف بالرجل (قوله اي لونه) اورد عليه ان لون الحناء كالاصفرار من المرض والاسوداد من الشمس فليس فيه اشتباه محتاج الى مزيل كالدرن والونيم لا ينبغي انه لكونه بالما دة وبصنع من العبد ليس كمثل ما ذكره ففقد نوع اشتباه محتاج الى المزيل (قوله يترع او يحرك) اي فرضنا لكن في رواية الحسن عن الامام وابي سليمان عن ابي يوسف لاحتاج اليه وانضيقا على ما نقل عن الحاتبة وعن خزانة الفتاوى لا يحرك ولو في الغسل لكن المذهب هو ما اختاره

المصنف وكذا القسط (قوله ربع الرأس) أي فوق الأذنين ولو باصابة مضر ولو مد أصبعاً
أو أصبعين لم يجز إلا أن يكون مع الكف أو بالابهام والسبابة مع ما بينهما أو بمدخل رأسه
إلى الماء أو خفه أو جبرته وهو محدث أجزأه ولم يصبر الماء مستملاً وإن نوى اتفاقاً على الصحيح
كافي البحر عن البدائع (قوله ولا يعاد المسح بخلق الرأس) وكذا بخلق اللحية وكذا لو كان في
أعضاء وضوءه فرحة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء ثم نزعها لا يلزم إعادة الغسل على ما
تحتها وكذا لو كان في أعضائه شقاق ولم يقدر على غسله مسحده وإن لم يقدر تركه (قوله
وسننه) قبل هي على صبغة الجمع هذا يفيد أنه لا واجب للوضوء كاللغسل والالتقدمه (قوله
وهي مع تفاوت أنواعها إلى آخره) هذا تعريف بالخاصة إذ ما ذكره هو حكم السنة وأما تعريفه
المشهور هي ما ثبت بقوله عليه السلام أوفعله وإسبغ يوجب ولا مستحب والشرط في المؤكدة
مواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن الشروط أن لا يذكر في التعريف وأورد عليه في البحر المباح
بناء على ما هو المنصور من أن الأصل في الأشياء التوقف إلا أن الفقهاء كثيراً ما يهملون
بأن الأصل الإباحة فالتعريف بناء عليه كذا في الدر (قوله البدء بالنية) قبل وقتها عند
غسل الوجه وقبل عند غسل اليدين ويوافق ما قالوا من أن النية عند آن الشروع ثم إنهم
سنة مؤكدة على الصحيح والتلفظ بها مستحب وشرط في التوضؤ بسؤر الحمار ونبيذ التمر كافي
الشربة لابي عن البحر (قوله بسم الله العظيم) هذا ما هو الرارذ عنه عليه السلام والا فالسنة
تحصل بكل ذكر لكن قولاً كافي في الدر (قوله وهو الأصح) وهو ظاهر الرواية بخلاف القدوري
قال في التارخانية عن الظهيرية وهو الأصح (قوله قبل الاستنجاء) هذا مع قوله اتفاقاً قبل
الوضوء مما يحتاج إلى التوفيق (قوله لأنها عند المشايخ) الظاهر من هذا التعليل عدم سنية
هذا الجمع بل السنية أما الأول فقط أو الثاني فقط فالأصح أن ينقل رواية سنية الجمع كافي
التارخانية عن الخاتبة الأصح الجمع (قوله لأجل الانكشاف) ولا في محل نجاسة فيسمى بقلبه
وأنسيها فيسمى في خلاله لا تحصل السنة وروى عن الحسن أنه لم يترك التسمية بأنهم (قوله سواء
استيقظ) فيه إشارة إلى أن ذكر هذا القيد كافي عبارة بعض اتفاقاً قال في الدر ولذا لم ينقل قبل
ادخالها إلا أنه لا يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لأن مقاهيم الكتب حجة بخلاف
مقاهيم النصوص كذا في النهر وفيه من الحجج المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً ومنه أقوال الصحابة
قال وينبغي تقييده بما يدرك بالرأى لا بما يدرك به انتهى وفي القهستاني عن حدود النهاية
المفهوم معتبر في نص العقوبة كافي قوله تعالى كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وأما اعتباره
في الرواية فأكثري لا كلني انتهى خافي النفع الوسائل لأن مفهوم التنصيص حجة فأكثري (قوله
والسواك سنة مؤكدة عند المصنفين) وقبل قبلها وقبل حين الاستبراء وهو للوضوء عندنا
إلا إذا نسيه فينبغ للصلاة كالاصفر أرسن وتغير رايحة ثم قراءة قرآن واقعه ثلث في الأعلى
وثلث في الأسفل (قوله وبمعنى المصدر) أورد أنه لم يوجد في الكتب (قوله يمتناه) وتندب إمساكه
بمتناه وكونه ليلاً مستويا بلا عقد في غلط خنصر وطول شبر ويستاك عرضاً لا طولاً
ولا مضطجعا فإنه يورث كبر الطحال ولا يقبضه فإنه يورث الباسور ولا يمسحه فإنه يورث العي
ثم يغسله والافستاك الشيطان به ولا يزد على الشبر ولا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه
بل ينصبه والا حصل الجنون قهستاني ويكره بمؤذ ويحرم بذى سم ومن منافع أنه
شفاء لما دون الموت ويدكر الشهادة عنده كافي الدر ويبيض بالبشبي ويحد البصر

و يسرع في المشي على الصراط ويكره في الخلاء كما في الشرنبلاية (قوله كيف يشاء) لعله بيان للسنة والا فقد عرفت الادب فيه لكن قوله طولاً وعرضاً فيه اذ المذكور في اكثر الكتب لا طولاً لانه يخرج لحم الانسان والادب فيه ايضا الابتداء بالعليا من الايمن ثم بالسفلى من جانيها ثم بالعليا من اليسرى ثم بالسفلى ثلثاً ثلثاً كما في البحر (قوله غسل الفم) اى استناباه ولذا عبر بالغسل اذ دلالة لفظ المضمضة على الاستناب خفية فكان هذا تفسيراً للمضمضة الواقعة في حكاية وضوءه عليه السلام وقيل اختصاراً لفظ الغسل لاقتصاراً من المضمضة والاستنشاق واورد نقلاً عن ابن الكمال المضمضة ليست غسل الفم وكذا الاستنشاق بل ادارة الماء في الفم ومجه ورد ان ما ذكره ليس بشرط في الصحيح في كونه سنة بل هو افضل فقط (قوله بمياه) اى ثلثة (قوله وتحليل الاصابع) كون التحليل سنة ان كان قد دخل الماء خلا لها فلو منضمة ففرض (قوله وتلث الغسل) اى المستوعب ولا عبرة بالغرفات ولو اكتفى بمرة ان اعتاده ثم والاول والاولى لطمائنة القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لا بأس به وحديث فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهية التكرار في مجلس تنزيهية بل في القهستاني معنياً للجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه غير مضيع فتأمل على ما في الدر ثم الاولى فرض و الثانية سنة والثالثة اكمال السنة وقيل الاخير سنة وقيل الجمع فرض كالقراءة في الصلوة (قوله ومسح كل الرأس مرة) والتلث قبل بدعة وقيل لبس بمكروه ولكن لبس بسنة ولا ادب وروى عن الامام ثلث مياه وروى عنه ايضا بماء واحد ثلث مرات كما في التاتارخانية (قوله لا يكون الا بهذا الطريق) الحصر بمنوع بما في التاتارخانية والبداء من مقدم الرأس قول عامة المشايخ وعن ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله انه يبدأ من اعلى رأسه فيجده يديه الى مقدم جبهته ثم الى قفاه الا ان بيني الكلام على قول العامة (قوله يميناً في يمينه) المفهوم من التاتارخانية ان هذه لبس بسنة بل مستحبة (قوله مادام في العضو) لان اليد مادام على العضو لا يأخذ حكم الاستعمال اورد عليه فعلى هذا يلزم جواز المسح بيد واحدة فان قيل فيه اهتمام في امر التطهير قلنا في تجا في الكف ايضا كذلك انتهى لكن او لاحظ معنى قوله فان كان مستعملاً بالوضع الاول لم يبق لهذا الكلام ثبوت (قوله بماء) ظاهره موافق لتصريح ما في الزيلعي والتاتارخانية من عدم الاخذ لهما ماء جديداً والمفهوم من الدر لزوم تجديد الماء عند الحاجة كس علامته ومن الشرنبلاية رجحان التجديد مطلقاً (قوله والترتيب المنصوص عليه في آية الوضوء) ظاهره يدل على استفادة الترتيب من الآية وهي خاوعة الدلالة عليها عندنا والا فيكون فرضاً كما عند الشافعي ذال صواب من جهة العلماء يدل من آية الوضوء كما في الزيلعي او من جهة الشارع يعنى فعل الرسول كما في الايضاح غاية ما يتكلف فيه ان يقال المراد الترتيب المذكور في نص القرآن كما في صدر الشريعة لكن يرد عليه فعلى هذا يلزم دلالة الترتيب اذ كرى على الترتيب في الوجود وذا لبس بجائزاً مطلقاً (قوله بحيث لا يحيف العضو الاول) اى بلا عذر فلو فني ماؤه فغضى لطلبه لا بأس به ومثله الغسل والتيمم (قوله ثم من السنن الدلك) وترك الاسراف وترك اطعم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج كذا في الدر (قوله ومستحبه) ويسمى مندوباً وادباً وفضيلة وهو فعله صلى الله تعالى عليه وسلم مرة وترك اخرى وما احبه السلف (قوله التيامن) لا الاذنين والحد بن كما في الدر الا اذا كان المتوضئ اقطع لا يمكنه مسحهما معا فانه يبدأ باليمن وبالحد الايمن كذا في الشرنبلاية عن البحر فلا يبعد ان يستفاد

منه ان التيامن في كل عمل انما يكون مستحبا اذا لم يكن حصوله بدون ترتيب وان كان مما يحصل بدون ترتيب فليس بمستحب بل بفعل عامعا ويستثنى من تلك القاعدة نحو زرع الخف فان السنة فيدان يبدأ بالبسار كذا في حاشية اخي زاده عن العناية لعل من هذا القيل الابتداء بالبسار عند الخروج عن المسجد بل عن البيوت مطلقا ثم ان هذا مما واطب عليه النبي عليه الصلوة والسلام فينبغي ان يكون سنة قال ابن الكمال المواظبة هنا على سبيل العادة والمعتبر في السنة ما على سبيل العبادة ففيه خفاء لكن في التاتارخانية عن الخففة سنة (قوله ذكرت في المطولات) بالغ الى نيف وعشرين كما نقل عن القمح والى نيف وستين كما عن الخرائن (قوله ودلك اعضائه) اى في المرة الاولى وقد عرفت انه عد من السنة وهو موافق لما في الاخلاصة (قوله وتقديمه على الوقت) في البحر عن شرح المنية انه عندى من اداب الصلوة لكونه مقصودا لفعل الصلوة ثم ان هذا من احدى المسائل الثلاث التي يكون التغل فيها افضل من الغرض لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض وبراء المعسر مندوب افضل من امهاله الواجب الثالث الابتداء بالهلام سنة افضل من رده (قوله وعدم الاستعانة) فلو بلا طلب من المتوضي فلا بأس واما استعانته عليه السلام بالمغيرة فقبل انه لتعليم الجواز (قوله وعدم التكلم) الحاجة تقوته (قوله عند غسل كل عضو) وكذا الممسوح فالاولى ما في اقل المسخ من عدم ذكر قوله غسل لشمول المغسول والممسوح صريحا (قوله والدعاء بالاثورات) نقل عن النووي وصرح على القارى بوضع هذه الاحاديث وقيل لبست بموضوعة لرواية ابن حبان وغيره من طرق غاية كونه ضعيفة فيعمل في فضائل الاعمال ثم شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتقد سنة ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا اقترن ببيانه كذا في الشرع بلالية والدر وفي الخلاصة في اصول الحديث يجوز رواية الضعيف من غير بيان ضعفه في المواضع والقصاص فضائل الاعمال لافى صفات الله واحكام الحلال والحرام ويجوز بكل ما لم يجمع على تركه واذ لم يوجد في الباب (قوله غيره عند غسل كل عضو) فان قيل الايراد بالتسمية عند ذلك مناف لاراد الادعية قلت يجمع بينهما فعد ما للتسمية كما في ابتداء الكتب (قوله بان يقول عند المضمضة) لعله اما قبلها او بعدها باستعانة كونه عند الحضرة اذ في حال المضمضة لا يمكن اتيان ذلك فعمل الانسب اتيان البسملة قبلها والدعاء بعدها واما في اللال فبعد (قوله رايحة الجنة) وزاد في الزيلعي قوله ولا ترحى رايحة النار (قوله وعند مسح رأسه واذنه اللهم اجعلني) دل عبارته على ان يقول هذا الدعاء عند مسح الرأس والاذن معا لعل في ما عندنا من التسبيح سقامة لانه وقع في الزيلعي بان يقول عند مسح الرأس اللهم اظني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح الاذن اللهم اجعلني من الذين الى آخره (قوله وعند غسل رجله) وفي الزيلعي يقرأ هذا الدعاء عند اليمنى واما عند اليسرى اللهم اجعل ذبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتني لن تبور (قوله اى بعد الوضوء) وفي الزيلعي بعد غسل كل عضو (قوله بعده) اى بعد الفراغ (قوله قائما) اى جوازا فيجوز قاعدا الا هنا وزمزم وفيما عداهما يكره تنزيها ورخص للمسا فرشبه ما شيا ثم من الاداب ان يصلي ركعتين بعده ولا ينقص ماء وضوئه عن مدا وطالة غرته وتجب له وغسل رجله ييساره ويلمها عند ابتداء الوضوء في الشتاء وقراءة سورة القدر كذا في الزيلعي والدر (قوله والاسراف) وكذا التقدير والزيادة على الثلث (قوله لا بأس به بل) مندوب او مسنون

ومن منهياته التوضي بفضل ماء الهرة اوفى موضع نجس لان الماء الوضوء حرمه اوفى المسجد
 الا في اثناء اوفى موضع اعد ذلك والقاء الخامة والامتخاط في الماء (قوله خروج نجس) اورد
 ان الناقض هو الخارج النجس والخروج لبس بخارج اجيب ان علة الانتقاض معنى لقولهم
 المعاني الناقضة والمعنى هو الخروج لا الخارج ورد انه لو كان الخروج علة لزم عدم تأثير النجس
 في النقص لا يخفى ان الخروج اضافة لا يتعقل بدون النجس فبستلزام ذلك على انه يمكن ان يكون من
 قبيل حصول الصورة اى الصورة الحاصلة (قوله الى ما يطره) المراد ما اعتاد خروجه وان لم يخرج
 على الوجه المعتاد القيد الاول اخراجا نحو الرجح الخارجة من الذر كراسبي وصرح به
 ابن الكمال والثاني ادخالا لدم الاستحاضة (قوله في الوضوء او الغسل) الاخصر والاظهر
 الاكتفاء بالغسل والمراد بحكم التطهير ما يكون على السنية كما فهم من الشر نبلالة وعلى
 الوجوبية كما فهم من عبارة بعض (قوله ما قال في المحبط) الذى يظهر من حاصله ان المراد
 من الخروج من السبيلين مجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان فلا يتخلوانه اما ان يكون في احدهما
 حقيقة وفي الاخر مجازا اوفى كليهما حقيقة فقوله يتناول خروجه من السبيلين وغيرهما
 في حيز اخفاء لانه يلزم على الاول جمع الحقيقة والمجاز وعلى الثاني جمع الحقيقتين الا ان يدعى
 عموم المجاز مع قرينة (قوله وذلك يعرف بالسيلان) يعنى في غير السبيلين (قوله لان رأس
 السبيلين الخ) لبس المطلوب سيلان النجاسة عن رأس السبيلين حتى يحتاج الى تلك المقدمة
 بل ظهوره في رأسها (قوله وانما توجد بالانتقال) لا يخفى انه اذا وجد الانتقال من المكان لزم
 السيلان عن موضعه غاية يعرف ذلك السيلان بالظهور وهو محقق للسيلان لاضاف
 وقد قال وان لم يسئل (قوله وجد السيلان) اى في غير السبيلين (قوله ومنه يعلم) هذا العلم مستفاد
 من قوله فعبر عن الخروج بالسيلان مع ملاحظة قوله بخلاف ما لو ظهر الخ (قوله ويظهر
 ضعف ما قال) هذا يقتضى ان يكون هذا الظهور ناشيا من مضمون قوله ومنه يعلم ان الخروج
 الى آخره والظاهر انه لبس له ولما هذه قبله دخل في ذلك على ما يظهر مما سجد كفى في عمل هذا
 الضعف من قوله فان السيلان الى موضع يلحقه الخ (قوله مع انه لم يسئل الى موضع الى آخره)
 يعنى ان مراد صدر الشريعة انه عند تعلق الجار الى السيلان يلزم انتقال النجاسة من محلها
 مشهيا الى محل التطهير وفي المادة المذكورة وان وجد انتقال الدم عن مكانها الذى هو اعلى
 الجرح لكن لم يوجد الانتهاء الى محل التطهير واما الخروج الى محل التطهير فقد تحقق اذا علا
 الجرح محل التطهير خرج اليد الدم فيا حذر يخرج الجواب عن هذه المناقشة ويضمحل قوله فان
 السيلان فان الموجد السيلان من موضع يلحقه حكم التطهير لا الى موضع يلحقه حكم التطهير
 (قوله ويضمحل ما اورد عليه ايضا) من ان معنى ما يلحقه حكم التطهير اى ما يجب تطهيره في الجملة
 في الوضوء اوفى الغسل اوفى ازالة النجاسة الحقيقة فانه على هذا التعميم ان الدم سائل الى
 موضع يجب تطهيره في الجملة انتهى اذ مدار كلامه لبس ما فهم من كلام هذا المورد بل ما
 عرفت انه اعتبر في مفهوم السيلان الانتقال من موضعه وكون هذا الانتقال الى ما يلحقه حكم
 التطهير فان الانتقال في المادة المذكورة لبس الى ما فيه حكم التطهير كما مر واما ما اورد عليه
 ايضا من ان معنى السيلان ان يسئل بنفسه عن المخرج ان لم يمنع مانع سواء وجد السيلان
 بالفعل الى موضع يجب تطهيره او لم يوجد كما اذا مسح اذا خرج بخرقه ثم وثم فصرف
 تعلق الجار عن سائل الى خرج مع كونه تعسفا باردا تصرف فاسد اذ حينئذ ينقض الحديث اذا عذر

جانب العين سال منه الدم الى الجانب الاخر فان الحد يصدق عليه مع عدم تقض الوضوء
فمع ملاحظة معنى السيلان الذي نقله المصنف عن المحيط في غاية السقوط وان في تحريره
معنى السيلان وتقييده تكلفا لاسيما بالنسبة الى تعلق الجار المذكور وان التقض المذكور انما
يتجه لو كان داخل العين مما يلحقه حكم التطهير (قوله وضعف ما قال الخ) واجيب عنه بان
الفرق بينهما ظاهر لانه يقال خرج ماء البثر الى وجه الارض وسال ماء البثر الى وجهها
والانكار مكابرة (قوله من الدبر) يفهم من هذا القيد ان الدود والحصاة من القبل والذ كز غير
ناقض كالريح وابس كذلك كما يفهم من الزيلعي وصرح به فاصبختان وغيره بل هذا لبس بملام
ناذكر في تعليقه من قوله لان ما معهما من التجسس وان قل حدث في السيلين كما قيل ومناف
لما يفهم من قوله لا خروج ريج من القبل والذ كز فان تخصص الريح بالذ كز في هذا الحكم
يدل بطريق المفهوم على ان الدودة والحصاة من القبل والذ كز ناقضان والجواب ان قوله
من الدبر لبس باحترازي بقرينة مقابلة وما دل عليه بقليله بل اتفاني (قوله لان ما معهما
من التجسس حدث) قيل يفهم من هذا عدم كون نفس الدود نجسا وهذا وان كان موافقا
لما ذكره البرازي لكنه مخالف لما ذكره الحدادي ورد بانه لا مخالفة بينهما اذ الواقع في الحدادي
لبس بخلاف لما في البرازي كما يظهر لمن رجع (قوله لكنه هنا سوداء) لضرورة في حمله
الى السوداء بل لو قيد بقوله صاعدا من الجوف لثم الامر اذ العلق الصاعد من الجوف ان
ملاء الغم ينقض الوضوء قال في التاخر خاتبة العلق ان صعد من الجوف لا ينقض الا ان يملأ
الغم لانه يحتمل انه صفراء انجمد او سوداء افقد او بلغم احترق انتهى فاعرفه (قوله ولذا
اعتبر ملاء الغم) يدل مفهومه ما لو لم يكن سوداء لا يعتبر ملاء الغم بل ينقض بالاقل وهذا لبس
بمراد بل المراد لا ينقض اصلا وان ملاء الغم لكن ينبغي ان يقيد بالزول عن الرأس وان دل
على هذا لكنه خفية (قوله اوفى طعام اوماء ان بعد الاستقرار في المعدة) واما اذا قام قبل
الوصول اليها فالاصح لا ينقض مطلقا (قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا) لعل مراد
صاحب الهداية انه اي التي ملاء الغم اذا خلى عن الموانع وابقى على طبعه شانه الخروج من
الغم الى الظاهر فاعتبر حيث تحقق الخروج فالاقل الخارج لم يعتبر خارجا لان شانه عدم الخروج
والكثير اغير الخارج اعتبر خارجا لان شانه الخروج فلا يلزم الحمل على تلك القواعد ولو سلم
فالاصل غير منضبط اذ قد لا يخرج في الاكثر وقد يخرج في الاقل فاحتج الى تلك القواعد
فيصحح الاشكال بلا احتياج الى ما هو تكلف في المال بان جعل الغالب كالتحقق
كما أنهم جعلوا قول الهداية على هذا المعنى لانه اي التي ملاء الغم يخرج الى ظاهر الغم
غالبا فاعتبر ذلك التي بخارجا محققا فاقيم ملاء الغم مقام خروج التي من الغم فاوردوا عليه
ان الاصل وهو خروج التي من الغم منضبط غير متعسر الاطلاع عليه اقامة ملاء الغم مقامه
تأمل (قوله فالعنى ان خروج الخ) حاصله ان الاصل هو خروج التجسس وهذا خفي عسر اطلاعه
اذ نفس التجسس لبس بمرئ في التي فالظواهر انه ان كثرت التي فيخرج معه التجسس والا فلا فاقيم مقامه
ملاء الغم لان خروج التجسس مع التي غالب في ذلك فولى هذا لا يرد شي مما ورد جمهور المحققين
عليه (قوله كذا دم) وكذا ان ينقضه علقه مصت عضوا وامتلأت من الدم ومثلها الفراد
ان كبرا والا لا كموض وذهاب (قوله والسبب عند محمد) وصحح هذا لان الاصل اضافة
الاحكام الى اسبابها الامناع والظاهر من سوق المصنف ترجيح قول ابن يوسف (قوله
وما لبس بمحدث) اي اصلا بقرينة زيادة الباء كفي قليل ودم لرتك لم يسلب لبس بجس

عند الثاني وهو الصحيح فقا بسحاب القروح خلافاً للمحمد وفي الجوهرة يفتي بقول محمد ولو المصاب مايعا (قوله لا يمرى عن خروج شيء) ان اريد الامكان فقوله كالمثقل لبس بمس وان اريد الفعل والوقوع فذات هذه المقدمة بمنزعة (قوله ان لم يكن مستقرا على الارض) يعني ان كان الشخص بعد ازالة ما استند اليه مستقرا على الارض لم يكن حدثا ولا حدث (قوله لم ينقض كعاس) يفهم اكثر ما قيل عنده (قوله والاغماء) وكذا الغشي والسكر ولو باكل الحشيشة (قوله يضل بالوضوء) او بالنيم (قوله احتراز عن وضوء في ضمن الغسل) لكن رجح في الثانية والفتح والنهر النقص عتوبته له وعليه الجمهور كما في الزخا لأشرفية كذا في الدر فتأمل فيه (قوله وان افسد نهما) الظاهر من سوق كلامه ان هذا داخل تحت التفرع وفيه نظر (قوله والمباشرة) اي بتماس الفرجين ولو بين المرأتين اذ الرجلين مع الاشارة (قوله للجانين) ولو بلا بلل على المعتمد (قوله لالمس الذكركم) لكن يغسل يده ندبا (قوله والمرأة) وكذا الامر ولكن يتدب المخرج من الخلاف لاسباب الامام بشرط عدم لزوم ارتكاب مذهبه (قوله قشرت نقطه) مستغنى عنه بقوله خروج نجس منه الى ما يطره خارج من اذنه (قوله وكذا من عينه) وثديه (قوله فيج ونحوه كصديد) اورد عليه ان الفج والصديد ينقضان ولو بلا وجع لانهما لا يخرجان بلا علة وايد بقول الكمال (قوله يسقي) اي يسيل من السيلان (قوله المحدث البالغ) بخلاف الصبي ولا بأس بدفعه اليه للضرورة (قوله ولا يس مصحفا) اي ما فيه اية كدبرهم وجدار (قوله ولم يكره مسه بكم) وكذا قلبه بنحو عود واختلافوا في مسه بغير اعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضضة وانع اصح (قوله في الكتب الشرعية) في الدر عن السراجية المستحب عدم اخذها بالكم تعظيما (قوله الا التفسير) في الاشياء جواز ذلك لاسباب عند كون الغالب تفسير او المغلوب قرأنا (قوله ولا يرد العين) اي لا يرد العين من النظر الى المصحف اذا بلى وصار بحال لا يقرأ فيه يد فن (قوله فروع) (المصحف اذا بلى وصار بحال لا يقرأ فيه يد فن) كالمسلم لكن بلا شق اوسقف لئلا يهال عليه التراب كما في التارخانية او يوضع الى مكان طاهر لا يصل يد المحدثين والغبار واما الاحراق بالنار وان جوز بعضهم ونقل عن عثمان رضي الله عنه فخرى ان لا يغسل به كما نقل عن النووي كراهته وعن البعض حرمة لانه خلاف الاحترام وعند تعارض اقوال العلماء يؤخذ بالا حوط وانه لم ينقل مجوزى الاحراق المنع عن الدفن فترجح الاحراق غير موجه وبمع الكافر من مس المصحف ولا بأس بتعليم القرآن والفقه عسى ان يهتدى به ويكره وضعه تحت الرأس الحفظه والمقلته على التكاليف الاستكبابية قال في الدر وبوضع النخو ثم فوقه التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير لكن في بعض حواشي التلويح بوضع الكلام على الفقه تكره ازا به درهم عليه آية الا اذا كسره رقية في خلاف متجاف لم يكره دخوله للخلاء به والاحتراز افضل يجوز رمي برائته القلم الجديد لأبرائة القلم المستعمل لاحترامه كحشيش المسجد وكنا سته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز لف شيء في كاغد فيه فقه وفي كتب الطب يجوز مع الكراهة ولو فيه اسم الله او رسول يجوز محو ليل فيه شيء قد ورد النهي في محو اسم الله بالبراق يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف فستور انبساط المكتوب عليه الملك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة وتعامه في الحجر (قوله فرض الغسل) هو لغة بضم الغين اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم الماء الذي يغتسل به وقال النووي الضم والفتح لغة والفتح اوضح واشهر عند اهل اللغة

والضم مأهو المستعمل عند النعماء (قوله المراد هنا الخ) بطريق عموم المجاز لا بطريق استعمال
المشترك في معنييه ولا بطريق جمع الحقيقة والمجاز لكن لا بد من بيان قرينة ذلك المجاز (قوله
وسائر البدن) البدن لا يشمل الرأس والعنق واليد لغيره (قوله اذ هو في اللغة اسم لما هو من المنكب الى
اللبنة كما في المغرب فكون تغليباً بالكثر) (قوله داخل لقلفه) اي الجملدة التي يقطعها الخائن لكن
في الشرع لا يقطع عن الكمال الا صم عذم ذلك بل ندبه المخرج لكونه خلقه ثم قال ينبغي انه ان كان
لا يمشقه لا ينجزيه ولا ينجزيه تركه لكن السابق الى الخاطر وجوبه مطلقاً فزجر التركة الختان المشروع
الذي اتفق على فعله عامة المسلمين لعل لهذا قال في الاصح (قوله وغسل السرة) وشارب الخ
اوردانه لوترك لفظ الغسل وعطف السرة على القلفة لكان احسن لانه يحفظ وجوب غسل
داخل الشارب والحاجب والحبة صريحاً ويندفع شبهة التكرار ورد ان هذا يستلزم اطلاق
البدن على الشارب والحاجب والحبة وهو محذور مع ما فيه من هجنة اطلاق الداخل على ما
تحت الشارب والحاجب اقول هذا ليس بحاجم لمادة الاشكال اذ اطلاق البدن على جوارحه
ظاهر على انه يجوز ان يجعل من قبيل علفتها تنبأ وماء بارد او اطلاق الداخل على تحت الشيء
ليس بمستنكر سيما على طريق المجاز (قوله وجب الحبة) وكذا شعر الرأس للرجل ولو لم يلبس
(قوله والفرج الخارج) لانه كالمغنى لا الداخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قلبها وبه يفنى
كالمغنى في الدروان الكحل يكحل بنجس لكن ينبغي غسله حيثئذ زجراً ولعدم المخرج للقله (قوله
وثقب انضم) لكن يغسل بدا (قوله فيه اشارة) وجه الاشارة التعبر بلفظ الظفيرة دون نحو
الشعر (قوله وكفى بل اصلها) فلولا ينبت اصلها يجب تقضها مطلقاً ولو اضربها غسل رأسها
تركته وقيل تمسحه ولا تمتنع عن زوجها (قوله لا تقض ظفيرة) اي ظفيرة الرجل واوعلوها
او تركها لا مكان حلقة (قوله وسنته) والحاصل ان سنته كسنة الوضوء سوى الترتيب وادابه
كادابه سوى استقبال القبلة وقالوا لومكث في ماء جار او حوض كبير او منظر قد ر الوضوء
والغسل فقدا كل السنة (قوله وغسل فرجه) قبل لاجابة لذلك لاغناء قوله وخبث بدنه
عنه لا ينبغي انه هنا من قبيل اغناء الثاني عن الاول وهو ليس بمنكر على انه من قبيل عطف العام
على الخاص لفائدة زياده تأكيد في غسل الفرج لكثرة ومظان عدم مبالاة على انه قيل
ان غسل الفرج من سنن الوضوء وان لم يكن به نجاسة لكن قوله ان كان في بدنه خبث
لا يساعده فاما لا يصح تقييد المصنف بذلك او هذا التوجيه الا ان يخص ذلك بخبث بدنه
فقط لكن في المنية الاستنجاء فرض عند الغسل وان لم يكن نجاسة وفي الحلبى لان فيه نجاسة
حكيمية وهي الجنابة (قوله اي استعمال الماء الخ) لا ينبغي ان المتبادر من ظاهر هذا التفسير غسل
جميع اعضاء الوضوء اذ المتبادر من استعمال الماء ما يكون بطريق الغسل ومراده التعميم على
ما يكون بطريق المسح ايضا فالاول ان يفسر بالوضوء بان يقال اي يتوضأ كما فعل بعضهم
(قوله الا رجله) كما روت ميمونة رضي الله تعالى عنها وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكن
قال في التورث ثم يتوضأ وقال في الدر اطلقه فينصرف الى السكامل فلا يؤخر قدميه ولو في
جميع الماء لما ان المعتمد طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن كل
البدن لانه في الغسل كعضو واحد حيثئذ لاجابة الى غسلها ثانياً الا اذا كان يبدنه خبث
واهل القائلين بتأخير غسلها انما استحبوه ليكون الداء والختم باعضاء الوضوء وقالوا لو توضأ
اولاً لا يأتى به ثانياً لانه لا يستحب وضوءاً للغسل اتفاقاً ما لو توضأ بعد الغسل واختلف المجلس

على مذهبا او فصل بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب انتهى اقول هذا اى غسل
القدمين في الوضوء هو الموافق لرواية عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها من غسله
صلى الله تعالى عليه وسلم قدميه في الوضوء لكن قال في التارخانية وعلما ونا اخذوا
برواية ميمونة رضي الله تعالى عنها (قوله مستوعب جميع البدن بلا اسراف) قيل
هو بتأنيط ابطال من الماء لكن في القهستاني والجوهرة لا اسراف في الماء الجاري
فافهم (وقيل يبدأ بالرأس قال في الدر هو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال في البحر
وبه يضعف تصحيح الدر انتهى وهكذا نقل الشرنبلالي عن البحر وقال وكذا في الكتاب
يعني الهداية ونقل تصحيح المجتبى مثله وقال في الحلبي وهو الاصح فالاولى ان يختار المصنف
في المتن او يشير في الشرح (قوله وليس له) معنى لان غسل رجله جزء اخير من الغسل فلامعنى
للبدن به لاحقة ولا حكما كذا قيل (قوله وستنه ذلك) وقيل يندبه فليس بشرط عندنا
خلافا لما لك قال في التارخانية وخلافا لابي يوسف وعنه ايضا انه يدلك في اليوم البارد (قوله
لما ينمان ان البدن كله عضو واحد) في الغسل (قوله خروج مني) اى من العضو والا فلا يفرض
اتفاقا لانه في حكم الباطن (قوله عن موضعه) هو صلب الرجل وزنايب المرأة ومنبه ايضا
ومنها اصفر فلوا غسلت فتخرج فيها مني ان منها اعادت الغسل الا الصلوة والا لا (قوله
بشهوة) اى اذ ولو حكما كتحتمل (قوله وان لم يخرج من رأس الذكر بها) وشروط ابو يوسف
وبقوله يغتفى في ضيف خاف ريبة او استحي كما في المستصفي وفي القهستاني والتارخانية معزيا
للتنازل وبقول ابي يوسف تأخذ لانه ايسر على المسلمين قلت لاسيا في الشئ وللشفر
وفي الثانية خرج مني بعد البول وذكره منشر لزمه الغسل كما في البحر ومجمله انه وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول كذا في الدر (قوله لا يغسل عليها) قال
في البحر هذا اذا لم تنزل واذا لم يظهر على صورة الآدمي (قوله على مكلفهما) فلو احدهما
مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع من الصلوة حتى يغتسل ويؤمر به ابن عمر تأديبا
لا وجوبا (قوله لا يفرض ان تذكره) قال في الدر اجماعا لكن يحتمل ان ليس ولم ير الاثر
سما عند نوم طويل وحر هواء ولم يوجد في الكتب خلافا فلعلم انه احتمال ضعيف لا يكون
مؤثرا في شرع حكم له (قوله كما في اليفضة) لا يخفى ان المطلوب لبس التذكرك فقط وهذا لا يدل على
غيره وانت تعلم مما في قوله بلا ازال ايضا (قوله في الذخيرة الى آخره) الاولى ان يأتى هذا النقل
قبل نفي المتن لانه لا يتعلق له بشرح هذا النفي (قوله فلا يجب الاتيقن) ان اريد من لزوم التيقن
التيقن في كونه منيا فينقص بالصورة التي يتعين فيها كونه مذبا او شاك بين كونه منيا او دبا
مع تذكر الاحتلام وان التيقن في الاحتلام فبالصورة التي تيقن المتى مع عدم تذكر الاحتلام
وان التيقن فيهما فالامر ظاهر الا ان يقال التيقن بواحد منهما بلا تيقن (قوله عما قيل
هو رواية محمد من غير رواية الاصل قال في التارخانية وبه اخذ بعض المشايخ وقال شمس
الائمة لا تأخذ بهذه الرواية (قوله وجب الغسل ان وجد لذو الجماع) قال في الدر الاوضح الوجوب
(قوله عند انقطاع حبض ونفاس) اورد ان الانقطاع طهارة واجبا طهارة الغسل الذي
هو طهارة لبس بمعقول فالظاهر كون الموجب ظهورهما لكن لزومه عند الانقطاع لثلايلفو
الغسل ولا يخفى ان لزوم الغسل عند الانقطاع لا يوجب كون المؤثر هو الانقطاع (قوله
ولا عند ادخال اصبع) ونحوه كذا غير آدمي وذكر خثي وميت وصبي لا يشتهي وما يصنع من نحو

خشب (قوله ووطئ البهجة) وكذا الصغيره التي لا يجامع مثلها والمينة (قوله انى عذراء)
وكذا اذا كانت ثيابا ولم يتوار الحشفة كما في التاتارخانية (قوله لا غسل عليهما الا اذا حبلت)
لازالها وتعيد ماصلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروجه منها من فرجها الداخل
شرط لوجوب الغسل على المفتي به ولم يوجد قاله الحلبي (قوله لا ما قبل في الخانية) لو اغتسل
بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجاعا ويكتفى بغسل واحد لميد وجمعة اجتماع جنسائه (قوله
وعرفة) اى جبل عرفة بعد الزوال (قوله ثلاثينهم الى آخره) لم يفرق في التثنية بينهما في كون
الوجوب للصلاة فيهما وقال صاحب الدر في شرحه هو الصحيح كما في غرر الاذكار (قوله ولمكة
وكذا لدخول المدينة ومزدلفة غداة يوم النحر للوقوف وعند دخول منى يوم النحر لرمي الجمره
وكذا الغسل البت والحجامة وليلة البراءة وعرفة وقد اذا راها (قوله وكسوف) اى اصلوة كسوف
وكذا فزع وظلمة وريح شديدين ولحضور مجمع الناس ولمن لبس ثوبا جديدا ولثائب من ذنب
وقادم من سفر ولستحاضة انقطع دمها (قوله واختلفوا والمختار الوجوب عليه) لانه مما
لا بد له منه فاجرة الحمام عليه ولو كان الاغتسال لاعتن جناية وحض قبل الظاهر انه
لا يلزمه (قوله دخول المسجد لاصلى) عبد وجنازة ورباط ومدسة ذكره المصنف وغيره
في الحضي قاله الدر الاضرورة فلو احتلف فيه ان خرج سرديا يتيم وان مكث لحوف فوجوبا
ولا يصلى ولا يقرأ القرآن (قوله ولو قدر انه لم يكن) يعنى لو فرض عدم كون هذا الموضع
مسجدا فالطواف للجنب حرام فالحرمة لذات الطواف لا لاجل المسجد لا يجوز لهما الطواف
الظاهر بالنسبة الى قوله في المتن وحرم عليه الطواف بضمير الجنب ان يفرد الضمير هنا لكن
لكون القصد نقل عين عبادة المستصحب لم يغيره لكن الاول ان يبنى الضمير في المتن بعد ذكر
الحائض منع وحرم على الجنب دخول المسجد (قوله ولهذا اوجب عليهما الظاهر ان هذا
هو مذكور السروجي (قوله فقبل الخ) وقبل الاول للطحاوى والثاني للكرخي وهو الاصح
كما في التاتارخانية عن الظهيرية فالاولى اما ان يقتصر عليه كما في الدر او يشرى الى رجمانه (قوله
حرفا حرفا) اى كلمة كلمة مادون آية كما في البرازية (قوله ومن ما هو) قبل مستدرك بما تقدم
من قوله والمحدث البالغ لا يمس مصحفا (قوله وقال محمد) في التاتارخانية انه مكروه عنده وهو
قول مجاهد والشعبي وابن المبارك وبه اخذ ابو الليث وافق ابو جعفر الا ان يكون اقل من آية
ووفق الحلبي ان كان حائل بين يديه والصحيفة فيؤخذ بقول ابي يوسف والا فيقول محمد
لا يخفى ان الكلام فيما لبس بمائل فهذا التوفيق والتفصيل لبس بحسن (قول لا قراءة القنوت)
ذكره بعد دخوله في غرم قوله ولا بأس في الادعية لما نقل عن محمد بن كراهته لكونه قرأ ما عند بعض
الصحابه (قوله ودفع المصحف) مناسبة للوضوء اقوى منها للغسل بالكم قال في التاتارخانية
عن الظهيرية الاصح هنا عدم حل المس بالكم وعن العتابة وهو المختار وهو ايضا اختيار
الهداية فالاولى اختيار هذا الجانب وان كان ما اختاره مختارا لصاحب المحبط (قوله وقبل
يكروه) لامر طبي فتزبيحه (قوله انقلب الى طبيعة اخرى) اورديا لجد والبخر ورد المراد الطبيعة
الغير الملائمة للماهية (قوله من تلك المياه) وان قليلا (قوله اوماى المولد) وان كلب الماء واختره
(قوله البرى يفسد) الاصح انه ان كان له دم سائل وهو مالا ستره بين اصابعه فيفسد كية بربة
ان لها دم والا فلا (قوله او خارجه) وكذا لو تفتت فيه الا في حق الشرب حرمة لجمه (قوله
بمكث) فلو علم نية نجاسة لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة (قوله فتوهم بعض الشراح) والقول

ان ما في الهداية غير رواية النهاية كما توهم بعيد (قوله وبس كذلك) وقد يجاب انه فيما يخص
الماء في الاوصاف الثلاثة فان المخالط للماء اذا لم يوافق فيها فان غير الاثنين او الثلث لا يجوز الوضوء
به والا جاز لكن لا يخفى ان هذا لبس من هذا القبيل بل من قبيل الغاية كما يأتي في الصحيفة الآتية
(قوله لو نزع) اي التي في الماء (قوله او بالخل) اذا شدت قصرت واذا خففت مدت واذا كتب
باللف بتعين المد والتخفيف (قوله يجوز به الصلوة) ان لم يكن التغيير بالطبخ (قوله وزعفران)
قيل عن الجران امكن الصنيع به لم يجوز كنبذ التمر لكن الظاهر انه على الرواية المشارف بها بقوله
في الاصح اذ هذا القول اشارة الى نفي ما نقل عن الفقيه احمد بن ابراهيم انه لو ظهر لون المخالط
في الكف لا يجوز به الوضوء وان جاز الشرب وغسل الاشياء به (قوله ان يبق رقبته) واسمه ايضا
(قوله بخلاف ما اذا غير احد اوصافه نجس) المذكور في الكتب ان هذا حكم الماء الجاري
والمفهوم من هذا الكلام سباقه وسياقه كونه حكم غير الجاري كيف والماء القليل ينجس
بوقوع النجاسة ولو لم يتغير احد اوصافه (قوله في قوله عليه السلام) الحديث وارد في حق الماء
الجاري وما في حكمه كما في الزيلعي فلا تقرب (قوله فاخترت هذا مختار الهداية) اورد انه لبس
مختارا للهداية بل ذكره مؤخرا بصيغة التريض قال الزيلعي عن البيهقي والتخفة الاصح انه
اي الجاري ما قد جارا ومشى عليه البحر وتبعه الدر (قوله لم يثره) اورد ان هذا مختص بغير
المرئي وظاهر عبارته العموم به وبالمرئي كالجيفة واجيب اكنى بدلالة قوله لم يثره على ان المراد
لم يثر نفسه فان النجس اذا كان مرئيا يترتب الحكم على نفسه لا على اثره وفصل حكم
المرئي بما يتحمله المقام اقول لانتم اختصاص هذا الحكم به بل عام لجميع لما في الدر ان
العموم رحمه الكمال وقال تليذه الشيخ قاسم انه المختار وقواه في التهر وقره المصنف
وفي القهستاني عن المضمرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فاكثر
لم يجوز وهو احوط (قوله وهو عشر في عشر) قال في التوير بعد بيان حكم الجاري وكذا يجوز
براك كذا والمعتبر اكبر رأى المبني به فان غلب على ظنه عدم خلوص النجاسة الى الجانب
الاخر جاز والا لوقال صاحب الدر في شرحه هذا ظاهر الرواية عن الامام والدر جمع محمد وهو
الاصح كما في الغاية وغيره اوحق في البحارنة المذهب به بعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع
الى اصل يعتمد عليه ورد ما جاب به صدر الشرعة لكن في التهر وانت خبير بان اعتبار العشر
اضبط ولا سيما في حق من لا رأى له من العوام فلذا افتي به المتأخرون الاعلام انتهى (قوله
بذراع الكرباس ست قبضات لبس معها اصبع قائمة اصلا) وقبل الاصح ان يعتبر في كل زمان
ومكان ذراعهم لكن في الحلبي فيه نظر في فاضلحان الصحيح والمختار ذراع المساحة ونقل ايضا
عن الهداية (قوله للتوضي) وقبل الاغتسال اورد عليه ان هذا الاختلاف انما هو فرع الغدير
العظيم الذي بمعنى انه لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر وهو غير مذكور هنا كما
في الهداية والكافي لكن المفهوم من التارخانية الاطلاق (قوله ان كانت مرئية نفسها
اوارثها) فلا يراد به ينبغي ان يدار الحكم على ظهور اثر النجاسة مرئية أولا (قوله وقد يعتبر وجهه
التمر يرض) المفهوم من اداة التقليل معلوم من شرحه (قوله لان النجاسة الى آخره) المطلوب
نجاسة جميع الجوانب والالزام من الدليل بنجاسة جانب العرض فقد فالالزام لبس بمطلوب
والمطلوب لبس بالالزام فلا تقرب لعل هذا وجه كونه مختارا (قوله فلا يتنجس) وجه التفرغ
ان الماء طاهر في الاصل بقينا واعتبار الطول والعرض انما يفيد ان الشك وهو لا يزال البقن

فلا يرد ان فيه تعارض الحظر مع الاباحة ولا صل في ذلك ترجيح الحظر (قوله هو المختار) قيل
 نقلا عن الكمال لو اعتبر الاصح يعني اعتبار غلبة ظن المبني ينبغي ان يعتبر اكبر الرأى
 (قوله الحوض اذا كان اقل) هذا بظاهره مخالف للمختار ومؤيد بجانب ابى سليمان الا ان يقال
 المختار عند وجود الطول وهذا المنقول عند عدمه لكن مع كونه في نفسه خفيا في تخصيص
 هذا المعنى لا يلزم على ما قصده من اثباته من تأييد المن (قوله هو الصحيح) وقيل يعتبر بعمه
 واربعون وقيل ثمانية واربعون نقل عن الكمال المختار ستة واربعون (قوله الرواية بالقصر)
 لعل وجهه عدم كون هذه المقصرات ماء حقيقة ولهذا فنيا في قيده بالمدامك ماء حقيقة
 (قوله هو السيلان والارواء والانبات) ان اريد المجموع من حيث هو مجموع فيه وماء البحر اذ ليس
 فيه رواء وانبت وان اريد واحد منها فبحكماء البطيخ اذ فيه ارواء ولم يجوز به الوضوء
 والقول ان عدم الانبات بماء البحر لعارض والكلام فيما لعارض له لا يثبت له لانه ماء البحر
 لم يزل عن طبعه بعارض كالماء الجاري بل عند تخلية على طبيعته فثبته عدم الانبات (قوله
 كسر البرياس) اطلاق الشجر عليه مع كونه من النبات على ما فسروا الوجود الساق له اذ كل نبات
 له ساق فشجر كما قيل فانه على عمومته مشكل اذا اشربة في الاصل اسم لكل ما يشرب فشمال
 للنحو ماء التمر وغيره والمقصود هنا الاختصاص بشرب البرياس كما فهم من الايضاح فافهم
 (قوله اما كمال الامتزاج او بغلبة الممزج) اورد على الحصر بالماء المستعمل لا يخفى ان المقسم
 هنا الماء الطاهر والمستعمل كالماء النجس ولا غبار (قوله لا يقصده الى آخره) فلو قصده
 التطيف كاشان وصابون جاز ان بقي رفته (قوله بحث لا يخرج بلا علاج) مفهوم هذا
 انما يوافق الهداية للمحيط في الاطلاق اشارة الى اختيار جانب الهداية كما يشير اليه تقديمه
 فيما مر من الشرح والا فيلزم نوع من المخالفة بينهما (قوله فالاول ان جرى) هذا ما ذكره
 سابقا بقوله اوطاهر جامد (قوله والمستخرج من النبات) فلو خرج بنفسه بلا استخراج وكذلك
 على رواية المحيط لان هذا الماء مقيد لا يتوضأ به عنده فلو امتزج بالماء المطلق يعتبر الغلبة واما على
 رواية الهداية فالامر ظاهر الى اختيار جانب المحيط وقد سبق اشارة الى اختيار الهداية الا ان
 يقال لعدم ترجيح احد الطرفين عنده اشارة الى اختيار احدهما في موضع الى اختيار الآخر
 في موضع آخر (قوله وان خالفه في صفة او صفتين الى آخره) هذا هو الثالث غيرهما الاسلوب
 ليرتب قرأه يعتبر فيه الغلبة من ذلك الوجه (قوله فان كان لونه وطعمه) مثال للحذا لفة
 في الوصفين المفهوم منه لزيم وجود الغلبة في كلا الوصفين والمفهوم من الزيلعي ومن السابق
 والسياق كفاية الغلبة في احد الوصفين اى وصف (قوله وكذا ماء البطيخ) مثال للمخالفة
 في وصف واحد وماء يستعمل اى ولا يجوز ان بماء يستعمل لقربة اى ثواب سواء في الوضوء
 كوضوء غير المحدث او في غيره كغسل اليد للاكل او من الاكل بذية السنة (قوله اورد في حدث
 اى لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوضوء محدث ولو لتبريد فلو توضأ غير المحدث للتبريد
 لم يكن مستعملا كزيادة على الثلاث بلانية قربة وكغسل نحو فخذ او ثوب طاهرين
 اودابة تؤكل (قوله بكل من القربة وازالة الحدث) وزيد ثالث وهو ما يستعمل لاسقاط فرض
 بان يغسل بعض اجزاء الغسل والوضوء فانه يسقط الفرض وان لم يسقط الحدث لعدم الجزى
 وزيدار بع هو ما يستعمل لسنة كماء المضمضة والاستنشاق فتأمل كذا في الدر (قوله غير نوى)
 هذا بيان لما يستعمل لرفع الحدث لا يخفى ان قوله رفع حدث عطف على مدخول لام الخارة
 الاجلية فيلزم النية بالضرورة اذا المستعمل لاجل رفع الحدث انما يكون بالنية فلا يكون بئانه

الان يقال ان هذا الماء هو المستعمل للتبريد مثلا فيلزمه رفع الحدث لعدم اشتراط النية فيه
عندنا فيدل عليه التراما اوانه من قبيل علقتهما بتنا وماء باردا (قوله بصير مستعملا) كون
هذه المياه مستعملا انما يكون بالانفصال عن العضو وان لم يستقر في شيء على المذهب وقيل
اذا استقر ورجح المخرج ورد بان ما يصب منديل المتوضئ وثيابه عفو اتفاقا وان كثر
(قوله وان كان طاهرا) ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنزيها
للاستقذار (قوله غير مطهور) لحدث بل لحث على الراجح (قوله الاهاب) وكذا نحو المشانة
والكرش ولهذا قيل الاولى التعميم (قوله يطهر بالدباغ) ان تحلل الدباغة والا تجلد الحية
لاقيصها والقارة فلا يكون المقام للآهانة اذ المقام مقام عدم الطهارة وعدم الطهارة امر
مستهان اليه والخزير اولى بالاستهانة فيقدم فيندفع ما يتوهم ان كون المقام للآهانة لا يتناقض
قوله اما الثاني فلكرامته (قوله فلكرامته) فلو دبر طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه
في دقيق لم يؤكل في الاصح احترا ما واما دكل ما طهارة جلد كلب وقيل على ما هو
المعتمد (قوله يطهر بالكوفة) اى الشرعية فلا يطهر بدكوة المجوسى ومسد الحرم وتارك
التسمية عمدا وقيل مطلقا وقيل هو الاصح كافي الشريعة لبلابة وفي الدرايض وما يخرج من دار
الحرب كسجاس ان علم دبره بطاهر فطاهر ان يجس فنجس ومن شك ففسله افضل
(قوله لم التفكير) اجب عنه بان تقدير الكلام ما يطهر جلد به بالدباغة يطهر جلد به بالكوفة
فخرج الثاني لبس باجني عن الاول لما كان مضافا الى ضميره وان التفكير عند عدم اللبس
صحح وهنا ذكر اللحم يدفع اللبس (قوله وان كان في الهداية خلافة) قيل عن القيص
القنوي على طهارته (قوله وشعر الميتة غير الخزير على المذهب) فالاولى الاشارة اليه وشعر
الانسان يعنى غير المستوف كافي الدر ولو حيا ولهذا صرح به (قوله وعظمه) وكذا سنة
مطلقا) واختلف في اذنه في البدائع نجسة وفي الثانية لا وفي الاشياء المتفصل من الحي كينة الا
في حق صاحبه فطاهر وان كثر وفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر (قوله
فلان الحيوة لا تخلوها) فالانفحة واللبن طاهران بعموم هذا العلة ولهذا لا يتألم بقطعها
فلا يحلها الموت اذ الموت زوال الحيوة كذا في الهداية اورد عليه بان هذا التعريف بوجوب
عدمية الموت وقد قال تعالى خلق الموت والحيوة ويقتضى كون التقابل بينهما العدم
والملكة وقد اتفق المتكلمون على التضاد وان هذا انما يسفهم على مذهب الفلاسفة القائلين
بعدمية الموت لاعلى المتكلمين القائلين بالوجودية واجيب ان معنى خلق الموت قدره والعدم
مقدر وان هذا التعريف لبس بالمأهية بل بالرسم اللازم اذ الموت معنى يزول به الحيوة وبانا
لا نسلم ان زوال الحيوة لو كان عديميا لكان حيا لان عدم زوال الحيوة عبارة عن الحيوة ثم قال
في الاكل لا يقال ما ذكرتم عن الدليل استدلال في مقابلة النص لان الله تعالى قال من يحيى
العظام وهى رميم ولا خفاء في دلالة على ان في العظام حياة لان المراد من يحيى صاحب
هذا العظام لكن حل البيضاء في هذه الآية على ظاهره كما هو الاصل في النصوص والقول
انه كذلك عند الشافعية لجنسية العظم عنده والقاضى فسر على مذهبهم مدفوع عما في شرح
المجمع ونحوه ان الشافعي يقول بعدم الحيوة في العظم ايضا نعم عند مالك يحل فيه الحيوة
لكن لبس بمذهب لاحد منا تأمل (قوله وقيل لا) في الشريعة لبلابة عن الكمال ترجيح هذه
الرواية وتصحيحة واكتفى صاحب التوير بهذه الرواية حيث قال ولبس الكلب بنجس العين

وقال صاحب الدر في شرحه اى عند الامام وعليه الفتوى وان رجع بعضهم النجاسة كما بسطه ابن الشحنة فيناح وبوجز ويضن ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج حيا ولا يصب فيه الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب بانتفاضه ولا بعبسه مالم ير يقسه ولا صلوة حامله ولو كبيرا وشرط الحلواني شدة فيه ولا خلاف في نجاسة لجمه وطهارة شعره انتهى (قوله وفي فتاوى ابي الليث) الغرض من هذا النقل اثبات طاهرة الشعر ونجاسة الجلد (قوله ولو اصابه ماء مطر) لان الظاهر منه الاطلاق وقد نقل التارخانية عن تلك الفتاوى عن موضعها الآخر المطر اذا اصاب جلده منع والا لا وهذا هو المختار للفتوى كما في الخلاصة لكن في فاضلخان الكلب اذا خرج من الماء فاصاب ثوب انسان قيل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسده الا اذا اصاب جلده وفي ظاهر الرواية اطلق ولم يفصل انتهى وبالجملة بين كلامي تلك الفتاوى عدم ملازمة الا ان يحمل الاطلاق على التقييد كما في الاصول من ان المطلق محمول على المقيد في مثل هذا الموضوع فالاولى ان يجعل التفصيل بين اصابة الماء الى الجلد وعدمها مطلقا ماء مطر او غيره كما في بعض الفتاوى (قوله نجس) اى مخففة يجوز للتداوى اختلاف في التداوى بالحرم وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمه وهناعن الحلواني وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الحر للعطشان وعليه الفتوى كذا في الدر لكن زاد في بعض الفتاوى ان اخبر طبيب حاذق مسلما او عادل ﴿ فصل ﴾ (بثرون عشر في عشر) وفي التوير في هذا المحل بثرون الغدير الكبير كانه بنى على مامر من المعتد (قوله واثر) قيل والواقع فيه اوريحه وهو الظاهر (قوله ذكره فاضلخان) وقد سبق البيان هنا ايضا (قوله وان عني خمر حام وعصفور) اطلاق العفو يشعر النجاسة كما هو رأى البعض دون الطهارة كما هو رأى الآخر مع اتفاق الكل على سقوط حكم النجاسة اما ذرق سباع الطير فثله في الاصح بعد الاتفاق في افساد نحو الثوب والاواني ان فاحشا (قوله كرؤس الاب) قيل هي الاطراف الحادة منها لا يعنى قدر الجانب الآخر وقيل هما سيان للحرج ثم قيل هذا مختص في النياب والابدان واماني الماء نجسة لبس بمعفو واورد ان هذا لبس بمختص بالبئر بل عام لنحو الثوب والبدن (قوله الى ان الثلث كثير) يخالفه ما في الدر عن الفيض ان التعبير بالبعيرتين اتفاق لان ما فوق ذلك كذلك ويؤيده ما في الشرنبلالية عن الجامع بعرة او بعيرتان لم يفسد ما يمكن كثيرا والثلث لبس بكثير فاحش والكثير يستكثره الناظر وهو الصحيح عند الاكثر (قوله كما اذا وقعنا) التعبير بالبعيرتين اتفاق ايضا كما مر (قوله لان من عاداتها) فيه اشارة الى انه لا يعنى في نحو الاتاء لعدم الضرورة (قوله حيوان دموى) اى غير مائى (قوله لان حكمه يفهم) لا يخفى ان التفسخ فوق الاتفاخ فعند عدم ذكر التفسخ يتوهم كون حكمه فوق حكم الاتفاخ كازوم نقل الا وخال وتطهير الاجزاء فالاولى الذ كر ككتب القوم نعم يمكن دفعه بان مثل هذا الوهم يوجد في جمع دلالة النص و يلزم ان لا يكون حجة وطريقا الى المعنى اصلا ولبس فلبس بطريق الاولوية قيل لا يعتبر دلالة النص في غير كلام الشارع بنقل من السير الكبير بانه لو قيل اعط هذا الدرهم لزيد لغيره لا يجوز ان يعطيه لعمرو لكونه افقر منه يد عليه ان عامة الشراح بل المصنفين يتفقون عليه من غير تكبير فلعن النقل لبس بصحيح او مختص بمحل او بحكم وفي المثال عدم الجواز يجوز لفتوت شرط او لوجود مانع كما في المفهوم المخالف (قوله الا وخال) جمع وحل بالتحريك الطين الرقيق (قوله نزع كلها) لكونها معينا (قوله فقد رما فيها) اى

وقت ابتداء الزرع وقبل وقت وقوع الحبس (قوله وهو الاصح به يفتى) وقبل بقدر ما فيها
لا يظهر الفرق به عما تقدم بل البعض عبر عن المعنى الاول بقوله بقدر ما فيها وبالجملة
اختصاص دلالة قوله قدر ما فيها بما اراده من المعنى ودلالة قوله بقدر ما فيها بما اراده من
المعنيين في غاية الخفاء كما اشار اليه البعض (قوله وقبل يزح) قيل الفتوى على هذا وقيل هذا
ايسر والاول احوط (قوله افتي بما شاهد) كأنه اشار الى وجه تمرير هذا القول اذا المطلوب
كلى وما افاد هذا الدليل يقتضى الاختلاف باختلاف الآبار وقد نيه عليه الحلبي في شرح
المنية حيث قال لا ينبغي الفتوى بالماشئين مطلقا بل ينظر الى غالب آبار البلدة لكن في الملتقى
اطلق الفتوى عليه فينهما نوع مخالفة فافهم (قوله دلوا وسبطا) قيل الوسط هي المستعملة
في البلدة وقيل ما يسهه الصاع وقبل دلوتك البئر واختاره صاحب الدر لكن بمقايضة ماسبق
الاشبه بالفقه ايضا الرجوع الى ذوى بصارة اذا المستعملة في البلدة وفي البئر لا يطرد وينتظم
بل ربما تنفدت لعله لما ذكر لم يصح بيان الوسط ثم بظاهرة البئر يظهر الدلو والحبل
كطهارة عروة الكوز بطهارة اليد التجسة التي غسلت من مائها وان مات نحو فارة
والميت المسلم بعد غسله لا يفسد بخلاف الكافر ولو غسل والشهيد كالمغسول كما في البحر
لعل هذا محمول بما عدم فيه الدم لما في التارخانية وغيره بان دم الشهيد ليس بطاهر في حق الغير
(قوله وما جاوز الوسط) التجاوز وان كان متبادرا في نفسه في جانب الزيادة لكن
هنا بقريته المقام عام له ولجانب النقصان فلا يرد الصواب وما خالف الوسط
لبشمل صورة النقصان ولو سلم انه مفهوم بالمقايضة او بالدلالة (قوله وما بين
الدجاجة والشاة) والشاة نفسه كالادمى فالاولى ان يذكره هناك فالى الرابع
اى الى اربع فارات (قوله ولو خسا فاربعون الى التسع) الاظهر ولو خسا الى التسع
فاربعون (قوله وفي السنورين) اما السنور الواحد فكالدجاجة (قوله في حق الوضوء) وكذا
في حق الغسل فالاولى التعميم وما يجنب به فبطعم للكلاب وقبل بيع من شافعي وقبل للتصاري
ولا بأس برش ذلك الماء في الطريق ولا يسقى للبهائم كما في التارخانية فيحكم بنجاستها في الحال
كن وجد في ثوبه نجاسة ولم يدر حتى اصاب لا يعيد شيئا بالاجاع كما في الزيلعي حتى اذا كانوا
غسلوا الثياب وكذا اذا توضؤوا وهم متوضؤون فلا يلزم إعادة الوضوء كما في الوانية وكذا اذا غسلوا
الثياب ولبست بنجاسة كما في الشربة لالية لكن نقل عن شرح المنية وجوب الغسل تعقبا عليه
اقول في نفس منية المصلى اطلق الكلام بغسل كل شيء اصابه ماؤها (قوله انهم ان التفسخ
بقتضى مثل هذا) التهم يتصور فيما ركبانه (قوله لبست كما ينبغي) واجب انه لما سوى حكمهما
فيما سبق فغند الاكتفاء هنا باحدهما يعلم محكم الاخر دلالة او مقايضة على ان التفسخ لا يوجب
الاكثرية المقصودة اذ يجوز تفسخ بعض الحيوان في بعض الازمان اسرع ويجوز ان يتفسخ
في الخارج ثم يجمع في البئر (قوله وكان من الواجب العكس) اوردان حواله جواب المسئلة على
طريق الاولوية لبست بواجبة على المصنفين بل الاحتياط في عدمها انتهى تأمل (قوله وقالا
تجسها منذ وجد وان تنفخ) قيل وبه يفتى ولو وجد في ثوبه منيا او بولا او دما اعاد من آخر
نوم و بول ودم رعا (قوله بل غسل ما اصابه ماؤها) قيل هذا مخالف لتصريح الزيلعي والبحر
والقيص من عدم الغسل هذا من عدم فهم المراد من كلمة بل اذ المراد هو الترتي لا الاضرار
(قوله غير الكلب والخنزير) والصحيح عدم الافساد ما لم يدخل فاه كما في الزيلعي كما مر لكن

عن الهامة بإفساده وان لم يكن اصابه الفم (قوله او نجسا لكن لا عينه) يعني نجسا لجهة بقرينة ما يذكر
 ان بدن هذه الحيوانات طاهر وباسيد كرفي آخر هذا الفصل ان طاهر البدن منها طاهر
 حكمها الخ فلا بد ان كون هذه الحيوانات نجسة ممنوع وانه مناقض لهذين المذكورين كيف
 يتصور التناقض بين كلامين يصلح احدهما مفسرا للآخر وقد وقع في محل واحد (قوله
 فيستحب تزجه) قبل الظاهر منه تزج كله وقد وقع في الخلاصة ويستحب ان يترج منها عشرة
 دلاء اقول قوله الظاهر منه تزج كله ممنوع بل الظاهر ليس تزج كله بقرينة انه صرح الكل
 في موضعين قبله ثم سكنت هنا فانظروا ان الكل ليس بمراد لعل وجه عدم بيان مقدار التزج
 لعدم القطع عنده اذ في رواية عشرة وفي اخرى عشرون ولم نقف ترجيح احدهما على الاخر
 (قوله وسور الادمي) لكن يكره سور المرأة للرجل وعكسه للاستلذاذ واستعمال ريق الغبير
 لا يجوز في الدر عن المجتبي (قوله وسور كل ما كول كذلك) ومنه الفرس في الاصح ومثله ما لا دله
 اورد عليه المفهوم من عبارة المص هذه عدم طاهرة سور غير ما كول اللحم والفرس غير
 ما كول اللحم عند الامام وسوره طاهر في الصحيح وحل هذا الكلام على قوله ما كولة
 اللحم عندهما بعيد يمكن ان يقال المراد من الماء كولة هنا ما لا يكرن محر ما لحم الفرس لبس
 بحرام بل مكروه بل كراهة تنزيه في الصحيح على ان الفتوى ان الامام رجوع عن حرمة
 قبل موته بثلاثة ايام الى قوله كما في ذبايح الدر عن العمادية ويمكن ايضا ان يقال ان المراد
 من الماء كولة انه اذا خلى وطبعه ان يكون ما كولا وعدم ما كولة الفرس لعارض الكرامة
 كابين في محله (قوله حرمة لجهما) حرمة ناشئة من كونها نجسا بقرينة ما تقدم من قوله انفسا
 او نجسا لا عينه كالجمار والبغل والهره الى آخره فيندفع ما اورد على قوله وهذا يشير الى التزج
 الى آخره بانه ينبغي ان يكون الامر على العكس اذ الحرمة لا توجب النجاسة كما في التراب حتى
 يكون كراهة السور بها اشد اذ منشأ الحرمة اذا كان النجسية وكان ما تقدم قرينة على ذلك
 فالمناسب ايجاب النجاسة ولا داعي لبيان الفرق بين نجاسة العين وعدمها لان المقصود
 حصول مجرد النجاسة لا تفصلها (قوله فور شر بها) قيل المراد من الفور قيل شر بها ثلث
 مرات (قوله وسور الدجاجة الخلالة) وكذا ابل وبقر جلالة (قوله مكروه) اي تزجها
 في الاصح ان وجد غيره والام يكره اصلا كاله فقر (قوله لكنها سقطت الى آخره)
 لا يخفى المتبادر من سقوط الشيء سقوطه بوصفه في تفريع قوله فبقيت الكراهة خفاء
 لان اعتبار السقوط يوجب زوال الكراهة ايضا وبالجملة لا بد من دليل (قوله وقال سور الجمار
 طاهر الى آخره) لا يخفى ان الحاصل من مجموع هذا الكلام هو اثبات المشكوكية اذ كونه طاهرا
 في ذاته مع عدم التوضي به حال الاختيار والجمع المذكور هو الذي اراد وامن المشكوكية كما
 سيدر (قوله فيقول) لا يخفى انه متفرع على قول المشايخ فينبذ لا يوجد المغايرة بين القول
 الثاني وبين ما سبق من قوله وبعضهم والظاهر انهما متقا بلان فان قيل يجوز ان يكون تفرع
 القيل الاول بالنسبة الى المشايخ وتفرع القيل الثاني بالنسبة الى بعضهم قلنا مع بعده من تبادر
 العبارة يكون قوله في المتن واذا كان مشكوكا الى آخره وقوله في الشرح عند بيان قول بعض
 المشايخ واذا لم يجد غيره جمع بينه وبين التيمم آيا من هذا التوجيه (قوله كذا في الكافي) عبارة
 الكافي وعليه الجمهور لا وعليه الفتوى كذا قيل لكن يبعد دلالة ذلك عليه التزاما او يجعل
 قول القية تفسيرا والظاهر ان الوقوع في لقية قوله وعليه الفتوى وقد قيل ما في انكافي قوله

وهو الصحيح وما في الفتية قوله وعليه الفتوى فالاول للاول والثاني للثاني (قوله لما ذكرنا)
ان العبرة للام لا يخفى ان موجب هذا التعليل مسئلة متيقنة والظاهر من سوقه كونه اشكالا
فافهم (قوله فعلى هذا الى آخره) وان كان الاقرب لفظا تفرعه على قول السروجي لكن
ينبغي ان يجعله متفرعا على مجموع قول الزيلعي والسروجي والا يكون التفرع على قول
محمد فقط فافهم (قوله يتوضأ به) لكن لابد من النية كما اشير سابقا (قوله ويتم) اى يجمع
بينهما احتياطا في صلوه واحدة وصح تقديم ايها شاء في الاصح ولو يتم وصلى ثم اراقه
لزمه اعادة التيمم والصلوة لاحتمال ظهور تيممه (قوله حتى او وضأ بسؤر جارا الى آخره) قيل هذا
مستلزم للكفر لاداء الصلوة بغير طهارة ودفع انما يلزم ذلك لو لم يكن متطهرا اصلا وهما متطهر
من وجه كاصلى بعد الفصد لا يكفر وان لم يجز صلوته لتمكن الاختلاف بخلاف الصلوة بعد البول
نعم ان تلك الصلوة الخالية عن الجمع غير خال عن الكراهة (قوله ثم احدث وتيمم) فلو تيمم وصلى
ثانيا بلا حدث في الاول فذكره من قبيل بيان الاقل (قوله وان قال ابو يوسف بالتيمم
فقط) في الشرع بلا اية عن رمز الحقايق الفتوى على قوله وروى رجوع ابي حنيفة الى قوله
وعن البرهان ان ذلك متعين عند الامام في الاصح وفي الدر المصحيح المفتي به ذلك لان المجتهد
اذا رجع عن قول لا يجوز الا خذبه فا اختار المصنف هنا خلاف الصحيح المفتي به (قوله
مع ان عرق الجار طاهر) وكذا البغل كذا في الحلبي تركه لانها مه دالة اولان النص ورد
فيه ثم كونه طاهرا عند الامام واصح الروايات عنه لان في بعضها نجس غليظ جعل عفوا
للضرورة وفي بعضها خفيف (قوله معروفيا) يقال اعروى فرسه اذ اركبه عربا فهو
لازم ومتعد هو حال من المستكن ولو كان من المفعول لقل معروفى كذا قبل وتمدى نقل
مثله من المغرب قبل ولا يخفى ما فيه لعل انه اشارة الى المنع بانه لا نسلم انه لو كان من المفعول لازم
ذلك بل الظاهر انه حال من المفعول ولا ضرر فيه (قوله نقل النبوة) فيها اشارة الى ما في شفاء العياض
من ان النبي عليه السلام اقوى الناس بدنا وان النبوة موجبة للثقل والقوة ولا حاجة الى التأويل بانه
ثقل معنوى ويندفع ان النبوة عرض والثقل من خواص الجسم (قوله في الحكم في غيره) فان
قيل على هذا يلزم عدم كون عرق البغل طاهرا قلنا ان ذلك لم يعرف بالقياس بل بدلالة النص
كما اشير وما ثبت بخلاف القياس انما يضر القياس لا الدلالة

باب التيمم

هو من خصائص هذه الامة شرع رخصة لنا (قوله استعمال الصعيد) اوردان التيمم
لبس بنفس الاستعمال بل الطهارة الحاصلة بالاستعمال اقول الطهارة لبست بذاتي له
بل خارج لازم ثم المراد من الاستعمال ما يعم الحكمى فيدخل التيمم بالحجج الاملس فلا يرد
نقض من هذين الوجهين بل لابد ان يقيد الصعيد بالطاهر بل المطهر وان يقيد الاستعمال
بقوله في عضو من مخصوصين فظاهر هذا التعريف تعريف بالاعم والاخفى وقد وقع في تعريف
بعضهم زيادة قوله لا اجل فامة القربة لئلا يدخل التيمم للتعليم لكن هنا يمكن خروجه بقوله
بقصد الطهيرة (قوله بقصد التطهير) فيه اشارة الى ان القصد يعنى لبس بركن بل شرط
اعلم ان ركن التيمم شئان الضربتان والاستيعاب وشرطه ستة النية والمسح وكونه بثلاثة
اصابع فاكثر وكونه مطهرا وفقد الماء وسته ثمانية الضرب بباطن كفيه واقبالهما وادبارهما
ونقصهما وتفرج اصابعه وتسمية وترتيب وولاء كما سيفصل (قوله حتى ان رجلا اتبسه
الى آخره) هذا من قبيل التمثيل بما كثر وقوعه فالمناقشة انه لا وجه لتغيير عبارة القوم هنا

من انه حتى او كان للجنب ماء يكفي الى آخره لبس بشئ معتد به (قوله لبعده) ولو مقبها
 في المصر (قوله ميلا) لم يذكر حد البعد في ظاهر الرواية وعند محمداته قدره باميل وقال الحسن
 ابن زياد من تلقاء نفسه ان كان الماء امامه يعتبر ميلين وان في يمينه او يساره فقبل واحد
 وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره
 فهو بعيد يجوز له التيمم لعل هذا عند المخاوف (قوله اربعة آلاف خطوة) فسر بثلاث آلاف
 ذراع وخمسائة ذراع الى اربعة آلاف الذراع اربعة وعشرون اصبعاً معتبرات والاصبع
 ست شعيرات معتدلات معتبرات (قوله اشتد مرضه) او يمتد باستعمال الماء او بالتجرك
 بغلبة الظن او بقول حاذق مسلم ولم يجد من يوضيه فان وجد ولو باجر مثل وله ذلك لا يتم
 في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين ان يوضئ صاحبه وفي مملوكه
 يجب (قوله او برد) هذا النظم يقتضي جوازه للمحدث ايضا وذلك وان كان مذهبا لبعض
 لكن الصحيح عندنا ضيقان والزيلعي وصاحب الجقايق عدم جواز هذا التيمم للمحدث
 لغاية ندرة هذه الحادثة في المصر على ما نقلوا عن هذه الكتب فظاهر سوق المصنف لبس
 على ما ينبغي (قوله او خوف عدو) ولومن فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة (قوله اوسع
 كعبة) وكذا نار او عطش ولو اكلبه او رقيقه حالا او مالا وكذا عطش دوابه وكذا العجين
 او ازالة النجس قال في الايضاح ان قلت البس يمكنه ان يتوضأ ويأخذ الغسالة في اثناء
 لدوابه وكلبه قلت فينبذ لا يتحقق خوف عطش دوابه وكلبه والكلام على خلاف ذلك التقدير
 وعن السراج والبحر المضطر اخذه قهرا وقتاله فان قتل رب المال فهدر وان قتل المضطر
 فواخذ بقود اودية قبل وينبغي ان يضمن المضطر قيمة الماء (قوله او عدم آلة طاهرة
 يستخرج بها الماء) ولو قليلا قليلا فلو امكن ائصال ثوبه الطاهر ويخرج الماء قليلا قليلا بالنبل
 لا يجوز له التيمم (قوله او خوف فوت صلوة الجنازة) بزوال جميع التكريات فان رجا ادراك
 البعض لا يتم ولا فرق بين كونه جنباً او حائضاً او نفساء ولو جئ باخرى ان امكنه التوضئ بينهما
 ثم زال تمكنته اعاد التيمم والا لا به يعني (قوله غير الاولى) وكذا نفس الاولى ان اذن لغيره (قوله جازله
 التيمم) هذا على رواية الحسن قال في الهداية وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا قال
 شمس الأئمة وهو الصحيح كما في الزياحي الظاهر من التنوير اختيار هذه الرواية (قوله وعبرة الاولى
 اولي) واجيب ان الولي مؤخر عن غيره من نحو السلطان فيفهم العموم بطريق الدلالة لكن لا ينبغي
 انه لا يدفع الاولى والكلام فيه (قوله او خوف فوت صلوة العبد الى آخره) قال في التنوير
 بلا فرق بين كونه اماما او لا وقال في شرحه الدرر في الاصح لان المناط خوف الفوت
 لا في بدل الجواز لكسوف وسنن ورواتب ولو سنة تجر خاف فوتها وحدها ولو نوم وسلام ورده
 وان لم تجز الصلوة به قال في البحر وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة كما في المبتغي وجاز
 لدخول مسجد مع وجود الماء والنوم فيه اقره المصنف لكن في النهر الظاهر ان مراد المبتغي
 للجنب فسقط الدليل قلت وفي المنية وشرحتها يتم لدخول مسجد ومس مصحف مع
 وجود الماء لبس بشئ بل هو عدم لانه لبس بعبادة يخاف فوتها لكن في الفهستاني عن المختار
 جوازه مع الماء لمسجد التلاوة لكن سيجئ تفصيله بالسفر لا الحضر ثم رأيت في الشريعة وشرحها
 ما يؤيد كلام البحر قال فظاهر الرواية جوازه للتوسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلوة انتهى
 (قوله وهو الظاهر) اورد ان هذا الظاهر هو فرض الوقت فكيف يكون خلفا واجيب

ان هذا مبنى على قول محمد اذ عنده فرض الوقت هو الجمعة فقط فيكون الظاهر خلفها يرد عليه فعلى هذا يلزم بناء مسألة المتن على قول محمد وهو خلاف التزام المصنف ويلزم جواز التيمم في تلك الحالة عندهما ولم يوجد له رواية ولم يشهد له دراية فالجواب الحق ان هذا وان لم يكن خلفا حقيقة لكنه خلف صورة فاطلاق الخلف عليه مجاز (قوله بضرتين) ولومن غيره او ما يقوم مقامهما في الخلاصة وغيرها لو حرك رأسه او ادخله في موضع الغبار بذمة التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه والوقت الريح الغبار على وجهه وبديه فسمح بذمة التيمم اجزأه ولو انه هدم الجدار فثار منه الغبار وحرك فيه رأسه ونوى جاز والشرط وجود الفعل منه كما في البحر كما اذا كنس او هدم او كال يومهم هذه الافعال انه لا بد من كون الغبار اثر الفعل التيمم وليس كذلك على ان في قوله حتى اذا لم يسمح لم يجز ما فيه لما عرفت آنفا من الخلاصة والبحر الا ان يقال المراد من السماح اعم مما هو حقيقة او حكما فيشمل نحو تحريك الرأس (قوله ان استوعبتا) حتى اوترك شعره لا يجوز على ما عليه تصحيح الاكثر كفا ضيقا وصاحب المجمع وصاحب الاختيار وفي الخلاصة وولوا الجلى وهو المختار وفي شرح الوقاية وعليه الفتوى وهو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن كفاية الاكثر لكثرة البلوى اولانه مسح فلا يجب الاستيعاب كسمح الرأس كما في البحر وفيه وفي التاتار خاتمة عن الخلاصة لو كان المتروك اقل من الربع يجزئه وهو الاصح وجعل ابو جعفر ظاهر الرواية هذا وشس الأئمة قال ينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوى والحاصل انه اختلف في التصحيح وظاهر الرواية في هذه المسئلة كما ترى فاختر المصنف اوفق للاحتياط والاكثر وابتعد عن الشبهة فلا يرد انه مخالف لظاهر الرواية ولما هو الاصح (قوله وبديه) فينزح الخاتم والسوار او يحرك به يفتي (قوله اى يلزمه ضربة ثالثة) قال في الدر عن القهستاني فلو لم يدخل بين اصابعه غبار لم يحتاج لضربة ثالثة للتخليل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو تيمم غيره وهو ريش يضرب ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى (قوله لا يرد ما يرد الى آخره) وجهه عدم الورد ظاهر من زيادة قوله او اليد المضروبة على الارض ويمكن ان يعتذر عنه بان في عبارته حذف معطوف بان يقال اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه ولم يصب اليد المضروبة على بعض اعضاء التيمم مثلا (قوله على طاهر) الاول على مطهر (قوله من جنس الارض) فلا يجوز بأولاه ولو مسحوا لتواديه من حيوان البحر وبمجان لشبهه بالنبات بكونه اشجارا نابتة في مقر البحر على ما حذر صاحب النسخ (قوله ويخرج عنه المائى) واما الجلى وان وقع اختلاف في تصحيح الجواز وعنده لكن في البحر عن التجنيس على الجواز (قوله احتراز عن الذنب الى آخره) فلو اختلط التراب بالذهب مثلا ولو مسحوكا فالحكم للعالاب كالارض المحترقة (قوله اى بضرتين) فيه خفاء او مساححة ظاهرة بما مر فافهم وعن ابى يوسف في الدر عن البدائع الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفسه ورفقته بالانتظار (قوله ان ظن) اى ظنا قويا قرينة دون ميل بامارة او اخبار عدل ولو صلى بتيمم ونعم من يسئله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا (قوله لا يعيدها) اطلق الجواب لكن في الدر هذا لو كان بينه وبين الماء ميلا والا لا (قوله وضعه) ولو قال كان في رجله فنسى لكان شاملا لما وضع في رجله بغير امره وهو يعلم مع كونه اخصر ولا يخفى ان ظاهر عبارته لا يشمل مع وجوب الشمول (قوله ونسى فلو لم تنس) لكن ظن فناء الماء بعيد اتفاقا ((قوله لم يعد الصلوة) واما ونسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه راكعا او مؤخره ما شيا فبعد اتفاقا قال الواسي ثوبه وصلّى عربا او في ثوب نجس او مع نجس ومعه ما يزيله او توضع بماء

بحسب لوصلي محمد ثم ذكر اعاد اجاعا (قوله الاعتداني يوسف مطلقا) على مافي الهداية
 والمجمع وان تذكر في الوقت كما في الوقاية (قوله باكثر من ثمن المثل) والبسر من الغبن
 بعد من المثل فيندفع ما يتوهم ان هذا يوجب جواز التيمم عند الغبن البسر وبس
 ان كذلك (قوله وهو ليس عنده) اي فاضلا عن حاجته (قوله قبل جاز) والمصحح ان رجا اعطاء
 او شك يعيد والا لا لكن في صورة ان سأل بعد الصلوة فنع لا يعيد (قوله وقيل لا) اختاره
 صاحب التنوير وقال هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وفي الدلالة من مبدول عادة فيجب طلب
 الدلو والرشاء وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت واو كان في الصلوة ان ظن
 الاعضاء قطع والا لا لكن في الفهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء او الالة وجب الطلب
 والا لا انتهى (قوله ولم يجر على ارض تجست) فلو لم يجد ارضا مطهرا ايضا كن حبس
 في مكان نجس وكالعا جز عن استعمال الماء والتيمم يؤخرها عنده وقالا يشبه بالصلين فيركع
 ويسجد ان وجد مكانا باسا والايومي قائما ثم يعيد وبه يفتي واليه صح رجوع الامام كما في التنوير
 والدر عن الفيض مرور الناعس به وكذا النائم غير المتكمن التيمم عن الجنابة (قوله ينتقض
 تيممه خلافا لهما) وهو رواية عنه وهي المصححة المختار للفتوى كما في البحر (قوله كالمسبق) (قوله
 انما ذكره ليكون شاهدا) لعله كايضي عنه كلمة الكاف فيندفع ما يتوهم من ذكر القدرة على
 ماء كاف معن عن ذكر المسبق (قوله اكثره) الكثرة في الوضوء بحسب العدد وفي الغسل
 بحسب المساحة (قوله غسل الاعضاء) اي الصحيح ومسح الجرح وكذا ان استوبا غسل
 الصحيح من اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل ومسح الباقي وهو الاصح لانه احوط وصحيح
 في الفيض وغيره التيمم كالتيمم لوالجرح بيديه وان وجد من بوضيه خلافا لهما كما في التنوير
 مع الدر (قوله ويعيدها الى آخره) فيه خفاء يظهر بملاحظة اطلاق قوله فبأمر فلو صلى
 بالتيمم في اول الوقت **باب المسح على الخفين** **آخر ثبوتها بالسنة**
 هو لغة امر ار اليد على الشيء وشرعا اصابة اليد المبتلة لخف مخصوصة في زمن مخصوص
 والخف شرعا لسان للكعبين فاكثره من جلد ونحوه وشرط مسحه كونه ساترا لقدم مع الكعب
 وكونه مشغولا بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي المعتاد فيه فرسخا (قوله جاز بالسنة) انما
 قال جاز لان ثبوتها على وجه التخيير وان كان الغسل افضل في نفسه الاتهمة فالمسح افضل
 بل يجب على من لبس معه الا ما يكفيه او خاف فوت وقت او وقوف عرفة كما في البحر (قوله
 المشهورة) قال في الدر ففكره مبتدع وعلى رأي الثاني كافر وفي الخفة ثبوتها بالاجماع بل بالتواتر
 رواية اكثر من ثمانين منهم العشرة كما في الفهستاني وقيل بالسكاب على قراءة الجر في ارجلكم ورد
 بان المسح غير مغيبا للكعبين اجاعا فالجر بالجوار (قوله هذه رخصة اسقاط الى آخره) حاصل
 هذا الدليل المسح رخصة اسقاط ورخصة الاسقاط رخصة لا تبقى العزيمة فيها مشروعة
 وكل رخصة لا تبقى العزيمة فيها مشروعة لا ثبات باتيان العزيمة فيها فالمسح لا ثبات باتيان
 العزيمة فيه فلا يخفى مافي تعبير الشارح من المساحة ثم نقول المقدمة الاولى مسلمة هنا ومحركة
 في الاصول كما اشار اليه لكن ان يقال يمكن ان ثبوت المقدمة الثانية انما يتم اذا كان رخصة الاسقاط
 بلا خلف وبدل اصلا كما في الصلوة واما فيما يكون مع البدل فيجوز ان تبقى العزيمة مشروعة
 فيها وتوضيحه ان اريد من الاسقاط هنا ماهي يبدل فلان سلم المقدمة الثانية لجواز بقاء
 العزيمة في تلك الرخصة وان اريد ماهي بلا بدل فلان سلم المقدمة الاولى اذ المسح اسقاط

يبدل العزيمة لم تبق مشروعة لا يخفى ان المشروعية وعدمها انما تصور في زمان وجود الرخصة
ولا معنى لبقاء العزيمة عند زوال الرخصة اذ عند نزع الخلف لم يبق الرخصة حتى يتصور
العزيمة فافهم (قوله والغسل) فيه خفاء ولاجل ذلك بطل مسحه يعني لولم يكن الغسل
مشروعا اصلا لم ان لا يعتبر مغسولية اكثر الرجل فلا يبطل المسح وقد اعتبر وبطل فعلم
بقاء مشروعية الغسل (قوله ولو لا ان الغسل الى آخره) يمكن ان يقال ان تحقق الشيء
انما هو بشرأ طئه ومن شرط المسح عدم مغسولية اكثر الرجل فتحقق الرخصة انما يثبت
بإذ كره (قوله الجواز في نظر الشارع) يعني الجواز على وجه الندب والاستحباب يعني
ان مراد الكافي من المشروعية المنفية هي المشروعية على وجه الندب وما فهم من الزيلعي
هي المشروعية على وجه الجواز والصحة (قوله يأثم) قيل في تأنيده نظر اقول قالوا يجب على
المسافر ان يصلي الارباعي ركعتين لقول ابن عباس رضي الله عنهما ان الله فرض على لسان نبيكم
صلوة المقيم اربعا والمسافر ركعتين وقد قال المصنف في صلوة المسافر وحكمه ان يأثم بالعزيمة
(قوله لا يجوز له العمل) على وجه الندب فالاولى ان يذكره (قوله لا يجوز له الاتمام) على
وجه يستحب ويترتب عليه التواب (قوله يجب قطعها والافتاح بالركعتين) ظاهره يدل انه
لولم يقطع بل اكتفى بالركعتين بعد الشروع بنية الاربع لا يكتفيه وهو ما يلزم بيانه (قوله
والعجب ان هذا) اعلم ان الزيلعي فهم من كلام الكافي انه لا يجوز غسل الرجل عند بقاء الخلف
في القدم حتى لا يسقط به الفرض فأورد ما أورده ودفعه الشارح بان مراد الكافي لبس ذلك
بل ان غسل المتخفف لا يكون مشروعا على وجه يترتب عليه التواب فيجوز بمعنى اسقاط
الفرض وان أثم في نفسه ولا يخفى ان ايراد الزيلعي وارد على ظاهر الكافي سيما بالنظر الى ذاته
وجواب الشارح انما يظهر باعانة السابق والسابق فالإيراد وان كان مدفوعا بإذ كره في نفسه
لكن لبس في طور ما استغربه واستعظمه (قوله لمن تدرّب في كتب الاصول) لا يعلم تعلق
هذا المبحث للأصول تعلقا ظاهرا (قوله مع دخولهن الى آخره) فيه إشارة ان جواز المسح
للرأه لبس بانقياس الى المذكور حتى يتوهم ان ما ثبت بخلاف القياس لا يجوز ان يقاس عليه
بل بالنص لدخول مسحهن في عموم الخطاب فلا يحتاج ايضا الى ان يقال ان ثبوته
بالدلالة (قوله لاجنب) يعني لا على من عليه الغسل فيشمل الخائض والغشاء بل الاولى
في تفسيره ان يقال لا على من يريد الغسل سواء واجبا او ندبا باليد حل نحو غسل
الجمعة جواز المسح اغتسل جمعة ونحو ثم هذا اول مما يقال جاز بالسنة المشهورة لمحدث
لا لجنب مثلا لا يهاهم ظاهره عدم جواز المسح لمجدد الوضوء وان دفع بان يقال لما
حصل له القرينة بذلك صار كأنه محدث (قوله لان المسح الى آخره) قال في التبيين
لحديث صفوان انه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرنا اذا كنا
سفراء ان لا نزع خفافا ثلثة ايام وللباهن لا من جنباً بل لكن من غائط او بول او نوم
فالاولى ان يتحجج بما نص عليه تأمل (قوله ولان صيغة المبالغة) لا يخفى ان دلالة هذا المقصود
بملاحظة الدليل السابق والا فان فرض دلالة النص عليه لا يفيد كون دليل الغسل واردا
على سبيل المبالغة اذ معنى الزيادة بالسنة المشهورة يعم الكل ولا يبعد ان يقال بناء هذا على
تسليم ما سبق يعني لو سلم ان ثبوت هذا لبس على خلاف القياس لكن لا يجري هنا القياس
اذ شرط في القياس المساواة وهما لم يوجد للتفاوت المذكور (قوله فلا يحتاج الى التصوير) اورد

ان النفي الشرعي يقتصر الى اثبات عقلي (قوله فان من اجنب) ظاهر ان يكون علمه قبله ولا يحتمل
لانه نفس التصور كما يوزن ما عقبه بقوله لكن قبل صورته على ان في ذلك الاستدراك ما لا يخفى
عليك (قوله على طهر تام) اوردان هذا شامل للتيم ولا يجوز للتيم المسح فالاولى على وضوء تام لكن
يتدفع ذلك بتحريف فائدة قوله تام اذ فائدة ذلك لاخراج الناقص حقيقة كلعبة او معنى كتيم ومعدور
فانه يمسح في الرقة فقط الا ان توضع وبس على الانقضاء فكما الصحيح على ما قبل (قوله
احسن مما قبل) كالكنز (قوله الاشارة الى خلاف الشافعي) لا يخفى انه لا تفاوت معتد به بينهما
في الدلالة على الخلاف وعدمها بل الظاهر عدم الدلالة في نفسه (قوله حتى لو غسل الى آخره)
قبل هذا التفريع لبس بصحيح اذ الترتيب فرض عند الشافعي فلا يتصور غسل الرجل قبل
غسل سائر الاعضاء (قوله باى طريق كان) يعنى سواء وقع اللبس على وضوء تام اولا (قوله
لا زمان حدوثه) اى حدوث اللبس هذا منفهم من تعلق عند الحدث على قولهم
اذا لبسهما لكن لا يخفى ان الظاهر انه متعلق بقوله طهر تام وبالجمله لافرق في هذا التعلق
بين ايراد الاسم والفعل وقد بنى كلامه على الفرق (قوله والمفيد للبقاء والاستمرار) قبل
هذا مختص بخصوصية المشبهة لدالاتها على الثبوت واما في نحو اسم الفاعل وكذا المفعول فلا
لدالاته على الحدوث لا يخفى ان انفهام الاستمرار من الاسم لبس لما ذكره بل الظاهر
لامد دلالاته على الزمان على انه لم يسمع فرق بين اسم واسم في الدلالة على الاستمرار بل ظاهر
كلامهم الاطلاق وبالجمله ان صحة ذلك مطلوب من قائله (قوله من ضمير لبس) اى ضمير
المرفوع وعند الحدث متعلقا لعل ان المحصل المقصود مختص على هذا وقد عرفت ما فيه
واما التصرف المذكور في قوله على طهر فلا مدخل له فيه (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم) هذا من قبيل تفسير الجمل فيصح ولو كان الحديث خبر واحد لكن ان وجد شرائطه
المقررة في الاصول فلا حاجة الى اثبات شهرته ايضا (قوله او يكون الظاهر منه) اقل
الظاهر كما هو المفهوم من الحلبي ومن الدرر اعتبار هذا الظهور الى اسفل الرجل لالى دائرة
الساق فلو كان ساق الخف اقصر من الكعب اصبعين مثلا لا يجوز المسح ولو كان مشقوقا
من الاعلى الى الاسفل وكان الظاهر اقل من قدر ثلاث اصابع يجوز قال في الدرر فيجوز على
الزبول لومشودوا لان يظهر قدر ثلث اصابع وجوز مشايخ سمرقند ستر الكعبين بالغاظة
(قوله ولنا ما روى) يعنى لبس هذا البديل بالرى بل بالنص وهو ما روى عن عمر رضى الله تعالى
عنه (قوله ثم انه لبس بديل عن الخف) وهذا وقع على وجه التبرع تنقيما للجرأة على الخصم والا
فالمقصود تام بما روى عن عمر والمقام لا يقتضى التأييد بالدليل العقلي لكفاية الظن فان قيل اعل
الشافعي لا يسم كون الجرموق في الحديث بمعنى الجرموق المفسر هنا بل بمعنى الخف كما نقل عن
الزبوى ان الموق هو الخف فيكون محتاجا اليه فيكون الاول تحقيقا والثاني الزاميا قلنا ان ههنا
مخالف لما ذكره اهل اللغة كالجوهري والمطرزى انهما قالا الجرموق والموق يلبسان فوق الخف
كما في البحر فلا يناسب اطوار الشافعي هذا المنع الا ان يحمل الكلام على الفرض والتزيل (قوله
ولم يكن بالخف وظيفة) اى وظيفة متقررة في الحال مادام لبس الجرموق فلا يضر احتمال انتقال
الوظيفة اليه كما في صورة نزع الجرموق (قوله فيصير الجرموق الخ) يعنى لو كان الجرموق بدلا
عن الخف لكان مانعا عن سريانه الحدث اليه اى الخف ولم يكن مانعا عنه لعدم الوظيفة في الخف
فلا يكون بدلا عن الخف (قوله ولذا قلنا) هذا متعلق على ما فهم من قوله ولم يكن بالخف وظيفة الخ

بصريح مفهوم المخالفة فافهم والافتعلة بما قبله يكاد ان لا يصح (قوله لا يمسح عليه) بل ينزع الجرموق ويمسح على الخف وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخف اعاد المسح ان نزع احدا الجرموقين مسح على الخف واعاد المسح على الجرموق الآخر في ظاهر الرواية وقال الحسن وزفر يمسح الخف ولا بعد المسح على الجرموق وعن ابي يوسف انه يخلع الجرموق الآخر ويمسح على الخفين (قوله فلو مسح على الجرموق) لكن يشكل ذلك بحديث عمر رضي الله تعالى عنه اذ لفظ الجرموق فيه مطلق كما هو الظاهر والمطلق يجري على الاطلاق وهو الاصل فيدخل هذه الصورة فيلزم جواز المسح وتقييد الاطلاق بالرأى ليس بجائز كما تقرر في محله لعل لهذا قال كذا قال مشايخنا فاعلمهم وقفوا على ما يصلح تقييد هذا المطلق (قوله ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم العدم اولى) برد عليه ان ما يلبس من الكرباس تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعة كرباس تلف على الرجل لا تمنع لانها غير مقصودة اللبس ولهذا قال في فتاوى الشاذلي يمنع الخف الكرباس المسح دون اللباس فنع في البحر عن شرح ابن الملك عن الكافي بالجواز وفيه ايضا قد وقع في عصرنا بين فقهاء الروم بالروم كلام كثير منهم افتي بما في الشاذلي من عدم الجواز ومنع وجود الجواز في الكافي ومنهم افتي بالجواز وهو الحق لما في غاية البيان ولما قال يعقوب باشا انه مفهوم من الهداية والكافي وتفصيله فيه معللا وقال الحلبي وفي الدرر ان الشاذلي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول (قوله بحيث يستسكان) والاحوط ما في الدرر بحيث يمشى فرسخا ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشقان (قوله او المتعلمين) فانظروا من المقابلة والذي دل عليه صريح عبارة بعض المحققين المراد من المنع الجوارب الذي اولى لم يكن متعلا لا يجوز المسح عليه بان يكون غير مخنن غافق حاشية اخي زاده من ان الجوارب الذي يكون ظهر القدم فيه اعني محل القرض خاليا عن الجلد بالكفة لا يجوز المسح عليه بمجرد جلد الاسفل في منزلة الرأي بمقابلة النص ولا منافاة لما ذكر في تفسير الخف من انه ما يستر الكعب كما توهم اذ ستر الكعب هنا موجود ايضا فكان ستر الكعب شاملا لجميع هذه الصورة (قوله او المجلدين) لعل الجوارب الذي شد عليه الجاروق الا ان يقال المجلد مائة صل الجلد عليه بالخرز والجاروق لبس كذلك بل مشدود عليه لكن لا بد له من بيان بنقل اذ ظاهر تفسير المجلد الشمول واما مطلق الجاروق ففي البحر عن الخلاصة ان كان يستر القوم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وان لم يكن كذلك لكن يستر القدم بالجلد ان كان الجلد متصلا بالجاروق بالخرز جاز المسح عليه وان شدة بشي لا ولو ستر القدم باللقافة جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوزوه مشايخ بخاري وفيه ايضا عن قاضيه ان ظهر من ظهر القدم قدر ثلثة اصابع لا يجوز عند عامة المشايخ وجاز عند بعضهم لان عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد الشرق وفي التاتار خاتية عن الطحاوي الجاروق ان ستر الكعب والقدم فيمنزلة الخف الذي لاساقه وكل جواب ذكرنا منه فغواب هنا والا كرايدش جاروق يوزر وروخته باشد چنانكه عادت بعض مرد مانست مسح روا بود وان بمعنى جوربي باشد از پوست كه بلبس مع النعلين وانما مسح رواست باتفاق (قوله قدر ثلث اصابع) فائدة ايراد لفظ القدر يعلم مما ذكره في شرحه ثم المراد من المراد من الاصابع اصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لامن الخف فلو مسح برؤس

اصابعه وجافى اصولها لم يجز الان يلى من الخف عند الوضع قدر الفرض كما فى المنح وفيه
ابضا عن الذخيرة ان كان الماء متقاطرا جازوا لا لا ولو قطع قدمه ان بقى من ظهره قدر الفرض
مسح والاغسل كمن قطع من كعبه ولوله رجل واحدة مسحها وجاز مسح خف مغمسوب
خلافًا للمخالبة كما جاز غسل رجل مغمسوبة اجاعا كذا فى الدر المراد من الرجل المغمسوبة
ان يستحق قطع رجله كما فى الجمع والفرق من الاشياء (قوله ولو اصاب موضع المسح) اورد
ان مقتضى كون المسح ثابتا على خلاف القياس ان لا يصح المسح على ما ذكرنا فى التتميم
حيث شرط فيه مسح الغبار (قوله مداهم فرجة) اى بجافا كفيه او واضعا كفيه مع الاصابع
لكن قال الحلبي والاول هو السنة والثانى هو حسن فافهم (قوله فلا وجه لما قال صدر الشريعة)
ويمكن ان يقال ان كلام صدر الشريعة فى الفرض يعنى لم يزد مقدار الفرض على ثلث
اصابع لانه لو زاد لكان بالمد واما دلل لكان بناء مستعمل يعنى شائبة كما فسر وشائبة المستعمل
مانعة للفرض ولان لم تمنع للسنة ويؤيده قوله بعد هذا القول فى مقدار ثلث اصابع كفى
وقد فسر هو نفسه فى اول هذا الباب سنة المسح بالمد على ان قول الدرر ان الماء المطهر
لبس بمعلوم بل الطاهرية يجوز ان يكون كافية فى اداء السنة ويؤيده تعبير بعضهم هنا
باطنا هرية او بالظهورية وقوله وايضا اتفقوا الى آخره لبس على ظاهره ويؤيده قوله
انما ولو مسح باصبع واحدة الى آخره وقوله مما ذكرنا ايضا اتفعا عن المنح فليأمل (قوله اعتبر اصابع
القدم) الاضافة للعهد اى الاصابع المعهودة وهى الثلث فهنا ثلث دعاوى الاعتبار من القدم
من القدم الاصابع ومن الاصابع الثلث اثبت كلامها بدليل فالاولى بقوله ولانها المكتشفة
والثانية بقوله لانها الاصل والثالث بقوله والاكثر الى آخره (قوله لانها الاصل) لان النفع
المقصود من اليد انما يحصل بالاصابع كالاخذ والبطش والدفع (قوله حتى يجب الدية
بقطعها بلا كف) الكف انما يتصور فى اليد والكلام فى الرجل فالتفريع لبس بظاهر الان
يدعى صحة الكف فى الرجل ولوتشبيها او مجازا والاقر ان يقال هذا بيان حكم القدم بدليله
ونظيره لما فى التاتار خانية بعد بيان الدية فى اليد نحو ما بيذكر المصنف فى كتاب الديات من
ان الارش لا يزيد بسبب الكف لانه تابع للاصابع الكلام فى القدم نظير الكلام فى اليد (قوله
والخرق المتعبر فى المنع ما يدخل فيه مسلة) يقال بالفارسية والتركبة جوالدز (قوله بخلاف
النجاسة وكذا اعلام ثوب من حرير) يعنى اذا كان فى ثوب اعلام من الحرير وكانت اذا جمعت
بلغت اكثر من اصابع فانها تجميع ولا يجوز لبسه كفى البحر عن الخلاصة وفيه ايضا اختلاف
فى جمع خرق اذنى الإضحية (قوله وان كانت فى خفيه الى آخره) الظاهر من انه يجمع ما فى ثوب
المصلى مع ما فى مكانه وهو الموافق لما فى الزيلعى وفى الخلاصة بعدم الجمع فيه لكن رجح
فى البحر فى جلب ما اختاره المصنف هنا (قوله والانكشاف) والفرق بين خرق الخف وبين
النجاسة والانكشاف حيث لم يجمع فى الخفين وجمع فى الاخيرين على الاطلاق فان الخروق
فى الخف انما منع لامتناع قطع المسافة معه وهذا مفقود فيما اذا لم يكن فى كل خف مقدار ثلث
اصابع وان المنع من العودة انكشاف القدر المانع وفى النجاسة هو كونه حاملا لذلك القدر
المانع وقد وجد فيهما كما فى البحر (قوله خلافا لرفر) فان عنده يستكمل مدة المسح
كالصحيح (قوله حتى اذا وجدته حال الوضوء) الضمير للمعذور وقيل الا نقطع اورد عليه
انه يلزم منه عدم صحة المسح بعد الوقت فى الصورة الاخيرة (قوله ونزع الخف) اى ولو واحدا

(قوله هو الصحيح) فلو خرج العقب ولكن لم يخرج اكثر القدم فلا ينقض وما روى من
النقض بزوال عقبه فقيدهما اذا كان بذية نزع الخف اما اذا لم يكن اى زوال عقبه مبنيته بل لسعة
او غيرها فلا ينقض بالايجاع كما يعلم من البرجندى معزيا للنهابة وكذا القهستاني لكن
باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع فتنبه (قوله والعقب يدخل ويخرج)
اظهار ان خروج العقب عن الخف مع كون القدم مستقرا في مكانه بان يخلع عقب الخف
من عقب الرجل وهذا يظهر في خف لاساق له كذا قيل (قوله ان لم يخف) اى بغلبة
الظن ذهاب رجله للضرورة فيصير كالجسيمة فيستوعبه بالمسح ولا يتوق ولذا قالوا لو تمت
المدة وهو في صلته ولاما فيه مضى في الاصح وقيل نفسد ويتم وهو الاشبه كذا في الدر
(قوله وبلوغ الماء الكعب) اورد تعبيره بقيل لا يناسب سنه اقول قوله في شرحه وقد
اقتصر وافي الكتب المشهورة اشارة اليد وصالح الاعتذار عنه (قوله وقد اقتصر) وقيل
لان ذلك لما نقله ولما قدمناه عن قاضيخان ولما قاله الزيلعي ولا يخفى شهرتهم لعل مراده
بالكتب المشهورة المتون المشهورة دون الشروح والفتاوى (قوله لان نزع احدهما
كزعهما) لعدم التجزى ولا نزع في ظاهر الرواية كما في الزيلعي (قوله المسح على الجسيمة
الى آخره) في الشربلاية عن البرهان هو واجب على الصحيح عن ابي حنيفة وبه قالوا واستجاباه
رواية ايضا قيل وهو قوله الاول ثم رجع عنه وقيل واجب عنده فرض عندهما وقيل خلاف
في المجروح اما المكسور فيجب فيه اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فقوله بامسح جواز تركه
فحين لا يضرم المسح وقوله بجوازه فحين يضرم انتهى (قوله كالغسل لما تحتها) فيكون فرضا
عليا قائما مقام فرض قطعي ثم انه يخالف مسح الخف من وجوه ذكرها بقوله فلا يتوق
(قوله فلا تفرق مدة) اى معينة والا فانه موقت بالبرء (قوله وجاز بلا وضوء) في البحر وفي
تعبيره بالجواز دون الوجوب اشارة الى ان المسح على الجسيمة ليس بفرض تأمل (قوله وانما
يجوز المسح) فيه اشارة الى انه لا يجزيه المسح على ماتحت الجسيمة اذا قدر الى غسله ولو بالماء
الحار وقيل لا يجب عليه التكلف بالماء الحار بل يكفي المسح (قوله او كانت مشدودة يضرم
حله) يعنى لا يلحق الضرر بالمسح بل بالحل (قوله بطل) واستوفت الصلوة ان لم يقعد
قدر لنشهد فيغسل موضعها ويستقبل الصلوة لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع
فصار كانه شرع من غير غسل ذلك الموضع (قوله فلا يبطل المسح) فاذا اعاد هذه الجسيمة
او غيرها لا يجب عليه اعادة المسح لكن الاحسن اعادة المسح كما في البحر عن قاضيخان
(قوله لا يشترط فيها النية) لان المسح ليس بعبادة مقصودة والنية لا يشترط الا فيما هو
عبادة مقصودة مالم يدل الدليل على اشتراطها كالتميم ولم يوجد فيما نحن فيه قال في البحر
وبهذا اظهر ضعف ما في جوامع الفقه ان النية شرط في مسح الخف وفي التارخاية عن
العتابية النية شرط فيه كالتميم بخلاف على الجسيمة (قوله ويكفى على اكثر العصابة) كان
تحتها جراحة اولا يعنى لا يشترط ان يكون الجراحة تحت جميعها كذا في الكافي وما
في الكنز من انه مسح على كل العصابة فعقب عليه البحر بما في الكافي ويكتفى على اكثرها
في الصحيح وفي الخلاصة وعليه الفتوى فان قيل قد قرر ان المتون مقدمة على الشروح
والفتاوى قلنا لكن قالوا لا يعمل بظاهر اطلاق المتون قبل الفحص عن قبورها وتفسير
بجملتها فان قيل الكثرة لا تكون تفسيرها للسكل قلنا قد يكون لفظ السكل بمعنى الكثير كما

في شرح المشارق في شرح بعد الحديث (قوله بلاعانة) هذا الاطلاق موافق لما في قاضيان
 لكن قال في البحر الاطلاق لا يعبر عن بحث فان عند امكان الاستعانة عن الغير ينبغي ان
 يستعين (قوله وكذا الحكم في كل خرقعة الى آخره) ولو انكسر ظفرك فجعل عليه دواء
 او وضعه على شقوق رجله اجرى الماء عليه ان قدر والا مسحته والا تركه (قوله فالاصح اه
 يكفيه المسح) وقيل فرض لانها بادية

باب دماء يختص بالنساء

لم يقل باب الحيض كما هو المشهور ليشمل جميع مباحث الباب بلا حاجة الى تأويل نحو
 ارادة معنى اللغوى للحيض من ان الحيض اسم لورود الدم من اى وجه كما في التارخانية
 اوبان يقال بكثرة الحيض واصالته اوبارادة عزم المجاز (قوله الحيض هو لغة سيلان مطلقا)
 كما اشبروشرا على القول انه من الاحداث مانعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول
 انه من الانجاس ما ذكره المصنف دم بنفسه (قوله رحم بالغة) اورد ان لفظ بالغة مستدرك
 لان ما تراه الصغيرة ليس من الرحم وان فيه دورا اذ قد ذكر في باب الحجر انه يحكم بلوغ
 الجارية بالحيض ويمكن ان يقال المعنى رحم بلوغ بالغة على ان يكون من قبل اضافة
 المسبب الى السبب اذ سبب كون تلك الدم من الرحم هو البلوغ وان انفهام البلوغ من الرحم
 انما هو بطريق الالتزام والالتزام مهجور في التعريفات وانه قد يكون التيسد في التعريف
 للتوضيح كما في التلويح وغيره وان البلوغ قد يعرف بغير الحيض (قوله احتراز بالرحم عن
 الاستحاضة) وايضا عن دم الايسة والمشكل والصغيرة كما في الدرر يؤيده ما فهم من البحر
 لكن الاستدراك سيقول الشارح لم يقل ولا اياس فافهم (قوله لاداء بها) سببه ابتداء
 ابتداء الله لحوائك الشجر وركنه بروز الدم من الرحم بشرطه تقدم نصاب الطهر
 ولو حكما وعدم نقصه عن اقله واولاه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه ترك الصلوة ولو
 مبتدأ في الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة كذا في الدرر عن الشنئي (قوله فان
 النفساء) يد عليه ان المتبادر من الداء المتني في التعريف هو الحقيقي والنفساء ليس بحقيقي
 بل حكمي فلا يخرج بل ليس بداء اصلا في المشهور فيحتاج الى تعميم قوله لاداء بها الى
 الحقيقي والحكمي وهو لا يخلو عن تكلف فالاولى ما في عبارة بعضهم لا الولادة بدل لاداء بها
 وقوله ونحوها بعد قوله كالولادة ليس له مصداق معلوم الثبوت بل ان تصور ما يصلح له فقد
 خرج بما قبله كما اشبرأنا (قوله بمعنى ثلث ايام) فالاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية
 لا للاختصاص فلا يلزم كونها بالي تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة (قوله لقوله صلى الله
 عليه وسلم) في تقريب هذا الدليل لا بد من زيادة تأمل (قوله على الشافعي) وكذا على
 ابي يوسف في تقرير الأقل بيومين واكثر اليوم الثالث (قوله ولانه مدة الزوم) اى لزوم العبادة
 كاتمام الصلوة وابداء الصوم وقيل المراد من المزوم هو الاقامة لانها لا زمة لماهية الانسان
 لكنزتها واما لمسفرة فيحدث احبانا (قوله فان قيل قد تقرر الى آخره) اورد هذا السؤال هنا
 سهو ظاهرا لمنشأ له بوجه (قوله فحينئذ يكون لا ككثرة عادة) اورد ان الاظهر غاية
 كما في شروح الهداية ويمكن ان يقال ان ضمير يكون راجع الى الحد فالمتني فحينئذ يكون الحد
 لا كثره عادة فيكون لفظ عادة منصوبا على ان يكون تميزا (قوله مبتدأ) يعنى من رأيت وما
 في ابتداء بلوغها (قوله اعلم الى آخره) متعلق بقوله المتقدم وطهر فتخلل فيها حيض
 الى آخره لطو بل ذيله فلا بد انه ينبغي ذكره عنه (قوله مدة الحيض) عشرة ايام (قوله
 فعند ابي يوسف) وهو قول ابي حنيفة قال في الشرع ليلية عن الكمال وعليه الفتوى

وعن التاتار خانية اخذه بعض مشايخنا وبه افتى ابو اليسر وعليه استقر رأى حسام الدين
وبه يفتى (قوله كون الدمين نصابا) اي ثلثة ايام (قوله لكونه كالدم المتوالى) التساوى الطهر
مع الدمين مثلا (قوله ذلك فيها) اي الطهر الذى صار دما حكميا لتساويه دم طرفيه مثلا
فهذا صفة لقوله عشرة وقوله طهر آخر نائب فاعل وجد (قوله يغلب الدمين) يعنى يغلب
جنس الطهر على جنس الدم بحسب الحقيقة حاصله ان الطهر الظاهر وان كان غالب على الدم
فى الطرفين لكن الدم مطلقا حقيقة او حكما وهو الطهر الاول كما عرفت غالبه او نقول
وان كان الطهر الثانى غالب على دم طرفى نفسه لكنه مغلوب باعتبار كون الطهر الاول
دما حكميا (قوله ولا فرق بين ان يكون الى آخره) لعسل المزايد من الطهر الآخر ما يكون
غالب على طرفى دمه ومن ذلك الطهر ما يكون مساويا او اقل (قوله فى رواية ابى يوسف
الى آخره) لانه اذا كان الطهر بين الدمين اقل من خمسة عشر كان كالدم المستمر فيؤخذ
قدر اقل الخبض من ابتدائه محسوبا بمن الخبض كما مر (قوله والعشرة الرابعة) اذ عنده
ما لم يكن الطهر المتوسط بين الدمين خمسة عشر فهو فى حكم الدم المتوالى فالطهر
الذى فى الطرفين دم حكما وانما كان هذه العشرة حبيضا لان هذه المبدأة عدت بالغة
بالاستحاضة فاعتبر العشرة الاولى حضا والعشرون بعدها طهرا فلزم كون العشرة الرابعة
ايضا حضا على قياس من بلغت بالاستحاضة فلا يرد انه اذا كان اقل الطهر خمسة عشرة فلا يلزم
كون الخبض العشرة الاخيرة التى ابتدأها من خمسة وثلثين لا العشرة الرابعة (قوله وفى
رواية محمد الى آخره) هذا الطهر ثمانية وطرفاه دم اذ فى رواية محمد لا بد كون الطهر بين
الدمين فى عشر او اقل فعنده ابتداء الخبض يعتبر من هنا لا من قبله لعدم ما شرطه (قوله
وفى رواية ابن المبارك) اذ شرط عند كون الدمين نصابا والطهر فى العشرة وعند محمد
نفسه لا روايته اذ عنده شرط مع كون الدمين نصابا كون الدم ولو حكما مساويا او أكثر
من الطهر والمعتبر هذا الدم الحكمى فيكون أكثر (قوله والنقاس دم الى آخره) اورد
عليه انه لا بد ان يزيد فى التعريف قوله من الفرج يعنى عقب الولادة من الفرج فانها
لو ولدت من سرتها بان كان يبطنها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبه جرح
سائل ان نقساء وتنقضى به العدة ويصير الامه ام ولده ولو علق طلاقها بولادته وقع ويمكن
ان يقال ان التعريف على الاعم الاغلب وعلى ما خلى عن العوارض العائقة ثم ان هذا
اذا لم يسئل الدم فى تلك الصورة من الرحم على ما فى البحر عن المحيط (قوله هو فى الاصل)
يعنى النفس فى اللغة ولادة المرأة اذا وضعت يعنى يقال انفس المرأة نفاسا اذا وضعت
فلبس بحشوكا توهم (قوله ونسوة نفاس) يعنى لفظ النفاس مشترك بين المعنى المصدرى
وجمع النساء (قوله ولا حد لاقله وعليها الغسل) عند الامام لكن احتياها لما على ما نقل
عن البرهان ووجوبه على ما صحح فى البحر ونقل عن السراج وبه يفتى الصدر الشهيد
وعن العناية ان أكثر المشايخ اخذوا به وعندهما الاكتفاء بالوضوء قبل وهو الصحيح (قوله
على انها من الرحم) الضمير للدم لانه يذكروا يؤث على ما نقل عن المظهر فلا حاجة الى
التأويل (قوله وقت للنساء ان يعين يوما) لعل السرفيه انه اربعة امثال اكثر الخبض (قوله
ما تحت الازار) يعنى ما بين سرية وركبة ولو بلا شهوة وهل يحل النظر ومباشرتها له فيه
تردد وكذا فى الدرر (قوله وعند محمد رجح ورفع) تفصيله فى البحر (قوله والصلوة)

ولو سجد شكر (قوله ونقبضه فقط للخرج) ولو شرعت تطوعا فيهما فحاضت قضتهما خلا فالمازعه صدر الشريعة كما في الدر عن البحر وفيه عن الفيض لوانت طاهرة وقامت حائضا حكيم بحضهما مذامات وبكسها مذامات احتياطا (قوله حتى تغتسل) او تنيم بشرطه (قوله يسع الغسل) ولبس الثياب (قوله والتحرية) يعني من آخر وقت الصلوة لتعليقهم بوجوبها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت عنه لا بد ان يمضي وقت الظهر كما في السراج وهل تعتبر التحرية في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل او لا كثره والا فمن الحيض فتقضي ان بقي قدر الغسل والتحرية ولو عشرة فقدر التحرية فقط لثلاث زيد ايامه عشرة فليحفظ كذا في الدر (قوله اى حل وطئ من قطع) لكن المستحب ان لا يطأ بدون الغسل (قوله الا اذا مضى الى آخره) فيه قصور لعدم تعرضه لنفس الغسل وقد ذكره في المتن (قوله فان كان الانقطاع فيما دون العادة) لم يتعرض لحكم اتيا نها ولا يحل قربانها وان اغتسلت ما لم يمتض عاء نها (قوله ويكفر مستحله) قال في الدر كما جزم به غير واحد وكذا مستحل وطئ الرب عند الجمهور ثم انه اطلق الكلام بكفره وقد وقع في الخلاصة الصحيح عدم الكفر وقال في التور وعلبه الموعول وقال في الدر لانه حرام لغيره ولا ينجي في المرتد انه لا يفتي بتكفير مسلم كان في كفره خلاف ولوروايه ضعيفة ثم هو كبيرة لو عا مدا مختارا عا لما بالحرمة لاجا هلا او مكرها او ناسيا فتلزمه التوبة ويندب تصدقه بد ينار او نصفه ومصرفه كزكاة المرأة لا تصدق انتهى (قوله اى الخائض) قال في الشرب لا يامة ولا ينجي ان المتن شامل للنفساء وقد خصه بالخائض ولم ار حكم من وطئ النفساء من حيث تكفيره اما حرمة وطئها فصريح (قوله او على عادة عرفت لهما) وهي ثبت بمره واحدة عند ابي يوسف والفتوى عليه على ما في الكافي والخلاصة وعندهما لا بد من الاعادة وهذا في العادة الاصلية لا الجعلية والتفصيل في التاخرانية وقبل ايضا في الفتح (قوله فالعشرون بعد الثلاثين) وهو المطابق لما في نفس الامر والمناسب لمقابله وفي بعض النسخ فالعشرة التي بعد الثلاثين قبل في توجيهه لان المحتاج الى البيان العشرة التي بعد الثلاثين لا ما فوقه ورد بانه يومهم على طريق المفهوم المخالفة ان يكون حكم العشرة بعد الاربعين غير حكم العشرة بعد الثلاثين على انه يتقضى بالصورة الاولى حيث ذكر الاثنان بعد العشرة فقبل الاسهل حله على السهل لكن الاسلام يقال التفنن في الصورتين ليعرف به جواز اطلاق الاستحاضة على جميع الزائد وعلى ما يتم به الاكثر كما قاله البعض (قوله فلما ورد فيه من الاحاديث) في دلالة على تمام المطالبة خفاء لا ينجي الاشمل نحو ما في البحر ان ما بين العادة وبين اكثر الحيض او النفاس متردد بين ان يكون محسوبا منهما وبين ان يحسب فلا تترك الصاوة بالشك (قوله واما الخامس والسادس الى آخره) في كونه وجهها للمسئلة خفاء والواضح انما جعل الحيض والنفاس هو الاكثر لان الاصل الصحة فلا يحكم بالعارض الايقين (قوله فيكون طهرها عشريين) اورد ان العشريين في شهر لبس بلازم اذ في شهر عشريين وفي شهر تسعة عشر (قوله واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة عادة) اورد هذا القيد هو الثابت فكان الاولى تركه لان التعليل لمن لا عادة له (قوله فلما عرف في اول الباب) من انسداد رحم المرأة اذا حبلت والوطئ دلالة (قوله ولد ان من بطن واحد) وكذا الثلاثة ولو بين الاول والثالث اكثر منه في الاصح (قوله وانقضت العدة متعلق آه) اى في قوله تعالى حتى يضعن حملهن (قوله وسقط يرى)

مثلث السين اى مسقوط وان لم يظهر له شئ فليس بشئ والمرئى حىض ان دام ثلثا
وتقدمه طهر تام والاستحاضة ولو لم يد رحاله ولا عدد ايام حملها ودام الدم تدع الصلوة ايام
حيضها ييقن ثم تغسل ثم تصلى كمذور (قوله فيبطل الاعتداد بالاشهر) هذا مخالف لما هو
المختار لما في الزيلعي لو اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم لا يبطل الاشهر وهو المختار عندنا (قوله
بخمس وخسين) قال في التارخاتية وهو اعدل الاقوال (قوله ويبطل به الاعتداد الى آخره)
قال المولى الوائى هذا مخالف ظاهر لما في فاضلخان ونقل عبارته وادعى مخالفته لكن لو نظر
اليه يظهر موافقته بل تأييده (قوله فكان هو الظاهر) هذا اوفق لكونه ردا وفى بعض
النسخ هو الاظهر فهذا قريب اليه ايضا لكن فى نفس الزيلعي اظهر فارد على هذا
لبس باظهر ثم هذا التفرع مبنى على الرواية لا الدراية فصحتة مبني على عدم الكافي اقوى
واقدم فى العلم والفقه عن جميع ما ذكر والا فعالم قوى اقدم على علماء كثير لبس كذلك
وانه لا ترجح بكثرة الادلة بل بالقوة كما تقر فى محله لعل والاشارة الى هذا قال وفى الكافي
لحافظ الدين حيث ذكر صاحبه (قوله اقول لا مخالفة بينهما) قال فى البحر بعد ما نقل قول
الزيلعي ونقله وفى فتح القدير ان ما فى الكافي يصلح تفسيراً لما فى غيره اذ قل ما يستمر كمال
وقت بحيث لا ينقطع لحظة فيؤدى الى نفي تحققة الا فى الامكان بخلاف جانب الصحة منه
ثم ايد هذا بهذا الكلام حيث قال فى شرح الدرر لمولى خسر ولا مخالفة بينهما الى آخر
هذا القول (قوله عين ما ذكر فى الكافي) اقول كلامهم مفسر بل محكم فى الدلالة على ان
المراد استيعاب الدم الحقيقى اذ قولهم حتى يستمر الدم ظاهر بل نص فى الدم الحقيقى ثم
تأكيدهم بقولهم ويستوجب الوقت كله وتكريرهم التأكيد بقولهم ويكون الثبوت مثل
الانقطاع الى آخره مفسر بل محكم فيه فلا يناسب دعوى العينية بل التفسيرية بل الظاهر
من شرح المجمع حيث قال بعد ما نقل مضمون كلام الكافي عن الزاهدى لكن المذكور
فى الجامع الكبير لغز الاسلام والجامع الصغير للامام الترمذى وفى المعنى ان دوام السيلان
من اول الوقت الى آخره يشترط فى حال الثبوت اعتبارا لطرف الثبوت بطرف السقوط
(قوله فى شرح قوله لان زوال العذر) فى مطابقته على المنقول السابق خفاء فافهم (قوله الى
حد فاعل) اى بين الكامل والقاصر (قوله لانه انما يصير صاحب عذر الى آخره) لعله
مرتب على مقدمة مطوية مناسبة والا فلا يخفى ما فى تعلقه لما قبله ثم هذا هو موضع
الاستشهاد (قوله قلت اولو حكما) قبل هذا هو مد ارالدفع لكن لا يخفى ان قوله حقيقة له
مدخل فى ايضاح الاول * باب تطهير الانجاس * لا يخفى ان
المقصود فى هذا الباب معرفة تطهير الانجاس لامعرفة ذات الانجاس ولهذا اضاف الى الانجاس
لفظ التطهير وما فى نحو الكنز من قوله باب الانجاس فمحتاج الى المسامحة والبحث عن الغير
نحو المسائل المتعلقة بالماكولات والمشروبات اما استطرادى او راجع الى التطهير بتأويل
فيندفع ما يقال ترجحة الباب بباب الانجاس اولى لما فيه من العموم ثم هذا شروع فى ازالة
الحقيقة بعد الفراغ عن الحكمية وقدم الحكمية لكونها اقوى لان قليلها يمنع جواز الصلوة
ولا يسقط وجوب ازالتها بعذر ماصلا او خلفا بخلاف الحقيقة ثم الانجاس جمع نجس
بفتحين هو لغة يعم الحقيقى والحكمى وعرفا يختص بالاول (قوله يظهر النجس) فيه
اشارة الى ان عين النجاسة لا يطهر بالغسل (قوله مرثبة) اى عند الجفاف كالدم

والعذرة بخلاف البول بزوال عينها ولو مرة او ما فوق ثلث في الاصح ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك (قوله الى الصابون) بل الى الماء الحار بل يطهر ما خضب او صبغ بنجس بغسله ثلثا والاولى غسله الى ان يصفو الماء ولا يضر اترد هن فتنجس الادهن الميتة لانه عين النجاسة فلا يدبغ به جلد ويستصح به في غير مسجد (قوله ويأبغ مزيل) حتى الزيق فنطهر اصبع وشدى يلحس ثلثا كما في البحر (قوله بخلاف نحو اللين) وقيل اللين وكذا بول ما يؤكل مزيل لكن ايسر بمختار (قوله الى غلبة طن الغاسل) اى بلا عدد وبه يفتى (قوله وقد رده بالغسل) اى لموسوس (قوله ثلثا) اوسبعما (قوله ولولم يبلغ) الاظهر فيه الطهارة كما في التاتارخانية (قوله وتثلث الجفاف في غيره) ان كان مما يشرب النجاسة والا فقلعها كما امر وهذا كله اذا غسل في اجانة اما وغسل في غدير اوصب عليه ماء كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتجفيف وتكرار غمس هو المختار كما في الدرر (قوله ان لم ينعصر الى آخره) والحاصل كما في التاتارخانية والبحر والدرر انه يطهر نحو لبن وعسل ودبس ودهن يغلى ثلثا ولم يطبخ بنجر يغلى ويشرب ثلثا وكذا دجاجة ملقاة جالدة الغليان في الماء قبل ان ينشق يطهرها لتشتف على المختار وكذا الشعير في بحر الابل والغنم بخلاف اخشاء البقر فانه لا يؤكل واللين بآء النجس او التراب النجس طهر بالنار والجفاف ايضا لكن ينجس عند اعادة الماء المحلوج النجس اذا ندف ان كان النصف نجسا لا يطهر العذرات اذا دفت فصار رابا قبل طهرت العنب المتنجس يغسل ثلثا ولو بعد دبس العنقود ولو عصر عينا فادامى رجله وساق في العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم لا ينجس والعصير المتنجس نحو ان يشرب منه الكلاب لا يجوز شر به ولا طريقت تطهره لكن في التاتارخانية لو بال وقوع في العصير والعصير غالب لا ينجس لانه جار عن مقاتل ابن سليمان لا بأس به وقال ابو الليث هو خلاف قول اصحابنا (قوله الحنطة منتفخة) قال في الدرر عن النجس حنطة طيخت في خمر لا تطهر ابداه يفتى وفي التاتارخانية الدقيق اذا اصابه خمر لم يؤكل ولا يس لها حيلة (قوله اوفر كيا بسه) ولا يضر بقاء اثره (قوله ان طهر بان كان مستحيما بماء) وفي المحتجى اوج فززع فازل لم يطهر الا بغسله لتلوته بالنجس انتهى اى برطوبة الفرج فيكون متفرعا على قولهما بنجاستها اما عنده فهي طاهرة كسا رطوبات البدن جوهره كما في الدرر المختار (قوله ولا فرق) وكذا لا فرق بين منيه ومنيهما ومنى غير آدمي (قوله في ظاهرواوية) قال في الدرر والمعمد انه لا يعود نجسا بعد فركه وكذا كلما حكم بطهارته بغير ما يع (قوله عن ذى جرم) ولولم يكن الجرم اصليا كخمر وبول اصاب به تراب على المفتى به (قوله ويظهر الصقيل) الذي لا مسام له كالمرآة وكالظفر والعظم والازجاج والالنية المدهونة او الخراطى وصفائح فضة غير منقوشة (قوله بالمسخ سواء له جرم اولا) رطبا او يابس على المختار واختلف التخصيص في دعوى نجاسة الصقيل بقطع نحو البطيخ او اصابة الماء كارض جفت وبثر غارت والاولى الطهارة (قوله وقيل ليلة) قال في الشر نبلاية بهذا التقدير لقطع الوسوسة والا فالماذكور في المحيط ان يطهر بمجرد اجزاء الماء عليه ان توههم زوالها (قوله يصلى على الطاهر منه) هو الصحيح بخلاف نحو العمامة (قوله والارض باليس) سواء بالشمس او النار او الريح ويطهر بالماء ان صب عليه فذلك ونشف بنحو خرقة ثلثا وكذا بصب ماء كثير ان عرف زوال نجاسة ولو اجرى الماء من الاض النجسة الى قدر زراع فالما ايضا طاهر لكونه بمنزلة الماء الجاري

كافي التارخانية (قوله يقتضي صعيدا طيبا) لكونه مطهرا (قوله وكذا الاجر المفروض والحج) قيل لا يظهر بالجفاف وقيل ان املس يغسل والاكتدر الرجي والحصى فبمنزلة الارض (قوله قائمان في الارض) وكذا كل ما كان ثابتا في الارض لاخذ حكمها بانصاله بها (قوله) وعنى قدر الدرهم وان كره تحريما فيجب غسله ومادونه تنزيها فبسن وفوقه مبطل فيفرض والعبرة لوقت الصلوة لا الاصابة على الاكثر على ما في الدر عن الدر لكن المفهوم عن الشربلية اختيار وقت الاصابة فالدهن الجبس ان قل وقت الاصابة وانبسط فكبر عند الصلوة فلم يس بجائر على الاول والعكس على الثاني ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر من ثوب ذي طاق بخلاف ذي طاقين ودرهم فتجس الوجهين ثم انما يعتبر المانع مضافا اليه فلو جلس صبي فتجس ثوبه وبذنه في حجر المصلي وهو يستمسك او الحسام المتجس على رأسه جازت صلواته بخلاف ما لو حل ما لا يستمسك كافي الشربلية (قوله وهو مضاف) عشرون قيراطا (قوله كبول ما لا يؤكل) ظاهره الاطلاق وقد استثنى بول الحفاس وخرؤه وكذا بول الغارة لتعذر التحرز على ما عليه الفتوى كافي التارخانية وخرؤه الا يفسد ما لم يظهر اثره وفي الاشباه بول السنور في غير اواني الماء معفو وعليه الفتوى (قوله ولو من صغير) لم يضم كافي التنوير (قوله ودم) اى مسفوح من سائر الحيوانات الا دم شهيد مادام عليه وما بقى في لحم مهزول وعروق وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق وزاد في السراج وكان وهو كافي القاموس كرمان دويبة حمر الساقفة فالستنئ اثني عشر كذا في الدر (قوله ونخر) وفي باقى الاشربة روايات التغليظ والتخفيف والظاهرة ورجح في النحر الاول وفي النهر الاوسط (قوله وخره دجاج) وكذا كل طير لا يعلو في طيرانه كبط اهلي (قوله وروث) الروث للحمار والفرس والبغل والحثى للبقر والبعر للابل والغنم افاد بهما نجاسة خرة كل حيوان غير الضيور وقالوا تخففة وفي الشربلية قولهما اظهر وطهرهما محمد اخرا للبلوى وبه قال مالك ثم انه لو اصاب الغليظة والخفيفة جعلت الخفيفة تبعا للغليظة احتياطا ومتى اطلق النجاسة فظاهرة التغليظ (قوله وعنى مادون ربع الثوب) واما في نفس البدن فيعتبر ربع جميع البدن (قوله قيل) وقيل لكن المفهوم عن الحاي اعتبار نفس الثوب ولو كبيرا ورجحه في النهر على التقدير بربع المصايب كبد وكه (قوله ربع ادنى ثوب الى آخره) الظاهر انه بالنسبة الى لابسه رجلا او امرأة لكن الظاهر عما سبق اعتبار ثوب المرأة مطلقا ويومى اليه بعض الائمة التعبير بلفظ ادنى ثوب (قوله كبول فرس) ظاهر عند محمد (قوله وخره طير لا يؤكل) وقيل لا يصح انه طاهر ثم قال في الدر الخفة انما يظهر في غير الماء فليحفظ (قوله اى بول ما لا يؤكل) قبل ابقاء المتن على اطلاقه اولى لافادة الحكم في كل بول على طريق النص لا الاشارة (قوله مختلف فيه) فانه عند محمد ظاهر فيكون ما انتضح منه عفوا اولى فانهم (قوله كروا الابر) قال في الدر وكذا جابها الاخر وان كثر باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء آكد ولو اتصل وانبسط وزاد على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن التجس اذا انبسط وطمين شارع ونحو التجس ونحو سرفين ومحلة كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر مواقع قطرها في الاناء عفوا انتهى (قوله اى كالماء) الاولى ان لا يقيد بالماء بل ابقاء المتن على اطلاقه ليشمل غير الماء (قوله كان جارا) ولا فذر وقع في بئر فصار حجة (قوله كالميتة) وكذا لا يظهر زيت

نجس يجعله صابونا وطين جعل منه كوز بعد جعله في النار كتشور رش بماء نجس بعد الطبخ
 كما في الحلبي ثمانية اورد عليه انه عين مسئلة المتن لكن يمكن ان يفرق بين الحمار الميتة وبين
 التراب والرماد (قوله وغسل طرف آخر) تعبير الآخر يوجب العلم وهو متناف للنسيان وانه
 لو كان معلوما لا يصح غسل الطرف الآخر فراه انه ان غسل طرفاه و كان ذلك الضرر
 في نفس الامر غير موضع التجاسة (قوله غسل التجاسة) اي اذا غسل اذ قوله طهر جوابه
 هذا بيان التطهير في الاجانة فقط فلا يتوهم التكرار بما سبق نعم الاولى ذكره هنالك لكن
 يقال ايضا آخره لطول بحثه (قوله حتى زالت التجاسة) اي الى ان يزول التجاسة يعني لبس
 في المريئة عدد معين بل الشرط فيها زوال عينها (قوله او غيرها) اي غسل الغير المريئة
 في اجانة ثلثا (قوله في ثلث اجانات) او واحدة بعد غسلها مرتين ان كان هذا من الشرح
 كما هو رسم ماعذنا من النسخة يلزم ان يكون شرحا لقوله ثلثا وقد فسر بقوله ثلث مرات
 وان من المتن ان كان قيدا للمريئة وغير المريئة فيلزم للتافي بين قوله حتى زالت وان للغير المريئة
 فقط فيلزم غسل المريئة في اجانة واحدة بلا غسلها وهو تحكيم لابد في بيان الفرق من شاهد
 (قوله بعد غسلها) اي غسل الاجانة مرتين يعني يلزم عند كل غسل الثوب غسل الاجانة
 الا في الثالثة (قوله طهر الثوب) وكذا الاجانة والبدن كما في طهارة الدلو والرشاء تبعها لطهارة
 البئر واما لمياه الثلثة فتجسس وما يقطر في الثالثة طاهر على ما في التاتارخانية فليتأمل بما سيذكره
 المصنف (قوله كالمحل فيكون نجاسة) على قدر نجاسة المحل في استحقاق الغسل ثلثا او مرتين
 او واحد كما يظهر من تقريره * فصل قوله سن الاستنجاء * اي
 مؤكدة مطلقا اورد انه لو كان سنة لكان تركه مكرها ودفع عديم الكراهة ثابت باثر مخالف
 للقياس (قوله والاستنجاء طلب الفراغ عنه) الضمير راجع الى ما يخرج من البطن وهو عام
 للحوارج وحصة فيكون هذا ايضا من اللغو في الشرع ما يشير اليه ازالة نجس على سبيل
 ثمة اربعة اركان شخص مستنجي وشئ مستنجي به ونجس خارج ومخرج كما في التوير (قوله
 يخرج) وان اقام من موضعه على المعتمد وكذا لو اصابه من خارج (قوله كذا في التارخانية)
 قيل انما يده به ردا على من قال الاستنجاء لسلك حدث غير النوم والريح فيوهم كلامه سنة
 الاستنجاء عما يخرج عن غير السبيلين لعل الاوجه في الوجه دفع توهم اختصاص الاستنجاء
 بالبول والغائط كما هو المتبادر عند الاطلاق (قوله بنحو حجر) اي منق كما في التوير لانه المقصود
 فيختار الاباغ والاسلم عن التلوث (قوله وان كان المراد في سنه لا يخفى ما فيه من تلقين
 الجواب لانه اذا علم كون المراد في السنة يعلم ان اصل العدد لبس بمنق ويمكن ان يقال ان هذا
 الترتيب انما هو عند الاحتياج الى التكرير وقد قال صاحب الايضاح جوابا عنه المراد من النفي
 نفي لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه (قوله بل استجب الواقع) بل ندب كانه اراد تفسيره تنبيهها
 على الترادف ثم كونه سنة ان لم يكشف عورة عند احد امامه فيتركه فلو كشف له صار فاسقا
 لا لو كشف لا غشال او غوط كما في الدر عن ابن الشحنة (قوله ويدبر بالثالث) اورد ان الجار
 في بالثالث يقتضي كون يدبر يائين من الادارة وهو مخالف لما في المنصورية والظهرية وعن
 ابي جعفر من قولهم ويدبر الثالث بلا جاز فهذا سهو منه كالوقاية لعل ان الجار لبس بموجب
 ما ذكر بل الظاهر على التقديرين من الادبار فالسهو في الجملة على السهو لاسما قد نقل
 الزياحي عن ابي جعفر بالجار (قوله ويقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني) اورد بانه مخالف

لما في صدر الشريعة من ان الرجل يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث اقول في الزيلعي وغيره
واقع على نحو ما ذكرهنا (قوله والمرأة في الوقتين) قال الزيلعي ثم اتفق المتأخرون على سقوط
اعتبار ما بقى من النجاسة بعد الاستنجاء بالحجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعد
لا يتنجس ولو قد بقي ماء قليل نجسه (قوله بمجاورة ما فوق الدرهم) فيعتبر القدر المانع من الصلوة
فيما وراء موضع الاستنجاء لان ما على الخروج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلوة معه وعند
محمد مع موضع الاستنجاء (قوله ويكره) اي تحريما (قوله وروث) اي يابس كعدرة يابسة كنجس
استنجي به لا يطرئه الاخر (قوله بان يكون يسرا) ولو شلتا سقط اصلا كرىض ومريضة لم يجدا
من يحل جماعه كذا في الدرر (قوله ولو استنجى جازع الكراهة) لحصول الانقاء وفيه نظر لما مر
انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون معيها بالمنهي عنه كافي الدر ويمكن صرف الجواز بالنسبة الى
عدم الاحتياج الى الاستنجاء ثانيا لتحصيل السنة (قوله ويكره استقبال القبلة) اي تحريما ايضا
(قوله في البول والغائط) فلا يكره للاستنجاء كما يشير (قوله ولو في البنيان) وان جلس مستقبلا لها
غافلا ثم ذكره انحرف ندبا (قوله في الماء) في البحر ان كان الماء جاريا فتزبيهة وان راكدا
فحريمية (قوله والظل والظريق) وكذا على طرف نهر او بئر او حوض او عين او زرع ويحجب
مسجد ومصلى عيد وفي مقابر وبين دواب وفي مهب ريح وحجر فارة او حية او غلة او ثقب
كذا في النووي قال في الدرر زاد العين وفي موضع يعبر عليه احدا او يعقد عليه ويحجب طريق
او في قافلة وخيمة وفي اسفل الارض الى اعلاها (قوله والبول قائما) وكذا مضطجعا او متجردا
من ثوبه بلا عذر او يبول في موضع يتوضأ هو او يغتسل فيه لحديث لا يبولن احدكم في مستحمة
فان عامة الوسواس منه (قوله ومع طهارة المغسول يطهر) ويشترط ازالة الزبحة عنها وعن
المخرج الا اذا انجز والناس عنه غائلون **كتاب الصلوة** شروع في
المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل وهي لغة الدعاء فنقلت شرعا الى
لافعال المألوفة قال الزيلعي هذا لابس نقلا لان فيها زيادة مع بقاء معنى اللغة فيكون تغييرا
الانقلا وقال في البحر فيه نظر اذ الدعاء لابس من حقيقتها شرعا وان اريد به القراءة فبعيد
فالظاهر انها منقولة لوجودها بدون الدعاء في الامي والاخرس واختاره في الدرر (قوله لوجودها)
الاولى ان يكتفى بما قبله لان ظاهره يقتضي ان يكون جوابا بعد تسليم وجود الدعاء في حقيقتها
الشرعية وظاهر ان الاصل في مثله ان يعتبر عدم العوارض والموانع ومثل ما ذكر من قبيل
العوارض الطارئة على الطبيعة الاصلية وانه يجوز ان يكون الدعاء بالقلب ثم ان المراد من قوله
كتاب الصلوة كما سبق الاشارة في كتاب الطهارة على مجازات ما ذكر هنالك بعض العلماء
اي مسائل جمعة موضوعاتها المفصلة فيها ترجع الى مطلق اصوله بان يكون انواعا واصنافا
مجموعة او فرادى او اعراضا ذاتية لمطلقها اصلا او لا واستلزاما بخصوص العرف والمقام
ثانيا فالاضافة اضافة الشكل الى الجزء وفي افرادها فائدة عظيمة هي التنبيه على وحدة جهة
الشكل كما هو المقرران موضوع كل علم يجمع موضوعات مسائله وتعدد الموضوع يتنافى حسن عدها
علما برأسه فضلا عن كتاب وفصل وباب ومجمولاتها ترجع الى الاحكام ولاعراض الذاتية
للطهارة كذلك وهي الاحكام الخمسة لجميع المسائل المفصلة في هذا الكتاب مثلا باحثة
عن احكام الطهارة اي يجمع فيها الاحكام المذكورة على الصلوة نفسها وانواعها او
اضافها جمعا او فرادى او اعراضها الذاتية في نظر الفقيه او لا وبطريق الاستلزام تساهلا

فأرى من كون الأحكام موضوعات والصلوة محمولات يؤل بالتعكس وما ذكر في خلال المسائل
 عبادي تصورية أو تصدقية بالنسبة إليها فليكن هذا دستوراً كلياً ومرآةً إجمالاً للملاحظة
 بالتفصيل شرط لفرضيتها لها فرضت في الأسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل
 الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها شئني كافي الدر
 (قوله وإن وجب) والصوم كالصلوة على الصحيح كأنقل الزاهدي والاختيار (قوله لما روى)
 فإن قيل الوجوب ينافي عن عدم التكليف اللازم للصبي قلنا الوجوب لبس على الصبي بل على
 الولي كما يدل كون الخطأ عليه وقد قرر في الأصول الأمر بالامر لبس بالمر حقيقة (قوله
 وقيل يضرب) وعند الشافعي يقتل بصلوة واحدة حداً وقيل كفراً (قوله بالجماعة) لكن
 بشرط أن يكون في الوقت وأن يكون مؤمناً ومتمماً فلا يكون مسلماً أو في غير الوقت أو منفرداً
 أو أماً أو أفسدها وأما سائر العبادات فالأذان في الوقت وسجدة التلاوة وركوة السائمة فكذا
 وسائر العبادات لا لعدم اختصاصها بشرعنا (قوله ولا تجزى إلى آخره) لكونها عبادة بدنية
 محضة (قوله وتجب بأول الوقت) يعني أن سبب الصلوة ترادف للنعم ثم الخطأ ثم الوقت أي
 الجزء الأول منه أن اتصل الأداء والأجزاء الذي يتصل به الأداء والأجزاء الآخر ولأنها قصا
 حتى تجب على مجنون ومغيب عليه أفاً وحائض ونفساء طهرتا وصبي بلغ ومرئد أسلم وإن
 صلباً في أول الوقت وبعد خروجه يضاف السبب إلى جملة الوقت فيلزم القضاء في الوقت
 التام وقوله كما تقرر في الأصول إشارة إلى بعض هذا التفصيل فيندفع ما توهم أن حصر
 السبب بأول الوقت مخالف لتصریح المصنف على غير معذور أي ابتداء قبل تقرر عذره أي قبل
 أن يكون معذوراً شرعياً فلا يرد ما توهم من أنه لا فرق في هذا الحكم بين المعذور وغيره
 (قوله كصبي بلغ وكافر أسلم) هذه ليست تمثيلاً من جزئيات الحكم المذكور بل تنظير مسألة
 أخرى له فيندفع ما توهم أيضاً أن المذكورات ليست من المعذرين وقد جعلها مناسماً مع التقييد
 بما يندفع به العذر من البلوغ والإسلام ونحوهما ولو سلم فالمراد من المعذور لا يبعد أن يكون
 مطابقاً للأمور المانعة لوجوب الصلوة (قوله باخره) المراد من الأخيرة هو الإضافية
 لا الحقيقة فينبأ أن أثناء الوقت وأوله والاعتراض عليه أن العذر إذا استوعب تمام الوقت
 كما هو شرطه لا يكون الوجوب مقتصراً على أثناء الوقت وأخيره بل يضاف إلى كل الوقت
 مدفوع بما حررنا من معنى المعذور هنا آنفاً (قوله لأنه أول اليوم) أولاته لا خلاف في
 أوله وآخره أولان أول من صلاها آدم وفي الدر أولاته أول الخمس وجوبا وقدم محمد
 الظاهر لأنه أولها ظهوراً وبياناً ولا يخفى توقف وجوب الأداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقص
 نبينا صلى الله عليه وسلم الفجر ليلة الأسراء (قوله ومن قدم الظاهر نظر إلى أن الصلوة فيه
 أول الواجبات) لم ياء يعني أول وجوب الأداء كما عرفت آنفاً لكن في البحر عن الغاية أول
 صلوة فرضت فانظروا نفس الوجوب لا وجوب الأداء ثم قال اندفع عنه السؤال المشهور
 كيف ترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلوة الفجر صبيحة الأسراء ونقل البحر عن العراقي
 جواباً آخر أنه كان نائماً وقت الصبح والنائم غير مكلف لا يخفى أن هذا لا يندفع السؤال بعدم
 القضاء لأن النوم إنما ينافي وجوب الأداء لأنفس الوجوب الموجب للقضاء (قوله وعليه
 الأكثر) الضمير على كون الزوال تفسيراً للدلولك لأعلى كون الزوال أول الوقت ودعوى الأكثرية
 على الأول كما فهم عن البحر والاجماع على الثاني فالقول بأن التعبير عن الاجماع بالأكثر

حل الكلام على غير محله الصحيح ساقط لا يخفى (قوله فلاماته عليه السلام في اليوم الثاني) الظاهر
 من البحر كون هذه الصلوة العصر وكون الإشارة في قوله في ذلك الوقت بلوغ الظل مثاليه
 (قوله فلا يعد تسامحا) رد لما في شرح المجمع هو في الاضافة تسامح اى في قبيل الزوال اورد
 عليه ان حقيقة الاضافة كمال الاختصاص واستعمالها في غيره اما بعلاقة فجواز والا فتسامح
 (قوله الى غروبها) اى قبيل غروبها (قوله ووقت العشاء والوتر منه الى الصبح) لكن لا يصح
 ان يقدم الوتر الا ناسبا للوجوب الترتيب لانهما فرضان عند الامام (قوله لفا قد وفتهما كبلفار)
 فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعين ليلة الشتاء كما في الدر (قوله لم يجب عليه)
 قال في الدر وبه جزم في الكثر والدرر والمثلث وبه افتى البقال ووافقه الحلواني والمرغيناني
 ورحمة الشر بنلابي والحلي واوسعنا المقال ومنعنا ما ذكر الكمال من الوجوب والتكليف وبهما
 (قوله ثم اعادته ان زمت) وقيل يؤخر الفجر جدا لان الفساد موهوم (قوله قال عليه السلام) لا يخفى
 ان هذا الحديث لا يدل على الدعوى بقيدها (قوله تأخير ظهر الصيف) اى مطلقا
 اى بلا اشتراط شدة الحر وحرارة البلد وقصد الجماعة من بعيد كما هو عند الشافعي
 وعند البعض منا (قوله لقوله عليه السلام) المفهوم من الحديث الاطلاق والمطلوب مقيد
 بالصيف الا ان يقال يمكن استفادة الصيف من تعديله بشدة الحر ومن صيغة اوردوا الموجبة
 المبرورة اللازمة للصيف تأخير العشاء الى آخر الثلث على ما في نحو الخلاصة والمختار وفي القدوري
 الى ما قبل الثلث ووفق بحمل القدوري الى الصيف وما هنا على الشتاء وردانه يدب التعجيل
 في الصيف والتأخير ولو الى ما قبل الثلث يتأني التعجيل وقبل التحقيق في التوفيق جعل الغاية
 داخلا في المعاني كلام القدوري هذا اظهر من توفيق الشارح هنا كما لا يخفى (قوله بان يكون
 ابتداءها الى آخره) فلو اخرها الى ما زاد على النصف فذكره والى نفس النصف مباح (قوله
 الى الفجر) اى الى آخر الليل فالغاية ليست بداخله في الغاية الى قبيل الفجر (قوله ظهر
 الشتاء الربيع داخل فيه) كما ان الخريف داخل في الصيف كما في النهر (قوله وتجبيل المغرب)
 اى مطلقا وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها (قوله ويوم غيم يعجل الى آخره) في النهر اختار
 الاثني في التأخير في كل الاوقات هو رواية الحسن (قوله لا يصح صلوة الى آخره) في الكثر
 ومنع عن الصلوة الى آخره وقال في النهر هذا اعم من عدم الصحة فالاولى ان يعبر عن هذا
 الاعم ثم المراد من عدم الصحة الكراهة تحريما ثم المراد من الصلوة ما هو اعم قضاء او واجبا
 او نفلا (قوله وسجدة تلاوة) واما سجدة سهو وشكر لعممة سابقة فجائزة (قوله جنازة
 حضرت) قبل واما التي حضرت في الوقت فلا يكره تحريما الا ان التأخير افضل وكذا التلاوة
 كما في النهر (قوله حال الطلوع الى ارتفاع الشمس قدر ربح اورعين) في النهر عن الغنية
 العوام لا يعنون من فعلها لانهم يتركونها والاداء الجائر عند البعض اولى من الترك اذ جائز
 عند اهل الحديث (قوله والاستواء) هذا اولى من الزوال لعدم الكراهة فيه لكن استثنى الجملة
 وصحح كما في الاشياء والحلي (قوله الا عصر يومه) فلا يجوز قضاء اليوم السابق لعود علته
 الى الكمال بخروج الوقت اذ حينئذ يكون السبب جميع الوقت (قوله اذا لوجب بالحضور)
 اورد عليه ان موجب الحضور الوجوب المطلق لا لوجب الاداء في الوقت المحرم وكذا الفضلية
 الاداء وكراهة التأخير يقيدان بعدم المانع على انهما لا تعاد لان محرمية الوقت فتدبر انتهى
 اقول ان هذا الوجوب ثابت بالنص من قوله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يؤخرن وذكر منها

الجنائز كافي الزيلعي فهذا الكلام من قبيل الرأي في مقابلة النص ولاداعي في حلي الحديث
عن ظاهر والاصل حله على ظاهره (قوله وهو افضل) اى راجح على وجه غير مسوغ تركه
في الدر عن التحفة الافضل ان لا تؤخر الجنائز لكن قد عرفت انفا عن النهر افضلية التأخير
فتدبر (قوله كذا جاز تطوع اى جاز مع الكراهة الى آخره) محصل التوفيق بينه وبين ما تقدم
من قوله لا يصح صلوة فالنسيب المستفاد من قوله كذا جاز العصر بالنسبة الى المشاركة في الجنس
لكن في النهر انه يجب قطعها والقضاء في كامل وفي الدر عن البحر هو ظاهر الرواية وسيقول
المصنف بالافضلية وفيه والنهر عن البغية الصلوة في هذه الاوقات على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم والتسبيح افضل من قراءة القرآن لان القراءة من اركان الصلوة فالاولى
ترك ما كان ركنا لها (قوله وكره بعد صلوة الفجر والعصر) ولو المحمودة بعرفة
مع الطهر وقوله الحلي لم اقف عليه رد عليه في النهر به عجب اذ المسئلة في نحو القمح
والمعراج والقنية وغيرها (قوله النفل) اى قصدا ولو تحية مسجد (قوله الى اداء
المغرب) اشارة الى انه لا يصلي قبل صلوة المغرب بعد دخول وقتها كراهة تأخيرها الا يسيرا (قوله
وغیرها) كاستسقاء او ختم قرآن او نكاح لمسا فيه من الاشتغال بسماع الخطبة واستماع خطبة
النكاح والختم وسائر الخطب واجب كافي النهر فالصواب ان يقال وعند خطبة على انه سيذكر
في الجملة ومخروج الامام الى المنبر حرم الصلوة والكلام الى تمام الصلوة كافي الدر ان الخطبة عشرة
فروع ﴿ ويكره تطوع عند اقامة صلوة مكتوبة الاسنة في ان لم يخف فوت جاعتها
ولو باراك تشهد وما ذكر من الحيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقيل
صلوة العبد مطلقة وبعد ما يمسجد لا يبيت وبين صاوتي الجمع بعرفة ومن دافعة وعند مدا فمة
احد الاخبين او اربع او وقت حضور طعام تاقت نفسه اليه وكذا كل ما يشغل به عن افعالها ويغل
بخشوعها كالثما كان وكذا تكره في اما كن كفوف الكعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة
ومغتسل وحمام وبطن واد ومعا طن ابل وغنم وبقرو ومرابط دواب واصطبل ومطاحون
وكثف وسطوحها وسيل وادوارض مغصوبة او للغير لو مزروعة او مكروبة وصحراء بلا سرة
مار ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح بعدها وبعد طلوع فجر الى اداءه والكل من التوريع
دره (قوله صار اهلا في آخر الوقت) وان لم يبق الا قدر التحريم لاجل القضاء ﴿ باب الاذان ﴾
(قوله اعلام وقت الصلوة) يرد عليه بالاذان للفتنة وما بين يدي الخطيب فالاولى ان يكتب بقوله
اعلام مخصوص كافي التنوير نعم يمكن ان يقال ان المراد هنا هو الاذان لاداء الصلوة والمفرد
يلحق بالاعم والاغلب او يدعى وجود الوقت فيهما اى بوجه ما (قوله سن) وسبب الاذان ابتداء
اذان جبرائيل ليلة الاسراء واقامته حين كان صلى الله عليه وسلم اماما باللائكة وارواح الانبياء
نحروا يعبد الله بن زيد وبقاء دخول الوقت (قوله سنة مؤكدة) فقد رفضه على قدر سنته لكن
اختلف في افضليته او الامامة فقيل وقيل والاتفاق على جواز الجمع بينهما وقيل واجب لقول
محمد لو اجتمع اهل بلدة على تركه قاتلهم عليه ولو تركه واحد ضرب وحبس واجب ان
القتال لكونه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف والاتفاق على انه كالاوجب في حقوق الائم (قوله
باللحن) وهو تعني هو اخراج الحرف عما يجوز له فانه مكروه تحريرا وتحسين الصوت المنطوق
في الاذان لبس بمسئلته اياه وقبل لا بأس به في الحيلتين ولا يحل استماعه حيث لا يجوز ان يرد به
الخضاء في الاعراب كافي النهر (قوله ولا ترجيع) فانه مكروه كافي المتن وباح كافي البحر ووجه

في النهار بكونه خلاف الأولى (قوله ويترسل وفسر ايضا) اى بسكتة بين كل كلمتين ويكره تركه
وتندب اعادته (قوله ويلتفت) اى فى الاذان وكذا فى الإقامة قبل مطلقا وقيل ان كان فى محل منسح
(قوله ويقول بعد فلاح الى آخره) اى ندبا كافى الدر (قوله لما روى ان بلالا) لا يخفى انه لا يدل
على ابراهه بعد الفلاح والمطلوب ذلك واجب ان ذلك بالقرينة وتعيين النبى عليه السلام كما
يدل عليه بعض الاحاديث (قوله فقال الصلوة خير من النوم) اصل الخير بفتح النون باعتبار كونه
وسيلة الى طاعة الله او تركه معصية فلا حاجة الى جعله بمعنى اصل الفعل (قوله لكن فرق بينهما)
وكذا فرق بافضلية الامامة (قوله ويحذر ولو ترسل) قيل يكره وهو الحق كافى النهار وقيل لا لكن
فى الدر الاصح لا يبعد (قوله وزيادة قد قامت الصلوة) يرد عليه انه يذنب ان يذكر فى الاستثناء ترك
قوله الصلوة خير من النوم فى الفجر اذا الماثلة يوجب ذلك واجب ان المراد من الماثلة فيما هو اوصلى
من كلامه (قوله ويستقبل) فلو تركه كرتنزيها (قوله ولا يتكلم) ولو رد سلام فان تكلم استأنفه
(قوله ويجلس بينهما) اى بقدر ما يحضر الملازمون مرعبا اوقت التدب (قوله الا فى المغرب)
فبسكت قائما قد رثلت آيات قصار ويكره الوصل اجاعا فقله استثناء من قوله الخ قال فى النهار
مناف لقول الكل انه يثوب فى الكل (قوله واما الثانى) وهو قول الامام واما عندهما فيمجلس
ايضا كما بين الخطبتين فامة سنة الفصل (فائدة فى الدر وهو واقع فى النهار التسليم بعد الاذان حدث
فى ربيع الآخر سنة ٧٨١ فى عشاء ليلة الاثنين ثم الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث فى الكل الا المغرب
ثم فها مرتين وهو بدعة حسنة انتهى (قوله وبأنى بهما) رافعا صوته ان يجماعه اوفى الصحراء
لان مفردا فى بيته (قوله وخير فيه) مع اول اوبة اتبانه (قوله جاز اى الاذان) اى بلكراهة (قوله
والجهد لكن) لا بد من اذن وله ان للجماعة كما لا جبر الخاص من اذن مستأجره كافى البحر
فاطلاق الدر لبس على ما يثبغى (قوله والفاسق) ولو عا للما لكتنه اولى بامامة واذن من جاهل تقي
(قوله تكرر الإقامة) فيه اشارة الى مشروعية تكرار الاذان كما فى الجمعة (قوله اى المسافر)
ولو مفردا كما يقتضيه المقابلة وكما صرح فى الدر (قوله اى المصلى فى المسجد) ان اداء وان
قضاء فلا يسن الاذان فيه لان فيه تشويشا وتعليظا بل لا يقضى الفوائت فى مسجد لكرهته
لان التأخير معصية فلا يظهرها على ما فى البرازى (قوله حيث لا يكره تركهما) اذا كان الحى
يكفيه وكذا لا يكره تركهما مصل فى مسجد بعد صلوة جماعة فيه بل المكره فعلهما
وتكرار الجماعة الا فى مسجد على طريق فلا بأس بذلك كافى التنوير وفى الدر عن الجوهر
(قوله بان المفهوم منه الى آخره) لعل الاولى المفهوم منه كراهته ترك مجموعها (قوله كره
ان لحقه بها) وكذا كره المشى فى الإقامة فى النهار كره بعضهم إقامة غير المؤذن وجواب الرواية
لا بأس به مطلقا فاق ابن الملك ان حضر ولم يرض يكره اتفاقا فيه نظر كذا فى البحر انتهى
(قوله يقول ما قال المؤذن الا فيما بين يد الخطيب) يعنى يجيب وجوبا وعن الحلوانى ندبا
والواجب الاجابة بان يقدم من سمع الاذان بان يقول ما قال المؤذن يعنى الاجابة بالناس بل يجيب بانقدم
وفى التاتارخاية انما يجيب اذان مسجده ﴿باب شروط الصلوة﴾ (قوله الشرط
انواع ثلث) شرط انعقاد كسنة وتحرمة ووقت وخطبة وشروط وام طهارة وسرعة
واستقبال قبله وشرط بقاء كافى الدر (قوله اذ لبس من الشروط الى آخره) وما قبل من ان
الشروط ما لا يقدم كالقعدة الاخيرة وترتيب المالم بشرع مكرار بان القعدة انما هى شرط
للخروج والترتيب للبقاء على الصحة (قوله طهر ثوبه) وكذا ما يترك بركته كسفينته متنجسة

تتحرك بحركته او يبعد حاملا كصبي او طير عليه نجس غير متمسك بنفسه والا لا يجنب وكلب
ان شذفه في الاصح (قوله ومكانه) اى موضع قد فيه او أحدهما ان رفع الاخرى وموضع
سجوده اتفاقا في الاصح لاموضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد على كفه والتفصيل
في النهر (قوله من حيث) يقتضيان اسم النوعي النجاسة (قوله ويدنه منه ومن حدث) الاولى ان يقدمه
لكون الحدث اغلظ (قوله عاد م ثوب) ولو حريرا او نباتا او طين يلطخها به او ماء وكدر وكذا
الظلمة في الانطرار (قوله مادارجليه الى القبلة) في النهر الاولى كافي الصلوة (قوله ليكون
استر) ولهذا يضع يديه على عورته الغليظة (قوله كله نجس) نجاسة عرضية ولو اصلية
كجلد ميتة لم يدنغ فلا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها ذكره الواقي عن الحدادى (قوله لم يجبا
الالحق الصلوة) وقد اتى تبدلها (قوله ندب صلوته عنه) وجاز الائمة كاهن وعند محمد يلبسه
وجوبا واستحسنه في الاسرارويه قالت الثلاثة (قوله وواجب ما ريعه طاهر الى آخره)
وضا بط جنس هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين فان تساويا خيرا واختلفا اختارا الاخف
(قوله لكن الستراوى) اورد عليه بما في الكمال ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب
استعماله وقد زاد عليه الحلبي وان قل ويمكن ان يقال يجوز ان يكون المراد من البعض وكذا
العله ما يعتديه وهو مقدار الربع او المراد من الوجوب هو الراجح مطلقا (قوله عاد م مزيل)
ظاهره الاطلاق ووقع في التور بل فظ المسافر وقال الدر في شرحه هذا مختص بالمسافر
لان للمقيم يشترط الساتر وان لم يملكه فهستاقى انتهى (قوله ولا يبعد) المفهوم عن البحر لزوم
الاعادة عند كون البحر عن المزيل وكذا الساتر عن طرف العباد وكغصب الماء والثوب
(قوله ستر العورة وجوبه عام ولو بالخلوة) على الصحيح لا لغرض صحيح وله لبس ثوب
نجس في غير صلوة (قوله فاركبة عورة) لا تار ولانه يحتل كونهما من الفخذ والساق فغلب
المحرم احتياطا ونقص بالسرة لجريانه فيها وهى المروية عن الامام واجب بان كونها عورة
ثابت باثر وهوان باهريرة لقي الحسن بن على رضى الله عنهما فقال اكشف لى عن بطنك حتى
اقبل حيث رأيت صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل فكشف فقبل سرته كذا في البحر عن شرح
المنية وفيه عن محمد بن الفضل بعدم عورة ما بين السرة وموضع نبات الشعر العانة لتعامل
العمال ورد بان التعامل بخلاف النص غير معتبر وفيه عن الظهيرية العورة في الركبة اخف
من الفخذ فينكر على كاشفها برفق وعلى كاشف الفخذ بعنف بلا ضرب ان لم وعلى
كاشف السوة بتأديب ان لم فلكل مسلم التعزير بالضرب حال المباشرة بلا تقييد بانقاضى
(قوله مع ظهرها وبطنها) وجنبها تابع لهما (قوله اى جميع اعضائها) حتى شعرها النازل
في الاصح قوله وكشفها قال في الدر وظهر الكف عورة في الاصح قال في النهر هو ظاهر الرواية
وعن قاضى بخان لبس بعورة واختاره ابن امير حاج والذراع بالاولى في ان يكون عورة وقد روى
بعدم العورة (قوله كشف ربع عضو قدر اداء ركن) قال ابن الملك انكشاف ما دون المربع
معقوان في عضو واحد وان في عضوين وجع وبلغ ربع ادى عضو منها منع وقال في البحر انه
تفصيل لادليل عليه وقال في النهر ردا عليه انه بعد ما نقل عبارة الزيادات انه موافق له ونقل
عن بديع الدين ان ما في الزيادات نصا على امرين الناس غافلون عدم افادة الجمع بالاجزاء
كالاسداس والانساع بل بالقدز وكون المكشوف من الكل لو قدر ربع اصفر الاعضاء مانعا
(قوله اى النازل وغيره) هذا الاطلاق يخالف لعامة الكتب بل الواقع فيها هو النازل والمسترسل

مع انه على خلاف وان كان الاصح كونه اى المسترسل عورة كما فى البحر والنهر (قوله واذنهما
وثديها) اى الاذن الواحدة والثدى الواحدة باستقلالها عورة بلا انضمام شئ من خوالها
(قوله ولولم يلبث) يعنى اوستر عورته من غير لبث (قوله استقبال عين الكعبة) الاستقبال لبس
للاطلب بل يعنى اصل الفعل كما ستر واستمراد الشرط حصوله لاطلبه شرط وهو زائد
للاستلاء يسقط للجزء حتى اوسجد للكعبة نفسها كفر (قوله للبي) قبل وكذا المدنى الثبوت
قبلتها بالوحى (قوله حتى لوصلى فى بيته الى آخره) لكن فى البحر انه ضعيف والاصح ان كان بيته
ويينها حائل كالغائب و اشار الى اختياره صاحب النهر واخذ صاحب التنوير (قوله
وجهتها لغيره) ويعرف بالدليل وهو فى القرى والامصار محاريب الصحابة والتابعين وفى
المغازى والبحار الجيوم كالقطب والاخرى الامل العام بها ممن لو صاح به لسمع ثم المعتبر فى
القبلة العريضة للبناء فهى من الارض السابعة الى العرش كما فى الدر (قوله جهة قدرته)
ولو مضطجعا بالاولى و لو فى رؤية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاعة (قوله او تحول رآه)
ولو بعد ما قعد قدر انشهد اوفى سجود السهو (قوله استدار) حتى لوصلى كل ركعة
لجهة جاز ولو بمكة اوفى مسجد مظل ولا يلزمه قرع ابواب ومس جدار ولو اعى فسواه
رجل ينى ولم يقتد الرجل به ومن لم يقع تحريه على شئ صلى لكل جهة مرة احتياطا
ومن تحول رآه الى الجهة الاولى استدار كذا فى الدر (قوله ان لم يعلم المقتدى)
اى مادام فى الصلوة لان من يتقن حال الاداء مخالفة امامه فى الجهة لم يجوز فلو علم المخالفة
بعد الاداء جاز ثم قيل صورة هذه المسئلة مشكلة لانها وضعت فى الليلة المظلمة
والصلوة فيها جهرية فعلم حال الامام بصوته واجيب بكون الصلوة قضاء وبترك
الجهر نسبانا وبان الصوت لا يقيد الاتقدم الامام وهو لا يفيد معرفة جهته اقول وكذا يمكن
كون المقتدى اصم وكون الصلوة عند امتداد ريح او جريان مياه بحيث لا يسمع لصوت (قوله
فى الواقع) فيها اشارة الى الفرق بين المخالفة والتقدم بان الاول بحسب العلم والثانى بحسب الواقع
فعدم العلم بالمخالفة لبس بمانع فى الاول ومانع فى الثانى بل يشترط العلم بعدم التقدم كما فى
الايضاح (قوله والظاهر ان مراد صاحب الوقاية الخ) اورد المسئلة المفروضة كون كل منهم
متوجها الى جهة والمخالفة يقتضى كون وجه المأموم الى ظهر الامام وهذا يقتضى اتحاد الجهة
فيهم لا ينفى ان كونهم خلفه لا يقتضى ان يكون وجوههم الى ظهر الامام كما صرح به المحقق
ابن الكمال (قوله ليحمل قوله على النسا هل) بل حله على النسا هل لبس بصحيح يدل عليه
السياق وصرح به المحقق المذكور واجيب عن طرف الصدر ان تقدير العلم بما لا يد منه لانه
لو لم يقدر ذلك لفهم اشتراط كونهم خلفه فى نفس الامر وليس كذلك فانهم لو اوقفوه على اعتقاد
انهم خلفه جازت صلواتهم انتهى لا ينفى سقوطه مما تقدم فافهم (قوله نعم فى قوله لا ين علم)
اورد ان وضع المسئلة على مخالفة كل احد الى الاخر فيعلم به مخالفة الامام يرد عليه ان ذلك
المخالفة فى نفس الامر والكلام لبس فيه بل هو فيما بحسب العلم نعم يرد عليه ان المقام شاهد
والقرينة الشرعية ناطقة بان المراد من قوله لا ين علم حاله اى مخالفا ولو سلم كون ذلك تساهلا لكن
كونه باعثا الى تغيير العبارة غير مسلم (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) كذا فى الهداية وغيرها لكن
اورد عليه صاحب البحر ان هذا الحديث ظنى الثبوت والدلالة لانه خبر واحد مشترك الدلالة
فيقيد السنية والاستحباب لا لا افتراض فالدليل الصحيح هو الاجماع (قوله لا العلم) اى لا مطلق

العلم وهو الاصح (قوله ان يعلم بقلبه) اى علما بديهيلا تأمل فلولم يعلم الابتأمل لم يحز (قوله
اما الذكرباللسان) لانه كلام لانية الاذا عجز عن احضاره لهجوم اصابته فيكفيه اللسان كذا في
الدرع المجتبى (قوله ويجحسن ذلك) كونه حسنا هو اختيار الكافي والزملي واختر في منية المصلى
تبعا للمعجبي ترجيح استحبابه وفي الاختيار تبعا للبدائع والمحيط سنيته في القنية انه بدعة وفي الفتح
انه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ولو بطريق ضعيف وزاد الخابي ولا عن الأئمة الاربعة
وقبل بالكرهه كما في النهر فان قبل على ما يقتضى قاعدة تعارض الخطرو الاباحة والسنية
والبدعية من ترجيح جانب المنع ان يختار جانب المنع من البدعة او الكراهة فلم اختار المصنف
جانب حسنه كما في هنا وجانب استحبابه كما أتى قلنا لعل هذا من قبيل خلاف لا يعتد به لقوة
جانب المشروعية بكثرة قائله مع كونهم من الثقة المعروفين بخلافها في جانب المنع (قوله
هذا نزاع الى تفسير الى آخره) ان اريد من هذا العلم المطلق فالنزع لبس بمسلم وان الخاص
فقوله غير صحيح ليس بمسلم على ان اللازم هو توقف النية على العلم وبس بمضر والمضر كونه
عين النية وهو ليس بمعلوم بما ذكر (قوله في كل من الاعتراض) الظ ان المبني والشرط ان يعلم
الى آخره (قوله والتلفظ مستحب) قد عرفت ان الاستحباب هنا معاير للحسن فبينه وبين ما اختاره
الحسن أنفانوع عدم الملازمة وحمل الحسن هناك على اللغوى الجامع مع الاستحباب
بعيد هنا ثم قال في الدر الاستحباب هو المختار ويكون بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في
الانشاءات ونصح بالخال فهستانى (قوله لما فيه من استحضار القلب) اورد عليه ان هذا تكرار وركبك
لعل كونه تكرارا بما سبق من قوله ويجحسن ذلك لاجتماع عزيمته وكونه ركبكا كون اللفظ معايرا
لعبارة القوم من ذلك المفظ اذ المعنى فيهما واحد لا يخفى ان المراد في ذلك لبس عين ذلك
بل معنى الاستحضار طلب حضور القلب بتقرير اللسان (قوله ووقتها الافضل) وجاز تقديمها
على التكبيرة ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهت الى الامام كبر
ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز تقديم الاقتداء فليحفظ كذا في الدر (قوله قبل وقبل) قال في
التنوير ولا عبرة بنية متأخرة عن التكبيرة وكذا نقل عن الكافي فجعله في مقابل الافضل لبس
بمناسب لعدم الفضل فيه اصلا وجعل الافضية بالنسبة الى المتقدم المشار اليه آنفا في غاية
البعد في هذا المقام (قوله فانه احسن الى آخره) هذا مخالف لما نقل عن الكافي آنفا ولما في
الاشباه بعد نقل هذه الاقوال والكل ضعيف وفيه عن الجوهره لا يعمل بقول السكرخى (قوله
لا بد لمصلى الغرض الى آخره) اى وقت النية يعنى انه ظهر وعصر قرنه باليوم والوقت اولا
هو الاصح ولو جهل الغرضية لم يحز ولو علم ولم يحز الغرض من غيره ان نوى الغرض في الكل
جاز واما في القضاء فبعين ظهور يوم كذا على المعتمد والاسهل نيته اوتل ظهر عليه
او آخر ظهره وفي القهستانى عن المنية لا يشترط ذلك في الاصح (قوله فان مطلق النية
كاف) لكن التعيين احوط (قوله الا في الجملة) الا ان يكون عنده اعتقاد انها فرض الوقت كما هو
رأى البعض (قوله نويت آخر ظهره ادركت وقته) فان صح الجملة فذلك لانشاءه والا فاداء ظهر
الوقت (قوله وان جازت الى آخره) واذا لم يكن له ظهره فانت يكون نفلا فلا احوط قراءة السورة
في الاخيرين لاحتمال كونه نفلا فيلزم ترك الواجب بترك قراءة السورة واما اذا كان فرضا
فلا تضر السورة الا اذا غلب على ظنه ان عليه ظهرا فاشا فحينئذ لا يقرأ كما في شرح المنية
(قوله والدعاء للميت) اى وينوى الدعاء للميت لانه الواجب عليه فقول صلى الله داعيا للميت

(قوله وان اشتبه انه ذكر) وفي الاشياء بحثناه لوني الميت الذكرفان انه انشئ او عكسه لم يحز وان لا يضرتعين عدد المرتى الا اذا بان انهم اكثر لعدم نية الزائد (قوله وينوي اقتداء بالامام) فلو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو فالأفضل ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة فينبغي ان ينوي القائم في المحراب فلو لم يخطر بباله انه زيد وعمرو جاز ولو نوى الامام القائم وهو يرى انه زيد وهو عمرو صح اقتداؤه لان العبرة لما نوى لا لما رأى وتماه في الاشياء (قوله قال الزيلعي الأفضل الى آخره) في النهر قال السارح والأفضل ان ينوي الاقتداء ثم قال وتعبق بانه انما يأتي على قولهما اما على قوله فسيأتي افضلية المقارنة فعلى هذا يمكن حمل كلام الزيلعي على قولهما كما اشير اليه في البحر جوابا عن هذا البحث من الدر فيمكن ان يندفع هذا البحث عن الزيلعي بما ذكر

باب صفة الصلوة

الصفة والوصف لغة واحد مصدر بمعنى الكشف وفرق المتكلمون بان الوصف ما قام به الواصف والصفة بالوصوف وورد عليه انه لا معنى للفرق لكون كل منهما مصدرا يتصف به الفاعل والمفعول ورد بجواز الفرق لغة ايضا لان الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه واطلاق الوصف على الصفة لبس بمنكر على انه لامشاحة في الاصطلاح واصطلاحا كنية مشبهة على فرض وواجب سنة ومندوب (قوله التبرئة) اي قائما فلو قاعدا او عند قربه الى الركوع عند وجوده الامام راكعا لا يصح ولو ادرك الامام راكعا فكبر قائما بنية تكبيرة الركوع صح ولغت التنية كما في البحر (قوله لتحقيق الاسمية) اول الوحدة (قوله بالخذف) اذ مد احد الهمزتين مفسد ونعمه كفر وكذا الباء في الاصح (قوله بعد رفع يديه) كذا في الهداية وهو قول اكثر مشايخنا وفي النهر واختار في الخائبة والخلاصة والحفظة والبدائع والمحيط المعية اي قرانه بالتكبير والمفهوم من الاشياء انه مذهب الامام حيث ارسل رجلا الى ابني يوسف عند تدريسه بلا اعلام ابني خبيثة فستله عن مسائل منها انه قال الرجل هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة فقال ابو يوسف بالفرض فقال اخطأت وقال بالسنة فقال اخطأت فتحير ابو يوسف فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة ففهم منه المعية وقيل ان رفع اليد بعد التكبير كما في النهر (قوله والنبي مقدم قبل) اي في كلمة التوحيد التي هي اصل التكبير والتعزية ورد بان المراد برفع اليد بنى الكبرياء عن غير الله تعالى والتكبير تنبيهها لله تعالى فيكون النبي مقدما عن الاثبات كما في كلمة الشهادة لا يخفى ان مراد القائل لبس عين هذا (قوله حذاء اذنيه) مستقبلا بكفيه القبلة وقيل خديه (قوله ورفع المرأة) ولوامة (قوله هي الصحيح) وقيل كالرجل (قوله وجازت بما يدل) وقال في الدر مع كراهة التحريم (قوله وبالفارسية) لا غير كما يقتضيه قاعدة مفهوم المخالفة المعتمدة في التصانيف وهو اختيار البردعي وفي التوضيح يصح بغير عربية اي لسان كان وقيل بشرط البحر عن العربية (قوله كما لو قرأ بها) بشرط البحر اتفاقا اذا الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى فالاولى ان يشير الى هذا (قوله اودع وسمى) اقول وكذا امن اولى واسلم اوشهد عند حاكم اورد سلاما قال في الدر ولم ازلو شمت عاطسا واما الاذان فلبس بصحيح على الاصح وان علم كونه اذانا وان يلبي اعتبر التعارف (قوله بمجرد التعظيم) الخالصة له تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الاصح (قوله ولا يشوب بالدعاء) الاولى بالحاجة ليعظم شموله ليعود ويسمى وحوقه (قوله وحقيقة المشاركة) اشكل عليه انه كيف يتصور المقارنة ولا بد من استماع صوت الامام

وهو موجب للتقدم ودفع بكفاية الاختتام لكن الظاهر المراد من المقارنة مقارنة تكبير المقدي
بأى جزء من تكبير الامام بان يكون ابتداء المقدي مقارنا بانهاء الامام بقريته مقارنة قولهما
المفسر بالعدي (قوله واجمعا) لتعليل وتفسير لما قبله فلا يتوهم انها عين الاولى (قوله
وعند الشافعي) تخصيص خلاف بالشافعي يشعر اجماع اصحابنا في الشرطية كما صرح به
الحلي وقد قال في النهر فيه روايتان الاصح شرط واختار الطحاوى وغيره رواية الركنية
قبل الاولى قولهما والثاني قول محمد (قوله القيام بحث لومد يديه لائصال ركبتيه) ومفروضة
وواجبة ومسنونة ومنذوبة بقدر القراءة فيه فلو كبر قائما فركع ولم يقف صح لان ما أتى به القيام
الى ان يبلغ الركوع بكفيه (قوله في الفرض العملي) بل ما لحق به كندروسنة فجر في الاصح
(قوله يعنى ان فرضية القيام) فرضية القيام للقادر عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود
نذب بماؤه وكذا من يسبل جرحه لو سجد وقد يجب القعود ولكن يسبل جرحه اذا قام او يسلس
بوله او يبد ويربع عورته او يضعف عن القراءة اصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام
الخروج للجماعة صلى في بيته قائما به يقف خلافا للاشياء كذا في الدر (قوله وفيه يضع) المراد
من القيام اعم فيدخل فيه القاعد كما في الدر عن مجمع الانهر (قوله تحت سرته) وتضع المرأة
والحنثى الكف على الكف تحت ثديها وقت الوضع كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح
(قوله فلا يأتي في الفرائض) الا في الجنائز (قوله اى لا يضم الا في النافلة) ولا يفسد بقوله وانا
اول المسلمين في الاصح (قوله فان عنده اذا فرغ من التكبير) اوردان موجب الضم الى الشاء تأخره
عن الشاء وموجب هذا تقدمه عليه ودفع بان الضم قد يكون بالتقديم (قوله ويتعوذ) بلفظ
اعوذ على المذهب قال في الدر هنا عن الذخيرة ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على استاذة اى لا يسن
(قوله للقراءة) فلونذكر بعد الفاتحة تركه ولو قبل كمالها تعوذ وينبغي ان يستأنفها كما في الحلي
(قوله القراءة لقادر عليها) وهو ركن زائد عند الأكثر لاسقطه بلا خلاف بالاقتداء اوردان هذا
السقوط انما هو بضرورة وقد ادعى ابن المالك كونه اصليا (قوله وما دونها) اى الآية الواحدة
ولهذا لا يحرم على الجنب والحنثى قراءة (قوله فرضها آية) ولو كلمتان او كلمات نحو فقتل
كيف قدر ثم نظر ولو كلمة واحدة نحو مدها مئتان او حرفا واحدا نحو ص في الاصح عدم الجواز
ولو قرأ نصف آية مرتين او ركعة من آية مرارا لا يجوز كما في انتار خانبة (قوله وعندهما)
وهو رواية عنه (قوله ويسمى) والواقع في اكثر الكتب ذكر التسمية عقب التعوذ ولهذا
اعترض به اهل وجه التأخير كونها من القرآن او كونها جزء من الفاتحة نعم الصواب
تقديم التسمية على الفاتحة ذكر الان والواو وان لم يدل على الترتيب لكن لا يخلو عن ايهام
خلاف الترتيب (قوله اى يقول) فمخصص بالتسمية لا بطلاق الذكر كما في ديبعة ووضوء (قوله
اى لا يسمى في سورة) اى على ان يكون سنة خلافا لمحمد فيما يخاف وحسن عند الامام في رواية
لمسه او بجاهر ربه ابن الهمام وتبعه تلميذه الحلي فالاتبان لبس بمكروه اتفاقا وما في التقنية
من لزوم سجود السهو بتركها هنا فبعيد جدا كقول لا يسمى الا في الركعة الاولى كما في البحر
(قوله اولث آيات) ولو كانت الآية والايتان تعدل ثلث آيات قصار انتفت كراهة التحريم
لالتزنية بالاسنون (قوله فيكون التسمية سنة) وما نقل من تصحيح الزاهدى والتقنية
وكذا ابن وهبان قائلا كونه عند الاكثر وكذا ما فهم من الزيلعي في باب سجود السهو من كون
التسمية واجبا في كل ركعة فقد اجاب عنه في البحر بما لا يحمله المقام (قوله يؤيده الى آخره)
لا يخفى ما فيه تأييدا بل ذاتا ايضا (قوله له قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) وقوله وللشافعي

قوله الى آخره) ولنا ايضا ان هذين الحديثين من الآحاد ولا اقل من الشهرة وبمثلها لا يثبت
الركنية (قوله وخطأ) أي السروجي صاحب الهداية يعني حل السروجي صاحب الهداية
على الخطأ على ما هو الظاهر من الزيلمي خلاف لمن وهم من الزيلمي عدم كون الخطي
السروجي واعترض على الشارح بان اصواب خطي على المجهول (قوله وان زيادة عليه)
اوردته خبر مشهور فيجوز الزيادة ورد بعد التسليم ان ذلك عند كونه محكما وهذا محتمل اذ مثله
يذكر ان في الفضيلة نحو لاصولة لجار المسجد الا في المسجد ولا صلوة الا بسواك والاصواب
في الجواب ما اشار اليه المصنف في المرأة من انه انما يلزم النسخ عند عدم اجزاء الاصل
ولم نقل به هنا (قوله حتى يؤمر بالاعادة) كذا في الزيلمي اورد عليه صاحب البحر بان ترك
كل واجب موجب كراهة تحريم موجبة للاعادة نعم ان ترك الفاتحة أكد (قوله وثلاث آيات)
بيان لمضمون قوله او ثلث آيات وجه الاحتياج عدم دلالة الحديث السابق اليه فيندفع توهم
عدم التعريب فيما فهم من الدليل فافهم (قوله الركوع) بحيث لومد يديه نال ركبته (قوله
يكبره) ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فاتفق حال الخرو ولا بأس به عند البعض
كما في المنية (قوله مفرجا اصابعه) ملصقا كعبه وناصبا ساقيه واثنا وهما نحو القوس كما يفعله
العامة مكروه كما في النهر (قوله مسجعا على ان يكون سنة) فلو تركه يكبره تنزيها ما ذهب اليه ابن
امير الحاج الحلبي من وجوبه بدليل المواظبة والامر الظاهر فيه ووجب سجدة السهو بتركه
سهو بتركه سهوا والاعادة بالعمد فقد اجاب في البحر بان عدم تعلية للاعراني صارف عنه
وقد صرحوا بان هذا الامر للندب وبه يخرج الجواب عن قول البلخي ان تسبيح الركوع
والسجود ركن لا تجوز الصلوة بتركه كما في المنية (قوله ومن قال في سجوده سبحان ربي الاعلى)
قال في النهر من وجه تعيين التسيحين انه لما كان الركوع تواضعا وثلا ناسب ان يجعل مقابلة
العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابلة العلو لله تعالى وهو
القهر (قوله واما الامام الى آخره) فلو اطال الركوع والقراءة لادراك الجأني ان عرفه يكره
تحريما والا فلا بأس ولو اراد به التقرب الى الله تعالى لم يكره اتفاقا لكن نادر وتسمى مسئلة
الرباء فينبغي التحرز (واعلم انه لو رفع الامام رأسه من ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم
التسبيحات الثلاث وجبت متابعتة وكذا عكسه بخلاف سلامه او قيامه لثلاثة قبل اتمام
المؤتم تشهد فلا يتابعه بل يتم لوجوبه ولو لم يتم جاز ولو سلم والمؤتم في الادعية تابعه لانها سنة
والناس عنه غافلون (قوله اى يقول الى آخره) قال في الدرر يقف بجزم او تحريك فيه قولان
(قوله يعني بذلك الحمد) وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف الميم فقط
كما في النهر والدر (قوله قسم بينهما) أي الامام والمنفرد حيث عين وظيفه الامام بقوله
اذا قال وظيفه المقتدى بقوله فقوله الى آخره لا ينبغي انه لا ينبغي جمع الامام بينهما اذ يجوز
ان يأتي الامام بهما لكن يؤمر المقتدى بما ذكر لعل لهذا انه يأتي التخميد سرا عندهما (قوله
وفي المبسوط هو الاصح) وفي النهر وعليه اصكثر المشايخ كما في المبسوط وفي الخلاصة هو
الصحيح وظاهر الرواية كما في الخاتمة (قوله قال صاحب الهداية) وكذا في الجمع قال الشهيد
وعليه الاعتماد كما في النهر (قوله وهو تسكين الجوارح) تفسير لاطمينان الركوع لا للمطلق
كما سيظهر ولهذا قيد قوله في الركوع (قوله الذي هو من تعديل الاركان) فيه اشارة الى كثرة
تعديل الاركان قال في الايضاح هو الطمانينة والقرار في الركوع والسجود والقومة والجلسة

(قوله واجب على تخريج الكرخي) وسنة على تخريج الجرجاني (قوله وبين السجدين) من
 قيل علقتها بنا وماء باردا اذ لا يطلق القومة فيما بين السجدين بل الجلسة الا ان يجوز
 (قوله بين الركعتين) لعل الصواب ما في بعض النسخ الركبتين بدل الركعتين (قوله والحاصل)
 الظاهر انه بمعنى المحصل فالمعنى اطمينان الركوع مكمل للفرض ومكمل للفرض واجب
 واطمينان القومة مكمل للواجب ومكمل الواجب سنة هذا بالنسبة الى الاول ظاهر واما
 بالنسبة الى الثاني ففيه خفاء اذ نفس القومة في الركوع وبين السجدين ليس بواجب بل سنة
 كما ذكره الا ان يني على مذهب من جعلها واجبا كما اختاره صاحب الشورى قال في النهر
 عن شرح المنية الاصح الوجوب فانتظر (قوله السجود بجهته) وقدمه ووضع اصبع
 واحد منهما شرط (قوله ولا يفارن الى آخره) بل يقدم التكبير (قوله وبديه) قبل الاول
 ويده اذ النصب موهم لتكرار (قوله وماروى الى آخره) لعل وجه تخصيص التأويل
 بهذا لكون راوى هذا الحديث معلوما ومعروفا او لكون مضمونه متعاملا ومتوارثا وموافقا
 للاصل لكن لكون مضمون الحديث الثاني مذهبا لاشافعي كما في الايضاح يضعف هذا التأويل
 (قوله وقيل لا يفعله) متعلق بقوله مبديا فالولى ايراده هنا لك هذا الاطلاق وان كان للهداية
 لكنه بخلاف لتعديد الزيلعي بازخام وهو الموافق للاصل (قوله لقربه من الارض) وقيل لان
 في الاقتصار عليه خلافا وقيل للاهتمام لكونه محل الحفاء بالنسبة الى الجبهة (قوله اذا سجد)
 اورد هذا تقييد مفسد اذ هو قيد للقرب ولا معنى له اقول المعنى ان الانف اقرب الى الارض
 من الجبهة حال ارادة الخرو لل سجدة وهذا وقع بعينه في النهر (قوله حتى اذا لم يصليا)
 ان اراد عدم الصلوة اصلا فلا معنى له وان عدم صلواتهما الظاهر بل يكون صلوة احدهما
 الظاهر والاخر غيره كما يقتضيه السباق فيلزم استدراك قوله بعده اوصلى الى آخره فالصواب
 نحو ما في الزيلعي حتى اذا لم يصل السجود عليه اوصلى الساجد غير صلواته كما قبل الا ان
 يقال اني راجع الى قيد الجمع المفهوم من صيغة التثنية او المقصود الرفع الكلى الذي هو
 بمنزلة السلب الجزئي فالمعنى حتى اذا لم يصليا حتى اذا لم يكن مجموعهما مصليا بل كان
 احدهما مصليا والاخر غير متصل ثم يخص المصلي بغير المسجود عليه بقرينة المقام هذا
 وان كان صحيحا في ذاته لكن لا يخفى غاية بعده (قوله فقول صاحب الكنت) قال في النهر واما
 كراهة الاقتصار على الجبهة فتبع المصنف فيه صاحب الخلاصة والمفيد والمزيد واختاره
 في التوير بقوله وكره اقتصاره على احدهما وقال الدرر في شرحه ومنعنا الاكتفاء بالانف
 بلا عذر واليه صح رجوعه وعليه الفتوى لعل هذا النظر منحل عن الزيلعي لكن بعد التسليم
 يمكن ان يدعى كون اضافة الاحد الى الضمير للعهد ويكون المعهود الاكتفاء بالانف (قوله
 ونوب الى آخره) هذا بالنسبة الى المسجود فلا يتوهم التكرار بما سبق وكلا زاد فهو افضل
 للمفرد الى آخره على ان هذا مفصل ومعلل بخلاف ذلك (قوله قيل في مقدار لرفع) صححه
 في الهداية ورجحه في النهر والشر بن لابة (قوله وقيل اذا زابت الى آخره) اذ يكفي اذني
 ما يطلق عليه اسم الرفع كما صححه في المحيط لتعلق الركبة بالاذني كسائر الاركان بل لو سجد على
 لوح فترفع فسجد بلا رفع اصلاح (قوله جاز عن السجدين) لكن مع الكراهة (قوله ويجلس
 مطمئنا) وليس بينهما ذكر مسنون كما في القومة وكذا في نفس الركوع والسجود بغير التسبيح
 على المذهب وماورد محمول على النقل كما في الدرر ثم هذا الاطمينان سنة كما اشير ومقتضى الدليل

من المواظبة عليها هو الوجوب والمذهب خلافه وما في شرح المنية من ان الاصح الوجوب ان بالنظر الى الدراية فسلم وان بالنظر الى الرواية فلا وقد صرح الشارحون بالسنة على ما في البحر قلت قد حقق المولى تقي الدين محمد البركوي في رسالته معدل الصلوة بنقل عن الظهيرية والناظر خاتبة والفنية بل عن ابن الهمام ايضا كون وجوب طمأنينة القومة والجلسة رواية عنهما وان غير مشهورة وصحح الوجوب فيهما كما في سائر تعديل الاركان من طمأنينة الركوع والسجود ورفع الرأس عنهما ولا نفس القومة والجلسة بحيث لو ترك عمدا وجب الاعادة واوسهوا عليه السهو يتصحح من يد عليه ثم انه ان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنين منصوبين جاز والا الا للضرورة كذا في التثوير قال في الدر عن الحلبي والمراد البنية بخاري وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاعهما نصف ذراع اثني عشر اصبعاً انتهى (قوله بقدر تسبيحة) وذلك ادناه الا ان يكون اماماً (قوله فان قيل الى آخره) لا يخفى ان هذا مشترك الورد بالنسبة الى الركوع بل الى نفس الصلوة ايضا اذ الركوع متكرر في صلوة واحدة ونفس الصلوة متكررة بالنسبة الى مكلف واحد غاية ان تكرر السجود بالنسبة الى ركعة واحدة (قوله والامر لا يوجب التكرار) ولا يحتمله وان علق بشرط اوقيد بل يقع على اقل الجنس ويحتمل كله وتفصيله ان في الامر المطلق اربعة مذاهب ايجاب العموم في الافراد والتكرار في الزمان وعدم ايجاب شيء منهما لكن يحتمله وهو مذهب الشافعي وعدم احتمال التكرار الا اذا كان معلقاً بشرط او مقيداً بوصف كالدلوك وهو مذهب بعض علمائنا والرابع مذهب عامة علمائنا وهو ما سلف كما ذكره المصنف في اصوله (قوله وبيان المجل) هذا البيان هنا يقتضي ان يكون بيان تفسير بالنسبة الى تعلقه بالمجل اذ تقرر في محله ان البيان بمعنى ايضاح ما فيه خفاً كالمشترك والمجل والمشكل او الخفي بيان تفسير وعلى ما ذكره المصنف في المرأة في اوائل بحث العام يقتضي ان يكون بيان تغيير لان الامر لا يحتمل التكرار والعديد والبيان بما لا يحتمله اللفظ تغيير فتدبر (قوله وقيل) وقيل الظاهر من عبارته كون ما ذكره علة لتكرار السجدة وابس بتصحيح بل لوصح يكون حكمه للتكرار وقد يسبق الى الخاطر في حكمة التكرار ان السجدة كالركن الاصل بالنسبة الى سائر الاركان لاتبائه عن غاية النسفل ونهاية التخصع فناسب ان يحقق ويثبت كمال تحقيق وثبوت بالتكرار او نقول لما عد الركوع من القيام وكان وظيفة القيام بالنسبة الى الاركان كثيرة شرع تكرار السجدة تعادلاً بين وظيفة القيام والقعود (قوله ورفع رأسه) الظاهر زمان التكبير فمع زمان رفع الرأس فالأظهر ان يقال مع رفع الرأس لكن قوله ثم رفع يديه الظاهر كون التراخي انما هو بالنسبة الى رفع الرأس لا بالنسبة الى التكبير الا ان يكون بالنسبة الى اوله (قوله ثم ركبنيته لكن تقديم احدي رجله عند القيام مكروه) قوله بلا اعتماد على الارض بل يعتمد على ركبنيته (قوله ولا قعود) لانه في سنن ابي داود وما وقع في حجة الشافعي من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم محمول على حالة التكبر كما في الهداية واورد عليه صاحب البحران هذا يحتاج الى دليل وقد قال عليه السلام صلوا كما رأيتموني اصلي ولهذا حل الخلواتي الخلاف في الافضلية فلا بأس به عندنا اقول اذا تعارض السنة القولية والفعلية يرجح القولية وايضا اذا تعارض موجب الامر والهيى يرجح النهى فهذان الاصلان يصلحان ان يكون دليلاً على المذكور واما قول الخلواتي فاجاب عنه في النهر ان مطلوبنا طلب النهوض وتركه يوجب خلاف الاولى وهو مرجع

قول الخلواني لا بأس به وما في المعراج من الكراهة عندنا محمول على التنزيهية فقول البحر الاوجه
 كون هذا النهوض سنة فبكره تركه ممنوع (قوله ترك السجدة الثانية) لو اورد هذه المسئلة
 في غير هذا البحث لكان اولي ثم قيد الثانية لبس اخترازا بل مخرج على العادة اذ الغالب ذلك
 كما يشير اليه شرحه فلا يتكلف في تصحيحه بامر يكاد ان يخرج الكلام عن الصحة (قوله في الصلوة)
 اي في تلك الصلوة او مادام في حكم الصلوة بان لا يخرج عن الصلوة كما يأتي في شرحه (قوله
 ويشهد) عطف على قوله فلا بد من قضاها فيلزم ثلاث تشهدات تشهد مرفوع وتشهد
 بعد قضاء السجدة وتشهد بعد سجدة السهو (قوله فيسجد للسهو) قبل ترك رعاية الترتيب
 وقبل لتأخير الزكن عن محله (قوله يفترش رجله) جاعلا بين البيته (قوله ورجله) اي المنصوبة
 ولهذا افرد لما وردت الى آخره فكان سنة في مطلق الصلوة فاف في المجتبى من تخصيص هذا
 بالفرض والنفل بقعد كيف يشاء كالمرضى فممنوع كما في الظهر ثم في اطلاق بسط الاصابع
 ايماء الى انه لا يشير بالسبابة عند الشهادتين كما اختاره صاحب التنوير موسما بقوله وعليه
 الفتوى وفي البحر هو قول كثير من المشايخ وفي الوالوجية والتجنيس وعليه الفتوى وكراهتها
 في منية المفتي وزاد في الظهر عن عامة الفتاوى وعليه الفتوى وزاد في الدر عن عدة المفتي
 وفي الحلبي عن الخلاصة والبرازي تصحيح هذا الجانب ثم في البحر عن القمع ترجيح جانب
 الاشارة بله مروى عن الامام كما قال محمد فاقول بعدمها بخلاف الرواية والدراية ورواها مسلم
 وعن المجتبى لما اتفقت الروايات وعلم عن اصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين
 والمدنيين وكثرة الاخبار كان العمل بها اولي وزاد في الظهر عن التحفة الاشارة مستحبة وهو
 الاصح قاله العيني وفي الدر والمعمد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي
 والبهسي والباقي وشيخ الاسلام الجدي وغيرهم انه يشير ونقل عن المحيط سنة وفي الحلبي
 صححها شراح الهداية والمحقق وغيره والذي تحرر مما ذكر ترجيح هذا الجانب لكثرة ترجيحه
 وقوة دلائله ورجاله ثم كيفية الاشارة على ما في الدر عن درر البحار وشرحه وعن الشرنبلالي عن
 البرهان انه يبسط كل الاصابع مشيرا بسجدة وحدها يرفعها عند الثاني ويضعها عند الآيات
 على ما عليه الصحيح والمفتي به خلافا لمن قال انه يعقد عند الاشارة وهو المفهوم عن الظهر
 عن الخلواني لكن في الحلبي انه يحلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض
 البصر والخنصر ويشير بالسجدة الى آخر ما قال وكذا في الظهر عن المشايخ (قوله ويشهد
 كان مسعود) سيأتي وجوب التشهد لكن الوجوب في مطلقه او في خصوص هذا التشهد
 فالمفهوم من البحر هو الثاني بحثا ومن ان يلقى وغيره الاول بل الثاني اي تعيين هذا التشهد
 ندب قال في الدر جزم شيخ الاسلام الجدي بان الخلاف في الفضلية ونحوه في مجمع الانهر (قوله
 وهو التحيات لله) ويقصد بالناظر التشهد معانيها على وجه الانشاء كما يحكي الله ويسلم على
 نبيه وعلى نفسه واوليائه لا الاخبار عن ذلك كما في الظهر والدر عن المجتبى (قوله التحيات جمع
 تحية) وفي الحلبي على غير ذلك موافقا لما في الظهر (قوله يعني لا يأتي بالصلوة) فان اتى ان عمرا
 كره فحبب الاعادة وان ساهبا عليه سجدة السهو اذا قال اللهم صل على محمد وعلى محمد وعلى
 لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكوت اتفاقا واما المسبوق فيترسل ليفرغ عند سلام
 امامه وقيل يتم وقيل بترك الصلاة (قوله ويكتفي بالناحية) ولو زاد لا بأس به لكونها
 سنة على المذهب وان صحح العيني وجوبها (قوله ولكنه ان سكوت) قبل فيه عن الامام

رواية التخير وهو المذهب ورواية الوجوب فالمفهوم من قوله وان سيج اوسكت جاز انه اختار الاول وهذا القول يقتضى اختيار الثاني فقبه خلط لاحدى الروايتين بالآخرى وايضا المذهب على التخير بين الثلثة قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت وكلام الدرر على كون الفاتحة واجبة ففيه خلط آخر لا يخفى ان المفهوم من قوله ويكتفى مع قوله وان سيج الى آخره التخير وكون التخير بين الثلثة ومن استدراكه بقوله لكن له الى آخره هو الوجوب والاستدراك منبى عن عدم التعلق فبين الروايتين بلا خلط فظهر منه ايضا صحة تفرع قوله فالاحوط الى آخره فاندفع توهم انه ليس بحمله لعدم سبق ذكر الروايتين ويندفع ايضا ما توهم انه قد فاته ذكر الافضل مع انه تعيين الفاتحة مع انه هو الصحيح بملاحظة قوله فالاحوط الى آخره (قوله وان كان الصحيح) اذا الصحيح التخير بين الثلثة المشارة اليها لثبوت التخير عن على وان مسعود وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب وقدر التسبيح بالثلث والسكوت قدرها وعن النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسيا بالسكوت هذا (قوله وتعين الاول للقراءة) قبل لم يسبق منه صريحا ودلالة ودلالة قوله ويكتفى بالفاتحة فيما بعد الاولين عليه ضعيفة جدا اقول اذا انضم الى هذا القول فرضية القراءة المفهومة من قوله سابقا ومنها القراءة الى آخره لا يكون الدلالة ضعيفة (قوله في النشيد) اى فى القعدتين (قوله اراد بما سوى المذكورات) لا يخفى ان مما سوى المذكورات اكتفاء الفاتحة والاظهر سنة كما اشير فالصواب ان يذكره في التعداد ايضا (قوله القعدة الاخيرة) والذي ينفذ به شرط لانه شرع الخروج كالخرجة للشروع وصح في البدائع انه ركن زائد لحث من حلف لا يصلى بارفع من السجود وفي السراجية لا يكرر منكره (قوله اذا قلت هذا او فعلت) لا يخفى ان هذا التخير لاسما على تفسيره الا ترى يشعر سنة ايمان النشهد وقد عرفت وجوبه وحمل كلام مبين الشرع على خلاف الوجوب الذى هو اصل الجواز بعيد لان الفرض العملى لا يتصور مع تركه التامة (قوله لان قراءة النشهد الى آخره) لا يخفى ان هذا الحصر انما علم بفعل الرسول فالبيان راجع اليه لا الى هذا الاثر فالاولى ان يخرج به كما مر (قوله والمعلق بالشرط) المعلق هنا تمام الصلوة والشرط الفعل اى القعدة (قوله عدم قبل وجود الشرط) لا يخفى انه يجوز لشيء واحد اسباب متعددة كالشمس والنار للضياء فيجوز ان يوجد سبب آخر هو كالشرط فيحتاج الى مقدمة اخرى (قوله ولان الصلوة) هذا يخالف كون تناهى الصلوة بالخروج يصنعه المأخوذ هنا فيما أتى بل بالصلوة والدعاء مع ان خلاصة هذه العلة جارية فيهما مع انهما ليسا بفرض فافهم (قوله واما اذا بين المحمل به) هذا عند كون نفس البيان قطعيا وقد عرفت ما اشير اليه آنفا (قوله هي سنة) اى فى هذا المحل اذهى واجبة فى العمرة لموجب الامر الذى لا يوجب التكرار وعلى هذا لوان فى النشهد اول بلوغه وقعت فرضا واجزأته عن فرض العمر ككما فى النهار بحثا واما على نفسه عليه السلام فلا يجب بناء على ان يايها الذين آمنوا لا يعم الرسول بخلاف يايها الناس ثم المختار عند الطحاوى وجوبها على السامع والذاكر كما ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم اى تكرار الوجوب بتكرار الذكر والسمع ولو اتحد المجلس فى الاصح لان الامر يقتضى التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره ويصير ديننا بالتكرار فيلزم القضاء لانها حق عند كالشتم بخلاف التنزيه عند ذكره تعالى فانه لا يقتضى وجه الفرق فى النهار والمختار عند الكرخى استحبابها كما ذكر وهو المختار عند السرخسى وفى شرح المجمع انه قول عامة

العلماء ولهذا اختاره صاحب التوير وقال الدر في شرحه وعليه الفتوى لكن ثم قال تحقيقا
 للمقام والمعتمد قول الطحاوي وكذا ذكره الباقي تبعاً لما صححه الحلبي وغيره ورجحه في البحر
 بإحاديث الوعيد كرفع وأبعاد وبخل وجفاء ثم قال فيكون فرضاً في العمر وواجباً كلما ذكر على
 الصحيح وحراماً عند فتح التاجر مناعه ونحوه وسنة في الصلوة ومستحبة في كل أوقات الامكان
 ومكروهة في صلوة غير تشهد اخير فلذا استثنى في النهر عن قول الطحاوي ما في تشهد اول
 وضمن صلوته عليه ثلاثاً تسلسل بل خصه في درر البحار بغير الذأكر لحديث من ذكرت عنده
 فليحفظ وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهل وانهاهي دعاء اهم والدعاء بين الجهر والخافتة
 (قوله اللهم صل على محمد وندب السيادة) اي سيدنا محمد لان زيادة الاخبار بالواقع عين
 سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الدر عن الزلمي وغيره ومانقل لانسود وفي في الصلوة
 فكذب (قوله كما صليت على ابراهيم) وجه التخصيص بابراهيم لسلامه علينا بقوله وابعث
 فيهم رسولا منهم ولان المطلوب صلوة يتخذ بها خليلاً وعلى الاخير فالنسبة لظاهر كذا
 في النهر وتبعه الدر لا يخفى ان الاشكال المشهور بان وجه الشبه يكون اقوى في المشبه به وهو
 يقتضي قوة الصلوة على ابراهيم بالنسبة الى الصلوة على محمد عليهما السلام بل فقدما فيه
 عليه السلام وارد على الاخير ايضا لان الظاهر ان الخلقة موجودة في نبينا واقوى من ابراهيم
 فالوجه مانقل عن الشافعي رحمه الله تعالى بان النسبة راجع الى آل محمد فقط او ما قبل ان
 المشبه به قد يكون ادنى نحو مثل نوره كسكيات وقيل المسؤول المشاركة في اصل الصلوة
 لافي قدرها ونقل عن النووي المقصود تشبيه المجموع بالمجموع في آل ابراهيم خلافت من
 الانبياء لانه بخلافه في آل محمد ويمكن ان يقال المشبه هو الصلوة المسؤلة لانفس الصلوة
 فيجوز قوة الصلوة على ابراهيم بالنسبة الى الصلوة التي سئلنا او ان التشبيه باعتبار دخول نبينا
 في آل ابراهيم او ان الكاف لبس بحقيقة التشبيه بل كالكاف في قولهم كادخل زيد خرج
 عمرو وان المقصود سؤال الصلوة على نبينا وآله مع الصلوة على ابراهيم وآله فالمعنى نسأل
 الصلوة على نبينا وآله مع ابراهيم وآله وقد وضع لتحقيق هذا التشبيه المحقق الدواني رسالة
 حاصله ان الصلوة على ابراهيم قد كانت فاضلة على جميع من تقدم من الانبياء فالمشبه به زيادة
 الصلوة على من تقدم فالمعنى كما جعلت الصلوة على ابراهيم فاضلة على جميع من تقدم عليه من
 الانبياء اجعل صلوة نبينا كذلك ونقل في بعض المواضع عن المواهب اللدنية وعلى القاري وجوه
 منها ان هذا قبل ان يعلم انه افضل ومنها انه قال ذلك تواضعاً ومنها الكاف للتعليل ومنها
 التشبيه من باب الخلق ما لم يشتهر بما يشتهر لامن الخلق الناقص بالتكامل ولو لا خشية الاملال
 لاستوفينا مهام المقام (قوله ان يقال اللهم ارحم محمداً) فيه اشارة الى ان الخلاف يعم على
 ما يكون ابتداءً فتخصيص البحر بما يكون في ضمن الصلوة مع دعواه ان الانبياء مكروه اتساقاً
 اغتراراً على افادة ابن حجر لبس بشئ يعول عليه كما في النهر (قوله والصحيح) انه لا يكره
 لوروده في الاحاديث الصحيحة ولا عتب على من اتبع الاثر كما اختاره السرخسي وللتواتر في بلاد
 المسلمين كاتل عن ابي جعفر ولانه عليه السلام اشوق العباد الى مزيد رحمة الله كما في الزيلعي
 ولان الصلوة في معنى الرحمة فيصح قيامه مقامه كما في النهر عن البعض (قوله ويدعو) اي
 بالعرية فيجزم بغيرها كما في النهر (قوله لنفسه وابويه واستاذه) ويحرم سؤال العافية
 مدى الدهر واخير الدارين ورفع شراً والمستحبات العادية كقول المائدة قبل والشرعية والحق

حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لالكل المؤمنين كل ذنوبهم كما في البحر لكن فليأمل
 (قوله بما يشبه القرآن) المشابهة مقحم أو يعتبر المغفرة بنية الدعاء والا فالمراد من قوله بما
 يشبهه لفظاً نحو قوله تعالى اللهم ربنا آتينا في الدنيا الآية (قوله عطف على قوله يشبهه)
 المفهوم من شروح الكثر عطف على القرآن (قوله منه) ان يقول لم يقل نحو ان يقول
 مثلاً لا يتوهم انه لبس عين المروي اولئلا يتوهم انحصار المروي بما ذكر كما قبل كل ذلك
 (قوله كل ما لا يستحيل الى آخره) كما عطفى احوالا وزوجني امرأة (قوله وما يستحيل) كسؤال
 المغفرة ولو لمعنى احوالى في الاصح وكذا الرزق اذا لم يقيد بمال (قوله والاوّل فرض عند
 الشافعي) مستدرك بما مرّ آنفاً (قوله كذا اورد على الكافي) انه قال في سجود السهو لو قدم
 ركعتان ركع قبل ان يقرأ أو سجد قبل ان يركع سجد للسهو لأن مراعات الترتيب واجبة
 عندنا وفيه تناقض واجب ان معنى فريضة الترتيب هنا توقف صحة الثاني على وجود
 الاول حتى لو ركع بعد السجود لا يعتد به اجاباً فيعيد السجود ومعنى وجوبه ان الاخلال به
 لا يفسد الصلوة اذا اتى به (قوله لان الشرع لم يعين له) يدل عليه إطلاق التوافل وبما شرع
 ركعتين من الفرائض (قوله واقتصروا الى آخره) اورد على القدر بما يفهم عن الجلالية
 من وجوب الترتيب فيما تعددت مشروعيته في كل ركعة كالسجدة وايضا فيما تعددت
 مشروعيته في جميع الصلوة كعدد الركعات كما في الزيلعي واورد البحر عليه فقد رده
 في النهر بان الترتيب بين الركعات لبس الا واجبا وتفصيل الاراد والرد مما لا يحمله المقام
 (قوله ومنه يسلم الى آخره) قد عرفت آنفاً ماهو المنقول عن الزيلعي قال في النهر وهو
 مأخوذ من الجبازية والنهاية وعليه جرى في الدرابة والفتح انتهى واختاره في الدر (قوله
 مراعاة الترتيب بينهما) الذي فهم من السابق ودل عليه عباراتهم هنا كون الترتيب بين السجدين
 فضمير التثنية راجع اليهما كما يدل عليه صريح عبارته فالقول انه راجع لركوع الركعة
 الثانية واحد سجدة الركعة الاولى امر لا يثبت له غايته انه لازم لما ذكر (قوله وتكرارها
 بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم) لا يخفى ان الفعل مظهر لا يثبت اذ التقدير انه
 ميم ومفسر موضع (قوله لازم مساواة الى آخره) كون هذا المنسوية محذورا بعد تسليم
 كونها فرضاً قطعياً كالاولى مما يحتاج الى البيان على انه يجوز تحقيق الفرق بامر آخر
 والتخصيص عليه مما يحتاج الى البيان ايضاً (قوله مع ان الاول اعلى رتبة من الثاني) الاولية
 والثانوية بالنسبة الى قوله ان اصل السجدة الى آخره بالنسبة الى قوله لازم مساواة ما ثبت
 الى آخره فالأظهر مع ان الثاني اعلى رتبة من الاول ثم هذه الاعلوية مبنية على وجود
 الفقاوة بين القطعات واليقينات وهذا امر اختلافي مذكور في الاصولين (قوله فان معناه
 ان مراعات الترتيب الى آخره) تعليل لقوله ويعلم تحقيق الى آخره وجه كون هذا معنى
 لذلك مما تقدم انه قرر ان الفرضية في الترتيب موقوف على الجزئ الصوري ولاجزء صوريا
 في القراءة لكن لا يخفى ان عبارة الذخيرة انما يحتمل هذه الارادة ان كان العبارة نحو ان يقال
 واما تقديم الركن الذي هو الركوع قبل القراءة الى آخره اذ قوله نحو ان يركع بصيغة التثنية الجزئي
 آب عنها وما سمعت في اول هذه الصحيفة عن باب سجود السهو من السكا في صريح بل
 محكم في الدلالة على خلاف ما جعله تحقيقاً في كلام الذخيرة وهكذا نقل اخي زاده عن
 شراح الهداية انتصاراً للصدر الشريعة (قوله احتراز عما شرع غير مكرر في الركعة

(الواحدة) اقول وقد سمعت عن الزيلعي وغيره ان ما تكرر في كل الصلوة كعدد ركعتيها مثله
 في الحكم وقد اطلق الفقهاء في سجود السهو بانه اذا قدم ركنا او اخره يجب سجدة السهو
 وقد قرروا ايضا ان ذلك انما يكون في ترك الواجب (قوله لما عرفت ان القراءة) اورد عليه
 ان كلام الذخيرة صريح في خلافه وما سبق منه مما افترخته قريحته وليس له مبنى من نقل
 صريح او تخريج صحيح اقول ولو سلم هذا وقد عرفت المنقول عن الكافي انه صريح في
 خلافه (قوله اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب الى آخره) وقد عرفت مرارا ان وجوب
 الرعاية ليس بمختص بصورة بخصوصها (قوله كما اعترف به نفسه الى آخره) الظاهر ان
 الكلام في مطلق الافعال كما نقله صدر الشريعة عن الهداية اولا وكما في عبارة بعض
 الفقهاء وقوله فان مراعاة الترتيب في الاركان الى آخره لا يوجب الاختصاص بالاركان
 على ان هذا منه ليس بتحقيق بل تحقيقه هو قوله ويخطر ببال (قوله وتكبيرة الافتتاح) قبل
 عدما صاحب الهداية من الاركان وانت خبر ان الكلام هنا مع المصنف على ان عدد
 الهداية مما يطلب بانه (قوله لم يست بركن) قبل انه من تمام الصلوة لما روى عن ابن مسعود
 فيما مر وتام الشيء جزؤه ورد ان الجزئية لا يوجب الركنية اقول ان الكلام على الرواية
 وهي على عدم الركنية في الاصح كما قيل (قوله والعقدة الاخيرة الى آخره) كذا في الايضاح
 لكن قبل الخصم ان يقول يقبل ذلك بانسية فانه اذ اكبر بعد الركوع ونوى انه تكبيرة الافتتاح
 او قعد قبل السجدة ونوى انه العقدة الاخيرة يوجد فك الترتيب لا تخالفة (قوله وتحقيقه) لعل
 التحقيق على مفاهيم من كلام بعضهم ان الترتيب فرض بين الركوع والسجود وبين السجود
 والعقدة الاخيرة وواجب بين القراءة والركوع وفيما تكرر في كل ركعة كالسجدة او في كل الصلوة
 كعدد ركعتيها (قوله الخروج بصنعه) هذا آخر ما عده من الفرائض واتي من الفروض
 تميز المفروض وتام الصلوة والانتقال من ركن الى ركن آخر ومتابعته لامامه في الفروض
 وصحة صلوة امامه في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفتيه في الجهة وعدم تذكر فائتته
 وعدم مجازاة امرأه بشرطها وتعد بل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة قال لعبي (وهو
 المختار وافره المصنف وبسطناه في الخرائج كما في الدرر) (قوله في قوله الى آخره) جواب عن
 دليل الامامين بظهور وجه اختياره قول الامام في المتن لكن ظاهره تسليم المقدمة القائلة
 بضدية الصلوة مع منع التعرّيع ولا يخفى ان ضد الشيء كما لا يكون ركنا له لا يكون
 شرطاً على ان الدليل الاول لهما باق على حاله والحق كما حقق بعض المحققين وتنبه بعض
 اخوانه ليس بفرض اتفاقاً لانه لا خلاف بين اصحابنا في ان الخروج بصنعه ليس بفرض وليس فيه
 نص عن ابي حنيفة وانما استنبط البردعي لما رأى جواب ابي حنيفة في هذه المسألة انها
 تبطل فقال من ذات نفسه لا تبطل الابتكافرض ولم يبق عليه الا الخروج منها بفعله
 فقال انه فرض وهذا غلط منه قال في الدرر اقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون فما
 اخاره المصنف هنا على خلاف التحقيق (قوله اي مقارنا) مستفاد من لفظ مع اذ هو
 للمقارنة اختاره لكونه اصح الروايتين (قوله عن عيمه ويساره) ولو نسي البسار اتي به
 ما لم يستدبر القبلة في الاصح ونقطع التعرّيع بتسايمة واحدة فيحصل التحليل بسلام واحد
 (قوله السلام عليكم) هو السنة وكره عليكم السلام ولا يقول وبركاته كما في المحيط وقال
 النووي لانه بدعة لم يثبت فيه شيء لكن في الحاوي انه حسن لكونه مروياً وقال الحلبي الراوي

له ابوداود (قوله لانه عليه السلام) الاوفق لهذا التعليل ان يزيد على المتن قوله حتى يرى
 بياض وجهه (قوله ناوبا القوم) اي الذين معه في الصلوة ولو وراءه وامامه دلالة لان
 المقصود التودد وقيل لانه لما اشتغل بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب وعند التحليل بمنزلة
 من قدم من سفر وارد عليه انه يفيد عموم من حضر ولو لم يكن معه في الصلوة مع الصحيح
 الاختصاص ورد بقول الحكم انه ينوي لجميع المؤمنين ولو من الجن ودفع بنقل عن السرخسي
 انه مختص بسلام التشهد وفي الخلاصة ينوي من كان في المسجد قال البحر ضعيف وقال
 النهر بل راجع (قوله والحفظة) اخر عن القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم
 الانبياء افضل من الملائكة وعوام بني آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة والمراد
 من الاتقياء من اتى الشرك فقط كالفسقة كما في البحر عن الروضة واقره صاحب النخ
 وفي مجمع الانهر تعالى للههستانى خواص البشر واساطه افضل من خواص الملائك
 واساطه عند اكثر المشايخ وهل تتفارق الحفظة قولان ويفارقه كاتب السبآت عند جماع
 وخلاصه وصلوة والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه مما اثر الله بعلمه وقيل تكتب
 في رقى بلا حرف كتبونها في العقل وهو احد ما قبل في قوله تعالى وكتب مسطور في رقى منشور
 وصحح التيسابورى في تفسيره انهما يكتبان كل شئ حتى انبئه وفي تفسير الدماطى يكتب المباح
 كاتب السبآت ويحصى يوم القيمة والاصح ان الكافر يكتب اعماله وكاتب اليمين كالشاهد
 وفي البرهان ان ملائكة الماييل غير ملائكة النهار مع ابن آدم وولده بالليل والنهار وفي صحيح مسلم
 ما منكم من احد الا وقد وكل الله به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك قال واياي
 ولكن اعاننى الله عليه فاسلم وقيل بعد موته صلى الله تعالى عليه وسلم ارتد كذا في البحر والنهر
 والدر وغيرها (قوله لانهم لا يحضرون) في تقريبه خفاء بل يقتضى هذا كون المدار في النية
 حضورهن وعدمها كما في البحر والاولى في تعليل هذا الحكم لكراهته حضورهن حضرن ام لا
 كما في النهر لكن مقاده هنا ترجح جانب النية البهين وقد رجح جانب عدمه في النهر وايد
 بنقل عن الخلاصة (قوله ناوبا الامام) قبل واعمرى لقد صار هذا كالشرعية المنسوخة لا يكد
 وينوى احداثها الا للفقهاء وفيهم نظرم بد السلام بكرة تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام
 ومنك السلام (وقال الملوانى لابس بالفصل بالاوراد واختاره الكمال قال الحلبي ان بالكرهية
 التز يهذ ارتفع الخلاف قلت وفي حفظى حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلثا ويقرأ
 آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلثا وثلثين ويهمل تمام المائة ويدعو ويختم
 بسبحان ربك وفي الجوهرية بكرة الامام لتقل في مكانه لا للمؤتم وقيل يستحب كسر الصفوف
 وفي الخاتمة يستحب للامام التحول ليمين القليلة يعنى يسار المصلى لتقل اورد صيره في المنية
 بين تحويله يمينا وشمالا واماما وخلفا وذهابه واستقباله الناس بوجهه ولودون عشرة
 مالم يكن بجذائه مصل ولو بعد ادا على المذهب انتهى لكن في شرح الكبير للمنية لا يوجه للواحد
 لعدم تقدمه عليه بل يقدم للاثنتين (قوله صحة وفسادا) قبل لاوجه لالتزام الفساد (قوله وله
 واجبات) لانفسد بتركها او تعاد وجوب باقى العمد وسجدة السهو في السهو وان لم بعدها يكون فاسقا
 آتيا وكذا كل صلوة اديت مع كراهة التحريم يجب اعادتها (قرله وقوت الوتر) وهو مطلق الدعاء
 وكذا تكبيرة قوية وتكبيرة الركون الثالثة كما في الزيلعي (قوله وتكبيرات العبد) وكذا تكبير ركوع الركعة
 الثانية كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلوة كما في البحر (قوله بقدر ما يجوز به

الصلوة فانه لو اسر بما دون الآية في موضع الجهر اوجهر في الاسرار لا يلزم ترك الواجب
 (قوله ولها آداب) تركه لا يوجب اساءة ولا اعتبا بترك سنة الزايد لكن فعله افضل (قوله وكضم
 غه) ولو اباخذ شفته بسننه فان لم يقدر غضا به يظهر يده اليسرى وقيل باليمن لو قانما والا
 فيساره نقل عن المجتبي (قوله واخراج كفيه) الالضرورة كبرد (قوله والشروع) ولو اخر
 حتى انهما لا بأس به اجما وهو قول الثاني والثالث وهو اعدل المذهب كما في شرح المجمع
 للمصنف وفي القهستاني من الخلاصة انه الاصح **فرع** * لو لم يعلم ما في الصلوة من
 فرض وستن اجزأه فقيه كذا في الدر **فصل** * (قوله يجهر) اي
 وجوباً بحسب الجماعة فاذا جهر فوق حاجة الجماعة فقد اساء ولو اتم به بعد الفاتحة
 او بعضها سر اعادها جهر على ما في البحر لكن في آخر شرح المنية اتم به بعد الفاتحة
 يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر (قوله ووتر بعدها) كذا في التوير قال
 في الدر قلت في تنقيده ببعدها نظر الجهر فيه وان لم يصل التاويج على الصحيح كما في مجمع الانهر
 (قوله لانه لما توار) والسرفه ان الكل يجهر في اول الاسلام ثم اخفي في الظهور والعصر لا يذاء الكفار
 والجهر في المغرب شملهم بالاكل وفي العشاء والفجر لا يقرؤهم وفي الجمعة والعيد يكون مشروعية
 في المدينة ثم بعد زوال العذر بغلبة المسلمين لم يزل الحكم لان بقاءه يستغنى عن بقاء السبب
 ولانه اخلف عذرا وهو كثرة الاشتغال في هذين الوقتين كما في البحر (قوله في زمن النبي الى يومنا
 هذا) فان قيل هذا التوارث انما هو بالتواتر المفيد للقض فليزم فرضية الجهر وانه واجب قلنا
 يجوز كون التوارث على انه واجب صريحا او دلالة اذ ليس خلفه من يسمعه هذا ليس بلام
 بمضمون قوله صلت بصلوته صفوف من الملائكة الا ان يقال هذا نظير للعلة الاولى وان
 تلك الرواية لبست بمعلومة الثبوت (قوله ويخاف ان قضى) اي الجهرية في وقت المخافة
 (قوله لان الجهر) علة نقوله ولا تخير (قوله وقيل بخير) نقل عن مختصر عصام ان المنفرد بخير
 فيما يخاف فيه وجعله في العناية ظاهر الرواية لعدم وجوب السهو عند الجهر سهوا اورد
 بان زومه للامام لعظم الجناية بخلاف المنفرد دفع بان السهو وانما ينطبق بمطلق الوجوب لا بآ كده
 قوله المصنف اي الهداية (قوله يخالف لما ذكر شمس الأئمة) وكذا تصحيح الظهيرية
 والخاتبة على ما في البحر (قوله واجب عنه) قبل الاوفى بالمراد ان التريد في تعليل الهداية
 لمنع الخلو بالاستقراء وليس ثالث يصلح للسببية له فقول الدر في بحثه بل الاجماع الى آخره
 ليس له محمل صحيح وعلى ما قررنا لا يبق للتعليل محل اقول بل الاظهر ان يقال ان قول الهداية
 لان الجهر الى آخره صريح في الحصر لكن فيه كلام ستقف عليه (قوله فليس على
 سببيتها اجماع) ان اريد عدم كونها سببا مجمع لزم تجهيل من ذكر آقا من عظماء الخفية
 وان اريد كونها سببا ليس بمجمع فيجوز السببية في الجملة لزم بطلان ما ادعى من الاجماع
 في الاول والاجماع السابق مانع للاختلاف اللاحق (قوله بالزأى ابتداء) يرد عليه بما في البحر
 عن الغاية ان هذه العلة ثابتة بدليل انه يؤذن وقيم للقضاء فلا يكون بالزأى ابتداء على حصر
 المحذور بقوله وهو الصحيح (قوله فيكون مراده الصحة دراية لارواية) في هذا التفرع خفا ان مدار
 الصحة هو الاجماع والاجماع من قبيل الرواية لا الدراية على ان الدراية على خلاف الرواية
 ليس بمعلوم الصحة (قوله فيه بحث) هذا مناقضة على الملازمة المنضممة قوله فينتي الحكم
 على طريق الحل واجيب بان الكلام مبني على الاستقراء ولم نجد الجهر وراء هذين الموضعين

وهذا بمنزلة الاجماع على المحصر وذهول هؤلاء الفحول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد
لا يخفى ان الاتفاق من هؤلاء الفحول على هذا الذهول مما يستبعد قطعاً على ان وجود المسئلة
في كلامهم يكنى في الاستقراء ثم نقول في تلخيص هذا المنع ان قولكم ان ما ذكره المصنف من
سببي الجهر ان كان كلام الامرين سببا للجهر ثابت بالاجماع كما هو الظاهر فالترديد
ممنوع لان الحكم انما ينبغي اذا كان الاجماع الخ وان كان ان السبب فمحصور في هذين الامرين
كما هو الظاهر من قول الهداية فهذا القول ممنوع كيف ولو كان على المحصر اجماع لما حصل
الذهول (قوله ان مائت بالاجماع) يعنى يجوز كون الاصل في القياس حكماً ثابتاً بالاجماع
فقبس الجهر في قضاء المنفرد على الجهر في اداء المنفرد لاشتراكهما في العلة وهو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم ان من صلى الحديث فيكون حاصل البحث انه لا اجماع على المحصر
في هذين الامرين فنثبت الثالث بالقياس (قوله وجواز الجهر في الوقت) يعنى ان علة هذا
الاجماع ما فهم من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ فلا يرد ان هذا يدل على ثبوت الجهر
في الوقت في حق المنفرد بالحديث وقد صرح آتفاً بالاجماع وبينهما شافى على انه يجوز
ثبوت حكم واحد بحديث واجماع بل بكتاب ايضا كما في محله (قوله فان الجماعة) لعل الاولى
ان يؤخر هذا القول عن قوله فينبغي ان يكون الجهر الخ اذ الظاهر ان قوله وجواز الجهر
في الوقت الخ مختص باداء المنفرد (قوله فينبغي ان يكون الجهر) يرد عليه ان الوقت الذى
يقارن لاصل وقت شرع فيه الجهر بخلاف الوقت الذى يقارنه الفرع فافتراقاً (قوله بدلالة
الحديث) اى على طريق القياس كادل عليه السابق لا بطريق دلالة النص كما فهم من نفس
اطلاق اللفظ فلا يرد انه على هذا التقدير لا يكون الى الاملاق احتياج (قوله فظهر انه ليس
بمختص برؤية ايضا) هذا صريح في اختيار جانب النكاح في هذا يوجب الاكتفاء به في المتن
وقد سوى بينهما بل اشار الى ترجيح جانب الهداية في المتن بالتقديم فافهم (قوله والجهر
اسماع غيره) اى السكك لارجل اورجلان (قوله ترك سورة اولى العشاء) اى مثلاً ولو عدداً (قوله
قرأها) اى السورة وجوباً وقيل ندباً (قوله جهراً) اى السورة والفتحة لان الجمع بين جهر
ومخافتة في ركعة شنيع ولو تذكروا في ركوعه قرأها واعاد الركوع (قوله ولو ترك الفتحة
تذكرها قبل ركوعه قرأها) واعاد السورة ثم ان فرض القراءة آية اقل الابهة ستفاحرف ولونقديرا
كلم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها مراراً الا اذا حكم حاكم فيحوز
كما في الدر عن القهستاني ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقاً لانه يزيد
على قدر ثلثة آيات قصار كما فيه ايضا عن الحلبي وحفظ آية واحدة فرض عين وحفظ جميع
القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من الشغل وتعلم الفقه افضل منهما وحفظ الفتحة
وسورة واجب على كل مسلم (قوله وتطول) اى بقدر الثلث وقيل النصف ندباً فلو غش
فلا بأس به (قوله فقط) وقال محمد اولى السكك حتى التراجع قيل وعليه الفتوى (قوله وطالة
الذنية) على الاولى ان بثلاث آيات يكره تنزيهاً ان تقارب طولاً وقصره والا اعتبر الحروف
والكلمات واعتبر الحلبي غش الطول لاعداد الايات واستثنى في البحر ما ورد فيه السنة
واستظهر في النفل عدم الكراهة مطلقاً (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم) اللازم من
الدليل تفاوته بابه والمطلوب (متضمن لتفاوته بآيتين فالتقريب ليس بشام وقصر المطلوب
من الدليل على ما هو بابه واحدة بعيد بل الاولى سوق الدليل على ما هو بآيتين

(قوله ولم يتعين سورة) اى على وجه الفرض (قوله لئلا يظن الجاهل) هذا يوههم اختصاص المسئلة بالعالم والامام والظاهر هي عامة للكل بل لاسنة والفرض فالاولى ان يقال لئلا يوههم التفضيل كيف فهم من النهى (قوله المؤتم لا يقرأ) ولو فى السرية مطلقا على الاصح اتفاقا ففى الهداية من استحسان قراءة الفاتحة فى السرية عند محمد فضعيف كما فى النهر ونقل عن الكمال ذكره واهتماما (قوله بل يستمع) اى اذا جهر وينصت اى اذا أسر (قوله على انه خطاب للمقتدين) هذا يوههم اختصاص وجوب الاستماع بالمؤتم لقراءة امامه وقد استدلوا على مطلق الوجوب اى شخص قرأ و اى شخص سمع بهذه الآية كما يقتضى عمومها واطلاقها قال البيضاوى فى تفسيرها ظاهر الآية يقتضى وجوبها حيث يقرأ القرآن مطلقا وقد صرح فقهاؤها بقراءة القرآن عند التأتم ومن يشتغل بشئ مكروهة (قوله آية ترغيب او ترهيب) هذا مختص بالفرض واما فى النفل فيستل الجنة ويتعوز من النار عند ذكرهما ويتفكر فى آية المثل كما فى النهر (قوله هكذا الخطبة) فلا يأتى بما يفوت الاستماع ولو كتابة اورد سلام (قوله فانما امروا بهما فيها) اى انما امروا بالاستماع والانصات فى الخطبة (قوله سرا) اى فى نفسه وينصت بلسانه عملا بامرى صلوا وانصتوا (قوله بان ظاهر قوله) اسند العطف المذكور الى ظاهر القول اذ فى الباطن عطف على محل وان قرأ بتأ ويل الحال بمعنى لا يقرأ المؤتم بل يستمع حال كون امامه قاريا آية ترغيب او حال كونه خطيبا او مصليا على ما قبل لكن لا ينفى انه يوههم اختصاص الاستماع والانصات بقراءة آية الترغيب او الترهيب ولا يبعد ان يقال فى وجهه ان العطف من قبيل علقتها بتنا وما ياردا والاولى فى الوجه مضمون ما ذكر من الجواب بل الاجابة فانتظر (قوله لانه يقتضى الى آخره) قاله الزيلعى وايضا يقتضى ان يكون الخطبة والصلوة فى نفس الصلوة ولبس مراد العل عدم ذكر الشارح للاشتراك فى الجواب والدفع واورد ايضا انه يقتضى ان يكون الانصات قبل الخطبة اشد وجوبا على ما هو مقتضى ان الوصلية ودفع بانه لوجعل النقبض الاول بالحكم حال صلوة الجمعة لاندفع جميع ذلك لانه مبنى على الذهول عما قبله (قوله كان ممكن الدفع) اجاب العيني بان فاعل قرأ هو الامام وخطب هو الخطيب وهو فى حابة الخطبة غير الامام فيكون من عطف الجمل ولا يلزم ما ذكر اورد عليه هذا انما يتم على التجوز فى المؤتم واجاب البحر ان الضمير فى قرأ وخطب وصلى راجع الى الامام فبالنسبة الى قرأ حقيقة والى خطب وصلى مجاز باعتبار الاول ويجوز الجمع بينهما عند كثير من العلماء انتهى (قوله ولا يقرأ المؤتم الى آخره) اورد عليه صاحب النهر انه يلزم عليه التجوز فى الامام ايضا وانه يقتضى اختصاص الانصات بما اذا خطب مع انه ممنوع عن القراءة بمجرد الخروج للخطبة ويمكن دفعه ان مراد الشارح بمجرد دفع اعتراض الزيلعى لتجوز العبارة على وجه يسلم عن جميع المسامحات والمناقشات

❦ فروع ❦
مذكور فى النهر والدريجب الاستماع مطلقا لان العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب وانه افضل من القراءة لابس ان يقرأ سورة ويعبد ها فى الثانية وان يقرأ فى الاولى من محل وفى الثانية من آخر ولومن سورة لويينهما آيات فاكثروا ويكره الفصل بسورة قصيرة وان منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة قرأ فى الاولى الكافرون وبدأ فى الثانية الم تر ثم ذكرتم وقبل يقطع ويبدأ ولا يكره شئ من ذلك فى النفل وثلاث تبلغ قدر اقصر سورة افضل من آية طويلة (قوله الجماعة اقلها اثنان) واحد مع الامام ولوميرا او ملكا او جنبا

في مسجد او غيره وتصح امامة الجنى في الدر عن الاشباه (قوله سنة مؤكدة) بالهمزة ودونه
وهو الاصح في النهر عن الزاهدي ارادوا بالنأ كيد الوجوب وعن البدائع عامة المشايخ
على الوجوب جزم به في التحفة ونحوها وعن المعراج لواجتمعوا على ترك الاذان قولوا اغتسلت
بالجماعة وعن الزيلعي عن كثير من المشايخ انها فريضة فليل كفاية وقيل عين واعدل الاقوال
واقواها الوجوب كما في البحر ايضا ولذا لا تقبل شهادته اذ تركها استخفافا ومجانة الا بسهو
او نأ ويل ككون الامام من الاهوج فتقبل حينئذ لكن تسقط بالاعذار فلا يجب على مريض
ومقطوع يد ورجل من خلاف او رجل فقط وشيخ كبير عاجز واعشى وان وجد فأنذ او يسقط
ايضا بمطر وطين وبرد شديد وظلمة كذلك وريح ليل لا نهارة او خوف على ماله او من غريم
او ظالم ومدافعة احد اخيه وقيامه بمريض وحضور طعام يتشوق اليه نفسه واشتغاله بالفقه
لا بغيره كذا اختار الدر عن الباقي تبعا للبهسي الا اذا واطب نكاسا فلا يعذرو ويعذر
ولو باخذ المال اطلقه في الخلاصة واوله البرازي يحسه مدة ثم اختلف في افضلية جماعة
حيه مع جماعة المسجد الجامع وفي المسجد يختار اقدمهما فان استويا فاقربهما با الى يتسد
فان استويا خير العايم والفقيه يذهب الى اقلهما قوما ليكثر او الى مجلس استاذه كذا
في النهر (قوله الاعلم) اي باحكم الصلوة فقط صحة وفسادا بشرط اجتنابه عن الفواحش
الظاهرة وحفظ قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة فلو قدموا غير الاولى اساءوا اطلقه في النهر
عن زاد الفقيه وزاد في الدر قوله بلا ثم هذا ان لم يكن ثم امام راتب فيقدم هو وان لا يكون
الصلوة ممن يطعن في دينه وان لا يكون في منزل انسان فهو اولى مطلقا الا السلطان او القاضي
وقدم الحدادى الوالى على الراتب (قوله اكثرهم سنا وفسر) اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب
على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي النهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال
يقدم اقدمهم علما ونحوه فحينئذ فلما يحتاج الى القرعة (قوله اي اكثرهم صلوة) قال في الدر
زاد في الزاد ثم اصبحهم اي اسمحهم وجها ثم اكبرهم سنا (قوله من كثر صلوة بالليل) هذا
الحديث وان كان مذكورا في الجامع الصغير ومنقول في النهر عن الكافي في مقام الاحتجاج
بلاطعن لكن في البحر بعد النقل عن الكافي انه ضعيف عند اهل الحديث وفي موضوعات
على القارى عن السخاوى انه موضوع باتفاق اهل الحديث فالاولى كما في البحر عن البدائع ابقاء
احسن الوجه على ظاهره كما مر آتيا لان صباحة لوجه سبب كثرة الجماعة (قوله فالاشرف
نسبا) زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه ثم الاحسن زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكبر
جاها (قوله فالانصف ثوبا) ثم الاكبر رأسا والاصغر عضوا ثم المقيم على المسافر ثم الحرى
الاصلى على المعتق ثم المقيم عن حدث على متيم عن جنانة (فائدة) لا يقدّم احد في التراحم
الا برحمة ومنه سبق الى الدر والافاء والدعوى فان استوى في المجتبى اقرع بينهم انتهى
(قوله والخيار الى القوم) فلو اختلفوا اعتبرنا اكثرهم (قوله وكره امامة عبد) قيل عن الفهستاني
عن الخلاصة او معتق له عند وجود الاولى والكرهية تنزيهية (قوله او عجميا) فيدخل تركان
وا كراد وعامى كما في الدر (قوله واعشى) ونحوه اعشى قال في التنوير هنا الا ان يكون اعلم القوم
(قوله لا يكفر به) قال في الدر حتى الخوارج الذين يستحلون دماء واماو الناس وسب الرسول
وينكرون صفاته تعالى وجواز رؤيته لكونه عن نأ ويل وشبهة بدليل قبل شهادتهم بالخطاينة
ومنعان كفرهم انتهى لكن لا يخفى ما في البعض من التأمل (قوله جازع الكراهة) هذا ان وجد

غيرهم والا فلا كراهة كما في البحر (قوله صلوا خلف كل بروفاجر) في النهج عن المحيط صلى
 خلف فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة وكذا يكره خلف امرء وسفيه ومفلوج وبرص
 شاع برصه وشارب خمر وأكل ربوا ونمام ومراء ومتصنع ومن ام باجرة قهستاني زاد ابن مالك
 ومخالف كاشافعي لكن في وز البحر ان يقن المراجعة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره
 على ما في الدرر (قوله وكره تطويله) اي تحريما ان زائدا على قدر السنة في قراءة واذكار
 رضى القوم او لا لا طلاق الامر بالتحقيق كما في النهر (قوله لقوله عليه السلام) في الشرب ليلية
 ظاهرا لحدوث انه لا يزيد على صلوة اضعفهم مطلقا ولذا قال ابن الكمال الا لضرورة وصح
 انه عليه السلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي (قوله وكره جماعة النساء) ولو
 في الغفل كالترابح الا الجنازة عند التعيين اذ الكراهة تركب لتحصيل الفريضة اذ عند تعارض
 مفسدين روى اعظمها ضررا بارتكاب اخفهما فان قيل هذا تعارض مفسدة ومصلحة
 والاصل فيه ترجيح رفع المفسدة لان ترك ذرة مما نهى الله افضل من عبادة الثقلين ومن ثم
 جاز ترك الواجب دفعا للمشقة ولم يسأخ في الاقدام على المنهيات كما في الاشياء قلت لعل ذلك
 عند تساويهما في القوة او تقاربهما والا قد ذكر فيه ايضا انه قد تراعى المصلحة لغلبة المفسدة
 كالصلوة مع فقد شرطها كالطهارة او الاستروا كالكذب للاصلاح (قوله لم يتقدم الامام)
 فلو تقدمت اثمت الا الخشي (قوله كالمرأة وان كره جاعنهم) تحريما كما في النهر عن القح
 (قوله كل جماعة) والوعظ قبل الاولى وكذا العبد وكذا يكره امامة الرجل لهن في بيت لبس
 معهن رجل غيره ولا يحرم منه او زوجته او امته والا فلا كما في المسجد كما في البحر (قوله والجبانة)
 اي الصحراء يعني ان كان الطريق مئسرا فيمكنها التحاشي في الذهاب والاياب فيه اشارة الى انه
 لو كان في الجب مع موضع مخصوص لهن بباب مخصوص بحيث لا يتصور الاختلاط جاز
 كما ذكر بعض (قوله الفتوى اليوم على الكراهة) قال الدرر واستثنى الكمال بحث الجائر الغائبة
 (قوله ويقف الواحد ولو صبيا يعقل) فيه اشارة الى ان الواحدة تأخر (قوله لان العبرة
 بموضع الوقوف) فلو تقافت الاقدام صغرا وكبرا فالاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم المتقدم
 لا تقسد في النهر عن المجتبي (قوله ويقف الاثنان) قال البحر اوقال والزائد خلفه لكان شاملا
 بما زاد على الاثنان قال النهر انه من فهم بطريق الاولوية لكن لو كان مراد البحر لكان
 الشمول بطريق العبارة وان شمل بطريق الدلالة لا يدفعه جواب الهمر ثم انه لو توسط فان
 بين اثنين فيكروه تزييها وان اكثر فتحريما (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذلك)
 حيث تقدم على انس والتيم وماعن فعل ابن ميعود فدلل الاباحة كما في البحر عن الهداية
 ولو قام واحد بجنب الامام وخلفه صف كره اجاما ولو وجد فرجة في الصف الاول لا الثاني
 كان له ان يخرج الى الثاني ويصلي في الاول لانه لا حرمة له لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة
 غفر له وينبغي للامام ان يأمرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسوا ما كبرهم ويقف وسطهم
 ولو صلى على رفوف المسجدان وجد في صحته مكانا كره كفايه في صف خلف صف فيه فرجة
 وموت لفضله الجماعة وان لم يقف اصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وتقويت بركتها
 هي عود بركة الكمال منهم على الناقص (قوله ويقف مئسرا) ولومع متوضعا بسوء حار
 في الدر عن المجتبي (قوله وغسل بماء) ولو على جبهة (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم
 صلى آخر صلوته) وابو بكر يلغهم بكبيرة وبه علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم في جمعة وغيرها

قال في النهر عن القبح اما ما نعار فوه في زماننا لا يبعده مفسد لعدم خلوه عن مذهبنا اكبر اوبائه
وان الصباح زيادة على قدر الحاجة يلحق بالكلام (قوله والامام مضطجعا) هذا هو المختار
للزبلي لكن في النهر عن القرائني الاظهر الجواز على قولهما وكذا على قول محمد في الاصح
وهو المناسب للاطلاق (قوله ومتنفل بمفترض) اطلاقه شامل للتراويح وهو امر اختلا في
وصح فاضينا ن عدم الجواز واورد عليه الجرائنه بناء الضعيف على القوي وهو جائز اشار
في الدر الى الجواب عنه بقوله وكأنه لانها سنة على هيئة مخصوصة فبراعى وصفها الخاص
للمخرج عن العهدة (قوله لان الحاجة) والقراءة في اخيري الفرض وان كانت نفلا مع كونها
فرضا في النقل لكنه مختص بكون المصلي منفردا اولاه بالافتداء صارت نفلا في حقه ايضا
كافي البحر (قوله اما المرأة فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) المسئلة المطلوبة مطلق عدم
الجواز والمفهوم من هذا الدليل هو عدم التقدم ولا يلزم من عدم جواز التقدم عدم جواز
الصلوة اصلا اذ يجوز ان يكون امامتهن بلا تقدم كامامة بعضهم لبعض تأمل (قوله واما
الصبي فلانه متنفل) لا يخفى ان مسئلة المتن مطلقة شاملة للنفل ايضا وهو المختار كافي الهداية
وقول العامة مع كونه ظاهر الرواية كافي البحر واللازم من الدليل عدم جواز اقتداء المفترض
فقط وتخصيص المسئلة بالمفترض وان كان مذهبا لمشايع بلغ لكنه مع كونه مخالفا
لاطلاق اللفظ قد عرفت انه مخالف للمختار فالاولى وان يعمل بما في نحو البحر والنهر
من ان نفل الصبي غير مضمون بالافساد ونفل البالغ مضمون وما اورد عليه الاقتداء بالمظنون
صحيح مع انه غير مضمون بالافساد قد فوع به مجتهد فيه فاعتبر العارض عنه بخلاف نفله
(قوله ولاقارئ باحي) يعني حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها وكذا لا يأتي بأخرس لقدرة
الامى على التبريمة فصحه عكسه (قوله تبع الامامة) وانما اعتبر هنا التبعية دون الاولى لانه
اتصل المغير بالسبب وهو الوقت كما تغيرتبه الاقامة وفرض المسا فر قابل للتغير حال قيام
الوقت كنية الاقامة فيه بخلاف الاولى لان فرضه لا تغير بعد الوقت لانقضاء السبب كالانغير
نيته الاقامة كافي صلوة المسا فر من البحر (قوله وسأني زيادة تحقيق) لا يخفى انه لم يكن في هذا
الباب زيادة تحقيق معتدة بها كما يظهر لمن رجع اليه (قوله ان امامه محدث) وكذا كل مفسد
في اعتقاد المتقدم (قوله اعاد) فيلزم على الامام اخبار القوم بفساد صلوته من حدث او جنابة
او فقد شرط او ركن مثلا وهل يلزم عليهم الاعادة حيثئذ ان عد لانعم والاندبت وقبل لا
لفسقه باعترا ف ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلوة دليل الاسلام واجبر عليه وان لم يمكن
الاخبار باللسان فبالكتاب او الرسول على الاصح ولو معينين والا يلزم منه كما في البحر عن
المعراج وصح في مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشروح مريخة
على الفتاوى كذا في الدر (قوله في الاخيرين ولو في التشهد) اما بعده فيصح لخروجه بصنعه
(قوله فسدت للكل) اى الامام وجع المؤتم والخليفة اما الخليفة فلما ذكره بقوله لان القراءة
وجب الى آخرة واما الامام والمؤتم فلان استخلافه هذا عمل كثير وصلوة القوم مبنية على
صلوته كما في البحر والنهر تأمل (واعلم انه يصح صلوة كل من الامى والقارى وحده في الصحيح
بخلاف حضور الامى بعد افتتاح القارى ان لم يقده صلى منفردا فنفسد في الاصح (قوله
الرجال) ولو عبيدا (قوله فالصبيان) ظاهره تعددهم فلو واحدا دخل في الصف (قوله
لو حاذنه وهو الاظهر وفي بعض النسخ حاذنه بلا اداة شرط فقيل ان اداة الشرط ساقطة

من الناسخ بدليل الجواب لا يخفى ان حذف مثل هذا الشرط كثير شائع في كلام الفقهاء فعلى
هذه النسخ لا يرد عليه ذلك ايضا (قوله كون محاذاة المرأة) واما محاذاة الامرء الصبيح
المستهي لا تنفسدها على المذهب وما في جامع المحبوبي ودرر البحار من الفساد فضعيف لانه
في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض المقام كما حققه ابن الهمام على ما في الدر (قوله
لو كانت مجنونة) اورد عليه الزهر بان الظاهر ان المجنونة خارجة بقوله في صلوة وهو الثالث
هنا لعدم صلواتها (قوله ولو كانت محرما) اوز وجته (قوله تنفر عنها الطبايع) لكونها
مستتهاة في الماضي (قوله مشتركة بينهما) فمحاذاة المصابة بمصل لبس في صلوة بها لبس بمفسد
وان كره كما في الفتح وادناه اي الخائل قدر مؤخره الرجل قيل عن المغرب مؤخرة الرجل لغة
في آخرته وهو الخشبة العربية التي تحاذي رأس الراكب وقيل انه يقال بالفارسي بالان شتر
(قوله فسدت صلوته) لو مكلفا والا (قوله ان نوى امامتها) اي وقت شر وعه لابعده
وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امرأة معينة والنساء لاهذه علمت نيته والصلواتها
اي والاينو بها فسدت صلواتها كما اشار اليها بالتأخر فلم تأخر لتركها فرض المقام فتح (قوله
وتحت اقدامهم نساء او طريق) اي تحتهم نساء او طريق بحيث اذا فرض خط مستقيم
في موضع قدمي المصلي الى جانب السفلى يكون تلك النساء او الطريق قدام ذلك الخط على
ما قيل (قوله فلا محاذاة) اورد بان الصواب ولا محاذاة با لو اولا ان كلامهما مفسد للصلوة
على حدة (قوله وان قام على سطح داره) قال في الدر ولو اقتدى من سطح داره المنصلة
بالمسجد لم يميز لاختلاف المكان درو وبجر وغيرهما وقره المصنف لكن تعقبه في الشرع بلالية
ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشياء وزواهر الجواهر
ومفتاح السعادة انه الاصح وفي النهر عن البرازية اختيار جماعة من المتأخرين فسبقه
الحدث اي مثلا فان النوم والغفلة والرجة كذلك (قوله في القراءة التي يجهر الامام بها) فيه
اشارة الى انه لا يثنى حين الشروع في هذه الصورة (قوله بترك القراءة) اي في احديهما (قوله
لا بالمحاذاة) لعدم الاشتراك في الصلوة (قوله حتى لا يؤتم) ولو نسي احد المسبوقين المشاويرين
كبة ما عليه فقط ملاحظا للآخر بلا اقتداء صح (قوله وعلى الامام سجدة تاسهوا) اي
ولو قبل اقتدائه كما أتى ثم ان هذا القيام ان قبل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد بادائه وان بعده
فيعتد لكن كره تحريرا الا بعد ركوع حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعبد ومعدور ونمام
مدة مسح ومرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت كذا في الدر (قوله
فعليه ان يعود) اي ان لم يقعد الركعة بالسجدة فلو تابع بعدها فسدت صلوته (قوله اذا سهوا)
اي فيما يقضى (قوله وعليه مجرور معطوف على المحاذاة) اي لو تبدل اجتهاده فيه في القبلة
الى غير مجتهد الامام بعد فراغ الامام تفسد (قوله قضى بعده) اي بعد سلام الامام (قوله
وفصل بقعدة) اي فصل بين الركعتين المذكور وعن الفتح ولو ترك التشهد جاز استحسانا
لا قياسا (قوله ولو ادركهما) في الحاشية العزيمة عن الخلاصة ولو ادرك ركعتين منها يقضى
ركعتين ويقرأ فيهما او يشهد ولو ترك القراءة فيهما وفي احديهما فسدت صلوته انتهى (قوله
بالنظر الى التشهد) لانه يقضى الاخير في حق التشهد

باب الحدث في الصلاة

لما كان من العوارض اخره وليكون غير مفسد في بعض الاحوال قدمه على المفسد وهو وصف
شرعي يحمل في الاعضاء يزيل الطهارة (قوله سبقه حدث) اي سماوى لا اختيار للعبد فيه

ولا في سببه غير موجب للغسل ولا نادر الوجود ولم يأت بعده بمناف له ولم يتراخ بالاعتذار كزحمة
 ولم يظهر حذنه السابق كضئ مده مسحه ولم يتذكر فائته وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه
 ولم يستخلف الامام غير صالح لها ولم يؤد ركنا مع حدث او مشي كما في النهر والدر
 كما فيهم بعضه من مسائل الباب وبه يظهر فائدة لزوم التقيد بقوله غير مانع للبناء (قوله
 يستخلف) اي ولو في جنازة بلا تكلم بل باشارة او جرحا لمحراب ولو لمسبوق مشيرا باصبع
 ان الباقي ركعة وباصبعين ان ركعتين واضعا يده على ركبتيه (قوله لترك ركوع) وعلى
 جبهته لترك سجود وعلى فخه لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجدة تلاوة وصدره لسهو
 ان لم يعلم الخليفة بذلك (قوله استخلا فله واجب) فسر في النهر بالجواز واورد على ابن
 ملك على تفسيره بالوجوب كالشارح بان للامام تركه اذا كان الماء في المسجد وينظره القوم
 كما في الزيلعي ولذا تتبعه في الجواز صاحب الدر لكن المفهوم من كلامهم ان اطلاق الجواز
 لبس على ما ينبغي كاطلاق الوجوب بل الحق التفصيل الجواز عند قرب الماء والتدارك في امد
 قليل والوجوب عند العدم فالحق ينبغي ان يكون مع الشارح لغاية قلة ذلك ووضع المسئلة
 على الاعم الاغلب لا على القليل النادر (قوله ما لم يجاوز الصفوف) في الصحراء ما لم يتقدم
 فله السرة او موضع السجود على المعتد كالمفرد (قوله من المسجد) والجبانة او الدار (قوله
 فلولم يستخلف) وينبغي ان يعلم انه لو لم يستخلف فتقدم واحد بنفسه او قدم القوم جاز
 ان لم يخرج من المسجد والافسدت صلوة القوم دون الامام ولو تقدم رجلان فالاسبق اولى
 ولو قدمهما القوم فالعبرة للاكثر ولو استويا فسدت صلواتهم وانفصل في النهر (قوله كما اذا
 حصر) بتظير لا تمثيل فلا يتوهم انه لبس من مسائل باب الحدث في الصلوة (قوله لم يجوز
 الاستخلاف) بل يركع ويمضي على صلوته ولو استخلف تفسد كما في الزيلعي ثم هذا الحصر
 مشروط بخوجج وخوف واما لو نسي القراءة اصلا فلا لانه صار اتباع كما في النهر (قوله وبين
 باقيها على ما مضى) قيل لبس له فائدة غير افساد الكلام فان البناء لبس قبل التردد الا ان
 اذ عوده الى مكانه لا يكون بعد البناء بل قبله اقول العبارة كذا في التفسير وقوله بين الى آخره
 مجمل وقوله يتم ثمه او يعود تفصيل وتقسيم ولبس في هذا الكلام ما يدل على البدنية فافهم
 (قوله او يعود الى مكانه) اورد ان هذا مشي بلا ضرورة فليزمن الفساد ودفع ان هذا لبس
 مشي حكما لان حرمة الصلوة تجعل الاماكن كواحد بدليل ان من صلى على الدابة وتلا
 آية السجدة مرارا والدابة تسير يكفيه سجدة واحدة وايضا لا ينبغي ان اتحاد المكان يصلح
 ان يكون ضرورة فيختار ظاهره عدم ترجيح احد جانب اصلا رقي الدر الاول اولى عاد الى
 مكان قطعا اي حتما فلو عاد قبل فراغ الامام فبشغل اولا بقضاء ما سبقه الامام بغير قراءة
 ولوتايع اما نه اولا ثم قضى ما سبقه جازت كما في الحاشية الوانية (قوله والافضل للمفرد)
 قال في البحر والنهر الاستيناف افضل في حق الكل على ما عليه ظاهر المتن وفي حق المفرد
 فقط والبناء افضل في حق الامام والمقتدى على ما في المستصفي ويقرب اليه ما في الهداية
 والكافي بل عامة الكتب عليه على ما في بعض الحواشي فما ذكره المصنف مع عدم موافقته لشيء
 مما ذكر لا يخلو عن نوع تناف بين قوله في المتن ومقتد فرغ وفي الشرح والمقتدى
 اذ مقتضى الاول الاستيناف والثاني البناء في حق المقتدى وحل ما في الشرح على اصل الجواز
 وما في المتن على الافضل مخالف لما نقل عن البحر آتفا وايضا ايراد قوله في الشرح وبين الامام

الى آخره ايس له كثير فائدة عند شرح هذا المتن وقوله ليكون ابعد عن شبهة الخلاف الخ
تقليلا للافضالية لمجموع المفرد والمقتدى مخالف لما في عامة الكتب من تخصيصها
بالاول فقط (قوله ولو استخلف مسبوفا) وكذا لاحقا او مقبلا وهو مسافر (قوله اتم صلو
الامام) ولو جهل الكمية فقد في كل ركعة اختياطا (قوله يضره) اى المسبوق ~~و~~ اذا
يضر من حاله كحال الامام المسبوق (قوله فسدت صلو المسبوق) الا اذا قيد ركعة
بمسجدة لئلا يرد انفراد كذا في الدر (قوله اى لا تفسد) قبل لانها منهيان لامفسدان
(قوله فانه منه) بضم الميم من الانهاء اى متم لا مناف (قوله ولكنه يقطع في اوانه)
وهو بعد التشهد (قوله وكذا الخروج) اى كالللام الخروج من المسجد (قوله والامناء
بالاحتلام) من المني وفي بعض النسخ الازال لعل وجه التقييد به مع ان الاحتلام
مستلزم للازال لما في العناية من ان الاحتلام هو البلوغ بالنسب يعنى اعم من الازال والسبب كافي
البحر اوان الاحتلام في اللغة اسم لما يراه التائم زل اولا وان غلب على ما يراه من خاص لكن
فيه نظرا لما ذكر في كتاب الحجر من ان الاحتلام لا ينفك عن الازال فالاول ان لا يذكره كافي بعض
الكتب المعتمدة (قوله بان نام) الاظهر والاخصر والاشمل بنوم او تفكر او مس او نظر وايضا
تقييد النوم بقوله لا ينقض الوضوء مستدرك اذا احتلام عند النوم المنقض للوضوء مانع ايضا
والقول ان وجد التقييد دفع توهم كون اعملة بمجموع النوم والاحتلام دون الاحتلام فقط ضعيف
(قوله او غيره) هذا على ما عندنا من النسخ مرسوم على ان يكون من الشرح ولا يخفى مافيه
من الخلل حينئذ ولو جعل من المتن لاندفع الخلل بل النظر السابق (قوله اى ظهور عورتها
في الاستنجاء) الظاهر من عورتها الغليظة وقد قيل بظهور ذراعها (قوله ادى ركنك مع الحدث)
اى مع الحدث والمشي تركه لظهوره من النسق الا ترى (قوله والمكث قد راء ركن) اى ان
لم يبق الاداء (قوله بعد التشهد) اى بعد جلوس قد ر التشهد قبل ولو بعد سبق الحدث
(قوله تمت الصلوة) اى اصل الصلوة والافتعاد لترك واجب السلام (قوله خلا قالهما)
قال في الدر ورجحه الكمال وفي الشرنبلالية والظاهر قولهما بالصحة بالاثني عشرية وهى
ذكره بقوله فتبطل بقدرة التيمم (قوله فتبطل بقدرة التيمم) وجه التفرع ان تلك الامور
مفروضة الوجود بعد التشهد (قوله بطلت صلوته) خلا فالزفر وتقلب نقلا (قوله ولهذا
غيرت) لكن يلحى ان يغير ايضا قوله في المسئلة الثانية ورؤيه المتوضى بقوله وقدرة المتوضى (قوله
وتزع الماسح خفه) اى الواحد ولذا افرد (قوله ان وجد الماء) اى وقد ر على استعماله (قوله
ولا يستقيم الاعلى قولهما) كذا على ما فهم من الزيلعي لكن تعقيد الزهر بانها عين ثلاث آيات بلا
تقييد بسورة لا يخفى ان مراده بالاستقامة على قولهما هى الاستقامة مطلعا يعنى ولو بتأويل المراد
اقل سورة او مثلها كما هو المشهور في نحوه واما التأويل على تطبيق قول الامام فبعد تسليم
امكانه بعد لا يخفى (قوله وتذكر فائنة) ولو ترا ويبنى ان يقيد باتساع الوقت (قوله وتقدم
الغارى) اما في الزهر عن ابي جعفر وفخر الاسلام يامه اجماعا وصحة في الكفاي وغيره وفي الفتح
وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير (قوله وطولع الشمس في الفجر) وزوالها في العيد ودخول
وقت من الثلاثة على مصلى القضاء (قوله ودخول وقت العصر) بان بقى في قعدته الى ان صار
الظل مثليه (قوله في الجمعة) بخلاف الظاهر فانه لا تبطل فاقى بعض الحواشي بان هذا القيد
اتفاقى اذ الظاهر كذلك ايس بشئ (قوله ركع اوسجد) قبل له في هذا المقام (قوله قطعا)

اى فرضا (قوله ولو كان اماما) لعل هذا استطرادى لبس من شرح المثنى ابتداء (قوله انه ترك
 سجدة) صلبية او تلاوية (قوله لا يجب عليه اعادتها) قال فى النهر وظاهر ما فى الخاتمة
 انه بعيد هما والاصح لالعدم فرضية الترتيب فى مكرر بخلاف المنحدر واعتراض ان انتفاء
 الـ لا يستلزم ثبوت الاولوية لجواز الوجوب بل هو الثابت على ما مر فى الواجبات من
 انها من مراعات الترتيب فمما شرع مكررا واجاب فى الكافي انه سقط بالنسيان وتعممه فيه (قوله
 فسدت صلوة) الظاهر اى صلوة الامام لان الاختلاف انما هو فيها واما صلوة المقتدى
 ففاسدة اتفاقا (قوله اذا لم يوجد منه استخلاف) وان وجد فصلوة الامام والمستخلف
 باطله اتفاقا (قوله ولا يجب) عليه الاستيناف بالتأخير * باب ما يفسد الصلوة *
 (قوله يفسدها السلام عندا) ان اريد من السلام سلام التحليل فتقيده بالعمد مسلم لكن
 مقابله بقوله ورده يقتضى كونه سلام التحية وان سلام التحية فتقيده بالعمد لبس بصحيح
 اذ التحية مفسدة ولو سهوا ولولم يشتمل على خطاب كما فى النهر عن الخلاصة وما فى الصدر
 الشريعة والمجمع بتخصيص العمدة كما هنا فمخصص بالتحليل هناك دون هنا (قوله ورده)
 اى بلسانه واما باليد وكذا الرأس فمكرره على المعمد الان يصافح بيبته السلام لانه عمل كثير
 (قوله وفى النهر عن صدر الدين الغزى) (شعر) سلامك مكرره على من يستمع * ومن بعد
 ما ابدى يسن ويشعر * وصل وتال ذاكرو محدث * خطيب ومن يصغى اليهم ويسمع *
 مكرره فقه جالس لقضائه * ومن بحثوا فى الفقه دعهم لينفعوا * مؤذنا ايضا او قيم او مدرس
 * كذا الاجنبات الفتيات امنع * واعاب شطرنج وشبهه بخلفهم * ومن هو اهل له يتمتع *
 ودع كافرا ايضا ومكشوف عورة * ومن هو فى حال التغوط اشنع * ودع اكلا الا اذا
 كنت جائعا * وتعلم منه انه لبس بمنع * كذلك استعاذ من مطير * فهذا ختام وان زيادة تنفع *
 وصرح فى الضياء بوجوب الرد فى بعضها وبعده بقوله سلام عليكم يحزم الميم (قوله
 والكلام مطلقا) كذا فى المجمع واورد عليه البحر الاولى التكلم اى النطق بالحرuf سمى
 كلاما اولاه ورده النهر المراد من الكلام هنا هو اللغوى لا النحوى ثم المراد بالكلام النطق
 بحرفين او حرف مفهم كع وفى امره ولو استعطف كلبا او هرة او ساق حمارا لانفسد لانه
 صوت لا بهجاء له (قوله اى سواء كان) وكذا سواء كان نائما او جاهلا او غافا او مكرها هو
 المختار وحديث رفع عن امي الخطاء محمول على رفع الائم وحديث ذى الدين منسوخ
 (قوله بما يشبه كلامنا) فى البحر انه قيد للكلام والدعاء وفى الزى يلغى للدعاء فقط ورجع فى
 النهر ذلك فان التكلم مفسد مطلقا (قوله لالذ كرا الجنة والنار) فلو اعجبته قراءة الامام
 فجعل يبكي ويقول بلى او نعم وارى لانفسد سر اجبه لد لالته على الخشوع (قوله لان الانين فبه)
 اشارة الى ان قوله لوجع او مصيبة قيد لما بعد الانين لاللكاء فقط كما توهم (قوله فعز ونى)
 زى مشددة بعدها ووجع اصله من عزاء يعزى من باب تعب اى صبر على ما اصابه وما
 صحح فى بعض الخواشى من التعزير بمعنى التقوية فلبس بمناسب هنا بل الداعى اليه سقام
 نسخته (قوله وتخنخ) اى بحرفين (قوله بلا عذر) فلو بعد زى لاللو وجدت الحروف وكذا
 الانين والتأوه (قوله بل كان تعين الصوت) يرد عليه ان التخنج لاصلاح الصوت والتخسينه
 وكذا الاهتداء امامه اولا علام انه فى الصلوة لبس بفسد على الاصح كما فى البحر والنهر
 ولذا قال الاشمل ان يزيد قوله وغرض صحيح ومن عمه قال فى التنوير والتخنخ بلا عذر او غرض

صحیح وفسر بما ذكر نعم الافساد مختار للظهيرية وقال في البحر وظاهر الكتاب ايضا وبالجملة
 عدم الافساد راجع فاختره خلاف الراجح والاصح (قوله وتسميت عاطس) اي غيره فلو انفسه
 لا كافي البحر وانذا قيده به في الدرر (قوله او السامع الحمد لله لا يفسد) اطلق ولبس كذلك لانه
 ان لم يرد جوابا ولا تعليما لا يفسد اتفاقا وان اراد جوابا ففيه اختلاف وان تعليما ففسد اتفاقا
 (قوله وجواب خبر سوء) وكذلك شيء قصد به الجواب مطلقا والخطاب فلو سمع اسم الله فقال جل
 جلاله والنبى فصلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله وسوله تفسدان قصد جوابا ولو سمع اسم
 الشيطان فلغنه يفسد وقيل لا ولو حوّل دفع الوسوسة ان لامور الدنيا تفسد والا لاولو دعى لاحد
 او عليه فقال آمين تفسد ولا تفسد الكل عند الثاني والصحيح قولهما علاما قصد التنكيم فلو امتثل بامر
 غيره فقبل تقدم فتقدم وادخل فرجة الصف احد فوسعه فسدت بل يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه
 قهستاني عن الزاهدي كافي الدرر (قوله وقراءته من مصحف) اي مما فيه قرآن قيل لافرق بين القليل
 والكثير وبين الحافظ وغيره لكن في الحافظ الذي لا يحتمل الاصح عدم الافساد وادعى البرازي
 الاجماع عليه ولا يفسد في القراءة قدرا لآية على الاظهر على ما نقل عن الحلبي اعني ابن امر الحاج
 وعندهما يكره فقط وعند الشافعي بلا كراهة (قوله وان فتح على امامه لا يفسد) قرأ قدر
 ما يجوز به الصلوة ام لا تنقل الى آية اخرى ام لا كرر ام لا هو الاصح كافي النهر وبشر اليه عبارة
 الشرح وفي الحواشي الفتوى عليه (قوله ان تنقل الى آية اخرى) في شرح المنية عن الكافي
 الصحيح الذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا (قوله وكذا صلوة الامام) في قاضيهان
 الاصح عدم الفساد (قوله وللإمام ان لا يجتهد اليه) وكأن يرد الكلمة او يقف ساكنا لانه
 مكروه كما في النهر (قوله قدر الغرض) هذا ظاهر الزيلعي لكن في النهر عن الفتح ترجيح
 قراءة قدر المستحب قال في شرح المنية وعن ابن الهمام وهو الظاهر (قوله واكمله) ولو سمسة
 (قوله اما اذا كان فاتبعه) اطلقه لكن ان لم يكن قدر الحصة كما في الصوم هو الصحيح
 كافي الدرر عن الباقي فلو لم يتلغ ابتداء فضع افسد كسك في فيه يتلغ ذوبه لكن ظاهر شرح
 المنية على خلافه (قوله او امكانه) اي بسنة وهو قدر ثلث تسبيحات (قوله عند أبي يوسف)
 قال في الدرر وهو المختار في الكل لانه احوط قاله الحلبي (قوله يعني ان كان المسجد) تفسير
 باللازم لان صحة الاقتداء من خارج المسجد يوجب الملاء واتصال الصفوف والا فلا يصح
 اقتداء الخارج (قوله لما مر ان خلوا مكان الامام) ظاهر هذا揖اب فساد صلوة القوم واما
 فساد صلوة الامام بذلك فغلوب البیان لعل وجه فساده اشتغاله باستخلاف من لا يصلح
 خليفة له كما سيأتي ثم يظهر هذه العلة عموم الفساد عند وجود من يصلح الخلافة في داخل
 المسجد اولا كونههم اميين او معذورين (قوله لأشغاله باستخلاف من) ظاهره انه من العمل
 الكثير فانهم (قوله وكل عمل كثير) اي لبس من اعمالها ولا صلاحها (قوله ما يعلم ناظره)
 قال في الدرر فيه خمسة اقوال اصحها ما لا يشك بالنظر من فاعله انه لبس منها ثم قال وان شك
 انه فيها ام لا فقليل لكنه يشك باللبس والتقييل فتأمل انتهى لومشي مستقبل القبلة هل
 تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا يفسد وان كرر
 ما لم يختلف المكان وقيل لا يفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة (قوله عطف على قرأته)
 لعل ترجيح هذا المحل في العطف لمناسبة القراءة بالنظر المكتوب بالمصحف فكأنه تفسير
 للعطوف عليه بطريق دفع الوهم فيضعف ما اورد عليه المشهور في نحو هذا العطف

اما على المعطوف عليه الاول او على الاقرب فالاول قوله السلام عدا والاقرب وكل على كثير (قوله وفهم ولو مستفهما) لكن مكروه (قوله والاصح انه موضع صلوته) هذا هو الاصح عند السكاكي والزليحي ومختار الهداية والسرخسي وقاضيان وحسنه المحيط والاصح عند التبرتاشي وهو مختار فخر الاسلام انه لو صلى خاشعا فلا يقع بصره على المار لا يكره المرور نحو ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدر قدميه وفي سجوده الى الرتبة انه وفي قعوده الى حجره وفي سلامه الى منكبيه ورجع في النهاية كافي البحر والنهر (قوله ويعزز المصلي) اي ندبا (قوله امامه) اي بقر به دون ثلاثة اذرع على حذاء احد حاجبيه واليمين افضل لابين عينيه ولا يكتفى بالوضع ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالخراب كافي الدر (قوله ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقي فلو ضرب به غات لاشيء عليه عند الشافعي خلافا لنا على ما يفهم من كتبنا (قوله تحرزا عن العمل الكثير) اي عن توههم العمل الكثير فيكره والا فيلزم الفساد وبس كذلك (قوله بين يديه) الى حائط القبلة (قوله وقيل كالصخرة) وهو الاصح فيعتبر موضع سجوده (قوله وكره تناوبه) وان اراد التحريم عند اطلاق الكراهة على ما قرره بعضهم لكن هنا تعم التنزيه ايضا الذي مرجعه خلاف الاولى فالفاروق الدليل كافي النهر (قوله واقتراش ذراعيه) اي بسطهما في حالة السجود (قوله لانهم عني) لعل وجه النهي اظهار التكالس والنسيب بالكلاب (قوله لان فيه ترك سنة القعود) مع منافاته للخشوع فتزبيها وما قيل انه من افعال الجبارة فخرية فرد بان عليه السلام كان يتربع في غير الصلوة فلا يختص بالجبارة (قوله بلاعذر) الذي يظهر من نحو الكثرة اختصاصه بان يكون قيما للاخير لكن لو جعل هنا قيما للاخيرين لكان اشمل (قوله ليعتبر من السجود) اي السجود التام والا فالقلب واجب فالاولى ان يشير اليه (قوله والرخصة في المرة) عطف لاعلى النهي والزيادة قيل مكروه وقيل يعقل مرتين كافي المنية (قوله بالاذمرة اوفذر) قيل في هذا الجواب في الكتب المشهورة نقلان احدهما بالاذمرة واوذر والثاني مرة بالاذر والافذر وما في هذا الكتاب لهذين النقلين فكان ما ذكر الشارح حاصله من تدخل النقلين الا ان الغاء في قوله اوفذر محتاج الى توجيه فتدبر (قوله وعد الاي ولو في النقل) اتفاقا في ظاهر الرواية فخلافا لامامين على غير ظاهر الرواية قال ابن امير الحاج الكراهة تنزيهية وقال البحر تحريمية لما في النهاية ان العذر لا يباح اصلا واورد عليه في النهر التنزيه غير مباح اي ليس بمستوى الطرفين اقول فيمكن استفادة التحريمية عن قوله اصلا فافهم (قوله وفيه خلاف لهما) بل لا بأس به عندهما وقيل الخلاف في الفرائض وفي التوافل ليس بمكروه اتفاقا وقيل في التوافل ولا خلاف في الفرائض ثم فائدة التقيد باليد انه لو عد به بقلبه او بعين انما لا كراهة اتفاقا وعليه بحمل ما جاء من صلوة التسبيح ولو لم يمكن ذلك وكان مضطرا فعمل بقوله لهما كذا في النهر والبحر وما روي في بعض الاحاديث من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احد وكذا التسبيحة فذلك الاحاديث لم يصححها الثقات على ما في البحر وكذا في موضوعات على القاري لكن يشكل بما وقع في النار خالية من بيان جنس تلك الصلوة (قوله في الخراب) الا اذا ضاق المسجد نقل عن التجنس (قوله وعليه الاعتماد) قيل عن الكمال الا يوجد ما يقع به الامتياز (قوله والقيام خلف صف) وكذا القيام منفردا وان لم يجد بل يجذب احدا من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولي فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا لم يجد فرجة لعل وجه الاولوية

تؤدي افساد صلوة المجدوب لعدم علمه بالمسئلة كما هو اكثر حال زماننا لكن ان كان ممن يعلم المسئلة او اعلم الجاذب المجدوب قبل الجذب ذلك ينبغي على هذا ان لا يكره فتأمل (قوله وان يكون بين يديه) الاولى ان لا يوسط هذه بين ما قبلها وما بعدها (قوله لحديث جبرائيل) لا يخفى ان الحديث يوجب مطلق الكراهة لا للصلوة ولوسلم فينبغي على هذا كراهة الصلوة في بيت فيه صورة مطلقا وسيصرح بعدم كراهة الصلوة على بساط فيه تصاوير وانفقوا على عدم كراهتها عند كونها تحت قدميه وسنشير الى الجواب في النهر عن العناية ان تنزيه المكان عما يمنع دخول الملائكة غير الحفظة مستحب وفيه تنبيه على تنزيه الكراهية ثم قبل المراد بها غير الحفظة وهذه ما عمن الكرام الكاتبين والذين يحفظون من الجن هذا واختلف في امتناعهم بما على الذائبة ففاه عياض وابنه النووي والمراد ملائكة الرحمة كذا في النهر (قوله مؤخر الظاهر) اي الخلف هذا هو المفهوم من ظاهر الكنز وصرح به شراحه لكن رجحوا اطلاق الكراهة واستظهروه (قوله الا ان يكون صغيرة) رد عليه ان الصغيرة داخلية في عموم الحديث السابق الا ان يراد من الصغر ما لا يمكن حلول الحبة من جنسه عادة فينتد لا يصلح لان يمتد به لانها لا تعبد عادة وفي الخلاصة لا بأس في الصلوة مع دراهم فيها تماثيل ملك اصغرها (قوله او مقطوعة الرأس) والمراد محو عضو لا تعبش بدونه كالوجه (قوله لا تكاسل) ولولا الهانة بها فكفر في ثياب البذلة بل المستحب ان يصلي باحسن ثيابه (قوله لا قتل حية) اطلق فشمل جميع انواع الحية كما في ظاهر الحديث وما قيل من عدم قتل الحية البيضاء فانها من الجن فتال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عهد مع الجن ان لا يدخلوا بيوت امته واذا دخلوا لم يظهروا لهم فاذا دخلوا فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم والاولى ان يعتذر بان يقال ارجع باذن الله تعالى فان ابي قتله يعني الانذار في غير الصلوة والتفصيل في البحر ثم انه قيد بالحية والعقرب لان قتل القمل والبرغوث مكروه الا اذا اذى بل يكره كل عمل قليل بلا عذر وترك كل سنة او مستحب وحل النفل (واعلم انه يباح قطع الصلوة نحو قتل حية وندابة وفور قدر وضباع ما قيمه درهم او غيره ويستحب مداومة الاخشين والحجروج من الخلاف ان لم يخف فوت وقت او جماعة ويجب الاغائة ملهوف وغريق وجريح لا نداء احد ابويه بلا استغاثة الا في النفل فان علم انه يصلي لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم اجابه (قوله الى ظهر قاعد) او قائم (قوله يحترق) قال في الدر الا اذا خيف الغلط في تحديده (قوله او على بساط فيه تصاوير) قد عرفت آنفا انه داخل في عموم الحديث والجواب ان هذا الحديث مخصوص بتحديث آخر رواه ابن حبان استأذن جبرائيل في الدخول على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذنه فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وساذا واجلعهما بسطا فيما ذكر يندفع مناقشة الحاشية الوائية في هذا المقام (قوله لان سطح المسجد) حكمه بل فوقه مسجد الى عنان السماء ثم انه ذكر في الكنز ونحوه في هذا المقام كراهة استقبال القبلة بالفرج ولو في الخلاء واستد بارها في الاصح وامساك صبي ليلول نحو القبلة ومد رجله في يوم او غيره البها لانه اساءة ادب ذكره الدر عن ملا باكير اوالى مصحف اوشى من الكتب الشرعية الا ان يكون في موضع مرتفع عن المحاذة (قوله لا يبت فيه مسجد) واما التخذ لصلاة جنازة او عيد فمسجد في حق جواز الاقتداء لافي حق غيره كغناء مسجد ورباط ومدرسه ومساجد حياض واسواق

لاقوارع (قوله لا تزينه ولا نفسه خلا محرابه) فانه يكره لانه يلهمي المصلي ويكره التكلف بدقائق النقوش خصوصاً في جدار القبلة قاله الحلبي وفي المجتبى وقبل يكره في المحراب دون السقف والمؤخر انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة كذا في الدرر (قوله فيضن الا اذا خيف طمع الظلمة) والا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقولهم انه يعمر الواقف كما كان وتماه في البحر * فروع * افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه اول سماع الاخبار افضل ومسجد حبه افضل من الجوامع ويحرم دخوله على الجنب والحائض والنفساء واتخاذ طريقا بلا عذر ويفسق باعتياده وادخال نجاسة فيه والاستصباح به من نجس فيه وتطيئته بنجس وادخال صبيان ومجانين حيث غلب نجسهم والا فيكره ومنع انقاء قلة بعد قتلها ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء وقبل ان تخطأ وانشاد ضالة او شعر الا ما فيه ذكر ورفع صوت بذلك الا للتمتة كذا في الاشياء وتبعه في الدرر لكن جوز بعض ان اقترن باغراض حيدة وخال عن موانع شرعية ويكره الوضوء الا فيما اعد لذلك واكل ونوم الا لعنتك بشرطه والكلام المباح وقيد في الظهيرية بان يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه ولبس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا واذا ضاق فلم يصلي ازعاج القاعد ولو مشغلا بقراءة او درس بل ولاهل المحلة منع من لبس منهم عن الصلوة فيه ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ويسن كنسه وتنظيفه وفرشه وتقديم اليين على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ويستحب تحية المسجد لدخوله فان كان ممن يتكرر دخوله كفنه ركعتان كل يوم ويكره دخوله لمن اكل ذاريج كرهية وينع منه وكذا كل موز فيه ولو بلسانه (قوله قرأ بعد الفاتحة) تعقيب هذه المسائل لمساثل المسجد لبس لمناسبتها للمسجد بل لكون المقام آخر الباب (قوله قراءة خاتمة السورة في الركعتين) قال في البحر عن الخلاصة ووالجبية وينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة وهو افضل من السورة ان كان الاخر اكثر آية وفيه وصح فاضحيان في شرح جامع الصغير عدم الكراهة وان كان الافضل خلافه لا يخفى ما بينهما من المخالفة اذ الظاهر منه عدم الكراهة مطلقا بل الترجيح عند الاكثرية والظاهر من الدرر اطلاق الكراهة وصرف قوله وقبل لا يكره فيهما الى هذه ايضا مع بعده غاية البعد لا يحسم مادة الاشكال (قوله وكذا خاتمة سورة في ركعة) اورد عليه بما حاصله ان قوله وقبل يكره راجع الى الاخيرة يعني اوسورتين في ركعتين وقوله لا يكره فيهما راجع لهما ولما قبلها والمسئلة في القنية عكس هذا حيث قال وكذا خاتمة سورتين في ركعتين او خاتمة سورة في ركعة عند الاكثر وقبل لا يكره فيهما انتهى اقول في البحر عن الخلاصة ووالجبية ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة فانه مكروه عند الاكثر (تنبيه) في البحر ان السنة ان مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها تحريمية كما في الواجب وان غير مؤكدة فتركها تنزيهية وان مستحباً او مندوباً فلا كراهة اصلا على ما فهم من تصريحنا نهم الا انه يشكل بما قالوا ان المكروه التنزيهي مرجعه خلاف الاولى وترك المستحب ايضا خلاف الاولى انتهى ملخصا * باب الوتر والتوافل * جمع بينهما لاتحادهما في كونهما زيادة على الفرض او اثبت الوتر بالسنة اولاً لانه سنة مؤكدة في رواية (قوله الوتر واجب) هو قول الامام آخر وهو الظاهر من مذهبه وهو الاصح وعنه سنة مؤكدة وهو قولهما وعنه

فريضة وهو قول زفر ووفق انه فرض عملا واجب اعتقادا سنة ثبوتا على ما اشار الشارح
 (قوله وبقي) قال في الهداية بالاجماع واورد انه فرع وجوب الاداء فكيف يتصور على
 قولهما واجب ان المراد اجاع الصحابة كافي الطحاوي واشير اليه في الفتح ورد انه عدول عن
 الظاهر واقول قدر في محله انه لا يتصور الخلاف بعد الاجماع يعني الاجماع مانع للخلاف الا الحق
 قال في المحيط وجه القضاء على قولهما قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتر ونسيه فليصله اذا
 ذكره اورد عليه ان ايجاب القضاء دون الاداء مما لم يعهد اقول يرد عليه قضاء سنة الفجر
 فنيا قبل زوال يوم على انه يجوز ثبوت الحكم بالحديث على خلاف القياس الا ان يقال الظاهر
 ان الحديث خبر واحد وهو لا يخص النس القطعي (قوله لما كان بالسنة) اذ كون الدليل
 سنة يوجب احتمال النقل وفي النقل يجب القراءة في كل ركعة فيجب فيه احتياطا يرد عليه
 ان السنة ليست موجبة للنقل ولا مناف الوجوبية ولا شك انه يجوز ثبوت الفرض ببعض السنة
 كالتواتر فالاولى لان وجوبه لما كان بالسنة الظنية او بالخبر الواحد لكن لما كان القراءة من
 احكام العمل وكان الوتر فرضا عملا ينبغي ان يجري حكم الفرض في القراءة فلا بد من بيان
 وجه وجبه حتى يتضح المرام لعل الوجه انه لما كان سنة عنده في رواية وعندهما مطلقا احتيط
 حكم النقل (قوله فيقت) اى وجوبا لكن قبل معنى القنوت طول القيام لا الدعاء وقبل
 الدعاء لا طول القيام هو الراجح والدعاء قبل مطلق وقيله مخصوص بما ذكر وقبل ان هذا
 الدعاء سنة ويصلى فيه على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المفتي به نهر (قوله وفي الثالثة
 قل هو الله احد) يرد عليه بما سبق ان لا يفصل بين الركعتين بسورة اوسورتين قبل هو مختص
 بالفرأض القطعية والوتر ليس كذلك (قوله وتضع لك) كافي اكثر النسخ قبل في نسخة
 بخط المصنف الخنوع بالخاء المعجمة والعين المهملة الخضوع والذل وتحنك بالكسر بمعنى
 الحق وتحنك بدال مهملة نسرع فان قرأ بمجتمعة فسدت خانية كانه لانه كلمة كافي الدر
 وفي الزهر قبل ولا يقول الجد لكن ثبت في مراسيل ابى داود والكسرا صح وعن الصحاح
 الفتح صواب (قوله فاذا شرع الامام في الدعاء سكتوا) يعني اذا شرع بعد ما ذكر الى دعاء
 آخر اى دعاء كان فقوله فيما يأتى والدعاء اللهم اهدنا الخ مبنى على الاغلب الذى ورد الاثر
 في حقه (قوله وقل رب اغفر) قبل ايراد لفظ قل اقتداء بالنظم الشر يف (قوله دون غيره
 الا للنازلة) فيقت الامام في الجهرية وقبل في الكل على ما في الدر لكن في شرح المنية ويجوز عندنا
 ان وقعت فتنة او بلية ان يقنت في البحر قاله الطحاوي والمفهوم من البحر هو الاول (قوله وانترك
 دليل النسخ) ولا يبعد ان يقال يجوز كون هذا القنوت لنازلة فتركه لتمام امر تلك النازلة بل هذا
 اولى من النسخ لان المصير الى النسخ انما يكون عند عدم التوفيق بوجه (قوله والترجم بقفه
 الراوى) كانه دفع لوهم انه كيف يتصور الترك وقد وقع في حديث انس الى ان فارق الدنيا فاجاب
 ان ابن مسعود دفعه من انس فرجع حديثه على حديثه وان المروى في حديثه حظر
 وفي حديث انس اباحة والحظر يرجع على الاباحة او ان هذا دليل آخر مستقل (قوله حنفى
 شافعيا) الظاهر من الزهر والبحر عدم الاختصاص بل العموم بخلاف اقتداء الحنفى مثله كافي وتر
 رمضان (قوله كالوكبر) خسا (فائدة) خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول
 وتكبير عيد وسجدة تلاوة وسهواربع لا يتبع زيادة تكبير عيد وجنزة وركن وقيام لخامسة
 وثمانية تفعل مطلقا الرفع التحريمه والثناء وتكبير انتقال وتسبيح وتسميع وفراءة تشهد وسلام
 وتكبير تشريق (قوله بل يسكت قائما) من سلا يديه (قوله لم يقنت فيه) اى الركوع اى مثلا

والا فوضع المسئلة لبس عليها فقط بل على القيام من الركوع ايضا (قوله تابعه) ولولم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركعة (قوله لم يقنت في الثالثة) اما لو شك انه في ثالثة او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح (قوله قبل الفجر) قدمها حتى عن الامام يوجوبها وهذه ان ادى فاعدا بلا عذر لا يجوز والعالم المرجع للفتوى لا يجوز تركها مع جواز ترك سائر السنن وصرحوا بتأثير تاركها ويقضى الكفر على منكرها والسنة ان يقرأ فيها بالكافرون والاخلاص (قوله وبعد الظهر شرعت) البعدية لجبر النقصان والقبلية لقطع طمع الشيطان (واعلم انه لو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقض ثوابها وقبل تسقط وكذا كل عمل ينافي في الحرمة على الاصح ان اشتغل ببيع او شراء او اكل عاده او بلقمة او شربة لا تبطل ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بغضها تناولته ثم سنن الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها الى آخر الوقت لا يكون سنة وقبل تكون كافي النهي مع الدر (قوله اربع قبل العصر) وان شاء اتى بركعتين (قوله وبعده اى العشاء) اورد عليه صاحب الفتح بان ذلك بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها وعن ابويها قالت بعد السؤال عن صلواته عليه السلام ماصلى العشاء قط فدخل بيتي الا صلى فيه اربع ركعات وهذا مشعرا بالواطبة وذا دليل السنية اجاب البجران نقل المواظبة معارض بحديث ابن عمر رضى الله عنهما صليت معه عايه السلام فصلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء لا يخفى ان السنة ما وقع في فعله اكثر يا مع الترك قليلا وحديث عائشة يدل على الاكثرية وحديث ابن عمر على الاقلية المتروكة لانه لم يترك اصل الزم الرجوب والحاصل ان المراد من المواظبة ما يكون اكثر يا لاكلها فلا تعارض فالجواب لا يدفع الاشكال (قوله وست لم يكتب من الاوابين المسارة بقوله تعالى انه كان من الاوابين غفورا) (قوله بتسليمه او تسلمتين او ثلاث) الاول اودوم واشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب وبؤدى الشكل بتسليمية واحدة اختار الكمال نعم على مافي الدر بل النهر (قوله لان ما لا دليل عليه لا يثبت) هذا غير ما ذكر في الاصول من الحجج الفاسدة ان ما لا دليل عليه يجب نفيه (قوله اى اربع ركعات بعد) قيل الظاهر اربع اربع (قوله وفي المابل مثنى مثنى) قيل وبه يفتى (قوله وفي البواقى يصلى) وقبل لا يأتى في لكل وصححه في القنية كذا في الدر (قوله وطول القيام اولى) في البجر عن الضحوى انه قول محمد وصححه في البدائع وفي الدر عن المعراج انه مذهب الامام وقول محمد افضلية كثرة السجود وعن المجتبى معزيا لمحمد فقط وظاهر البجر ان افضلية كثرة الركوع قول محمد وهو مختار عنده بدليل ان القيام وسيلة الى الركوع والسجود فلا يكون افضل من المقصود وقولهم ولان القراءة تكثر بطول القيام الخ لا يفيد الافضلية لانها مع اختلاف في ركعتيهما ركن زائد وهما ركنان اصليان اجامعا وان القيام قد يخلو عن القراءة في الفرض ولان السجود غاية التواضع والعبودية واما قوله عليه السلام افضل الصلوة طول القنوت فعارض بقوله عليه السلام كافي مسلم عليك بكثرة السجود وفي آخر اعنى على نفسك بكثرة السجود وفي آخر اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد واورد عليه النهر من وجوه اما اولا فلان القيام وان كان وسيلة الا ان قراءته وان بلغ كل القرآن فرض واما ثانيا فلان كون القراءة ركنا زائدا مما لا اثر له في الفضيلة واما ثالثا فلان خلو القيام عن القراءة انما هو في الفرض والكلام في النقل اقول الكل منظر وفيه اما الاول فلان الظاهر المقصود ان قليلا افضل من الوسيلة وان طويلة

على ان في كثرة السجود كثرة الفروض كالركوع والسجود والقعدة الاخيرة مع ما تضمنت من
 الواجبات والسنن والمستحبات التي لا يكاد ان يحصى واما الثاني فلان العلة ليست مجرد ان زيادة
 بل كونها اختلافا وكونهما اتفاقا مأخوذ في العلة على ان الظاهر ان الركن الاصلى راجع
 في الفضيلة على الرائد واما الثالث فلان خلو القيام عن القراءة في الجنس كاف على ان خلو
 كل صلوة عن تطويل القيام بالاكتفاء بما يطلق عليه ادنى القيام كاف للمقصود واقول ايضا
 ان كان للدرابة فيه مجال فلا شك في افضلية كثرة السجود اذ في تطويل القيام زيادة فرض
 واحد فقط واما في تكثير السجود ففي كل شفع فرائض وواجبات وسنن ومستحبات موجودة
 في تمام مطلق الصلوة لعل لهذا اختار صاحب التنوير جانب كثرة السجود الداعي الى هذا
 التفصيل هو البحث الجاري مع الاستاد الوالد روح الله روحه وطاب ثراه وجعل الجنة مثواه
 كان من عادته تطويل القراءة في التهجد فقلت بكثرة السجود فردني بمافي الكتاب فقال قلت
 بما ذكر من الدراية فيها الاخرة قال اصنع ما شئت اما اني فلا افرغ من وظيفتي ولا ابالي ما قلت
 ثم وقفت بخم ما ذكر في المنح ثم في البحر ثم في النهر والبحث عليه تعبئة المسجد اى تعبئة رب
 المسجد (قوله واداء الفرض في اداء غير الفرض اولى) ولولا بنيه وتكفيه لسلك يوم مرة
 ولا تسقط بالجلوس عندنا كما في البحر وفي الدر من ان يتمكن منها لحدث او غيره بقول نداء كليات
 التسبيح الاربعة اربعا لعلها سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر هي احب الكلام
 ومن افضل الاورد لجمعها جميع معاني انواع الذكر من توحيد وذكر وتبزيه وصنوف اقسام
 الحمد والثناء ومشيرة الى جميع الاسماء الحسنى وهي الباقيات الصالحات جامعة للمعارف الالهية
 على ما فصل في المناوى الكبير شرح جامع الصغير (قوله بعد الوضوء) اى قبل الجفاف
 كما في الشربلية (قوله في الضحى من بعد الطلوع الى الزوال) ووقتها المختار بعد ربع
 النهار وفي المنية اقلها ركعتان وفي النهار اربع واكثرها اثني عشر واسطها ثمان وهو
 افضلها كما في النهر على الذخائر لتبوت بفعله وقوله عليه السلام واما اكثرها فبقوله فقط قال
 في الدر هذا لوصلى الاكثر بسلام واحد اما لو فصل فكلما زاد افضل كما افاده ابن حجر في شرح
 البخارى ومن المندوبات ركعتا السفر والقدم منه وصلوة الليل واقلها على ما في الجوهر ثمان
 ولو جعله اثلاثا فالأوسط ولو انصافا فالأخير واحياء الى العشر الاخير من رمضان والاولى
 من ذى الحجة وإليته العبدین ومنها ركعتا الاستخارة واربعة صلوة التسبيح بثلاث تسبيحة
 وفضلها عظيم وركعتا صلوة الحاجة وقبل اربع وفي الحاوى انها اثني عشر بسلام واحد
 قال في الدر بسطناه في الخرائث اقول وكذا في الحصن الحصين (قوله وواجب في الاولين)
 قبل فرض وصح في نحو التحفة (قوله ولو عند الطلوع) في ظاهر الرواية الافضل قطعها
 وان اتم فقد اساء كما في البحر عن البدايع ثم قال فيه وينبغي كون القطع واجبا خروجا عن
 المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه لا يؤدبه على وجه اكل وعنه انه لا يلزم بالشرع
 (قوله قضى ركعتين غير مؤكدة) قاله في الدر عن الحلبي وغيره (قوله صلى اربعا) اى مثلا
 كما نقل عن الشريخ صلى الف ركعة ولم يقعد الا في آخرها صح خلافا لحمد ويسجد
 للسهو ولا يثنى ولا يعوذ قال في الدر فليحفظ (قوله ومع ذلك لا تفسد) لانه بقيامه جعلها
 صلوة واحدة فتبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة (قوله قاسا) اى قياسا خفيا يعنى استحسانا
 والا فالظاهر من قوله كان ينبغي ان يفسد الشفع الاول كون الفساد قياسا كما صرح به

بعضهم (قوله قاعدا لا مضطجعا الا بعذر) لكن فضل القعود بلا عذر نصف فضل القيام واما بالعذر فسيان في الفضل ثم لم يذكر المصنف كيفية القعود للاختلاف اذ عند ابي حنيفة مخير بين القعود والتربع والاحتباء على ما في الذخيرة والنهاية ونقله الكرخي عن محمد وعند ابي يوسف يجتنب عنهما يتربع ثم قال ابو يوسف محل القعدة عند السجود وقال محمد عند الركوع وعن زفر انه يقعد في جميع الصلوة كما في التشهد قال ابو الليث وعليه الفتوى واختار خواهر زاده الاحتباء والاحتباء ان ينصب ركبتيه ويجمع يديه عند ساقيه وفي الخلاصة عن الامام ثلاث روايات فحينئذ لا فتاء على احدى الروايات بلا حاجة الى اضافة الى زفر كذا في البحر (قوله وان شرع فيه فائما كره) والاصح عدم كراهته ايضا كما بسط في البحر ولبس من باب بناء القري على الضعيف لان القعود والقيام في النفل سواء (قوله ويتنفل راكبا) بلا اشتراط طهاره الدابة نفسها وسرجها وهو الاصح الذي عليه الاكثر وظاهر الرواية (قوله يثني اشتراط السفر) يعني لا يختص بالمسافر بل يجوز للمقيم الذي يخرج الى بعض النواحي لبعض حاجة (قوله والجواز عطف على الاشتراط) يعني يثني الجواز في المصر وعند ابي يوسف لا بأس به وعند محمد جائز مع الكراهة على ما في الخلاصة (قوله ولو الى غير القبلة) ولو قال الى اى جهة توجهت دابته كما في الكثر لكان اولى لحصول اشارة الى اشتراط سير الدابة بنفسها بلا تسير الراكب لكن في النهر استدراكا على من اطلق الحكم في ذلك ان ذلك انما يكون كذلك اذا كان عملا كثيرا والا كان يحرك رجله او ضرب دابته فلا بأس به (قوله انقطع عنه النافلة) وفي اقل النسخ القافلة ولكل وجهة (قوله التراويح) لم يذكرها في سلك السنن المؤكدة قبل النوافل لكثرة شعبهما واختصاصهما بحكم (قوله وهي سنة) فاني القدوري من استحبابها لبس مصر وفا الى نفس التراويح بل الى جماعتها كما في البحر تبعاعا على العناية ردا على الهداية على فهمه على استحباب نفسها ونقل النهر بحثا من الحواشي السعدية عليه ان القدوري لسكوته عن حكم نفس التراويح صرف الى مجموع نفس التراويح واجماعها ويمكن ان يحمل وجه سكوته على ظهور سنية نفسها على ان كونها سنة لما ثبت بالحج وصح عند الكل واحتمل عبارته ذلك ولو باحتمال خفي كان الحمل عليه اولى من الحمل على ظاهر العبارة الذي يوجب الحمل على خلاف الاصح بل حكى في شرح المنية الاجماع على سنيها (قوله وللمجاعة في المسجد) في الدر عن الحلبي كل ما شرع بمجاعة فالمسجد فيه افضل (قوله لا يقضى فلو قضاها) كان نفلا مستحبيا ولبس بتراويح (قوله لكل رويحة تسليتان) فلو بتسليمية واحدة ان لم يقعد نائب عن واحدة وهو الاصح المفتي به والا فعن اثنين ان يتعمد يكره والا لعلى الاصح كما في النهر (قوله قدر رويحة) ويخيرون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلوة فرادى نعم ذكره ركعتين بعد كل ركعتين قال الزايجي انها مستحبة وقال في البحر ويكره للمقتدى ان يقعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لانه فيه اظهار التكاسل في الصلوة والشبه بالنافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى (قوله ويريد على التشهد الصلوة) الا ان يمل القوم كذا في النسخ هذا مخالف لما في الكتب من انه يزيد على التشهد الا ان يمل القوم فيأتي بالصلوة ويسوغ الاكتفاء باللهم صل على محمد لانه الفرض عند الشافعي اوسنة لا يترك للمجاعة ويترك الدعوات كما في البحر والتوير والد رثم انها نكراهة فائدة الزيادة تأكدها حتى قبل لا تصح الا بعذر (قوله والسنة الختم مرة) وعند عدم الحافظ اختار

بعضهم قدر الختم نحو ان يقرأ في كل ركعة عشر آيات نحو والضحى وكون مرة سنة
ومرتين فضيلة وثلاثا افضل (قوله وقيل الافضل في زماننا) في البحر والنهر عن المحيط
الافضل في زماننا عدم الختم لان تكثير الجباة اولى من تطويل القراءة وعن المجتبي يفتي
في زماننا بثلاث آيات قصار او طويلة لان ذلك في الفرض احسن ولم يسن على ما روى
الحسن عن الامام في ظنك بالتراويج وعن التجنيس انه اختار بعضهم سورة الاخلاص في كل
ركعة وبعضهم بسورة الفيل اى البدأ منها وفي الدر فضائل رمضان للزاهدى الفتى ابو الفضل
الكرمانى والوبرى انه اذا قرأ في التراويج الفاتحة وآية او آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما بآية
فهو جاهل (قوله ولا يصلى تطوع بجماعة) في النهار ولا خلاف في صحة الاقتداء بالامانع
وفي البرازية يكره الاقتداء في رغائب وبراءة وقدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام
بالجماعة لكن لا يذبح ان يتكلف لامر هذا المكروه كما في الدر لكن بعض مشايخنا كالابى
اللبث مع عامة المتصوفة على الرخصة في ذلك وجمع اهل الحديث على انكار اصل
هذه الصلوة ❦ قوله باب ادراك الفريضة ❦ شروع الى الاداء الكامل
الذى بالجماعة وقيل حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل اورد
عليه بان عاداتهم فيه ليس وضع الباب له بل بنحو مسائل منشورة اوشى ويمكن دفعه بان
مسائلها وان تفرقة في ذواتها لكنها متقاربة في اوصافها يشير اليها قوله تتعلق بالفرائض
(قوله لانها تحل القطع من الحلال) اى السجدة مانعة للقطع الكائن للاكمال فالضيمير للركعة
المقيدة بالسجدة وفي بعض النسخ لانها ليست بمحل القطع فالضيمير الى تلك الركعة ايضا
لكن الحاء مهملة حينئذ وفي بعضها لانها محل القطع فالضيمير للركعة الغير المقيدة بالسجدة
(قوله قطعها واقتدى ان لم يسجد) تحريم هذا الكلام من شرع في فرض منفردا فاقيم
فان لم يسجد في الاولى يقطع مطلقا ويقتدى وان سجد وهو في الثاني والثلاثى كالفجر والمغرب
يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد يتم ولا يقتدى وان سجد وهو في الرابع يتم
شفعا ويقتدى واوسجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا الا في العصر ففي تقرير المصنف نوع
اغلاق (قوله لانه ان لم يقطع) تعليل المقدريه وانه لا يتم شفعا في غير الباى كافي الباى لانه ان تم
شفعا في الثاني تم صلوته فلا يمكن الاقتداء وان في الثالثى فوجد اكثر صلوته وفيه شبهة
الفراغ الخ (قوله والشارع في النقل لا يقطع) ويتم ركعتين كافي الدر (قوله وقيل يتها اربعا
على الزاجع) خلافا لما رجحه الكمال (قوله ليس الاكمال) بل لا يبطال (قوله لا يخرج من
مسجد) لانه مكروه تحريرا للذهبي (قوله اذن فيه للقيدين اتفاق) وارد على الغالب والافال كراهة
حاصلة بدخول الوقت وان لم يؤذن (قوله الا مقيم جماعة اخرى) وكذا الى مسجد استاذ
لدرسه او سمع الوعظ او الحاجة ومن عزمه ان يعود كافي النهار (قوله والا مصلى الظهر
والعشاء مرة) اى وحده فلا يكره خروجه بل تركه الجماعة (قوله فان له الخروج) بل يجب لان
كراهة مكشاة بلا صلوة اشد على ما في النهر (قوله لكراهة النقل بعد هافيه) لان تلك الكراهة
انما هي بعد الاولين فقط واما وجه الكراهة في المغرب فلزوم مخالفة الامام او النقل بثلاث وهو
مكروه تحريرا وما في شرح جامع الصغير لقاضيخان من الحرمة فرد عليه بان الوتر ثلاث مع انه
نفل عندهم فكيف يكون حراما فلو اقتدى في المغرب انما اربعا آياتا بركعة اخرى فقد
في الثالثة اولا استحسانا فلو سلم معه قبل فسدت وقيل لا وبه اخذ السرخسى كما في النهار

وعن المضمرات او اقتدى فيه لاساءة وعن القهستاني ان كراهة النفل بالثلاث تنزيهية
 (قوله في الفجر) اي ركعتي الفجر (قوله بترك السنة) ولو قيد الثانية منها بالسجدة على ما في النهر
 (قوله ومدر كركعة) علم من كلامه هذا انه لو رجا ادراكه في التشهد قطعهما وهو ظاهر المذهب
 وقبل هو كادراك ركعة واعتمد صاحب النسخ والشربلالي تبع البحر لكن ضعف في النهر
 فلورجا لادراك في الثانية لا يتركها سواء شرع المؤذن في الاقامة او لا في البدائع من كراهة
 التصنع عند الاقامة لانها ماله لا يرى صلوة الجماعة فاورد عليه ابن امير الحاج بزوال
 هذه التهمة بشروعه فيها بعد الفراغ من السنة (قوله من يتوقع) بغلبة ظن (قوله صلى السنة
 عند باب المسجد) ان وجد مكانا والا تركها لان ترك المكروه مقدم على فعل السنة ويكره
 مخالطا للصف مخالفا للجماعة وفي خلف صف بلا حائل بينه وبين الصف كالاستطوانة
 والاول اشد كراهة وفي النهر والبحر عن المحيط لو صلى السنة في خارج المسجد والامام
 في الداخل اختلف في كراهته فاذا اختلف المشايخ فيه كان الافضل ان لا يفعل ثم قال في النهر
 هذا يفيد تنزيهية الكراهة (قوله وان فات عنه الركعة الاولى) هذا يخص بالفجر اذ في الغير
 لا يأتي بها مطلقا الا اذا امكنه الادراك في الركعة الاولى على ما في الزيلعي وسبشير (قوله
 قبل الزوال) الظاهر من السوق انه في الشرح كافي رسم عامة النسخ فلا تقرب اذ مسئلة
 المتن مطلقة وللان من الدليل مقيد وهو الحق فالاول في المتن الاتباع قبل الزوال (قوله وفيما
 بعد الزوال) يفهم منه انه لا خلاف فيما قبل الزوال هذا وان وقع مصرحا في البحر لكن رد
 عليه في النهر بان كونه اختلافا ايضا (قوله واما اذا فاتت بلا فرض) وما قيل يشرع فيها
 ثم يكبر للفرصة ثم يقطعها ويقضيها فردود بان دره المفسدة اول من جلب المنفعة (قوله
 يتركها ان خاف فوت ركعة) وبقتدى قبل شفعه وبه يفتى وقيل الاصح تقديم الشفع (قوله
 فلا يقضي غيرها) نحو ما قبل العشاء لانه مندوب (قوله فضل الجماعة) ولو بادراك التشهد
 اتفاقا لكن ثوابه دون المدرك لفوات التكبيرة الاولى كما في الدر (قوله لان الاكثر حكم النكل)
 وضعفه في البحر بما اتفقوا عليه في حلقه لا يأكل هذا الزغيف فانه لا بحث الا بالكله (قوله
 فالاول ان لا يصلي بها) لكن لا يدل على الاختلاف لعل وجه التدبر هذا (قوله يعني ان من
 فاته الجماعة) في كون هذا التفسير شرحا لهذا المتن خفا بل ما يصلح له قوله الاتي الا اذا
 ضاق الوقت فالاول ان يجعله اصلا في التفسير ثم يذكر ذلك كالتبع والتظهير كما في النهر
 (قوله وان فاتت الجماعة) وفي الدر ثم قول الدر روان فاته الجماعة مشكل بما مر فتدبر اقول
 ليس المراد ان السنة لا يترك لاجل الجماعة حتى يلزم الاشكال بما مر بل المراد يأتي بالسنة
 من لا يأتي بالجماعة لفوات المشاركة فيه اي في الركوع هذا من قبيل الاخراج على مخرج العادة
 والا فالشرط هو المشاركة في جزء من الركن لان ذلك بعينه ولهذا الواردك الامام في القيام
 ولم يركعه فاته يصير مدر كالهيا فيكون لاحقا فأتى بها قبل الفراغ ثم انه متى لم يدرك الركوع
 فاجب التامة في السجدة وان لم يحسنه باله ولو لم يدرك الركعة ولم يتابعه ولكنه لم يسلم امام
 قام رأتى بركعة فصلواته تامة وقد ترك واجبا كما في النهر عن الجنيس (قوله جاز) مع الكراهة
 (قوله خلافا لفر) فان عنده لا يصح اذا لم يعده (قوله لوجود المشاركة) تعليل لنا لا زفر
 قوله باب قضاء الفوائت ثم لم يقل المتروكات حلالا للمسلم على
 الصلاح اذ التاخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو

وخوف القابلة موت الولد لانه عليه الصلوة والسلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل
 الواجب في وقته وبالتحرمة فقط في الوقت يكون اداء عند ناوركة عند السافعي والاعادة
 فله مثله في وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلوة اديت مع كراهة التخريم تعاد اى وجوبا
 في الوقت واما بعده فندبا والقضاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتي
 قبل الظهر مجاز كذا في الدر (قوله وكذا ان كان البعض) فائما والبعض وقتيا لعل تفسير
 المقصود بملاحظة قوله اداء وقضاء (قوله ولا ترتيب بين الفروض والسنن) يشكل بسنة
 الصبح اداء وقضاء (قوله من نام عن صلوة) لا يخلو دلالة هذا الحديث على تمام المقصود
 عن خفا فالاولى ان يجعل الاصل نحو ما في البحر من قضاءه صلى الله تعالى
 عليه وسلم يوم الخندق اربع صلوات مرتبة سيما العصر مع المغرب في المغرب الذي
 يكره تأخيرها تحريما وقد قال عليه السلام صلوا كما رايتوني اصلي والامر للوجوب
 (قوله موقوفا) فسر بقوله ان ادى سادسا وفيها يقال صلوة تصح خمسا واخرى
 تسد خمسا فالمصححة هي السادسة قبل قضاء المتروكة والمفسدة المتروكة التي تقضى قبل
 السادسة (قوله فسد وصف الفرضية) فيكون نفلا (قوله وله في القول الى آخره) يعنى
 الحجة له ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون الستة حاصله تلك الملاحظة في القول بفساد
 الخمسة فأمل ثم انه لا يعرف لهذه المقدمة فائدة معتدة بها في اثبات ذلك المقصود بل الظاهر
 اختصاص ارتباط المقصود بما بعدها من قوله وفي القول بالتوقف (قوله لم يصح الجزم)
 جواب لما (قوله مستندة) اى على طريق الاستدلال وهو ان يثبت في الحال ثم يستند الى ما تقدم
 كالمضمرات فتملك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب (قوله ويسقط الترتيب) بين
 الفاشئة والوقفية (قوله ستة من الفروض) الاعتقادية (قوله وقت السادس) اى على الاصح
 (قوله الاصل فيه) هذا انما يكون اصل ذلك اذا كان معنى قوله يقضى الصلوات وكذا معنى
 فقضاءهن القضاء قبل الوقفية وكذا معنى قوله لم يقضهن لم يقضهن قبل الوقفية
 بل قضاهن بعدها وليس كذلك بل المراد القضاء مضمنا في الاول وعدم القضاء
 مضمنا في الثاني على ما هو الظاهر من عبارته ودل عليه عبارته فيما سبقت وفي عبارة الأصوليين
 في بحث الانعاء من العوارض السماوية على ان في تقريبه خفاء سيما الاول الا ان يقل وجد
 لاستدلال انه لما كان التكرار في الانعاء مؤثرا في سقوط الوجوب والاداء للتخفيف جعل
 التكرار هنا مؤثرا في سقوط الترتيب لذلك ايضا كما يشعره قوله فدل ان التكرار معتبر في التخفيف
 (قوله حيث ثبت ان عبدا) وكذا قوله وعمار بن ياسر وقوله وعبد الله بن عباس انما يصلح
 حجة اذا اشاع فباين سائرهم وسكتوا مسلمين اجماعا ولم يعلم اتفاقهم واختلافهم عند بعض منا
 دون بعض والتفصيل في بحث مذهب الصحابي من باب السنة (قوله بضيق الوقت) المستحب
 كما في الدر (قوله يقضى الوتر يؤدى الفجر) فيه اشارة الى ان سنة الوقت يترك لقضاء الثالث
 اصله الترتيب واجب والواجب مقدم على السنة وفيه اشارة الى انه يترك السنن الخاصة في ضمن
 الفرائض لذلك الضرورية الا ان يفرق السنن الخارجية والصدقية لكن لم ينطع (قوله يصلي
 الظهر والمغرب) فيه اشارة الى لزوم الترتيب بين الغواث ايضا حيث قدم قضاء الظهر
 على قضاء العصر واما تقديم الوتر في الفصل الاول فلهذا لعدم تحمل الوقت للغايات السابقة
 وفيه اشارة الى اعتبار تلك الضرورية في سقوط الترتيب بين الغواث (قوله يقضى الوتر ايضا)

قيل اوقاف يعيد التوركان اظهر لان الكلام في عدم خروج الوقت ثم انه قال في الدر عن
 المجتبى من جهل فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخارى (قوله وهوذا كر
 الظهر) ان اريدانه ذاكر لفساد الظهر فقوله اذا لافأنة عليه في ظنه ثم وان اريدانه ذاكر لنفس
 الظهر فلا حاصل له يعتد به الا معنى لتذكر نفس الظهر (قوله الى العلة) بسبب قضاء
 البعض (قوله اذا كثرت الفوائت) فلم لم يكن كثيرة فلا يحتاج الى التعيين اذ التعيين لتمييز
 الاجناس ونية التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة (قوله وينوي ظهر يوم كذا)
 وما نقل عن المحيط ان تعيين اليوم بالنية انما هو لصاحب الترتيب واما عند كثرة الفوائت يكفيه نية
 الظهر مثلاً لا غير فقيل انه مشكل مخالف لما عليه الاعتماد (قوله ففضى يوماً ولم يعين)
 او عين فاختطأ بان كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر جاز فالاولى ان يشير
 اليه وقد يوهم عبارته عدم الجواز في هذه الصورة فلا ينبغي ان يقطع عليه ان اظهار الفسق
 فسق والذي يفهم من سوق عبارته ان معروف بترك الصلوة فالاولى ان يظهر القضاء
 ليعلم توبته وانابته (فرمغ) يجوز تأخير الفوائت وان وجبت على الفور اعد الراسعي
 على العيال وفي الجوامع على الاصح وسجدة التلاوة والذكر المطلق وقضاء رمضان
 موسع وضيق الحلواني كذا في المجتبى ويعذر بالجهل حرى اسلم ثم ومكت مدة فلا قضاء
 عليه لان الخطاب انما يلزم العلم او بدليله ولم يوجد كما لا يقضى مرتد ما غاب زمنها ولا ما قبلها
 الا الخج **باب صلاة المريض** من اضافة الشيء لغايله او محله
 قيل مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه اجلي من قولنا انه معنى يزول بحلوه
 في بدن المجبى اعتدال الطبايع الاربع فيقول الى التعريف بالحق (قوله اذا تعذر عليه القيام)
 اى كلكه اى تعمس اذ ليس المراد عدم الامكان بل ان المحلقة بالقيام ضرر على الاصح
 وعليه الفتوى كافي النهار (قوله او يجد للقيام المشدداً) وكذا الوصل قائماً سلس بوله او تعذر
 عليه الصوم (قوله قعد ولو مستدياً) الى وسادة او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار
 (قوله كيف شاء على الاصح) عن الامام كافي النهار عن البدائع لان المرض اسقط عنه
 الاركان فلهيئة اولى وقال زفر كالتشهد في غير حالة التشهد وعليه الفتوى كافي الخلاصة
 وقد سبق في المتن على بعض القيام او متكأ على عصا او حائط (قوله وان تعذر را)
 ليس عذرهما شرط بل تعذر السجود كاف (قوله اومى) هكذا في النسخ وفي التنوير اوماً
 قال في الدر هو بالهجنة لكن الظاهر هنا بصيغة المجهول (قوله افضل من الائمة) قائماً لتقريبه
 للارض (قوله اخفض من ركوعه) اى وجوباً ولا يرفع فانه يكره تجرماً (قوله ولو رفع اليه
 شيء) كالعود والوسادة (قوله وخفض رأسه) اراد به ان يخفض للركوع وللسجود ولكن
 اخفض من ركوع (قوله او يسجد على ما لا يجد سجدة) فانه لو وجد سجدة لم يكن ان يكون
 سجدة حقيقة والركوع بايما ولم يجتمع ايماء الركوع مع نفس السجود فلا يجوز (قوله والا فلا)
 الظاهر اى وان لم يوجد الخفض او وجد السجدة على ما فيه جزم فلا يجوز وقد عرفت
 انفاً انه ان وقع السجدة على ما فيه جزم لم يجتمع ايماء الركوع مع اتيان نفس السجدة
 وعليه يحمل قول الزيلعي وكان ينبغي انه لو كان ذلك الموضع ليصح السجود عليه كان سجوداً
 والا فائماً انتهى (قوله كان سجوداً) اى فلا يجوز حينئذ فيدفع عنه بحث النهار بان خفض
 الرأس في الركوع ايماء ومعلوم انه لا يصح السجود دون الركوع وبه كان يتدفع ما يقال ان هذا

ليس من مسائل الباب ولم نجد هنا من كلام احد من اصحاب المتون والشروح (قوله وان
 تذكر ولو حكما) بان كان لو قعد لنزع الماء من عينه فامره الطبيب بالاستلقاء (قوله ورجلاه
 نحو القبلة) غير انه ينصب ركبته لكرهه مد الرجل نحو القبلة ان قدر كما في النهر (قوله ويمكن
 من الائمة) وبصير وجهه الى القبلة ثم له قصر الائمة على الاستلقاء لعله بناء على ظاهر الحديث
 وقد وقع في نحو التكرار بعد قوله او ما مستلقيا او على جنبه وفسره بالائمة والائمة وجهه
 الى القبلة بل رجع ذلك برواية عن الامام على الاول عند القدرة وما في القنية من انه
 لا يجوز الثاني عند القدرة على الاول على الظاهر فقد قال في النهر انه اذا قال في النهر ان يشير اليه
 وان لا يورد العبارة على وجهه يوههم خلاف الراجح والتزام الشاذ (قوله فيه اشارة) الى انه
 لا يسقط ولو كثرت لكن ان فهم الخطاب هذا وان كان موافقا لتصحيح الهداية لكنه مخالف
 لتصحيح قاضيخان والبدائع من سقوط القضاء ان زادت على يوم وليلة قال في الخلاصة وهو
 المختار وفي الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ولذلك اختاره في التنوير وعلمه في الدر
 بان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب وقال وافاد بسقوط الاركان بسقوط الشرائط عند
 الفجر بالاولى ولا يفيد في ظاهر الرواية بدائع وقال في التنوير ولو اشتبه على مريض اعداد
 الزكوات او السجدة لنعاس يلحقه بالزمنه الا انه وفي الدر ولو اداها بتاتين غيره ينبغي ان يجزيه
 كذا في القنية (قوله لما روي) لا يخفى ان ظاهر الحديث يتناول الائمة بحومها ذكر اذ قوله فعلى
 قفاه يومى ائمة لا يوجب الاختصاص بنفس الرأس الا ان يقال الائمة لغة مختص بالرأس على
 ان هذا الحديث يفسر بآخر الحديث الاول هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لذلك المريض
 والا فامم برأسك واجعل سجودك اخفض ولا يتحقق زيادة اخفض بخو العين كما في النهر
 او يقال المراد من المروي هو الاول لكن لا خفة آخره هذا فالصواب ان لا يقطع الحديث
 بل ينقله بتمامه (قوله لانه بناء ادنى) وعن الامام انه يستقبل والصحيح هو الاول لان بناء
 الضعيف على القوى اولى من اتيان الكل ضعيفا (قوله يبنى قائما) خلافا لحمد (قوله لان
 اقتداء اراكم) قبل للزوم بناء القوى على الضعيف لعل عدم تعرضه لايها م تقضه
 ببعض ما ذكر انفا (قوله ان اعبي) اى تعب لازم ومتعد يقال اعبي الرجل في الشيء اذا تعب
 واعياه الله (قوله وبغير عذر جاز) وكرهه الاصح عدم الكراهة مطلقا على ما ذكره الكمال وغيره
 وفي النهر ان الاصح ما قاله فخر الاسلام انه يكره الاتكاء بلا عذر دون القعود لان الاتكاء سوء ادب
 بخلاف القعود على هيئة فاعليه الشارح خلاف الاصح (قوله وعبد الله بن عمرو) وفي قضاء
 الفوائت اورد بدله عبد الله بن عباس فافهم (قوله لا ما نقل عن ابن يوسف) اورد عليه
 بما في الهداية اعتبار الزيادة من حيث الاوقات عند محمد ومن حيث الساعات عندهما ويمكن
 دفعه بما في النهر الكثرة معتبرة اوقانا عند محمد وهو الاصح وساعاتا عند الثاني وهو رواية عن
 الامام اذا لم يهزم ان رواية الامام خلاف الظاهر والمشهور فحصل التوفيق بادنى عناية
 (قوله لا صلوة عليه) بخلافه ما في التنوير ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه
 جراحته صلى بغير طهارة وتيمم ولا يعيد هو الاصح ﴿ فروع ﴾ امكن للغريق الصلوة
 بالائمة بلا عمل ككثير لزم الاداء والا لا مريض تحته ثياب نجسة وكلما بسط شيء تنجس
 من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا لانه يلحقه مشقة بخر بكم
 ﴿ باب الصلوة على الدابة ﴾ الاولى ان يتم هذا البحث في باب النوافل عند قوله وينقل راجبا

كما فعله بعضهم (قوله خارج عمران) بضم العين جمع عامر والصغير في مقامه الى المسافر (قوله جاز فيه التطوع) فيه نوع استدراك بما ذكر قبيل التراجع في باب النوافل (قوله اذا سيرها راكبها) هذا ان العمل كثير والافقر سمعت من النهر ووقع ايضا في الدرائه لوسيرها بعمل قليل لا بأس به (قوله بلامعين) ولو حضر المعين اذ قدرة الغير لا تعتبر (قوله وينزل للوتر) اي عند الامكان وكذا سائر الواجبات بل وكذا سنة الفجر كما في الدر **باب الصلوة في السفينة** (قوله الاصل فيها ما روى) في كونه اصلا بالنسبة الى جمع ما ذكر هنا خفاء يظهر عند التطبيق (قوله وعن سويد بن غفلة) المفهوم من الاول الصلوة فاعدا الا عند الفرق سواء كانت السفينة جارية او لا والمفهوم من هذا اختصاص القعود بالجرى وانما بعبارة الان باعتبار تفسير جهة كل منهما جهة الاخر او تقيده كذلك (قوله يتوجه المصلي) هذا ليس بما يعلم من الاصل السابق بل من بقاء الشرط الاصيل فايرادها هنا ليدفع توهم سقوطه بالقيام اذ سقوطه بالنص المقصور على مورد لكن الظاهر من عبارته هو الاطلاق والذي يقتضيه قاعدة الشرع التقييد بالامكان وعدم العذر كما يومي اليه (قوله لانه يمكنه الاستقبال) وانه اكثرى لاكلى (قوله لفظ ونشر) فالجزء الاول من النشر اعني فاعدا مختص بقوله القادر على القيام وهو اللف والثاني اعني فيها مختص بقوله والقادر على الخروج كما يصرح به (قوله اي القادر على القيام) فقد ظهر انه من قبيل اللف والنشر المرتب تركه لظهوره او لئلا يدره عند الاطلاق (قوله بمعنى ان القضاء لا يلزم) الظاهر ان الداعي الى هذا التفسير هو مضمون قوله لكنه ترك الافضل ومع هذا لا يعلم له وجه حسن ولو قال بدله لكنه اساء كما في بعض الكتب يكاد ان يكون حسنا (قوله واسوداد العين) اي دوران الرأس (قوله لكنه ترك الافضل عند عدم العجز) وعندهما عدم الجواز بغير عذر قال في الدر عن البرهان وهو الاظهر وفي النهر وهو القياس (قوله في المربوطة في الشط) والمربوطة بلجة البحران الرياح يحركها شديدا فكما سائرة والا فكل اراقصة (قوله الا ان يدور رأسه) الظاهر من بعض الكتب عدم جواز القعود مطلقا وانفا فالظاهر هو هذا اذ ليس ضرورة له في الشط لا مكان الخروج بلا تعب بل في الهداية وغيرها الجواز قائما في مربوطة الشط استقرت على الارض او لا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني حيث امكنه الخروج الخالقها بالذات كما في النهر (قوله الا ان يقتربا) لعل ان مجرد الاقتران ليس بكاف بل لا بد من كونهما مربوطين على ما ظهر عن بعض الكتب **باب المسافر**

اي صلوة المسافر تركه لانتهاه مما سبق من قبيل اضافة الشيء الى شرطه او محله جمعه اسفار سمي به لانه يسفر اي يكشف عن اخلاق الرجال (قوله بيوت مقامه) او رده يعطى عدم اشتراط مجاوزة الفناء ولبس كذلك بدليل الحاقهم الفناء بالمصر في جواز الجمعة فيه واجب بان ذلك انما هو من حوايج اهل المقيمين لا مطلقا والحق ما في الخاتمة انه ان كان بين الفناء والمصر اقل من غلوة ولبس بينهما من مزعة يشترط مجاوزته والا لا هل تعتبر بمجاوزة عمران المصر كما في قاضيخان وكذا الحكم في رجوعه من السفر (قوله اعم من البلد والقرية) لعل وكذا المكان التي يسكن اهل الاخبية في البادية (قوله جمع البيوت) اي مضافا الى المقام والا فجرد الجمع لا يدل على المقصود اذ عند مجاوزته ثلاثة بيوت يصدق عليه الجمع واما مع الاضافة فيحصل ما ذكره بما قرئ في الاصول من كون الجمع

المضاف من الفاظ العموم (قوله فاصدا ولو كافرا) ومن طاف الدنيا بلا قصد لا يقصر
 بخلاف الصبي فلو بلغ في وسط الطريق والباقي اقل من ثلاثة لا يقصر والكافر اسلم كذلك يقصر
 (قوله في ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة) قال في البحر هل يشترط سفر كل اليوم الى الليل والصحيح
 عدمه حتى لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال ثم في اليوم الثاني كذلك ثم في الثالث كذلك فانه
 مسافر وتبعه في النهار والدرفاههم ثم الاعتبار بالايام هو الصحيح وعامة المسايخ قدره بالفراسخ
 احد عشر فرسخا او خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر كما في النهر عن الراية (قوله)
 وليكون اللبالي من اوقات الاستراحة اي اذا خلى عن الموانع وطبعه ان يكرن كذلك او هو
 كذلك في الاعمال والاغلب وحكم الشرع في الأكثر على الأكثر فلا يريد ان السير والاستراحة
 يختلف باختلاف الازمان والا مكنة والاشخاص اذ قد يستراح في النهار ويسافر في الليل
 (قوله ولو عاصيا) لان الفجح المجاور لا يعدم المشروعية (قوله قصر الفرض الرباعي) لو قال
 صلى الفرض الرباعي لكان اولي اذ كونه قصرا مجاز لان فرض المسافر ركعتان لا يجوز له
 الاتمام (قوله اذ لا قصر في السنن) بل يأتي السنن في امن وقرار وعدم محلة والا لا هو المختار
 وسيفصل (قوله ليخرج الفجر والمغرب) فيه اشارة الى ان المراد بالفرض هو الاعتقادي
 (قوله ضم الى كل صلاة) اشكل بالفجر ودفع بسنة ولهذا كان اوكد ورد بان هذا ضبط
 بل المراد ضم الى كل صلاة رابعة ولم يتعرض للفجر لبقائه على اصل وضعه لا يخفى ان هذا
 تقييد مطلق برأى بلا قاعدة وهو وجوب طاهر كون الرباعيات بعد ضم امثالها ثمانيات وفي
 قوله للفجر لبقائه مصادرة لعل الاوجه ان كلمة كل هنا للتكثير كما قال بعض شراح
 الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم من سبح دبر كل صلاة ثلثا وثلثين الحديث وقبل
 منه قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء لدم شموله آدم وخوا وعيسى عليهم السلام
 (قوله غير المغرب) الظاهر استثناء من قوله ان الصلوة فرضت لان قوله فانها وتر النهار
 يشعر ببيان اصل الوجوب لا الوتر بعد زيادة الواحد فان قيل الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة
 يصرف الى الاخيرة عندنا فيلزم صرفه الى قوله ضم الى كل صلاة مثلها قلنا هذا عند كون
 الجمل متعاطفا بالواو وان ما ذكرنا من الداعي المعنوي راجع على التلظي (قوله فانها)
 وتر النهار مجازا بالمجاورة والا للمغرب من الليل بلا شك (قوله ثم زيدت في الحضر واقرت
 في السفر) يعني بعد الضم المذكور دامت الزيادة الحاصلة بهذا الضم في الحضر وابتقت
 بتقرير اصل مشروعيتهما في السفر فيزدفع ما توهم من المفات بين هذا وبين قوله ضم
 الى كل صلاة مثلها بلا اجتياج الى ما تكلف من ان المعطوف ثم هو مجموع قوله زيدت
 في الحضر واقرت في السفر (قوله حتى يدخل مقامه) ان سارمة السفر والا فتم بمجرد
 نية العود لعدم استحكام السفر (قوله او ينوي ولو في الصلوة) اذا لم يخرج وقتها ولم يك
 لاحقا (قوله لا تصح في المنازل) قال في البحر فلا يصح في مفازة ولا جزيرة ولا بحر وفي الخانية
 والظهيرية والخلاصة ثم نية الإقامة لا تصح الا في الموضع الإقامة ممن يتمكن من الإقامة وموضع
 الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والخشب لا الخيام والاخبية والوبر انتهى لكن في
 الدرر موضع الإقامة مصرا وقرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية (قوله ككدة وبنى)
 فلو دخل الحاج مكة ايام العشر لم تصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفته فصار كنية الإقامة
 في غير موضعها (قوله عطف على ضمير يقصر) وهو جائز لوجود الفصل (قوله وان

حاصر حصنا) ولو غلبوا على المدينة واتخذوها وطنًا اتعوا (قوله بيت من وبروصوف)
 الوبر بالفتحين مائلًا بال والصوف مائلًا شاة (قوله الرعاة) جمع الراعى والرحال بفتح الراء بمعنى
 الارتحال (قوله وتزلوا مرعى) قال في الدر اذا كان عند هم من الماء والكلاء ما يكفهم مدتها
 لان الإقامة اصل الا اذا قصدوا موضوعا بينهما مدة السفر فيقصرون ان نوا سفرا
 ولا لاولى نوى غيرهم الإقامة معهم لم يصح في الاصح والحاصل ان شروط الاتمام ستة
 النية والمدة واستقلال الرأى وترك سير واتحاد الموضع وصلاحيته قهستانى (قوله وشبهه
 عدم قبول صدقة الله) وايضا ترك واجب القصر وخلط النفل بالفرض رخصة اسقاط
 فتسميته بالرخصة مجازا ذو عزيمة حقيقة والاكال مكروه والتفصيل في الاصول (قوله قال
 الزازى) لعل هذا ليس مختارا عنده والا قد صرح بخلافه قبيل باب صفة الصلوة بصحيفة
 (قوله اقتدى مسافر) ولو في آخر جزء (قوله واتم) اى بقى الوقت او خرج قبل اتمامها (قوله
 يكون) بمنزلة نية الإقامة لتغير فرضه بالتعبية لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت (قوله فبما
 يتغير) هذا لم يوجد في نحو الكثرة وجه اتياه وحسنه ظاهر من شرحه (قوله لاستلزامه)
 لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لانقضاء السبب كما لا يتغير نية الإقامة (قوله فان القراءة فيه
 نفل) هذا ان قرأ في الشفع الاول والافعال في البحر فيه روايتان ومقتضى المتون عدم الصحة
 مطلقا ومقتضى تعليل هذه المسئلة لعدم اقتداء المفترض بالمتفعل والتفصيل في النهر
 (قوله اقتداء المتفعل بالمفترض) اطلاق النفل على القاعدة التى هى واجبة مجازا لعدم فساد
 الصلوة بترك كل منهما (قوله فاناقوم سفر) جمع سافر كركب جمع راكب وصحب جمع صاحب
 (قوله ان يقول الامام) اى بعد السلام الثانى كما سبق اتفعا على ما هو الاصح لكن اشكل
 بما في نحو الحائبة او اقتدى امام لا يدري امسافر هو ام مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام
 شرط واجب الشرط العلم بحاله في الجملة لافى حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي ان
 يخبرهم قبل شروعه والا فبعد سلام وانما لم يجب الاعلام مع ان مقتضى التعليل الوجوب
 لامكان حصول العلم بطريق آخر كالسؤال على ما في الشريعة (قوله باخر الوقت) اى
 قدر ما يسع فيه التحريمة (قوله لانه المعتبر في السببية) وهذا الوجه بطل صبي او اسلم كافر او
 افاق مجنون او طهرت حائض او نفساء في آخره وجبت عليهم ولو عرض نحو الخوض في
 آخره سقطت اورد عليه انه مبل الى المارجوح الذى هو تقرر السببية على الجزء الاخير ولو
 خرج الوقت والحق اضافته الى كل الوقت بالخروج والجواب مع البحث عليه بطوله مذكور
 في النهر (قوله الوطن الاصلى) هو موطن ولادته او تأهله او توطنه ولو تزوج المسافر في بلد
 قبل مقيم وقبل لا (قوله بمثله) قيده لانه لو انتقل منه فاصد اغيره ثم بدا له التوطن بمكان
 آخر غير الاول اتم ولو نقل اهله ومتاعه وله دور في البلد لا يبقى وطن له وقبل يبقى كذا في النهر
 عن المحيط (قوله ويبطل وطن الإقامة) والاصل ان الشئ يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه
 ولم يذكر وطن السكنى وهو مانوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فائتة ومصوره الزيلعى
 فقدره في البحر كذا في الدر (قوله هو المسكن) هذا بظاهره يخالف لما حرر اتفعا من
 معنى الوطن الاصلى الا ان يراد المسكن الاعم لما ذكر من الثلثة (قوله فان اتخذ وطنًا اصليا
 آخر) بان لا يبقى في الاول اهل والا كان كلاهما وطن إقامة (قوله ولا يبطل الوطن الاصلى)
 هذا تفسير لمضمون قوله فقط كما ان ما قبله تفسير لما قبله (قوله واما وطن الإقامة) تفسير

لقوله ويبتل وطن الإقامة (قوله بعد الاول) اى بعد وطن الإقامة الاول يعنى لودخل
الوطن الاول بعد اتخاذه وطنا آخر لا يصبر مقيما فلو قال كذا المكان اظهر كما قيل (قوله وكذا
اذا سافر) تفسير لقوله والسفر اى وكذا يبطل وطن الإقامة بالسفر عنه او بالانتقال
الى وطنه الاصلى (قوله العبرة بنية الاصل لا بتبع) ظاهره عدم اشتراط علم التابع هذا وان
استدل الى ظاهر الرواية لكن الاصح انه لا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع
الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم كما نقل عن المحيط وغيره (قوله لمهرها) اى
المجمل فان المؤجل لزوم ادائه بالطلاق او الموت (قوله والعبد) اى المكاتب (قوله والاجر)
وكذا الاسير والغريم والتلميذ (قوله وقيل يقصر ان) لعل هذا الخلاف مداره على
التبعية فى الصبي ﴿باب الجمعة﴾ بتثلبت الميم وسكونها كلاهما من الجمعة والسفر
ينصف بواسطة الاثنية فى السفر فى كل رابعة وهنا فى خاص وتقديم العام ههنا وجه كذا
قالوا واعترضهم فى الحواشى السعدية ان هذا يجزى الى كون الجمعة ظهرا فقصر لا فرضا ابتداء
وجوابه على ما فى القبح المراد نسبة الجمعة الى الظهر هو النصف انها نصف الظهر بعينه
ففرض ابتداء كذا فى النهار لا يخفى قولهم كل من الجمعة والسفر ينصف لا يتحمل هذا
التحريم اذ هذه الارادة من التنصيف لو صح مع بعده فى حق الجمعة لا يصح فى حق السفر
الذى جمع هو مع الجمعة فى هذا الحكم والارادة من النصف بالنسبة الى احدهما معنى والى
الآخر معنى آخر جرح بين الحقيقة والمجاز (قوله فريضة) اى فرض عين بكسر جاحدها
لشروطها بالقطع على فرض مستقل من الظهر أكد منه وليست بدلا عنه وفى البحر قد اقبلت
مرادا بعدم صلوة الاربع بعدها بنية آخر ظهر خوف اعتقادهم عدم فريضة الجمعة
وهو الاحتياط فى زماننا واما من لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون فى بيته خفية
(قوله المصر) فى الشريعة لا بان بلغت ابنته ابنته منى (قوله او المدة) هذا وان ظاهره مذهب
لكن فنوى اكثر الفقهاء على الاول على ما نقل عن المجتبى لظهور التواتر فى الاحكام
ولهذا اختاره بالتقديم (قوله ويقيم الحدود) يدخل القصاص قبل من قيل عطف
الخاص على العام اهماما لزيادة خطورها وقيل وجه اليراد ان تنفيذ الاحكام لا يستلزم
اقامة الحدود فان المحكم والمرأة اذا كانت قاضية لرس لهما حكم فى الحدود نسب ذلك
الى شراح الهداية واورد ان اللام للاستغراق لعدم العهد ودفع يجوز الجنس بل اولى
لكون الاصل فى المطفف التعاير لا يخفى ان كان الكلام فى نفس ارادة ابتداء كان هذا ابديا
(قوله الاول اختيار الكرخى والثانى اختيار التلجى) اورد انه مخالف لـ هو الواقع
اذ الاول للتلجى والثانى للكركنى على عكس ما ذكر وقيل بل التلجى بالباء المفردة
لا التلجى بالثاء المتلثة (قوله او فناءه بكسر الفاء) يعنى الشرط هو نفس المصر او فناء ذلك المصر
سواء كان المصلى اهالى هذا المصر او اخرون وسواء صلى فى المصر ايضا او لا (قوله
اتصل) الاصح عدم اشتراط الاتصال كما حققه ابن الكمال ونقل عن الكمال ايضا لكن
بشرط كون الانفصالى قدر غلوة وفى الدر والخيار للفتوى تقديره بفسخ (قوله والسلطان)
ولو متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها لا اقامتها كما فى الدر (قوله او من امره ولو عبدا)
ولى عمل ناحية وان لم يجز ان نكحته واقضيته كما فيه ايضا (قوله فجمع) من التجميع وهو فى الاصل
الحضور الى الجمعة والمراد هنا اقامة الجمعة (قوله او القاضى المأدون) له ذلك على ما فى التوير

(قوله لان امر العامة مفوض اليهم) واقامة الجمعة من امور العامة فيكون بطريق العبارة وقيل
 بطريق الدلالة بمعنى ان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلفاضي القضية بالشام
 ان يقيمها وان يولى الخطب بلا اذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا بغيرها امير البلد ثم الشرطي
 ثم القاضي ثم من ولاة قاضي القضية انتهى (قوله الا اذا لم يوجد) فينبذ يجوز للضرورة (قوله
 بمعنى في الموسم) لوجود الخليفة اوثابه والسكك والابنية وكذا كل ابنية نزل بها الخليفة وعدم
 اقامة العيد للتخفيف كذا في النهر والدرا ليجوز ان المؤثر في الجواز وجود الخليفة مع الابنية
 فهذا يصحح جوازها في كل قرية اشتملت الابنية مع السكك ان وجد اذن السلطان وثبات
 الفرق بين حضوره بنفسه وبين اذنه مشكل فليست الا ان يفرق بين تحقق اجراء كل الاحكام
 حينئذ في منى دون سائر القرى فليست (قوله لا يجوز بعرفات) لانها مفارقة ولو كان الخليفة
 فيها فيفهم منه عدم الجواز لاهل الاخبية بالاولى وكذا لاهل المصر ان خرجوا ببوتهم
 بمفارقة لا تكون فناء لمصرهم وضربوا بيوتا من الخيم (قوله ولا يبنى في غير موسم) لزوال
 تمصرها بانعدام الخليفة في النهر عن الفتح يفيد هذا جوازها في القرى عند حضور المتولى
 واورد عليه ان ذلك في منى لاجتماع من ينفذ الاحكام مع السكك وذا لا يوجد في كل القرى
 وقيل يجوز في غير الموسم لكونها من فناء مكة ورد بان بينهما فرسخين وتقدير الفناء بذلك غير
 صحيح (قوله لا يبرأ الموسم) اى امير الحاج الا ان يكون مأذونا او يكون واليا لمكة وكان من اهل
 مكة كما نقل عن المحيط (قوله الخطبة) اى بحضرة جماعة تنعقد الجمعة بهم ولو كانوا اصما
 اوتيام فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كافي البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي باليس
 الا لاسمائه ولما مور جمع وفي الخلاصة بكفاية حضور واحد (قوله نحو سبيحة او تحميدة
 او تهليله) اى للخطبة المفروضة مع الكراهة (قوله من ذكر طويل) واقوله قدر النشهد
 الواجب (قوله لابد من خطبتين) وسأبقي سنتيهما عندنا (قوله قبلها في وقتها) اى بنيتها
 فلو جحد لعطاسه لم تنب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة (قوله واقفها ثلثة)
 ولو غير الثلثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام لانه لابد من الذكر وهو الخطيب وثلثة
 سواه بنص فاسعوا الى ذكر الله (قوله الاقامة بمصر) او بمصر او موضع يسمع النداء
 من المصر عند محمد وبه يفتى وقد عرفت التقدير بفرسخ ورجع في البحر اعتبار عوده لبيته
 بلا كفلة (قوله والحريه والاصح) وجوبها على مكاتب ومبعض واجير ويسقط من الاجر
 بحسبه لو بعيدا والا لا ولو اذن له مولاه وجبت وقيل بخبر ورجع في البحر واختلف في العبد
 الذنبى حضر باب المسجد لحفظ الدابة اذا لم يخل بالحفظ كما في الشربلالية (قوله وسلامة
 العين والرجل) في افرادهما اشارة الى انه لو كان احد الرجلين والعينين صحيحا يترتب عليه
 الوجوب لكن قالوا لا تجب على مفلولج الرجل ولا مقطوعهما (قوله تقع فرضا) في البحر هذه
 عزيمة افضل الالهة (قوله لما فيه من الاخلال) الاوضح في تعاليه انه ربما تطرق اقتداء
 غيرهم اليهم اورد انه ليس بمطرد بالنظر الى من فاتته الجمعة فالاولى ما في النهر لان فيه صورة
 معارضة للجمعة فيصلون بلا اذان واقامة وجماعة ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ
 الامام وكرهه وان لم يؤخرها الصحيح (قوله وكره ظهريهم) اورد على عامة المتون هنا ما في الشيخ
 وكذا الكمال من انه حرام لانه ترك الفرض التمتعى بالتفاهم وتبعه صاحب التنوير حتى اختار
 قوله حرم بدل قولهم كره واورد عليه في البحر منع قوله انه ترك الفرض القطعى اذ هذا الظاهر

ليس بمناف للجمعة كيف وقد امر بالسعي اليها بعده فالحرام هو ترك السعي بعده لافعل
 الظاهر بل هو مكره لكونه سببا للترك باعتداده عليه وتبعه النهار وحسنه وبه يظهر ضعف
 تعليل الدر الحزمة المذكورة في التوريق قوله لكونه سببا لتفويت الجمعة (قوله وسعى اليها)
 عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل في الاصح فالبطلان به مقيد بما كان ادراكها
 (قوله يبطل ظهره) لا اصل الصلوة ولا ظهر من اقتدى به ولم يسع ثم هذا اي البطلان
 انما يكون عند امكان الادراك اليها او عند وقوع شروع الامام بعد السعي واما اذا كان السعي
 بعد الشروع او مقارناله فلا يبطل كما في الزيلعي (قوله بمجرد سعيه) بان انفصل عن باب داره
 والامام فيها وقبل اذا خطا خطوتين في البيت الواسع يبطل (قوله ادراكها اولا) بلافرق
 بين معذور وغيره على المذهب (قوله وسجود السهو) يعني على القول به فيها فلا مرد له لا يوتى
 به في الجمعة فكيف يتصور فيه ذلك على ان مرادهم بالنفي بيان الاولوية لاني الجواز (قوله وقال
 محمد) لعله يؤل الحديث المذكور والافيه يكون من قبيل الرأي في مقابلة النص الان يصل اليه نص
 آخر موجبا للترجيح (قوله لا يستخلف الامام) قال في التوريق واختلف في الخطيب المقرر من
 جهة الامام الاعظم او نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة فقول لا مطلقا وقيل ان لضرورة جاز
 والا لا وقيل يجوز مطلقا يعني بالضرورة وهو الظاهر وفي البحر عن البدايع من ملك الجمعة ملك
 اقامة غيره وعن التحفة انما يشترط الاذن لاقامتها عند بناء المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك
 بل الاذن مستحب لكل خطيب وفيه ايضا ما ذكره ملا خسرو رده ابن الكمال في رسالة
 خاصة برهن فيها على الجواز بلا شرط واطب فيها وايدع واكثر من الفوائد اودع اقول
 قد وضع هذا الضعيف عصمه الله رسالة مشتملة جوابا عن كلام هذا المحقق مع ضم زيادة
 فوائد وافدة وقلنا كفاية بحيث لا يسع المقام تفصيلهما وسنشير اجمالهما وفي الدر عن مجمع
 الانهر انه جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه
 الفتوى وفي السراجية لوصلي احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية
 الجمعة (قوله ولا للصلوة ابتداء) اورد المحقق ابن الكمال ان الموقوف على الاذن انما هو الخطبة
 لا الصلوة فجوز مطلقا واورد على قوله بل يجوز الخ ان جواز الاستخلاف انما هو عند امتداد العذر
 الى خروج الوقت فلا يكون الجواز على اطلاقه وعلى قوله وهذا معنى ما قال في الهداية ان
 كلام الهداية دال على جواز اقامة الغير في حق الصلوة مطابقة وفي حق الخطبة التزاما
 اما الاول فظاهر من قوله حيث يستخلف وقد قال في الخلاصة له ان يستخلف وان لم يكن
 في منشور الامامة الاستخلاف واما الثاني فانه اذا جاز الاستخلاف للجمعة تضمن ذلك جوازه
 للخطبة لعدم التنفك وجعل قوله لانه على شرف الفوات دليلا عليه وعلى قوله وجهه
 انه ان اريد من الاذن في قوله الا بانه الاذن صراحة فالخبر ليس بمسلم لجواز كفاية الاذن
 دلالة وكذا الملازمة في قوله فلم يجز غيره اذا ما يكون من افعال السلطان لا يستلزم الاذن الصريح
 بل يجوز بالاذن دلالة وان اريد الاذن دلالة فلا يتم التقريب ويمكن ان يقال ان المذكور في عامة
 الكتب الفقهية توقف الجمعة على الاذن والتمتاد هو صلواتها وتوقف الخطبة لكونها شرطها
 وقد قال قاضيان الاذن بالجمعة اذن بالخطبة وبالعكس على ان كلامه اي الدر مني على الهداية
 ولا يضر المخالفة لغيره كافي شرح المنية للحلي وان مراد الهداية من قوله حيث يستخلف
 الاستخلاف عند العذر يدل عليه قوله لانه على شرف الفوات فيهم منه مفهوما انه لا يجوز

الاستخلاف بغير عذر وهذا صريح مدلول عبارة الدرر اذ مراده من قوله لا يستخلف الامام عدم الاستخلاف حال الاختيار فظهر التوفيق على وجه يصلح قول الهداية معنى بل مبنى للدرر فتأمل بجمعه ما ذكره هنا أولا وآخرا حتى يظهر لك مالم يظهر وتفصيل المقام على وجه الاجال على ما فرغنا في الرسالة المشاره الامام مأذون للاستخلاف لهما والصلوة او الخطبة او لا يكون مأذونا اصلا وعلى الاخير اما بوجود ضرورة دائمة في الوقت او لا يدوم او لا يوجد ضرورة اصلا في الثلاثة الاول جائز مطلقا وفي الرابع جائز مطلقا وفي الخامس جائز انتهاء لا ابتداء عند الدرر وليس بجائز مطلقا على ما فهم من تعليل الهداية وتصریح ذلك المورد المحقق وفي السادس ليس بجائز عنده هذه الثلاثة دون غيرهم كما سمعت ما في الدرر عن الانهر وقد وقع في فتاوى ابي السعود ان خضياء زماننا عواما مأذونون من ملوكنا على الاستخلاف (قوله ووجهه) الظاهر رجوع الضمير الى المتن بملاحظة الاستثناء الآتي اى وجد عدم استخلاف الامام بلا اذن فالاولى ان يؤخر هذا الوجه عن هذا الاستثناء (قوله وتحققه) اى تحققي احتياج الاستخلاف الى الاذن (قوله مقام غيره) اعني كمشكلة الاستخلاف (قوله مقام غيره) لنفسه كمشكلة الاستعارة (قوله والتقدم) اى العلم بالوجه في كل منهما ما ذكرنا من بيان الفرق بينهما (قوله هل يجوز خطا به النائب) فيه اشارة الى جواز امامة النائب عند حضور الخطيب (قوله الا اذا اذن) اذا ثبت حقيقة البسطة من الشرح يظهر ان الاولى تقديم الاستثناء على الشرح (قوله وكره البيع) اى تحريما بل قد قيل حرم بدل كره كما يذكر من الهداية ثم لم يرد من البيع كل عمل يناف السعي واومع السعي وفي المسجد اعظم وزرا ولا يلتفت بما في السراج من عدم كراهة اذ الم يشغله كما في النهر (قوله لم يكن في زمن النبي) بل كان في زمن عثمان لكثرة الناس وبه يخرج الجواب عما يتوهم انه اذ الم يكن الاول في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون المراد بالبراءة في الآية هو الثاني فيخفى مشروعية الاول فضلا عن استحبة وجه الجواب الظاهر من فعل عثمان بمحض الاحتجاب بالقول عن الكل فيكون اجابا يصلح ان يكون قطعيا (قوله اى صعوده) وفي شرح المجمع المراد من الخروج والخروج من الحجرة ان كان والا فقيامه للصعود (قوله الى تمام الصلوة) وان كان في الخطبة ذكر الظلمة في الاصح كما في بل يحرم كل ما حرم في الصلوة من اكل وشرب وكلام ولو تسبيحا او رد سلام او امر معروف بل يجب عليهما ان يستمع ويسكت والاصح انه لا بأس ان يشير برأسه او يده عند روية منكرو والصواب انه يصل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به يفتى وكذا يجب الاستماع لاسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتمد وقالا لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها قال في البحر ان ما تعورف ان المرقى للخطبة يقرأ الحديث النبوي والمؤذنون يؤمنون عند الدعاء ويدعون له بالصلاة بالرضوان والسلطان بالصر فكله حرام والعجب ان المرقى ينهي عن الامر بالمعروف بقتضى حديثه ثم يقول انصتوا رحمكم الله الا ان يحمل على قولهما كما في الدرر (قوله لم يقل الى تمام الخطبة) اورد ان مقابله نقل آخر لا يقتضى ارجحية احدهما على الاخر بمجرد ان مرجح لا ينبغي ان المحيط ونحوه مرجح على الهداية ترجيح القول بانها مثل معتبر في النقليات (قوله يكرهان) والمأخوذ في المتن هو الحرمة وقد اختار الكراهة مع البيع آنفا مخالفا لهداية (قوله ومن كان في صلوة) يعنى غير الفائمة فانها جائزة من غير كراهة (قوله وان كانت سنة مجمعة) اورد الاصح والفتوى على خلافه كما في الصغرى وكذا

في البحر عن الولوجية والمبتغى لانها بمنزلة صلاة واحدة واجبة ثم ان قوله هذا ليس
بتكرار بما تقدم في فصل الجهر لان هذا بيان ابتداء الاستماع وان محله الاصل هذا
دون ذلك (قوله قبل خروج الوقت) وفي عبارة بعضهم بلفظ دخول بدل خروج وفي شرح
المنية والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال وفي التاتارخانية
يكره الخروج بعد النداء ورجح باطلا في الخطب بالسعي (قوله القروي) اي غير المسافر
(قوله قبل الوقت او بعده) لكن في النهر ان نوى الخروج بعده لزمته والا لا وفي شرح المنية
وان نوى المكث الى وقتها لزمته وقيل لا (قوله يخطب الخطيب) في المساوي اذا فرغ
المؤذنون قام الامام والسيف يساره وهو متكى عليه وفي المضمرات يتقاده كما في البحر
وفي الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس او عصا ﴿فروع﴾ ﴿سمع النداء﴾ وهو يأكله يتركه ان خاف فوت جمعة او مكتوبة لاجاعة رستا في سعي يريد الجمعة وحواليه
ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب السعي اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادة فالعبادة
بالاعلأ افضل حلق الشعر وقم الظفر بعد هذا لا بأس بالتجطي ما لم يأخذ الامام بالخطبة
ولم يؤذ احدا الا ان لا يجرد فرجة فيخطي اليها للضرورة والصحيح ساعة الاجابة ما بين
جلوس الامام الى ان يتم الصلوة وقيل وقت العصر واليه ذهب المشايخ كما في التاتارخانية
وفي حصن الحصين الاقرب عند قراءة الفاتحة حتى يؤمن وفي المناوي الكبير شرح جامع
الصغير ذكر احدا واربعين اقوالا وقال فيها انها ما بين قعود الامام على المنبر الى انقضاء
الصلوة على ما صوبه النووي والراجح عند الغزالي والضري انتقالها في بوعها ولا تلمزها
ساعة معينة وفي الاشباه مما اخص به يومها قراءة الكهف فيه والطيب ولبس الاحسن
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ويكره افراد الصوم ولبثه بالقيام ويحتمل فيه الارواح
وتزار القبور ويأمن الميت من عذاب القبر ولا تسبح فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربه
سبحانه وتعالى وفي التاتارخانية عن الحجة ينبغي ان يستغل المؤمن بعد العصر يوم الجمعة الى
غروب الشمس بالذكر والتسبيح والتلهيل والخيرات لار فاطمة رضي الله تعالى عنها تقول
هي الساعة التي لم يصادفها عبد فبسال الله شيئا الا اعطاه اياه ﴿باب العبد﴾
ذكرهما بعد الجمعة لاشترأ كها في شرائط الخطبة وقد معها الشوبتها بالكتاب مع فرضتها
سمى به لان الله فيه عوائد الاحسان واعوده بالسرور غالبا او تعوذا بفوذه ويستعمل في كل يوم
فيه عشرة ولذا قيل (عبد وعبد وعبد صرن مجتمعة) وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة ووجهه
اعباد لا عوائد مع انهم العود للزوم الياء في المفرد والفرق بينه وبين عود الحسبة وشرع في الاولى
من الهجرة (قوله وهو الاصح) كما في الهداية وغيره وقول الاكثر كما في المجتبى واستدل عايه
بما في الاصل ولا يصلي نافله بحجامة الا اقيام رمضان والكسوف (قوله وما نقل عن محمد) اي
في الجامع الصغير (قوله مأول) وبعضهم حمله على ظاهره وقال هو نص على السنة في المجتبى
وهو الصحيح وفي الغاية هو الاظهر ورجحه في البحر بان الجامع مصنف بعد الاصل فهو
المعول وما في الجامع صريح في السنة وما في الاصل ليس بصريح في الوجوب ورد في النهر بانه
صرح بموضع آخر من الاصل بالوجوب وانه وقع بعد قوله هذا في الجامع ولا يترك واحد منهما
ومثله في الرواية يذكر في الواجب وقيل بفرض كفايتهما (قوله ليست من شرائط العيد)
ولهذا تؤدي بعد الصلوة وشرط الشيء يسبقه اوبق ربه (قوله بل سنة) فلوتركها كان مسبئا

في الدر عن القنية صلوة العبد في القرى تكرر فخره بما لانه اشتغال بما لا يصح لان المصر شرط الصحة لا يخفى ان هذه العلة يقتضي كراهية الجمعة ايضا لكن في بعض المواضع عن القنية ايضا جوازها لكونها من شعائر الاسلام (قوله وتقدم) اي صلوة العيد (قوله اذا اجتمعنا) لانه واجب علينا والجماعة كفاية (قوله وصلوة الجماعة على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف لكن في البحر على تأخير الجماعة على السنة واقره المنح كانه الحاقا لها بالصلوة لكن في الاشياء ينبغي تقديم الجماعة والكسوف حتى على الفرض ما لم يضق وقته فتأمل (قوله) ونذب يوم الفطر الاكل) اي حلوا وترا ولو قرويا (قوله قبل الصلوة) اي قبل خروجه اليها (قوله والاغتسال) اورد انه يفيد كون الغسل لليوم وليس كذلك بل للصلوة لا يخفى ان المعنى بلا حضة العطف ونذب الاغتسال قبل الصلوة يفيد كونه للصلوة (قوله والتطيب) بماله ريح لا لون كالمنك والبخور (قوله وليس احسن الثياب) ولو غير ابيض ولو غير جد يد قال في البحر ومن المستحب اظهار الفرح والبشاشة واكثر الصدقة وزاد في الدر والتختم والتهنيت يقبل الله منا ومنكم وزاد في الشرنبلالية والمصاحفة لانه سنة عقيب الصلوات كلها وعند كل لقي (قوله ثم الخروج) خبره مسنون التي بكلمة ثم يفيد تراخيه عن جميع مامر والمستحب الخرج ما شيا ولا بأس بعوده راكبا والرجوع من طريق آخر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الاولى ان يقدم على قوله ثم الخروج (قوله والخروج اليها سنة) وان وجب مطلقي الخروج (قوله ولا بأس) لكن في الخلاصة لا بأس ببناءه دون اخرجه (قوله ولا يكبر جهرا وهو الصحيح) عند اكثر مشايخنا في الخلاصة من ان الاصح عدم التكبير في الفطر اطلاقا بل لا يمنع من ذكر الله في شيء من الاوقات بل المنوع جهره لانه بدعة فيما لم يرد به الشرع عند الامام كافي عيد الاضحي واورد عليه البحر بان الخلاصة اعلم بالخلاف منه وان تخصيص عبادة في وقت دون وقت لم يرد به الشرع ممنوع ولهذا في الغاية لا يكبر في طريق المصلي اي تحكيمة العيد ولكن لو كبر لكونه ذكر الله يجوز ويستحب ولهذا اختاره في التنوير تيمنا له وهو الذي دل عليه ظاهر الكتب لكن في التهر اختار خلافه مشير على ازيد للبحر ثم قال في البحر الجهر بالتكبير بدعة فيما سوى المستثنيات وقد صرح قاضيان بكراهة الجهر في الذكر وتبعه المصنف وفي العلامة يمنع الصوفية من رفع الصوت والصعق وصرح بحرمة المعنى واستثنى من ذلك في القنية ما يفعله الائمة في زماننا فقال امام بعاد كل غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي وآخر البقرة ونحوه جهرا لا بأس به والافضل اخفاء وجه التكبير في غير ايام التشريق لا يسن الا بازاء العد والاموص وقاس عليه بعضهم الغريق والخشوف ثم رقم رقم آخر قاص وعنده جمع كثير يرفعون اصواتهم بالنسبح والتهليل جملة لا بأس به والاخفاء افضل ولو اجتمعوا في ذكر الله والنسبح والتهليل يخفون والاخفاء افضل عند النزغ في السفينة وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اقول قد كثرت الاقوال المتخالفة في الجهر من اثبتنا الى ان تحير العقلاء وافتت الاذكاء وقد وضعت له رسالة وبينت اولها تلك الاقوال من الجانبين ثم وفقت بما في نحو البرازي ورسالة ابى السعود بان ذلك جائز بالاغراض الحميدة وليس بجائر بالاغراض الدينية وانه مختلف في جوازه وافضليته باختلاف الأشخاص والاحوال والاغراض (قوله قبل صلوته) واما بعدها فان في مصلاها فخره وان في البيت فحازر بل يتدب تنفل باربع ثم قال في الدر هنا هذا الخواص واما العوام فلا يمنعون

من تكبير ولا تنفل اصلا لعله رغبته في الخيرات بحر وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلوة رغائب
و برات وقد رلان عليا رضي الله تعالى عنه رأى رجلا يصلي بعد العيد فقيل امانتمعه يا امير
المؤمنين فقال اخاف ان ادخل تحت الوعيد قال الله تعالى ارايت الذي ينهي عبدا اذا صلى
انتهى (قوله من ارتفاع الشمس) فلا تصح قبله بل يكون نفلا محرما وكذا لو زالت الشمس
وهو في اثائها فسدت كما في الجمعة كذا في الدر عن السراجية (قوله لانه عليه السلام) لا يفتي
ان هذا لا يدل الى ما بعد الازتفاع الى الزوال والمطلوب اخذ بذلك ايضا (قوله ولو جاز)
يرد عليه انه يجوز ذلك لكونه افضل لا لعدم جوازه او يجوز لتفرق الناس في ذلك اليوم (قوله
مكبرا في تنصيفه بالتكبير) اشارة الى ما في التاتارخانية ان لفظ التكبير في الافتتاح واجب في العيد
دون غيرها لكن في الشرنبلالية بوجوب ذلك في كل صلوة (قوله ويوالي بين القرائتين)
ولو ادرك الامام في القيام بعد ما كبر كبر في الحال برأى نفسه ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر
لثلاثي الى التكبير ولو ادرك في القيام فلو لم يكبر حتى ركن الامام قبل ان يكبر المؤتم لا يكبر
في القيام بل يركع ويكبر في الركوع على الصحيح كالوركع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر
في الركوع ولا يعود الى القيام بالتكبير في ظاهر الرواية كذا في التنوير مع الدر (قوله وسورة) والمستحب
سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والغاشية في الثانية (قوله مقدار ثلاث تسبيحات) هذا يختلف
بكثرة الزحام وقتله (قوله ثم يكبر للركوع) في البحر انه واجب (قوله ويرفع يديه) الا ان يدرك
الامام راكعا فيكبر بلا رفع (قوله ويخطب بعدها خطبتين) والسنة ان يفتتح الاول بتسع
تكبيرات تترى اى متابعات والثانية بسبع وان يكبر قبل تزوله من المنبر اربع عشرة واذا صعد
عليه لا يجلس عندها (قوله فان قيل) في البحر ينبغي ان يعلمهم في الجمعة التي قبلها لياتوا بها
جميعا في محالها ولم اره منقول ولا معلما في عنق العلماء (قوله فاته مع الامام) كلمة مع قيد
لفاعل فاته اعني الصلوة لا للفعل (قوله لا يفضي) ولو دخل مع الامام ثم افسدها (قوله
نذب تأخير الاكل) وان لم يصح في الاصح ولو اكل لم يكره اى تحرما (قوله في الطريق) قيل
وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لافي البيت كما في الدر (قوله ايس بشئ من انواع العبادة)
فرض وواجب ومستحب فيفيد الاباحة وقيل يستحب ذلك كما في المسكين وقال الباقر
لو اجتمعوا المشرف ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف وكشف رأس جاز بلا كراهة اتفاقا
على ما في الدر (قوله ويجب) وفي الكنز وسن وفسر مؤكدا واوردا الاصح وجوبه ودفع ان السنة
لا ينافي الوجوب لانها الطريقة المرضية ورد بان هذا مجاز ولا قرينة واجب القرينة قوله
بعد سطرين وبالاقتداء يجب على المرأة الخفا اختارده المصنف اولى لدلالتة على ما هو الاصح
صراحة (قوله تقديد اللحم) قيل عن الغاية سمي به لان لحوم الاضاحي تقدد فيها (قوله
وعن الخليل) وقيل رفع الصوت بالتكبير (قوله فالاضافة للبيان) اورد بل من قبيل اضافة
الشيء الى نفسه وقع بل من قبيل اضافة العام الى الخاص اذا التشرىق ليس مطلقا بالتكبير
بل اسم لخاص ولو شرعا فالسمية واقعة على الكل اى الامام مع صاحبيه فقوله فقيل التسمية
بتكبير التشرىق بالفاء على ما في التسخ ايس وبظاهر بل الاولى بالواو الا ان يقال التفرع بالنسبة
الى الاول فيرد عليه ايضا ان التكبير ليس مختصا بايام التشرىق عند هما ايضا الا ان يعتبر مسامحة
قرينة فافهم (قوله باعتبار القرب) فمن قبيل الاضافة لادنى ملا بسنة (قوله واصل ذلك)
هذاما نور عن الخليل عند الفقهاء لكن قيل ليس بثابت عند اهل الحديث ودفعه بانه ثابت

عن ابن مسعود عند أبي شعبة وسنده جيد (قوله فلما علم اسمعيل) وهو الاصح عند الحنفية رقبيل
 الذبيح هو اسحق (قوله في الاخرين) بمد الهمة وكسر الحاء جمع اخر بمعنى من يبيى بعدهم
 (قوله الى عصر العيد) بادخل الغاية (قوله يمنع البناء مما حر في الحديث في الصلوة كالفقههه
 والحديث العمدة والكلام مطلقا وان احدث بعد الفراغ الاصح التكبير بلا طهارة كما في البحر
 لكن في الزيلعي التكبير بعد الوضوء اصح (قوله التوافل) اى مالا يكون فرضا فدخل الوتر
 (قوله وصلوة العيد) في البحر عن البخيين الجواز وعن ابي الليث انه لا بأس به لتوارث المسلمين
 (قوله فلا يجب على المنفرد) لا يخفى ما في هذا لتفريع من الحنفاء (قوله او قروى او امرأة) لكن
 المرأة تخاف ويجب على مقيم اقتدى بمسافر (قوله فور كل فرض) عني (قوله وبه اى
 بالتكبير) اورد انه ينبغي ارجاع الضمير الى مطلق قولهما لا على هذا الخاص اذ المعمول هو
 المطلق ويمكن ان يقال المراد بالتكبير هو التكبير فور كل فرض مطلقا (قوله يعمل وعابه
 الاعتماد) والقوى في عامة الاعصار وفي البحر ولا يمنع العامة من التكبير في الاسواق في الايام
 العشرة وبه تأخذ (قوله لا يكبر مع الامام) ولو كبر معه لا تنفس ويبدأ الامام بسجود السهو
 ثم بالتكبير ثم بالنسبة باب صلاة الكسوف من قبيل اضافة الشئ الى سببه مناسبتة اما
 من حيث الاتحاد والاتحاد بالكاف بالشمس وبالحاء بالقمر وقيل عن الجوهره بالكاف ذهب الضوء
 وبالحاء ذهب الدائرة وقيل يخرج به الجواب عن عاب محمد في قوله كسوف القمر وايضا في المغرب
 كسفت الشمس والقمر (قوله يصلى على ان يكون سنته) عند الجمهور او واجبة على ما اختاره
 في الاسرار على ما في النهر عن البدائع والاسرار (قوله امام الجمعة) فيه اشارة الى لزوم شرائط
 الجملة اورد عليه في البحر بما فهم من الاستنباحى من عدمه واجب عنه بان ذلك بيان بالكمال اذهى
 مستحبة (قوله ركعتين) بيان للاقل فان شاء للاقل فان شاء اربعاً او اكثر لكل ركعتين بتسليمه اول
 كل اربع كما في النهر (قوله كاتفل في الركوع والسجود) واطالة القيام وغيرهما من خواص النفل
 (قوله بلا اذان) لكن ينادى الصلوة جماعة ليجمعوا (قوله ولا جهر خلافا لهما) والتفصيل
 في الشرب لا بد (قوله ويركع في كل ركعة) اورد انه مستدرك بقوله كاتفل يرد عليه ان ذلك
 لرد الشافعي كما صرحه في شرحه (قوله ويطول القراءة) وكذا يبطى في الركوع والسجود
 والادعية والاذن كل الذي هو من خصائص النافلة (قوله يدعو) اى جالساً مستقبل القبلة
 او قائماً مستقبل الناس والقوم يؤمنون وحسن الخلو ان ذلك ولو اعتقد على قوس او عصا
 كان حسناً وموضع الصلوة موضع العيد او مسجد الجامع (قوله حتى تجبلى) اى كلها (قوله
 فرادى) اى في منزلهم تحزرا عن الفتنه كما في النهر لكن في الشرب لا بد انهم يجتمعون للصلوة
 والدعاء فرادى (قوله كالخسوف للقمر) فانه يصلى فرادى لكن في النهر عن المجتبى ان الجماعة
 جائزة بلا سنة وهذا وما بعده حسنة لاسنة ولا واجب (قوله او الظلمة الهائلة) اى بالهزار
 والازلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والنجم والامطار الدائمة وعموم
 الامراض لان كل ذلك من الايات المخوفة كما في التبيين والله يخوف عباده ليرتكو المعاصي
 ويرجعوا الى طاعته التي فيها فوزهم واقرب احوال العبد في الرجوع الى ربه الصلوة
 (واعلم ان من عموم الامراض الدعاء برفع الطاعون وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبل
 مشروع وليس دعاء برفع الشهادة لانه لا عينه وقول ابن حجر انه بدعة اى حسنة فاذا
 اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين بنوى بهما دفعه كما في النهر والدور والتفصيل في الاشياء

﴿باب الاستسقاء﴾ اخره للاختلاف في استثنائه كما نقل عن القم
 اولان الجماعة مختلف فيه بخلاف السابق هو طلب السقيا قال الله تعالى سقا هم ربهم
 واسقيناكم وقيل السقي مصدر وطلب الماء في ضمنه كالاستغفار مع المغفرة وفي البحر هو طلب
 سقي من الله تعالى بالثناء عليه والفرع اليه والاستغفار (قوله لاجاعة مسنونة) بل هي جائزة
 وعندهما بجماعة كالعيد وهل يكبر الزوائد فيه خلاف قيل ابو يوسف مع الامام والاصح مع
 محمد كما في النهر (قوله ولا خطبة خلافا لهما) لكن بواحدة عند الثاني ومخطبتين عند محمد
 ومعظم الخطبة بالاستغفار (قوله بل هو دعاء) بان يدعو الامام مستقبل القبلة رافعا يديه والناس
 قعود مستقبل القبلة يؤمنون على دعاءه باللهم اسقنا غيثا مغيا هنيئا مرثيا مرعا دعفا عاجلا
 غير راث مجلا سخا عاما طبقا دائما وما اشبهه سرا وجهرا كما في الشرع بلالية عن البرهان
 في هذا الدعاء نوع تغير لما في شرح المنية (قوله لقوله تعالى) بل ثبوته بالسنة ايضا لانه قد صح
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسنقى مرارا وكذا الخلفاء بعده والامة اجعت عليه خلفا
 عن سلف من غير تكبر كما في البحر (قوله فان صلوا فرادى جاز) قال في الهداية فان صلى
 الناس وحدا جاز وقال الكمال يفهم منه استثنائهما فرادى وهو غير مراد وقال في الجوهره معناه
 جاز ولا يكره وقال الزيلعي اطلاق الجواز ينفي كونها سنة او مستحبة ولكن ان صلوا وحدا بالبس
 يبدع ولا مكروهة ثم حكى ما سبذكره المصنف عن التحفة وقال انه ينفي مشروعيتهما مطلقا
 (قوله لا يقلب) بالتخفيف (قوله يقلب الامام) ليقرب الله الخال من الجذب الى الخصب
 ومن العسر الى اليسر وحثه فعله صلى الله عليه وسلم والجواب عن طرف الامام انه كان تقالا
 واورد ان الثقال جار في حقنا تأسيا ودفع انه من خواصه ورد النهر ان الاصل في فعله كونه
 شرعا عاما لما يقيم دلائل الخصوص (قوله ولا يحضر ذمي) لكن عن الكاكي لا يمنع لو خرجوا
 مع انفسهم ففعل يستجاب دعائهم استعجالا لحظهم في الدنيا وفي قاضيان انه ذكر الخلاف
 في استجابة دعاء الكافر ولم يرجع وعن الكمال انهم ينعون عن الاستقلال لاحتمال ان يسقوا
 ففتن به ضعفاء العوام وبالجملة الراجح ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا واما قوله تعالى
 ومادعاء الكافرين الا في ضلال ففي الآخرة كما في الدر عن شرح المجموع وزاد في النهر يستجاب
 اي يجوز عقلا وان لم يقع لكن يرد عليه قصة البليس (قوله ويخرجون) قالوا لكن بمكة حجة وبن
 في المسجد دون بيت ولم يستنوا مدينة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مع كونه افضل
 من بيت المقدس قال في البحر لعله لضيقه وتبعه النهر والدر وفي الشرع بلالية قلت ينبغي كذلك
 لاهل المدينة فيجتنبون في المسجد النبوي لانه لا اشرف من محل حل فيه خير خلق الله
 صلى الله عليه وسلم يرد عليه انه قريب ان يكون رأيا في مقابلة النص ومفهوم التخصيص حجة
 ومفهوم العناد والقب جازها فافهم ثم انه يأمرهم الامام بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج
 وباتوبة ثم يخرج بهم في الرابع (قوله ويقدمون الصدقة) كل على حسب حاله ويجددون
 التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والصبيان ويبعدون
 الاطفال عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا
 باذنه وبغير اذنه جاز ثم انه ان دام المطر حتى اضر فلا بأس بالدعاء بحبسه ومصرفه حيث
 ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذب ان يخرجوا شكرا لله تعالى ﴿باب صلوة الخوف﴾
 من اضافة الشيء الى شرطه او الى سببه اخره عن الاستسقاء لان عارضه سماوى وعارض

هذا اختياري وهو الجهاد الذي سببه كفر الكافر (قوله لم يجوزها ابو يوسف) لا يعلم
 وجد تخصيص هذا الخلاف المرجوح عنده هنا على خلاف عاتيه (قوله فاذا خيف فيكفى
 اصل الخوف) بلا احتياج اني اشتداده لان حضور العدو وقيام مقام الخوف في نحو الكبر
 من قوله اذا اشتد الخوف فاورد عليه بان الشرط هو الحضور عند العامة واجيب بانه اتفاق
 او اكثري لا احترازي (قوله اوسع) وكذا حجة عظيمة ونحوها كالحرق والغرق ويشترط
 قرب خروج الوقت كافي الدر عن مجمع الانهر (قوله حاضرين) قبل المناسب الافراد الا ان
 يعمل او بمعنى الواو (قوله جعل الامام) هذا اي صلوة الخوف ان تنازعوا في الصلوة خلف
 واحد والا فالأفضل ان يصلي كل طائفة بامام (قوله وفي غير النساء) يعني صلي ركعتين
 في الزاوي او مقيا وفي غير النساء مطقا فلا يرد عليه شيء ايراد حرف العطف (قوله ومضوا)
 اي لا ركبا (قوله وركعة في الثلاثي) قبل اوقاف بدله في غير الزاوي لشمس الشافعي وقبل هو
 حق اول وجه لاهماله (قوله وان اشتد خوفهم) بان يحجزوا عن النزول للهجوم العدو
 بالحرابة (قوله فرادي) الا اذا كان رديفا للامام فيصح الاقتداء (قوله بالقل) اي الكثير
 لا بالقليل كرمية سهم اورد بجواز قتل الحية في الصلوة ولو بعمل كثير ودفع له مستثنى بالنص
 على خلاف القياس واهلك تعلم الكلام في العمل الكثير فيه ايضا (قوله والمشي) لغير اصطفاة
 وسبق حدث (قوله حل الصلاح في الصلوة) عند الخوف مستحب عندنا واجب عند الشافعي
 ومالك وقوله تعالى ولأخذوا اسلحتهم محمول على التدب عندنا اراكب ان مطلوبنا يصح
 صلواته وان طالبا لا لعدم خوفه شرعوا ثم ذهب العدو ولم يجز انخرقهم وبعكسه جاز
 لا تشرع صلوة الخوف للعاصي سقره كما في الظهيرية فلا يصح من البغاة كذا في الدر
 وباب الصلوة في الكعبة

ولو نفلا لبس بيجاز في الكعبة عند الشافعي والمالك فقد اورد عليه النهاية من ان الصلوة
 مطلقا نفلا او فرضا جازة في الكعبة عند الشافعي وهو الموافق لما نقل ابن الكمال وغيره
 من كتب الشافعية لكن به يظهر فساد قوله خلافا للشافعي ولهذا اورد عليه ان هذا الخلاف
 لبس للشافعي بل للمالك رحمه الله فيه تأمل ظاهر فلي تأمل (قوله وان اختلف وجوههم)
 اي في التوجه الى القبلة (قوله لانه تقدم امامه) كأثر حقيقة التقدم انما تكون مختص بما يكون
 ظهر المتقدم على وجه المتقدم بالفتح (قوله كذا لو تحلقوا) قبل مستدرك بقوله آتفا وبجماعة
 وان اختلف وجوههم ويمكن ان يقال وان امكن ادخال هذه في عموم ذلك لكن فيه مزية
 تقصيل لا يظهرون من ذلك ابتداء يعرف من قوله ولو كان بعضهم قدام الامام وبه يظهر
 فساد ما قيل انها استطردية لان الكلام في الصلوة في داخل الكعبة ومقتضى هذه المسئلة
 في خارجها لانها ان اتحدت ذاتا بمسابق وهي صريحة ومسلمة في كونها في الداخل لزم كون هذه
 كذلك (قوله اقتدوا من الجوانب) بان تحلقوا واحوالها كافي التوير فيكون في خارج الكعبة فيكون
 المسئلة استطردية (قوله لو بعضهم اقرب اليها) اورد انه لو اتى كلمة لو بواو الحال لكان اولي
 لا يخفى ان المقصود من ذلك يفهم بظريق الدلالة ايضا (قوله لانه ينافي تعظيم الضمير
 لاداء الصلوة لانفس الصلوة اذا المنافي فعلها لانفسها

باب سجود السهو

من اضافته الحكم الى سببه اورد لفظ والشك على خلاف القوم لما أتى في آخر الباب من بعض
 مسائل الشك والقوم حملوه على الاستطردا كما قيل والمفهوم من الدر انه من قبل عطف تفسير

للسهو حيث فسر السهو بالشك والنسيان فقال الجميع واحد عند الفقهاء والظن الضرف
 الزاجح والوهم الطرف المرجوح ويقرب اليه عبارة الشرنيلاية اى السجود اورد عليه
 جهور المحشين ان هذا يوجب كون فاعل يجب ضميراً راجعاً الى السجود وقد صرح فيها
 بأنى بان الفاعل قوله سجدتان واجب المقصود الاصل من ذكره تعيين محل الخلاف ابتداء
 لبيان الفاعل وقيل انه ليس المراد تعيين فاعل صناعه بل تعلق الوجوب المذكور بالسجود
 بحسب المعنى لا يخفى ان الكل تكلف (قوله بعد تسليمتين) فلو قبلهما جاز وكره تبرئهما وهو
 ظاهر الرواية لكن ظاهر عبارة المصنف انه لا وجوب قبله فلو اتى لا يعتد به ويعبد وهو
 مروى عن اصحابنا كذا في النهر عن المحيط (قوله غل تاج الشريعة) اشارة الى وجهه
 ترجع جانب التسليمتين لكن قال في الشرنيلاية وفي الحيازة الاحوط قبل السلام الثانى
 وفي المجتبى وهو الاصح وفي المحيط هو قول عامة المشايخ وفي الكاكي وهو الاخذ الاحتياط
 وفي البحر المعتمد يندرج المجتبى انه يسلم عن عيئه فقط لانه المعهود به يحصل التحليل ولهذا
 اكتفى به في التزوير وقرره في الدرر فترجع لدرر قريب ان يكون من قبيل الراى فى مقابلة
 النص (قوله وما وجدته في كتاب) اى ما وجدت نسبة الثاني الى محمد الا في المعراج
 وقد صدر فيه بقيل المؤذن عن الضعف (قوله سجدتان) يعنى اذا كان الوقت
 صالحاً فلو طلعت الشمس في الفجر واوجرت في قضاء الغائسة او وجد منه ما يمنع البناء
 بعد السلام سقط عنه فتح وفي الفتنه لو بنى النفل على فرض سهى فيه لم يسجد
 (قوله ولا يجب سجدة) قيل الا في اربع تركه القعدة الاولى وصلوته على النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وتكره عمدا حتى شغلته عن ركز وتأخير احدى سجدتي
 الركعة الاولى الى آخر الصلوة كما في النهر (قوله قيل يحرف) نحو اللهم (قوله والصحيح)
 وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صل على محمد (قوله والاصح) هذا في حق الامام اما
 المنفرد فلا سهو عليه اذا جهز في السريفة كما في الشرنيلاية (قوله في الفصلين) جهرا امام
 فيما يخفى واخفا وفي الجهر (قوله وان كان سهو فبما فات عنه) اى ان كان سهو قبل اقتدائه
 (قوله ثم يقضى ما فات) والمقيم خلف المسافر يقضى كالمسوق وقيل كاللاحق (قوله فعليه
 ان يعود وان ركن) ثم عليه عادة ذلك القيام والركوع ولو لم يعد ولم يتابع الامام وقيد ركعتيه
 بالسجدة فسدت كما في البرهان ولا تنفسد على ما في البدايع كما في الشرنيلاية (قوله لا يعود
 انما كذا انفراد) ويسجد في آخر صلوته لسهو الامام استحساناً فلو عاد وسجد مع الامام فسدت
 (قوله ولو سهى) قيل هذا رسم اشتهر بين الكتاب وان كان مقتضى القاعدة سهواً بالانف
 (قوله سجد ثانياً) فان لم يتابع الامام في السجدة كفاه سجدتان (قوله كاللاحق) لكنه يسجد
 في آخر صلوته ولو سجد مع امامه اعاده وهذا هو الداعى الى تفسيره بكلمة يعنى المبيعة عن
 خلاف الظاهر كما قيل (قوله وان استوى قائماً) بل ما لم يقيد بالسجدة وان حكى فيه خلاف
 عن المحيط (قوله وهو اليه اقرب) قدم مفعول افعال التفصيل توسعة كما في حزام السقيط
 وان اباه الخويين كما في الشرنيلاية عن ابن الكمال (قوله بان لم يرفع ركبتيه) اى وقد رفع
 اليه وقيل بما لم يصب النصف الاسفل وصحح (قوله وهو الاصح) ولهذا اختاره في التزوير
 وقال في الدرر هو ظاهر انذهب وهو الاصح فتح ثم انه اوعاد الى العقود بعد الاستواء تنفسد صلوته
 صححه الزيلعي وقيل لا لكنه مسيئ ويسجد لتأخير الواجب قال في التزوير وهو الاشبه

وفي الدر حقه الكمال، والبحر هذا في غير الموثم فيعود حتماً وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد بطلت بحر قلت وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض ولنا فيه رسالة كافلة فراجعها انتهى (قوله والثالثة في الثانية) ففسمة الاخيرة للمشكلة (قوله لبس بمحل الرض) اورد ان كلمة لبس خطأ وسهو من الشارح ويمكن ان يقال المراد انه لبس مادون ركعة محلاً لرفض ما قبله من القعود الاول مثلاً بل يرفض هو ويتدارك ما قبله (قوله وان سجد عامداً) اوتاسيا (قوله صار فرضه) اى تحول فرضه فعلاً برفع الجبهة عند محمد وبه يبقى لان تمام الشيء باخيره فلو سبقه الحدث قبل رفعه وتوضاً وبني خلافاً لابي يوسف حتى قال هذه صلوة فسدت اصلحها الحدث والعبرة للامام حتى ارعاه ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم يفسد صلواتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها يلحن اى متصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (قوله وضم سادسة) ولا يسجد للسهو على الاصح لان نقصان بالفساد لا يجبر (قوله ان شاء) صريح في عدم الوجوب وعلى ما هو المنقول عن المبسوط وفي القدوري بالوجوب على ما حمله الجوهرة وهو رواية الاصل على ما نقله النهاية لا يضم رابعة الاصح الضم كايأتى وانه لو لم يضم واكتفى بالثلاث يلزم منه النفل بثلاث ركعات والنفل لم يشرع وتراو عند محمد باطله لترك القعدة (قوله لان النفل بعد طلوع الفجر) هذا جار في العصر مع ان الظاهر من عبارته هو الضم فيه كايأتى هنا وقد نقل عن الجنبس عدم فرق الصبح مع العصر في عدم الكراهة ولهذا قال في الدر واو في العصر والفجر وعلى بقوله باختصاص الكراهة بالقصد نعم يمكن الفرق بان العصر وقت يجوز النفل قبله بخلاف الفجر لكنه خلاف الرواية الصحيحة (قوله عاد وسلم) لياأتى بالسلام في موضعه ولو سلم قائماً صح ولا يشهد عند العود ثم اصح ان القوم لا يتبعونه بل ينتظرون فان عاد قبل السجدة يتبعونه (قوله وقضاهما ان افسد) قال في الدر عن الثقات به يبقى وفي الشرنبلالية لا قضاء عليه عند محمد اعتباراً بالامام (قوله في صورتين) الخامسة في الرابى والاربعة في الثلاثي (قوله ان يفسد) لترك الفرض (قوله شرع اربعا) كالاربعة قبل الظاهر (قوله وقام الى الشفع الثاني) هذا موافق لما قبل انه لا يعود اصلاً والاصح انه يعود ما لم يقيد الثالثة بسجدة (قوله لم يفرض الا القعدة الاخيرة) فلا يعتبر القعدة الاولى فرضاً فلا تفسد بتركها (قوله ان القعدة الاخيرة) اى ولو حكماً كالفجر والنفل الذى ادى بشفع واحد (قوله واكتنفها فرضت للحنم) فاذا لم يتفق الحنم في النفل باشفع الاول بان يترك القعود الاول لم يكن فرضاً لم تفسد بتركها كما يشير اليه قوله واذا لم يكن القعدة (قوله كما في الفرض) اى كما بقي في الفرض الثاني وهو الظاهر (قوله لا يبنى) بخلاف المسافر اذا نوى الاقامة فانه يبنى ويعبد سجود السهو لبطلان الاول بوقوعه في خلال الصلوة (قوله ولو بني صح ويكره) تحريمه لا يبطل سجوده بالضرورة (قوله اعاده) وهو المختار وقيل لا (قوله يخرج به موقوفاً) خلافاً لمحمد وزفر فانه لا يخرج به اصلاً (قوله فلا يترتب عليه الاحكام) المذكورة كذا في عامة الكتب وهو غلط في الاخيرتين والصواب انه لا يبطل وضوؤه ولا يتغير فرضه سجد اولاً لسقوط السجود بالهتفه وكذا بالنية ثلاثاً يقع في خلال الصلاة وتماه في البحر والنهر والشرنبلالية (قوله قتلغو) لان نية تغيير المشرع انغو (قوله ما لم يتحول او يتكلم) ولو نسي السهو او سجدة صلياً او تلاوية يلزمه ذلك ما دام في المسجد

كذا في الدر (قوله اتمها) لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه (قوله لا يسجد
 للسهو) وفي التنوير انه يأتي فيها كسائر المكتوبة والتطوع لكن المختار ما اختاره المصنف
 كما فصل في البحر قبل هذا عدد كون الجماعة كثير الدفع الفتنة واما عند كونها قليلا
 فانظروا السجود لعدم الداعي الى الترك يد عليه ان الحكم لا يثنى بانقضاء السبب الخاص
 وانه يجوز ان يكون هذا كالسفر مع المشقة كيف ولو صح ذلك لزم ان لا يسجد للسهو
 في سائر الصلوة التي جماعتها كثيرة (قوله شك) اي في صلوته فلا يعتبر الشك بعد القعود
 قدر ان تشهد (قوله لا انه لم يسه) في البحر عن الخلاصة ان ما عليه اكثر المشايخ المراد
 انه لم يشك في صلوة قط بعد بلوغه (قوله استأنف بعمل مناف) والاولى بالسلام قاعدة لانه المحلل
 (قوله وقد في كل ماظنه آخره) ولو واجبا لثلا يصير تاركا فرض القعود او واجبه (قوله
 فتفكر) ولم يشتغل حالة الشك والتفكير بقراءة ولا تسبيح كما في التنوير ونقل عن الذخيرة
 في الدر (قوله والفكر القليل) نظاها كفاية مطلق التفكير على خلاف ما نقل عن التنوير اتفاقا فهم
 (قوله اخبره عدل) بانه صلى الله عليه وسلم انظر اربعا وشك في صدقه وكذبه اعاد احتياطوا واختلف
 الامام والقوم فلولا الامام على يقين لم يعدوا لاعاد بقولهم شك انها ثلثة الوترام ثلثه قنت وقعدتم
 صلى اخرى وقت ايضا في الاصح شك هل كبر للافتاح او لا او احدث او لا او اصاب نجاسة او لا
 او مسح رأسه او لا استقبل ان كان اول مرة والا لا ونماه في الاشباه **باب سجود التلاوة**
 مناسبة لما تقدم لان كلا منهما فيه بيان السجود وهو من اضافة الشيء الى سببه ولم يقل
 والسماع مع انه سببه ايضا لان التلاوة سبب للسماع ايضا كما في البحر تبعا لشرح الهداية
 ورده الزهر بان السبب هو التلاوة والسماع شرط في حق السامع وقيل امكن في التلاوة
 لاصالتها في الباب ثم في ذكر التلاوة ايماء الى انه لو كتبها او تهجأ بها لم يجب ركنها وضع
 الجبهة على الارض او الركوع للمصلي او ما يقوم مقامه او اليماء للمريض او كان راكبا
 على الدابة في سفر وتلاها او سمعها (قوله يجب موسعا) اي مترا خيا وهو المختار ويكره
 تأخيرها تنزيها ويكره ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين ويكون مؤديا وتسقط بالخبط
 والردة قبل هذا الاختلاف في الخارجية لافي الصلوة فانها مضيق قطعاً ويمكن التعميم بالنسبة
 الى كون السجدة في آخر الصلوة وان تلا في اولها (قوله فيها تسبيح السجود) وهو الاصح
 تعرض هنا لذلك دون سجود السهو بخلاف في ذلك هناك دون هنالك وقبل اتصال
 السهو بالصلوة يعلم حاله من حالها دون التلاوة ثم هذا البس حتما لانه اذا لم يذكر شيئا اجزأه
 كافي الجوهره (قوله بشرط الصلوة) اي خلا الجريمة وثبة التعيين وفسدها ما فسد
 (قوله بين تكبيرتين) اي مسنونتين جهرا وبين قيامين مستحبين وما في السراج انه اذا كان
 قاعدا لا يقوم قاف في البحر انه خلاف المذهب ولا يؤمر التالي بالتقدم ولا يقوم بالاصطفاف
 ولكن يسجد ويسجدون كيف كانوا كما في الشرنبلالية عن المعراج (قوله من تلا آية)
 ظاهره اشتراط تمام الآية والاصح اكثر آية مع حرف السجدة وقبل الصحيح قرأ حرف
 السجدة وقوله كلمة او بعده كلمة وجب السجود (قوله ولو بالفارسية) ولو لم يفهم (قوله واول
 الحج) وعند الشافعي في تأنيته (قوله وان لم يقصده) اي السماع وكذا التلاوة (قوله والصدى)
 الصدى ما يحبيك بمثل صوتك في الجبال وغيرها قيل فيه ثل اذ الصوت المنعكس من
 الجبال صوت مسموع ايضا من التالي لا يخفى انه من قبيل المقابلة بالرأى على صاحب المذهب

على ان يكونه مسموعا من التالى باواسطه لحكم فيجوز كون ذلك حكم مسموع بالذات
 لا بالواسطه (قوله والمؤتم) لو السامع فى صلوة المؤتم بخلاف الخارج كما سيذكر (قوله اقول
 وجه التوفيق) فى الشربلية ان هذا باختلاف الرواية ونقل عن الفتاوى الصغرى الوجوب
 بالسماع عن المجنون وكذا عن الجوهرة قال فى الدر وهب جزم القهستانى (قوله على الفور)
 انقطاع الفور بثلاث آيات بعد السجدة وبأكثر منها عند الحلوانى وهو الرواية (قوله ويؤدى
 بسجودها كذلك) اى على الفور ولو لم يؤد سجدة ما تلاها فى الصلوة لا يؤدى خارجها
 وفى البدائع واذا لم يسجد اثم فتلزمه التوبة الا اذا فسدت بغير الحيض فيسجد خارجها
 ولو به تسقط السجدة كما فى الدر (قوله لابد للركوع من التنية) ولو نواها الامام فى ركوعه
 ولو بنوها المؤتم لم يميزه ويسجد اذا سلم الامام ويعبد القعدة ولو تركها فسدت صلوة
 وتامة فى الدر (قوله ليست بصلوتية) قبل الصواب صلوة يرد الله واواحد فى التاء كما
 يقتضيه قاعدة النسبة وقبل انه خطأ مستعمل وعند الفقهاء خير من صواب نادر (قوله
 بل اعاده دونها) وهو الصحيح وقيل تفسد بها (قوله او ايتهم) فيه اشارة الى اختياره هذا
 اقول كما اقتصر عليه الكمال وقبل يسجد خارجها وكره الزيلعى (قوله وسجدة محلها
 الصلوة) ليس على اطلاقه فانه اذا فسدت الصلوة فيسجد خارجها كفته واحدة (قوله
 ولو لم يسجد فى الصلوة ايضا) سقطا فى الاصح واثم كما مر وفى رواية النوادر لا يسقط بل
 يؤدى خارجها كذا فى الدر (قوله استنبعت غيرها) لقوتها وكالها (قوله كن كررها)
 فى مجلس بشرط اتحاد الآية ايضا كما يشير اليه عبارته (قوله فى ذلك المجلس) سواء كان
 الاتحاد حقيقيا كالبيت والمسجد الا اذا كان كبيرا كدار السلطان او حكمها ككل القميتين
 او مشى خضوتين كما يأتى واختلف فى الصلوة واحدة عند الثانى وانتقال من ركعة الى اخرى
 اختلاف عند محمد ورجح الاول واستحسن الثانى (قوله رهوت اخل فى السبب) بان يجعل
 السك كتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقى تبعاتها وهو الباقى بالعبادة لان
 تركها مع وجوب سببها شنيع (قوله لا الحكم) يعنى لا تدخل فى الحكم بل يجعل كل تلاوة سببا
 لسجدة (قوله فتدأخذت السجدة) فاكفى بواحدة لانه الباقى بالقوة لانها للزجر وهو
 ينجز بواحدة فيحصل المقصود والكرام يعفو مع قيام سبب العقوبة (قوله عاد الحكم الى
 الاصل) اى تكرر الحكم بتكرار السبب (قوله واسداء الثوب) ذاهبا وآيبا (قوله زوايا المسجد
 والبيت) اى المصغرين كما يشير آنفا (قوله والركوب) اى فى محل قرائته والنزول اى من غير ان
 يسير عن محل قرائته (قوله تبدل مجلس السامع) لا لئالى حتى لو كرره راكبا يصلى وغلامه
 يمشى يكرر على العلامة لا راكب (قوله لاعكسه) اى على المفتية وهذا يفيد ترجيح سببية السماع
 واما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تكرر اذا لا تدخل فى حقوق
 العباد واما العطاس فالاصح انه ان زاد على الثلاث لا يشتمه خلاصه كما فى الدر (قوله وكره ترك
 آيتها) اى تحرر بما (قوله لانه بوجه الاستكفاف) ولان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه وتباع
 النظم والتأليف مأثور به كما نقل عن البدائع (قوله وتذب ضم آية الى اخرى) فيه اشارة الى
 عدم كراهة افرادها بالقراءة كما فى الكثر والهداية (قوله لكل مهمة فى الكل) قبل من
 قرأ اى السجدة كلها فى مسجد ومسجد لكل منها كفاه الله ما اهمه كما فى الدر وفى عبارة
 الشربلية عن الكمال والكافى فى مجلس واحد بدل مسجد ثم قال فى الدر وظاهره انه يقرأها

اولاً ثم يسجد ويحتمل انه يسجد لكل بعد قراءتها وهو غير مكروه (قوله دفع التوهم التفضيل)
 اذ النكل من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باشماله على صفات الله
 تعالى (قوله عن السامع الغير المنتهى للسجود) واما المنتهى الذي لا ينقل عليه السجدة
 فلا يخفى عنده لان هذا حث على العبادات واختلاف في وجوبها على منشاغل بعمل ولم يسمعها
 والراجح الوجوب زجره عن تشاغله عن كلام الله تعالى ووسم آية سجدة من كل منهم حرفاً
 لم يسجد لانه لم يسمعها من تاتارخانية وكذا في الدرر (تمت) سجدة الشكر مستحبة
 به يفتي لكنها تكره بعد الصلوة لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فكرهه
 كما في الدرر وما اشتهر انها ليست بشيء عند الامام كما عند مالك فقبل تأويله انها ليست بسنة
 وقبل ليست شيئاً تكون شكراً تاماً بل تمام ركعتان كما فعل عليه السلام يوم فتح مكة وقبل ليست
 بشيء واحب لان التعم كثيرة لا يمكن لكل نعمة بل عن الامام جوازها عند وجود نعمة او ذكرها
 بل ليس بخارج عن حد الاستحباب وقد وردت روايات كثيرة عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم والصحابه والصالحين وروى انه صلى الله تعالى عليه وسلم ولما اتى بين يديه رأس ابى جهل
 يوم بدر سجد لله خمس سجديات وقرأ آية السجدة في انشقت فسجد لله عشر سجديات
 الاولى التلاوة والباقيات شكراً للمكرمات فلا تنفع العباد عن سجدة الشكر كما فيه من التعبد
 وعليه الفتوى وكذا في التاتارخانية والتفصيل فيه وكذا في فروق الاشباه وفوائدها
 باب الجنائز (قوله من اضافة الشيء لسببه والموت صفة وجودية وقيل عدية) (قوله)
 وهي بالفتح وقبلها الغنان (قوله توجيه المحتضر) اى ان لم يشق عليه ويستحب لاهل الميت
 ان يدخلوا عليه ويتلوا سورة يس او سورة الرعد ويخرج من عنده الحائض والنفساء وجوز
 بعضهم حضور الجنب والحائض عند الاحتضار وعلامة الاحتضار استرخاء قدميه واعوجاج
 منخره وانخساف صدغيه جاز الاستلقاء وفي التنوير وقبل بوضع كاتيسر على الاصم وفي الدرر
 صححه في الميت (قوله لانه ايسر) قيل لا يمكن وجه البسر الانقلا وهو اسهل ايضا للغميض
 العين وشدة الحمية بعد الموت (قوله وبلقن ندبا) وقبل وجوبا لعل هذا عند عدم زوال عقله
 (قوله عنده) اى قبل الغرغرة واختلف في قبول توبة النياس والمختار قبول توبته لايمانه
 والفرق في البرازية (قوله لان الاولى) اى الشهادة الاولى (قوله ولا يؤمر) واذا قال الهامرة
 كفاه ولا يكثر عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه كلمة الشهادة قال في التنوير ولا يلقن بعد تلجده
 وزاد في الدرر وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرة انه مشروع عند اهل السنة ومن لا يسأل ينبغي
 ان لا يلقن والاصح ان الانبياء لا يسئلون ولا طفل المؤمن لكن في الشرع بلالية كل ذى روح
 يسئل عنه اجماعا لكن يلقن الملك للطفل وقيل يلهمه الله والامام توقف في اطفال المشركين
 وقبل خدام اهل الجاننة وتماه في النهر (قوله تخفة ان يتضح) وما ظهر منه من كلمات كفرية
 فيحمل انه في زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته وتماه في البحر (قوله)
 ويغض عيناه) ويقول مغضيه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل
 عليه ما بعده واسعه بالعاقبات واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ويوضع على بطنه
 سيف او حديد لئلا ينفخ ويحضر عنده الطيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب
 ويسرع في جهازه ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى الغسل كما في القهستاني معزياً
 للشافى قلت وليس في الشافى الى الغسل بل الى ان يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبارة

الزبلعي وغيره نكره القراءة عنده حتى يغسل وعلمه الشربلالي من امداد الفتح بقوله تنزيها
 للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قبل نجاسة خبث وقبل حدث وعليه فينبغي جوازها
 كقراءة المحدث كذا في الدر (قوله ولا بأس باعلام الناس موته) سيما اقرباؤه واخوانه لكن النداء
 في الاسواق قبل مكروه والاصح عدم كراهته ان لم يكن مع تنويه بذكره بل يقول مات العبد الفقير
 الى الله تعالى فلان بن فلان (قوله ويجعل الى آخره) اي كما مات بلا تأخير وقت الغسل
 كما في الزبلي كما تيسر في الاصح كما في الدر (قوله على تحت) كيف اتفق على الاصح ومنهم
 من اختار طولا كصلوته بالايماء ومنهم عرضا كما في القبر كذا في الشربلالي عن العناية (قوله
 وثرا) لكن الى سبع فقط كما في الدر عن الفتح او خمس فقط كما في الزبلي (قوله عورته الغليظة)
 هو الصحيح على ما في الهداية والظاهر من الرواية كما في الدر (قوله وقبل مطلقا) هو رواية
 الدوادر فيستمرن سريره الى تحت ركبته ولو امرأة لان عورة المرأة كالرجل للرجل ويغسل
 تحت السرة بيد ملفوفة بخرقه لحرمته المس كالنظر وصححه الزبلي وغيره كالفتح عن النهاية
 (قوله وبوضأ) اي من يؤمر بالصلوة فلا يوضأ الصغير الذي لا يعقل الصلوة (قوله
 بلا مضضة واستنشاق) وقيل يغسلان بخرقه قال في الدر وعليه العمل اليوم ولو كان جنبا
 او حائضا او نفثا فعلا اتفاقا ولا يبدأ بغسل يديه بل بوجهه ويمسح رأسه ولا يؤخر رجله
 كما في الشربلالي (قوله بسدر) هو ورق النبق (قوله وحرص) بضم فسكون (قوله ويغسل
 رأسه وحليته) لو بهما شعر فلو امرد او جرد لا يفعل (قوله ويغسل بالماء) في التارخاينة بعد
 التوضي يغسل اول بالماء القراح ثم بالسدر ثم بالشيء من الكافور كما فعلت الملائكة بآدم عليه
 السلام والماء الحار افضل خلافا للشافعي (قوله مستندا) بالبناء للمفعول كما في الدر لكن لعل
 انه لا يحسن هنا (قوله لان الغسل) في البحر وشرح المجمع لان غسله لما وجب لرفع الحدث لبقلته
 بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدعوية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامته له وقد حصل
 وعدم المسح قبل الغسل ليكون خروج ما يخرج ايسر لحصول الاسترخاء بالماء الحار كما قيل
 (قوله وينشف) اي يؤخذ الماء الذي على جسده بثوب (قوله ولا يقص ظفره) الا المكسور
 لانه يكره تحريما (قوله ولا يسرح شعره) ولا يتخن ايضا ولا بأس بجعل القطن على وجهه
 وفي مخارقه كدبر وقيل واذن وفي كما في الدر لكن عن الفتح باستقباحه عامة العلماء (قوله
 الخنوط) يفتح الحاء العطر المركب من الاشياء الطيبة غير زعفران وورس في حق الرجل
 لا المرأة لكرهتهما للرجال وجعلهما في الكفن جهل كذا في الدر (قوله واذا اجرى الماء)
 اقول وكذا لو غسل بغير نية لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين (قوله لم يكن غسلا) لانا
 امرنا بالغسل فيحرك في الماء بنية الغسل ثلثا فتح وتعليله فيد انهم لو صلوا عليه بلا اعادة
 غسله صح وان لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره كذا في الدر لعل وجه الافادة ما اشير اليه آتيا
 من ان النية شرط الاسقاط الواجب عن المكلف لا لظاهرة الميت (فروع) والافضل
 ان يغسل الميت محانا فان اتبع الغاسل الاجر جاز ان كان ثم غيره والا لاتبينه عليه وينبغي
 ان يكون حكم الحامل والخافر كذلك كما نقل في الدر عن السراج واستيجار الخياط للكفن
 مختلف فيه لولم يدركه اسلام ام كافر ان في دارنا غسل والا لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة اعتبر
 الا كره فان استوا وغسلوا وتمامه في الدر (قوله وسنة الكفن) واما اصل التكفين فرض كفاية
 لعامة المسلم لمن خص بلزومه (قوله ولا يجب) قبل كذا في الكافي وهو بعيد الا ان يرا به الشق

التازل الى الصدر قاله الكمال (قوله واستحسن العمامة) قال في التنوير وذكره العمامة في الاصح
قال في الدر كذا في المجتبى واستحسنها المتأخرون للعلماء والاشراف وكذا في الشرنبلالي عن
المعراج فاذا اختاره هنا مع كونه مخالفا لما صحح في نحو المجتبى ينبغي ان يقيد بما ذكره وقاطقه (قوله
لا يبطئ فيها) وكذا بطنها وكفاية هي اول ان لم يكن في المال والورثة كثرة والسنة اولى عند
خلافه (قوله على من تجب عليه نفقته) وان تعدد فعلى قدر ميراثهم (قوله الوجوب عليه)
وان تركت مالا كافيا في الجرح لانه ككسوتها في صحتها (قوله في بيت المال) فان لم يكن بيت المال
معمورا او منتظما فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسأوا الناس له ثوبا اى كفن ضرورة
فقط بخلاف الحي فانه يصلى عمره با ناء ولا يسئل له الناس بل يغطيه كافي الجرح (قوله فرض
كفاية بالاجماع) فيكفر منكرها كدفنه وغسله وتجهيزه فانها فروض كفاية (قوله ان ادى
الدهض) ولو واحد او اثني لاصح كافي التاتارخانية ثم شرطها اسلام الميت وطهارته الا ان يهال
عليه التراب فيصلى على قبره بلا غسل وفي القنية الطهارة من النجاسة في ثوب وبدن ومكان
وستر العورة شرط في حق الميت والامام جميعا فلو لم يلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة لا
كما لو امه امرأه لسقوط فرضها بواحدة وشرطها ايضا حضوره ووضعه وكونه امام
المصلى فلا تصح على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه وركبتها التكبيرات الاربع
فالاولى ركن ايضا لشرط والقيام فلم تجز قاعدا بلا عذر وسنتها التعميد والنماء والدعاء فيها
وما ذكره بعضهم ان الدعاء ركن والتكبير الاول شرط فزده البحر وادابها كثيرة مفصلة
في نحو البحر وافضل صفوفها آخرها للتواضع لتكون شفاعة ادعى الى القبول (قوله الا
البغاة) اى على الامام العدل كما في الشرنبلالي عن البرهان اورد على المحصر
بالعصبة وبالقتال بالحق لكن العصبة داخلية في المكابر بل عينه كما في الدر ولا يبعد الحاق
الخناسق عليه (قوله في الحرب) ولو بعد الحرب صلى عليهم لانه حد او قصاص كما في الدر
(قوله وان غسلوا) يعنى لا يصلى ولكن يغسل فيه اشارة الى اختيار هذه الرواية اورد
عليه بترجيح رواية عدم الغسل ايضا بعدم غسل على رضى الله عنه اهل النهر وان كما
في البرهان ولا يخفى ان مذهب الصحابي لا يكون حجة فيما اختلف في عصرهم ولا من تابعي
اتفاقا وفيما لم يدر اختلافهم او اتفاقهم وسكوتهم فكونه حجة يختلف فيه فيجوز كون هذا
من احد هذين القيلتين (قوله قاتل نفسه ولو عمدا) لكن في الخطأ اتفاقا (قوله يغسل به
يفتى) وان كان اعظم وزرا ممن قاتل غيره وقبل الاصح ان لا يصلى ورجه الكمال (قوله
لاعلى قاتل احد ابويه) والحق في النهر بالبغاة (قوله زجرا له) قبل لو قال اهانة له وزجرا
لغيره لكان اولى لا يبعد ان يقال المراد زجرا للغيره فافهم (قوله اربع تكبيرات) كل تكبيرة
قائمة مقام ركعة وقبل الاولى للافتتاح فينبغي بعدها اربع تكبيرات فيكون خسا واجيب
بان كونها للافتتاح لا يمنع ذلك (قوله وعند الشافعي) في كلها وكذا عند ائمة بلخ مثل
ونصير يرفع تارة ولا يرفع اخرى كما في البحر (قوله فاحيه على الاسلام) خص الاسلام بالحياة
والايمان بالموت لان الاسلام اى الانقياد الذى بالعمل انما يتصور في الحياة لا في الموت
والايمان مدارا الاعتقاد وهو المعتبر عند الموت (قوله وتسلمتين) ناوي بالميت مع القوم ويسرف في الكل
الا التكبير كافي الزيلعي والمنقول عن البدائع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وعن جواهر
الفتاوى يجهر بواحدة (قوله لا قراءة فيها) عند الشافعي وعندنا يجوز الفاتحة بنية الدعاء

ويكره بنية القراءة وقيل لا يجوز اورد عليه كيف وقراءة الفاتحة فرض عند الشافعي فيجوز بل قرأتها اولى كاعادة الوضوء بمس الذكر والمرأة فتدبر (قوله لانه منسوخ الا نار) اختلف في فعله صلى الله تعالى عليه وسلم فروى الخمس والسبع والنسع واكثر من ذلك الا ان آخر صلوته كان اربع فكان ناسخا لما قبله كما روى ان عمر رضى الله عنه حين رأى اختلف الصحابة قال فانظروا الى آخر صلوته عليه السلام فوجدوه صلى على امرأة اربع فاتفقوا على ذلك كما في التاتارخانية (قوله لصبي ومجنون) وكذا معتوه لعل الجنون والعته هنا ان كان قديما من ولادته (قوله فرطا وفسر ايضا) اى سابقا الى الخوض ليهيء الماء وهو دعاء له ايضا بتقديمه في الخبر لاسيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لايوبه بل لهما ثواب التعليم كذا في الدرر (قوله اى خيرا باقيا) تفسير بالعاية واللازم اذ الذخر هو الذخيرة (قوله جعلها صفا طويلا) وان شاء جعلها صفا واحدا وقام عند افضلهم (قوله وراعى الترتيب) قيل لعله ندب واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة (قوله قضى ما عليه نسقا) بغير دعاء وافيد ان امكن الاتيان بالدعاء فعل (قوله قبل رفع الجنائز) اى بالايدي قبل الوضع على الاكتاف والتفصيل في الشر بنلالى (قوله وعند ابى يوسف يكبر واحدة) اى قبل سلام الامام قال في التاتارخانية عن الخلاصة ان جاء بعد اربعة قبل السلام انه لايدخل في رواية عن الامام والاصح انه يدخل وعليه الفتوى وانابته ظاهره التحيير وليس كذلك لان امامة النائب عند عدم السلطان على ما في التاتارخانية فالاولى فتابه كما فيما بعده من نحو فائقاضى الخ وتفسيره به كما فعله بعضهم بعيد من جهة اللفظ (قوله وقال ابو يوسف) نقل عن الطهري فان حضر الكل من الوالى او خليفة فابى الاولياء ان يتقدم احدا من هؤلاء فلهم ذلك (قوله قدم سعيد) اى قدم الحسين سعيد ابن العاص فابى سعيد فقال لولا السنة الخ (قوله فائقاضى) فصاحب الشرط ثم خليفة ثم خليفة القاضى ثم امام الحى فيه ابهام اذ تقديم الولاة واجب وتقديم امام الحى مندوب فقط بشرط ان يكون افضل من الولى والا فالاولياء اولى وفي الدار رابعة امام المسجد الجامع اولى من امام الحى اى مسجد محله كما في الدرر وفي بعض هذا الترتيب مخالفة لما في بعض الكتب (قوله فالولى) بترتيب عصبية الانتكاح الا الاب فيقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن اولى فان لم يكن ولى فالزوج ثم الجيران ومولى العبد اولى من ابنته الحر لبقاء ملكه والفتوى على بطلان الوصية بغسله والصلوة عليه كما في الدرر (قوله لا بأس باذن الولى) الا اذا كان هنا من يساويها فله المنع (قوله بعيدها ولوعلى قبره) لاجل حقه لالاسقاط الفرض فلبس لمن يصلى اولان يعيد مع الولى (قوله لم تصرف الغير في حقه) ولو صلى الولى بحضور السلطان مثلا اعاد السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلوة من لا ولاية له كعدم الصلوة اصلا فيصلى على قبره ما لم يتمزق (قوله دفن بلا صلوة) او بها بلا غسل او بمن لا ولاية له (قوله ما لم يظن) فلو شك نفسخه صلى عليه لكن في الزهر عن محمد لا (قوله ولم يجوز راكبا) كما لم يجوز قاعدا وكما لم يجوز على ميت على دابة او ايدى الناس يعنى بغير عذر كما في الزيلعي (قوله وتنزيه في اخرى) عن السكمال ترجيحه (قوله واختلف في الخارج عن المسجد) وحده اومع بعض القوم قال في الثنوبر المختار الكراهة اى مطلقا كما في الدرر عن الخلاصة لان المسجد امانة للمكتوبة وتوابعها كنافلة وتدريس

وهو الموافق لاطلاق حديث ابن داود من صلى على ميت في المسجد فلا صلوة له لكن في الشر نبلاي مع ما ذكره ربحي عن الكمال عن النسفي الاتفاق على عدم الكراهية اذا كان الميت مع صف خارج المسجد وكذا في البرازية ﴿ فروع ﴾ في التنازلية انه يكره ان يقول الرجل وهو يمشی مع الجنائز استغفروا له غفر الله لكم وكذا قوله كل حي سميت ونحو ذلك خلف الجنائز بدعة اقول ظاهره شموله لنحو قوله عندها هذا الرجل رجلا حسنا وما تقولون في حقه فيقولون نعم انه حسن او تقول في حقه رحمة الله عليه وفيه ايضا يكره رفع الصوت بالذكروا القرآن دون الخفاء (قوله ان استهل) اي بعد خروج اكثره حتى اوخرج رأسه فقط وهو يصح فذبحه رجل فعليه القرة وان قطع اذنه فخرج حيا فبات فعليه الدية ويقبل قول الواحدة العدل في حق الصلوة فقط كما يفهم من البحر (قوله او تحريك عضو) لكن لا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها (قوله والا غسل) فيه خفا بملا حظة قوله ولد فبات اذا الموت يوجب سبقة الحياة التي تعلم بالاستهلال (قوله غسل وسمى عند الثاني) وهو الاصح فيقتبه على خلاف ظاهر الرواية اكراما لبني آدم كما في ملتقى البحر وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل ودفن كذا في الدر لكن في الشر نبلاي بعد ما نقل مضمون ذلك على المعراج والفتح والاختيار نقل الاجماع على عدم غسله عن شرح المجمع لمصنفه ووفق مراد الميث الغسل في الجملة ومراد الثاني بما يكون على وجه السنة (قوله في ظاهر الرواية) قيل ظاهر الرواية خلافا للصواب في المختار كما يظهر من الهداية (قوله واوسى بدونه) لانه مسلم تبعا للدار والساني (قوله او الصبي) اي وهو عاقل اي ابن سبع سنين (قوله لانه مسلم حكما) انظرا هو اي في حكم الشرع والا فانطبق الدليل بالنسبة الى المجمع ليس بظاهر قالوا ولا ينبغي ان يسئل العامي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكنفي به ولا يضر توقفه في جواب ما الايمان وما الاسلام كذا في الدر عن الفتح (قوله كافر) اي اصلي فلو مر تدابقي في حفرة كالكتاب (قوله يغسله وايد المسلم) اي عند الاحتياج فلوله قريب آخر فالاولى تركه ولو لم يكن له قريب رفع الى اهل دينه ثم اورد على لفظ الولي بانه معيبة لعدم ولاية بينهما ودفع بان المراد القريب ورد بان المواخذة على نفس التعبير كالمسلم بلا رعاية سنة بل كغسل ثوب نجس (قوله ويدفنه) الاولى وبلقيه في حفرة (قوله بوضع مقدمها) بكسر الهمزة وفتح واو المؤخر يعني يحمل بوضع مقدمها اي عشر خطوات في السكك لحديث من حمل جنازة او بعين خضوة كفرت او بعين كبيرة (قوله ثم مؤخرها) فبقع الفراغ خلف الجنائز فيمشي خلفها وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ لكن الصبي الصغير يحمله واحد على يديه ولو راكبا والصبي والصبي الكبير يحمل على الجنائز (قوله بلا عدو) اي عدو سر يع بحيث يضطرب الميت فانه مكروه (قوله وتذب المشي خلفها) الا ان تكون خلفها نساء فالمشي امامها احسن كما في الاختيار ويكره تحريما اخر وجهه وتزجر النائحة ولا يترك اتباعها لاجلها ولا يمشی عن يمينها ويسارها ولا يرجع قبل الدفن بلا اذن اهل كافي الشر نبلاية عن البرازية ويكره التباعد عنها او تقدم السكك اوال ركوب امامها (قوله ولحج القبر) والقبر يكون في غير دار لانها من خواص النبي والحج بعد العمق قبل نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاد حسن (قوله ويدخل) من الادخال على ما هو الظاهر (قوله من قبل القبلة) بان يوضع من جهتها ثم يحمله

فيلحد (قوله بسم الله) وفي التورير بسم الله وبالله وعلى ملته رسول الله (قوله اذ به امر النبي)
 صلى الله تعالى عليه وسلم ولهذا كان التوجيه واجبا وينبغي كونه على شقه الامين ولا ينش
 ليتوجه اليها (قوله لانه شيب) لو حول الميت اما فوقه فلا يكره كما في ابن الملك (قوله ويسجى)
 اى يعطى قبرها ولو خشي لاقبره الا اعذر كما لمطر (قوله ويهاى التراب عليه) ويكره الزيادة
 على ما خرج منه كما في التورير (قوله ويسم) وجوبا قدر شبر وقبل ندبا (قوله ولا يخصص)
 وكذا لا يطعن ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس وهو المختار كما نقل عن السراجية وفيه
 ايضا لا بأس بالكتابة ان احتيج اليها حتى لا يذهب اثر (قوله الا ان يكون الارض) ويخير
 المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلي وصار ترابا كما في الزيلعي
 (قوله ويرى به) ان البر بعيدا وخيف الضرر (قوله وولد هاشم) بان يضطرب يشق بضنها وعلى
 المنقول عن الحانية انه لا يسع الا ذلك (قوله ويخرج ولدها) ولو بالعكس وخيف على الام قطع
 واخرج لومينا والا لا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والاولى
 نعم فتح (قوله لا يكسر عظام اليهود) المفهوم من البحر اختصاصه (قوله الاتباع افضل)
 من النوافل لولقاربة اولجوار او صلاح معروف ويندب تعجبه وستر موضع غسله فلا يراه
 الا غاسله ومن يعينه وان رأى ما يكره لم يكره ذكره لحدث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن
 مساويهم لا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته وبارئاته بشعر او غيره لكن يكره الافراط في
 مدحه ولا سيما عند جنازته وتعزيب اهله وزعبيهم في الصبر والتخاذل طعام لهم وبالجوس لها
 في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل ونكره بعدها الا الغائب ونكره التعزية تأيلا وعند القبر
 وعند باب الدار ويقول اعظم الله اجرك واحسن عزاك وغفر لميتك وبزيارة القبور
 ولوللنساء ويحفر قبر نفسه وقيل يكره والذي ينبغي انه لا يكره تهيشة نحو الكفن بخلاف
 القبر يكره المشي في طريق ظن انه حادث حتى لو لم يصل الى قبره الابوطي قبر تركه لا يكره
 الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر هو المختار عظم الذمي محترم انما يعذب الميت ببكاء
 اهله اذا اوصى بذلك كتب على جبهة الميت او علمته او كفته عهده نامة يرجى ان يغفر الله
 للميت اوصى بعضهم ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى
 في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتي
 بسم الله قالوا انت من عذاب الله والكل عن الدرر موافقا لما في البحر والنهر وبعض الفتاوى
 ويكره وطئ القبر والنوم وقضاء الحاجة وكل ما يهد من السنة باب الشهيد
 نوع من الجنائز باختصاصه بالفضيلة وبعض الاحكام فالاول ان يترجم بالفصل بدل الباب
 على حذاء اصطلاحهم في الفرق (قوله لانه مشهود له) على الاولان فقيل بمعنى مقبول
 وعلى الاخير بمعنى فاعل اولان له شاهدا يشهد له وهو دمه وجرحه اولان روحه شهدت
 دار السلام وروح الغير لا تشهد يوم القيامة او قيامه بشهادة الحق حتى قتل اولانه يشهد له
 عند خروج روحه ماله من الثواب (قوله لانه عليه السلام) قال نقل عن الكمال ان هذا الحديث
 غريب (قوله بكمولهم) جمع كلمة وهو الجرح (قوله ملحق بهم) لعل هذا الخلق بطريق دلالة
 النص فان القياس شرطه ان يكون الحكم في الاصل على سنته (قوله ولكن قتل ظلما) بقتل
 لا يوجب القصاص بل الدية (قوله وهم شهداء) يقال لهذا النوع شهيد احق بقاء لكونه شهيدا
 في الحقيقة والاول حكما لثبوت حكم الشهيد عليه (قوله بعد الطعن) اى قبل الموت (قوله)

والحايض) ان رأت ثلثة ايام غسلت والا لا (قوله بالغ) الاولى مكلف لان المجنون كالصبي
 (قوله لان الاب اذا قتل) وكذا اذا قتل الاب شخصا وارثه ابنه وكذا اذا وجب الدية بالصالح
 (قوله ولو بغير آلة جارحة) لا يخفى ان القتل بغير الجراحة يوجب المال وقد ذكر بعدم لزوم
 المال أنفا والجواب ان القتل مطلقا من هذه الطائفة لا يوجب المال لكن فيه كلام يعرف من بابها
 (قوله او وجد جريحا ميتا) لا يخفى انه لا يفهم من هذه العبارة انه يصلى على من قتل من البغاة
 او قطاع الطريق كما توهم ثم المراد بالجراحة علامة تخرج الدم من عينه او اذنه او حلقه
 صافيا لامن انفه او ذكره او دبره او حلقه جامدا على ما في الدر فدخل في العلامة الكسر
 يشير اليه كلمة الكفاف في كخروج الدم فلا يرد ما يتوهم ان الاولى او وجد في المعركة وبه اثر
 ولا يحتاج الى الجواب ان الجراحة اعم من الظاهرة فيشمل البطانة المملومة بسيلان الدم بغير معتاد
 حتى يورد عليه بخلاف الجراحة ككسر بعض الاجزاء فانه ايضا شهيد (قوله كالغزو
 والحشو) اى عند وجدان غيره من جنس الكفن والا دفن به ان نقص من كفن السنة
 (قوله ليم ظاهره) تعليل للاخير والمعنى يقتضى ملائمة الاول اعنى ويزاد في مصر اراد به
 العمران وما يقربه مصر او قرية كما في البحر وتعب عليه في النهر فهذا احتراز عن مفارقة
 لبس بقرب عمران (قوله احتراز عن الجامع) ظاهره انه لا يغسل من وجد فيهما ولبس كذلك
 بل يغسل لوجوب الدية عن بيت المال فيهما فالصواب الدية بدل القسامة كما في التنوير
 (قوله ولم يعلم قاتله) او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا كمن قتله المصوص ليلا
 في المصر فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله المصوص غاية الامر ان عينه لم تعلم كما في البحر
 عن الرابع قال فليحفظ فان الناس عنه غافلون اقول لعله ينفع في البحث الاتي ايضا (قوله
 فيما اذا لم يعلم قاتله) ان اريد عدم العلم فيما بعد الاستثناء كما قبله فلبس بمسلم لجواز ان يكون
 القاتل معلوما فيما بعد الاستثناء بقرينة التعليل اعنى قوله لان الواجب فيه القصاص بل
 بالاول ايضا غاية كون الاستثناء منقطعا على ان تقرب قوله لانه علل بوجوب القسامة
 لبس بتمام على هذا التدوير وان اريد فيما قبله فقط فتفريع قوله ففي صورة عدم العلم بالقاتل
 الخ لبس بمسلم وهو ظاهر لعل هذا يحصل البحث الاتي (قوله بمجديدة) لعل المراد بها مجرد
 الاثر والجراحة اقول كانه الخ واجيب بان الاستثناء متصل فعدم العلم في المستثنى منه لمحوظ
 في المستثنى لا يخفى ان ظاهر قوله لان الواجب فيه القصاص مانع عن هذا ومؤيد للانقطاع
 وجل الاستثناء على الاقطاع اخف من التأويل الذي اشار اليه بقوله لان نفس هذا القتل الخ
 (قوله محمول على ما اذا علم قاتله عينا) يرد عليه انه لا يلزم العلم شخصا بل يجوز العلم نوعا
 كما اذا نزل المصوص ليلا في المصر فقتل كما مر آنفا عن البحر عن البدائع (قوله انما كان ظاهرا)
 على المحصر بكون المقتول صبيا فانه مظلوم البتة لا يخفى ان الكلام في الشهيد وقد اخذ
 في مفهومه البلوغ يفهم من الدليل ايضا وهو قوله لان الواجب فيه القصاص (قوله فلم
 ان كلام الهداية) كذا في الايضاح لابن كمال المحقق (قوله او قتل بحد او قصاص) وكذا
 بتعزير او افتراس سبع (قوله او نقل من المعركة حيا وهو يعقل) سواء وصل حيا او مات
 على الايدي وكذا لو قام من مكانه الى آخر كما في الدر عن البدائع (قوله خلافا لمحمد) قال
 في التنوير وهو الاصح وقال في الدر كذا في الجوهرة لانه من احكام الاموات وفي النهر الوصية
 بامور الاخرة لا تكون مرتبا اجبا فلا يحسن هذا التعبير هنا على اطلاقه (قوله خلقا

معارفه) خلاف الا جانب فلو في معارفه ثم تذكر بعد سنين كان عليه زكوة
ثم لفظ المماريف على وزن المفاتيح مخالف للغة والفقه بل اللفظ المعارف بلایة على مقل
(قوله ودين محمود) ان حلف عند القاضي والافيجب كما في البحر (قوله لاتقاء التماء) هذا
في الحقيقة يبان لوجه التفریع والاصل فيه حديث على رضي الله عنه لازكاة في مال الضمار
وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك (قوله اى محكوما بافلاسه) فالصينة من التقلب
يقال فلسه القاضي تقلبساى نادى عليه انه افلس واما المقلس من الافلاس فيقال افلس الرجل
اى صار مفلسا اى صارت دراهمه فلوسا على ما قيل (قوله عليه بينة) قال في الدرر عن
محمد لازكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل (قوله او علم قاض) المفتى به
اليوم عدم القضاء بعلم القاضي (قوله قال في النهاية الى آخره) اجيب ان معنى لاهلها اى
لاهل الكتب يعنى مالكلها ولهذا لم يضاف الى العلم بان يقال لاهله بدل لاهلها (قوله وسبب
وجوب ادائها) اى لاسبب نفس وجوبها والفرق بينهما محرر في الاصول فيندفع ما يتوهم
انه مخالف لما قالوا ان سبب وجوبها انال ولما قالوا في نظائرهما سبب وجوب الصلوة والصوم
اوقاتهما وان السبب غير مؤثر فكيف يكون سببا لان ما ذكرناهما ونفس الوجوب (قوله الحولان)
بالسنة القمرية (قوله اوتية التجارة) اى في العروض اما صريحا ولا بد من مقارنتها لعقد
التجارة او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة ولو آجر دراهم التي للتجارة بلانية صريحا
واستثنوا من اشتراط النية ما يشتريه المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بماله غيرها
ولا تصح نية التجارة فيما خرج ارض العشرية والحراجية او المستعارة او المستأجرة لئلا يمتنع
الحقان وبعض تفصيله في الشربلالية (قوله نية مقارنته له) ولو كانت المقارنة حكما كما لو دفع
بلانية ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية او دفعها
لذي ليدفعها للفقراء جاز لان الاعتبارية الآمر ولذا لو قال هذا تطوع او عن كفارة ثم نواه
عن الزكوة قبل دفع الوكيل صح ولو خلط زكاة موكله ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله
الفقراء والوكيل ان يدفع لولد الفقير وزوجته لانفسه الا اذا قال ربها ضعها حيث
شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان على نية الرجوع وكانت دراهم الموكل قائمة كذا
في الدرر وغيره ولا يشترط علم الفقير ~~ك~~ونها زكوة على الاصح لما في البحر الاصح ان من
اعطى مسكينا دراهم وسماها هبة او قرضا ونوى الزكوة تجزئ (قوله او تصدق كله) الا اذا
نوى نذرا او واجبا آخر فيصح ويضمن الزكاة واطلقه فعم العين والدين حتى او ابرأ الفقير عن
النصاب ابرأ وسقط عنه كذا في الدرر وفي حيل الاشياء وحيلة التكفين بها التصديق على فقير
ثم يكفى فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد (قوله فقيل عمرى) اى على التراخي
وصححه الباقر قبل والمفهوم من طريقة الهداية انه مختارة واستدل عليه الرازي بان الامر
المطلق للتراخي على المختار والامر فيها مطلق (قوله وقيل فوري) قال في التنوير وعليه
القوى وفي الدرر كما في شرح الوهبانية اورد بما تقدم من ان الامر المطلق لا يقتضى الفور واجيب
ان في هذا الامر قرينة الفور وهي انه لدفع حاجة الفقير وهي مجلبة برد عليه انه بعد التسليم
لا تدل على وجه القطعية الفرضية وهي المطلوبة هنا غايته على وجه الظنية وهي ليست بمبرادة
الا ان يقال لا يضرنا كون الفور ظنيا بل يجوز كون الحكم فيه هو الوجوب مع كون اصل الزكوة
فرضا (قوله وروى عن محمد بخلاف الحج) والفرق انه الحج خالص حق الله والزكوة

حق الفقراء وقبل والحق رد الشهادة فيه ايضا لما ان الحق في الحج الفور وتقل عن قاضيه ان
 الصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل وقيل اني لم اره في نسخة (قوله لاتصال النية الى آخره)
 حاصله ان ما كان من اعمال الجوارح لا يتم بمجرد النية وما كان من الترك يتم بها كما في التمر واللى
 والدر (قوله الاذهب والفضة) في الخصر نضر اذ لو ورث سائمة ازمه زكوتها بعد حول
 نوى اولا كما في الدر عن الخائفة (قوله لانها لم تقارن عملها) وفي اول الاشياء ولو قارنت النية
 ما لبس بدل بمال لاتصح على الصحيح (فروع) امر غيره بدفع زكوته فدفعها من مال
 آخر حيث الظاهر عن القنية ترجيح الاجزاء والافضل في الزكاة الاعلان وفي النفل الاخفاء
 لو شك ازمى ام لا عاد ونماه في النهر ❦ باب صدقة السوائم ❦ بدأ بالسوائم
 اقتداء بكتبه عليه السلام الى العرب وجل اموالهم الابل والتسمية بالصدقة تأسيا بالقرآن
 (قوله المكتفية بالرعى) اوردانه تعريف بالاعم لصدقة على ما ساهما للحمل والركوب ولبس
 فيه زكاة وللجارة والواجب فيه زكاة التجارة والشرط كونه لقصد الدر والنسل واجيب
 انهم تركوا هذا القيد لتصريحهم بعد ذلك بالحكمين الاخرين ورد ان التعريف الفاسد
 في نفسه لا يعود صحة بذكر الحكمين بعده ثم اورد على هذا الشرط ان هذا يقتضى عدم
 الزكاة فيما لو كان ذكورا فقط او انثا فقط وبس كذلك واجيب ان المراد نفي الاسامة للحمل
 والتجارة لا اشتراط ان تكون للدر والنسل ورد ان نفي الاسامة للحمل والركوب قد يحصل بدون
 قصد الدر والنسل بان لا يقصد شيئا اصلا ولا شك ان في هذه الحالة لا زكاة عليه ايضا اقول
 لكل ذلك قال في التنوير في تعريف السائمة هي المكتفية بالرعى المباح في اكثر العام لقصد الدر
 والنسل والزيادة والسمي لا يكون سائمة للشك في الموجب واعلم الله يبطل حول الزكاة بجميعها
 للسوم فلو اشترى للتجارة ثم جعلها سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل للسوم كالو باع
 السائمة في وسط الحول او قبله بيوم يحنسها او يبيع جنسها او ينفق ولا نقد عنده
 او يعرض ونوى بها التجارة فانه يستقبل حول آخر كما في الدر عن الجوهرة
 (قوله نصاب الابل) بكسر الباء وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها بدليل التصغير
 على ايلة والنسبة اليها ابي بفتح الباء (قوله لان امها تكون مخاضة) اى حاملا بامها وبافراد
 الحمل في النفس ايسر صحيح (قوله وتكون ذات لبن) اى لاخرى كما في الدر (قوله والضراب)
 بكسر الضاد مخاضة العجل اياها (قوله جذعة) بفتحين (قوله سميت به لمعنى) في النهر عن
 البدائع لا اشتقاق لاسمها وقيل سميت بها لانها لا تستوفى ما يطلب الا بضرب تكلف وحس
 يقال جذعت الناقة اذا حبستها من غير علف وقبل غير ذلك (قوله وفي ست وسبعين)
 كذا كتب صلى الله تعالى عليه وسلم وابى بكر رضى الله عنه وهو امر توقى وقبل معقول المعنى
 والتفصيل مع البحث عليه عن الفصح مذكور في النهر (قوله ففي كل خمس) اى الى خمس
 وعشرين (قوله وفي خمس وعشرين بنت مخاض) اى بدل شاة فيكون مع ثلث حقائق
 وفي ست وثلاثين بنت لبون مع ثلث حقائق (قوله ونصاب البقر) من البقر بالكون وهو الشق
 سمي لانه يشق الارض كالثور لانه يثير الارض ويفرده بقرة والتاء للوحدنة (قوله لان حكمهما
 واحد) اى في الزكاة لافى الايمان فلو حلف لياكل كل لحم البقر فاكل الجاموس لا يحنس (قوله حتى
 قالوا ان البقر يتنا ولهما) قبل المظاهر منه ابتداء هذا التناول بحسب اللغة على كون حكمهما
 واحدا في الشرع وهو عكس الموضوع لا يخفى ان حتى داخل على العلة كما هو المظهر

من الأصول فالموضوع على الأصل (قوله ثلثون سائمة) غير مشتركة (قوله وفيها تبع) لانه يتبع
 امه (قوله او يتبعه) اشارة الى الخيار على خلاف الابل (قوله بل تحسب الى ستين) في ظاهر الرواية
 عن الامام وعنده لاشئ فيما زاد الى ستين ففيها ضعف ما في ثلثين وهو قولهما والثلثة وعلايه
 الفتوى كما في البحر عن البيهقي وتصحيح القدوري (قوله نصاب الغنم) مشتق من الغنمية لانه
 ليس له آفة النفع فكانت غنمية لكل طلب وهي اسم جنس مؤنثة لا واحد لها من لفظها ومن قول
 العامة في مفرداتها غنمة وتخصيصهم اياها بالضأن خطأ كذا في النهر (قوله ضأننا او معزنا)
 فانهما سواء في تكميل النصاب والاضحية والربا في اداء الواجب والايمان (قوله لا الجذع)
 الابا الغنمية كما في الدرر (قوله وهو ما في عليه) وقيل ما غنمه ثمانية اشهر وقيل سبعة وقال الاقطع
 الجذع عند الفقهاء ما غنمه سنة في البحر هو الظاهر وعنه جواز الجذع من الضأن وهو قولهما
 والدليل برحمته ذكره الكمال والثاني من البقر ابن ستين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر
 ابن سنة ومن الابل ابن اربع (قوله ونصاب الخيل) وعندهما لاشئ في خيل سائمة وعليه
 الفتوى كما نقل في الدرر عن ثمانية وهو الصحيح كما في النهر ولهذا اختاره في الكتبة والتوير
 فاختاره وان كان مذهب الامام ولكنه خلاف الصحيح والفتوى ثم الاصح في مذهب الامام
 عدم تقدير النصاب لعدم التقدير بالنصاب سمعنا كما في الزيلعي فاختره هنا ايضا خلاف
 الاصح (قوله ويثبت فيها في اخرى) الضمير للاناث المفردات كما هو الظاهر وفيها ايهام انه
 لا اختلاف رواية الا في الاناث والاختلاف وارد في مفرد كل منهما كما اشار اليه وصرح في
 اكثر الكتب كذا قبل وانت تعلم ان رجوع الضمير الى كل من ذكر الخيل مفردة واناها كذلك
 على سبيل البدل جائز ويمكن ان يقال خص هذا بالذكر لما قيل ان الاصح عدم
 الوجوب في المذكور فقط والوجوب في الاناث فقط وقد قال البيضاوي ان المضمرات وكذا
 اسماء الاشارات تأنيها وتذكيرا وافرادها وتثنيها وجمعها اعتبارات فيجوز ارجاع مفرداتها
 للتثنية والجمع (قوله وعلوفة) ولو كانت العلوفة للتجارة كان فيها زكاة التجارة بخلاف العوامل
 (قوله ولا في حل) بفتح الحاء ولد الشاة في السنة الاولى وفصيل ولد الناقة قبل ان يصير ابن مخاض
 ويحل وكذا يحول ولد البقرة الى شهر (قوله الاتبع) اي لكبير ولو واحدا ويجب ذلك الواحد
 ما لم يكن جيدا فيلزم الوسط وان دون الوسط تعينت هذه فان هلكت الكبير بعد الحول يسقطها
 ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار وتعمد في النهر (قوله لم يبق اسم الحمل)
 يجوز اطلاق الاسم بالنظر الى اول الحول غايته مجاز فلا اشكال واورد عليه ان الاشكال انما
 يرد اذا اعتبر تمام النصاب من الحملان فقط واما اذا اعتبر مع الكبار ففيه في اثناء الحول فضم اليها
 ويعطى زكاة الكل لا يخفى ان الظاهر من تفسير التصور ان مراده من الاشكال في صورة
 الحملان فقط كما هو عند الثاني على انه يمكن تقرير الاشكال في صورة التبع الاجاعية (قوله فقيل
 في صورتها) الاطلاق هنا بالنظر الى اوائل الحول وفي الثاني الى آخر الحول (قوله وقيل اذا كان
 الى آخره) قال في النهر عن المحيط وهو الاصح ثم قال في وجهه انه لم يبق على التصور الاول
 محل النزاع حيث يوجد الواجب وهو الطعن في السنة الثانية كانه في الحواشي السعدية لا يخفى
 ان محل النزاع باق بالنظر الى اوائل السنة المحسوبة من ايام الزكاة وقيل الوجه عدم اعتبار
 الصغار مفردة وقول ان في صورة الثانية ايهام صورة التبع الاتفاقية (قوله تغلبي) قال صدر
 الشهر بعد بكمس اللام بوقيلة والنسبة اليها تغلبي بفتح اللام استباحا لتوالي الكسرتين ووربما

قالوا بالكسر هكذا في الصحاح وينو تغلب قوم من مشركي العرب انتهى لكن في اندر يقتح
ويكسر نسبه لبني تغلب بكسرها قوم من نصارى العرب فالمنهوم من الصدر الاختصاص
بالكسر ومن المشرك بخلاف الدر (قوله لان الصلح قد جرى) لانهم ابوا عن الجزية عند
طلب عمر رضي الله عنه وقالوا نعطي الجزية مضاعفة فصولوا على ذلك فقال عمر رضي الله
عنه هذا جزيتكم فسموها ما شئتم فلما جرى الصلح على ضعف زكاة المسلمين لايؤخذ من
صبيانهم ويؤخذ من نسوانهم كالمسلمين مع ان الجزية لا يوضع على النساء (قوله وكفارة غير
الاعتاق) الا بعد عن الاشياء في زكاة وعشر ونذر وكفارة غير الاعتاق وكذا الفطرة
والخراج وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقالوا يوم الاداء وفي السوائم يوم الاداء اجماعا
هو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مقاراة ففي اقرب الامصار اليها كما في الدر
عن الفتح (قوله والنذر) يعني نذر التصديق بهذا الدينار فتصدق بعد له دراهم او بهذا
الخبر فتصدق بقيمته او بشاتين وسطين فتصدق بشاة تعد لها جاز لان المقصود
واغناء الفقير كذا نقل عن الفتح (قوله بلا جبر) هذا شامل لصدقة السوائم واخذ زكاتها
للامام كرها على صاحبها ويخالفه ما سيذكره في باب العاشر من انه يأخذ زكاة المال
من المارين فلنبيه له والتفصيل في الشرع لئلا يلوأدى بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار
وفي التجنيس سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة وفي الشرع لئلا يلوأدى بنفسه لان الاكراه لا ينافي الاختيار
اموا لامصا درة ونوى اداء الزكاة اليه فالصحح انه لا يجوز وبه يقضى لانه ليس للضام والملاينة
اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه تأخذ ولم يذكر المصنف هذا لانه الفقير بها وليس له
مطالبة بها ولا اخذها من غير علم المزكى وان اخذها وبضن ما يأخذها من هلاك
ويسترد منه او بقي اشار في الفتية الى ان ذلك قضاء ديانة اما لو لم يكن في قبيلة الغنى
او قرابته من هو احوج من الاخذ فيرجى له حل الاخذ بغير علم ديانة كما في شرح
المنظومة انتهى (قوله لم يوجد سنن) وكذا ان وجد فالقيد اتفاق في الزيلعي (قوله
سمى بها) من باب اطلاق الجزء على الكل (قوله دفع الادنى) جبراً على السائمي لانه
دفع بالقيمة (قوله او الاعلى) بلا جبر لانه شراء فيشترط الرضى هو الصحح سراج الزهاج
كما في الدر (قوله ورد الفضل) الانسب ان يقال واسترد ليرجع الصغير للمذكور وهو
المالك لا لغيره المذكور وهو الساعي (قوله المصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة
آخذ الصدقة وهو الساعي واما المالك فالمشهور فيه تشديدهما وكسر الدال وقيل
بتخفيف الصاد وقال الخطابي هو بفتح الدال كذا نقل عن الغاية ظاهر ما في الكتاب انما
الحق لفظ النهاية ولم يعبر على صورة الجزم والقطع لما سيذكر من قوله فكانه اراد الخ اولان
كلمة اولست نصا في التخيير فيجوز ان يكون مجرد بيان محتملات الحكم (قوله فكانه) اي
صاحب الهداية (قوله المستفاد) ولو بهبة او ارث او بشراء او وصية يضم اليه فيركبه
بحول الاصل فيجب الزكاة في المستفاد عند تمام حول الاصل ولو ادى زكاة نقده ثم اشترى به
سائمة لا يضم واو له نصابان مما لم يضم احدهما كمن سائمة مائة الف درهم وورث الف
ضمت الى اقر بهما قولاً ورجع كل يضم الى اصله (قوله في اثناء المحول) فلو بعد المحول
لا يضم (قوله من جنسه) فلو من غير جنسه لا يضم كما اذا كان له ابلا فاستفاد بقرا كما

في إن المالك وهلاكه لاستهلاكه كما سيتضح (قوله فيجب نصف وثمان بنت لبون) لأن العشرين نصف الاربعين والخمسة ثمنها (قوله يصرف الى مجموع النصف) أي مع قطع النظر عن العفو (قوله فالواجب ثلثا بنت لبون وربيع تسع بنت لبون) فان بنت لبون يعتبر سنة وثلثون سهما ويخرج منها ثلثاها وربيع تسعها وثلثاها اربعة وعشرون وربع تسعها واحد فيكون الثلثة خمسة وعشرون قبل كذا فيما نقل عنه (قوله اخذ البعثة) وكذا الساذجان الجائر يعاد غير الخراج يعني ديانته كما سبشير (قوله وكذا اخذ الزكاة) هذا شرح لقوله اخذ الزكاة هذا الخ واما في الاموال الباطنة فاختلف فيها في الوالوجية وشرح الوهبانية المفتي به عدم الاجزاء وفي المبسوط الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء لانهم لوردوا ما عليهم لم يبق في ايديهم شيء وكان امير بلخ وجبت عليه كفارة يمين فافتي بالصيام وعلى هذا الواوصى بثلاث ماله للفقراء فدفع لسلطان الجائر سقط كذا في الدر عن قاضيخان (قوله وجب عليه الزكاة) لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تميزه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله ارفق اذا قلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط منفصل عنه يوفي دينه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهر عن الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا اتصدق بالحرمان القطعي اما اذا اخذ من انسان ما شئت ومن آخر ما شئت وخلصهما ثم تصدق لا يكفر لانه ليس بحرمان بعينه بالقطع لاستهلاكه بالخلط كذا في الدر وقال في الشربلية ويجب ان يقيد القول بوجوب الزكاة بما اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لاربابه نصبا و اشار المصنف الى انه لا زكاة عليه فيما اذا لم يكن له ما وغصب اموال الناس وخلصها ببعضها وبه صرح في شرح المنظومة ويجب عليه تفرغ ذمته برده الى اربابه ان علموا والا صرفها الى الفقراء ثم قال (فروع) لو رزق المال الحلال بالحرمان اختلف اجزائه كذا في شرح المنظومة انتهى (قوله يحل ذو نصاب) وكذا لو يحل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل ادراكه واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والاظهر انه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمرة في ظاهرا رواية وكذا لو يحل خراج رأسه ولو نذر صوم يوم معين فجعل جاز عند الثاني خلافا للحمد وعلى هذا الخلاف الصلوة والاعتكاف ولو نذر جميع سنة كذا فاقى به قبلها جاز عندهما خلافا للحمد كذا في السراج كما في النهر (قوله او انصب جاز) وان ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات او ارتد لان المعتبر كونه مصر فاوقت الصنف اليد لا بعده ولو غرس في ارض الخراج كرما فالتم يتم الكرم كان عليه خراج الزرع كما نقل عن مجمع الفتاوى (قوله لا يضمن مقروط) قيل هذا مستدرك بقوله آتفا وهلاكه اي النصاب الى آخره ولا يبعد ان يقال اراده ههنا ليس مقصودا اصله بل المقصود قوله غير متلف اريد ان كذا في امر على ان الاول مقيد بمضى الحول والثاني بالافراط واعترض عليه بانه يؤدي الى فوت اداء الزكاة فيما اذا اخذ اداءها خسين سنة ثم هلك المال حيث لا يجب عليه واجب بالزام انوات ولا يثبت وفيه لانه ما فوت بهذا الحبس على احد ملكا ولا يدا وتماه في تحت التذرة المبسرة من المرأة لكن اورد عليه ان المحذور ابطال حق الفقير وترتب الاثم في دار الجزاء وردان الامر المطلق لا يستلزم الفور حتى بأثم بالثأ خبر (قوله لا يضمن قدرها) سواء تمكن من الاداء واخرها ولا واما ما منع بعد طلب الساعي فهلاك فقيل ضامن عند الامام بخلاف طلب الفقير لكن

الاصح عدم الضمان والتفصيل في النهر وكذا في الشربلاية (قوله ولو استهلك) يضمن
منه ما لو حبسها عن العلف او الماء حتى هلكت قبل ان يجتبي انه اختلاف في جميع جانب الضمان
وعن البدائع الجزم بالضمان بلا حكمة بخلاف واستبدال مال التجارة بمال التجارة لبس استهلاك
ولو بخلاف جنسها الا اذا حابى بمالا يتعاقب فيضمن بقدر زكوة الحباية وبغير مال التجارة
استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة ان بخلاف جنسها بان باع الابل بالقر استهلاك اجماعا
وان يجنسها فكذلك خلافا لفر وقرض مال التجارة بعد الحول واعارة ثوب التجارة لبس
استهلاك وان نوى المال ولو زال ملك النصاب بغير عوض كالهبة بغير فقير او الوصية
او بعوض لبس بمال كالا مهوا وبديل الصلح عن دم العمد والخلع ونحوهما او بمال الزكوة
كالعبد للخدمة صار مستهلكا والتمام في النهر **باب زكوة المال** (قوله المراد
بالمال) يعني المراد هنا غير السوائم وان كان المال في نفسه اسما لما يتحمل ويدخله ولو سائمة
وقبا (قوله والام فيه) قيل لو قال زكوة الاموال لكان في رعاية لفظ الحديث في ارادة
العهد اظهر بعد الوجه في الافراد توهم العموم في الجمع كما في الوقاية فشاء الوهم سبعة
ارادة العموم بالجمع هنا بخلاف ما في الحديث ويجوز وجه الجمعية في الحديث كثرة المخاطبين
فن قيل مقابلة الجمع بالجمع فيكون في حكم المفرد (قوله نصاب الذهب) قدم في اكثر الفضة
وقبل لان فيه اقتداء بكتبه عليه السلام ولانه اكثر تناولا ورواجا لعل وجه التقديم هنا هو
الشرافة الذاتية في الذهب (قوله وفي معموله) كالاواني (قوله ما يتحلى به) ظاهره العموم نحو حلى
السيف والمخفف والمنطقة والجام والسرير لكن المفهوم من النهر اختصاص الحلى
بالناس (قوله سواء كان) وسواء نوى بها التجارة او التجميل او لم يتوسلها كما في النهر عن البدائع
لانها خفا اثمانا فبكرههما كيف كانا وهذا يصلح عليه لحكم الحديث الاتي (قوله وتبره)
اي قطعة معدن كذا في النهر (قوله كذا في الصحاح) قيل هذا ما نسبته الى ابي عبيدة
بل الظاهر ما قدمه عليه من قوله العرض المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم
والدنانير (قوله واما العرض) بفتحها وبضم العين الجانب وبالكسر ما محمد ان جل به
ويضم (قوله فلا وجه) فانه حيث يذيعهما لكن قد قرر في محله انه اذا قول العام
بالخاص يراد به ما عدا الخاص على انك قد عرفت ما هو الظاهر من الصحاح وان اورد
على استثنائه بانه لبس بثابت من اللغة فافهم (قوله اما اولا) هذا بعد ملاحظة ما هو
الظاهر من الصحاح آتفا في غاية الاستبعاد نعم قيل العرض هنا ما لبس بشقد (قوله ان
الارض) هذا لبس بجامع المادة الاشكال فالصواب ان يزيد قوله ويذر التجارة فانه
ايضا لبس بعرض لكونه من المكيلات الا ان يقال مجموع الامرين بمنزلة كلام واحد
الاول ابطال لبعض الجزء والثاني لبعض آخر (قوله فلان يسقط) فان قيل نعم لكن
فيه اختلاف واستهلاك قلنا نعم ايضا هذا الاتفاق للإيصال للشر (قوله مقوما بغيره)
يوم الاداء على الاظهر وهو قوليها ويوم الوجوب عند الهام والعبرة تقويم البذر
الذي فيه المال وفي المقابل اقرب الامصار اليه لا الذي يصير اليه كما في البحر (قوله وفي كل
خمس) بضم الخاء (قوله عندنا) خلافا لهما (قوله فاذا زاد) وكذا اذا اراد على عشرين
اربعة مثاقيل ففيه قيراطان (قوله ولا شيء في الاقل) فانه عفو قوله وما غلب خالصه خاص
لان الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تصاغ الا به بخلاف الكثير جعلنا الغلبة فاصلها

(قوله يقوم) أي كالعروض لكن يشترط فيه النية قبل هذا إذا لم يكن اثماً رابحة واللا فان بلغت نصاباً من أدنى ما يجب فيه الزكاة من الدراهم وجبت والا لا وان لم تكن رابحة ولا مبنية للتجارة فلا زكاة الا اذا كان يخلص منها ما يبلغ نصاباً او اقل وعنده يتم به (قوله ذكر ابو نصر) فيه اشارة الى ترجيح هذا القول اذ ذكر تعليله مع السكوت عن تعليل الاخيرين قال في الشورى المختار لزومها احتياطاً وقال في الدر كذا في الحائبة ولذا الاتباع الاوزان (قوله نقصان النصاب) قيد بالنقصان لانه لو هلك كله بطل الحول ومنه مالو جعل السائمة عاوفة لان زوال الوصف كزوال العين ونقصان القيمة بعد الحول لا يسقط شيئاً عند الامام وقال عليه زكاة ما بقي والدين في خلال الحول ولو مستغرقاً لا يقطع حكمه خلافاً لرفيع ومن فروع المسئلة مالوله غنم تجارة نصاباً فثبت قبل الحول فدبغ جلودها وتم عليها كان الزكاة عليه ان تم نصاباً ونام في النهار (قوله فلا بد منه) في البداية تفريع قوله الا على النصاب كما ان قوله والنهاية الا في النصاب (قوله لكن لا بد) اشارة الى فائدة التقييد بالنقصان في قوله نقصان الذهب كما اشير آنفاً (قوله قيمة العروض للتجارة) أي بعد تقويمها يضم الذهب الى الفضة وكذا عكسه بجامع الثمنية (قوله وعندهما اجزاء حلولة) مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة دينار بعين تجب ستة عنده ونجسة عند هما فافهم كذا في الدر والمراد من الاجزاء نحو النصف والربع كما في النهار لا عندهما لان الحاصل ثلثة ارباع نصاب كما في النهار ايضاً (قوله الدينون) اما قوى او متوسط او ضعيف فتجب عند قبض كل اربعين من القوى كقرض وبدل مال تجارة وعند قبض مائتين من المتوسط كمن سائمة وعبيد خدمة ونحوها مما هو مشغول بخواتمه الاصلية قطعاً وشراب ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح ومثله لو ورث ديناً على رجل وعند قبض مائتين مع الحول بعد القبض من الضعيف وبدل كآبنة وخلع الا اذا كان عنده ما يضمن الى الضعيف كما مر **باب العاشر** (قوله العاشر) وهو من عشرت عشر ا اذا اخذت عشر اموالهم لا يخفى ان اخذه العشر ليس الا من الخراج فالوجه فيه انه لا يخلو اسم العشر مما اخذه اذا ما اخذه اما تمام العشر كما في الحربى او نصفه كما في الذمى او ربعه كما في المسلم او نقول المقصود الاصلى من نصبه هو الحربى اذا سلم يؤديه الى مصرفها بنفسه وكذا الذمى لقبول الذمة بخلاف الحربى ولهذا صدقوا ولو باليمين بخلاف الحربى كما يأتى وقبل انه من تسمية الشيء ببعض احواله لا يخفى انه لا يفيد وجه تخصيص الاسم بهذا الحال مع انها اقلها بل احسنها فيكون اولى من هذا الوجه ما يقال فيه المراد به هنا ما يدور اسم العشرة في متعلق اخذه منه كما مر (قوله من نصب) هذا التعريف لا يصدق على ما يأخذ من غير المسلم الا ليصح اطلاق الصدقة عليه فيقال التعريف انما هو لما يأخذ من المسلم فقط لاصله في الباب وغيره تابع اولفظ الصدقة يراد به عموم الجواز ويدعى تيادره او يراد التغليب للشراف (قوله ليأمنوا) كانه جواب لسؤال مقدر وهو ان يقال ما فائدة نصبه على الطريق والاخذ بمن في غير الطريق فاجابه فائدة تخصيص النصب على الطريق ليأمنوا فهذه اللام ليست بتعلقية بما يتعلق به اللام في لاخذ صدقته وهو نصب حتى يراد انه يلزم تعلق الحرفين بمعنى واحد على عامل واحد ويدفع بان الاولى متعلقة بنفس الفعل والثانية مقيدة بكونه على الطريق على ان اعتبار التجريد في احدهما والتقييد في الاخر مما لا يفهم من ظاهر العبارة ويلزم من هذا القيد ان الامام ينصبه على الخيل المخاوف من الطريق

وان يكون العاشر قادرا حيايتهم وصيانتهم اعترض على الشارح بانه لابد من تقييد كون العاشر حرا مسلما غيرها شئى اذ العبد لا ولاية له اصلا والكافر على المسلم والهاشمى لان فيما اخذه شبهة الزكاة كافي العنابة ويمكن ان هذا القيد يفهم من باب المصصرف فلعلة اكتفى ههنا بهذا القدر (قوله جزية) اى فى حكم جزية والايستقضى الجزية به ويصرف الى مصرف الجزية ولا يصرف الى مصارف هذه الاموال (قوله لا يتبدل) يجرى هذه العلة فى حق الحر بى اذ ما يأخذ منه ضعيف ما يأخذ من الذمى (قوله لان فقراء اهل الذمة) يفهم منه انه لو ادعى ادائها الى فقراء المسلم مثلا لصدق وبس كذلك ومن ثم اورد عليه بانه لو اكتفى بقوله وبس له ولاية التصرف لكن لا يتخفى ان هذا الفهم بطريق مفهوم المتخالف ومن شرطه ان يخرج مخرج العادة كافي قوله تعالى وربائكم اللاتى فى حجبكم والاداء الى فقراء الذمة بالنسبة اليهم عادة (قوله ربع العشر) ولو من سائمة لكونها مال تجارة (قوله هكذا امر عمر رضى الله عنه) انما امر عمر رضى الله عنه بكذا لان ما اخذنا هوان كوة وهى ربع العشر وما اخذ من الذمى لمقابلة الحماية فاذا اخذ من المسلم ربع العشر فالمناسب تضعيفه فى الذمى لان احتياجهم الى الحفظ اكبر من المسلم ولا يذات انخفاض رتبتهم وذللهم والحر بى بالنسبة الى الذمى كالذمى بالنسبة الى المسلم فضعف فيه ما فى الذمى (قوله لو كان ما اخذنا من بعضا) اى بعض اموالنا لا كلها فانهم او اخذوا كل اموالنا لانا اخذ منهم كذلك بل نترك منهم ما يوصلهم الى ما نهم كاتفل عن البحر ووقع فى الهداية كذلك فظهر فساد ما فسر به قوله بعضا اى بعضا مما اخذنا على ان يكون او وصليته على ان كلمة لو خالية عن الواو على ما رأينا من النسخ وان قوله ولا يؤخذ شئ منه معن عنه وان كان غنيا الثانى عن الاول (قوله لا يؤخذ منه شئ) وان اخذنا من ذلك القدر لان القليل عفو عر فا وشرعا وانه ظلم فلا يلحق المواساة لنا فيه وقبل يؤخذ تحقيقا للمجازاة (قوله ان لم يدخل داره الى آخره) قيل اوقال ثم قبل الحول لم يعشر ان لم يدخل داره لكان احسن وجهه ان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء وحق الاستثناء التأخير لا يتخفى انه شرط صريح وحق الشرط التقديم كونه استثناء امر تأويلى (قوله لان الاخذ) تقرير هذا الدليل الاخذ فى كل مرة استبصال المال وحق الاخذ لبس باستبصال المال فينتج من الشانى الاخذ فى كل مرة لبس بحق الاخذ فالصغرى مذ كورة والكبرى مطلوبة الصغرى مسلمة واما بيان الكبرى فيقوله وحق الاخذ تصويره ايضا حق الاخذ بحفظ المال والاستبصال لبس بحفظ المال (قوله ولا بضاعة ومضاربة) ظاهر هذا القول عموم السلب الى المسلم والذمى والحر بى بقاعدة وقوع النكرة فى سياق النقي لكن بعض فضلاء المحشين تردد فى حق الحر بى وبعض آخر جزم باتعشير بهما فى الحر بى (قوله اذا امر المضارب بماله لم يعشر) اى ان لم يبلغ حصته النصاب لكن عند الضم الى مال نفسه يبلغ النصاب فالاشبه اعتبار الضم والاخذ (قوله وكسب مأذون مديون) الترض الى هذا وقع فى كثير من المتن لعل وجهه بعد بيان شرطية الفراغ من الدين فى اصل الزكاة لسببهة نساءت من كون ماله لمولاه فلا يعتبر دينه سيما عند كون مولاه معه فيندفع توهم الاستدراك من حيث ان هذا فهم من الشرط المذكور دلالة فلا يحتاج اليه بعده ثم المفهوم من هذه العبارة انه لو لم يكن له دين وقد بلغ ماله النصاب ولم يكن معه مولاه لا يعشر مطلقا وظاهر ما فى الهداية بخلافه (قوله فعشره) صحة رجوع ضمير الجمع الى عاشر اما باعتبار المضاف اليه او باعتبار

استعراقية الاضافة اولا ان لفظ العا شر اسم جنس او باعتبار ان له خدمة واعوانا
 * باب الركاز * وجه كون هذا الباب نوعا من كتاب الزكوة هو دخوله فيها
 من حيث لزوم اداء البعض على حسب تعيين الشارع ولا يضره كون الزكوة عبادة ومشروطة
 بشرائط مخصوصة بخلاف الركاز فيهما اذ هذين الوضعين لبسا بجزئين من ماهية الزكوة
 بل من عوارضها (قوله سواء كان خلقه) فيه اشارة الى ان لفظ الركاز مشترك معنوي بين
 المعدن والكنز كما نقل عن البحر وفهم من الهداية وصرح في شرح الجمع ولبس بحقيقة
 في المعدن ومجاز في الكنز كما نقل عن غاية البيان حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولبس
 بمشترك لفظي كما فهم من بعض شراح الهداية حتى يلزم عموم المشترك (قوله خمس) قبل
 هو تخفيف الميم اخذ الخمس وايد بنقل من المغرب وانه من باب متعد يجوز بناؤه للمفعول
 ودفع به القراءة بالشديد اظن كون التخفيف لازما (قوله في ارض خراج او عشر) اي
 فيما يمكن ملكا للواجد كما فهم من شرح الجمع فيكون عدليه (قوله ولا شيء في دارة)
 وفي ارضه ويلزم منه بحكم المقابلة ان لا يكون هذه عشرية وخراجية وقد كان ارض المالك
 لغير الواجد في الاول ارض خراج او عشر فان قيل اذ لم يكن المعدن في احدى هذين الارضين
 بل في الاميرية هي التي حارسها السلطان لبث المال ويدفعها الى الناس من راحة كيف يكون
 حكمه قلنا البظاهر من عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الركاز الخمس عدم الفرق
 في هذا الحكم (قوله ان وجده في داره) الظاهر انها عامة للمزول والخائول لانها اذا كانت
 بجمع اجزاؤها ملكا لاربابها والمعدن من تلك الاجزاء ولم تجب لها مؤن كالعشر والخراج
 كان المعدن بمجملتها ملكا لاربابها ولم يخمس ومن هذا العلة علم ان هذا الحكم لبس
 مختصا بدار الواجد بل الجميع لصاحب الدار ويؤيده ما في التاتارخانية وان وجده في داره
 فلبس له منه شيء وهو لصاحب الدار (قوله اول الفتح) يعني لا ينظر هنا الى المالك حالا
 كما في المعدن بل الى اول الفتح لان كونه من اجزاء الارض ينتقل الى المشتري والكنز كالمدودع
 في الارض فلا ينتقل بالبيع (قوله وباقيه للمالك) اول الفتح حقيقة كما يكون المالك يوم الفتح معلوما
 او حكميا كما لم يكن ذلك معلوما واكن يعرف اقصى مالك في الاسلام فيندفع مايتوهم على
 الملازمة في قوله والاقيبت المال من ان اخذ بيت المال انما يكون بعد ما لم يوجد اقصى المالك
 ويمكن ان يحمل على ما فهم من التاتارخانية من انه لو لم يعرف المختط له ولا ورثته بوضع
 في بيت المال (قوله حرا كان او عبدا) مثل هذا التعميم جاز في قسم المعدن فالاولى ان يشير
 اليه هنا ايضا لدفع توهم الاختصاص الا ان يقال انه يعلم من هذا بطريق دلالة النص (قوله)
 وجدناهم (الظاهر ان المراد من المتاع هنا غير ما علم حكمه فيما سبق لئلا يلزم التكرار
 وهو النياب لانها يتبع بها كما في التاتارخانية فلا يناسب حمله على غير الذهب والفضة كالرصاص
 كما حل ثم المفهوم من ظاهره عدم كون هذا المتاع ركازا وفيما نقله من الهداية مقبده وايضا
 يلزم حينئذ ان لا يكون من مسائل باب الركاز الا ان يعتبر تقدير المضاف اي ركازنا معهم
 (قوله في ارضنا) قبل هذا لبس باحترازي اذ الواجد في دار الحرب اذا كان ذا منعة بخمس
 اقول فلزم ان لا يرد بالواجد الواحد فقط او الاعم منه ومن ذى منعة بل صاحب منعة فقط
 اذ النصح لاخذ الخمس في دارنا ودار الحرب انما هو على هذا وذا مع كونه خلاف تبادل العبارة
 بما يحتاج اليه اما بالنسبة الى دارنا فظاهر واما بالنسبة الى دارهم فلكونه معلوما من قوله

ولو دخل جماعة (قوله متاع وجد ركازا) اورد عليه ان المتاع عام لما هو للمسلم والواجد عام
 للمستأمن في دار الحرب اقول نقل عن ابي الليث ان مراده بالمتاع ما يكون معلوما بكونه للكفرة
 ويفهم من بيان الهداية وتعليقه في هذه المسئلة انه لا يعم دار الحرب بل يختص بدار الاسلام
 (قوله لان الظاهر) ان لفظ وجد يشير الى امكان اصلاح الوقاية على الحفاء والتكلف بان
 يجعل وجد على صيغة المفعول والفاعل المحذوف ذو منعة بقرينة قوله نجس وبقية له اذ هذا
 يدل عليه التزاما فالجواب عن طرف الوقاية بما ذكر لا يدفع اعتراض الشارح (قوله فالصواب)
 اقول يمكن ان يقال ان لفظ منها في الوقاية مصحف من الناسخ الاول من لفظ منها فينبذ يكون هذا
 قرينة الى كون لفظ وجد من باب المفعول فلا يرد عليه شيء (قوله ويضاف الارض) لا حاجة اليه
 ظاهرا بحسب موافقة الهداية ﴿باب العشر﴾ (قوله في عسل ارض عشرية)
 اذ لو اخذ من الخراجية فلا شيء فيه وكذا في جبل دار الحرب فيه اشارة الى انه بتكرار العسل يتكرر
 العشر وفي الثمر روايتان والمفهوم من اطلاق المصنف وعطفه اختيار رواية تكرار العشر في الثمر
 ولو اتخذ النحل موضعا في ارض رجل فصل منه عسل فهو لصاحب الارض وفيه العشر وان
 اخذه غيره لصاحب الارض اخذه منه لانه يبيع ارضه المزروعة كما في التاتارخانية بخلاف الصير
 اذ افرخ فهو لاخذ كمنقل عن البحر (قوله في الخضروات) هي الفواكه كالفتحاح والكثرى والبقول
 كالكرات والبادنجان والبطيخ والقنا (قوله لا يجب الا فيما له ثمرة) فلا يجب في الخضروات لعدم بقاءها
 اذ المراد بالبقاء ما يبقى سنة قبل بلا معالجة فاطلق بدخول العنب فيها لان بقاءه انما يكون بالمعالجة
 كالعليق وفي التاتارخانية نقلا عن الينابيع انه ليس بخضروات فانه يبيع منها زبيب وفصل في رواية
 عن محمد ان رقيقا لا يصلح للزبيب فلا شيء فيه (قوله كالخشيش والقصب) هذا اذا لم يقصد
 اتيانه حتى لو اتخذ ارضه مقصبة او مشجرة او منبتا للخشيش و اراد به الاستئمان يقطع ذلك
 ويبيعه فقيه العشر كما نقل عن العناية واشهر في التاتارخانية (قوله في مسقي غرب) فان سقى
 سحبا وبدلية فالمعتبر اكثر السنة وان استويا فنصف العشر لنفع الفقراء وقبل ثلثة ارباع
 العشر (قوله فان العشر يؤخذ) ترك علة كونه انشئ لانفهامه من الاطفال مقايسة او دلالة
 وترك علة الذمي لعلة لانفهامه ايضا دلالة من المسلم قال الزيلعي في عتبه الذمي اهل التضعيف
 في الجملة (قوله شرها ذمي) اي غير تغلبي فان في التغلبي ضعف العشر اطلاق الذمي لانفهام
 دخوله في عموم قوله ويجب ضعفه في عشرية تغلبي يعني سواء كانت ملكا اصلها او اشترى
 من مسلم كما في الزيلعي يستغاد منه ان التغلبي لو اشترها من ذمي آخر يوجب ضعف العشر (قوله)
 لم يذكر في الوقاية وكذا في الكتاب) اي المبسوط كما في الزيلعي اقول علة الذكر جارية فيما
 تشتري من التغلبي مع الاتفاق في عدم ذكرها والمناسب للحمل على المقايسة او الدلالة
 ان يجعل الذكر في الاول والترك في الثاني (قوله متعلق بقوله) يعني ردت بقضاء فيما يحتاج
 الى القضاء وهو الرد بالعيب فلا يرد ان هذا التعلق يوجب اشتراط القضاء فيما عدا الرد بالعيب
 ايضا وليس كذلك ﴿باب المصرف﴾ (قوله هم الفقير) ذكر المسكين بعد
 الفقير مع انفهامه منه بالاولوية لذكره تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
 الذي هو اصل مصارف الزكاة لعل ذكره تعالى ايماء الى ان اعتناءهم فوق الاعتناء الى الفقراء
 ويؤيد ما نقل عن المعراج من عدم طيب اخذ الفقير وان جاز دفع الزكاة في الصحيح كما في
 غاية البيان مع عدم اولوية كما في البحر (قوله والعامل) ظاهره عام الى الهاشمي ومواليهم

وسأني عدم جوازه الا ان يجعل ذلك قرينة عدم الارادة او يبنى على تجوز الطحاوي كونهم
عاملا (قوله اي الفقراء منهم) سواء كان فقيرا رقة ويذا اورقة فقط كما في التاتارخانية
فلا يختص على من لا يقدر على الغناء لفقره بل يعم على من انقطع ولم يصل الى ماله الذي
في وطنه كما توهم بناء على دخوله في ابن السبيل ولا يخفى ان الاول ايضا داخل في الفقير فاهو
جوابه فهو جوابه فالمراد بقوله في بيان ابن السبيل فالحق به كل من غاب سوى منقطع الغزاة
بدليل المبالغة (قوله تملبكا مستغنى عنه) بما ذكر في تعريف الزكوة (قوله اي مدره ومكاتبه
المملوك) لا يعم المكاتب لنقصان المعنى كما في الاصول وفي الحلف بالعتق في الفروع وفي قوله بعيد
هذا وغنى ومملوكه اذ هذا المملوك لا يعم المكاتب فلعلة اراد عموم المجاز او المعنى اللغوي لا الشرعي
(قوله قد اعنى بعضه) ان كان منبيا للفاعل فلا يصح التعليل الثاني وان للمفعول فلا يصح
التعليل الاول لانه حيث ذكر مكاتب الغير فصرف الزكوة فقوله وانفق شراحه الخ اختيار للشق
الثاني بدفع مخذره بتخصيص المسئلة بالتصوير المذكور ويجوز اختيار الاول بتخصيص المسئلة
بعيد مشترك بينه وبين ابنه اعنى نصيبه فلا يجوز دفعه اليه لكونه مكاتب ابنه اذ لا يجوز
دفعه له كائنه وعندهما يجوز لانه حرمد يون كما نقل عن بعض شراح الهداية فعلى هذا
يلزم ان يكون المراد باتفاق شراحه اكثره او معظمه مثلا (قوله هذا التعليل) اي لانه حرمد يون
(قوله الصورة المذكورة) وهي قوله عبد بين اثنين في غاية اخفاء لانه لهذه الصورة احتمالا
غير ما ذكر لان المعنى حيث اذما هو المزمى او غيره وعلى الثاني اما معسرا ولا ولا دالة مع الاحتمال
(قوله المسئلة الاولى) هي المفهومة من المبني للفاعل فالمسئلة الثانية ما يكون مفهوما من المفعول
(قوله ودليلا لها في الشرح) لا يخفى ان هذا لبس مما يوجب مدخول لفظ لما وقد قيل انه حرف
وجوب لوجوب ومدخوله على جوابه الا ان يراد بقوله وان لم يصح التعليل قوله لانه بمنزلة المكاتب
وجعل وجه عدم الصحة اطلاق المكاتب من غير اضافته الى المزمى كما اضافته الشارح (قوله ظاهرا
على المذكورة) اي الصورة المذكورة اذ دلالة ما اورد عليه ظاهرة لبس في غاية خفاء (قوله مثل
المذكور) يعنى غير الدليل الاول لعدم صحته ووردت مثل الدليل الثاني وهو قوله لانه حرمد يون
(قوله وغنى) اي حيث ذكر مالك نصاب الفطرة في يملك نصاب زكوة كخمسة من الابل لكن لا يبلغ
فيتها الى نصاب الفطرة لبس يعنى فيجوز له اخذ الزكوة مع اعطائها كما في فن الاغاز من الاشياء
(قوله هم الى على) في هذا البيان اشارة الى ان المراد من بنى هاشم هو هذا المعداد هنا لا كلها
كذرية ابي لهب كما نقل عن الجوهرة ولا يخفى ان ظاهر هذه القضية الاطلاق سواء في عهده
عليه السلام او بعده وسواء كان الدافع هاشميا مثل المدفوع اليه او لا خلافا لما روى عن
ابي حنيفة بالجواز بعده ولما روى عن ابي يوسف بالجواز في صدقة بغضهم على بعض ولما
روى عن محمد بالجواز مطلقا كذا في التاتارخانية وفي شرح المجمع وبالجواز أخذ (قوله لقوله
صلى الله تعالى عليه وسلم) فان قيل ان نص الصدقة هو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء
عام متلول لبني هاشم والذمى وهذا الحد يثان يفيدان اياه والتقيد زيادة لبس يجازئ خبر
الواحد اذ العام قطعي والواحد ظني قلنا العام بعد التخصيص ظني وقد خص هنا بنص
آخر او اجاع فقراء اهل الحرب وكذا اصوله وفروعه وزوجته فيجوز تخصيصه بالخبر الواحد
بل بالقياس كما في الاصول مع ان ابا زيد ذكر ان حديث معاذ مشهور فيجوز تخصيصه بالمشهور
كما في الزيلعي (قوله وان جاز) لا يخفى ان مقتضى حديث معاذ عدم الجواز الا ان يقال ان امر

خذ للوجوب فبستفاد منه الصدقة الواجبة ويبقى غيرها في عموم النص المذكور (قوله
 بالاجتهاد) اى بالطلب والتأمل (قوله لا القطع) ككالاىاء اللى يمكن الوقوف عليها
 حقيقة بلا تعسر نعم لو كلف على حقيقة الامر لا يمكن لكنه خرج مد فوع (قوله
 اى جاز اعطاء) فى هذا التفسير اشارة الى ان المراد بالغنى هو غنى الفطرة والاضحية
 لان حرمان الزكوة انما يتعلق به لا غنى الزكوة اذ قد لا يتعلق به حرمان الزكوة كما عرفت من
 الاشياء ولا غنى تحريم السؤال بان يكون مالكا لقوت يومه وما يستر عورته عند عامة العلماء
 وبان يكون قادرا على الكسب ولو فقيرا كذا فى الزيلعى كما يأتى وفيه ايضا اشارة الى ان
 النصاب وما فوقه سبان فى هذا الحكم خلافا لما روى باختصاصه بفوق النصاب (قوله
 بعد تمام التملك) اورد عليه بان التملك علة تامة للغنى فيكون معه لا قبله ولا بعده كما ينووا فى
 الاستطاعة مع الفعل فلا يتأخرو ويمكن ان يقال ان مراده هو التأخر الذاتى والمنفى هو الزمانى
 فلا صير وتحقيقه ما اشار اليه بعضهم ان للغنى تأخرا ذاتيا ومعينة زمانية للملك فبالنظر
 الى الاول جاز وألى الثانى كره (قوله ولو نقل الى غيرهم جاز وان كره) يرد عليه انه لو نقل
 من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب العلم او الى الزهاد او كانت زكوة مجلبة يجوز
 كما فى الاشياء وفى شرح المجموع (قوله ولا يستل من له قوت يوم) سواء وجد القوت فعلا او
 قوة كائن يكون صحيحا قادرا على الكسب واستثنى منه الغازى وطلبة العلوم ثم انه اذا حرم
 السؤال هل يحرم الاعطاء تردد الاكل فى شرح المشارق فيه فقتضى اصل القاعدة الحرمة
 الا ان يقال ان الصدقة هاهنا كالصدق على الغنى كذا فى الاشياء ❦باب الفطرة❦
 (قوله له نصاب الزكوة) الظاهر نصاب التقدين او مقداره اذ نصاب الزكوة قد لا يوجب
 الفطرة كما عرفت وقد يزيد عليها (قوله وقد مر) فى قوله نام ولو تقدرا (قوله وبه يحرم
 الصدقة) فى الحصر اشارة الى ان الصدقة ليست بحرام بنصاب الزكوة كما مر (قوله وطفله
 الغنى) ولو لم يجرها عنه الولى وجب الاداء بعد بلوغه (قوله فانها لا تجب عليه لهم)
 لان عند التجارة يعطى زكوة تهم والفطرة فى حكم الزكوة فيلزم تكررها بشكل بعد
 تجارة مال سبده مختصر له ولم يبلغ قيمته الى النصاب وهو فاضل عن حاجته الاصلية
 فلا زكوة له لعدم بلوغ قيمته النصاب ولا الفطرة وهو ظاهر (قوله لعدم الولاية) اى
 التامة والا فلا شك فى وجوب الولاية فى الجملة (قوله المملوك المشترك) الصواب المملوك
 الغير المشترك كما فى بعض النسخ فانه يوجب الفطرة فى المشترك وقد نفى قبل ولهذا عد
 لفظا المشترك من غلطات الشارح الفاضل وانت تحبيران معنى قوله فى جواب هذا الشرط
 فملى من يصير له فيتوقف كالحكم من الوجوب وعدمه على من يرجع العبد ملكا له يعنى
 ان رد الحكم لخبير على البائع فلا تجب وان اجير فتجب وهذا ليس بتكلف بعد ملاحظة
 تفسير الشارح كما ظن بل الصحة مختصرة على هذا المعنى بعد الملاحظة (قوله اوزييت
 نقل عن البرهان انه كالتبر فى رواية وعليه الفتوى) (قوله وصح لو قدم) وعن الحسن
 لا يجوز اصلا وعن خلف لا يجوز قبل رمضان وعن نوح لا يجوز قبل النصف الاخير
 وصح فاضحيان قول خلف (قوله وهو رأس بمونه وبلى عليه) بمون من المؤنة وهى
 احتمال ثقل النفقة والكسوة ويحمل مشقة التزينة وبلى من الولاية كما قيل (قوله دفع ما يجب
 على جماعة) دفعوا جملة بلا تعيين حصص كل احد قبله فالظاهر انه ليس بجائزا قال فى التاتارخانية

رجله اولاد وامرأه وكانت الخطئة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم ﴿ كتاب الصوم ﴾ (قوله قال عليه السلام المذكور من الحديث) وهو محل الاستشهاد فقط لانما له لان الخامس وهو الحج لم يذكرها فلا يرد ان المذكور اربعة او الشهادتين اثنتان والخامس رمضان (قوله ترك الاكل) اورد عليه جمعا بمن ادخل شئنا الى دماغه ومنعا بمن اكل ناسيا اقول وكذا يرد عليه ايضا مثل الاحتقان والاستعاط والاستقاء ملاء الفم اذ التعريف صادق عاينها معان المعرفة لبس بصادق فنقول على طريق تحرير المعرفة المراد بالصوم ما يكون على قياس ولم يكن فطر بصورة ومعنى في صورة الادخال والاحتقان والاستعاط وان وجد معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف لكن لم يوجد صورة الفطر وهو الابتلاع ولهذا لم توجب الكفارة واما اكل الناسي والاستقاء فعلى غير القياس اذا قياس في الاول الفطر وفي الثاني عدمه كافي الهداية (قوله صلوة النهار عجماء) يعنى لا يجهر فيها وفي النهاية لانها لا يسمع فيها قراءة قال على القارى نقلا عن النووي والدارقطنى انه باطل لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول بعض الفقهاء لعل لهذا لم يشر في الصحاح الى كونه حديثا عند ذكره هذا الكلام بل اورد بعنوان يقال لكن اشار ايضا الى صحته نقلا عن بعض المحدثين لعل لهذا اسند الى النبي عليه السلام (قوله ثابتة بالكتاب) لعل انه مبنى على كون اليقين كليا مشككاه مراتب كالظن والافعال الكتاب يحصل الغناء عن اخويه او يقال ثابتة بالسنة لولا الكتاب والاجماع لولاها اودلالة كل مغاير لما دل عليه الاخر كدلالة الكتاب على اصل الفرضية والسنة على تفصيل معنى الصوم ووقته بالتواتر لكن لا يكون في جهة التواتر تلك الفرضية والاجماع يدل عليها او فنقول المقصود هو الاجماع والكتاب والسنة ولوقطعين كما في محله (قوله معين كصوم رمضان) المراد من التعيين ان يخصر الفرض الى واحد مشخص بعينه ومن عدم التعيين خلافا فلا يرد انه مناقض لقوله الآتى وشرط للباقي التثبيت والتعيين (قوله نحو الكفارة) اورد انه لا يظهر للفظه نحو فائدة سوى الاقام لا يخفى ان جزء الصيد وفدية الاذى المذكورين في الشرح لبسا من جزئيات الكفارات فيكونان من فوائد كلمة نحو على ان دعوى انحصار غير المعين بالكفارات ان كان على الاستقراء التام فغير مسلم وان على الناقص فغير مفيد (قوله واما نقل كغيرهما) اما سنة كما شورا مع التاسع واما مندوب كايام البيض من شهر ربيع والجمعة ولو منفردا وان قيل بالكراهة وعرفة ولو لحاج لم يضعفه واما المكره فخرى كما لعبد بن وتزيتها كما شورا وحده وسبت واحد ونور وزومهرجان ان تعمله وصوم صمت ووصال ودهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط كذا في البحر (قوله ما لبس من جنسه واجب) يعنى واجب عين ومقصود ولا يكون واجبا حالا اولا ولا اوفاء المريض واجب كفاية ولا يصح النذر في الوسائل كالأوصاء وفيما يكون واجبا حالا كهذا الظهر او لا كظهر الغد كما في التا تاريخانية (قوله فوجب) ان يكون المنذور فيه انه يجوز ان يكون تمام علة الفرضية بمجموع الكتاب والاجماع فكل منهما جزء علة لاعلة مستقلة وفي المنذور العلة هو الكتاب فقط (قوله فيكون قطعي الثبوت) اورد عليه انه اذا كان دلالة الكتاب على الوجوب فقط ودلالة الاجماع على الفرضية يكون زيادة على النص بالاجماع والزيادة نسخ والاجماع لبس بناسخ لاسيما الكتاب لا يخفى انه ان صح هذا لزم

ان يكون جميع الاجماع الذى يكون سنده ظنيا سواء كتابا او حديثا ناسخا اسنده وليس كذلك
 (قوله اقول) واجيب ايضا بان السبب في الصوم من الشارع وفي المنذور من العبد فيكون الاول
 فرضا والثانى واجبا فرقا بين ايجاب الرب وايجاب العبد ورد انه هذا الجواب لبس بمطابق
 لايراد او خلاصته اذا كان الثابت بالكتاب فرضا فيلزم كون المنذور فرضا لا يثنى ان ايجاب العبد
 شبهة في الكتاب وبيان لكونه واجبا اذا الواجب ما ثبت بدليل فيه شبهة فنع للملازمة بالفرق
 بين كتاب وكتاب (قوله بل بالاجماع على الفرضية) تواتر الاجماع انما يكون قطعيا اذا كان
 الاجماع للصحة والام يمكن سكوتنا والا فلا كما في الاصول الا ان يقال ان كان الاجماع على
 الفرضية يكون اجماع غيرهم قطعيا كاجماعهم (قوله موجودة في اكثر النهار) بخلاف الصلوة
 والحج لان لهما اركان فلا بد لكل ركن من النية ليكون عبارة كما هو الاصح من عدم اعتبار النية
 المتأخرة عن تحرمة الصلوة واما الصوم فامر واحد لا اجزاء له مثلهما (قوله وصح الصوم)
 ان كان لفظ صح من المتن ولفظ الصوم من الشرح كما هو رسم اكثر النسخ فيكون ضمير صح
 راجعا الى المطلق الذى في ضمن المقيد في صوم رمضان وان من الشرح كما في بعض النسخ
 فيكون بمطابقها متعلقا بقوله صح صوم رمضان على وجه تجريد المضاف عن المضاف اليه
 (قوله حيث لا تعين في وقته) قد عرفت معنى التعيين الواقع فيما سبق من انحصار الواجب اليه
 ولا شك ان عدم التعيين بحسب الوقت لا ينافيه وهذا اول مما يقال ان معنى التعيين فيما سبق
 هو تعيين الفرضية على كل بخلاف عدليه من الكفارة فانه لبس بتعيين على كل بل على من باشر
 سببها فانه يجزى في القضاء كما لا يثنى (قوله يقع عن واجب نواه) انما لم يؤثر تعيين الوقت هنا
 كما في رمضان لكون التعيين من العبد بخلاف ما يكون فيه التعيين من الشارع ولان التعيين
 في رمضان اصلي وعام وفي النذر المتعين عرضي وخاص (قوله النية من الليل) اورد ان مقارنة
 النية بطول الفجر كاف فالليل لبس بلازم لا يثنى صحة ارادة التغليب او التجوز بعلاقة
 المجاوزة (قوله لا تقدموا الحديث) اورد عليه المتبادر من الحديث نهى التقدم عند تعين اول
 الشهر وكلامنا لبس فيه بل في يوم الشك لا يثنى ان بعيد يوم الشك متعين لاول الشهر فيوم
 الشك صومه تقديم على المتعين لكن يرد عليه ان مقتضى الحديث ان يقال في المتن ولا يصام
 يوم الشك ولا يوم قبله وان المستثنى في الحديث اعم من المستثنى في المطلوب بل هو الصوم
 الواجب على ما ينه بعض اقول يمكن تقييد هذا المستثنى بالتطوع بتفسير قوله عليه السلام
 افضل الصيام صوم اخي داود وهو مطلق يدخل فيه الكل كما في الزيلعي معنى صوم داود
 يوجد في يوم الشك (قوله لا اصل له) لا يثنى ان صاحب الهداية اقدم زمانا وعلمنا من الزيلعي
 فاعلمه وقف على ما لم يقفه على انه وان لم يصح لفظا لكنهما صحيحان معنى فلا يبعد ان يكونا
 تقلا بالمعنى لما صح لفظه كحديث صاحب السنن والا فصاحب الهداية امام جليل الشأن
 لا ينقل ما لم يقف اصله اصلا (قوله صيام يوم الجمعة) فيه اشارة الى عدم كراهة صوم هذا اليوم بل
 الى اختيار نديته كما ذكره سابق بعضهم وان ذهب بعض آخر الى كراهته (قوله لترده) وان
 وجد الجزم في العزم لوجود الصوم في شتى التردد بخلاف الاول (قوله متردد في الواجب الآخر)
 يعني ان الوصف لما بطل بالترديد بقى الاصل وهو الصوم مطلقا ومطلق النية لا يكتفى اوجب آخر
 بخلاف ما عين النية لواجب (قوله غير مضمون عليه بالقضاء) يعني نفل لا يلزم قضاؤه عند
 الاضطرار فلا مدخل له في العلة بل العلة قوله لوجود مطلق النية واما هذا القول فمسئلة مستقلة

معللة بقوله لعدم الشروع على ما فهم من الهداية والزليعي فالصواب وغير مضمون بالواو
 (قوله قصدا بل مسقطا) يعني ان القضاء في افساد النفل انما يكون عند الشروع قصدا واما
 هنا فلم يوجد لان قصده اسقاط ما وجب عليه من وجه وان وجد النفل من وجه آخر فالاولى
 ان يزيد لفظ من وجه كما في الهداية (قوله صومكم يوم يصومون) قيل هذا معارض لآخر الحديث
 الاول وهو افطروا لرؤيته اقول بل لاوله ايضا واجيب انه منسوخ بهذا لا يخفى ان المنسوخ
 انما يكون عند كون التاريخ معلوما والظاهر ان تاريخهما ليس بمعلوم فيحمل على المقارنة
 فيبقى التعارض فيحتاج الى وجه ترجيح الثاني على الاول وهو ان حاصل الاول مبيح والثاني
 محرم والمحرر راجع على المبيح والمراد بقوله وافطروا لرؤيته رؤية معتدة شرعا او التقدير لعدم
 رؤيته فالضمير راجع لاهلال رمضان ايضا او هذا في حكم المطلق اى سواء كان الرؤية
 مقارنة لصومهم اولا والحديث الثاني في حكم المقيد فالمطلق يحمل على المقيد لاتحاد الوقعة
 والحادثة وبه يدفع توهم تعارض هذا الحديث لحديث لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال
 او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلاك وتكملوا العدة كما في الزليعي (قوله لان القاضي الى
 آخره) الظاهر من عبارته انه دليل لمجموع الحكمين لكن لا يخفى عدم صحة كونه دليلا للحكم
 الثاني اذ رد شهادته في الفطر لا يكون علة لعدم الكفارة عليه بل علة عدم الكفارة ما ذكره
 الزليعي انه يوم عبد عنده فيكون شبهة ولا يبعد ان يقال ان هذا الدليل للاول فقط واما
 الثاني فلو صرح دليله لم يذكره كما في الهداية (قوله كعتق الامة) يعني لا يشترط فيهما الدعوى
 بل يقبل الشهادة حسبة بلا دعوى وكذا هلال الفطر (قوله ولا يقيى فيه) افرد به بالذم مع
 ان عموم العلة وملازمة السوق يقتضى عدم قبول اخويه اعنى الفن والاشي كانه لكونه نائبا
 يخطر نوبهم القبول فيحتاج الى الدفع اورد لمن يقول بقبوله (قوله جمع عظيم) وان كثرة الاقوال
 في تحديد مقداره لكن الاصح التقويض الى رأى القاضى كما في التا تاريخية
 باب موجب الافساد * اى ما يوجب في هذا التفسير اشارة الى ان موجب بكسر الجيم اسم
 فاعل كايديل عليه قوله من الاسباب فلا يجوز فتحها كما يتوهم (قوله الافساد) اى افساد الصوم
 فالظاهر الفساد بدل الافساد (قوله ثلثة اقسام) المناسب ان يجعل ما يتوهم انه ليس بمفسد
 وهو مفسد من الاقسام ويجعل منه مثل الاحتقان والاستعاط لكنه تقسيم اعتبارى لا يعاب بمثله
 (قوله ان اكل) الضمير راجع الى الصائم المعلوم بدلالة المقام ففي التقيد بقوله ناسيا قيد انه لو اكل
 مثلا ناسيا قبل نية الصوم ثم اراد نيته لا يصح (قوله او دخان) قال الزليعي هذا استحسان
 والقياس ان يفطر لو وصول المفطر الى الجوف وان كان لا يتغذى به وجه الاستحسان انه
 لا يقدر على الامتناع عنه وفي فتح القدير لانه لا يستطاع الاحتراز عن دخولهما من الانف
 اذا طبق الغم فاستفاد منه الفاضل المحشى الشرب لالى انه اذا ادخل الدخان حلقه فسد صومه
 اى دخان كان حتى ان من تجر بجذوره فاداه الى نفسه واشتم دخانه فادخله حلقه ذاكرا
 لصومه افطره سواء كان عودا او غيرهما لا مكان التحرز وهذا مما يفعل عنه كثير فلينبه له
 انتهى فعلى هذا الدخان الذى يشرب بالرسم المعهود مفسد بالاول وجه الاستفادة هو
 بطريق مفهوم الخالف المعبر المتفق في الروايات اذ مفهوم العلة نوع منه هذا لكن يخطر
 بالبال انه من قبيل تعارض المفهوم بالمنطوق اذ يطلقون عدم افساد الدخان في اكثر المتون
 والفتاوى والاصل في المطلق جريته على اطلاقه اوانه من قبيل اسقاط الحكم الاصلى بالعوارض

وذا لبس بجائر على انه لا يلزم من انتفاء الدليل الخاص انتفاء الحكم العام لكن مع هذه لا يخلو
 عن تأمل (قوله ذكر الزيلعي بيان مأخذ هذه) وما بعدها لعدم وجودها في التون المشهورة
 بخلاف الاول (قوله اوفى اذنه ماء) لا يخفى ان هذه من مقررات هذا القسم وان كانت تابعة
 لماسأتي من قوله واقطر في اذنه فيندفع ما يورده من ان المناسب تأخيرها الى هناك على ان امر التبعة
 لبس بمعلوم بل يجوز ان يكون بالعكس (قوله لم يفسد صومه) وجه توهم كون هذه المسائل
 مفسدا اما وصول المفطر الى جوفه كصور النسيان او وجود مطلق الدخول من الفهاه الى
 الباطن كالادهان او مجانسة المفطر ولو صورة كالاختلام او وجود دليل كونه مفطرا ظاهرا
 كالاختجام (قوله ان افطر خطأ) لزم الا فطر في الخطاء وعدمه في النسيان مع انها سيان
 في عدم القصد لان القياس فيهما هو الافطار لكن ورد حديث على عدم افطار الناسي وهو
 من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ولا يجوز قياس الخطاء
 على النسيان لان النسيان في حكم الاستثناء ومن سنن القياس ومن شرطه ان لا يكون مستثنى
 من سننه وان النسيان غالب فبوذى الى الحرج بخلاف الخطأ فينبهها فرق وانه من قبل من له
 الحق والخطاء من العبد فافترقا فان قبل لعل الجماع ثبت عدم الافطار بالقياس الى الاكل والا
 فعلى مقتضى القياس الافطار فيه كما في الخطأ قلنا لا بل بدلالة النص فان قبل ما وجه
 كون النسيان في الصلوة مفسدا قلنا هو كون هيئتها مخلقا لهيئة الصوم وهي هيئة العادية
 فلا يقلب في الاول بخلاف الثاني (قوله في هنك حرمة) اي بشرط مقارنة النية والا فينقض
 بمثل عدم النية في الصوم كما مر (قوله فكيف تكون صائما) اوردانه ان اريد وجود صيامها
 في حالة الجنون فغير متصور نوت الصوم من الليل او الاوان اريد وجودها قبل ثم عرض
 الجنون فالتية من الليل غير لازمة بل يجوز وجود النية قبل الضحوة الكبرى ثم يعرض الجنون
 فنقول المراد انها يعتق بعد الجماعة وتعلم ما فعل بها كما هو المنقول عن الاكثر فحينئذ تكون
 كالنائمة قال فاضيحان النائمة والجنونة اذا جامعتهما زوجهما عليهما القضاء دون الكفارة
 او ان قوله ليلا امر مثالي لوجود نيته الصوم في الليل كثيرا ومن ذلك قبل اذا وجدت النية حال
 الافاقة ثم جئت ولم يطرأ عليها مفسد لا تقضى اليوم الذي نوته كمن اغشى عليه (قوله كسافر)
 انما يلزم القضاء بعد امساكه اذا فعل ما فاق قبله او كان اقامته بعد وقت النية والافاق امساكه
 قبل وقت النية بنية الصوم لا يلزم القضاء (قوله وما ناص) سواء كان ظهورهما قبل وقت
 النية او بعده لعدم اهلية الوجوب فيهما في اول الوقت بخلاف المسافر (قوله ومجنون) لزوم
 القضاء فيه عند فوت وقت النية او فعل المنافي قبل الافاقة والا فان نوى في وقت النية جاز
 عن الفرض في ظاهر الرواية لان هذا الجنون لا ينافي اهلية الوجوب كالمرض كما في فاضيحان
 قبل الجنون بالافاقة لان الامتداد مسقط للصوم كسائر العبادات (قوله وصبي بلغ) قاس في الدر
 ويؤمر الصبي بالصوم اذا طاقه ويضرب عليه ابن عشر كالصلوة في الاصح (قوله لزمه
 الامساك) الظاهر من لزوم الوجوب وقيل الامساك مستحب لكن الظاهر ان في عدم
 الامساك الاساءة والاثم لا الكفارة (قوله والاهلية) اي اهلية نفس الوجوب والافضل الصبي
 صحيح (قوله هو الجزء المقارن) يعني ان شرع في اول الوقت يكون السبب ذلك على وجه
 يكون السبب لكل جزء من الصلوة هو الجزء من الصلوة هو الجزء المقارن من الوقت وهكذا
 في الثاني والثالث الى جزء يسع ما بعده الظهارة والتحرمة فان لم يلب اوائل الوقت الشروع فتيهين

آخره هذا للسببية فان قيل هذا القدر من الوقت لا يسع الصلوة فامعنى سببته قلنا انه ان وجد
الشروع في الوقت فيكون اداء ولو كان الاتمام بعد الخروج او توهم امتداد الوقت بوقت الشمس
كاف في ايجاب القضاء والتحقيق في الاصول لكن المصنف في المرأة لم يأت لفظ الطهارة
في قوله ما بعد الطهارة ووقع في الهداية ايضا كذلك ففيهما مسامحة وازال تلك المسامحة
هنا (قوله واحتمل) اقول وكذا اذا صدر شيء من مفردات القسم الاول الاصور النسبان
فظن انه فطره فاكل عمدا ازم الكفارة ايضا لاشتراك الكل في علة الاحتجام وهو ما سبذكره
الشارح (قوله وانما وجب الكفارة) كانه جواب لسؤال مقدر تقديره انه ان افسد صومه
بما لا يوجب الكفارة ثم فعل منافي الصوم عمدا كالاكل عمدا بعد ابتلاع الحصة لا يوجب الكفارة
فلما وجب هنا فاجاب بقوله وانما وجب (قوله ولا خلاف في انه لا ينسد صوم الحاجم) اورد عليه
ان احتمال الافطار في الحاجم اقرب لاحتمال وصول شيء في المحجمة الى فمه لا يخفى ان هذا
الاحتمال وهم مرجوح والامر الميقن الذي هو الصوم لا يزول بالشك فضلا بالوهم على ان
يجرد الوصول الى الفم لبس بمؤثر في الفساد وحل الحديث على مثل هذا الامر الواهي
مما لا يجاسر عليه على ان في قوله ولا خلاف ايماء الى وجود المخالف في الاحتجام كما نقل عن
الحنايلة وبعض اهل الحديث فالرأى المحض لبس بمفقد ما لم يقل به عالم فقهه يعتمد عليه كما قيل
(قوله او ماء) اى قبى ماء فيه اشارة الى ان القى لا يختص بانطعام بل يعم الماء والمرءة فلفظ
القي في الحديث الا ترى شامل للجميع (قوله ويستوى فيه) الظاهر انه بيان للجزء الاول من
الحديث وهو المشاهد هنا وجه الاستواء ان اطلاق لفظ القى شامل للقليل والكثير ووجه
البيان ايضاح الدلالة على تمام المسئلة المطلوبة (قوله او اعاد) قيل المناسب هنا وفي قوله
او اقل وفي قوله او اعاد بالواو بدل او (قوله وان لم يملأ لم يفطر وان اعاد) ان اريد عطفه على
مسئلة زرعه مستدرك وان على فان دلالة وعاد فستغنى عنه ايضا لانفهامه منه دلالة وان
على او اعاد فلا يترتب عليه قوله وان اعاد في الصحيح وفي الاخيرين ايضا لا يحسن التعليل بقوله
لما روينا (قوله اعدم الخروج) الظاهر من الخروج الخروج من الفم فكيف يتحقق صورة الافطار
ولا يخفى ان مقتضى الملاء اذا خلى وطبعه هو الخروج من الفم كما يظهر بعده ملاحظة معنى الملاء (قوله
لما روينا) وهو الجزء الاخير من الحديث فالمراد ببعض ما روينا فترك لفظ عدم ما ذكره في الحديث
للاغناء هنا عنه بلفظ سمين الطلب المقتضى للعمد وفي الحديث ذكرنا كيدا واهتماما (قوله فلا يتأتى
تفريع العود) التفريع قوله الا ترى فان عاد او اعاد وجه عدم التفريع ان الافطار يجمع هنا
وفي العود عدمه وفي الاعادة رواية الافطار ورواية عدمه ولا شك ان صورة عدم الافطار
واختلافها لا يترتب على ما يجمع كونه مفطرا (قوله بحيث تلاشت في التقيد) اشارة انه اذا
لم يتلاش ففطر ونقل عن الكافي اذا وجد طعمه ففطر ايضا (قوله واما في التطوع فلا يكره)
ومع هذا اذا ظن دخول شيء في الجوف يلزم القضاء (قوله والسواك) اطلاقه يتناول المبلول
والرطب خلافا لابن يوسف فيهما (قوله عشيا) هو بعد الزوال (قوله يزول خلوف الفم)
بضم الخاء المحجمة رايحة الفم من الصوم والخلوف ممدوح بقوله عليه الصلوة والسلام لخوف
في الصائم عند الله اطيب من ريح المسك الاذفر فالمناسب بعد ذكر دليل الشافعي المنيد بذكر
دليلنا وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم خير اخلال الصائم لسواك وان النصوص الواردة فيه
قولا او فعلا او تقريرا مطلقة فلا يجوز تقيد به بزمان بالرأى والحديث الذي استدله به انه لا يدل

على عدم الاستيلاء بل هو اختيار بحالة عنده بل ولأن الخلو من المعدة فلا يضره معالجة الغم
ولأنه أثر العبادة فاللائق به هو الإخفاء كما في الزيلعي ﴿فصل﴾ (قوله حامل)
ان كان من الحمل بفتح الحاء بمعنى الولد فيقال حامل بلاتاء وان من الحمل بكسرهما بمعنى الحمل
على ظهرها اورأسها فيقال حامله بالتاء لان في الاول ممتدة بنفسها عن عديلهما بخلاف الثاني
فيصور في الذكر والاشي فيحتاج الى الفارق وكذا الموضع ان اريد الصفة النبوية فلاتاء وان
المتجددة كرضعة الان فباتلاء (قوله والمسافر) اطلقه عن مثل قيود سوابقها اشارة الى ان
مجرد السفر موجبة لجواز الفطر بخلافها والفرق ان الغالب في السفر المشقة ولهذا قيل المسافة
مس آفة فاقم نفس السفر مقام المشقة بخلاف المريض فانه يتقرر بالاكل ويخف بتركه وان
مراتبه غير منضبط فلم يغلب العسر والمشقة فيه وكذا الحامل والمرضع (قوله بخلاف القياس)
يعني ورود القدية انما هو بخلاف القياس اذ القياس ان يكون القضاء نظيرا وبجانسا للاداء
والاداء هنا صوم والقضاء صدقة فلا يعقولة ولا تجانس بينهما ولو جازت القدية هنا جازت قياسا
على الشيخ الثاني ومن شرط القياس ان لا يكون نص الاصل مخالفا للقياس فلا يجوز قياسها
عليه (قوله فمحمول على حالة المشقة) فالآية ايضا محمولة على عدم المشقة على ان في ظاهرهما
تعارض فلا حاد لا يعارض الكتاب (قوله فدى عنه وليه) هذه القدية فيهم من نص الشيخ
الثاني دلالة لا قياسا وهو (قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام) اي لا يطيقونه بخذف لا
حتى يرد كيف يصح القياس هنا مع فقد شرطه فان قيل فالتقول في فدية صلوة الشيخ الثاني
ومن معناه كالميت فلا شك انها ليس بنص ودلائله بل الظاهر كونها قياسا على صومه قلنا
هذه ليست بالقياس ايضا بل للاحتياط لاحتمال نص صومه معللا بعلة يصح معها القياس
كالعجز وتحيق في مرآة المصنف (قوله اقره صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد) فان قيل
يعارضه ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان امرأه
قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال ارأيت لو كان على امك
دين فقضيته اكان يجزئ ذلك عنها فقالت نعم قال فصومي عن امك مع ان سبب وروده
وعلمته مذكوران وكل منهما من اسباب الترجيح كما تقدم في محله قلنا الموافق للقياس يرجع على
مخالفة ولا شك ان الاول موافق بخلاف الثاني والاول مشهور كالفهم من شرح المجمع بخلاف
الثاني والمشهور يرجع على الواحد وعند تعارض وجوه الترجيح في كان بالاصل الثاني اولي
مما بالوصف العرضي فليتأمل (قوله قوله كفارة اليمين والقيل) تشريك القتل لليمين في الكفارة
بالاطعام لبس الاسهوا قطعا اذ لا يجوز ذلك في القتل كما صرح المصنف في كتاب الجنائات
اعلمه نظرا بما وقع في الزيلعي واخذ منه قبل ان يتأمل في حقيقة ثم ان التشبيه المستفاد من قوله
كذا هو التشريك في اصل الجواز لا في وصفه او يجوز اعطاء فدية صلوات كثيرة دفعة
الى فقير واحد بخلاف كفارة اليمين (قوله هو الصحيح) وجد التخصة ان يوما واحدا في الصوم
سبب واحد لواجب واحد وفي الصلوة أسباب متعددة لواجبات متعددة وان صوم يوم واحد
كما يكون واجبا مستقلا كذلك صلوة وقت واحد واجب مستقل فوجب كل فدية مستقلة
مثله (قوله نفل شرع) لان نفل نوى اليه ولم يشرع (قوله وقضاء) لا يلزم لذكره نفع ظاهرا لذروم
القضاء لبس لاجل الشروع فيه بل لافساد اصله الذي هو النفل المشروع اليه قصدا والا

لزم لافساد القضاء قضاء آخر (قوله انه لبس بعدن) تذكير الضمير باعتبار جواز تذكير مثل
 الضيافة باعتبار كون التاء من اصل الكلمة لاعلامه التأنيث (قوله لاقبل الزوال) لاحاجة الى
 هذا البيان بعد ما بينه قريبا فيما تقدم (قوله ولهذا قال صح) وجه التعليل ان الصحة جنس
 شامل للواجب والنفل وانما اختلفا فهما باعتبار فصليهما نحو الوجوب وعدمه ففي عدم
 التعبير بفصل صوم الفرض بل بجنس عام له وللنفل ودلالة على العموم (قوله في شعبان)
 هكذا في اكثر النسخ والصواب في رمضان كما في الزباجي وفي بعض النسخ البادرة وبذلك عد
 من المذاهب لكن يمكن التوجيه وان كان بعيدا بان يقال يعتاد اكل رمضان مصاحبا في الاكل
 بشعبان او يعتاد اكل رمضان مبتدأ من شعبان او كما قل شعبان او يقل يقصد اكل رمضان
 في شعبان بان يحمل الاعتقاد على معنى القصد (قوله لان اليمين) محتمل كلامه لانه مندلوله ولو التزاما
 كما يقول ويمين موجه فعلى هذا التقدير يكون معنى مجازيا وبدلوله مطابقا لتعلق القصد
 فأمل (قوله نذر بصيته) يعني ان النذر معنى وضعي له واليمين لبس معنى وضعي له حتى
 يكون حقيقيا ولا معنى قصديا يكون هو مراد دون ارادة المروض له حتى يكون معنى مجازيا
 بل اليمين لازم متأخر ووجب له فعل لوله التزاما كلفظ الاسد اذا اريد به الهيكل المخصوص
 يدل على الشجاعة التزاما ولا يكون مجازا كما في التلويح بيان كونه موجهه ان النذر ايجاب
 المباح الذي هو المعنى الوضعي واييجاب المباح موجب لتحريم ضده الذي هو مباح وتحريم
 المباح عين كما في المرأة (قوله اشكال مشهور) الظاهر الاشكال هو لزوم جمع الحقيقة والمجاز
 في اطلاق واحد والجواب هو ما ذكره الشارح من قوله لانه نذر بصيته الى آخره فوجه قوله لاحاجة
 الى ايراد برادة تفصيل الاشكال ووجه كون القول المذكور جوابا له يعني ان القول المذكور
 وان صلح الجواب في نفسه لكن لم يقصد هنا (قوله جوابيته) ويمكن ان يقال المراد من الاشكال
 هو الاشكال الوارد على الجواب المذكور من قول الشارح في المرأة وههنا بحثان الاول ان اليمين
 ان كان موجهه يثبت وان لم يتوكل في شراء القريب يعتق عليه والا يكون جمعا بين الحقيقة
 والمجاز الثاني ان الجمع لا يدفع بما ذكرتم لان ثبوت اليمين لما توقف على الارادة وقدا ريد باللفظ
 غير ما وضع له ثبت الجمع ضرورة وما ذكرتم لبس الابيان العلاقة بين اليمين والنذر المجزئة للمجاز
 فينبذ وجه الاعتذار ظاهر يعني ان الاشكال وكذا جوابه لا يحتاج الى بيان في هذا الفن بل
 هو وظيفة في الاصول ومماثلة مسلمة هنا فلا يحتاج اليه هنا او هو مشهور ومقرر في محله
 فلا يحتاج اليه **باب الاعتكاف** (قوله واجب في المنذور) قالوا من شرط
 صحة النذر ان يكون الواجب من جنسه شرعا فوجه صحة النذر في الاعتكاف مشكل اذ لبس
 اعتكاف واجب بدون النذر الا ان يقال صحته باعتبار توقفه على الصوم لكن كون
 الصوم شرطا اطلاقه مبنى على الرواية الشاذة اعني اية الحسن والكلام لبس معه ولو سلم
 فشرط الشيء خارج عن جنسه والقول بان الاعتكاف لبث واللبث قد يكون واجبا كما في النشهد
 بعيد لا يفتي على ان معنى اللبث في المحلين لبسا بمتحددين فالسابق الى الخاطر الفاتر ان
 القاعدة المذكورة هو القياس في مطلق النذر واما فيما نحن فيه فصحة النذر معلوم باثر مخالف
 للقياس كحديث ابن عباس رضي الله عنهما لبس على المعتكف صوم الا ان يجعله على نفسه
 (قوله فسد اعتكافه) ظهور اثر الفساد في النذر اوفي الرواية الشاذة (قوله وخص باكل)
 وفي بعض النسخ رخص فانظروا المطابق لامثاله هو الاول فلعله سهو من الناسخ باشباه

الواراء (قوله ويبيع وشراء) ظهري هو الاطلاق والمفهوم من دليله الاتي وهو قوله اذ لا ضرورة فيه والسابق وهو الضرورة يتقدر بقدرها هو التقيد بما لا بد منه من مثل الطعام او غيره لمن لا يكون له من يقوم بمعايشه وقد راعى حاجة معاشه البدن وما البيع والشراء للتجارة المجردة ففكره كافي الزيلعي وفهم من الهداية (قوله والصمت) بفتح الصاد وسكون الميم (قوله والا فلا يكره) المفهوم منه هو الاطلاق لكن ينبغي ان يقيد بما لا يكون خيرا وان لم يكن ضررا والمناسبات ان يحمل عليه الحديث الاتي لكن اعتقاد القرية فيه ايضا موجود كادل عليه الحديث الا ان يفرق بين القريتين وبذلك يدفع توهم المناقاة بين هذا القول وبين ما فهم من اسننائه قوله والتكلم الا بخير (قوله الإبتخير) اي مالا يكون اثما فالمباح من المسئتي كاذكره بعضهم لكن الصحيح ان المباح ان قرن بنية العادة فخير من رخص والا فلا يسئ (قوله يقتضي بمومه) اورد عليه ان هذا المحصر لا يدل عليه الآية واودل دل على طريق مفهوم المخالف (قوله فاطنك) الظاهر منه ان دلالة الآية على المعنى بطريق دلالة النص والظاهر من الآية بطريق عبارة النص كالا يخفى (قوله في فرج) انظروا منه ومن نظائره امتياز الفرج في هذا الحكم من الدبر مع عدمه في لزوم الكفارة في الصوم وفي لزوم الغسل وحله على معنى مجازي شامل له والدبر او حل انتهامه منه بدلالة النص او بالمغايسة بعيد على ان قوله تعالى ولا تبشروهن واتمعا كفون في المساجد يناسب الاختصاص ايضا نعم يناسب على ما روى عن ابي حنيفة من انه لا يلزم الكفارة في الواطئة مع لزومه في القبل لكن لا يخفى انه ليس بمنعده هنا فليست (قوله لان حالة العاكفين) بخلاف حالة الصائمين ولذا لم يطله وان في الصوم ثبت بأثر مخالف القياس وفي الاعتكاف باق على قياسه كاهو المفهوم من تناول عموم الآية السابقة (قوله ويضله الوطئ) سواء في المسجد او في الخارج فان قيل الوطئ في المسجد ليس بمقتضى في اصله فكيف يمكن الوطئ فيه وفي الخروج من المسجد فيفسد الاعتكاف بمجرد فساد معنى اضافة البطلان الى الوطئ وما معنى التقيد بالانزال قلنا لوطئ فيه وان حرم باصله لكنه لا يفسد بمجرد غايته قدر تركب حرامين الوطئ فيه وابطال الاعتكاف ويجوز ان يكون الخروج بالعدو ثم فعل ذلك الفعل والمفهوم ان المفسد هو الخروج لا عدو ولا مكث بلا عدو كما يفهم صريحا ايضا من قوله وان لم يزل لا يفسد الصوم (قوله وان حرم) دون انصائهم وجه الفرق ان كون الجماع مضرا في الاعتكاف ثابت بصريح نهى الآية السابقة وفي الصوم ليس بالنهي كذلك بل بمنافته لركن الصوم وهو الكف فثبوت بالضرورة فيقتدر بقدرها الى دواعي بخلاف الاعتكاف ولانه لو تعدى اصدار الكف عن الدواعي ركنها ايضا والركنية لا تثبت بالمشبهة والحزمة تثبت بها ولان الصوم يكثر وجوده فلو منعوا خرجوا كذا في الزيلعي (قوله وان لم يشترط التابع) وان شرط عدم التابع فعلى ما نوى الاشواهد بقوله وصح عنه الهر (قوله لا في المنى) الظاهر انه لا حاجة في لزوم التالى الى كلغة الاخلاق بل المثني اصل كالمجمع في هذا الحكم لانه يقال ايضا ما رأيتك منذ يومين ولم تزل بليتيهما فالاولى في الاخلاق ان يثبت شمول المجمع بقصة تركها عليه وعلى نبينا السلام

كتاب الحج

(قوله وسبأني) كانه اشارة الى دفع اراد ان يقال ان هذا تعريف بالاخفى اذ المكان المخصوص والزمان ليس بمعلوم من التعريف فالمراد من التعريف هو التصور بالوجه لا الكنه ففي هذا الاعتذار اشارة اليه فلا راد ان الدفع المذكور لا يرد الاراد (قوله فقل لا انجى) لاشك ان الدعوى مركبة فاقبل هذا القول مبين لجزئها الاول وما بعده

الثاني (قوله لان سبب وجوبه البت) يعنى السبب الظاهر والافسليه الحقيقى هو الخطاب
الازلى اوتزادف نعمد تعالى على عبده (قوله لان فيه جهة المعيارية) اذ عدم صلاحية عام
واحد الخلق واحد يشبه المعيار كانهما للصوصم وعدم استغراق افعاله لاوقاته يشبه الظرف
كوقت الصلوة (قوله فن قال بالفور) يعنى اذا لم يجزى بالمعيارية لعدم خليا ن من الظرفية
لم يكن فى التأخير قضاء وان كان فورا واذا لم يجزى بالظرفية كذلك لم يكن فى التأخير عن العام
الاول عدم الاتم (قوله حتى ان من اخره يفسق) يعنى ان جهة المعيارية اثر فى الفسق فى التأخير
وجهة الظرفية عدم القضاء فيه (قوله مسلم) الظاهر انه للاحتراز عن الكافرو للاحاجة
اليه لانه ليس بمكلف بالفرع حتى يتناول لفظ الحر ويحتاج الى اخر اجد (قوله بصير) هذا
وان كان كالمستغنى عند بقوله صحيح لكنه اوردته تأكيدها لخاصة الامامين فى الاعمى مع
اتفاقهما معه فى البواق فعنده لا يجب عليه وان وجد من يكتفيه مؤنة سفر ووجد زادا
وراحله لانه عاجز بنفسه فلا تعتبر القديرة بغيره (قوله لان الاستطاعة) وقد اخذ الاستطاعة
فى دليله وهو من استطاع اليه سبيلا (قوله على التأيد) بخلاف ما يكون لاعلى التأيد كزوج
اخته مثلا (قوله اورضاع) يشكل بما قالوا بعدم مسافرتها مع اخيها من الرضاع (قوله فان
فات واحد منها) قيل فيه تأمل من وجوه احدها انه اذا فات الاحرام لا يقال بطل الحج لان
البطلان فرع التلبس بالشئ وثانيها ان طواف الافاضة لا يفوت فلا يقال يجب بتركه القضاء
من العام القابل وثالثها انه لا يفترض الاتيان بجميع طواف الافاضة بل باكثره ورابعها انه اذا
بطل الحج لا يتقيد القضاء بالعام القابل انتهى (قوله سعى بهما) فى بيان وجد التسمية اشارة
الى وجه وجوب الوقوف فيها كما لا يخفى (قوله وغيرها سنن) لا يخفى انه يدل على انحصار
الواجب على ماعده وقف - صرحوا له واجبات كثيرة غير ما ذكره كالاحرام من الميقات والبدنية
من النصف واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب ومتابعة الامام فى الافاضة وتأخير العشائين
الى المزدلفة وكون الرمي الاول قبل الحلق وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه وغيرها وعما هما
فى المنسك المقتسط الا ان يقال انحصار بالنسبة الى ما ذكر فى هذا الكتاب لكن يرد عليه انه
سيد ذكر واجبا غيرها (قوله ان الحمد والنعمة) يجوز الكسر للابتداء والفتح للبناء ورجح الابتداء
باشعاره عدم الشركة واستحقاق العبودية على الاطلاق بخلاف البناء (قوله وقيل الكلام
الفاحش) لا يخفى انه اذا كان المراد من الرفق هو الكلام الفاحش يلزم ان يبق حكم الجماع
على اباحته ويفهم من قوله فيجزم كالجماع ان حرم ذلك الكلام معلوم بالقياس الى الجماع
ومن شرطه ان لا يكون منصوصا وقد كان الفرع هنا منصوصا لان ان يراد ان الفرض مجرد
الاستدلال للاستواء لا التعايل كافى الاصول (قوله لانه من دواعيه) كون اطلاق هذا الكلام
داعيا الى الجماع يحل تأمل الان يرد منه الكلام المذكور للجماع لكن لاقرينة فى اطلاقه على حله
على هذا المعنى (قوله يعنى الناهى) اعلمها هو الكبيرة واصرار الصغيرة لكن يفهم من قوله وهو حرام
مطلقا الاتم من ذلك بل بعض المكروهات (قوله لقوله تعالى حرم عليكم) فان قيل يفهم
منه ان عدم حرمة صيد البحر مفهوم من هذا النص بطريق المفهوم وهذا ليس بصحيح
عندنا قلنا انه مفهوم بنص آخر وهو اول الآية وهو احل لكم صيد البحر فالاولى ان يذكره
ايضا فيه يرفع ما يوهم انه اذا علم حكم صيد البر بالنص فلم لا يجوز ان يعلم حكم البحر بقايسة
اليه كذلك (قوله رفع الصوت) هو السنة كفى غاية البيان فترك اساءة المستحب عندنا فى الدعاء

والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق باعلانه مقصود كالاذان والخطبة والتلبية للاعلام بالشروع
 ففي هومن اعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا كذا نقل عن العناية اقل لئلا رسالة
 مستقلة في حكم جهر مطلق الذكر وحاصله الجواز لكن الافضل للجواص الاخفاء الا
 بالعوارض كابقاظ النائمين عن الغفلة واقتداء الغافلين وارشاد المسترشدین ولاعوام الجهر
 الا بعوارض كذلك تخوف الزبا ونحوه (قوله بدأ بالسجد) والمستحب ان يدخل من باب السلام
 ولودخل من اسفل مكة (قوله واستلمه) وصفته المسنون على الكمال ان يضع كفيه على الحجر
 ويضع فيه بين كفيه ويقلبه من غير صوت والمستحب ان يسجد عليه ويكرره مع التقبيل ثلثا
 (قوله ما في يده) نحو عصا (قوله وان يحزن عنهما) اما للرحام ولا ذية او يكون الحجر ملطخا
 بالطين وهو محرم (قوله استقبله) يعني رافعا يديه مشيرا اليهم اليد كانه وارض يديه عليه كما عر ح
 الامام السندی فالاولى ان يتعرض اليه وايضا ذكر قبل قوله مكبرا قوله بمسلا بعد قوله مصليا
 قوله داعيا (قوله رمل في الثلاثة الاولى) فان لم يرمل في الاول ثم تذكر لم يرمل الا في شوطين
 وان لم يرمل في الاولين رمل في الثالث فان لم يرمل في جميع الثلاثة لا يرمل في البواقي عند التذكر
 (قوله وكان سببه) لا يقال الاصل في الحكم ان يزول علته فاما تقول قد فعله صلى الله
 تعالى عليه وسلم بعد زوال سبب المشروعية تذكيرا للنعمة الامن بعد الخوف ليشكر عليها
 فهذه علة اخرى والحكم قد ثبت بعلم متبادلة واتقاء شخص السبب لا يؤثر في انتفاء نوع العلة
 فهو غير معقول المعنى فيكون تعديا في المبني (قوله استلام الركن المياني) بخفة اليد وجوز
 تشديدها اي الواقع في جهة اليمن لكن هذا الاستلام بمس الكف او بيئته من دون تقبيله
 والسجود عليه وعند العجز ليس فيه النيابة كما في المنسك المقسط اعلى القارى نقل عن الكافي
 والهداية (قوله وخرج) اي من باب الصفا في العطف باو او اشارة الى ان يجعل خروجه
 فورا كما انه جامع بينهما (قوله فصعد الصفا) حتى يرى الكعبة من الباب (قوله بعد الزوال)
 الاولى الاكتفاء بقوله بعدا فظهر كما في مناسك الشيخ السندی (قوله يعلم فيها) هذا
 بعد الابتداء بالكبر ثم بالتلبية ثم بالخطبة بحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله كالجمعة) فيه اشارة الى ان الخطبتين الباقيتين ليسا كالجمعة (قوله اي الاحرام المخصوص)
 فائدة التفسير الاحتراز عن احرام العمرة (قوله على ناقته) اي دابته مطلقا وتخصيصه اما
 لكونه اكل او لتعارفها بينهم (قوله بقرب جبل الرحمة) خصوصا عند الصخرات السود فانها
 مظنة موقفه صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ودعا يجهد) اي بتضرع والجاح واكثر (قوله
 خلفه) هذا ان تيسر والا عن يمينه او قدمه او شماله قال على القارى في شرح المناسك
 للسندی والظاهر ان شماله من حذائه (قول فبعد الغروب) فيه اشارة الى ان الامام وغيره يقف هكذا
 الى غروب الشمس (قوله الواوادي خمس) بكسر السين وتشديد هاء موضع معروف على يسار
 المزدلفة قبل سمي به لحس فبل اصحاب القيل فيه اي تعب وكله (قوله عند جبل قزح)
 من قزح اذا ارتفع فسميته لارتفاعه وهو غير منصرف للعلمية والعدل كما نقل من الجوهره وجه
 النزول كثرة الاستغفار وعدم تضيق الطريق على المارين واقامة انما صار فيها سبق باقائين
 وهنا باقامة لان الجمع هناك في الوقت المتقدم فاجتنب الى اقامتين للاعلام الى القوم على اداء
 الصلوة التي لم يدخل وقتها بعد وهو العصر (قوله ثم يقصر) التقصير ان يأخذ من رؤس
 شعر الرأس مقدار غلة (قوله وحلقه افضل) اي للرجل ولو اكتفى بالزراع يجوز ويحب

امرار موسى على رأس الاقرع على المختار (قوله فيه) اى فى يوم النحر افضل والا ففى الثانى
 اوفى الثالث وكذا الحكم فى ليا اليها قال السندى ولا آخره فى حق الصحة فلو اتى به ولو
 بعد سنين صح ولكن يجب فعله فى ايام النحر فلو اخره عنها ولوالى اخر ايام التشريق لزمه دم
 انتهى (قوله وبه حل النساء) يدل على ان سبب هذا الحل هو الطواف وابس كذلك بل
 سببه ايضا الحل السابق لانه هو المحلل حتى اولم يحلق حتى طاف لم يحل له شئ حتى يعاق
 كاذ كر السندى فالأولى ان يقال حل له النساء بترك لفظ به (قوله ثقله) بفتح ثين وجمعه
 ثقل متاع المسافر وحشمه (قوله نزل بالمحصب) بفتح الصاد المهملة وتشديد هاء لم يقدر له
 زمن وفى قاضيان يزول ساعة (قوله ورجع قهقرى) هكذا فى اكثر النسخ والصحيح ما فى
 بعض النسخ من قوله لغهقرى بلام او قهقرى بابتوين لانه مفعول مطلق (قوله لو اهل رفيقه)
 بان يوى وبلى عنه بان يقول اللهم انه يريد الحج او اريد الحج له فيسره له وتقبله منه ثم يلى عنه
 سواء كان هذا قبل ما نوى الرفيق عن نفسه او بعده (قوله عقد الرفعة) يفهم من حكمه
 ودلله اختصاصه بالرفيق والحال الرفيق وغيره مساو فى هذا الحكم سواء بامر قبل الاعطاء والنوم
 او لا الا ان يقال هذا الفهم انما هو بطريق مفهوم المخالفة ومن شرطه ان لا يخرج بخروج العادة
 وقد اخرج ههناذ العادة ان يكون هذا للرفقة لا غير ويمكن ان يقال ان احرام غير الرفيق بغير امره
 لازا وبه فيه واختلف المشايخ على قول ابى حنيفة رحمه الله قبل يجوز عنده وقبل لا ورجح ابن الهمام
 الجواز قال على القارى فى شرح المناسك وهو الظاهر اثنيت عقد الاخوة بقوله تعالى انما
 المؤمنون اخوة وقوله عليه السلام المسلم اخ المسلم لا يتخذ له فكأنه اكتفى بالاتفاق وترك الاختلاف
 او اختار جانب عدم الجواز بدليل لاح له وان كان خلاف ما رجحنا (قوله وكذا هذا) الفرق
 بين ما صرح بالاذن وعدمه واضح فقياس الثانى على الاول على خفاء (قوله ومن لم يقف
 فيها ولو ساعة) لغوية لا عرفية كما عرفت سواء بعدد او لا لكن يأثم فى الثانى دون الاول
 باب القرآن والتبعية (قوله معا) لمعية بيان للاولوية والا فلو احرم بعمره ثم بحجة
 قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط صار قارنا (قوله وقع اتفاقا) يجوز ان يكون بيانا للادنى
 وتنبه على كون اشتراط القارن اتفاقا كيف وان القبليزية جد فى ضمنه الاهلال من الميقات
 وانما يكون اتفاقا لوجاز الاحرام من داخل الميقات (قوله بلا المام باعله) الامام النزول
 والامام الصحيح هو النزول بوطنه من غير بقاء صفة الاحرام (قوله لا يتم معنى التمتع) حاصله
 ان هذا التعريف صادق على هذين المادتين مع عدم صدق التعريف عليهما فتقضى منعاً
 (قوله هو تفسيره) الظاهر ان مراده من هذا ان التعريف لفظى فيجوز بالاعم كعد ان ثبت
 لكن هذا ليس عرضى عند الجمهور (قوله لان تفسير اللفظ) ان اريد به ما هو الظاهر منه
 فتعريف لفظى ايضا او بيان معنى اللفظ ولو بالاصطلاح لفظى كما نقرر فى محله وان اريد به
 معنى مفهوم المنفصل فلا نسلم كونه محصورا على الاسمى بل يجوز كونه حبيثا حقيقيا وايضا
 يجوز التعريف بالاعم عند بعض (قوله فيحرم من الميقات) اى ما هو ضرورى له ككون
 الاحرام من الميقات لا بعده فلا يتنافى جوازه قبله (قوله فى الاشهر) اورد عليه ان الشرط
 هو كون اكثر الطواف فى الاشهر فقط واما الاحرام فلا يتقيد بها (قوله المثلة) يضم الميم
 قطع العضو (قوله لان المشركين) يعنى يتعرضون اليه بالنصب والاخذ ما لم يعلموا كونه هديا
 وعلمهم اياه انما يكون بذلك وذلك فى ارازل الاسلام فعند زوال هذه العلة يزول الحكم المذكور

وهو اذ شاع فكأن ثبوته بالضرورة فيندفع بانفعالها وليس هذا من باب خصوص السبب
للفظ عام اذ لا عموم لفعله عليه السلام (قوله انما كره ايثاره) يلزم ان يكون ايثاره صلى الله
تعالى عليه وسلم على التقليد مكروها بطريق النقض بالجريان الا ان يقال ان فعله تعليم
لاصل الجواز كما في ثبني غسل اعضاء الوضوء (قوله حل من احرامه) اي من احرام الحج والعمرة
كما هو من شرط القرآن (قوله المبكى) سواء كان موطناً في مكة او في اطرافها داخل الميقات
(قوله وهذا في حق الافاق) وان كان في الاصل مكياً لكن خرج الى بلد خارج المواقيت
ككوفة (قوله القرآن افضل منه) تأخير هذا البيان الى هذا المقام ليعلم اولاد دليل الحكم
من بيان مفهوم القرآن والتبغ والافراد ومن احكامها فلا يرد ان المناسبات تصدير هذه
المسئلة في اول الباب (قوله والحراسة في سبيل الله) كالغزاة الذين يحرسون بلاد المسلمين في
التيالي مع صلواتهم فيها **باب الجنبايات** (قوله والاحصار) المتبادر من
ظاهر كون الاحصار من هذا الباب وليس كذلك (قوله غير ذلك) كقيمة صيد لا يباع دماً
ولا صدقة مضلقة وهي نصف صاع (قوله بالغ) هذا القيد وان لم يوجد في اكثر التفهيمية
لكنه لازم لان الصبي غير مكلف فلا يجب عليه شيء في جنبايته خلافاً للشافعي (قوله او
حل) بالهمة الشيرج انما قيد الدهن بهما احترازاً عن السمن والشحم كما في الزيلعي هذا
عندكونهما مستعملين على قصد التطيب والا كاستعمالهما للدواء فلا شيء عليه اجساعاً
(قوله وان كان اقل) الظاهر رجوع الضمير الى كل واحد من الميس والستر اورد هذا
القيد بيانا للفائدة لتقييد بقوله كاملاً والافسأني هذا الحكم بعينه في المنن (قوله او حلق
محاجه) ولولم يكن مقدار الربع كما يقتضيه العطف فكأن فيه جنابتين الحلق والحجامة
فينبغي ان يقيد حلق المحاجم بالحجامة حتى ان حلق الحجامة ولم يعقب بالحجامة لا يجب الا
الصدقة (قوله يجب اربعة دماء) وعند محمد دم واحد بناء على التدخّل ككف القطر
فقوله فيتقيد التدخّل اشارة الى الجواب عن دليل محمد رحمه الله فالاولى ان يشير الى خلافه
ودليله كما في الزيلعي او يكتفى بقوله لان الغالب الى آخره او يشير في دليل المسئلة الاولى
الى قضية التدخّل (قوله او افاض من عرفات قبل الامام) اي قبل الغروب والافان
ايضاً الامام الدافع بعد الغروب فافاض قبله بعد الغروب فلا شيء عليه (قوله او اربعة
منه) هذا الترك انما يتصور بالخروج عن مكة (قوله او مس بشهوة او قبل) اي بشهوة
ايضاً لا يخفى ان ظاهره مطلق يعني لبس بمشروط بالانزال كما في الهداية هذا مخالف لما
صحح في الجامع الصغير من اشتراطه ليكون جاعاً معني كما قيل (قوله ولا يخفى ما في دلالة
اللفظ) لا يخفى ان هذا التكلف وارد عليه ايضاً بل اولى وروداً واجيب ايضاً بان مثل هذه
المسائل اكثر من ان يحصى بناء على ظهور المراد فان الخلق للصح لا يتصلوه معنى صحيح
الا بمثل هذا المراد لا يخفى ان هذا لا يدفع التكليف بل يقويه اذ السائل لا ينكر دلالة اصلاً
بل انكاره وضوح دلالة عليه فالاولى انكار كونه تكلفاً والا يلزم ان يكون عبارته ايضاً
تكلفاً (قوله الثاني) اجب باله معطوف على مقدر لان تقدير الكلام وان حلق في حل
لحج او عمرة فعليه دم لا على معتررج من حل (قوله الثالث) اجب عنه ايضاً بان
نعاطف سائر الافعال الاتية دافعة لهذا التوهم ومعين للعطف عليه (قوله دم الحلق ودم
لتأخير الذبح) قيل هكذا في الهداية لكنه منسوب الى سهو القائل ان احداً الدين بمجموع التقديم

وانتأخير والاخر دم القران والايلزم في كل تقديم نسك على آخر دمان ولا قائل به واعتمد
 في هذا النسبة على ما وقع في الجامع الصغير لمحمد بن الحسن من مثل ما ذكر قال علي القرني
 بعد بيان هذه الرواية في الكافي قال بعضهم دم القران واجب اجاعا ويجب دم آخر
 اجاعا بسبب الجنابة على الاحرام لان الخلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم اخر عند
 ابي حنيفة رحمه الله بتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ
 صاحب الهداية فلعقلته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية انتهى
 والماصل ان الاصح وان كان في خلاف الهداية لكن لا يجوز حمله على السهو بالكلية
 اي محرم آخر قيل الواجب ابقاء المتن على اطلاقه ليشمل ما حلق للحلال كما في شرح
 المجمع (قوله او صام) هذا من قبيل عطف الجملة على المفرد وليس بجائز ولو اورد
 بصيغة الاسم كما في اخويه لم يرد هذا ثم ان هذا الصوم يجوز في اى موضع كان تباعا ولا
 كاتقل عن الجوهره (قوله ولم يفترقا) اي لا يلزم مفارقة الزوج عن زوجته عندنا (قوله
 وان قتل محرم صيدا) هذا يظا هره بتناول صيد البحر ايضا ويبنى ان يتقيد بصيد البر
 اذ البحرى لا يحرم على المحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية (قوله اودل عليه قاتله)
 ضمير دل راجع الى المحرم وضمير عليه الى الصيد وقاتله مفعول دل (قوله ولا شئ في الصائل) ان لم
 يمكن دفعه بغير القتل والافعليه الجزاء كما في شرح المجمع (قوله او كان الصيد مستأنسا) اي
 فعلية الجزاء (قوله وقال مالك) هذا الاشادة الى وجد اثبات قوله واجما بعد قوله مستأنسا
 وتقيد حاما بسرولا (قوله قلنا هو) الضمير الى الحمام يعنى ان الحمام المذكورة وحش باصل
 الخلقة والاسنياس عارض فلم يعتبر فقوله وانما لا يضرب لبس جوابا لما ذكر بل اقدمه مطوية
 في دليل مالك وهى ولا يمتنع بجناحيه لبطوء نهوضه كما في الهداية فلا توههم استدراك قوله
 وانما لا يضرب (قوله عدلان) هذا امر احتياطي والافعال في الهداية قالوا والواحد يكفى
 والمنى اولى لانه احوط وابعد من الغلط ثم قال وقيل يعتبر المثنى فعمل مراد المصنف على
 الاحتياط اولى من حمله على اخذه القول الضعيف (قوله حتى خرج عن حيز) فيه اشارة الى
 انه لو لم يخرج عن حيز الامتناع بان برئ ولم يبق له اثر لا يضمن كما في الزيلعي لكن يلزمه صدقة
 اللام عند ابي يوسف (قوله وله عرضية) اي وله امكان واستعداد لان يصير صيدا (قوله
 مذكرة) بكسر الدال المعجمة فساد البيض (قوله يجب قيمتها) هكذا وقع بتأنيث الضمير لكن الصواب
 تذكيره لرجوعه الى الصيد (قوله غيره مفيد) قبل هذا منوع لانه مفيد لعدم تعدد القيمة كذا ذكره صدر
 الشريعة ويمكن ان يقال وجه ابرادة لخراج الكلام على مخرج العادة اذ المملوكية يكون
 مما يثبته الناس غالبا فلا يعتبر المفهوم هنا (قوله وعليه قيمة اخرى) فتكرر الجزاء ثم هذا لاولي ان
 يشير اليه في المتن الا ان يقال ان الضمان للمالك معلوم في غير هذا الباب وانما ليس من مسائل
 بحثنا بل ان يكون استطرادا لدفع الوهم وتبني البحث (قوله اي لا يصوم) قيل هذا يحتمل
 التصحيف اذ الواجب ان يكون التفسير موافقا لمفسره يعنى الواجب ان يقول اي لا يصوم الى آخره
 ولا يبعد ان يقال ان المصدر المنى للفاعل يجوز تفسيره بالمضارع كما قال في معنى اللبيب ان الشئ
 يكون على تقدير وذلك على تقدير آخر على ان تفسير الشئ بلازمه ساغ لبس بعزب (قوله
 وانما قال ذبح الحلال) الظاهر انه هو الموعود من قوله وسبى فائدة التقيد (قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم الخلا) بفتح المعجمة والقصر الرطب من الحبش واختلاؤه وقطعه والعضد قطع الشجر

من باب ضرب كذا نقل من المغرب (قوله لبست من جملة النبات) لانها لا تنمو ولا تبقى (قوله وان قلت) فائدة هذا القيد لدفع توهم اختصاصه على نصف الصاع بقريفة ان اطلاقه في هذا الباب مختص عليه (قوله يقتل قلعة هذا ان اخذها من يده او ثوبه واما ان اخذها من الارض او من الغير فقلتها فلا شيء عليه) (قوله يقتل غراب) يعنى الذى يأكل الجيف ويخلطه لا مطلقه (قوله وحذاء) بكسر الحاء المهيجلة وقبح الدال والهمزة طائر يصيد الفار والجراد قيل هو الذى يقال له بالتركي دولنج (قوله وقيل المراد بالكلب) يعنى وقع الكلب العقور بدل الذئب في بعض الروايات وبالعكس في آخر فقيل المراد بالكلب العقور هو الذئب توفيقا بين الروايتين وفيه اشارة الى انه اراد من الذئب هو الكلب العقور للتوفيق لعل وجه الترجيح زيادة شهرة حديث الكلب وزيادة رعاية شرائط الرواية فيدويه يندفع ما يورد من انه ان اكتفى باحدهما بقي بيان الاخر مهمل او يكون من الصيود المجازات لكن الاولى في وجه التوفيق ان يجعل كلاهما من قبيل ما ذكر بلانا ويل احدهما بالآخر كما فهم من الهداية نعم يمكن التعميم بإرادة عموم المجاز مثلا نأمل (قوله ان اخذه حلالا) اى ان اخذ المحرم حال كونه حلالا ضمن لان الاخذ حال الحل مباح فيملك لعدم بطلان احترامه بالاحرام (قوله والا فلا) اى ان اخذه حال كونه محرما فلا ضمن لانه لا يملك بالاخذ (قوله كشهود الطلاق) فانهم اذا رجعوا قبل الدخول يضمنوا نصف المهر فلاخذ كبرى النكاح والقائل كشهوده في تقرير مدعاه فضمنوا النصف للتقرير فالقصد من التشبيه بيان اصل التضمين فقط والا ففي المشبه الضمان في كل منهما مستقل واحدهما راجع على آخره بخلاف حال المشبه به (قوله لانه بالقتل جعل فعل) يعنى ان مجرد اخذه ليس علة لضمانه بل خلاصه من الضمان باطلاقه الصيد مثلا يمكن مادام حيا في يده فاذا قتله جعل اخذه سببا للضمان (قوله علة العلة علة) لضممان القتل وعلة القتل الاخذ (قوله ما به دم على المفرد) وكذا الصدقة تعدد (قوله الابحواز المقات غير محرم) قبل هذا الاستثناء منقطع لان ما قبله حكم المفرد المحرم وما بعده ليس كذلك احرام واحد فيجب دم واحد يعنى المفرد والقارن يستويان في وحدة الاحرام فلا تأثير في تعدد الدم لكونه قارنا (قوله نقل الزبلى) الغرض من النقل تفسير وتقييد لما اطلقه من ان وجوب الدمين انما هو قبل الوقوف وانما هو بالجماع بعده واما بعد الوقوف مطلقا سوى الجماع فدم واحد (قوله وهو متعدد) فيه اشارة الى انه ان كان القاتل ثلثة او اربعة فعلى كل منهم جزاء كامل كما في قتل جماعة انسانا واحدا فقولته يثنى ومحرمات مجرد بيان للتعدد لا القصر على التثنية (قوله وحرم ذبحه) فيلزم منه حرمة المذبوح ايضا للقتل ولغيره فقولته لا محرم لم يذبحه نفي للحرمة فقط لا لحرمة الذبح فيلزمه التوبة لارتكابه المحرم (قوله لم يجز) اى لا يلزم جزاؤه عليه ومثله زيادة الشعر والسمن في ضمائه قبل التكفير وعدهم بعده (قوله لان وصول الخلف) وهو جزاء اخراج الام كوصول نفس الام الى مأمنها (قوله لا يجب عليه شيء) نقل عن الكمال خلافة وان فهم من الهداية كذا ومشي عليه صدر الشر بعة قال السندى في مناسكه ومن جاوزه بقاته يقصد مكانا في الحل ثم بداله ان يدخل مكة ولم يرد نسكا حينئذ فله ان يدخلها بغير احرام فالذى يفهم منه انه ان قصد قبل الميقات دخول مكة ولم يرد الحج فعليه الاحرام وان قصد موضعا في الحل ثم بعد الوصول اليه قصد مكة بلا ارادة حج فلا احرام عليه فيمكن بهذا المنقول دفع هذا الاراد على المصنف كما سأتى منه (قوله

بان ابتدأ بالضواف (وكذا لو وقف بعرفة من غير طواف قدوم (قوله دخل مكة) هذا
 بظاهره يختص بكون الدخول مرة وينبغي ان يشترط ان يكون مرارا فعليه لكل دخول
 تسك حجة او عمرة ودم مجاوزة (قوله وصح منه) يعني يسقط احد هذين الامرين ودم المجاوزة
 بلا احرام (قوله وحج معا عليه) من الفرض او القضاء او التذرع والظاهر ان يحرم ولو تحمل اليها
 والى عمرة نذر او قضاء بل الى عمرة سنة او مستحبة كافي المناسك وقال زفر لا يصح يعني قال زفر
 لا يسقط ما لزم عليه للدخول بالخروج والاحرام المذكور بل لابد ان ينوي ما وجب عليه
 للدخول (قوله اعتبارا بما لزمه بسبب النذر) يعني عند تعدد النذر بالحج يتعدد الحج
 ولا يتراخل ولا يسقط بعضه ببعض بل يلزم لكل نذر حج مستقل حتى لو لم يسع عمره الى
 مجموعهم يجب ايضا باقية كالنذر مائة حجة او اكثر ولم يسع عمره الا بعضها الخمسين فانه يوصى
 ببقيتها فكذا لا يسقط ما لزم عليه للدخول بلا احرام المذكور (قوله كما اذا تقوأت السنة)
 فانه لا يجزى بالاتفاق بمحارمة الا بتعيين النية والحاصل انه بدخول مكة وجب عليه حجة او عمرة
 وصار ذلك وينافي ذمته فلا يتأدى الا بنية (قوله في وقته) وهو هذه السنة دون الثانية اذ الاولى
 للمعيار لما لزمه فيدرج في ضمن مطابق النية ويعتدها بخلاف الثانية لانها ليست كذلك
 فيندفع ما اورد ان مقتضى الدليل انه اذا دخلها بلا احرام لبس الا وجوب الاحرام باحد
 النسيك فقط فجميع السنين يستوى فيه والحاصل ان الدليل جار في السنة القابلة اذ لا يوجب
 اختصاصا في الاولى ولا ينبغي ان هذا اول ما يحتاج من ان الميقات اوجب عليه احراما يؤدي
 افعاله في هذه السنة لافي السنة الاخرى فاذا احرم في عامه ذلك فقد استدرك ما هو واجب
 عليه في اوله واذا احرم في الثاني لبس مثله انتهى لانه يرد عليه انه يوجب ان لا يجوز في تلك السنة
 ايضا لان الميقات اوجب عليه افعالا يؤدي وقت الدخول فقط لافي هذه السنة مطلقا
 واعترض على اصل المطلوب ايضا بانه يلزم على هذا جواز التداخل في العبادات واجب
 بمجوازه في العبادات التي لم يقصد لذاتها كصوم الاعتكاف مع صوم رمضان فالاحرام لبس
 مقصودا لذاته (قوله لانه يصير قاضيا) اورد عليه انه لا يفهم من المتن فينبغي الإشارة اليه فيه
 لا ينبغي ان ادلة المسائل لبس يملزم افهامها في المتن ولا خصوصية موجبة هنا (قوله قصر
 اول) المراد بالتقصير الخلق وانما اختاره تبعاً للجامع الصغير اول بصير الحكم جاريا في المرأة لان
 التقصير عام في الرجل والمرأة (قوله ويحلل بافعال العمرة) اي من غير ان ينقلب احرامه
 احرام العمرة * باب محرم احصر * (قوله وفي الشرع منع الخوف او المرض)
 اورد عليه بانه يلزم منه ان لا يكون مثل هلاك النفقة وموت محرم المرأة وزوجها من الاحصار
 وقد قرر كونهما منه كافي التجنب والفتح ولا يبعد ان يقال انه لبس تعريف تام مساو بل ناقص اتي
 تمهيدا لمقدار ما سيذكر في المسائل الالية او هو للافراد المشهورى على انه يمكن ان يدرج
 في الخوف بتعميمه الى خوف هلاك النفس وخرف وقوع الفتنة مثلا (قوله جازله التحلل)
 قبل اشارته الى انه مخير بين التحلل بالهدى والافعال اذا قدر اقول في هذه الاشارة خفاء
 لا ينبغي (قوله يحجز عن الحج) هذا شروع الى احكام الحج عن الغير ابراده هنا لتجانبه مع
 الاحصار لتأخدهما في معنى مطلق المنع وامان جعله بابا مستقلا فلعلة نظر الى تنالهما
 بالنوع او هو مفصل اياه بحيث لا يسعه باب واحد (قوله فان كان لا يرجى زواله) فاذا زال بعد
 الاحتجاج فلا يلزم ان يصح بنفسه كافي قاضيهما ونقل عن المحيط والمبسوط فلا يلتفت الى ما

فهم من اطلاق اكثر المتون كالكنز وصرح في القمح من لزوم الحج مطلقا ثم فهد اشارة الى انه
احج وهو صحيح ثم يحجز واستقر لا يجز به لفقد الشرط كما نقل عن معراج الدراية (قوله واوصى بالحج
عنه) هذه الوصية واجبة عند تأخير الحج عن عام الوجوب والا فلا لانه لم يؤخر بعد الانجاب
كافي التجنب (قوله فقطوع عنه رجل) وان كان وارثا بان ينفق من مال نفسه ولا يأخذ
من مال الموصى لم يجزه وان وصل اليه ثواب الحج (قوله لانه متبرع) فيه اشارة انه لم يكن
منهما امر بالحج وان اوهام استدراك المتن خلافة في بذل الفرق بينه وبين الاجنبي لكن المتبادر
الاغلب صدور التبرع انما يوجد من المولود للوالدين ولهذا خص المسئلة له (قوله وعند محمد)
صور المسئلة على ما في الشرع بلاني بان رجلاه اربعة آلاف درهم اوصى ان يحج عنه فأت وكان
مقدار الحج الف درهم فدفعها الوصى الى من يحج عنه فسرقت في الطريق قال ابو حنيفة رحمه الله
يؤخذ ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فان سرق ثانيا يؤخذ ثلث مرة اخرى هكذا وقال
ابو يوسف يؤخذ ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثلثا وثلاثة وثلاثون درهما وثلث فان سقرت ثانيا
لا يؤخذ مرة اخرى وقال احمد اذا سقرت الالف التي دفعها او لا بطلت الوصية وان بقي منها شيء
يحج به لا غير كافي الغاية انتهى (قوله اعتبار القسم الوصى) هذا انما يلازم عند تعيين الموصى مقدار
الحج واما اذا لم يعين وقال ليحج عني بثلث مالي وبقي بعد المدفوع المستهلك شيء فالملامة
خفية (قوله لان محل نفاذ الوصية) هذا ايضا لا يلازم عند تعيين الموصى مقدارا من ماله (قوله
ولم يسلم الى ذلك الوجه) بل ضيع بادائه الى من يضيعه فلا يجزى قياس محمد الى فسخ الوصى
اذا هو صاحب مال يتصرف كيف يشاء فلا يتدارك تضعفه بخلاف الوصى (قوله لان ذلك
المال قد ضاع) فكأنه لم يوجد في التركة ابتداء فلا تأثر له في المالية حتى يعتبر دخوله في الثلث
الاول كما هو قول ابى يوسف واما عدم ضمان الوصى المال المدفوع المستهلك فلا عسر والخرج
(قوله لامن حيث مات) هذا ان بلغ ثلث ماله الاجحاج من بلده والا فن حيث يبلغ استحسانا
كما نقل عن شروح الهداية والكنز وهذا ايضا ان لم يفسر الوصى والافتع تفسيره ولو كان محلا
غيرهما كما في الزبلي (قوله ووجهه) اى وجه قولهما الاستحسان اعل هذا الاستحسان ليس بمماقوى
اثره ولا فيرجع على القياس فيلزم رجحان قولهما على قوله (قوله قال عليه السلام اذا مات ابن آدم)
قبل عليه اللازم منه انقطاع العمل ولا يلزم منه بطلان المذخر الموجود من العمل اجيب بان
هذا في حق الآخرة واما في حكم الدنيا فلا شك في دلالة على البطلان (قوله في طواف فرض
جنباً) اى طواف هـى فرض جنباً او حائضاً او نفساء انما اكتفى بالاول اما لانها مهمما
مقايسة اودلالة او اعتبار التغليب او ثل عموم المجاز فيه (قوله يوم النحر) نى ايام النحر الثلاثة
فلاضافة للاستعراق واللعهد اولانه يراد باليوم مطلق الوقت لا النهار (قوله وتعين الحرم
للكل) ولو تطمعا (قوله لافتره) لكن الاولى فقرؤه الا ان يكون غيرهم احوج كما نقل من
الجوهرة (قوله ربط وغيرهما) متى شاء الى ما قبله محتاج الى تكلف وهو انه ان قدر انفسه
يذبح في قوله وغيرهما فلا قرينة له بل الظاهر عطفه على يوم النحر او تقدير لفظ تعين وان
لم يقدر ذلك بل عطف على ما ذكر او قدر تعين فلا يتعاضد بقوله متى شاء اجيب بانه من
المساحات المبنية على ظمهور المراد اختيارهما التحقق التظهير بين تعين يوم النحر وبين تعين
الحرم كما اخبر اليه الشارع في تفسيره بقوله اى تعين يوم النحر وايضا اجيب بان هذا اذا
تعين كون العالم في غيرهما تعين واما اذ قدر ما يناسبه كذبح فلا عساف كافي قوله ورجحنا

الحواجب والعبونا اى كحلنا وعلفتها تبنا وماء باردا اى اسقيتها لا يخفى ان كلا منهما لا يدفع
 الاعتراض بالتكلف بل هما بيانان لوجه التكلف اذ المعترض لا يدعى البطلان حتى يكونا
 دفعهما بل يدعى الجواز لكنهما مع ركائكة وكل منهما واقع فيما ادعاه من الركائكة ولعل الاولى
 ان يقال ان تقدير ذبح في غيرهما مدلول بالسباق وهو قوله لذبح الاخيرين وعدم جواز تقدير
 تعيين مدلول بالسباق وهو قوله متى شاء (قوله ولا يحلب لبنه) هذا عند قرينه وقت الذبح والا
 يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرف بحاجته نفسه يتصدق بمثله او بغيره (قوله ليا كل
 الفقير) فقط فلا ياكل الغنى لعدم بلوغ الهدى محله واما فيما سبق من جواز اكل التطوع
 فعند البلوغ الى المحل فلانافات ان هذه شهادة على النفي نقل عن الكمال بان هذا ليس بشئ
 لانها قامت على الاثبات حقيقة وهو رؤية الهلال قبل رؤية اهل الموقف ويمكن ان يقال انها
 وان كانت قائمة على الاثبات في الحقيقة لكنها قائمة على النفي في غرضهم والمق في غرضهم
 على ان الدليل يجوز ان يكون مجموع الاسرين اعنى ذاك مع قوله ولان الاحتراز الخ هذا وان
 لم يلزم كون التعليق في التبادر دليلا مستقلا لكن لعلاكم ترشد اليه بما ذكر من قوله بخلاف
 ما اذا وقفوا يوم الزبوية تأمل (قوله حتى لو احرمت بدونه لا يكون محرمة) قبل هذا سهو
 اذ يصح احرامها بلا اذن المولى الا انه يجوز له ان يحللها يمكن ان يراد من قوله لا يكون محرمة
 عدم احرامها لازمة وباقية **كتاب الاضحية** (قوله وقوع الاضحية والتجاسسها
 بالحج بل بالزكوة ايضا في كون كل منهما عابدة مائة لازمة على الغنى (قوله لانه بذبح وقت الضحى)
 اى اشرف وقت ذبحها الضحى مطلقا ولو في غير المصر فيكون الاولى في غير المصر التأخير
 الى هذا الوقت كما فهم عن بعض الحواشي اوفى المصر التقديم فانه وان جاز الى غروب
 اليوم الثالث كما سياتى لكن الاولى ذلك الوقت فالتسمية باشرف اوقاتها ويمكن
 ان يقال هو اول اوقاتها في الاغلب (قوله في يوم مخصوص) والمراد باليوم مطلق
 الوقت يشمل الذبح ليلا كما قيل لكن لا يعد ان يقال انه وان جاز في الليل لكن مع الكراهة
 فيمكن ان يخص التعريف بالكامل الخالى عن الكراهة فاليوم على هذا على حاله وظاهره
 (قوله وسببها) اوردها به تكرر بعد قوله في يوم مخصوص اقول يجوز ان لا يكون قوله عند
 وجود شرائطها الخ من نية التعريف كما في عبارة بعضهم (قوله وشرائطها) اى شرط كونها
 واجبة على وجه يكون ناركها آتيا فاضحية المسافر والفقير ولو وجد قرينة لكنها ليست على
 الوجوب (قوله وسببها الوقت) فان قلت لو كان الوقت سببا لوجب على الفقير لتحقيق
 السبب في حقه قلت كونه سببا موقوف على خارج وهو البسار وهو منتف في حقه ثم اضافة
 السبب الى الاضحية من اضافة السبب الى حكمه كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد (قوله
 وركنها) المناسب لتقديم الركن الا انه نظر الى تقدم الشرط والسبب وجودا (قوله وهو مروي
 عن جابر رضى الله عنه) فان قيل تقديم الحديث على القياس انما يجوز عند كون راويه معروفا
 بالرواية والفقهاء جابر رضى الله عنه وان كان معروفا بالرواية لكنه ليس بمعروف بالفقهاء
 فيلزم تقدم القياس قلنا هذا وان كان كما ذكرت عندنا لكن قيل ايضا المعروف من اصحابنا
 كناية كون الراوى معروفا بالرواية فقط كما هو مذهب الكرخى ويؤيده قبول عمر رضى الله عنه
 حديث غرة الجنين مع محلفته القياس ممن لم يعرف بالفقه كما تقرر في الاصول على انه يجوز كونه
 فقيها ومجتهدا ولا يلزم من عدم علمنا عدم المعلومية مطاقا (قوله ولانص في الشاة) ولم يجز

بظرف القياس على البقرة لانتفاء شرطه وهو ان لا يكون حكم الاصل معدولاً به عن سنن القياس (قوله لفوات وصف القرية في البعض) اذا ما اصاب الى المرأة هو الثمن وهو اقل من السبع (قوله وعدم تجزى هذا الفعل) يعني بالنسبة الى القياس واما التجزى بحسب السبع فنص جابر فان قيل نص جابر انما يدل على السبع وما ذكر من نحو جواز الستة يلزم ان يكون ثابتاً بالقياس وقد ذكرت آنفاً بفقده شرطه هنا قلنا نص جابر دال على السبع بعبارة على نحو الستة بدلالته كما لا يخفى (قوله اشتراه) رجوع الضمير الى البدنة بتأويل الحيوان ويمكن ان يقال ان تذكير المضمرات وكذا اسم الاشارات وتأنيثها امر اعتباري وكذا تثنيتهما وجعها كما ذكر البيضاوي في سورة البقرة (قوله وتنب كونه) قبل ينبغي ان يقال والاحسن كون الاشتراك قبل الشراء لان عبارته توهم ثبوته بالنسبة وليس كذلك كما يدل عليه عبارة الاصل والهداية والمبسوط (قوله بعد عن الخلاف) اذ روى عن ابي حنيفة وفي غيره الفرضية كما في قاضيهان (قوله وفي الجوامع) مصنفه ابو يوسف كما نقل عن العنابة (قوله ووجه الوجوب قوله صلى الله تعالى عليه وسلم) فان قيل ان هذا الحديث خبر واحد فكيف يثبت به الوجوب قلنا عند استجماع شرائط ازواى كالعادلة والضبط يوجب الاحاد غلبة النظم فيجب العمل به (قوله مقيم فلا تجب على الحاج المسافر) دون المسكى وقيل على المسكى ايضا اذا كان محرماً (قوله اى لا تجب عليه لاولاده الصغار) وفي رواية عن ابي حنيفة تجب عليه ان يضحى عن طفله كصدقة الفطر (قوله رأس يمونه وبلى عليه) من ماله اذا احتمل مؤنته وقام بكفايته كذا في الصحاح وبلى عليه من الولاية (قوله وينباع بما بقى) فلا يجوز التصديق لان الواجب هو الارقاق وقد وجد واما التصديق فتبرع من مال الصبي وضرب محض له ولا يملكه احد (قوله وفي الكافي) والمفتى به من التصححين عدم الوجوب كما نقل عن مواهب الرحمن وقال في الاشياء والنظار المعتمد عليه الوجوب قلت وهو الاوفق لما ذكر في قاضيهان من لزوم اخذ الفقه اذ صاحب الهداية افقه صاحب من الكثر كما في طبقات العلماء لكن قال في التارخانية في ظاهر الرواية لا يجب على الاب والوصى ان يضحى من ماله وفي شرح المجمع بعد نقل قول صاحب الهداية وذكر في الاصل والكافي انها لا يجوز (قوله وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه) هذا على رواية الوجوب ومعنى ترتب الوجوب بمال الصبي في حق الاضحية كترتبه بعشر الخارج فيندفع ما يقال من ان الطفل للمم يكن مكلفاً بالشرائع لاعمى لوجوب الاضحية عليه كذا قيل وايضاً ان هذا الابرار على القول بالوجوب شبهه لان يكون قولاً بالرأى في مقابلة النص (قوله اعلم ان ايام النحر ثلاثة) الغرض منه بيان ايام التضحية وهى ايام النحر وبما ان الفرق بينها وبين ايام التشريق واسارة الى خلاف الشافعي اذ عنده ايام التضحية اربعة العاشر من ذى الحجة وثلاثة ايام بعدها الى وقت العصوم يوم الرابع (قوله وايام التشريق ايضا ثلاثة) ان اريد من ايام التشريق ما هو عند الامام فهو اثنان يوم عرفته ويوم عيدوا وان اريد ما هو عند الامامين فخمسة ويعلم ما في قوله اولها نحر والجواب يعلم من باب العيدين (قوله والتضحية فيها افضل) اما ان يراد من التضحية تضحية التصديق في ايام النحر او بعدها والجميع لبس يجازاً اذ تضحية الغنى فيها اذا وجب فكيف يجوز التصديق فيها مفضولاً وقد فهم ذلك من قوله افضل من التصديق ولو اعتبر ذلك بعد مرور ايامها فمع خفائه ايضا لا يتم قوله والتصديق تطوع اذ هو واجب حينئذ كما بآنى وايضاً ان اريد ان تضحية الفقير فيها افضل من التصديق بالثمن فيها فالتضحية

حينئذ متعينة والثمن لبس يجاز وان اريد افضل من التصديق بعدها فالتصدق بالثمن لبس
بتطوع نعم تصحبة الفقير افضل لما فيه من الجمع بين التقرب باراقة الدم والتصدق كما نقل
عن المبسوط (قوله نادر) فاعل تصدى (قوله تصدى بفتحها) فلو كان العين المشتري لها
موجودا فجواز تصدقها يفهم بالاولى (قوله وصح الجماء) وهى التى لاقرن لها سواء كان
خلفه او مكسورة كما فى المبسوط وقال قاضيهان والتبيين وقال فى البدائع فان بلغ الكسر
المشاش لايجزئ والمشاش رؤس العظام مثل الركبتين والرفقين انتهى كذا ذكر وقال ايضا
فى منع الغفار الجماء التى لاقرن لها لان القرن لايتعلق بمقصود وكذا مكسورة القرن بل هو
اولى لما قلنا (قوله الجذع من الضأن) هذا انما يجوز اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنايا
يشبه على الناظرين من بعيد كما فى المنع (قوله ويؤكل) من الايكل (قوله لان الجبهات
ثلاث) لما روى انه عليه السلام قال بعد النهى عن الانحار كلوا واطعموا وادخروا وفى رواية
مسلم كلوا وتزودوا وادخروا ولقوله تعالى واطعموا الفقير والمعتز للسؤال
هذا اذا لم تكن تذرا والافلا يأكل نفسه ولا يأكل الاغنياء سواء كان الناذر غنيا وفقيرا
وليس للتصدق ان يأكل من صدقته ولا ان يأكل الاغنياء كفى المنع (قوله لانه قرينة الى آخره)
يعنى ان ذبح السكابي جائز فى اصله اكونه من اهل الزكاة وقبيح فى وصفه لعدم كونه من اهل القرينة
وذبح المجوسى قبيح فى ذاته لعدم كونه من اهلها ومن هذا كره فى الاول وحرمة فى الثانى وقد
علمت مما ذكر ان قوله والقرينة حصلت لبس على ما ينبغى اذ القرينة لاتلزم الكراهة نعم فرق
بين ما حصلت بالانابة وبين ما لا يكرن كذلك (قوله او يبذله بما يندفع به باقيا) او يشتري به
شئنا من هذه الاشياء لان للبدل حكم المبدل (قوله تصدى بفتحها) هذا يفيد صحة البيع مع
الكراهة هذا قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف رحهم الله بيع الاضحية او جلد ها او الجمها
باطل لانه عزلة الوقف كما فى المنع (قوله غلطا) بكسر اللام (قوله وذبح كل شاة صاحبه)
اى شاة الاضحية بقرينة المقام كفى الكثرة والافتكون مضمونة عليه (قوله لانه وكيل فيما فعل)
فعل منه انه اذا ذبح اضحية الغير ناويا عن مالكها بغير امره جاز ولا ضمان عليه كما نقل
عن منية المفتى ثم ان مضمون هذا الكلام قد فهم من قوله فصار المالك الى قوله اذ ناله دلالة
فالاولى ان يقال فاذا غلطا بالغاء التفرعية بدل الواو وبترك هذا التعليل كما لا يخفى (قوله
وان تشاحا) من الشح والمراد هنا الخصومة اقول الى آخره واجيب ايضا بان ما ذكره
صدر الشريعة ذكره الزاهدى وعزاه الى قاضيهان اورد عليه بانه وان سلم ان مقدمات الذبح
قد يعد غضبا لاشك انه لا يقرر قبل الذبح لان بعض المقدمات كشذ الرجل مثلا يجوز ان
يكون للحفظ الواجب على المودع انتهى يرد عليه يفهم منه ان بعض المقدمات لايجوز ان
يكون للحفظ ولا شك ان هذه كاف فى وجود الغضب وان قصده ودلالة حاله بل صراحة
لسانه مناف للجواز المذكور (قوله ولا يحصل به اذالة اليد المحقة) اورد عليه ان بمجرد انكار
المودع بوجود الغضب الذى ركنه ازالة اليد المحقة بلا تصرف فيه فاذا وجد فى ذلك فففى
نحن فيه اولى فقبل الصواب فى الجواب ان مقدمات الشئ قد تكون من الشئ كفى حرمة تداعى
الوطئ على المعتكف لكونها فى معنى الوطئ والابراد والجواب منطوقه فيها اما الاول ان وجود
ازالة اليد المحقة فى صورة الانكار بعد الطلب ظاهر اذ بانكاره ازال يده وفيما نحن فيه مذ وجد
فى يد المودع الودعية باقيا على حالها الى احداث الاستهلاك وذا انما يظهر بالذبح لاقبله الا ترى

ان خلى سبيله بعد الشد والاضجاع فيكون باقيا ودبعة على حالها وفي صورة الانكار ليس
 كذلك بل يضمن ان هلك بعد ذلك واما الثاني فالممكن تلك المقدمة كلية لا يثبت هذا الحكم
 وقد اورده بلفظ قد التعليلية حيث قال مقدمات الشيء قد تكون على ان الغصب في صورة
 الغصب يجوز ان يكون من مقدمات الذبح ايضا **كتاب الصيد** (قوله اورد
 ههنا لذكره) في كتاب الحج والاتحاد غاية مع غاية الاضحية وهو اكل اللحم والاتحاد مباديهما
 وهو التسمية والاتحادهما في الاحتياج الى الزكوة ولو بالنوع (قوله ويسمى الظاهر) انه بحسب
 اللغة ايضا من باب تسمية المفعول بالمصدر حينئذ لزم ان لا يذكر معناه الشرعي متنا وشرحا
 الا ان يقال لم يذكره لان فهمه مما ذكره من قوله ويشترط لما يؤكل الى آخره ويحتمل ان يكون معناه
 الشرعي كما يؤيده ما في البرازية من انه اى الصيد الحيوان المتوحش من الادمى ما كول اولاً
 (قوله المصيد) ثلاثى على وزن مكبل كضرب الامير للدراهم المضروبة (قوله يحل بكل
 ذى ناب) يعنى اذ لم يوجد من قبل الشرع مانع والا فقد علمت في محله ان صيد الحرم وصيد
 الحرم حرام وقال في البرازية انه مباح الا اذا كان للتلهى او يأخذه حرفة لكن نقل عن
 البرازية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء ان جميع انواع الكسب في الاباحة على
 السواء هو الصحيح فان توقف ان يجعل من قبيل عام خص منه البعض او يقدر قيد في الاخير
 بان يقال عند عدم مانع موجب لعدم الاباحة فعلى هذا يحرم عند اخذ حرفة كصيد
 السمك وهو المناسب لما اختار في البحر من تسوية الحرفة مع التلهى في الحرفة وقولهم اهر الصحيح
 وهو المختار عند البعض (قوله امور) هي خمسة عشر مشارة اليها في عبارة المصنف مبسوطه
 في البرازية وبعض حواشي صدر الشريعة (قوله فان شئنا منها لبس بشرط في جواز
 صيده) اى عند خلياته على طبيعته ولم يعرض ما يجعله حراما كالا حرام والحرم فيندفع ما يقال
 من انه ان اراد به جواز الاصطيد فالصيد في الحرم وفي الاحرام لبس يجازى وان اراد حل
 الانتفاع بجلده مثلا فتسمية والجرح وكون الجراح معلما لظهور جلد كذا في آخر
 الباب (قوله مكبلين) التكبل اغراء السع على الصيد كذا في الجوهره او التعليم والتأديب
 كما في الزيلعي (قوله ما كول) مستدرك بما قدمه من قوله ويشترط لما يؤكل (قوله الا
 اذا كن الفهد) اى مثلا والافقح الكلب اذا اعتاد ذلك حكمه مثل ذلك كما دل عليه عموم
 علمه من قوله فانها حقيقة ولذا قال الزيلعي وكذا الكلب الى آخره فتخصيص الفهد لشروع
 العادة منه فلا يترتب انه يعلم مفهوما انه اذا كن غير الفهد لا يؤكل لان من شرط مفهوم
 المخالف ان لا يخرج مخرج العادة وقد اخرج هنا مخرجه كما عرفت (قوله ورجوع البازي)
 اى ثلث مرات كما في الكلب فيكون قيد المعطوف عليه قيدا للمعطوف ويمكن ان يكتفى
 بالاجابة الواحدة لانه الخوف يفره بخلاف الكلب وهو المتبادر من اطلاق لفظه كما في الزيلعي
 (قوله ولا يؤكل الاولى) فلا يؤكل بالغاء التفرعية بدل الواو لئلا يرد عليه ان اراد من هذا
 الاكل الاكل بعد تركه قلنا فبستدرك ما سيذكره ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب الى آخره
 والا فبستدرك هذا الكلام بما فهم مما تقدم من قوله ويعلم الماعلم (قوله وعدم القعود عن طلبه)
 ولونابه (قوله متحاشا بسهمه) كذا عامة الكتب فالظاهر من اتفاقهم في التعبير ان حمله
 السهم شرط لهذا الحكم والذي يخطر بالبال انه لو لم يتحاشا بالسهم لكن علم جزما كونه مجروحا
 بالسهم ومسقط عنه السهم ان يكون حكمه مثل ما ذكر لكن لم تنق عليه فليظن (قوله)

فان لم يقعد عن طلبه فالمدار هو الطلب وعدمه كما في عامة الفقهية لكن المصرح في قاضيان
 والمشار في الهداية كون المدار التوارى وعدمه يعني شرط المحل عدم التوارى عن بصره
 (قوله او بندقة ثقيلة الى آخره) هي طينة مدورة يرمى بها كما نقل عن المستصفي واما الرصاص
 الذي يرمى بالآلة معبرة عنها بالتركية بتوفيك فيحل ما قبل به على ما وقع في فتاوى شيخ الاسلام
 مولانا علي افندي فلعل معناه ما وقع في جنائات البرازية لان النار تعمل في الحيوان عمل الزكوة
 حتى لو قذف النار في المذبح فاحترق العروق يؤكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال بها
 الدم لما نقل عن الكفاية انها تعمل عمل الحديد حتى انها ان وقعت في المذبح فقطعت ما يجب
 قطعه من الزكوة وسال الدم حل وان انجمد ولم يسيل الدم لا يحل ومثله يفهم من التاتارخانية
 ولا شك في عمل النار مما قبل بهذه الآلة واما جعل مبنى هذه الفتوى قول الهداية واذا سمي
 الرجل عند الرمي اكل ما اصاب اذا جرح السهم فان لانه ذابح بالرمي الخ كما فعل شيخ
 الاسلام عطاء الله افندي في فتاواه فلبس بصحيح بل هو دليل لمن ذهب على خلافه كما قاله قال
 البعض في رسالته المعمولة لذلك بعد قال من شروط حل الصيد الجرح ليحقق معنى الزكوة كذا
 في الهداية لما روى عنه عليه السلام انه قال اذا رميت فسميت فحرق فكل وان لم تحرق فلا تكل
 ولا يؤكل من المعراض الا ما ذكبت ولا تأكل من البندقة الا من ذكبت وبما ذكره يظهر وجهه
 ما ذكر في فتاوى ابن نجيم انه لا يحل صيد بندقة الرصاص انتهى وهو انه لا حدة لها فلا يحصل
 بها الجرح بالمعنى المعتبر في حل الصيد على ما مر ومنعه سفسطة الحس كيف لا والرصاص
 لو اتخذ منه سكين لا يتصور به القطع انتهى وقد علمت مما ذكر ان تعلق الحل بما قبل بالرصاص
 انما هو ليكون مقتوله مقتولا بالنار والبندقة في الحديث لبس كذلك ويمكن ان ما نقل عن ابن النجيم
 يجوز ان لا يكون ما رمى بالآلة المعروفة المعهودة بان يرمى بالآلة لا تكون فيها عمل النار (قوله
 ذات حدة) اي ولو كان ذات حدة الا اذا علم خرقه بمحدثه فيحل كما يفهم من قاضيان (قوله
 كما في الحديث) وهو حديث عدى بن حاتم فيما سبق اورد لدفع ما يتوهم من ان القتل يحتمل ان
 يكون بالرمي ايضا فواجه ترجيح هذا الاحتمال (قوله لا امتناع الاحتراز) اي امتناع احتراز
 الصيد عن الوقوع على الارض (قوله ثم اخرا كلا) المتبادر من لفظ ثم انه ان مكث طويلا بعد
 قتل الصيد الاول حل الثاني وليس كذلك اذ لا يجوز حينئذ كما نقل عن التبيين والهداية فلفظ
 ثم مصروف عن ظاهره ثم يفهم من هذه المسئلة دلالة انه لو لم يقتل الاول بل اخطأ ثم عرض
 له صيد آخر فقتله يحل (قوله بخلاف ذبح الشاتين) الفرق بين الصورتين على ما في المنح
 امكان اتعيين وعدمه (قوله ما بين من الحى) اي تفرق من الحى سواء كان حقيقة او حكما
 وهو مقدار يتصور فيه الحياة كما بان (قوله فان كله) اي فرقني الصيد ولو طرف قليله يؤكل
 (قوله بخلاف ما اذا كان الثلثان) فان في هذه الصورة لا يؤكل الثلث للعللة التي ذكر (قوله
 وبه يظهر لحم غير نجس العين) هذا مخالف لما صححه المصنف في كتاب الطهارة من عدم
 طهارته وهو وان كان موافقا لتصحيح الهداية والنجس لكنه مخالف لتصحيح الاكثر كالا لاسرار
 والكفاية والتبيين وفي الخلاصة وهو المختار وفي المعراج وهو قول المحققين واختاره في الحاشية
 وفي بعض الشروح انه قول اكثر المشايخ كما في المنح ونقل عن مواهب الرحمن ان اصح ما يفتى به
 انه لا يطهر لحمه واما صاحب الكفر فصحيح في البكا في نجاسته واختاره في الكفر طهارته
 (قوله وتدخل المتردية والطيخة) المتردية من تردى في البئر

اذا سقط او من جبل فانت والنطيحة هي التي ضربت بالقرن فانت منه فادته اشارة الى ان
الذبيحة بمجرد مفهومها تناول الى ما لا يحل ويظهر بل يحتاج فيه الى الزكاة فيكون ايضا
تمهيدا لقوله الا ترى فيندفع ما اورد به كلام لا طائل تحته فانه لا يحتاج الى ادخال المتردية فان
قوله الزكاة تحل الماء كقول بين ان المتردية لا تحل انتهى على انه من قبل اغناء الثاني من الاول
(قوله والزكاة تحل الماء كقول) اي تجعل الماء كقول حلالا فالما كقول قبل الزكاة لبس بحلال
الاكل فلا يوهى من انه لا يدل هذا الكلام على ان كل حلال الاكل بالزكاة اذ الموجبة الكلية
لا تعكس كنفسها فالاولى والحل في الماء كقول بالزكاة (قوله تظهر غير نجس العين) متناول على
لحمه وقد عرفته آنفا (قوله ما بين اللبنة) هي يفتح اللام والباء المشددة رأس الصدر (قوله لان
ما بين اللبنة والحمية) بيان لعلة الحديث لادليل مستقل على اصل المطلوب فلا يرد عليه ما ذكره
الزيلعي من انه لا يوجد فوق العقدة الحلقوم والمرى واصحابنا وان اشترطوا قطع الاكثر
فلا بد من قطع احدهما عند الكل وان لم يبق شيء من عقدة الحلقوم بمبايلى الرأس لم يحصل
قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع انتهى لان هذا رأى في مقابلة النص فطبق ما شرطوا
الى الحديث يقتضى عدم انتهائهما واحدهما فوق العقدة كاقفل الزيلعي عن الرستغنى ان
اكثر الاوداج موجود فيها (قوله الود جان عرفان عظيم) في جانب قدم العنق بينهما
الحلقوم والمرى نقل عن روضة الناطق (قوله الاوداج) اي الاربع المذكورة تغلبا (قوله
فانهما من مدى الحبشة) المدى سكنين القصاب كما نقل عن المغرب (قوله حلالا) فلا يحل
لومجرما (قوله خارج الحرم) فلا يحل لوفى داخله ولو لم يكن محرما وكان كلبا كاقفل من التبيين
فالاولى ان يقال كون الذابح مسلما او كلبا موجودين خارج الحرم (قوله ان كان صيدا) فلو لم يكن
صيدا يحل مطلقا (قوله لانه يدعى التوحيد) يعنى بمجرد دعواه الظاهري وان كانت مخالفة
لباطنه الاعتقادي كاف في الحل كما سبق فلا يقيد بان هذا اذا كان الكلبى لا يعتقد المسيح
اكلها ما اذا اعتقد اكلها كالجوسى لا يحل كافي المستصفي واما اذا سمع عند ذبحه ذكر اسم المسيح
مثلا فسبح من قوله وحرمت مع اسمه غيره (قوله ولو كان الذابح مجنونا) اورد عليه بان الجنون
مناف للعقل فكيف يتصور ذلك فاجيب بان المراد من الجنون المعتوه ولا يبعد ان يقال يجوز
ان يكون الجنون مراتب متفاوتة بحسب القوة والضعف ففي بعض مراتب يجوز تعقل اليسر
الاشياء كالتمسية (قوله من فرى الاوداج) الفرى يفتح الفاء وسكون الراء القطع كذا في الافصاح
(قوله لا يقر عليه) من القرار بل يرجع على الاسلام او يقتل (قوله نحو بسم الله واسم فلان)
هذا ان جر المعطوف والافى الرفع يجعل مطلقا لانه مبتدأ وفي النصب مختلف لعلة لاحتمال
العطف على محل البعيد لكن الاتفاق على الكراهة كافي المنع (قوله لانه اهل به لغير الله)
وقد قال تعالى وما اهل به لغير الله (قوله يحرم) قيل هذه الذبيحة لبست بميتة والا يصير
الرجل كافرا اوجب بمنع الملازمة بان الكفر امر باطنى والحكم به صعب فيفوت نقل عن شرح
المقدس (قوله قبل التسمية والاضجاع) واما بعدهما فيكروه كافي الذخيرة (قوله ولي بالنباغ)
اي شهدى بالرسالة ففيه التفات (قوله منقر عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه) قال الزيلعي
وما تاولته الا لسن عند الذابح وهو قولهم بسم الله والله اكبر منقول عن النبي عليه الصلوة
والسلام وعن علي وابن عباس مثله انتهى فيعلم انه مستحب بالامرية كاقفل عن الذخيرة فلا
عن البقالى لكن اخبرني في ثنائرها خاتمة استحباب ترك الواو وكراهته ايراد فلا عن البقالى ايضا

فعل في نسخة الناقل خطأ ونقل مثله ايضا عن الحلواني معلل بالانوار ويقطع فور التسمية واختاره
 في تنوير الابصار لا يخفى في ظهور رجحان اختيار المصنف بعد الاثر المذكور على ان قوله انه
 يقطع فور التسمية غير معلوم بل العطف يوجب المجامعة والاتحادية المناسبة للقول وعدمه
 يوجب الابتدائية الاستقلالية المناسبة للتأني بحسب المعنى وان كان خلافه ما يحسب اللفظ
 (قوله ندب نحر الابل) الفرق بين النحر والذبح الاول في اسفل العنق والثاني ما في اعلاه (قوله
 فلما فقتته السنة المتوارثة) فان قيل الدليل يقتضي السنة والمطرب الزديية قلنا قد يطلق
 الذب كالمستحب على ما يتناول السنة فذل المراد به هذا ذلك كما عبر في الكنز بالسنة (قوله
 في النحر) اي فيما يندب فيه النحر وهو الابل فكذلك قوله وفيهما اي البقر والغنم (قوله وهى
 لمعنى في غيره) اشار الى رد مالك رحمه الله تعالى اذ عنده لا يحل بلا ضرورة يعنى ان المقصود
 وهو سيلان الدم وقطع اكثر الاوداج حاصل في الخلفة المذكورة فلا يكون القبح الحاصل
 من الخلفة قبيحا للمعنى في نفسه حتى يحرم بل لمعنى في غيره فيحرم وان كره (قوله جرح نعم) كالغنم
 والقر والابل (قوله وحش) بان ند على اهله وصار وحشا (قوله في الثاني) المتوحش والساقط
 (قوله اذند) اي فر (قوله والصيلان) بكسر الصاد الذى يهجم من الهجوم (قوله لا يتذكر
 جنين) سواء تم خلقه اولا عند ابي يوسف ومحمد يحل عند تمام خلقه (قوله والبغل) لانه
 من نسل الجار والجار ورد في حرمة الجمه حديث صحيح لكن هذا عند كون امه حمارا والا ففى
 كونها بقرة يؤكل بلا خلاف وفرس على خلاف في الخليل لان المعتبر الام فيما تولد من مأ كول وغير
 مأ كول (قوله والجر الاهلية فكذا لبها وشحمها) واختلف في شحمها والصحيح الاباحة في
 غير وجه الاكل (قوله قبل كراهة الخيل) المفهوم من هذا البيان في الشرح ترجيح جانب الكراهة
 التي تزيهية واختياره في المتن صريح في الحرمة ان سل تناول عدم الحل على الكراهة التحريمية
 (قوله على ان نسقه يقتضى في الظاهر المساواة) بين الخيل وبين ما عطف عليه في عدم الحل مع
 ان التفاوت ظاهر في نفس الامر (قوله وحكى عن عبد الرحيم) فان قيل الرؤيا بلس من اسباب
 العلم عند الفقهاء اقول نعم في الازاميات والقطعات على الاستقلال والا في غيرها ما لم يمنع السببية
 مطلقا وان مجيها هنا بلس لاثبات المسئلة ابتداء بل لتأييد المثبتة انتهاء وقد قبل بحجة
 الرؤيا عند عدم مخالفتها لظاهر الشرع وبما عدها الدليل في الجملة (قوله ومال اليه
 صاحب الهداية) وقال في التاتارخانية وهو الصحيح قل لان ابا يوسف سأل ابا حنيفة اذا قلت
 في شيء اكرهه فارأيك قال التحريم لعل هذا باعث ترجيح المصنف جانب التحريمية
 فالاول ان يضم في الشرح هذا او مثله او يقال بدل مال اليه وتصحيح صاحب الهداية
 اذ لظاهر في عبارته هو الصحيح لا الميل يظهر لمن يرجع (قوله لا بائس بلبنه) المناسب ليكون
 السور طاهرا وظاهر الرواية وصحاح كون اللبن كذا اذ سور كل شيء تابع الى اعصابه ولعابه
 تابع الى لحمه فاللبن كذلك في تولدهما من اللحم (قوله والقدا ف) في مختصر القداموس
 القدا ف كغراب غرائب القيط والنسر الكبير الريش (قوله بلا سبب) اي بلا سبب
 معروف سواء كان من الانسان اولا (قوله ثم يعلو فيظهر) الظاهر منه كون العلو
 والظهور شرطاً وكون ذلك مطلقاً وقد وقع في شرح الجمع نقلاً عن الحقايق بان السمك
 الميت اذا وجد نصفه او اكثره في الماء وطرف آخره في الارض لا يؤكل ووقع
 في البرازية وكذا نقل عن الذخيرة انه اذا كان بطن السمك عند العلو والظهر من فوق الماء
 لم يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق اكل لانه بلس بطاف فالمنهوم من الاول مجرد

الموت في الماء كاف في الطائفة والمعلوم من الثاني ان العلو والظهور لا يكتفي فيها بل يكون عند قسم خاصة كما لا يخفى فليتلأمل (قوله يجعل اكل ما بين وما بين) يعني اوقضعت من سمكة قطعة وهي حية اكلت القطعة والبقية اذهما ميتان اكلتا (قوله والحديث) لعله هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم احلت لنا ميتتان ودمان اما الميتان فالسماك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال (قوله يؤكل في رواية) وهو قول محمد وبه يفتى وعليه المشايخ كما نقل عن منية المفتي (قوله الجريث) وهو السمك السواد (قوله المارماهي) وهو الذي في صورة الحية (قوله سئل على رضى الله عنه) فان قيل القياس ان لا يؤكل الميت بلا سبب كالسمك ومذهب الصحابي فيما يخالف القياس لا يكون حجة قلنا يجوز ان يكون حديثا موقوفا ولو سلم فعند بعض علمائنا يجب تقليدهم مطلقا على ان كون هذا من قبيل ما يدرك بالقياس ليس بمعلوم ككونه مخالفا للقياس (قوله وهذا عند من فصاحته) لعل وجه الفصاحة هو انه من تجنيس محرف من الجناس اللفظي هو من الصنایع البدعية لان الظاهر ان الاول امر من الاكل والثاني تأكيد معنوي وهما متفقان في نوع الحروف وعدد هاترتيهما مع تخالف الهيئته اذ اللام في الاول ساكن وفي الثاني منضوب والمشدد في حكم الخفيف هنا كقولهم البدعة شرك الشرك ويمكن ان يوجد فيه تجنيسا خطيا لتوافق اللفظين في الكتابة كقولهم غرك غرك فصار قصارى ذلك ذلك فاخش غا حش فعلاك فعلاك تهدي بهذا لان المقصود منهما الاستبدال اورد عليه انه مخالف لما سبق من ان الزكاة هو الميرة للدم التجسس من اللحم الطاهر واجب هذا اذا كان في البدن دم نجس اما اذا كان جميع الدماء الكائنة في البدن فتحواله الى طبيعة اللحم (قوله فوق الذبح) في هذه الحالة لا يحتاج الى انهار الدم وتميز اللحم منه فتدبر ويمكن ان يقال كونها ميرة عند اختلاط الدم من اللحم واما عند عدمه فلا احتياج الى الزكاة لالعلم بعدم اختلاط الدم باللحم ﴿ كتاب الجهاد ﴾ (فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم) اعلم ان في قوله فرض كفاية بدأر بعة امور كونه فرضا وكونه على الكفاية واقتضاه وان لم يبدأنا وكونه مطلعا فالشارح القاضل لما اراد ان يستدل على هذه الامور صراحة اوضحنا بما بعد قوله ثم امر بالقتال مطلعا مهد واولا هذه المقدمات الاربعة لدفع ما يكاد ان يرد على الادلة المسوقة للمطالب الاربعة بحسب كل من تلك المقدمات فقال فان الرسول الخ فوجه الدفع ان هذه الاحكام مختصة باهل النبوة على ما يستدعيه مراتبه عليه السلام كما يشير اليه آياته بلا فظ ثم المنبئ عن الترتيب واما فيما بعده فذلك النصوص اما منسوخة او مألولة وبما قرر بن دفع ما يتوهم ان المقصود هو ما بعد قوله ثم امر بالقتال واما ما قبله ليس بعقد في المقام بل مضراله (قوله بانواع من الطرق المستحسنة) لعل وجه كون الدعوة بتلك الطرق في هذه الآية ما ذكر المحقق الشريف في حاشية التجر يد وغيره في بعض الحواشي المنطقية من ان هذه الآية متضمنة بالصناعات الخمس المشهورة في المنطق فكل صناعة نوع من تلك الطرق يؤتى كل بحسب اقتضاء الحال (قوله مطلعا في الايمان كلها) لعل وجه استفادة جميع الايمان والاماكن من تلك النصوص كون كل منها مطلعا والمطابق يجري على اطلاقه بمعنى بلا تقييد بشئ كما يشير اليه قوله مطلعا او يكون القضية الحاصلة في مضمون كل منها ضرورية مطابقة وذا يستوعب الجميع كما تقرر في محله فان قيل يجوز ان يراد من هذه النصوص بعض الايمان وعند الابتداء منهم بشهادة بعض النصوص السابقة فلا عموم

قلنا الظاهر ان تاريخ المقدمة متقدمة وانفسها خاصة وقد تقرر في محله العام المتأخر ناسخ
 الخاص المتقدم (قوله وقتلواهم حتى لا تكون فتنة) اورد عليه ان ما ذكرتم من الاوامر كلها
 عموما مخصوصة والعام المخصوص ظني وبه لا يثبت الفرض واجب عنه بان خروج
 الصبي وانجنون منها بالعقل (قوله على ماعرف) وبالتخصيص به لا يصير العام ظنيا واما
 غيرهما فنفس النص ابتداء لم يتعلق به لانه مقيد بمن يقدر على المجاربة (قوله وجه كونه
 فرض كفاية) يعني قد علم من كون الآيات المذكورة عموما واوامر قطعية ثلاثة من الاربعة
 المشارة سابقا يعني كون الجهاد فرضا وكون الفرضية ابتداء وكونها مطلقا واما كون تلك
 الفرضية كفاية فانه علم بقوله انه لم يشرع لعينه يعني ان حسن الجهاد المقضى بأمرورية
 الجهاد بتلك النصوص انما حسن لمعنى في غيره الذي هو اعزاز كلمة الله وفي ذلك المقصود
 مجرد حصول الغير بلا تعلق بين المحصل فاوجد المقصود بمباشرة البعض فبسط عن
 الآخرين ومعنى الكفاية لبس الا ذلك وبما ذكر لا يرد ما اورد ان ما ذكر من الادلة يفيد فرض
 العين فاما الموجب للعدول عنه الى ما ذكر من فرض الكفاية ولا يحتاج الى دفعه بان
 موجب العدول قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون
 الى قوله وكلا وعد الله الحسنى فلو كان فرض عين لا يستحقوا الاثم وقد صرح رحمه الله
 تعالى عليه وسلم في بعض الغزوات وعوده في البعض (قوله بل شرع لاعلاء كلمة الله) وما ذكره
 الاسلام في اصوله من ان مشروعيته لكفر الكافر فليس بمعمل عليه لما ذكر المحقق التفتازاني
 في التلويح (قوله لا على صبي) وكذا لا يفرض على مديون بغير اذن غريمه وعالم لبس في البلد افقه
 منه كما في التاريخ خالية (قوله مع في) في المال المأخوذ بغير قتال كالخراج والجزية والغنمية ما يؤخذ
 بقتال وفسره بما ذكرنا لا يتوهم الاختصاص بمافهم من لفظه فالمعنى بطريق عموم المجاز (قوله
 لانه لا يصح في حق العبادات من حيث الاداء وان صح من حيث الاعتقاد ايضا) يعني ان الكفار
 مطلقا يخاطبون اتفاقا بالايان والعقوبات والمعاملات واعتقاد العبادات واما في حق وجوب
 الاداء فليسوا بخاطبين عندنا خلافا للعراقيين منا وللسانعي (قوله ويؤيده) لعل وجه التمييز
 بعنوان التأييد دون الدلالة والاضافة الى الغير دون الاطلاق بالقبول هو انه لا يعلم موافقة
 سائر الصحابي ومخالفة في هذا الحكم وعند هذا كون مذهب الصحابي حجة يختلف فيه على ان
 هذا يكاد ان يكون مما لا يدرك بالقياس والتفصيل في الاصول (قوله ولا تقاتل من لم تبلغ الدعوة)
 فان قيل هذا مخالف لما ذكر في المتن من كونه فرض كفاية بدأ وفي الشرح بمافهم من قوله
 ثم امر بالدعاء الى الدين وقوله ثم امر بالقتال الخ قلنا المراد من الابتداء هو الاضافي لا الحقيقي
 كما فسر بقوله بدأ اهم القتال وان لم يقاتلوا ومن الدعاء هو القصر عليه وفيما نحن فيه لا يقصر
 عليه كما ترى وقيل فرق بين بلوغ الدعوة ونفس الدعوة والواجب هو الاول كما سيصرح به
 ثم اعلم ان الدعوة شاملة للحقيقة والحكمة فالحقيقة باللسان والحكمة انتشار الدعوة شرقا
 وغربا انهم الى ما ذا يدعون وعلى ما ذابوا ثلونا قيم ظهورها مقامها كما نص عليه محمد
 في السير الكبير وفي النبايع لاحاجة في زماننا الى الدعوة لان الاسلام قد فاض واشهر فالامام
 مخير كذا عن السراج الوهاج وان الانذار ان تضمن ضررا كاستعدادهم واحتياطهم وتحصنهم
 لا يندب الدعوة ايضا كما في التنوير (قوله بمنجنيق) بفتح الجيم الذي يرمى بها الحجارة وان
 ترسوا به لانه يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام (قوله فلا تدب) واما قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم لبس في الاسلام مفرح اى هدر فقيل معناه لبس في دار الاسلام وكلاهما في دار الحرب والله اعلم (قوله بلا غدر وغلول) الاول نقص العهد والثاني السرقة من المغنم (قوله وفي شرح البخارى) وعلى هذا يكون ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم عوراعين العربيين بمجديدة محجمة محكمها لانسوخا كما في شرحى الوقاية والمجمع (قوله بلا قتل اب كافر) وكذا ام واجداد وجدات من قبل الاب او الام لانه يجب عليهم الاتفاق بخلاف سائر الاقارب فالاول ان يقال اضل كافر يدل اب كافى بعض الكتب (قوله وابنه لا يمتعه عنه) بل ينبغي ان يصير عدم قتل الابن اياه سببا لقتل غير الابن اياه بان يشغله ولبسه ليحيى آخر فقتله فالاول ان يشير اليه كما اشير في الوقاية (قوله في سرية) نقل عن ابى حنيفة رحمه الله اقل السرية مائتان وقل الجيش اربعة آلاف ولها تقاسير اخر لعل مداره هو عدم الامن وذا يختلف باختلاف احوال الاعداد (قوله والمرأة على السفاح) فيه اشارة الى مساواة الشابة والعجوز في الميع (قوله ان احتجنا اليه) لوقال في المتن ونصالحهم واوبال ان احتجنا اليه لكنى فان الاحتياج سمل الصورتين كونه خيرا للمسلمين وكونهم مضطرين فيه كذا قيل (قوله ونبذ ان خيرا) لكن لا بد من اعتبار مدة يبلغ خبر النبذ الى جمعهم ويكتفى في ذلك بمضى مدة يتمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من انفاذ الخبر الى اطراف مملكته لان بذلك يلتفت الغدر و في المغرب نبذ الشيء من يده طرحه ورمى به نبذا ونبذ العهد نقضه وهو من ذلك لانه طرح له وفي النهاية والمراد هنا اعلام نقض العهد (قوله او خانوا بدأ) ظهره الاطلاق لكن ينبغي ان يعقد بكونه الخيانة من ملكهم سواء باشر بنفسه او اذن من باشره كلا او بعضا فانه لوقال جماعة بغير اذن ملكهم لم ينقض في الكل وانما ينقض في حق الخارجين يجوز قتلهم واسترقاقهم كذا نقل عن سراج الوهاج (قوله وبصالح المرتدين) لان الاسلام والاطاعة مرجو منهم فجاز تأخير قتالهم طمعا في اسلامهم واطاعتهم هذا اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب والا لا كافى التنوير (قوله لا يباع سلاح) اورد عليه بانه لوقال لم يبيع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب لكان اشمل وادل على المقصود اذ المنوع من البيع لا يتخصص على ما ذكر بل لا يجوز بيع الرقيق مسلما كان او كافرا لانهم يتوالدون عندهم فيعودون حربا علينا (قوله صح امان حر وحره) الا امان قولك للحربى آمنت او اودعت او لا تخافوا منا اولكم عهد الله اؤذمة الله او تعامل فاسمع الكلام ونحوها ❦ باب المغنم ❦ الغنمة ما نيل من اهل الشرك والحرب قائمة وحكمها ان تخمس وسايرها للغانمين خاصة والى ما نيل منهم بعد ما تضع الحرب اوزارها ويصير الدار دار الاسلام وحكمه ان يكون لكافة المسلمين ولا تخمس (قوله والا امام ان شاء) هذا اذا لم يسلموا وفيه اشارة الى ان هذا الحكم مختص بالامام اذ لبس الواحد من الغزاة قتل اسير بنفسه وان قتلته بلا ملجئ بان خاف القاتل من شر الاسير كان للامام تعزيره ولا يلزم شئ كما في فتح القدير (قوله واسير مسلما) وفي ظاهر الرواية يجوز كما قال ابو يوسف كافى المواهب والتبيين وقال الكمال وجه هذه الرواية الموافقة لقول العلامة ان تخليص المسلم اولى من قتل الكافر لا تتفادى به لان حرمة عظيمة وما ذكر من الضرر الذى يعود اليها يدفعه اليهم يدفعه ظاهرا للمسلم الذى يخلص منهم لانه ضرر شخص واحد يقوم بدفعه واحد مثله ظاهرا فيتكافأ بمقتضى فضله لتخلص المسلم وتمكينه من عبادة الله تعالى كما ينبغي زيادة ترجيح وثبت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجل من المشركين

انتهى وقال في شرح المجمع نقلا عن الحقايق ان مفاداة اسيرهم بأسير مسلم يجوز اتصافا
 انتهى فالانفاق على المشهور كذا ذكره الفاضل المحشي الشرنبلالي (قوله وحرم عقرباثة)
 العقر قطع الساق وفي التقييد بالدابة اشارة الى ان الذي شق اخراجه او كان غير الدابة
 كالصبيان والنساء فلا يعقر بل يترك في ارض خربة حتى يموتوا جوعا (قوله ويبنى على هذا
 الاصل مسائل كثيرة) منها ان الامام اذا باع شيئا من الغنائم لالحاجة الغزاة او باعه احدا الغزاة
 فانه لا يصح عندنا لعدم الملك وكذا لو تلف احدهم شيئا وكذا لو مات احدهم لا يورث
 كافي حاشية صدر الشريعة (قوله بالايداع) يفهم من هذا الحصر ان القسمة بغير صورة لا يداع
 ليست بصحيحة وقد ذكرنا ان القسمة صحيحة في دار الحرب اذا كان عن اجتهاد او الحاجة الغائمين
 الى المتاع والنيابا مثل الاول ان يشير اليه ولو في الشرح كما في المنع (قوله بخلاف ما اسند شهد به)
 وهو ما مر من مسئلة الدابة والسفينة (قوله وحرم بيعه) اورد عليه بان هذا وما قبله من
 قوله وحرم قسمة المغنم يومهم ايجاب اثم ولكن غير ظاهر ولذلك قال في الهداية لا يجوز بيع
 المغنم وانت تعلم ان البيع اذا لم يكن عن اجتهاد لمصلحة كان نقل عن الطحاوي فلا شك في الاثم
 سيما وقد علل بالتهمة عنه في الحديث (قوله للتهمة عنه) في الحديث وهو انه صلى الله تعالى عليه
 وسلم نهى عن بيع القائم في دار الحرب وفي لفظ الكمال عن بيع الغنمية وهذا ايضا دليل على
 حرمة القسمة ثم ان القسمة بيع معنى ثم نقل عن الكمال انه غريب جدا فلعل لهذا اردف عليه
 قوله ولانه قبل الاحراز بالدار (قوله والرد) بكسر الراء وسكون الدال المهملين وهو والفرق
 بين الرد والمدد ان الرد يكون دخوله في حد المددوع الغزاة لكن لا يحضر معهم في المقاتلة
 بل يتوقف على مس حاجة الحكمة معتبرة عندهم والمدد يكون دخوله متأخرا ولحوقه باهم
 قبل انقضاء الحرب او بعده كذا في حاشية اخي زاده (قوله لاسوق لم يقا تل) في هذا التقييد
 اشارة الى ان السوقي اذا قاتل فيستحق فانه اذا يعلم ان قصده القتال والتجارة تبع له فلا يضره
 كما في الزيلعي (قوله ولا من مات ثمه) هذا اذا مات قبل قسمة او بيع وما بعده فبورث كما في
 التنازخانية (قوله عند الحاجة) هذا قيد للجمع لكن كونه قيدا للسلح متفق ولما عده مختلف
 فعلى رواية السير الكبير يحتاج الى التقييد ايضا وهو القياس وعلى رواية السير الصغير ليس يحتاج
 وهو الاستحسان ورجح بان المقول عليه هو الاستحسان الا في مسائل مضبوطة لبس ما نحن فيه
 منها وبان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب ثم ذلك الحل عند عدم
 نهى الامام والا فلا يباح كذا في الظهيرية فلهذا قيل فينبغي تقييد المتون به (قوله لما روى
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما) دلالة على حل السلاح بل الدهن ايضا غير ظاهرة فان قيل
 لعل دلالة عليهما بالقياس لاشترائهما في الحاجة قلنا ان ثبوته في الاصل خارج عن سنن القياس
 فلا يقاس غيره وما حل العلف فيه فبطريق الدلالة (قوله لان حقهم قد تأكد) هكذا في عامة
 النسخ بلا وادع الصواب ولان حقهم بالواو كافي عبارة المنع (قوله ومن اسلم ثمه) ولم يخرج
 البنا حتى ظهرنا على الدار كما يدل عليه السياق والا فجميع امواله في لتباين الدار الا اولاده
 الصغار لاسلامهم تبعاله وانما قيد بكون اسلامه ثمه لانه لو كان اسلامه في دارنا فجميع امواله
 وصغار اولاده في لانتطاع العصمة وعدم تبعيته لهم في الاسلام لتباين الدار (قوله وعنده
 مقتلا) اذ لو لم يكن مقاتلا فبعصم وكذا ان كان المقاتل امه او حاملا لحملها في معامها (قوله
 اغير فرس واحد) ظاهره الاطلاق وليس كذلك اذ يشترط كون الفرس صالحا للقتال بان يكون

صحيحاً وكبيراً ولا فلا يستحق السهم كما نقل عن البحر وفهم عن التاتارخانية ولهذا قال في المنح
بعد هذا التقييد والنقل ان صاحب الكنز واصحاب المتون اخلوا بما ذكرنا من القيد وانما
العجب منهم يتركون في متونهم قيوداً لا بد من الاتيان بها وموضوعه لنقل المذهب فيظن
من يقف على مسائل الاطلاق فيجري الحاكم على اطلاقه وهو مقيد فيرتكب الخطاء في كثير
من الاحكام في الافتاء والقضاء والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى اقول اذ اعلم
كون عادتهم كذلك لا يعمل بظاهر اطلاقهم كما قيل لا يعمل بمطلقات المتون قبل التطبيق
الى سائرهما وان الاحتياج الى التقييد والتخصيص والتأويل والمساحات شائع في المصنفات
فلا اجترأ على استحباب صنائع عظماء المشايخ الخفية تشديداً عليهم وازدراء بما يخاشي منه
(قوله اذا باشروا القتال) اى الصبي والعبد كما يؤيده قوله او كانت المرأة او دل الذمي او المجموع
فهذين التقيدين ههذين النوعين حينئذ اعتباراً بالاغلب بل بمجرد الاعانة الى حفظ متاعهم
قائمة مقام القتال كما في الوالو الخ (قوله الا في دلالة الذمي) قال في المنح دل كلامهم على انه
يجوز الاستعانة بالكافر على القتال اذا ادعت الحاجة اليه ثم التخصيص بالذمي من قبيل دور بالكم
اللاتي في مجوركم فلا يفهم النفي عن غيره بل يفهم فيه الاولوية (قوله الخمس للبيتم) الشرط
عدم اعتناء غير هؤلاء لا اتصال جميع هؤلاء ولونوعاً لان كونهم مصارف الخمس ليس
على سبيل الاستحقاق (قوله ذوى القربى) هم بنوهنهم وبنو عبد المطلب فيه اشارة ان ذوى
القربى داخله في الاصناف الثلاثة لكنهم مقدمة على غيرهم (قوله ولاشيء لغنيهم) فان قيل
فلا فائدة في ذكر اسم البيتم حيث كان استحقاقه بافقر والمسكنة لا بالبيتم اجيب ان فائدته
دفع توهم ان البيتم لا يستحق من الغنيمة شيئاً لان استحقاقها بالجهاد والبيتم صغير فلا يستحقها
كذا نقل من البحر ويمكن ان يكون فائدته زيادة اعتناء بشانه حيث ان الاخيرين يمكن اخذهم
بضلبهم واقدامهم ويقدر ان على الكسب والاستقراض واما البيتم فلا يمكن له ذلك (قوله
وذكره للترك) جواب سؤال مقدر ورد لما ذكره ابو العالية ان سهرم تعالى يصرف الى بناء بيته
ان كانت قريبة والا فالى مسجد كل بلدة ثبت فيها الخمس (قوله كالصني) الظاهر من تفسيره
انه تنظر اسقوط السهم ويمكن ان يكون تمثيلاً (قوله فاغار) من الانارة (قوله وهو مندوب
اليه) فالامر في الآية للندب (قوله حرض المؤمنين) التحريض الترغيب في الشيء والتنفيل نوع
نحر يض وقد فسره قوله عليه السلام من قتل قتلاً الحديث (قوله ويستحق الامام) لان المتكلم
داخل في عموم كلامه (قوله لامن) اى لا يستحق الظاهر ان مادة من موصولة ومن المتن ومادة
من في قوله من قتلته من الشرح وهما كلمة واحدة فلا يراد ان يقال الظاهر في بدل من كما في قوله
ويستحق في من قتل نعم الاولى ان يتوسط هذا البيان في الشرح بين العاطف ومعطوفه
لا بين الموصول وملكته (قوله لان بنيتهم) البيعة على وزن النشدة من البناء (قوله لامن الخمس)
لكن ينبغي ان يكون المنقل له احد الاصناف الثلاثة لان الخمس حقهم كالباقى حق الغنائم
فلا يجوز ابطال حقهم ايضا وقد علمت جواز الصرف الى احد الاصناف كما نقل عن الكمال
والبياتيع فالاولى ان يشار الى هذا القيد ولو في الشرح (قوله وسلبه مامعه) وما سوى ذلك
مما كان مع غلامه اودابة اخرى وما عليها غنيمة لجميع الجيش كما في السراج ثم ان بالتفيل وان
قطع حق الباقيين لكن لا يكون ملكاً للمنقل له لعدم الاحراز بدار الاسلام حتى لو اصاب جارية
واستبرأها لا يحل وطنها ولا يعها كما في الحاشية اخي زاده باب استيلاء الكفار

(قوله او بعرا ند اليهم) اودابة فر اليهم بشرط كونهم في دارهم والافبالفرار عند كونهم في دارنا لا يملكونها (قوله واحرزوه) هذا قيد للغلبة على مالنا فقط فالضمير راجع على مالنا كما فهم من الهداية (قوله ملاكوه) لا للاستيلاء على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة رأى المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعية وهم لا يتخاطبون بها في حقهم مالا غير معصوم فيما يكونه كما حققه صاحب المجموع في شرحه كافي الدر (قوله بلا شيء) اي من المالك فان الامام يعطى قيمته من بيت المال لمن وقع في سهمه كما نقل عن البحر (قوله وعدا ابقا) لا بد من التقيد بعدم الارتداد قبل الدخول لانه اذا كان مرتدا فابق واخذوه ملكوه اتفاقا وان كان عبدا كافرا في الاصل ففيه قولان كافي المنع نقلا عن فتح القدير (قوله اذا اخذوه وقيدوه) فيه اشارة الى ان مدار الاختلاف هو في الاخذ بالههر والقيد لافي مطلق الاخذ فان فيه عدم الملك متفق كما في شرح الوقاية (قوله لان سقوط اعتباره) يعني انما اعتبر سقوط يد العبد في حق نفسه ليتحقق يد المولى ويمكن له من الاستنفاع فالضمير راجع الى العبد والمضاف محذوف او راجع الى اليد باعتبار ما اضيف اليه فالظاهر ليتحقق بصيغة المضارع بخلاف ما في بعض النسخ لتحقق يد المولى بالمصدر وان كان موافقا لعمارة المنع (قوله فنع ظهور يده بملكهم) مترتب على قوله لو ظهرت يده على نفسه فاذا لم يثبت الملك لهم عنده يأخذ المالك القديم موهوب بالكان او مشترى او معتوقا قبل التسمية او بعد ها يؤدي عوضه من بيت المال (قوله واخذه بالقيمة) فيه اشارة الى ان الاخذ بالقيمة فقط كما سيصرح (قوله فلا يتحقق الضرر) فلا يتوهم ترجيح الضرر الخاص على الضرر العام والاصل عكسه كما في الاشياء (قوله لرد ما وقع في المجموع) اجيب عن المتن بان قوله قبل التسمية ظرف حلت اي حلت لاربا بها قبل قسمتها وعن الشرح بان ضمير فوجد والموالهم الى الارباب وضمير بايد بهم الى المسلمين لا ينبغي ما فيه من العبدسما في توجيه ما في الشرح اذا ما يترتب على الشرط المذكور هو وجدان ارباب الاموال اموالهم بايدى الكفار لا بايدى المسلمين (قوله يخاف لجميع الكتب) وايضا انما هو ما روى عن ابن عباس رض الله عنهما (قوله معا وضنة صحيحة) اذا لو كان العوض لبس بصحيح كما لو اشترى بخمر او خنزير لم يكن للمالك اخذه اتفاقا (قوله ان كان مثليا) يعني ان كان ما اعطاه من العوض اي الثمن مثليا اخذه بمثله وان قيما بقيمته لكن لو كان الثمن مثله قدرا ووصفا لا يأخذه المالك القديم لعدم القائدة (قوله لانه دفع العوض بمقابلته) اعترض عليه ان مقتضى هذا التعليل جواز الاخذ بجائنا ان لم يدفع العوض ولكنه لبس كذلك على ما سيجي في صورة الهبة واجيب بان في سورة الهبة وقع العوض تقدير اذ المكافاة مقصودة في الهبة وان لم يكن بشرط العوض ولا يعبدان يقال انه من باب تعارض المفهوم بالمنطوق فلا منافاة لكن يرد على الاطلاق صياغ التقيد بالعوض وحل القيد على الوقوع بعيد هنا لان يقال فائدت بالنسبة الى ما سرقه او غصبه منهم لكن المسئلة حينئذ ليست بمعلومة رواية (قوله لما سرق من الفرق) وهو النظر للجانين كافي الى يلعي يعني ما يكون بالعوض حيث يجب فيه الثمن وما يكون بغير العوض حيث يجب فيه التقيد وقيل هو قوله وانما الفرق بين الحاليين (قوله بالثمنين) احدهما بالشرء الاول والثاني بالتخليص كما في المنع (قوله وكذا اذا كان المأمور منه الثاني) وهو المشتري الاول وقوله لبس للاول يعني المالك القديم (قوله وان ابى المشتري الاول) اي ان لم يأخذ من الثاني لا يأخذ القديم

من احد لا تغف الشرى اخذه (قوله اذا لم يثبت المتضمن المتضمن) عود ملك المشتري الاول
وما في ضمن هو حق الاخذ (قوله وظهرنا عليهم) اى او اسلم عبد ثم وظهرنا عليهم
(قوله ولا يثبت الولاء من احد) بل لو كان يكون لبيت المال لكنه لم يشرع * باب المستأمن *
(قوله على مال مباح) يعنى ان هذا المال مباح بالنظر الى ذاته وليس بمباح بالنظر الى غيره فبالنظر
الاول ملكه وبالثانى حرم عليه (قوله ولم يبطأ عن الحربى) فتح يجب العدة بشكل عليه انه اذا لم
يوجد الملك منهم فان قام التكاكح الاول فلا يمنع وطنهم كالزنا فى دارنا وان لم يقيم بل وقع البيونة
باختلاف الدار فلزم عدم جواز وطنه اياها اصلا (قوله لم يقض لاحد) عبر بالقضاء دون نحو
لا يأخذ اشارة الى انه فى الدنيا يرد المسلم المغمصوب والدين (قوله ولا وقت القضاء
على المستأمن) لانه ما لزم اورد بان التقرىب لبس يتم لان المسلم ملزم ايجاب فاذ لم تقض
على المستأمن من يجب ان لا تقضى المسلم تسوية للطرفين (قوله وفى الاسيرين) هذا ثابت
بالقياس الى مسلم لم يهاجر اليه لاشترى كهما فى كونهما معهودين فى ايديهم فان قيل ان هذا
داخل فى عموم قوله تعالى ومن قتل مؤمنا الاية فيلزم تخصيص العام بالقياس قلنا المسلم
الغير المهاجر قد خص منسبه والعام بعد التخصيص ظنى فيجوز تخصيصه بالقياس (قوله
دخل النيا مستأنا) قيد بالاستئمان لان دخوله لو كان بلا امان فهو وماعه فى وان ادعى
دخوله بالامان لا يصدق فان اخذه واحد من المسلمين فهو فى جماعة المسلمين عندنا بى حنيفة
(قوله فيها ونعمت) فرجبا بهذه الخصلة (قوله وعونا علينا) اى على ضررتنا (قوله الى وطنه)
متعلق بقوله رجع (قوله وللإمام ان يوقت) هذا ناظر الى قوله او شهرا فى قوله ان اقت هنا
سنة او شهرا (قوله قبل التقدير) ظاهره فى المتون وما نقل عن نصريح العتائى على خلاف
ذلك حيث قال لو اقام سنين من غير ان يتقدم الامام اليه فله الرجوع ونقل عن البحر تعلقا عن الكمال
وهو الاوجه (قوله توضع بعد السنة) يعنى لاجزئية عليه فى حول المكث لانه انما صار ذميا
بعد فحجب فى الحول الثانى (قوله كما تمت السنة الاولى) فيه اشارة الى انه باخذ بعد السنة ايضا
عند قوله تأخذ بعد الشهر (قوله فوضع عليه خراجها) قيل المراد به التزامه بمباشرة الزراعة
او تعطى لهم مع التمكن وقيل شئ يدل على ان شراءه لبس للتجارة سواء كان بتقدير الامام او بمباشرة
اسباب الزراعة او غيرهما (قوله او نكحت) وان كان حقيقة التكاكح هو الوطنى عندنا لكن المراد
هنا بمجرد العقد كما فى الزيلعى فتصير ذمى بمجرد العقد بلا دخول ويفهم من هذه المسئلة
بطريق الدلالة انه اذا دخل المستأمن بامرأته دارنا ثم اسلم الزوج او صار ذميا او جازا
مستأمنين فتزوجا فاسلم الزوج فتصير ذمى ايضا فى هذه الصورة كما لا يخفى فلا يرد على المصنف
ان الاولى اوصار لها زوج ذمى ليشمل هذه الصورة (قوله ذميا) وان كانت كتابية فتزوج
مسلم قبل الاولى (قوله مستأمن رجع اليهم) سواء كان باقيا على حاله او قبل ان ذمى حين الرجوع
لهم على خطر اى ترد وتوقف (قوله سقط دين) فالمراد بقوله ما له غنمية هو المال الكامل
الذى هو العين فلا يتوهم المنافاة (قوله وقد سقطت بالاسرار والقتل (قوله ويد عليه هو المديون)
فان يده اسبق من العامة فلا يكون غنمية (قوله واخذ المرتهن رهنه بدينه) وان كان فاضلا
من دينه اذ الفاضل فى حكم دين كان له على معصوم (قوله فاسلم مثلا) فان حكمه بقوله الذمة
مثل قبوله الاسلام الا ان يحمل على المقايسة او الدلالة (قوله فلما ذكر فى باب الغنائم) من انهم
حريون من جملة اهل الحرب فلا تغفهم من المذكور هنالك بطريق التضمن او الالتزام تأمل
(قوله فيبقى الكل فيئا او غنمية) فان قلت قوله عليه السلام عصوا منى دماءهم واموالهم

يخالفه قلت اجيب عند بان هذا باعتبار الغلبة يعنى المال الذى فى يده وما هو فى معناه بالعرف لان من دأب انشرع بناء الحكم على الغلبة كذا نقل عن بعض شروح الهداية (قوله بخلاف ما قبل اخراجه) يعنى ان الصبي المذكور لا يكون مسلما قبل وصوله الى دارنا ولو سبي بايدينا (قوله وغيره) قبل هو شامل العين المغصوبة فى يد المسلم او الذمى فيكون فينا كذا فى فتح القدير (قوله ووديعته مع حربى) لان يده ليست يدا محترمة فلا يكون المال معصوما قوله (اسلم حربى) هذه المسئلة هنا قصدية واما ذكره فيما تقدم من قوله يقتل مسلم من اسلم ثمه فانما هو على سبيل التبع والمثال فلا يتوهم الاستدراك على ان هذه مقيدة بتركه ورثة مسلمين بخلاف ذلك (قوله ياخذ الامام هذه) المسئلة هنا استطرادية لان يكون شاهدا للتي تليها والا فوضعها كتاب الديات (قوله وظاهر ان الدية انفع) رد عليه انه يجوز ان يكون القتل انفع لانه جار امثاله عن قتل المسلمين ﴿باب الوطائف﴾ (قوله باعتبار ما يؤل اليه) اذ يكون كل منهما فى المال مقدرا للانسان كل على ما سبق من مصرف العشر وسبباني من مصرف الخراج لكن فيه نوع مسامحة اذ من مصرف الخراج نحو سد الثغور فيكون التسمية باعتبار ما يؤل اليه اكثر افرادا (قوله ارض العرب وان فتح عنوة فهي عشرية) لان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم اجمعين لم يأخذوا الخراج من ارض العرب اورد عليه بعدم وجود اصل له فى كتب الاحاديث واجيب بان العدم لا يحتاج الى اصل لانه لو اخذ منهم الخراج لنقل والمال ينقل دل على عدمه ولانه بمنزلة النقي فلا يثبت فى اراضيهم كما لا يثبت فى ارقا يهم وهذا لان من شرط وضع الخراج ان يقر اهلها على الكفر كما فى سواد العراق ومشرقوا العرب لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وايضا ان اريد بعدمه فى الاحاديث بالاستقراء التام فغير مسلم وان بانا قص فغير مفيد لكن رد عليه اما اولافلانه يجرى فيه المعارضة بالقلب بان يقال انه لو اخذ منهم العشر لنقل الخ واما ثانيا فلانه انما اذا كان المنوع من العرب مطلق الكفر والظاهر من تقريرهم هو الكفر المخصوص يعنى الشرك (قوله عنوة) هي القهر كما فى المغرب (قوله سواد العراق) المراد بالسواد القرى كما فى بعض شروح الهداية ونقل عن الثرياشي وسمى السواد لخضرته وكثرة اشجاره وزرعته (قوله كان داره) يعنى جعل المسلم داره يستانا او كرما قيد بالمسلم اذ لو كان ذميا لا يكون عشريا مطلقا ثم انه ان اريد الاطلاق فمخالف لما ذكر فى باب العشر وان اريد التقييد بعدم سقيه بماء الخراج فمع عدم ظهوره من عبارته يلزم الاستدراك بما ذكر فى باب العشر على ان داله هذا جار فى صورة التقييد المذكور الا ان يقال المراد هنا ما لا يكون معين كل من العشر والخراج او يكون مسقاه مرة بماء العشر واخرى بماء الخراج (قوله وما فتح عنوة) خص منه مكة بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لعله تظيما للمكان (قوله او اجلاهم) الاجلاء النفي والاخراج والاجلاء على ما نقل من الكافي انما يجوز بعذر كالخوف من اهل الحرب عليهم والخوف علينا منهم بان يطعوا على عورات المسلمين ويخبروهم فيعطى قيمة اراضيهم او مثلها مساحمة من ارض اخرى والاصح عليهم خراج الاراضى الثانية وقيل الاولى (قوله وموات الذمى) اورد بان الظاهر تأييد الضمير لان الموات مؤنث ورد بان التاء فى لفظه ليس علامة التأنيث وكونه مؤنثا سمعا غير ثابت وكونه عبارة عن الارض لا يوجب ذلك (قوله يؤخذ منه العشر) لا يخفى ما فيه من نوع مخالفة لما يعتبر منه القرب وان اعتبار القرب قول ابى يوسف واعتبار الماء قول محمد فالمناسب

ان يكفى باحدهما او يشار الى مذهبهما الا ان يراد بقوله يعتبر بقربه التقيد بعدم السقي بماءهما
 بقرينة المقابلة (قوله قال في الجامع) المراد من هذا النقل دفع لما يكاد ان يرد على المستثنى
 المذكور من ان عبارة الجامع يقتضى الاطلاق ووجه الدفع ظاهر بقول الزيلعي (قوله الخراج
 او العشر) وفي بعض النسخ او العشر ان بالتثنية بدل العشر لا يخفى ما في كل منهما من الوجه بل
 الاوجه ان يقال او العشر والعشران كما في الزيلعي (قوله خراج مقاسمة) فالظاهر انه كالعشرية
 في احكامها الا في ابتداء الوضع وفي المصرف كالحمس قيل لا يتقص عنه (قوله من براوشعير)
 اشارة الى التخير كما في قاضيخان او الى ما يزرع في تلك الارض كما نقل عن الكافي قيل هو
 الاصح (قوله ملتفت) اي متلاصقة (قوله وقد اعتبر الطاق في ذلك) يعني علة مانص من عمر
 هو الطاقه فتعنى ذلك فيما لانص فتعتبر بحسبها (قوله وتقص ان لم تطق) معنى عدم الاطاقة
 على ما افيد من خلاصة ان الخارج منها لم يبلغ ضعف الخراج الموظف فينقص منه الى نصف
 الخارج (قوله ويزاد عند محمد) ظاهره الاطلاق وليس كذلك اذا الاراضى التي صدر التوظيف
 من عمر رضى الله تعالى عنه او من امام بمثل وظيفته لم يجز الزيادة اجماعا بل خلا في محمد فاما
 اذا اراد الامام توظيف الخراج على ارض ابتداء وزاد على وظيفة عمر رضى الله تعالى عنه يعني ان
 الاراضى التي فتحت بعد عمر رضى الله تعالى عنه لو كانت ترزع الخطة فاراد ان يضع عليها
 درهمين وفقير او هي تطبقه ليس له ذلك عند ابى يوسف وله ذلك عند محمد (قوله آفة) اي
 سامة فان الآفة التي يمكن الاحتراز عنها كاكل الحيوانات لا تسقط الخراج وكذا ما هلك بعد
 الحصاد (قوله وقالوا انما يسقط) وكذا انما يسقط عند ذهاب كل الخارج فان عند ذهاب بعضه قال
 محمد بقي مقدار الخارج ومثله بان بقي مقدار درهمين وفقيرين يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار
 الخراج يجب نصفه (قوله ويجب الخراج) اي الموظف ويجب التقيد به وان وقع الاطلاق مثله
 في عبارة الكنز والوقاية (قوله ويبقى ان اسلم او شراها مسلم) قد ذكر في باب العشر الاولى ان يكفى
 باحدهما (قوله من أئمة العدل والجور) اتيان الجور تبعية وفرضي والافانه ليس من اهل الاجماع
 فضلا عن الحجة (قوله في الاراضى الموقوفة) اورد عليه بانه ليس على عمومها اذا الارض المشتراة
 من بيت المال وقفها مشترى بها الا عشر فيها ولا خراج كما ذكره صاحب البحر وافرده برسالته لا يخفى
 ان قوله في هذه المسئلة لو كانت عشرية والخراج او خراجية دافع لما ذكره في فصل في الجزية
 هي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزى كل حجة وحلى وهي في اللغة الجزاء فتسميتها
 لكونها جزاء القتل وانما بنيت على فعله للدلالة على الهيئته وهي هيئة الاذلال عند الاعطاء
 كما يعرف مما بينوه (قوله ما وضع من الجزية) فان قلت ان الكفر معصية فكيف يجوز اخذ العوض
 على التمكن منه وواجب ذلك فلم لا يجوز اخذ عوض على الخلية بين الزاني والزانية قلت هذا
 غلط محض نشأ عن الجهل بالاحكام الشرعية والقواعد العلمية لان الجزية ليست للتمكن
 من الكفر كما زعم هذا المعترض وانما هي لاسقاط القتل لان الواجب يجوز اسقاطه بعوض
 كاقصاص كما في النسخ ونقل ايضا ولو سلم كون الاخذ لاجل الكفر لا يلزم كونه عوضا على
 التمكن منه بل يكون قهرا لكفره وانه ثابت بنص مخالف للقياس وهو قوله تعالى حتى يعطوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون) فلا يقاس عليه غيره (قوله من العقار وغيره) يرد عليه ما وقع
 في الهداية والتبيين من انه لا يبقى لهم من المنقول الا قدر ما باتى لهم به العمل وعدم جواز المن به
 (قوله ولا على مرئ) وعمره وصبيه في كالأوثى العربى فالاولى ان يجمععهما (قوله ما وثى العرب)

و المراد بالعربي عربي الاصل وهم عبدة الاوثان وانهم اميون فاهل الكتاب وان سكنوا
 فيما بين العرب وتوالدوا فلبسوا بعربي الاصل (قوله وروى عن ابي حنيفة) لانهم بقدر
 على العمل فصاروا كالمعتلين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كقطعيل الارض الخراجية
 (قوله وزمن) المراد كل مرض يمنع من الكسب في اكثر السنة سواء كان اصليا او عارضا بعد
 الصحة وكذا سائر اخوته مقدما او مؤخرا (قوله لم تعبد هم) في صيغة التكلف معنى اظهار
 ما لم يكن كالنبي والمنسبد واما احداث المقبرة فصريح بعدم جوازها في الخلاصة ويجوزها
 في جواهر الفتاوى ورجح الاول فالاول للمص ان يتعرضد كما في التنوير (قوله ولهم اعادة
 المنهدم) لكن باللبن والطين لابلان الشيد بالاجر والحجر (قوله الا اذا كثر ذلك) اي الشرى
 بحيث تعطل بسكنائهم بعض المسلمين او يغلبوا على وجه يقتل جماعات المسلمين او على
 وجه يؤدى الى حقارتهم ورتالهم فحينئذ يجبر على البيع (قوله خيلا فيركبون الحجر) كما هو
 عند المتقدمين وظاهره انهم لا يركبون البغال كما صرحه بعضهم لكن الحق في النار تاريخية
 البغل بالجمار في جوارز كركوبهم واختيار المتأخرين منع الركوب اصلا اذا خرجوا الى
 قرية وشحوها او كانوا مريضين وحاصله ان لا يركبوا الا لضرورة فيركبوا ثم ينزلوا في مجمع
 المسلمين اذا مروا بهم كذا نقل عن فتح القدير ويمنع ايضا من القمود حال قيام
 المسلمين عنده كاتقل عن البحر لكن استثنى في الذخيرة من قطع الخيل ما اذا وقعت الحاجة الى
 ذلك بان استعان الامام بهم في المحاربة والدب عن المسلمين كما في النسخ (قوله ويركب على
 سرج) يعني اذا احتاج الى ركوب حمار (قوله وهو دفع الشر الخراب) اي القائد دفع شر
 حربهم وقد اتفق ذلك (قوله في الحكم بموته) اي في حكم الحكم بموته كما سبأني عند حقوقه
 بدارهم ثم الظاهر من عبارة المصنف النقص لا يكون الا بالغلبة او الخلق لكن نقل عن الفتح
 ايضا ثالث وهو جعل الذي نفسه طليعة للمشركين وهي التي يبعث ليطمع على اخبار العدو
 ويتعرفها (قوله لكن لو اسرى يسترق) يعني ليس الذي كالمريد فيما اسر لان الذي فيه يسترق
 والمريد لا يسترق بل يقتل هذا الحكم مختص لما هو ذكر اذا لاني لبس كذلك كما سبأني (قوله
 لان عقد الذمة خلف) يعني ان حصول الامن والعصمة في الايمان كما في المؤمن كان اصلا
 وفي عقد الذمة في الكافر تبعا وخالفا فالتا قص للاصل ناقص للتابع بطريق الدلالة (قوله
 ولنا ان ما ينهي) هذا دليل المسئلة الاولى اي امتناع الجزية واما دلائل الثانية والثالثة فلانه
 يقام الحد ويستوفى القصاص منه لعل تركهما لظهورهما واما دليل الرابع فقوله وسب النبي
 الى آخره ثم لا يخفى ان المتبادر من ظاهر قوله ولنا ان ما ينهي الى آخره انه جواب للشافعي وليس
 كذلك فالاولى ان يقدم ذلك العلة للاولى على مخالفة الشافعي ويورد لفظ لنا على قوله وسب
 النبي الخ او يترك ذلك العلة من البين كاختيها (قوله وظاهره اننا في بقاء الالتزام قوله
 لا اعطى الجزية) تحقيقا وتصريحا بل قوله نقضت العهد كذلك لانيافيه كما نقل الزيلعي عن
 المحيط فضلا عن قوله شبهها فلا يلتفت الى امتناعه بل يؤخذ الجزية منه جبرا اذ بعد ما حقق
 القبول ابتداء مرة في دارنا لا ينقض بمجرد الامتناع ما لم يغلب اولم يلحق كما ذكر آتفا فيكون
 هذا الامتناع كالامتناع عن اداء سائر ديونه وهذا قريب الى ما نقل عن المحيط عقد الذمة
 يتعلق بالفعل وهو الالتحاق ولا ينقض بالقول نعم نقل عن الواقعات كون الامتناع منتقضا
 لكن نقل عن البحر صغفه رواية ودراية فاللازم هو اتباع صاحب المذهب (قوله بالالتزام) صوابه

بالامتناع (قوله وايضا يهودى الى آخره) لكن يرد عليه ما وقع في البرازى من انه عليه السلام
امر بقتل ابا رافع اليهودى لاذاته عليه السلام وانفريق بين السب والاذاء غير نافع كما لا يخفى
(قوله واما اذا سبه او واحدا من الانبياء الى آخره) قال تعالى فهم ملعونين ايما تقفوا اخذوا
وقتلوا تقتيلا سنة الله الآية وروى عن عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن
ابيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن ابيه انه صلى الله تعالى
عليه وسلم قال من سب نبيا فاقتلوه ومن سب اصحابي فاضربوه فان قيل ظاهر عموم النص
الناول على الكافر فاوجه التخصيص قلنا لعل وجهه حديث البخاري واحد فان قيل هو
خبر واحد فلا يجوز تخصيص العام به عندنا قلنا كانه عام خص منه البعض كالجائين والصبيا
بل النساء على وجهه فبعد التخصيص يكون ظنيا يجوز تخصيصه بخبر الواحد (قوله لانه حد
تعلق به حق العبد) لعل لهذا لا يقبل توبة من سب الشيخين بل يجب قتله وان تاب ورجع
وجدد الاسلام كاهو المختار للقوى كاتقل عن صدر الشهيد ولا يقاس على هذا غيره لاسيما من
اخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمعصوميته كالختين ممن لا يمكن استخلاصه لان دخول الغير
في المستثنى الا ترى من قوله الامن اكرمه الله لابس بمقطوع نصا كالشيخين والله اعلم (قوله
يلحقه المعرة) اى العيب والعار (قوله ولكونه متعلق بقلنا) يعنى ان الاصل عدم ارتداده
بكلمة الكفر لعدم القصد لكن هنا لما تعلق به حق الغير لم يقف بل يقتل (قوله ولا يؤخذ من
اطفالهم) وكذا من فقرائهم لاتقاء العلة ايضا فيهم (قوله حيث تؤخذ منه الجزية) يعنى
ان معتق القرشي لو كان كافرا يؤخذ منه الجزية والخراج لايعلق وجه تخصيص هذا الحكم
بمولى القرشي اذ مولى غير القرشي المسلم مثله بالافرق (قوله وذرار يهم) اى اولادهم
والضمير راجع الى الكل لاشتغال العلة الكل كاتقل في المنع عن المسكين وتخصيص الهداية
الى ائمة فقط وكذا شرح المجمع لابس بصحيح كاتقل عن البحر ووقع ايضا في المنع (قوله
امام المسجد اذا رفع العلة الى آخره) هذا مبنى على كون المأخوذ صلة واما اذا كان اجرة كاهو
الملازم على اغراض الواقفين خصوصا في زماننا فالاسترداد واجب كما ذكره الفاضل المحشى
الواني (قوله وموت القاضي آه) هذا يخالف لصحيح الهداية والكافي من رد رزق ما بقى من
السنة لكن اشير فيما نقل عن فصول العمادى تصحيح ما اختاره **باب المرتد**
(قوله عرض عليه) اى استحبابا على ما هو ظاهر المذهب (قوله وحبس ثلثة ايام) في الخانية
يعرض في كل يوم (قوله ان استهل) فان لم يستهل يقتل من ساعته في ظاهر الرواية كاتقل
عن الجامع الصغير الا اذا كان الامام يرجو اسلامه كما في البحر نقلا عن البدائع فاقى الكفر من
الاطلاق لابس بمناسب (قوله لما مر) الظاهر انه اشارة الى قوله لانه كفر بربه بعد ما هدى
للاسلام ووقف على محاسنه لعل وجه التعليل به ان هذا التوسل لا يتصور فحين اعرض عن
الاسلام بعد كونه مهديا له وواقفا على محاسنه ويمكن ان يكون اشارة الى حديث احمد والبخاري
(قوله اذ لم يشرع قتله) ظاهره الاطلاق وينبغي ان يستثنى منها الساحرة اذ هي تقتل
في الاصح وان قيل انها لاقتل ايضا كاتقل عن المحيط والبحر (قوله ولا يجوز ابقاء الكافر)
نصوير هذا الكلام المرتدة اللاحقة مسترفة لانها مبقاة على الكفر ومبقاة الكفر امام
الجزية او الرق فالاولى باطله لانها جزية على النسوان فالثاني اعني مبقاة الكفر مع الرق فالمرتدة
اللاحقة مع الرق اى مسترفة وقوله اذا لم يشرع دليل للصغرى فصعوب قوله بخلاف المرتدة

مدعى وقوله ولا يجوز اشارة الى الكبرى لصغرى مطوية وقوله ولا جزية دليل لطلان المقدم وقوله فكان نتيجة لاقباس فيقيد ها بالانفعية مع عدم لزومه من الدليل ايسر المطلوب في المدعى وايضا انه يجري في المرتدة الغير اللاحقة كالابنحى (قوله فسخ للنكاح) وفي اكثر الفتاوى كحاوى الميتة والاشباه اطلق البنوة بالطلاق واكثر مشايخ المسلمين مشوا في الفتوى عليه وقد ذكروا انه اذا كان في جانب الامام مع احد صاحبيه وفي جانب آخر صاحبه الاخر فقط فانها ضى والمفتى يأخذ قول الامام الا ان يقيد بالاحجية مثلا فلعلمهم اما وقفوا على رواية الامام مثلا او على التقييد بمثل ما ذكر (قوله قلنا ان ملكه) حاصله ان ملكه بعد الردة باقى فينتقل بموته الى ورثته مستندا الى قبيل رده اذ الردة سبب للموت فيكون تورث المسلم من المسلم (قوله وكسب رده في) الا ان يكون له دين في رده (قوله وقضى دين) هذا قول زفر وهو رواية عن الامام لكنته مخالف لتصحيح البرازية والولوالجية والبدائع قال في البرازية وعنه في ديونه ثلاث روايات في رواية الاول والثاني عنه يبدأ بقضا ثهما من كسب الردة فان لم يف من كسب الاسلام وفي رواية الحسن عنه بعكسه وفي رواية زفر دين الاسلام من كسب الاسلام ودين الردة من كسب الردة والتصحيح رواية الحسن نعم نقل عن الهداية تصحيح ما اختاره (قوله فان امتد) فصل بين كونها مسلمة وكافرة تفصيلا موافقا ومخالفا فليست (قوله اذ لا دين له) ولو كافرا انتقل اليه نصرا نيا مثلا لانه لا يضر عليه كاسبق (قوله ووصية) اى في حال ارتداده واما في حال اسلامه فالاصح انها باطلة مطلقا على ما نقل من المسوط (قوله لان كون المرتد) اورد عليه بجرى ان هذا الدليل في سائر الخلافات مع تخلف حكم المدعى عنه اعنى الاحتياج الى القضاء فقبل الصواب ان يقال انما احتيج الى القضاء لقطع الاحتمال لان الخاف الى دار الحرب لبس بمحكم لاحتمال العود فاذا اتصل القضاء به يكون محكما لان الاصل في كل محتمل ان يرتفع احتماله بقضاء القاضى كافى المفقود وغيره انتهى لا يخفى انه يرد عليه ايضا ان لم يحتج في هذا القضاء عند اثباتا فامعنى الاحتياج اليه وانه ان ثبت هذا الاحتياج برأى اصحابنا فيكون مذمبا لهم والازم عدم تقليدنا الى من اوجبنا تقليدنا اليه وايضا يجري في سائر الامور التي لها احتمال (قوله كالمسئلة لا كنية) في هذه الصحيفة من قوله اخبرت بارتداد زوجها مثلا لعل الصواب ان يقال على ما شرب اليه في التناظرانية ان الجزم بالحقوق امر عظيم موجب للموت فلا يكتفى بمجرد الاخبار بل يحتاج الى ثبوت الى طريق قطعى وذلك بالحكم لان القاضى لا يحكم الا عند ثبوت قطعا فالظاهر حينئذ ان يجعل خلاف الشافعى فيما بعد القضاء (قوله وليس عليه قضاء) قيل المخرج انكرها وقبل لكون اسبابها اوفاتها وقد فانت بخلاف الحج (قوله اخبرت) الظاهر انه لاحاجة الى العد في الخبر لكن ينبغى ان يقيد بالثقة والافلا بد من كتاب الزوج في التطليق (قوله لا يقتل مرتدة) فان قيل انها داخلة في عموم ما ذكره من قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه نقول قد روى النهى ايضا عنه ايضا عن قتل النساء فيمنه به ولكن ينبغى ان الارتداد بالسحر فانها تقتل كاشير اليه وبشاء المسئلة على ما نقل عن المتن من عدم قتلها ايضا لبس بمناسب لكونه خلاف الاصح كما نقل عن البحر (قوله قال في النهاية) لعل فائدة النقل احتراز عما في التناظرانية وفي الامة يضمن لمولاها فيكون اشارة الى ترجيح رواية المسوط (قوله والامة يجبرها مولاها) فيه اشارة الى ان حبس الامة لمولاها فيجعل حبسها بيت السيد لرعاية حق السيد وهو الاستخدام فانه

لامنافاة بخلاف العبد المرتد لانه لا فائدة في دفعه اليه لانه يقتل لكن من خدمتها عدم وطنها
 كما نقل عن البحر (قوله وروى تضرب) قيد للامة فقط كما فهم عن النسخ نقلا عن المجتبى لعل
 وجه الاختصاص هو تأكيد الحق عليها هو انضمام حق السيد الى حقه تعالى ونقل عن
 الفتح انه قيد المحررة والامة جميعا وفي التعبير بصيغة بروي اشارة الى عدم الرواية ايضا كما لم يذكر
 في ظاهر الرواية (قوله كذا امنه النصرانية) اى التى يحل لها وطنها (قوله وحكم القضى)
 التقيد بالحكم لبس بظاهر كما يؤيد اطلاق المسئلة في الكنز والهداية (قوله قبل قسمته)
 اى بلا شيء واما بعدها فيقيته الا ان يكون مثلبا كما تقدم اورد عليه بانه لا بد من هذا التقيد
 (قوله وحقوق العقد فيه) فان قلت المكاتب لا يقبل الانتقال فكيف انتقل الى المرتد الذى
 اسلم قلت هذا لبس بانتقال وانما هو سقوط ولانه الخلف عند ظهور ولاية الاصل كافي بالنسخ
 (قوله وان لم يلحق المقتوع بده) يعنى ان لم يقض بالحقوق فان لحق وعاد مسلبا قبل القضاء
 فكذا عدم (قوله لان الاولاد) فان قيل هذا جار فى الثانى ايضا لانه اما تابع لايه وابوه ممن
 يجبر فينبع ولده واما لجده فالامر ظاهر قلنا لا سبيل الى الاول لان ردة ابيه تبع والتابع
 لا يكون متبوعا مخصوصا وان ارتداده حكمى لانه لم يرتد حقيقة ولا الى الثانى لوجود الاب كذا
 قيل (قوله كما يجبر ابوه) المشاركة في اصل الجبر فقط لاف وصفه فانه لا يقتل عند لباة فعله
 يكون كالمردة (قوله يعقل) فى هذا التقيد اشارة الى ان الصبي الغير العاقل فلا يصح ارتداده
 واسلامه كالمجنون والسكران الذى لا يعقل (قوله صحح اسلامه) بل عرض النبي عليه السلام
 الاسلام عليه وهو ابن سبع سنين (قوله وكان رضى الله) وهذا ايضا يصلح دليلا مستقلا للمطلوب
 فكان دليلا آخر او هو تأييد للاول اودليل لتصححه عليه السلام **باب البغاة**
 (قوله البغاة) قدم قتال الكفار ثم عقبه بقتال المسلمين فلا شترهما في تحقق معنى الجهاد
 او باب البغاة فى كتاب الجهاد فلما نسب ايراد كتاب السرقة فى هذا الكتاب بعنوان الباب
 لا شترهما فى هذا المعنى (قوله عن طاعة الامام) الاطلاق هو الاصح وقد يقيد بالعدل
 (قوله فيدعوهم) اى استحبابا فلو قتله عدل بلا دعوة لاشيء عليه (قوله خلافا للشافعى)
 ونقل عن القدورى مثل ذلك والاول اختيار خواهر زاده لكن قال الزيلعى هذا عند عدم
 امكان الاسلح بالحبس والا فيكتفى به والمنقول عن الامام من لزوم البيت محمول على عدم
 الامام فالاعانة على الامام واجبة عند القدرة وقال الكمال الا ان يرد وما يجوز لهم القتال
 كأن ظلمهم ظلما لا شبهة فيه بل يجب ان يعينوهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره بخلاف
 ما اذا كان الحال مشبهه انه ظم مثل تحميل الجنايات التى للامام اخذها والحق الضرر بها
 لدفع ضررا عن منه نقله المولى المشفى الشرنبلالى (قوله فئة) فى القاموس الفئة الطائفة
 والجمع قبوء وفئات (قوله ولا تنسبى زريتهم) لقول على رضى الله عنه يوم الجمل ولا يقتل اسيرهم
 ولا يكشف ستر ولا يؤخذ مال وهو القدرة فى هذا الباب عدم قتل الاسر عند عدم الفئة
 والا فالامام مخير بين القتل والحبس ومعنى عدم كشف الستر عدم سبي النساء فقوله فى التعليل
 لان الاسلام يعصم النفس الخ فى الحقيقة علة لقول على رضى الله تعالى عنه (قوله واستعمل
 سلاحهم) وما روى ان عليا قسم اصحابه بانصرة فلبس للتمليك بل للحاجة وفى التخصيص
 بالسلاح والخيل اشارة الى ان ماسوى ذلك من المتاع فلا يجوز استعماله ولو عند الحاجة لان مالهم
 لا يجوز ان يغمم لقول على رضى الله عنه لا يغمم لهم مال ولا تنسب لهم ذرية كذا نقل عن الكرخي

(قوله بخلاف ما اذا اجروا احكامهم) اورد عليه انه يتناقض في باب المستأمن من ان المستأمن في دار الحرب اذا قتل احدهما الاخر يجب الدية لان العصمة الثابتة بالاحراز بدار الاسلام لا تبطل بعارض الدخول واجيب التبدل في المستأمن في عارض الشخص وتبدله لا تبطل العصمة الثابتة فافترقا وايضا انه لم يبق ثبوت العصمة المذكورة فلا منافاة وان عدم بطلان العصمة بعارض الدخول المذكور لا يتناقض بطلان العصمة بانقلاب الدار حربا (قوله كره بيع السلاح) اي تحريم بيع بقرينة تعليقه وهو لانه اعانة على الظلم ولا يخفى ان السلاح لا يتناول على ما يتخذ منه السلاح كالحديد فلا يكره بيعه لانه لا يقاتل الا بصنعه وهم لا يتفرغون لها بخلاف اهل الحرب ومن ثم قال الزبيلي ان بيع الحديد لا يجوز من اهل الحرب ويجوز من اهل البغي فيندفع توهم المنافاة ومثله بيع المزمار وبيع ما يتخذ منه وهو القصب وبيع الخمر ما يتخذ منه وهو العنب نقل عن البحر نقلا عن البدائع والخاص ان ما قامت العصمة بعينه يكره بيعه وما لا فلا ولذا قال الزبيلي لا يكره بيع الجارية الغنية والكس النطوح والديك المقاتل وايضا ذكر في الحظير والاباحه لا يكره بيع جارية لمن لا يستبرئها او يأتيتها من دبرها او بيع غلام من لو طوى انتهى لكن يشكل بما نقل من الخاتمة ويكره بيع الامرء من فاسق يعلم انه يعصى به لانه اعانة على العصية (قوله في الفتنة) شامل قطاع الطريق والنصوص كافي البحر كذا في المنع كتاب احياء الموات ﴿ قوله وههنا مستعارة ﴾ وجه الشبه بطلان الانتفاع والمراد بالحياة هنا الحياة النامية قال الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها (قوله في الاسلام) انما فسر به لان الميت على الاطلاق ينصرف الى السكامل وكاله ان لا يكون مملوكا لاحد (قوله اذا نزلت اوصارت سبخة) يقال نزلت الارض اذا صارت ذات تزو هو ما يتحلب من الارض من الماء كذا نقل من المغرب قيل لكن الظاهر من الصحاح يقال نزلت من الازناز وهو كون الارض مجرى الماء يقال بالفارسي ره آب شدن زمين والسبخة بفتح السين وكسر الباء والخاء المعجمة ارض مالحة وبالفارسي زمين شورستان (قوله بعدت من العامر) هذا قول ابى يوسف وعند محمد يعتبر حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احياء ما ينتفع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز احياء ما لا ينتفعون به وان كان قريبا من العامر وبه قال الثلاثة قال الزبيلي وشمس الائمة اعتمد على قول ابى يوسف وقال المولى المحشى الشرنبلالي وهو المختار لانه تعلق حقهم به حقيقة اودلالة فلا يكون موانا وايضا قد يفهم من عبارة قاضيخان ترجيحه والمفهوم من التاثر خاتمة نقلا عن الطحاوي ان قول محمد هو ظاهر الرواية وفي در المختار قلت وهذا اي قول محمد ظاهر الرواية وبه يفتي كافي زكوة الكبرى ذكره الفهستاني وكذا في البرجدي عن المنصورية عن قاضيخان ان الفتوى على قول محمد فليحفظ وبناء على هذا افتي بقول محمد استاذ استاذي الوالد فخر صروم الروم محمد بن الطرسوسي المرحوم نعمدهما الله بغفرانه واسكنهما جحيمه جناته (قوله ذميا) فيكون ارض خارج كما سبق (قوله فلو حجرها) في هذا التفرع خفاء اذ مقتضى عدم الملك دفع الامام او قبل ثلث سنين الا ن يقيد قوله ولا يملكه بالملك باتا وان ملكه موقوفاً وهو بعيد بالنسبة الى سوق العبارة (قوله لان حق المسلمين قائم فيه) لعل هذا الحق ماهو المفهوم من قوله عليه السلام المسلمون شركاء في ثلث الماء والكلاء والنار لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء فافهم (قوله للفظن) خبر مقدم لقوله اربعون وهو ما يستنقضي بيده (قوله احترازا) بما قيل فيكون عشرة اذ راع من كل جانب على هذا القول دليل القول قوله عليه السلام

من حفر بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا لان ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الاربع ووجه
 الحق ان المقصود دفع الضرر عنه ككسب لا يحفر احد بئرا ليجانبها فيقول ماؤها
 اليها ولا يدفع هذا بعشرة من كل جانب فيقدر اربعين (قوله بالتوفيق) اي بالسمع
 اذا مدخل الرأي في المقادير (قوله بكس ما احتفزه) اكسب ضد انقبح وبنى الضم
 والسد (قوله مبتدا) خبره فالجملته جواب اذا لم يكن فصل بـ (قوله نصب
 الماء) الاولى نصب من الماء كما في الزيلعي (قوله بلا ضرر لعامة) فان كان لخاص فانه هو من
 عباراتهم وتعليلاتهم عدم المنع ايضا والضرر مدفوع مطلقا الا ان يقال التقيد بالعادة
 اخراج الكلام على مخرج العادة في ديارهم كما يؤيده تصويراتهم بنحو جلة وسيجون (قوله
 لان تقادم العهد) يعني اذا قل ذلك يخشى ان يدعى حق الشرب لهما من هذا النهر مع الاولى اذا
 تقادم العهد ويستدل على ذلك بالحفر ولاجراء الماء فيه البهائم لا (قوله ابو يورث) لانه حق مالى
 (قوله ويوصى بنفقة) اي يوصى الانتفاع بعينه كما في الزيلعي فقوله لانفسه لا يتناول عن خفاء
 فاعل اراد به عدم الوصية بما يذكره من البيع والهبة والصدقة فانه لا يجوز بخلاف الوصية
 بالانتفاء فانها جائزة لان جهالة الموصى به لا يمنع الوصية لانها من اوسع العقود حتى جازت
 للمعدوم بالمعدوم (قوله ولا يضمن من سقى من شرب غيره) لكن ان تكرار دية الامام بالضرر والمبس
 ان رأى ذلك (قوله لان الموات كان مشتركا وان كان باذن الامام) واما كون البئر بحر جرمه المحفوف منع
 الغير من الحفر فيه فلا يتنافى الاشتراك بهذا المعنى (قوله والماء في البئر) الذى كان في غير ملكه
 في الاصل (قوله بلا سلاح) لعل هذا في الابتداء والا فان قابله بالسلاح فالتظاهر جواز تنازله
 ايضا ثم لانه ان مات من تلك المقاتلة صاحب البئر فالتظاهر ايضا انه دار دمه اذ هو المقاتلة تعزير
 والتعزير حال مباشرة حتى لا يسلك البس بمختص بالقاضى وقد ذكر في مثله من عذر ذات هدر دمه
 كتاب الكراهة والاستحسان

التقيد اولى بما يقال كل مكروه حرام لانه اما باطل لاقتضائه كون التنزيه حراما واما محتاج
 الى محرم الجواز بمعنى المنوع مثلا ثم توضيح هذا المقام ان يقال المكروه على نوعين تحريم وتنزيه
 واختلاف في الفرق بينهما فاعند محمدان مانع عن النقل دليل قطعي فحرام وبطلان فكهرة فحرام
 وما لم يمنع عند تركه اول فتعزيره وعند محمدان مانع منه فحرام وار لم يمنع منه فان كان الى الحرام اقرب بان
 استحق فاعله محذور الحرام الشفاعة دون العقوبة بالنار فتعزير كل حكم الفرس على الصحيح وان كان
 الى الحل اقرب بان لم يستحق فاعله محذورا وثيب باركة فتعزيره فالحكموه تحريمهما وتنزيههما
 عندهما تنزيه عنده والتحريم عنده قسم من الحرام عندهما وهو مانع عنه بدليل ظني وبما
 ذكرنا علم ان قوله واما المكروه الى آخره على مذهبهما لاعلى مذهب محمد ولا على المجموع
 كانوا هم (قوله وهى اثني الحمار) وحكم الذكور كالاناث دلالة اوقافيسة لعل وجه التخصيص
 اما للتوسل الى قوله ولبنها اولورود النص باسمها (قوله لان فيه خلاف مالك) في اعتبار
 مخالفة مخالفات اعتنا في مجتهدات اعتنا خفاء لا يخفى كانه فيما مر (قوله ولكن بذبحي) انظر ان
 يعمل بدل حرف الاستدراك حرف التفرع (قوله بهذه الرواية) اي رواية النهاية عن
 الذخيرة (قوله اقول منشاؤه) قال في المنع بعد نقل هذا القول بتمامه هو كلام في غاية الحسن
 والتحقيق واقول هو كلام لا يخلو عن خفاء اما اول فلان كون من لا ابتداء لاناثيره متدابة
 اذ مقصوده حاصل بالثاني على حسب مراده كما وقع في عبارة بعض المشايخ بغير من كما وقع

في قاضيهان ويكره الشرب والادهان في آنية الذهب والفضة واما ثانيا فلان قوله انما يحرم استعمالها الى آخره مع قوله لانها وضعت لاجل ابتداء الاكل ومع قوله لانها انما صنعت الى آخره يدل كون مدار الحرمة استعمالها فيما يكون مقصودا من صنعتها بحسب التعارف وقوله لانتفاء ابتداء الاستعمال منها في موضعين مع قوله فظهر ان مرادهم يدل على كون المدار ابتداء الاستعمال وهما لا يتناسبان في الظاهر واما ثالثا ان المفهوم من قوله انما يحرم مع دليله هو جواز استعمال تلك الاواني اذا اخذت وصب منها الدهن على الرأس او رفعت باليد وشرب او اكل منها بالقفم والظاهر عدم الجواز واما رابعا فلان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا واكرم في الآخرة رواه البخاري ومسلم قاله الزيلعي دال على حرمة ما يكون مثل الاكل والشرب في الاستعمال بطريق الدلالة كما في الزيلعي ولا شك في مماثلة المستثناة لهما في الاستعمال وسينقل الشارح قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكور امتي فالرجحان في جانب المعتبر (قوله ان وضعناه) فيحرم عند وضعه موضع الخاتم الان يضم تقييد ابتداء استعمال الوضع والصنع (قوله لان مراده بالحل) اورد عليه بان عبارة الكثرة هذه وقيل قول الكافر في الحرمة والحل والملوك والصبي في الهدية والاذن والفاسق في المعاملات لا في الديانات مقتضى هذه عدم كون الحل والحرمة في ضمن المعاملات لجعل المعاملات مقابلا للديانات فالتأويل المذكور لا يدفع الاعتراض الوارد على ظاهر الكثرة الذي هو مراد الزيلعي حاصله (قوله ان مراد المعتبر) هو الاراد على الظاهر والتأويل وان دفع الاعتراض عن الباطن لكن لا يدفع عن الظاهر فان المراد لا تدفع الاراد ولا يخفى ان التعبير بالسهو في الاعتراض لبس بمناسب على ان يكون مقصورا على الظاهر (قوله قبل قول العبد) وكذا الجارية (قوله او قال انما اذن) هذا ومثله اذا غلب على الرأي صدقه والا فلا نعمل عليه (قوله ولو عبدا) وكذا جارية وعلمه اي قبل الحضور اليها لم يحضر وان لم يكن مقتدى (قوله ان قد عدا وكل) جاز هذا ان لم يكن على المائدة والا فلا يجوز كما في القهستاني (قوله فان اجابة الدعوة) الظاهر انه تعليل للاكل والاجابة هي الحضور لا الاكل كما فهم مما نقل عن الخاوي القدسي (قوله فلان ترك) يرد عليه ان البدعة تقدم على السنة ولو سلم ان ذلك المنكر قد يكون حراما قال في الوقاية الملاهي كلها حرام ولانه لم يلزم حق الدعوة فلا يلزم الاجابة وصلوة الجنائز فرض لبست بسنة مثلها فالقياس لبس بصحيح **فصل** (قوله ولا يلبس رجل حريرا) فيه اشارة الى جواز لبس المرأة فذهب رد على من قال انه حرام على النساء كرد من اباح لرجال والنساء كما نقل عن شرح الصغير للبرزوي وفي اطلاق الحرير اشارة الى دفع ما في القنية انه لو لبسه محائل لا يكره كلبسه فوق قميص او قباء فانه لبس عذوب وان نص به ان صاحب المحيط عن ابي حنيفة ونقل عن الحلواني وايضا عن ابن عباس ونقل عن خزائن الاكل بما نقله هذا قال ابو حنيفة ومحمد لا بأس بلبس الحرير وقلنسوة الثعالب (قوله اربعة اصابع) اي مضومة كما في الهداية هذا ان لم يكن للتكبر ونقل عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قبل هذا مخالف لتقييد كثير من المعتبرات بثلاث اصابع او اربع (قوله عرضنا) فيكره لوطولا كما نقل عن المجتبى من انه انما رخص ابو حنيفة في العلم في عرض الثوب انتهى لكن المفهوم من الهداية وغيره من المعتبرات هو الاطلاق (قوله في الحرب) فلا يلبس الخالص

ولو في الحرب خلافا لها حاتم جواز في الحرب اذا كان بحال يحصل مند ارباب العدو والا فلا
 كافي المنع نقلا عن السراج الوهاج وكذا ايضا بكرة لبس المعصفر والمن عفر والاحمر والاصفر
 للرجال لكن كثر الاقوال في الاحمر فقبل باستجابته كافي شرح المتن لصاحب د ر المختار واليه يميل
 بعض المبل عبارة الحشى الشرى بلالى وقيل كراهته تنزيهية وهى المراد بما في المجتبى والزاهدى
 وشرح النقاية لابي المكارم من انه لا بأس بلبس الاحمر لان كلمة لا بأس نستعمل غالبا فيما تركه
 اولى على ما في المنع وقبل مباح كالفهم من شرح الكثر للمسكين ومما نقل عن مجمع الفتاوى وقيل
 حرام كما نقل عن صاحب تحفة الملوك فقبل مراده من الحرمة هى الكراهة التحريمية كافي
 المنع ويؤيده اطلاق الكراهة في عبارة اكثر الفقهاء كقاضيان لانه هو الحمل عند الاطلاق
 وان الكراهة في كتاب الحظر والاباحة وفي الصبد تحريمية ككون الكراهة المطلقة في كتاب
 الصلوة وما يتعلق بها تنزيهية كافي حاشية اخى زاده نقلا عن بعض الفضلاء (قوله ويتوسله
 الى آخره) خلافا لهما لانهما حرماه نقل عن المواهب انه هو الصحيح فاورد عليه بان هذا
 التصحيح مخالف لعامة الفقهية (قوله ويلبس ماسداه حرير) لكن بكرة ماسداه ظاهر وقيل
 لا يكره وفي الاختيار سوى بين القولين كافي الشرى بلالى (قوله الابتغاء فضة) لكن السنة ان
 لا يكون زائدا على قدر مثقال ويجعله في خنصره اليسرى وفصه الى باطن كفه وما روى انه
 عليه السلام وفي درالمنقى وما قوله عليه السلام اجعلها في يمينك فكان في الابتداء ثم صار
 شعار الزافضة انتهى نقلا من الخلاصة ثم قال ولا شعور لنا بهذا الشعار في هذه الاعصار
 فتبع امر المختار وان ثبت الخيار كاجزء به في بعض الاخبار (قوله ومن الناس من اطلق الى
 آخره) لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله لكنه لا ينافى احتمال التأويل والتخصيص) لان احتمال
 التأويل والتخصيص معتبر في مفهوم وبه يمتاز عن المفسر كافي الاصول وقد اطلق النص على
 مجموع الظاهر والنص والمفسر والحكم فلعل في عبارته اشارة الى ارادة هذا المعنى تعبير بالادنى
 (قوله فكيف يعارضه) رد عليه بما تقر في محله انه يقدم قول الفقهاء على الحديث لاحتمال
 التأويل والنسخ والضعف الذى يعرفه الفقيه دون غيره (قوله ولا يخفى ان ما بين المأخذين
 من التفاوت) وهما قول الرسول وفعله وعبارت الجامع الصغير المحتلة للتأويل فالاول راجع وانت
 عرفت ما عليه وقد نقل عن المجتهدى التخم بالحديد والصقر والنحاس والاصاص مكروه واما
 العقيق ففي التخم به اختلاف المشايخ وايضا تصحيح الذخيرة عدم الجواز (قوله وتركه لغير
 الحاكم) الاولى لغير ذى حاجة لان يتناول مثل السلطان والمتولى وغيرها لان ظاهر كلامهم
 هو تناول لكل ذى حاجة الا ان يحمل على المقايسة (قوله وجاز خرقه بوضوء) بفتح الواو
 بقية البلل من الوضوء على الاعضاء وقيل بكرة مطلقا (قوله والرم) لانه لبس يعث بل فيه
 غرض صحيح قال في المنع وانما ذكر هذا لان عادة بعض الناس شد الخبوط على بعض
 الاعضاء وكذلك السلاسل وغيرها وذلك مكروه وعبت محض (قوله اذا لم تكن حاجتا في نفوسهم)
 فيد التفاوت من المنكلم مع الغير الى الخطاب العام والمعنى اذا لم تكن في نفوسهم العزم والنية
 بحصول طمأنينة لبس ينفعنا عند الزنايم **فصل** (قوله ينظر الرجل الى الرجل)
 قيل الاولى تنكير الرجل لثلاثتهم ان الثانى عين الاول اقول هذا التوهم لغاية ضعفه مما لا حاجة
 الى دفعه على ان في التعريف دلالة على العموم دون التنكير وانه قد يجعل اظهار الثانى دون
 الاضمار لارادة غير الاول (قوله الا العورة) فيه اشارة الى جواز النظر الى الامر والصبيح

يجوز الخلوة ولذا لم يؤمر بالغاب كما نقل عن التبنس وينبغي ان يقيد بعدم الامن والشهوة
 والافقيه وقع تهديدات بل صرح بالكره ثم انه نقل عن الزاهدى بان عدم النظر الى عورة
 الغير عند عدم الاذن والافلايا ثم وقيل واقره القهستاني وفيه نظر ظاهر انتهى (قوله والمرأة)
 ظاهره العموم الى الكافرة لكن قيده في التثوير بالمسلمة ونقل في المنع عن المجتبى الجواز وعدمه والثاني
 الاصح (قوله لقوله عليه السلام) ولهذا قبل الا الى النظر ليكون الشهوة ابلغ كما روى عن ابن
 عمر وقبل الاولى عدمه لقوله عليه السلام اذا اتى احدكم اهله فليستمر ما استطاع ولا نه يورث النسيان
 لو رواد الاثر ذكره القهستاني (قوله لا الى الظهر) وان امن الشهوة لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن
 الاية فافهم (قوله الى وجهه الاجنبية) قال في الدر هذا في زما نهم واما في زماننا فتع من الشابة
 وفي ايمان الولوالجية انه مكروه ولو بشهوة فحرام كما في نادرة الشايرى (قوله وكفها) قيل فيه
 تغليب الى الكف والقدم والنزاع في رواية والمنفصل كالمتمصل كسعر رأسها وقلامة
 ظفر رجها ولو بعد الموت كظم ذراعها دون يدها (قوله فقط) فيه اشارة وفي تعليقه
 صراحة الى القدم مما لا يجوز النظر اليها وفي رواية عن الامام انه مما يباح وفي السكوت
 عن مسها بعد البيان في حق الامة اشارة الى ان الحرة لا يجوز مسها الى ما يجوز نظره وان امن
 الشهوة لكن هذا ان كانت شابة والا فلا بأس بمصاحتها ومس يدها ان امن الشهوة من الطرفين
 ولم يتعرض على التام قال في الشرنبلالية نقلا عن الجوهره له تسميتها ورد سلاها لم يجوزا
 والا فلا وفي الدر نقلا عن المبسوط لا بأس بان يتكلم مع المرأة والامة بما يحتاج اليه ثم قال لعل
 لفظ لازمة فلترجع نسخة اخرى (قوله واداء الشهادة) فلا يباح التحمل الشهادة عند عدم
 امن الشهوة كما هو الاصح لا مكان وجود من لا يشتهى ذكره الشرنبلالي فيه اشارة انه ان وجد لاداء
 الشهادة من لا يشتهى فلا يشهد من لا يشتهى لعدم التعين والضرورة (قوله والمخت) هو المترين
 برؤيهن او المشبه بهن فعلا وكلاما (قوله كالنخل) في امتناع النظر ومن جوزه في قلة تجربته وادبائه
 كما في الدر نقلا عن الكبرى في دفع ما يوههم من ان ذكر المخت يعلم ما ذكر سابقا ولا فائدة كدفع التوهم
 كالاخرية (قوله اما الخصى والمحبوب) لعل عدم ذكر وجه المخت لوضوحه وعدم الاحتياج اليه
 ثم نذكر في البرزخية انه يروى ان الفقيه ابا بكر البخني خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر
 كاشفات لرؤس والذراع ففضر بهن فقبل له كيف فعلت هذا فقال لا حرمته لهن انما الشك في ايمانهن
 كلهن حريات (قوله ويعزل عن زوجته ان حرة) وان امة فباذن سيدها قيل يباح في زماننا فساد
 فصل (قوله او شرية عن محرمها) نحو الاخت من الرضاعة والمشتراة من ابن
 ابوه ووطنها (قوله والمنقطعة) ان ارى بها الايسة فستدركة وان ارى الممتدة الطهر فناف
 لمس يد كره من ظاهر الرواية وقول المفتي به (قوله فان قيل) هذا السؤال ساقط بقوله فان
 حكمه حكمه او (قوله لان الحمل ثابت النسب) اورد عليه بانه مصرح بانها قد بيعت بعد انقضاء
 عدتها بالولادة بعد الطلاق (قوله لان الواجب عليها) الانسب نذكر الضمير (قوله ولانكاح
 حال ثبوت ملك) قيل يمكن ان يقال طريان ملك اليمين عليه تزوال ملك النكاح فهو مقدم عليه
 ذاتا وهذا القدر يكفي في سقوط الاستبراء فتدبر (قوله اى يعتمد على انه يطلق) ولو خاف ان
 لا يطلق فالخيلة ان يعمل امرها بيد المشتري متى شاء واسهل الخيل ان يكاتبها بعد الشراء
 ثم يقبضها فيفسخ برضاها كما في الشرنبلالي عن المواهب وفي المنع عن البيع بخلافه بعد الشراء
 وان قبض كذلك فيحتاج الى الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض ثم ذكره بخلافه اجماعا متأملا

نعم ما في المنع عن النهاية من انها متى خرجت من يده دون ملكه ثم عاد اليه فلا استبراء كالبقية
رجعت وامة كالتبث ثم عجزت يؤيده فتدبر خلافا لما فهم الشرع من ان لا يفسد كذا في الدر (قوله
ويزوجها المشتري قبل القبض) مستدرك بما تقدم بثلاثة أسطر وما يتوهم من ان تبثه
لا ضرورة تعيين المعطوف عليه للعطف الا في كذا ذكره بعض تلميذنا فعلوم انه لا ضرورة
تدعو اليه (قوله او يقبض) ناظر الى قوله او يزوجهما كقولهم ثم يشتريها ويقبضها ناظرا
الى قوله ان يزوجهما فقوله فيطلق الزوج من يوط عليهما كل يؤيده قوله متعلق بما قبله (قوله
فان الاستبراء) يعني ان لزوم الاستبراء انما هو عند القبض وذلك الامة عند القبض ليست في ان
يتصور فيها الحل حتى يتصور الاستبراء لشغلها الى نكاح الغير فعند النطق اذا لم يتصور
حدوث الملك لم يتصور الاستبراء والحاصل انني الاستبراء عند القبض لنكاح الغير وعند التطليق
لعدم حدوث الملك (قوله مسفها لامة) اشكل عليه بعض التلامذة ان كون الجملة صفة للامة معرفة
الاستبراء صحيح فقلت بما ذكر القهستاني نقلا عن الشافعي من ان الصفة اذا خصت بموصوف
جاز ان يكون نعتا له ولو تخالفا تعريفا وتكريا كقولهم صدر ذلك عن علي قائل للفترة ويجوز
كون الاضافة من قبيل التعريف في قوله لقد امار علي اللثيم يسبني وبما ذكر المحقق الشريف
في حاشية المطول من ان بعض الضعيف يجوز تنكيره كالشيء يعود الى ما لا يختص بشيء معين
نحو ارجل قام ابوه فلفظ من في المراجع نكرة كالوصوفة ثم وقفت في الوائي عين هذا
الاراد لكنه اجاب بكون الصفة معنوية لا نحوية (قوله او نكاح) اي صحيح والافلا (قوله
او يعتقها) وكذا كتابها بخلافها التدبير وايضا كاستيلاء الكفار عليها في غير فعله لكن
المستحب ان لا يمسه حتى يمضي حصة على المحرمة بالاخراج عن الملك كما في الدر (قوله
والاصل فيه قوله تعالى) فان قلت قد يعارضه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم قلت لا يعارضه
لما تقرر من ترجيح المحرم وقد روي ذلك عن علي رضي الله عنه حين سئل عنهما فقال
حرمتها مائة واحلتها مائة (قوله ثم المراد) يعني ان الحرمة في الآية عام لاسباب الوضوء
لا يختص به بالاجماع (قوله وكرة تقبيل الرجل) الظاهر انه من قبيل اضافة المصدر الى
المفعول والفاعل متروك اي تقبيل الرجل الرجل سواء فيه او يده او شيئاً منه وكذا تقبيل المرأة لغيرها
او خدوها عند لقاء او وداع وهذا الوعد عن شهوة فلولا محبة جاز بالاجماع كما في الدر نقلا عن
الحقاني (قوله وعناقه) اي جعل كل منهما يده في عنق الآخر (قوله في ازار) اي ساتر
ما بين السرة والركبة قال في الملتقى وعند ابني يوسف لا يكره (قوله سئل عن ابن عباس)
التمسك به مبنى على ما هو المختار من ان شرع من قبنا شريعة لنا اذا قرره الشارع من غير
تكثير (قوله والشيخ ابو منصور) فان قيل قد قرر في محله ترجيح التحريم على المبيع والخطر
على التدب فكيف يصح توفيق الشيخ قلنا قد قرر ايضا دفع التعارض بدفع اتحاد
الحكم او بدفع اتحاد الحل بل هذا الترجيح مقدم على ذلك (قوله ورخص الشيخ)
وكذا السلطان العادل وفي صيغة الرخصة اشارة الى اولوية الترتيب كما وقع التعريف في المسئلة
بصيغة لا بأس في بعض الفقهاء لكن نقل الشرنبلالي عن النماية والدر عن المجتبى بسند
والا تار الواردة يؤيدها ويعلم منه بطريق مفهوم العدد ان تقبيل غيرها ومن في حكمهما
وهو السلطان لا يخصص تقبيل يده بل يكره وان قيل يجوز عند قصد تعظيم اسلامه دون
نيل الدنيا منه (قوله كصاحته) الاختصاص له بما ذكر بل عام للجميع كما في الهداية وغيره

من انها سنة قد بمة متوارثة قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده
تأثرت ذنوبه فالأخاه من لفظ من ولفظ اخاه المسلم هو العموم ثم المصافحة هي الصاق
وصفحة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فاخذ الاصابع لبس بمصافحة خلافا للروافض
السنة ان تكون بكلتا يديه وبغير حائل من ثوب او غيره وعند اللقاء بعد السلام وان يأخذ
الايهام فان فيه عرفا بنيت المحبة كذا في الحديث ذكره القهستاني واما القيام للغير في المنح
اطلق كراهته وفي الدر جواز بل ندبه نقلا عن الزاهدي الا القارئ في خلال قراءته الا
اذا كان الجاني استاذ او اعلم منه او ابويه وان كان من الاشراف نقلا عن مجمع الفتاوى
وفي البرازية نقلا عن بعض المشايخ جواز القيام للاغنياء لرجاء طبعهم دون الفقراء والطلبة
لعدم رجاء طبعهم ونماه ايضا في الشر نبلاية وتقيل الارض وتقيل يد نفسه والاختناء لبس
بجائر محرم (قوله غالب عليها) والصحيح ترك هذا القيد كافي الهداية (قوله وقال الزيلعي)
وهذا ايضا مخالف لتصحح الهداية (قوله وجاز تحلية المصحف) ان غير موه كذا نقش
المسجد وتزيينه لكن قال العيني هذا اذا كان من غير مال الوقف وعند الثلاثة يكره قيل
وبه يفتي انتهى كذا في المنح (قوله ونقطه) بفتح النون اظهار اعرابه (قوله المسجد) الظاهر
عمومه لكل مسجد قال في المنح يكره في كل مسجد عند مالك وان مسجد الحرام عند الشافعي
وكذا في بعض الفقهية غافي بيان الشارح لا يخلو عن خلل واما قوله تعالى انما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا فالمراد منعهم عن الطواف ليكون طوافهم عراة
(قوله وعبادته) ولو بجوسيا عند بعض ترغيبا للاسلام ويفهم منه جواز عبادة الفاسق بطريق
الدلالة كافي التنوير تنقيد بالاصح (قوله وخصاء البها ثم) الخصاء زرع البيض (قوله وازناء
الخمر) الازناء من التز وهو الوثب وهو كناية عن السقاح وهو الجماع (قوله وشراء الخ) وفي
المنح وكذا بيع ما لا بد منه لكن قال في البرازية وعن محمد فبن مات وترك ابنتين صغير وكبير
وترك القافا نفق الكبير على الصغير خمس مائة وهو لبس بوصى قال هو متزوج في ذلك
بمخلاف طعام اطعمه او ثوب البسه فانه لا يضمن استحسانا (قوله اصله ان التصرف) الظاهر
ادخال المسئلة في الاول كما يؤيد قوله واستيجار الظئر من الاول (قوله فقط) وفي المنح وكذا
ملقطه على الاصح لان فيه نفعا محضا وفي الشر نبلاية هذا اذا كان في حجرها واما في
حجر الم فعند ابي يوسف يصح وعند محمد لا لان الحفظ للم (قوله وفي شرح الطحاوي)
لا يخفى انه لاتعلق له لبيان هذا المتن الا ان يراد بيان خلاف مقصود المتن من عدم جواز
الاجارة للام حيث سكت عن بيانها فيئذ يشار بقوله وهذه رواية الجامع الى الجواز المذكور
او يراد تنقيد هذا المتن دلالة او مقايسة على ما ذكر في منقول من الطحاوي (قوله ولو بالاقل)
ولو حل على الغيبين البسير لاتفت المخالفة اما اذا آجر الصغير نفسه لا يصح لانه مشوب
بالضرر الا اذا فرغ من العمل فيجب المسمى (قوله من متخذه خيرا) مطلقا لولم يعلم ولو
ذميا كافي الدر او مجوسيا كافي المنح ان علم اتخذه ذلك فلو مسلما وعلم ذلك فذكروه اتفاقا
لانه اعانة على المعصية ويعلم منه عدم كراهة بيع العنب والكرم منه بلا خلاف كافي المحيط
لكن في بيع الخزانة بيع العنب على الخلاف كافي القهستاني (قوله بخلاف) بيع السلاح
وبخلاف بيع امرد ممن يلوطبه لان المعصية تقع بعينه كما مر في البغاة (قوله وجاز حل خمر)
وامن النبي عليه السلام على حاملها محمول على الحمل بقصد المعصية وعلى هذا الخلاف

آجرد ابته لنقل الخمر وانفسه لرعى الخنزير كما نقل عن التبيين وفي التقييد اشارة الى اجماعية
 عدم الجواز لو كان الخمر للمسلم (قوله واختلف في بيع ارضها) واما اجارتها فصرحوا بكرهاتها
 من غير ذكر خلاف ومن ذكر الفرق بينهما قال في الشرنبلالية فليخطر الفرق وفي الدر
 واهمه سهل (قوله احترازاً عن الاباق) اي لاجل احتراز العبد عن الاباق والتمرد (قوله
 قبول هديته) وقد صرح ان سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه اهدى الى النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم هدية قبل ان يعتق فقبلها صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله ولانه لا يعرى) في هذا
 التعليل اشارة الى كراهته لو كان خد منته في داخل البيت كما قيد الحكم به مولانا مسكين
 (قوله لانه فرض جرنفعا) وهو وجوب الضمان على البقال ان هلك او هو بقاء دراهمه وكفايته
 للحاجات ولو كان في يده يخرج من ساعته ولم يبق فيصير في معنى فرض جرنفعا وهو منهى
 عنه كذا قيل لا يخفى ما في التعليل فالاول هو الاولى (قوله لباخذ) فيه اشارة الى ان الكراهة
 عند الاشتراط بما ذكر والا فلا كراهة كافي المنع (قوله وكره اللقب) قال في الملتقى ويحرم
 بدل كره وفي شرحه لعب الشطرنج كبيرة مطلقا عندنا كالزبدوان اباح عند الشافعية فعمل الكراهة
 على التحريم لا يفيد لانه لا يستلزم بكيرة نعم قيل قوله ويحرم منظر وفيه عبر ايضا بالحرمة في المجمع
 وفي سراج الوهاب وحل على الكراهية التحريمية بناء على ان مطلقها يصرف اليه (قوله ان
 سبقنا) وكذا المفقهة يعني انه ان سبقهما اخذ منهما او من احدهما كافي القهستاني وان سبقه
 لم يعطهما وفيما بينهما سبق اخذ منهما او من احدهما كما في القهستاني وان سبقه
 لم يعطهما وفيما بينهما سبق اخذ من صاحبه كافي المنع فاقل من انه سهو من الناسخ
 لخالفته لعامة الكتب فهو لكن في التاخر خاتمة هذا ان سبقا الثالث على التعاقب وان سبقه
 معا فلا شيء لو احدهما على صاحبه ثم كون الثالث محلا عند تصور الكفائة لهما والا فلا
 والمراد من الجواز هو الحل والطيب دون الاستحقاق له شرعا (قوله لا ستمائة معناها) هذا
 اذا كان العرضة له تعالى وافظ من متعلقا بمقعد واما اذا كان العرضة لعن مخلوقه تعالى كاللائكة
 المقربين او كان لفظ من متعلقا بالعن وكان العرضة للعرش كما سبذكر فلا لا يخفى على انه يمكن
 ان يكون مقعد العز كناية عن مملوكيته تعالى لان القعود على السرير بطريق السلطنة يستلزم
 التملك له فيكون عبارة عن الملك له والقدرة عليه كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن
 على العرش استوى كذا قيل ان لا يخفى ان هذا لا يدفع الكراهة لكون تأويل من مشابه لم يثبت بقطعي
 بل بواحد بل يصلح هو على ان يكون وجهها عدم الكفر بخلاف الاولين تأمل (قوله وما تعلق به)
 رد عليه انه لا يلزم من حدوث تعلق الصفة حدوها كافي بعض تعلق صفة العلم كما تقرر
 في الكلام (قوله ولعل السر على الرويتين) فان قيل وجه الجواز هو الرواية فلا حاجة بعده
 الى ما ذكره قلنا قد ذكر الزيلعي انه خبر واحد فيما يخالف القطعي اذا المنشأ به ثبت بالقطعي فلم
 في الجواز اخراجه عن المنشأ به وما ذكر هو طريق الاخراج (قوله ولا يخفى) ان الظاهر انه
 متعلق بما قبله من قوله لعل السر الى آخره ولا يبعد ان يجعل متعلقا بما قبله من الاصل يعني جوابا
 عن قوله ولا شك الى آخره وعن قوله وكذا الاولى يعني ان معنى مقعد العز موضع هيئته ومظهر قدرته
 الكاملة ولا شك انه كذلك فحينئذ يكون اشارة الى ترجيح جانب الجواز كافي الى يلبي والحاصل
 ان الواقع في عامة الفقهية ترجيح جانب الكراهة بما ذكر ان اثر خبر واحد والمنشأ به انما ثبت
 بالقطعي وان الاحتياط هو الامتناع وله راجع على الواحد لكن وقع في الحصن المجزى معزيا

الى التزمذى والبيهقي بان يقرأ الدعاء بمعاقد العز في صلوة حجة مجربة اثرها وايضا المفهوم
عن بعض الكتب المتبعة كثرة رواية هذا الحديث وكون تلك الصلوة مشهورا ومع ولا
عند اكثر العلماء وايضا وقع الرواية في بعض كتب الحديث بالفاظ اخر برواية متعددة فالحديث
امام مشهورا وواحد موجود شرايطه فلو لم يتفق اكثر الفقهاء لم يتوقف في جوازه بل
في استحبابه (قوله بحق فلان) ولكن بدعوة نيك ثم قال وجا في الاثر ما دل على الجواز (قوله ذلاحق
الحق) قيل اولم يجعل لفظ الحق صفة مشبهة بل جعل مصدرا لم يلزم المحذور اقول ولو سلم انه
يجوز ان يكون احتمال طرف المحذور سببا للكرهه (قوله وكره احتكار) الاحتكار حبس الطعام للغلاء
(قوله يضرب بالهله) بخلاف ما لم يضرب كان يكون المصر كيرا وتلقى الجلب على هذا التفصيل كذا
في المنع (قوله ومدة الحبس) اى حبس المحتكر الموجب لمؤاخذه القاضي (قوله وهذا) اى ضرب
المدة في حق الدنيا والا فحق الاخرة باثم وان لم يبلغ الى تلك المدة نقل عن الكافي والاختيار
ان التجارة في الطعام مكروهة وعن المسكين هذا اذا كان على قصد الاحتكار وقصد الاضرار
بالناس والا فمحمود (قوله تعدبا فاحشا) بان يبيع بضعف ما اشترى (قوله بمشورة اهل الرأي)
لكن اوباع للخوف لم يحل للمشتري لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا
بطيب نفس منه فالطريق فيه ان يقول يعنى بما تحب فيحل (قوله قال قاضيتان) وفيه ايضا
يلغى ان يدفنه ولا بأس برميء ويكره القنوه في المغتسل والكثيف لا يراه داء (قوله لما روت
عائشة) رضى الله تعالى عنها فان قيل ان الظاهر عموم الحديث الى صورة الكراهة وتخصيصه
بما ذكر تخصيص بالراى قلنا الظاهر ايضا ورود نص موجب لذلك (قوله ويحنى شاربه) من
الاحياء بالهاء المهمة الاستبصال (قوله فالاول افضل) ويؤيده ما قال في البرازية والنظر
في كتب اصحابنا خير من قيام الليل وان كان بلا سماع وكذا درس الفقيه المتفقه افضل من
قراءة القرآن ولذا فضل العالم على العابد وفيها وفي التاريخ اية ايضا عن ابي الفضل في الفقيه
يصلى صلوة التسبيح قال تلك طاعة العامة ومن صلاحها فهو عندى من العامة (قوله وما ينفع به)
كالعلوم العربية (قوله مراده) اى مراد قاضيتان (قوله لما روى عن الشافعي) الاحتجاج
بقول الشافعي اقوال اتبناها للغة في الإنكار على معنى ان المنع ليس من الحنفية فقط بل يرافقهم
الشافعية في الحكم المذكور في نفي بيع منع الحنفية في مرتبة الاصول والشبهة ليحتمل مذكورا
حكما (قوله خير من ان يلقيه) يعنى ضررا اكبر الكبيرة اهو من ضرر الكلام والا فلا خير
(قوله فاذا كان علم الكلام) المنع من الكلام ان كان وراء الحاجة او لتجلب الخضم وتغلبه
كافي البرازية والاختيار والافقديكون واجبا على الكفاية كما في بعض الفقهية قال في البرازية
وقول من قال ان علم الكلام والمنظرة فيه مكروه مردود وقال الله تعالى وتلك حجتنا آياتنا البراهيم
الى قومه نرفع درجات من نشاء دل قوله تلك اشارة الى مناظرته في اثبات التوحيد وجعله من
حجج الله تعالى مضافا الى نفسه على يد شرف اذ شرف العلوم بقدر شرف العلوم والمروى
عن الثاني ان امامة المتكلم وان بحق لا يجوز محمول على الزائد وراء الحاجة والمتوغل فيه انتهى
(قوله المخطوط بهذه نياب الفلاسفة) قال في الترازية بعد ما ذكر آتفا ولا يزيد المتكلم على
قانون الفلاسفة لانه لا يطلق على مباحثهم الكلام لخروجه عن قانون الاسلام انتهى
لكن اشار الى اعتذاره ايضا المحقق التفتازاني في اوائل شرح العقائد النسفية (قوله
انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون) اذا ظن قبولهم فان لم يظن قبولهم

بل ظن عدمه لا يجب واما الشك فلعل الاحتياط في الوجوب هذا في حق الوجوب
واما في الاستحبابية فلا منع بوجوده الا ان يخاف الفتنة فقد يحرم حينئذ بل اللازم حينئذ التزام
البيوت الضرورة ولا يلزم الهجرة من تلك البلدة الا اذا كانت عرضة للفساد وعلى ذلك
يحمل ما في النسخ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان الضرر غالبا ويعلم يقينا انه لا يفرقهم في السير
فليتأمل في الحمل (قوله انما الغيبة ان يذكر) قال في التويروكا تكون الغيبة باللسان تكون
بالفعل وبالنعر يض وبالكناية وبالحركة وبالرمز وبغمر العين والاشارة باليد فالذكر عام
للمحقيق والحكمي والا فالخسر ممنوع (قوله واقر بلسانه) اما اذا اقر بلسانه ولم يعلم مضمونه
فلا يصح ايمانه الا اذا اراد به في الشك او حال العقوبة والثمرات فيها (قوله وان لم يكن قاصدا)
بخالفه ما في الشفاء للفاضل العياض وهو ان القائل لما قال من جهته صلى الله تعالى عليه وسلم
غير قاصد للسب والاذدر ولا معتقد له ولكنه تكلم من جهته عليه السلام بكلمة الكفر
من اعتنه اوسبه او تكذبه او اضافة ما لا يجوز عليه او نفي ما يجب له بما هو في حقه صلى الله
تعالى عليه وسلم نقصة وان ظهر بدليل حاله ان لم يعتمد ذمه ولم يقصد سبه اما بحالة حملته
على ما قاله او ضجرا وسكرا اضطره اليه او قلعه مراقبة وضبط لسانه وتهور في كلامه حكم هذا
الوجه القتل دون تلثم الا لا يعذر احد في الكفر بالجهالة ولا بدعوى ذل اللسان ولا بشيء
ما ذكرناه ان كان عقله في فطرته سليما الا من اكراه وقلبه مطمئن بالايمان ولهذا افق ائمة
اندلس على ابن خاتم في نفيه الزهد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى الا ان
يخص ذلك بالكفر من جهة السب لعظم الجرم والحمل على الديانة كاي شيء فينا فيه القتل
اذ هو حكم القضاء (قوله بدعاء سيد البشر عليه السلام) اما بدل من قوله بهذا الدعاء
او خبرنا ان اى هذا الدعاء سبب العصمة ملقب بدعاء سيد البشر مثلا (قوله لان الترجيع
لا يقع بكثرة الادلة) كما لا ترجع بكثرة الشهود لان الترجيع بكثرة الادلة من الترجيع
الفاصلة عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان صحيحا عند البعض لغلبة الظن
كما في الاصول (قوله لاحتمال انه اراد) فان كان هذا الاحتمال بعيدا لا يلتفت اليه بل
يلتفت الى ما هو الاقوى على ما في الاصول لكن الظاهر هنا كما هو الظاهر من اطلاق لفظ
الاحتمال هو الالتفات مطلقا تحسبنا للظن بالثبوت كما في الظهيرية ولهذا قال في المنع نقلا
عن الفتاوى لا يفتى بتكفير مسلم امكن حل كلامه على محمل حسن او كان في كفرة اختلاف
ولو رواية ضعيفة ولا يخفى ان الامكان يشمل ادنى درجة الاحتمال لكن اذا صرح بارادة موجب
الكفر فلا ينفع التأويل كما في الترازية (قوله توبة البأس مقبولة) بالبأس الموحدة المشددة
والعقوبة من قوله تعالى فلم يك يتفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا فاندفع مايتوهم انه بالياء المنشأة
(قوله وابتداء ايمانا وعرفانا) الظاهر انه فعل ماض من قبيل عطف العلة على المعلول
او خبر مبتدأ محذوف اى هو ابتداء مثلا (قوله من يقر بالتوحيد) اى غير اليهود والنصارى
بقرينة مقابلة قوله اما اليهود الخ (قوله وكذا) اى يصير مسلما (قوله ان مات قبل ان يسئل او يصلى)
وفي بعض النسخ ان يسلم بدل يسئل فالظاهر انه سهو من الناسخ الا ان يراد به بيان اسلامه
بما تقدم آنفا مثلا (قوله لم يقبل شهادتهما) فانه ان قبلت لزم قتله لارتداده بعد الاسلام
ففي المعنى يكون شهادة للكافر على المسلم بانه ارتد ولا شهادة للكافر على المسلم اولان القتل
للارتداد من قبل الحد فلا تقبل شهادة الكافر ولذا لم تقبل ايضا شهادة المرأة (قوله وفي النواذر)

كتاب النكاح

وفي قاضيان لكن لا يقتل لان نفسا ما لا تقتل بشهادة النساء
 (قوله اختلف في معناه لغته) اي على اربعة اقوال حقيقة في الوطئ مجاز في العقد وعكسه
 وكونه مشتركاً لفظياً بينهما وكونه حقيقة في الضم نقل عن الكمال لامنافة بين كلامهم لان
 الوطئ من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من افراده كائناً في زيد فهو من
 قبيل المشترك المعنوي انتهى لا يخفى ان التصريح بالمجازية يناقضه الا ان يخص ببعض الاقسام
 وليس بمناسب بظاهر كلامه ثم معنى اختلاف الفقهاء في تعيين معنى لغوي لا يفتقر الى علمه اما
 بحسب استقراء كل او بحسب المعنى اللغوي الذي يؤخذ منه الشرعي ويجوز كونهم ائمة عربية
 ايضاً كصاحب المغرب مثلاً ولا فيلما معنى في اختلاف ائمة الشرع في المباحث اللغوية (قوله
 انه الضم تسمية مجازية) من قبيل تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه اذ الضم مستعمل في الاجسام
 والضم الجسمي انما يكون فيما آل اليه العقد من انضمام الزوجين حال الوطئ (قوله الايمان)
 جمع ايم من لازوج لها بكراً او شيئا ومن لامرأته كافي القاموس والارامل المساكين من الرجال
 او النساء كافي ترجمة الصحاح فاندفع توهم استدراكهما (قوله اي ويضم) اورد عليه بانه يحتمل
 ان يريد به الشاعر المعنى الاصطلاحي استعارة تشبيها لتعلقها لمن فيها يتعلق الزوج بمكوحته
 بل المتبادر هذا بقرينة ذكر النساء بعده انتهى لا يخفى ما في لفظ الاستعارة من نوع الاقرار
 للمطلوب فمن قبيل ما لا يضر من المنع او من قبيل المنع الذي يحصل به المطلوب (قوله فانه عقد
 موضوع) يعني المقصود من الوضع في البيع هو ملك البين وما وجد فيه ملك المتعة كالشرية
 للنسرى فليس بمقصود من وضعه بل بالتبع والتضمن وان قصده المشتري وانما لم يكن ملك
 المتعة مقصوداً لتخلفه عنه في شراء محرمه نسباً ورضاعاً والامة المجوسية كذا في المنع (قوله
 فلا حاجة) اي اذا وقع الاحتراز عن مطلق فلا يدخل شيء من افراده فلا يبيح حاجة الى
 احتراز عن شيء من افراده (قوله احتراز عن بيع الغلمان) اورد عليه انه يحتمل ان يكون
 مراده بزيادة الاشارة الى ما قالوا من انه لا يوجد الا بركته من اهله مضافاً الى محله
 اي حكم النكاح وهو ملك المتعة لا يوجد الا بركن النكاح وهو الايجاب والقبول المعبر
 عنهما بالعقد كما لا يوجد الا بالاعا قدين المدلول عليهما بذكر العقد الذي هو النسبة
 بينهما ومحله وهو الذي يقبل ذلك الحكم كما ان الحال في سائر العقود كذلك انتهى يعني عدم
 الاحتياج الى تلك الزيادة انما ثبت اذا كان للاحتراز المذكور وليس كذلك لانه يجوز ان يكون
 للاشارة الى ما قالوا الى آخره فلا احتياج ثابت لا يخفى ان هذا انما يرد اذا لم يقع التصريح بالاحتراز
 في عبارته والظاهر من عبارة الشارع وقوع ذلك منه نعم يرد عليه يفهم من عبارته دخول
 الامة في التعريف سيما المشربة للنسرى تأمل (قوله فان تملكها) الظاهر انه قيد للنفى
 ويحتمل ان يكون قيد للنفى ولو بعيداً (قوله والمراد الحاصل) لا المعنى المصدري الذي هو
 فعل المتكلم (قوله وهو ارتباط اجزاء التصرف) المراد من الاجزاء الايجاب والقبول اما بارادة
 ما فوق الواحد او بطريق آخر من النسخ فيلزم ان يكون النكاح ذلك الارتباط والنكاح
 اسم للايجاب والقبول كما هو المشهور فلما كان مظنة ان يورد عليه بذلك اضرب منه بقوله
 بل الاجزاء المرتبطة فالاول من قبيل الرسم لكونه بالعرضي والثاني يشبه ان يكون بالحد اي
 بالذاتي فعلم به وجه كل وجه الاضراب ايضاً (قوله فان الشارع) الظاهر انه تعليل على مضمون
 قوله زوجت وتزوجت على طريق دفع شبهة واردة عليه من ان النكاح انشاء واجباد ومثل تلك

الالفاظ ليس كذلك فكيف يكون نكاحا وجه الدفع ظاهر مما ذكره (قوله ولما بين اللفظ)
 الجار متعلق بلفظه سميت التأخره كانه تمهيد للاندفاع الآتي ودفع لتوهم المنسافة اللازمة
 مما تقدم حيث جعل اول النكاح اسما للعقد الذي هو الايجاب والقبول ثم جعل معنى له
 كما يظهر في قوله اذا قبل زوجت وتزوجت وجد معنى شرعى هو النكاح اذ المراد بهذين
 اللفظين هو الايجاب والقبول وهما معنى العقد وجه الدفع ان احدهما من قبيل تسمية اللفظ
 باسم معناه فتسمية مجازية والاخر معنى حقيقى شرعى ويمكن ان يجاب ايضا بانه تعريف
 لفظي فيجوز التعاكس فلا يلزم المنافاة (قوله سميت الالفاظ الانشائية) يعنى تخو زوجت
 وتزوجت المعبر عنهما بالايجاب والقبول والمراد بمعانيها نحو النكاح والبيع يعنى جعل لفظ النكاح
 مثلا اسما للايجاب والقبول كما في المتن هنا (قوله على العقد الذى هو الاجزاء المرتبطة) التى
 هى الايجاب والقبول (قوله كما عرفت) فى قوله فان الشارع الى قوله ولما بين اللفظ
 كما عرفت ايضا (قوله فظهر) الظاهر ان تفريع الظهور بالنسبة الى قوله يترتب عليه حكم
 شرعى اذ الغاية هى المصلحة المترتبة على فعل من حيث انها على طرف الفعل ونهايته
 كائنى عنه قوله فكانه قبل عقد الى آخره (قوله وان ههنا) لا يخفى ان بعضها على طريق
 المطابقة وبعضها على الالتزام بل بعضها ايضا على التضامن لكن يرد عليه ان الصورية
 قد فهم من لفظ العقد وهو محمول على الماهية وقد قرر في محله ان صورة الشئ جزء مبان له
 فكيف يصح حل الصورة عليه (قوله انه فسر اول) لا فائدة يعتمدها لهذا القول في تحصيل
 معنى المنافاة بل ذلك حاصل بما بعد قوله وصرح بان النكاح (قوله وينهما تناف) اى بين
 اللازم والمفهوم المذكورين تناف اذ اللازم يقتضى ان لا يكون النكاح معنى والمفهوم يقتضى
 ان يكون معنى ولك ان تعبر عنه بلزوم الدور كما لا يخفى (قوله ان يكونا متحدين) الظاهر رجوع
 الضمير الى النكاح والايجاب والقبول مع الارتباط لعل وجه الاتحاد هو انه قد حل متواطأ الايجاب
 والقبول على النكاح اولاً ولزم حل النكاح على الايجاب والقبول كذلك ثانياً فالتنى كون كل
 منهما معنى الاخر فيظهر منافاة المتنافيين لكن يرد عليه ان هذا عين المفهوم المذكور اعنى
 كون النكاح معنى الامر مغايرة كما يظهر بالتأمل لعل لهذا امر بالتأمل (قوله وجه الاندفاع
 ظاهر) وجه الظهور عند التمهيد السابق ظاهر (قوله فلي تأمل) كانه اشارة الى خفاء المقام على
 محتاج الى زيادة نظر وفكر كما اشير اليه كلا او بعضا ولا يبعد ان يكون ايضا اشارة الى ما ذكر
 الاولى المحشى الوائى انه لما فهم بعضهم من العقد فى تعريف النكاح العقد المعنوى وظن ان العقد
 اللفظي الذى هو الايجاب والقبول آلة خارجة عن حقيقة النكاح قال صدر الشريعة رداله المراد
 بالعقد الارتباط لفظا ومعنى اما اللفظي فقول العاقدين زوجت وتزوجت المعبر عنه بالايجاب والقبول
 من الجانبين وانما قل كذلك لانهم لم يعتبروا فى النكاح مجرد الاعطاء والقبول من الجانبين بل قالوا
 لابد من ذلك من العقد اللفظي فانه ركن فى النكاح لا يتم الا بهذا خلاصة ما ذكره صدر الشريعة
 انتهى لمخصوا بما جعلنا وجهه للتأمل يندفع قوله بعد ما ذكر وانتم تعلم انه ليس يرد عليه توهمات
 اورد ها الشارح على انه يجوز ان يكون المورد غير الشارح (قوله بسن مؤكدا) وهو محمول على اطلاق
 الاستصحاب عليه اذ يطلق المستحب على السنة مساهلة كما فى فتح القدير كذا فى المنع فقتضاه الائم
 لو لم يتزوج لان الصحيح ان ترك المؤكدة مؤثم كذا فى المنع ايضا نقلا عن المحيط (قوله ويكره) فان
 تعارض خوف الجور وخوف الوقوع فى الزنا قدم الاول ثم قيل انه مباح وقيل واجب كفاية وقيل

فرض كفاية وقيل فرض عين فهو اولى من التحلي لعبادة النفل كذا في الدرر نقلا عن التحفة (قوله
 بإيجاب من الزوج او الزوجة) وصفا للمضى فلا ينقد بالتعاطي ولا بالقبول بالفعل (قوله بالكتابة
 في الحاضر) فيه اشارة الى انعقاده بالكتابة من الغائب كما نقل عن الفتح القدير (قوله يعني الامر)
 يعني اما ان يراد من الاستقبال الامر فقط كما هو المشهور او يراد ما هو اعم منه ومن المضارع
 كافي بعض الكتب كعراج الداراية فقوله فيما سأتى ويجوز ان يراد بالاستقبال ما يتناول
 المضارع عطف على هذا فحينئذ يكون لفظ الاستقبال ما لا للامر وغيره فيكون في الاراد
 عليه بان الاولى ان يفسر الاستقبال بما يعبر الامر وغيره لانه صرح في النهاية
 ذهولا عن قوله فيما سأتى المذكور اوعن عطفه على ما ذكر (قوله اشارة الى ان ما وضع
 للاستقبال) وجه الاشارة اقتضاء العطف المغايرة فيكون المعنى انعقاد النكاح اما بالايجاب
 والقبول او بغيرها فيندفع ما يورد عليه من ان عدم كونه ايجابا بغير ظاهر لصدق مفهوم
 الايجاب على المستقبل وعدم منافاة التوكيل والانابة للايجاب بناء على تفسيره المذكور آنفا
 لان الكلام يفرق بحسب اقتضاء اللفظ مع قطع النظر عن حال المعنى اذ هو المتنازع فيه
 وان كون الايجاب في الاول بحسب الاسم والتسمية لا بحسب صدق المعنى ووجه التسمية
 للشيء لا يقتضى الاطراد لانه ليس علة مستلزمة بل علة مصححة على ان اللفظ الاول ليس موجبا
 للعقد في صورة التوكيل التي الكلام فيها بل الموجب وهو اللفظ المتأخر اذ الايجاب والقبول على
 هذا حاصلان من متأخر كما ينبغي عنده قوله وقوله زوجت ايجاب وقبول حكما (قوله وصاحب
 الوفاية والكنز) حاصل من ههنا كون تمام العقد بهما وحاصل مذهب صاحب الهداية
 كون تمام العقد بالحبس فقط (قوله وهو مخالف للكتب) قال فاضلخان ولفظ الامر في النكاح
 ايجاب كما في الطلاق وغيره ونقل مثله عن الخانية والخلاصة وعن الكمال وهذا احسن لان
 الايجاب ليس اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى اولا وهو صادق على لفظ الامر فليكن
 ايجاب انتهى ثم نقل عن صاحب البحر فقد علمت اختلاف المشايخ في ان الامر ايجاب
 او توكيل فما في النكز على احد القولين فاندفع به ما اعترضه ملا خسرو ومن ان صاحب
 الكنز خالف الكتب ولم يذهب لما في الهداية فالمعترض غفل عن القول الآخر حفظ شيئا
 وغابت عنه اشياء مع ان الراجح كونه ايجابا انتهى لكن اختار صاحب التنوير ترجيح جانب
 التوكيل وقال في المنع بعد ذكر ما فصل آنفا قلت وما يؤيد ما اخترناه من انه توكيل وليس بايجاب
 ما لو قال التوكيل بالنكاح هب ابنتك لفلان فقال الاب وهبت فانه لا ينقد النكاح ما لم يقل بعده
 قلت كذا في الخلاصة معللا بان التوكيل لا يملك التوكيل ولم يذكر خلافا انتهى اقول وايضا
 يؤيده ما سينقل عن العراج اذ المضارع لا يصلح التوكيل بل هو ايجاب ليس الا فليكن
 المستقبل الذي في الامر كذلك كما لا يمد معنى الايجاب من انه هو الصادر اولا (قوله يكون
 نكاحا عند الكل) يخالفه ما في شرح الملتقى نقلا عن الخانية عند قول صاحب الملتقى وان
 ايعلم معناها سواء علما انه يعقد به النكاح اولا وهذا قضاء واما دينية فيلزم العلم ونقلا عن
 العمادية انه لا يصح عقد من العقود اذ لم يعلم معناه وقبل يصح الجميع وقيل ان كان بما يستوى
 جسده وهزله يصح والا فلا كالبيع انتهى وحرم البهشتي باشتراط علمهما بمعناه لكن
 في الشرع بلالية عن الفتح عن الخلاصة ترجيح عدمه ونحوه في البحر وان اختلف التصحيح
 انتهى (قوله فهذه جملة مسائل الطلاق) هكذا في عامة النسخ لا يخفى ما في هذا الحمل

من المسامحة (قوله واذا عرف الجواب) يفهم منه انه لم يوجد في الكتب رواية للنكاح ففاس
النكاح على ما له رواية من الطلاق والعناق وان تعلم مما نقل آتفاه قد وجد له رواية
ولم ينحصر على ما ذكره (قوله داد) اي زوج وبذرفت اي قبل ودادی اي زوجت وبذرفتی
اي قبلت (قوله ماذن وشويم) اي نحن رجل وامرأة بمعنى نحن متروجان اوزوجان (قوله
انما يصح بلفظ النكاح) اورد على الحصر بهذه الثلاث بنحو لفظ الرجعة وكوفي امرأتی فقبلت
واجيب بان العبرة في العقود للمعاني حتى في النكاح (قوله فلا يصح بلفظ الاجارة) ظاهره
الاطلاق لكن ينبغي ان تقيد بما قال اجرتك بنتي بكذا لانه اذا جعلت المرأة اجرة فينقذ اتفاقا
لانه يفيد الملك في الحال في الجملة بان شرط الحلول او عجلت (قوله وشرط سماع كل من
العاقدين) واما الفهم فقد عرفت الاختلاف فيه والمختار للشارح فيه (قوله فلا ينقذ) فترى
للاصح لانه يصح عند الاصمين او النائمين على مذهب القبل اذا فهموا فيه اشارة الى اختيار
شرطية الفهم في سماع الشاهدين لانه المقصود من السماع وقبل لبس بشرط لكن اختلف
في الترجيح رجح الاول في الجوهرية والظهيرية والخانسية والثاني في الخلاصة والبرازية
والنصاب كما في المتع فلعلى للاختلاف في الترجيح والتصحيح لم يذكر الفهم متنا وشرحا مع
ان المناسب الاشارة اليه (قوله فانه لا يتناول قول الوكيلين) فيه لان لفظ الزوجين عام للمحقيق
والحكمي بطريق عموم المجاز والتبادر شاهد عليه ويعلم ايضا بالمقايسة والدلالة (قوله امر الاب)
الولى مطلقا كما فهم من الدر (قوله شخصا آخر) اي رجلا اذا كان الشخص امرأة شرط
حضور رجل وامرأة اخرى ثم انه اذا وقع النكاح في هذه المسائل فليباشران يشهدا لانه لم يذكره
انه عقده بل قال هذه امرأته بعقد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه
واختلفوا فيما اذا قال هذه امرأته ولم يشهد بالعقد والصواب انه تقبل ولا حاجة الى
اثبات العقد كذا في المنع (قوله حرم تزوج اصله) هذا شروع في بيان شرط النكاح ايضا
هو من جهة المحرمات اي من شرطه ككون المرأة محظرة اعلم انه قد ذكر في عامة الكتب
من اسباب التحريم تسعة القرابة والمصاهرة والرضاع والجمع وعدم الدين السماوي والثاني
وادخال الامة على الحرية والمطلقة ثلثا والمحرمات لحق الغير من نكاح اوعدة ولم يذكر المحرمات
بسبب الحثي المشكل وانسان الماء والجنينة يلعله لذرة الوجود وقلة وقوعه فالاول لجواز
ذكره والاخير ان لا يختلف الجنس لكن في القنية عن الحسن البصري يجوز
تزوج الجنينة بشهود رجلين كذا في الفهستاني وغيره لكن في زواهر الجواهر الاصح
انه لا يصح نكاح آدمي جنينة كعكسه لاختلاف الجنس كما في الدر والتفصيل في الاشباه (قوله
وان لم توطأ الام) اورد عليه بان الصواب الزوجة او البنت بدل الام فلفظ الام سهو من الناسخ
او من سقطت له ولا يبعد ان يصلح بتقدير المضاف اي بنت الام (قوله لما تقران وطئ الامهات)
فان قيل ما السر في كفاية النكاح في تحريم الامهات دون تحريم البنات قلنا كانه راجع الى اصلهم
ان تعلق الفرع باصله اقوى من تعلق الاصل بفرعه يعني ان سرابة المحرمات من نكاح البنات
الى الامهات مبنية على شدة تعلقهن وعدم سرابتهن من نكاح الاسهات اليها بل توقفتها
على وطئها مبنية على عدم شدته بالنسبة الى ذلك ذكره المولى الوائى رحمه الله لعل وجه
الفرق راجع الى بيان النكسة والسفر في نصيهما والا فشرطية الوطئ معلوم من قوله تعالى
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح

عليكم وعدم شرعية الوطئ مفهوم من اطلاق قوله تعالى امهات نسايتكم (قوله وزوجة اصله) في الاطلاق اشارة الى ان مجرد النكاح وان لم يوجد الدخول كاف في الحرمة (قوله وغيرهما من جهة الرضاع) حتى لو ارضعت امرأة صبيا حرم عليه زوجة زوج الظئر الذي نزل لبنها منه لانها امرأة ابنة من الرضاعة ويحرم على زوج الظئر امرأة هذا الصبي لانها امرأة ابنة من الرضاعة (قوله وحرم تزوج اصل من نيتته) الزنا لا ينال الاثبات من دبرها والاثبات الى قبل الميتة فيخرجان كما هو الاصح للفتوى فلو وطئها فاقضاها لا تحرم عليه امها لعدم ثبوت كونه في الفرج فان قلت ففي صورة هذا الوطئ لاشك في وجود اقوى المس فان لم تحرم من حيث الوطئ لعدم كونه محلا للحرث وعدم افضائه الى الولد فثبت من حيث المس بشهوة او لم يكن المس سببا للحرمة قلت اجيب عنه بان العلة هو الوطئ الذي هو سبب لاولاد وشبهت الحرمة بالمس لبس الا لكونه سببا لهذا الوطئ ولم يوجد فيما نحن فيه (قوله بمسوسة اى عضو) ولو شعرها على قول ولو بجائل ان وصل الحرارة الا اذا قبل الفم او مس الفرج وانزل في مسه لانه يبين بالازال انه غير دافع الى الوطئ اورد عليه ان دواعي الشيء اذا اقيمت مقام الشيء يكون في حكمه سواء افضت او لم تفص كحرمة دواعي الوطئ في الاحرام والاعتكاف وكالتوم فانه ناقض خرج الحدث اولا على انه يلزم منه حرمة المصاهرة بين الرجل وبنت عمته اذا مس عمته وتنفقت الشهوة في قلبه مع عدم احتمال الوطئ انتهى يرد عليه ان صور الاقامة المذكورة ثابتة بنصوص خلاف القياس فلا يقاس غيرا بنصوص عليها لا تنفاه شرط القياس على انه يمكن الفرق بالبدرة وعدمها ويجوز ان يكون للزوم زيادة الاحترام مدخله في الحكم وقوله مع عدم احتمال الوطئ ممنوع ظاهر (قوله بشهوة) المس بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه ويتلذذه في النساء لا يكون الا هذا وفي الرجال عند البعض ان تنشئ الالة او ترداد انتشارا هو الصحيح كما في الهداية (قوله لا يحرم تزوج المنظور) يعنى لا يحرم تزوج اصل وفرع المنظور بقر المضاف والا نفص المنظور الى فرجها لبس بحرام (قوله فرجها الداخلة هو المفتية) وقبل الى السق او منابت الشعر بالانعكاس لا يحرم لانه لم يفرجها وانما يرى عكس فرجها (قوله وما دون تسع سنين) لاشك ان المدلول الصريح من هذا الكلام هو الجزم بعدم مشتهاتة ما دون تسع سنين والمدلول الالزامي منه هو عدم الحكم بمشتهاتة صاحبة التسع وعدمها فقوله فان بنت تسع سنين تعليل اوجده تخصيص الجزم بالاول دون الثاني فلا يرد عليه ان هذا التعليل اخراج الممتن عن ظاهره فان ظاهره ان بنت تسع مشتهاة قطعاً مطلقاً او بالاراد بما نقل عن البحر عن ابى الليث ان بنت تسع فصاعدا مشتهاة اتفاقاً فكلام آخر لانه ان ورد يرد على المدلول الالزامي المذكور او على ذات التعليل على ان نقل الاتفاق مخالف لما في قاضيمان من عدم التقيد بالاتفاق عند نقل قول ابى ثابت ولما فيه وفي التاتارخانية نقلا عن الخاتبة وان لم تكن ضخمة قال ثنى عشرة فما نقل في مثل شرح الجمع عن التبيين بان بنت تسع مشتهات من غير تفصيل فلبس بقادح للشارح كما لا يخفى (قوله ابنتهما فرضت) اى كل واحد من الطرفين فلا حاجة الى التقيد بتأييد الحرمة اى عدم الحل ليخرج الجمع بين الامه وسيدتها نكاحا لانه ان فرضت السيدة ذكر لا يحرم سواء اعتبر عروضا النكاح او لم يعتبر اذ بالنكاح الغير المؤثر لا يحصل الحرمة على انه نقل عن القنية عدم جواز تزوج الامه على السيدة نظرا الى مطلق الحرمة نعم يرد عليه بما سياتى من عدم جواز نكاح المولى امته (قوله لانه لو علم ذلك) بان يبين الزوج

اما قولنا او فعلا بان يدخل احدهما ولودخل باحدهما ثم بين ان الاخرى سابقه يعتبر بيساله
 القول اذ القول صريح والفعل لیس بصریح بل بطريق الدلالة فيرجح ويفرق المدخولة
 (قوله وان ادعها الاولى) ترك الدعوى في هذه الصورة اذ وجود الدخول كاف في لزوم
 المهر بلا حاجة الى الدعوى كما وقع في الزيلعي هكذا وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب
 لكل واحدة المهر كاملا (قوله اى فكل منهما نصف اقل المسمين) اورد عليه ان المفهوم
 منه لزوم تمام اقل المسمين لمجموعهما والمقصود لزوم نصف ذلك الاقل لمجموعهما كما يدل
 عليه التعبير بالربع في سابقتها ويمكن ان يقال ان فيه مضافا مخدونا بقرينة المقام اى بنصف
 نصف اقل المسمين او النصف المذكور لمجموعهما لا لكل واحد منهما فيتجمل في لفظ لكل
 منهما في الشرح بارادة الكل المجموعى لا الافرادى وان كان المتبادر هو الافرادى (قوله
 صحيح نكاح الكتابية ولو حرية) لكن يكره في الحرية والاولى ان لا يفعل في غيرها (قوله المقرة
 بنبي) قيل بشرط عدم اعتقاد المسح او العزير لها قيل و عليه الفتوى وقيل بالنظر الى
 الدليل اطلاق الجواز كما فهم من اطلاق الهداية (قوله ونكاح الامة) نقل عن تصريح
 الديات بكرهه نكاح الامة بلا ضرورة وحمل مراده على التزويج لئلا يلزم الخرج عن
 الاباحة بالكلية (قوله ونكاح اربع) هذا عند عدم خوف عدم العدل والا فقد قال الله تعالى
 بعد تلك الآية فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايما نكحتم وان ذكر بعضهم الزيادة
 حيث لا لبس بحرام بل ترك المستحبات (قوله والنكاح على العدد) اورد عليه بعد نقل
 مثله عن الهداية والتبيين بان هذا قول بالمفهوم ولا نقول به فاللايق ان يقال والاقتصار
 على الرابع في موضع الحاجة الى البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه اقول يمكن ان يقال
 ان مفهوم العدد لبس بمنى عندنا مطلقا بل ذهب بعض مناه الى كالتلجى كافي الاصول فيجوز
 اختيار الهداية والتبيين مذهبه فيه كما يجوز تبعية الشارح اليهما فيه وبؤيده قول الشارح
 في المرافة والمذهب اى القول بمفهوم العدد والقول بتفقيه مرويان عن مشايخنا وقوله
 في المرأة فقول صاحب الهداية ناظر الى المذهبين (قوله لدخولها تحت قوله تعالى) فان قيل
 يعارضه قوله تعالى والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين بل يرجح
 هذا على ذلك لكون دلالة صريحا بل مفسرا ولكونه خاصا موجبا لتخصيص القدر
 المتناول من ذلك قلنا هو منسوخ بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم او منسوخ بقوله
 تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم واماءكم (قوله لئلا يسقى ماءه)
 فان قيل لم الرحم ينسد بالحبل فكيف يكون سقى زرع غيره قلت قالوا شعرة بنبت من ماء
 الغير سقا وقد ورد في الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى من ماء زرع
 غيره فالانسداد وان سلم فيجوز ان يصل اثره وقوته ونفعه ثم حكم الدواعى على قولهما
 كالوطئ وفي لزوم النفقة قولان فالوجه ثبوتها (قوله ويستحب) للمولى ان يستبرئها فلزم
 جواز الوطئ قبل الاستبراء كافي التبيين لكن نقل عن الذخيرة الصحيح وجوبه للمولى عند ارادة
 تزويجها قبل واليه ميل السرخسى وقيل هو قول محمد (قوله لانكاح امته) لتنافي الاحكام نعم
 لو فعل المولى ذلك احتياطا كان حسنا لاحتمال كونها حرة او منكوحة الغير او معتقة او مخلوفا
 بعتها وهذا لبس يغرب سيما اذا تداولتها الايدي ولهذا كان الامام شداد يفعل ذلك نقل
 عن القهستاني معنى للمضمرات واشير فيما سبق ففى الجواز بالنسبة الى ثبوت احكام النكاح

وأثبت الجواز بالنسبة الى مجرد الاحتياط فلا منافاة كما توهم (قوله وصائبية) بتقديم الباء
 الموحدة (قوله ولهذا قيدت) اورد عليه ان كونها مشرطة مفادة من قوله عابدة كوكب
 فالتقييد بقوله لا كتاب لها مستدرك واجب بانه يجوز كون عبادتها على وجه التعظيم
 كسجودنا الى جهة الكعبة لاعلى وجه المعبودية يرد عليه ان هذا الجواز بان يعد هذا القيد
 ايضا والاولى ان يقال ان الاخير تفسير للاول يعنى ان كان عبادتهم عبادة حقيقة فلبسوا
 اهل كتاب والا فاهل كتاب كما نقل عن المجتبي والجواب بان مجموع القيد لازم فلو كانوا يعبدون
 الكواكب ولهم كتاب يجوز منا كتمانهم وان كان صحيحا على مذهب البعض لكنه ليس بصحيح
 على الصحيح (قوله لان النكاح) اى فى قوله تعالى ولا تتكحوا الشركات محمول على غاية معناه
 وهو الوطى (قوله اونقول فى موضع التنى) فيتناول الوطى اما بطريق عموم المجاز او عموم
 المشترك واما بجواز الجمع فى معنى المشترك فى التنى عندنا كما نقل التاويج مبل صاحب الهداية
 فى باب الوصية (قوله طلاقا بائنا) فى الرجعى بطريق الاولى (قوله مثل ان يتزوج امرأة)
 فوجه الفرق هو ذكر النكاح والتزوج مع التوقيت فى احدهما وذكر المتعة فى الاخر وهو الموافق
 لما نقل عن بعض شروح الهداية قال فى المصحح بعد ذكر ما نقل والتحقيق ما فى فتح القدير
 من ان معنى المتعة عقد على امرأة لا يرد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتزويته بل الى
 مدة معينة ينتهى العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها ان ينصرف عنها
 فيدخل فيه عبادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد المتعة انتهى وليس من الموقت
 ما لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر فانه جائز والشرط باطل كما نقل عن الفتنى وكذا اذا نوى
 ان يقيم معها مدة معينة كما فى الدرر (قوله فانه مع عدم معناه) لعل وجه انعدام المعنى فيه
 ايها ما لكون مجموع والموقت امرا واحدا مع ان الفرق لازم والا فلا شك فى صحة المعنى
 وقد وقع التعبير فى اكثر الفقهية كذلك (قوله هذا عند ابى حنيفة) هذا مبنى على ما نقل
 عن الفتح والنهاية والا فنقل عن فتح الرحمن بان المفتى به عدم الوطى وعن البحر وعن
 ابى الليث ان المفتى به عدم النفاذ باطنائهما الظاهر ان يذكر هذه المسئلة فى كتاب القضاء كما لا يخفى
 (قوله ولا بى حنيفة) فان قيل لا بد لهذا على الطرف الاخر من المدعى ولكون اثره واردا على
 خلاف القياس لا يقاس على المأثور المنصوص على غيره قلنا يجوز ثبوته بطريق الدلالة على ان
 كون ثبوت الاثر على خلاف القياس ممنوع (قوله لا يصح تعليق النكاح بالشرط) يرد عليه انه
 ان اريد من التعليق تعليق النكاح بشرط غير النكاح المشروط معه شرط فاسد كما هو المتبادر من
 اطلاق عبارته ويؤيده ايراد امثاله فقوله وان صح النكاح ليس بصحيح وان اريد تعليقه بشرط فاسد
 فمع كونه خلاف المتبادر مثاله ليس بصحيح ولهذا اورد فى الحاشية الشرنبلالية ان صحة النكاح المعلق
 لم يقبل به احد من عامة الفقهاء بل يخالف لما ذكره الشارح فى آخر السلم من البيوع من انه لا يجوز
 اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط ولعله اشبهه النكاح المعلق على الشرط بالنكاح
 المشروط معه شرط فاسد وبينهما فرق واضح وفى المصحح بعد نقله عن البرازية ما سبقه الشارح
 عن العمادية ان ما ذكره ملا خسرو مخالف لما فى البرازية اذ مفاد البرازى عدم صحة النكاح
 المعلق بالشرط ومفاد كلام ملا خسرو صحة النكاح وبطلان الشرط وقد افيد عن الفصول
 العمادية نصا انه اذا علق النكاح بالشرط لا يصح لكنه اذا عقد مع شرط فاسد لا يفسد النكاح
 ويبطل الشرط ثم يمكن اختيار الشق الاول بان يقال ان قوله وان صح النكاح ليس بالتزام لصحته

الى النكاح بل واقع على سبيل الفرض والتبذيل مبالغة يعنى ان التعاقب ليس بصحيح ولو فرض صحة النكاح مع انه ليس بصحيح ايضا او يقال التعليق في جميع صور الشرط ولو فاسدا ليس بصحيح وان كان في صورة صحة النكاح والشق الثاني ايضا كون المثال من قبيل ما لا يكون من الشرط الفاسد ليس معلوم على ان المناقشة على المثال هي والفرض فيه كاف كما تقرر في محله (قوله ولا اضافته) اورد عليه انه لا فرق في عدم الصحة بين الاضافة والتعليق فالحكم بصحة النكاح في الثاني دون الاول منقضى اقول قد عرفت وجد اندفاعه مما مر آنفا

باب الولي * (الولي هو في اللغة ضد العدو) والولاية بالكسر للسلطان والولاية النصرة وقال سبويه للولاية بالكسر الاسم مثل الامارة لانه اسم لما توليته وقت به فاذا اردوا المصدر فتحروا كذا نقل عن الصحاح وعند الفقهاء الولي هو البالغ العاقل الوارث فخرج الصبي والمعتوه والعبد والكافر على المسب (قوله شرط صحة النكاح) اذ الولاية على الصغيرة بركا كانت او ثيبا وكذا الكبيرة المجنونة والمعتوه والمرقوفة ولاية اجبار واما الولاية على العاقله البالغة فولية استحباب (قوله فينفذ نكاح حرة) لكنه خلاف استحباب كما عرفت فاستحب في حقها تفويض الامر اليه وفي اطلاقه اشارة الى شموله الكفو وغيره كما هو ظاهر المذهب كما يشير اليه في الشرح (قوله وله الاعتراض) وذلك ليس بطلاق بل فسخ لكن يشترط فيه قضاء القاضي وفي التنوير التقييد بكون الولي عصبه وفي النسخ الحكم المذكور خاص بالعصبات فالطلاق كما في الكثر ليس بمناسب لشموله لدوى الارحام والقاضي مع انه ليس كذلك (قوله لان السكوت انما جعل رضاء) فلا يقاس غيره عليه اذ من شرط القياس ان يكون على سنن القياس وههنا ليس كذلك (قوله وبه يفتى) وان كان خلاف ظاهر الرواية ولهذا تفصل عن صدر الاسلام لوزوجت المطلقة نفسها من غير كفوف ودخل بها الزوج ثم طلقها لانحل الاول على المختار الا اذا باشر الولي العقد فانها تحل الاول واذا لم يكن لها ولي فصحيح مطلقا اتفاقا كما في النسخ لكن تفصل عن البحر الافناء عن كثير من المشايخ على ظاهر الرواية فقد وقع الاختلاف في الافناء (قوله ورضاء البعض) سواء قبل العقد او بعده (قوله وقبضه المهر) ونحوه قال في النسخ والمراد كل فعل دال على الرضاء (قوله وان خاسم) قيد في النسخ كون الخصومة بوكالة منها لكن الظاهر الاطلاق لكن يرد على اطلاقه بما نقل عن البحر نقلا عن الذخيرة انه اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا عند القاضي قبل مخ عمة الولي اياه لا يكون رضاه قياسا واستحسانا فالاولى ان يشير الى التقييد بما دفع ذلك (قوله لاسكوته وان طالت المدة) كما يدل عليه اطلاقه الا ان تلد ولو بطهور الحبل كما نقل عن البحر ترك هذا القيد هنا اعتمادا على ما تقدم وما نقله القهستاني عن الكافي من صحيح خلافه فنقل ايضا رده في الفتح القدير (قوله الا في مواضع مخصوصة) هي ثلاثون على ما في نظم شيخ الاسلام عبد البر ابن شحنة قال * وحكم الرضاء اعطوا سكوتا وقرروا * له صورا مجموعها ما سا ذكر * من البكر في عقد وقبض صداقها * وعند بلوغ ثم لا تخير * كذا شافعي من بعد علم وواهب * رأى قبض وهو بكذا البريد ذكر * ومصدق شينا عليه قبضه * مقره بالمال مبر مسطر * كوصى وكيل باشر الفعل موقفا * عليه و بعض رده لا يؤثر * وقبض مبيع اذ يخص بفاسد * وبالعيب قبل البيع من هو مخير * كذا بيع عبد او صبي ومشتري بشرط خيار المشتري فهو يهدر * ومالك ما سوراى بيع غلام * وزوج بمولود بهننا وقد ر * تصرم يوم او اخر لم يكن * له ام ولد ثم تسرر * بخدمة من البت لا تخدم منه *

كلا سكن ذوا السكوت مقرر * وقول وكيل في شراء معين * لنفس اشريه له الملك بظهر * كذا
 عقيب الشق لارق اويكن * كوضع متاع عند من فلو ينظر * وقول الذي واضعه قد جعلته *
 صحيحا وعند الامر باليد بومر * سكوت الذي امسى اليه مفوضا * ومجهول انساب يباع
 فيحضر * وقيد بعض بانقيا دو بعد ذا * لغت منه دعواه باني محرز * او زوجته او ولده
 او قريبه * بمحضرة بيع العقار بصور * فتمنع دعواه وبعض يجيزها * كروية عين والتعرف
 يصدر * من المشتري دهرافدونك حفظها * بنظم حكام بالفاسدة جوهر * كذا في الدر
 (قوله اورسوله) ولو غير عدل (قوله لا المهر) كما صححه الهداية والفتح وقيل الصحيح اشتراط
 اندك ونسب الى المتأخرين ونقل عن الفتح ايضا انه هو الاوجه وقيل ان كان المزوج ابا
 او جدا فلا يشترط والا فبشترط ونسب الى السهو بان التفرقة مقصور بنكاح الصغير لا غير
 (قوله يكون سكوتها اذنا في الاصح) ان حضر الزوج ايضا او علمته فبني التقيده كذا نقل
 عن البحر قول فبالاعتماد الى ما تقدم لم يذكر هنا (قوله غير الاقرب) ووقر باليس بولي ككافر وعبد
 (قوله بل بالقول الدال على الرضاء صريحا او دلالة) كطلب المهر والتففة وقبول التهنية
 هو الاصح بخلاف قبول الهدية او اكل طعامه كما سبذكره (قوله كالثيب) اي البالغة فان
 الصغيرة لا تستأذن ولا يشترط رضاها (قوله اقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الثيب تشاور)
 وجهه ان المشاورة لا تكون الا بالقول كذا في المنع ويمكن ان يكون وجه الدلالة دلالة على القدرة
 على التكلم فيكون حينئذ قوله ولان النطق الى آخره في حكم التعليل له فالاولى جعله من قبيل
 عطف العلة على الممول وبويده ما وقع في بعض النسخ لان النطق بلا عطف (قوله والصحيح
 ان المزوج) قد عرفت ما فيه اتفقا كما نقل وكذلك عن المحقق ابن الهمام (قوله في اهلها) اي عند
 جماعة ايها والا فلا يصح (قوله وزنا) ان خفيا وغير متكرر ولم يقم به عليها حد لانها عرفت
 بكرا فتعاب بالنطق ومن وجد الخلوة بزوجه ووقع الطلاق قبل الدخول او فرق بينهما بعنة
 او جب فهي متزوجة تزوج الابكار كذا نقل عن بعض شروح الكثر (قوله فاقول قولها)
 اي لم يوجد الدخول طوعا ولا حجة الى التقيدها يكون الاختلاف قبل وجود ما يدل
 على الرضاء اذ هو ايضا من قبيل السكوت (قوله بلغك النكاح) واما اذا قالت بلغني النكاح يوم
 كذا فرددت وقال الزوج لابل سكت كان القول قوله كما نقل عن البحر (قوله وتقبل بيستها
 على سكوتها) اي اذا لم يكن لها بينة فان اقامها فبيستها اولى الا ان يبرهن على اجازتها
 اورضاها واذنها لانه وجودى فيكون مثبتا فلا يرد انها شاهدة على نفي على انها مقبولة فجا
 اذا احاط به علم الشاهد كما نقل عن النهاية والحائية ولكن نقل عن الخلاصة عن ادب القاضى
 لمخصاف بيستها اولى كذا في البحر (قوله خلافا لهما) وفي شرح الملتقى والمنع وعليه الفتوى
 وايضا نقل الشارح في كتاب الدعوى عن قاضيان كذلك فكانه لذلك صريح خلافا مع
 خلاف عادة غالبالكن فيه بعد تأمل لا يخفى (قوله للولى انكاح الصغير والصغيرة) ينبغي ان يزداد
 المجنونة كافي بعض الكتب اذ علة الولاية يعنى عدم العقل ونقصانه موجودة فيها كما فيها
 بل الاولى (قوله بان زوج بنته) وكذا في جانب ابنه الصغير بزيادة المهر (قوله لا يصح اتفقا) هو على
 الصحيح فاو زوجها من فقير ومحرّف حرفة دنية فباطل كما نقل عن البحر (قوله واظهارها) اي
 قصداها اي الاب والجد قصد تلك القوائد (قوله والا) اي وان لم يكن الولي ابا او جدا وان كان
 وكلا للاب على قول دون قول او وصيا على الصحيح كافي القهستاني (قوله حبار فسبح بالموغ)

هذا اذا كان من كفو بهر المثل والا فلا يصح اصلا على الصحيح لتقيد الولاية بالنظر ولهذا
نقل عن الخاتبة ان غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة فلا حوط ان زوجها مرتين مرة بمهر
مسمى ومرة بمهر غير تسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش لم يصح النكاح الاول فصح
الثاني (قوله بشرط القضاء) فيكون في حضور الخصم الا انه لو كان الزوج صغيرا فمخض
القاضي وليه وامره ان يأتي بمجتهى الصغيران كان له حجة والافرق بينهما بمحضرة وليه
كذا في احكام الصغار نقلا عن الجامع الكبير وفي الاما رخانية ادركت ولهما الخيار والزوج
صغير يفرق ان طلبت في ظاهره عدم الاحتياج الى احضار الولي لكن الظاهر حمله على التقيد
المذكور بل يفهم عن ظاهر بعض الفتاوى اشتراط كون الولي باثم ان الخيار عام لما قبل
الدخول او بعده لكن يلزم المهر في الاول ويلزم في الثاني (قوله بخلاف خيار العتق) فان قلت
ما لفرق بينهما اذا اختار الصغير والصغيرة الفرقة بعد البلوغ في احتياجه الى القضاء دون
غير قلت لان في اصله ضعا اذ هو مختلف فيه كذا في سببه لان سببه ترك الولي ولا يوقف على حقيقة
فتوقف على القضاء كالجوع من الهبة بخلاف خيار الخيرة لان سببه قوى وهو تخيير الزوج
وبخلاف خيار العتق لان سببه مقطوع به وهو زيادة ردة المالك عليها ولهذا يختص بالاثني
ونماه في تبين الكثر كذا في المنع (قوله فيتوارثان) فيلزم المهر ايضا (قوله رأيت الدم الآن)
قبل لمحمد كيف يصح وهو كذب فقال لا تصدق في الاستناد بحجاز لهما ان تكذب كيلا يطل
حقها (قوله وان بعثت حاد مها) محمول على ما اذا لم تقسم بلسانها حتى فعلت (قوله ولو سملت
عن اسم الزوج) نقل في الحاشية الشرنبالية اعترض عليه من الكمال وبحث عليه من البحر
فلما رجع (قوله واما الصبي والصبيبة) فيه ان الصبي ولو عاقلا ليس بمكلف بالايمان عندنا نعم
يكلف هوبه ويجب عليه عندك منصور وكثير من مشايخ العراق لكنه مخالف لظاهر
النص وظاهر الرواية فالصحيح هو الاول كما ذكره الشارح في المرأة على ان التقرب لبس بتم
(قوله او وجب على وليهما) فيه نظر ايضا وما اوردته في الدليل عليه من الحديث لا يدل
عليه اذ المختار ان الامر بامر الغير لبس امره له بدليل والبناء على خلاف المختار لبس بحرى
لا سيما صرح بعامة الاصول هذا الحديث من الاعداء (قوله والنيب) اى الحررة وكذا الامة
عند الزوج والبلوغ (قوله لا يبطل) ولو في مدة عمره (قوله واعطاء الغلام المهر) وكذا طلب
النفقة دون اكل طعامه وخدمته والخلوة بلامس (قوله فانه للاب ثم لايه ثم لوصيهما) كذا
في المنع ايضا لكن اورد عليه ان وصى الاب مقدم على الجد في التصرف في ماله كما سيذكر
المصنف في اخرى المأذون والايضاء (قوله العصبية) اورد عليه ان الاب والجد دخلا
فيه وقد نفى ولايتهما في النكاح في قوله فانه للاب ثم لايه لا يخفى ان النفي بحسب مجموع لا بكل
فرد (قوله بنفسه) اى نسبنا اوسبنا كولى العتاقة (قوله ثم المعتق) يستوى فيه الذكر والانثى
(قوله الا ان يكون المسلم سيدامته كافرة) كذا ذكره الزيلعي ونقل في البحر لكن نقل عن السروجي
والكمال ان هذا الاستثناء انما هو مذهب الشافعي وما لك لكن قال الكمال والمعراج ينبغي
ان يكون مرادا ويفهم من المبسوط ايضا كذلك (قوله ثم ذوى الرحم) العمة ثم الاخوال
ثم الخالات ثم بنات الاعمام واولادهم على هذا الترتيب فاروى ابن زياد عن ابى حنيفة وهو
قولهما لا يليه الا العصباء وعلمه الفتوى فخالف لعامة الفقهاء سيما المتوالية (قوله ثم قاض
كتب في مشوره ذلك) واما نأبه فان فوض له ذلك صح والا لا لكن القاضي لوزوج الصغيرة

من نفسه او ابتد كان باطلا بخلاف سائر الاولياء ونقل عن النظم ان القاضي مقدم على الام
وعن غياث المقتين ان الاقرب لولم يزوج زوج القاضي ضد فوت الكفو والمنشور ما كتب فيه
السلطان من جعله قاضيا ثم اورد عليه ان الولاية في كل فرد من السلسلة على طريق الاصلية
وفي بين القاضي والسلطان ليس كذلك واجب بمعنى عدم اعتباره الاصلية والاستقلال
في السلسلة مسندا بان عصبية المعتق ولا يتد بطريق الخلافة وان قوله ثم اوصيهما ثم وثم
صريح فيما ذكرناه وايضا يجوز كونه على الاستقلال وكونه على النيابة لانه لا متافاة بينهما ولا رابطة
عقلية بينهما موجبة كون كل منهما مثل الآخر (قوله بعينه الاقرب) اي غيبة حقيقة او حكمية كما
اذا كان مانعا له عن التزوج واختفى في البلد (قوله وقيل ما لم ينتظر) انظاره من سوق المص ترجيح
الاول على الثاني لكن نقل عن الحقايق بان الثاني اصح الاقاول وعليه الفتوى وعن الباقي بعد نقل
قول الكافي وعليه الفتوى للاول والمعمد الثاني وعن النهاية انه اختيار اكثر المشايخ وعليه
ايضا اختيار الهداية وتخصيص ابن الفضل والمبسوط والذخيرة وفي الخلاصة وعليه فتوى
الشيخ الامام الاستاذ (قوله وقد حصلت القدرة على الاصل) يعني ان حصول القدرة
على الاصل اي الاقرب انما كان بعد حصول المقصود اي التكاح بانكح اي الابدع كالصلوة
بالتيم فانها لا تعتمد بعد القدرة على الماء وان كان الوقت باقيا (قوله عندنا حنفية رجاها الله)
انظروا المتبادر من كلامه كون الخلاف عند زمان الصغر هذا الخ وان كان موافقا لما نقل
عن المبسوط وغيره لكنه مخالف لما قال الكمال ان الظاهر الوجه كون الخلاف بعد البلوغ
فاقرار الولي حينئذ في صغرهما صحيح اتفاقا (قوله هو افقه) اورد عليه ان الانسب ذكره عقيب
قوله والكفو اقول بل الانسب ذكره هنالان ذكره لبيان احكام الكفارة وان الاصل ذكره عند
بيان معناه الاصطلاحي ومعناه الاصطلاحي ماهو المفهوم من قوله تعتبر الخ (قوله بين الرجال
والنساء) لكن الشرط مساواة الرجل للمرأة لا عكسه فيلزم نكاح شريف وضعية ولا اعتراض
للولي بخلاف العكس فانه وان كان نافذا لكنه ليس بلامر فلهذا اورد عليه انه ينبغي ان يقال
في الرجال للنساء (قوله خلافا للمالك) وايضا الكرخي منا فالاولى ان يشير اليه (قوله فقريش
اكفاء) فغير القريش من العرب او الجهم ليس كفوا لهم لانه اشرف (قوله والعرب) اي مطلقا
كما في الكنز واما استثناء بني باهلة منهم كالهدياية والكا في نخستهم باكل بقية الطعام مرة
ثانية واستخراجهم النبي من عظام الموتى واخذهم دسومات العظام بالطبخ فقد رده الكمال
لعدم تفصيل النص مع ان بعضهم ليس مثل ما ذكره في البحر ايضا الحق هو الاطلاق (قوله
وحرية) او قدم الحرية واشرك الاسلام وقال واسلاما وحرية وابوان فيهما كالاباء كما في
التوير والكنز لكان اظهر واخصر ثم انه قيل فيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاءة في قريش
والعرب لا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما ولا ديانة كما في النظم ولا حرفة لان العرب
لا يتخذون هذه الصنائع حرزا كما في المضمرات وغيرها اما الباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم
انه معتبر ذكره القهستاني لكن في التمهيد عن ايضاح الاصلاح ان المذهب اعتسار الديانة
في الجهم والعرب فليحفظ نعم لم يعتبرها الجهم وهو رواية عن الامام ووجه السرخصي وصاحب
المحيط بانه عليه الفتوى واقره في الفتح لكن في المنع عن البحر وتخصيص الهداية معارض له
فالاشياء بما في المتن اولى وقد اذنه المصنف كثيرا بغيره وتعتبر ديانة الخ تسمى (قوله ديانة) وهي
التقوى فالمعتد على ليس كفوا لمسئبة كائنات عن الشف (قوله او بدت صالح) في الحاشية الواوينة

لو اكتفى بالاول لكان احسن لان بنت الصالح اذا كانت فاسقة تكون كفوا وروى عن محمد
 اذا كان الناسق محترما معظما عند الناس كاعوان السلطان يكون كفوا البناات الصالحين وقيل
 وعليه الفتوى انتهى اقول هذا التقييد في تحرير قول محمد هو المناسب بخلاف اطلاق مافي
 اكثر الفقهية كما سبق نقلا آنفا لكن في بعض الكتب قيد قول محمد بقيد آخر يعني لا تعتبر الديانة
 الا اذا كان يصقع او يسخر منه او يخرج الى الاسواق سكران ويلعب به الصبيان لانه يستخف
 به كذا في الهداية (قوله وهو ان يكون مالكا للمهر والنفقة) فان ملك احدهما فقط لا يكون
 كفوا كما يؤيده النفرع الا ترى (قوله والنفقة) اختلف في قدرها قيل ستة اشهر وقيل شهر وصححه
 وفي المجتبى والصحيح اذا كان قايما على النفقة على طريق الكسب كان كفوا كذا في المنح
 وفي الحاشية الواجبة نقلا عن الكافي المراد من النفقة ان يكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليهما
 فالأقرب ان يقال المراد من المال القدرة على المجل ونفقة شهر او غير محترف والا فان يكسب
 نفقة كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة كافي الدر لكن هذا اذا كانت مطيعة للجماع والا
 فالصغيرة الغير المطيعة لا يجب على زوجها النفقة لكن يعتبر حينئذ القدرة على المهر المجل
 فقط كما نقل عن ابن رستم (قوله ليس كفوا الفقيرة) فعدم كفوا للغنية بالسر يق الاول (قوله وتعتبر
 حرفة) اسم من الاحتراف وهو لا كذساب بالصناعة والتجارة (قوله فالعطار والبرز كفوان)
 فيه اشارة الى ان اللازم هو التقارب لا الاتحاد والنسابة (قوله العربي الجاهل) الاظهر العربي
 الجاهل كفوا للعربية الجاهلة فيخص العموم المستفاد مما سبق من قوله فقر يش اكفاء والعرب اكفاء
 والا فيلزم التدافع كما لا يخفى لكن يرد عليه ما نقل عن المصنفات من ان الاصح ان العالم والوجيه
 كالسلطان ليس كفوا للعلوية نعم نقل عن المحيط العالم كفوا للعلوية اذ شرف العالم فوق
 النسب ولذا قيل عايسة رضى الله عنها وعن ابيها افضل من فاطمة رضى الله عنها (قوله
 والعالم الفقير) هذا وان كان موافقا لما في قاضيهما لكنه مخاف لما نقل عن البحر من ان ظاهر
 الرواية ان العجمي لا يكون كفوا للعربية مطلقا وايضا نقل مثله عن القمح عن النبايع ولذا
 اختار صاحب التو بر خلاف ما اختاره المصنف (قوله والقروى المدي وكذا الصبي كفوا
 بغناء ابيه بالنسبة الى المهر لا النفقة) قوله للولى ان يتم المهر) او يفرق ظاهره التخيير بين
 الاتمام والتفريق والمعنى المراد خلافه فالاولى ان يقال للولى ان يفرق ان لم يتم المهر كما في
 عبارة الملتقى ثم المراد بالولى العصبية ولو غير محرم كما بنى العم على المختار فخرج القريب الذي
 ليس بعصبية وخرج القاضي في صورة التفريق ان فرق الحاكم بينهما فان قبل الدخول
 فلا شيء لهما والا فنصف المسمى كما لو طلقها بلا تفريق الولي قبل الدخول (قوله فزوج
 امه جاز خلافا لهما) ظاهر ما استفيد من الهداية ترجيح قولهما ولهذا قال الاسيحي في
 قولهما احسن للفتوى واختاره ابوالبث كافي المنح (قوله دكما اذا زوج امه) مثال
 لموضع التهمة (قوله اي اذا زوج المأثور) فيه انه جائز وان غير نافذ (قوله لكونه فضوليا)
 متوقفا على تجوزهما او تجوز احدهما ولهذا اول قول الهداية فتعين التعريف
 بان كله ما اذا لم يميز النكاح والا فلا شك في عدم استقامته واردة عدم النفاذ من عدم الجواز
 بعيد سيما بالنسبة الى طهر تعليله والنسبة الى كلام الهداية ايضا فانه يكون قرينة على ارادة
 معناه المتبادر للمقابل لعدم النفاذ (قوله فاجازة) المفهوم الصريح منه هو التوقف على اجازته
 مطلقا سواء كان القبول من الفضولي او من الوكيل ولا يخفى انه انما يستقيم في صورة الفضولي

دون الوكيل الا ان يقال ان هذا التوقف انما هو بالنسبة الى اصل وجود القبول (قوله لا يشترط ان يتكلم بهما) لوجود احد طرفي العقد مطابقة والاخر التزاما او ضمنا ولهذا لم يجز عند صورة الفضولي فلا يتوهم ان النكاح لكونه عقدا اى ارتباطا محتاج الى شئبين فكيف يصح هذا (قوله ولا يجوز ان يكون فضليا) وماتل عن النهاية من انه اذا تكلم الفضولي بكلامين يتوقف اتفاقا فصح الخلف لما ذكر في هذا المحل من انه سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين على ما هو الحق اذ قوله غير معتبر شرعا فالحق بالعدم (قوله او فضوليا من الجانبين) نقل عن الكمال ان الاتفاق على جواز ان قبل منه فضولي آخر (قوله ان يتزوجها) اى ان يتزوج ذلك الرجل تلك المرأة فهذه المسئلة من جزئيات المسئلة السابقة فالاولى ان يشير الى كونه من جزئياتها او ان يترك اصلا (قوله وكلت رجلا يتزوجها فتزوجها) اى يتزوج من رجل ولم يعين شخصا لم يجز لانها امرته بالتزويج من رجل نكرة وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا تدخل تحت النكرة نقل عن الوالوالية لوقالت زوج نفسي ممن شئت لا يملك ان يتزوجها من نفسه انتهى فلو وكلته ان يتصرف في امورها لا يملك تزويجها من نفسه بالاولى **باب المهر** (قوله لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم) اللازم من هذا الدليل لزوم المهر عند عدم التسمية والنفى والمطلوب منه صحة النكاح على التقديرين المذكورين فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم فلا تقرب وجعله دليلا على مقدر مفهوم من فحوى الكلام اى وزم المهر بعد قوله وينفيه بعيد ودعوى كون المقصود من دلالة باعتبار مدلوله الضمني لا المطابق وهو صحة الابتغاء اى عقد النكاح او سلم صحة ذلك القصد في ذاته فلا يساعده تقرير الشارح فالاولى ان يستدل ابتداء بما سأتى من قوله تعالى لا جناح عليكم الاية ثم يورد تلك الاية للاعتراض بالجزء الثاني من المناقشة التي ذكرها بقوله فان قيل الابتغاء الى آخره ويجب بما اجاب (قوله فقتضى هذا ان لا يكون الابتغاء) لا يخفى ان هذا الاقتضاء انما هو بطريق مفهوم الخالفة في الدليل وذال ليس بمعتبر عندنا (قوله فاذا صح النكاح) بدون تسمية المهر المطلوب مجموع ثبوت مانفي اوسكت عنه واللازم من الدليل هو ما سكت عنه فقط فلا تقرب الا ان يحتاج بعدم القائل بالفصل فان قيل عقد البيع بلا تسمية الثمن اوقع نفيه لبس يحتاج في النكاح جائز فاوجه صحته وما فرقهما قلنا ان البذل في البيع وان كان وصفا وتبعها بالنسبة الى المبيع الا انه مقصود بالايجاب لركنيته فيجب تصحيح البيع لتصحيح الثمن بخلاف البذل في النكاح فانه انما شرع اظهار الخطر المحل لا مقصودا وانما المقصود ثبوت الحل في الجانبين للتوالد والتناسل (قوله واقله قدر عشرة دراهم) لحدث لامهرا قل من عشرة دراهم وهو وان كان ضعيفا فقد تعددت طرفه والمنقول في الاصول ان الضعيف اذا تعددت طرفه فانه يصير حسنا اذا كان ضعيفا بغير انفسق وبه صرح الكمال ولانه حق الشرع وجوبا اظهارا لشرف المحل فيقدر بماله خطر وهو العشرة كذا في المنع لكن ينبغي ان يثبت كون الضعيف في هذا الحديث بغير الفسق او يترك الاحتجاج به رأسا لعل لهذا احتياج الى ايراد الدليل الثاني (قوله وزن سبعة) هو ان تكون العشرة تعادل سبعة مثاقيل كما ذكر في الزكوة وان كان قريبا اعتبر قيمته يوم العقد لا يوم القبض (قوله ووجب الاكثر) اى تمامه وان كان مغالاة روى ان عمر رضى الله تعالى عنه حين نفى المغالاة في المهر فقالت امرأة يعطينا الله بقوله وآتيتم احديهن قطارا او يمنعا عمر قال عمر كل افقه من عمر حتى المخدرات في المجال (قوله عند الوطئ) نقل عن البخاري غير

مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه يتأكد لزوم تمامه بنحو الوطئ ولو حكما كما لو نكح معتدته
وطلقها قبل الوطئ والخاوة اوازال بكارتها بنحو حجر (قوله وهو ان زوج كل الى آخره) هذا
لبس شعار اصطلاحى بل تزويجه موليته بنتا او اختا او امة على ان يزوجها الآخر موليته فيكون
احد العقدين صدقا عن الآخر وفيما ذكره لبس كذا وان انحذف حكم لزوم مهر المثل ففي
عبارة لا بد من اعتبار المسامحة فان قلت ما تصنع باحاديث الكتب الستة مرفوعا من النهى
عن نكاح الشغار قلت قد قلنا بما جبه لانه انما نهى عنه الخلوه عن المهر وقد اجبتا فيه مهر
المثل فلم يبق شعارا كذا نقل عن بعض شروح الكتك لكن لا يخفى انه حينئذ يلزم ان لا يكون
مبنى للنهى تدبر (قوله او تعليم القرآن) اورد عليه انه ينبغي صحته بناء على صحة الاستيحار
عليه ولا يبعد ان يقال انه من قبيل خدمة الزوج الحارها في مجرد صحة الاستيحار لا يتم المقصود
(قوله وكذا المنافع على اصلنا) كانه في مقام علة حكم خدمة الزوج مع الاشارة الى كونه من متم
علة التعليم لكن قيل انه مشكل بمنافع سائر الاعيان من سكنى داره وخدمة عبده وركوب
دابته اذ في مثل هذه لا يجب مهر المثل بل المسمى لانها الحقت بالاموال شرعا فالحقت بالاعيان
ونسب الى البدائع (قوله والصحيح انها تستحق) لا يخفى في دخول هذا الصحيح في عموم قوله
وكذا المنافع ثم الفرق بين خدمة الزوج وخدمة حر آخران خدمة الزوج لاستحقاقه بالعقد
لاستلزامه قلب الموضوع وهو لزوم كونه خادما مع انه مخدوم لها لان الزوج سلطان امرأته
فيلزم مهر المثل بخلاف حر آخر فانها تستحق بالعقد (قوله والصواب) اورد عليه انه يلزم
كون الرواية الاخرى فينبغي ان يقال والاوجه والاظهر وانت تعلم انه قد يستعمل في معنى
الاصوب والراجع ولو مجازا وايضا يرد عليه انه من قبيل خدمة الزوج الحر ويمكن ان يقال
العادة اشتراك الزوجين في القيام بمصالح مالهما ولبس من باب الذل والهوان فلبس من باب
خدمة الزوج (قوله استدلالا بقصة موسى) يرد عليه انه انما يتم لو كانت الغنم لابنته ولبس
كذلك بل لشعيب عليه وعلى بنينا السلام وانه يجوز ان يكون ذلك للاب على جواز اخذ مثل
حق الثرية في شريعتهم وان لم يجز في شريعتنا وانه لا يدل على حكم الزراعة وجريان القياس
لبس بمعلوم (قوله بكسر الزاوى الى آخره) وبفتحها من فوضها واولها الى الزوج بلامهر (قوله
درع) بالدال المهملة ما تلبسه المرأة فوق القميص والخمار ما تغطي به رأسها والمحفلة الملاة وهى
ما تلحف به المرأة كذا نقل عن البحر (قوله وقبل تعتبر الحما) وهو قول الحضايف هذا هو الصحيح
وما عليه الفتوى وما هو الارجح كافي الحاشية الشمرى لابلية والمصحح فالاولى ان يختار المصنف هذا
في المتن بدل ما اختاره (قوله ما فرض بعد العقد) سواء لم يفرض عند العقد او فرض نفيه
(قوله اوزيد) اى زاد الزوج على المسمى واما الزيادة التى لبست من الزوج بل حصلت في المهر
قبل قبض الزوج او بعده ففيه تفصيل مذكور في الحاشية الوانية (قوله وسمى لها بعد العقد)
الظاهر انه عطف على ما قبله لكن الاولى ترك قوله بعد العقد لحصول الغناء بلفظ ثم في ثم
تراضيا (قوله ثم طلقها قبل الدخول) اى في كلتا صورتين فهو عطف على تزويجها في
الموضعين باعتبار النزاع وفهم مضمونه من المتن باعتبار قوله فيما يليه (قوله متعلق بقوله
لا ينعصف) اذ لو تعلق بخار بقوله يسقط للزوم اهمال حال الصورة الاولى وحل الزيادة على
اعم منهما بعيد (قوله لانه تعيين الواجب) اى التنصيف تعيين حصة من الواجب بالعقد
وهو مهر المثل هيئا غير قا بل لذلك اليقين لانه لا ينعصف شرعا كذا قبل اقول الظاهر

ان مراده التنصيف تعيين للواجب بالعقد الذى هو مهر المثل وذلك التنصيف لا ينصف فكذا
ما نزل منزلته وهو المفروض بعد العقد فالمفروض بعد العقد كتنصيف المسمى بالعقد فكما
لا ينصف ذلك كذلك ذلك بل الاظهر ان يقال ان المفروض تعيين للواجب بالعقد وهو
الواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك اى مهر المثل لا ينصف لعدم التسمية فكذا ما نزل منزلته
اى المفروض فهذا خلة للاولى فقط ويؤيده قوله وانما يسقط (قوله وجبت الزيادة مع
المسمى) فلم جواز الزيادة فى المهر بعد العقد وازومها لكن ظاهر عبارته الاطلاق وليس
كذلك بل مشروط بقولها او قبول وليها فى الصغيرة فى المجلس على الاصح كما نقل عن الظهيرية
(قوله وصح حطها) اى اسقاطها فلا يتوقف على قبول الزوج فى المجلس كفى الزيادة لكن اذا
رد حطها لا يصح كما نقل عن الفتية (قوله لان المهر بقاء حقها) واما ابتداء حق الاولياء اذ لهم
الاعتراض فى النقصان (قوله لا يكون معهما عاقل) ولو ضربتها او اغمى او انما قيل او مجنوننا
او مغمى عليه كفى فتح القدير خلا لما ذكره الفهستانى بخلاف صغير لا يعقل ثم المفهوم منه
ان كل عاقل مانع وغير العاقل لبس مانع والكل منظور فيه اما الاول فلما نقل عن الظهيرية من
عدم منع جارتها لاجاريتها وعن الخلاصة من ان المختار والمفتى به عدم الفرق فى عدم منع
جارتها واما الثانى فلان كلب العقور مطلقا او كلب المرأة مانع كفى التنوير وان كان عقورا
وكان للزوجة كفى الدر واجب ان هذا يمنع صحة الخلوة وكلام الشارح فى معنى الخلوة وبينهما
فرق واورد ان خلوة الخلوة بمعنى صحة الخلوة لا غير فالفرق غير ظاهر (قوله عالم بانها امرأته)
خافى البرازية من قوله دخلت عليه وهوناً ثم صحت علم اولم يعلم فيخاف الله لكن قيل هذا اقرب
دراية واشبه رواية لان النوم يندب ان يعدم الموانع المحسنة او الطبيعية (قوله يمنع الوطئ)
ولو برضاها مرضا يضره لو وطئها هو الاصح كفى الدر (قوله وهو صوم رمضان) اى اداءه
اذ فى غيره لا يلزم الكفارة (قوله او نقل) الزوم القضاء والدم (قوله كالصوم فرضا) اى اداءه لكن
فى الفهستانى ان صلوة القضاء والتذر كذلك فاطلاق لا يخلو عن اشارة ما اليه (قوله وتجب
العدة فى الكل) وما نقل عن القدرى من ان وجوب العدة انما هو عند كون المانع شرعيا
واما عند كونه حقيقيا كالصغر لا تجب وان كان موافقا لاختيار قاضيه كان نقل عن البخاري لكن
نقل عنه ايضا ان المذهب وجوب العدة مطلقا (قوله عين ما استوجب) اى استحقاقه بقرينة
تعبيره فى دليله بالاستحسان اى لانه يستحق به (قوله والمفروض لبس مهر) فيه انه يلزم حينئذ
ان لا يمكن قبضه فى هذه الصورة اصلا بل يلزم ان لا يوجد اداء دين ما بشئ اصل الا ذلك ما يؤدى
لبس الا عين ولو سلم فعوض الشئ يجوز ان يكون مثله لعل الاولى فى التعليل ان يقال لانه لم يصل
اليه الهبة عين ما استوجب لان الدرهم والدنانير لا يتعينان فى العقود والنسوخ فكأن ما وهبته
لبس عين ما قبضت منه ولهذا لا يلزمها رد عين ما قبضت على تقدير عدم الهبة كذا اشير
اليه فى بعض الشروح (قوله او وزونا آخر) اى غير معين بان كان فى الذمة وتفسيره بغير الدرهم
والدنانير وان اتحل من كلام الزبلى لكنه مع عدم زيادة فائدة فى ذاته قد صور المسئلة فى عامة
الفقهية بمكمل وموزون غير معين لكن قيد لهما على الاول وللاثنى على الثانى (قوله بسبب
آخر) غير الطلاق اعنى الهبة (قوله ولا يلى باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود)
اعترض عليه ان اختلاف الاسباب بمنزلة اختلاف العين ولهذا قالوا لو قال لرجل وهبت لى
جارتك وقال المولى لابل زوجتك لاتحل له وطئها وان اتفعا على حله فكان القياس ان يرجع

بشصف الالف وانت تعلم ان حصول المقصود انما يكون عند الاتفاق في تملك ذاتها او تملك
 بضعتها وليس كذلك لان المقصود في صورة الهبة هو تملك ذاتها والبضعة ليس بمقصود بل تابع
 وفي صورة التزوج هو البضعة فقط لاذاتها اصلا على ان الاصل في مسئلتنا هذه مختص بكون
 الاصل فيها التحريم بناء على ان الاصل في الابضاع التحريم وعدم جواز التحريم فيها بخلاف الفرع
 اعني المطلوب في مسئلتنا والتفصيل في الاشياء فلا يجري القياس بينهما (قوله ثم وهبت الالف كله او
 وهبته) الباقي الظاهر منه انه جعل قوله في المتن فوهبت الكل او ما بقي كلاهما تعقيبا لقوله او قبضت
 نصفه فقط والظاهر ان يجعل قوله فوهبت تعقيبا على قوله وان لم تقبضه وقوله او ما بقي تعقيبا على
 قوله او قبضت اذ لا يفهم على ما جعله هبته في المسئلة الاولى اعني قوله وان لم تقبضه كما لا يخفى
 نعم يمكن حل عبارة على ان يجعل قوله فوهبت تعريفا لمجموعهما لكن لا يخفى بعده (قوله
 ولو قبضت اكثر من النصف) ليس شرعا لشيء مما في المتن فاستطردى والمناسبة ظاهرة ولو حل
 على شرح ما ذكر بطريق المفهوم فله وجه (قوله وعندهم ابلثاثة) لان المعبر عندهما المقبوض
 فكأنه تزوجها على ما قبضت فتصرف بخلاف ما عنده اذ المعبر عنده ما سلم للزوج وما قبل
 في تعليل قولهما كأنهما يعتبران نصف الدين لانه جنس حقه ونصف الدين بعد قبض
 ستمائة ما شأنه فراجع بثلثاثة ليكمل له خمسمائة كما هو يعتبر بمجموع الدين وهو ظاهر فالورد
 عليه انه سهو وظاهر مبناه الغفول عن الاصل فيه وهو ان الخط لا يلحق اصل العقد في باب النكاح
 عنده لا عندهما كما صرح به صاحب الهداية وفيه عليه بعض شراحه ثم الظاهر من عبارته
 اختصاص الاختلاف بهذه المسئلة وما بعده وليس كذلك فالوى اما ان يشير الى الاختلاف
 في الصور السابقة كما في الهداية او يترك هنا ايضا (قوله وكذا الزوجها) شرح لقوله او عرض
 المهر لكن عدم الرجوع في هذه الصورة ليس على اطلاقه لانه اذا تعيب فاحشا فوهبته له
 فطلقها قبل الدخول فانه يرجع عليها بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالعبت صارت
 واهبة غير المهر كذا نقل عن البهشتى (قوله ومهر المثل في صورة عدمه) الاولى ان لا يورد
 هذا هنا او عند قوله واما مهر المثل (قوله فعنده الشرط الاولى) لا يخفى ما في هذا التفرع
 من الحفاء الشرط الاول قوله على ان لا يخرجها والثاني على الف ان افلها اعلم ان على عند
 الفقهاء للشرط يستعملونه في معنى يفهم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها فلا فرق بينه
 وبين ان الشرطية عندهم في الدخول على الشرط (قوله وهى قوله وبالف) نقل بالمعنى
 فان عبارة المتن على الف (قوله فان طلقت قبل الوطى) ظاهره الاطلاق وقد صرح انه اذا
 كان نصفه اقل من المتعة فلا يجب نصف الاذن بل يجب المتعة فالاولى ان يثبت عليه (قوله
 لزمه الكل) اى مهر المثل بلا تسمية او المسمى بلا نقصان لان البكارة تدب باشيء فليحسن
 الظن وكذا لو شرط انها شابة فوجدها بحرة وفيه اختلاف فليطلب من الشرع لالبنة
 والقهستاني (قوله صح امهار فرس) المراد به كل حيوان ذكر جنسه لا نوعه فلولم يبين الجنس
 تبطل التسمية ويجب مهر المثل لنفاش الجهالة (قوله ويجب في النكاح الفاسد) اى الباطل
 كنكاح المحارم المؤبد او الموقته وتزوج الاختين معا والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت
 في عدة الاخت ونكاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرية وكالاكره من جهتها
 كما نقل عن القهستاني (قوله ولهذا لا يجب بها حرمة المصاهرة) فلومس امها بشهوة كان له
 ان يتزوجها بعد المأركة كالتنل عن القهستاني فان قيل يعلم منه بطريق المفهوم ان في النكاح

الصحيح يجب حرمة المصاهرة في الخلوة ومن افرادها بنت الزوجة وقد كرا انها لا تثبت بالخلوة بل بالوطى قلت لانسلم وجود جميع شرائط المفهوم هنا وقد ذكر بعضهم انه لا عموم في المفاهيم (قوله ولا العدة) بخلاف الخلوة ولو فاسدة في النكاح الصحيح فلا منافاة ولكل منهما فسخسه بل يجب على القاضي التفريق بينهما كيلا يلزم ارتكاب المحظور باعتزارا بصورة العقد (قوله من وقت التفريق) او الافتراق بالتاركة وذا انما يتحقق بالقول ان مدخولا بها والا فقل به ايضا وقيل بغيره كقصده ان لا يعود اليها (قوله والنسب يثبت) اورد عليه ان الفسخ على ان قوله والنسب من المتن وقوله يثبت من الشرح والصواب ان يجعل مجموعهما متناذا لا يكاد يصح عطف لفظ النسب على ما قبله اذ لا معنى في النسب بانه للوجوب لا ينحى ان الوجوب اخص من الثبوت فالخاص مستلزم للعام وانه يمكن ان يكون فعل الثبوت متعلقا بالظرف اعني من الرطى (قوله من وجه) اى النكاح الفاسد (قوله ومهر مثلها) اى في الحرية اما في الامة فعلى قدر الرغبة فيها وعن الازواجى ثلث قيمتها كذا نقل عن المجتبى والخزانة (قوله سنا وجبالا وحسبا) وقيل لا يعتبر الجمال في ذات الحسب (قوله وعلما وادبا) وكال خلق وايدضا قالوا يعتبر حال الزوج اذ الشباب والتقى والغنى يزوج باقل من الشيخ والفاسق والفقير (قوله الى ما قبله) لفظة ماعبرة عن الدين المتعلق بالمهر (قوله سفيرا) اى واسطة (قوله ان امر وان لم يأمر فلا يرجع) لانه متبرع والصغير لا يعتبر امره الا ان يعتبر الرجوع في اصل الضمان كما نقل عن الذخيرة او اشهد عند الاداء انه ادى ليرجع عليه كما نقل عن الواوالية ثم عدم الرجوع خاص بالاب بخلاف سائر الاولياء والوصى كما نقل عن النهر (قوله وتطالب المرأة بايشاء) ان كان الزوج صغيرا في ايده ضمن الاولياء عن شرح الطحاوى وفي شرح المتن المعتمد عدم الطلب بلا ضمان ثم اطلاقه بغيره ان ولاية المطالبة بالمهر ثابتة لكل ولي مع انها ليست الا للاب اولايه واللقاضى لان غيره هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة كما في الخاتبة وغيرها كما في شرح المتن (قوله السفر) الاولى الاخراج بدله كما في الكثر (قوله رضيتها) الظاهر بثبوت الضمير كما يشهد به قوله في الشرح بالوطى والخلوة وكما وقع في عبارة الثوير فلهذا من الناسخ نعم عند رجوعه الى الخلوة يفهم حال الوطى بالاولوية وايضا يجوز الارجاع على سبيل المبادلة (قوله وهذا الدفع انها) الظاهر انه اشارة الى ما سبق بالنسبة الى رضائها (قوله ووجه الدفع) اورد ان الامة المتزوجة بغير الاذن الموطوءة اذا عتقت يكون المهر للولى كما سياتى في نكاح الرقيق فلو كان المهر مقابلا لجميع الوطات للزم اشتراك المولى والامة في المهر اذا وطلت بعد العتق ايضا واجيب اذا كان النكاح بغير الاذن يكون المهر مجعلا بالوطى الاولى فلا يبقى للامة شىء كما لا يبقى للحرية في مقابلة الوطات الالية شىء اذا قبض مجموع مهره امجلا (قوله لاخذ ما بين تعجيله) قبل ان يشترط في العقد الدخول قبل حلول المهر فلبس لها الامتناع بالاتفاق (قوله ويسافر بها بعد ادائه) هذا في طاهر المذهب وافق به في الفصولين لكن في الجمع ان المسافرة بعد الاداء انما يكون عند كون الزوج مأمونا عليها وفي شرحه له قال وبه يفتى ونقله ابن ملك عن ملتقى الجارم قال وهذا القول اقرب الى التحقيق وبه يفتى فلهذا اختاره صاحب الثوير (قوله لان الغريب يؤذى) والاذية ضرر وقد نفاه تعالى في سياق الآية المذكورة بقوله ولا تضاروهن فلا يرد ان هذا رأى بمقابلة النص هو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (قوله الى المبصرة) اورد انه لو اكتفى بالآخرين لكان اوفق

بالشهور اقول لاشك في صحة ذاته فالاكْتفاء بالشهور من القصور (قوله واما اذا نصا) هذا
 وان اشتر فيما سبق لكن احتيج هنا لدفع وهم اطلاق قبيله او قوله اعلم خلاصة ما ذكر فيما سبق
 فلا استدراك (قوله وان حلف يحب مهر المثل) لكن لا يزاد على ما دعاه المرأة ولا ينقص عما
 ادعاه الزوج كالتقل عن البدائع فالاطلاق لا يخلو عن خفاء (قوله فيه بحث) وايضا وقع هذا
 البحث عليه في المنع ونقل عن البحر والغاية والجواب ان هذه دعوى مركبة من النكاح والمهر
 فمن الجهة الثانية يحلف ومن الاولى لا كما يفهم من كلام صدر الشريعة في الدعوى مدفوع
 ان تركب الدعوى انما يمكن في تصويبه المسئلة في الدعوى واما هنا فمختصة بالمهر وقد اعترف
 هناك واورد هنا فتأويل قوله في تصوير المسئلة هنا ان اختلافنا نقول احدهما لم يسم مهر وقال
 الآخر قد سمي انه قال احدهما لم يسم مهر لعدم عقد النكاح وقال الاخر قد سمي اوجود النكاح
 مع كونه غاية بعيدا فيه اختياره الحلف والاكتفاء به عند تلك المسئلة في الدعوى على ان جهة
 عدم الحلف فيها لم يعهد في الكتب الشرعية (قوله والعجب) وجه العجب انه عند كون
 الدعوى مصحبا للنكاح وجعل طلب المهر كالتابع لسلم الحلف وعند كونها مقصورا على طلب
 المهر منعه واشكل عليه (قوله فاذا صح ذلك لم يصح ما ذكره هنا) لكن صحة ذلك ثابت بالاجماع
 فلم يصح ما ذكره هنا (قوله حكم مهر المثل) من التحكيم اى يجعل حكما يعنى ان لم يوجد برهان كما
 سيظهر اوردان التعرض بتحكيم مهر المثل لبس في محله لانه يقتضى جريانه في صورة الطلاق
 قبل الدخول كما في صورة قيام النكاح وليس كذلك فالاولى ان يختص بالشرطية الاولى اى مسئلة
 قيام النكاح ولا يعبدان يقال ان المراد بقوله حكم مهر المثل الاعم مما هو الحقى والحكمى
 ومتممة المثل مهر مثل حكما (قوله وان كان مهر المثل بينهما تحالفا) لاشك ان ما دل عليه
 كلامه هنا كون التحكيم قبل التحالف وما دل عليه كلامه في التحالف من الدعوى كون التحالف
 مقدما على التحكيم فينبههما تناف يظهر بالرجوع الى ذلك الموضع ويمكن ان يعتذر ان ما
 اختاره هنا هو تخريج الرازى وما اختاره هناك هو قول الكرخى ولا ترجيح لاحدهما عنده في احد
 الموضوعين اختيار احدهما وفي الاخرى اشارة اليهما والى كون الناظر مختارا في اختيار ايهما شاء
 لكن الاول ان ينبه عليه ولو شرعا (قوله ان شهد له) وان شهد لها الضمير المستتران راجعان الى
 المتعة بتأويل الحكم المفهوم من قوله حكم او بتأويل وقيل بتأويل المتعة بالتمتع ويمكن ان يقال التاء
 ليس بتأنيث بل من اصل الكلمة فيجوز تذكره ايضا (قوله وفي الاختلاف في اصله) المذكور في المتن
 هر قوله ببناء على كونه مفتى به وما ذكر في الشرح من قوله القول لمنكر التسمية عنده وقوله
 وعندهما لا يخلو عن ركاكة الا ان يقال لكون الشرح والمتن لواحد لا يكاد جعلهما كتاب
 واحد (قوله هذا كله اذا لم تسلم) اورد عليه ان قوله فيما سبق وان طلقت قبل الدخول مقابل
 لقوله ان اقام النكاح فبقرينة المقابلة يكون صورة قيام النكاح شاملا لصورة الرطى فيوجد
 التسليم لا يخفى ان قيد قبل الدخول لا يوجب الشمول المذكور في مقابلة بل يجعله مقيدا كذلك
 كأن يقال اختلافهما قبل الوطى اما عند قيام النكاح او بعد زواله بالطلاق (قوله ثم يعمل
 في الباقي كما ذكرنا) وافر السارحون قال مولانا في بحره بعد نقله لما ذكرناه ولا يخفى ان محله فيما
 اذا ادعى الزوج ابصال شئ اليها اما لو لم يدع فلا ينبغي ذلك كذا نقل واوردانه لا يتأتى في
 حال موتهما يمكن ان يقال ان قوله اذا ادعى الزوج اعم له ولوارثه اما بعموم المجاز وبحدف
 المعطوف او بطريق المقابلة او بالدلالة على انه لا يعبد تخصصه بحبونه (قوله فالقول له)

ظاهرة الاطلاق ولبس كذلك على ما نقل عن النهر ويذبح ان لا يقبل قوله ايضا في الثياب
المحمولة مع السكر ونحوه للعرف وعن القهستاني معزيا للمحيط المختار عند الفقيه انه ان كان
مما يجب على الزوج كالخبز والدرع ومتاع البيت فهذه هدية والا فالقول له كالخف والملاءة
وهذا كله اذا لم يذكر معرافا فان ذكره كقوله هذا للشمع وهذا الخنالم يقبل قوله انه من المهر
كذا في الدر (قوله كالخبز والحلم المشوي) وكالطعام والدجاج المطبوع والفواكه التي لا تنبت
ونقل عن القمح الذي يجب اعتقاده في ديارنا ان الخنطة واللوز والشاة ونحوها اي مما لا يدخر
ولا يعطى في المهر كافي الكفاية القول لها لان المتعارف ارساله هدية فالظاهر معها لا معه
وفي النسخ ومثل ما لم يهبأ للاكل الخنطة والدقيق والشاة الحية والسكر والتمر واللوز والجوز
والعسل والسمن وغيرها من المطعومات التي تبقى شهرا كذا في حاشية اخي زاده انتهى
ولا يخفى ما في المنافاة بين المنقولين اذ مدار الاول على التعارف والثاني على البقاء شهرا لكن
لا يخفى ان الاول ترجيح جانب التعارف ويمكن التوفيق ان الثاني عند عدم معلومية التعارف ثم
في تقييد اللحم المشوي اشارة الى ان غير المشوي من اللحم يصلح للمهر لانه يدخر ويبيع عادة كذا
في الوافي ولا يخفى ايضا ما فيه من نوع المخالفة الى المنقولين فعليك الترجيح او توفيق ولو بالتأويل
(قوله فابعث للمهر يسترد) فيه اشارة الى ان اعطاء المهر وكون المعطى مهرا لا يتوقف على تحقق
النكاح بالفعل (قوله وجهه رهاقات) وام اذا تمت واراد الاب استرداها لبس له ذلك ولو اخذ
اهل المرأة شيئا عند التسليم فله ان يسترد لانه رشوة كائن عن الجهر عن المتبني (قوله فالقول قول
الزوج) والبنات ان كانت حية وادعى ذلك ابوه لكن ان كان العرف مستترا ان الاب يدفع
مثله جهازا لا عارية وان كان مشتركا فالقول للاب وهو المختار لا الفتوى كائن عن العادة فالاولى
ان يشار الى هذا القيد وقد قال قاضيخان ان كان الاب من الاشراف لا يقبل قوله انه عارية
وان ممن لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله ويقربه ايضا ما قبل ان كان الاب غنيا فالظاهر
انه لبس بعارية فلا يقبل قوله الا بالينة وان فقيرا يقبل الا ان يقيم الخصم بينة (قوله لان
الخطاب عام) هذا مبني على ما قرر في الاصول من ان الكفار مأثورون بالامان وبالعمالات
وبالعقوبات واعتقاد وجوب العبادات لآباء ما يحتمل السقوط عنها لكن المفهوم من كلام
الشارح في المرأة اختصاصه بالذمي (قوله فان احكام الاسلام جارية عليهم) اورد انه جار
في تباع الخمر والخنزير مع تخف الحكم لانه جائز اتفاقا ودفع ان عقد الزمة في حقهم اذا كان
لتركهم على كفرهم كان الخمر والخنزير مالا بالنسبة اليهم (قوله ان المهر حق الله تعالى) قبل
عليه انه لو قيل ان في المهر حق الله لكان احسن واورد ان المراد ان المهر وجوب ابتداء حق
الشرع وان كان في البقاء حقها ولذا تمكك الابرار لا النبي كما في الهداية لا يخفى ان القائل لا ينكر
كونه حق الله تعالى بالكلية حتى ينجح عليه ذلك بل بقوله انه لبس حقه لمحض بل فيه ايضا حق
العبد على انه مقر وجود اصل الحسن فيه لكن مدع وجود زيارته فيما اختاره (قوله فلا يحل اخذها)
الاول ولا يحل بالاول او كافي عبارة صدر الشرعية والنسخ لعدم التفرع (قوله اعراضا عن الخمر) وايضا
يكون عوضا من الخمر (قوله فايحاب القيمة) وجه التفرع ان اخذ قيمة الشيء في القيبيات كاخذ
عينه فلا يرد التفرع هنا غير ظاهر كما سبق (قوله لا يكون اعراضا عنه) ولا يكون عوضا عنه ايضا
باب نكاح الرقيق (قوله باذن المولى) الاوفق بالاستعمال على اذن المولى كافي التنوير
(قوله احسن من عبارة الكثر) وجه وجود اصل الحسن في عبارته الامكان ارادة عدم الجواز

على طريق الزوم اى لميجن زوما (قوله ان كان المهر) اى سبه وهو النكاح فلاستناد مجازى
 اختبر هذا التجوز لكون العدة هى المهر فلا يرد ان الصواب او الاسلام ان كان النكاح بغير الاذن
 (قوله وان كان به تعلق) اوردانه مستدرك بما تقدم من قوله وان نكحوه واجب بانه اعاده ليترتب
 عليه حكم جواز بيعه دون المدبر ونحوه لا يخفى ان الاستدراك انما يكون عند اتحاد مضمون
 الجملتين وليس كذلك اذا الاولى عام للثاني وغيره ولم يتبين جهة لزوم النفقة عليهم بخلاف الثانية
 (قوله يؤيد القول الثانى) ولذا نقل عن الولوالجية والبحر انه هو الاصح لكن يرد عليه انه يقتضى
 ان لا يجب المهر فى مطلق نكاح العبد ويجوز ان يراد من الاموال فى الآية ما هو اعم من
 الموجودة والمقدرة والعبد وان لم يكن له مال تحقيقا لكن له مال تقدير الامكانه بعد العتق (قوله
 فى المهر والنفقة) لا يخفى ان اقتضاء السياق تخصيص البيان بالمهر فقط وان كان التعيين
 مطابقا لنفس الامر (قوله وبكسبه) اوردانه مخالف لما ذكر فى كتاب المأذون دين وجب تجارته
 يتعلق بقرينه كدين الاستهلاك والمهر والنفقة لا يخفى ان هذا ذهول عن قوله وان ثبت بالبينه
 تسامى (قوله فان دينها مقدم على دين المهر) لظاهر ان هذا التقديم ثابت فى صورة بيع العبد
 ايضا لكن لم تعرض له فيما سبق كذا قيل قوله طلقها رجعية اجازة هذا مختار صا حب المحيط
 ومختار الصدر الشهيد ونجم الدين النسفى انه لبس باجازه فلا فرق بينهما لكن فى قبح التقدير
 الاول اوجه (قوله لاطلقها) استشكل بمال الزوج الفضولى رجلا امرأه فلما بلغ الخبر اليه قال
 طلقها فله يكون اجازة واجب بان المولى لا يقدر على التطليق فلا يملك الامر به فجعل مجازا
 عن رد النكاح وثمة تملك التطليق باجازه فبذلك الامر به فيثبت الاجازة فى ضمنه والله اعلم
 (قوله وهو) اى الرد (قوله ولو صححنا) يفهم ان الفاسد من المنشهد هنا وليس كذلك
 ويؤيد اقتضاره البيان فى الشرح على الصحيح فقط فالاولى ان يترك ولو كما فى الزيلعى
 والتوير (قوله ينتهى) اذ انه على الواحد وقد وجد (قوله زوج عبدا له ما ذونا) ظاهره
 الاطلاق وقد قبله بعدم الاقرار بعنى بالبينه سابقا ولو سلم مستدركه (قوله قيل فى مثل هذه
 الصورة) قيل هو احتراز عن تزويجه المولى بامته على ما مر (قوله لا يجب عليه التوبة)
 اى ولو شرطت فى العقد (قوله اذ يبطأ الزوج) جواب لشبهة نشأت من عدم وجوب التوبة
 وزوم اخذ مة يعنى فحينئذ يلزم ان لا يكون للنكاح فائدة فاجاب ان له فائدة ما اذ يبطأ الى آخره
 فيندفع انه لا محل للتعالية هنا (قوله ولو خذ مته) اى باذن الزوج ولا تكون ناشزة (قوله لانه
 مملوك رقة ويذا) ان قيل هذا مختص بالثمن والمدعى عام له وغيره فلا تقرب قلنا والمراد من
 العبد والامة فى المدعى غير المكاتب وهذا الذى ذكر قرينة اذ فى المكاتب لا بد من اذنه (قوله
 لانه محجل بالقتل اخذ المهر فجوزى بالحرمان) وقد قرر ان من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب
 بحرمانه كحرمان القاتل مورثه عن الارث (قوله اقول فيه بحث) يمكن دفعه ان مراد صدر
 الشر بعة اذا محجل بالقتل قبل الوطئ بقرينة قوله وانما قال الى آخره او قيل اوانه بقرينة ما قرره
 او قيل تقرر بسبه وهو وصوله وقيل انه لما ورد ان قتل المولى جاريته كقتل الجارية نفسها
 وفى الثانية وجدت العلة اعنى اتلاف المعقود عليه ولم يوجد عدم المهر فاشار صدر الشر بعة
 الى فرقهها بان فى الثانية شأبة استعمال المهر فجوزى بالحرمان بخلاف الاولى وفى قتل المولى
 بعد الوطئ لما وجد القبض فى الجملة ولم يوجد الاستعمال فلم يجز بالحرمان (قوله لان علة سقوط
 المهر) كان تصور الدليل هكذا المولى محجل اخذ المهر بالقتل والمجل مجازى بالحرمان

فالمولى مجاز بالحرمان ثم يقال والمجازى بالحرمان سقط عنه المهر فالمولى في هذه الصورة
 سقط عنه المهر فكان قوله فجوزى بالحرمان علة للنتيجة مطوية هي سقوط المهر من المولى
 وقوله لانه محجل على آخره علة لقوله فجوزى فاننا نطبق المذكور عين ما ذكره صدر الشريعة
 فاندفع ما يتوهم ان المجازاة بالحرمان في عبارة صدر الشريعة معلول لاعلة من غير
 ارتكاب كلغة ان يقال ان المراد بالعلة الغائية (قوله حرمان المولى من الارث) وارد على طريق
 التجوز والنشيبه لعله للاشعار الى دليل المقدمة المذكورة وللتوصل الى الملازمة المفهومة من قوله لانه
 ان يأخذ المهر فلا يردان الامنة لاتمكك شيئا فلا يتصور لارث في مهرها (قوله لا يقتل الحره نفسها)
 قبل الاولى المرأة بدل الحره ليشمل الامنة لان قتلها نفسها كذلك في الصحيح اقول امانة يفهم
 من قوله ولا يسقط بقتل المولى امتد بطريق المفهوم وانه ليس راجع عنده بل السقوط وعده
 بيان عنده بناء على عدم دخول مرجح احدى الروايتين على الاخرى كما وقع في الزيلعي
 ونقل عن عاية البيان ان الامنة اذا حلت نفسها ففيه روايتان من غير اشارة ترجيح (قوله
 بغسل وبصلى) فان قيل هذا وان كان مذهبهما لكن الاصح قول ابى يوسف من انه لا يصلى
 عليه كما نقل عن غاية البيان اقول نقل عن النهاية ان الاصح قولهما غاية هو الاختلاف
 في التصحيح لكن لا يخفى انه لا يضر على مقصودنا هنا وقد اخبرني المشهور قولهما والظاهر
 في التمثيل بناء على قول الامام رجة الله عليه (قوله وله الاذن) الظاهر والاذن له كما في عبارة اكثرهم
 (قوله لانه منع) حدوث الولد (قوله وهذا يفيد التقيد) بالبانعة (قوله وخيرت) اى ابناء النكاح
 وقصحه لكن لا يبطل هذا الخبر بالسكوت والجهل به عذر ولا يتوقف على القضاء ولا يقتصر
 على المجلس بخلاف خيار البلوغ وتماه في المجموع (قوله وكذا الوبايعه) اى باع المولى عبده الذى
 نكح بلا اذن فاجاز النكاح المشتري (قوله كذا الامنة) ظاهره اطلاق وقد نقل عن القهستاني
 معز بالمحيط التقيد بغير ام ولد لم يدخل بها الزوج اوجب العدة عليهما من المولى والعدة
 تمنع نفاذ النكاح وكذا لو وطئها المولى فان بوطئه يفسخ النكاح عند ابى يوسف خلافا لمحمد
 (قوله وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك) يعنى ان سبب الخيار هو منع ملك الزوج عليها او منع
 زيادة ملكه فاذا كان نفوذ النكاح بعد العتق الذى قصير بها حرة فصار طلاقها ثلثا نعم
 يوجد في سبب الخيار الذى هو زيادة الملك هنا والخاصل ان نفوذ النكاح وجد مع ملكية الثلاث
 فلم يوجد الخيار (قوله لانه استوفى منفعة مملوكة لها) لان البضع حينئذ يكون بضع حرة
 (قوله من وطئ امه ابنته) اى قته ولو كافرا (قوله ثبت نسبها) وان كذب الابن (قوله وعليه
 قيمتها) ولو فقيرا (قوله لامهرها) اى فان المهر يعنى العقر انما يلزم عند عدم الولادة في الوطئ
 (قوله لان للاب ولاية تملك مال الابن) فيه اشارة الى ان الابن اذا وطئ امه اصله وان
 علا او زوجته فليس كذلك فلا بد ان يصدق المالك في انها حلال وان الولد منه بعد موته
 ولو حكما كالكفر والردة والجنون وهذا اولى من ان يقال بدل بعد موته بعد انقطاع ولايته
 ليشمل ما ذكر لان دلالة على هذه المعاني خفية تأمل (قوله لعدم ملك الرقية) لانها ملك
 الغير حقيقة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت ومالك لايك مجاز حقيقة وهي ثبوت الملك
 متروكة بالايجاع (قوله فسد النكاح) هذا اذا لم يزد على ما حربه اذ لو زاد عليه كان قال بعثك
 باف ثم اعتقت لم يصير مجزيا لكلامها بل كان مبدأ ووقع العتق عن نفسه كذا نقل عن غاية
 البيان فلا يفسد كالتقل عن البحر (قوله اى لا تقول بالف) اى لم تذكر الالف في صورة اعتقه
 عنى (قوله معتقدين ذلك) بلفظ المثني لظاهر ان اعتقادهما مجاوز ان لا يكون الابدان ان يكون

في دينهم فلا حاجة الى التصريح به على ان لفظ معتقد ين يجوز ان يكون مسيغة جمع (قوله
 محرمين) الاولى من التفعيل بمعنى حرمة النكاح ليشمل نحو امه وابنته ومطلقته ثلثا (قوله اوجع
 بين خمس) او بين من لم يجر النكاح بينهما (قوله او زافعا) ضميره للمحرمين خاصة لما قبله
 كما هو الظاهر (قوله او كائيا) اي ان كان احدهما كائيا (قوله انظر له) اي كون الولد كائيا انفع له
 فيه اشارة الى عدم جواز اطلاق الخبر ولو اضافا على مطلق اهل الكفر ولو كان شره اهون
 كاهل النكاح بالنسبة الى غيره والنصراني بالنسبة الى اليهودي ولهذا قرر في محله من قال
 النصراني خير من اليهود يكفر واما ما يفهم من عبارة المصنف فليس يقصد بل ضمنى
 وتبى فلهاذا عبر في بيان هذه المسئلة ولومن مقررات عبارته بلفظ الانظر كائيه عليه آفقا وما
 ذكر عرفت وجه قوله والمجوسى شر من الكتاني دون ان يقول والكتاني خير من المجوسى
 مع ان عنوان المسئلة الاولى ملايم اياه (قوله اذله دين سماوى) اي دين مأخوذ من الكتب
 السماوية بحسب دعواهم وان لم يطابق دعواهم لما في نفس الامر نسخته ان قيل ان لم يكن
 دعواهم مطابقا لما في نفس الامر فواجه الفرق والتفاوت بينهم وبين من لم يكن كذلك
 فنقول حقيقة في زمان ما بالنسبة الى ما لم يكن كذلك مدار للفرق والتفاوت (قوله وهذا حسن)
 اجيب ان صاحب الكثر يقول بعيد وجدا ولو اسلم زوج الكتانية بى نكاحها لكن هذا
 لا يدفع الاعتراض بالاحسن اذ السائل يعترف وجود اصل الحسن في عبارته لكن يدعى اختصاص
 زيادته في عبارته فاذكره في الجواب انما يدل على وجود اصله لاعلى زيادته (قوله لما ذكرنا)
 من جوازها للمسلم ابتداء (قوله لان الطلاق من طرف الرجال لامن النساء) ولم يذب القاضي متابها
 ومافى الى يلحى من ان الطلاق في هذه المسئلة يقع من الصغير والمجنون غيره سلم اذ الطلاق من
 القاضي عليهما لامنهما كذا في الدرر (قوله فورت المبدل) اي البضع (قوله فاشبه الردة والمطاوعة)
 اي ردة المرأة ومطاوعة المرأة ابن زوجها (قوله حتى تحيض ثلثا) فان كانت مما لا تحيض فثلثة
 اشهر وان حاملا فبوضع حملها (قوله فالتناشرطها) اي الفرقة مقام السبب وهو الالباء (قوله
 كافى حفر البئر) حيث اضيف الحكم وهو ضمان الساقط فيه على الحافر مع ان الساقط فيه
 سقط باختياره كايأتى في الديات (قوله وانما قلنا او امرأة الكتاني) هذا مستدرك بما ذكر
 من نكتة تغيير عبارة الكثر من قوله واما اذا كانتا كائيتين على ما قيل (قوله اسلم زوج الكتانية)
 اورد عليه ان قوله او امرأة الكتاني يفيد ما افاده مستدرك يمكن ان هذا من قبيل التصريح
 بما علم مفهومه وانفهوم في الروايات وان كان متفقا لكن لا يخلو عن شبهة كافى
 الاصول (قوله سبب الفرقة) اذ اهل الحرب كالموتى ولم يشرع النكاح بين حي
 وميت (قوله ولو سببا عالم تقع) لانه سبب ملك الرقبة وهو لا ينشأ في النكاح ابتداء
 فكذا بقاء ولهننا لو كانت المسبية منكوحة مسلم او ذمى لا يبطل النكاح كذا نقل عن الغاية
 (قوله فلا جناح عليكم) اورد ان التلاوة ولا جناح بالواو يدل الفاء (قوله فسبح عاجل)
 فلا يتوقف على القضاء ولا ينقص به عدد الطلاق بل الفرق بين مدخول بها وغيرها وهذا
 في الرجل ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه واما في المرأة فهو ظاهر الرواية لكن تجبر على
 الاسلام وعلى تجديد النكاح زجر الها بمهر يسير واودينارا رضيت اوابت هذا هو الصحيح قال
 الوائى وعليه الفتوى وافق بعض مشايخ بلخ وسمرقند بعدم الفرقة كافى في الدرر (قوله والاباء نظيره)
 اورد جمهور المحشين عليه انه مستدرك بما قدمه من قوله ولا مهره الا للموطوءة لا يخفى ان المقدم

بمجل وهذا مفصل كما يدل عليه ما ذكرنا شرحا ويمكن ان يقال ان هذا مورد على وجه النظر
والبيان لما قبله لا بيان اصل مسألة فلا استدراك وهذا أولى مما يقال ان هذا من قبيل التصريح
بما علم ضمننا (قوله ارتدا او اسما معا) المعية اما حقيقة كما هو بكلمة واحدة او حكمية كما يعلم سبهما
كما نقل عن المحيط **باب القسم** (قوله بفتح القاف مصدر) حاصله انه
حينئذ بمعنى القسمه وبالكسر النصيب (قوله يجب العدل فيه) فان قيل كيف يصح هذا وقد
قال الله تعالى ولن تستطبعوا ان تعدلوا بين النساء واورحستم فلا تملوا كل المبل فتدروها
كالملقة قلنا المنفى حقيقة المطلقة التي من افرادها الامور الاضطرابية الغير الاختيارية
كالحبية والداعي والشوق كما اشار اليه الشارح والمثبت هو الشيء المخصص والامر المعين
المشار بما ذكر وقد استفيد من قوله تعالى فان ختم ان لا تعدلوا فواحدة او مملكت ايمانكم ان
العدل بينهما لبس بواجب بل محمول على التذب (قوله لافي الجماعة) قال بعض اهل العلم انه
تركه لعدم الداعية عذر وان تركه مع الداعي اليه لكن داعيه الى الضرورة اقوى فهو مما يدخل
تحت قدرته فان ادى الواجب منه عليه لم يبق لها حق ولم تنزه النسوية واعلم ان ترك جاعها
مطلقا لا يحل له بل يجب احيانا وديانة وان لم يجب قضاء والزنا غير الوطنية الاولى ولم يقدروا
فيه مدة ويجب ان لا يبلغ فيه مدة الايلاء الا برضاها وطيب نفسها به والمستحب ان يستوى
بينهن في جميع الاستمتاع من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وامهات الاولاد كذا في المصح
(قوله ولا يجوز ترجيح) اورد عليه انه مبني على اختيار حال الزوج وهو لبس المفتي به الا ان
يحمل على تساوي حال النساء في الغنى والفقر اقول ويؤيده ما في باب النفقة فيكون المراد من
قوله هذا لا يجوز الترجيح من حيث الذات الا ان يعرض عارض شرعى كالغناء في بعض
والفقر في الاخرى (قوله والبركر والجديدة) وكذا الخائض وذات النفاس والمجنونة التي لا يخاف
منها والرتق والقرن لان وجوب القسم انما هو للصحية والموانسة دون الجماعة (قوله ضعف
الامة) اى المملوكة للغير والمتكوجة له (قوله اظهارا للشرف الحرية ولهذا نصف حال الرق
(قوله تركت قسمها بالكسر) اى نوبتها فتادمته انها لو جعلت لزوجها مالا او حطته
من مهرها ليريد في ضمنها اوزاد الزوج في مهرها لتجعل نوبتها لغيرها فهو باطل
كتاب الرضاع بفتح الراء هو الاصل وبكسرها لغة فيه (قوله مطلقا)
من الادعى او من غيره وفي مدة الرضاع اولا (قوله مص الرضيع) حقيقة او حكما فيشتل
الصب والسعوط وما جعلت لبنها في قارورة لكن لا يشمل ما اذا وصل بالاقطار في الاذن
والاحليل والجائفة والامة والحاصل ان المقصود وصول اللبن من ثدى المرأة الى جوف الصغير
من فمه او انفه ولو قليلا او مختلطاً غالباً فاذا لم يعلم الوصول ولا شك فلا يثبت الحرمة كما اذا
ادخلت امرأة حلمتها في فم رضيع ولا تدرى وصول اللبن اولا (قوله وعندهم) والفتوى على
هذا كما نقل عن المواهب والقهستانى ونقل عن فتح القدير انه هو الاصح وفي المصح وبه اخذ
الطحاوى ولهذا قال في التنوير وحولان عندهما هو الاصح فالاولى ان يكتبنى بقولهما او يشار
اليه كما في التنوير وما يقال من ان النظر الى الدليل وضيفة المجتهد فقط فان المقلد انما ينظر الى
قول المجتهد وان الاصل عند مخالفتهم له العمل بقوله او التخير فيهما فالاصح فيه العبرة
بقوة دليلهما كما نقل عن الحاوى القدسى وفهم عن قاضيخان (قوله لان اباحتها ضرورية)
فيحرم بلا ضرورة وجواز التداوى به عند البعض محمول على الضرورة ولهذا شرط الجواز

بعدمفعه كما في التداوى بسائر المحرمات كسرب الخمر للعطشان وكل الميتة في الخمصة وهو
 المفتي به كما نقل عن الحاوي لكن التداوى بالمحرم ليس يجاز في ظاهر المذهب (قوله وابوة
 زنج مرصعة) وكذا مولى المرضعة (قوله ان انتقاء هذا القيد) اي لبثهما منه (قوله فيحرم به
 ما يحرم من النسب) حتى لو زنى بامرأة حرم عليه رضاعا لكن في القهستاني انه يجوز فعله
 فيه روايتان كذا في الدرر (قوله واخذ ابنه) قبل عليه هذا الحصر ممنوع لانه اذا ثبت النسب
 من اثنين كما في دعوة الشريكين ولد الامة المشتركة وكان لكل منهما ان يتزوج بنت الآخر
 كذا في تبين الكثر واجب عنه في بعض الحواشي بان المراد باخذ الابن هي اخت الابن الذي
 اخضع باب واحد غير مشترك بين اثنين كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا توجه
 المنع على حصر الناظر الى افراد الكاملة المشهورة بالفرد الناقص النادر انتهى كذا في النسخ
 (قوله ويحل اخت اخيه مطلقا) اي رضاعا ونسبا كما اشير اليه قوله كما يجوز ان يتزوج الخ شرط
 (قوله باخذ اخيه من الرضاع) يصح تعلقه بكل من المضاف والمضاف اليه فالاول ان يكون له
 اخ من النسب ولهذا الاخ اخت رضاعية والثاني ان يكون له اخ من الرضاع له اخت نسبية
 والثالث ظاهر وكذا قوله باخذ اخيه من النسب فالاولى ان يشير اليه لعله اكتفى بمقدم من الصور
 الثالث اما جلا على الانفهام المقايسة او بالدلالة (قوله لانهما اخوان من الرضاع) فان كان
 اللبث من زوجين فهما اخوان لام واختان وان كان لرجل واحد فاخوان لاب وام واخوان
 لهما (قوله او في ازمة مختلفة) وقوله وسواء ارضعتها من ثدي واحد الى آخره هو الموافق
 على الاصل المشهور في النسخ في بيان هذا الكلام اي بين من اجتمع على الارضاع من ثدي
 واحد في وقت واحد ليس يتصحح الا ان يؤول بما ذكره (قوله بخلاف الشاة) هذا القيد هنا من
 خواص هذا الكتاب واهذا اورد عليه بان ذكره بين هاتين المستلتين غير مناسب واجيب ان
 ذكره لدفع توهم الجزئية بين الرضعتين المجتمعتين على ثدي شاة حتى يروى ان الامام البخاري
 توقف في هذه المسئلة (قوله ولا رضعية و ولد مرضعتها) سواء ارضعت ولدها او لا وان
 كانت داخلة تحت الادنى اورد عليه ان الرضعية بمعنى الاخت من الرضاع ولا حاصل لان
 يقال ولا حل بين اخت من الرضاع و ولد مرضعتها فالصواب ما في الكثر والواني من اللفظ
 مرضعة بدل رضعية اقوال ان اريد من المرضعة صبغة الفاعل يكون المعنى لاحل بين الام
 والولد فلا يخفى انه لاحصل له اصلا وان اريد صبغة اسم المفعول كما اعتبره عامة شراح الكثر
 فيكون بمعنى الرضعية ولا يخفى ما في الاولوية من تعبير هذا المعنى بهذا اللفظ و اورد ايضا
 لم نجد المرضعة في كتب اللغة والظاهر ان يشهد على ان يكون هذا الفعل بمعنى الفاعل وفي ترجمة
 الصحاح المرضع بضم الميم وكسر الصاد امرأة لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع قلت
 مرضعة و فرقتها بقصد الحدوث والتجدد (قوله اي يوجب التحريم ان كانت بنت تسع سنين)
 فصاعدا كما في التوريق في النسخ عن الجوهر والمرأة الميتة بتشديد الياء وتخفيفه وقيل انترام اشارة
 التشديد في ميتة الاناسي والتخفيف في غير الاناسي فرقا بينهما نقل عن المصباح المنيروفي اطلاقه
 الى عدم الفرق بين ان يحلب قبل موتها فبشر به بعد موتها او يحلب بعد موتها (قوله وتسه النار)
 فلو طبخ بها التحريم لا يتعلق بها التحريم مطلقا اتفاقا غالبا ومغلوبا (قوله ميتا) اي واضحا بحيث
 لو طرح الطعام لبقى الابن (قوله وقبل لا يثبت بكل حال) هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حسا
 حسوا اي شر به شبا فشبا ثبت الحرمة في قولهم جميعا كذا في قاضيان (قوله اذا احتقن

الصبي) قال في الغرب وقولهم احتقن الصبي بلبن امه بعيد واحتقن بالضم غير جائز وانما
 صوابه حقن او عولج بالحقنة واهذا قال في النهاية صوابه حقن واحتقن مبني للمفعول غير جائز
 وما ذكر في تاج المصادر الاحتقان حقه كردن من جعله متعديا مصححا جعله مبني للمفعول
 كما في اكثر استعمال الفقهاء كقولهم عن العناية فقد رده الكمال ذكر في الحاشية الشرنبلالية (قوله)
 ارضعت ضررتها حرمتا) لكن يزوج الصغيرة ان لم تدخل الكبيرة لانها بنت امرأة الغير
 المدخولة بخلاف الكبيرة لانها ام امرأته ولا يشترط فيهما الدخول بالبنث كما مر ثم ان حرمة
 الكبيرة مؤبدة والصغيرة ان كان اللبن من الرجل فكذلك والا في تزوج ثانيا (قوله ان تعدت
 الفساد) لان السبب لا يضمن الا بالتعدي وتعد الفساد له شروط الاول ان تكون عاقلا
 فلا رجوع على المجنون الثاني ان تعلم بالنكاح الثالث ان تعلم ان الارضاع مفسد للنكاح الرابع
 ان يكون من غير حاجة فان كانت شبعانة فارضعتها على ظن انها جايعة ثم ظهر شبعانها
 لا يكون متعمدة الخامسة ان يكون مستيقظة فلو ارضعت منها وهي نائمة لا تكون متعمدة
 والقول قوالها مع يمينها ثم ان هذا الجهل من قبيل الجهل لدفع الفساد والجهل في هذا ما اعتبر
 عندنا كالجهل في موضع الخفاء كما في متفرقات البحر فيندفع ما يورد ان الجهل يحكم الشرع
 لا يعتبر في دار الاسلام فكيف يعتبر ههنا على ان اعتبار الجهل في بعض الاحكام غير مختص
 بواحد ولا عزير جدا كما في اوائل الفن الثالث من الاشياء فالقضية المذكورة ليست بكلية ويندفع
 ايضا ما يورد ان هذا فعل يلزم منه اتلاف مال الغير فيجب الضمان سواء قصد الاتلاف
 او لم يقصد وسواء علم او لم يعلم كمن امر عبد الغير بالصعود الى شجرة جارا بلا لزوم لعدى منه لان
 المنسب لاضمان عليه الا بالتعمد وهذه الصورة لم يوجد فيها التعمد لانتفاء شرطه فانتفاء
 الضمان على ان لزيم الضمان في صورة الصعود للغصب لاستعمال مال الغير بلا اذنه (قوله)
 هذه رضيعتي) يعني يبنى ويبنها علاقة رضاع من اى جهة كانت على طريق عموم المجاز
 مثلا كما ويده قوله ان يبنه وبين فلانة رضاع فالقصر على الاخت الرضاعي لبس بمناسب
 فلا يكون القول بلده هذه اختي رضاعا وادل على المقصود (قوله لانه قريب يجري فيه الغلط)
 لانه قرار على فعل الغير بخلاف الاقرار بالزنا يعني اذا قال هذه من زنتي ثم رجع لا يصدق لانه
 اقرار على فعل نفسه او يد عليه انه اذا اقرت بانه ابنها من الرضاع ثم رجعت تصدق مع
 مقتضى ذلك التعليل لا تصدق اقول لا يخفى انه يمكن ان تكون هذه الصورة ايضا من قبيل
 الاقرار على فعل الغير ~~كما~~ كان تخبر المرأة انه رضع منك حال كونك نائمة او مجنونة او شرب
 لبنك تحلو با كما مر (قوله ولو ثبت عليه ولا ينفع بحجوده بعد ذلك) نقل عن القمح فيكون
 تصديق الرجوع فيما سبق قبل ان يصدر من الثبات عليه (قوله ويثبت مما ثبت به المال)
 وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر انه كما في الشهادة على طلاقها وتامه في شرح
 المنذومة على ما في المنع (قوله كالبنية) لكن وقع في البرازية صغير وصغيرة بينهما شبهة
 الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لابس بالنكاح بينهما اذا لم تخبر به واحد فان اخبر به واحد عدل
 ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان اخبر بعد النكاح فالاحوط ان يفارقه لان
 الشك وقع في الاول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع اسهل من الرفع قد قيل ذلك ان حقا
 وان كذبا وافتى به بعض المفتين نقلا عن غيرها ايضا لكن لا يخفى انها مع محال لغتها لعامة
 الفقهاء سيما المتوفية قد اشرع فيها وعدم التعويل عليها

(قوله رفع القيد) أي الحل والافتحال فالاولى والاضح ان يفسر به ابتداء صكها في بعض شروح الفقهية وهو المطابق لكتب اللغة كالغريب والصالح قال في المغرب اطلقت الاسير اذا حلت اسارته وحليت عنه (قوله ولكن استعمل في النكاح) الظاهر هذا الاستعمال للغة ايضا كما فهم من المغرب ودل عليه السابق (قوله ومنه قوله تعالى) هذا وان في الشرعية لكنه بيان لمعنى لغوى لانه واوسلم عموم الشرعى هنا على القرآن يجوز اعتباره مجازا اي مجازا شرعيا وحقيقة لغوية (قوله اي في غير النكاح) استعمل في الافعال (قوله لا يحتاج الى النية) اذ حينئذ يكون صريحا وهو ليس بمحتاج اليه (قوله وبتحقيقها يحتاج) اذ حينئذ لا يكون صريحا لان الافعال خلاف استعماله في النكاح قيد ثابت شرعا اورد عليه ان قوله بالنكاح مفعول عنه قيد شرعا فان ما ثبت بالنكاح لا يكون الا شرعا لا يفتنى ان هذا من قبيل غناء الثاني من الاول لا الاول من الثاني والضرر هو الثاني لا الاول نعم رد عليه انه موهوم للدور والشرعية مأخوذة في الحدود وامره هين (قوله قول ليس بمانع) وانا قول ايضا ليس بمجامع لعدم شموله الطلاق الرجعي لانه ليس بمزيل للنكاح كما صرح في المبسوط وغيره كاقيل ويمكن الجواب عن كل منهما اما عن الثاني فبان راد عن الرفع ما يعم الحال والمآل فالطلاق الرجعي رفع مآل وان لم يكن حالا كما فهم عن التنوير واما عن الاول فبان يعتبر قيد زائد في التعريف هو لفظ بالغض مخصوص بعد قوله بالنكاح كافي الدر واللفظ مخصوص ما شتمت على مادة طلاق صريحا او كناية كاقفل عن الكمان تحريرا عن مراد الكتز ولهذا اورد على المصنف ان الاول ان يبدل قوله زائد الخ بقوله انظرا مخصوصا (قوله اعلم ان الطلاق) واعلم ايضا ان ايقاعه مباح وقبل الاصح حذره الحاجة واهله زوج عاقل بالغ متيقظ ومجمل المتكوحدة والفاظ صريح وكناية واقسامه هو ما ذكره الشارح احسن وحسن وبدعي (قوله لا وطئ فيه وتركها حتى تمضي عدتها) لكن وقت ايقاع الطلاق قيل الاول آخر الطهر احترازا عن تطويل العدة وقيل عند اول الطهر كيلا يتنلى بالايقاع عقيب الوقاع قيل هو الاظهر وقبل الاول اقل ضررا فهو اولي (قوله وطلاق موطأة بتفريق الثلث) اي تطبيقها رجعية في اوائل ثلث اطهار على الاظهر وقبل في آخرها (قوله حسن وسنى) اعترض عليه لوجه تخصيص طلاق السنة بهذا لان احسنه سنى ايضا واجيب انه لما كان من المعلوم انه سنى اجماعا لاحاجة بيان سنته وصرح بكون الحسن سنيا لدفع قول مالك انه ليس بسنى وانما خص الاول باسم الاحسن لما روى عن ابراهيم النخعي ان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يستحسنون ان لا يزيدوا على واحدة في الطلاق تمضي عدتها وان هذا افضل عندهم كذا في المنع (قوله وبه يظهر وجه تسميته سنيا) هذا سنة اتباعا لسنة فاعلم ان معنى انه يستوجب فاعله عتبا اذ صدر الحاجة لان الطلاق ليس بعبادة في نفسه لثبت له ثواب وان يغربا جهة فلا يصح فالاصح حذره كما قدمنا وبالجملة الواجب على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنته صلى الله تعالى عليه وسلم كما نقل عن المضرات (قوله وهو مفقود) الاولى استثناء المراهقة (قوله في حيض موطأة) على الاضافة (قوله وجوب الرجعية) اي في الحيض والافتقرت المعصية فالاولى ان يزيد قوله فيه بعد قوله وجوب الرجعية كافي التنوير (قوله وانوى ان يقع عند كل طهر طلقة) اورد عليه ان النسخ على ان من الشرح ولا يظهر وجهه وانت تعلم انه يعلم بما في المتن بطريق الدلالة فالوجه ظاهر ولذا لم يقل هذا في اكثر المتون (قوله عملا بحقيقة الامر) وهو قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه مرابك فان قيل مرابك امر بالامر على الغير وذا لا يدل على الوجوب قلنا فعل النائب كفعل المنوب اى امر عمر رضى الله عنه كامر النبي عليه السلام فثبت الوجوب ويمكن ان يقال فليراجعها امر لابن عمر رضى الله تعالى عنه فيجب عليه المراجعة انتهى والحق ان الغاء في فليراجعها فاء تفصيل لانه تفسير لقوله والمعنى مرابك وقوله على اساني ليراجعها فالامر ان لبساً بمتغايرين حقيقة فليأمل كذا قيل (قوله لانها مطلق) هذا عند عدم النية والكامل هو السنى وقوعا وايقاعا (قوله لعدم العدة) اذ العدة مختصة للدخول بها فبعدم العدة تكون اجنبية قطعاً فلا يقع عليها شئ فثقل عن المعراج من وقوع الثلث للحال فسهو ظاهر كما نقل عن البحر ايضا (قوله لانه محتمل كلامه) لان اللام كما جاز ان يكون للتعليل اى لاجل السنة التى اوجبت وقوع الثلث واذا صحت نيته للحال فبالاولى ان نصح عند رأس كل شهر لانه امان ان يكون زمان حيضها او طهرها فعلى الثانى هوسنى وقوعا وايقاعا وعلى الاول سنى وقوعا فنية الثلث مع العلم بان رأس الشهر قد تكون حائضا فيه بنية الاغم من السنى وقوعا وايقاعا معا واحدهما كذا في النهر (قوله اذ وقوع الثلث جلة عرف بالسنة) فلبس المراد به وقوع الجملة اى الثلث دفعة لانه لبس ما هو المعروف بالسنة بل ان نوى ذلك لم يصح لانه مع نية الجملة لا يكون اللام للوقت مفيدة وما وقع الثلث الا عن ضرورة تعميمها كما في النهر (قوله فلم يتناول مطلق كلامه) ومعنى اطلاقه هنا لاحتماله السنة وقوعا وايقاعا ووقوعا فقط فيندفع ما يترهم من انه لاعمى في كون هذا الكلام مطلق بعد هذا النية وبما قررنا عرفت ان هذا بيان للسئلة الاولى فقط واما الثانية فتفهم منها بالاولى (قوله ويقع طلاق كل زوج نقض بزواج المبانة) اذ لا يقع طلاقه بانها عليها في العدة واجيب انه لبس بزواج من كل وجه اذ امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل (قوله عاقل) الاول ان يخرج به التائم كالمجنون والا فاما لا يتم تفرغ التائم الا ترى واما يلزم ان يزيد قوله ويستقط هنا (قوله اوساهيا) الظاهر انه اما عام للمخطى او عينه (قوله لا يحتاج الى التيسر) لكنه في القضاء كما في المصح لافى الديانة وفي الدرر والنهر وما نقل عن الغير من وقوعه ديانة وقضاء فقال في الفتح لا يعمل عليه (قوله والمبرسم) فان قيل هذا مناف للحديث السابق آنفا نقول يمكن ان يفهم هذا مع معطوفاته من ذلك الحديث قياسا لا اشتراك في العلة كما يدل عليه قوله شرحا وانما لم يقع طلاقهم لعدم التيمر والعقل (قوله في العدة) اتى في العدة من بطلان النكاح لاجل الملكية (قوله واوقعه محمد) لوجود محل الطلاق في الجملة (قوله لان ازالة الملك اقوى من القيد) اى من ازالة القيد بقريئة عديمها كما في قوله تعالى واسئل القرية فلا يردها مايتوهم من ان الصواب اقوى من ازالة القيد ثم ان المراد من ازالة الملك هى الاعتناق ومن ازالة القيد هى الطلاق لعل ان وجه قوة الاول وضعف الثانى عدم امكان العود في الاول بخلافه في الثانى وان ملك الملك يعنى الاعتناق قد يملك البضع والمنعة ومن يملك القيد اى الطلاق لا يملك الملك (قوله ولبست الاولى لازمة للثانية) اى لا يكون ازالة الملك لازمة لازمة لافى القيد فالاولى فلبست بانفاء بدل الواو كما يفهم عن مرآته فقد علم وجه عدم اللزوم مما ذكر آنفا وظهر ضعف ما يقال وفي جهة فان من ازالة قيد العبد المقيد مثلا لا يلزم عتقه وبازالة الملك عنه يلزم ازالة القيد لعدم الاستيلاء عليه (قوله فلا يصح استعارة الثانية للاولى) اى استعارة ازالة القيد لازمة للملك لان المستعار له يجب ان يكون اضعف في وجه الشبه وههنا

لبس كذلك اعترض عليه بان الاستعارة قد تكون مبنية على التشابه كاستعارة الصبح لغرة
 الفرس وبالعكس ويحصل المبالغة بالطلاق اسم احداً المنشأ بهين على الاخر وجعله اياه وكون
 التشبيه اقوى في وجه الشبه انما يشترط في بعض اقسام التشبيه على ما فهم في علم البيان واجاب
 عنه الشارح بان الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد وتماه في بحث المجاز من
 المرأة ﴿باب ايقاع الطلاق﴾ (قوله لم يستعمل الا فيه) اي لغة او عرفاً
 فلا يحتاج الى التنية (قوله وطلاق) اورد عليه بانه لا فرق بين المصدر المعروف والمنكر في المشهور
 فيقع به التثنية ايضاً عند التنية لانه محتمل كلامه باعتبار الجنس اقول قد وقع مثله في الزيلعي
 وايضاً في النهر واما المنكر فقع به واحدة لاصل له في المشهورة بل لا فرق بينهما كما قال الجصاص
 في فهم ان ما اختاره له اصل في الجملة وان لم يكن مشهوراً (قوله ويقع به واحدة) اورد عليه
 ان نحو ان طالق ثلثا دخل في تعريف الصريح كما سيجي في آخر الباب مع انه لم يقع به واحد
 ولا ينبغي عليك ان هذا انما يرد ان جعل قوله ويقع به واحد من ثمة التعريف والظاهر لبس
 كذلك بل هو كما بعده من جملة احكامه كما يشهد به السوق والذوق وهذا اولى مما يجب ان
 دخول التثنية في تعريف الصريح لانهما لان سوق الكلام معين للمراد فان قوله يقع به واحد
 رجعي اولا وقوله وانوى ثانياً والثالث يدل على ان المراد بالصريح ههنا الصريح الذي لم يفارق
 العدد (قوله لا الطلاق هو تطليق) فان قيل ان استعمال الطلاق في النكاح انما هو بمعنى
 التطليق كما مر فيلزم منه عدم صحة النفي سيما بالتنية عند افتراءه بالتنية قلنا فرق بين الطلاق
 الذي هو مدلول الطالق وبين ما لم يكن كذلك لعل لدفع هذا عقه بتوضيح صاحب التوضيح
 (قوله يقتزن به) اي بالطلاق كما في قوله انت طالق ثلثا فيكون جواباً لسؤال مقدّر (قوله
 لانه غير متعدد) وما يحتمل التعدد اعني التطليق غير ما ذكره ولزومه انما هو بطريق الضرورة
 والاقتصاد كما اشار اليه بقوله وانما تعددان الذي هو بمنزلة العمدة في التوضيح فلا يتوجه عليه
 ان الطلاق اذا كان اثر التطليق فيجوز تعدده ايضاً ولا يحتاج الى دفعه بالفرق بين ما كان
 التطليق صريحاً واقتضاء فالتعدد هو الاول والثاني ثابت بالضرورة وهي يتقدم بقدرها
 وبانه يجوز قبول تعدد احدهما دون الآخر كالاعتاق والعنق في قبول التجزى وعدده عند
 الامام (قوله لا يستقيم) لان الكلام خبر لقوله قول صاحب الهداية كان لا يستقيم الثاني
 خبر لان في قوله ان قول الزيلعي حاصله ان بما بين صاحبي التوضيح والتلويح مراد صاحب
 الهداية ظهر عدم استقامة اعتراض الزيلعي على الهداية بانه غير مستقيم (قوله واما البواقي
 فلانها) لا ينبغي ان هذا الدليل جار قوله انت طالق وان لم يجز دليله السابق في البواقي فالاولى
 والاخصر ان يكفى للجمع به (قوله كنية التخصيص) الظاهر انه مثال للثبوت لا للنفي (قوله
 اي سواء كانوى) فيه اشارة الى انه لو نوى شيئاً آخر كالطلاق عن وثاق لا يلزم وقوعه مطلقاً
 اذ حينئذ يصدق ديانة وقد لا يصدق كالطلاق عن العمل الا في رواية كما في النهر (قوله لانه ظاهر
 المراد هذا دليل لقوله اولم ينو شيئاً كما ان قوله ونية الابانة دليل لقوله او اكثر فالمدعى لكونه
 مر كماً يحتاج في اثبات كل من اجزائه الى دليل فالراجح ان يجعل قوله ونية الابانة دليلاً معطوفاً
 على قوله لانه ظاهر المراد لاجزء دليل بان يجعل الواو حالية كما لا ينبغي (قوله اذا سلم) اذنيته
 على قطع الصلوة بالسلام والسلام لقوله لانه نية لتغيير المشروع كما مر في سجود السهو
 فتمام النظر موقوف على قوله وعليه سهو فالقول انه لا حاجة في النظر الى قوله وعليه سهو

لا يخفى كإقبال والقول ان مراده ان لغوية السلام بهذه الارادة ليست بمختصة بهذه الصورة
 بعد لا يخفى (قوله الوثاق) بالفتح هو الافصح وبالكسر بمعنى القيد (قوله والمرأة كالفاضي)
 لافي جميع ما ذكر هنا فان واحد عدل يعتبر عند المرأة ولا يعتبر عند القاضي لان شأن القاضي
 التفريق وشأن المرأة عدم التمكّن احتياطاً كذا قيل لكن لا بد من بيان اذ قد يعتبر الواحد
 عند القاضي ايضاً في كتاب الشهادات من عامة الفقهية وغيره ايضاً (قوله لا يحل لها ان
 تمكّنه) فان خرجت العدة ولم يوجد الرجعية فتدفعه عن نفسها اما بغير القتل وهو المختار
 للفتوى او بالقتل بالدواء كافي البحر (قوله صدق مطلقاً) والتصديق انما يكون فيما لا يكون
 ظاهراً والصريح ظاهراً فقبل انه للشاكلة لم قبله او رد عليه ان الظاهر من حاله انه لا ندّم
 بايقاع الطلاق اذ لا ندر كنه بهذا القيد للخلاص فيكون خلاف الظاهر وان المشاكلة
 لم يعهد في عبارات الفقهاء وانت تعلم ان اول الكلام موقوف على آخره ولا يعتبر حكم الصدر
 بدون تمامه كافي الاصول وعدم التعهد لبس معلوم ولو سلم والتعهد لبس بلازم فيه الوجود
 تعهد في العربية ثم هذا عند الاكتفاء به فان قيد بخوانت طالق ثلثاً من هذا القيد وقع
 في القضاء كإنقل عن المحيط (قوله وفي نية العمل) اي الطلاق عن العمل اي الخالي عنه
 لا يصدق الا في رواية كما تقدم عن النهر (قوله وان نوى تمام العدد) اورد ان ناء تطليقة
 في طالق تطليقة للوحدة فلا يحتمل العدد فلا يصح نية الثلث وقد ذكرنا تنصيص الواحد قيناً في
 نية الثلث وذكر الكمال ان المصدر المحدود بالهاء لا يتجاوز الواحدة لعل لهذا لم يذكر (قوله
 في اكثر الفقهية) هذه المسئلة في هذا المقام ويمكن ان يقال يجوز ان لا يكون هذه الناء للوحدة وما نقل
 عن الكمال يجوز ان يكون مبنياً على الظاهر لا في الاحتمال رأساً (قوله والثنتان في الامدة)
 فلا يصح نيتهما في الحرة ولو سبق لها طلاق وما في الجوهره صحة نيتهما فيما سبق تطليقها
 سهو كافي البحر كذا قيل اورد عليه انه ان نوى الثنتين مع الاولى فقد نوى الثلث واذا لم يبق
 في ملكه الاثنتان وقعت لا يخفى انه من قبيل النزاع اللفظي كما يظهر عند التأمل (قوله صح
 في الكل) وقصر الطحاوي نية الثلث على المعرف واما المتكرر فتقع به واحدة لا اصل له
 في الرواية المشهورة بل لا فرق بينهما كما قال الخصاف كذا في النهر (قوله يا واحد العرب)
 اي احسنهم كذا قيل (قوله لقوله عليه السلام) نقل عن بعض المحدّثين الطعن عليه بوضعه
 لكن في الزهراني غريب جداً فاحله اصل في الجملة فله صلاحية لثالث ولو في الجملة (قوله لكتبه
 لا يتجزى) دفع كما يرد من انه اذا كان كالبيع فاما يلزم تجزى الطلاق بحسب ما ضيف اليه
 من النصف او الثلث كالبيع او يلزم عدم تجزى البيع كالطلاق فاجاب بالفرق وبه جده بقوله الخ
 (قوله اذا لا يعتبر بهما عن الكل) يرد عليه ان السماع في انواع علاقات المجاز كاف لا يحتاج
 الى سماع الاشخاص في الاصح كافي الاصول ولا شك ان ذكر الجزء وارادة الكل مساو في الكل
 فإوجه الجواز في البعض وعنده في الاخر والقول بان ذكر الجزء وارادة الكل ليس جارياً في الجميع
 بل ذكر التبع من الجزء لا يكون ذكر الاصل بخلاف العكس كافي النهر لا بد له من بيان فلهذا
 الاوجه ان الكلام لبس في اصل الجواز بل في كونه من باب الصريح فلهذا يحتاج الى العرف
 واستمراره كما يشير اليه (قوله اجيب بانه لم يعرف) واجيب ايضاً بكون الاسناد مجازاً لا يجوز
 المجاز الحذف فيها مثله المراد بقوله عليه السلام على اليد ما اخذت اي صاحبها لكن يرد
 عليه ان هذا جار في مثل قوله تعالى فحزير رقبة وايضاً تأنيث الفعل بأبائه الا ان يقال شيوخ

اطلاق الرقبة على الذات وعدمه في غير الآية كاف في الفرق وتأنيث الفعل يجوز باعتبار
 اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه وقد وجد شرطه كافي معنى اللبيب ويرد ايضا
 ان اللازم هو الشبوع والتفارق حتى يكون صريحا واقعا بلا هيئة لا اصل الجواز والحملة
 وان صح بالنية لكنه ليس مما نحن فيه كانه آنفا فتنبه لعل لهذا لم ينفذ الى هذا الجواب (قوله
 نصف النطقية) الاوفى للمتن نصف طلقة (قوله فان الغاية الاولى) اي المبدأ وهو الواحدة
 تدخل تحت المعنى اي تحت الحكم وهو الوقوع لا الثانية اي لا تدخل الغاية الثانية اعني الثنتين
 تحت حكم وقوع الواحدة في الاولى جاء من دخول الغاية الاولى يعني المبدأ ووقوع الثنتان
 في الثانية جاء من الغاية الاولى ايضا ومن الواسطة بينهما وبين الثالث وهي الواحدة ايضا
 وهما اثنتان (قوله حتى يقع في الاولى) ثنتان لان الغاية الاولى التي هي المبدأ هي الواحدة
 داخلة في الثانية التي هي اثنتين ولم يتخل كونهما اذا عليها ومضمومة بهما وقد قرر في محله
 بان الواجب في له على من درهم الى عشرة عشرة فلا يرد السؤال بانه ينبغي ان يقع ثلثا
 عندهما في هذه فان الواحدة مع الثنتين ثلث ولا يحتاج الى الجواب بان الواحدة التي هي الاولى
 ويحتمل ان يكون غيرها فلا يقعان بالشك على ان الجواب في ذاته ليس بصحيح كما عرفت (قوله
 حتى لا يقع في الاولى شيء) لانه لم يوجد شيء آخر سوى الغائتين (قوله وفي الثانية يقع واحدة)
 لتحقيق الواسطة بين الغائتين هي الواحدة (قوله واذا اجتمع بين ثلثة انصاف) اورد عليه انه
 ينبغي ان يقع ثنتان لان النطقتين اذا انصفتا كانت اربعة انصاف فثلث منها طلقة
 ونصف فتكمل تطليقتين وتفصيل الجواب مع تفصيل ارادات اخر مع اجوبتها ايضا في النهر
 (قوله وانوى الضرب) الظاهر ضرب الواحدة بالواحدة التي في ضمن ثنتين والانه يحقق الثنتين ظاهرا
 الا ان يراد في جزئين مندرجين فيه (قوله وان نوى مع ثنتين فثلث) دخل اوله يدخل كما نقل
 عن التبين (قوله لانه محتمل اللفظ) اذ يحتمل في معنى مع كافي قوله تعالى فادخل في عبادي
 اي معهم (قوله وهي مدخول بها) فان لم يكن مدخول بها يقع ثنتان في الاول وثلث في الثاني
 (قوله لانه اذا وقع) يعني متى وقع في جميع الدنيا وفي السموات فلم يثبت بهذا اللفظ زيادة
 شدة وهو ليس بجسم فلا يحتمل الوصف بالقصر فيكون الوصف بحكمه وقصر حكمه يكون
 رجوعا والحاصل ان ذكر الى الشام دل مطابقة على المكان الذي اقتضى الحقيقة هي القصر
 ودل التزاما على الطول الذي يقتضى الشدة لكن الاول لكونه مطابقة مرجح على الثاني
 لكونه التزاما كما تقرر في الاصول ولا شك ان الشدة اللازمة للطول في قوله انت طالق طويلة
 خالية عن المعارض والمزاحم فلا يرد انه لو صرح بذكر الطول لايقع رجعية عنده فافرق
 ولا يحتاج الى الجواب اذا قال الشام كني عن الطول والكتابة اقوى من الصريح بنبته على انه
 اذا مس النظر اليه يوجد انه يقوى جانب الخصم وقد اورد على الجواب انه كلام خطابي
 الذي لا يجرى في الاستدلال الكثرة الاستعمال وان ادلة الفقه طنية (قوله لان الاضمار هو التعليق
 خلافا للظاهر) وباهو خلاف الفناهر لا يصدق قضاء (قوله فلان في الظرف) حاصله
 ان الاصل في لفظ في ان دخل في المكان يفيد النتيجة كما في قوله وفي مكة وان دخل على الفعل
 يفيد الشرط حقيقة اوشبها هو الاصح كما في هذه المسئلة كما في الاصول (قوله والشرط يكون
 سابقا) هذا مخالف لافي المرأة من انه لامعاقبة بين الظرف والمظروف لان من قضية الظرف
 الاحتواء على المظروف بجوانبه ولهذا يتقيد به فلا يكون بينهما مقارنة وهو يتألف الشرطية

انتهى (قوله فجاز الاستعارة هذا صريح انه حينئذ لا يكون شرطاً حقيقة بل كالشرط
كمارجحة في المرات وما يفهم من دليله بناء على ما ذكره هنا هو كونه شرطاً حقيقة بالظهر
بالرجوع الى بحث لفظ في منه (قوله لوجود المعلق به) لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد
في الاول لان جميعه هو مسمى الغد فتعين الجزء الاول لعدم المزاج وفي الثاني وصفها
في جزء منه (قوله لان المعلق لا يقبل التخيير) اى المجموع كلام واحد ان تخييراً فليس بتعليق
وان تعليقاً فليس بتخيير (قوله وذكر اليوم لبيان وقت التعليق) اورد عليه انه اذا كان ظرفاً
لنفس الطلاق كيف يكون بياناً لوقت التعليق ورد انه وجب الحمل عليه صوتاً للكلام العاقل
عن الالغاء (قوله بشهرين او اكثر) اشارة الى انه لو كان اقل لم يكن في هذا الحكم لان لها ميراثاً
حينئذ لعدم انقضاء العدة في الطلاق الرجعي الا ان يقيد بالثالث او بالباين (قوله لان العدة
قد تنقضي) لعل هذا بناء على الاغلب والافقد لا تنقضي بشهرين اذ هي مختلفة باختلاف حالات
النساء (قوله وقدم حكمها) اى متى وان قوله متى لم اطلق وفي قوله ان لم اطلقك انفاً (قوله قبل
ان يفرغ عنه) اى قبل ان تلفظ بالقاف في قوله انت طالق فان هذا الزمان من عدم الطلاق (قوله
تطلق بالاخيرة) وهي التطبيقية المنجزة حتى لو قال انت طالق ثلثاً ما لم اطلقك انت طالق يقع
واحدة كذا نقل عن فتح القدير (قوله هو والمقصود به) اى البر هو المقصود بالبين فالضمير
الثاني راجع الى اليمين بتأويل الخلف اذ البين مؤنث سما على كما نقل عن القاموس والمصباح
المنير (قوله وهو لا يسه) فاذا نزع في الحال لا يثبت (قوله اعلم ان اليوم) قبل عليه انه لا يخلو
عن الزكاة فان المهم في هذا المقام ان يقال اليوم اذا قرن بفعل متدبر اذ به النهار واذا قرن بفعل
غير متمد براد به مطلق الوقت لان الفعل اذا كان ممتداً كالامر باليد كان الوقت معياراً ممتداً
بحسبه وان كان غير متمد كوقوع الطلاق كان الوقت غير متمد لينا سب الطرف المظروف
انتهى لا يفتي ان التفاوت المعتد بهنهما بترك قوله لان ظرف الزمان الى قوله فاذا كان الفعل
ممتداً الخ ويجعل مضمون قوله فاذا كان الفعل ممتداً على ابتداء لما تقدم بتغيير يسير وانت تعلم
ان قوله لان ظرف الزمان محتاج اليه لاثبات مضمون قوله اذا كان الفعل ممتداً كما يشهده
التعبير بلفظ الغاء في اذا كان وانه لو جعل ما ذكره ابتداء كما فعله لتوهم عدم الفرق بين
صوري ذكر لفظ في وحذفه والفرق لازم عند الامام (قوله يراد به مطلق الوقت) ومنه
واتوا حقه يوم حصاده قبل هذه الارادة حقيقة والاصح مجازاً والحقيقة هي الاولى (قوله
واذا كان غير متمد الى آخره) اورد عليه انه متمد الفعل مع كون اليوم مطلق الوقت فحوار كبروا
يوم بآتيهم العدو وبالعكس نحو انت طالق يوم تصوم واجب ان ماضى اتماهو عند الاطلاق
والخلو عن الموانع ولا تمنع مخالفتها بمعاونة القرائن كذا في التلويح انتهى فيحتمل ان يكون قوله
وتام الحقيقة في التلويح اشارة الى ذلك (قوله شرط للتطبيق) لان فيه معنى الشرط او الحكم
الذى هو الطلاق على ثبوت معنى بعد ما معدوم حال التكلم وهو على خطر الوجود
وهو الاعتناق (قوله ولا يتنافيه لفظ مع) اى لا يتنافيه معنى الحقيقي لفظ مع الذى هو القرآن لانه
يستعمل في معنى بعد لتعذر معناه الحقيقي لا يجابه معنى الشرط الذى يقضى التقدم والتأخر
كافي البحر لكن نقض بما لو قال لا جنبية انت طالق مع نكاحك لانه يجري فيه الدليل السابق
مع تخلف الحكم لانه لا يقع اذا تزوجها واجب انه يملك التعليق بصريح الشرط ومعناه بعد
النكاح وامام قبله فلا يملكه الا بالصريح كان الشرطية وايضاً ان الطلاق مع النكاح متنافيان

فلا يمكن الحقيقة بخلاف ما نحن فيه والكل منظور فيه أما الاول فان الدليل انما قام على ملكه
 العين المضافة الى الملك فتعلق بما يوجب معناها كيف كان اللفظ والتقييد بلفظ خاص مع
 تحقق المعنى فتحكم واما الثاني فانه لا يمس بما نحن فيه على انه غير صحيح في نفسه اذ صحة الحقيقة
 لبس هو المدعى ليرتب نفيها على الثاني كما في النهر موردا على البحر فلعل الحق في الجواب
 ان يقال ان عدم وقوع الطلاق في مادة التقص لعدم اضافته الى نكاحه بل اضاف الى نكاح ما
 ولهذا الواضع اليه بان قال انت طالق مع تزويج اياك يصح التعليق قبعه فيه ايضا فاضح
 الفرق بينهما فاندفع اشكاله ولا حاجة في بيانه الى ما يقال انه لما اضاف الزوج الى فاعله
 واستوفى مقوله جعل الزوج مجازا عن الملك لانه سببه وجعل على بعد تصحيحه وفي نكاحك
 لم يذكر الفاعل فالكلام ناقص فلا يقدر بعد النكاح فلا يقع ويصح النكاح فتأمل واما الجواب
 بالفرق بين كلام من يقدر التجيز والتعليق مطلقا وبين كلام لا يقدر الا التعليق بصريح
 الشرط فقط اوفي الاول ضرورة الصيانة دون الثاني فزيف بعدم تعلق المقام على قضية
 الصيانة وان دفع بانه فيما نحن فيه لكونها تحت نكاحها تعلق زيادة حقه فبأن الكلام
 بخلاف مادة التقص انه لعدم تعلق حقه به لا يكون كلاما مصونا يحتاج الى التأويل وانت
 تعلم مع انه يتقضى بما ذكر من صورة الاضافة اليه اعني انت طالق مع تزويج اياك يرد عليه
 ان اهدار كلام العاقل خلاف الاصل مطلقا فلا اختصاص بكلام دون كلام اذ اصل الصيانة
 لازم في المادة المذكورة مع امكان الاصل ولو في الجملة ولو علق عتقها وطلاقها يعني اذا اتفق
 تعليق العتق من المولى والطلاق من الزوج معا على امرأة واحدة (قوله لان وقوع الطلاق
 زمانيهما) متحدان ضرورة تعلقيهما بشرط واحد فالتعلق في ان ثبوت الطلاق لبس بثابت
 حتى تكون هي حرة عند ورود الطلاقين (قوله لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية) يرد عليه ان
 الطلاق ايضا رجوع الى الحالة الاصلية بناء على ان الاصل في النكاح الحظر وابعج للضرورة
 على ما قاءوا ولهذا يقال الاصل في الابضاع التحريم وايضا انه اذا تقابل في المرحل وحرمة
 غلبت الحرمة كما في الاشباه لعل لهذا قال في البحر والنهر من الواجبه وهو معتد انها لما تعلق
 بشرط واحد وجب ان يطلق زمان زول الحرية فيصاها وهى حرة لا قترانها وجودا
 فلا تحرم بهما حرمة غليظة وان امكن منع الملازمة اذ لا يلزم من وقوع الطلاق زمان زول
 الحرية مصادفة الطلاق اياها حال كونها حرة بل علته مصرح بما ذكرنا على ان الاصل
 بقاء ما كان على ما كان وان الاصل ايضا حمل المحتمل على المتيقن اذ تراحم العتق بالطلاق
 يوجب الاحتمال فيحمل على التحقيق الذي وجد قبلها وهو الرقبة لعل لهذا قال في النهر
 بعد ما ذكر دليل الطرفين وبهذا اندفع ما في غاية البيان من ان قول محمد اقرب الى التحقيق
 وهو الاصح عندي (قوله من ايقض المباحات) اجب عن طرفهما ان الطلاق عند الحاجة
 لم يبق مغبوضا ورد بان الكلام في الطلاق من حيث هو يرد عليه ان من اقسام الطلاق السنة
 والحسن ويمكن دفعه ان ذلك مقدمة مسلمة فقهية بل مستدلة في موقعها نعم يرد عليه ان
 الشرعية الوقوع في العتق بذلك امر وهمي والوهم لبس بثابت بنفسه فكيف يثبت غيره
 وكون الموهوم في بعض المواضع كالتحقق وثبوت بعض الاحكام بالشبهات مختص بباب
 المحرمات على ما في الهداية والنسخ (قوله انما منك) فيه بلفظي منك وعليك لانه لو لم يردهما لم تطلق
 وان نوى لان البنونة متعددة (قوله فانه اذا بطل) علة للاكتفاء بما ذكر فيندفع ان يقال

ان المناسب بالواو بدل الفاء لانه بمنزلة الكبرى لقوله ان احدهما اذا ملك الخ على ان المناسب هي كونه من المذكور وليس كذلك (قوله متعلق بيقع المقدر) اورد بلزوم تعلق الجار بن على فعل واحد ودفع بان المحذور في ذلك عند كونهما بمعنى واحد وهما الاول للاستعانة والثاني للمصاحبة الاولى ان يجعل الاول للسيببية والثاني للاستعلاء يعني بمعنى على (قوله واذا عقد الاصبع) الظاهر انه على حسب العادة ايضا فالظاهر بل الاصوب ان يقال واذا اشير بالمضموم فالعادة ان يكون باطن الكف في جانب العاقد وان لم يكن هذا على حسب العادة فمع لزوم التحكم في حكمه فلا يصح الملازمة في فيعتبر ثم انه اذا لم يأت بلفظ هكذا بل قال انت طالق مشيرا باصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لفقد التشبيه المتقدم وكذا لو قالت لزوجها طالقني فاشار اليها بثلاث اصابع واراد ثلث تطبيقات لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير كذا في البحر نفل عن المحبط ونفل عن الظهيرية انه لو تنفس ونوى الطلاق لا يقع فيمكن ان يعلم منه بطريق الدلالة ان الفاء الاجزاء الثلاث على نية الطلاق كما اعتاده اكثر اهل العرف انه ليس بطلاق (قوله او كالف) فان قيل عند كون التشبيه باعد الاصابع وقع الثلث بلانية فينبغي ان يكون هنا كذلك قلنا الشهرة هنا كون التشبيه بالقوة يقال زيد كالف رجل اي باسه وقونه بخلاف الاول (قوله لانه وضعه بما يحتمله) اورد عليه انه لو احتمل البينونة لصحت ارادتها بطالق وليس كذلك واجب بان عمل النية في الملفوظ لا في غيره ولفظ باين لم يصير ملفوظا به بالنية بخلاف طالق باين وفيه نظر مذكور في فتح القدير كذا في البحر (قوله لما امر انها بتام الجنس) يعني ان البينونة متنوعة الى حقيقة وغلظة والغلظة تمامها فيصح بالنية فان قبل تمام الشيء كماله فعند الاطلاق يصرف اليه فيبقى وقوع الثلث بلانية والواحدة بذية ولاقل من تساو بهما في الاحتياج الى النية وعدمه قلنا لعل ان الواحدة متعينة والثلث محتملة فعند عدم النية المحتمل محمول على المتيقن (قوله فيحمل عليها بالنية) لكن قال العتاي الصحيح انها لا تصح في تطليقة شديدة او طويلة او عرض بضة لان النية انما تعمل في المحتمل وتطليقة بناء الوحدة لا تحتمل ونسبه الى السرخسي كذا في النهر لا ينبغي ان الثلاثة واحد اعتباري وان الوحدة كما يكون شخصية يكون نوعية بل جنسية تأمل (قوله لان فيها اشارة) وجه الاشارة انها صريحة في خلافة واما اعتبارتهما فيمكن ان يخص الى ما اراده الحسن بقريئة مذهبه وهذا اول من ان يقال من ان محل الخلاف فيهما لا يمتاز لعمومهما عن محل الوفاق (قوله فلنأمل) لعل وجهه ان عايرتهما اعني ومن طلقها ثلثا قبل الوطئ وقعن دالة بطريق العبارة على صورتي الخلاف والوفاق وفيهما تنبيه على الاستواء وعدم الفرق وعبارته دالة على صورة الخلاف عبارة وعلى صورة الوفاق دالة بالمآل واحد بل النفع فيهما غالب واحتمال التخصيص بمثل هذه القرينة الخفية وهم ضعيف لا يخل الحكم المقصود كاحتمال التجوز عند مقطوعة معنى الحقيقي للفظ واجيب بان كلاهما مبني على التعارف المتبادر اذا المتبادر من تلك العبارة قول انت طالق دون اوقعت وبانه محتمل ان يكون مقصودهما بيان الفرق بين ايقاع الثلث دفعة وبين التفريق ولا يكون الاشارة الى خلاف الحسن مقصودة لعدم الاهتمام واورد على الاول بانه تكلف لا طائل تحته ولم يؤت شيء في وجهه لكن الظاهر انه ليس بتكلف بالنظر على اكثر ما وقع في التفريعات الفقهية سيما المسائل المصدرة ههنا في السباق والموضوع في السباق (قوله انت طالق واحدة واحدة) فيه اشارة الى

ان الحكم كذلك في العطف بالفاء وثم وبل (قوله كما تقرر في الاصول) لعنه نفس ما ذكر في البحر
والنهر هنا او قريبه من ان الوصف حتى قرن بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ما جمع عليه
من انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلثا طلقت ثلثا ولو كان الوقوع لبانت لاعلى عدة
فلغى العدد واما المجل على مسئلة السبب كما في حاشية عز في زاده فبعد جدا لا يخفى على الناظر
(قوله اما الاول فظاهر) بل لا يحتاج اليه هنا بالنظر الى ما ذكرنا (قوله صفة الثانية)
الفرق بين ما ذكرنا وبين هذا حيث جعل فيه صفة للاولى وهنا للثانية هو ان قبل وكذا
بعد حيث ذكرنا بعد شئين انهما ان اضيفا الى ظاهر كانا صفة للمذكور واولا كجاء في زيد
قبل عمرو وان اضيفا الى ضمير كانا صفة للمذكور آخر ان حو قبله او بعده عمرو ولانه في هذه الحالة
خبر عنه والخبر وصف للبتدأ كذا في النهر وبه يعلم بيان قوله لاتصالها بحرف الكتابة المراد به كلمة
الضمير (قوله فيقرنان) اوردان تحصيل مثل هذا الاقتران يمكن في صور كون الواحدة الاولى موصوفا
بالقبيلة احترزا عن اهدار الكلام وتوفيقا لقصد الذي هو الطلقتان يجعل الثانية حالا لا يخفى ان قبل
نص في معنى التقديم فالاقتران يتنافيه بهذا الطريق فلا يتحملة الا لفظ فارادته لغو كما في الاصول
فلا يحتاج في الجواب الى انه لو حل عليه للزم كون ايقاع بدعي (قوله فلان مع للقران)
سواء وصف به ما قبله او ما بعده (قوله طلقة واحدة) فاعل يقع (قوله اذ لا يبق للثاني محل)
فكذا هنا فان قبل قبله لم يبق في الواو وليس بمذهب قلنا وقوع ليس لدلالة الواو على الترتيب
بل لان وقوع الاخرية انما هو على التعاقب دون الاجتماع كالتعلق كما في الاصول (قوله وقال
لغير الموطوءة) مما لا يحتاج اليه بالنظر الى السابق (قوله ذكره الزيلعي) فيه نوع مخالفة لما ذكر
هنا يشهد بها المراجعة وايضا لما قال صاحب المختار في شرح الملتقى قال لا امرأتين لم يدخل
بواحد منهما امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو مدخولتين فله ايقاع
الطلاق على احديهما قال امرأتى طالق ولم يسم له امرأة طلقت امرأتى فان قال في امرأة
اخرى وايها عينت لا يقبل قوله الا بيته وتماه فيما علقناه على التنوير انتهى ومن طلق امرأته
قبل المدخول ثلثا قبل هذه بعينها ما سبق من قوله قال لغير الموطوءة فيكون تكرارا ويكون
ذكرها في آخر الباب تكرارا بعد تكرار اقول وايضا قد حصل الغناء عنها من تعليله هذا
ايضا بقوله يقع بعدد قرن به لانه وقبل في الجواب اعيد لما فيه من التعليل لكن يرد حيث يبراد
هذا التعليل في هذا الموضع ايضا (قوله النص ورد) يعني ان نص فان طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره نازل في حق الموطوءة فلا يقع الثلث في غير المدخول بها كما يدل
عليه عبارة الشارح في هذا الباب فيندفع ما يقال ان الاستدلال بهذا النص ان كان من لزوم
التحليل فهما مساويتان فيه وان كان من كون النكاح بمعنى الوطء فكلاهما في الزوج الاول
وهذا في الثاني محاصله حل معنى ورود النص في المدخول بها على دلالة على هذا المعنى
وفساده في ذاته ظاهر ايضا والا لم يبق للجواب مساغ اصلا (قوله طلقت كل واحد تطليقة)
لانه لو قسم الواحد الى الاربع يصيب الى كل ربعا فينكح كل واحد واحدة (قوله الا ان
ينوى) الظاهر انه استثناء من قوله او قال ثلث او اربع كما يقتضى قاعدة الاستثناء الواقع بعد
الجل المتعاطفة من انه هل للاخيرة فقط مطلقا كما هو المختار عندنا وان ظهر الاضرار عن
الاولى كما هو عند البعض اذ في قوله تطليقتان لا يقع ثلث بل يقع على كل ثنتان اذ في تقسيم
الاثنتين على الاربع يصيب على كل ربعا فينكح كل واحد واحدة (قوله الا ان ينوى) من هذه

الجهة لكن يرد عليه بلزوم اجمال حكم تطلقان ويمكن دفعه بانفهامه من المذكور مقابلة
اودلالة (قوله يقع على كل واحدة طلاقان) هذا عند عدم نيته التقسيم والا فالامر كما عرفت
(قوله جعل مستعارا) كذا في الزيلعي اورد عليه ان شرط اطلاق المسبب واردة السبب
اختصاص المسبب بالسبب والعدة يوجد في غير الطلاق كالم الولد اذا اعتقت واجيب
من ان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء لا بالاصالة ورد بان لا يدفع
سؤال عدم الاختصاص ويمكن الجواب بان الاعتداد مختص شرعا بطريق الاصالة
بالطلاق لا يوجد في غيره الا بطريق التبع والنسبية فيتحقق الاختصاص كما في التلويح
ثم قيل في وجه ما قبل الدخول انه مجاز عن كوني طائفا من اطلاق الحكم واردة العلة وقيل
انه من باب الاضمار يعني الاقتضاء في غير المدخول بها ايضا لان معنى اعتدى طلقك فاعتدى
او اعتدى لما في طلقك في المدخولة يثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها يثبت الطلاق
عملا بنيته ولا تجب العدة كذا في التلويح (قوله استبرى رجلا) هذا مجاز عن كوني طائفا
في المدخولة اذا كانت آيسة اوصفيرة وفي غير المدخولة مطلقا (قوله لان عوام الاعراب)
واما الخواص لا يلتزمونه في مخاطباتهم بل تلك صناعتهم والعرب لغتهم كذا في البحر لكن يرد
عليه ان كان القائل بهذا الاعراب من الخواص فاللازم من التعليل عدم الوقوع اذ مفهوم
المخالفة لمجموع الروايات فالوجه ان يجعل من قبيل رجل عدل مبالغة في التطبيق هذا ما ظهر لى
ثم رأيت نصا في النهر واما احتمال ان يراد به منفردة عن الزوج فقيل رده في الفتح بان التطبيق
بالمصدر الملقب به شائع في طلاق العرب بخلافه انت منفردة عن الزوج فكان احتمال انت
واحدة للمصدر اظهر من الاحتمال الثاني فضلا عن تعيينه يرد عليه انه كذلك لو كان منصوبا
فبعد الرفع امر الظهور على العكس فله احتمال اى فيما ذكر من الثلث (قوله ما بين السنام
والعنق) فيكون على طريق الاستعارة التمثيلية لانه تشبيه بالصورة المنتزعة من اشياء وهى
هيئة الناقعة اذا اريد اطلاقها للرعى (قوله انت حرام) البائن واقعه بلانيته في زماننا للتعارف
لا فرق في ذلك بين محرمة وحرمتك سواء قال على - او لا واورده اذا وقع بلانيته ينبغي ان يكون
كالصرح فيكون الواقع رجعا واجيب ان المتعارف به ايقاع البائن لا الرجعى وان قال
لم انه لم يصدق كذا في البحر والنهر لكن قيل وعليه الفتوى كذا في النهر نقلا عن البرازية
لعل ما عندنا من نسخة سقيمة او هذا في محله الآخر كباب الابل (قوله لا يقع الطلاق)
وما وقع في البرازية ان اذهبي وتزوجي تقع بهما واحدة ولا حاجة الى النية فقال في البحر انه
مخالف لما في شرح الجامع الا ان يفرق بين الواو والفاء وهو بعيد هنا انتهى لكن وقع في محل
آخر من البرازية موافقا لما ذكر هنا لعل عدم ذكره هنا سرحتك مع وقوعه في الكثر لما في النهر
نقلا عن المجتبى ومشايخ خوارزم يفتون بان لفظ النستر يح بمنزلة الصريح يقع به الرجعى بلانيته
(قوله اما اعتدى) الى قوله وقد مر ان عوام الاعراب تكرر مع قوله فيما بعد كما اعتدى الى قوله
لان عوام الاعراب بل الصواب هنا ان يقتصر فيها على جهة وقوع الرجعة بها (قوله
والطلاق معقب الرجعة الاولى) والطلاق الرجعة كما في المصحح لان الظاهر ان معقب على صيغة
اسم الفاعل من التعديل فيكون المعنى الطلاق بوجود عقب الرجعة والامر على العكس
الا ان يجعل من الافعال بمعنى ان الطلاق مورث الرجعة او يعتبر المتضمن بمعنى الطلاق يجعل
الرجعة في عقبه ثم ان هذا القول هو العبد في هذا البيان وقد عرفت تكرر الباقى وعليه

قياس ماسيدكر وفي بعض الشروح يعمل هذا الحكم بانه صلى الله تعالى عليه وسلم طلق رفقة
 بنت زعنة بقوله اعتدى ثم راجعها انتهى فلعل الاخيرين مقياسان عليه (قوله تصرح بما هو
 المقصود) من العدة وهو براءة الرحم (قوله ومضرا) لافرق بينه وبين المقتضي عند المتقدمين
 وصامة المتأخرين لما رواه قوله العموم والخصوص فرقوا ففسروه تارة باللفظ الثابت لغة واخرى
 بما لا يغير اثباته المنطوق نحو واسئل القرية وهو كما المفوظ في كيفية الدلالة وسائر الاحوال كذا
 في بعض الاصولية (قوله ولو كان مصرحا لم يقع به الا واحدة) فانه ان صرح بانث طالق
 ونوى ثلثا لانصح بينه فانه يدل بحسب اللغة على انصاف المرأة بالطلاق الذي ليس محلا
 لنية الثلث لاعلى ثبوت الطلاق عن الرجل بطريق الانشاء الذي هو محل لثبوتها وانما ذلك
 امر شرعي ثبت بضرورة ان انصاف المرأة بالطلاق يتوقف شرعا على تطبيق الزوج ايها
 فيكون ثابتا بطريق الاقتضاء فيتقدر بقدر الضرورة والحاصل ان ما يفهم لغة ليس محلا
 للنية واهو محل لها لا يثبت لغة بل 'قضاء ينافي العموم هذا ما ذكره الشارح في المرأة في تعليل
 بطلانية الثلث في انت طالق واما في تعليله لا اعتدى ان الطلاق وقع مقتضى الامر بالاخذ
 فيكون ضروريا لاذ كان رجعا اذ الضرورة تندفع به والثلث فوق الضرورة لعل ما ذكره هنالك
 اولى مما هنا وانه ما ذكر هنا بوجه عدم الاقتضاء في انت طالق وقد صرح هنالك بوجوده
 فيه ايضا تأمل (قوله قلنا النصيب) قبل فيه بحث من وجهين الاول انه حيثئذ يكون
 المانع من ارادة الثلث النصيب على الواحدة دون الاضمار الثاني ان النصيب بالواحدة
 ايضا لا يكون مانعا من ارادة الثلث فالواحدة الاعتبارية في الثلث ايضا فتأمل انتهى لا يخفى
 ان كون المانع المذكور من نفس الاضمار ليس بملتزم بل الملتزم انه لما وجد في انت طالق طلاقة
 واحدة بلا اضمار فعند الاضمار يكون اولي فالمانع الذي هو النصيب المذكور اذا وجد في الاصل
 فبالاولى في اضماره واز المتبادر في فائدة التوصيف بالوحدة هو الوحدة الحقيقية بل المتبادر
 من اتيناه الاحتراز عن الاعتبارية (قوله وتطلق بغيرها) يرد عليه ان نحوانا برئي من طلاقك
 وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف وانت طالق وغيرها كناية رجعية كما صرحوا به
 الا ان يراد بقوله وبغيرها من الفاظ السكناية الالفاظ المذكورة هنا فقط لا المطلق (قوله
 وان اثنين في الحرة) وفي الامة يقع فان قيل كيف يكون في الحرة المطلقة بواحدة قلنا هي كالتي
 لم تطلق اصلا كما في النهر نقلا عن المحيط (قوله ولم يقع في الكثر) وان اجيب في البحر انه
 مفيد بغير اختياري لما سبذكره في بابه وفي غيره بانه هنا استطرادي وانما هو من التفويض
 وقد ذكر في بابه اصالة وقصدا وانت تعلم ان كون اللاحق قرينة للسابق ليس بحسن وان
 الاستطرادية في مسالك القصدية ليس بمعلوم في بادي الفكرة فالاولى بل الصواب في المصنف
 غايته عدم الاحتياج الى العناية (قوله وان لم ينو) فان نوى بالمجموع الثلث واحدة قال
 في النهر نقلا عن المحيط يقع الثلاث لانه ناويا بكل لفظ تطليقة لكن قد سبق الى خاطري بصحة
 وقوع الواحدة على حل الاخيرين على التأكيدهم وقفت في بعض الكتب نقلا عن الكفاية ان هذا
 في القضاء واما في الديانة فواحدة (قوله لانه لما نوى بالاول الطلاق) وان لم ينو به ايضا لا يقع
 شيء ثم ان المسئلة على اربعة وعشرين مذكورة في النهر عينا وفي الفتح وغيره نقلا (قوله لست
 لي بالمرأة) يعني بلا تعليق الى شيء والا قال في النهر لو قال لست لي بامرأة ان دخلت الدار
 وقع اذا دخلت الدار فالاولى ان يشار اليه او سئل فقال نقل عن الجوهرة انه واقع عنده فلا يصلح

احتججا بما وعند محمد نقل عن الحاروي باخذ قول محمد في هذه وفيما قبلها من عدم جعلها ثلثا
 واورد بمخالفته لتصحيح قاضيخان فيهما (قوله ولهما انه مالك) فان قيل هذا الدليل جار
 في قولها اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التظليقة بآية مع ان البيونة فيها
 ليست بواقعة كما نقل عن الحاتبة قلنا علل في بعض المعبريات عدم البيونة فيها بان الوصف
 لا يسبق الموصوف (قوله الصريح يلحق البين) هو ما لا يحتاج الى نيته بآية كان الواقع به
 اوردها نقل عن الفخ (قوله والصريح يلحق البين) الاخصر والبين كما في الكثر ثم الاولى
 ولو في الشرح ان يقيد بكونها في العدة لعل لظهوره تركه بقى انه قال في النهر رد على اطلاقه
 ما في البرازية لوقال كل امرأة له طالق لم يقع على المختلعة ولو قال ان فعلت كذا فامرأه كذا
 لم يقع على المعتدة من بان انتهى ويمكن ان يقال ان هذا عند عدم النية لان التبادر من اطلاق
 المرأة ومن اضافها الى نفسه كإلها والمختلعة والمبنة ليست كذلك لعل في كلام النهر اشارة
 الى هذا (قوله لاالبين) اراد به ما كان بلفظ الكناية كما نقل عن الفخ (قوله الا اذا كان معلقا)
 نقل عن الكافي وفهم عن النهر لزوم النية ولزوم كونه في العدة مصرح في عامة الفقهية
 ومشار هنا في الشرح ولزوم كون المعلق مقدما على المنجز وان امكن فهمه شرعا لكن لا يفهم
 منا ولهذا اورد على الكثر وغيره بانه اطلاق في محل التقيد (قوله فلامكان جعله خيرا عن
 الاول) اورد بان طالق انت طالق واجب بعدم احتماله الاخبار لتعيينه للانشاء شرعا حتى
 لو قال اردت به الاخبار لا يصدق الظاهر ان عدم التصديق في القضاء (قوله فيقع الثلث)
 وما نسب الى قاضيخان من ان الاعمح والمفتي به عدم وقوع الثلث لانه باين في المعنى والبين
 لا يلحق البين لبس بتصحيح لانه لم يقف عليه في فتاواه وان اعتبر فيه اللفظ لا المعنى وان الدليل
 المذكور جار فيما لوقال للمبنة انت طالق باين مع تخلف الحكم اذ يقع فيه اخرى كما في البرازية
 والخلاصة والمحيط (قوله ويدل عليه) اي وقوع الثلث في صورة المذكورة وجه الدلالة هكذا
 انت طالق ثلثا صريح والصريح يلحق البين فخالص النتيجة الثلث واقع على المبنة فقوله
 الصريح يلحق البين كبرى وقوله ولان قوله انت الخ صغرى فالاولى ان يعكس الترتيب مع
 حذف اداة التعليل (قوله ومعنى قولهم) جواب عن سؤال على كون الثلث صريحا يعني كيف
 يكون صريحا وقد قالوا بافادته البيونة الغائبة وحاصل الجواب انه لا منافاة بين كون الشيء
 صريحا وبينا وان مرادهم من البيونة هنا هو البيونة المستفادة من الكناتيات لا مطلق البيونة
 ويمكن ان يجعل السؤال هكذا ان قولهم البين لا يلحق البين منتهى بهذه المادة فاجاب
 بان المراد بالبين هو البيونة المستفادة من الكناتيات (قوله طلق امرأته قبل الدخول) قد نبه
 فيما مر ان هذا تكرار في مرتبة ثالثة قبل التاخره ليكون توطئة لقول اقول الخ الا ان المناسب
 ان يذكر اقول ايضا عقب قوله قال لغير الموطوء انت طالق ثلثا على ما مر قبل ثلث صحائف
 ونصف انتهى لا يخفى ان كون المتن توطئة لتشرح لبس بمتصور على ان معنى التوطئة في نفسه
 لا يوجد فيه **باب النفو يض** (قوله ينوي بهما) يعني عند عدم العوارض
 من الغضب او مذاكرة الطلاق او النية فعام الى الحكمي والحقيقي في حال الغضب ومذاكرة
 الطلاق نية حكما اكتفى هنا لما تقدم فلا يرد انه لبس بموافق لما ذكره في اوائل الكناتيات (قوله
 من كليات الطلاق) قبل الصواب من كليات النفو يض لا يخفى انها من مصداق الكناية
 التي هي قسم من الطلاق بل النفو يض ايضا قسم منه غايته ان يكون ما ذكره اولى لاضوابة

(قوله فلا يملأن بلانية) ولو حكمه بقريئة ماذ كرفي بحث الكناية كما في شرح الملتقى فيشمل حال مذاكرة الطلاق وحال الغضب فلا يرد بانه ليس بموافق لما ذكر في البحث المذكور (قوله) لامتناعه في حق نفسها) لان تصرف الوكيل لنفسه لا يجوز (قوله اذ للمخبرة) علة لقوله فان طلقت فالاولى ان يجعل العلة لقوله والا فلا وجعله علة له بعيد (قوله لكن الامر صار في يدهما) يعني انهما مشتركان بينهما فموجب كونهما للشرط يلزم الاقتصار على المجلس كما في ان شئت وموجب كونهما للظرف يلزم عدم الاقتصار عليه فوقع الشك في مدلوليهما لكن كون الامر في يدها كان قريئة للظرف فلم يخرج الامر عن يدها بعد المجلس كني وقيل قوله فلا يخرج بالشك اى عند القيام عن المجلس لعدم تعيين الشرطية كما يخرج في ان شئت بالقيام عنه لانعنيها وبالجملة بقاء الامر في يدها بعد المجلس لعدم الاعتناء بالشك عنده لانتعين ظرفها كما هو لتعيين الظرفية عندهما انتهى لا يخفى ما فيه (قوله عكسها) اى عكس المسائل الثلاث وهو صحة الرجوع وعدم التقيد بالمجلس هذا ليس بعكس منطوق حتى يتوهم الركابة بل عكس لغوى او عرقى ومثله شائع (قوله كان تمليكا) ولان التوكيل قد حصل بدون التعليق فبعد زيادة التعليق يكون تمليكا صونا للزيادة عن الانشاء (قوله) (قوله المراد بالمشية) اى فى المطلوب وقوله وما ذكر فى المشية اى فى التوكيل ابست بالصيغة فقوله سواء ذكرها الموكل ليس بصحيح لكن يرد عليه ان الجواب ليس بحاسم لمادة الاشكال اذ الكلام فى البيع بالمشية بالصيغة باق لا يرد فمعه الجواب بل ينتقض به فالجواب عنه كما نقل عن المحبط ان ذكر المشية لغوى البيع لان تعليقه بالشرط باطل يعنى عند التعليق يكون البيع صحيحا والشرط باطلا بخلاف الطلاق واورد ان المعلق هو الوكالة بالبيع لانفس البيع واجيب بانه اعتبر التوكيل بالبيع باصل البيع ونقل عن القح بانه غلط لان التوكيل هو قوله بع وقد وقع سواء شاء المأمور او لا فلامعنى التعليق بالمشية اجاب فى البحر او لا بان المراد من التوكيل اثره اى الوكالة فحينئذ يكون للتعليق المذكور معنى ثم قال والحق ان البيع والتوكيل به لم يعلقا بالمشية وانما المعلق الوكالة وتعليقها صحيح فبحناج الى الفرق بين قوله طلقها ان شئت وبع ان شئت ثم اجاب عند صاحب النهر بانه لا نسلم ان الوكالة معلقة بمشية لاتصافه بكونه قبل مشيته البيع ولا وجود للمشروط دون شرطه وانما المعلق فعل متعلقها واعتبار التوكيل بالبيع غير صحيح لان الاول قابل للتوكيل بخلاف الثانى فكيف يعتبر به انتهى (قوله وانما نشأت) يعنى ان المشية فى المأمور انما نشأت من عدم قدرة الامر على ايجاب الفعل للمأمور لان الامر ان يقدر على جعل الفعل واجبا على المأمور (قوله فان لم ينشأ وقوع الطلاق به) لعدم احتياج الصريح اليه وبشير اليه ايضا قوله لانه فوض اليه الصريح (قوله مع احتمال الكل) فلهذا الاحتمال عمل نية الثالث فيه (قوله او قالت اختار نفسى) عطف على مدخول بان قالت اخترت نفسى (قوله فقالت انا اطلق نفسى) ظاهره الاطلاق وقد نقل عن المعراج هذا عند عدم النية والا وقع وعن القح هذا عند عدم التعارف والا فيجوز وقوع الطلاق بنفس اطلاق (قوله) اذ لا يمكن ان يجعل حكاية عن اطلاقها (لظهور قبل ولا ان يحمل على الانشاء لعدم استعمال المضارع فيه لا يخفى ما فيه من المخالفة لما نقل آتفا من المعراج والقح (قوله لانه فعل اللسان) يعنى التصديق فعل اللسان وفعل اللسان لم يوجد مع نطقها بهذا الخبر الذى هو انشاء التصديق بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستحيل اجتماعهما (قوله لان الاختيار لا يتنوع)

يرد عليه انه ان اريد من الاختيار معناه الاصل فلا يقع به الطلاق لانه متى في الضمير والطلاق لا يقع
 بما في الضمير وان اريد من الاختيار معناه الكسوى الذي هو البينة فلا يسلم عدم تنوعه وقدم صحة
 نيته الثلث في انت بان فاعل الاولى في التعليل ما في مثل البحر والنهر من ان البينة ثبت فيه
 مقتضى ولا عموم في المقتضى كما يرمى اليه قوله آتفا انه حكايته عن اختيارها في القلب بخلاف مثل انت
 بان لانه ليس بمقتضى وما قبل من ان هذا البينة لكونها مقتضى نفس اللفاظ متنوعة فقال
 في النهر فيه نظر لعل وجه النظر كون عدم عمومية المقتضى عاما والتخصيص ببعض المواد تحكم
 وقبل في التعليل ان الاجماع منعقد بوقوع الواحدة واورد بان زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه
 قال بوقوع الثلث بكمال الاستخلاص يرد عليه يجوز كون الاجماع في القرن اللاحق
 اذ الاختلاف السابق لا يمنع الاجماع اللاحق لكن يرد عليه ما نقل من اخذ مالك هذا القول
 ويمكن دفعه بان قول زيد قول بوقوع واحدة وزيادة اثنين عليها كما نقل عن القدسي (قوله
 عن الخلوص) اى الصفوة والتخلص (قوله كالطلاق) ان اريد به المعروف فشهد للنفي اذ هو
 مشنوع كما سبق في انت الطلاق وان المنكر فشهد للنفي كما سبق في انت طلاق وقوله بخلاف
 البينة متعلق بالنفي اذ هي متنوعة فالتخصيص باحدهما ليس بجيد كالقول بان في ذكره
 بخلاف البينة بعد قوله كالطلاق تأمل لا يخفى (قوله ولا تطلق) اى ان طلقت بالثلاث
 والا فتطلق نفسها بعد زوج آخر واحدة واحدة الى ان توقع الثلث لعل في تعليله اشارة
 الى هذا التقيد واشارة اليها ايضا في العطف في ولا تطلق يعنى بعد الثلث (قوله فوجب
 اعتباره خصوصا) وما في بعض النسخ من عدم لفظ خصوصا لعله سهو من الناسخ لا قضاء
 لفظ او عموم او فيما بعده (قوله مشيتها) الظاهر مشية الزوج نيته ومشية الزوجة قولها المخصوصة
 كما يدل عليه آتفا اى قالت شئت ففقه نوع جمع بين الحقيقة والحجاز ودفعه ظاهر (قوله فبق
 ابقاع الزوج) اى بالصرح واما وجه عدم نيته بالثلاث فعلم في قوله انت طالق سابقا (قوله
 جريا على موجب التخيير) اورد عليه ان المناسب ايضا ذلك عند وجود نية الزوج في كم شئت
 يدفعه ما مر من ان الطلاق يقع بعده قرن به لابه (قوله طلقت نفسها ماشاءت) ولو ثلثا اما
 بلا كراهة ولا بدعية لا اضطرارها لانها لو فرقت خرج الامر من يدها او بالكرهة والكلام
 لبيان اصل القدرة (قوله لان المحكم في العموم) فيه لان الموصولة والموصوفة ليستا قطعيتين
 في العموم قوله قد يستعمل للتخيير اورد ان الواقع في الزيلعي التبيين بدل التخيير ولا وجه للتخيير
 لا يخفى انه من قبيل تعمين الطريق (قوله طلق من نسائي شئت) وفي بعض النسخ من شئت
 الظاهر انه غلط اذ ينافيه قوله الاتى والعموم الصفة (قوله لدلالة اظهار السباحة) اى الجواد
 والعموم الصفة قبل الاول ناظر الى الاول اى مسألة اكل الطعام والثاني للثانية اى طلاق
 النساء فالاحسن تبديل او الفاصلة بالواو والواصلة (قوله فلجلوس القائمة) تفرع اما المحصر
 المستفاد من كلمة انما ومن السكوت في معرض البيان او من مفهوم التعداد (قوله وشهود تشهدهم)
 هذا عند عدم التحول عن مكانها متفق وعند التحول مختلف بناء على ان المعتبر في بطلان
 اختيارها اعراضها فقط او اى منه ومن تبديل المجلس والاصح هو الاول كما سبق صرح واهذا
 اطاق ولم يشر الى التقيد بخلاف الصرف قيل في تعليله فان القيام لدعوة شخص لمشورة
 او طلب الشهود مبطل فيهما اورد عليه انه حبط فاحش منه ظن ارتباط هذا القول بقوله
 ودعاء لابل الخ ولا مساغلة من عدة اوجه ثم ان ما ظننه سندا لم نجده في كتب القوم في بابي الصرف

و السلم لا يخفى انه يرد عليه ان مراده من القيام هو القيام الموصل الى الافتراق لا مطلقه بقرينة
 السياق فلا يرد عليه شيء مما ذكره (قوله وشرط في وقوع الطلاق) هذا الشرط ليس مختصا
 بمسئلة الاختيار بل بمهما وغيرهما كما يشير تصورات المسائل وصرح في البحر بالعموم فلا يرد به
 مختص بهما كما يظهر من كتب القوم كالكنز (قوله وهو يذكّر المفسر) أي ما وقع عليه الاجماع انما هو
 بذكر النفس او ما يقوم مقامها واقعا على خلاف القياس كما في البحر فلا يقاس الغير كالقريظة الحالبة
 ويندفع له كيف يصح الحصر وقد قال فيما بعد واختياره مثلا ان مثل الاختياره بما يقوم مقامها (قوله
 الا ان يتصادقا) ولو بعد المجلس (قوله قال تاج الشريعة) في البحر نقلا عن الفتح ان هذه ثابتة
 بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص فلا يقع بالتصادق هذا بخلاف لما ذكرنا عن تاج الشريعة
 فليتأمل انتهى لمختصا ثم اورد على تاج الشريعة بأنه يجوز ان يكون وقوع الطلاق حينئذ بنفس
 التصادق فقط لا بهذين الكلامين المحملين لا يخفى ان التصادق ليس ابتدائيا ولا مطلقا حتى
 يتصور الوقوع بنفسه بل هو مفيد بكونه في اختيار النفس ولو سلم ان كلام التاج ليس نصا فيما حمله
 بل يحتمل على مانفاه (قوله وكذا كذا النفس) أي الاختيار الذي يقارنه الاختياره مفسرا بالاختياره
 كالنفس لان الاختيار الذي قد يتعد وقد يتعدد ليس الاختيار النفس (قوله اما وقوع الثالث
 في الاولى) الصواب في الثانية اذ الخلاف والتعليل مختصان للثاني (قوله ان كان لا يفيد
 من حيث الترتيب) يعني ان هذا اللفظ يفيد الافراد والترتيب لان الاولى اسم لفرد سابق
 والوسطى لفرد بين شئين متساويين والاخيرة لفرد لاحق ولم يفد من حيث الترتيب لاستحالة
 في التجمع في الملك ويفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد (قوله والاكلام) أي اصل هذا الكلام
 للترتيب والافراد أي صفة الوحدة تابعة له اذهي من ضروراته (قوله فاذا لغا في حق الاصل)
 يعني اذ لغا في حق الترتيب لم ان يلغو في حق الافراد اورد عليه ان الاول اسم لفرد سابق
 فالفرد مدلوله التضامني فكيف يكون تابعا ضروريا واجبا به بعد التسليم قد يكون احد جزئي
 المدلول المطابق مقصودا والاخر تبعا فينتفي بالتقاء المق والتفصيل في التمهيد (قوله على ان
 ما ذكرنا) يعني من لغو الوصف تأيد بدلالة الحال بكونها دلالة اخرى بمعنى انه اذا كان الحال
 جوابا عن كل ما فوض اليها ناسب ان يكون بالكل الذي هو الثلث وهذا انما يكون بلغوية
 وصف الافراد أي الوحدة فيندفع انه ان كان هذا بعد لغوية صفة الافراد فهو الجواب
 الاول وان قبله فلا يكون جوابا للكل ولم يبق حاجة الى ان يقال ان هذا لاتعلق له بلغوية
 صفة الافراد وانه مؤيد للدليل آخر مستقل على انه في ذاته ليس بصحيح (قوله بلانية) ان قيل
 قال قاضيان وابو المعين باشرطها لان التكرار لا يزيل الابهام وقال الكمال وهو الوجه فكيف
 يصح هذا قلنا قال في البحر بعد نقل الخلاف عدم اشتراط النية هو المتمد فيه يندفع ما اورد
 من انه مخالف لما في البدائع والمحيط من اشتراط النية فيهما واضمحلت التوفيق بان المراد من عدم
 اشتراط النية الحقيقة لا الاعم ومن اشتراطها هو الاعم لانه يقتضي لغوية النزاع والظاهر
 انه معنوي (قوله لدلالة التكرار عليه) اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر (قوله
 في جواب اختاري لثلاث) قبل الظاهر من السياق عدم الاحتياج اليه (قوله لان العامل فيه)
 أي في تطبيق الزوجة تخيير الزوج وتخيره موجب للبنوثة الاترى انه لو امرها بالباين فوافقت
 زجعا ووقع امره فيه يندفع ما اورد عليه انه اذا قرن الاختيار بما يدك على الزجعة يكون
 للزجعة كما اذا قال امرك بكذا ينوي ثلثا فقلت اخترت نفسي بتطبيقه واحدة لا ثلث (قوله

وقع من الكاتب) قبل كيف يكون غلطاً وقد علل المسئلة بقوله بان هذا اللفظ يوجب الاطلاق
بعد انقضاء العدة فالصواب اطلاق كونه غلطاً (قوله لكونه من الكنايات) الموجبة للبينونة
بقرينة السباق فلا يردان الكنايات ليست بموجبة للبينونة على الاطلاق بل منها ما يفيد رجعية
(قوله فقيل) قبل ليس مسبباً عما قبله فينبغي التعبير بالواو وقيل تعقيب لقوله اعترض وقيل
متعلق بمقدر يعني اذا لم يمكن الحمل على غلط الكاتب للتعليل المذكور آنفاً فقيل فيه روايتان
(قوله في جواب قوله امرك) يعني مع نية الثلث (قوله يقع بآئنة) اى واحدة لان الواحدة
صفة لمصدر وهو طلقة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة حصر المقدر وبهذا وقع الفرق
بين هذه وبين الاولى ولقد وقع ما اورد انه ينبغي وقوع الواحدة في الاولى ايضاً لان
الموصوف كما احتمل ان يكون مرة احتمل ان يكون طلقة لان الاحتمالين ليسا على حد سواء
كذا في النهر وجه عدم السواء ان الواحدة في الاولى صفة الاختيار والاختيار تصلح للثلاث
وفي الثانية صفة للطلقة فاذا انصفت الطلقة بالواحدة لا يكون للثلاث (قوله للمامر ان المعتبر
تفويض الزوج) لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ايضاً كون الواقع في هذه الصورة ثلثاً لا واحداً
فان اجيب بان الواحد ادنى من الثلث والمرأة تملك الادنى فلا يخفى انه جاء هنا ايضاً بل اوضح
منه ويمكن ان يقال ان الواحدة جزء من ماهية الثلث بخلاف الرجعة بالنسبة الى البينونة
(قوله فيكون النصفة المذكورة) اى البينونة (قوله باختيارها الزوج) يعني رد المرأة هو
اختيار المرأة زوجها دون نفسها فذا تفسير باللازم (قوله وتحلل الليلة لا يفسلها) لا يقال
الدليل ذكرهما مفرداً فوجب ان لا يتناول الليلة ايضاً لاننا نقول الجمع بينهما بحرف الجمع
كالجمع بلفظ الجمع فصار قوله امرك بيدك يومين (قوله قال طلق نفسك) قيد بخطابها لانه
لو قال طلقى اى نسائي شئت فطلعت نفسها لا يقع لان الخطاب هنا لم يدخل تحت عموم خطابه
كذا نقل عن الحاشية ثم انه مستدرك بما ذكر في اول الباب والاعتذار بان ذكره هنا لبيان لغوية
نية الثنتين ولتهديد فقوله وكذا اخترت نفسي لبس بمقديده (قوله فطلعتها ثلثاً) سواء قالت
طلعت نفسي ثلثاً او فعلت نية الثلث وسواء وقعت الثلث بلفظ واحد او بمتفرق كما في الفتح
(قوله افعلى طلاقاً) فالطلاق مذكور لغة لانه جزء معنى اللفظ (قوله وبقي مطلق الطلاق) الذي
تضمنه البينونة اذ البينونة نوع من مطلق الطلاق فكانت بمنزلة الوصف فلعنت لخالفتها
في اصل الطلاق لكن لفظ مطلق في مطلق الابانة لم يراه وجه (قوله امرت بالثلث) اورد
بان عبارة القوم باجمعهم مثل ما في تفسير هذه فلا وجه لتغييره اولا بهذا الجملة ثم لتفسيره
بما ذكر القوم وان الاحسن ان يلصق هذه بما يجئ من قوله طلق نفسك ثلثاً ان شئت احسن
الترتيب كما في الكثر فائتمل (قوله وهو ان يقول طلق نفسك واحدة) اى ان شئت بقرينة
المقابلة وان معنى العكس انما يظهر فيما ذكر فلا يرد عليه ان الصواب ان يزيد لفظ ان شئت
(قوله بخلاف الرسالة) هي التي لم يوجد فيها تعليق (قوله واما الثاني) وهو قوله ولا يقع
بعكس (قوله وهذا بناء على ما قدم) هو قوله آنفاً في تفسيره وان عكسه لعل هذا معنى ما قيل
اى بناء على ان مشية الثلث مشية للواحدة عندهما وعنده لا كان ايقاع الثلث ايقاع للواحدة
عندهما وعنده لا انتهى كما ينبغي عنه تشبيه المشية بالايقاع لامر آخر حتى يورد عليه انه
تعسف (قوله بما لا يعنيهها) اى يهملها (قوله اذ المشية تنبئ عن الوجود) لان اصله من
الشيء الذي بمعنى الوجود (قوله بخلاف اردت) اذ الارادة طلب النفس الوجود عن ميل

فالارادة والمشيئة مختلفان في صفة العبد وفي صفة الله متراد فان (قوله وكذا كل تعليق بمعدوم) مربوط على قوله فقال شئت ليصح قوله كما اذا قال شئت بتذكير الفعل كما في اكثر النسخ موافقا لما في الهداية والتنوير واما قوله الا ترى بخلاف الموجود مربوط على قوله فقالت شئت الخ لدلالة قوله فانها اوقالت بان تأنيث فالاولى ان يجعل ربطهما على محل واحد بان يؤنث الفعل الاول كما في بعض النسخ كما في الكثر (قوله فانها اوقالت قد شئت) اورد عليه انه داخل تحت عموم قوله آنفا وابقاها بالعلقة اشتغال بما لا يعينها واجب ان هذا عند بقاء التعليق على حقيقته وهنا لم يبق بل انقلب تخييرا واول ان التعليق بالواقع تأكيده لمضمون الحكم المخبر ولهذا يستعمل مثله في مقام اليقين **باب التعليق** (قوله والتعريف بالتعليق) كما في اكثر نسخ الكثر اولى من تعبير الهداية باليمين لشمول التعاقب الصوري وان لم يكن معينا كالتعليق بحضها وظهرها او مما لا يمكن الامتناع عنه كظلمة الشمس او بفعل من افعال قلبها كالحبة او بفعل من افعال قلبه فاته في هذه المواضع لبس يبين كما في البحر ثم المراد من التعليق هنا ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى (قوله شرط صحته) وايضا من شروطه كون الشرط معدوما على خطر الوجود فلو كان محققا انحوت طاق ان كان السماء فوقنا كان تخيرا ولو كان مستحيلا انحوان دخل الجمل في سم الخطياط فلم يقع (قوله اى التعليق بالملك) الصواب اى الى الملك كما في الشروح بل في بعض النسخ ان اذ لوجه لبعلة تفسير اللصمير كما هو المتبادر ولا حسن لبعلة تفسير الاضافة اليه كما لا يخفى (قوله فان الزوج) دفع لما ورد من ان النكاح لبس بملك وانما هو واسم للعقد (قوله تخفيا) من الاخافة (قوله فلا تطلق اجنبية) اعترض عليه بانه يجوز ان يعتبر في الكلام ضمنا وصوتا عن الاله ان يحوان تزوجتك فكلبتك الى آخره واجب بان اليمين مذموم شرعا او غير مطلوب فلا يختاط في تحكيجه ورد ان التعليق لبس بيمين وقيل الصواب في الجواب المقدر اما محذوف او مقتضى فالاول لبس بيمين ثم اعدم توقف المذكور عليه لأنه ولا الثاني لان من شرطه ان يكون المقدر احاط رتبة من المذكور وان لا يتغير المذكور عند التصريح بالمقدر والشرطان متغايران كذا في الزهر (قوله ذوال الحل) اى حليلة النكاح وهو بالثالث (قوله لازلزال الملك) بان يزول الملك ولا يزول الحل كالمطلقة بدون الثالث (قوله يعنى اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق) اتى بالقاء في الجواب لان الجواب اذا أخر عن الشرط يكون بالقاء ان لم يؤثر فيه الشرط لالفاظا ولا معنى وان حذف القاء ان نوى تعليقه دين (اعلم ان جواب الشرط يجب اقترانه بالقاء حيث لم يصلح جعله شرطا وذلك في مواضع جمعت في قوله طيبة واسمية وجامد وما وقد بان والتنفيس اى جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والتخصيص والدعاء واراد بالجامد نعم وبئس وعسى وفعل التعجب وقوله وما اى وبالجملة الفعلية المقرونة بما الزايفة وماهية في الزهر (قوله وتطلق بعد الشرط) وقوله اوقال لا جنبية تكرار بحسب المعنى بالنسبة الى المتن فجعله تفرعا لبس بحسن (قوله لانها هى المانعة) اى طلاقات هذا الملك هى المانعة عن وقوع الشرط انذى هود خول الدار (قوله اذ الظاهر عدم ما يحدث وهو الملك بعد زوج آخر) (قوله واليمين تعقد) اى تعقد للمتع في لآيات كان ضربتك فانت طالق والحمل في النبي كان لم اضربك الى آخره (قوله واذا كان الجزاء ما ذكرناه) هو طلاقات الثالث (قوله وقد فات) اى والحال قد فات هذا الجزاء (قوله بخلاف ما اذا بانها) اى بدون

الثلث (قوله لا يخلو عن مساحمة) والا يلزم الذي في الملك ان يكون التجيز بدون الثلث مبطلا للتعليل
فيمر من التجيز كاله وهو بالثلث بقريئة السباق (قوله والافاظ الشرط) اسما وحرفا والشرط
بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط فتحرك بمعنى العلامة سمي بذلك لانه علامة على ترتيب
الثانية على الاولى ثم ان المراد ليس الحصر على ما ذكر والافقد نقل عن جامع الفقه لو لولا
وما نقل عن الفتح ان لولد لالتهاعلى الامتناع المناق للتعليق لم يذكر هنا كلفقد رده في البحر
نقل عن المحيط بان لو بمعنى الشرط وما في النهاية والمعراج ان لو وان عملت عمل الشرط معنى
لكونها لم يعمل لفظا وغيرها عاملة فيهما فقل في النهر ان هذا موجب لاولوية الذكر
لان فطر الفقيه انما هو للمعنى كما في لفظ كل (قوله في العدة) واما الدخول قبل الشروع
في العدة كدخول غير المطلقة اصلا في حال الابتداء فمعلوم مما ذكر دالة بل هو معلوم بداهة
فانقد لما عند وجود العدة فقيده لازم لوجه لاسقاطه ولان اوله بقيام اثر النكاح ليعم ذلك
(قوله فانها اذا طلقت ثلثا) اي بالزوج وتزوجها الزوج الاول اي بعد الزوج الثاني (قوله
صدق في حقها ان كانت حائضا) وان طهرت لم يقبل قولها لانه ضروري فشرط قيام
الشرط (قوله كما في الدخول) اي في ان دخلت الدار غائت طالق (قوله كما في حق العدة)
اي يصدق قولها بانقضاء عدتها (قوله والوطئ) فان الوطئ يحرم بقولها انا حائض ويحل
بقولها قد طهرت (قوله بخلاف ما اذا قبل) فانه يقع على صوم ساعة (قوله لانه حال انقضاء
العدة) وقد استقر ان الطلاق المقار لانقضاء العدة لا يقع (قوله فلا يقع الثانية بالشك)
فالواقع هو الواحدة للتيقن وقد قرر ان البقن لا يرتفع بالشك (قوله قبل البقن) مراده تمثيل
لا حصر فلا يرد ان التيقن غير موجه (قوله علق الثلث) بشئين اعلم ان ظاهره هو الاطلاق
وقد قال في البحر بعد ما فصل الاقسام والاحكام المخصوصة بكل والحاصل انه اذا كرر
اداة الشرط بلا عطف فان الوقوع متوقف على وجودهما سواء قدم الجزاء عليهما
اواخره عنهما او وسطه لكن ان قدمه اواخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو المفقوظ به
اولا على التقديم والآخر وان وسطه فلا بد من الملك عندهما وان كان بالعطف فانه موقوف
على احدهما ان قدم الجزاء او وسطه واما اذا اخره فانه موقوف عليهما وان لم يكرر اداة
الشرط فانه لا بد من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما واخره عنهما اهذاما ظهري من كلامهم
وارادة الخصوصية مع عدم مساعدة ظاهر عبارته تقصير وموهم خلاف المقصود وفي البرازية
من الاعمان والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند اولهما والمعلق بالفعلين عند آخرهما
والمضاف الى احد الوقتين كقوله غدا او بعد غد ينزل بعد غد ولو علق باحد الفعلين ينزل عند
اخرهما والمعلق بفعل ووقت يقع بايهما سبق انتهى (قوله باهلية المتكلم) وهي بكون المرأة
ملكاة (قوله لكن الملك يشترط) اللان من الدليل لزوم الملك في حال التعليق وفي الشيء الثاني
والمطلوب هو لزوم الملك في الثاني فقط كما يدل عليه قوله يقع ان وجد الثاني في الملك على انه
قد علم ذلك في اول الباب الا ان يقال ليس المقصود من ايراده الايان حال لزوم الملك
في الثاني لانه متوقف عليه كما يدل عليه قوله والحال فيما بين ذلك ثم قيل ان هذا خاص
بنحو هذا المثال والا فالتعليق بنحو طلاق من يترجها الملك فيه معدوم مع صحة التعليق
لاضافته الى حال الملك لا يمتنع ان التعليق بشئين في هذه الصورة ليس بسديد فافهم (قوله
باستصحاب الحال) اي بقاء حال التعليق وهو الملك (قوله عند تمام الشرط) وهو بالشيء

الثاني (قوله والحال فيما بين ذلك) اى بين حال التعليق وتتمام الشرط وحال الشرط
 الاول فيما بينهما (قوله فبستغنى) اى ما بين ذلك يعنى الشرط الاول (قوله اذبقاؤه)
 اى اليمين والتذكير اما بتأويل الخلف او التعليق (قوله بحمله) اى اليمين وهو المذمة اى ذممة
 الخالف فلم يشترط الملك للشرط الاول والحاصل ان هذا الكلام مسوق لبيان ثلث مصالب
 الاول لزوم الملك حال التعليق والى بيانه يشير قوله لكن الملك الخ والثاني لزوم عند الشرط الثاني
 يشير اليه قوله ويشترط عند تمام الشرط الثالث عدم لزوم عند الشرط الاول ويشير اليه قوله
 والحال فيما بين ذلك الخ كما لا يخفى (قوله بعد وقوع الثلث ووقوع العتق) فهو من قبيل سرايل
 تقيكم الحر فيندفع ما اورد بان القصر على ما ذكر قصور (قوله فلا عقر) اى في ظواهر الرواية وهو
 بضم العين دية الفرج المغصوب وصدان المرأة كذا في القاموس وفى المصباح انه دية فرج المرأة
 اذا غصب ثم كثر حتى استعمل في المهر فتفسيره هنا هو هذا المعنى الاستعمالى (قوله بل لا يلاحد
 ولو حكما) بان حرك نفسه كذا في النهر (قوله نظرا الى اتحاد المجلس) يعنى اتحادية مجلس ما يكون
 محللا مع ما يكون محرما واتحادية المقصود منهما موجبة للشبهة الدارئة عن الحد (قوله)
 وان مات الزوج قبل الشرط وانما يعلم ذلك بقوله قبل ذلك انى طلاق امرأتى واستثنى كذا نقل
 عن العناية (قوله وانت حر وحر) فيه اشارة الى انه لو عطفه بمرادفه نحو حر وعتق ان شاء الله
 يصح الاستثناء ولا يجعل فاصلا كافى البرازية ونقل عن الخلاصة (قوله فلا يبطل اتصال الشرط)
 فيصح اتصاله فيؤثر في عدم وقوع الطلاق والعتق (قوله لكونه تأكيدا) اى تكرر اذ عطف
 التأكد على المؤكد ليس بجائز فصح كونه جوابا عن كونه تكرر عندهما خلافا لمن وهم عدده
 (قوله كذا ان شاء الله انت طالق) يعنى عند عدم الفاء فى الجزاء والا فيكون مجمعا في التعليق
 كما يدل قوله فى الشرح فاذا اتى التثنية (قوله فانه تعليق) عند ابي حنيفة ومحمد رجهما الله
 فيه نوع مخالفة لما فى المرأة اذ جعل فيه هذا الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فقط ولم يذكر الامام
 هناك مع الاشارة الى ضعفه بل اشار الى ان الراجح كون التعليق لمحمد والابطال لابي يوسف
 (قوله ان المبطل) يعنى ان مشية الله وكذا ذكر سائر مشية من لا يعلم مشية فهو ان شاء الملك
 وان شاء الجن مبطل عنده (قوله فيبطل حكمه) فلا يقع الطلاق فلهذا لا يفرق بين تقديم
 الشرط وتأخيرها وبيان الفاء وعدمه (قوله ان الموضوع) حاصله انه اذا قدم الشرط ولم يذكر
 حرف الجزاء لم يتعلق وبقى الطلاق من غير شرط بخلاف ما اذا قدم الجزاء لان دخول الفاء
 فيه غير متعارف بل الارتباط المعنوى فيه قائم مقام الفاء كذا قبل هذا وان كان موافقا لما فى الجمع
 وما نقل عن قاضيان لكنه مخالف لما فى البحر من انه ولو قدم المشية ولم يأت بافغاء صحت المشية
 ولا تطلق لمكونه ابطالا وعليه الفتوى كما فى الخاتمة وهو الاصح كفى البرازية معزا لكل منهما
 الى ابي يوسف تأنى مداره ما نقلناه عن المرأة وفى النهر كلام يؤيد المصنف (قوله وفى التعليق)
 خبر مقدم انما وجد الاتصال فى التعليق لكون معنى الاتصال تعليق الشئ بالشئ وايصاله اليه
 كما فى الاصول (قوله الى العبد) اى الى من يعلم مشيته والا فالملك والجن مثلا عبد وقد علم
 خلافه فيهما (قوله والوجوه العشرة) اولها بمشية الله (قوله لان فى معنى الشرط) هذا مخالف
 لما فى المرقاة من ان الاعصم ان فى ايس شرط حقيقة بل كان شرط والجل على انه من قبيل
 التشبيه البالغ ايس بممكن هنا اذ فيه قول آخر وهو كونه شرطا حقيقة تأمل (قوله وبرادبه
 المعلوم) فان قيل ان العلم تابع للمعلوم والمعلوم هنا وقوع الطلاق وهو معدوم قبل هذا فيكون

من قبيل التعليق بالمعدوم قلنا لكنه يستعمل في مقام تأكيد الكلام فيكون منجزا في حكم المؤكد لكن على هذا ضرورة لجعله بمعنى الشرط (قوله ولانه لا يصح نفيه عنه تعالى) ومن شروط التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود (قوله فيكون تعليقا بامر موجود) وقد عرفت انه ان كان الشرط محققا كان تقييدا لانه استثنى جميع ما تكلم به اذ هو استثناء مستغرق وهو باطل لكن يرد عليه ان ظاهره الاطلاق وقد قرر في الاصول ان الاستثناء بما يساوي المتني منه وجودا نحو نسائي طوالق الاهد وبكرة ورعد وعرة جائزا لان يراد استثناء جميع ما بهذا اللفظ بقرينة ما ذكر من لفظ الثلث في المسئلة (قوله عليك امرأة) الاوفق للثمن فلانه وكذا فيما بعده (قوله فطلق التي معه) هي المخاطبة ولا وجه لما يقال في تفسيره يعني طلاقا ثانيا وهو ظاهر وان المراد طلقها بالبين بقرينة المفسر فقوله في المدة اي عدة البين فلا يرد ان مثله خير من شرحه للحناء المشار (لا غيرها اصلا بالثلاث) وبما دونه رجعا او باينا لعل وجه عدم الوقوع انه جعل هذا بيانا لما اوقعه للمخاطبة وذاليس بصالح له وان الزيادة على اثنتي الى الخمسين لغو فالتشيء بعدما لغو لا يمكن اصلاحه وقيل لان الصواب لبست بمعية للضررات بل يحتمل للاصدقاء والاقرباء والله اعلم

باب طلاق الفار

(قوله انما يعنون الباب بطلاق المريض) كإفعاله جهور المصنفين لان حكم الباب لا يختص بالمريض وان كان هو اصلا في الباب كما هو نظر الجمهور (قوله خارج البيت) كعجز الفقه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوقي عن الاتيان الى دكانه فاما من يذهب ويحيى ويحم فلا وهو الصحيح هذا في حقه واما في حقها فيعتبر العجز عن القيام بمصالحها داخل البيت كذا في البرازية وزاد في الضم ان لا تقدر على الصعود الى السطح كذا في البحر قال في النهر والاول اولى لان مقتضى الاول اوقدرت على نحو السطح دون صعود السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر (قوله فن يقضيها في البيت) يعني اذا شرط في الفرار العجز عن خارج البيت فالعجز عن مصالح داخله بان يريد قضاء مصالحه ويعجز عنه الاشكال لا يكون فرارا لتضمن الارادة للفعل الاول والعجز للثاني والافتقار للتفرع امان يقال فن لا يقضيها في البيت لا يكون فرارا او يقال فن يقضيها خارج البيت وهو يشكي الى آخره فاللازم اما ان يكتب ما ذكرنا وحل الشارح على الخطاء وايضا يفهم منه ان من لا يقضيها في البيت اصلا لا يكون فرارا وهو مع كونه محابا لغا مقتضى منه مناف الظاهر عموم مانقل عن الكمال اذا امكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فانصح انه صحيح انتهى وان موافقا لمثله (قوله فانكسرت) قد يوهى ان الانكسار شرط لكونه فرارا ولبس كذلك فانه ان تلاطمت الامواج وخيف الفرق ومات من ذلك الموج فهو كالمرضى كما في البحر (قوله والمرأة في جميع ما ذكر) فيه انه يقضي كونها كالرجل في العجز عن مصالح خارج البيت وليس كذلك (قوله فان اخذه الطلق) خص الزيلعي بما يكون بعشتم سنة اشهر واورد عليه بان صعوده بطلاق السقط اشد من طلق من تحملها المادة الطلق وجع الولادة (قوله ما بدأ خذها الطلق) اورد بان الهلاك بالطلاق لبس بغالب ولا يخفى ان الغلبة لبست بالنسبة الى الغير بل بالنسبة الى حال تلك المرأة وانه استقرار ناقص وامر وجداني (قوله فلو ابانها بلارضاه) لا يخفى ما في هذا التفرع من الخفاء اذ ما قبله مطلق عام فلا يفرع الخاص على العام وايضا لا بد من التقييد بكونه طايعا لانه لو اكرهه على طلاقها البين لارث (قوله بلارضاه) يشمل ما اذا سئل الطلاق مكرهه فانها رثت كافي النسخ نقلا عن الفتية ونقل عن جامع الفصولين

خلافا فيه (قوله مطلقا) اى سواء كان فى الصحة او فى المرض كفى المنع ويقتضيه المقام لامقابل
 اى سواء برضاء الزوجة اولاً ولا ما قبل ايضا اى سواء كان التعليق بفعلها او بفعله وسواء كان
 الفعل مما لا بد منه او لم يكن (قوله لبقاء الزوجية) تعليل لقوله ترث فى البائن كما فهم من النهر والمنع
 وان كان الظاهر لفظا كونه تعليل للرجعة وقوله فانه السبب مع السابق فى حكم مقدمة واحدة
 بمعنى ان الزوجية سبب ارثها فى مرض موته كما فى البحر وقوله فان الزوج الى آخره تعليل لما ذكر
 يعنى انما اعتبر بقاء الزوجية هنا مع ان البينونة سبب لزوال النكاح كما سيذكر لان الزوج قصد
 ابطاله الى آخره حاصله ان البينونة اذا سلم عن العوارض المذكورة يوجب زوال النكاح واذا
 عرضته شئ من العوارض يوجب بقاءه فى العدة وقوله ولهذا يرثها الى آخره متعلق على قوله
 لبقاء الزوجية الى آخره يعنى بقاء الزوجية علة لارث الزوج منها اذا ماتت فى الرجعى مطلقا
 كعكسه وقوله بخلاف البائن متعلق لما قبله يعنى ان البائن السالم عن العوارض ملابس بخلافه
 حيث يمنع الارث من الطرفين لان السبب الى آخره هذا غاية ما يقتضيه اصلاح عبارة الشارح
 رحمه الله تعالى وان لم يخل عن التعقيد فلهذا توجهها بما ذكر وتعرض على عامة قبل وقال لى
 ذلك (قوله وكذا طلقها واحدة) الاولى ان يقال طلقت بيانا واحدا لان يفهم حكم الثلاث
 دلالة اولان يدخل فى عموم البينونة ولا يحتاج الى كلام آخر خلافا لمن زعم خلافه (قوله وان
 كان الايلاء ايضا) ما ذكر فيما تقدم انفا لبيان صورته وهما لبيان علته فلا استدراك ولا حاجة
 الى ان يقال المراد فى السابق بيان كون الايلاء وحده فى المرض وهما بيان **كون كل من**
 الايلاء ومضى المدة فى المرض كابدل عليه لفظ ايضا على ان فى ذاته خفاء لا يخفى (قوله
 والتأخير الى اخره) يعنى تأخير المرأة ما ذكر مناسب لاختد حقها الذى هو الارث وهى لم تؤخر
 مع امكانه فبعموم هذا الدليل يعلم حال ما اذا فارقت بسبب الجب والعنة وخيار البلوغ والعنف
 من عدم الارث (قوله فلها الاقل منه ومن الارث) هذا ان فى العدة من وقت الاقرار والا
 فلها جميع ما اقرها به او وصى كذا فى البحر قبل كلمة من نيانية ولبست صلة للاقل والضمير
 راجع الى ما اقر به فافعل مستعمل باللام لاجمى يعنى فلها احدهما الذى هو اقل من الآخر
 فالواو بمعنى او او بمعنىاها لكن لا يراد المجموع بل الاقل الذى هو الارث تارة والموصى به
 اخرى فالاقلية بحسب الزمانين وجعلها فى اصلاح الايضاح متعلقة بالنظر فى اى ثبت لها
 من الموصى به ومن الارث ما هو اقل انتهى ملخصا (قوله بفعل اجنبى) سواء كان له بد
 ولا كذا فى البحر وان كان التعليق فى الصحة وفى الشرط المرض لم ترث لانها مضطرة
 فى المباشرة ولا رضاء مع الاضطرار لكن قال فى النهر وقال محمد اذا كان التعليق فى الصحة
 فلا ميراث لها مطلقا قال فخر الاسلام وهو الصحيح (قوله فلان الصحة لم تخلل) وقد علم انه
 لا بد ان يتصل به الموت قبل هذا الاطلاق مقيد بما اذا لم يكن به حى ربيع وهى ما كانت داخل
 العروق فان كانت فزالت ثم عادت جعلت اثنائية عين الاولى فترث قال فى الدراية وفيه نظر
 لانها لما زالت لم يبق لها متعلق بماله وفى هذا الكلام تصريح بان المحموم مريض ووقع
 فى ملتقى البحر لبرهان الربن الحلى انه لبس مريضاً ويمكن التوفيق بحمل الاول على ما اذا
 جاءت نوبتها والثانى على ما اذا ماتت والله الموفق كذا فى النهر (قوله قالت لزوجها
 المريض) مستدرك بما تقدم من قوله كذا ترث طالبة رجعى الى اخره (قوله فثبت مستندا)
 الاستثناء وهو ان يثبت فى الحال ثم يستند نحو ان قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق

حتى تموت فلان بعد اليمن بشهر فان مات لتام الشهر طلقت مستندا الى اول الشهر فبغير
 العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار مهر اجعا لو كان رجعا وغرم العقر ولو بائنا كذا في الاشياء
 فعلى هذا لو وجد الوطئ قبل الموت وبعد الزوج الثاني اليها يجب العقر **باب الرجعة**
 الفسخ افسح من الكسر يكون لازما ومتعديا كذا في النهر (قوله استدامة النكاح القائم في العدة)
 ظاهر الاطلاق الشمول للعدة بسبب الوطئ والدخول بدون الوطئ وقد تقرر ان الرجعة
 في عدة الدخول ليست بصحيحة ولذا غير ابن الكمال التعريف وزاد في التعريف بعد لفظ
 الوطئ والجواب ان هذان الشروط والتعريف بالمأهية يرد عليه ان العدة ايضا من الشروط
 ولهذا قال في النهر لو قال هي استدامة القم لكفاه والحاصل انه ان كان تعريفا بالشروط
 كما صرح بجوازه في كتب الميزان فمحتاج الى قيد آخر وان بالمأهية فقيد بالعدة مستدرك يمكن
 ان يقال انه تعريف بالذات وببعض العرضيات اذ الشرط من عرضيات الذات لئلا يكون
 موجب العدة في الاعم والاغلب هو الوطئ اكنى بها اذا لمفرد يلحق بالاعم والاغلب
 (قوله بخورا جئتكم) متعلق باستدامة يعني يراجع باحد ما ذكر وان قال ابطلت حتى في الرجعة
 او ارجعة لي عليك (قوله وبما يوجب حرمة المصاهرة) اي من احد الجانبين كما في الملتقى
 وهذا النوع منها مكروه كما في الموهرة كما في المنع ولذا اخره وايضا يكون الرجعة بتزوجها
 في العدة في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في البحر وايضا بالوطئ ولو في الدبر على المفتي به
 (قوله وان ابت) ولذا لاحاجة الى العقد والولي والمهر كما في شرح الملتقى ثم باؤها شامل
 لكونها بعد العلم اولا كما يقتضي الاطلاق ومانقل عن العناية من اشتراط اعلام الغائبة بها
 قال في النهر هو سهو (قوله مسببا بترك الاعلام) فالتدب في المتن معنى الاعم والا فتزك التدب
 بالمعنى الخاص ايسر باساءة اذا لاءاقل من الكراهة على ان مقتضى الدلائل ايضا لبس الا ذلك
 (قوله اجنب بانها) قال الزباجي وهذا مشكل ايضا من حيث انها وجب عليها السؤال
 بالعمل بما ظهر عندها ونقل عن الكمال وايسر السؤال الال دفع ما هو متوهم الوجود بعد
 تحقق عدمه فهو وزان اذ هو ايضا لمثل فاذا كان مستحبا انتهى والحاصل ان ايقاع الزوج
 الرجعة مع قدرته على البينة كان اماراة على الرجعة فظهر عندها ايضا حصول الرجعة
 (قوله عرفوه مطلقا) بكسر اللام وتشديد ها (قوله ان لم يقصد الرجعة) اورد عليه بان
 الدخول عند قصد الرجعة ترك للتدب ايضا لانه لا يأم من ان يرى الفرج بشهوة فيكون رجعة
 بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين قال في النهر بعد نقل مضمون ما ذكر عن البحر
 الداعي على هذا الحمل تقدم افادة ذلك الحكم تلويحا بقوله والاشهاد مندوب عليها وقد
 علمته انتهى فكانه قال المصنف ندب الاشهاد عند قصد الرجعة وندب عدم دخولها عند
 عدم قصدها فالاول شامل لهذه الصورة فيلزم تكرار على هذا (قوله واقرب احواله) اي
 الانتضاء (قوله فيصار اليه) فيكون زمان السكينة من العدة فيقع الاخبار بالانتضاء بعد
 العدة فتصح الرجعة (قوله وهو الحيض الثالث) الاولى تقديمه على لفظ العشرة ثم المراد
 من الثالث عام الحكمي فيشمل الامة فلا يرد انه لو اقتصر على قوله من الحيض الاخير لشمل الامة على
 ان بيان مفهوم الاخر محتاج اليه هنا لعدم معلومه في هذا الباب (قوله حتى لو بقي الى اخره)
 اورد عليه ان حاصله كون الانتضاء لاقل من العشرة فيكون من قبيل الشق الثاني فالانساب
 اقتصاره على قوله ليعده لان الحيض لا يزيد الحالا ليعده ان يقال ان هذه العلة لغائبة في القلة عدت

من الشق الاول ولهذا لم يشترط فيه وجود نفس الاغتسال بخلاف الثاني تأمل ثم الظاهر من
ظاهرة الاطلاق وقد ذكر الزيلعي لو جاوز الدم العشرة ولها عادة انتهت من حين انتهاء
عادتها (قوله حتى تغسل) ظاهره ايضا الاطلاق وقد نقل عن الكمال انه اذا عاودا بعدها
ولم يجاوز العشرة تبين عدم انقطاعه فله الرجعة (قوله يسارع عليه الجفاف) فلو تيقنت
عدم الوصول او تركته عمدا لانقطع كذا في البحر (قوله لان الشرع كذب به) قبل لبس
التكذيب على تقدير ان يكون بين الولادة والنكاح اقل من ستة اشهر فلا بد في المسئلة من قيد
آخر لا يخفى ان مفهوم التصريف حجة وقد دل على ذلك المسئلة مفهوما ولم يكذب الشرع
فان قيل ايجاب الشرع اياها للعدة بعد الخلوة يجعل من قبيل تكذيب الشرع ايضا قلنا
ايجاب العدة امر احتياطي لمجرد احتمال الوطئ (قوله فيكون انكاره حجة عليه) واما اذا
كان الانكار من جانب المرأة فقط كان له الرجعة ولذا قيد بانكاره ولو لم يخل بها فلا رجعة له
(قوله صحت الرجعة) اي يظهر صحتها بتكذيب الشارع له في قوله لم اجامعها حيث جعله
واطئا حكما حاصله المراجعة بعد الخلوة وانكار الوطئ ليست بصحيفة الا ان يرجع وتأني باقل
من سنتين بوله فيكون المسئلة التفرعية بمنزلة الاستثناء مما تقدمها في دفع ايهام التدافع بينهما
من ان الاولى مصروفة بعدم الرجعة و الثانية متضمنة بصحتها (قوله فلا بد ان يجعل الزوج
واطئا) وان انكره لان حله على الكذب اولى من الحمل على الزنا (قوله واكثر) وان كان الكثرة
عشر سنين ما لم تقرب بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس كذا في النهر
(قوله ليكون الوطئ حلالا) اذ العدة لازمة عليها لعدم وجود الطلاق قبل وضع الحمل بل
في ان الوضع فالوطئ في العدة فيكون حلالا كما يشير اليه (قوله والولد الثاني والثالث رجعة)
اي تظهر بهما الرجعة السابقة لان العلوق بوطئ حادث في العدة فان قلت فيه حكم عليه
بالوطئ في النفاس وهو حرام قلت لبس للنفاس كية خاصة اذ يجوز ان لا ترى شيئا اصلا كذا
في النهر (قوله لانها حائل) كذا في اكثر النسخ هو ضد الحامل وما في بعض النسخ بالميم بدل
الهمزة تصحيف الكاتب (قوله وضع الغير في العدة) اورده عليه بان هذا البطل جازي الصغيرة
والايسة وعدة الوفاة قبل الدخول ومعدة الصبي والحيسة الثانية والثالثة مع ان الزوج
في العدة لبس بجائز واجيب بان هذه حكمة للحكم ووجودها يراعى في الجنس لا في كل فرد
لا يخفى انه يقتضى هذه الحكمة عدم صحة نكاح المبانة في العدة ونقل عن العناية كون استنباه
النسب مانعا عن جواز النكاح في عدة الغير مسلم واما انه يلزم جواز اذا عدم هذا المانع
فلبس بلان لم يجز ان يكون ثم مانع آخر هو جهة التعبد واجيب بان هذا تعليل في مقابلة
النص فالاولى ان يقال المنع عام في العدة بالنسبة هو قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح
حتى يبلغ الكلب اجله خص منه العدة من الزوج نفسه بالايجاع كذا في النهر
واما الجواز بان مجرد جواز المانع كقصد التعبد بدون اعتبار الشارع لا يمنع صحة
الزوج فقبل انه كلام السند فتدبر (قوله لا مطلقا بها) ولو قبل الدخول وما في المشكلات
زلة عظيمة لا يحل لمسلم نقله كافي التبع (قوله حتى يطأها غيره) ولو حكما ليشمل ما كانت تحت
مجنون او خصي بالغ او مرأى حر او عبد او محبوب وحلت منه وكذا يشترط في المفضاة الحبل
ايضا ليعلم ان الوطئ كان من قبلها (قوله حل على العقد) وقيل المراد به الوطئ بالايجاع
(قوله وروم الوطئ) وما نقل عن معبد بن السبب كما نقل عن الخوارج والشعبة فقد قبل برجوعه

عند فهذا خلاف لاختلاف ولذا لو قضى به لا ينفذ (قوله لان الشرط الابلاج) اى بقوة نفسه ولو بحائل توجد معه لذة الحرارة (قوله دون الانزال) ولذا اشار عليه السلام بالذوق وتصفيره العسيلة ولو اوج الشيخ الفاني ذكره بمساعدة يده او يدها لتحلل والصواب حلها لانه معلق بدخول الحشفة كذا نقل عن المجتبي لكن في النهر بما اذا انتعش وعمل والا لا (قوله وكره) اى تحريما كافي البحر وان الاصل في الكراهة عند الاطلاق ان تصرف الى التحريم كما نقل عن الكمال فتنتهض سببا للعقاب (قوله بشرط التحليل) وان كان الشرط باطلا والنكاح صحيحا اذا النكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة فلا يجبر على الطلاق فيها زيف الكمال ما نقل عن الزندوسى وما وقع في البرازية من صحة اجبار القاضى بالتطليق بناء على الشرط وان خيف بعدم تطليق المحلل تقول المرأة حالة العقد زوجتك على ان امرى يبدى بشرط كون البداية منها لانه فاذا قال المحلل تزوجتك على امرى يبدى بعد ما تزوجك لم يصر الامر بيدها ويقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجاءتلك فانت طالق ثلثا او اربعة فبقع بالجماع مرة فان خافت من امساكه بلا جماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك كذا في الاشياء وقال بعضهم ومن لطيف الحيل ان تزوج مملوكا مراهقا فاذا اوج ملكه لها ففسخ النكاح لكن هذا مفرع على القول بصحة النكاح مع عدم الكفاءة والقنوى بفساده ان كان لها ولي والا فصحيح اتفاقا وتفصيلا في الاشياء ايضا لكن بعضهم اکتفى بكون المراهق المحلل قادرا على تحريك آتله وبعضهم اورد عليه بان مجرد حركة الالة ليس بكاف بل يشاهد ذلك في الاطفال فقال بلزوم الابلاج بالاشتهاء (قوله اما اذا اضمر ذلك) قبل بل يكون مأجورا لان مجرد التية في المعاملات غير معتبرة وقبل المحلل مأجورا وبلى اللعن في الحديث اذا شرط الاجر كذا في البحر (قوله ويهدم الزوج الثاني) ان وطئ والا فلا (قوله وعند محمد) نقل عن الكمال اختيار قول محمد (قوله لكون البضع مقوما) اورد عليه انه مشهور عدم تقومه عند عدم الدخول ولزوم نصف المهر عند عدم الدخول موجب تقومه مطلقا **باب الابلاء** الابلاء لغة مصدر الى كاعطى اى حلف والجمع الايا (قوله وشرا حلف على ترك) اورد عليه بانه غير مانع لانه صادق على ما لا يشق عليه نحو ان وطئت فلله على ان اصلى ركعتين مع انه ليس بمولى بذلك واجيب بان هذا تعريف لاحد قسمي الابلاء وهو الحقيقي واما ما كان فيه معناه فسيأتى وبانه تعريف المتفق فقط اذ فيما ذكر خلاف الشيخين ورد بانه لو كان تعريفا للحقيقي فقط لذكر للثاني تعريف وبانه لو كان تعريفا للمتفق لذكر ما يشق واورد على التعريف ايضا بانه صادق بما قال لاجنبية والله لا اقربك خمسة اشهر ثم تزوجها قبل مضى شهر فانه يتحقق ترك القربان في المدة ولا يبلء وغير التعريف على انه حلف حاصل في النكاح او مضاف اليه الى آخره لا يخفى ان التبادر كون الحلف وقت ثبوت الملك والتعريف يجب حله على التبادر وان قيد الحثية معتبر في التعريفات (قوله وحكمه طلاقه بانه) لانه ظمها بمنع حقها وهو الجماع في المدة فجاء الى آخره الشرع بالحباب الطلاق (قوله ان حث) اى ان قرب قبل المدة (قوله والله لا اقربك) بشرط ان لا يكون حائضا (قوله ولا اقربك اربعة اشهر) سواء كانت طاهرة او حائضا هما في النهر عن الحواشي السعدية (قوله فعلى حج او نحوه) اى بما يشق عليه والا فنحو قوله ان وطئت فلله على ركعتين ليس بابلء دون على مائة ركعة ونحوه (قوله او عبد حر) ان استمر في ملكه والا فلا كما نقل عن الفخ (قوله فان قربها) في المدة ولو نحوها

(قوله لا المؤبد وهو غير الموقت) يعني المطلق لكن بشرط كونها طاهرة كما مر (قوله فلو نكحها ثانيا عاد الإيلاء) وأبداء مدته من وقت التزوج سواء تزوجها في العدة وبعدها كما نقل الترجيح عن الكمال وغيره قال في النهر هذا بعينه ما وقع في الهداية والكافي وفي القمح الأولى هو هذا وما في النهاية والعناية من أن هذا عند كون التزوج بعد العدة وعند كونه فيها يعتبر ابتداءه من وقت الطلاق قبل التزوج فضعيف وبما قرر يعلم ما في حاشية المولى المحقق الوائى من الخط والخطأ في التلقين والدفاع ما حكى من الاعتراضين وعدم الاحتياج إلى ما ذكر للدفعين فانظر إليه لعلك تجد صدقا وحقا (قوله تين ثانيا) لأن التزوج عاد حقها في الجماع والظلم منه بامتناع بزالة مبيع الوفاق (قوله لم تطلق) وإن مضت المدة بلا وطئ (قوله وان وطئها كفر) أي في البين بالله وعليه الجزاء في غيرها فلا يخلو عبارته عن مساحقة (قوله لبقاء البين في حق الخنث) وإن لم يبق في حق الطلاق (قوله أن يتخير الثالث) وقد حصل التخيير حتى احتاج إلى التحليل بزواج آخر (قوله والله لا أقر بك شهرين إلى آخره) والتقيد بالظرف اتفاقا كما في النهر فلو قال شهرين وشهرين يكون كذلك ووجه بأن فائدة الظرف اشعار بعدم الفصل بينهما بخلاف عدمه أنت تعلم أن الواو في الدلالة على عدم الفصل أولى من بعد إذ الواو للجمع وبعد للتأخير والأصل في مسائل البين أنه متى لم يكرر اسم الله ولا حرف النفي يكون يمينا واحدا ومتى أعاد اسم الله ولا حرف النفي كانا يمينين وتداخل المدتان ويجب عليه بالخنث كفارتان قاله الزيلعي وغيره ونقل في النهر عن المنتقى أنه جعل تكرار اسم الله تعالى يمينين قياسا واحدة استحسانا (قوله لا قوله بعد يوم) أي بعد قوله لا أقر بك شهرين يعني قال أو لا أقر بك شهرين ثم قال بعد يوم والله لا أقر بك فهذا عين ما في السكر ولو مكث يوما ثم قال الخ ويوما يجوز أن يراد به مطلق الوقت أو أنه اتفاق (قوله لا أقر بك شهرين وشهرين بعد الشهرين) الصواب ترك العطف هنا إذ هو موجب لصحة الإيلاء بل يكون من قبيل الأول ولذا وقع في عامة المتن كالسكر بتركه هكذا لا أقر بك شهرين بعد شهرين الأولين وأيضا تعليله هنا مناف لمعلله كما لا يخفى بل الظاهر أن يكتفى بقوله لا قوله بعد يوم وشهرين بعد الشهرين الأولين وإن كان عبارته موافقا للعامة فليست أملا (قوله لم يتكامل) لأن الثاني إيجاب مبتداء (قوله والله لا أقر بك سنة الأيوما) أو رد في النهاية أنه لو قال لغيره والله لا أكلم فلانا سنة الأيوما قالوا ينصرف اليوم إلى آخر السنة مع تكثير اليوم وأجاب بان المجئى الحامل وهو المقايضة قائم في الحال ورده الزيلعي بأنه مشترك الإلزام إذا المقايضة في الإيلاء ثابتة في الحال أيضا وأجاب تاج الشريعة بالفرق بين اليمينين أنه لو انصرف الاستثناء إلى آخر السنة يلزم أحد المكروهين إما الكفارة بالقرآن أو الطلاق بعدمه بخلاف اليمين وقال في الحواشي السعدية مراده أنه تعارض جهة المقايضة بما ذكر فנסاقط ثم عمل بمقتضى اللفظ وهو التكثير وقال صاحب النهر إنما يحتاج إلى ما ذكر إذا سلم كونه مشترك الإلزام وهو لم يجوز كون الحامل في الإيلاء أمر غير المقايضة كخوف غيل على ولدها وعدم موافقة مزاجهما فيتفقان عليه لقطع لجأ النفس كإنبه في القمح وبهذا يظهر عدم الاحتياج أيضا إلى ما يقال في الدفع أن امتداد الغيظ في الإيلاء إلى آخر السنة بما لا وجه له فإن الشرع عد اليمينونة بعداربعة أشهر والمبائة لا وجه بترك القران معها على أن الطلاق بغض المباحات فالأحب دفعه ما أمكن انتهى (قوله لا مكان قربانه) فإن لم يمكن بأن كان

بينهما ثمانية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه واما على ما ذكره قاضيان فالعبرة
 لاربعة أشهر كذا في البحر فلا بد من الاشارة الى هذا ولو شرحا (قوله المطلقة الرجعية)
 ان قبيل ما فائدة الايلاء في المطلقة الرجعية قلنا انه لو امتد طهرها وهي ممن تحبس بانت
 بمضي مدة وان انقضت عدتها بعد مضي عدته بطل واورد ان الايلاء جزاء الظلم يمنع
 حقها في الجماع والمطلقة لبس لها حق فيه واجاب شمس الأئمة الكردري وهو اول من قرأ
 الهداية على مؤلفها العبرة في المنصوص عليه لعين النص للمعناه والمطلقة الرجعية من
 نساء بالنص وهو قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن والبعول الزوج كذا في النهر والمنع لعل
 في قوله في التعليل لبقاء الزوجية بينهما اشارة الى ما ذكر ويمكن ان يقال ان المطلقة الرجعية
 لها حق في الجماع في الجملة ويؤيده اباحة الجماع بلا احتياج الى التكاح والاذن منها والى
 هذا اشير في البحر ثم اورد على الجواب الاول بانه يجوز ان يكون اطلاق البعولة مجازا باعتبار
 ما كان ولا يخفى ان كثر احكام التكاح جار عليها فلا داعي الى المجاز بل الحقيقة ممكنة
 (قوله ولا اجنبية) اي ان آلى الى اجنبية ثم نكحها بعد الايلاء (قوله بالنص) وهو قوله
 تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة أشهر (قوله ولم يوجد) اي ان لم يوجد
 الوطئ يوجب البيونة ولو وطئها لا يوجد البيونة لكن يلزم الكفارة فيه نوع ايجاز وخفاء
 كذا قيل اقول لبس المراد هذا بل المراد ولم يوجد اي واحد من الملك والاضافة في مسألة
 الاجنبية فلا يوجد الايلاء بعدم الوطئ في المدة ولو وطئها كفر (قوله ففتنه قوله ان استمر
 الفدر) من وقت الخلف الى آخر المدة ولا يعتبر المحرم الحكمي كالاحرام والاعتكاف لانه باختياره
 (قوله ان نوى الكذب) يفتق الكف مع كسر الدال ويجوز كسرها مع اسكان الدال كذا
 في النهر ففيه اشارة الى ما في بعض الكتب من ان الاول اصح والى رد ما في بعض آخر من
 ان الثاني غلط (قوله فاذا نواه صدق) اورد عليه بان الحقيقة لا يحتاج الى النية ودفع ان هذه
 حقيقة اولى واليمين حقيقة ثانية بواسطة الاشتهار ولهذا قال السرخسي انما يصدق في نيته
 الكذب ديانة لا قضاء لظهوره في اليمين وصوبه القبح على ما عليه العمل والفتوى والاول
 ظاهر الرواية لكن الفتوى على العرف الحادث وفيه نظر لان الفتوى انما هو في انصرافه
 الى الطلاق لا من كونه يمينا كذا في النهر (قوله والفتوى على انه طلاق) قال في المنع في هذا
 المحل ومن الالفاظ المستعملة في مصرنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى
 الحرام قال في المختارات وان لم يكن له امرأة يكون يمينا فتجب الكفارة بالخنث (قوله والمسئلة
 بحالها) اي مسئلة انت على - حرام فان قيل الخطاب في المسئلة على المفردة فلا يقع الاعلى
 تلك المخاطبة فاعني هذا قلنا معناه كونها بحالها في التحريم فقط لا في الخطاب فكانه قال
 امرأتى على - حرام كما في النهر والجواب ان المراد يكون المسئلة على حالها هو ان يكون الحرام
 عنده طلاق وان لم ينولس يصح بظهور بملاحظة تقع على كل واحدة منهن الخ وبملاحظة
 الاحكام الخمسة في المسئلة السابقة (قوله وهرجه) بمعنى كل شيء (بدست) بمعنى يد (راست) بمعنى
 صحيح (كبرم) بمعنى امسكه (بروى) بمعنى على - (بدست جب ضد راست) ﴿باب الخلع﴾
 (قوله من نكاح) اي صحيح فخرج الفاسد وما بعد الرد فانه لا ملك فيه كذا في النهر
 ويدخل المطلقة الرجعية كما في البحر (قوله بمال) يرد عليه جمعا انه لا يصدق على ما عرى
 عن البدل والاصح صحة الخلع حينئذ كما في الخلاصة والمجتهب الا ان يقال ان مهرها ساقط

حينئذ فيجعل بمنزلة البدل ولو كانت اداها جميع لبدل ترد عليه كما نقل عن الحاكم الشهيد
ولهذا روى عن ابي يوسف ان الخلع لا يكون الا بعوض (قوله بلفظ الخلع) المتبادر منه الاطلاق
وقد نقل عن الفصول شرطية صيغة المفاعلة حتى لو قال خلعتك ناويا وقع باثنا غير
مسقط ولهذا زاد في البحر على التعريف قيد المتوقفة على قبولها لعدم توقفه فيما ذكر
واختاره في التنبير وقوله ونحوهما شامل بما كان بلفظ المبرأة فلا يرد بعدم الصدق عليه
(قوله بلفظ البيع) والشرء وان صرح الخاتبة خلافة كافي النهر وقاضيان ايضا كافي النسخ
(ثم اعلم ان المختار انه يجوز ان يجعل البدل من الزوج في الخلع فالتعريف ليس بجامع ايضا
اقول وقع في البرازية انه يحتمل على الاستثناء من المهر او الزيادة فيه تصحيصا للخلع بقدر
الامكان (قوله بما يصلح للمهر) الاولى تقديمه على قوله لابأس (قوله لكن لا يجب) هذامقاد
من كون عكس الموجبة الكتابة جزئية فانعكاسها كلية كاذبة وان جوزها الاتقان لان المحققين
على منعها كذا في النهر (قوله كادون العشرة) وما في يدها وما في بطن غنمها بطن جاريتها
لا يجوز مهرا (قوله للمتقوم) وهو البضع حالة الدخول وغير المتقوم حالة خروجه (قوله
ويقتصر الى ايجاب وقبول) قيل يعني ان شرط فيه المال اقول قد عرفت ما ذكر فيما سبق
انه لا انفكاك له من المال كما يدل عليه عبارة المصنف (قوله اي جازرجوعها قبل قبولها)
اي المرأة وهو ظاهر وفي بعض النسخ قبل قبوله فحينئذ يرجع الى الخلع اي قبل قبول المرأة الخلع
(قوله وطرف العبد) فطرف المولى كطرف الزوج دلالة اولا التزاما فظهر كون قوله في الشرح
ومن جانب المولى يمينا من جملة التفرع في دفع المؤاخدة به (قوله خالعتك) ابراده هنا مع عدمه
في المتن لانه علم من التعريف ابتداء صريحا وما ذكر هنا علم من قوله في التعريف غالبا ضمنا
كما بين ههنا وقبل لبيني عليه ما هو في حكمه في دفع ان سوق الكلام هنا انها هو على صحة
الخلع بغير لفظ الخلع لانه علم ذلك فيما سبق فالواجب تركه هنا على انك قد عرفت ان مجرد
مادة الخلع ليست بكافية في الخلع بل لابد من المفاعلة فالبیان لازم ضروري (قوله او بعث
نفسك) لا يخفى انه لابد هنا ان يورد صورة الشرء وتخصيص الشرء في المتن بالمرأة مع كونه
خلاف السوق وعدم تحمل كون العطف بالواو يقتضي عدم صحة الخلع بالشرء من الزوج
وقد وقع في قاضيان واو قال لها اشترى ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقال اشتريت
ثم الخلع وللشرء صوراً عديدة غير ما ذكر فيه وفي البرازية والبحر (قوله طلقك او بارأك)
هذا بعينه صورة الخلع بلفظ الطلاق فيلزم عدم مغايرتهما والمتبادر من تقابلهما متا وما
ذكر من الفرق شرحا تغايرهما وقد صرح بعضهم في بيان فوائد قيود تعريف الخلع
ان الطلاق على ما يخرج بقوله بلفظ الخلع فجعله من قبيل تقابل الخاص بالعام ليس بمناسبة
(قوله والفرق) اورد عليه ان المدخل في الفرق للمستثنى فقط ومقابلته مستدرك ولا يخفى انه
موضح للفرق ومعين جهة اجتماعهما وافتراقهما (قوله الا ان بدل الخلع) في هذا الحصر
نظر اذ ذكر بعضهم ان الخلع مختص باسقاط الحقوق (قوله بقع رجعي) اورد ان الظاهر
عند قوله انت طالق ثلثا على كذا وقوع الثلث حين بطل العوض فحينئذ يلزم كون الفرق
مشكلا واعتذر ان مقصودهم هو الفرق في الجملة فالفرق في بعض المواد كاف اقول بعد
ملاحظة ما نقل في الفرق آنفا لا يأتى الاشكال ولا يحتاج الى هذا الاعتذار (قوله في الصور
الاربعة) الظاهر من قوله والاصدق في الخلع ومن قصره على البيع في قوله ولا يصدق في لفظ

البيع ان صورة الخلع داخل في الاربع وان البيع والشراء صورة واحدة وقد عرفت اقتضاء
سوقه وعبارته وما وجد من صورة الشراء في الخلع فيما سبق فلا وفق ان يقال من الصور الخمس
(قوله واعترض) كأن المعترض بنى كلامه على اختصاص الصريح بالمعاني الحقيقية والمحجب
بنى على كون المجاز الغالب صريحا ايضا اذ الصريح مالا يستتر المراد به واذا لبس بمختص
بالحقيقة فالبيع هنا لبس بخفى في زوال المنفعة وان مجازيا فصريح لكن يرد ان موجب الصريح
هو الرجعة كما مر فيخص هذا كما بالطلاق في الثلث (قوله فليأمل) لعل وجهه اما اشارة الى
ما ذكر آنفا اولى الفرق بين الخلع وبينهما بان الخلع وكذا المبرأة بمحتمل قطع الخصومة
والتزاع واما البيع فيبدل على التخليص وازالة الملك فقط وكذا الطلاق على المال (قوله
وكره) اي كراهة تحريم بل الاخذ حرام قطعا عبر عنه بالكراهة كافي البحر وبراء المهر ملحوق به
كما في النهر وبه يندفع ان موجب التهي في هذه الآية التحريم كما هو مذهب الجمهور في التهي
والمطلوب الكراهة فلا تقرب (قوله فلا تأخذوا منه) اي من القطار (قوله ولانه اوحشها)
الظاهر انه بيان حكمة الحكم والافتعال في مقابلة النص (قوله وكره اخذ الفضل) لحديث
اما الزيادة فلا هذا الذي ذكر في الاصل وصححه الشئني لا حديث ذكرها كافي البحر اورد
عليه انه من قبيل تقييد المطلق والزيادة على الكتاب بخبر الواحد وبالبس يجازي قوله تعالى
لا جناح عليهما مطلق وحديث الزيادة تقييد له وزيادة عليه واجب ان هذا النص من
قبيل عام خص منه البعض والباقى في فيه ظنى والمخصص هو قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا
وان هذا معارض بنص آخر مثله فلا يبقى القطعية فيجوز التخصيص بخبر الواحد على ان هذا
الخبر وان كان معارضا لنص فهو موافق لآخر وهو التهي عن الاخذ مطاعا
ورد ان النص في احدهما مقيد بقيد دون الاخر فلا تعارض فلا تخصيص فيكون
رواية الجماعة اوجه غاية الامر كون اخذ الزيادة خلاف الاولى لا الكراهة وحمل الكراهة
عليه بعيد على ان الكراهة عند الاطلاق بصرف الى التحريم اقول اولانا لنسلم انه من قبيل
الزيادة بخبر الواحد بل الخبر مشهور ولو معنى كما يشير اليه صيغة الجمع في لفظ احاديث عند
تعليل الشئني على ما نقله البحر وثانيه يجوز ان يكون هذا من قبيل الخبر الواحد المقرون بالقرائن
القطعية كالاجماع على حرمة الاخذ بغير حق وفي امساكها لا زعجة اضرار وتضيق ليقطع
مالها في مقابلة خلاصتها من الشدة كما اومى اليه في البحر وهذا الخبر مقيد للقطع بخبر الواحد
الذي استدار به اهل قبا الى مكة في صلواتهم وثالثه يجوز عروض الشبهة من حيث القيد
المذكور اذ التقييد لبس بقطعي لعل لهذا اختار رواية الاصل فافهم (قوله تعالى فلا جناح
عليهما فيما افنت به دال بعبارته على اباحة الاخذ) عند كون الكراهة من الجانبين وبدلانه
عند كونها منها فقط فالاية السابقة محمولة على كون النشوز منه فقط كما يقضيه سوق
الشرح وتصريح التهر لكن اورد عليه ان نشوزه مستلزم لنشوزها لكن لا يخفى ما فيه (قوله
لان طلاق المكره واقع) هذا سهو اذ المطلق هو الزوج وهو لبس بمكره بالفتح بل بالكسر
(قوله اي بلا زوم او بلا سقوط) الظاهر ارادة مجموعهما معا والحال ارادة احدهما مانع
لارادة الاخر فالاولى ان يفسر الاول بما يحملهما ثم يفصل بما ذكر (قوله الاسلام) اذا الاسلام
مانع من ايجاب الخمر والخنزير (قوله ولا لايجاب غيره مثله) او قيمته يعني ضمانه (قوله اليد الحسي)
لالمجاز العقلي كالمالك والتصرف (قوله في الاول) اي من مال لكونه مجهولا اذ لفظ مال

مبهم (قوله حال الخروج) بشكل بالطلاق قبل الدخول بلزوم نصف المهر مع انه حال
 الخروج كما سبق (قوله واقله ثلثة) اورد بجواز كلمة من التبعيض ودفع ان الاصل انه ان تم الكلام
 بنفسه ولكنه اشتمل على ضرب من الابهام فلبيان والا فالتبعيض وقولها خالفت على
 ما يدى تام بنفسه حتى جاز الاقتصار عليه (قوله على براءتها) معناها انها ان وجدته سلمته
 والا فلا شئ عليها (قوله لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة) ولهذا لو اختلفت على ان يكون
 صداقها لولدها اولا جئنا او على ان تمسك ولده عندها صح الخلع و يبطل الشرط كما نقل
 عن العمادية والخاتبة (قوله فجعل على للشرط) اورد عليه بان هذا من قبيل المعاوضات وقد
 قرر في المبسوط والاصول انه فيها مجاز بمعنى الباء اجماعا اقول المقرر في الاصول ان الاجماع
 في المعاوضات المحضة كالبيع والاجارة واما في الطلاق اى في هذه المسئلة فهذا الاختلاف
 مصرح بعينه في عامة الاصولية (قوله والطلاق يصح تعليقه) بالشرط المفهوم منه هو الالف
 وهو المقرر في الاصول ان الشرط هو مدخول لفظ على فيلزم كون الالف شرطا والطلاق
 مشروطا مع انهم صرحوا بان الشرط ايقاع الثلث والمشروط وجوب الالف فيثابان ويمكن
 ان يقال معنى الشرط هو التوقف ولا شك في توقف الطلاق على الالف اوانه في حكم ان يقول
 الزوج ان ادبت الى الف فانت طالق وهذا اولى مما يقال ان التزام الالف شرط وقوع الطلاق
 ولزوم الالف مشروط بالطلاق (قوله لا يصح تعليقه بالشرط) فلم يمكن الحقيقة فيحمل على
 المجاز اى على العوض بخلاف الطلاق لصحة تعليقه بالشرط فلم يمكن الحقيقة فعمول بها
 ولم يحل على المجاز (قوله اولى ان ترضى) فظهر الفرق بين ابتدائه وابتدائها بان المرأة
 ولزم الالف الاولى الاقتصار على لزوم الالف اذ الينونة علم من قوله في اول الباب والواقع به
 وبالطلاق على مال طلاق يابن (قوله لان هذا الكلام يستعمل في المعاوضة) فتعذر حل الواو
 على حقيقة اى العطف ولكمال الانقطاع لان الاولى انشائية والثانية خبرية (قوله وله انه
 جملة تامة) ولان الواو عنده للعطف عملا بالحقيقة ولا انقطاع لان التحقيق ان الاولى خبرية
 ايضا (قوله لصحتها) الاولى تقديمه على التفريع الاول بان يقال مثلا واليمين صحيحة بدونه
 فيتم اليمين الخ والا فاما يلزم عدم تمام التفريع واستدراك هذه المقدمة الان يجعل ذلك
 دليلا ملازمة التفريع الاول (قوله لان الزوجين) الاول ولان بالواو او يكتفى بالاول فقط كما
 في البحر والنهر او بالثاني كما في شرح المتن على انه يرد عليه فقط انه جار في صورة البيع لعل
 لهذا اكتفينا بالاول فقط ولان تعليل صورة البيع انما يناسب للاول (قوله فايجاب وقبول)
 اى مجموعهما لفا لى ان يقول يجوز انه اراد بالبيع مدلوله التضخى اى الايجاب فقط بقرينة
 تعقيه بقوله فقبل فلا يكون الاقرار بالبيع اقرار بمجموعهما بل باحدهما فقط فلا يلزم
 الرجوع عما قويه (قوله واما نفقة العدة) وكذا الولد (قوله الا بالذكور) اى عند عقد الخلع
 حتى لو اسقطت بعضها بعد الخلع ببراء الزوج عنها لا يصح (قوله طلقت بمجانا رجعي)
 لو بلفظ الطلاق وبأينا لو بلفظ الخلع لكن لو بلغت واجازت ما فعله الاب جاز ولو قبلت هى
 المال وهى عمرة وقع اتفاقا بمجانا (قوله لان المال لا يلزمها) والكفالة انما هى على دين صحيح
 كما في الكفالة (قوله بلا سقوط المهر) لكن في القهستاني عن الفصولين ان الاب اذا رأى ان
 الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك ولو قضى به
 القاضي ينفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه انتهى وفي شرح المتن فيلحفظ (قوله لانه لم يدخل

نحت ولاية الاب) لكن يرجع الزوج على الاب الضامن كما فهم من النهر نقلا عن القبح
وما في البحر من عدم الصحة فخطاء فاحش كما في النهر (قوله لكونه تبرعا) حتى يكون له الاقل
من مبرأئها ومن بدل الخلع ان خرج من الثلث والا كان له الاقل من الارث ومن الثلث ان ماتت
في العدة ولو بعدها او كانت غير مدخول بها كان له بدل الخلع من الثلث كذا في الدر
باب الظهار * (قوله فان الشخصين) بيان للمناسبة بين اللغوي والشرعي
لا تصحح لللعني اللغوي كما توهم (قوله تشبيه ما يضاف) أي تشبيه الزوج المسلم المكلف
ولم يصرح لشهرته فلم يصح ظهار ذمي ومجنون وصبي (قوله من عضو محرمة) أي عضو
انثى محرمة التي يحرم نكاحها مؤبدا دون ذكر محرمة لانه انما عرف بالشرع والشرع انما ورد بها
فيما اذا كان المظاهر به امرأة وبه عرف الجواب عما في المحيط لوشبهها بفرج ابيه او قريبه
ينبغي ان يكون مظاهرا اذ فرجها كفرج امه وان دفع مافي البحر من انهم لو قالوا محرم صفة
الشخص المتناول للذكر والا نثى لكان اولى اخذا مما في المحيط وجزم به ولم ينقله بحثا وانت
علمته ما هو الواقع نعم يرد على المصنف مافي الخاتبة اثنت على كالدوم والخنزير او نحوهما فالصحيح
ان نوى طلاقا وظهارا فكما نوى وان لم ينو شيئا كان ايلاء كما في النهر اقول وبما قرر اندفع
اذا ما في المنع من تعميم المحرم الى الذكور (قوله حتى يكفر) وان عادت اليه بعد زوج آخر وبذلك
يمين لبقاء حكم الظهار وكذا اللعان (قوله ثم يعودون لما قالوا) أي لصد ما قالوا كما في النهر (قوله
للظهار والعود) يعني ان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الظهار والكفارة كما هو عند
العامة لا للظهار فقط والعود شرط ولا العكس ولانها شرطان والسبب كون الكفارة
طريقا متعينا لبقاء حقها وكونه قادرا على بقاءه ولا ان كلا منهما شرط وسبب كما قيل في كل
ذلك (قوله لان الكفارة دائمة) وايضا انها ذكر قبل فاء السببية في الآية (قوله وسببها
الاولى) فيكون سببها كما في البحر والنسخ (قوله بالمحذور) وهو الظاهر (قوله والعبادة
بالمباح) وهو العزم على وطئها لانه نقض للمتنكر فحاصل الدليل هكذا الكفارة دائرة بين العقوبة
والعبادة وكل شيء يكون دائرا بينهما يكون سببه دائر بينهما والشيء الذي سببه دائر بينهما
يكون سببه مجموع الظهار والعود فالكفارة سببه الظهار والعود وهو المطلوب وقوله حتى
يتعلق العقوبة اشارة الى دليل الكبرى (قوله وانما جاز جواب لمقدر) هو لو كان العود سببا
لم يصح تقديم الكفارة عليه لكن تقديمها عليه صحيح فاجاب بما ذكره لكن هذا انما يتوجه على
من جعل السبب العود فقط لا على من جعله العود مع الظهار كما فهم من البحر (قوله ولهذا)
أي ولاجل ان الكفارة تجب لسبب الحرمة جازت الى اخره الاولى وجبت مكان جازت (قوله
لان هذه الحرمة) الاحتياج الى هذا التعليل بعد ما سبق لدفع توهم ان حرمة الذات يجوز
زواله بما ذكر من اسباب الحل فلا تكون عللة فيما ذكر (قوله ان تطالبه) أي بالكفارة كما في المتن
يعني لها مطالبة بالوطئ (قوله وعلى القاضي ان يجبره على التكفير) بالحبس فان تكرر ضرره
الى ان يكفر او يطلق كافي التاتارخانية (قوله استغفر الله) أي تاب الى الله عما وقع منه من ارتكاب
حرمة الوطئ لمخالفته نص منع التماس ولانه بما قال مالك في الموطأ فيمن بظاهر ثم عساه قبل
ان يكفر عنها حتى يستغفر الله ويكفر (قوله وقال سعد) وعن الحسن البصري يجب عليه
ثلاث كفارات (قوله كانت على كظهر ابي) ولو حذف على قال في البحر لماره وينبغي ان
يكون مظاهرا قال في النهر وفيه نظر بل ينبغي ان يكون مظاهرا فتدبره (قوله لان اللفظ)

لا يَحْتَمِلُهُمَا لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الظَّهَارِ (قوله كَأَمَى) فَلَوْ حَذَفَ الْكَافُ لِلغَا (قوله مَا نَوَاهُ) فَلَوْ لَمْ يَنْوِ شَبْثًا لَمْ يَكُنْ شَبْثًا عَلَى الصَّحِيحِ (قوله يَكُونُ مَظَاهِرًا مِنْهُنَّ جَمِيعًا) قَيْدٌ بِالظَّهَارِ لِأَنَّهُ لَوْ أَلَى مِنْهُنَّ كَانَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُنَا حَرَمَةً اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْوَاحِدُ (قوله يَجِبُ لِكُلِّ مَنْهُنَّ كَفَّارَةٌ) وَكَذَا لَوْ ظَاهِرٌ مِنْ زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ مَرَارًا فِي مَجْلَسٍ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ ظَاهَرٍ كَفَّارَةٌ إِلَّا إِذَا نَوَى التَّأَكُّدَ بِأَمْنَانِ فَيَصْدُقُ قَضَاءُ (قوله وَهُوَ الْآخِرُ) يَعْنِي الْأَصَمَ الَّذِي فِي إِذْنِهِ وَقَرَأَى نَقْلًا فِي الْأَذْنِ بِحَيْثُ إِذَا صَبَحَ سَمِعَ لِبَسَ بِمَنْعٍ وَأَمَّا الَّذِي لَا يَسْمَعُ أَصْلًا وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ آخِرًا غَالِبًا يَعْنِي مَنْ لَمْ يَسْمَعْ أَصْلًا يَكُونُ آخِرًا غَالِبًا فَانْعَمَ وَأَنْ كَانَ الْآخِرُ سَمْعًا فَقَطَّ مَا نَعَمَ سَمْعًا فَانْعَمَ آخِرًا لَمْ يَذْكُرْهَا (قوله بِخِلَافِ الْأَعْوَرِ) وَكَذَا الْأَعْمَى وَالْأَعْمَى وَالْأَرْمَلُ (قوله وَالَّذِي يَجِبُ وَيُفِيقُ) يَجْزِيهِ أَنْ اعْتَقَ حَالَ أَفَاقَتِهِ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ (قوله أَدَى بَعْضُ بَدَلِهِ) أَنْ لَمْ يَعْزِزْ وَلَا جَفَازٌ وَهُوَ الْخِلَّةُ لِمَا وَازَّعَقَهُ بَعْدَ إِدَائِهِ شَبْثًا (قوله لِأَنَّهُ يَكُونُ تِجَارَةً) أَوْرَدَ بَانَ اتِّفَاقَ الْخُلُوصِ يَفْهَمُ مِنْ مَجْرَدِ الْإِخْذِ لَمْ يَجْرَدْ الْإِخْذُ فِي النِّيةِ فَيَبَانُهُ بِكَوْنِهِ تِجَارَةً لِبَسَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الْإِخْذُ أَخْذَ الْمَالِكِ مِنَ الْمَمْلُوكِ بِوَهْمٍ عَدَمِ بَقَاءِ الْخُلُوصِ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ (قوله وَأَنْ يَجْزِيَ عَنِ الْعَتَقِ) بَانَ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِهِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ثَمَنِهَا فَإِنْ وَجَدَتْ فِي مِلْكِهِ مَحْتَا جَا إِلَيْهَا لَزِمَهُ الْعَتَقُ كَمَا فِي النَّاتِقِ رِخَائِيَّةٍ وَلَا يَبْتَعَرُ بِمَسْكَنِهِ وَثِيَابِهِ الَّتِي لَا بَدَلَ لَهُ مِنْهَا وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَمَّا يَبْتَعَرُ بِالْفَضْلِ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَجْبَسُ الْمُحْتَرَفُ فَوْقَ يَوْمٍ وَغَيْرِهِ فَوْقَ شَهْرِهِ كَمَا نَقَلَ عَنْ الْحَيْطِ (قوله وَلَا أَيَّامَ الْخَمْسَةِ الْمُنْهِيَةِ بِحَازَا حَكِيمًا) أَيْ الْمُنْهَى الصُّومَ فِيهَا وَلِبَسَ مِنْ قَبْلِ الْخُذْفِ وَالْإِصْلَافِ كَأَنَّ لَهُ سَمَاعِي نَقَلَ عَنْ الْقَهْطَانِيِّ (قوله أَيْ الَّتِي ظَاهِرُهَا مِنْهَا) أَذْوَطِي غَيْرَهَا أَنْ مَقْصُودًا لِلصُّومِ كَمَا فِي النَّهَارِ عَمْدًا يَقْطَعُ التَّابِعَ وَالْأَيَّامَ فِي النَّهَارِ نَاسِيًا وَفِي اللَّيْلِ مَطْلَقًا فَلَا يَقْطَعُ التَّابِعَ بِالتَّاتِقِ وَهَذَا مَعْنَى مَا قَبْلَ أَنْ يَقْدِرَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا جَامَعَ غَيْرَهَا فَإِنْ كَانَ وَطْأً يَفْسُدُ الصُّومُ كَالْجَامِعِ بِالنَّهَارِ عَمْدًا يَقْطَعُ التَّابِعَ فَلَا وَجْهَ لِحُلْمِهِ عَلَى السَّهْوِ أَظَاهِرُ (قوله أَيْلًا عَمْدًا) أَوْ يَوْمًا سَهْوًا الْمَفْهُومُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ وَدَلَالَةِ النَّصِّ الْوَطْأُ فِي اللَّيْلِ سَهْوًا لِبَسَ بِقَاطِعِ الْوَطْأُ فِي الْيَوْمِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا قَاطِعِ الْمَسْئَلَةِ فِي نَفْسِهَا لِبَسَتْ بِكَذَا بَلِ الْوَطْأُ فِيهَا مَطْلَقًا قَاطِعِ وَهَذَا جَعَلَ التَّقْيِيدَ بِالْعَمْدِ فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ قَيْدًا اتِّفَاقِيًا وَحَلَّ مَا فِي شَرْحِ الْجَمْعِ مِنْ أَنَّ قَيْدَ الْعَمْدِ لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ النِّسْيَانِ عَلَى عَدَمِ الصَّحَةِ كَمَا نَقَلَ عَنِ الْبَاقَانِيِّ وَعَلَى الْخُطْبَاءِ كَمَا فِي الْبَحْرِ نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْعَمْدِ فِي اللَّيْلِ وَالسَّهْوِ فِي الْيَوْمِ لِلإِشَارَةِ إِلَى خِلَافِ أَبِي يُوسُفَ إِذْ عِنْدَهُ أَنَّ الْوَطْأُ فِي اللَّيْلِ عَمْدًا أَوْ فِي الْيَوْمِ سَهْوًا لَا يَوْجِبُ الِاسْتِنْفَافَ لَكِنْ لَا يُعْطَى كَثِيرٌ فَائِدَةٌ وَهَذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَوْ قَالَ وَلَوْ جَامَعَهَا فِيهِمَا مَطْلَقًا أَوْ فَطَرَ اسْتِثْنَاءً لَمْ يَكُنْ أَوَّلَى وَعَنْ التَّطَوِيلِ أَعْرَى (قوله وَمِنْ ضَرُورَةٍ كَوْنُهُمَا إِلَى آخِرِهِ) فَإِنْ قَبِلَ أَنَّ الْوَطْأُ نَاسِيًا مَعْفُوٌّ فِي مَطْلَقِ الصُّومِ فَلَمْ يَعْفَ هُنَا أَيْضًا فَلَنَا لِأَنَّهُ فِي الصُّومِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِلْحَدِيثِ فَلَا يَنْقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ظَاهِرٌ مِنْهَا نَاسِيًا فَلَا يَضُرُّهُ أَيْ فِي النَّهَارِ لِأَنَّ فِي اللَّيْلِ لَا يَضُرُّ الْعَمْدَ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ آتِفًا (قوله لَوْ قَدَّرَ الْمَكْتَرِعُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ) وَكَذَا لَوْ قَدَّرَ عَلَى الصُّومِ فِي آخِرِ الْأَطْعَامِ لَزِمَهُ الصُّومُ وَأَنْقَلَبَ الْأَطْعَامُ نَفْلًا (قوله وَأَنْ يَجْزِيَ) أَيْ الْمَكْفَرُ الظَّاهِرُ أَيْ الْمُظَاهَرُ (قوله عَنْهُ) أَيْ الْإِعْتِقَادُ هَذَا مَعْدَمٌ مِنْ سَقَطَاتِ الشَّارِحِ إِذَا الصَّوَابُ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الصِّيَامِ كَمَا يَقْتَضِيهِ سَوَقُ عِبَارَتِهِ (قوله يَعْنِي أَمْرٌ غَيْرُهُ أَنْ يُطْعَمَ عَنْهُ) أَيْ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ وَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ أَنْ قَالَ عَلَى أَنْ تَرْجِعَ رَجُوعًا وَإِنْ سَكَتَ لَمْ يَرْجِعْ فِي ظَاهِرِ الزَّوَايِدِ وَاجْعَلُوا أَنَّهُ فِي الدِّينِ يَرْجِعُ بِمَجْرَدِ الْأَمْرِ وَالتَّفْصِيلِ

في النهار ثم انه قيد بالامر لانه لو لم يوجد لم يجزه وبالاطعام لانه لو كان الامر بالعتق لم يجزه
ايضا (قوله اعلم ان ما شرع بلفظ لاطعام الى اخره) قيل قالوا والضابط انه ان ذكر المفعول
الثاني فهو للملك والا فلا باحة هذا والمذكور في كتب اللغة ان الاطعام اعطاء الطعام وهو
اعمن ان يكون تملكوا واياحة (قوله فذكر صورة التملك) عديله ما سذكر بعد عشر اسطر بقوله
وذكر صورة الاباحة الى اخره فيندفع ما يقال انه اذا تقرر عنده كون الاطعام منتظما لصورتى
الاباحة والتملك كيف يتعين التملك ههنا بذكر الاطعام وهو ظاهر (قوله لم يجز دفعه) وعليه
ان يتم للذين اعطاهم ما قدر من ذلك الجنس فان لم يجد هم استأنف كما في البحر عن الفتح
ولا يجوز في سائر الكفارات ان يعطى الواحد اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلاف وقد
قدمناه ان الجواز جزم به غير واحد وانه صحيح كما في النهار فلو قسم نصف صاع بين مسكينين
لم يجز عن واحدة كالفطرة والصحيح الجواز كما روي عنه الفتوى كما في الدر (قوله بخلاف الارز)
اشارة الى تعليق مضمون قوله او قيمته كما ان قوله فان ربع صاع الى آخره لتعليل لقوله كيلا قدر
الفطرة (قوله ان المنصوص لا ينبو اخاه) ولو كان اكثر قيمة منه نقل عن الكفاية والاصل فيه ان
كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر وهو منصوص عليه
وان كان في القيمة اكثر كذا في المحط وهذا لانه لا اعتبار بمعنى النص في المنصوص عليه وانما
الاعتبار في غير المنصوص عليه انتهى (قوله او دفعات وهو الاصح) وقبل يجوز فان قلت
لو كسى مسكينا واحدا عشرة اثواب في عشرة ايام جاز مع اتقاء حاجته له في اليوم الثاني
اجيب بان هذا مما يختلف باختلاف احوال الناس فاقيم مضى الزمن مقام الحاجة (قوله واذا
اشبعهم بالغداء) يشترط فيه اتحاد الفقراء فيهما مثلا (قوله وارفقهما) اى في يوم واحد
(قوله والمعتبر فيه) الشيع لا المقدار وان قل ما اكلوا لان المعتبر دفع حاجة اليوم دون المقدار
(قوله والمعتبر في التملك) ولو جمع بينهما بان غدى جماعة واعطاهم قيمة العشاء او عكسه جاز
على ما نقل الجزم عن البدائع (قوله او خبز شعير بالادام) قبل وفي بعض النسخ بادام على
التكبير وهو الانسب اقول المفهوم من اكثر المتون هو بالتعريف ولا فرق معتده ثم انه لو كان
فيهم شعبان قبل الاكل اوصي فيطعم لم يجز نقل عن البدائع لان يكون مراهما (قوله او من بر)
المراد من المن ربع صاع كائن قل عن بعض شروح الهداية (قوله فان ربع صاع بر الخ)
والحاصل يجوز تكبيل احدهما بالآخر كيلا او وزنا لا قيمة (قوله المنصوصة قيمة) اورد ان
قوله وان كان اكثر او مثله قيمة يعنى غناء كلمة قيمة هنا وانت خير بانها لو اسقطت هنا لم يكن
للعبرة حاصل بل يؤدى يعنى غير مقصود كلا منهم بدل من ضمير اطعمهم او تأكيد له (قوله
الا عن احدهما) وكذا لو اعطى عشرة كل واحد صاعا عن عشرين وعن محمد يجوز عنهما
كذا في انهر (قوله وان اعتق عن قتل وظهار) انما فسرنا بالمؤنة لان الكافرة تقع عن الظهار
استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل كذا نقل عن التبيين (قوله ولو نوى قضاء يومين) اى في يوم
واحد (قوله اى صوم شهرين) ولم ينصف اعتبار الجانب العبادى (قوله فلا يعتبر مالكا)
تعالى به ولم يثبت له الحرية له اقضاء لان الثابت به يكون تبعا وهنا اصل
(قوله للماني الخامسة) من قبيل تسمية الشيء باسم جزئه ولم يسم بالغضب وان كان موجودا فيه
لان لعنه اسبق والسبق من اسباب الترجيح (قوله مؤكدا باليمان) لا يتعدد الايمان من
المدعى الا هنا وفي القسامة (قوله ومقام حد الزنا) لان الاستشهاد بالله تعالى مهلك كالحل

بل اشد ولذا لا يحتمل العفو والبراء والصلح (قوله يعنى انهما اذا اتلعا) قبل نوجع التفسيرين
وقال بعد المعطوفين يعنى انهما اذا اتلعا سقط عنه حدا لقذف وعنهما حد الزنا لكان احسن
واخصر (قوله جعدا جاليا) الجعد بفتح الجيم وسكون العين والذال المهملتين ما يقال له
بالفارسية موى زنى والجمالى بضم الجيم وتخفيف الميم ضخيم الاعضاء (قوله فقال عليه
السلام لولا الايمان سبقت هذا) هو مدار الاجتماع اذا سبق الايمان لقيامه مقام الحد كان مانعا
من اجزاء الحد فالمراد بالشان اجراء الحد ووقع في البحر عن البحار عن ابن عباس لولا ما مضى
من كتاب الله تعالى لكان لي ولها شأن فلا يحتاج على هذا يكون خفيا لعل لهذا اختار الشارح
هذه الرواية نعم يمكن جعل احدهما تفسير للآخر (قوله لحصول البيئونة التامة) اورد ان
البيئونة لا تحصل بمجرد التلاعن بل يتوقف على حكم القاضي اقول يمكن ان يكون المراد بالبيئونة
معنى عدم الاجتماع الاول بحديث المتلاعنان لا يجتمعان ابدا الذي جعل دليلا للحكم المقصود
هنا في المنع موافقا للنهري بل تعليلنا هذا ويؤيده التوصيف بالتامة المناسبة بلفظ ابدا
في الحديث اذ اورد بالبيئونة التامة ما يتبادر منه في اول الفكرة للزم الحرمة المغلظة الى ان
يحتاج الى الحلة و سبصر حلافة ولو سلم يمكن ان يقال المراد حصول سبب البيئونة بخذف
المضاف (قوله وصلحما) اى الزوجين شرط صلاحية اداء الشهادة في الجانبين والعفة في طرفها
فقط لان القذف انما وقع عليها فقط واما الشهادة فمن الطرفين على الطرفين نقض ان
الاعمىين والفاسقين لا يصلحان للشهادة مع انه يجزى اللعان بينهما واجب انهما من اهل
الشهادة ولهذا لو قضى بشهادتهما نفذوا ورد بان المحدود في قذف يتغذى القضاء بشهادته
مع اللعان لا يجزى بين المحدودين ودفع بالفرق بان الاهلية في حد ذاته فيهم ثابتة وعدم
القبول عارض لتهمة الكذب وعدم التميز بخلاف المحدود اذ عدم قبول شهادته منصوص
عليه ونفاذ حكم القاضي على فرض التسليم لا يوجب الاهلية التامة لا يخفى ان المنصوصية
بعدم القبول موجودة في الاعمى والفاسق ايضا اذ الحكم لا يثبت بلا دليل والحاصل انهما
مشتركان مع المحدود في المنصوصية المذكورة وفي عدم الاهلية ابتداء اى قبل رأى القاضي
ونفاذ الحكم اتهم فلا فرق واشهر ايضا في قاضيتان الى الجواب عما ذكر بقوله ويجزى
اللعان من الفاسقين والاعمىين لانهما من اهل الشهادة بتعقد النكاح بحضرةتهما لكن
رد عليه ما اورد في النهري على الزبلى من قوله وما في الشرح من ان الاعمى اهل لها ولذا
يتعقد النكاح بحضوره مدفوع بان الكلام في اهلية الاداء لا في اهلية التحمل انتهى
واجاب عن الاصل صاحب الايضاح بان اهلية الاداء في الفاسق ظاهرة وفي الاعمى قال
السرخسي انه من اهل الشهادة الا انه لعدم تميزه بين المشهود له وعليه بالانتماء والصوت
لا تقبل شهادته واستدل في شرح الطحاوى على كونه اهلا لادائها بجواز القضاء بشهادته
فما يجوز الشهادة بالشهرة والسامع واما المحدود فلا يجوز القضاء بشهادته اصلا نعم اوقضى
يتخذ اكن الجواز امر آخر وراء النفاذ فاحفظه فانه ممازل فيه الاقدام وضل في دركه الافهام
انتهى ثم اقول يمكن ان يجاب ان الفاسق والاعمى لهما اهلية في الجملة بامكان زوال المانع بان
تاب الفاسق وبصر الاعمى بخلاف المحدود وان تاب وانما اطبنا الكلام لضرورة دواعي
المقام وبعد قد بقي بعض اجاث من مهام المرام (قوله ولانه من شرط الماعان) لا يخفى ما فيه
من نوع المصادرة (قوله او يكذب نفسه) وفي الايضاح وان تبين منه لكن هذا هنا كالمستغنى عنه

بما قال سابقا بشرطه قيام الزوجية (قوله لاعنت المرأة) ولم يذكر ما لم يلعن جميعا لان من شرط اللعان طلب المغدوفة ولم يوجد فلا يوجد اللعان (قوله لكن يبدأ بالزوج) فيعاد لو عكس ولو فرق قبل الاعادة جاز كما في النهر لكن يكون مخالفا للسنة نقل عن الكمال وهو الاوجه (قوله او تصدقه) فحينئذ يسقط اللعان لاتقاء الطلب الذي شرطه (قوله وهو) اي النسب حتى الولد وبه يظهر عدم صحة قول الى وجه بان هذا ان كان فينتي من الانتفاء وان كان بالياء التحتية وامان كان بالناء الفوقية على صيغة المؤنث كما في بعض النسخ المعتمدة فيجوز كونه تفسيراً لقوله فصدقه ولا يلزم من نفيها انتفاؤه في الشرع ايضا لا يخفى انه حينئذ يكون تفسيراً بالاخص ووجهه ايضا بان في صورة اللعان اذا اتى نسب الولد مع ان الزوجة مكذبة للزوج ففي صورة التصديق يكون بالاولى وكون النسب حتى الولد كما لا يفيد في صورة اللعان كذا هنا وانت تعلم انه مع كونه قريبا الى انه رأى في مقابلة النص اذا قائل بانتفاء النسب في تلك الصورة يمكن ان يقال ان انتفاءه في صورة اللعان لبس بمجرد قول الزوج بل بالايمان المتعددة وحكم القاضي كما اشار اليه الشارح ولذا قالوا في وجوب قطع النسب شرائط التفريق كونه بخضرة الولادة او بعدها يوم او يومين وان لا يتقدم الاقرار ولو دلالة وان يكون الولد حيا وغيرها والتفصيل في المنع (قوله حال جريان) يعني شرطه ان يكون العلوق في حال يجري بينهما فيه اللعان حتى لو علقته انه بكسر اللام الى آخره فلا يخلو عبارته عن نوع خفا بالنسبة الى مراده (قوله لان نسبه كان ثابتا) ولان انتفاءه انما ثبت شرعا حكما لللعان ولم يوجد (قوله فان كذب) الاولى بالواو بدل الفاء وكذا في قوله فله ان يتزوجها كما في عبارة التنوير (قوله لاقراره بوجود الحد) اورد عليه ان التصديق ايس باقرار قصدا فالتكذيب ايضا كذلك حاصله ان اراد من هذا الاقرار لاقرار قصدا فلا نسلم ذلك وان اراد الاعمال فلا نسلم وجود الحد اذا الحد يندري بالشبهة كما في التصديق يرد عليه ان الاقرار ايس بمستفاد من نفس التكذيب بل بما سبق عليه من صدر عنه من موجب الحد تأمل (قوله اي بعد ما حد) لاوجه لهذا التخصيص اذ لوجه شمول الحكم لما بعده ولما قبله وما صدقته كما في النهر وتقيد الزلمي به اتفاق على ما قيل (قوله كذا ان قذف) اي يتزوج ان قذف غيرها (قوله لجاز ان يتزوجها) المفهوم من عبارة هنا وما سبق آتفا حرمه الزوج بعد التلا عن مؤبدا كالمطلقة الثالثة والواقع في الهداية انه مذهب ابى يوسف يعني كون البينونة حرمه مؤبدة مذهب له وامامدهما كونها مطلقة واحدة (قوله لان مجرد زناها يسقط احصائها) لعل ثبوت الزناها بمجرد التهمة والافشونة باربع شهداء يوجب الرجم (قوله روى عن الفقيه) جواب عن سؤال مقدر بان حد الزنا هو الرجم فلا تبقى المرأة بعدها الحد حية حتى يتصور الزوج فاجاب بان زنت في عبارة الهداية بالشديد فيكون المعنى او قذفت بموجب حد القذف فحدث فقوله ولا يبقى الاشكال اشارة الى ما ذكرنا قول وقع عبارة الكنز مثل الهداية وفسر شراحه بمثل ما ذكرنا وبه يتدفع ما يقال هنا في توجب عبارة الهداية ان قوله حدث انما هو لبان بقاء المرأة بعد الزنا حية حتى يمكن التزوج بها كأنه قال او زنت كان موجب الزنا فيها الحد دون الرجم فحينئذ للزوج ان يتزوج بها انتهى وما يقال ايضا انه بعيد لان الظاهر حينئذ ان يقال ايضا او قذف الى آخره ما يقال (قوله لانما ان يذف الاخرس) عد لفظ القذف من غلطاته ولم يزوجه وقد وقع في الكنز كذا ولم يتعرض شراحه عليه ثم انه اما من قبيل اضافة المصدر الى فاعله كما يوجب

تعليله واما من قيل اضافة المفعول اذلا لعان في قذف الناطق الخرساء لاحتمال تصديقها
 اياه وكذا لاتلاعن بالكتابة كذا في النهر (قوله لان قيامه عند الجمع بحدف المضاف) اي قيام
 الجمع عند القذف (قوله نفى الولد عند التهنية) امامتبدأ بالاضافة الى الولد خبره قوله الآتى
 صح او شرط بتقدير لو مثلاً جوابه هو ايضا (قوله لانهما اخلفا من وماء واحد) يرد عليه على طريق
 المعارضة بالقلب فبني نسب احدهما يلزم نفى الآخر والدفع يفهم مما مر (قوله لما عرفت ان
 شرطه) لا يخلو هذا عن ايها دور اذ هذه المسئلة هي الموعودة بيانه عند بيان شرط اللعان
 فقتوقف بيانه الى هذه وفي هذه توقف هذه الى ذلك الا ان يحمل البيان فيما سبق على البيان في المتن
 بمعنى الذكر او جعله قوله كذا لو تزوجها بعد ذلك بيا نال ذلك **باب العنين**
 (قوله ولا يصل الى امرأة بعينها) يعنى مع كونه واصلا الى غيرها وذلك يعنى على ما هو بسخر
 (قوله وهي حظيرة الابل) بالحاء المهملة والظاء المعجمة ما يجعل لحفظ الابل والغنم (قوله وجدت
 هذا) اذ لم تكن عالمه بحاله وقت العقد او علمت ولم ترض كافي النهر (قوله والخاصيتين) لم يذكر
 مقطوع الذكر فقط الظاهر انه في هذا الحكم كما في النهر (قوله وثلاث عشر) بضم الناء
 والعين فيهما (قوله وفي رواية الحسن) والاول هو ظاهر الرواية و ترجيح الوقائع ومختار
 الهداية وهذا مختار السرخسي ونقل عن الخلاصة وعليه الفتوى هذا ان لم يكن
 اثنا جيل في اثناء السنة والا فيعتبر بالايام اتفاقا كذا في النهر (قوله لم يبد التأجيل) لانه لا خيار للرتقاء
 كذا في النهر ففي عبارته نوع دلالة على خلاف المراد (قوله فنظرت النساء) المفهوم منه لزوم
 الكثرة والمقرر عندهم كفاية الواحدة وقول امرأتين احوط واثبتى وافضل على ما قيل
 كل ذلك الا ان يحمل على الاولى والاحتياط (قوله فتخير بقولهن) اي تخير الزوجة بثبوت
 شهادتهن يعنى يكون لهما الخيار ثم طريق معرفة البكارة ان تبول على جدار فان وصل اليه
 فبكر والا فلا او يرسل فرجها مخ يعضة فان دخل قنب والا فبكر وان اختلف الشهود
 في البكارة وعدمها يريها غيرهن كافي المنع (قوله اجل الزوج سنة) فالتأجيل يكون بعد اقرار
 الزوج بعدم الوصول وقد يكون بعد انكاره بعدم الوصول (قوله اي بعد التأجيل) في التقييد
 هنا اشارة ان اختلفا فيما سبق اما ابتدائي او مطلق (قوله اي ان صداقها) هذا مناف
 للمزومة الذي هو اختلافهما المفسر بانكاره على انه ان اريد من الاول اقراره في قوله فان اقر
 انه لم يصل الخ حكمه ليس التخيير للزوجة بل اثنا جيل للزوج مع ان تقريره فان اختلفا
 لا يساعده وان اريد الاختلاف السابق المفسر بدعوى الزوجة وانكار الزوج على ما يقتضيه
 السوق فلذكر هنا التصديق كيف وهو للاختلاف كما عرفت فالصواب تركه ولا يبعد ان يقال
 المراد من الاول مجموع صور الاقرار والاختلافات فيكون التصديق مقادا من الاقرار السابق
 وتفسيره بالتخيير مع ان حكمه فيما سبق هو التأجيل مستفاد من الاستدراك في قوله لكنها
 خيرت ههنا الخ لكن فيه تأمل (قوله حيث اجل ثمة) يعنى يبدل التأجيل فيما سبق الى التخيير
 هنا فثبت للمكان (قوله والفتوى على الاول) وفي المنع نقلا عن الخاتبة الصحيح هو الثاني ثم الظاهر
 ان يبدل الخيار بالخصوصية في الموضوعين (قوله وعند محمد ان كان بالزوج جنون) وكذا بكل
 عيب لا يمكن المقام معه كالتقل في الدر عن الفهستاني ثم انه قال في البحر وقد كتبنا في القواعد
 لفقهية في مذهب الحنفية ان القاضي لو قضى برب احد الزوجين بعيب نفذ قضاؤه انتهى
 وفيما نقل في الدر عن البحر نوع مخالفة لما وقع فيه (قوله اذ يمكن بالزوج رفع الضرر عنه)

هذا جار في تخيير الغلام اذا بلغ مع تخلف حكمه اجيب ان خيار البلوغ لدفع ضرر فعل الغير بخلافه هنا لان الزوج فعله باختياره فالمسافر في الفرق فعل نفسه باحدهما وفعل الغير في الآخر ولهذا صار في الثاني فسحا وفي الاول طلاقا ﴿باب العدة﴾ (قوله هي تر بص) اورد عليه عدة الصغيرة لازوم في حقها ولا تر بص ورد بانها لبست هي المخاطبة بل الولي هو المخاطب بان لا يزوجهما حتى تنقضي مدة العدة كذا في المنح وزاد في الحاشية الشر نبلا لبلغة نقلها عن الزيلعي جواز اطلاق الزوم والوجوب على الصغيرة لكن في بعض الشروح انه خلاف الاكثر (قوله يلزم المرأة) فان قبل العدة لازمة على الزوج ايضا في عشرين موضعا كما ذكر في الخزانة ونقل في البحر وخلص في النهر الى ان من امتنع نكاحها عليه مانع لا بد من زواله كمنكاح اخنها واربع سواها قلت اجب عنه بان ما يلزم الرجل من التر بص الى مضي عدة امر أنه نكاح اخنها ونحوه لا يسمى عدة اصطلاحا وان وجد معنى المدة فيه ويجوز اطلاق العدة عليه شرعا (قوله اراد به الخلوة الصحيحة) يرد عليه ان العدة لازمة في بعض الفاسدة ايضا كما صرح الشارح في باب المهر (قوله غير مستولدة) قيل لو تركه لكان اظهر فان ام الولد اذا تزوجها مولاها قبل الاعتاق لا يجب العدة ورد بان تركه يوجب ان لا يكون عدة لامة المستولدة (قوله ولا بد من هذا القيد) هذا بناء على وجود الفراش ولو في الجملة في الامة الموطونة الغير المستولدة كما سجد كفي آخر باب ثبوت النسب واما على المشهور عند الفقهاء فلا حاجة الى هذا القيد اذ عندهم انه لا فراش لغير الامة المستولدة (اعلم انه وقع في بعض نسخ الكنز في هذا المقام هي تر بص يلزم المرأة عند زوال النكاح اوشبهته باضافة شبهة الى ضمير النكاح وقال في البحر فعلى هذه السخفة تدخل عدة ام الولد لانها تر بص يلزمها عند زوال شبهة النكاح لما ان لها فراشا كالحرمة وان كان اضعف من فراشها وقد زال بالاعتق انتهى فعلى هذا قوله وبوطى شبهة النكاح معن عنه فيضصل به قوله ولا بد من هذا القيد وقوله والقوم لم يذكروا (قوله ومن حكمها) المتبادر من من التبعية وجود حكم غير ماذكر وقد ذكر في البحر على طريق الحصر نقلا عنهم ثم اورد عليه بان الواجب الاقتصار على الاخير اذ حرمة النكاح من الركن فكيف يكون من الحكم (قوله لا لطلاق والفسخ) ظاهره الاطلاق وليس كذلك لانه لا بد من كونها مدخولة ولو حكمها كما في التنوير فعدم التقيد بناء على ان الاصل في النكاح الدخول كما في البحر لعل الاولى بناء على انفهامه عند بيان مفهوم العدة (قوله وملاك احد الزوجين الاخر) قيل لبس هذا على اطلاقه بل هو فيما اذا ملكته لا فيما اذا ملكها ثم ما وقع في الايضاح ان الفرقة بملك احد الزوجين الاخر وتقبيل ابن الزوج ونحوه لبس بفسخ بل دفع اذا الفسخ ما يكون بغير طلاق قبل تمام النكاح والرفع ما يكون بغير طلاق بعد تمام النكاح وزاد على الطلاق او الفسخ قوله او الرفع فرد في النهر بانه لم تر من جعل القسمة ثلاثة بل ثمانية وما ذكره من المثال فن الفسخ (قوله ثلث حبض) الاولى لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة لفضيلة الحرية كذا نقل عن المبسوط (قوله حتى طلق) اشارة الى فائدة التقيد بكوامل فالاولى ذكره ومن لم يذكر فعله بنى الامر على انفهام الكمال من اطلاق الشيء (قوله لقوله تعالى والمطلقات) ان قبل المطلوب المدخولات اللاتي تخضعن واللازم من الدليل العام منها ومن غير المدخولات ومن التي من شأنها عدم الحيض فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم قلنا المراد بهن المدخولات اللاتي تخضعن كما في البحر (قوله يتر بصن بانفسهن خبر بمعنى الامر) فاصل الكلام لير بصن ولا امر محذوف فاستغنى عن ذكره

واخراج الامر في صورة الخبر تأكيده وللشعارة بما يتلوه المسارعة الى امثاله نحو قولهم في الدعاء
 زحك الله اخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأن الرحمة وجدت فهو مخبر عنها وبنو على المبتدأ
 يدل على زيادة التأكد ولو قيل يتر بصن المطلقات لم يكن بتلك الوكادة لان الاسمية تدل
 على الدوام والثبات بخلاف الفعلية وفي ذكر الانفس زيادة تهيج لهن على التربص وزيادة
 تعب اذ انفسهن طوامح الى الرجال فامر ان يقمن انفسهن ويغلبن عليها على الطموح
 ويجبرنها على التربص (قوله لان العدة وجبت) فيجب العدة على من ادخلت منتهى في
 فرجها ثم طلقها من غير ايلاج في قبلها لان ادخال المني يحتاج تعرف براءة الرحم اكثر من
 مجرد ايلاج كما في البحر (قوله متحقق فيهما) بثبوت الضمير اى في الطلاق والفسخ لا بآنيته
 حتى يصح الايراد عليه بانه مني عن الذهول من تتبع النسخة الصحيحة (قوله او نكاح فاسد)
 اى موطوء بنكاح فاسد فالاولى باعادة الجار فيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوء بالزنا
 ولا على الخلو بها بالشبهة كما نقل عن القهستاني نقلا عن شرح الطحاوي وانت تعلم فالحلو بها
 بالنكاح الفاسد ليس لها عدة ايضا (قوله لقوله تعالى) الظاهر انه دليل للمجموع الثلاثة بحسب
 ما ذكر في آخر الآية من قوله تعالى واللائى لم يحضن الآية فيدفع ما يهونهم من عدم تمامية
 التقريب ثم في كلامه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشايخنا لا يطلقون
 لفظ الوجوب عليها لانها غير مخاطبة فيعتبر في العبارة مسامحة (قوله وعشر) اى
 من وقت الموت (قوله اى عشرة ايام) فمصره للاشارة الى ان حق العبارة وعشرة
 لانها عبارة من الايام لكن الفقهاء قالوا كذلك صونا للنظم التبريف عن التغير وتبركا
 بذلك وانما وقع في النظم كذلك للاشارة الى دخول الليالى لانها غير الشهور والاعوام
 ويمكن ان يقال وجهه بناء على ما يقال ان ذكر عدد من الايام والليالى بصيغة الجمع
 يقتضى دخول ما بازائه من الآخر وقد نقل الجزم من الكافي بان الايام تابعة لليالى (قوله
 ويدرون ازواج الآية) اى كل الآية اى يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا لعل
 المقضى لهذا التقدير ان الجنين في غاب الامر يتحرك في ثلثة اشهر ان كان ذكرا وفي اربعة
 ان انثى فاعتبر اقصى الاجلين وزيد عليه العشرة (قوله استظهارا) قاله القاضي في تفسيره
 وتعقب لما في الصحيح انه يكون في البطن اربعين يوما نطفة ومثلها علققة ومثلها مضغة ثم تنفخ
 فيه الروح اللهم الا ان يكون معنى الحديث ان كمال النفخ من كل عضو لا يكون الا بعد المدة
 المذكورة وهى لا تنافي في النفخ في بعضها قبل المدة المذكورة فانه الكازرون كذا في النهر
 (قوله الحرة والامة) وكذا المسلمة والكتانية وكذا مواء عن طلاق او وفات او تارك او وطئ
 بشبهة (قوله لا طلاق قوله تعالى واولات الاحال) فان قيل بعض الحامل هى المتوفى عنها
 زوجها فيكون هذا النص معارضا لما سبق من قوله والذين يتوفون اذ اللازم من هذا النص
 كون عدة كل حامل بوضع الحمل فلا يعمل بعمومه واطلاقه قلنا العمل بعموم الثانية اولى
 من الاولى لان عموم اولات الاحال بالجمع المعروف الذى هو من صيغ العموم وهو بالذات مرجح
 على ما بالعرض اورد عليه ان تقدير الآية الاولى وازواج الذين يتوفون فالازواج جمع معرف
 بالاضافة فيعم بالذات كالثانية والجواب ان هذا العموم عرضى بالاضافة بعد تسليم اصله
 مشترك الوردان عموم اولات الاحال بالاضافة ايضا فان في احدهما بالذات في الاخر
 كذلك وبالعكس وكونه في احدهما ذاتيادون الاخر تحكيم لعل الحق في الجواب ان الحذف

خلاف الاصل لا يرتكب اليه بلاداع والداعى هنا في جانب مخالفه لدفع التعارض فلا يجوز
تقدير لفظ ازواج في الاولى كاي دل عليه عبارة البيضاء من كون الذين مبتدأ والخبر يترصن
او محذوف اي فيما يتلى عليكم حكم الذين ولان الحكم في الآية الثانية معلل بالجل بخلاف الاولى
فانه فيها تعبدى محض والمعلل مرجع ايضا لكن يرد عليه ما تقدم عن القاضي مما يفيد انه معقول
المعنى فيكون معللا ايضا بالفرق بين ما يصرح علمته وما يدرك عقلا او خارجا او يقال انه
حكمه لاعلة ولان الثانية متأخرة كما روى عن ابن مسعود فمخصصة للاولى ولان سبعة بنت
الحارث وضعت بعد وفات زوجها بلبال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
فقال قد حلت فتزوجي كافي البيضاء (قوله عدة الموت) اي اربعة اشهر وعشرا (قوله
ولان نسب بهما) وينبغي ثبوت النسب من المراهق احتياط كذا نقل عن القمح (قوله لان الصبي
لاماء له) فيه اشعار بانه يثبت من غير الصبي في وجهه الاولدت لاكثر من سنتين فيحكم بانقضائها
قبل الوضع بستة اشهر كما نقل عن الترمذاني (قوله وللرجعي) اي وللمطلقة الرجعي او العدة
للرجعي فلا يكون معطوفا على اللبائن المتعلق بامرأة الغار فلارد ما اورد ان الرجعي لبس فارا
وانه يقتضى ان من طلق في مرضه رجعي فانقضى عدة الموت ولم ينقض عدة الحيض لاثرت
وليس كذلك وان يقتضى ايضا ان من انقضى عدة الحيض قبل تمام عدة الموت تراث
والواقع خلافه ايضا لان المراد ان يقال وللمطلقة الرجعي ما لموت ان مات في عدة الطلاق
كافهم في باب طلاق الغار (قوله لانها لما ورثت) قبل انه تعليل لما تقدم من البين وايد بقوله
حكما كما في بعض النسخ عند قوله جعل النكاح قائما حكما اذ في قيام النكاح في الرجعي لبس
بحكمى بل حقيقى وقوله فصارت كاللمطلقة رجعي حيث شبه المأنة بها وقبل انه تعليل
للرجعي وفسر قوله فصارت كاللمطلقة اي فصارت الرجعي الفار كاللمطلقة رجعي بالافار (قوله
آيسة هي من بلغت خسا وخسين وعليه الفتوى وقبل خسين فقط قبل وعليه الفتوى وقيل
ستين وعنده مفوض الى مجتهد الزمان وكذا امتدة الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في الحزانة
وذكر الزاهدى انه لو ارتفع حيضها ينتظر تسعة اشهر فان بان بها حبل والا عادت بثلاثة
اشهر بعدها به اخذ ويفتى به بعض اصحابنا واستاذنا لمضرورة انتهى وقد قدمنا عن البحر
انه غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به وكيف يفتى بما تعتقد انه خطأ وان اقره شراح
الوهابية كذا في الدرر (قوله رأيت الدم) ان كان دما قويا كالاسود والاحمر القاني والا
كالاصفر والاخضر او التربة لا يكون حيضا (قوله ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة)
اقول قال في شرح الملتقى بعد ما ذكر ان لاسيتاف انما يكون قبل تقرر حكم الشهر اما ورأت
لايسة اندم بعد تمام اعتداده بالاشهر فالاصح جواز الانكحة بلا شرط قضاء وبعد ذلك
لاعتد الاباحض كافي الخلاصة وغيرها وما وقع في الوقاية والنقابة والدر وغيرها من لفظ عدة
الاشهر غير ظاهر القياس كذا في البهشتى وقال في النهر هي اعدل الروايات وفي البرازية ولا تطل
الانكحة وبه يفتى انتهى وفي حاشية اخي زاده ان المختار عنده اي عند صدر الشريعة هو ما
افتى به صدر الشهيد كما نقله صاحب الكفاية عن المحيط فظهر ان السهو ليس في جانب
صدر الشريعة وبه يندفع ايضا اراد الايضاح عليه هذا الجواب اول مما يقال السهو غير مسلم
لانها اذا رأيت في اثناء العدة بالاشهر الحيض تسأ نفها غايته لزوم السكوت عن الحكم فيما
اذا رأت بعد تمام الاعتداد (قوله والعجب من الصدر الشريعة) اجيب عنه ان الجمع المذكور

انما يلزم لواحتساب الحيضة السابقة من حيث كونها حيضا في الثانية واما الواحتساب من حيث كونها وقتا فلا يلحق انه يرد عليه انه لا بد له من بيان رواية دالة على مقوله والا فهو مخالف لما صرحوا قال صاحب الابيضاح في هذا المقام نقلا عن نص المبسوط لوحضت حيضة ثم آيست اعتدت بالشهور ثلثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستئناف انتهى ولا مجال لاحساب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت انتهى بل الممكن من الجواب لبس مراد صدر الشريعة اثبات مذهب بل اراد اشكال على تعليمهم فالوظيفة في الجواب هو حل شبهته لا بيان مخالفته للهداية ونحوه. (قوله كما اذا طلقها ثلثة) اورد ان النسب في هذا الوطى لبس بثابت فالعدة لبست بواجبة (قوله فوطئها في العدة) نقل عن الكمال ان الحمل في العدة ان في عدة الطلاق فوضع الحمل وان في الوفاة فلا اشهر تأمل (قوله) غير مذكورة في الوفاة والكنز) عبارة الكنز وتجب عدة اخرى بوطى المعتدة بشبهة وتدخلتا والمرئى منهما لا يلحق ان صدر المسئلة شامل لهذه الصورة لكن قوله والمرئى منهما بوجب التخصيص ولا يبعد ان يراد به بيان بعض ما يناوله الصدر لاتمامه او يقال انه من قبيل سرايل تقيمكم الحر او اكتفى به لانفهام صورة معتدة الموت بطريق الدلالة والمقايسة (قوله وعدة الطلاق والموت) اورد عليه ان هذه من فروع المسئلة الابنة فالاصوب ان يكتبني بهامتا ويورد الاولى شرحا لا يلحق انه لو سلم ذلك انه من قبيل اغناء الثاني من الاول ولبس بضرب اغناء الاول من الثاني وهو ضرر (قوله) وابتدأها عقيبها) يرد عليه ان افراده بطلاقة في زمان ماض مبتدأ من وقت الاقرار على الفتى به وان صدقته كافي النهر نقلا عن الخاتمة وكذا العدة في الطلاق المبهم اعني قوله احديكما طالق من وقت البيان كما في الخلاصة الا ان يحمل القضية الكلية على الاعم والاغلب او على الجزئية او يرد فيها الاستثناء (قوله اوجبها على المطلقة) اي على من قام بها صفة الطلاق وتوفى الزوج اي تفريق القاضى هذا التفسير بناء على صحة رجوع الصمير الى مشتهر غير مذكور كما في انا اثرناه او على ان هذا من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك فالتفسير لمجرد المتروك الفاعل والاضافة للعهد والمعهود القاضى فينبذ فبان التفسير لبس بصحيح لعدم ذكر القاضى وانه لا فرق بينه وبين ما في الكنز لفظ عقيب التفريق فلا يكون اظهر (قوله لا بمجرد العزم) لانه امر باطنى لا يوقف عليه بدون الاخبار فلزم الاخبار هذا في المدخول بها والافبكتني مجرد التفريق بالابدان وهو بالتزك على قصد عدم العود كما نقل عن السراج (قوله وكذبها الزوج) يعني والحال المدة بمحتمله ولم يقيد هنا بحالة على على ما مر في الرجعة وللإشارة الى هذا قال وقد مر في آخر باب الرجعة فلا يرد انه مسئلة اخرى لكن مشي هنالك قول الامام بعدم التحليف كما قيل ثم ان هذا ان كانت العدة بالحيض والا فقال في القنية قالت انقضت عدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم تقل اسقطت لاحتماله قاله في النهر والظاهر انه لا بد من بيانها صريحا في البرازية قالت ولدت لم يقبل قولها الايبينة ولو قالت اسقطت سقطا مستبين الخلق قبل قولها وله ان يحلفها كما في الدر (قوله من بيان) اي من نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزم المهر ولا العدة بالايجاع كما نقل عن الصغرى (قوله فيكون طلاقا بعد الدخول) لبس هذا من كل وجه بل في حق تكميل المهر ووجوب استئناف العدة احتياط فلا يرد انه حينئذ يملك الرجعة لانه صريح كذا في النهر (قوله فلا حرمة لفراشه) والعدة حيث وجبت تجب حق العبد (قوله مطلقا بلا قيد) فيقيد بما بعد العدة زيادة على النص وهي نسخ كما تقرر في الاصول كما في آخر نكاح الكافر من هذا الكتاب

ثم ان هذا البحث اى مابعد قوله ولاعلى خربة الى آخره مذكورهنا لك فالأكتفاء باحدهما
اولى لعله في احدهما استترادى او اوصلى فيهما بجهته **﴿فصل في الاحداد﴾**
لما ذكر العدة ومن تجب عليه اردفه بذكر ما يجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية
من اصل وجوبها (قوله تحدد) جاء من باب اكرم ونصر وضرب كاعد ومد وروى بالجيم
من جددت الشيء قطعه فكأنها انقطعت عن الزينة (قوله معتدة البائن) يشمل ثلثا واولا
مختلعة والفرقة بخيار الجلب والعنة ونحوهما (قوله نعمة النكاح) فيه اشارة الى انه لايجل لها
على غير الزوج كالولد والوالدين وان كان اشد عليهما من الزوج لفقد العلة قبل هذا فيما اذا زاد
على الثلث لقوله عليه السلام لايجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحدد فوق ثلاث الا
على زوج فينبغي ان يقعد عدم حل ما زاد على الثلث بما اذا لم يرض الزوج بذلك فان رضى
فقد اسقط حقه منها اما غير ذوات الزوج ان لم تكن معتدة فينبغي ان يحل لها ذلك ونمامه
في النهر (قوله وكفاية مؤنتها) على وزن الفعولة بفتح الفاء الثقيل في امر المعاش (قوله بالفروع)
عدم كون انكفار غير مخاطبين بالفروع عند مشايخ سمرقند الذي هو مختار متأخرى علمائنا
واما عند العراقيين وكذا عند الشافعي فهم مخاطبون بها كالايما والعقوبات والمعاملات في حق
الدارين والعبادات في حق لمؤاخذه في الآخرة بترك الاعتقاد والتفصيل في الاصولية (قوله
بخلاف المنع من الخروج) هذا اذا لم يوثقها والا لا يجوز لها الخروج الا ان يخرجها المولى (قوله وترك
لبس المزعفر والمعصر) الا ان يكون خلقا لازمة فيه ولا بأس بالاسود لانه لا يقصد به الزينة وكذا
الازرق فيما ينبغى كذا في النهر وفي القهستاني عن المحيط والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع
به الزينة والا فلا بأس بلبسه لانه لا يقصد به الاستر العورة والاحكام تنبئ على المقاصد (قوله
اذ يفوح) اى ينشسر (قوله والطيب ولو للبخارة) وان لم يكن لها كسب الا فيه كذا في النهر
(وهي ام ولد اعتقها مولاها) وكذا مات عن ام واده فالتقصير على الاول من القصور كما قيل
(قوله لا تخطب) من الخطبة بالكسر طلب المرأة بالضم الموعظة (قوله معتدة) نكرة
في سياق النفي يشمل جميعها ولو من عتي او نكاح فاسد فيعلم منه مفهومها ان غير المعتدة تخطب
مطلقا وعند بعض الشافعية اذا لم تخطبها غيره ورضى به (قوله لا تعريضا) فان قبل ظاهره
الشعول وقد قال في النهر اعتراضا على اكثر ان التعريض مختص بالمتوفى عنها زوجها واما
المطلقة فلا يجوز التعريض لها بالا جاع لانها لا تخرج فلا يمكن من التعريض كما في المعراج
والبيان انتهى لمخصا قلنا قال في القهستاني المختار انه يجوز كالمتوفى عنها زوجها اتفاقا
لكن بينهما تدافع ظاهر اذا قيد اتفاقا ان كان للمثال فيكون المثل خرقا للاجتماع وان للمثلا
فيلزم تعارض الاجماعين (قوله التعريض ان يقول) اورد عليه انه غير سديد اذا لحل
لاحد ان يشافه اجنبية ودفع ان هذا التفسير للتعريض والقول المعروف ثابت بالحديث
الصحيح لعل المراد بالمخاطبة المخاطبة بالواسطة كالنساء ومن حل نظره اليها من محارمها
ويجوز ان يكون مشروطا بمن الشهوة (قوله ولا تخرج معتدة الطلاق) الحر او الامه
المبوءة في نكاح صحيح او فاسد وعن شمس الائمة ان معتدة الفاسد تخرج وكذا تخرج الصبية
والكناينة والمجنونة والمعوتة والذمية كما نقل عن المختار (قوله لسور التفقة) بمعنى التعاقب والدوام
(قوله في بيت وجبت فيه) ولو للاجنبي (قوله الا ان يظهر عذر) منه الفرع من امر الميت ان
شديد او لا ومنه خوفها على ما لها في ذلك المنزل (قوله حتى لا يقع الخلوة بالاجنبية) وهذا

يفيد ان الحائل يمنع الخلوة المحرمة بالاجنبية كما في النهر (قوله وبعدها) الظاهر انه كما مقابل
 لما سبق فبرد عليه اما لا يكون المنزل واحدا عند لزيم السترة او لا يلزم السترة في كونهما في منزل
 واحد والمفهوم من البحر انهما ليسا بمقابلين بل السترة ووحدة المنزل فيما قبل العدة وما بعدهما
 الا ان يحمل قوله وبعدها من تمتة سا بقية بمعنى وبعدها ايضا لا بأس الخ ويجعل قوله لانه
 معترف الخ تعليلا لجموعهما لا لالاخير فقط كما فهم من البحر وغيره (قوله وان ضاق) المنزل
 بان لا يمكن السترة فيه (قوله فالاولى خروجه) لان مكثها واجب لا مكثه فهذا كما يقال اذا
 تعارض محرم ومبيح ترجح المحرم او فالمحرم اولى (قوله وان جاز خروجها) لانه عذر كما نقل
 في المنع عن المجتبي وفي الدر عن الكمال بخروجها (قوله وندب ان يجعل بينهما) فلا يخرج
 واحد منهما ونفقتها اى الحثلة عن بيت المال نقل في المنع عن المجتبي ايضا ولهما ان يسكننا
 بعد الثلاث في بيت اذا لم يلتقيا التقاء الا زواج ولم يكن فيه خوف فتنة وفية سئل شيخ الاسلام
 عن زوجين افترقا لئلا يمسوا سنة وبينهما اولاد يتعذر عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيت
 ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقاء الا زواج هل له ذلك قال نعم والله اعلم انتهى (قوله
 في سفر) ولو في مفازة (قوله لانه لبس بائداء الخروج) يعني لبس ذلك انشاء سفر حتى عدم
 الخروج عن محل وجبت العدة فيه حل وقوع الفرقة والموت (قوله في منزل ازواج) فيه اشارة
 الى انها في الصورة الاولى ايضا تمتد في منزل الزوج (قوله وان كان اقل) بان يكون جانب
 مضرها اكثر (قوله اعتماد اعلى انفهامه) لعله بطريق مفهوم المخالفة اذ المفهوم حجة متقدمة
 في الروايات ولهذا في النفع الوسائل ان مفهوم التضييف حجة ويمكن ان يكون بطريق الدلالة
 (قوله ولو في مصر) اى موضع اقامة ولو قرينة والمسافة سفر (قوله ان كان له محرمة) يفهم منه
 لا يخرج مطلقا ان لم يوجد المحرم لكن قبل ان وجدت قوما فينبههم نساء فامتن على نفسها
 توجه ورجع معهم (قوله من ثم يخص قط الى تمام الفصل) استطرادى ولم يعلم وجه صحح
 بل موضعه اللابق باب المدة على ان هذا مستدرك بما تقدم في باب العدة من قوله او باغت
 بسن ولم يخص الخ ومضمون قوله اخبرت بمضى عدته الخ مستدرك بما تقدم من مضمون قوله
 قالت مضت عدتي وكذبها الزوج الخ وبما في آخر باب الرجعة فالاولى ان يكتمى باحدى
 الاولين ويأتى حلة قبودها اللازمة هنا (قوله حتى مضت سنة) يعنى ثم طلقها بعد السنة
 كما في شرح المجموع (قوله لا الاهلة) وما في فاضلخان ان وقع الطلاق في غرة الشهر فبالاهلة
 فكان المال فيهما متحد ولم يوجد بينهما مغايرة معتدة بهانعم قد يكون ما بالاهلة ناقصا بالايام
 لعل هنا لا يعتبر ذلك **باب ثبوت النسب** لما كان من آثار الحمل ذكره عقيب
 العدة (قوله لقول عابشة رضى الله عنها وعن ابنتها) ومثله لا يدرك بالراى فحمل على السماع
 فالقول بخلافه من باب راى في مقابلة النص فبهذا يخرج على الشافعى ومالك واحد القائلين
 بربع سنين وعلى رواية عن مالك خمس سنين وعلى اخرى عنه سبع سنين وعلى الزهرى
 القائل ست سنين وعلى الليث ابن سعد القائل ثلث سنين وعلى ابى عبيدة لبس لا قصاه
 وقت توقف عليه اذ حجتهم لبس الاحكايات لا يثبت بها حكم ومثل هذه الاحكام مما يثبت
 بالاخبار الواحدة بالشرائط المفصلة في محله ولو بظل مغزل اى بقدر مكث ظله حين الدوران
 وهذا تمثيل لغاية السرعة فان ظل المغزل حاة الدوران اسرع زوا من سائر الضلال
 بثلاث حركات الميم وفتح الزى مسمى بالفارسى دوك وبروى ولو بفلكة مغزل اى ولو بقدر

دوران فلكة مغرل كافي البحر والفلكة بفتح الفاء حجر مدور بسمية الفرس بادريسة سميت بذلك لاستدارتها كذا نقل عن تاج الاسماء (قوله واقلها ستة اشهر) اى بومية كافي الاول (قوله لا كثر من سنتين) ولو اعشرين سنة فاكثر (قوله لجواز كونها ممتدة الطهر) واحتمال الزنا والوطئ بشبهة لبس بمعتبر لا مكان الحل واحتمال تزوجها بغيره لبس بمعتبر ايضا لان البقاء اسهل من الابتداء (قوله فلا يكون مر اجعا بالشك) اوردان الاحتمال الثاني راجح لان الظاهر ان الحوادث تضاف باقرب اوقاتها وان فيه اثبات الرجعة ايضا احتياطا فكان اولى واجيب بمعارضة ظاهر آخر وهو الوطئ في العصمة لا في العدة وفيه ايضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطئ والعادة وهو الرجعة باللفظ فكان ما قضت به العادة والسنة ارجح وان الحمل المذكور انما يكون اذا لم يوجد المقتضى خلافه وههنا ابحاث اخر في حاشية المولى الوائى (قوله فى الاكثر) الظاهر ان حكم من جاءت به لستين مالم يفهم من عبارته فالاولى ان يشرب اليه ولو شرعا نقل في النهر عن الاختيار انه كالاكثر (قوله كذا مبثوثة) اى المطلقة بآينا (قوله لاحتمال كون الولد) والمتبادر ان تكون مدخولة والا فلا يثبت العلوق (قوله فلا يتقن) اى لبس كون الولد قائما عند زوال الفرائض متيقن يعنى كونه بعد الطلاق لبس بمعلوم قطعاً لاحتمال المذكور (قوله لان الحمل حادث بعد الطلاق) لانه لو وجد قبله للزم الزيادة على سنتين اورد عليه انه يجوز كون العلوق في حال الطلاق كما قدره فاضيلخان فلا يلزم الزيادة فيثبت النسب وقد جزم في الجوهرة به وحل قول القدورى على وفق ما ذكر هنا على السهو وقد ذكر في غيره من الكتب بثبوت النسب وعليه حل الزيلعي عبارة الكثر مع ظهور ما في خلافه والحق اختلاف الروايتين لتوارد المتون على عدم ثبوته كما قال القدورى كما في النهر (قوله لانه التزمه) يعنى ثبوته انما هو بالتزامه فقط لا لكونه في نفس الامر كذلك (قوله وايضا يحتمل ان بطأ في العدة) اى بشبهة كافي الهداية واورد عليه في التبيين هذا شامل للمبثوثة بالثبوت وفيها لا يثبت النسب لكون شبهتها في الفعل كافي كتاب الحدود واجيب في البحر ان عدم ثبوت النسب في شبهة الفعل انما هو عند تحمضها وفيما ذكر ابيست بمنحضة اذ فيها شبهة عقد وقد يخص المبتوثة هنا لمادون الثلث لانها شبهة المحل وزيف بان المنصوص عليه هنا اعم للجمع وقد صرح في شرح المجمع ان من وطئ امرأة اجنبية زفت اليه وقبل انها امرأتك فهي شبهة للفعل والنسب ثابت بدعواه فلبس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب واورد على البحر انه مخالف لما صرح في عامة المتون من ان الشبهة في الفعل منافي لثبوت النسب وكان عليهم التفصيل على التحمض وعدمه الا ان يقال ذلك اغناهم عن التفصيل في كتاب الحدود كما في النسخ ثم في اشتراط تصديق المرأة روايتان والاوجه عدمه (قوله وللسعة) لا وكذا لما فوق السعة ان لم تدع الحبل (قوله وكذا معتدة) اى يثبت نسب ولد معتدة فاورد ان قوله يثبت نسب ولد هالغو لاحاجة اليه وانت تعلم شروع مثله واعتذاره (قوله وكذا معتدة) اى طلاق قبل هذا تقييد في موضع الاطلاق اذ المعتدة شاملة للطلاق بنوعيه والموت كافي البحر عن الهداية لا يخفى عدم تأييدها ظاهر بملاحظة قوله وافر الزوج وقوله وكذا معتدة وفاة (قوله وكذا سهوم من الناسخ) ويؤيده ما وقع في بعض نسخ صدر الشريعة لفظ الاقرار موافقا للغير وانما حل على السهو لانه يقتضى فيما اذا وقعت الولادة لتام نصف سنة بعد الطلاق ولم يتم النصف من وقت الاقراران لا يثبت نسبه وليس كذلك فلا يصح الاعتراض بان صورة الطلاق كصورة الاقرار في ثبوت النسب وظهور الكذب غايته لزوم

السكوت عن بيان مسألة الاقرار فان قيل ان الضرر الذي ذكرته انما يلزم من اعتبار مفهوم
 المخالفة وهذا ليس بمعتبر عندنا قلنا قد عرفت قريبا ان المفهوم معتبر في الروايات عندنا ايضا
 (قوله ولصفتها) انت تعلم ما مر تقلا عن قاضيهان والحق فيه (قوله واظهر جعلها) اما بان
 يأتي باقل من ستة اشهر او بان يظن الحمل من شاهدها باماراته (قوله والاقيث اذا ثبت) يرد عليه
 ان المعتدة شاملة للرجعي ففي الرجعي عند مجيء الولد لاكثر من سنتين يثبت النسب بشهادة
 القابلة كما في المنع ونقل عن الزيلعي الا ان يقيد المعتدة بالبيان لكن التخصيص بالنسبة الى
 المتقدمة ليس بجيد (قوله وفي البيت) اي لم يكن معها احد عند الدخول ولا يوجد احد في البيت
 قبله (قوله والرجلان على الباب) للتأليف النظر المحرمة سيما الى الفرج الموجب للفسق الباعث
 الى رد الشهادة لكن في الزيلعي جوازها بالنظر الى العورة اما بالحمل على الاتفاق من غير
 تعمد النظر او على الجواز للضرورة كما في شهود الزنا (قوله فالخاصل لبس هذا حاصلا مطلقا)
 بل حاصلا لما تقدم من صورة الانكار كما يقتضيه كلمة الفاء فلا يردانه ناقص لعدم شموله لصورة
 تصديق الورثة الاتية بعد هذه نعم الاولى ايراد هذا الحاصل بعد ذلك ويدرج هناك ذلك
 (قوله كما بين في الصغيرة) من انها ان ولدت لاقل من تسعة اشهر ثبت نسب ولدها والا (قوله
 وولدت) الاولى ان لا تعرض الى هذه المسئلة هنا بل يدرج في اشارة لفظ كذا فيما سبق
 كسائرهما او يفصل معها سائرهما اذ التفصيل معتدة الوفاة بالنسبة الى الورثة كالطلاق بالنسبة
 الى الزوج فحصل هذه ان المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها اذا ولدت لاقل من سنتين
 من الموت بشرط ظهور حملها او اعتراف الزوج او تصديق الورثة او حجة تامة كما فهم
 من الهداية بالفتح اعل للاشارة الى اعتذار بعض ما ذكرنا هذه مسئلة ذكرت في الهداية (قوله
 هذه مسئلة ذكرت) اورد عليه ان ما ذكر في الهداية اوليان المدة في ثبوت النسب وثانيا بيان
 شرط الثبوت وما ذكر هنا ليس بمؤد ذلك بل يوهم خلافة وانت تعلم حاله بما ذكر آنفا واورد
 عليه ايضا ان هذه مسئلة مستقلة فلا معنى لجعلها احد شق السابقة ودفع انهما مشتركان في ثبوت
 نسب واد متدة وفاة وان تفرقا في ان الولادة في احدهما لاقل من سنتين وفي اخرى في كون
 الولادة مقرباها من الورثة وقبل بل الاخصر والاحكم ان يقتصر على ان يقال او اقر الورثة
 بالولادة كما في الوقاية (قوله فهل يثبت في حق غيرهم) المنكرون من الورثة وغرماء
 الميت كذا نقل عن غاية البيان (قوله اذا كان من اهل الشهادة) اي ان تم نصاب الشهادة بهم
 فبشارك المنكرين واما اذا لم يتم فلا يثبت الا في حق المقرين منهم (قوله وما ثبت تبعاً الى اخره)
 قيل ان ذلك عند ثبوت التعية ضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه واورد بان قيد الضرورة
 مما لم نجد في كتب القوم بل المفهوم من تقريراتهم خلافة (قوله لستة اشهر) هذا بيان للاقل
 وحكم الزيادة على ستة اشهر فبالاولى ولهذا قال في الشرح فصاعدا فلا يرد ان الواجب ان
 يزيد لفظ فصاعدا وما في الشرح لا يفتي (قوله بشهادة امرأة واحدة) وكذا رجل واحد
 كما نقل عن الجوهر (قوله تلاثة) اورد الصحيح ان يقال يلاعن كما في حاشية الفقهية اذ ما قرر
 في باب اللعان من قولهم ان اباحبس حتى يلاعن مصرح بان اللعان مستند الى الزوج انت تعلم
 فيه ايضا استناد اللعان الى الزوجة بعد بقولهم فان لاعت لاعت فاللعان مشترك بينهما (قوله
 فلم يعتبر الولد الثابت) بشهادة القابلة فلا يرد ان اللعان حد وشهادة النساء لبس يجاز فيه
 فالاولى بشهادة النساء لثلاثتهم قبول ما فوق المرأة الواحدة بل امرأتين مع الرجل

اذ شهادة النساء في الحدود ليست بمقبولة (قوله ودفعه) قيل ان القذف المطلق الموجود في ضمن القذف بالولد كاف في لزوم اللعان وان لم يكن الولد موجودا فلا يرد ذلك حتى يحتاج الى الدفع اورد عليه ان المعتبر في اللعان هو القذف المقيد بالزنا او بنفي الولد او بهما لا المطلق (قوله وان ولدته لاقل منها) فيفسخ النكاح الا ان يكون الحمل من الزنا كما نقل عن الجوهرة (قوله صدقت بلايين) ثم لا تحرم عليه بهذا النفي ولا يسمع بينته وبينه ورثته على تاريخ نكاحها بما يطابق قوله لانها شهادة على النفي معنى كذا في الحاشية الشرنبلالية لكن فيه نوع خفاء مما نقل عن الخلاصة من قبول البينة (قوله فوات لتصف سنة) لاقل والا يكون العلوق قيل النكاح فلا يثبت النسب ولا اكثر منه والا يكون العلوق بعد الطلاق والعدة منتهى اذ هذا الطلاق طلاق قبل الدخول كذا في الزيلعي اورد عليه ان الولادة لو في اقل من مدة اكثر الولادة وهو سنتان ولو اكثر من اقله الظاهر ثبوت نسبه لانه مما يحتاج في اثباته والعادة المستمرة في الولادة واقعة في اكثر من ستة اشهر بل الولادة في ستة اشهر غاية نادرة (قوله لزمه نسبه) لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكلان بالنكاح فالوكيلان نكحها في ليلة معينة والزوج وطئها في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق ام مؤخر فلا بد من الحمل على المقارنة كذا في المنح (قوله ومهرها) بل ونصف مهر تام نصفه للدخول ونصفه للطلاق قبل الدخول كما في التبيين لا يس ان العقد ليس بمتعدد حتى تعدد المهر (قوله لوجود العلوق فيد) لانه لا يتصور العدة في هذا الطلاق حتى يوجد العلوق فيها على ان وجود العلوق فيها مستلزم لمجيء الولد اكثر من نصف ستة اشهر في وقت النكاح والمفروض خلافه فالوجه ما ذكر آنفا (قوله ثبت ضرورة لانها مما لا تطلع عليه الرجال) قوله اعترض عليه بعد شرح الهداية (قوله هو صاحب العناية ثم نقل عن بعض الفضلاء جوابا بان الشرع ولاية قد ثبت امرها في حق الاشياء ولا يثبتها في حق بعضها وله نظائر لا يحصى انتهى (قوله اقرار بما لا يفضى اليه) المطلوب هنا مطلق الولادة لا الموقت المورخ حتى يرد ان في تعيين زمانها لا بد من حجة ويحتاج في دفعه الى ان الكلام في نفس الولادة لا في تقدمها وتأخرها (قوله فطلقها فشرها) اي قبل الاقرار بانقضاء العدة كما يشعر به كلمة الغاء في فشرها ولفظ واد المعتدة في تعليقه شرها فلا يرد انه لا بد من بيان هذا ولم يبين ولا يحتاج الى الجواب بانه انما لم يذمه استغناء بما مر منه مع الاقرار بشرط ان تأتي به لاقل من ستة من وقت الاقرار لامن وقت الشراء فعلم بما ذكر ان هذا الطلاق بعد الدخول اذ العدة انما يتصور فيه والا لا يلزمه الا ان تأتي به لاقل من ستة منذ فارقتها ثم ان لفظ الشراء وكذا الطلاق ليس بقيد لان المراد من الشراء هو الدخول في ملكه باي سبب وانه لو اشتراها ولم يطلقها فالحكم كذلك كذا في النهر (قوله الى اقرب وقته) قيل المناسب الى اقرب اوقاته فان الاصل في مثل هذا المقام ان يضاف افعال الى الجمع او ما في معناه ولا يبعد ان يعتبر معنى الجمع في لفظ وقعة باعتبار اضافته للاستغراق (قوله ان كان في بطنك) قيد بالتعلق لانه لو قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه كافي البحر معزيا الى الغاية (قوله لاحتمال انها حبلت) بعد مقالة المولى انت خير انه يرد على هذا ما اورد فيما سبق من لزوم الاحتياط في ثبوت النسب والعادة في وضع الحمل (قوله واطفل) هذا ليس بقيد احترازي اذ حكم الكبير الذي يولد مثله في هذا كذلك فاعل لهذا وقع في الكثر لفظ الغلام بدل الطفل وهذا اورد عليه الظاهر هنا اولغلام (قوله ولا يسبيل

الى بنوة الطفل (الابنكاح امه) اورد عليه النكاح ثبت بمقتضى ثبوت النسب فيقدر بقدر الحاجة
واجب عنه بان النكاح غير متنوع الى موجب للارث والنسب والى نكاح غير موجب لهما
فاذا تعين النكاح الصحيح لزم بلوازمه (قوله انت ام ولده) وكذا كنت نصراية وقت موته
ولم يعلم اسلامها او كنت زوجة له وانت امه فلا بد من الاشارة اليه كحاشي التوير (قوله
للاستحقاق في الارث) كاستصحاب الحال (قوله فجاءت بولد) اى لسته اشهر فصاعدا والا
لايصح النكاح واليه يشير في الشرح فتركه اعتمادا لما سبق (قوله بخلاف البيع) ظاهره
الاطلاق وقد وقع في الهداية هنا وفي دعوى النسب في هذا الكتاب التقييد بالاقل من ستة
اشهر فلا بد من الحمل عليه فانه لو كان اكثر منه من وقت البيع في اقل سنتين لم تقبل دعوة
البائع فيه كما في الهداية **باب الحضانة** المناسبة بين ثبوت النسب والحضانة
ظاهر الحضانة بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد (قوله هي للام) ولو كآية او بحوسية (قوله
او فاجرة) فسر في البحر بالزنا وتبعه صاحب المنح والواقع في تعبير البعض هو الفاسقة مطلقا
(قوله كذا في الكافي) اوود عليه الذى في الكافي وفاجر غير مأمونة ولا ينبغي اهمال هذا القيد
لان الكافرة احق بولدها المسلم مالم يعقل الاديان فالفاجرة المأمونة اولى اقول ان عدم المأمونة
مانع مستقل حتى لو لم تكن فاجرة لكن لو كانت غير مأمونة لاحق لها في الحضانة نقل عن
النجاشي لاحق في الحضانة للام اذ لم تكن مأمونة ولهذا قال صاحب التوير او فاجرة او غير
مأمونة ثم المفهوم من هذا الاستثناء انحصار موانع الحضانة على ما ذكر واسب كذلك فالاولى
ان ينظم البواقي على ما ذكره مثل ان يقال بعد قوله او فاجرة او غير مأمونة او امة او ام ولد او
مدبرة او مكاتبة ولدت ذلك الوالد قبل النكابة او متزوجة غير محرم او ابنت ان تربيته مجانا والاب
معسر والعمة تقبل ذلك (قوله بان لا يأخذ الولد) وكذا الواعسر الاب والامال للولد تجبر الام
على الارضاع كما في البرهان (قوله وان علت) ان لم تكن الام مستحقة لهما او لم يقبل او اسقطت
حقها او كانت مفقودة (قوله ثم ام ابيه) افاد في البحر ان ام اب الام تؤخر عن ام الاب بل عن
الحالة ايضا قبل وهى واقعة الفتوى (قوله السدس) بالنصب بدل من ميراث (قوله ثم اخته
لاب ثم بنت الاخت لابوين) ثم لام ثم لاب كما نقل عن الاختيار (قوله والحالة اولى من بنات
الاخ) يخالف لما في الجوهرة والسراج ونصه بنات الاخ اولى من العمات والحالات كما في
الشرنبلالية (قوله لانها تدلى) اى تنسبت (قوله ثم عمت كذلك) ثم خاتمة الام كذلك ثم حالة الاب
كذلك ثم عمات الامهات والاباء بهذا الترتيب ثم العصابات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد
ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم بنوه ثم اذ لم يكن عصبه فلذوى الارحام فتدفع
للاخ لام ثم لابنه ثم لام ثم للحال لابوين ثم لام كما نقل عن البرهان وغيره فاذا اجتمعوا فاصلحهم
ثم اورعهم ثم ما سنهم ولاحق لفاسق وابن عم في مشتهاة وهو غير مأمون بخلاف الغلام كذا
في الدرر (قوله ولاحق لبنات العمة) وكذا لبنات الحال والعم تركه لانفهامه بطريق الدلالة
(قوله ولان حق الحضانة نوع ولاية) قيد بالنوع اشارة الى ان كمالها لبس بوجود فيها
فالمراد بها هي القاصرة فيندفع ان للذمية حضانة في ولدها المسلم مع انه لبس للكافر ولاية
على المسلم واليه يشير قوله ولا ولاية للرقيق على نفسه اه اذ للذمية ولاية على نفسها وعلى
اولادها الذمية (قوله ويعود بالفرقة) من قبيل زوال المانع لاعود الساقط فلا يرد قاعدة
السقوط ليعود ولهذا قال في تعليقه ان المانع اذا زال (قوله او في عدة الرجعي) اى لايه

التقييد هنا بالرجعي لم يقع في السراجة بل وقع المعتدة مطلقا وتبعه في التنوير ولم يذكر حكم
المبتوتة كما ذكر في هذا الموضع مستغلا له بناء على ما في التاتارخانية من ان القنوى على الجواز
(قوله مستحق عليها) اى واجب والاستيجار على فعل واجب غير جائز ثم ان هذا الدليل
لا يدل على عدم الاستحقاق المقيد بل على المطلق والمطلوب هو المقيد كما لا يخفى (قوله دينا)
يقع الدال (قوله ولو بعد عدة تسحق) نقل من البحر عن الولوالجية ان اجرة الرضاع غير
نفقة الولد فعلى هذا يجب على الاب ثلثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد (قوله)
اعلم ان الام اولى بارضاع الولد (اى بالاستيجار) (قوله وفي المبتوتة) اراد معتدة الطلاق البائن
وقد عرفت آنفا ان القنوى على الجواز (قوله لكن رضع الطئر في بيتها) قبل عليه ان ما ذكره
عن الزيلعي شرحا مغن عنه (قوله مع وجود محرم) فان لم يوجد فلا اختيار الى القاضي فان رأى
ان الم اصلح بضم اليه والا فضع عند امين كما نقل عن غاية البيان كما ان كان لها اخ او عم
لكنهما مفسد ان بضم القاضي الى امرأه من المسلمين ثقة كما نقل عن مبسوط السرخسي (قوله)
والام والجدة احق به (كذا في الكنز الاظهر والحاضنة بد لهما كما في التنوير لان الحكم في غيرهما
هنا كذلك) (قوله اداب النساء) كالفرل والطبخ والغسل نقل عن الزيلعي (قوله وهو الاحوط)
قل وبه يفتى وقيل وعليه الاعتماد وقيل وعن ابى يوسف مثله (قوله اى بالبت منهما) كذا
في عامة النسخ فقيل ضمير التثنية راجع الى الاب والجد وقيل حل العبارة على السهوا هو ان مقرر
لعل وجه عدم ذكر الجد فيما سبق ولابد من تقدم مرجع ضمير الغائب ولو حكما ولم يوجد اقول
لو فسر مرجع الضمير بالاب وغيره جدا او غيره لا يمكن وجود القرينة عليه مما ذكر ولا يبعد عدم ورود
ما ذكر عليه (قوله حتى تشتهي واختلف في حد الشهوة فقدره ابو الليث بتسع سنين وعليه القنوى
كذا في تبين الكنز كما في النسخ وكذا في البحر والنهر فا قبل بسبع سنين بدل تسع سنين نقلا عن شرح
مختصر الوقاية للشعبي تصحيف (قوله بخلاف الام) والجدة من الام وامن الاب (قوله لتاسافر
مطلقة) فسر السفر في النهر باللغوى الذى هو مطلق الخروج و اورد على هذه العبارة
في البحر بانه ان اريد من السفر الشرعى لم يشترط ذلك للمنع وان اريد اللغوى فلا يمنع من
الخروج عند تقارب المكانين وقيل العبارة الصحيحة لبس لها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى
بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر (قوله من مطالعة ولده) وفي بعض النسخ
من مطالبة ولده لكن الصحيح هو الاول (قوله لان الانتقال الى قريب) ناظر الى قوله وان تقاربا
بحيث يتمكن الخ وقوله لكن الانتقال ناظر الى مفهوم الاستثناء الذى هو قوله الا الى قرية من
مصر فظهر انتظام الكلام بلا تشويش في البيان بل التشويش والقصور في بيان المرام انما
يكون على نسخة لان الانتقال من مصر الى قرية بترك ما بينهما كما لا يخفى على اولى الافهام
(قوله الا ان يكون وطنها) ووقع العقد فيها قبل فيه تأمل من حيث انها كيف يكونان وجهها
في تجوز ضرر الولد واجب انه اذا وجد العقد في وطنها كما انه جوز ضرر ولده حين العقد
كما قال عليه الصلوة والسلام من تأهل ببلدة فهو منهم (قوله وهى اى الام تأبى) اى تمتع من
حضانة العمة على الوجه المذكور وهو كونها مجبانا وفي بعض النسخ تمتع من
الحضانة اى مجبانا بل تطالب الولد بالاجرة فله ايضا وجه (قوله اما ان تمسكى) فيه
نوع مخالفة لمضمون ما تقدم من قوله لبس لها منعه ولكن ترضع الخ لا يحمل المرضعة فيما
سبق على الاجنبية الخالصة فيفرق بين العمة والاجنبية قبل تقييد الدفع للعمة يسارها واعسار الاب

مفيد ان الاب الموسر يجبر على رفع الاجرة للام نظرا للصغير ومع اعساره لا يوجد احد
 ممن هو مقدم على العمة متبرعا بمثل العمة ومع ذلك يشترط ايضا ان تكون زوجة بغير محرم
 للصغير انتهى **باب النفقة** (قبل انها من نفقت الدابة) اذا هلك ذكر
 العلامة ان كل ما فاؤه نون وعينه فاء فانه يدل على معنى اخروجه والذهب كسنتق ونفر ونفخ
 ونفس يرد عليه ما في بعض الكتب ان النفقة المرادة هنا ليست مشتقة من النفوق بمعنى الهلاك
 ولا من النفق ولا من النفاق بل هي اسم للشيء الذي ينفقه الانسان على عياله واجيب كونها
 عبارة عما ذكر لا يمنع الاشتقاق المذكور لمن تأمله ثم اورد على ما ذكر العلامة بنحو نفع وانت
 تعلم انه يمكن تأويله (قوله اسم بمعنى الاتفاق) قال في البحر نقل عن ضياء العلوم هي لغة ما ينفق
 الانسان على عياله وهو المناسب بمعناه الشرعي دون ما ذكره الان يؤول (قوله قال هشام)
 قال في النهر وما قاله محمد انما هو باعتبار المعنى الاغلب والافقد عرفها في الغاية وارتضاه في الفتح
 بانها لا دوا لم للشيء الا بما به بقاؤه وهذا شا مل لنفقة الدواب كما سيأتي انتهى (قوله تجب
 باسباب) ومنها حبس النفس لمصالح الغير او العامة كالمتقي والمضارب اذا سافر بمال المضاربة
 كافي الفتح كما نقل عن التبيين (قوله ومنها الملك) فيتناول نحو العبد والبهائم والعقار (قوله
 لانها اصل النسب) ولانها مناسبة لما مر من النكاح والعدة (قوله تعجب على الزوج بنكاح
 صحيح) ولو عبدا فلا نفقة على الفاسد كما نقل عن البرازية ونقل عنها ايضا وفي النكاح بلا شهود
 يلزم واورد انه من افراده كما مر (قوله ولو صغير له مال) فان لم يكن لا تجب على ابيه الا اذا
 ضمنها كالنهر كافي الخلاصة لكن يستدين عليه ثم يرجع اذا ايسر الابن كافي قاضيان (قوله
 او صغيرة نوطا) الوطى هنا بمعنى مطلق الاستمتاع فيشمل المشتبهات التي يمكن جماعها في
 مادون الفرج كافي الذخيرة وفي الفتح ان من تشبه فيمادون الفرج مطبقة الجماع في الجملة والاصح
 عدم التقدير وفي القهستاني ولا اعتبار لكنهما مشتهرة على الصحيح كافي الدرود كذا في الشرع بلالية
 (قوله موطوءة اول) هذا كالمستغنى عنه بمضمون ما سبق من قوله ولو صغير او كبيرة او صغيرة
 (قوله نفقة البسار) في الاطلاق اشارة الى ان القدر المعين غير لازم لاختلاف الطبائع والغلا
 والرخص فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا اوقية وفي الاصل نفقة البسار كل شهر ثمانية دراهم
 او تسعة والسعار اربعة او خمسة (قوله قال صاحب البدايع) فان قيل فعلى هذا يلزمه اختياره
 فان قيل فعلى هذا يلزمه اختياره في المتن قلنا ما اختاره في المتن هو المفتى به كافي البحر فعلم منه
 ان المفتى به مرجح على ظاهر الرواية وعلى الصحيح عند التعارض (قوله ولو هي في بيت ابيها)
 ان لم تمنع عند طلبه بغير حق كالنهر والا فلا تجب النفقة اولم يطالبها الزوج بالنفقة كافي النسخ
 عن الخلاصة (قوله ومحبوسة بدين لغير الزوج) ولم يمكن وصوله اليها كما في النهر (قوله
 وان لم يكن منها) اي وان لم تكن الماطلة او كونها محبوسة من قبلها بتقصيرها بان كانت
 عاجزة يعني لا فرق بين قدرتها على اداء الدين وعدم قدرتها (قوله فلبس منه) اي فلبس
 المانع من الزوج فلا نفقة عليه (قوله اي لانفقة السفر) لا يلزم ما زاد على نفقة الحضر
 بل يكون من مالها لانه بازاء منقعة لها (قوله ولخادمها الواحد) هو المملوك في ظاهر الرواية
 وعام له ولكل من يخدمها في غير ظاهرها رواية وفي البحر والنهر قيد المسئلة بينات الاشراف
 فاظهر الوجهين يعني فيه وجهان واظهرهما انه لا فسح (قوله مال جمع من اصحابنا)
 اي من الشافعية (قوله اقول) يعني ان الواقع عند الشافعي في مجوز الفسخ امر ان لا امر واحد

هو البجز وما فهم بعض شراح الهداية هو البجز في الصورتين (قوله فعدم الانفاق) اى فالحكم عدم الانفاق لا البجز (قوله وكل من البجز) اى كونهما متمايزين ضرورى فلا وجه حاصله انه من قبيل منع مقدمة لم يدعيها الملل بل الظاهر ان دليل الملل هو سند المانع (قوله فان رفع هذا القضاء) الظاهر ان هذا من كلام الشارح ويحتمل ان يكون من كلام شارح الهداية (قوله وتؤمر بالاستدانة) ليرجع القريم على الزوج كما يرجع على الزوجة بخلاف ما لو فرضها ولم يأمرها بالاستدانة فانه لا يرجع الاعلى الزوجة ثم هى على الزوج ففيه اشارة الى انه لو استدان بغير الغرض لم ترجع عليه والى انها لم ترجع عليه الا بالتصريح بالاستدانة عليه (قوله اورضيا بشئ) هذا لما يستقبل لانه لو مضت مدة بلا فرض ولا رضى ثم رضى الزوج بشئ فانه لا يلزم والصلى باطل لانه صلى بما لم يجب فى الذمة كما فى الدر (قوله واطلقها) نقل عن خزانة المفتين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح قبل واقره القهستاني (قوله يعنى ان مات احد هما) تفسر للموت واما للطلاق فيعلم بالدلالة او بالمقايسة فلا يرد بان قاصر عن بيان الطلاق (قوله ثم مات واطلقها) قبل الدخول او بعده كما فى البحر (قوله لوجوده) اى النكاح (قوله والمشتري عالم) اورد عليه ان هذا سهو فاحش لانه لو بيع فى النفقة المتخفة فليكملها فاشترى من هو عالم به فانه لا يباع بقبلة النفقة الماضية لانها خبت كالمهر وانما يباع لما يجتمع من النفقة عند المشتري اقول وهذا ايضا مخالف لما يأتى فى الفرق (قوله وقتله) صرح به مع امكان دخوله فى الموت رد لما يقال انه لا تسقط بالقتل لانه اخلف الفقيه فتنتقل اليه (قوله الابها وعدم استخدامها) اى بالتخلية بينها وبين زوجها قبل فقوله وعدم معطوف على الضمير المجرور بلا اعادة جار وهو غير جائز انتهى (قوله فى بيت) اى كامل المرافق ويصلح ان يكون مأوى للانسان حيث احب لكن بين جبران صالحين (قوله خال عن اهل الزوجين) من ولده ومن غيرها اوضرة او محرم كامه او اخته قبل زاد فى المحيط وام واده (قوله الا ان يختارا) اى رضيا وبغنى ان يستثنى ايضا الصغير الذى لا يفهم الجماع وامته فى المختار بل ام ولده على قول بشرط عدم المجامعة بحضورها (قوله ولا من دخولها) وانما يمنعهم من البتنة عندها وعليه الفتوى وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعيادتهم والوليمة لا تخرج ولا ياذن لها ولو خرجت كانا عاصيين واختلفوا فى خروجها الحمام والمعمد الجواز بشرط عدم التزين والتطيب كذا فى الاشياء وزاد الباقيات تبعا للكمال وغيره ويشترط عدم كشف عورة احد قال وعلى ذلك فلا خلاف فى منعهم للعلم بكشف بعضهم انتهى بل اكثرهن كما فى الشرى لالة معزى بالفتح مع ماورد فى الاحاديث المؤيدة لمنع كمال به الفقيه كذا فى الدر (قوله وطفله وابويه) قيد بالطفل والابوين لان غيرهم من الاقرباء انما تجب نفقتهم بالقضاء والقضاء على الغائب ليس بجائز ولذا لا يجوز فرض النفقة للمالك الغائب ايضا كما فى البحر وفهم من الزيلعى ايضا بل من الهداية (قوله ان اقر من عنده المال) اورد عليه ان عندا تامل على الامانة فقط واستعمالها للامانة والدين معا جمع بين الحقيقة والحجاز بلفظ وغير العبارة عند اوعلى من يقربه ليدل كلمة عند على الامانة وعلى الدين لا يحنى ان هذا التعميم من قبيل عموم المجاز على ان فى ما اختاره من العبارة تأمل لا يحنى (قوله اى اقامة الزوجة) قبل الصواب اى اقامة الزوجة بالفعل بدل المصدر ليطابق المفسر (قوله وعند زفر) وكذا الاثمة الثلاثة (قوله وبهذا يعمل) وفى ملتقى الابحر وهو المختار للفتوى (قوله اعلم) بيان عدم لزوم القضاء على الغائب على مذهب زفر

(قوله الالهؤلاء المذكورين) اى الزوجة والوالدين والولد الصغير اورد عليه بنحو الاولاد الكبار الاناث والذكور الزمنا لانهم كالصغار للعجز عن الكسب (قوله كحار العتق) مثال لالنفى لالنفى وفيه اشارة الى ان فى الفرقه باللعان والعنة والجب النفقة (قوله والتفريق لعدم الكفاءة) اورد عليه انه داخل فبقايله فيلزم منه ان يجعل قسم الشئ قسماله واجب ان التزوج بلا كفائة لبس بمنعقد على قول فلا يوجد فيه التفريق فيكون من قبل عطف الخاص على العام اهتماما وانت خبير انه كيف يصح وجود التفريق بعد مانى عند حتى يصح التفريق ويكون من قبل العطف المذكور نعم ان الصواب فى السؤال انه من قبل قسم الشئ قسماله على ان الظاهر ان هذا التفريق مبنى على انعقاد النكاح عند عدم الكفاءة كما هو ظاهر الرواية على ما مر فى باب الاولياء لعل الوجه فى العطف مع دخوله فى عموم ما قبله انه لما كان هنا اضطرارا بالنكاح اختياريا بالنسبة الى الزوجة وفى الاول على عكسه توهم له نوع خصوصية موجبة خلاف ما تقدم فعقبه بالعطف عليه عطف الخاص على العام كما فى عبارة الملتقى وان كان الاول ان يجعل هذا من الشرح على النسق عبارة الهداية (قوله لا الموت) اعترض عليه انه مخالف للمفهوم من الهداية وللصرح به فى شروحه والمحيط من ان السكنى واجب لها باى فرقة كانت لانها حق الشرع ورد بان ما دل على ما فى الهداية انما هو على عكسه وقال بعض شراحه لا تجب النفقة والسكنى عليهما اى الورثة واكتفاء الهداية بالنفقة من قبيل الاكتفاء ثم ان معدة الموت شامل للحامل وغيره الا اذا كانت ام ولدوهى حامل فلها النفقة من جيع المال كما فى النهر ونقل عن القهستانى عن المضمرات ان الحامل النفقة فى جيع المال (قوله والتفريق بمعصية) اى التى صارت من قبلها كما يدل عليه التعليل والا فردته وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما مما هو معصية منه لم تسقط النفقة (قوله با رتداد معدة الثلث) قيد اتفاقى اذا المانبة بالواحدة كذلك كما فى الكنز من انه وردتها بعد البائى تسقط الى آخره لعل الاول هذا لعدم الوهم (قوله للمحبوسة) حتى لو لم تحبس اى النفقة كما نقل عن المسبوط (قوله كنفقة ابويه) المقصود من التشبيه هو بيان الاختصاص فقط والضمير فى لا يشتركة الواقع فى تفسيره راجع الى ما فهم من غوى الكلام اى كل واحد من الولد والزوجة فلا يرد ان فى التشبيه ركازة وان التفسير المذكور لبس بصحيح وانه لو قدم قوله لولده على التشبيه لكان انتظام كلامه اكثر لكون التشبيه متعلقا بالظرفين (قوله ولو كان الاب فقيرا) ظاهره الاطلاق وقد قال فى النهر اذا كان الاب معسرا والام موسرا او كان له جد موسرا امرا بالانفاق ثم الرجوع على الاب اذا اليسر والصحيح عدم الرجوع وان كان زمنا لا يرجع اتفاقا انتهى ملخصا مع ضم يسر عن الغير (قوله لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن) الظاهر انه لبس بدليل لوجوب النفقة عند الفقر بل هو دليل للوجوب مطلقا الا ان يرد انه دال اشارة على لزوم نفقة الاولاد على الاب مطلقا اى سواء كان الاب فقيرا او غنيا وما فى الشرع بلالية عن الفسخ لو الاب عاجزا ايضا يتكفف الناس وينفق على ولده وقبل نفقته فى بيت المال وان كان الاب قادرا على الكسب اكتسب فاذا امتنع عنه حبس بخلاف سائر الديون ولا يحبس والدان علا فى دين لولده وان سفل الا فى النفقة فلعل عند عدم الام والجد الموسران (قوله لولده ان حرا) والافتقة الولد المملوك على مالكه لا على ابيه حرا كان الاب او عبدا (قوله صغيرا) اى غير بالغ كما فى النسخ لعل لهذا عبرة بالصغير مع ان الغير يعبر بالطفل (قوله فهى فى ماله) حتى لو اتفق الاب من مال نفسه يرجع على مال الولد لكن بشرط الاشهاد عند الاتفاق (قوله فلا يسقط نفقته)

عن آبائهم) نقل عن القتح وعن الخلاصة ايضا هذا اذا كان بهم رشد ولذا قال في المنية والقتية
انا فتى بعدم وجوبها فان قليلا منهم حسن لسير مشتغلا بعلم الدين واكثرهم فساق مبتدعة
شهرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافات ركيكة ضررها في الدين اكثر
من نفعها ثم يشتغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس وغيرها مما يستحقون به
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقذف الله تعالى البغض في قلوب آبائهم ويزرع عندهم
الشفقة فلا يعطون مناهم في ملابس ومطعم فيطالبونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأفيف ولو
علم السلف بسيرهم لحرموا الاتفاق عليهم فضلا ان يفرضوا اتفاقاتهم كذا ذكره القهستاني واما
من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا لمرج التيزين المصلح والمفسد قلت
لكن ترى طلبه العلم بعد الفتن العامة المشتغلين بالنفقة ونحوه يمنعهم الكسب عن التحصيل
ويؤدي الى ضياع العلم والتعطيل فكأن المختار الا ان قول السلف وهفوات البعض لا يمنع وجوب
النفقة كالافارب كافي البحر عن القنية وكتب بعض الافاضل بهامشه ما لفظه اقول طلبه زمانا
يحضرون في مجالس العلم بغير مطالعة ويتكلمون في الدرس بلا مراعاة ويسألون مسالة
الابر وينهقون كنهيق الجيرون اقاموا عن الدرس وسئلوا عما الى اليهم لم يوجد عندهم
شيء من الفوائد ولا في فكرهم زهرة من الفرائد بل همتهم العباط والصباح والتكلم بلا روية
ايقال انه متكلم وبئست النية لبارك الله فيهم انهم قوم سفلى فلا يستحقون شئنا لا كثيرا ولا
قليلا ولا يجب على آبائهم نفقتهم بل اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا انتهى وبالله التوفيق
كذا في الدرر (قوله بخلاف نفقة الزوجة) القصر على هذا المذكور بخلاف لظاهرا تقدم
آفان من قوله او كبيرا عاجزا (قوله لانه التزمه بالعقد) قيل هو اخص من المدعى اقول اما دلائل
الصغار فلعله ان الاب مختص بولايتهم ولا يبعد ان يقال انه لكونه لازما على ما التزمه بالعقد
يكون لمحقابه ولهذا لزمه نفقة من هو في حكم الصغار كالعاجز فليتأمل (قوله والفتوى)
وعن الخلاصة هو نصاب الزكاة وبه بفتى وعن محمد انه ان كان من اهل الغلة يقدر بما يفضل
عن نفسه وعياله شهرا وان من اهل الحرف بما يفضل عنه وعن عياله كل يوم نقل عن السرخسي
الجل الى قول محمد ونقل عن الحنفية انه اوفق ونقل عن الكمال انه ان كان كسوبا يعتبر قوله ويجب
ان يقول عليه في الفتوى (قوله لاصوله) مستدرك بما تقدم من قوله كنفقة ابويه لعل انه
هنالك لبس بقصدي بل تمثيلي وانه لبس بموقف لتأم المراد لانه لم يذكر هنالك صفة البسارية
بل يومهم خلافة (قوله بدليل ما قبلها) هو وان جاهدك على ان تشرك بي ما لبس لك به علم فلا
تطعها الابية (قوله ولهذا يقوم الجدم مقام الاب) اي في الوراثة وولاية النكاح والتصرف في المال
نقل عن القتح يشكل بالجد الفاسد لانه داخل في الجد كالفاسدة في الجدة كما صرح حوامه انه
لا يقوم مقام الاب (قوله الفقراء) وان قد روا على الكسب في ظاهر الرواية وقال الحلواني
لا يجبر الابن الكاسب كذا نقل عن القهستاني واما الام الفقيرة فتجبر على نفقتها وان كان
معسرا وهي غير زمنة لانها لا تقدر على الكسب (قوله في ظاهر الرواية) وفي غير ظاهر
الرواية كالارث وبه قال الشافعي واحدا (قوله بحق الملك) قيل الصواب التملك بدل الملك
هنا وفيما سبى كما هو الموافق للقوم لا ينبغي ان التعبير بالملك مناسب لما فهم من لام الملك في الحديث
وان اضافة الحق بانية والملك مصدر بمعنى الفاعل اي انما هو بسب مالكية في مال الابن
على انه وقع في عبارة بعضهم مثل ذكره ايضا (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) اورد

انه لا يدل على الام ويمكن ان يقال انه يدل عليه بطريق الدلالة او بالمقايضة (قوله مع اختلاف الملة) ظاهره الاطلاق وليس كذلك اذ لانفقة المحرمين ولو مستأمنين لعله اعتد بما سباني (قوله لما ذكر) قبل صوابه لما ذكره لانه لم يتقدم وسيدكران الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة (قوله وصدق الثاني) كذا في النسخ لعله اغتر على ما ذكرهنا لكن مع كونه مخالفا لما وقع في عامة الفقهية كفاضيخان والزيلعي والبحر والنهر والدر من ان المحرم من لا يحل نكاحها على التأيد بنسب او سبب او رضاع او مصاهرة وان برنا لكن فيه اختلاف مخالفا لما صرح هو نفسه في الحج موافقا لما ذكر وقد قال في الاشياء بعد التعريف المذكور فخرج بالاول ولد العمومة والخولة والثاني اخت الزوجة وعمتها وخالتها ومن ثمه اعترض عليه انه جار في منكوحة الغير والخامسة فاللائق وصدق الثاني على نحو الاخت رضاعا والجواب ان ماسبق هو بيان محرم المرأة على ما يقتضيه ذلك المقام لا تفسير المحرم مطلقا ان اريد من المحرم الحقيقة الشرعية التي يجوز النظر اليها ويجرى عليه سائر احكامه فقد عرفت انه ليس بصحيح اصلا وان مجازا شرعا بمعنى حرمة النكاح فعلا وحالا وان امكن حله ما لا بعد تسليم صحته ذانا فلانم صحته مقاما مع ان المحرم من مقولة الاضافة فايكون محرما بالنسبة الى المرأة محرم بالنسبة الى الرجل وان المحرمة الموقنة او على سبيل المجاز لم يسمع ولا يتعلق عليه حكم غاية الامر هنا انه وقع على طريق المثال والتفهيم (قوله اوانثي بالغة مطلقا) لانها عاجزة على كل حال (قوله بان كان زمنا) وفي الملتقى او كان صحيحا لكن لا يحسن الكسب لحرفة اولئك من ذوى البيوتات او طالب علم فلا يخلو عبارته من القصور تأمل (قوله ثم لابد من الحاجة) اصل هذا قاعدة التقييد بالفقراء اذ المراد بالفقر هو الحاجة (قوله والصغير) مبند أخبره قوله اماراة الحاجة (قوله مشعر بعليته) المراد من الوصف هو الارث المدلول من الوارث فكان الارث علة لاستحقاق النفقة فيقدر بقدر الارث لان الحكم يثبت بقدر علته (قوله لان الميراث) وفي كليته منع ظاهر الا ان يخص المدعى على حسب الدليل (قوله فظاهر الرواية) هذا هو الموافق فيما سبق او كبير عاجز عن الكسب ففي كلامه نوع عدم انتظام لا يخفى (قوله وفي غير الوالدين) اورد بالبت وابن الابن فان النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفين واجب ان المراد باعتبار قدر الميراث في غير قرابة الولاد (قوله متفرقات) اى لابوين ولاب ولأم (قوله احساسا كارهه) يعنى على سبيل الفرض والرد (قوله بان لا يكون محروما) اورد ان الصواب بان يكون وارثا في الجملة وان كان محجوبا وان تعلم انه مع طوله راجع الى ما اختاره مع ايجازه (قوله فان ابن العم ليس بمحرم) اورد عابه انه ينتقص به قوله يعتبر قدر الميراث في غير الوالدين رواية واحدة ولا يخفى ان المراد من قوله غير الوالدين ما يكون من المحارم ولا شك ان مثله ليس منها واورد ايضا ان المفهوم من عبارة المصنف انحصار سبب النفقة في المحرمة وليس كذلك لما في صدر الشريعة انه يعتبر الاقربى مع اهلية الارث ولا يخفى ايضا انه بعد تسليم مغايته لما ذكر وصحته ان سباق الكلام انما هو للمحرمة وذا امر عرضي لخصوصية مسألة ظاهرة كما فهم من نقله عبارته (قوله لانفقة مع الاختلاف) قيل فيه اشعار بان النفقة السنن على الموسر الشعبي مثلا كما اشير اليه في التكميل انتهى (قوله يبيع الاب) اى الفقير (قوله عرض ابنه) اى الكبير الغائب والعرض بالسكون والحركة ماعدا القدين وانما كول والملبوس من النقولات وهو في الاصل

غير النفقة من المال كافي المغرب والعقار بالفتح في اللغة الارض والشجر والمتاع كافي الصحاح وغيره فهو شامل للمنقول وفي الشريعة العرصه مبنية كانت او لا وما في العمادة انه العرصه المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء لبس من العقار في شيء كما لا يخفى على المتبحر (قوله لنفقه) الاولى للنفقة كافي التوير ليكون اشارة الى انه يبيع لنفقة ام الغائب ايضا وان كانت الام لا تملك البيع ثم انه في التقييد بالاب اشارة الى ان القاضي لا يملك ذلك (قوله ولا كذلك العقار) يعني عند سلامته عن الموانع والعوارض والا فقد يجوز بيع العرض وعقاره كالبيع بضعف قيمته عند احتياج النيم الى النفقة ولا مال له سواء وعند انحصار اداء دين الميت اليه والتفصيل في اول وصايا الاشياء وايضا يجوز بيع الاب عقار الصغير لاجل نفقته كما في الهداية وغيره فلا يرد ان الاب يبيع عقار ابنه الصغير لنفقته حتى يحتاج الى دفعه ثم ان مقتضى هذا التعليل كون المسئلة في حق ابن الصغير وقد قيد والمسئلة بالابن الكبير البالغ كما فسرنا به قال في الاصلاح والايضاح لا بد من قيد الكبير لان الصغير له بيع عقاره ايضا ومن قيد الغيبة اذ لو كان حاضرا لبس له بيع عرضه بالاتفاق وهذا كله مفهوم من الهداية انتهى وبشر اليه قوله الاتي لانقطاعها بالبلوغ ولا حال حضرته (قوله اي غير النفقة) لان دينها خالف سائر الديون ولو جاز بيعه للدين للزم القضاء على الغائب وذا لبس يجاز (قوله هذا عندنا في حنفية رحمه الله) الظاهر انه اشارة الى مضمون مجموع المسائلين لا بالاولى فقط كما يبادر ايضا من كلمة كله في فلا يجوز ذلك كله وما يتوهم من انه لو كان كذلك لكان في قوله ولا يملك البيع في الدين مصادرة على المطلوب فانما يتم لو كان هذا القول جملة علته بل هو معلول كما يوحى اليه قوله ولهذا في ولهذا لا يملك اذا قبله عله لما بعده على انه يمكن ان يجعل هذا القول عاما اي مطلقا يعني سواء في حضرته او في غيبته او لمطلوب مختص بالغائب كما نحرر نعم لولم يذكر هذا القول مطلقا كافي النسخ بعد سوق العبارة على هذا النهج لكان اولي (قوله ما ذكرنا) من قوله انه له ولاية الحفظ في مال ولد الغائب الخ (قوله اجماعا) الظاهر بمعنى اتفاقا اي بين الثلاثة والذي فهم هذا الاجماع هنامنه هو اطلاق مسئلة بيع الاب عرض ابنه لنفقته مع تقييد مسئلة بيعه للدين بالخلاف اذ تخصص الخلاف باحدى المسائلتين يدل على الوفاق في الاخرى فيندفع ما يوردانه لبس في كلام القوم التقييد بالاجماع حتى يصلح مبنى للاشكال (قوله فما المانع له من البيع) اورد ان الاجماع غير مقارن بالاتلاف والبيع المذكور مقارن بالاتلاف وانت تعلم انه حاصل ما ذكره في الجواب من انه منافي للحفظ تأمل (قوله ولا يلزم من كون الاولى اجماعية) اورد عليه ان الثانية داخله في الاجماع ايضا فاذا كان البيع من المحافظة اجماعا فيصير الثمن من جنس حقه في النفقة فيصرفه لنفقته او من جنس دينه فيصرفه اليه لكونه ظرفا بجنس حقه لانه يأخذ حقه اذا ظرف بجنس ماله على غريمه بغير رضاء وقضاء وبهذا يعلم ايضا عدم صحة ما ادعاه من بطلان كلام صدر الشريعة انتهى ملخصا واجيب عن الاشكال بان المراد عدم الجواز صاحب الاصلاح قضاء لادبانه وبه يعلم ان ما ذكرنا انما لبس بصحح قضاء وان سلم ديانة (قوله فاذا باع المنقول فالثمن من جنس حقه) قبل واجيب عن هذا انه لما جاز بيعه للحفظ الحقيقي فلا يتغير بصد الانفاق بعده اذ لا تأثير للعزيمة في تغيير الحقيقة اورد عليه بانه لو لم يكن للعزيمة تأثير لما اختلف الحكم بين اعطاء الغني بذه الهبة وبينه اداء الزكوة اورد ايضا ان الكلام في البيع لاجل النفقة الذي هو موجب الاتلاف لافي البيع المطلق او البيع المحظوظ ثم يعرض

عليه الاتفاق واجب ان الاتفاق بعد وجوب النفقة وفي الحال لم يجب وانت تعلم ان هذا لا يتعلق بما نحن فيه على انه اورد عليه بمنع وجوب النفقة في الحال قيل ويمكن دفعه ان المراد بالحال البيع بنية المحافظة في هذه الحالة ليس وجوب النفقة موجودا في نيته وايضا وجوب الاتفاق انما يقرر اذا ظفر بمنس ما يحتاج اليه وذلك يكون بعد البيع انتهى (قوله لدين سوى النفقة) بناء على ما ذكره مما صرحوا من انه يأخذ مال الغريم ان من جنس حقه حيث ظفر بلا رضا قضاء (قوله لا ثبات جواز البيع) حاصله البيع للنفقة جائز لان البيع للنفقة بيع لاجل المحافظة والبيع لاجل المحافظة جائز وقوله فان معنى كلامهم الخ مبتدأ وخبره قوله لانه يجوز لاجل المحافظة وحاصله ايضا بيع المتقولات لاجل النفقة جائز لان بيع المتقولات بيع لاجل المحافظة والبيع لاجل المحافظة جائز وانت تعلم ان هذا البيان بعد السابق كالمستغنى عنه مع ان كلام صدر الشريعة فيما ذكر من الصغرى في البيان فهو احوال المسئلة ولا بدافعه (قوله فلان يجوز من الاب اولى) جوازه للصغرى والكلام في الابن الكبير الغائب وكذا استفادته عند كون الابن صغيرا وهنا ليس كذلك (قوله فاذا جاز بيعه للمحافظة) هذا ليس تغريبا يحكي سابقه وانه في الحقيقة مانفاه صدر الشريعة من قوله لافي البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق (قوله ما عرفت ان المانع) وانت تعلم انه بما حررنا كلامه من انه يأخذ من مال الغريم الخ يسقط هذا ايضا مع انه يمكن ان يوجد القضاء قبل الغيبة الا ان يقال ان ما ذكر امر دياتي والكلام في القضاء تأمل (قوله ولا تتبع الام) نقل عن الذخيرة عن الاقضية وعن القدوري بجوازه فقيل في المسئلة روايتان وقيل معناه ان الاب يبيع للنفقة الام لا الام نفسها واورد عليه بعدم اطراده عند عدم الاب (قوله ضمن مودع الابن) اى قضاء فلا يضمن ديانه ولو ضمن لا يرجع على الابوين لانه بال ضمان ماله مستند الى وقت التعدي (قوله بلا امر قاض) فلو لم يمكن استطلاع رأى القاضي لا يضمن استخسانا وبني عليه بيع بعض الرفقاء متاع بعضهم للجهره كذا نقل عن التبيين (قوله ومضت مدة) اى طويلة قدر اقلها بشهر (قوله واحترز به) رد عليه ما في الزيلعي من الاطلاق والتعليل حيث قال بخلاف المكاتب حيث لا يؤمر في حقه بشئ لانه كالحرة هو خارج عن ملك المولى يد انتهى (قوله رجل لا ينفق على عبده) اورد عليه بانه مستدرك بما تقدم فان ابي كسب ان قدر الخ وانت تعلم بوضوح الفائدة في الثانية غير الاولى

✽ كتاب العتاق ✽ (قوله والاعتاق شرعا) اورد ان هذا التعريف مع عدم كونه تعريفا عند الامام سيريزه في عتق البعض (قوله اثبات القوة) قيل ولو اکتفى بما ذكر المصنف في تفسير الاعتاق واحال بيان معنى الاعتاق لغة على ما علم في ضمنه لكان كلامه خاليا عن شائبة التكرار انتهى وانت تعلم ما فيه (قوله بازالة الملك) اورد عليه ان الضعف الحكمي انما الرق الذي هو عيب الملك وانت خبر انه لو سلم ذلك انه من قيل ذكر المسبب وارادة السبب (قوله وازالة الملك) الظاهر انه بالواو كما في بعض النسخ لا بالواو كما في اكثرها وانه من الشرح ذكر توطئه لقوله مطلقا وهو من المتن والافلا حاصل له ويكون مستدركا بما قبله وان رسم في اكثر النسخ يكون مجوعهما متاوبا ذكر يندفع الاشكال بكلمة او المنافاة للتعريف من غير احتياج الى تكلف في دفعه (قوله وانا صبي وقد كان مر اهما) والا فالكذب ظاهر عند تجاوز سنه على خمس عشر سنة ثم قيل انه استطرادى يمكن ان يقال انه للاشارة الى ان الاول يصلح دليلا للثاني ايضا فيكون للثاني دليلان قصدي وتبعي ولا يبعد انه قصدي اتى لاثبات مقدمة الدليل الاول

(قوله واهذا لا يملك الوصي والولي عليه) المناسب اما ان لا يذكر ضمير لا يملك او لا يذكر لفظ عليه (قوله بلانية) ظرف مستقر اما صفة احوال ولو جعل لغوا متعلقا بيصح لاحتاج الى التأويل الذي ذكر في تكرار تعلق حرف واحد في التثنية كما قيل والتأويل يجعل احدا الجارين للملابسة والاخر للاستعانة فيندفع ما اورد عليه ان تعلقهما صحيح بهذا التأويل ومن زعم انها ان تعلقا بفعل واحد يكون من المنوع فقد خبط خبط عشواء فان المنوع كون الحرفين على معنى واحد انتهى او لا يدعى هذا القائل المنوعية بل يقرعين ما اعتبره الزاعم بل الزائد كما يظهر المراجعة الى كلام القائل في التعميم فالكلام بالخبط صفة المتكلم (قوله وهو أكد من مجرد الاثبات) لعل هذا مبني على اعتبار المفهوم المخالف في المعاملات عندنا ايضا والا فعدنا انه لاحكم في الاستثنى بل هو نكلم بالباقي بعد النسيان قوله بدليل كلمة الشهادة لبس يسد يد اذ دلالتها على التوحيد اما ثبت بعرف الشرع كما في الاصول لكن بقي الكلام في حق الاكديبة اذ اللازم مما ذكر هو اصيل الثبوت لاعلى وجه التأكد الان يدعى اعتباره في المعاملات بهذا القيد (قوله مشترك بين نيف وعشرين معنى) كما في النهر (قوله وفي العبد لا يلق) يرد عليه ان من معانيه الناصر والولي قد يستنصر بعبده والعبد قد يكون ناصرا له (قوله فان لفظ الاخبار) تعليل لقوله كانت حرا لكان قوله والنداء الخ تعليل لقوله يامولاي الخ (قوله لا يتقدم ثبوت العتق فكله اعتقه قبل ثم اخبر به بطريق الاقتضاء كما مر في انت طالق (قوله وان لم يقبل) نقل عن الكمال ولا ترد بارد (قوله ولا بكنائيات الطلاق) اورد عليه ان لا ملك الى عليك ولا سبيل الى عليك من الكنايات وقد ذكرت العتق بالنية ولا يخفى انه في حكم الاستثناء بقرينة قرب ذكره لكن يرد عليه ما في النهر نقلا عن البدائع امرك بيدك واختارى يقع بالنية الا ان يدعى انها من كنايات التفويض لامن كنايات الطلاق (قوله لتعذر فيه) انه عند كونه اصغر غير ثابت بالنسب لبس معتذر بل يجب ثبوت النسب حينئذ تصد بقاله فيعتق كما في النهر عن الفتح الا ان يحمل على كون العبد معروف النسب كما اشير فيه وفيما نقل عن الكمال لكن يحتاج الى اثبات قرينة لتقييد بذلك ولبست في ظاهر الكلام وايضا ظاهره الاطلاق في عدم العتق وقد نقل عن تحفة الفقهاء بشرطية عدم النية في ذلك وما قيل ان في ترك التقييد في ذلك بقوله وان نوى مع اتبانه فيما يأتي بعده اشارة الى وقوع العتق بالنسبة في لك فبعيد على انه يمكن كون ذلك العبد فيما يأتي مصر وفاق لذلك ايضا واستعلم ما يورد عليه ايضا (قوله وان نوى) يرد عليه ما في النهر نقلا عن الفتح ان الذي يقتضيه النظر ما ذهب اليه بعض المشايخ وقاله الأئمة الثلاثة من انه يعتق بالنية وقد نقل عن المكمل ايضا بان الذي يقتضيه النظر كونه من الكنايات (قوله انت مثل الحر) نقل عن التبيين انه يقع بالنية عليه (قوله او الاصغر بحيث يولد مثله لمثله) كما في الهداية والنهر والا فلا شك ان مطلق الصغر لبس بمفيد (قوله وفيه خلاف الامامين) الظاهر اى في وقوع العتق في الاكبر والاصغر خلاف الامامين ولبس بصحيح لما في النهر ولما نقل عن الجوهره ولما فهم من الهداية من ان العتق في الاصغر يجمع بناء الخلاف على ما عرف في الاصول المجاز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعند في التكلم (قوله واما غير ثابت) الاولى واما غير الثابت مثلا ثلاثا يتوهم الاطلاق اذ المعاد المنكر غير الاول (قوله في مولده) الظاهر من سوق كلامه شرحا ان يختار التفسير الاول متنا وقد قيل ان المفهوم من الهداية وقاضيه ان وسائر المعتربات والافوق للعقل والنقل والافرق للخلق مجهولة النسب في وطن المقر فالظاهر

ان يقال غير معلوم النسب اذ بين ثابت النسب ومعلوم النسب عموم مطلق الاول هو الخاص اصدقه
 في حل المسببة بدليل عدم صحة نكاحه اذ دون الثاني بدليل صحة اقرار مولاها في حقه فانه ابنه
 (قوله على ان الحامل المسيبية) الظاهر من هذا البيان عدم ثبوت نسب هذا الحمل عن
 مولاها عند ادعائه لكونه ثابت النسب وقد عرفت ان النسب ثابت لعدم معلوميته ولو كان
 ثابتا (قوله فبعث) سواء صغيرا لا يعبر او كبيرا بقدر على التعبير فصدقه اولم يصدقه بخلاف
 غير النبوة اذ فيه اختلاف قيل بشرط التصديق وقيل لا فاورد به هنا على المصنف فيما
 سيذكره في كتاب الاقرار من ثبوت النسب بمجرد اقراره بالحاكية الخلاف وانت تعلم ان ذلك
 هنا مع عدم محل هذا التواخذة لبس في التزامه ايراد جميع الخلافات (قوله ويثبت) نسبه
 جليبا اذا لم يعرف نسبه في مولده كما فهم مما علم آنفا شرحا وسيعلم ايضا (قوله هذا بنتي)
 وبعضهم انت اسم الإشارة لكل وجهة (قوله لان صحة دعوى المولى) ظاهره هو الظاهر
 مما عرفت آنفا فتخصيص الكفاية خلاف ظاهر لا يخفى (قوله وقيل لا يعتق) قال في المنع
 ورجحه في الهداية والفتح وفي المجتبى هو الاظهر ووجه ان المشار اليه اذا لم يكن من جنس
 المسمى فالعبرة للمسمى كالموابع على انه ياقوت فظهر زجا جافانه باطل فاذا عدم المسمى لغى الكلام
 (قوله على الخلاف) اوردان الخلاف لم يذكر في المتن حتى يفسر اسم الإشارة به ويمكن ان يقال
 ان مثله لبس بفتح عند اتحاد صاحب المتن والشرح على انه يمكن ان يكون الظرف مستقلا
 مستأنفا على ان لا يكون في بيان الإشارة بل يجعل شرحا (قوله يعتق بقوله هذا ابني اوى)
 قيل لابد من ان يقيد هذا بان لا يولد مثله لمثلها كما في الهداية وقد فات صاحب الدرر هذا
 التقيد اقول قد وقع في البحران العتق واقع بهذا القول سواء اصغر معروف النسب او غير معروف
 النسب او اكبر لكن الاول عندنا والثاني اجاعا والثالث عند ابى حنيفة خلافا لما قاله تخصيص
 تقصير مع استلزامه متروكية بيان الباقيين على انه مناف لما يشار اليه باسم الإشارة (قوله في
 صلب) وهي في الاب كما ان المجاورة في الرحم في الام (قوله ولا موجب) بتبع الجيم اى لا اثر
 لها في الملك بدون تلك الواسطة اى بدون ان يكون من اب او ام كما يصرح (قوله فاذا لم
 يذكر لها) فان قيل اعتبار تلك الواسطة له امكان ولو في الجملة فالجوز باعتبارها اهون من
 اهدار الكلام بالكلية قلنا بملاحظة ما سبق فصل في المبسوط يتدفع اذ لا يمكن ترجيح بعض
 معاني المشترك بلا مرجح فالاولى ان يكتب هنا بمضمون ذلك كما في البحر وما ذكر يمكن ان
 يتدفع ما يتوجه عليه من انه يعتق بهذا معنى وحالى مع الواسطة فيهما اكثر اذ لا اشتراك
 فيهما ولا يحتاج الى بيان الفرق كما نقل عن البدايع ان الاخوة تحتل الاكرام والنسب بخلاف العم فانه
 لا يستعمل الاكرام عادة في الدين اوردان الابوة والامومة ايضا كذلك يقال خير الاءاء من علمك ونساء
 النبي عليه السلام امهات المؤمنين لا يعدان مثل هذا الاطلاق لعدم غلبة استعماله وشيوعه كما ان
 الاخذ من قبل المجاز او اما الاخوان كان مجازا لغويا في المعاني الباقية فلكن لا شك انه حقيقة عرفية
 في جميع النساء وبها في الاستعمال والاطلاق وبه ايضا يتدفع ما يقال انه يجوز ان يكون الاخوة
 في الآية ايضا مجازا ولو سلم ان هذا المجاز لا يعارض المجاز المشهور يجوز تعارضه الحقيقة بل ترجحه
 عليها كما فهم من الاصول (قوله لازمة للنبوة) لانه لو ملك ابنه يعتق ضرورة (قوله اذ لا موجب له
 الاب) الضمير راجع الى الواسطة لكونها عبارة عن الاب (قوله لا يجوز النكاح بينهما) اى على
 التأيد خلافا لما فهمه شارح في باب النفقة كما عرفت هناك وقد حررنا رسالة لتبيينه ما ذكر

هناك ابتلاء كثير اغترارا على ظاهره (قوله ملك بقدره) قبل عن نسخ الهداية هو افعال
 بمعنى قادرا على الاعتناق وان لم يوجد في عامة كتب اللغة الموجودة بقدر من الافعال لامن
 التعديل بهذا المعنى انتهى (قوله اذ تعلق به حق العبد) لاحاجة الى هذا تعميم الخبر
 السابق بل من قبيل التعديل بالآى عند وجود التعديل بالنص الا ان يراد به بيان حكمة الحكم
 المنصوص والمراد من العبد هو الغلام المملوك للصبي (قوله فشا به) اى العتق بالنفقة (قوله
 زيادة) فلاناً ثبيلها في ذلك الا ترى ان العتق بالمال والكتابة مشروعان وان عرباً عن صفة
 القرية فلا يتقدم بعدهما اصل العتق (قوله لان ذلك من فعل الكفرة) فينبغي ان يكفر
 به المسلم مطلقاً كما في النهر وعند قصد التعظيم كما في البحر لكن في النسخ بعد التصريح
 بالكفر في التنوير ونقله عبارة البحر وهذا مما لا ينبغي ان يقال فيه ينبغي والله اعلم (قوله
 ولا يشترط في الاسقاطات) اى التي لا تنسخ ويدل عليه ما ورد في بيانه من الحديث فلا يرد
 انه يلزم صحة ابراء المسكر مدعيه وهو ليس بصحيح (قوله فانت حر) وما في بعض النسخ من
 انت طالق بدله فهو اى على من ملك فالتصريح راجع الى المبتدأ وقوله والمذكور بعد ما هو
 عصف على هذا المبتدأ من العتق لوجه الله تعالى (قوله انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها)
 قوله اذا ولدت آه امامن كما في رسوم النسخ او شرح والكل منظور فيه اما الاول فلا يستلزم عدم
 عتق الحمل عند ولادته في الاكثر من ستة اشهر ويصرح بخلافه واما الثاني فلانه انما يفيد
 لمسئلة عدم انجرار الولاء الى الاب للمسئلة العتق والتكلام الى هنا ليس الا في شرح مسئلة
 العتق على انه لا يخلو عن ايهام الضرر السابق ايضا فاقبل ان كونه متساهو والحق كونه
 شرحاً فلا يخفى انه سهوكن بوجه كونه متابان المقصود بيان عتق الحمل بعنق الاميدون العكس
 وهذه المرتبة لا يحصل الا بقيام الحمل عند الاعتناق ولا يعلم القيام الا اذا ولدت في الاقل من
 ستة اشهر فتدبر انتهى لانه يخالف لمضون قوله اعلم ان المسطور الخ وقرله فالخاضع ان
 الحمل معتق بعنق امه (قوله لا ينجر ولاؤه) اى الى الاباب (قوله لكن ينجر ولاؤه الى موالى الام)
 قبل هكذا وقع في خط المصنف والظاهر ان يقول الى موالى الاب ولعله سهو وعده بعضهم من
 غلطاته وقيل له في بعض النسخ وقع بلفظ الاب وهو الصحيح لكن بعد ما وجد في خط المصنف
 صريحاً كما نقل لا مساع لتصححه بذلك الا ان يحمل على تصحيح المصنف في نسخة اخرى له
 ويمكن ان يقال ان فيه حذف اى لكن لا ينجر فان حذف لا واقع في العربية بل في القرآن
 سيما يوجد في الكلام قرينة (قوله كما مر) قيل صوابه كما سيأتي اذ لم يتقدم بل سيأتي في
 كتاب الولاء انتهى ولا بعد ان يكون اشارة الى بيان مدة الحمل وقد مر ذلك (قوله في عبارة
 صدر الشريعة) تسامحاً وكذا قيل عليه ايضا واما القول بانه يعتق اصالة فلا ارى
 له وجهاً وانما ذهب اليه قائلاً لانه ان عدم انجرار ولاؤه يثبت عليه وقد عرفت ان ابتناءه
 على اعتناقه قصدا انتهى اقول يمكن ان يكون مراده بقوله لا بطريق التبعية اى لا بطريق
 مجرد التبعية بل بطريق الاصالة اى القصد ايضا لانه لتحقيق الحمل عند عتق الام يقيناً
 حينئذ كانه تعلق العتق اليه قصداً بل يشير اليه عبارته بعض الاشارة في قوله فان اعتقت
 وهى حامل بان ولدت الخ حيث ذكر التبعية في الثاني دون الاول وفي قوله فان وقع العتق
 فيه قصداً بان ولدت الى آخره كذلك ايضا وقيل ان التبعية في الصدر السريعة غير التبعية
 في القوم فان المقصود من التبعية في عبارته ما يقضى الى جر الولاء لا العتق بواسطة الام مطلقاً

كما هو المفسود من عباراتهم فتدبر انتهى (قوله وايضا قوله اذا ولدت) لا يخفى انه ليس مؤاخذه
 حقيقة بل لفظية وقد اورد عليه بان كلمة -حتى حينئذ ليس في موقعها كما في صدر السر بعة
 (قوله بل حق العبارة بوجه عدم عتق الحمل عند ظهوره في الاقل) وقد صرح نفسه بان الحمل
 معتق بعنق امه مطلقا الخ (قوله بل يعنى الحمل فقط) ان ولد في اقل من ستة اشهر لعل
 تركه مع لزومه لظهوره من بيانه في عدله (قوله فيه قلب الموضوع) اذ تبعية الام وادها قلته
 (قوله واول ما يؤخذ المأسور) من الأسرى الأسير المأخوذ مادام في دار الحرب ربي ليس
 بملك والتعبير بكلمة مالك بكونه في حكم الجادات وسائر الحيوانات حيث يباع ويشترى مثلا (قوله
 لا الرق) اذ الرق امر قائم بأرقبى حقا لله تعالى لا يتفك عنه لم يرد عليه العتق (قوله ورق
 ام الولد ناقص) المراد نقصان حاله لانقصان ذنه والا فالرق لا يقبل التجزئ نقل عن التكمال
 (قوله لا يجوز اعتاقها) هو الصواب بخلاف ما في بعض النسخ اعطاءها بصير النسية وكذا
 ضمير والملك فيها وقد يوجه ان المدير وان لم يذ كر صريحاً لكنه كما المذكور حكماً فالصحيح راجع
 اليهما لكونهما مشتركين في عدم جواز كفارة الفظهار بهما على ما في باب الضهار (قوله كل
 مملوك لى كذا) اى حر (قوله والعتق وفروعه) قبل مستدرك بما تقدم من قوله والحمل يعنى
 يعنى امه ودفع ان اعادته ليرتب عليه قوله وفروعه ويمكن ايضا ان هذا الشارة لى دليل
 ماسبق وان يكون استطراداً لما عطف هو عليه (قوله حر بالقيمة) اى يوم الخصومة
 كاسبقى وعلى ما نقل عنه هنا وهو الموافق لى دعوى النسب من الهداية وما في الخلاصة ويوم
 القضاء على ما نقل عن الاستيعابى ﴿باب عتق البعض﴾ (قوله وهما لا يجزئان
 بالاتفاق) اى العتق والرق يرد عليه ما في البحر معزيا الى البدائع ان العتق يجزئ عدده سواء كان
 بمعنى زوال الملك او زوال الرق وان الرق يجزئ بتوالتا وزوالا والتوفيق على ما نقل فيه عن الجنبى
 ان من قال يجزئ عنده بريد به والله اعلم انه يسقط ملك البعض عن الشقص الذى اضاف العتق
 اليه ويبقى الملك في الباقي ومن قال بان العتق لا يجزئ عنده اراد ان خروج عدد كونه محلاً للملك
 والملك كالبيع والقيمة لا يجزئ وانه عبارة صحيحة لانه اوازم حقيقة العتق وذ كر المتزوم وازادة الزام
 جائز وخروجه عن محله التملك والملك متفق بين اصحابنا لكن عندهما بزوال الرق اصلاً وعنده
 بسقوط الملك عن الشقص المتفق وفساده في الباقي هذا ما نص منه شروح الاسلاف والاختلاف في
 هذا الباب انتهى ملخصاً وتام تفصيله فيه وبه يحل ايضا ما في الزهر ان مبنى الخلاف ان
 الاعتاق بوجوب زوال الملك عنده وهو متجزئ وعندهما زوال الرق وهو غير متجزئ (قوله ولا يترتب
 تخلف المعلوم) اورد بان اللازم هو لزوم تحقق المعلوم قبل تمام علته ووجه انه اذا وجد باعتاق
 البعض عتق الكل يلزم وجود تمام المعلوم ببعض علته وهو عين التخلف وردان التخلف ان يوجد
 العلة ولا يوجد الحكم وانت خبير الفرق بين تخلف المعلوم عن العلة وتخلف العلة عن المعلوم
 وارد بالثاني والمذكور هنا هو الاول على انه يمكن ان لا يراد هنا ما هو المصطلح بل يجوز للمعوى
 (قوله او تجزئ العتق) اى وهما اى التخلف والتجزئ باطلان اما الاول فعلة والثاني فالاعناق
 (قوله لانه اذا تجزئ) اى الاعتاق (قوله اعتاق الكل) قبل الصواب عتق الكل (قوله يلزم
 تجزئ العتق) وقد اتفق على عدم تجزئه (قوله والعقود عن القصاص) فان عفو احد الورثة
 نصبه يسقط القود (قوله والاستيلاء) فان استيلاء نصيبه من امة مشتركة استيلاء الكل
 حتى نصير ام ولده كذا نقل عن النكافى (قوله او ازالة الملك ابتداء) لا يعرف وجه صحيح للفرق
 بينه وبين ما عطف عليه اذا اظهر من سببية الباء في ازالة الملك ان يوجد ذلك ابتداء فوجود

العتق (قوله لا اثبات للعتق) اذا الملك متجزئ (قوله وكل ما هو تصرف) قبل لا يقال هو منقوض بالطلاق فانه يقع طلاق تام بايقاع جزء منه على ما مر آنفا لا نقول ملك النكاح غير قابل للتجزئ كمالك واليمين واما تقسام الطلاق بحسب انقسام الالف في طلق ثلثا بثلث الالف فلا يوجب ذلك على ما لا يخفى انتهى (قوله والمالك متجزئ بالاجماع) ان اريد كل الملك فليس بمسلم لمثل ملك الطلاق الواحد وان بعضه مطلقا فليس بمقيد وان معينا فصادرة لعل هذا يندفع بما سيجري في تحقيق المرام (قوله كجواز الصلوة) فيه نوع خفاء سيما بالنسبة الى التفسير الاول للاعتناق هو قوله اثبات العتق بازالة الملك اذا الجواز عارض على الاركان والعتق يشبه ان يكون ذاتيا لازالة الملك على ان في زوم تجزئ ازالة الملك عن تجزئ نفس الملك ايضا خفاء (قوله بان العتق) بيان الاشكال ومتعلق به كانه حاصل دليلهم السابق (قوله خارج عن قدرة البشر) لعل وجهه استناد تلك القوة الى الشرع المستند الى الله تعالى (قوله لانسلم ان الاعتناق) هذا منع لمقدمتهم القائلة ان الاعتناق اثبات العتق الذي هو قوة حكيمية شرعية على ارادة شرعية من حكيمية حاصله انه اردتم ان الاعتناق المراد هنا هو الاثبات الشرعية فلانسلم ذلك كيف ان الاعتناق المراد ما يكون مقدورا للعبد وما ذكر ليس مقدورا له بل صدوره عنه محال وان اردتم المطلق فسلم لكنه ليس بمقيد لعدم ارادته هنا هذا لكن اذا توهم حق التأمل ان خروج الجواب انما يكون باعتبار كون تلك الابواب بازالة الملك لا بازالة الرق وهو في الحقيقة راجع الى ما ذكر اولاً فلا يحصل مما دعاه من التحقيق شيء (قوله فان صدوره) اورد عليه ان تلك القوة معنى مراد من لغز الاعتناق المقدور ولو كان ارادته بالجواز على انه لو كان هذا مجازا لزم ان يكون جميع الفاظ الاعتناق مجازا وهو تعسف تام بل لزم ان لا يوجد حقيقة الا نادرا لا يخفى انه يندفع بما حررنا من وجد الخروج عن قدرة البشر وانه عام ايضا كلام على السند سيما الاخص (قوله اكن المراد ههنا) ليس ذلك المعنى يرد عليه ان ذلك وان لم يرد في الابتداء لكنه مراد في الانتهاء سيما على المعنى الاول ويؤيده ما سبق قوله من قوله او ما هو مسبب عنها (قوله او ما هو مسبب عنها) وقد عرفت ما فيه (قوله وما قال صاحب البدائع) وجهه الاضمحلال ان قوله ضرورة ان العتق حكم الاعتناق ممنوع بما ذكر اذ كونه حكم ذلك انما يكون مطاوعا لذلك وليس فليس وكذا قوله قول بتخصيص العلة (قوله وما قال بعض محشي الهداية) عطف على قوله وما قال صاحب البدائع (قوله فليتأمل) لعل وجهه ما نبه فيما سبق (قوله احتبس مالية بعض العبد) فالظاهر احتبس مالية العبد اى يبقى بعض العبد على ان يكون مالا ولا الضمير في عبده راجع الى الامام وقيل الى العبد (قوله لان الاضافة الى البعض) يعنى اضافة العتق الى بعض العبد يوجب ثبوت مالكية العبد في نفسه كلا (قوله فله) اى المولى (قوله وليس في الطلاق والعتاق) اشارة الى منع قولهم فيما مر وصار الاعتناق كالطلاق بطريق الفرق ان في المقيس حالة متوسطة وهو التكاية دون المقيس عليه (قوله والاستبدال متجزئ عنده) فلا يصلح دليلا لعدم كونه مسلما عنده (قوله حتى لو استدل) نقل عن الكمال حتى لو مات المستولد تعق من جميع ماله ولو مات المدير عتقت من ثلث ماله (قوله وفي القنة) اى غير المدبرة جواب اشكال وهو ان يقال لو كان الاستبدال متجزيا لم لا يتجزئ في القنة كذا نقل عن ناج الشريعة في شرح الهداية (قوله ملكه) اى النصف (قوله فله شره يكة الاعتناق) اى تحزنا او مضافا بشرط عدم الاضافة الى زمان طويل بل يضاف الى مدة الاستسعاء كذا في التهر عن القمح (قوله او الاستسعاء)

فان امتنع العبد بجبر ثم لا يرجع هو على المعتق اتفاقاً (قوله ان يضمه) اى المعتق قيمة نصيبه
 هذا اذا اعتق بغير اذنه (قوله لوموسرا) اى يوم الاعتاق حتى لو ايسر بعده او اعسر لا يعتبر
 (قوله قدر قيمته الآخر) هذا هو ظاهر الرواية اى سوى الكفاف وهو المنزل والخادم وشباب
 البدن قال في الجبر ان هذا الاستثناء مما لا بد منه وفهم من الزلجى الزيادة عليه نفقة عياله ونقل
 عن المحيط المراد بنفقة العيال هى قوت يومه (قوله لانه قام مقام الساكت) اى قام المعتق بادائه
 الضمان مقام الشريك الساكت عن الاعتاق (قوله هذا عند ابى حنيفة) لان كلا منهما يزعم
 ان صاحبه اعتق نصيبه فصار العبد بذلك فى حكم المكاتب وانه حرم عليه استرقاقه فيصدق
 فى حق نفسه فله اما الاعتاق والا اسنساء ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار لان يسار المعتق
 لا يمنع السعاية عنده وعند عذر التضمين لانكار الشريك فتعين الآخر وهو السعاية كما فى النهر
 (قوله وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا) بيع للموسر اى فى نصف قيمته ولم ينسحق للمعسر
 فى شئ ولان الموسر يدعى السعاية لانه يقول اعتق شريكى وهو معسرولى حق اسنساء
 العبد فى قيمة نصيبى واما المعسر فتبرأ عن السعاية ويقول شريكى اعتق وهو موسر وحقى
 فى الضمان قبله فلا يكون له اسنساء العبد بعد تبرأ منه كذا نقل عن الكافى ووقع مثله ايضا
 فى النهر والبحر والمنع فظهر ان ما فى عامة نسخ الدرر صواب لا يقبل الاستنباه بل الخطاء
 فيما فى بعض النسخ سعى للمعسر بدل الموسر خلافا لمن زعمه وقد كان هذا موافقا لما فى الهداية
 والوقاية بل عامة الكتب كما قيل (قوله فى موقوفا) اورد عليه التضمين لبس بمعتذر بتقدير
 التكليف فاذا نكل وجب الضمان واجيب لافائدة فى الحلف فلا عقاد كل منهما ما اعتقه صاحبه
 لا يجب الضمان فتعين السعاية كذا فى النهر نقلا عن البدائع وفيه مباحث اخر (قوله وسعى
 فى نصفه لهما) اطلق فى سعاية النصف فشملى ما اذا كانا موسرين او معسرين كما نقل عن التبيين
 (قوله لان المقضى عليه) اى المولى الذى يقع عليه هذا القضاء مجهول (قوله فتحشت الجهالة)
 فامتنع القضاء وفى العبد الواحد المقضى له اى العبد من الدخول وعدمه معلوم فغلب المعلوم
 المجهول كذا فى الجبر (قوله اى احدهما) اوقال فى تفسير الضمير اى احد اورجل مثلا لا يوهيم
 العبارة كون المشتري احد الشريكين (قوله او علق عتقه) يعنى عتق حصته من عبدا فلان
 المعلق فى المسئلة العبد نفس العبد وفى المثال نصفه فالصواب ان يقال فى المثال ان اشترت نصفك
 فانت حر على ان ذلك اعتاق ملك الغير بالنسبة الى حصته فلعو (قوله بان قال زيد) اورد بانه
 ركبك والظاهر اى ذلك اعتاق ملك الغير بالنسبة الى حصته المعلق لا يخفى انه من قبيل المناقشة
 فى العبارة اذ المراد من زيد هو المعلق اى سواء علم انه ابن شريكه او لا لو قال سواء علم
 انه ابن شريكه او تعليق المذكور ولا يشمل جميع الصور لعله اكنى بما ذكر لا نفها منه دلالة
 او حذفا (قوله اى لا يضمن الاب او المعلق) تركه اعتاء على القرينة ما سبق فلا صحة للمناقشة
 بترك مثله (قوله اى اذا لم يكن للشريك) اشارة الى الشرط المحذوف الذى صار فاء فالآخر
 جواب عته (قوله ضمن نصف قيمته من الضمان) اى الاب (قوله وسعى به فقيرا) اى سعى الابن
 لشريك الاب اوفقيرا (قوله حيث شاركه) تعليل لقوله رضى بافساد نصيبه لا يخفى انه وان قيل
 ان كونه تعليل بالنسبة الى الاولى واضح والى الثانية يتحمل وقبل انه لبس بمتمحل ايضا وسكت
 عن كونه تعليل بالنسبة للاثالث ايضا وهو تعليل لهما ايضا فى نفس الامر لكن مطابقتها لمجموع
 المسائل الثلاثة انما هى بالتدريج فقط واما بالشخص كما فى صورة الهبة والوصية فى المسئلة الاولى

فأهل الحق في التعليل ما نقل عن التبيين من أنه لا ن سبب الرضاء بتحقيق من غير علم والحكم
 مدار على سببه لا على حقيقة لأنه مبطن لا يمكن الوقوف عليه (قوله وإن اشتراه موسرا)
 قبل هو مستدرك بما تقدم أو اشترى نصف ابنته من مولاه فيه أنا لانسلم ذلك وقد صار المسئلة
 مطلقة فيما سبق ومقدمة بالسارها والمقدم غير المطلق (قوله ثم اعتقه الآخر) في اختيار لفظ ثم
 اشارة الى لزوم تراخي العتق عن التدبير كما يقتضيه ما يذكره فاني بعض النسخ من لفظ الواو
 بدل ثم كأنه سهو من الناسخ (قوله لان قيمة المدير ثلثا قيمة القن) نقل عن الكمال لان له الانتفاع
 بالوطى والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط لعل وجود العلة في جنس العبد كاف فلا يرد
 باختصاصه بالمدة دون المدير لعل لهذا كان عليه القنوى ومال اليه صدر الشهيد
 ولا يحتاج الى ايراد قضاء الدين بعد المولى بدل الوطى ليشمل العلة (قوله وتوقف يوما كذا)
 اورد ان الظاهر توقف بناء واحدة كما في الوقاية اقول بل الظاهر بناء واحدة كما يشهد
 ما عطف عليه وتفسيره كافي الكافي والكنز وحديث اجتماع الثاين في اول المضارع امر لفظي
 لا يصلح ان يكون مدارا للاعتراض (قوله للمذكر ان يسئعي فقط) لا الاستخدام كذا نقل عن
 الزيلعي (قوله كالمدة) قبل الصواب كالمدير اذ لا مدخل لتأنيثه في سياق الكلام يرد عليه انه
 لا موجب لتغيير اسلوب الكلام من التأنيث الى التذكير وتأنيث المشبه ملائم لتأنيث المشبه بها
 (قوله لكنه تعاد) وما من بعض النسخ من تعاد فسهو من ناسخه ولا معارض له في زوال النجوم
 اورد عليه ان زوال النجوم مقتضى الخبرة على ما صرح به (قوله حال كونها مشتركة) اى في كونها
 ام ولد لهما لا الاشتراك في المالة كافي عامة الفقهية فالصواب في قوله فاداعاه غاد عباء بالتثنية
 الان رجع على سبيل البدل الى كل منهما (قوله وعند ابي يوسف وعند محمد) اورد انه ينبغي ان
 يقع العتق بدرا سعاية اصلا بناء على عدم تجزى الاعناق عندهما واجب عدم التجزى
 انما يكون اذا كان المحل معلوما واما اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا لأنه ثبت
 حيث ضرورة والنايب بها يتقدر بقدرها اورد ان ما لا تجزى في حد ذاته كيف يقبل التجزى
 عند الضرورة ودفع بما لا يتحمل المقام (قوله وما اصاب النصف الذي) اورد انه ينبغي
 ان يقال فما اصاب بالقاء بدل الواو (قوله وقيم العبد منساوية) هذا تمثيل لتفسير الفهم للاقتصار
 عليه (قوله وثمان من دخلت) الظاهر انه على قول محمد وقيل انه فافيلزم الفرق بين الضلاق
 والعتق كذا قبل اقول اللازم مما نقل عن الفتح انه اتفاق قطعا من ان هذه المسئلة تحم محمد
 عليهما فالعنهما المنتقضة والجواب عنهما في الفتح انتهى (قوله موجبا للينونة) يرد عليه فعلى
 هذا ينبغي ان يقع الطلاق على الثانية والخارجة في المرة الثانية (قوله فلما عرف ان البيان)
 قبل توضيحه ما قرره الزيلعي حيث قال لو قال احد كاحر فانه لا يتناول المعين وبعد البيان
 يصبر واقعا في المعين فكان البيان انشاء من هذا الوجه ومن حيث يجبر على البيان اذا خاصمه
 العبد كان اظهارة لانه لا يجبر على الانشاء انتهى (قوله مستتين حصول نفس الهبة) والصدقة
 كافية في البيان اذ البيان انما هو باعتبار دلالة تصرف يختص بالملك وذا لا يتوقف على التسليم
 فالتمتعيد بالتسليم كما في نحو الهداية للتوكيد لا للشرط كما نقل عن الكمال فلا يرد ان الواجب
 اسقاطه (قوله فان من حصل له الانشاء) الظاهر هذا الانشاء اى الحرية المقادة من قوله احد كما
 وفي بعض النسخ الاشياء بدل الانشاء موافقا لما في النسخ كانه سهو لما سيفهم (قوله لم يبق
 محلا للعتق اصلا بالموت) يعنى انك قد عرفت ان البيان انشاء من وجه والموت بيان حال كونه

منافيا لتعلق العتق على الميت فيكون متعلق العتق هو الآخر فمكانه قال عند الموت هذا القول
 لكونه في معنى الانشاء (قوله والعتق من جهته بالبيع) يعني لم يبق محلا للعتق وعدم البقاء علم
 من جهة المولى بسبب البيع اذ البيع مناف للعتق فان كان ما اراده بهذا القول ذلك لم يبايعه
 (قوله والعتق من كل وجه) اذ اعلم الذي اريد بهذا القول معني من كل وجه والمعنى بالتدبير
 والاستيلاء لبس معني من كل وجه فتعين المراد بهذا القول هو الآخر (قوله فتعين الآخر)
 كانه نتيجة لما سبق ليس خيرا لان في فان من حصل كآتهم (قوله اى لا يكون الوطئ) وكذا
 دواعيه (قوله لم يكن يانا) عنده في النهر عن الهداية ولا يفتى بقول الامام فالاولى ان يشير اليه
 ولو شرحا (قوله وكان له الارش) اى كان الارش حقا للمولى لا للجارية اذا جنى الغير عليها (قوله
 والمهر) يعنى عند وطئ الاجنبي اياها يأخذ المهر المولى لا الجارية (قوله لان العتق المبهم
 معلق بالبيان) اوردان الوطئ يان اذ وطئ المعتقة بلاكاح حرام وان عدم كون الوطئ يانا
 عند عدم حصول العلوق واما عند ذلك فيبان عنده كما كان عندهما مطلقا فالفرق بين ووطئ
 ووطئ ضعيف (قوله لا يستقيم بدونها) اورد عليه الوجه فيه ان عدم وجود الزابضة في
 الجملة الخبرية فمحذوها شائعة كعدم ولائته مثلا وان وجود الفاء في الخبر فقد يجوز ولو على قلة
 وقد كان المبتدأ هنا مذكرا موصوفا بالجملة الفعلية وان انتصاب ابنا فيجوز كونه حالا املا لانه
 على هيئة ما قبل وبالجملة لا بد من بيان وجه عدم الاستقامة حتى يعلم ان عدم الاستقامة في اى
 جانب واجيب الوجه ان جملة تلدينه ابنا وقعت صفة لولد فيجمل الكلام الى قولك اول ولد
 موصوف بهذه الصفة فانت حرة فلم يكن لقوله فانت حرة ارتباط بما قبله لا يخفى انه عند تقدير
 الزابضة في الخبر حيث يستقيم الكلام فلا شك بالاولى ان يقال مراد المصنف ان عبارة
 الوفاية لا يستقيم بدونها او بدون ما يعنى غناءها فتقدير الزابضة ما يعنى غناءها (قوله عتق
 نصف الام) قبل كذا في الجا مع الصغير من غير خلاف والمذكور لمحمد في الكبشانيات انه
 لا يحكم بعنق واحدة وصحح في النهاية وحقيقة ابطال قولهما مع انه لم ترد عنهما رواية ساذة
 تخالف ذلك الجواب كذا في الفتح انتهى (قوله الام بالشرط) اى يعتق بالشرط الذي
 ذكره من كون المولود الاول ابنا (قوله عند ابى حنيفة) مدار الخلاف ان العتق من حقوق
 العباد عنده او من حقوق الله عندهما كما في النهر (قوله واما الثانية) لا يخفى ان هذا يصلح
 ان يكون دليلا للاولى ايضا (قوله لكن الشهادة) هذا بناء على ان العتق المبهم لا يحرم
 الفرج فلا يجب الشهادة لدفعه فيندفع ما يقال انصواب لكنه انما لا يشترط الدعوى لما
 انه يتضمن تحريم الفرج والعتق المبهم لا يوجب تحريم الفرج عنده فصار كالشهادة على
 عتق احد ابويه (قوله الا ان تكون الاستثناء متصلا) يعنى لغت الشهادة في كل الاحوال الا
 في هاتين الحالتين وما في البحر انه منقطع فقه نظر لا يخفى كذا في النهر (قوله حيثما وقع
 وصية) وفي بعض نسخ الدرر وفي المنقول عن الهداية حيثما وقع وصية (قوله لجهالة
 المدعى) بالكسر هو احد العبدین (قوله حلف) ان اريد من الحلفية في كونه مدعا تقديرا
 كما هو المتبادر فلان تسليم الملازمة في قوله فيكون كل منهما مدعى عليه تحقيرا وان اريد منهما
 في كونه مدعا عليه فيحتاج الى بيان كون المولى مدعى عليه قبل هذا ولم يبين وان ادعى
 اعتبار كون المولى مدعا تقديرا لعود نفعه اليه ولو منكر ومدعى عليه لانكاره حقيقة فيجري
 الدليل فيما وقع في صحته والكلام في المرض او بعد الوفاة (قوله فيكون كل منهما مدعى عليه)

اورد عليه ان المقصود كون كل منهما مدعيا تارة ومدعى عليه اخرى لامدعى عليه فقط
 اقول يمكن ان يقال المقصود هو ما فرعه من كونها مدعى عليه تحقيفا اذ المدعى هو نفس
 الموصى ولو بعد الوفاة كما يوصى اليه التقييد بالتقديري نعم فيه تأمل يأتي مما بعده (قوله
 فاضمحل) وقيل في الجواب نقلا عن الحواشي السعدية ان المولى وان كان منكرا صورة
 لكنه مدعى معنى والوصى والوارث خلفه في دعوى العتق ونقل عن القتيح ان اقامة
 الشهادة محتاج الى منكر ففرض كون الورثة منكرين فلزم كون معنى الخلفية المذكورة الخلف
 الوصى ان كان الوارث منكرا والوارث ان كان الوصى منكرا فاشكل بما لو انكر كل من الوارث
 والوصى اذ حينئذ الخلفية متعذرة والشهادة في الوصية لم تمت بما تطل فقبل المخلص انما
 يكون بجعل الميت مدعيا تقديرا انتهى وفي الجواب عن صدر الشريعة ايضا ان كونه مدعيا
 حكيمى باعتبار ان النفع يعود اليه لاحقيق فلا ينافيه انكاره هذا في نفسه والامر في خلفه
 سهل فتأمل انتهى لا يخفى ان هذا قريب مما قبله وانت تعلم ان ما ذكرنا اتفاقا يرد عليهما ايضا
 لعل لهذا امر بالتأمل (قوله الدليل الاول) واما الثاني فذكر في الهداية (قوله لا لاناسلم) الجار
 متعلق بقوله اضمحل فيرد عليه الاضمحلال ان كان لهذا المنع فالتفريع مضحل وان لا تفريع
 فهذا المنع مضحل فالاولى ولا لاناسلم بالواو وجعل ذلك بيانا لذلك الملازمة لبس امر اعتدا
 (قوله يؤيد ما ذكرنا) التأييد لبس بمعلوم اذ ما ذكر في غاية البيان لبس باوضح مما في الهداية
 بالنسبة الى الدلالة على المعنى الذى اراده (قوله وهو معلوم) اى الموصى الذى هو المدعى
 (قوله اما والا) فلان انكار المولى هذا مخالف لما فهم مما ذكره من قوله فيكون (قوله الموصى
 مدعيا من وجه) ومدعيا عليه من وجه وقد سمعت انما المنقول من الحواشي السعدية ومن
 الغير على انه لو فرض انكار الموصى في المرض فلزم اما اهمال بيانه او عدم قبول الشهادة (قوله
 واما ثانيا) وايضا قد عرفت ما نقل عن القتيح من جواز كون المدعى الوصى والمدعى عليه الوارث
 وبالعكس وايضا يمكن كون بعض الورثة مدعيا والبعض منكرا واجب ايضا ان دعوى
 الوارث يكون تقديرا من جانب المورث وان كان هو منكرا من قبل نفسه والدعوى التقديرى
 لا يكون اقاررا **باب الخلف بالعتق** هذا شروع في بيان التعليق
 بعد ما ذكر مسائل التنجيز وانما ذكر مسألة التعليق بالولادة في باب عتق البعض لبيان انه يعتق
 منه البعض عند عدم العلم والمراد من هذا الخلف ان يجعل العتق جزءا على الخلف بان يعلق
 العتق بشئ ثم ان هذا الباب قريب ان يتحد بما في الايمان من باب اليقين في الطلاق والعتاق فالاشبه
 ان يجعل الجمع في الاول اوفى الثاني فليظفر وجه التفريق والتخصيص بكل ثم الخلف بفتح
 الحاء مع سكون اللام وكسرهما مصدر حلف بالله يحلف حلفا انقسم وبكسر الحاء مع سكون
 اللام العهد كذا في البحر (قوله لان المعتبر) لان تنوين يؤيد عوض عن الجملة المضاف
 اليها كما فسر بقوله يوم اذ دخلتها والمراد باليوم هنا مطلق الوقت لانه اضيف الى ما لا يمتد
 (وقوله حر هو الصواب) بخلاف ما في بعض النسخ فهو حره ووافقا لما في الهداية (قوله
 سواء لم يكن مملوك) فان قيل سبب العتق الملك او التعليق اليه وهنا لم يوجد شئ منهما قلنا
 اجب ان معنى مملوك يؤيد ان ملكك مملوكا وقت الدخول فهو حر (قوله كل مملوك لى
 الحمال) لان المختار في الوصف من اسمى الفاعل والمفعول ان معناه قائم حال التكلم بما نسب
 اليه على وجه قيامه به او وقوعه عليه واللام للاختصاص ولو لم يكن في ملكه شئ كان لغوا

ولا فرق بين كون التعليق بان واذا واذا ما ومتى ما ولا فرق بين كونه منجزا او معلقا قدم الشرط او اخره كما في البحر والنهر (قوله يتناول العتق والتدبير) والعتق فاعل يتناول والعتق منفعهم عن صورة كل مملوك او مملوكة حر والتدبير منفعهم عما بعد ها (قوله مذ حلف فقط) اى دون من ملكه بعد اليقين (قوله وقت التبين مدبرا) اى فى الحال دون الآخر والوصبة انما تقع بعد الموت لانه يعتبر فى الوصايا الحالة المنتظرة والحالة الزهنة حتى تعلقت بما كان موجودا وبما سيكون للوصي ﴿باب العتق على الجعل﴾ هو بالضم ويقع (قوله ما يجعل الانسان) فلفظ ما هنا عبارة عن المال والانسان المولى والشئ الاول بيان لما والثاني العتق وجلة يفعله لشيء الثاني وغيره المرفوع الانسان والمنصوب للشيء الثاني (قوله فقبل العبد فى مجلسه) او مجلس علمه او غايها (قوله وان لم يعين لكنه شرط كونه معلوم الجنس والقدر) فالمراد بعدم التعيين شخصه ووصفه (قوله مأذون) هل يصح حجه تردد فيه فى البحر ولا يتوقف عتقه على قبوله ولا بطل يرد (قوله لا التكدي) المفهوم من تفسيراتهم هو هنا جمع المال بالسؤال فاصل الدليل ان اداء الالف اما بالتجارة او بالتكدي لكن الثانى متف كونه محررا شرعا مع حقوق العار عرفا للمولى (قوله بالتخلية بينه وبين المولى) قال فى در المختار بحسب لومديده للمال اخذه (قوله ونزله قابضا) اى جعله بمنزلة القابض (قوله واوجبر المولى) الظاهر انه للوصول (قوله ولو بعده لا) فان فضل شئ فهو للمولى كما فى الزيلعي (قوله لان ايجاب العبد) اى ايجابه العتق لنفسه مضاف الى ما بعد الموت كما يفهم من قوله بعد موتى (قوله لان العتق ليس بعتق بالموت) واعتراض عليه بانه مضاف ومعلق بالموت وان الاهلية ليست بشرط الا عند الاضافة والتعليق ولذا لو جن بعد التعليق ثم وجد الشرط وقع الطلاق والعناق واجيب بافرق بان الموجود فى مادة النقص هو بطلان اهلية المعلق فقط وهنا الموجود هذا مع شئ آخر وبهى خروجه عن ملك المعلق الى ملك الوارث فلم يوجد الشرط الا وهو فى ملك غيره (قوله وفى مثله لا يعتق) اورده انه حيث يلزم ان لا يكون لقبوله بعد الميراث فائدة ومنع لانه لولا القبول لم يصح اعتناق الوصي والقاضي لعدم الملك لهما ولم يلزم الوارث الاعتناق (قوله بخلاف المدبر) ولهذا لو قال انت مدبر على الف يلزم القبول فى الحال لان ايجاب التدبير فى الحال غير انه لا يجب المال بقيام الرق واذا عتق بالموت لا يلزمه شئ لعدم وجوبه قبله واورده انه يذبح ان يكون مسئلة الكتاب كذلك اذ المعنى انت حر بعد موتى واجيب بان مسئلة الكتاب تصرف اليقين من المولى لا يتمكن من الرجوع وفى الايمان يعتبر اللفظ ولاضافة فى الثانية لفظا ليكون يمينا فلم يعتبر القبول بعده انتهى (قوله اذا سلم) الصواب اذ سلم من السلامة ومن التسليم لكن اورده المعروف فى الاستعمال سلمته اليه لاسلمته له (قوله يجب قيمته عليه) اى قيمة العبد اورده عليه انه لم لا يجوز ان يسلم الخدمة الى الخلف الوارث واجيب ان الخدمة عبارة عن المنفعة التى لا تورث لا يمكن ابقاء عين الخدمة بعد موت المولى فلماذا كان المعتبر قيمته او قيمة الخدمة على الاختلاف (قوله على ان تزوجينها) الفاعل ضمير مخاطب والضمان الاخيران مفعولان (قوله جائز فى الطلاق والعتاق) فان قلت ما الفرق بينهما قلت الاجنبى فى الطلاق كالمرأة لم يحصل لها ملك مالم تملك بخلاف العتق فانه يثبت فى العبد قوة حكمية هى ملك البيع والشراء والاجارة مثلا ولا يجب العوض الاعلى من يحصل له العوض كذا فى النسخ (قوله قسم الالف على قيمتها) قال صدر الشريعة بان فرضنا مثلا ان قيمتها الف ومهرها خمسمائة فيقسم الالف على الالف وخمسمائة فثلثا الالف حصة القيمة وثلثه حصة

مهر المثل فوجب عليها اداء ثلثي الالف الى المولى وسقط عنه ثلث الالف انتهى فقد قابل اى الامر
 (قوله مندرجا فيه) اى يكون البيع مندرجا فى العتق شرائطه اى شرائط البيع لان ما ثبت
 بالاقضاء ثبت ضرورة وما ثبت ضرورة يتقدر بقدرها (قوله وهر ثلث الالف) وهذا يقتضى
 سبق فرض قيمتها بالالف كما نقل عن صدر الشريعة ولم يسبق وما قيل في توجيهه انه
 انما كان ثلث الالف لان المنافع ثلثة منفعة البيع ومنفعة الاستخدام ومنفعة الرطى واللازم
 بعقد النكاح الاخيرة فقط فردبانه لبس يشي
 * باب التدبير * لما فرغ
 من بيان العتق الواقع فى الحبة شرع فيما بعد الموت وقدمه على الاستيلاء لشموله الذكر
 والاثنى وله معنيان لغوى وفقهى فالاول كما فى المغرب الاعتناق عن دبر وهو ما بعد الموت وتدبر
 فى الامر فطر فى ادباره اى فى عواقبه انتهى والثانى ما افاده بقوله هو تعليق العتق (قوله
 الى الحر بعده) اى موته (قوله ولبس فلبس) اى لبس فيه دليل الاشتراك فلبس فيه وجود
 نفس الاشتراك (قوله سواء كان موته او موت غيره) كما سيأتى هذا وان كان موافقا لما فى ظاهر
 الكنز بخالف للمنفق عن المبسوط والبدائع انه لو قال انت حر بعد موت فلان لم يكن مدبرا
 والظاهر ما نقل الشارح عنه هنا ايضا ولهذا منع فى البحر كونه مدبرا مقيدا فى عبارة الكنز واجيب عنه
 ان مراد المبسوط وغيره هو نفي التدبير المطلق لاني مطلق التدبير يرد عليه انه حينئذ يلزم
 ان يكون العتق فى هذه الصورة من الثلث اذ التدبير بقسمه كذلك وهو فى هذه الصورة يعتق
 من جميع المال اذا وجد الشرط اذ هذه كسائر التعليقات من دخول الدار ومجيئ زيد وكلامه
 وايضا يبطل التعليق بموت المولى قبل وجوده بخلاف المدبر وما ذكر اضمحل ايضا ما اعتذر
 بان ذكره فى التدبير المقيد مساواته فى حكمه من جواز البيع ولو سلم هناك لا يخفى عدم نفعه هنا
 وعدم نفع ما سيذكره (قوله ان قول الكنز) اورد عليه انه لا مغايرة بينهما وبين ما ذكر الشارح
 اذ هما ذكرنا فى عنوان الباب مطلق التدبير ثم قسمناه الى التدبير المطلق والمقيد غايته انهما
 لم يعرفا مطلق التدبير لظهوره وانفهامه من تعريف القسمين فكان الشارح ذهل عن الفرق
 بين مطلق التدبير والتدبير المطلق فقال ما قال ولبس بعد الحق الا الضلال لا يبعد ان يقال
 ان المتبادر من مثل هذه العبارة والمتعارف ان يكون تعريفا لمطلق الماهية لاينا اقسامه
 وقد صرح بعض شراح الكنز انه معنى شرعى للتدبير (قوله لبس كما ينبغي) وقد عرفت ما فيه
 وهذا انما يصح باثبات خلافه نقلا عن صاحب المذهب (قوله الا ان يقال) وقد عرفت
 ايضا ما نقل عنه وعن البدائع صريحا من ينبنى ذلك بحيث لا يمكن هذا التأويل (قوله فانه
 فى الصورة) دفع لما اورد من ان هذا مدبر مطلق مع انه لم يتعلق عتقه بمطابق موت المولى
 فالتعريف لبس يجامع وجه الدفع ظاهر (قوله اى كل قيمته) اى مدبرا كما فى النهر والمنع عن
 بسط وقتا كما فى النهر ايضا عن الجوهرية (قوله ما يقع غالبا) بيان لقوله وانحوها ومقابل لقوله
 فى التدبير المطلق وغلب موته قبلها ومدار الفرق كون المسئلة من المطلق والمقيد فيحسب
 الظاهر لا وجه لسميته اذ ضمير يقع فى الظاهر للموت فلزم كونه من المطلق بان يكون القائل
 ابن مائة سنة عند صدور القول مثلا ولولم يتصور تعبه عشرين بل سنة واحدة وهذا لبس
 بصحيح فيما قصد من الكلام الا ان يقال معنى يقع غالبا يوجد القائل غالبا بان يعبش ولا يموت
 ولهذا قيل على الشارح ان الحق فى جانب الوقاية اذ معنى يمكن لا يجب وبه ينظم الكلام
 بخلاف عبارته اذ صحته عبارة محتاجة الى اثبات كلمة لا على يقع ولم يوجد فيما عندنا من النسخ وبما

ذكر عرفت وجه صحة كلامه ويمكن لك منه ايضاً وجه احسنه (قوله احسن من عبارة الوفاية)
 اذا المراد ومن الوقوع كما حررنا هو وجود الشخص القائل وهذا المعنى في الامكان محتاج الى
 ان يقيد الامكان بالوقوع وهو خلاف الظاهر (قوله ان وجد الشرط) وهو الموت في السفر
 اوفي المرض مثلاً (قوله صحيح) قال وان كان القائل مريضاً مرض الموت فاعتق من الثلث
 (قوله بل الوصي) يرد عليه ان انقطع ولاية القائل فكيف يصح تصرف الوصي والقاضي
 فيما يكون ضرراً محضاً للمالك وهو الوارث سيما عند وجود الصغار وما فائدة ارتباط عتق
 الوارث بقول ائمة اهل والعتيق فيه بمجرد انشاء الوارث كسائر الاعتاق (قوله لانتقال الولاية
 اليهم) ويحده ما في قاضيهان لو قال انت حر بعد موتى بيوم لا يكون مدبراً وله ان يبيعه ولو مات
 المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق باعتاق الوارث انتهى
 تأمل فيه (قوله وقيل ثلث قيمته بفتى) كافي المصحح والدرفالاولى ان يختار ذلك متناً كافي النوير
 ﴿باب الاستيلاء﴾ (قوله هو طلب المولى الولد من امته وطأ)
 قبل لو قال ادعاء الولد من امته لكان اخصر واشمل اقول يمكن ان يكون بناء التعريف على
 الاعم والاغلب وان يكون الطلب اعم من الحقيقي والحكمي وكذا الوطئ لكن الكلام
 في الاخصرية باق بعد (قوله من مولاها) ولو باستدخال من فرجها (قوله فاشترها الزوج)
 اى الذى ولدت منه اذا انكره اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى (قوله ثبت نسبه بلا دعوة)
 اى ان لم تحرم عليه مؤبدة كما وطئها ابن المولى او ابوها ووطئ المولى امها او غير مؤبدة كالنكاح
 كافي البحر ثم انه يفهم منه وما ذكرنا ان الدعوى شرط في الاول وقد ذكر في البحر ايضاً ان استيلاء
 المجنون صحيح مع ان الدعوى لا يتصور منه (قوله بان التزويج) فان المولى يزوجه الى الغير (قوله
 وحصنها) اى حفظها عن ربة الزنا (قوله ولم يعزل) العزل هو كف صب المني فيكون المعنى صب
 المني ويمكن ان يقال ولم يعزل عنها اى لم يبعد عنها من العزلة (قوله ولم يخصصها) الاوفق للسابق
 ولا ظهر بالواو بدل او (قوله يقابلها ظهراً آخر) وهو اتهام الزنا (قوله فهو في حكم امه) اى الوالد
 في حكم ام الولد فان امه ام ولد وفي بعض النسخ في حكم امه فالظاهر هو الاول (قوله ولو ادعاه)
 الظاهر ان الضمير راجع الى ولد ام الولد فقرله وتصير امه ام ولد مستدرك والتعميم بانها سواء
 كانت ام ولد او لامع كونه محققاً لسوق الكلام لا يحسم مادة الاشكال الا ان يرد في الرجوع
 ولد غير ام الولد بطريق الاستخدام وبالجملة ان الاولى ان يجعله مسئلة مستقلة غير منوط لم قبله
 اعل في الهداية كذلك (قوله ونصف عقرها) هو مهر المثل وقيل اجرة الزنا لو كان حلالاً
 (قوله وان ادعاه معاً فغناها) هذا اذا لم يكن مع احدهما مرجع والافقدهم الاب على الابن والمسلم
 على الذمي والحر على العبد والذمي على المرتد والكاتب على المجوسى والعبرة اوقت الدعوة
 لا العلوق كذا نقل عن غاية البيان (قوله وهى ام ولد هما) فتخدم كلا منهما يوماً وان مات
 احدهما او عتق عتقت بلا ضمان عنده كما في النهر (قوله وعلى كل منهما نصف عقرها)
 وفائدة ايجاب العقر مع النقص انه لو ابرأ احدهما صاحبه بقى حق الآخر ولو قدم نصيب
 احدهما بالدرهم والاخر بالذهب كان له ان يدفع الدرهم بأخذ الذهب واو كان نصيب
 احدهما اكثر كان له اخذ الباقي وكذا الغلة والكسب والخدمة كافي المهر عن الديات (قوله ولدامة
 مكاتبه) فلوا دعى ولد نفس مكاتبه لم يشترط تصديقها (قوله لانه في معنى المغرور) لكن القيمة
 هنا تعتبر يوم الولادة وفي المغرور يوم الخصومة (قوله اذ لا ملك له) يعنى ان الامة اى صيرورة

الام ام ولد اما بحقيقة الملك ابتداء او بالنقل والتقديم الاول منتف هنا لانه لملك له هنا حقيقة والثاني منتف ايضا لان ماله من الحق وهو كونه كسب كسبه كاف الى آخره فان قيل فمقتضى هذا صحة الاسنيلا قلنا اعمل عدم الملك الحقيقي مانع من ذلك (قوله وزوال حق المكاتب) اى وزوال حق المكاتب (قوله الا اذا ملكه يوما) اى اذا ملك المولى هذا الولد الظاهر انه اما بموت المكاتب او بالعجز او باعطائه اياه بدل الكتابة ففيه تأمل تأمل الولد الظاهر انه اما بموت المكاتب او بالعجز او باعطائه اياه بدل الكتابة ففيه تأمل تأمل **كتاب الكتابة** (قوله لان الكتابة من توابع العتق) كالتدبير والاسنيلا يد عليه ان مقتضى هذا التعليل ان يجعل العنوان بالباب كالتدبير والاسنيلا لا بالكتاب على على انه اورد على ترتيب الحاكم الشهيد في الكافي كذلك ان العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقبة لشخص وصفته لغيره وهو انسب للاجادة لان نسبة لذات اولى من العرضيات كذا نقل عن الغاية لكن يرد عليه العتاق على مال الا ان يرد بعدم العوض ما يكون بطريق الاصاله وذكر العوض في العتاق على مال لبس بطريق الاصاله كما في المنع (قوله جمع حرية الرقبة مالا) اى الحرية في المستقبل لان حرية المكاتب انما يكون عند ادائه بدل الكتابة وذا في المستقبل غالبا بل دائما واما في الحال فهو حر من جهة اليد فقط كما يأتى (قوله كان يقول لعبد ه ان ادبت الى القافان حر) اورد عليه انه مناقض لما جعله هذه الصورة في باب العتق على جعل مأذونا لامكاتب فان حكمهما متباين اذا المأذون يجوز بيعه والمولى احق بمكاسبه بخلاف المكاتب (قوله منجما) من النجيم وهو ان يقسط المال على اشهر بان يقول كاتبتك على الف درهم الى سنة على ان تعطى كل شهر كذا (قوله اذا كاتب قته) من قبيل الاخراج مخرج العادة اذا الكتابة في نحوام الولد صحيح (قوله فان ادبت فانت حر) وان عجزت فقت قبل قوله فانت حر لابد منه لان قوله جعلت عليك يحتمل الكتابة ويحتمل الحرية اى العتق على مال فلا يتحقق جهة الكتابة ابقوله ان ادبت الى آخره بخلاف كاتبتك وقوله ان عجزت فانت رقيق انما ذكره حثا للعبد على الاداء عند النجوم انتهى ولك ان تقول انما قال كذلك لئلا يحتمل العتق على مال فان فيه بالعجز لا يعود الى الرق انتهى يرد عليه ان قوله فلا يتحقق جهة الكتابة الى آخره دال على الاحتراز عن العتق على مال صريحا فعلى ما ذكر يكون هذا لغوا مستدركا (قوله ولهذا لا يكون للمولى) وان شرط عدم الخروج اذ الشرط باطل (قوله وغرم المولى العقر) العقر في الحرار مهر المثل وفي الاماء عشر قيمتها ان بكرا ونصف عشر قيمتها ان ثيبا عن الجوهرة فيه اشارة الى ان مهر المثل في الثيبة نصف مهرها بكرا ولو وطئ مرارا يلزمه عقر واحد ولو شرط وطئها فسدت (قوله ان جنى) اى المولى (قوله او مثل المال) اى غرم مثل المال ان من المثلثات او غرم قيمته ان من القيمات (قوله فصارت كالاجنبي) الا انه لاحد ولا فود على المولى للشبهة (قوله بان قال ان ادبت الى قيمتك) قيل بمثل هذه الصورة يكون مأذونا لامكاتب (قوله اى خادما) عبدا كان او امة قبل هو موافق لما في تاج الاسماء لكنه مخالف لما في المغرب من ان الوصيف الغلام والجارية وصيفة ثم ان المراد من الوصيف ما لا يكون معينا كما يدل عليه التعليل (قوله فسد) اورد ان بعض الصور باطل كصورة الكتابة على عين لغيره ورد بان الفساد يعم البطلان تغليا او بعموم المجاز كما في باب بيع الفاسد (قوله ما كان من المائة) من هذه وكذا في منها بازاء رقبة المكاتب تبعضية (قوله ويورد عليه) حاصله انه جار فيما كان الوصيف معلوما في الصورة

المذكورة مع تخلف الحكم لما صرح آنفاً واجب ان الزيلعي علل المسئلة اولاً بما في الكافي ثم
بما نقله ثانياً فلا ينسب الى الخطاء لا يخفى انه لا يدفع الاعتراض بل فيه اقرار بورود بالنسبة الى
هذا الدليل وايراد المعترض لبس الا في هذا الدليل نعم فالاول حينئذ ان يقال فالصواب ان
يقصر على الاول كما في الكافي بدل قوله فالصواب ما في الكافي (قوله فالصواب ما في الكافي)
اورد عليه ان النقص المزبور وارد عليه ايضاً اذ قيمة العبد المعين مجهولة ايضاً واجب
بان الجهالة في الغير المعين فاحشة بخلاف المعين يرد عليه ان التأثير هو في مطلق الجهالة
فاحشة اولاً (قوله وهذا لان العبد) اي جهالة القدر في البذل ثابت لان العبد لا يمكن
استثاؤه اذ مال الصورة المذكورة في حكم استثناء الوصيف من المائنة (قوله
فكذا لا تصلح) يعني لا تصلح القيمة ان يكون مسئلتى من البذل الذي هو المائنة فالصواب ان يترك
البذل المضاف ويكتفى بالمضاف اليه (قوله سعى في قيمة نفسه) نقل عن ابن الكمال يعني قبل
ان يتزافا للغاضي (قوله وانه مشكل جداً) قبل هو غلط من الكاتب وتبع هذا الغلط في الاختيار
وقيل المراد بقيمة الخمر هو قيمة العبد اضيف الى الخمر لادنى ملازمة لانهما انما لم يذكر الخمر
في العقد (قوله لا ينقص منه) ويزاد عليه الضمير ان المجزور ان راجعنا الى المسمى ولم يتقدم
فالظاهر اظهاره كما في التنوير بما لما في الهداية والكثير يعني اذا كانت القيمة في الفاسدة ناقصة
عن المسمى يكمل الى تمام المسمى وان زائدة ابقيت ولا ينقص (قوله لها نوع تعلق بما قبلها)
لعله اتحادهما في مجرد كونهما كتابة فاسدة لاقى تفصيلهما وتعيينهما اذ هما مغايران شخصاً
ولهذا قال صدر الشريعة ان هذه مسئلة مبتدأة لانه ان لها بمسئلة الخمر (قوله غير مختص بها)
قبل الظاهر غير مختصة به بتذكر الضمير لانه عائد الى ما قبلها الظاهر ان كلمة ما عبارة عن المسئلة
او الصورة فالظاهر لبس الظاهر (قوله فان كان ناقصة) صورته على ما نقل صدر الشريعة
عن المبسوط كاتب عبده بالف على ان يخرجه ابداً فالكثابة فاسدة فيجب القيمة فان كانت
ناقصة عن الالف لا ينقص وان كانت زائدة زيد عليه فيتم القيمة (قوله اذا كانت من جنس
المسمى) بان يكون الالف المذكور من الدراهم مثلاً وكان التقويم من المقومين او اتفاقاً فيها
على الدواهم ايضاً زائدة في القدر عليه او ناقصة عنه كما نقل عن مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة
من ان تحقيق القيمة لا يتصور الا باحد هذين الامرين (قوله لان الواجب) الى قوله ما بلغت
اورد عليه ان هذه مما يورد في الهداية والتبيين في خلال المسئلة السابقة ففيه من الخلط ما لا يخفى
لا يخفى ان الشيء الواحد يصح ان يكون علة لشئين فكونه علة لما سبق لا ينافي كونه لما ذكر
هنا على ان قوله لان المولى لم يرض الخ مترتب عليه (قوله فوجب رد قيمته) اي وجب على العبد
رد قيمته لمولاه اي اعطاها فيندفع ما يقال ان رد القيمة غير متأثر هنا والصواب فيجب
فيه القيمة اذ القيمة في مسئلتنا ليست بمقبوضة حتى يرد بخلاف المسئلة الاولى انتهت (قوله
واي اسم للمولى فيتمها) اي قيمة الخمر قبل هذا مؤيد لما في نسخ الهداية على ما سبق ورد
ان القيمة هنا بعد صحة العقد والاستحقاق بخلاف ما سبق فافتراقاً (قوله وعق العبد) نقل
عن شرح الطحاوي والترمذي نوادي الحمير لم يعتق ووفق بان في المسئلة زوايتين (قوله لانه مبادلة
المال بالمال وهو البضع) وكذا في النسخ اورد عليه ان لفظ البضع لبس في محلها فان المقام مقام
ان يقال وهو فك الحبر بغير او نحوه وحل البضع على الانتفاع مطلقاً لا يخفى بعده لا يبعد كونه بياناً
لغير المال في المشبه به فقط اعني النكاح ولم يذكر في المشبه لوضوحه اذ عدم مالبية العتق ظاهر

فصل في تصرفات المكاتب ﴿ قوله ولو بالمحاباة ﴾ اى البسيرة فان الفاحشة لا يصح كافي قاضيان (قوله لانه لبس في سلب العقد) بان يكون داخلا في احد البدلين نحو ان يقال كاتبك على ان تخدمنى مدة اوزمانا (قوله بلا اذنه) فبانه يصح لان الحجر لاجله فاذا اذن جاز (قوله والتصدق الايسر) كازغيف والبصل فثل درهم وثوب واحد لبس يسير فلو تصدق بمثله بر بعد العتق كان ثقل عن البدائع (قوله والتكفل) اى مطلقا سواء في المال او في النفس بامر او بغير امر لانه تبرع محض (قوله واعناق عبده) لانه لبس باهل كايشير اليه تعليمه ايضا (قوله ويبيع نفسه) اى لا يجوز بيع المكاتب نفس عبده منه اى من العبد لانه اعتناق (قوله الاب والوصى) وكذا سائر الولي والقاضي وامينه كافي التوزير (قوله لاعتناقه على مال) واما الاعتناق بلا مال فلا يصح قطعا لكونه ضرر محض لعل ابداه تم لم يشر اليه بقوله ولو بمال بخلاف ما سبق فيندفع ما يقال الا صوب واوعلى مال كما فيما سبق (قوله لاعتناقه على مال) الاولى ان يكتبنى بما سبق من قوله لاعتناقه على مال ككما هو المتعارف في امثاله (قوله لا يملك شئنا منهما) اورد ان الصحيح منها بدل منهما لان مرجع الضمير الاشياء المذكورة من قوله لا للتزويج الخ وقبل اى التزوج والكتابة واطلق وقبل ان في قوله شرعا والتزوج والكتابة لبسا منها تعين لمرجع الضمير واستدرك بان تخصيصهما بالمرجعية يحتاج الى قرينة مخصوصة لهما من بين المسائل المذكورة فيما قبله يمكن ان يقال انه لا يحتاج الى القرينة ان كان المحرر هو صاحب الكلام وهنا كذلك (قوله ويتكاتب عليه) اى يكون من له قرابة وولد من المكاتب مكاتبا بكتابه (قوله على نجوم ابيه) فعند الاداء يحكم بعق ابيه ايضا قبل موته بخلاف الولد المشتري ان ادى حالا (قوله والوالدان) اى الابوان وما في بعض النسخ والدان فسهو من الكاتب (قوله وبالبعضية بينهما حكما) اى التبعية ثابتة بامر من الملك والبعضية الحكمية بينهما اى بين الوالد والمولود رد عليه ان كرن البعضية حكمية في حق العقد وعدم كونها حقيقة في حق العقد بالنسبة الى الولد المولود في الكتابة ممنوع ايضا اذ لا انفصال في الصورة المذكورة ولو سلم فلانم التقریب اذا اللازم منه عدم حكمه حكم ابيه والمطلوب كون حكمه حكم ابيه فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم والحاصل ان هذا انما يكون دليلا للولد المشتري لا للمولود على ان بيان حكمه مشتري متروك مع ان المفهوم من عبارته التزام بيان حكم الجميع فالصواب ما في بعض النسخ موافقا لبعض الكتب كالراجح لان للولد المولود في الكتابة تبعية ثابتة بالملك وبالبعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبعية ثابتة بالملك وبالبعضية بينهما حكما في حق العقد وبما قررنا يظهر فساد ما قبل لولم يورد المولود في الكتابة واكتفى بقوله لان الوالد تبعية ثابتة لكان احسن ثلاثتهم اختصاص الكلام بالولد في الكتابة دون الولد المشتري انتهى (قوله لا يفسد نكاحه) ولو كانت ملكا له يفسد نكاحه لثلاثي مجتمع ملكا للميمن والمنعة (قوله) ويجوز دفع الزكاة لعدم ملك له (قوله الا ان الكسب) متعلق على قوله ان المكاتب كسب الخ يعنى ان مجرد الكسب مؤثر في صلة الولاد لان انا قدر على الكسب الذى لم يكن له مال مأثور بنفقة الولاد وعدم الملك مؤثر في عدم الصلة في غير الولاد لانه لا يؤتم الاخ القادر الذى لم يكن له مال بنفقة اخيه (قوله بطريق اصله) اى الخصوصية المذكورة (قوله فيختص الوجوب) اى وجوب النفقة بالولد (قوله) اذا ادى البذل (اى قبل البيع) (قوله بين ان يؤدى) اى يؤدى المكاتب ام ولد بان تزوج امه الغير وولدت منه ثم اشتراها الزوج اما باذن الولي او قبل عقد الكتابة (قوله لما دخل في كتابتها) هكذا ما عندنا

من النسخ والصحيح في كتابته اى فى كتابة المكاتب لما ذكره من انه يتكاتب عليه بالشراء من بينهما ولد (قوله قال عليه السلام) اورده دفعا لما يكاد ان يورد مما تقدم من تبعية الولد الام فى الرقبة والحرية (قوله الحديث) اى المذكور انما لكن يحتاج الى معرفة كون راويه معروفا بالفقهاء والاجتهاد كالإتقاء والعبادة والافلا يقبل الحديث المخالف للقياس بل يعمل بالقياس حينئذ فى الأصول (قوله زوج المكاتب امته من عبده) اورده انه مخالف لما مر انه لا يزوج عبده ودفع انه لا يلزم من عدم ملكه التزوج عدم نفس التزوج فالمسئلة انه لو زوج عبده مع عدم كونه مالكا اياهم كان بينهما الحاق قول المراد مما مر عدم التزوج الى الاجنبية والمراد هنا صحة التزوج الى غير الاجنبية بمعنى امته نفسه وبقيده انتفاء الملة السابقة هنا كما لا يخفى (قوله فى الحرية والرق) الا وفق والرقبة فاعرف الوجه فيما ذكر (قوله بل يزعمها) اى بمجرد اخبارها (قوله لانه شارك الآخر) اى لان كل واحد من المكاتب والمأذون شارك الآخر اى صار كالحر فى سبب ثبوت هذا الحق اى الحق الذى فهم من مضمون قوله فاستحققت وهو الغرور اى ذلك السبب الغرور فحاصله ان هذا العبد صار كالحر فى الغرور فى الحر لما كان الولد حرا بالقيمة فكذا فى هذا العبد (قوله انه قد ولد بين رقيقين) الا خسر بل الاظهر ايضا الاكتفاء بقوله وقدمى مرارا (قوله لكن ترك هذا الاصل) الظاهر من هذا ان القياس كون الولد رقيا مطلقا وكونه حرا بالقيمة فى الاحرار ثابت بالايجاب خلاف القياس فلا يقاس غير الاحرار عليه والمتبار من قوله وهذا لبس فى معناه انه مما يجرى فيه القياس لكن لا يمكن للفارق لان فى الاحرار يؤخذ حق المولى منجزا اى حالا وفيما نحن فيه مؤخرا اى ما بعد العتق فالمفهوم من الاول انه مما لا يجرى فيه القياس بخلاف الثانى الا ان يحمل على تعليلين ثانيهما مبنى على تسليم اولهما (قوله مجبور بقيته الى آخره) يرد عليه ان المسئلة هنا مفروضة فيما اذا كان النكاح باذن المولى والحكم حينئذ اعطاء القيمة حالا وما ذكره من الاعضاء فيما بعد العتق انما هو عند عدم الاذن كما فى المنع ويؤيده المسئلة الاتية (قوله شراء صحيحا) اورده عليه الاستحقاق مانع صحة الشراء ولا يخفى ان المراد هو الصحة ابتداء او انه لولا الاستحقاق يكون صحيحا (قوله اذلول الشراء) اى الشراء سبب سقوط الحد وسقوط الحد سبب وجوب العقر (قوله ولان النكاح لبس من الاكسباب) فلو كان النكاح باذن المولى ينبغى لزوم الضمان حالا لاستناده اليه ايضا وظاهر المسئلة هو الاطلاق (قوله لكن الوطئ مستند الى الشراء) لا يخفى انه لو استند اليه لزم جواز تسريه وقد ذكر انه لبس بجأزولو باذن المولى (قوله لكان حراما بلا شبهة) لا مطلق شبهة بل شبهة الدارئة عن الحد (قوله فيكون الاذن بالشرى الى آخره) اورده عليه انه ينبغى تركه والاقتصر على ما قبله وبعده واستوضح بما فى العذابة ان الكتابة اوجب الشراء والشراء اوجب السقوط والسقوط اوجب العقر فالتكاتب اوجب العقر ولا كذلك النكاح انتهى لعل وجه الايراد ما اورده عليه ايضا انه لا يلزم من كون الوطئ بشبهة ومن سقوط الحد كونه مأذونا فى الوطئ وقد اجب عنه وجوب العقر مبنى على سقوط الحد وسقوطه مبنى على الملك والملك مبنى على الشراء وهو مأذون فيه فيكون مأذونا بما يتعلق به واورده عليه ان الاذن بالشئ انما يكون اذا ما يتعلق به اذا كان ما يتعلق به من لوازمه والوطئ لبس كذلك وقبل الاظهار ان مستند الوطئ فى الاول اشراء وهو من باب التجارة ومستند فى الثانى النكاح وهو لبس منه فافترا يرد عليه وعلى ما نقل عن الغنابة ان عدم الوطئ كان مأخوذا فى ماهية الكتابة فذات الكتابة آية عن الوطئ حيث لم يجز ولو بالاذن فكيف يستند

الوطئ الى الشراء المستند الى التجارة المستندة الى الكتابة اوجب الشراء لكنه مقيد بعدم
الوطئ (قوله يجوز ان يستولد مكاتبته) المتبادر من الجواز هو الحل كما يؤيده المعطوف عليه والمعطوف
المأخر وقد سبق في باب ثبوت النسب عدم حل وطئ المكاتبه واشير اليه ايضا فيما مر من هذا
الباب بقوله المكاتبه كالاجنبي وصارت احق بنفسها فلزم تخصيص الجواز بالذاتي فقط
وان خلاف المتبادر (قوله لانه لا يقدر على الاداء) اورد بجواز الاستقراض حالا ورفع انه نادر
ولا حكم للنادر (قوله وعند محمد يؤدي ثلثي الالف حالا والباقي الى اجله) يعني اورد رقيقا على
قياس ما سبق كافي المنح (قوله فلا يجوز التأخير في ثلثيه) وفي اكثر النسخ في ثلثة بافراد الثلث
فالصواب هو الاول (قوله ولو كاتب المريض على نصفها) اي باجل لعل تركه لانفهامه مماسبق
فلا يرد ان الواجب ان يقول باجل (قوله فينفذ بالثلث فيسقط) فلا يصح تصرفه في ثلثي القيمة
لا في حق الاسقاط ولا في حق التأخير (قوله لان الشرط معدوم) يعني لم يوجد التعليق (قوله في
تعليق عتقه بقاء القابل) قيل المراد من التعليق كون عتقه متعلقا بالاداء في نفس الامر فلا يرد ان
الفرض في عدم قوله ان ادبت اليك فهو حر (قوله لا يرجع على العبد) قيل قبه لانه قيل يرجع به
على مولاه (قوله وقيل الحاضر) قيل ينبغي ان يزيد عليه صح لا يخفى ان فهم الصحة من نظم
الكلام وقيل عليه ايضا الظاهر انه لا حاجة اليه بعد قول القائل كاتبنى بالف الى آخره فان
قول القائل (هذا وفعول الخاطب كاف في الايجاب والقبول يدل عليه كلامه في تصوير المسئلة ودفع
بان هذا موافق للكلامي السكافي والزيلعي لا يخفى ان مجرد الموافقة لا يدفع الشبهة بل للمترض ان
يمرض شبهة اليهما ثم لظ ان يورد قيد كاتبنى بالف الخ في المتن ايضا كافي التنوير (قوله كمعبر الزهن)
صورته رجل استعار من رجل عينا لبرهنه يدين عليه لاخر فرهنه ثم احتاج المعبر الى استخلاص
عينه فادى الدين المرتن يجبر المرتن على القبول (قوله الى تخلص عينه) هو الصواب وما في اكثر
النسخ لفظ ديت بدل عينه قيل انه غلط ولهذا قيل انه لفظ رهنه ووقع دينه نصيحة من الكاتب لا يخفى
انه يمكن تصحيحه بان يجعل الاضافة لادنى الملابس (قوله قبول الغائب لغو) اي كرهه كافي التنوير
والاردقا ولو ابرا الحاضر او وهبه له عتقا جميعا كذا في الدر المختار (قوله واي ادى)
لم يرجع على الآخر) لانه متبرع ويجبر على القبول لا يخفى في ان فهم صحة الكتابة في هذه
الصورة فلا يحتاج الى زيادة قوله صح قبل هذا القول وان وقع في عبارة البعض كما توهم به
باب كتابة العبد المشترك (قوله ففعل) اي كاتب الشريك المأذون له
(قوله وعنده منجن) الظاهر متجزية كافي قوله آتفا متجزية (قوله وفائده) اي فائدة الاذن (قوله فله
حق الفسخ) لانه يتضرر بالكتابة حالا لعدم اقتداره على البيع ومال للزوم السعاية فله الفسخ
لادفع هذا الضرر لكن الفسخ اما بالقضاء او برضى العبد اورد الكتابة اما ان يعتبر فيها معنى المعاوضة
او معنى الاعتراف او معنى تعليق العتق بقاء المال ولو وجد شيء من ذلك من احد الشرطيين بغير اذن
صاحبه لبس للآخر ولا ية الفسخ في اين للكتابة ذلك اجب عنه بان الكتابة لبست عين
كل واحد من المعاني المذكورة وانما هي تشتمل عليها فيجوز ان يكون لها حكم تختص به
وهو ولاية الفسخ بمعنى بوجبه وهو الحاق الضرر بطلان حق البيع للشريك الساكن بالكتابة
وتصرف الانسان في خالص حقه انما يسوغ اذا لم يتضرر به الغير ثم المحل وهو الكتابة تقبل
الفسخ وهذا ينسخ بتراضيهما فتحقق مقتضى انتفاء المانع واما المعاني المذكورة
فالمعاوضة وان قبل الفسخ لكن لبس فيها ضرر لصاحبه فانه اذا باع نصيبه لم يبطل

على صاحبه منع نصيبه والاعتاق والتعليق وان كان فيه ماضر لكن المحل لا يقبل الفسخ اما
 الاعتاق فظاهر واما التعليق فلانه يمين (قوله فيكون متبرعا) اى يكون متبرعا بنصيبه على
 المكتب فبواسطة يكون متبرعا على القابض فالتبرع اولا وبالذات على العبد وثانيا وبالعرض
 على القابض فعبارة لا يخفى عن الخفاء (قوله ثم وطئ الاخر فادعاه) اى فولدت فادعاه اى
 الواطئ الثانى (قوله لان المانع) من الانتقال المانع هو الكتابة (قوله لما استكمل الاستيلاء)
 اى لا يستكمل الاستيلاء فاللام مكسورة فلاجبه لكونه مشددة كما توهم (قوله لان الكتابة
 مادامت باقية) قيل الاولى فى التعليل لانه حقها حال قيام الكتابة لا اختصاصها بنفسها
 فاذا عجزت زده الى المولى لظهور اختصاصه به (قوله هذا مبنى على ما مر ان الساكت)
 قيل لم يسبق منه ما يلازم ذلك الا فى باب عتق البعض لكن المذكور فيه دبر احد الشركاء
 واعتقه اخر وهما موسران ضمن الساكت مدبره فقط لا المعتق انتهى والمفهوم منه عدم
 تضمين الساكت للمعتق ومبنى هذه المسئلة خلافه ولذلك انكر بعض الناظرين فى هذا
 المقام مرور ذلك انتهى لا يخفى ان ما ذكر فى اول باب عتق البعض من قوله اعتق حصته
 فلشريكه الاعتاق والاستسعاء او ضميمة لوموسرا ويرجع به على العبد هو السابق والملازم
 لما ذكرنا واولس فقول والمفهوم منه عدم تضمين الساكت وان سلم ابتداء لكنه غير مسلم انتهى
 ان المدبر يضمن المعتق ثلثة مدبرا فى هذه المسئلة كما سبق فكان الساكت ضمن المعتق بواسطة
 المدبر (قوله وهى ما اذا دبره احدهما) لا يخفى ان هذه عين الصورة الاولى بلا نسخ كما ينبىء
 عنه قوله متأخرا فاذا اعتق لم يبق له الخ في دفع ما توهم ان الصورة الاولى تدبر احد
 الشريكين وتحرير الاخر ليس الاختلاف ما فصله غايته ان يؤخذ حكم الصورة الاولى
 من اثباته (قوله فاذا اعتق لم يبق له) يعنى اعتاقه مع كونه مسقطا للولايتين موجب لافساد
 نصيب المدبر (قوله لما مر) ان اريد من المرور مرورها متافلس كذلك اذ المذكور فيما مر
 وهو آخر باب التدبير هو كون القيمة نصفاً فقط وان شرباً فليس كذلك ايضا اذ المذكور هناك
 ما ذكرها هنا مع تمام القيمة ومقدار اجرة تمام عمره تقريبا فيقال ان المراد مجرد تدبير ماسق او هذا
 من قبيل الاكتفاء وانه مجرد تمثيل للحصر ليس بمراد والمفهوم ليس بمعتبر بى ان القيمة
 فى التدبير المقيد هى القيمة فثما كما مر هناك متاوتخصيص التدبير هنا بالمطلق لم يوجد له مخصص
 من القرينة والدليل الا ان يقال الشئ عند الاطلاق ينصرف الى الكمال (قوله فاذا دبره
 لم يبق له ولاية التضمين) يرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون له تضمين قيمته مدبرا وان لم تضمنه
 مدبرا ﴿ باب الموت والعجز ﴾ (قوله كما هال الخصم للدفع) ان بالراء فى المرافعة
 اى للمرافعة الى مجلس الشرع وان بالذال فى الدفع اى لدفع دعوى المدعى (قوله بعجزه)
 اى يحكم الحاكم بعجزه (قوله لانه عقد لازم تام) فهذا فى الكتابة الاجازة اذ مقتضى الزامية
 والتامة ليس الا ذلك لكن يرد عليه انه لو كان لازما تاما للزم عدم فسخ العبد وقد ذكر بعد
 انه يفسخ فى الجزئة والفاسدة ولو بغير رضا المولى الا ان يخص الزوم والتام بالنسبة الى المولى
 وان كان خلاف الظاهر (قوله بغير رضا المولى) وما نقل عن محمد بن سلمة من انه لا تنفسخ
 بدون رضاه فقال ابو بكر البلخى انه خلاف ما ذكر اصحابنا فى كتبهم (قوله وعند الشافعى)
 وهو قول زيد بن ثابت رضى الله عنه كما ان ما ذهبنا قول على وابن مسعود رضى الله عنهما
 (قوله والارث منه) اى يحكم بكون المال الباقي ميراثا لو رثته فالضمير راجع الى المال المدلول
 اليه قبوله عن وفاء فيقدر فيه نحو ان يبق مال بعد اداء البدل (قوله وعتق بنيه) واما عتق

البنات وان فهم دلالة او مقايسة او اصة فتفاء فالاولى ان يقال اولاده ولهذا اعترض عليه انه لا يشمل البنات (قوله ادى البذل الولد) واما الابوان فبردان للرق كما قال ان اديا حلاعتقا والا لا كما في الدر المختار ونقل عن الظهيرية ان الولد المشتري والاب والام يسعي على نجوم المكاتب عندهم اكا اولد المولود (قوله وقضى على عاقلة امه) ضرورة ان الاب لم يعتق بعد (قوله لان هذا القضاء) لعل وجه التقرير انه يكون ذلك المال حينئذ مصونا عن الاداء للجناية فيمكن اداؤه الى المولى فيقع العتق (قوله بما يقرر حكمه) اى الكتابة فالاولى حكمها (قوله وان اختصم قوم امه) بان قال مولى الام مات اب الولد رقيقا والولاء لنا وقال مولى الاب مات حرا والولاء لنا (قوله فقضى به لقوم امه) بناء على مذهب الشافعي وزيد بن ثابت ففهم منه ان في هذا حق القضاء لقوم ابيه ومع هذا لو حكم لقوم امه نفذ (قوله لان معنى القضاء) الظاهر معنى القضاء (قوله فيكون القضاء) الملازمة ممنوع وملاحظة خلاف الشافعي فيما مر هنا بعيد تأمل (قوله وينسخ الكتابة) اورده انه وان كان في الفسخ صيانة القضاء عن البطلان لكن فيه بطلان ما يجب رعايته وهو رعاية حق المكاتب واجيب ان نفوذ القضاء فيما يكون بمجتهده فيه مجمع ورعاية حق المكاتب مختلف بين الصحابة فالجمع مقدم على المختلف (قوله اداها اليه) فيجوز الظاهر منه وما ذكره شرط اشتراط الاداء قبل العجز والصحيح عدم الفرق بين ذلك وبين ما يكون الاداء بعد العجز كما يدل عليه عموم العلة المذكورة شرحا فالاولى الاطلاق كما في بعض المعتمبات (قوله ومن الاصول المقررة) ولهذا الاصل طاب ما اخذه الفقير صدقة ثم استغنى وهو في يده اوزكه لو ارثه الغنى وما اخذه ابن السبيل ثم وصل الى ماله بخلاف فقير اباح لغنى اوهاشمى عين زكاة اخذها لايجل لان الملك لم يتبدل كذا نقل عن التبيين ووقع في المنع والدر (قوله ان تبدل الملك قائم مقام تبدل الذات) لان سبب الملك فيه قد تبدل لان العبد يتملكه صدقة والمولى يتملكه عوضا عن العتق وتبدل السبب كتبدل العين (قوله اخذا من قوله عليه السلام لبريرة رضى الله تعالى عنها) اى فيما اهدت اليه وهى مكتوبة (قوله جنى المكاتب جنابة او جنابات) اوردان الصواب الاقتصار على الجنابة موافقا لما في النهاية فان مسألة تكرار الجنابة تجزئ بعدها والفرق بكونها قبل القضاء او بعده مثبتة الان فلا يصلح مدارا انتهى ولهذا اورده ايضا بالاستدراك بينه وبين قوله وان تكررت قبل القضاء وانت خير ان الحكم في هذه الازوم حالا وفيما يأتى لزوم القيمة الواحدة على ان المتبادر من الازوم الحالى مطلق اى سواء كان قبل القضاء وكانت القيمة واحدة او بعدها وكانت متعددة عند تعدد الجنابة والازوم الوحيد انية صريح فيما قبل القضاء (قوله وقد تعذر دفعه) اى تعذر دفع نفس العبد لان الكتابة ما نعمة من النقل من ملك الى ملك كما عرفت (قوله وهى حقهما) انظرا الضمير الى الكتابة لزمته قيمة واحدة المراد من القيمة هى الاقل المعهود بقرينة السباق والا فربية فلا يرد انه قاصر لدلالته على الاطلاق والمقصود هو التقيد بالاقل وما فهم من الهداية من كون الواجب هو القيمة لكونه مخالفا لرواية الكرخى والمبسوط قبل نقلنا عن العناية انه يختص بكون القيمة اقل من الارش (قوله بطلت) اى اقرار الجنابة وقيل اى صحة الاقرار اورده ان ظاهره الاطلاق وقد ذكر في شرح الجمع ان العبد يؤاخذ بها بعد العتق الا ان يراد من البطلان البطلان في حق المولى (قوله جاهلا بجنابته) ولو كاتب بعد كونه عالما بها يكون مختارا للعداء فينتفى الخبير (قوله وان قضى به) اى بموجب الجنسية وهو الاقل

من القيمة ومن الارش (قوله لا تملك الظاهر لا يملك يعني لا يكون المكتوب ملكا بشئ من اسباب الملك كالشرى والاتهاب مثلا لما عرفت انه لا ينقل من ملك الى ملك (قوله فيكون الاعتناق منهم ابراء) اقتضاء افيد من هذا الاشارة الى وجه الفرق بين اعتناق البعض والكل حيث لم ينفذ في البعض ونفذ في الكل بان البراءة منهم جميعا لم يثبت الا اقتضاء في ضمن العتق واذالم يثبت المقتضى لا يثبت المقتضى وهو ابراء البعض كما في البرهان (قوله فملكها لا تحل له) اورد اما ان يكون التملك حال الكتابة او بعد العتق وعلى الكل لا يتصور النكاح بين المملوكة وبين المولى او المكتوب كما لا يتصور الوطئ ايضا في الاول فقط وتصحيح العبارة بان يقال فملكها يعني بعد عتقه لا يحل له اى وطئها بملك اليمين ينافي قوله اى لا يجوز ان ينكحها انتهى اقول المراد بالنكاح في هذا التفسير هو الوطئ ويؤيده ما قيل ان الظاهر ان بطأها لان النكاح يمكن حمله على معنى الوطئ (قوله لقوله تعالى) قال في آخر باب الرجعة بعد هذه الآية والمراد منه الطلقة الثالثة والثلاثون في الامة كالثالث في الحرة فيندفع ان الاستدلال به قاصر لانه قدم ان المراد به الطلقة الثالثة المعنى والى معنى والمراد هنا هو الثلثان فاللازم من الدليل ليس بمطلوب **كتاب الولاء** (قوله الولاء) هو لغة التصرف والمحبة مشتق من الولي بمعنى القرب في قوله لغة من الولي مسامحة (قوله وشرعا) واثاره الارث والعقل وولاية الانكاح (قوله من العتق او الموالاة) فيه اشارة الى ان الولاء قسمان قيل لم يقل من الاعتناق مع ان المنصوص عليه في قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ذلك لان الاعتناق لا يوجد بدون العتق والعتق قد يوجد بدون كفاي عتق القريب الداخل في ملكه اما بالشرع ان الارث او غيرهما ففيما اختاره الشعمول على الصورتين معا (قوله ولو تدبره وكذا يوصيه) بان اوصى بعتق عبده او بشرائه وعتقه بعد موته فالاولى تعرضه كفاي الملتقى (قوله فان كل منهما اعتناق) فيه مسامحة والافنى ملك التقريب انما يحصل العتق لا الاعتناق (قوله صورته ان يرتد المولى) اورد عليه ان اطلاق المعتق على هذا المرتد مستند جدا يرد عليه ان طلاق المعتق على مالك القريب مثل ذلك (قوله هذه العبارة احسن) قيل لقائل ان يقول بل عبارتها احسن فان العبد اذا كان لمولى الامة ايضا فيه جر الولاء بحسب الاعتبار فعبارة شمل لا يخفى انه لا يترتب عليه اثر موجب لاعتبار المغايرة الاعتبارية (قوله لاقل من نصف حول) مدعقت (قوله فله ولا) اى لعنتق الام حيث يجوز نفيه قبل الاولى افراده (قوله اى لا كثر من ستة اشهر) الاولى اى من الاقل اى اقل الولادة (قوله لاتصاله بها عند عتقها) اورد ان الصواب الموافق للهداية بعد عتقها (قوله الى قوم ابيه لزوال المانع) لكن هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف سنة من العتق ولدون سنتين من الغراق لا ينتقل لمولى الاب (قوله يحجم له مولى الموالاة) قيد بالجمعي لان مولى الموالاة لا يكون في العرب لقوة انسابهم صرحه بعضهم ويشير اليه قوله هنل شرعا (قوله وله هذا) اى لتضيع انسابهم لا يعتبر الكفاية في النكاح (قوله والعقل) من العاقلة (قوله فاغت) اى الانساب (قوله الام اذا كانت) حاصل هذا المقام على تحقيق بعض الفضلاء ان الابوين اما ان يكونا حرين اصليين فلا ولا على الولد او معتقين اوفى اصلهما معتق او في اصله معتق والام حرة الاصل عريضة او فلا ولا لقوم الام وان كان غير عربى فلقوم الام عندهما خلافا لابي يوسف انتهى وبما ذكر يعرف ما في عبارة المصنف من الاغلاق ونوع من الخطأ تأمل (قوله والاب اذا كان كذلك) الظاهر ان الاشارة الى حر الاصل ويمكن ان يكون الى ولاء الموالاة (قوله لا ولا عليه مطلقا)

قبل اى سواء كانت امه معتقة اولاً كما سيظهر فلا وجه لتقييد قوله و اذا كان كذلك يكون الام معتقة كما قيل ثم ان ضمير عليه الى الولد قيل التقييد بالعربي انما في اذ لو كان مولى عربى لا ولادة لاحد لان مولى القوم منهم لا ينجى ان مفهوم لفظ عربى متناول له ولو بمجموع انجاز فلا حاجة الى ما اعتذر (قوله ولو بمجموعاً لولاء عليه) قيل مستند بك قوله قبله بمجموعاً له مولى موالاة اقول هذا انما يتجه بعد تخصيص الام هنا بكونها معتقة وذا مما لا بد من بيانه (قوله او يمن في اصلها رقيق) عطف على من معتقة بعد مضي (قوله بعد مضي ستة اشهر) ظرف لتولد الاولى ترك هذا وقصر المسئلة على ان يقال احدهما من لم يجز على نفسه رقيق وان تولد من معتقة كما في عبارة بعضهم (قوله من وقت النكاح) قيل الصواب من وقت الاعتناق كما صرح به صدر الشريعة وذكر العلوق بعد النكاح زيادة تغمية في الظن بغير (قوله وان الولاء) عطف على قوله وان لفظ حر (قوله مبنى على زوال الملك) اذا الملك مانع من الولاء (قوله ولهذا) اى بكونه مبنياً على زوال الملك قالوا الخ مع ان النسب لما يقبل فيه الشهادة بالنساع والولاء مثله كما عرفت (قوله وثبوته على الولد يكون من قبل الام) يعنى بالاصالة لانه ثبت من قبل الاب لمواليه باعتناقه وقد جلت بالنولد بعد هتقها ثم اعتق الاب فيحرم ولده الى مواليه كما تقدم كذا قيل (قوله اذا عرفت هذه) فالقصد من تمهيد هذه المقدمات تحقيق ارادة المعنى الثاني ودفع تدافع كلام صاحب المنية وبيان عدم المخالفة لكلام صاحب البدائع وغيره (قوله فلا ولا لاحد على ولدها) سواء كان الاب عربياً او عجمياً او معتقاً او عبداً فالاول ترك قوله وان كان معتقاً (قوله ولا ولا لاحد على امه) لانها حرة الاصل والولاء تابع لزوال الرق والملك وهذا مما يظهر به وجه مقدمية قوله وان الولاء مبنى على زوال الملك لهذا المقصد (قوله بقرينة قوله) اذ لا شك ان الولاية ثابتة على الام بالمعنى الاول لوجود الرقبة ولو في اصلها (قوله وزوال الملك بالواسطة) المراد بالواسطة ما يفهم من قوله آنفاً وزواله فرع ثبوته وثبوته على الوالد (قوله وكلامه فيما صنفه) الظاهر ان ضمير كلامه راجع الى الشيخ ابى محمد وهو الصواب وقيل ان كلام بلا ضمير في النسخ لكن بفرجة بين قوله كلام وبين قوله فيما صنفه والساقط منها اسم صاحب الكفا في لعدم استحضاره له عند تحرير هذا البحث وقد صرح صاحب الدرر في رسالته المعهولة في الولاء بان صاحب الكفا في الفرائض هو الغزالي انتهى (قوله اى شخص يأخذ ما بقى) قبل اى من جميع القروض فيخرج بهذا القيد ذوى الارحام فانهم لا يجتمعون مع جميع اصحاب القروض بل مع احد الزوجين فقط ودفع بان المراد اى عند وجوده بقرينة قوله وكل المال عند عدمه ولا يرد عليه ذوى الارحام فانهم يخرجون بقوله وكل المال عند عدمه اذ ليس من شأن ذى الرحم اخذ كل المال عند عدم اصحاب القروض حتماً اذ يحتمل ان يكون هنالك عصبه فانها مقدمة عليه لا محال انتهى (قوله مجهول النسب) مفعول وآلى لاصفة لحر كما اوهمه بعضهم (قوله غير عربى) اى ولا مولى عربى كما في البدائع وهذا كما استغنى عنه بقوله مجهول النسب (قوله اذا ثبت سببه) وفي بعض النسخ نسبة فالاول اوجه على ارجاع الضمير الى ولادة العتاقة وقد اورد عليه انه ليس في ذكره كثير جدوى الا ان يكون نصريحاً بعدم اشتراط مجهول النسب (قوله لان الموالاة عقد هبها) واللازم في الزوجين مع كونه عقد هباً انما هو بنص الشارع (قوله اى الاعلى وفي اقل النسخ) اى الاسفل وهو الصواب كما قيل (قوله الا انه يشترط في هذا) اى في فسح عقد الموالاة كذا

في النهاية والكفاية وقال تاج الشريعة اى في انتقال الولاء الى غيره وتبرئ الاعلى على ما قيل
 (قوله بمحض من الآخر) قيل نقلا عن غاية البيان المراد من الحضور هو العلم فيكن مجرد
 العلم ولولم يوجد الحضور (قوله في الكتاب) قيل اود به مختصر القدورى فانه من الاعلام
 الغالبة له عند الفقهاء كما انه للاعلام الغالبة للقرآن عند الأصوليين وكتاب سبويه عند النحاة
 اقول ظاهره مشكل وقع بما في البدائع بعدم شرعية الاسلام لصحة هذا العقد كالوصية بالمال
 * كتاب الايمان * (قوله ذكرها عقيب العتاق) لا يخفى ان الايمان لبست
 بمذكورة عقيب العتاق بل مذكورة عقيب الولاء الذي ذكره عقيب الكتابة التي هي مذكورة
 عقيب العتاق نعم لورجم الولاء والكتابة كما في بعض الكتب الفقهية بعنوان الباب بدل الكتاب
 ثم ما ذكره ثم انه قدم العتاق على الايمان مع انها اكثر ابتلاء لقرب العتاق من الضلال
 لاشتراكهما في الاسقاط (قوله لغة القوة) اى اللغوى المناسب للشرعى لا المطلق اذ لفظ
 اليمين مشترك بين الجارحة والقسم والقوة لغة كما في النهر وانما احتج الى النقل مع امكان جعله
 بمعنى القسم اللغوى للفرق بينهما فلا يمكن ذلك (قوله وشرعا تقوية الخبر) لا يخفى انه لا يصدق
 على ما بالصفات التي يختلف بها كاسياى وان التقوية لبس في نفس الخبر بل في احد طرفيه من
 الصدق والكذب او النفي والاثبات ولهذا رجع تعريف الكثرة تقوية احد طرفي الخبر
 بالمقسم به (قوله او التعليق) قيل عطف على تقوية الخبر وقيل الانسب انه عطف على
 ذكر الله لرعاية المعنى اللغوى وهو القوة على الاول ولزوم كون كل تعليق يمينا على الاول
 مع ان اليمين للتعليق الذي يكون لتقوية الخبر (قوله وهذا لبس بيمين وصفاء) الظاهر اى
 لغة لكن في البحر ان التعليق يمين لغة ايضا لان مجدا اطلق عليه يمينا وقوله حجة في اللغة
 لا يخفى انه يجوز ان يكون اطلاقه شرعا على ايمه من ائمة الشرع لا من ائمة اللغة (قوله اى
 الايمان الذى اعتبرها الشرع) اورد اليمين الصادق ايضا مما يترتب عليه الحكم ودفع المراد
 بالحكم ما هو المعقده المحتاج الى البيان يرد عليه يمين اللغو (قوله الغموس) عده قسما من اليمين
 تجوز اذ اليمين حقيقة عقد مشروع والغموس كبيرة لبست بمشروعة فتسميته يمينا كتسمية بيع
 الحريعا لوجود صورة البيع كما في البحر عن المبسوط (قوله حلفه على كاذب) الاولى حلفه
 على كذب عمدا (قوله المشهور في عبارة القوم) قيل الفعل اما في مصطلح النحاة او مصطلح اهل
 الكلام اعني المصدر قاما بانه لاء او بالجمادات نحو والله لقد هبت الريح الترك عدم الفعل اورد عليه
 ان ارادة الفعل الجوى لا ينظم مع ارادة عدم الفعل من الترك اذ لا تقابل بينهما قول بعد تسليم عدم
 التقابل يجوز كون قوله والترك قبدا للشيء الثاني فقط (قوله على ان اعتبار الحال) اورد ان الصواب
 الموافق لما في صدر الشريعة اعتبار الماضي بدل الحال ورد ان العلامة من كلام الشارح لا من
 صدر الشريعة يرد عليه انه يلزم حينئذ ان يكون اعتراض الشارح بالنسبة الى الحال من قبيل
 منع مقدمة لم تدعيها السائل (قوله ما معنى تعليق نبي المؤاخذة) كذا في اكثر النسخ وما في
 بعض النسخ من تعليق المؤاخذة فهو من ناسخه فلا يرد الصواب بترك لفظ النبي موا فقا
 لما في الكافي (قوله قلنا) قال في النهر نقلا عن الفتح الاصح ان اللغو بما ذكر من التفاسير متفق
 على عدم المؤاخذة به فلم يتم هذا العذر فلا وجه ما قيل انه لم يرد به التعليق بل الترك باسمه تعالى
 والتأديب وانه اختلف في المؤاخذة المنفية قبل هي المعاقبة في الآخرة وقيل هي المؤاخذة
 في الدنيا بالكفارة كما في الكشاف وغيره ولا شك ان تفسير اللغو على امرنا لبس امرنا مقطوعا به

اذ الشافعي قائل بان هذا من المنعقدة فلا جرم علقه بالرجاء وهذا معنى دقيق ولم اره من عرج
عليه (قوله وفيه بحث) حاصله اثبات الحال بحسب العرف والكلام في ثبوت الحال بحسب
الحقيقة (قوله لان مطلق اليمين اكثر) يرد عليه ان هذا اليمين مما اعتبر في الشرع واليه
يشير ما ذكر في الحاصل انه حلف على الماضي في الحقيقة ولهذا اعترض على هذا الجواب
الصواب انه لا يفيد انه من اى الاقسام فقبل في وجهه انه ان كان متعمدا للكذب فغموس والا
فلفو فلا يخفى ما فيه (قوله فتدبر) لعل من وجهه ان هذا السؤال انما يرد على عبارة الوقاية
فلا احتياح الى الجواب لبس الا بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ما في هذا المقام (قوله وكفر فيه فقط)
هذا اول مما في الكثر وفيها الكفارة فقط لما اورد انه يلزم ان لا يرتب على هذه اليمين ثم وان
اجيب عنه ان المراد انها لا تجب الا فيه ولا تجب في الغموس (قوله اى مخطأ) انما فسر به لان
حقيقة النسيان في اليمين لا يتصور الا في صورة ان يحلف ان لا يحلف ثم نسي خلف وارادة هذا
هنا وفي الخش بحقيقته جمع بين الحقيقة والمجاز كذا قيل ويمكن ان هذا يجوز ان يكون من قبيل
علمتها بتناوياً بارداً او من عموم المجاز (قوله لقوله عليه السلام) وقع بدل اليمين العتاق فيما
سبق الان يحل على الروايتين او على النقل بالمعنى في احدهما ثم اورد ان الهازل من يقصد
اليمين بلا رضا في حكمه والناسي من لم يقصد شيئاً وكذا المخطئ لم يقصد التلافظ به بل بشئ آخر
فلا يتم التقریب على ان عدم رضا الهازل لا يعتبر شرعاً بعد مباشرة سببه بالاختيار انتهى
لعله اريد من الهزل ما يعم الخطاء مجازاً (قوله والقسم بالله) اى بهذا الاسم ولو بغير هاء
كاهو عادة الا ترك كذا في النهر قال بعضهم رجح البعض بانه حيث كان مستعملاً لغيره تعالى
ايضاً لم يتعين ارادة احد هما الا بالنية ورد بان دلالة القسم معنية لارادة اليمين نعم اذا نوى
غيره صدق واورد ان العامة يجوزون الحلف بغيره تعالى (قوله حرمة ذاته) قبل ذكر الذات
هنا استطرادى (قوله وهذا انما يكون) اى اليمين بصفة انما يكون الخ فالحاصل ان التعارف
لبس بشرط في الحلف بالاسماء وبشرط في الحلف بالصفات فيندفع ما يثوهم من المنافاة
بين هذا وبين ما ذكر من الظاهر الصحيح وان اورد على الفرق في النهر (قوله ثم المراد من الصفة
اسم المعنى) الذى لا يتضمن ذاتاً ولا يحمل عليها بهو هو كالعزرة والكبرياء بخلاف نحو العظيم
كذا نقل عن القتيبي (قوله ان مبنى اليمين على العرف) لانه قد عرفت انما العرف معتبر
في الحلف بالصفات ولان الرجة يراد بها اثرها وهو المرحوم مثلاً والعلم يراد به المغزى يقال اللهم
اغفر لنا علمك فينا الى معلومك والغضب والسخط يراد بهما القوة (قوله لعمر الله) فيه ضم العين
وقتها الا انه لا يستعمل المضموم في القسم ولا يلحق الواو المفتوحة في الخط بخلاف عمر والعلم
فانها الحقت للفرق بينه وبين عمر كذا نقل القتيبي (قوله وهو مرفوع بالابتداء) اى لدخول
اللام واذا لم تدخله اللام نصب نصب المصادر فتقول عمر الله ما فعلت ويكون على حذف
حرف القسم كافي الله لافعلن كذا نقل عن القتيبي والبرهان (قوله وان لم يقل بالله) هذا عند
ذكر قسم عليه فقط وان فعل كذا فهو كافر قيل لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد حرم
الفعل وتحريم الحلال يمين واعتراض عليه ان هذا مختص بالمباح والمسئلة نعم المباح وغيره
ودفع بانه بيان حكمه من صيغة القسم وهذا لا يوجب الاطراد (قوله وكفران اعتقد) وكذا
قوله يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعله وهو يعلم خلافه وعامتهم على انه يكفر وقيل لا يكفر وهو
رواية عن ابى يوسف لانه قصد ترجيح الكذب دون الكفر كذا نقل في النهر عن الجنبي لاحقاً

فيه إشارة الى ما قبل انه يمين لكن الصحيح انه يمين اذا اراد اسم الله تعالى (قوله كما ورد في الحديث) هو انه قال حين سئل ما حق الله على العباد ان لا يشركوا بالله شيئا ورد ان ارادة الطاعة انما فهم من تقيد الحق بالعباد وهنا لبس كذلك ثم انه قال في الاختيار ان المختار اليه يمين اعتبارا بالعرف ورد ان التعارف انما يعتبر بعد كون الصفة مشتركة في الاستعمال بين صفة الله وصفة غيره ولفظ حق لا يتبادر منه ما هو صفة لله تعالى بل هو من حقوقه (قوله فتدبر) تدبرنا وعلما صحتها لانها انما لم تصح اذا كانت من كلام الخالف والحال انها من كلام المصنف الا ان يقال انها موهمة بكونها من كلام الخالف بخلاف ما اختبر هنا لكن لا يكون اعتذارا عن التعبير بالضمة كما لا يخفى (قوله وحروفه الواو) الاولى الموافقة للكثرة وغير تقديم الباء لصالتهما اذ هي صلة الحلف (قوله وقيل يخفص) اورد ان التعليل بالحذف لا يبطأ بقاء العمل فكأنه اراد به الاضمار تسامحا والفرق ان الاضمار يبيى اثره بخلاف الحذف كذا في الدراية ثم انه حكى الرفع ايضا نحو الله لافعلن على اضمار مبتدأ وخبر وهو الاولى لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو اولي ان يكون مبتدأ والتقدير والله قسمي او قسمي الله لافعلن كذا كذا نقل عن البرهان والفتح (قوله ان الكفارة تستر الجنابة) قيل الصواب لتستر باللام اقول وان كان موافقا لاكثر شرح الفقهية لكنه لا يخفى انه لا موجب للمؤاخاة المذكورة غايته انه من قبيل ترك الاولى (قوله انما اضيفت اليها) اضافة الكفارة الى التيمم اضافة الشرط الى المشروط كما نقل عن الفتح (قوله لانه مفضل الى الموت) ان اريد من الافضاء التام فقد يتخلف الجرح وان في الجملة فاليمين كذلك يمكن ان يقال افضاء اليمين بواسطة الحنث بخلاف الجرح اذ هو بذاته (قوله ولا اهلا للكفارة) اورد ان الكلام في حالة الاسلام والمسلم اهل للكفارة يرد عليه ان هذا انما يرد ان اوكان هذا علة لقوله وان حنث مسلما والحال انه علة لقوله لا كفارة في حلف كافر (قوله من حرم ملكه لا يحرم) اى بالنظر الى ذاته وان حرمه بالنظر الى يمينه وينتظم قوله وان استباحه ثم لفظ الملك لبس قيذا بل المراد به شيء ما سواء ملكه او غيره ليشمل الاعيان والافعال (قوله والتمسك على الاول ظاهر) المراد من الاول العسل ووجه الظهور ان المتبادر من الحل والحرمة ما يكون في المعطومات والمشروبات فيكون ماعبرة عن العسل فيم فيه جنسة كذا قيل اورد عليه انه يقتضي كون قوله لان العبرة الى آخره علة مختصة للاحتمال الثاني والظاهر صرفه الى مجموعهما والقوى على بينونة امرائه وان لم يكن له امرأة فيمين كافي التنوير (قوله اصل في الفروض المنصوص في المنع) مؤيدا بما نقل عن البحر ان الفرض ما يقابل الواجب وقيل مستفيدا من عبارة الزيلعي هو ما يعم الواجب فاينظر ثم المراد من الاصل الاصل المقصود ليخرج النذر بمثل الوضوء (قوله والاعتكاف) يرد عليه انه لبس في جنس الاعتكاف فرض ووجود الواجب لبس بمقيد اذ الكلام في علة هذا الواجب اعني صحة النذر (قوله هذا هو الاصل الكلى) يرد عليه انه قال في البحر وشرائطه اربعة ان لا يكون معصية لذاته وان يكون من جنسه واجب وان يكون ذلك الواجب عبادة مقصودة وان لا يكون واجبا عليه قبل النذر اذ الحصر لبس بمسلم حينئذ (قوله وفي فلا يجزى الكفارة وبه يفتى) اورد ان اللازم حينئذ هو الوفاء فقط ايضا لاطلاق الحديث يرد عليه ان فيه حديثا آخر هو كفارة النذر كفارة اليمين فيحمل احدهما على محل والاخر على الآخر تأمل (قوله وفي بهما) الظاهر الموافق لما في شرحه ان يفتى به وفيه بتذكير الضمير (قوله نذر لفراء) قيل مستدرك بما تقدم في كتاب الصوم لا الاول لعدم صيغة النذر (قوله لان شرط التابع) اورد

عليه انه يقال صام فلان شعبان وان اكل يوما او يومين فقد التابع يكون لازالته لا يخفى ان
 المزيل لمثل هذا الوهم انما هو مثل كله لا غير (قوله لانه تابع لتابع الايام) يد عليه انه يجري
 فيما لم يكن الشهر معينا وشرط التابع والحال قد نقل عن الفتح بلزوم الاستقبال بغضه يوما
 حينئذ انت تعلم ان التابع ليس عليه لعدم لزوم الاستقبال (قوله قال على نذر) مستدرك
 بما تقدم من قوله على نذر او يمين مثا وشرحا وفائدة قوله هنا ولا ينفقه مفسرة هناك شرحا
 (قوله وصل بحلفه) اى حلف كان من الطلاق والاعتاق وكذا نذره واقارره عبادة او معاملة
 مثلا وسواء وصل حقيقة او حكما كالنطاق النفس والسعال وسواء قصد الاستثناء او لم يقصد
 علم حكمه او لم يعلم كذا في الشربلية (قوله لما روى عن العباد له الثلاثة) العبادة له جمع
 عبد الله قبل هم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وورد عليه
 ان اريد انها عبادة الفقهاء فليس كذلك اذ عبادتهم عبد الله بن مسعود او عبد الله بن
 عباس وعبد الله بن عمرو ان اريد عبادة اهل الحديث فليس كذلك ايضا اذ هم بن عمرو بن
 عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص (قوله موقوفا ومر فوعا) الظاهر تقديم المرفوع
 (قوله في تصحيح الاستثناء) الظاهر انه خبر مقدم وقوله اخراج مبتدأ يعنى والاخراج المذكور
 فاسد (قوله لان المطلق) من التطلق (قوله ان يغرى) افعال من غرى كرضى اذا غامدى
 في غضبه اى اراد ان الحليقة على الامام نقل عن الصحاح (قوله ابلغ من قدرك) الهمزة
 استفهام انكار وكلمة من زائدة في الفاعل (قوله للاصل) ولهذا الاصل يقدم العرف عند
 تعارضه مع اللغة والشرع لكن يخرج منه بعض صور نحو ان حلف لا يأتى كل لما حثت باكل لحم
 الخنزير والادعى كما في الكثر وان كان فتوى البعض على خلافه ثم ان هذا الاصل عند عدم
 النية والا فموجب نية الا ان لا يحمله اللفظ كما نقل عن الفتح (قوله وعند مالك) اى على
 الاستعمال القرآن وعند احد على النية مطلقا فتدبر (قوله مدخله من جانب واحد) قبل هذا
 بناء على الاعم الاغلب ولو قال اسم لسقف بنى للبيتونة لكن لا يخفى انه يفهم منه كون السقف
 شرطا وسيذكر انه ليس بشرط (قوله وقد مر بيان معناهما) اى البيعة للنصارى
 والكنيسة لليهود (قوله واهلير) بكسر الدال ما بين الباب والدار فارسي معرب (قوله وقيل
 بحث) اقول يمكن التوفيق بما ذكرنا ان الداهليز اذا كان كبيرا بحيث يبات فيه فيحتمل بدخوله
 ولهذا قيل بلزوم التقييد بقوله لا يبات فيه وبه يعلم حال قوله اقول الى آخره من عدم الاحتياج
 اليه (قوله بل لا بد) قيل انه مخالف لما ذكر من الحث في الصيغة لما فيه من معنى البيت هذا
 انما يتم اذا ادعى عدم اعتبار البناء للبيتونة في الصفة والظاهر مما قدمه اعتبار ذلك (قوله
 او ظلة) قال في الزهرى السابط الذى يكون على باب الدار مسقاه جذوع اطرافها على
 جدار الباب واطرافها الاخرى على جدار الجدار المقابل له (قوله ودار غامرة) بالغين المعجمة
 ضد الغامرة بالهمزة ثم انه قيل ان في دلالة هذا الدليل على المطلوب خفاء فاطلاق اسم الدار
 على الخبزية لا يفيد كون اسم الدار للعرصة فقط فانه يجوز ان يكون هذا الاطلاق باعتبار
 ما كان الا ترى انه لا يقال للعرصة قبل البناء دار الا ان يقال الدار اسم للعرصة بعد ما تعلق
 بها البناء انتهى انت خبر ان المتبادر كون هذا الاطلاق كليا شايعا مطردا واذ من اقوى اشارة
 الحقيقة ولو سلم مجازيته لكن يمكن ادعاء معروفته فالمدعى مبنى على التعارف كما سبق لكن هذا
 انما يتم اذا اريد من الخبزية ما يكون ساحة والا فانههدم بعضها لا يلائم المطلوب (قوله ليس

صفة عرضية) يعنى ما يكون معنى قائما بالغير بل يتناولها لعله بطرق عموم المجاز بعلاقة
 القياس بالغير وان كان قيام الجوهر بالجواهر حقيقة الذى يقال له حلول جوارى مثلا
 (قوله حتى فرقوا) لبس المقصود نفس الفرق بل معنى الوصف فى ضمن الفرق (قوله
 وجعلوا ما يساوى) فى كونه من قبيل قيام الجوهر بالجواهر خفاء ولهذا احاله الى
 البيوع (قوله فاذا كانت الدار اسما للعرصة) لكونه ثابتا بقوله يقال دار عامرة الى آخره
 كثبت قوله وكان البناء وصف بقوله وتحققها الى آخره لكن الظاهر ان الجزاء قوله كانت غائية
 ولا يشك فى مدخلية هذين المقدمتين فى تلك الملازمة بل المدخل لقوله منكرا (قوله فيعتبر
 فيها البناء) لان الصفة تعتبر فى المنكر لاحتمال وجه الى التعرف بخلاف المعروف فهذه العلة
 جاصله نقض بالجرىان والتخلف (قوله ثم فرقهم) حاصله ان الوصف انما فى مثل هذا الشباب
 وامافى مثل هذه الدار فلا وصف حتى يتصور اللغوية او عدمها (قوله ثم هذا المعنى) الظاهر
 انه كون وصف الحاضر لغوا حاصله نقض اجالى باله جازى فى مادة هذا البيت مع تخلف الحكم
 (قوله ثم قالوا) حاصله ان الوصف لو كان لغوا لبقى فيما بنيت جاما ولم بلغوا لانه لا يثبت
 الى آخره (قوله فان ما قاله) علة لمضمون قوله اعلم ان ما صدر من صدر الشريعة (قوله اما والى)
 لا يثنى انه ناش من الغفلة عن قول صدر الشريعة ثم فرقهم بان الوصف فالاولى ان
 يكتفى عن هذا بقوله واما ثانيا فلان قوله وقد مر ان البناء وصف الدار يجوز لصدور
 الشريعة منع كون البناء وصف لها ومنع كون هذا من قبيل ما ذكر فى البيوع (قوله ناش
 عن عدم التفرقة بين البيت والدار) وقد اشير الفرق بان الاول اسم لبنى مسقف والثانية
 اسم للعرصة فالوصف جزء عن مفهوم الاول وزائد على مفهوم الثانية لكن يرد عليه بما ذكر
 فى الرابع من ان الدار يطلق على عرصة مع ما بنى عليها (قوله بل هى علة غائية) فى عدم كون
 العلة الغائية من قبيل الوصف تأمل (قوله لان الدار يطلق على العرصة المجردة) يشير انه
 يوجد البناء اولا ثم يجرد عنها اذا اصل التجريد يوجب ذلك فهذا هو الموافق على لزوم كون
 العرصة مشغولا للبناء كونا او حالا فان العرصة لا تطلق على الصحراء ابتداء وانتهاء فلا يرد
 انه يشعر كون الدار اسما للعرصة بلا ملاحظة البناء معها وليس كذلك ثم الظاهر ان هذا
 المعنى انما يفاد من قول الهداية سابقا لان الدار اسم للعرصة بتعميم العرصة الى المجردة والى
 المفيدة وان كان المتبادر المجردة (قوله مع ما بنى عليها) من بناء الدار فالبناء حينئذ لبس
 وصفا زائدا بل امر معتبر فى المفهوم فليتا مل (قوله وقيل فى عرفنا لا يثبت) هذا عند
 المتقدمين خلافا للمتأخرين ووقف الكمال بحمل الخث على سطح له ساتر وعدمه على مقابلة
 وقال ابن الكمال ان كان الخالف من بلاد العجم لا يثبت قال مسكين وعليه الفتوى كذا فى الدر المختار
 (قوله كالوجعلت) انه متعلق بقوله لا يثبت بدخولها خربة هذا وان كان بعيدا من حيث اللفظ
 لكنه محتاج اليه لصحة الكلام الا ان يدعى كون مضمون قوله وقيل فى عرفنا لا يثبت من المتن
 او يدعى كون قوله كالوجعلت الى آخره من الشرح والموجود فيما رأينا من النسخ كون الاول
 من الشرح والثانى من المتن ثم المقصود من التشبيه هو مجموع الاشارة والتسمية والافان اكتفى
 بمجرد الاشارة بان يقال لا يدخل هذه فيحث باى صفة كانت دارا او مسجدا او جاما لان البين
 عقدت على العين دون الاسم والعين باقية كما فى البحر (قوله لان اسم الدار) لصواب اسم البيت
 (قوله فى باب داب) الصواب فى باب الدار اذا المعاد المنكر غير الاول كما كان المعاد المعروف عن الاول

(قوله فان لبث على حاله ساعة حثت) ان امكن النقل والا كعذر الابل وخوف اللص والسلطان
او عدم موضع ينقل اليه او غلق الباب بحيث لا يستطيع فتحه او هو شريف اوضعيه
لا يقدر على حمل المتاع بنفسه ولا يجد من ينقلها فلا يحنث (قوله نقل ما يقوم به كخدايته)
اي ما يقوم به السكنى ونقل عن العيني وعليه الفتوى وهذا لو كان يمينه بالعربية ولو بالفارسية
بخروجه بنفسه كما لو كان سكناه تبعا كابن كبير ساكن مع ابيه او امرأة مع زوجها فخرج بنفسه
وترك اهله وماله لا يحنث وكما لو ابت المرأة النقلة وغلبه ولم يمكنه الخروج ولو بدخول الليل
او غلق باب او اشغل بطلب دار اخرى او دابة وان بقي اياما او كان له امتعة كثيرة فاشتغل
بنقلها بنفسه وان امكنه ان يستكرى دابة لم يحنث ولو نوى التحول بدينه دين (قوله والقرية
وهو الاصح) وقيل القرية كالدار (قوله بان يكره عليه) هذا مع عدم موافقة لقوله ولو كان
راضيا يومه انحصار المسئلة بالاكره وقد قال في الكثر لا بامره او مكرها اي لا يحنث لو كان
الاخراج لا بامره او بالاكره ويوهم عدم الحث عند خروجه بنفسه بمجرد التواعد
وهذا لعدم اعدام الفعل بوجوب الحث ثم انه هل يتحل اليمين حينئذ او لا قال السيد ابو شجاع يتحل
وهو ارفق بالناس واثر الخلاف يظهر فيما لو دخل بعد هذا الاخراج فعلى الزاجع يحنث
ولا يحنث على مقابلة كذا في النهر لكن بعد ما قال في البحر به يفتى افي في فتاواه بانحلالها (قوله
فالاقسام ان تخرج) قيل صوابه ان يدخل لكونه موضوع المسئلة اقول المراد من الاقسام
الاقسام في المشبه به لا في المشبه فيدفع ذلك (قوله وعدمه في الاخيرين) ومن حكمه عدم
انحلال اليمين في التصحيح كما تقدم (قوله ان خرج اليها) وفيه اشارة الى انه لا يشترط الحضور
اليها بل يكفي وجود مجرد القصد اليها عند الخروج كما في الدر عن البدائع (قوله كانه سهو فيه)
انه يجوز ان يتعلق كلمة الى بمثل ذهب او توجه لالى خرج من قبيل علفتها بنا وماء باردا وقيل
يحمل ان يكون المراد بالخروج من حالة الى حالة اخرى (قوله في لا يخرج وكذا لا يذهب) ولا يروح
وخرج اليها (قوله ورجع) وفي التوير الا اذا جاوز عمران مصره على قصد ما (قوله
كرض او سلطان) وكذا انسيان كما في البحر ولو بجشاش (قوله صدق ديانة) فلا يحنث اذا لم يأتها
ولا عذله (قوله يراد به نسبة السكنى) ولهذا لو حلف لا يدخل دار فلان قد دخل دار امرأته وهو
ساكنها حثت كما في عكسها حيث يحنث بدخول دار زوجها ان ساكنة فيها وكذا حلف
لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره ثم دخلها لم يحنث عندهما ثم قالوا ان هاجت اليمين
من جهة صاحب الدار لم يحنث كما قالوا وان هاجت من جهة نفس الدار كضييقها وتشماتها
وتعفن هوائها يحنث كما قال محمد كذا في النج (قوله لكن ذكر شمس الأئمة) قبل هذا قول
ابي حنيفة وابي يوسف رحهما الله فاعترض على اقتصار المصنف على ما ذكر وقد نقل
عن الاختيار دخل دار غلة وهو يسكنها لا يحنث (قوله اذلوا اضطلع) وكذا لو وضع احدى
قدميه كما في ظاهر الرواية (قوله لكل خروج اذن) فان نوى الاذن مرة صدق ديانة ولو اذن
بلا سمعها لا يكون اذا خلافا لابي يوسف وحيلة الاسقاط ان يقول كلما اردت الخروج
فقد اذنت لك ثم اذنها هنا لم يعمل نهيه خلافا لمحمد نقل عن الفتح قال في النهر وبه اخذ
ابن الفضل ثم اذا حثت بخروجها مرة بغير اذن لم يحنث بخروجها مرة اخرى لعدم ما يوجب
التكرار وينبغي ان يعلم انه يشترط ان لا يكون الخروج لامر ضروري كالفرق والحرق الغالب
كذا في النهر (قوله اذ لا يمكن حله على حقيقة الاستثناء) اورد عليه بان ان والفعل في تأويل

المصدر فيكون المعنى الآخر جوا باذني على ارادة الباء اذ لا يصح الاخر جوا اذني فيلزم تكرار
الاذن كالاولى ورد بان هذا مجاز في الحذف والمجاز المرسل اولى منه (قوله لان الاذن) يرد عليه
ان هذا جار في قوله تعالى لاندخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم مع تخلف حكم المدعى اذ يجب
تكرار الاذني فيه واجيب بان التكرار فيه فهم من العلة التي هي الاذن ورد بان خروج المرأة
بغير اذن الزوج مما يؤذيه ايضا والجواب المذكور في النهر نقلا عن الفتح (قوله فحمل على الغاية)
الملازمة ممنوعة بما قالوا انه اذا نوى التعدد يصدق لانه محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه
بخلاف المسئلة الاولى اذا نوى الوحدة فانه وان صدق ديانته لكنه لا يصدق قضاء (قوله
اوردناها) قال هناك فان قبل المصدر قد يقع حين تقول آتيك حقوق النجم اى وقت حقوقه فيكون
تقديره لا يخرج وقتا الا وقت اذني اجيب بان هذا التقدير يوجب ان يحث ان يخرج مرة اخرى
بلاذن والتقدير الاول يوجب ان لا يحث فلا يحث بالثبوت وبماه في بحث الباء الجارة (قوله
لمريدة الخرج) قبل الظاهر الموافق للشرح لمريد الخروج ودفع ان ان خرجت مخاطب عام
والشرح بيان ببعض متاويلاته (قوله قائم مقام مفعول شرط) الصواب مقام فاعل شرط
(قوله مطلق التغدى) حتى يحث بالتغدى في ذلك اليوم ذلك الغداء المدعوا اليه او غيره معه
او بدونه (قوله فيجعل مبتدأ) قال في المرأة وانما حل على الابتداء اعتبارا لزيادة الملقوطة
الظاهرة والغاء للحال المبطنة الخفية وفي حله على الجواب الامر بالعكس ولا يخفى ان العمل
بالحال دون العمل بالمقال وهذا معنى ما قال مشايخنا رحمه الله ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص
السبب ثم انه ان نوى الجواب صدق ديانته لانه نوى ما يحتمله اللفظ لا قضاء لانه خلاف الظاهر
مع ان فيه تخفيفا عليه ان قلت ان موسى على نبينا وعليه السلام زاد في الجواب حين سئل
عن العصي ولم يكن مبتدأ قلت لما سئل بما وهى تقع على ذات ما لا يعقل والصفات فاشتبه عليه
الحال فاجاب بهما حتى يكون مجيبا عن ايهما كان والله اعلم كذا في المنح (قوله مر كب
المأذون) وكذا المكاتب كما فهم من البحر (قوله لم يحث عند ابى حنيفة) اى وان نوى يراد
بالاكل اعلم ان الاكل ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كخبز وفا كهة مضغ اولا كما ان
الشرب ايصال ما لا يحتمل الاكل من المايعات الى الجوف في حلقه لا يأكل بيضة يحث
بيلعها وفي لا يأكل كل عنب امثلا لا يحث بمصه وحلف لا يأكل مسكر لا يحث بمصه وفي عرفنا يحث
واما الذوق فعمل الفم لمجرد معرفة الطعم واصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس
كذا في الدر المختار به يراد ثمة اى ما يخرج منها بلا تغير بصنعة جديدة فيحث بالعصير
لابل دبس المطبوخ ثم انه ان لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف الى ثمنها فيحث اذا اشترى له ما كولا
واكله ولو اكل من عين النخلة لا يحث (قوله لان المعنى الحقيقى مهجور) وهو اكل نفس الشجر
فلا يحث باكله وان نوى كافي الدر عن الولوالجية قال في النهر فان قلت ورق الكرم مما يؤكل
عرفا فينبغي صرف اليمين قلت اهل العرف انما يأكلونه مطبوخا (قوله وبهذا البر) قال في المنح
قيد بكون الخنطة معينة اذ لو كانت منكرة فجوابه كجوابهما ذكره شيخ الاسلام ولا يخفى انه
تحكم والدليل المذكور المتفق على ايراده بعم المنكر ايضا انتهى ملخصا (قوله على خلاف
آخر) لم نطلع على زيادة قوله آخر هنا لعل الاولى تركه (قوله حقيقى يستعمل) اذ لو لم يكن
مستعملا بل مهجورا فالعمل بالمجاز اتقا فاما كان العمل بالحقيقة اتقا عند عدم تعارف المجاز
(قوله فابوح رجح الحقيقى) اذا الاصل لا يترك الا للضرورة ولا ضرورة (قوله وهما المعنى المجازى)

اذ المرجوح في مقابلة الراجح ساقط بمزلة المهجور فيترك ضرورة والجواب ان غلبة استعمال
 المجاز لا تجعل الحقيقة مرجوحة لان العلة لا ترجح بالزيادة من جنسها فيكون الاستعمال
 في حد التعارض كذا في المرأة عن شرح التقويم (قوله اقول هو غير صحيح) عبر المسئلة
 صاحب الاصلاح بعين عبارة الوقاية وقال في شرحه خبرا كان او غيره مع انه التزم تغيير
 عبارة الوقاية فيما وهم فيه خلل ولهذا قال بعض تلامذة المصنف في حاشية صدر الشريعة
 عند قوله كالخبر ونحوه هذا اشارة الى ان ذكر الخبر ليس لفي ماعده بل اورده على سبيل الغرض
 والتتميل فلا يظهر لنا ورود قول بعض الفضلاء ان الباء متعلق بيقيد (قوله لانه اذا قيد
 بعين) اوردان في تفسير صدر الشريعة اشارة الى ان ذكر الخبر من قبيل الاكتفاء فقوله اذا قيد
 لبس بشئ لان التقيد حينئذ يكون بالنسبة الى المجموع لا ياك كل الخبر فقط وقيل ان التقيد
 على اخذ صدر الشريعة للاحتراز عن اكل الدقيق نفسه وانت خبير ايضا ان عدم تناول غيره
 انما هو عند ملا حظة مفهوم المخالف وتقيد الخبر بخروج العادة ومن شرطه ان لا يخرج
 مخرجه كما في قوله تعالى وربكم اللاتي في حجوركم على ما في الاصول ويمكن ايضا تقدير
 المضاف اي باكل مثل خبره (قوله او شرازا) هو الذي استخرج ماؤه (قوله وههنا وجدت
 في المنكر) المناسب لما قبله ان يجعل هذه متحدة معه لانه ان كانت الصفة داعية فيكون لهما
 والا فلا معنى ان يكون داعية لاحدهما دون الاخرى الا ان يقال الاضافة الى الاصلى الذاتي
 اولى من الاضافة العرضي اوانه اشارة الى وجود وجه آخر في المنكر فقط (قوله ينافي اعتبار كون
 البسر) لبس المراد من الصفة النحوى حتى يتوهم المنافات بل هي معنوية اعتبارية منافاتهاله
 غير معلومة لعل هذا سند ما قيل فيه منع ظاهر (قوله لان اللحم منشاؤه) الاولى ان يبنى ذلك على
 العرف وهو الموافق لما نقل عن المحيط من ان المخالف لو كان خوارزمية فاكل اللحم السمك يحنث لانهم
 يسمونه لحما على انه نقض على الدليل بالالية تنعقد من الدم ومنع ذلك بان ذلك باعتبار الالتحام
 لا باعتبار الانعقاد (قوله يحنث في الاكل) اى حبة حبة بقرينة ما سبق صارف شيئا فشيئا فلا يرد
 ان الشعر المغلوب بين الخطئة يكون ايضا كذلك (قوله ما يصطبغ) الاصطباغ افعال من الصبغ
 ولما كان ثلاثية وهو صبغ متعديا الى واحد جاء الافعال منه لازما فلا يقال اصطبغ الخبر لانه
 لا يصل الى المفعول بنفسه حتى قام مقام الفاعل اذا بنى الفعل له قائما بعام غيره من الجار
 والمجرور ونحوه فلذا يقال اصطبغ به كذا في البحر (قوله وقال محمد) قال في البحر وفي المحيط
 وقول محمد اظهر وبه اخذ الفقيه ابو الالباب ولهذا ولما في الحاوى القدسي وبه تأخذ وفي شرح
 المختار وهو المختار كما في التبع قال في التوير به يفتى اى يقول محمد رحمه الله (قوله الغداء الاكل)
 اورد عليه الغداء يفتح العين المجمة والمد اسم لما ياكل في الوقت الخاص لا الاكل فالاولى
 التغدى وان الغداء لبس مطلق الاكل بل الاكل الترادف الذي يقصد به الشبع في وقت خاص
 ومن ثم شرط الاكل اكثر من نصف الشبع في غدا وعشاء وسحور واذا يشرط ان يكون
 مائة مدي به اهل بلدة عادة وغدا كل بلدة ما تعارفه اهلها حتى لو شبع البدوى بشرب اللبن
 يحنث لا يخفى كذا في البحر عن التبين (قوله لان ما بعد ازوال) وفي البحر عن الاسيماي
 وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلوة العصر (قوله اى لا قضا ولا ديانة) وقبل يدين كما لو نوى كل
 الاطعمة او كل مياه العالم حتى لا يحنث اصلا لنية محتمل كلامه كما في الدرر (قوله لم يحنث
 سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء اولا) في الاصح لعدم امكان البر (قوله قلنا ذلك الماء)

ان قيل ان قرر السؤال باعادة الماء المصب لانها ممكنة فلا يدفعه هذا الجواب قلنا البراءة ما يجب في هذه الصورة في آخر جزء من آخر اليوم بحيث لا يسع فيه غيره فلا يمكن القول فيه باعادة الماء في الكوز وشربه في ذلك الزمان كذا في العناية قال في الحواشي السعدية وفيه تأمل ولعل وجهه ان الاعادة قبل آخر الوقت ممكنة كذا في النهر (ثم اعلم انه تفرع على الاصل مسائل منها ان لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا تبحث بحبضها بكرة في الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذي اخذته من كبستى فانت طالق فاذا الدينار في كبسه لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهبي صداقك اليوم فانت طالق وقال ابوها ان وهبته فامك طالق فالجيلة ان تشتري منه بمهرها ثوبا ملفوفا وتقضه فاذا مضى اليوم لم تبحث ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة عند الغروب لسقوط المهر بالبيع اذا ارادت الرجوع رده بخيار الرؤية كذا في الدر المختار ومنها لو حلف ليقتل زيدا اليوم فأت زيد قبل مضى اليوم لا تبحث عندهما ومنها لو حلف لياكلن هذا الرغيف اليوم فأكله غيره قبل الليل ومنها حلف ليقضين فلانا دينه غدا وفلان قدم مات ولا علم له اومات احدهما قبل مضى الغدا وقضاه قبله او ابرأه فلان قبله لم تنقد كذا في البحر لعل منها ما في القبة لو قال لها ان لم تردى ثوبي الساعة فانت طالق فاخذه قبل ان تدفع لا تبحث وقبل بحث ومثله ان لم يجيء فلان فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه والحاصل انه متى عجز عن الفعل المحلوف عليه واليمين موقفة بطلت عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لو حلف ليخرجن ساكن داره والساكن ظالم غالب بتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ باللسان انتهى لان العجز لم يجيء من قبله كافي التاخر خاتبة كأن هذا الاصل مبنى ما نقل عن منظومة ابن وهبان ولو حلف المديون وقتا على الاداء ولم يلق رب الدين برو يعذر (قوله حث المحال) لا مكان البر حقيقة ثم بحث للعجز عادة ثم انه ينبغي ان يقيد المسئلة بكونها مطلقة وبكونها بالفعل اذا لو كانت مقيدة لم تبحث ما لم يمض ذلك الوقت ولو كانت بالترك بان قال ان تركت مس السماء فعدي حر لم ينقد بمينه لان الترك لا يتصور في غير المدور وما نقل عن ذخيرة الفقهاء قال لامرأته ان لم اخرج الى السماء في هذه الليلة فانت كذا ينتصب سلفا ثم يرجع الى سماء البيت لقوله تعالى فلنجد سبب الى السماء اى سماء البيت نقل عن الباقرى والظاهر وجهها عن قاعدة مبنى الايمان (قوله اذ يراد حينئذ قتله) اورد ان مسئلة الكوز عند عمله ان لبس في الكوز ماء كذلك بناء على احداث الله تعالى ماء فيه واجيب ان هذا الماء غير الماء الذي هو محل اليمين فلا ينقد اليمين ورد انه يحتمل ان يكون المراد من الماء في اليمين ما احداثه الله تعالى ان احدث على ان الاشارة لبس الى الماء بل الى الكوز (قوله ولما كان ميتا كان ذلك ممثعا) لا يقال اذا كان الاحياء ممكننا بالنسبة الى الله لا يكون ذلك ممثعا لاننا نقول الامتناع في ازالة الحيوة السابقة على هذا الموت فتدبر كذا قبل يرد عليه ان هذا اتايم اذا اراد من القتل ازالة هذا الحيوة والظاهر من كلامه هو الاطلاق الا ان يجعل التعارف قرينة على التعيين المذكور (قوله شهر على انسان سيفا) مثله قوله ان لم اضربك بالسيف حتى يموت اذ هو ان يضربه على ان يضربه بالسيف ويموت كافي فاضيقان ونقل عن البرهان والبرازية لكن نقل عن الكمال لا ضربتك حتى اقتلاك فهو على الضرب الشديد ووقع في فاضيقان لضرب ابن عبده بالسباط حتى يموت او حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب (قوله فعلى) اى الخلف يقع الاولى ان يكفى بالجارة لثانية وان سبق مثله منه

(قوله داعر) بالمهملتين هو المفسد (قوله و بعد ما عزل) كذا لو عاد الى الولاية لا يعود اليهن
 اسقوطها كذا نقل عن القمح (قوله والضرب) الاصل فيه ان كل فعل يلذ ويوم ويغم ويسر
 يقع على الحياة دون المات كالضرب والشتم والجماع والكسوة والدخول عليها ومثله التقبيل
 (قوله والكلام استطراد) والافايه حلف القول وهذا حلف الفعل (قوله ان بنوى) قالوا
 النية للحالف لو بطلاق او عتاق وكذا بالله لو مظلوما وان ظالما فلم يستحلف كذا في الدر
 ومثله نقل عن الظهيرية لكن قيد في قاضيان اذا لم ينو الخالف خلاف الظاهر في الاول
 وفي الثاني اذا اراد الظالم ابطال حق الغير (قوله والقريب بما دون الشهر) هذا عند
 عدم النية والافان نوى سنة او اكثر صحت النية وكذا الى آخر الدنيا لانها قريبة
 بالنسبة الى الاخرة نقل عن القمح (قوله مد شعرها) وقصد الضرب لبس بشرط وقيل
 شرط على الاظهر وقيل على الاشبه واما الابلام فشرط على المفتي به كما يومي اليه تعليل
 الشرح (قوله قبل لا يحنث) صححه في الخلاصة وكذا نقل عن الخاتبة والمفهوم منه ولو مولا
 كما فهم من النتح (قوله اي فاللباس) اشارة الى معنى الهدى ثم كونه هديا انما يكون عند كونه ملكا له
 اذ لا يصح نذر ملك الغير (قوله فهو هدر) ظاهر هذا القول عدم صحته نذرا بناء على
 ما ذكر فيما سبق من نحو قوله ان برئت من مرضي هذا ذبح شاة الا ان يقال في العبارة
 تسامح لان المراد ان لبست من غزلك فله على اهداؤه وقالا ويفتي بقولهما في ديارنا لانها
 انما تغزل من كان نفسها او قطنها ويقول في الديار الرومية لغزلها من كان الزوج كما في النهر
 (قوله ملكه يوم حلف) يعني وقت حلف (قوله لان اللبس) كانه تعليل على مضمون قوله
 ولم يوجد بالنسبة الى قوله او مضافا الى سببه يعني ان عدم الملك فيما نحن فيه ظاهر واما
 عدم الاضافة الى السبب فلاه لو وجد السبب لكان لبس الرجل وغزل المرأة وهما لبسا
 من السبب اذ اللبس قد يكون عارية والغزل قد يكون من قطن المرأة (قوله وله ان غزل
 المرأة) لعل هذا اثبات كون الغزل سببا للملك حاصله ان الغزل فيما ذكر وان لم يكن سببا
 حقيقيا للملك لكنه سبب حكمي بالنسبة الى المعتاد لان غزل المرأة يكون من قطن الزوج
 عادة وما يكون من قطن الزوج عادة سبب ملكه حكما يتبع ان غزل المرأة سبب ملكه حكما
 فثبت المطلوب فقوله وذلك سبب ملكه ان كان الاشارة الى غزل المرأة يكون نتيجة من قيل
 عطف المعلول على العلة وان الى كون القطن للزوج يكون اشارة الى الكبرى فيه يصح ما يورد
 ان الغزل مؤخر عن ملك الزوج فكيف يكون سببا له نعم يكون قرينة له ودلالة على عادة وما
 يدفع من ان الاشارة لبست الى الغزل مطلقة حتى يورد ذلك بل الى غزل المرأة من قطن الزوج
 (قوله ولهذا يحنث) كان حاصله ان الاضافة الى سبب الملك كما يكون مؤثرا في الحث فيما اذا
 غزلت من قطن مملوك له كذلك مؤثرا فيما نحن فيه فبما ذكر ايضا عرفت حقيقة الاشارة الى الاضافة
 الى سبب الملك وخطائية من خطاه واصفا بالتمشية معللان الصورة المذكورة لبست من
 الاضافة الى سبب الملك فانها انما يكون فيما لا يتحقق فيه الملك وصححا كون الاشارة الى كون الغزل
 من قطن الزوج لان القطن وان كان ملكه لكنه لبس الغزل ملكه حين الحلف ويمكن ان يقال
 ان الاشارة الى كون المغزول من قطن الزوج عادة يعني كون الحث عند كون القطن ملكا له
 وقت النذر بناء على المعتاد ايضا اذ القطن وان كان موجودا لكنه لم يذكر في لفظ الحالف واحتمال
 كون القطن من المرأة موجود حقيقة وبه يعلم حسن قوله لان القطن لم يذكر واندفاع ما يقال

ان فيه نوع ركائز مع كونه موهما لان يكون ذكر القطن موجبا لعدم الخنث وعدم صحة ما يقال في
تصححه ودفعه ان الظاهر ان يجعل هذا تعليلا لما ينفيه من السياق من كون المسئلة خلافية
والمراد عدم ذكر القطن على وجه مخصوص وهو الاضافة اما الى نفسه او اليها انتهى (قوله
وعقد لؤلؤ) وكذا زبرجد او زمرد (قوله لاختام فضة) الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم
النساء بان كان له فصوص صغار كافي الزيلعي ولو كان موهما بذهب ينبغي خثته بكافي النهر (قوله
في الهداية والوقاية) اوردان الموجود في نسخ الهداية بالتعريف فهو فريفة بلا مربية اقول
يجوز ان يكون نسخ الوقاية مختلفة فالفريفة منعكسة وقد وقع كذلك في بعض ما وجدنا (قوله اذ
على هذا الاستقيم) لا ينبغي انه لا يلزم من لزوم عدم استقامة مافي الهداية سهوية ما ذكر بل
الوجه في التعليل مافي النهر ان في المنكر بحث بالا على لتناول اللفظ بخلاف المعين ثم قال
في النهر ويمكن ان يقال المدعى انه لا يبحث لانه لم يتم على الاسفل وهذا لا فرق فيه بين
المنكر والمعين لانقطاع النسبة اليه بالثاني واما حشبه بالمنكر بالا على فبحث آخر انتهى (قوله
الافى المعين) نقل عن الجوهره انه حمل المنكر في كلام القدورى على المعرف اى على هذا
السري (قوله وبفعل) يقع على مرة قال الكمال سواء كان مكرها او ناسيا اصيلا او وكبلا واذا
كانت اليمين مطلقة لا يبحث حتى يقع اليأس عن الفعل بموت الخائف او فوات المحل وان مقيدة
نحو اكل اليوم سقطت بفوات المحل (قوله ولكنه مستحسن بالآثر) فانه عن على رضى الله تعالى عنه
كذا في الهداية وقال في الغناية عن على انه قال من جعل على نفسه الحج ماشيا حج وركب
وذبح شاة لركوبه واورد يجوز ان يكون فيمن جعل على نفسه الحج ماشيا بغير هذا اللفظ وقيل
الاثر عن على انه اجاب في هذه المسئلة بان عليه حجة او عمرة فقبل هذا هو المطابق لما هنا
(قوله انها قامت على النفي) اورد بما في السير الكبير لو شهد انه قال السج ابن الله ولم يقل
قول النصارى والرجل يقول وصلت قبلت واجاب فاضيحان بانها قامت على امر وجودى
هو سكوت الزوج لا لان النفي يقبل اذا احاط به علم الشاهد وقال في الحواشى السعدية وفي
كون السكوت امرا وجوديا يبحث في شرح العقائد السكوت ترك التكلم انتهى لكن يجوز ان يراد
بالترك الكف ومافي المبسوط ان الشهادة على النفي تقبل في الشروط كما قال العبد ان لم تدخل
الدار اليوم فانك حر فشهدا انه لم يدخلها قضى بعقده وما نحن فيه كذلك اجب عنه بانها
قامت على امر معين هو كونه خارج البيت فيثبت النفي ضمننا وفيه ايضا اذ العبد كالا حق له
في التضحية لاحق له في الخروج فاذا كان مناط القبول كون المشهود به امرا وجوديا متضمنا
للمدعى به من النفي المجهول شرطا وان كان غير مدعى به لتضمنه المدعى به كذلك يجب قبول
شهادة التضحية المتضمنة لنفي المدعى به وبهذا ينهض الوجه لحمد ولهذا قال في الفتح انه
الاوجه كذا في النهر (قوله وغيرهما من كتب الفروع) الظاهر هو العموم وقد سمعت انفا
مانقل عن السير والمبسوط ووقع في كتاب القضاء من الاشباه نقلنا عن جامع الفصولين بمقبولية
بينة النفي في عشر مواضع ونقلنا عن الظهيرية والبرازية بمقبولية النفي المتواتر (قوله او صوما
لا يبحث) لا يقال المصدر مذكور بذكر الفعل فلا فرق بين حلفه لا يصوم ولا يصوم صوما
فينبغي ان لا يبحث في الاول الا يوم لا نأقول الثالث في ضمن الفعل ضرورى لا يظهر
اثره في غير تحقيق الفعل بخلاف الصريح لانه اختياري يترتب عليه حكم المطلق فيوجب
الكمال (قوله ثم قطع حث) اورد بما ذكر التمرنا شى حلف لا يصلى يقع على الجائزة

فلا يبحث بالفسادة واجيب بان المراد بالفسادة ان يكون بغير طهارة وايد بما في الذخيرة
 حلف لا يصلي فصلي صلاوة فاسدة بان صلى على غير طهارة مثلاً لا يبحث فالمراد بالفسادة
 ما لا يوصف شيء منها بوصف الصحة لا يبحث ان قوله مثلاً لبس بملام لذلك (قوله بما لم يأت
 بأكملها لا يسمى صلوته) اورد ان من اركان الصلوة القعدة ولبست في الركعة الواحدة اجيب
 ان القعدة موجودة في رفع رأسه من السجدة وهذا انما يتم بناء على توقف الحث على الرفع
 منها والاوجه خلافه على انه لو سلم فلبست تلك القعدة هي الركن والحقي ان القعدة ركن
 زائد وانما وجبت للحتم فلا تعتبر ركناً في حق الحث كذا نقل في النهر عن القمحي ثم قيل فيه وقدمنا
 انها شرط لاركن (قوله واقلها ركعتان) قيل الظاهر ان القعدة الاخيرة من تمام الركعتين
 فتدبر (قوله عن التبراء) بضم الباء تصغير بترء مؤنث ابتداء (قوله لان المولود ولد) اورد الظاهر
 لان الميت ولد الا ان يقال المراد لان كل مولود ولد حياً كان او ميتاً لكن آخر كلامه باي عنه
 نوع اباء فتأمل (قوله زيوفا ونبهرجة) الزيف ما يرد بيت المال والنبهرجة ما يرد التجار
 (قوله وقضه به) قيل لبس المقصود فيه الاحتراز لما سيذكره المصنف فكان عليه ان لا يشترط
 القبض لا يبحث ما فيه من عدم الملازمة لما ذكره شرحا (قوله ستوفة) ما يكون داخله نحاسا
 خارجة فضة وهو ادرى من النبهرجة (قوله لا اي لا يبرأ) وفي بعض النسخ لا يبر وهو الصحيح
 الموافق لقوله في مقابلة بر (قوله ولا في ان كان لي الامانة) فيه لان كونها من حلف الفعل محل
 تأمل (قوله ان شم وردا) يعني قصدا والا لا يبحث كذا نقل عن القمحي **باب حلف القول**
 (قوله ان كله نائماً فلو كله مستيقظاً حث) لو بحث يستمع بشرط انفصاله عن اليقين فلو قال
 موصولاً ان كلمتك فانت طالع فاذ هي او اذ هي لا تطلق ما لم يرد الاستئناف ولو قال اذ هي
 طلقت لانه مستأنف ولو قال باحاط اسمع او اصغ كذا وقصد اسماع المحلوف عليه لم يبحث
 كذا في الزيلعي وفي السراجية سأل محمد حال صغره ابو حنيفة فحين قال لا خير والله لا أكلمك
 ثلث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا فبسم محمد وقال انظر حسنا يا شيخ فبكس ابو حنيفة ثم قال
 حث مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادرى اي الكلمتين اوجع لي قوله حسنا
 او احسنت كذا في البحر (قوله لان الاذن مشتق) يريد الاشتقاق الكبير (قوله وكل ذلك لا يتحقق
 الا بالسمع) ولو كان السماع حكماً والا فالاعلام قد يكون بالكتابة والاشارة كما في التنوير (قوله
 فيراد الذات) اي ذات صاحب الثوب وهو البائع (قوله وفي هذا حث) قيل هذه المسئلة غير مناسبة
 ايرادها في باب حلف القول لانه لبس من باب القول (قوله ان عقد بالخيار) اي لنفسه
 كما هو المتبادر ليقى الملك (قوله وان باعه يعبأنا) عطف على قوله فباعه على انه بالخيار
 قال الزيلعي ينبغي ان يفصل اليقين حينئذ (قوله لوجود حده) هذا من قبيل الحد الناقص
 والا فالتمليك والتكليف يوجب في غير البيع كالهبة (قوله لوجود المعلق عليه) هو عدم البيع
 لوقوع اليأس عنه لفوات التحلية لان التعليق وقع على هذا الملك وقد انتهى بهما فلا يرد
 لمحقق المدبر والمديرة بدار الحرب ثم سببهما (قوله اقول عدمهم الاستقراض) اقول يمكن
 ان يقال ان هذا الكلام اي قوله وفعل وكيله اما من قبيل الاكتفاء او من قبيل حذف المعطوف
 اي اورسوله او المراد من الوكيل المأورس سواء في ضمن الوكيل او الرسول بطريق عموم المجاز
 ويؤيد ان الشارح الزيلعي فسر الامر في عبارة الكنز بالوكيل وقال في البحر وبس مقصورا
 عليه بل الرسالة كذلك بدليل عدل الاستقراض من هذا النوع والتوكيل به غير صحيح ووقع في التنوير

لفظ المأمور بدل الوكيل وقال في الدلم يقل وكيه لان من النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح وقال في النهر بعد ما قل ما في البحر ولك ان تقول انما خصه ليعلم ان رسالة منه بالاولى والخاص انما يرد الاشكال ان لو اراد بالوكالة معناه الخاص فقط وليس كذلك بل يعم الرسالة ايضا والرسالة بما يجوز فيه الاستقراض وبما قررنا يندفع ما يورد على قوله آتفا وفعل وكيه او قال مأموره لشمل رسوله ولم يرد الاشكال نعم امرا الاولوية باق ومنهم من يدفع الاشكال بان الوكيل اذا اضاف الاستقراض الى الموكل صح قال قاضيان ان وكل بالاستقراض ان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا كان القرض للموكل ومنهم من دفعه بان معنى بطلان الاستقراض غدم ثبوت الملك للامر وهذا يقتضي عدم تصور الاستقراض في الوجود والتصور في الوجود كاف في صحة الحلف لا يتخفى ما فيه (قوله دون فعل وكيه) هذا ان كان ممن يباشر بنفسه والا كسلطان وقاض وشريف حث بالتوكيل ايضا تنقيد اليمين بالعرف وبمقصود الخالف وان ممن يباشر مرة ويفوض اخرى يعتبر الاغلب وقيل يعتبر السلعة فلو ممن يشترها بنفسه لشرفها لا يحنث بوكيله والا حث فالاطلاق لبس على ما ينبغي (قوله في حلف البيع) ومنه الهبة بعوض نقل عن الظهيرية (قوله والشراء ومنه السلم والاقانة) قيل والتعاطي نقل عن شرح الوهبانية (قوله والصلح عن مال) ظاهره الاطلاق وليس كذلك كما سيظهر في كتاب الوكالة بل ما يكون مع الاقرار ولهذا اورد على الكثر بانه اطلاق في مقام التنقيد (قوله وضرب الولد) اي الكبير لان الصغير بمالك ضربه فيملك التفويض فيحنث بوكيله كاتفاضي كذا في الدرر في الشرع لبلالية اي الصغير لا يحنث ان الظاهر هو الاول كما هو الموافق على قاعدة ترجيح الحكم المعلن على الغير المعلن (قوله وصحته في الاموال) علة الصحة في الاموال ان كانت من جهة نفوذ التصرف فالولد سمي لصغير كذلك اذ تأديبه وتربيته عليه وان كانت لاجل المالمية فالتصرف بالضرب في العبد لبس من اجل المالمية (قوله او خارجها) هذا وان كان مارجحه في الفتح والموافق لما في المتن لكنه رجح الحث في البحر واختير في التنوير ونقل اختيار القدوري في المنع قائلا بانه الظاهر وفي البحر عن التهذيب انه لا يحنث بقرأة الكتب وفي الدرر عن الفتح اما الشعر فيحنث به لانه كلام موزون (قوله لانه مستعمل فيه ايضا) الاولى لانه الحقيقة (قوله الا ان للغاية كحني) قيل انما ذلك لانها تخالف الشرطية لانه اذا مات زيد سقط الحلف في الغاية بخلاف غيرها نحو انت اطابق الا ان يقدم زيد فانه ان مات زيد يحنث (قوله بان اخرجه من ملكه يبيع او هبة لا يحنث) جواب الشرط في اكثر النسخ لم يوجد هذه واعترض بان لا يحنث ساقط من قلم الناسخ الاولى (قوله لان هذه الاعيان) اما العبد لكونه ساقط الاعتبار عند الاحرار فكان كالدار (قوله فينصرف اليه) وهذا لان القليل لا يقصد بالمنع لوجود الامتناع فيه عادة والمبدل لا يقصد غايالانه بمنزلة الايد ولو سكنت عنه بتأديعين ما ذكر (قوله لا ادري ما هو) يعني توقف في تقديره لان اللغات لا تدرك قياسا والمعرف لا يعرف استمراره للاختلاف في الاستعمال والتوقف عند عدم المرجح من الكمال وقد توقف ابو حنيفة رحمه الله في اربعة عشر مسألة كافي البحر عن السراج الوهاج وقد نقل عن الائمة الاربعة بل عن النبي عليه السلام وعن جبرائيل ايضا وبهذا علم ان العلم بجميع المسائل الشرعية لبس بشرط في الفقيه لان الشرط انتهى القريب بما ذكر في التوضيح وحقق في التلويح قيل ولقد احسن شيخ الاسلام برهان الدين ابن ابي شريف حيث قال * حل الامام ابو حنيفة دينه * ان قال

لا ادري لئسمة اسئلة * اطفال الشركاءين كلهم * وهل الملائكة الكرام مفضلة * ام انبياء الله
ثم اللحم من * جلالة انى يطيب الاكل له * والدهر مع وقت الختان وكلبيهم * وصف المعلم
اى وقت حصله * والحكم من خشي اذا ما بال من * فرجيه مع سور الحمار اسنشكله * واجاز
نفس الجدار لمسجد * من وقفه اولم يحزن ان يفعله * فقيل ان الدهر في هذا النظم معرف
والتوقف لبس فيه بل في المنكر كالايتخي (قوله اى باى شئ يقدر) اورد انه في الجامع الكبير
اجهوا فمين قال ان كلمته دهورا اوشهورا اوسنين اوجها اواباما يقع على ثلثة من هذه المذكورات
فكيف قال ابو حنيفة لا ادري الدهر واجب هذا تفريع لمسئلة الدهر على قول من يعرف الدهر
كافزع مسئلة المزاعدة على قول من يرى جوازها لانه غير خاف انه اذا لم يرو عن الامام شئ في مسئلة
فالافتاء بقول صاحبيه واجب كافي النهر وعندهما لان اللام للعهد اذا امكن وهو ثابت هنا
(قوله اذ يحتاج اوليته) لان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد (قوله ولو اشترى عبد بن) اى
معا بعة واحد (قوله ولم يوجد اذا ما وجد وجد مع المقارنة) اورد ان هذا جار في مادة الاول اى
اول عبد اشترته اذ الاول والاخر متضايقان فكما يحتاج صدق الاخر الى وجود الاول كذلك
يحتاج صدق الاول الى وجود الاخر ولم يتجج واجب بان الاول هنا بمعنى الابتداء (قوله فان
ضمم وحده) بخلاف ما ضم واحدا فانه حينئذ لا يعتق الثالث لان قوله واحدا يحتمل ان يكون
حالا من العبد او المولى فلا يعتق بالشك وجوز في البحر جره صفة للعبد فهو كوحده وفي النهر
الرفع خبر المبتدأ محذوف فهو كواحد (قوله من الكل) اى من جميع المال اى لو اشترى في الصحة
(قوله يتبين بالموت) يعنى بالموت يعرف اتصافه بالآخر بة فمن وقت الشراء ثبت مستندا ثم ان
الوسط ذكر في البحر عن البدائع انه لا يكون الا في ترفئاني الثلاثة وسط وكذا ثالث الخمسة (قوله
و يشترط كونه سارا) خرج كونه ضارا للعرف فقوله تعالى فبشروهم بمذاب اليم على اللغة
او على الاستعارة ثم انه ينبغي ان يشترط كونه صادقا وغير عالم للبشرية كافي التنوير وان البشارة
تكون بتكابه ورسالة ما لم ينوا لمشافهة فتكون كالحديث ولو ارسل بعض عبده عبدا آخر
ان ذكر الرسالة عني المرسل والا الرسول (قوله وهذا انما يتحقق من الاول) واصله ما روى
انه عليه السلام مر بابن مسعود رضى الله عنه وقرأ القرآن فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
من احب ان يقرأ القرآن غصا طريا كما ازل فليقرأ بقراءة ابن ام عبد فابتدر اليه ابو بكر
رضي الله تعالى عنه وعمر رضى الله عنه فسبق ابو بكر عمر وكان يقول بشرني ابو بكر واخبرني
عمر (قوله لانها تحققت من الكل) بدليل فبشروه بغلام حلبي (قوله صح شراء ابيه) للكفارة
اعلم اولا ان النية اذا قارنت علة العتق الاختيارية كالشراء والقبول في هبة ووصبة
او صدقة بخلاف الارث فانه جبري وقد كان رفق المعتق كاملا صح التكفير وان لم تقارن
العلة او قارنتها والرق غير كامل كام الولد لا يصح التكفير اذا عرفت هذا فتقوله صح شراء
ايه الخ مفرع عليها (قوله وكذا ابنه) اورد لو قال كل قريب محرم لكان اولى لشموه (قوله
اجزاه) لان النية قارنت العلة وهى الشراء (قوله لان الشرط) قران النية بعله العتق وهى اليمين
اى ولم يوجد حتى لو اقترنت النية به بان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفارة بمعنى فاشتره
جاز عنها لاقران النية بالعله كما سبذكره المصنف (قوله واما الشراء) وفي بعض النسخ
وجد لفظ مفقود لعله سهو مخالف لما في البحر والمخ (قوله لان حريتها مستحقة) حاصله
اتقاء الكمال في الرقبة وقد شرط ذلك (قوله ان تسربت) قال في البحر البشري هنا تغفل

من السرية وهو اتخا ذها والسرية ان كانت من السرور فانها تسر بهذه الحالة ويسر
هو بها ومن السرى وهو السيد فضم سبها على الاصل وان كانت من التسرى بمعنى الجماع
او بمعنى ضد الجهر فانها قد تخفى عن الزوجات الحرائر فضمها من تغيرات النسب كما قالوا
دهرى بالضم في النسبة الى الدهر وفي النسبة الى السهل من الارض سهلى بالضم والفعل منه
يحسب اعتبار مصدره ومعنى التسرى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد ان يختص امته
ويعدّها للجماع اقضى اليها بماؤه او عزل عنها وعند ابى يوسف ان لا يعزل ماءه مع ذلك
يعرف انه او وطئ امه له ولم يفعل ما ذكرنا من التخصيص والاعداد لا يكرن تسريا وان لم يعزل
عنها وان علق منه ولو حلف لا يتسرى فاشهرى جارية فخصنها او وطئها حث ذكره القدورى
في التجرى عن ابى حنيفة ومحمد كذا في فتح القدير انتهى (قوله لا من شراها ففسرها) هذا
اذا كان المعلق من تسريتها واما اذا كان المعلق تحقق غيرها او الطلاق فيجوز قال
في البحر بعد ما نقل مضمون هذه المسئلة عن التبيين فاحفظ هذا فان بعض اهل العصر فاس
مسئلة تعليق الطلاق بالتسرى مع مسئلة المختصر وهو غلط فاحش لان المنكوحة يصح
تعليق طلاقها بآى شرط كان فانها لا تعق هذا اذا لم يكن في ملكه لم يصح التعليق (قوله
او اضمارا) فكأنه في تقدير ان ملكك وتسريتها اذ المضمر ما ضم في الكلام لتصححه سواء ضم
لضرورة صدق المتكلم او ضم لخصته عقلا او ضم لخصته شرعا كما في المرأة (قوله لانه لا يقول
بالاقتضاء) فيه اشارة الى ان الاختار غير المنتضى وان زفر قائل بالاول دون الثانى وهو محل بيان
فيقدر بقدره اذ الضرورة ترتفع بآيات فرد فلا دلالة على اثبات ورائه فيبقى على عدمه الاصلى
بمزالة المسكوت عنه (قوله لا مكاتبه) رد عليه ان المكاتب يصح عن الكفارة دون المدبر
وام الولد وهما ما بحث شريفة ذكره في بحث او من حر ووفى العاطفة واصله مذكور
في التلويح وايضا بعضه في شرح الوقاية وشرح التنقيح (قوله ولا معلق) اراد بالمعلق
القرب نقل عن ابن الكمال (قوله هذا نظير التعلق بالعين) اى الذات وهو الثوب لا تقدره
ان بعث ثوبا هو مملوكك (قوله فانه وان تعاقى بالاكل) لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل
والقرب من اسباب الترجيح قيل وفي جعله متعلقا بالاكل صورة كلام فانه مما لا يحتاج اليه الا
ان يكون له بط آخر الكلام لاوله وهو قوله وان تعاقى اللام بعين او فعل لا يقبلها بالمعلق
بالمعلق بالشئ متعلق بذلك الشئ انتهى **كتاب الحدود** لما اشتملت الايمان
على الكفارة الدائرة بين العقوبة والعبادة اولها الحدود التى هى عقوبات محضة ولولا لزوم
التفريق بين العبادات لكان ذكرها بعد الصوم اولى لاشتماله على بيان كفارة الفطر المغالب
فيها جهة العقوبة (قوله فان اكثره تسعة) ان قيل هذا ليس الاعيين اجيب ان ما بين الاقل
والاكثر ليس بمقدر واشير في النهار ان المراد عدم التقدير فيه اى في مضلقة وبيان اقله واكثره
نوع منه (قوله فان المقصد الاصلى الاتزاج) فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول وان جازت
قبل الوصول الى الحاكم عند الرفع لا طلاقه ولا يكون مطهرا من الذنب عندنا بل المطهر التوبة
بقوله تعالى في قضايه الطريق ذلك اى القتل والصلب والنفي لهم خزي في الدنيا ولهم
في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا فاخبرنا جزاء فعلهم عقوبة دينية وعقوبة اخروية
الامن تاب فانها حينئذ تسقط الاخروية بالاجماع على ان التوبة لا تسقط الحد في الدنيا
واستدل على خلافه بما في صحيح البخارى من اصاب هذه المعاصى شتبا فعوقب به في الدنيا

فهو كفارة له ومن اصاب منها شيئا فستره الله فهو الى الله ان شاء عنى عنه وان شاء عنى به
واجيب بحمل الحديث على ما اذا تاب في العقوبة لان الظاهر ان ضربه او رجه يكون معه
توبة منه لذوقه بسبب فعله جعلا بين الادلة وتقييد الظنى عند معارضة القطعي له متعينة
بخلاف العكس وتماعه في النهر (قوله خرج به القصاص) وكذا التمهيز ايضا (قوله والزنا)
بالقصر في الحجاز فيكتب بالياء او بالمد في نجد فيكتب بالالف قدمه لكونه لصيانة النسل (قوله)
يتناول الايلاج) هو ادخال قدر حشفة من ذكر ولو ادخلته المرأة (قوله قل عن ملك وشبهته)
ينبغي ان يفيد هنا بنى دار الاسلام كما سبثنى انه لاحد بالزنا في دار الحرب ونقل عن المحيط زوم
زيادة العلم بالحرمة فلم يعلم لم يجد للشبهة لكن رده في الفتح بحرمة في كل ملة كذا في الدر
وفي بعض النسخ وشبهة بالتكثير ورجح بكونه اشمل (قوله لم تقبل) بل حدوا في الدر (قوله لانه
الدال دلالة وضعية) لا يحمّل الغير بخلاف الوطئ (قوله او ما يفيد معناه) عطف على قوله
بلفظ الزنا (قوله اى عن ماهيته) وهو الايلاج عن العيني (قوله فان الوطئ) وفي البحران
الكيفية هي الطوعية والكراهية قبل وهو ظاهر (قوله فان الزنا المتفاد) كذا في الصبي
وفي بعض النسخ فان التقادم قبل لوجه له (قوله وبقرار البالغ) اى صريحا صاحب اولم يكذب
الاخر ولا يظهر كذبه او رتقها ولا قر زناه بخرسائه او هي باخرس لجواز ابداء ما يسقط الحد
ولو اقربه او بسرقة في حال سكره لاحد ولو سرق او زنا احد لان الانشاء لا يحمّل التكذيب
والاقرار يحمّل كما في النهر (قوله لا الاسلام) اى لم يشترط الاسلام (قوله في اربعة مجالس)
كما اقره رده بحيث لا يراه (قوله لا الحاكم) حتى او سمع القاضي اقراره وراح والمقر جالس لا يعتبر
(قوله قبله الامام) اى لا يرد الامام (قوله والاخذ) لا يثبت بعلم القاضي ولا بالنية على الاقرار
ولو قضى بالنية فاقر مرة لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار بها بطلت الشهادة اجاعا
عن السراج (قوله احصان القذف) وهو العفة عن الزنا (قوله وبين المحصن) فان الاحصان
جزء مفهوم المحصن (قوله فان الاحصان) يطلق الضمير راجع الى الحر مع انه مذكور قبل انه
راجع الى ذات الحر واورد عليه انه افساد لا اصلاح بل راجع الى الحرية كما يصرح عليه
عبارة الزيلعي وقيل راجع الى الحرية المفادة من الكلام وقيل الى المرأة المعلومه من المقام
لا يخفى ان الظاهر من الاستدلال هو الاخير (قوله الثيب بالثيب) اورد عليه ان دلالة على
الدخول بتكاح صحيح لا يخلو عن تكلف اقول يمكن ان يقال ان المراد اثبات مجرد الوطئ
لا الوطئ بالتكاح الصحيح اذ هذا القيد ما بين اولاً ويؤيده قوله متضمن لشرطين (قوله حال
عمافهم مما قبلهما) سواء مطابقة او التزاما (قوله ونظيره في مجرد كون الحال متعدد عن متعدد ولا
فدى الحال في النظر مذكور صراحة وفيما نحن فيه احدهما مذكور وان كان مذكورا صراحة
لكن الاخر ليس بمذكور صريحا وايضا الحال في النظر ليس بحملة بخلافها فيما نحن لعل
لهذا قال ونظيره دون مثل ونحوه (قوله رجسه في فضاء) اى صحراء يعنى مكان واسع
و بصطغون كصفوف الصلوة كما رجم قوم تكفوا ورجم آخرون (قوله فان ابوا او ماتوا
او غابوا) كلام او بعضا في الاصح كما اخرج بعضهم عن الاهلية بفسق او عي او خرس اذنف
ولو بعد القضاء وهذا الوجه صحتا اما غيره فيحذف في الموت والغيبة (قوله ثم الامام) نقل عن ابن الكمال
هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم (قوله وصلى عليه) لانه من جملة المسلمين روى انه
لما رجم ماعز قالوا يا رسول الله ما نضع به قال اصنعوا به ما تصنعون بموتناكم من الغسل والكفن

والخطوط والصلوة عليه واما صلواته عليه السلام على الغامدية فاخرجه الستة الا البحاري
 (قوله لكنه) نسخ في حق المحسن بالسنة القطعية وهي رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 (قوله بين المبرح) وهو الجارح على ما في النسخ (قوله ومضى هذا الحد) من قبيل عطف العلة
 على المعلوم والاول للحال وهو مقيد بما لم يفيض الى الهلاك فلا يتخالف الوسط (قوله الاراسه)
 قبل وصدره وبطنه والمذا كير قبل جمع الذكر بمعنى العضو على خلاف القياس (قوله ولا يحده
 سيده) ولو فعله هل يكنى الظاهر لا لقولهم ركنه اقامة الامام كافي النهر وفي التقييد بالحد اشارة الى
 جواز اقامته التعزير كما يشير شرحه اليه وجاز الحفر لها اي الى صدرها وان ترك لا بأس به لنسرتها
 بشايتها كما يشير اليه (قوله لم يأمربه) في هذا التعليل نوع اشكال لان فعل الرسول كقوله
 في الاحكام على ما هو الاصل على ان اسناد الحفر اليه عليه السلام مجازي بل الحفر
 الحقيقي يحصل بفعل الغير مسببا عن امره عليه السلام الا ان يراد بالامر المني الامر الوجودي
 لا مطلقه لكن يرد ان الامر المطلق للوجوب فلا بد من بيان مانع الوجوب (قوله لاله) اي
 لا يحفر للرجل ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مقرا لا يتبع والا تتبع حتى يموت (قوله بين
 جلد ونفي) اي تغريب كما يدل عليه ما ذكره شرحا لكن حسن ما فسر في النهاية بالحبس لانه
 اسكن للفتنة من التغريب لانه يعود على موضعه بالنقض لم يذكر التغريب بل
 جعل الجلد ككل الموجب رجوعا الى حرف الفاء (قوله كما تقر في الاصول) مر في
 بحث بيان الضرورة فلا يتوهم انه من قبيل المفهوم وهو لا يعتبر عند الحنفية (قوله الا
 سياسة وتعزيرا) وكذا في كل جنائية كافي النهر (قوله حتى يبرئ) الا ان يقع اليأس من
 برئه فيقام عليه كذا في البحر (قوله لم يحد حتى تضع) بل نجس لو ثبت زناها ببينة (قوله
 يرجم حين وضعت) الا اذا لم يكن للمولود من بربه غنى يستغنى ولو ادعت الجبل بربها
 النساء فان قلن نعم حبسها سنتين ثم رجها نقل عن الاختيار باب وطئ بوجوب
 الحد اولاً (قوله الشبهة رأة) فان ادعاها ويرهن قبل برهانه وسقط الحد وكذا يسقط
 بمجرد دعواها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد من البرهان كذا في التنوير (قوله والمعتدة
 بطلاق على مال) وكذا المختلعة على الصحيح (قوله ان قال الجاني ظننت) وان لم يكن له ظن
 فلراد عاه احدهما فقط لم يحد حتى يقرأ جعبا بعلمهما بالحرمة كذا في النهر (قوله في سنة
 مواضع) اورد عليه ان الحصر على السنة ممنوع لان من هذا النوع وطئ جارية من الغنمية بعد
 الاحراز اوقبله ووطئ جاريته قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي هي اخته رضاعا
 وزوجته حرمت برذنها او لمطاعتهما لابنه او جاعه لامتها او بنتها لان من الائمة من لم يحرم
 به وغير ذلك (قوله ووطئ معتدة الكنانيات) ولو خلعا اذا خلا عن المال وان نوى به ثلثا نقل
 عن النهر بعض الصحابة روى عن عمر رضى الله عنه الكنانيات راجع (قوله لا الاولى) الا في
 المطلقة ثلثا ان ولدت لاقل من سنتين لا لاكثر لا بدعوة وكذا المختلعة والمطلقة بعوض بالاولى
 عن النهاية وفيمن زفت اليه وقبل هي زوجته بدعونه عن البحر (قوله في وطئ محرم) وقالان
 علم بالحرمة حد وعليه الفتوى خلاصة (قوله لكن المرجع في جميع الشروح) قول الامام
 فكان الفتوى اول قاله فاسم في صحيحه لكن في القهستاني عن المضمرات الفتوى على قولهما
 في المتون كذا في الدر (قوله يرجع عقوبة) اي تعزير في البحر عن الظهيرة انه في نكاح المحارم
 لوطن الحل لا يحد بالايجاب ويعزروا لوقع فيه ايضا ان التقييد بانتفاء الحد لان التعزير واجب

ان عالما قالوا يوجع بالضرب اشد ما يكون من التعزير سياسة في هذا القول من الشارح اشارة الى هذا (قوله لان الاخبار دليل) ينبغي ان يقيد يكون ذات الصوت مثل صوتها (قوله بالغل) وكذا بنعم كذا في الدر (قوله لبسوا بخاطين بها) اي بالعقوبات كما هو الظاهر يريد عليه ان الاصل عند الامام الحد ودكلاها لا تقام على مستأمن الاحد القذف وتخصيص الحرى بغير المستأمن بعيد غير ملائم لاطلاق اللفظ (قوله وقلن هي عرسك) الضمير راجع الى النساء المنعهم من سباق الكلام يقتضى شرطية التعدد في الخبرة وقد قال في البحر خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء الان يدعى كفاية الواحدة معلومة تلك القاعدة وفي قوله هي عرسك اشارة الى وجوب الحد عند عدم هذا القول (قوله قضى به عمر رضى الله عنه) كذا في الدر لعنه بنى هو عليه لكن في البحر انه مذهب على رضى الله عنه وعمر يجعله في بيت المال والخبر قول على واهذا نسب هذا الى السهو والظاهر بناء على ما في الزيلعي والسكافي من مثل ما نقلنا من البحر (قوله ولا من وطئ محرما) قبل تكرار بما تقدم من قوله وبالعقد عنده وفي وطئ محرم نكحها واوجب بان هذا بيان الحكم وبيان للشبهة لا يخفى انه وان دفعه متنا لكن لا يدفعه شرعا على ان دفعه متنا تأمل لا يخفى وقيل لهذا الاستدراك قال في الشرح كما سبق (قوله كما سبق) فيه اشارة الى ان المراد فيما تقدم وسأبى الاحالة الى هنا وانت تعلم عدم تبين ما تقدم هنا (قوله ولا من وطئ بهيمة) بل يعزرو ويكره الانتفاع بها حية وميتة في الدر عن المجتبى ونقل عن البعض انها لا تؤكل تنزهها (قوله وضمن الفاعل) في البحر والنهر نقل عن التبیین بعد ذكر هذا هكذا ذكروا ولا يعرف ذلك الاسماء فيحمل عليه وفي المنع عن بعض الكذب هكذا فعل عمر رضى الله تعالى عنه فثله لا يقال من تلقاء نفسه وفي النهر والظاهر ان الطلب على وجه التذنب (قوله وعندهما وعند الشافعي يحد) ان فعل في الاجانب وان في عبده وامته وزوجته فلا حدا جاعلا بل يحد (قوله تحض حراما) قال الله تعالى وانكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم طاغون وقال انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم مسرفون الآية كذا نقل عن المجتهد لعنه فبنى كرن شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصه الله بلانكبر وفي التوضيح من القياس امام بنى على عدمها او وقع لمجرد المثال (قوله فعند ابى حنيفة) في الدر عن الحاوى الجلد اسمع وعن الفتح يعزرو ويسجن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط قتل الامام سياسة وفي النهر معزى بالبحر التقييد بالامام يفهم ان القاضى لبس له الحكم بالسياسة فرع وفي الجوهرة الاستمتاع حرام وفيه التعزير ثم انه قال في التثوير ولا تكون اللواط في الجنة على الصحيح وفي الدر لانه تعالى استنجحها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها فصح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فوجدوا الصحيح الاول وفي البحر حرمتها اشد من ازانها حرمتها عقلا مشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام طبعيا وتزول حرمة بزواج وشراء بخلافها وعدم الحد عنده لالخفائها بل للتغلب لانه مطهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلها عند الجمهور (قوله بائنا هذه الامور) اي سوى الاخصاء والجب ويثبت بشهادة عدلين عنده وعندهما لا بد من اربعة واما وطئ البهيمة فجمع شبهة بعدل ان النساء كذا نقل عن السراج ثم قيل المفهوم من الهدية هذا هو التعزير المصطلح والظاهر عدمه فانه لا يبلغ مرتبة الحد (قوله بالحدوث) وهو قوله عليه السلام لا تقام الحدود في دار الحرب (قوله لانها لا تقدم موجبة) الضمير للحدود وقيل لانها لا تأتى بل الفاحشة وذلك

لان ما لا يوجب العقوبة في الابتداء اولى ان لا يوجبها في الانتهاء فالافتقار بكسر الجيم ولا يترى غير
 مكلف كالصبي والمجنون (قوله اى الزنا) في التقيد اشارة الى انه لو كان للخدمة ثم نفي بها يجب الحد
 (قوله ولا يزنا باكره) طاهره الاطلاق وهو قولهما وعند الامام مقيده يكون المكره سلطانا
 اختار قولهما المكون الفتوى عليه (قوله ويستوفيه ولي الحق) وبه علم ان القضاء لبس بشرط
 لاستيفاء القصاص والاموال بل للتمكين كافي الدر عن الفتح **باب شهادة زنا**
 (قوله بحيث يقدر فلو لم يقدر) لمرض او خوف طريق يكون عذرا ثم القررة على الشهادة
 لبس على الحد بل على سبب الحد اذ التقدم لبس الاصفه الا ان يستند متقدم الى سبب
 مضر تقديره متقدم سببه وهو الزنا مثلا وايضا كما يمنع التقدم الشهادة كذا يمنع الاقامة بعد
 القضاء كافي النسخ (قوله بين حسبتين) اى بين اجرين مطلوبين له (قوله فالتاخير) يحدون
 عند الحسن ولا يحدون عند الكرخي (قوله اى بالحد) اى بموجب الحد وهذه الارادة طاهر
 لا يخفى فالاعتراض به لبس بشئ لا يخفى ان ما في بعض النسخ لواقربه اى بالسرقه لكونه
 مخالفا لسوق الكلام من قوله بخلاف الاقرار وغير ملائم للاستثناء سهو من الناسخ (قوله
 بمضى شهر) هذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر اما اذا كان تقبل شهادتهم كان نقل
 عن البرهان (قوله وقيل ستة اشهر) وقيل ايضا بنصف شهر او بامراه القاضى (قوله كل
 من اثنين) قبل الصواب كل اثنين هذا وان كان الموافق لما في الهداية لكن بقرينة السوق
 ان المراد متعين من العبارة فالمناقشة بعد وضوح المراد لبس بشئ (قوله ان التوفيق يمكن) وكذا
 الاختلاف في كل ما يمكن التوفيق كالاختلاف في طولها وقصرها وسميتها وهزالها وافي لونها
 او ثيابها كما في البحر فان قلت يشكل على هذا مذهب فيما اذا اختلفوا في الاكراه والطوعية
 فان التوفيق فيه ممكن بان يكون ابتداء الفعل كرها وانتهاه طوعا قلت قال في الكافي يمكن
 ان يجاب عنه بان ابتداء الفعل اذا كان عن اكراه لا يوجب الحد فبالنظر الى الابتداء لا يوجب
 وبالنظر الى الانتهاء يوجب فلا يجب بالشك وهنا بالنظر الى الروايتين يجب فافتراقا كذا في النسخ
 (قوله او اتفق فحجاء) بان يشهد اربعة بزناها في وقت معين من بلد معين واربعة اخرى بزناها
 في ذلك الوقت في بلد آخر فالضمير ان في حجتاه وفي بلده راجعان الى الزنا (قوله واما عدم
 الحد) وهو قوله وان شهدوا ذلك (قوله اخرج كلامهم) لعل وجه الاخراج الاتفاق بلفظ
 الشهادة اذ القذف لا يكون بلفظ الشهادة مع الاتفاق (قوله لان الواحد لا يكون بطوعها
 وكرهها) اورد انه يحتمل ان يكون في اوائله كرها وفي اواخره طوعا وانت تعلم اندفاعه بما ذكر
 آنفا فهذا المنع مما لا يصير الخصم (قوله فظهر كذبهم يقين) يرد انه يجوز اعادة البكارة بالمعالجة
 الا ان يقال ان ذلك امانادر واحتمال مجرد وهذا الباب مما يدرك بالشبهة (قوله لتكامل عددهم)
 ولان سقوطه بقول النساء وشهادتهن حجة في اسقاط الحد ولبس بحجة في ايجابه (قوله وشهادة
 في حادثة) اورد انه يفهم منه ان يرد شهادة الفروع يرد شهادة الاصول في الاموال ايضا
 ولبس كذلك لعدم الاندراء بالشبهة فيها واورد ايضا ان طاهره الاطلاق وقد ذكر الزلمي
 ان ارد ان لعدم الاهلية كالفقير والكفر تقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد الايمان والاعتناق
 ولا يبعد ان يقال بقرينة المقام المراد شهادة في الحد في حادثة ويدعى عدم معلومية قبول
 الشهادة بعد الدار في الصورة المذكورة وقد قبل في هذا القول اى وان جاء الاصول الخ اشارة الى
 ان شهادة الاصول تقبل بعد رد شهادة الفروع في غير الحدود لثبوت المال مع الشبهة دون الحد

(قوله حدوا) اى ان طلب المقدوف (قوله هدر) وان مات منه (قوله خلافا لهما)
 اى من بيت المال (قوله لان كلامهم) اورد بان الصواب كلامهم بقرينة قوله بى قذفا قول
 هكذا فى المنع واشير اليه فى النهر وانت خير بان المراد ان كلامهم قذف بهذا الكلام فقوله
 بى قذفا اى بى هذا الكلام منهم قذفا على انه يجوز ان يكون قذفا بفتح الذال جمع قاذف
 اوصبغة مبانغة اوصغة مشبهة (قوله وانما بصير شهادة) يجرى هذا فى الصور السبع المتقدمة
 فالاولى انما بصير شهادة ببقاء النصاب (قوله فان رجع آخر) ولورجع الثالث ضمن الربع
 ولورجع الخمسة ضمنوها اخماسا نقل عن الخاوى (قوله ضمن المزدكى دية المرجوم) هذا اذا
 اخبر المزدكى بحرية الشهود واسلامهم ثم رجع فانما تعدت الكذب والا فى بيت المال اتفاقا
 ولا يحدون للقذف لانه لا يورث كذا فى البحر ويؤيده ما فى المنع انهم لو ثبتوا على تركيتهم ولم يرجعوا
 وقالوا اخطانا لم يضمنوا بالاجماع فيما ذكر علم ما فى قوله قالوا الخ مقابلا لقوله وقبل ولهذا اورد
 عليه بان الثانى راجع الى الاول والحاصل ان اريد بالاول غير الثانى يلزم مخالفة الاتفاق
 والاجماع والا فلا تقابل لبس يصحح (قوله فاذا الشهود كفار) ظاهره ثبوتهم بغير الرجوع
 وقد عرفت ما فيه الا ان يحمل قوله قالوا بيانا لذلك (قوله ويجب الدية فى ماله) اى فى القاتل
 مربوطا على قوله فعلى القاتل الدية (قوله لا تعقل) اى لا تصير عاقلة (قوله قبلت الا اذا قالوا
 نعمدنا) النظر للتأذى لفسقهم (قوله او ولدت زوجته منه) اى لو انكر الدخول بعد وجود
 سائر الشرائط (قوله احتيالا) من الخيلة (قوله وهو فى المانع) رهو الاحصان المعبر عنه
 بالخصال الحميدة ❀ باب حد الشرب ❀ (قوله يعنى ان مجرد) اورد انه لم يذكر خبر
 لغض ان فالاولى عدم ذكره او يقال ان وقع مجرد شرب الخمر لعل وجه التعبير بالاولى مع ان
 المناسب للزعم بالخبر خطا لا يمكن اصلاحه بتقدير الخبر ولو تكلفا يعنى ان مجرد شرب الخمر
 موجب للحد بلا قيد سكر ثم ظاهره العموم وذا وان وافق لما نقل عن منية المغنى ان سكر الذى
 من الحرام حد فى الاصح لحرمة السكر فى كل ملة لكنه مخالف لما وقع من التقييد فى اكثر الكتب
 بالسلم والتفرع عليه انه لو ارد فسكر فاسلم لا يحد (قوله ان يهزى) من الهزبان واللغو وقوله
 مطلقا اى سواء فى الحد والحزمة وفى الملتقى وبه يفتى (قوله واخذ برحبها) ظهره الاخذ
 بالريح مخنص بالخمر وقد عم لها وللبيد فى الفتح كما نقل عنه فى الدر (قوله مرة) اى
 اقرارا مرة لا مرتين خلافا لابن يوسف اوشهد به رجلان يسألهما الامام عن ماهيتها
 وكيف شرب ومتى شرب واين شرب فان بينا ذلك حبسه حتى يسئل عن عدالتهم ولا يقضى
 بظاهرها فى حد ما كذا من الخانية (قوله بعد زوال الريح) لابعده بمسافة (قوله فلان حد
 الشرب ثبت باجماع الصحابة) اعترض ان المفهوم لبس بحجة عند الحنفية واجب انه اذا كان
 مشروطا بوجود الريح لا يحكم به عند اتفائه على ان المنوع عندهم فى الادلة فقط وكون هذا
 من الادلة غير معاوم (قوله وما عدا عدم تقياتها ووجدان رحبها) الاول ان يجعلها مأمورة
 لعل وجه الجمع اشتراكهما فى التعليل بقوله وكذا الشرب وان توهم اختصاصه للاخير فقط
 (قوله كالنبيج) رواية الجامع الصغير للامام المحبوى يدل على ان السكر الحاصل من النبيج
 مباح انتهى لانه كفى فى الدر مخالفا لما فى النهر التحقيق ما فى العناية ان النبيج مباح
 لانه حشيش اما السكر منه فحرام ولما نقل عن الجوهرة حرمة اكل نبيج وحشيشه وافيون لكن
 دون حرمة الخمر ولو سكر باكلها لا يحد بل يعزى انتهى (قوله وابن المراك) جمع رمك وهى

جمع رمة فهي جمع الجمع وهي اشي الفرس (قوله كما في سائر تصرفاته) كصححة الاقرار والاطلاق
والعتاق (قوله لان الكفر من باب الاعتقاد) اورد عليه انه على هذا يلزم عدم صحة ايمان
الكافر ورد ان السكر تحايط العقل لاعدمه بالكلية واعترض عليه انه منافي لما سبق من تفسيره
بزوال العقل عند الامام واجيب ان تفسيره به ليس على الإطلاق بل للاحتيال في دزه الحد
فقط كما اشير اليه آنفا (قوله يستأنف الحد) الظاهر اى يستأنف حد الشرب الاول ولا يحد
للسرب الثاني فيندفع ما ورد انه ليس مؤدى للتدخل الاستئناف بل خلافه فهما متقابلان
بالتضاد **باب حد القذف** القذف لغة الرمي وشرعا الرمي بازناء
وهو من الكبار بالاجماع في الدر عن الفتح في النهر قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة وحررة
متهتكة من الصغائر (قوله اذا قذف محصنا) ولو كان القاذف عبدا او امرأة او ذميا (قوله)
فسره بقوله اى مكلفا) يفهم منه ان ما ذكره ها تمام تفسيره وقد نقل عن التفت لا يضرب
القاذف الا خمسة عشر خصلة يكون في المذنوب ان يكون مسلما وحررا و باغا و عاقلا وعقيفا
عن الزنا، ومتكلما غير اخرس وان لا يكون محدودا في الزنا، وان لا يكون وطئ بكناح فاسد وان
لا يكون وطئ امرأة بملك فاسد وان لا يكون مجبوبا وان لا تكون رتقاء، وان لا تكون ولده وان
لا يكون ولد ولده وان لا يموت قبل حد القاذف وان يطلب المذنوب الحد لانتفاء الزنا، فانهما
انتفاء الزنا بالنسبة الى المجنون خفي لا يخفى (قوله بصر يحد) لا بكتيته نحو جامعت فلانا حراما ومن
الصريح انت اذن من فلان اومنى نقل عن الظهيرية (قوله ترجع ذلك) اى تعين والا
فمجرد الرجحان لا يدفع الشبهة (قوله اولست لايبك) ولو زاد ولست لامك او قال لست لايبوك
فلا حد (قوله اولست باين فلان) يذبحى ان يقيد وامه محصنة لانها المذنوفة في الصورتين
اذ اعتبر احصان المذنوب لا الطالب عن الشئني (قوله متعلق بزنا) ان يتعلق بالصورة
الثلاث بمعنى حال كون ذلك القذف زنا، ولست لايبك و باين فلان واقعا في حال الغضب
(قوله حد القاذف) بطلب المذنوب اورد انه ان اريد بالمذنوب المخاطب في مسألة لست
لايبك ولست باين فلان فاحصانه ليس بشرط وان اريد به امه يلزم كون الطلب لها
لا للمخاطب وهو خلاف تصريحهم ولا يبعد انه لما كان احصان الام شرطا في هذين المستثنين
كان احصان الام احصانا للمذنوب مجازا او نقول المعاد المعروف عين الاول فالاحصان
المذكور كما اهل فيما تقدم اهل هنا (قوله ولا بد من حفظه) اذا تعزز بخلافه فانه بشرط
فيه الحضور (قوله اوراه) بشديد الباء مرييه واو غير زوج امه كذا في الزيلعي وانقصر
على زوج الام نقلا عن الزيلعي مخالف لما في الزيلعي (قوله بل التشبيه بالجور) اورد ان حالة
الغضب يأبى عن قصد التشبيه كازنات في الجبل فالجواب ما في البحر عن الفتح انه لما لم يعهد
استعماله لقصد التثني يمكن ان يجعل المراد به التهكم به عليه على انه نقل عن الفتح الا يوجد
وجوب الحد حيث كان في الغضب في زناات في الجبل وكذا عن الغاية (قوله جيل) بكسر
الجم بمعنى طائفة (قوله والحجة عليه) فان قيل ان ابن ابي ليلى تابعي كما ذكر البعض واتباعه
كالصحابي في وجوب التقليد كما في بعض الاصولية قلنا ذكر في التلويح ذلك رواية النوادر
وفي ظاهر الرواية لا تقليد اذ هم رجال نحن رجال بخلاف قول الصحابي فانه جعل حجة (قوله)
من يقع القدرح) فيه اشارة الى انه اوعى البعض او صدق القاذف كان لمن بقي حتى الخصومة
لانه من يقع القدرح اى العار عليه (قوله كالوالد والولد) يفهم من اتيان لفظ الكاف جواز

الطلب لغیر الأصول والفروع ولبس كذلك الا ان يتكلف فالاولى ان يعبر بمثل ما في اکثر ثم
 ما نقل الفتح عن الخاتبة انه لا يثبت ايضا الجذاب الاب قال في النهر فهو منحرف والصواب
 الام (قوله خلافا لمحمد رحمه الله تعالى) كذا في المنح اطلاقا ايضا وفي الايضاح عن الحقايق
 هذا في غير ظاهر الرواية عن محمد فاوقع في السراج من اتفاق اصحابنا الثلاثة في هذه مبنى على
 ظاهر الرواية عنه وكذا ما وقع مثله في الجمع فيندفع ما يورد انه مخالف لما فيهما وما يورد انه
 غلط لان الظاهر من كلام القوم باجمعهم ان الخلاف في هذه المسئلة انما هو لزر (قوله او ولد
 بنت) اورد مع دخوله في قوله وان سفل اما خلاف محمد اولان الولد وان كان شاملا للبنات
 ايضا لكنه عند اکثر الاطلاق يراد الابن فيتهم الاختصاص قلدفع هذا الوهم اورد (قوله
 وقد مات ابواه) قيد اتفاق لما في البحر في تقييد هذه العبارة حين كانا اوميتين (قوله لان
 الغالب) وفي بعض النسخ لان المقلب يرد عليه ان المقرر في الاصولية ان جميع الحدود
 خالص حق الله سوى حد القذف فانه اجتمع حقان فيه لكن حق الله غالب وفي المفهوم من
 هذا اجتماعهما في الجمع الا ان يراد من الغالب معنى عاما مجامع مع حق العبد او يتحصص فيه
 حق الله (قوله حكى) نقل الحكاية نقلا عن المبسوط ان معنوهة قالت لرجل يا ابن الزانية
 فجاء بها الى ابن ابى ليلى فاعترفت فحدوها حدين في المسجد فبلغ اباحنية فقال اخطاء في سبع
 مواضع بنى الحكم على اقرار المعنوهة والزنها الحد وحدها حدين واقامهما معا وفي المسجد
 وقائمة وبلا حضرة وليها لا يخفى ما بينهما من المخالفة تدبر (قوله ولا يجب عليه الاحد واحد)
 هذا على فرض التناول والتسليم (قوله بان قذف وزنى) اى غير محصن يقام عليه بخلاف التحد
 (قوله لانه اضعف منهما) لشبهة باجماع الصحابة ولو فقا ايضا بدأ بالفقاء ثم بالقذف ثم يرحم
 او محصنا ولو غي غيرها كذا في البحر وفي النهر عن الحارثي ولو قتل ضرب للقذف وضمن للسرقه
 ثم قتل وترك ما بقى ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطعه (قوله ولا من الاولاد) لكن يعزى
 كما بالشتم قال في البحر بعد نقل هذه من القنية وفي نفسى منه شئ لتصر يحكم بان الوالد لا يعاقب
 بسبب ولده فاذا كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالشتم اولى ووجهه صاحب النهر انه اذا كان
 التعزير يجب بالسبب فاقذف اول ثم قال فاقفي البحر م (قوله خلافا للشافعي) وابى البسر
 من بناء على ان المقلب حق العبد (قوله ولا اعتياض) وكذا لا عفو فيه نعم لو عني المقذوف
 فلا حد للصحة العفو بل ترك الطلب حتى اوعاد وطلب حد عن الشتم ولذا لا يتم الا بحضرته
 (قوله حد الغلبة حق الله فيه) بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث فقال بل انت لانه لم يعزرا
 لانه حقهما تساويا (قوله لان معناه) انه قيل وان كان ما ذكر معني له على التبادر لكنه يحتمل
 ان يكون لا بل انت كاذب مثلا ومثله وان كان غير متبادر لكن لا اقل عن ابراث الشبهة
 والشبهة دارمة عن الحد قلنا كلمة بل كلمة عطف يستدرك به الغلط فيصير المذكور في الاول خبرا
 لما بعد بل فالشبهة التي تكون في غاية الضعف لا تعتبر بها كما تقر في محله وبه يندفع ما يتهم
 يحتمل كون انه قد لا بل انت زانية وفي قذف الرجل بلفظ زانية لا يلزم الحد على ان هذا
 الكلام خرج مخرج الجواب للسابق ومطابقة الخبر المبتدأ لازم والمبتدأ لفظ انت مذكرا
 (قوله لان احصائه لا يفضل اللعان) اى لا يطله اللعان بخذف ضمير المفعول من الابطال
 فالاولى لا يفضل باللعان (قوله وبزيت بك) قيد بالخطاب لانها لو اجابته بانت ازنى متى حد
 وحده من الخاتبة فلو كان ذلك مع اجنبية حدث دونه لنصد بقها (قوله لامرأة يازانى) يعنى

بلاهاء لان الهاء يحذف للترخيم (قوله ورجل يازانية لا وعند محمد يحد) لان الهاء تدخل للبالغة
 كعلامة قلنا الاصل في الكلام التذكير (قوله ولا يصير به قاذفا) لان انكار الولادة انكار للزنا
 بل انكار للوطي اصلا فلا حد ولا لعان (قوله يحد قاذفه) الصواب قاذفها كما في الزيلعي
 اعله غلط من النسخ (قوله بكل وجه كوطي الاجنبية ولو مكرها) فان الاكراه وان اسقط الاثم
 لا يسقط الفعل عن ان يكون زنا نقل عن الفتح عن المبسوط (قوله او من زنت) وكذا من زنى
 ولهذا قيل الاولى ان يقال كذلك (قوله او اقربه) هذا هو الصواب وما في بعض النسخ او اقراه به
 سهو من النسخ لانه يكون معناه او اقام بينة على اقراره بالزنا والبينة على الاقرار بالزنا لاتعتبر
 اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقد رجع فلقوا البينة وان كان مقرا لا تسمع مع
 الاقرار الا في سبع مذكورة في الاشياء ليست هذه منها فان نقل عن البدائع من انه يسقط الحد
 باقامة البينة على اقراره بالزنا ويقام حد الزنا على المذنب شيء لا يعتمد به (قوله يكتبني يحد
 واحد) عم اطلاقه ما اذا اتحد المذنب او تعدد بكلمة ام بكلمات في يوم ام ايام طلب كلهم
 ام بعضهم (قوله بخلاف ما اختلف) لا يخفى ما فيه من نوع استدراك بقوله وان اجتمعت
 اجناس مختلفة **فصل** لما ذكر الزنا اجرا المقدرة شرع في غير المقدرة واخرها
 لضعفها والحق بالحدود مع ان منه ما هو محض حق العبد لما له عقوبة ولذا لا تقبل فيه
 شهادة النساء مع الرجال عنده وعندهما وان قبلت لكنه لا يضرب وانما يحبس كذا في النكاح
 وجزم الحنابلة بقبول شهادة النساء فيه كذا في النهر (قوله العز المنع) وقول القاموس
 انه يطلق على ضربه دون الحد قال في النهر عن ابن حجر المبكي هو غلط لانه وضع شرعى
 لا ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من اصله (قوله دون) يعنى لولا لضرب كما في الدرر
 فلا يرد انه قد يكون بالقتل (قوله والصفع) هو الضرب على القفا وعن ابى البسر والسرخسي
 انه لا يباح التعزير بالصفع لانه من اعلى ما يكون فيه من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة
 كذا في البحر (قوله او الكلام) لعله شامل لاشتم غير القذف والا فقد صرح بكون التعزير
 به ايضا (قوله وانظر القاضي) واما باخذ المال فلا يجوز على المذهب وما في الخلاصة من
 جوازه ان رأى القاضي او الوالى ومنه رجل لا يحضر الجماعة قال في البرازية معناه ان يحسبه
 مدة ليتزجر ثم يعيده له فان آيس من نوبته صرفه الى ما يرى لان يأخذه لنفسه اوليت
 المال كما يتوهمه الظلمة اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بلا سبب شرعى كذا في المنح
 والد روعن المجتبى انه كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ثم انه لبس في التعزير تقدير بل هو مفوض
 الى رأى القاضي لان المقصود منه الزجر واحوال الناس فيه مختلفة كما في البحر (قوله واقبه ثلثة)
 وقبل اذناه على ما يرى الامام وعن ابى يوسف انه على قدر عظيم الجرم وصغره قال في التلويح
 والجزاء مما يزيدا بالزيادة والنيق ببقصانها وجزاء سبته سبته مثلها وعن العناية وتقريبه
 من حد الزنا ان يكون باكثر الجملدات وتقريبه من حد القذف ان يكون فيه اقل الجملدات
 (قوله لان مادونها لا يقع به الزجر) اى لمن يناسبه لثلاثين ماسبق (قوله ولا يفرق) رقيق
 يفرق ووفق انه ان بلغ اقصى يفرق والا لشرح الوهابية في الدرر (قوله والتعزير على اربعة)
 قال في الدرر عن النهر وجعله في الدرر على اربع مراتب وكله مبنى على عدم تفويضه للحاكم
 مع انها ليست على اطلاقها فان من كان من اشراف الاشراف او ضرب غير فادماه لا يكتفى بعزيره
 بالاعلام وارى انه بالضرب صواب انتهى (قوله كالداهقنة) اى كبار اهل القرية (قوله وتعزير

الخسائس) اورد عليه الصواب الاخسة فان لفظ الخسائس غير ثابت في اللغة ولا موجود
 في كلامهم (قوله الاعلام) والجر الظاهر ان الواو هنا وفيما بعد ذلك لبس بمعنى او كما توهم
 كابويده تعبير لا غير في الاول (قوله وصح حبسه) اى ولو في بيته بان يمنعه من الخروج منه نهر
 (قوله اذا احتيج الى زيادة تأديب) وعن شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالهجوم
 على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار وبهدمها وبكسر دنان الخمر ولم يفعل احراق
 بيته (قوله وضربه اشد من ضرب الجلد) ظاهره العموم على ما يكون باكثره وهو المتبادر
 من ظاهر التعليل فيراعى الشدة فيه من حيث الكيف وفي الحد من حيث الكم فلا يضرب تجاوز
 الالم فيه على الالم في الحد فلا يحتاج الى تخصيصه بمادون اكثر التعزير لثلاث نفوت المعنى الذى
 لاجله نقص عن الحد (قوله في ازار واحد) وفي قاضيان يضرب في التعزير قائما عليه ثيابه
 وينزع الخشو والفرو ولا يمد في التعزيراته (قوله ثم للزنا) ولهذا الواجب التعزير مع الحدود
 قدم التعزير في الاستيفاء لتحضه حقا للعبد عن الظهيرة (قوله لان جنائية الشرب) نقل
 عن البحر والنهر اى متيقن بسببها للمشاهدة اورد عليه انه يجوز ان يكون لاساغة لقمة
 واجب المراد التيقن من حيث الظاهر (قوله فاضمحل) وجه التفرع ان المنصوصية
 لا يوجب الشدة لما ذكر من الامرين في الشرب يد عليه الظاهر ان المنصوصية راجحة على
 الامرين لان مباهما الرأى والرأى لا يعارض النص فضلا عن الرجمان عليه وانه لا ترجيح
 بكثرة الأدلة على ان صدر الشريعة اورد هذا القول بعد نقل الامر الاول عن القوم فكيف
 يضمحل بما ذكر اذ المورد بعد الامر الاول يكاد ان يقدر ايراده بعد الامر الثاني ايضا لان
 يحتمل الفاء على معنى غير التفريعية وهو المناسب للتعليل الاكثى لماستفهم (قوله لان حد
 الشرب) ان كان عليه للاضمحلال فتفرعه مما سبق لبس بمناسب اياه اذ علمته حيثئذ يكون ما ذكر
 قبله من الامرين وان علة للالزمة المفهومة من التفرع فلا يصلح هذا علة لذلك فالاولى ان
 يورد بالواو والعاطفة او يعلى بدل لان تأمل (قوله بل باجاء الصحابة) فان قيل وقع في البحر
 نقلا عن اصحاب السنن الاربعة حديث من شرب الخمر فاجلدوه والاجاع انما يصار اليه
 عند عدم النص من الكتاب والسنة قلنا يجوز ان يكون ذلك سند الاجاع (قوله غايته) انما
 حله عليه لما ذكر صدر الشريعة في باب حد الشرب من ثبوت حد الشرب باجاء الصحابة
 (قوله وقد تقرر في الاصول) يفهم منه تسليم صحة القياس وقد ذكر في الاصول ان القياس
 لا يجري في الحدود والظاهر عدم الفرق بين القياس والذى في اثبات اصل الحكم لعموم دليل
 المنع الا ان يحتمل على الفرض والنسليم (قوله وعزز بقذف مملوك) من قبيل اضافة المصدر
 الى مفعوله (قوله لانه جنائية قذف) وهو منكر بل كبيرة لاحد فيها وفي الاشياء وضابط التعزير
 كل معصية لبس فيها حد مقدر ففيها التعزير وقال في الدرر وعزز كل مرتكب منكر واذا
 مسلم بغير حق بقول او فعل الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كتب ولو بغير العين او اشارة البدو قال
 قاضيان يعزز بما يملق به المقذوف شين وعار (قوله بقذف مسلم) التقيد بالمسلم اتفاق اذ لو
 شتم ذميا يعزز كذا في البحر عن القمح (قوله لخيرئذ لا يعذر) لانه قد الحق الشين هو بنفسه
 قبل قول القائل لانه شهادة على الجرح المجرد لعدم بيان السبب باجاء لفظ الفسق فان
 بين بما تضمن اثبات حق الله تعالى او العبد فتقبل كما ان قاله يافاسق فلما رفع الى القاضي ادعى
 انه رأى يقبل اجنبية او عاتقه او خلا بها او نحو ذلك ثم قام رجلين لانها تضمنت اثبات حق الله

وهو التعزير على الفاعل وكذا خرج الشاهد وينبغي ان يسأل القاضي فان بين سببا شرعيا لا يتطلب منه اقامة البينة فلو قال هو ترك الواجب عليه ينبغي ان يسئل المقول له عن الفرائض التي تفرض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه ولا شيء على القائل له يافاسق يدل على صحة هذا مافي المجتبى ان من ترك الاشتغال بالفقه لا يقبل شهادته كذا في المنح وفي النهر ثم فان في النهر المراد ما يجب عليه تعلمه (قوله وبيا كافر) وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا به يعني شرح وهبانية ولو اجابه بليك كفر خلاصة وفي التناخر خاتمة قيل لا يعزى مالم يقبل ياكافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتسلا كذا في النهر اورد عليه انه يرجع خلافة حالة السب والاذية فلهذا اطلقه في الهداية وغيره ويمكن ان يقال معنى قوله لا يعزى لا يتعين التعزير بل يحتمل ان لا يعزى بان يؤل القائل كلامه بالكفر بالطاغوت بخلاف قوله ياكافر بالله ثم النداء ليس بقيد فانه اذا قال انت فاسق او فلان فاسق ونحوه يعزى كذا في المنح تعويلا على القينة ولا يبعد ان يقال وجه النداء اشارة الى اشتراط الحضور في التعزير كما وقع في بعض الفتاوى نقلا عن حاروي المنية اذا قال المغاسبة لا يلزم تعزير لانه غيبة لكن يتنافيه مافي الفتاوى الزائدة من ان الغمر بالعسين غيبة وهي حرام والحرام داخل في ضابط التعزير وهو ان يعزى بارتكاب كل معصية ليس فيها حد مقدر على مافي المنح (قوله يا خائن) وكذا يفسقه يا ليد يا حق يا باجي يا عوانى كما في الدر (قوله الا ان يكون لصا) تخصص هذا الاستثناء هنا اتفاقا كما اشير آتفا ووقع في النهر انما يعزى بهذه الالفاظ اذا لم يكن المقول له متصفا به فان كان لا يعزى لانه صادق في الاخبار ثم ان كونه لصا مثلا اما معروف يعرفه الكل او يعرفه القاضي او يقام عليه البينة (قوله يا ابن القعبة) فيه ايماء الى انه اذا شتم اصله عزى بطلب الولد كما ابن الفاسق ويا ابن الكافر كذا في النهر (قوله يرد على ظاهره) ان كان مرجع الضمير الاخير فلا يلزم قوله هذه المعاني وان المجموع فلا يلزم قوله مع زيادة امر قبيح الا ان يقال المراد ان يكون في القعبة معنى الزناء على الجميع مع زيادة امر قبيح في بعضه وهو الثالث او مع زيادة امر قبيح في الجميع من حيث هو جميع لكن في وجود معنى الزناء في الثاني خفا لان الهمة بالكسر والقبح ما هم به امر ليفعل كما في القاموس وغيره اللهم الا ان يقال المراد من تكون ههنا الزناء مع تحققه لكن يرد عليه انه بمجرد احتمال او سلم التبادر له اقل من الشبهة المعتدة في درء الحد ويؤيده مافي الذخيرة بعد هذا التفسير فلا يكون هذا قدفا (قوله اللهم الا ان يقال) واجب بان احتمال ارادة المعنى كاف في درء الحد ومنع بان اللفظ بالاختلاف في تفسيره لا يكون محتسلا حتى يصلح مدار للشبهة نعم لو فسر مجتهد لفظا بشيء ونهى عليه حكم هذا التفسير فلا كلام في صحته وانت تعلم انه لو سلم نفي كل قائل ما قاله الاخر يتيوز بناء من نفي الحد في هذه اللفظة على هذا التفسير على انه لو كان القاذف بها او كان خارجا عن اصحاب هذه الاقوال الثلاثة فلا ينبغي وجود الاحتمال ثم قيل وجه التضخيف في الجواب انه بالنظر الى كونه افحش من الزناء لا يخلو عن اشكال الا ان يقال الاختلاف في معناه كاف في درء الحد لكن بقي الاشكال بقوله است لا يكتفاه بانضمام القرينة يوجب الحد وان كان محتسلا لمعنى آخر وانت خبير اندفاعه من تقرير الشارح بل مقصور ليس الادفع ذلك على ان الافحشة لو كانت نكاث في الثالثة وقد قال في الايضاح لذلك المعنى لا يحد فان بالاجرة يسقط الحد عند خلافهما (قوله ولفظ القعبة لم يوضع لمعنى الزانية) فيه ان التسمية في الاول وضع ثاني والتخصيص بالوضع

الاول تحكم على التبادر في الاطلاق هو الوضع الثاني ولوسل فلقذف بصريح الزناء يكون في المجازى لوم شهورا معينا اذ الصريح يوجد في المجاز ايضا اذا كان معينا والتعمية من اماراة التعيين ولهذا قال في المنع عن الظهيرية بعد ذكر هذه الاقوال والاتصاف ان يجب الحد فيه في ديارنا اذ يستعمله احد الا في مقام الزانية سيما حالة الغضب فكأنه صار حقيقة عرفية ثم قال فيه ايضا ثم رأيت في المضمرات النصريح بوجود الحد فيه وهو ظاهر (قوله موضع تأمل) لعلة ما ذكرناه آنفا او ما قبله ايضا (قوله الحب) اى الخداع (قوله يا حار يا خنزير) وقع هذان اللفظان في فاضيل خان في سلك ما يوجب التعزيز يا قرد وكذا ياور يا قير يا حية اظهر كذبه (قوله يا بغا) قال في الدر هو المأبون بالفارسية وفي المنقذ في عرفنا يعزز فيها حوافي ولد الحرام نهر والضابط انه متى نسبته الى فعل اختياري يحرم شرعا وبعد عار عار فاعزز والا لا ابن كمال انتهى (قوله لان مقصود المدعى) فيه ايماء الى لزوم كون صدور الكلام عن قائله على وجه الدعوى عند الحاكم واما اذا صدر على وجه السب او الانتقام فيعزز كما نقل عن فتاوى فارئ الهداية (قوله وهو حق العبد) اى غالبا لانه قد يكون حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم ان جارا الفاعل ولا يمين كالوادي عليه انه قبل اخته مثلا ولا يجوز التكفل فيه فقط ويجوز ان الله يمدع شهادته فيكون مدعيا شاهدا لومعه آخر وفي كفاية النهر معنى البحر وغيره للقاضى تعزير المتهم وان لم يثبت عليه وكل تعزير لحق الله تعالى لا يحتاج الى دعوى ولا على ثبوته بل يكفي خبر عدل واحد او مستورين لان التهمة ثابتة بهما ولا يحتاج الى لفظ الشهادة ولا الى مجلس القاضى بل يكون بارسال الكتاب الى السلطان لجزره والسلطان يعتمد ان عدلا والجرح المجرد يقبل فيه فايكتب من المحاضر في حق انسان يعمل في حقوق الله تعالى ومن افنى بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى لمختصا ونقل عن العيني ومن يتهم باقتل والسرقة وضرب الناس احبسه واخذه في السجن حتى يتوب (قوله وعلى الخروج من المنزل) اى بغير حق (قوله وترك الاجابة الى الفراش) اى لو طاهره من نحو حبس ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها الصغير لكانه اوجارته غير ولا تعظ بوعظه واشتمه ولو نجوا حار او دعت عليه او مرت ثيابه او كتبه ليضعها اجنبى او كشفت وجهه الغير محرم او كلمته واشتمه او اعطت ما لم تجر العادة به بلا اذنه والضابط كل معصية لاحد فيها فلزوج والمولى التعزير وتام التفصيل في البحر (قوله لا على ترك الصلوة) مخالف لما في الكنز والملتي (قوله فان دمها) اورد بمن مانت من جاع الزوج ودفع ان المهر ضمان البضع فلو وجب الدية لزم ضمانين في مقابلة مضمون واحد ورد المهر في مقابلة منفعة البضع والضمان في مقابلة تلف النفس والعوض المضمون ايسر واحد لا يخفى ان هذا التعزير يربح والوطى كالأوجب بالنسبة الى العقد وان الوطى كان رضاهما وتسليمها اياه ولو حكما بالنسبة الى العقد (قوله وهما مطاوعتان) اورد الصواب مطاوعان لان الاصل في التغليب تغليب الذكر على الانثى اقول وفي بعض النسخ بالذكر ويمكن ان يقال ان لقوة المطاوعة في جانب الانثى وصدر اكثر الداعى منهن (قوله قتل الرجل) في ابراده هنا اشارة الى ان مثل هذا القتل من التعزير وفيه اشارة ايضا الى ان التعزير يقيم كل احد حال مباشرة المعصية قبل الفراغ قيد بانزوجة والمحرم للفرق لان في الاجنبية لا يقتل ابتداء بل ان علم انه لا يبرز بصباح وضرب والا لا هذا الفرق موافق لما في البحر لكن اورد عليه في النهر بما في البرازية من عدم الفرق في لزوم الشرط فيهما والاحصان لبس بشرط على الاصح

لانه لبس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل ان كل شخص رأى مسلماً يزني يحل له قتله وانما يمنع خوفاً ان لا يصدق انه زنى قال في التنوير وعلى هذا المكبر بالظلم وقضاء الطريق وصاحب المكس وجب عليه الظلمة بادن شيء له القيمة وقال في الدرر وجب الكبار والاعوان والسعاة يساح قتل الكل ويثاب قاتلهم وافق الناصحى بوجوب قتل كل مؤذن انتهى

كتاب السرقة * لغة اخذ الشيء ومنه استرقاق السمع فتسمية المسروق سرقة مجاز (قوله وشرحاً) اى الشرعى الذى يتعلق عليه القطع ويكون فى معنى الحد المطلق لان الشرعى باعتبار الحرمة اخذه كذلك نصاً ام لا (قوله مكلف) يشمل الاخرس والاعمى وقد ذكروا بعدم قطعهما لاحتمال نطقه بشبهة ولجهله بمال غيره ولهذا اورد بعضهم فى التعريف قيدى ناطق بصير فلا يخلص الا يجعل التعريف على الاعم والاغلب (قوله جيدة) فلا قطع بتقريزها عشرة مضروبة ثم اعلم انه زاد بعضهم فى التعريف قيد ظاهره الاخراج احترازاً عن ابتلع ديناراً فى الخز وخرج فانه لا يقطع ولا ينظر تعوطه بل يضمن مثله وقيد من صاحب يد صحيفة لاحتراز سرقة السارق من السارق وقيد مما لا يتسارع اليه الفساد كلهم وفواكه وقيد فى دار العدل احترازاً عما فى دار الحرب والبغى وقيد لاشبهة ولا تأويل فيه فالاولى ان يشير اليه ولو شرحاً (قوله محرزاً بمكان) لو اخذ بكرة واحدة اتحد مالكه ام لا ولو يمرار لا يقطع (قوله كما اذا نقب) قالوا الخفية لازمة فى الابتداء والانهاء ان فى النهار وان فى الليل يكفى الابتداء فقط وهل العبرة بنعم السارق ام لنعم احدهما خلاف (قوله فى غن المحن) اى السرقة على ما فهم من القاموس (قوله لان النص الوارد الى آخره) الاوضح ان يستدل بما روى عنه عليه السلام لا يقطع اليد فى اقل من عشرة كما فى بعض الفقهاء لعله فهم ضعفاً فى سنده يومى اليه تصريح راوى هذا الحديث (قوله وكونها مضروبة) لاجابة الى هذا التعليل بل يومى وقوع لفظ مضروبة استدراك لما فى المغرب الدراهم اسم المضروبة ولهذا جمل على التاكيد (قوله ان قرمرة) ان طائفاً لان اقرار مكرها باطل فلا يفتى بعموبته لانه جور تجنبس وفى السراجية ضربه خلاف الشرع وفى اكرام البرازية من المشايخ من افق بصحة اقراره بهامكرها وعن الحسن يحصل ضربه حتى يقر ما لم يظهروه العظيم وعن ابن العز الحنفى صح انه عليه السلام امر زبير بن العوام بتعذيب بعض المعاهدين حين كتم كذا حى بن اخطب ففعل فدلهم على المال قال وهو الذى يسع الناس وعليه العمل والافالشهادة على السرقات اندر الامور ثم نقل عن الزيلعى فى آخرباب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره المصنف تبعاً للبحر وان الكمال زاد فى البحر وينبغى التعويل عليه فى زماننا الغلبة الفساد ويحمل ما فى التجنبس على زمانهم كذا فى الدرر (قوله كذا فى سائر الحدود) فيه نوع مسامحة لا يثنى والمق من التشبيه مع عدم جواز النساء واختصاصه بالذكور فى بعض النسخ من سائر الحقوق فهو الناسخ (قوله وسألها) وايضا يستل هذا الكل عن انقرا الازمان والمكان كذا نقل عن الفتح واورد على استثناء المكان لاحتمال انه فى دار الحرب وايضا على استثناء الزمان لاحتماله فى حال الصغر والجنون (قوله قطعوا) قبل الاول تقريده بان دخل الحزب كلهم الا ينافى بماسأى من قوله اودخل بيتا وناول من هو خارج البيت لا قطع عليها لا يثنى ان مشاركة الجمع فى السرقة انما يتصور عند تحقق صدق السارق على الكل وهذا يتوقف على الدخول لكن لو كان فيهم صغير او مجنون او ممتوه او محرم لم يقطع احد (قوله وكان خفياً) علل فى الهداية بان التقبل منه لا يرغب فى سرقة

واورد عليه ان الثقل لا يثاقى المالية ولو صح هذا امتنع القطع في فردة حل من قماش وايد بما
اطلق الحاكم في السكافي بالقطع لا يبعد ان يفرق الثقل من الباب من الثقل من غيره لان اصله
حيث من جنس المباح بخلاف غيره كانه اشير اليه بالتقييد بقوله من اى الباب كما في الزيلعي
في التعليق انه لا يرغب في سرقة الثقل من الابواب وقيل الصواب في التعليق اشتراط الخفاء
في السرقة لان ما حله اثنان فصاعدا لا يؤخذ بالخفاء عادة وقيل انه اذا كان ثقبلا لا يقصد
احرازه وان كان في مخزوع يمكن ان يقال ان ثقله غالباً يعلق غالباً على جدار خارج الدار ولا قطع فيه
(قوله وصيد) الاولى وطير يشمل مثل البط والدجاج كما على الاصح على ما نقل عن الغاية
(قوله ولا يمتسارع) اى كل ما لا يتيقن حوله في الدار المختار (قوله ولا في اشربة مطربة) ولو الاناء
ذهبا (قوله وباب مسجد) ولو صغيرا او موضوعا في داخل المسجد فلا يستدرك بما تقدم من
قوله وباب من خشب وكذا لا قطع بتاع المسجد كصنبره وقناديله وكذا استار الكعبة عن
الفتح (قوله المراد دفاتر مضى حسابها) فيه اشارة الى ان المعمول بها لا يقطع بها لان المقصود
علم ما فيها وهو ليس بمال لا فرق في هذا بين دفاتر تجار ودوان واوقاف ونهر (قوله وان سرق
منه عروضاً يقطع) الا اذا قال اخذته رهنا او قضاء (قوله حتى اذا تغير) ولو كان التغير معنويا
كما اذا باعه المسروق منه بعد القطع ثم اشتراه فسرقة لان تبدل السبب كتبدل العين (قوله
ذى رحم محرم) اى بلا رضاع لانه لو كان بالرضاع كابن عم هو اخ رضاعا قطع (قوله مرضعية)
اورد ان الصواب مرضعة بلاباء وكذا سائر اقربائه من الرضاع تخصبها بالذكركم خلاف ابى
يوسف في ذلك خاصة (قوله ولا بسرقة من سيده او عرسه) في البحر ان العبد في هذا ملحق
بمولاه حتى لا يقطع فيما لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى ولا بسرقة الضيف ولو
سرق من غير البيت الذى اضاف فيه ان من تلك الدار ولو اذن لمختصين فدخل غيرهم
وسرق قبل يذبحى ان يقطع (قوله مغنم) مال غنمة (قوله وحام نهارا) اراد من النهار
مجرد فلو اذن في الليل ومنع في النهار يعكس الحكم اورد عليه ان قيد نهارا على ما دل عليه
كتب القوم انما هو اذنت في دخوله لا للحمام لان عدم القطع فيه ليس بمقتضى الحمام
وانت تعلم الدفاعه مما حرر على ان عطف الثانية على الاولى عطف عام على الخاص ولهذا
اكتفى بعضهم بالاخيرة وقيد الخاص قيد للعام وقد فهم ايضا من الايضاح لزومه
بالنسبة الى الحمام وقد صرح بعضهم ان الحمام صالح لصيانة الاموال الا انه اختل الخرز
بالاذن ولهذا يقطع عند عدم الاذن (قوله ولم يخرج من الدار) هذا في الصغير فقط بل يلى
(قوله لان الاول لم يخرج) اى لم يوجد منه الاخراج (قوله لا اعتراض يد معتبرة) هى يد الخارج
(قوله فلم يتم السرقة من كل منهما) اورد انه يوهى تمام السرقة في احدهما والمقصود النفي
من كل منهما ودفع ان المراد من عدم التمام هو النفي مطلقا (قوله او طرصرة) اى شق (قوله
والرباط) اى الشد والعقد (قوله من قطار) بفتح القاف الابل على شق واحد وكذا في الدر
وفي النسخ بكسر القاف (قوله او خلا) فيه اشارة الى انه لو شق الجوالق على الحمل واخذ ما فيه
يقطع (قوله لا الحفظ) وان كان حافظ يقطع ويشير اليه قوله وقطع ان حفظ (قوله فان
الجوالق) بضم الجيم (قوله او اخرج من مقصورة دار) يعنى لو كان للدار مقاصير واخرجها
من مقصورة الى صحن الدار فانه يقطع لان كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على حدة (قوله
او سرق صاحب مقصورة) يعنى لو كان في دار واحد بيوت عديدة اصحابها متغابرة فالعوض

من الاححاب سرق من بيت بعض الآخر (قوله فاخرجه) فلولم يخرج له يل خرج الحمار
 بنفسه لا يقطع ولو التي في النهر فاخرجه الماء بسبب القائه فيه يقطع (قوله للامام ان يقتل)
 هذا ان عادوا ما قتله ابتداء فلبس من السياسة وفي التقييد بالامام اشارة الى ان للقاضي لبس له
 ذلك لان الحكم بالسياسة مختص له كافي البحر **فصل** يقطع بطلب المسروق
 منه المال مطلقا وبحكم القاضي وبحضوره عند القطع واما حضور الشهود فلبس بشرط
 على الصحيح على ما قرر في المنع ورجح في الشرع لئلاية (قوله والقراءة المشهورة) لانها كالرواية
 المشهورة يجوز الزيادة بها على الكتاب اذ تقييد المطلق من قبيل الزيادة (قوله من زنده) هو
 مفصل الرسغ (قوله الا في حرور) فلا يقطع فهو استثناء من قوله يقطع فيجب حتى توسط الامر
 فيقطع ويحسم فتمن زينه واجرة الحداد وكلفة الحسم على السارق عندنا لنسببه بخلاف
 اجرة المحضر للمخصوم ففي بيت المال وقبل على المتردد شرح وهابية قلت وفي قضاء الحائنة
 هو الصحيح لكن في قضاء البرازية وقبل على المدعى وهو الاصح كالسارق در مختار (قوله
 ولنا جاع الصحابة) ولانه اهلاك معنى والحد زاجر ولانه نادر والزجر فيما يغلب (قوله جواب
 هذا الشرط قوله الا في لم يقطع) هذا الكلام موجود في نسختنا بعد قوله وان اقر السارق
 وان لم يوجد في اكثر النسخ سهوا من الناسخ (قوله واوصبعها) اى اصبعين لكن سوى الابهام
 (قوله قبل الخصومة) في بعض النسخ قبل القبض سهوا من كاتبه فيه اشارة الى انه لورد
 بعد المرافعة يقطع وكذا بعد الشهادة قبل الحكم واطلق في الرد ليشمل الحكمى منه كالسواه
 ولو في غير عياله لان لهؤلاء شبه الملاك وفروعة وكل ذى رحم محرم ان في عياله ومواليه ولو مكاتب
 واجيره مسانهة او مشاهرة (قوله مع القبض) اورد ان الواهب عند عدم القبض لا يدعى لانه
 ما كان يهب ليخاصم فلا يشترط القبض اقول في تقييد التعليق بالتكفل اشارة الى دفع هذا
 اذ عدم تمكن الدعوى انما هو عند القبض (قوله قبل القطع) هو الصحيح من النسخ (قوله
 ان اقر) قيد باقرارهما لانه لو اقرانه سرق هو وفلان كذا وانكر فلان فانه يقطع المقر (قوله
 اقول فيه بحث) اورد عليه ان عبارة الوقاية احسن واشمل له لان الحكم لبس مختصا بسابقة
 الاقرار على الدعوى بل الحكم كذلك اذا حكم بالينة اولا ثم ادعى احدهما الملك فعبارة الوقاية
 شاملة لهما دون عبارة المصنف اقول اختار ابن الكمال في الابيضاح عبارة الوقاية و اشار
 الى التعميم (قوله ذى يد حافظة) الظاهر انه يشمل اللقطة من حافظتها وقد نقل عن الحائنة
 بعدم القطع (قوله كاب) وكذا المتولى (قوله وصاحب ربا) فان باع درهما بدرهين
 وقبضهما فصرقانه (قوله قطع في رواية اى لا يقطع) لكن بعد القطع للاول ولاية الاسترداد على
 مافى الفتح والواجب رد الحاكم الى المالك على مافى النهر (قوله قطع عبد) اى مكلف ولو محجورا اقر
 بسرقة فغ البينة بالاولى لكنه يشترط حضور المولى عند قيام البينة عندهما خلافا للثاني
 مع الاتفاق بعدم الاشتراط في الاقرار (قوله ان بقى) اى سواء بقى بيد السارق او غيره بالبيع
 او الهبة من السارق له وفي الدر لو استهلكه الغير فلما لك نصيبه ونقل في الشرع لئلاية عن
 الفتح لو قال المالك قبل القطع انا اضمنه اى السارق لم يقطع لانه يتضمن رجوعه عن دعوى
 السرقة الى دعوى المالك (قوله وان تلف) قال في النهر الا انه يقتضى اداء فيمتهاد بانه وبه يمكن توفيق
 الروايتين (قوله لحضورهم) الاول لحضور منكم كما قيل لا يخفى ما فيه (قوله ولاى لا يضمن)
 ولو عمدا في الصحيح (قوله من امر يقطع يمينه) وكذا لو قطعه غير الحداد في الاصح (قوله

لئلا يكون اقرا بالسرقة) لانه بمعنى الماضى (قوله لئلا يكون بمعنى الاستقبال
او الحال والاحتمال مورث للشك نقل عن ابن وهبان واعمال اسم الفاعل دل على انه لم يرد به
المضى لانه لا يعمل اذا كان بمعناه الاعتدالكسائى وهشام فلا فرق واجاب به لماضيف الى المفعول
الظاهر كان استعماله بمعنى الماضى وان لم يميز الجمهور انتهى وعن شرح الوهبانية ينبغي
الفرق بين العالم والجاهل لان العوام لا يفرقون الا ان يقال يجعل شبهته لدراء الحد وفيه بعد
فما ذكر يعرف ان ما نقل عن بعض الكتب ان الكسائى نازع في تقدم الجلوس عند السلطان
مع ابى يوسف فقال ابى يوسف فلنبحث عند السلطان ليطهرهم مقامنا فسأل ابى يوسف من الفقه
عن يسجد للسهو فسهى في اثناء ذلك هل يجب السجود اذ باب الكسائى من العربية لالان
المصغر لا يصغر فاستحسنه ابى يوسف وسأل الكسائى من العربية عن قال اناسارق ثوب
فلان بالاضافة والتووين قال القطع فيهما باقراره واجب وقال الكسائى اخطأت بل يجب
في الاضافة فقط لان الاول اخبار عن الماضى والثانى عن الحال ليس بصحيح لانه خلاف مذهب
الكسائى والمحل على الازام مشترك بين الطرفين (قوله من شق) اى سرق ثوبا فشقه (قوله
وهو بعد الشق) ان لم يصل الشق الى الالتفاف الموجب التلك بالضممان بان ينقص اكثر
من القيمة (قوله وقد ترك في الوقاية) واجيب بان هذه الفائدة علمت مما سبقاتى وما تقدم
فطر فيهما طريق الابتجاز (قوله ان سرقته) يوجب القطع لكن يضمن قيمتهما (قوله
ومن جعل ماسرق) وما لو كان ذلك مثل نحاس فجعله اوانى فان يباع وزنا فكذلك وان
عددا فهي للسارق اتفاقا اختيار كذا في الدرر

لما فرغ من احكام السرقة شرع في بيان احكام قطع الطريق وقد مره على الجنائيات
لكثرة وقوعها اول لترقى من الادنى الى الاعلى اولان كون الثانية سرقة مجازية لضرب
من الخفاء وهو الاخفاء عن الامام والذسمى بالكبرى ولها شرائط ثلثة مختصة بها في ظاهر الرواية
ان يكون من قوم لهم شوكة وقوة او واحد كذلك وان يكون في مصر او منزله كابين المصريين
او القريتين وان يكون بينهم وبين المصر مدة سفر وعن ابى يوسف اعتبار الشرط الاول
فقط فيتحقق في المصر ليلا وعليه الفتوى كما عن الاسيبجاني وكذا في البحر ونقل عن شرح
الصحاوى (قوله يجب عليه الحد) لكن يضمن المال هذا ان كان منفردا فان مع العاقلة فانه
يحد ولا يصير شبهة كاختلاط ذى الرحم بالقافلة فانه شبهة نقل عن الفتح (قوله بل بان يظهر
فيه سيماء الصلحاء) او يموت (قوله ان كان صحيح الاطراف) فلو كانت رجله اليسرى مقطوعة
او شلاء اورجله اليمنى كذلك لا يقطع (قوله ولو كان قصاصا) ولهذا لم يشترط كون القتل
موجباً للقصاص لوجوبه جزاء لمحاربته تعالى بمخالفته امره قبل وبهذا الحل يستغنى
عن تقدير مضاف كما لا يخفى (قوله قطع ثم قتل) يعنى يخير الامام بين هذه الاربعة (قوله
اى يحاربون اولياء الله) وعن الفتح اى عباد الله وحسن ثبوت الحكم على الذمى يرد عليه
ان المناسب باسناد الفعل اليه تعالى هو الاول عنه ايضا سمي قاطع الطريق محاربا لله لان المسافر
معتمد عليه فمخ ازال امنه حارب من اعتمد عليه في تحصيل امنه (قوله ويترك ثلثة ايام) من موته
ثم يخلى بينه وبين اهله ليدفونه (قوله لا اكثر) وهو الظاهر وعن الثانى يترك حتى ينقطع
(قوله واما اخذ) ظاهره بيان الاختصاص بالاموال الاولى نعمهم على مثل قتل وجرح (قوله
وتقتل احدهما) اورد لوقال بمباشرة احدثهم بشمل غيرهم من الاخذ والاختاف (قوله رء) بكسر الراء
وسكون الدال المهملتين المعين الانحاز بالحاء المهملة والمجعة الاجتماع (قوله اى لم يقتل ولم يأخذ مالا)

أي نصابا قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد أيضا لان المقصود هنا المال
وهي من الغرائب اورد عليه ان مجرد الاضافة بوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة ودفع
المقصود من الحبس حتى يتوبوا التعزير لا الحد فكأنه لا يلزم من انتفاء الحد حينئذ انتفاء الحبس
والتعزير المذكور كما انه لا يلزم منه انتفاء قصاص الاطراف واخذ الارش وضمان مادون
النصاب وضمان ما يفسد اليه الفساد (قوله فتاب) ومن تمام توبته رد المال وقيل لافي النهر
عن السراج قالوا او قطع الطريق واخذ المال ثم ترك ذلك واقام في اهله زمانا ثم قدر عليه
درء عنه الحد لانه لا يسوغ حينئذ مع تقادم العهد (قوله او قطع بعض المارة) قيل الصواب
بعض القافلة (قوله او الارش) الاولى او العفو كما فيما بعده (قوله وعن ابى يوسف)
هذا هو الموافق لاطلاق المحاربة (قوله مع القطاع امرأة) اورد انه خلاف ظاهر الرواية
ونقل عن الكمال ثم عجب ممن يذكره مع نص المبسوط منسوب الى ظاهر الرواية ان المرأة
كالرجل مع مساعدة الوجه له (قوله عشر نسوة) اورد انه ايضا مبني على غير ظاهر
الرواية والعجب من المصنف رحمه الله ذكر هذا مع اشارة الكثر الى خلافه ثم اعلم انه يجوز
ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتله عليه لاطلاق الحديث من قتل دون
ماله فهو شهيد كذا في الدر كتاب الاشربة لا يخفى وجه مناسبه
لان هذا في الحقيقة كالبیان لبعض انواع الحدود اعني باب حد الشرب ولهذا اورد عليه
بان لا ينسب على هذا ان يؤخر حد الشرب عن حد السرقة في الذكر حتى يلى كتاب الاشربة
باب حد الشرب مع انحطاط رتبته في نفسه لعدم ثبوته بنص الكتاب على ما مر واقول بل
المناسب ان يجعل هذا مع باب حد الشرب في باب واحد لعل الوجه للمصنف هو الاقتفاء على
اثر الجمهور (قوله اعلم ان جميع) اورد على المحصر على الاربعه مستندا بما في قاضين وغيره
ان الاشربة يتخذ من الفواكه بنحو الفرساد والاجاص والشهلي والالبان والتين ويمكن
ان يقال المحصر مبني على الاكثر والاغلب (قوله وهي التي من ماء العنب) بكسر فشد
يخرج منها ما يستخرج بالاستقطار من فضلات الخمر لانه ليس بخمر حقيقة بل مجاز ولهذا
لا يكفر مستحله ولا يحد بدون السكر غايته يلزم عدم ذكر حكمه لكنه يمكن انفهامه بالمقايسة على
ما ذكر (قوله قلنا لانسلم) لكن عليه ما روى عنه عليه الصلوة والسلام مما خرجه مسلم عن ابن
عمر رضي الله عنهما كل مسكر خمر وآخرون عن نعمان بن بشير ان من الخنضة خمر وان
من الشعير خمر ومن الزيت خمر وفي العسل خمر الا ان يقال ذلك مجاز والكلام بدليل ان
لكل مما ذكر اسمى مخصوصة نحو الباذق والمثلث والمنصف (قوله بل سبب الوضع) يعني
ليس ذلك علة مستلزمة حتى يعتبر اقياس بل مصححة على ما في التلويح (قوله وعندهما اذا
اشتد صار مسكرا) قيل لعل صوابه صار خمر كما في عبارة المحقق ولا يخفى ان جملة صار مسكرا بيان
للاشتداد كما قيل معنى الاشتداد كونه صالحا للاسكار كما يفهم من السوق فالعنى يتحقق الخمر
بمجرد الاسكار قد في اولائه بقولهما قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر
في الشرنبالية عن المواهب (قوله وكذا الطلاء) بكسر الطاء وتخفيف اللام ومد الالف سمي
بالطلاء اعول عمر رضي الله تعالى عنه ما شبه هذا بطلاء البعير وهو القطران الذي يطل به
البعير اذا كان به جرب (قوله قال الزيلعي) وهو الصواب اورد انه لا وجه لتصويبه لاحكامها
ولاسمية اما الاول فلان المحكم بالحرمه في الهداية والكا في ايس ما هو محكوم بها في المحيط

ولا خلاف في حرمة ما ذكروا اما الثاني فلان الطلاء يطلق على كل منهما اذا طلاء كل ما يطبخ من عصير العنب مطلقا وبضارب عليه ان المناسب عليه اما ان يختار في المتن ما صوبه الزيلعي وان يجيب عنه (قوله حينئذ) اي حين ذهاب اقل من ثلثه (قوله وحرمة السكر) بفتحين (قوله وتقع الزبيب) تقع هو اللقاء الزبيب في الماء لخروج الخلاوة والقع اسم المشروب (قوله اذا غلبت) قيد لاثنته الاخيرة (قوله وحرمة الخمر اقوى) وايضا نه سقط تقومها في حق المسلم وحرمة الانتفاع بها ولو سقى دواب او لطين او نظر للتلهي او في دواء او دهن او طعمام لو غير ذلك الاتخليل او الخوف عطش بقدر الضرورة فلو زاد وسكر حذ كذا في الدر عن المجتبى (قوله وشارب غيرها ان سكر) ولم يبين من الغير حكم فيجاسة السكر والتقع خفيفة على مختار السرخسي وغلظة على مختار الهداية (قوله وهو ما يطبخ من ماء العنب) هو ما سماه المحيط بالطلاء وماروي عن كبار الصحابة انما لماروي عن ابي موسى رضى الله تعالى عنه انه يشرب من الطلاء ما ذهب ثلثه وبقى الثلث رواه الترمذي وله مثله عن عمر وابي الدرداء وقال البخاري اي عمر وابو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث وتماه في النخ (قوله لاستمراء الطعام) اي لهضم الطعام (قوله فيما اذا قصد التقوى) وكذا للتداوى بل لنفس الاستمراء بلا تلهي ايضا كما في الدر (قوله لان الماء) الظاهر لان الماء اما يذهب الا لظافته واطافته او يذهب منهما على السواء فلا يعلم كون الذاهب ثلثي ماء العنب (قوله وحل نبذ التمر) هذا ان لم يشرب بلا هو ولا فقلبه وكثيره حرام وما لم يسكر اذا شرب بطن الاسكار فحرام ايضا (قوله وعند محمد والشافعي حرام) في الشرع بلالية عن البرهان والحقها محمد كلها بالخمر في المشهور وبه يفتي (قوله وبنيذ العسل والتين) لا يفتي ما في هذين الذكريين مع عدم ذكرهما في المفسر تأمل (قوله اذا شربت) ما لم تسكر وعند محمد حرام مطلقا قبلها وكثيرها وبه يفتي وهو مروى عن النك في طلاق البرازية وقال محمد ما سكر كثيره فقلبه حرام وهو نجس ايضا (قوله واذا اسكر واحد) اذا الاسكار تحقق به وهو علة الحرمة ولهذا يحرم اكل النجس والخشيشة والافيون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك فلا حرج عليه وان سكر منه بل يعزى مادون الحد ونقل عن الجامع وغيره من قال بحل النجس او الخشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكفر ويباح قتله (قوله وعن ابن حجر المكي) انه صرح بحريم جوزه الطيب باجماع الائمة الاربعة (قوله بل اذا شرب الماء) اقول يمكن استفادة كراهته الدخان من هذا لانه كثيرا ما يلهو وطرب على هيئة الفسقة وقد قال في الدر في الاشياء في فاعدة الاصل الاباحة والتوقف ويظهر اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته انتهى قلت فيفهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا بالتين قتله وقد كرهه شيخنا العبادي في هدية الحاقاله بالثوم والبصل بالاولى فتدبر انتهى (قوله ولا يكره تخليلها فيكون مباحا) وقيل واجبا لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه (قوله والابتذال) هذا قبل استعمال الخمر فيها وان بعده فان كان الوعاء عتيقا يطهر بغسله ثلثا وان جديدا لا يطهر عند محمد وعند ابي يوسف بغسل ثلثا ويحذف كل مرة وتماه في الزيلعي ثم نقل عن التبيين عن النهاية الاستسقاء بالحرام جائزا اذا علم ان فيه شفاء وليس دواء آخر غيره كتاب الجنائيات لا يفتي وجه من سبته لعل الوجه في مناسبه الحدود اشترى كهما في العقوبة ونصبتها القتل وتضمن احدهما صيانة العرض والاخر صيانة النفس وفي بعض انواع الجنائيات معنى الحد

وفي مناسبة الاشربة مناسبة الاشربة بالحدود اذ مناسب الشيء مناسب لما يناسبه وقيل الوجه
ان الشرب منع الجنابات ومنشأ الجناب (قوله وفي اصطلاحات الفقهاء) يرد عليه ان جنابات
الحج ايضا من اصطلاحهم وليست بدخلة في التعريف الا ان يدعى ان المراد جنابا تهيم
في غير الحج اولا اصطلاح لهم في الحج بل باق على اصلها فيه (قوله هو فعل مؤثر) فان قيل
المؤثر في جميع الموجودات بل في افعال العباد هو قدرة الله لانه لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى
قلنا المذهب عند الحنفية المتريدية ان افعال العباد حاصلة بمجموع القدرتين المؤثرتين
فقدرة العبد مؤثرة ايضا والتفصيل في الكلامية (قوله والا فلقتل انواع كثيرة) اورد عليه ان
هذه الانواع في الحقيقة داخلية فيما ذكره الرازي الا انه لا يتعلق عليها قود ودية يرد عليه ان كل
نوع فيما ذكره الرازي يورد عليه الاحكام من القود والدية وذلك الانواع ليست كذلك (قوله
ولا يخفى في قول الوقاية) لا يخفى ان هذا مجاز مرسل من قبيل اطلاق السبب المفضي على
المسبب مع وضوح قرينة في الكلام وفيه تنبيه على ان القتل المعتبر في السبب ما يكون
بالضرب لا بفعل آخر كما قيل (قوله كليطة) بكسر اللام وبالطاء المهملة قسر القصب وكذا
ابرة في مقتل عن البرهان (قوله ونار) لانها تشق الجلد وتعمل على المزاكاة به القود والا فلا
انتهى وفي معين المصنف الابرة اذا اصاب المقتل فقيه القود والا فلا درجتها (قوله
في ظاهر الرواية) فما ذكر قبله على غير ظاهر الرواية والا فبئنا في بينهما (قوله شبهة ولاد
وشبهة ملك ينبغي ان يعم شبهة لبتناول نحو قوله افلتني فقتله وان ظاهر الولاد اعم وسيدكر
ان ذلك في قتل الوالد ولده فقط (قوله ولنا قوله تعالى) يرد عليه الا لازم من الدليل ان القصاص
موجب العمد لا الخطاء فان موجب الخطاء الدية والمطلوب لئس ذلك بل هو ان الدية ليست
من موجب العمد بل موجبه القصاص فقط فاللازم لئس بمطلوب والمطلوب لئس بلازم
اقول حاصل الدليل العمد شيء ورد في شأنه قوله تعالى كتب عليكم القصاص وكل شيء يشانه كذا
فوجبه قصاص فقط ينتج موجب العمد قصاص فقط وهو المطلوب فقوله والمراد به العمد دليل
للمصغرى وبيان الكبرى ان الشرع انما ورد في القصاص دون الدية فيجب ان يقصر على
ما ورد عليه اذ لا مدخل للعقل ويقرب ما ذكرنا ان يقال هذا النص عام لجميع افراد القتل العمد
والخطا مقتصر احكامه بالقصاص فلما خص الخطا بالنص الثاني بقي الاول في العمد
مقصورا على القصاص فاضععل السابق كاللاحق عاريا عن شبهة (قوله اما في الاول)
اجيب عنه ان الاصل في النصين ان يكون كلا منهما مجمولا على حالة فلما خص الثاني بالدية
في الخطا كان اختصاص الاول بالقصاص في العمد لا يخفى ان الاصل الذي ادعاه لئس
بمعلوم قطعا واجيب القصاص متعين في القتل في النص الاول ولا شبهة فيه اذ التخيير بين
القود والدية زيادة على هذا النص وهو ظاهر انما شبهة في كون القتل عمدا بل ظاهر النص
عمومه للخطا ايضا فدفعه ان المراد العمد الخ وانت تعلم انه قريب الى الحق (قوله واما في الثاني)
اقول الحديث مشهور تلقته الامم بالقبول على ما في المنع عن العناية والنهاية وايضا نقل
عن الكفاية ولو سلم ان هذا من قبيل العام الذي خص منه الخطا بالنص الثاني وخص منه
ايضا الامور المذكورة من قتل غير المكلف وغير معصوم الدم مثلا على ان مشايخنا السمرقندي
يجوزون تخصيص العام ابتداء بخبر الواحد ولو سلم فذا جاز عند الشافعية مطلقا فيصلح
الزامه واما ما يجاب عنه ان الحديث دليل مستقلة في بيان موجب العمد وليس لتخصيص

ما في الآية حتى يرد عليه ما ذكره فأورد عليه ان المفهوم من الهداية وشروحه على خلافه
 فلاشكل موردعليهم لا يخفى ما فيه بل الإراد عليه انه حينئذ يلزم معارضة الخبر الواحد بالكتاب
 بل ترجحه عليه في نفس الامر (قوله بل الوجه) حاصله ان موجب كل القتل قصاص فقط
 لان الحيوة انما يحصل به لكن خص منه الخطأ فبقى في العدم مقصوريا لا يخفى ان هذا من قبل
 تخصيص الحكم بخصوص علته على انه ينتقض بالصلح على المال والعفو في اولياء المقتول
 كما هو عندنا لانه ان كان الدية مانعة للحيوة فكذا العفو والصلح وان كانا غير مانعين فكذا الدية
 فالاولى ما سلفناه (قوله او يصلح يبدل) ولو كان البدل اكثر من الدية كما في الايضاح
 عن الحقايق (قوله ولا كفارة فيه) لكن نقل عن الخانية لوقتل مملوك او واده المملوك لغيره
 عمدا عليه الكفارة (قوله السلامة في اطرافه) اى في اطراف الرضيع فانه وان لم يعلم سلامة
 لسانه وسمعه وسائر اعضائه مع ان السلامة شرط في رقبة الكفارة الفرق بين هذا وبين
 عدم وجوب ضمان دية اطرافه في الجنابة عليها ان الحاجة في التكفير لدفع الواجب
 والظاهر يصلح حجتاه والحاجة في الاتلاف الى الزام الضمان وهو لا يصلح حجة فيه وتعمامه في المنع
 (قوله بلا قود) الا انه ان تكرر فلا مام قتله سياسة (قوله بما آله غير جارحة) هذا هو
 الصواب بخلاف ما في اقبل النسخ بما آله جارحة باسقاط لفظ غير (قوله وانما قال
 ولو عبدا) قبل الاولى ان يشير اليه في سائر الانواع وان المناسب ذكره عند بيان الحكم (قوله
 كرميه عرضا) اى مثلاً فكذا صيدا وكذا رمى عرضا فاصابه ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى
 ماورائه فاصاب رجلا او قصد رجلا فاصاب غيره او اراد يد رجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه
 فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لانه اخطأ
 في اصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف الى آخر اسبابه ابن كمال عن المحقق قال
 وكذا لو سقط من يده خشبة او لينة فقتل رجلا يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام
 صدر الشرعية فيه ما فيه كذا في الدرر (قوله او الاجتماع) فانه اجتمع فيه خيء فعل القلب
 وهو ظنه صيدا مع خطاء الجوارح وهو اصابة الغير (قوله لعدم قصد التائم) هذا علة للاولى
 وعلة الثانية مفاد منه دلالة او مقايسة (قوله دون ثم القتل) اى مطلق نفس القتل عمدا او لا
 في وجهى الخطأ بل فيه اثم ترك الاحتياط كما يشعر التعليل وصرح في صدر الشرعية وهو
 المناسب لقوله عليه السلام رفع عن اثمى الخطاء والنسيان فالكفارة حينئذ يكون امرا تعبديا
 لا يستلزم اثم القتل اذ ليس من شرط الحكمة الاطراد بحسب الافراد كما اشير اليه في الايضاح
 ويحتمل ان يراد من قوله دون اثم القتل اى دون اثم قصد القتل على ما نقل عن الكفاية
 ان فيه اثم نفس القتل وان لم يكن اثم قصد القتل لكن لا يخفى عدم ملائمة التعليل وان ملائمة
 للكفارة (قوله فان الافعال المباحة) يرد عليه انه يلزم حينئذ ان يكون النوى الذى ترك فيه
 مبالغة الاحتياط انما سواء افضى او لم يفض الى القتل وهو ممنوع ولما كونهما حكم الجارى
 مجراه الاولى عدم التفصيل بل الجمع في التعليل بالنص كما في المنع (قوله في غير ملكه) بغير
 اذن السلطان ابن كمال (قوله ولا ارث الا هنا) عدم الارث عند كون الجاني مكلفا ابن كمال
 قبل هذا مستغنى عنه في الجملة **باب ما يوجب القود** (قوله لتقام المماثلة)
 اى في الادمية في صورة الحرب البعيد في دفع ما يرد ان الظاهر تعليل المسئلة بدليل يعنى صورة
 القتل بالعبد لعل منشأه عدم الفرق بين المماثلة والمساواة والمختص بالحر هو الثانى (قوله

لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد) لان هذا مقابلة الجنس بالجنس ومن ضرورة المقابلة ان لا يقتل
 الحر بالعبد (قوله والتخصيص بالذكور) لا يثنى ما عداه كيف وفي خلافه نص ومن شرط
 المفهوم ان لا يخلقه نص وان المطلق لا يحمل على المقيد (قوله لان الشارح يجب عنه)
 ولو اتى النص بلزوم ان لا يقتل الذكور بالانثى مع انه يقتل بالاجماع لا يثنى هذا الجواب (قوله
 ولما ماروى) يرد عليه ان السنة القولية راجحة على الفعلية وان مذهب الصحابي ليس بحجة
 عند الخصم فبالم يعلم اتفاقهم واختلافهم والظاهر ان هذا القول من على من هذا القبيل فلا يصلح
 الزامه فالاولى ان يخرج بعموم امثال النص المذكور الا ان يقال فاذا تعارض فعله عليه
 السلام مع قوله والحال يمكن توفيقهما بان يقال المراد بالحديث المذكور لا يقتل مؤمن بكافر
 حرى بقرينة آخر الحديث هو ولا ذو عهد في عهده كما في الزبلي لزم توفيقهما وهذا
 محمول عليه كما يدل عليه آخر كلامه (قوله والصحيح بالاغنى) اورد عليه ان المفقود في الاغنى
 هو السلامة دون الصحة واذا احتج الى ذكر سلامة العين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة
 فالاولى والسالم بالاغنى (قوله لقوله عليه السلام) الظاهر انه خبر واحد وقد عرفت ان الخبر
 الواحد لا يخصص عام الكتاب وقد عرفت ايضا آتفا عموم الكتاب الا ان يدعى انه خص قيل هذا
 بما يجعله ظنيا ففيه خفاء او يدعى شهرة الحديث ويؤيده ان له شواهد مذكورة في الزبلي
 وايضا الظاهر انه انما يدل على الوالدين لا على الكل والمطلوب هو الكل ويمكن ان يقال
 وجه الدلالة على الكل ان الحديث معلل بالجزئية فالنص الوارد في الابوين بل الاب فقط
 وارد فيهم دلالة او مقابسة لانهم اسباب احيائه فلا يكون سببا لانفائهم فالدية في مال الاب
 فقط في ثلث سنين لانه عمد (قوله وعبد ولده) الضمير ليس للسيد بل للوالد المقدر اى ولا والد
 بعيد ولده (قوله بل يكفر ويدي) قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في وصف المشركين لا يجب
 شيء لسقوط عصمته قال في المنع جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه
 جنى فلا شيء على القاتل (قوله مات شخص) يعنى كان المورث في موته مجموع الاربعه من
 فعل نفسه وفعل زيد واسد وحية (قوله وجب قتله) اى في الحال هذا ان لم يمكن دفع
 ضرره الابه كما في الاصلاح ونقل عن الكفاية فالاولى ان يشير اليه وفي قوله في التعليل لان دفع
 الضرر واجب نوع اشارة اليه (قوله الصائل) من الصولة وهى الهجوم والجملة (قوله
 كذا اى يجب) اورد عليه الصواب كون اشارة كذا الى قوله لاشئ به كما يدل عليه آخر كلامه
 وانت خبير ان المراد باحد هما هو الاخر كما نبهه (قوله او شاهر عصا ليل في مصر) قيل
 لو اطلقه عن قيد المصر لكان اولى لشموله غيره اقول المصر عام للغير ايضا وان كان مجازا
 لكنه شايع (قوله فقتله المشهور عليه) قيل الشرط هنا كون القاتل المشهور عليه بخلاف
 المسئلة السابقة فلا يلزم ان المسئلة الثانية تغنى عن الاولى يرد عليه انه قال في التبيين انه لا فرق
 في عدم وجوب شيء بين كون القاتل المشهور عليه وغيره على ان غناء الثانية عن الاولى ليس بضرر
 بل الضرر عكسه (قوله تبع سارقه) اى سارق قدر عشرة دراهم ففوقها فان اقل فأنه ولا يقتله
 وهل يقبل قوله انه كارة ان يثبت نعم والا فان المقتول معروف بالشهر لم يقتص استحقاقا والدية في ماله
 لورثة المقتول في الدر عن البرازية (قوله اذا تعين لخلاص ماله) فان علم خلاص ماله بغير قتل
 كالصيحة فقتل مع ذلك وجب عليه انقصاص كالمغصوب منه اذا قتل الغاصب فانه يجب القود
 اقدره على دفعه بالاستغاثة بالمسكين والقاضى ثور والد (قوله فاذا قتله الاخر) فيه اشارة الى ان قوله

فقتله المضروب لبس باحترازي فلا يردان الاولى فقتله الاخر كما في الهداية (قوله وضمن قاتل مجنون) في الشرب ليلية في رواية عن ابي يوسف بنى الدية (قوله ولو كان قتلها) الصواب بترك الواو لان الدية في الخطاء على العاقلة الا ان يقال بزيادة الواو وهو بعيد (قوله يقتص بجرح) المناسب ذكر هذه المسئلة في باب الشهادة في القتل (قوله او بشهادة) يعنى الجرح الذى جعله مجروحاً فإش ثابت اذا ثبت عياناً او بشهادة فكونه ذا فراش موجود في صورتين فلا يتوهم اختصاصه بالثانية من بيانه شره في دفع توهم خلافه لكن يردان صورتين في الحقيقة واحدة اذ الثبوت اما بالاقرار او البينة هي الشهادة دائماً وغاية كون الجرح في محضر الجماعة هي الثانية والتأويل بوجود القاضي في الجماعة الظاهر انه لبس يرفع نفع كثير الا ان يقال في الاولى لاحتياج الى القضاء بخلاف الثانية كما يشعره ما سأتى من قوله قتل من له ولي واحد (قوله وبحد مرت) بفتح فشد يد مهجلة آلة يحفر بها الطين كما في المغرب (قوله وهو بالفارسي كذلك) قبل هكذا في نسخ رأيناها الا انه تصحيف من اتناسخين فانها كانت بالادال والتونين قبلها لا باللام والكاف في آخرها اقول وفي صدر الشر يمة كذلك يتون واحد قيل ففيه نوع مخلقة لما في المغرب (قوله وروى عنه) قال في الهداية وهو الاصح فقبل الاولى ان يجعل المتن شرحاً والشرح مثلاً (قوله ولا عوده) هو الصواب الموافق للهداية والوقاية وفي بعض النسخ بلا ضمير فان مطلق العود هو المراد بالعصا وقد علم حكمه ثم انه قيل ان عود المر بمزلة العصا الكبير وفيه خلافهما وقيل هو بمزلة السوط وفيه خلاف الشافعي (قوله او مثقل) اى مثقل نحو حجر او خشب لا مثقل حديد والا فستغنى عنه بقوله وبحد مرت لا يظهريه (قوله من جنس الحديد) الاولى ترك هذا القيد لما سبق من ان كل مفرق الاجزاء من اللبطة ومحدد الخشب كالحديد (قوله رماه بمقدار حديد) ظاهره مخالف لما فهم من قوله لا يظهريه أنفاً وحمل احدهما على رواية والاخر على الاخرى بعيد (قوله رأسه مضب بالحديد) من التضبيب بالضاد المعجمة مأخوذ من الضب وهو ان يجعل على شئ حديدة مثل الضب (قوله قال قاضيهان) نقل عن الخلاصة الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال وعن المجتبى ضرب بسيف في عنقه فحرق السيف الغمد وقتله فلا قود عند ابي حنيفة (قوله لو ادخله بيتاً فمات فيه جوعاً لم يضمن شيئاً) وقالان نجب الدية ولو دقته حيا فمات عن محمد يقاربه عن المجتبى قط رجلاً وطرحه قدام اسد اوسع فقتله فلا قود فيه ولاديه ويعزى ويضرب ويحبس الى ان يموت وفي رواية عليه الدية ولو قط رجلاً والقاه في البحر فرسب فغرق كالقاه فعلى عاقلة الدية عند ابي حنيفة ولو سجد ساعة ثم غرق فلا دية قطع عنقه وبقى من الحاقوم قليل وفيه الروح فقتله آخر فلا قود فيه ولو قتله وهو في حالة النزاع قتل به الا اذا علم انه لا يعبس منه كذا في الثانية وفي البرازية شق بطنه بحديدة وقطع آخر عنقه ان توهم بقاءه حياً بعد الشق قتل فاطع العنق والقتل الشاق وعزر القاطع سقاء سما ان دفعه اليه حتى اكلم ولم يعلم به فمات لا قصاص ولاديه لكنه يحبس ويعزى ولو او جره السم ايجازاً نجب الدية على عاقلة وان دفعه له في شربة فشرب ومات منه فلا لاول فلا يلزم الا التعزير كما في الدرعم الثوير (قوله لوا امر الغيرة) اى واقتص الغيرة بمحضوره لما أتى (قوله وقال الولي امرته) اى لو قال ولي القتل بعد القتل كنت امرته بقتله والحال لا يثبت له على مقتله لا يصدق (قوله لانها تدرى بالشبهات) الضمير الى القصاص ولهذا قيل الاولى لانه يندرى وقيل بتأويل

المقاصد او العقوبة (قوله ويقتد ابو المعنوه) من القود (قوله ويجب حالا) يعنى ان لم يؤجل
 الولي اجلا معلوما فالاولى ان يقتد بهذا وان يترك قوله وان لم يذكروا الحلول (قوله ويقتل)
 جمع بفردا ذابا شر كل جرحا قاتلا كما في الشرع لابلية (قوله وقيل لهم جميعا) الظاهر انه يقتل
 للجميع وتقسم الديات (قوله لان الموجود منهم) اورد الصواب ان الموجود منه قتلات وما
 يتحقق في حقه قتل واحد والتصدى لتصحح العبارة المذكورة بارجاع ضمير الجمع الى الاولياء
 مما لا يكار بصح (قوله في الفصل الاول) اى في قتل جماعة واحدا (قوله لكننا تركنا
 للاجتماع) هذا من طرف الشافعي ايضا (قوله ولنا ان كل واحد منهم) من الاولياء قاتل
 اى مستوف حقه على الكمال (قوله في قتل واحد) من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله
 والفاعل المذكور (قوله ففنى احدهما) قبل لو كتب عقابا لالف لكان على رسم الخط فانها
 منقلبة عن الواو (قوله اذ عند البعض) اورد عليه انه اذا كان مجتهدا فيه يكون سببا لدرء
 القود ولو كان القاتل عالما بالمسئلة (قوله فصار ذلك التحويل) قيل ينبغي اسقاط الفاء (قوله رجل
 جرح رجلا) اورد انه يخالف لما في البرازية اشهد المجروح ان فلانا لم يجرحه ومات الجروح
 ان كان معروفا عند الحاكم والناس لم يصح الشهادة وان لم يكن معروفا فصح انتهى
 (قوله جاز العفو) اى ان لم يكن المجروح عبدا (قوله لا يجب القود بقتل عبد الوقف) لعل
 وجهه شبهة الملك وقيل اشباهه من له حق القصاص (قوله ولا يقاد الا بسيف) ولو فعل
 الولي خلافة يعزز ولا ضمان عليه ويصير مستوفيا باى طريق قتله لكن بأثم (قوله والمراد
 بالسيف السلاح) قال في الدر وبه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد
 لا يمنع الحاق غيره به **باب القود فيما دون النفس** (قوله ولو اكبر منها) لاتحاد المنفعة
 (قوله ولو قلع عينه لا) في الدر عن المجتبي فقهاء اليمن ويسرى الفقه الى عينه اقتص منه
 وترك اعمى وعن الثاني لا قود في فقد عين حواء (قوله فتقطع) اى تقلع وقيل تبرد الى اللحم
 موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر المماثلة اذ ربما تفسد لهما به وبه اخذ في الكافي النخ
 عن المجتبي وبه يقتضى والاصح ان لا يتوقف حولا الا ان يكون صبيا (قوله ولا في طرفي رجل)
 في الدر عن الواقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود لان الناقص يستوفى بالكمال اذا
 رضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عدين واقره القهستاني والبرجندى
 (قوله فان سرت وجب القود) اى قود النفس (قوله وعن ابي يوسف) لكن جزم في قاضيتان
 بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام وخير المجتبي عليه وعلى هذا في السن
 وسائر الاطراف التي تفسد اذا كان حرف الضارب والقاطع معينا يخير المجتبي عليه بين اخذ
 المعيب والارش كما ملا قال برهان الدين هذا لو الشلاء يتنفع بها فلم لم يتنفع بها
 لم تكن محلا للقود فله دية كاملة بلا خیار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع الصحيحة
 بالشلاء كذا في الدر (قوله لا يقطع يدان بيد) ان امرأ التقيد باليد وباتنئين
 تمثلي اذ حكم الرجل والسن ونحوهما مما دون النفس وكذا حكم الاكثر من الرجلين كذلك
 كما في الدر عن الجوهرة (قوله اذ لم يوجد من كل منهما) هذا جار في قتل النفس مع تخلف
 الحكم وقد ذكر آنفا لان الاطراف تابعة لها (قوله فلا يجوز ان يقطع الكل) يعنى اذا كان
 ما قطع كل منهما بعضا من المقطوع فلو قطع تمام اليد من كل منهما لم ينقطع الكل بالبعض
 وذال لبس بجائر (قوله ولا لثنتان بالواحدة) ظاهره اعتبار دخوله تحت الثمريع والظاهر انه

لبس بداخل ثم انه اورد على الخفية والشافعية بكون هذين الحكمين مخالفا على اصلهما اما الخفية فان صدور مقدور واحد عن قادرين جائز عندهم وعدم القطع في هذه بوجوب عدمه بل الجزئية المقطوع من احدهما غيره من الآخر واما الشافعية فذلك لبس بجائز عندهم فينبغي ان لا يقطع اقول انهم ذكروا ذلك في افعال العباد بالنسبة الى قدرة الله تعالى فلانسلم عمومهم على الكل ولوسلم فانما يرد لو عمل هنا بما يلائم ذلك على انه يجوز ان يوجد هنا مانع من تأثير العلة كما اشير وان ذلك في المقدور الواحد الشخصي وكون هذا من هذا القبيل ممنوع (قوله في العصمة فقط) وهي لاتقبل الزيادة والنقصان (قوله وفي الطرف) الاولى ان يستدل في النفس بما تقدم من اجماع الصحابة وان الطرف لايفاس عليه (قوله لما مر مرارا) قيل يعني ان العاقلة لا تعقل العمد لكن فيه تأمل (قوله تساويهما في سبب الاستحقاق) السبب مقطوعة يديهما والاستحقاق استحقاقهما قطع يد القاطع (قوله لتعزير السبب من القاطع) في حق كل منهما (قوله يمنع تقرر السبب) الصواب الموافق لما في الزيلعي لا يمنع (قوله استويا في استحقاق رقبته) فلو كان يتمتع بالاول لما شاركه الثاني (قوله كبلابقي حق المظلوم) اذا واكتفى بانقودلبي لكل منهما بعض حقهما (قوله رمى عمدا) هذا لبس من مسألة الباب فلعله استطردى استظهارا لما سبق في اجتماع القود والدية لكن لم يعقب هذا على ما تقدم في بعض الكتب (قوله اى بموجب قطعه وقتله) فان خطاء فالدية وان عمدا فالقود كما سيوضحه (قوله برئ يثنهما) اولا فهذه ستة مسائل لا يكون فيها تداخل (قوله لانه المثل صورة) اى الاخذ بهما مثل صورة ومعنى وهو ممكن فلو اكتفى بالقتل يكون المماثلة معنى فقط فلا يصار اليه عند القدرة على المماثلة صورة ومعنى وهو ان يعلم عدم السرية اى الى الموت وهذا متعذر هنا لعل الاولى عدم ذكر هذا القول كما في الزيلعي (قوله وقد بين حكم كل منهما) من انه تداخل في واحد منها دون غيره (قوله ومات من عشرة) وهذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعين في موضع آخر والا فلا يمكن الفرق بين سرية احدهما وبرئ الآخر كذا نقل عن المعراج (قوله وعن محمد) في النسخ عن الجواهر رجل جرح رجلا ففجج المجروح عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة وفيها رجل جاء بعوان الى رجل فضربه العوان وعجز الكسب فداواة المضروب ونفقتة على من جاء بالعوان انتهى ثم قال والظاهر ان هذا مفرع على قول محمد وفي الدرر في المحتبي عن أبي يوسف نحوه (قوله وان بقي) في ضرب مائة سوط جرحه (قوله رجل قطع يد رجل عمدا) في الشربلية عن البرهان وكذا خطاء لكن في القهستاني عن شرح الطحاوى ان الدية على العاقلة في الخطاء ومن ظن انها على القاطع في الخطاء فقد اخطأ (قوله عن القاطع) قيد به متناوشا كما سيأتى من انه لو كان العفو عن الجناية او عما يحدث فالحكم لبس كذلك ثم ان التقدير باليد لبس احترازيا اذ حكم الشيخ والجرح كذلك كذا في الدرر (قوله فالخطاء من الثلث) اورد عليه ان الملازمة متنوعة عند عدم خروج الجناية من الثلث لانه يلزم حينئذ شئ وقد قال ولا شئ عليه ولا يبعد ان يقال المراد لا شئ من تمام ما ذكر عليه (قوله فيعتبر من الثلث) فان خرج من الثلث فيها والا فاعلى العاقلة ثلثا الدية كما في شرح الطحاوى فمن ظن انها على القاطع فقد اخطأ قطعاً ومفاده ان عفو الصحیح لاتعتبر من الثلث ذكره القهستاني كذا في الدرر (قوله هذا عنده) اى ضمان الدية بعد عفو المقطوع عن القاطع مذهب ابي حنيفة (قوله ثم مات) اى من سرية القطع فلو لم يموت من السرية فمهرها الارش اجابا واولو عمدا

(قوله وعليها في مالها) الاولى ان يراهنها لفظ الوعد او يترك فيما تقدم لفظ وعدا (قوله وعلى تقدير السقوط اولى) لانها لا يمكنها ان تستوفي القصاص نفسها (قوله وانما سقط للتعزز) اى لتعزز المساواة بين طرفي الرجل والمرأة للفتاوت بين طرفيهما يرد عليه ان هذا النص ان كان جاريا على اطلاقه وعمومه فلا معنى للتعزز والسقوط والا فلا معنى ليكون القصاص موجبا اصليا للعدم لعل الاولى في التعليل ان الواجب في هذا القطع هو الدية وذاليس بمعلوم لكونه دأرا بين ان يكون خمسة آلاف درهم وبين ان يكون خمسمائة دينار فصار مجهولا فلم يصح مهرها فلها مهرها (قوله ينبغي ان تقع المقاصة) ظاهره الاطلاق والمذكور فيما سبقت اى اختصاصه بالهجم لعل اهذا حال تحقيقه لماسأى (قوله وهو عدم وجوبها) اورده مخالف لما سبكه ان الزائد في الاقل وصية للعاقلة ويصح لا يخفى ان هذا الكلام من الشارح تعريض او تقييد للمتن فالكلام فيما سبقت كالكلام هنا وقد عرفت في وجه احاطته على ماسأى من اختصاص هذا الحكم للهجم في غيره الحكم على حاله (قوله ولا مال له سواء) اورد ان هذا القول لم يوجد من غير صدر الشريعة ولم يتضح فدلته على ان غير سواء على ما يقتضى عبارته راجع الى الدية فله صحة في الجملة وفي هذه العبارة صرح برجوعه الى مهر المثل فلا صحة له اذ مهر المثل لها لانه لان ماله هو الدية فذا ناش من التخصيص في اخذ مراد صدر الشريعة وانت خبير من السباق والسياق ان المراد من المهر المثل الواقع في التفسير هو الدية (قوله والاسقط عنهم) قبل لا يسقط قدر نصيب القاتل والاصح سقوطه لانه اوصى لمن تجوز له الوصية ولمن لا تجوز فيكون الكل لمن تجوز لكن اوصى لمن لم يكن له المهر والمهر في الزيلعي والنسخ (قوله اذ تبين بالسراية) هذا جار في مسألة موت المقتول بعد العفو عن القطع او عن جنابته مع التخلّف (قوله واما استيفاء) يرد عليه انه لا اقل عن ابرائه شبهة والشبهة اثر في عفو القطع كما اشير آنفا (قوله وعند هـ بالايضاح) في الشرع لا يلية عن البرهان وهو الاظهر (قوله فلا يتقيد بشرط السلامة) والاصل ان الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا او الام او الوصى ومن الاول ضرب الاب او الوصى او الماعلم باذن الاب تعلما فالتا لاضمان فحضر التأديب مقيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب وخله في الضرب المعتاد اما غيره فوجب الضمان في الكل وتعامه في الاشباه (قوله كالامام) يشمل القاضي كما نقل عن الاكلىة وبأى هنا (قوله لان حقه في القطع) في ظاهره بالنسبة الى قاعدة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة والى ما سبكه من قوله وفي مسئلتنا نوع شى لا يخفى (قوله والعمل) اى يجب العمل على البراغ ونحوه وانت خبير ان مثل هذه الافعال ان تجرد الامر كقوله اقطع يدى فقطعها ومات فالوجوب لبس بمعلوم (قوله ان استيفاء القصاص بنفسه) ان المورث للشبهة انما هو في كونه في معنى الخطى لاهذا الاستيفاء لا يخفى ما بينهما من الملازمة فالاسناد مجازى (قوله ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة الاولى) المراد من الاولى مسألة قطعت يده وقد اشير حكم القاضي في شرحها حاصل الايراد هذا الدليل جار في هذه الصورة مع تخلف الحكم اذ الشبهة موجودة هناك مع ان القصاص لم يسقط فلا يرد انه حكم على معدوم اذ لم يتقدم حكم من القاضي ومعه قصاص وظهر سهو من حمل هذا على السهو الظاهر بناء على ان من لحق بقطعه حكم الحاكم شبهة حتى وهو المقتول ثانيا والمقتول الماتوع اولا ولم يلحق بقطعه حكم الحاكم حتى يورث شبهة انتهى اذ الكلام في توجه

القصاص على المقطوع ثانياً ومقتضى الشبهة الناشئة من الحكم عدم توجهه (قوله اقول في دفعه) هذا ليس بجيد ذاتاً وجواباً اما ذاتاً فلان حاصله ان مدعى القطع مكره والقاضي آله والفعل مضاف الى الخامل اى المدعى فيقتص منه لا الالة اى القاضي ولا شك ان القضاء بالحجة والاكرام بالبغي فان هذا من ذلك على انه يلزم حينئذ عدم فائدة القضاء ولو سلم ذلك واطمحل القضاء لاصار المدعى مستوفياً بنفسه وهو لو فعل ذلك حقيقة وسرى الى النفس لا يقتص منه للشبهة كما علم آنفاً فكيف يقتص هنا وانه منقوض بما سأتى انه اذا كانت الشهادة على العمد فقتل به فجاء حياً بخير الورثة بين تضمين المدعى اى الولي الدية او الشهود اذ وجب ما ذكر ان يكون لازم في التضمين هو القصاص على المدعى فقط وليس كذلك كذا قالوا واما جواباً فلا شك ان هذا ليس بملازم للسؤال فضلاً عن جوابيته وما قيل ان المراد من مدعى القتل هنا هو ذكر في المسئلة السابقة فانه يدعى قطع يد زندقا صا والمراد بالقصاص في العبارة المذكورة هو القصاص بالقتل آخرهما مقابلاً للدية فيه لا القصاص بالقطع كما هو الواقع اولا وقد اشبه الامر في هذا المقام على الناظرين فجزموا ان كل واحد من لفظ القصاص ولفظ القاضي ههنا غلط فلا يخفى انه لم يفهم منه امر معتد به في دفع شيء من الشبه بل لا يكون له حاصل كتحمل هذين اللفظين على الغلط اقول وبالله التوفيق ان مراده كما يوحى اليه اول كلامه وان قصر عبارته عما اراده ان يقال ان الحكم لا يوجب شبهة بل ما يوجب هو القوة لزوم القصاص لان الحكم امر ثبت به القطع السارى الى الموت في البداية وان كان الثابت به القطع لكن في النهاية والحقيقة القتل فالقصاص قوى به ويمكن حل عبارته على ما يقرب اليه وان يتكلف بان يقال ان لفظ على في قوله على مدعى القطع بمعنى اللام اى بوجوب القصاص لمدعى القطع وضمر عليه في وجوبه عليه الى القاضي وقوله فاذا كان في حكم المكره الخ اى اذا كان القاضي مكرهاً في حكمه لا يكون شبهة واذا لم يكن شبهة وجب القصاص عليه اى على المقتص منه وهو زيد في المثال وقوله لان القاضي الخ دليل للمقدمة الاولى وذلك في ويكرن ذلك اشارة الى المدعى ومعنى كونه كالباشر للعبد كونه مباشراً للقتل عمداً لاجل القصاص فحاصله ان حكم القاضي اصدوره عنه اضطراراً ليس بمضاف اليه بل الى المدعى فلا يكون شبهة منه هذا غاية صرف الوسع لاصلاحه وان بقى شيء بعد وراء بحجة فاطناب الكلام لا اضطرار مهام المقام ولكونه مقر شبه جهور الناظرين العظام (قوله ضمن دية اليد) اى ان لم تسر الى النفس لكن لا يجب القصاص اى قصاص اليد ﴿باب الشهادة في القتل﴾ (قوله بسبب العقد) اى عقد قيامهم مقامه كما في الزيلعي وسبشبر اليه قال صدر الشريعة المراد بالخلافة هنا ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله (قوله كما اذا اتهم العبد) اى قبل الهبة (قوله بطريق الخلافة عن العبد) فالملك ثبت ابتداء للمولى لانه خليفة عن العبد لعدم اهلية العبد للتملك وكذلك المقتول لعدم اهلية القصاص ثبت للورثة خلافة عنه (قوله فذهب الامامان) المفهوم من الاشياء اختيار هذا الثاني مشار الاستناد الى الامام (قوله درك الثأر) اى الانتقام من غير ان يثبت لميت فالفرق بين الخلافة والوراثة ان الوراثة تستدعى سبق الملك المورث ثم الانتقال منه الى الوارث والخلافة لا تستدعى ذلك (قوله لان القصاص ملك الفعل في المحل) قيل برد عليه من جانبهما ان ملك القصاص يجوز ان يثبت لميت بطريق الاستناد فانه ان مات من ذلك الجرح يعلم انه ملك القصاص من وقت الجرح كما

الحالفة في الدية وشبكة الصيد كذلك انتهى ولا يبعد ان يقال ان ما ذكره من النص يبطل هذا الجواز بل هذا المذكور علة لهذا النص بل يمكن ان يقال انه بيان للحكمة لا علة فالجواز رأى بمقابلة النص (قوله فاذا كان القصاص) اشارة الى ان المذكور بعده فرع ما ذكر قبله واشارة الى ثمة الخلاف (قوله فلا يصير احدهم خصما خلافا لهما) والاصل ان كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين (قوله بالاجماع) المفهوم من التفرع السابق ومن تصریح البعض **كون هذا مبنيا على الخلاف السابق والمفهوم من هذا القول كونه مجمعا** ففعل الاولى ان يترك هذا (قوله اخبروليا قود) عبرة بالخبر مع ان السباق يقتضي الشهادة وقد رجم بالشهادة في نحو الكثر اشارة الى عدم الاحتياج الى دعوى القاتل في ثبوت هذا الحكم وقد كان الشهادة باطله لجبرها نفعاً وهو انقلاب القصاص مالا (قوله فهو عفو للقصاص) ان اريد من العفو مطلقاً فليس بصحيح لازم المال في أكثر الصور الالتمية وان اريد عفو قصاصه فقط في الصورة الثانية لزومه عدم المال وان اريد مجموعهما فالظاهر رجوع بين الحقيقة والحجاز غايته اعتبار عموم الحجاز ولا بدله من قرينة او ادعاء الاشتراك المعنوي (قوله وما في يده) اي الشريك (قوله قد يبطل بتكذيبه) من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل اي بتكذيب المشهود عليه القاتل في انكار العفو (قوله والمقرله) اي الشريك (قوله بل اضاف الوجوب الى غيره) قيل فان كان حاصل تصديقه اني عفوت وانقلب القصاص مالا لقاتل ان يقول قول الشريك قد عفوت اسقاط لحقه عن ذمة القاتل فيكون ساقطاً ولا يضره تكذيب القاتل ولا يكون هذا القول منه اقراراً بان مافي ذمة القاتل حق المخبرين حتى يكون كسئلة الاقرار بالدين ويمكن دفعه ان اخبار المخبرين للاشعار بان حقهما قد انقلب مالا وتصديق الشريك لتحقيق ان طهما قد انقلب مالا كما ذكر وهذا عين الاقرار بان لهما على ذمة القاتل حتى قد براتته يرد عليه انه على هذا يلزم ان يكون للثلاث وليس كذلك بل هو الثالث فتأمل (قوله والمطلق بغير المقيد) الظاهر انه ليس بمطلق بل مقيد ايضاً (قوله فكان على كل قتل شهادة فردت) اي الشهادة وكذا لو اكل النصاب في كل فريقين مع اختلاف المتعاقب ان حكمه اولا بموجبها (قوله وجه الاستحسان) حاصله جلا على الادنى وهو الدية (قوله والمطلق لبس بمجمل) من الاجال وهو ما خفي المراد منه بحيث لا يدرك بنفس اللفظ الا ببيان من الجممل كالاسم المشترك وتفصيله في الاصول (قوله وقال الولي قتلناه) فلو صدقهما لبس له ان يقتل واحدا منهما لان تصديقه بانفراد كل قتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيه بل لهما باقرارهما كما في الزبلي ولو كان مكان الاقرار شهادة والمسئلة بحالها يعني قال الولي قتلناه (قوله فجاء المشهود بقتله) الجار متعلق بالمشهدود اي شهد انه مقتول (قوله لانه قبض الدية بغير حق) وهو ظلم والظلم يجب دفعه وبحرم تفريره (قوله في صورتين للعاقلة) اورد ان الدية في العمد لا يكون على العاقلة قط يمكن ان يكون قوله في صورتين مبنيا على التغليب اذ في الصورة الاولى وان كان عمدا لكن فيه خطأ ايضاً وان يكون قوله للعاقلة مثلاً اي مبنيا على التمثيل او من قبيل الاكتفاء (قوله ثم لما فرغ عن مسائل الشهادة) فيه تغليب ايضاً الفراغ قد كان من الاقرار ايضاً لعل ترجحة الباب بالشهادة فقط لهذا ايضاً (قوله اعلم ان الاصل ان العبرة) قبلوا كتنى بان العبرة لكان اولي ثم الظاهر

ان هذا الاصل مختص للامام فوجب الدية فان قيل اللازم بما ذكر هو القصاص قلنا ما ذكر
هو القياس لكن فيه شبهة لسقوط العصمة في حالة التلف (قوله يجب عليه فضل ما بين)
لو كانت قيمته الف درهم قبل الرمي وثمان مائة بعده لزمه ما شأن كذا في الزيلعي
كتاب الديات * (قوله ثم قيل لذلك المال دية تسمية بالمصدر) كذا في المنح
لكن قال ابن الكمال واختاره في الدرر الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل النفس لاسمية
للمفصول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية لا يخفى انه لامتنافاة بين كونه منقولا وبين ذلك
التسمية بل يجوز كونه يائنا لوجه المناسبة بين المنقول والمنقول عنه (قوله الدية الف دينار)
الواو بمعنى او فشير ان الواجب احد الثلاثة والقائل مخير في دفع ايهام سواء في الخطأ
او في شبه العمد هذا موافق لتصریح شرح المجمع ومخالف لتصریح المحيط والتفصيل
في الشرع نبالية (قوله ومن القر) قيمة كل بقر خمسون درهما وقيمة كل شاة نجسة دراهم
والمراد من الثوبين ازار ورداء في المختار وقيل في زماننا نقص وسراويل (قوله من بنت مخاض)
هى التى طعت في السنة الثانية والبنت المايون هى التى طعت في الثالثة والحقة هى التى طعت
في الرابعة والجذعة في الخامسة (قوله والثنية) ما دخل في السادسة والحلفات جمع حلفة بمعنى
الحامل (قوله وكفارتهم) وهو الظاهر وفي بعض النسخ وكفارتها بالافراد لعله سهو من الناسخ
فلا يحتاج الى كما في بعض الحواشى من التأويل لكن ان حكم الكفارة قد علم في اول الجنابات
فكما المستغنى عنه (قوله تعرف بالتوقيف) اى بالسماع لانها مما لا يعرف بالعقل ولا مدخل
للا رأى اى فيها كما فصل في بحث العلة من الاصولية (قوله وقد ورد هذا اللفظ موقوفا)
الموقوف ما يضاف الى الصحابة من اقوالهم وافعالهم والمرفوع ما يضاف الى النبي عليه
الصلاة والسلام بلا ذكر الوسائط من الرواة (قوله والذى كالمسلم) فيه اشارة الى ان المستأمن
ليس كالذمي كما اقره في الشرع نبالية لكن اختبر في التنوير تساويه مع الذمي ونقل في شرحه
التصحيح عن الزيلعي الجزم عن الاختيار (قوله كل ذى عهد في عهده) اى ما دام في عهده
(قوله والماران وكذا الانف) وهو ما لان منه والارنية طرف الانف (قوله ان منع النطق) قيذا
ان في لسان الاخرس حكومة كما في الجوهرة او اداء اكثر الحروف والا قسمت الدية على عدد
حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان الستة عشر تصحيفا فا اصاب الفاشة
يلزمه كما في الشرع نبالية والدر عن شرح الوهبانية (قوله اربع ديات) قيل فيكون من الغرائب
التي يسئل عنها وهو انه اى شئ يكون الجنابة بازالة بعضه اعظم من الجنابة بازالة كله
(قوله اشغار العينين) جمع شقرة بضم الشين وتفتح طرف العين والاهداب ايهما
يراد يصح ولو قطع الجفون باهدابها فدية واحدة كاللار مع القصبة وكل الاشعار اربعة
(قوله يعنى يجب في كل سن) يعنى نصف عشر دية الرجل ان سن رجل ونصف عشر دية
المرأة ان سن امرأة واما في العبد فنصف عشر قيمته (قوله فالوجه ما ذكر صدر الشربعة)
هذا من قبيل بيان الحكمة لامن قبيل ذكر العلة فلا يرد النقض بنحو الايهام والمسبحه
(قوله فانقطع نسله) اى ماؤه لوضوح العلاقة والقرينة فلا يرد ايضا ان قطع النسل لا يتوقف
عليه * فصل * (قوله لاقود في الشجاج) جمع شجة تختص بما يكون بالوجه والرأس
لغة وما يكون افرهما جراحة (قوله بان يسبر غورها) السبر النظر الى قعر الجرح يقال سبرت
الجرح اذا نظرت ما غوره والغور القعر والهاية وقيل الجراحة (قوله وفي ظاهر الرواية

يجب القصاص فيما دونها) قبل شامل السحاق وفيه تسامح لانه لا تقاد فيه اجاعا كما لا قود
 فيما بعد هاكالها شمة والمنقلة بالاجاع وعزى للجوهرة (قوله نصف عشر الدية رجلا او
 امرأه) لكن ان لم يكن اصلع والا فبها حكومة لان جلده انقص زينة من غيره قهستاني
 عن الذخيرة (قوله والجائفة) موضعها ما بين الابه والعانة عن الخاتية (قوله حكومة عدل)
 وما لا قود فيه يستوى فيه العمد والخطاء (قوله احتراز عما قاله الكرخي) قال في الدر في الخلاصة
 انما يستقيم قول الكرخي لوالجناية في وجه الرأس حينئذ يفتى به وفي غيرهما فتعسر على المفتي
 فيقول الطحاوي مطلقا لانه اسير انتهى ونحوه في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة
 هو ما يحتاج اليه من الفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ (قوله فين قطع طرف اسنانه)
 الظاهر الطرف المقطوع من السن ويمكن ان يكون فيما يجاور السن (قوله ولا شيء في الكف)
 فال في الدر هذا عند ابي حنيفة رحمه الله كما لو كان في الكف ثلث اصابع فلا شيء في الكف
 بالاجاع اذ للاكثر حكم الكل وفي جواهر الفناوى ضرب يد رجل وبرى الا لانه لا فصل
 يده الى فقهه فيقدر النقصان يؤخذ من جلده الدية ان نقص الثلثان فثلثا الدية
 وهكذا واقره المصنف ولو قطع مفصلا من اصبع فشل الباقي او قطع الاصابع فشل
 الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه وان خالف الدر ذكره الشربلالي
 انتهى (قوله وبحركة ذكره) الظاهر وبحركته في الذكر كما هو في اخويه الا لانه اظهر للثلاثتهم
 حركة العين واللسان (قوله وان علمت فالدية) اي اذا ثبت بينة او باقرار الجاني وان انكر
 او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل عن الجوهرة (قوله وكلامه في اللسان) نقل عن الخاتية بان
 لم يستهل ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة العدل
 انتهى وفي كلام الزيلعي ما يخالفه (قوله وارش الموضحة) هذا يقتضى اما ان يكون الموضحة
 مختصة بمنبت الشعر او يكون الحكم مختصا بما في منبت الشعر والكل ليس كذلك (قوله طريق
 معرفة ذهاب السمع) قال في الشربلالي لم يبين بعده طريق معرفة ذهاب الشم والذوق
 والكلام ورأيت بخط شيخ استاذي العلامة المقدسى ان في الكلام يغزر لسانه بارة فان خرج
 منه دم اسود فصا دق وان خرج احمر فلا وفي الشم بالرواجح الكريهة انتهى قلت
 والذوق يمكن باستغفاله باطءه نحو حنظل بعد حلو انتهى (قوله بل دية المفصل) عد
 هذا من سقطات صاحب الدر وفي الشربلالية عن النهاية عن شرح الطحاوي ان الواجب
 عند شل الباقي دية الاصبع اجاعا وكذا عن الغاية مشعرا بدعوى الاجاع ايضا ونقل البعض
 عن مبسوط البرزوى والجامع الصغير البرهاني مثل ذلك لكن لم يقع تصریح بالاجاع في رواية
 الجامع فانقل عن الهداية والكافي من ان الواجب في هذه الصورة المفصل والحكومة فيما يبق
 مؤول مصروف عن ظاهره لعل ما وقع في التوريم يبنى على ظاهره ما في الهداية والكافي (قوله ذكره
 الزيلعي) اورد عليه انه ليس ما ذكره الزيلعي بل ما ذكره الزيلعي لزوم دية الاصبع اذا المراد بارش
 الواحد في كلامه ارش اصبع بقرينة سوق كلامه (قوله اذا فأت منفعة المضغ) هذا الى قوله وعلى
 هذا من كلام الخلاصة وعلامة المتن لا يتنافى ذلك بل يحسن بالنظر الى ما قصده من الكلام
 فعلى هذا يتدفع ما يورد عليه من انه يلزم حينئذ حكومة العدل كما في الزيلعي وعلى هذا لا يبق
 كلام السكا في على اطلاقه اورد عليه انه وقع في الخلاصة اولا نقلا عن الطحاوي واوكسر
 بعضها فاسودت الباقية او اجرت او اخضرت او ادخلها عيب بوجد من الوجوه بالكرسر

لاقتصاص وتجب الدية في كله ثم وقع فيه ما نقله المصنف نقلا عن الفتاوى الصغرى في المسئلة
روایتان اختار احدهما الكافي وجمع بينهما الخلاصة فالجمل على تقييد الاطلاق لبس يصح
لان ذلك انما يكون عند اتحاد رواية المسئلة ثم قيل ايضا فكللام الكافي خال عن الصحة لا يتحقق
ان الوقوع كذلك في كتاب واحد نقلا عن كتابين لا يوجب تعدد الرواية بل يوجب بمثل هذا
التوجيه بل حمله على تقييد المطلق اقرب من حمله على تعدد الرواية على ان قوله اذا فات
منفعة المضغ الى قوله والا فلا شيء معنى قوله او ادخلها عيب بوجه ما فلا تغاير بينهما الا
بمذكورية قوله والا فلا شيء ومتروكة غايته توجه الابراد على المصنف من هذا الطريق لا بما ذكره
(قوله فثبت سن الاول) ان كان كما كان والا فعليه نصف الارش (قوله ضرب سن صبي) فيه اشارة
الى انه لا ينظر في البالغ لان نباه نادر ولا يفيد تأجيله الى سنة فيؤخر الى البره فقط (قوله فيبرد
بالمبرد) هو بكسر الميم مهمة حكومة العدل لانحمله العاقلة مطلقا على الصحيح كافي التاخر خاتمة
فصل * (قوله ضرب بطن امرأة) اهل الظاهر ان التقييد على الاعم
الاغلب والا فان ضرب غير بطنها فلم كون الالقاء من تأثيره فالحكم كذلك (قوله امرأة
حرة) لو قال امرأة حامل حرشمل متا على ما سيذكره شرحا من ان جنين الامة من مولاها
وجنين المغرور مثل الحرة ثم انه خرج بهذا الفيد الامة والبهجة وسيجيء حكم الاول واما
الثانية انه يجب نقصان قيمة الام وان لم تنقص لا يجب شيء (قوله وهو ايضا خمسمائة
دراهم) فالذكر والا شيء هنا مساومع تفاوتهما في دية النفس فقوله لما روى اشارة الى ان ثبوته
بتنص مخصوص وان فرض كونه خلاف قبس قبل و يظهر فائدة اعتبار عشر دية
المرأة مع انها خمسمائة ايضا في قيمة الامة على ما سيجيء فتدبر انتهى لا يتحقق انه لو سلم مقايضة
حال الامة على الحرة ان هذا مخالف لتصريح فاضيل خان من ان الغرة خمسمائة درهم ذكر
كان الولد واشي وقال في جنين الامة الذكر والاشي في القدر سواء (قوله في سنة) اي وجب الغرة
في سنة على العاقلة كايقتضى فعله وصرح في الهداية وايضا في اصلاح ومقتضى ظاهر كلامهم
الاطلاق واقتضاء القاعدة الاختصاص بالخطأ فليتنظر (قوله ان كان المضروب جنينين)
الاولى ان يترك لفظ المضروب او يأتي بدله نحو لفظ السقط (قوله وهو مؤخر مطاوعا) اي لفظا
ورثة مع انه لبس من المواضع استثبت من عود الضمير الى المتأخر لفظا هذا على نسخة المص
واما اكثر نسخ الصحيحة للمصدر الشريعة فقل ما اختاره المصنف على انه يمكن ارجاع الضمير
الى الامة بتأويل القن والنفوس او صورة الحامل وقد قال البيضاوي في سورة البقرة ان الضمائر
واسماء الاشارة تذكرها وتأنيدها امر اعتباري يجوز ارجاع كل واشارته الى الآخر (قوله ان
العبرة لحالة الرمي) اورد انه لاساس لذلك بما نحن فيه وانت تعلم ما فيه (قوله لاموروثه) اورد
الحق انه تحكيف من قوله لامن ورثة ورد انه موروثه بالتاء اي القيمة لبس بموروثه (قوله وما
اسنان بعضه) كظفر وشعر كافي الدر (قوله امرأة اسقطت) اي عمدا والا فلا شيء عليها كما
في فاضيل خان (قوله الا ان يكون الزوج) في الشريعة لالة هذا على الرواية الضعيفة لا على الصحيحة
ونفصله فيها (قوله ولو امرت امرأة) قبل الظاهر ان اذن لها زوجها والا فجرد امر الام
لا يكون سببا لسقوط حق الاب على ما يدل عليه سوق كلام الخلاصة اورد دعاءه الضمان عند عدم
اذن الزوج على المرأة فلا يلزم سقوط حق الاب اقول قد صرحوا ان الامر لا يضمن بالامر
الافى خمسة وهذه ليست بمذكورة في تلك المستثناة وان الاصل في الحكم اضافته الى مباشر الفعل

الى منسبته وقد صرح ايضا في الشر بلا لمة تفصيلا ببيان وجهه **باب ما يحدث في الطريق** *
 هذا شروع في بيان القتل تسببا (قوله وهو المستراح) هو بيت اخلاء (قوله او دكانا)
 وهو الموضع المرتفعة على المسطبة (قوله ولكل من المارة) ان اهل خصومة ولو ذميا بخلاف
 نحو العبد والصبي المحجورين (قوله نقضه) اى بعد البناء وان لم يكن له ضرر وقيل ان لم يكن له
 مثل ذلك والا كان تعنا **ك**ذا في الزيلعي فاذا نقضه بعد البناء فجواز منع البناء قبله بالاولى
 لكن هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام او كان مثله للطالب لا ينقض الا ان يضر بالعامه
 والعود في الطريق للبيع والشراء على هذا التفصيل (قوله لانه كالمالك الخاص بهم) كذا
 في الدر لكن اورد عليه انه ينبغي ان يقال كما في الهداية لانها مملوكة لهم وضمن دية من مات
 اى مع عاقلة لاعليه وحده وان اوهه عبارته ولهذا اعترض عليه به وان امكن لشيوخ مثله
 في جنسه اكتفى به مسامحة ثم هذا الضمان ان اصابه الطرف الخارج فقط والا فان علم اصابة
 الداخل فقط فلا شيء وان علم اصابتهما معا وجب النصف وهدر النصف وان لم يعلم ففي
 القياس عدم شيء وفي الاستحسان ضمان النصف (قوله وضمن قيمة بهيمة) اى من ماله فقط
 (قوله جوعا او غما) القيد لبس احترازا بل على الاغلب والا فقتل العطش مثلا مثله (قوله)
 فعطب به يعنى رجل اومال (قوله اوادخل حصيرا) خلافا لهما نقل عن البرهان عن الذخيرة
 بقولهما يفتى (قوله في مسجد غيره) اى بلا اذن اهله والا فلا ضمان اتفاقا (قوله او للصلوة)
 هذا هو الموافق **ل**تصح قاضيان خافي التورير وشرحه من ان الجالس للصلوة لا يضمن ولغيرها
 يضمن مطا لقائمه الفله واما عندهما فلا يضمن على كل حال سواء كان الجلوس للقراءة او للتعليم
 او للصلوة او انام في الصلوة او غيرها او مترقبه او قعد للحدث ولا اعتكاف واستظهر في الشر بلا لمة
 عن التبيين قولهما ونقل عن الزيلعي والبرهان الصحيح عن ابى حنيفة رحمه الله انه لا ضمان
 على المنتظر للصلوة نص على ذلك السرخسي وقد عرفت **ت**صح قاضيان فليستظر (قوله)
 او انام فيه اثناء الصلوة فالنوم في خارج فبالاولى فلا يرد الاقتصار على الصلوة بوجه خلا فده
 ولبس كذلك على ان البيان تمثيلى لاحصرى وقصرى (قوله مسلم او ذمى) لكن بشرط كون
 الطالب من اهل الطلب فبشرط في الصبي والعبد اذن وليه ومولاه بالخصومة كذا في الزيلعي
 (قوله وطريق الطلب) قال في المنع ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل
 ان يقول له ان حائطك هذا مخوف او ماثل فاهدمه حتى لا يسقط فيتلف شيئا ولو قال ينبغي
 لك ان تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشتهاد بل مشورة انتهى لا يخفى ان الاولى ان يفسر
 الطلب على نحوه لكن لا يصح الطلب قبل الميل لعدم التعدى ولا حاجة الى الاشهاد حتى
 لو اعترف صاحبه انه طويل بنقصه وجب الضمان وان لم يشهد عليه كذا نقل عن العنابة
 فيفهم انه يضمن عند النكول ايضا (قوله ليمكن من الاثبات) فكان من باب الاحتياط (قوله)
 فلم ينقض من يملكه قيل عطف على قوله وطلب نقضه مسلم وفي ايراد فاء التعقيب اشارة الى
 وجوب السرعة (قوله عطف على ضمير ضمن) فيه سهو ظاهر فانه عطف على ذواته كما اجمع
 مواشيه عليه لكن الظاهر انه اراد في الكلام تقدير لفظ ضمن غير ما ذكر فاراد من الضمير ضمير
 ذلك لانه قال بعيد هذا ان لفظ نفسا مفعول ضمن المقدّر نعم يرد عليه انه لا صحة لهذا التقدير
 فانه من قبيل ضرب زيد عمروا وبكر خالد (قوله لا) اى لا يضمن من اشهد عليه كما لا يضمن
 عند كون من شهد عليه بمن لا يملك النقص كمن يسكن باجارة او اعارة او مرتبه او مودع (قوله)

فباع داره) يعنى لوخرج الخائض عن ملكه يبيع اوغيره كهبة كذا فى الدرر (قوله وقبضه المشتري)
الظاهر ترك الواو كما نقل عن الكافى (قوله مال الى دار رجل) ولو مال بعضه للطريق وبعضه
لدار فالى طلب صح لان الطلب اذا صح فى البعض صح فى الكل (قوله فلا يجوز لهما) ونفوذ
تصرف القاضى فى حق العامة انما هو فيما ينفعهم لا فيما يضرهم (قوله ضمن بلا طلب)
لتعديده به (قوله وهو المرافعة الى الحكم) لعل الاولى ان يقال انه يجوز ان يطلب من شريكه ايضا
وان الحصر فى هذا الحكم ممنوع بما فى قواعد الاشياء العمارة على الشريك ليست بواجبة
بل يقال لمريدها اتفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء او ما اتفقته فالاول ان كان
بغير اذن القاضى والثانى ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا فى شرح السكرت فى مسائل شتى
من كتاب القضاء وان الشريك يجبر عليها فى ثلث مسائل وايضا فى فوائد الاشياء
عن الولو لاجبة لوعمر احد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته
ولا يخفى ان التعمير انما يكون بالهدم فى المائل المشرف فالفرق بين التعمير والهدم ليس يجبد على
ان فيما نحن فيه دفع ضرر ﴿باب جنابة البهجة﴾ (قوله لانه يتصرف فى حقه
من وجه) هذا بالنظر الى قوله مباح وقوله وفى حق غيره من وجه ناظر الى قوله بشرط السلامة
وعلى قياسه ما يعقبه (قوله فيما يمكن) الاحتراز عنه هو كالا بقاء والكدم والصدم لانه ليس
من ضرورات السير وقوله فيما لا يمكن نحو النجعة بالرجل والذنب مع السير على الدابة كما فى الزيلعى
(قوله وهو مفتوح) اى باب التصرف (قوله والا) اى وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا
اى اذا كان معها كما هو ظاهر كلامه او ادخلها واذا لم يكن معها ولم يدخلها لم يضمن شيئا
كذا فى الزيلعى وقوله مطلقا اى سواء كانت واقفة او سائرة عن الكفاية (قوله عطف على قوله
وطئت) قيل ولقد اصاب صاحب الوقاية حيث لم يفصل بينهما بشئ ولا يذهب عليك ما فى كلام
حاحب الدرر من سوء التحرير انتهى ولا يخفى ان مناسبة الفاصل آكد ولو سلم فلا اقل من المساواة
(قوله او ذنبها سائرة) لوجه لهذا العطف بعد ما فسر النفع بما ذكره قيل النفع بمعنى مطلق
الضرب وقيل انه من قيل علفتها بتناوما باردا لعل الثانى ارجح (قوله او وقفها) الظاهر
رجوع الضمير الى البول فقط بملاحظة غلته ثم فى قاضيان ما يصرح رجوع الضمير الى
مجموعهما (قوله وان اصاب يدها) فى الشرى بلاية عن البرهان وراى كى والزديف والسائق
والقائد فى الضمان سواء (قوله ما اصاب يدها لارجلها) الظاهر والاوفق لقوله مطرد
ومعكس ولما فى نحو الكنز والوقاية ان يترك التقيد ولهذا وجد فى اقل النسخ او رجلها بدل
لارجلها نعم يمكن التوفيق بان يرد بقوله لارجلها النجعة بها لا وطئها فحينئذ يتم الاطراد
والانعكاس بلاخل لكن لا يخفى عدم لطفه وبما ذكر يظهر فساد ما يقال انه اراد به النفع
بالرجل بقريته مقابل قول القدورى هذا وان وافق للهداية لكن الظاهر ان يفسره بالوطئ
كما فى الكفاية انتهى ملخصا ثم قيل ان هذا الحكم مختص بالسائق ولا مسائله بالقاء
ففيه سوء الترتيب لا يخفى ايضا انه فاسد فى نفسه ولا محتمل بوجه الى توجيه كيف والتفسير
والتعليل هنا وموافقة التعمير من تلك الحيثية لعامة المتون شاهد عدل على حسنة وصحة
(قوله اى كل صورة يضمن فيها الراكب) اورد ان عبارة القدورى فى المسئلة والسابق ضامن
لما اصاب يدها او رجلها والقائد ضامن لما اصاب يدها دون رجلها على ما فى الهداية
فلا وجه لتفسير احدهما بالآخرى مع عدم اتحادهما لامفهومهما ولا ملامع مافى المتن من خلط

احديهما بالاخرى بلاد اعية فيكون في تقريره ههنا خبط من وجهين وانت تعلم الخبط والخلط
في عدم فرق القدوري ومقابلة مع ان الكلام في مقابلة بل باعتبار مقابله مع ظهور فساد
ذات كلامه ايضا (قوله ان اصطدما) اي فوقعا على الققاء وان علي وجوههما
فلا شيء وان احدهما على ققاء والاخر على وجهه قدم الذي على وجهه هدر بخلاف
مالونجا ذب رجلان جبلا فانقطع الحبل فسقطا وما تافاه ان وقعا على الققاء هدر دمهما
وان على الوجه فعلى عاقلة كل دية الاخر وان متخالفا فالذي على الققاء هدر
لان موت كل منهما مضاف الى فعل نفسه اي فقط لوجب نصف الدية فيما اذا وقع الخ والحال
الواجب لبس نصف الدية بل تمامها (قوله وفيه خلاف زفر والشافعي) اذ يجب عندهما
النصف (قوله لان كلا منهما مات بفعله وفعل الاخر) فان قيل يجرى هذا الدليل في الخطاء
كما يجرى هنا دليل الخطاء فما الوجه قلنا لعل الوجه ما يشير في تبين الكثر من ان فعل كل منهما
في العمد محظور مطلقا فيعتبر في حق نفسه ايضا فيكون قاتلا لنفسه اولان وجوب كل الدية
ونصفها ما توران عن علي رضي الله عنه فيحمل احدهما بالخطاء والاخر بالعمد توفيقا بينهما
(قوله اي يجب نصف الدية في العمد) اورده عليه انه مخالف لما مر من ان العاقلة لا يتحمل العمد
اقول وان كان الظاهر في انقل ابن الكمال عن المحيط وجوب الضمان على نفسهما فيكون من
مالهما لكن المصرح في الزيلعي ما توراعن علي رضي الله عنه مثل ما ذكره المصنف فالوجه اما
ما نقل عن الكفاية ان هذا جار مجرى الخطاء وان اورده عليه ان اعتبر خطائته فليس عليه حكم
الخطاء من تمام الدية والا فيحمل على نفسهما لا عاقلة لهما واما بان يقال ان تحمل الدية هنا على
العاقلة ثبت باثر على فيحمل على التخصيص والاستثناء فالحكم فيما سبق فيماعد هذه الصورة (قوله
فياخذها ورثة الحر المقتول) لان الاصل ان يعطى عاقلة الحر قيمة العبد ونفس العبد دية
الحر اذ لا يلزم من مولاه وعاقلته لما عرفت سابقا فعاقلة الحر يعطون قيمة العبد على ورثة الحر
ولا يلزم على المولى شيء غير ما اخذوا قيمة عبده من العاقلة (قوله يهدردمهما) اي في العمد
والخطاء (قوله يسير بلا علم) فعل مضارع من السير (قوله على عاقلته الرابط) اورده عليه
صدر الشريعة انه ينبغي ان يكون في مال الرابط لان الرابط اوقعهم في خسران المال وهذا
مما لا يتحملة العاقلة واجاب عنه ابن الكمال ووافقه فيه در المختار انه دية ولبس فيه عمد
لا خسران مال اقول وفي قول الشارح وهو متعدد فيما صنع الخ اشارة الى الجواب عن هذا
كما صرح ذلك في المنع جوابا عن هذا الاشكال بعينه فان قلت كل منهما مسبب فكان ينبغي
ان يجب الضمان على القائد والرابط ابتداء قلت لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الرابط
لان اتصال التلف به دون الرابط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع به عليه (قوله ولادابة منقلته)
كما لا ضمان فيما لم يجع الدابة بالراكب ولو سكران ولم يقدر على ردها فلو تلفت انسانا هدر
دمه عن العمدانية (قوله لقوله عليه السلام) ولهذا لو تلفت دابة رجل لبالا او نهارا من غير
ارسال فافسدت زرع انسان لا يجب الضمان كما في قاضيخان وايضا ترك دابة في المرعى ثم افسد
زرع انسان لا يضمن نقل عن ضمانات فضيلية (قوله فيما يخاف تلف) بنى وحمل عليه قول
الزيلعي وان اتلف الكلب فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الانلاف والا فلا
انتهى فلان منافاة (قوله ونطخ الثور) لكن عن الصيرفية عن برهان الدين له ثور نطوح فسيره
الى المرعى فنطخ ثور غيره مات لو اشهد عليه يضمن والا لا فقيه روايتان لعل الاصح ما اخبر

هنا وان افترى على خلافه بعض المفتين ثم النطح هو الضرب بالقرن يقال كبش نطوح اى
ضارب بالقرن (قوله ضرب دابة عليها راكب او نخسها) اى بلا اذن الراكب والا فلا ضمان
كافى الايضاح وان فهم خلافه عن در المختار لكن صرح فى قاضيه على نحو حيث ان
ضربها بامر الراكب او نخسها فاعطى على الفور كانت الدية على عاقلة الناحس والراكب
جميعا (قوله ضمن هو) اى الضارب لعل المراد عاقلةها فانه من قبيل الخطاء كما فهم عانقل
عن قاضيه آنفا (قوله عين شاه القصاب) اى غيره فالاولى ترك القيد اى الاضافة الى
القصاب لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملا حظة التعليل الا ترى ذكره
كافى الايضاح (قوله اى ابله) قيل نقل عن الاكلية الجزر القطع وجزر الجزور نحرها والجزور
ما اعد من ابل للحر انتهى فى تفسيره بالابل مطلقا من النسخ ما لا يخفى لا يخفى ان هذه
المساحة يفهم عن ملا حظة معنى الاضافة وقد قيل فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد
للحم فى الحكم الا ترى **باب جنابة الرقيق** (قوله ولم يجز الاسترقاق) اى
لا يدفع بموجب الجنابة بل يجوز الدفع فداء عن الجنابة فى الشرى لابلية عن الزيلعى (قوله وفيما
دونها كالخطاء) لان خطاء العبد وعمده فيما دون النفس سواء فانه يوجب المال فى الحالى
اذ القصاص لا يجزى بين العبد والعبد ولا بين العبيد والاحرار فيما دون النفس ثم الخطاء انما
يثبت بالبنية واقرار مولاه وعلم القاضى باقراره اصلا كما نقل عن البدائع لكن فى الاشياء القتوى
على ان لا يعمل بعلم القاضى فى زماننا (قوله هو والدفع فى الصحيح) كذا فى الهداية والزيلعى
لكن فى الشرى لابلية عن السراج والجوهرة الصحيح هو الفداء (قوله ولهذا سقط الواجب بموت
العبد) اذ الاصل فى الخير بين شئين اذا هلك احدهما انه يتعين الاخر عليه ولا يرد على الخير
بهذا الاصل اذ الخير بالنظر الى الحال والسقوط بالنظر الى الاصل فلا منافاة (قوله فيكون
فى حكمه) سواء قدر عليه حالا او لا لصحته من المفسس وعندهما لا يصح من المفسس الا
برضى الاولياء كذا فى الزيلعى (قوله وان وهبه) اى سواء فى جنابة النفس او الطرف (قوله
لدفع الى الجنابة) قال فى حاشية اخى زاده فيما نقله عن العناية فان قيل ما فائدة الدفع اذا كان
البيع بالدين بعده واجبا اجب بانها اثبت حق الاستخلاص لولى الجنابة بالفداء بالدين فان
للناس فى الاعيان اغراضا (قوله يباع لدينها) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين (قوله وانما
يلاقيها) اى المأذونة (قوله والسرية يكون فى الامور الشرعية) قال الزيلعى والدين من
الصفات الشرعية لانه وصف حكمى لها فبسرى الى الولد كالمالك والرق (قوله قال قتلت
اخا زيدا) المصرح فى المنع والدري يقتضى كون خطاب المعتق الى مولاه فينئذ يكون زيد مولاه
الذى اعتقه والمذكور فى كتب القوم اطلاقه بل ظهور عدمه لعل الربحان معهم لعدم داعى
التقييد (قوله لاعلى العاقلة) فعاقلة العبد عاقلة مولاه كفى كتاب المعاقلة (قوله فراده بقوله
قتلته) يعنى اذا كان لزوم الضمان على نفسه فليس مراده من هذا الكلام الظاهر فى الاقرار
الا الانكار يعنى ما قبلته بعده لظاهره الذى هو الاقرار على مولاه حتى يرد ان تحميل الضمان
على المولى كيف يتصور بمجرد هذا القول من العبد وقوله لبس بحجة على المولى لانه اقرار على
الغير وحاصله على ما فهم من صدر الشريعة والزيلعى ان لزوم الجنابة على المولى لبس من
اقرار العبد بل من انكاره اذ الاخ مدع ولا يثبت له والعبد منكر مع تعهده الرقية المتقدمة
والقول فى مثله للمكرر (قوله من قيمته ومن الدين) الصواب والموافق لكتب القوم ما فى اقل النسخ

من لفظ الدية بدل الدين (قوله ولا الغلة) لعل المراد من الغلة هنا اجرة العمل (قوله لكن قوله غير معتبر لحق المولى) لان عدم اعتبار قوله كان لحق المولى لا لتقصان اهليته العبد وقد زال حق المولى بالاغتياق (قوله لاعلى الصبي الامر) اى مطلقا حالة بلوغه او قبلها (قوله بلا رجوع حالا) اى لا رجوع له على الامر في الحال (قوله لانه مختار في دفع الزيادة) اى المولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد قال صدر الشريعة يبنى ان لا يرجع بشئ لان الامر لم يصح والامر لم يوقعه في هذه الورطة لكمال عقل المأمور بخلاف ما اذا كان المأمور صبيا وقال في المنع بعد نقله ذلك على قياس ما ذكره العتاني لا يجب عليه شئ ورده ابن الكمال تغلغل عن ابى الليث عن الزيادات تأويل عبارة جامع الصغير وبس على الامر ولا على قائله شئ بان يقال يعنى لاشئ عليه في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق (قوله ان العبد القاتل صبيا) ولو كان الامر بالغا والمأمور صبيا حرا فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون على عاقلة البالغ (قوله دفع نصفه على الآخرين) فحينئذ يشترك الاخران في العبد مع المولى (قوله والمولى لا يستوجب) اللازم من هذا الدليل كون المقتول مولى العبد والمطلوب لبس كذلك بل العبد فيه لقربي المقتول لعله اخذه من الزبلى وهو قد اورد هذا الكلام في بيان مسئلة كون العبد ملكا لمن قتله لافي بيان هذه المسئلة يظهر لمن رجع اليه **فصل** (قوله تجب قيمته باغلة ما بلغت) لا تتحملها العاقلة وفي رواية تتحملها (قوله فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار) الاولى ان يقال الف دينار او اكثر ل يظهر التفاوت بين الجنابة والغصب (قوله وما قدر من دية الحر قيمة القرن) ظاهره الكمية فيرد عليه لحيته اذا الصحيح في اللعنة الحكومة الا ان يحمل على الجزئية او على رواية الحسن من لزوم كمال القيمة (قوله كما في دية الحر) اى في دية يد الحر وكون المراد على هذا ظاهر فلا يرد ان فيه اجال مغل (قوله في الصحيح) المفهوم من الهداية ترجيح الرواية الآتية (قوله خمسة الآف درهم الاخسة) وفي اكثر النسخ عدم الاستثناء الموافق لكتب القوم هو الاول (قوله وجب دية حر وقيمة) عبد هذا عند استواء قيمتهما والا فيجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول كما في الزبلى (قوله ولو قتل كلاهما رجلا) اى لو كان قاتل كل غير قاتل الاخر لكن هذا عند كون قتلها معا اولم يدروا عن التعاقب فعلى القاتل الاول القيمة وعلى الثاني الدية القيمة للمولى والدية للورثة كما في الزبلى (قوله وله ان الملية ان كانت معتبرة) الصواب والموافق لكتب القوم كالزبلى ان يقال وان كانت بالواو على ان يكون لفظية ان وصلية لاشربة (قوله ان لا يقسم الضمان على الاجزاء) يعنى الاجزاء القائمة والقائمة بل بازاء القائمة لا غير (قوله فوفرا على الشبهين) اى فقلنا باه لا يقسم اعتبارا للاممية ويملك الجثة اعتبارا للمالية وهذا اول ما قلناه لان فيما قلناه اعتبار جانب المالية فقط وهو ادنى واهدار جانب الادمية وهو اعلى كذا في المنع **فصل** (قوله فصار اجاما) فيه نوع خفاء الا ان يعتبر سكره كافة مجتهدى هذا العصر عند الوصول اليهم وحل الاجماع على معنى الاتفاق يخرج الكلام عن صلاحية الاستدلال المقصود منه الا ان يحمل على قاعدة المذهب الصحابي (قوله ولا يثبت الخسار) لانه لا يفيد في جنس واحد لا خياره الاقل بخلاف ما اذا كان الجاني قنا حيث يخير بين الدفع والفداء ولا يجب الاقل لان فيه فائدة الحبس لان من الناس من يختار دفع العين ومنهم من يختار دفع النقد على ما هو الايسر عنده ويبقى ما يختاره على ملكه ويخرج الاخر عن ملكه

(قوله وجنسهما مختلف) الضمير راجع للدفع والفداء (قوله ويتبع مولاه) فيرجع المولى على الاول
بما ضمن للثاني (قوله لانها تثبت عليه) اى الجنابة تثبت على المولى (قوله ودفعه الى الاول) وبعكسه
لا يرجع كذا في اكثر النسخ لكنه مخالف لما في كتب القوم ولما ذكر في العكس الا في حق العبارة
ان يقال ودفعه الى الاول ثم رجع به على الغاصب ثانيا كما يظهر بالرجوع على كتب القوم
كالهداية والتبيين بل اكثر نفسه فاعل الصواب ما في اقل النسخ على مضمون ما ذكرنا (قوله
يرجع في الفصل الاول) اى يرجع فيما جنى عند الغاصب ثم عند المولى لعل هذا هو الرجوع في المرة
الثانية اذ هما مشتركان في الرجوع الاول فالمراد بقوله وبعكسه لا يرجع هو الرجوع الثاني
لان الاول موجود في صورتين (قوله فاستحقه المولى) هو الصواب الموافق لمفاهيم التبيين
وما قيل الميم زائدة في المولى والمراد ولى الجنابة لبس بشئ يظهر من المتن ومما سبق له الشرح
(قوله فانه هناك استحق) قبل اى المولى استحق منه النصف واورد ان الاستحقاق لا يكون
الا من جانب المجنى عليه اقول المحصر ممنوع لانه لم لا يجوز الاستحقاق من المولى مع ان الرجوع
لا يتصور بلا استحقاق (قوله ورجع به على الغاصب) قبل هذه المسئلة على الخلاف كالاولى
وقبل على الاتفاق (قوله غصب صبيا حرا) اى لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به
بلا اذن وليه (قوله او يجمى ان لم يذهب به) الى ارض غلب فيها الحمى والا فيضمن كما يصرحه
(قوله واومات بصاعقة او نهش حية) اورد عليه ان اريد الاطلاق لاينا سب تعلبه بقوله
لنقله الى مكان فيه الصواعق فان المفهوم منه هو الكثرة وان اريد الكثرة فالعقاب لقوله او يجمى
لبس يستحق فان الحمى عند كثرتها كذلك اقل قال في الايضاح لان الصواعق والحيات لا يكون
في كل مكان بخلاف الموت فجاءه او يجمى لان ذلك لا يختلف باختلاف المكان حتى لو نقله
الى موضع يغلب فيه الحمى والامراض يضمن انتهى لا يخفى في خروج الجواب مما ذكر عن
الابرار ثم قوله والامراض فيه اشارة الى انه لا اختصاص له بما ذكر وان ما ذكر لبس احترازا
بل وقوعه وتشبيل وهذا موافق لما في البرازى لو حمله الى مكان يكثر فيه الحمى او الوباء بان كان
المكان مخصوصا بذلك يضمن ايضا لا بسبب العدوى لان القول به باطل بل لان الهواء
يخلق الله تعالى مؤثر في بنى آدم وغيره (قوله لنقله الى مكان فيه الصواعق) ان قيل يجرى هذا
في الحر الكبير قلنا الكبير يقدر على حفظ نفسه بنحو الفرار والخروج ولهذا لو نقل الحر الكبير
الى هذه الاماكن تعديا ان مقيدا ولم يمكنه التحرز عنه ضمن كما نقل عن العناية ثم انه لو غصب
صبيا فغاب عن يده حبس الغاصب حتى يجمى به امر ختنا لا يجتن صديا ففعل الختان ذلك
فقطع حشنته ومات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف دية وان لم تمت فعلى عاقلته كلها
(قوله بايداع يضمن) ان بلا اذن وليه وابش ما ذنوبه في التجارة (قوله ويضمن عند ابى يوسف)
هذا في الصبي العاقل والا فلا يضمن بالاجماع قال في الدرر وتعامه في العناية والشهرت بلالية عن
الشبلى ومسكين على خلاف ما في المتن والهداية وان يلجى فيلحفظ انتهى باب القسامة
(قوله هي ايمان يقسم على اهل المحلة) فيه اشارة الى ان القسامة من القسمة وهو مخالف لما نقل
عن البدائع والمغرب من ان القسامة في اللغة بمعنى اليمين مطلقا وشرا اليمين بالله تعالى بسبب
مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص لان هذا صريح من
القسامة من القسم لامن القسمة ثم ركنها وجود القتل فيما ذكر باجراء اليمين المذكور على
اسانه وشرطها بلوغ القسم وعقله وحرية ووجود ارش القتل في الميت وتكميل اليمين

خسین وحکمها القضاء بوجوب الدية ان حلفوا والحبس الى الحلف ان ابوان ادعى الولي العمد
وبالدية عند النكول ان ادعى الخطاء ومحاسنها خطيرة الدماء وصباتها عن الاهدار وخلص
التهم بالقتل عن القصاص كذا في منح الغفار ميت حر واو ذميا ومجنونا كما في الشرع بلالية (قوله اى
اكثر البدن) اى بدن الميت اما بطريق الاستخدام او يعبر عن الميت بالبدن فلا يرد انه لبس
فى السابق لفظ البدن (قوله او نصفه مع رأسه) اورد ان هذا داخل تحت قوله او اكثره دل
عليه قوله سواء كان معه رأس او لا اقول هذا وان وافق لما فى الاصلاح من الاكتفاء بقوله
او اكثره ولما فى الايضاح من ان هذا اغنى عن قوله او نصفه مع رأسه لكنه مخالف لما فى اكثر
الفقهية من ثبوته لعل المراد ان الرأس معتبر فى النصف يعنى ان تمام النصف فى الثابت انما هو
بالرأس ثم انه وان ورد فى البدن لكن لاكثر حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع
رأسه لا تثليث يردى الى تكرار القسامة فى قتل واحد (قوله ما قتل ولا علمت) وفيما سبق ما قلنا
وما علمنا موافقا لما فى اكثر الكتب فالاول على سبيل الحكاية عن الجميع والثانى ما عند
الحلف ويقر به ما يقال الاول من قبيل انقسام الجمع الجمع قيل فان قبل ما فائدة علمناه مع ان
شهادة اهل المحلة غير مقولة قلنا فائدة تعيين محل الخصومة فان الولي قد يعجز عن
تيقنه وقد يظن غير القاتل (قوله لو شق) سيفسره (قوله او شهادة عدل) اى واحد
(قوله كما فى سائر الدعوى) بفتح الواو كالفقوى (قوله فى الجديد) اى فى قوله الجديد (قوله
ثم يقضى على اهلها) ظاهره عدم الفرق بين العمد والخطاء فى لزوم الدية عليهم والحال ان
لزوم الدية عليهم انما هو فى دعوى العمد واما فى الخطاء فعل العاقلة كذا فى شرح المجموع ونقل
فى الشرع بلالية عن الذخيرة والخاتبة فى الايضاح من اطلاق تحصيل الدية على العاقلة
لا يتخلو عن قصور ومساحة ايضا وهذه تؤخذ من العواقل فى ثلث سنين كما فى قيمة القرن
كما فى الشرع بلالية (قوله وقد ثبت) دفع لما يورد انه كيف الدية بعد التبيين والاصل عدمها فى مثله
حاصل الدفع ان ذلك ثبت بفعل الرسول غايته كونه خلاف قياس (قوله وكذا عمر رضى الله
تعالى عنه) الظاهر عدم الاحتياج اليه بعد ما ذكر جمعه عليه السلام اذ مذهب الصحابة
انما يحتاج الى التمسك به ان لم يوجد فى السنة وهنا قد وجد الا ان يقال جمع النبي عليه السلام
يحتمل ان يكون مؤلا او ثبوت الجمع يجوز ان يكون خفيا او يري بيان فعل عمر اثبات اجماع
اذ الظاهر انه بمحض الصحابة مع عدم الانتكار (قوله وان منهم فلا) فان قبل الموجب للتبيين
هو الدعوى فاذا لم يكن دعواه عن غير الواحد فكيف يتصور القسامة قلنا الدعوى عن الواحد
بنفس القتل وعن الغير بالعم (قوله وان لم يوجد) وان وجد العدد تماما واراد الولي تكراره لا يكرر
(قوله ومن نكل منهم حبس) ولو اقر على نفسه او عبده قبل اقراره ولو على غيره فصدقه
الولي سقط التحليف عن اهل المحلة كما فى الدر (قوله لان الحلف فيه واجب) لا يخفى ان هذا انما
يجرى فى دعوى العمد لانه فائدة الحبس فى الخطاء لان اللازم الدية على اى وجه ولهذا فى الايضاح
عن الخاتبة ان الحبس انما هو فى دعوى العمد واما فى الخطاء فلا يجلسون بل يقضى بالدية على
عاقبتهم (قوله بدل عن اصل حقه) بالبدال المهملة وقوله يبذل المدعى بالذال المعجمة لا قوله لانه
يريد اسقاط الخصومة) يعنى ان ههنا ثلثة امور عدم قتل القاتل وعدم علمه بغير زيد وعلمه
بزيد فيختلف على الاول لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه فلا يقبل وعلى الثانى لانه يجوز
ان يعلم غيره معه ولا يختلف على الثالث لانه لما اقر بالقتل فالظاهر ان يقال يريد اسقاط الخصومة

عن نفسه بقوله فلا يقبل وانه لما اقر بالقتل صار مستثنى عن البين فيبقى حكم من سواء فيختلف
على ما ذكرنا مل (قوله او خرج دم من فمه) ان لم يعلم من الجوف والافتيل كما في الشرع بلالية بخلاف
ما ذكرهنا ان لم يكن به ارضرب كما في الشرع بلالية عن الجانب ثم انه لا قسامة ايضا ان وجد
نصف منه شق طولا وعلى رقبته حبة ملزومة كما في البرازية (قوله وما من خلقه كال كبير) خلافا
لما نقل عن الظهيرية لانه في ايديهم وان لم يكن ملكا لهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة
كالدار وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها مخفيا وبه جزم في الجوهره ثم ان لم يكن
معها احد فالدية والقسامة على المحلة التي فيها القتل على الدابة (قوله ان يسمع) اي يذرع (قوله
اقرب) اي يشر كما في الدر (قوله واهل قرنين) قيل لعله قيتلين (قوله فعليه) يعني القسامة
على الرجل فقط والدية على العاقلة مطلقا وعند ابى يوسف ان العاقلة حضورا دخلوا في القسامة
ايضا (قوله وبه يفتى لما قالوا المصنف) تبع فيه لما رجحه صدر الشريعة وتبعهما صاحب المتح
لكن خالفهم ابن الكمال حيث منع قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة بناء على ان الايجاب
لبس للورثة بل للمتقول حتى يقضى مندوبونه وينفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الصبي
والمعتوه اذا قتل اباه يجب للدية على عاقلته ويكون ميراثا له (قوله قالوا ان الدار في يده) حال
ظهور القتل لعل التعبير بلفظ الطهور ربما للصدر الشريعة لكن المناسب بنحو حال وجود
الجرح كما غير ابن الكمال عبارته الى ذلك مصرحا اعتراضه في حاشيته واجيب ان المراد بظهور
القتل حدوثه (قوله يخط خطه) يعني يخط لهم الامام وقسم الاراضى بخطه ليرى انصاءهم
(قوله هو عليهم جميعا) الضمير للقسامة بتأويل الحلف الظاهر من هذا كما في عامة الفقهية
مشاركة السكان مع الخطه عند ابى يوسف مطلقا عما نقل عن الظهيرية وكذا عن الصرة ان
من استأجر او استعار منزلا او وجد فيه قتيلا حال كونه مستقلا في يده وقفا او ملكا فهو في حكم من
وجد قتيلا في ملكه فكانه قتل بنفسه وكان دمه هدر او يفتى والقضاة مأثورون على العمل
بهذا حتى لو حكم بخلافه لا ينفذ وبنى على هذا ان الضيف لو وجد قتيلا في دار المضيف فهو
على رب الدار عند ابى حنيفة وقال يوسف ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وكذا
عن المحبط وعند ابى يوسف لا يلزم على المالك لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون بالملك الا ترى
ان النبي عليه السلام جعل القسامة والدية الخطه على اليهود وان كانوا سكانا خلاف ما ذكر
هنا (قوله لان ولاية التدبير) يعني ان السكنى والملك مساويان في كونهما سببا للتدبير (قوله
وان كانوا سكانا) الصواب وكانوا سكانا كما في الزيلعي (قوله ان صاحب الخطه) اورد ان
الصواب صاحب الخطه كما في اقل النسخة ولا يبعد ان يعمل الاضافة للاستعراق (قوله لزوال
من يتقدمهم) لان اهل الخطه متقدمة على الغير (قوله او يزاحهم) لان المشاركة بالمزاحمة
عند ابى يوسف (قوله فعلى) اي الدية على عاقلته الاولى ان يقدر لفظ الدية والجارة كما مر
مثله منه مرارا (قوله من الركاب) بضم جمع راكب (قوله العجلة) بفتح عين ما يقابل بالركب
عربه (قوله وهو والدية على بيت المال) ظاهره كما في اكثر المتون الاطلاق وقد نقل عن المحيط
لو وجد القتل في الطريق الغنم فالدية على ادنى الحال ولذا قيد في التنوير بقوله اذا كان نازلا
عن المحلات والافعل اقرب المحلات اليه الدية والقسامة وقال في الدر وكذا في السوق الثاني
اذا كان من يسكنها في الابل او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه
يلزمه صيانة ذلك الموضع فبوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في الغاية معزيا

للهاية قلت وبه افنى المرحوم ابو السعود مفتي الروم واعتمده المصنف وان خلا عنه المتن لانه مصرح في اكثر الفتاوى والشروح فليحفظ انتهى (قوله لان الغرم بالغنم) لانه لومات بلا وارث خاله الى بيت المال (قوله وهو ايضا قسمان) قيل اعترضه بعض الفضلاء بان في هذه القسمة في الحكم والامر ظاهر في عدم وروده انتهى لمخصا (قوله وهذا ما قال في النافع) قيل الجمل غير مسلم بل الصحيح ان شارع المجلة لبس بنا فذ (قوله حتى يقيموا البيعة) الاولى يقيم اذا ضمير راجع الى الولي السابق ذكره (قوله وجد في بركة) اي في الاملاك فيه لاحد ولا بد ذكره ابن كمال (قوله لا عمار بقر بها) ولا خباء او فسطاطا فلو وجد القاتل خارج الخباء فعلى اقرب الاخبية ذكره في الهداية (قوله محتسبا بالشاطي) هذا في النهر الكبير والافعل اهل (قوله فعلى اقرب القرى) وزاد في الخائبة والاراضى كافى المنع (قوله على ارباب معلومة) ولو لم يكن معلومة كالوكان وقفا على الفقراء فالظاهر من بيت المال فانه حينئذ من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبهه الجامع فانه في المنع بحثا لكن يخالفه ما قيل نقلا عن العصرة عن ابى السعود العمادى فبين سكن في دار موقوفة على جهة بر وجد الساكن فيها قتيلا ولم يعلم قاتله اجاب حكمه حكم من وجد في ملكه ولا شيء عليه (قوله لاحتمال انه قتله نفسه) وايضا يحتمل انه قتله الآخر فلا يضمن بالشك (قوله بطل شهادتهم) المفهوم عدم جريان الخلاف السابق هنا لكن الظاهر من تعليقه هنا ومن كلام صاحب المجموع الجريان ﴿كأب المعامل﴾ (قوله لانها تعقل الدماء) اي تمسك (قوله والعاقلة هم الذين) قيل هذا تعريف بالاعم على مذهب القدماء فلا يرد النقص بجماعة قتلوا رجلا خطأ ثم اقروا به فان الدية يقسم عليهم مع انهم لبسوا بعاقلة ولو قال هم الذين يقسم عليهم دية القاتل خطأ ولبسوا بقتله لكان تعريفها بالماضى (قوله اهل الديوان) اورد ان النساء والذرية والمجنون قد يكون ممن له حظ في الديوان ولادية عليهم واختلف في دخولهم لو باشروا القتل والصحيح مشاركتهم مع العاقلة (قوله على العشيرة) وهم العصابات كافى الدر (قوله والخلف) بكسر الخاء وسكون اللام العهد المراد مولا الموالاة فاراد بالولاء ولاء العاتقة وقيل الخلف ان يخلف القوم على التناصر (قوله صار بالديوان) وفي صحيح النسخ صارت والضمير في فعلها للعقل باعتبار انه دية وفي اهل الديوان (قوله اي الاكزا والاقبل) لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ الضمير راجع الى ما يؤخذ (قوله اي العاقلة القبيلة) اي الاقارب ونقل عن تنوير البصائر وكل من يتناصر هو به (قوله لان ضمير حيه لمن) سواء كان في قوله واهل الديوان لمن هو منهم او في ما بعده ولا يبعد ان يرجع الى الجاني المنقهم من المقام فلا يحتاج في تصحيحه الى تكلف ارتكب اليه بعض الفخام (قوله انما قصر لقوة فيه) وهي بالضارة اي لان القاتل انما قصر بالاقدام على القتل وترك الاحتياط في ضبط نفسه لاجل قوة حاصلة في نفس القاتل وتلك القوة بسبب انصار القاتل وهم العاقلة (قوله في الموضحة فصاعدا الدية) اي نصف عشر الدية فا فوقها اذا كانت خطأ (قوله لم تصدقه العاقلة) الا ان يقوم حجة وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها ثبتت باللبس بنات باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو تصادق القاتل واولياء المقتول على ان قاضى بذلك اقضى بالدية على عاقلة بالبيعة وكذبها العاقلة فلا شيء عليها (قوله ولا استئصال في التقليل) وفي بعض النسخ لم يوجد قوله ولا استئصال وورد عليه بلزومه ثمان هذا الدليل مختص بالحكم الاخير بخلاف ما قبله من النقل لانه بعينه وغيره ولا ضمير في عطفه عليه اذ القرآن في النظم

لا يوجب القرآن في الحكم (قوله وروى محمد) جعل هذه الرواية شاذة لكن قال في الدرر وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناصرهم قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجع وجوبها في ماله فيؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقى قال وهذا حسن لابد من حفظه واقره المصنف فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع في ثلث سنين فافهم انتهى (قوله ولا عاقلة للبحر) قال في الدرر ايضا وبه جزم في الدرر قال المصنف لعدم تناصرهم وقبل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصيادين والصرافين والسراجين فاهل محلة القتال وصنعتهم عاقلته وكذلك طلبة العلم قلت وبه افق الحلواني وغيره خاتبة زاد في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب ثم قال والحق ان التناصر اهل في هذا الباب ثم قال والحق ان التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلته فليحفظ واقره القهستاني لكن حرر شيخ شيخنا الخانوقى ان التناصر متلف الان لغلبة الحسد والبغض وتبقى كل واحد المكره لصاحبه فقيه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدبة في ماله او في بيت المال انتهى **كتاب الابقى** لا يخفى مناسبة خصه بالتعرض لبيان المناسبة لتغيير ترتيب القوم مع خفاء المناسبة في نفسها لعل وجه المناسبة ان نفس الاباق تلف كالقتل والاخذ نوع احياء كالقصاص والدية (قوله ندب اخذه) اى ان لم يكن اخذه لنفسه والا فيحرم وايقظ ان لم يخف على ضياعه ولا تعرض كما في التنوير فالاولى ان ينبه عليه (قوله فيأتى به الى القاضى) يعنى ان شاء وان شاء جففته بنفسه لكن الظاهر من الهداية اشتراط الاشهاد حين الاخذ والا يضمن لو ابقى منه ايضا كما ضمن لو استعمله في حاجة نفسه فابق (قوله فيحبسه ان يبينه والا فلا) كما في الشرع بلالية (قوله ولهذا لا يوجره ان كان له منفعة) الظاهر انه قيد وقوى فلو لم يكن له منفعة لا يتصور الاجبار فلا حاجة الى اعتبار كون لفظ ان وصلها ولا الى الاعتذار بان استعماله بلا وواجز وان كان غير مشهور (قوله اى القاضى او من ينصبه) تفسير للضمير المرفوع المستكن كما ان قوله المولى تفسير للمصوب البارز (قوله يحلف بالله) ان لم يبرهن على اياقه او على اقرار المولى بذلك كما في الزيلعي (قوله فان طال مجيئه) لعل المقدار فيه مفوض الى رأى القاضى لكن نقل عن العناية بسنة اشهر (قوله حكمه لا يقض) لكن في الدرر عن معروضات ابى السعود انه صدر امر سلطانى بمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العسكرية وجبئذ فلا يصح بيع عبيد السابعية فلهما اخذهم من مشتريهما ويرجع المشتري بمنه على البائع واما عبيد الرعايا فان كان بغبن فاحش فكذلك والا فلارعا الثمن ولذلك ورد الامر ايضا انتهى بالمعنى فليحفظ فانه مهم انتهى (قوله لا يصدق على نقض البيع) الا ان يكون عنده ولد منهما او برهن على ذلك كما في النهر (قوله ولو وصله) فلو كانت امة ومعها وادها فان لم يكن مراها فله جعله واخذوا الا فاشين كذا في النهر بحثا (قوله اربعون درهما) فبطل صلحه فيما زاد (قوله وان لم يعد لها) قال في الدرر هذا عند الثاني اشبهه بالنص فلهذا عول عليه ارباب المتون في النهر عن القدورى وغيره قول الامام مع محمد (قوله بقسطه) وقبل يرضخ له برأى الحاكم او يقدر باصطلاحها به كما في التاتارخانية والبحر وفي الزيلعي في الاصل انه يرضخ في المصروع عن ابى حنيفة انه لاشئ في المصروع (قوله اذا اعتاق) اورده عليه ان الحاصل بالتدبير ليس باعتاق بل عتق والاختلاف انما هو في الاعتاق لافى العتق لان عدم تجزى العتق متفق فلا يصح ان يراد من الاعتاق كما وقع التعبير في الزيلعي بلفظ العتق وانت خير ان في التدبير نوع اعتاق وان في عبارة الزيلعي مسامحة بارادة الاعتاق من العتق

والمصنف غير لدفع هذه المسامحة صار غاصبا فإذا بقى من يده اومات كان ضامنا فرده لدفع
الضمان عن نفسه فيه ينتظم قوله واما عند أبي يوسف فلا يضمن باصابة مائة العبد اورد
الصواب الموافق لما في الكتب باحياء مائة العبد (قوله لان حقه بالقدر المضمون) الضمير في حقه
للمرتهن فان حصه الراهن له امانة لامضمونة (قوله وان رده وصيه) وكذا احد الابوين والابن الى
احدهما ومن في عيال سيده واحد الزوجين للآخرين ومن يعول التيم ومن استعان به المالك
في رده البه والسultan والشحنة والخفير او كان في عياله (قوله خير المشتري) وفي بعض النسخ
صير لعل لكل منهما وجه صحيح يظهر بالتأمل **كتاب المفقود** (قوله ولم يسمع
خبره كالمستغنى عنه) لعله انما عقبه به تنصيصا للدخول الاسير الذي لم يعلم حياته وموته وان علم
موضعه في الجملة على ما فهم عن النهر (قوله بالاستصحاب) وهو الحكم ببقاء امر لم يظن عدمه
واختلف في حجته فقيل حجة مطلقة وقيل لا واختار انه حجة للدفع لا للاستصحاب فالاستصحاب هنا
من هذا القليل كما في الاشياء هذا هو الاصل فيه ولهذا فرع عليه بقوله فلا نکاح لعمره (قوله من
يقبض حقه) كعلائه وديونه المقر بها (قوله ويحفظ ماله ويقيم عليه عند الحاجة) فاوله وكيل
فله حفظ ماله لا تعبر دارة الابن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون وصيا تجنس كذا في الدر
(قوله ويخاصم) اى الوكيل فقلوه بعقده اى الوكيل ايضا (قوله فان ادعى احد) مفرع على
قوله ولا يخاصم في الدين (قوله وان رأى القاضى) بناء على جواز سماع البيعة على الغائب
(قوله لم ينفذ حكمه) حتى ينفذه حاكم آخر كذا نقل عن الزيلعي قيل الفتوى على النفاذ
لوالقاضى مجتهدا (قوله ذكره الزيلعي) اورد عليه انما ذكره به استشكالا على ما نص
في المذهب بخلافه فلا يعول عليه (قوله وينفق على اقربائه) يعنى ما يكون من جنس حقهم
كالدرهم والدنانير والتبر وتمامة في النهر (قوله ولا يفرق بينه وبينها) اورد انه مستدرك بقوله
فلا نکاح لعمره واهم التوطئة رد مالك لبس بمعتديه في متون الحنفية اقول يمكن ان يقال ان
ما سبق بناء على عدم الموت وهذا تفريق من القاضى ولو فرض حياته على ان عدم الاعتداد
لبس بمس (قوله وظاهر الرواية) ونقل عن الزياجى هكذا وعن خواهر زاده هذا القول اصح
وعن البرهان المفتى والارفق للناس التقدير بتسعين (قوله لانه يختلف باختلاف البلدان) لان
الموت يختلف باختلاف الاماكن بمجودة الهواء وردائه لان الهواء تأثيرا كما نقل عن البرازية
(قوله الظرف متعلق بماله) اورد عليه انه متعلق بحكم بقرينة تعلق مقابله اليه وهو قوله وفي مال
غيره من حين فقده واما حصول كونه قيدا ماله فيستفاد من اضافة لفظ المال الى ضمير المفقود
ورد بان فائدة هذا التعلق قد حصل بقوله وبعده بحكم بموته مع ان المقصود وجود الحكم بعد
المدة مطلقا لاني وقت التمام فقط والاستفادة من الاضافة ممنوعة لان اضافة المال الى المفقود
لا يعين ذلك بل الاظهر كون المال الموجود له حين فقده وانت خبير ان المقابل لبس مقابل
للظرف بل لمتعلقه وان مقابل الظرف قوله من حين فقده والظاهر تعلقه بالمال ايضا (قوله
عند موته) اى موت المورث اذ حكم بموت المفقود يوم فقده فهذا مراد من قال في تفسيره
اى بعد موت المفقود وقد حكم بموته يوم الفقد فلا يرد انه خطب خطب عشواء اذ الضمير راجع
الى المورث **كتاب اللقب** (قوله المبذون) ان باراء من الرفع وان بالذال من الالقاء
(قوله من العيلة) عيال الرجل من ينقده (قوله وهو فرض كفاية) اذا علم غيره ولو لم يعلم به غيره
وفرض عين (قوله حتى ان قاذفه) اى بنسبة ذاته الى الزنا لا بخصوله من الزنا لانه يرجع الى

قذف امه (قوله في بيت المال) ان برهن على التقاطه (قوله وفي الاصح لا يرجع) في قضاء الخلاصة لو قال ارفع الى فلان واقض اليه الف درهم ولم يقل عني ولا اني ضامن فذفع المأمور فان كان المأمور شريك الامر او خليطه بان يكون بينهما اخذ وعطاء على انه متى جاء رسوله او وكيله يبيع او يقرض منه فيرجع الى الامر وكذا لو كان الامر في عيال المأمور او العكس وان لم يوجد واحد من الثلاثة لا يرجع عليه وعند ابى يوسف يرجع هذا اذا لم يقل اقض عني والا فبالاجماع لكن قال في وكالة البرازية قال رجل خلصني من مصادرة الوالى اوقال الاسير خلصني فخلصه انسان قيل لا يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط لاني المصادرة والامام السرخسى على انه يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح ونقل الفصول العمدى بعد ما نقل قول السرخسى قال صاحب المحيط لا يرجع وهو الاصح وعليه الفتوى فان ابى بعد ما قبله ان وصفه الاولى ان يترك كلمة ان الثانية كما مر امثاله (قوله) ويثبت نسبه ممن ادعاه اذا لم يدعه الملتقط (قوله ولو كان المدعى رجلين) بان ادعيا معا ولم يوجد المرجح لاحدهما من يد او بنية او ذكر علامة او حرية او اسلام (قوله فيكون مسلما فيزاع من يده) قيل عقل الاديان ما لم يبرهن بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا كذا في النهر (قوله ان كان فيه) قال في الدرر المسئلة رباعية اما ان يجده مسلم في مكاننا فسلم او كافر في مكانهم فكافر او كافر في مكاننا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبعة اختيارات (قوله لانه لا يقطع ظاهرا) اورد ان الظاهر يكفي للدفع لالاستحقاق فلو ثبت الملك له بهذه الظاهر كان الظاهر حجة مثبتة وليس كذلك فتأمل والمراد من الظاهر هو الاصل والاستصحاب اجاب عنه صاحب البحر انه يدفع بهذا الظاهر دعوى الغير ثم الظاهر ان يكون الاملاك في يدك المالك وكذا الظاهر يدل على ان من وصفه معه انما وضعه لينفق عليه انتهى لعل هذا وجه التأمل لا يخفى ان الجواب لا يدفع الايراد اذ لا يخلو عن حجية الاستحقاق الان يبنى على مذهب مشايخنا السمرقندية وهو خلاف المختار **كتاب اللقطة** (قوله وهي بالقبح وتسكن) اسم وضع للمال المنقطع عني وشرعا ما يوجد ضايعا بين كمال وفي التاتارخانية عن المضمرات مال يوجد ولا يعرف مالكوه وليس بمباح كمال الحرى له (قوله نذب) اى ان امن على نفسه نعر فيها والا فالترك اولى لان الاخذ لنفسه حرام كالغصب (قوله يجب اذا خاف الضياع) فلو تركها حتى ضاعت اثم وهل يضمن ظاهر كلام التهر لا وظاهر كلام المصنف نعم لما في الصيرفية حاريا كل حنطة انسان فلم يمنعه حتى اكل قال في البدائع انه يضمن انتهى وفي القبح وغيره لو رفعها ثم ردها لمكانها لم يضمن في ظاهر الرواية كذا في الدرر (قوله تصدق بها على فقير) الا اذا عرف انها الذمي فانها توضع في بيت المال كذا في التاتارخانية وفي القنية لورجى وجود المالك وجب الايصاء (قوله فان جاء صاحبها اجازة) لكن ليس للاب والوصى ذلك في الظاهر وفي الوهبانية الصبي كبالغ فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصية التصديق وضمانها في مالهما لامال الصغير كذا في الدرر (قوله والا ضمن صاحبها) ولو تصدق بامر القاضي في الاصح بل يضمن القاضي او الامام نوفرل ذلك كما في التنوير ثم اعلم انه لاشئ للملقط من الجعل اصلا الا بالشرط كن رده فله كذا فله اجر مثله كما في التاتارخانية (قوله وبه دين على صاحبها) لا يكفي في الرجوع مجرد الاذن في الاصح كما توهم من عبارته بل لا بد ان يذكر الرجوع كان يقول اتفق لترجع لعل تركه اعتمادا لما سبق ولا يخفى (قوله سقطت) قيل كذا في الهداية وتبعد جاعة لكن ليس

بمذهب لاحد من الثلاثة وانما هو قول زفر (قوله حل الدفع) وكذا لو صدقها لكن هل يجبر
اولا قولان ثم بعد الدفع اذا اقام اخرى بينة ضمن الملتقط ورجع على المدفوع اليه في الصحيح
(قوله وعرف عقاصها) العقاص هنا العلامة (قوله حطب وجد في الماء) ويحل اخذ التفاح
والكمثرى من الانهار وكذا ما بقي من الثمار الواقعة تحت الاشجار في غير الامصار على المختار
كاخذ السنابل بعد رفع الزرع كذا في الشرع بلاية **كتاب الوقف** (قوله على ملك
الواقف) اي على حكم ملك الواقف (قوله فمن قال انه لا يبق على ملكه) اورد انه اذا لم يبق على
ملك الواقف كيف يلزم الحبس عن فرائض الله تعالى لانه يكون كالبيع والهبة في حال حيوة
(قوله وقبل الفتوى على قولها) كما ذكر ابن الكمال ونقل عن ابن الشحنة (قوله فلم يصح
في رواية) في الشرع بلاية عن البرهان وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجبر الوقف فاخذ
الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده قلنا مراده ان لا يجعله لازما فاما اصل
الجواز فثبت عنده انتهى وذكر وجهه (قوله وطريق القضاء) هذا في غير النقود واما في النقود
فيلزم اولا الحكم بصحة على قول زفر على ما قيل (قوله وليس بشئ في الصحيح) قيل لان القاضي
بجهول لا يعرف هل هو مولى او محكم فمن علله بقوله فان الاعتبار بحكم الحاكم في محل مجتهد فيه
لا لهذا المكتوب لم يأت بشئ وكذا من زعم ان مرجع ذلك الى كون تعريف القاضي
بالاسم والنسب شرطا انتهى لمخالفة لعل الوجه الصحيح فيه ما وقع في الاشباه عن الخانية
وفي البرازية انه لا يعتمد على الخط ولا يعمل به لمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحق وهي البينة والاقرار والتكول (قوله لان الوصية بالمعوم
جائزة) يعني هذا الوقف وقف المعوم وجاز لان هذا الوقف وصية والوصية بالمعوم جائزة
وانما كان هذا وقف المعوم لان العين محبوس على ملك الواقف عنده فالمقصود من الوقف
هو المنفعة وهي معدومة سيما حين الوقف (قوله اشارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا يفيد
زوال الملك) قبل الصواب لا يفيد الزوم اقول الزوال مستلزم للزوم كما لا يخفى (قوله او بقوله
وقفها) اورد عليه ان الزوم هنا كما في الثاني ليس بهذا القول بل بالموت فالوجه ان يجعلها
امرا واحدا لا يخفى انها ما وان اتحد في اذكره لكنهما يختلفان في حكم آخر كونه نذرا بالتصدق
في احدهما دون الآخر على ان ذلك مدفوع صريحا بما سبصر من الفروق بين الاربعة
(قوله شرط الافراز) المفهوم منه ان الافراز لا مدخل له في التسليم بل التسليم انما هو بالاذن
وقد ذكر ابن الكمال ان التسليم في المسجد بالاقرار وفي غيره يتصحب المتولى وتسليمه اياه لان تسليم
كل شئ بما يلقى به (قوله لم يتم الايد كرمصرف مؤبد) اورد عليه ان ظاهر شمول الخلاف
اوقف المسجد وبالمخالفة لمحمد في لزومه في الصورة المتقدمة بل هو موافق للامام في لزومه
(قوله ولو وقت بطل اتفاقا) في الشرع بلاية عن الخانية بصحة الموقت مطلقا وفي الدرر بعد نقل هذا
فتنه (قوله فيصح في الفصلين) لعدم ما يدل على عدم التأيد في الخانية من ان قوله ارضى
موقوفة على ولدي لا يصح لانه ذكر الوالد صراحة قيد الاينخالفة لان عدم الصحة فيد لوجود ما يدل
عدم التأيد وهذا من قبيل بشرط لاشئ وكلامنا في لا بشرط شئ (قوله وبه يفتي مشايخ العراق)
نقل عن القمح قول ابي يوسف اوجه عند المحققين وفي المنية الفتوى على قول ابي يوسف وهذا
قول مشايخ بلخ واما البخاريون فاخذوا بقول محمد انتهى (قوله الى المتولى) ونقل عن الخانية
اولا الموقوف عليه (قوله كما في الصدقة المنقذة) هي الخاصة المسئلة الى الفقير في الحال

ومقابلها الصدقة المسترة وهي الوقف كذا في القمع (قوله وبه يفتى مشايخ بخارى) قال
 في الشرع بلالية عن الخاتبة الفتوى على قول محمد (قوله الا عندهما فيقسم المشاع) وبه افنى قارئ
 الهداية وغيره كذا في الدر (قوله بين الواقف والمالك) قبل المفهوم من الهداية سواء كان المالك
 هو الواقف او غيره اقول وكذا بين الواقف والواقف الآخر وانظره ان اختلف جهة وقفهما كما
 نقل عن قارئ الهداية ولو وقف نصف عقاره كله فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشرع
 وابن الكمال وبعده لورثته ذلك فيقرز القاضي الوقف من المالك ولهم بيعه به افنى قارئ
 الهداية واعتد في المنظومة (قوله وبه يفتاؤون) قبل المشهور في كتب الفقهاء ان يكون التهايد
 بمعنى التناوب وان لم نجد في كتب اللغة التي عندنا ثم انه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعا
 يكفيه فليس له اجرة ولا له ان يقول انا استعمله بقدر ما استعمله لان المهايات ان تكون بعد الخصومة
 فنتبه نعم او استعمله كله احدهم بالغلبة بلاذن الاخر لزمه اجر حصه شريكه ولو وقفا
 على سكنهما بخلاف المالك ولو معدا للاجارة فنيه اقول فيلزم الفرق بين كون المعد
 للاستغلال مشتركا بين الغاصب والمالك وبين ما لا يكون اذ في الثاني يلزم الضمان المنفعة
 كاذكروا في كتاب الغصب في النهر عن الاسعاف لو قسمه الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد
 منهم نصيبه ويكون المزرع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل اهل الوقف
 ذلك فيما بينهم جاز ولمن ابي منهم بعد ذلك ابطاله (قوله لما ان القسمه) علة لما سبق من
 قوله وعندهما يقسم فالاولى تقسيمه على قوله لا الموقوف عليهم (قوله في غير المثليات)
 المثليات المبكيلات والموزونات وغير المثليات شامل للعقار (قوله وبشرط الصلوة) في البرازية اراد
 اهل المحلة نقض المسجد وبنائه حكم من الاول ان الباني من المحلة لهم ذلك والا لا (قوله
 او جعل فوقه بيتا) اي ان لم يكن للمسجد والا لا كما نقل عن الاسعاف فكلما لا يخفى عن خفاء
 (قوله حيث لا يكون مسجدا) في الزبلي الا اذا شرط الطريق وفي الشرع بلالية عن
 قاضيان الا في مسجد الخان ووقع الحال في مساجد خانات مصر (قوله ولو خرب ما حوله
 من الاهالي والمحلة بيتي مسجدا) اي ابدأ الى قيام الساعة وهو المقتى به كما في الحاوي القدسي
 وعن خزائن المفتين وهو الاصح فلو بني اهل المحلة مسجدا اخر فاجتمعوا على بيع الاول لبصرفوا
 ثمنه الى الثاني فالاصح انه ليس لهم ذلك كما في الشرع بلالية وفي الدر وعن الثاني ينقل الى
 مسجد آخر باذن القاضي (قوله ومثله حصير المسجد) فباع ويصرف ثمنه الى حوايج المسلمين
 ويصرف الى مسجد آخر عند ابي يوسف ونقل عن البرهان وهو الاصح من مذهب ابي يوسف
 كذا في الشرع بلالية لكن لا يخفى عدم ملازمة التفريع الا في (قوله بان انتقص) كانه تمثيلي
 فلا يرد انه لا يتوقف جواز الصرف على ما في البرازي على انتقص المرسوم بعد ثمنه وخراب
 الوقف كاذكرهنا انتهى (قوله بان بني رجل مسجدين) اورد عليه ان اتحاد الجهة في البرازية
 بان وقفا على المسجد احدهما الى عمارته والاخر الى امامته ومؤذنه وهذا ليس ما ذكره اقول
 الظاهر انه تفسير لاتحاد الواقف لاتحاد الجهة نعم الاولى ان يذكر لاتحاد الجهة ايضا
 تفسير او ان يقدم هذا التفسير على قوله والجهة بل الظاهر انه تفسير لهما يظهر بالتأمل
 (قوله لان الوقف بعد التسجيل خرج عن ملكه) فاذا خرج صار حقا للفقراء فلا يملك
 ابطال حقهم فلا يرد ان العلة في الخاتبة هو هذا ولم يعرف للعدول عنه وجه ظاهر مع عزوه
 المسئلة الى الخاتبة اذ ما ذكر في الخاتبة لازم لما ذكر هنا ومن ذكر الملزوم يلزم ذكر اللزوم

التراما (قوله جاز جعل شيء) اى جعل الباني شيئا من الطريق مسجدا لضيقه ولم يضر بالمارين لانهما للمسلمين قبل وظاهره ان يبقى له حكم المسجد وقد قال في جامع الفصولين لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق لا يخفى انه بالنظر الى ذات العبارة لا يفهم شيء من البقاء وعدمه (قوله او عكسه) وهو ما اذا جعل في المسجد ممر التعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز كل احد ان يمر فيه حتى الكافر لا الجانب والحائض والدواب في النهر عن الزيلعي (قوله وجاز جعل الطريق) اى جعل الامام الطريق كذا خص في الدرر فلا يرد ان فيه نوع استدراك بما تقدم ولا حاجة الى ان يفرق ببعض والجميع وقد اورد عليه ان التقييد بعدم الضرر لازم هنا ايضا وفي اتخاذ الجميع ضرر وابطال لحق العامة من المرور المعتاد بدوابهم وغيرها فإرادة البعض ضروري (قوله لاعكسه) اى لا يجوز ان يتخذ المسجد طريقا قيل فيه نوع مضافة لما تقدم اذ بالنظر للبعض والكله وانت تعلم انه بعد التخصيص المذكور لا يكون فيه مضافة (قوله اذ يجوز الصلوة) لا يخفى ان هذا جار في العكس السابق مع تخلف الحكم لعل الحق هنا ما قيل ان المسئلة واحدة كما اقتصر في الكنز على الاولى وذكرها في العمادية في الموضوعين لاختلاف الرواية في جوابها (قوله الا القاضى) وشرط في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا والمستبدل قاضى الجنة المفسر بذي العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضى الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى ضياعه ولو بالدرهم والدنانير وهى احدى المسائل السبع التى يخالف فيها شرط الواقف كما في الاشياء (قوله واكرته) بالفتحين جمع اكرته عن الصحاح والاكابر بالتركي اكثي يعنى تخم اكثي (قوله وعن محمد) وعليه الفتوى عن الاختيار (قوله في المتعارف) لان التعامل يترك به القياس لحديث ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن (قوله اذا وقف مصحفا) قال في الدرر بعد نقل عن هذا الكلام من الدرر وبه عرف حكم نقل كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يحز نقلها وان على طلبة العلم وجعل مقرها في خزائنه التى في مكان كذا ففى جواز النقل ترد دنهراته (قوله قال نعم) انتظم في التور ووقف الدراهم والدنانير في سلك نحو القاس والقدم مما تعومل وقال في الدرر قلت بل ورد الامر للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتى ابى السعود ومكيل وموزون فيبايع ويدفع ثمنه مضاربة او بضاعة ثم قال وهذا قول محمد وعليه الفتوى فيلزم ان يكون فيه رواية من محمد ايضا قبل وجه لزوم وقف الدراهم والدنانير ان يحكم القاضى او الاعلى قول زفر بالصحة فيصح الوقف اجماعا ثم يحكم ثانيا على قول الامامين بلزومه بناء على ان الفتوى على قولهما في باب الوقف لكونه انفع للواقف وللفقراء (قوله وقيل جاز) قال في الدرر وعليه الفتوى سئل قارئ الهداية عن وقف البناء والغراس بلا ارض فأجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية واقره المصنف معللا بانه منقول فيه تعامل فيتعين به الافتاء وان موقوفة على ماعين البناء جاز اجماعا وان الارض لجهة اخرى فمختلف فيه والتصحيح الصحة كما في المنظومة المحبية (قوله وهذه المسئلة دليل) وجه الدلالة ان المعتاد ان يكون موضع القطرة غير ملك الباني لانها واقعة على النهر العام (قوله يبدأ بها من غلته) اى يبدأ من غلته بماءه اقرب لماءه كالماء مسجدا ومدرسا ومدرسة يعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذا الى آخر المصالح وتمامه في البحر (قوله او ثمنه) اى ان تعزز اعادة عينه (قوله ولا يبيعه الحاكم) وقع في التور بدله والا حفظه ليجتاح وزاد في الدرر

عن الخاوي الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمه ليجتاح فالمغايرة ظاهرة فليتأمل (قوله اذا افتقر) لعله وقوى لاحترازي (قوله وبيع مال الغير لا يجوز) قال في الدر بعد ما نقل هذا من الدرر يعني بغير طريق شرعي لما في العمادية باع القيم الوقف باهر القاضي ورأيه جاز قلت واما المسجل لوانقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال المفتي ابو السعود في معروضاته قد منع القضاة عن استماع هذه الدعاوى فليحفظ انتهى (قوله الوقف في مرض الموت) وما ينبغي ان يعلم هنا انه باطل وقف راهن معسر ومريض مديون بمحبط بخلاف صحيح لو قبل الحجر فان شرط وفاء دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفي من الفاضل عن كفاية بلاسرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعل له خاصة فتاوى ابن نجيم **فصل** (قوله وان لم يشترط الواقف) ظاهره الاطلاق مخالف النقل عن الحاتمي في استثناء الدور في تلك الصورة بانها لا تجر أكثر من سنة وكذا الارض ان زرعت كل سنة وان في كل سنتين مرة اوفي ثلث مرة يوجرها كذلك وان كان موافقا لما في فاضلخان عن ابي الليث (قوله فلاقم ان يوجر كيف شاء) لعله ان لم يكن اجارة طويلة (قوله يعني ان الارض) اورد عليه ان التفسير ليس بمطابق للمفسر قول ابي جعفر والفتوى عليه على ما في شرح التجميع والتفسير قول بعض آخر والمغايرة ظاهرة فلا وجه لجعل احدهما تفسير الاخر وقيل وعلى هذا التفسير كان على المصنف ان يقول بدل قوله وبثلث سنين في الارض وبمدة زراعة واحدة في الارض وقد عرفنا انه خلاف الفتوى اقول لعل في هذا التفسير مع المفسر اشارة الى التوفيق بين القولين المذكورين فيكون التفسير بيان الوجه الحكم في المفسر مع فائدة اخرى تظهر بالتأمل (قوله فلورخص) اي نقص وحف (قوله اذا زادت عند الكل بغلو السعر) يعني زاد في نفسه بلا رغبة راغب ولتعت طالب في الاشياء وبه يفتي (قوله ولا يوجره) وكذا لا يملك الدعوى اذا غصب منه (قوله الاتولية) وفي الدراواذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عما دية لان حقه في الغلة لا العين وهل يملك السكنى من يستحق الربع في الوهبانية لا وفي شرحها للشر بلال والحري نعم (قوله متول اجره بدون) وان اوهى عبارته لزوم الضمان على المتولى والاب فعلل مراده لزوم الضمان على المستأجر كما بسط في البحر وحرر في الدرر (قوله يموت الماجر) اي المتولى (قوله كالوكيل) كما لا يبطل يموت الوكيل في الاجارة (قوله ولا يعار ولا يرهن) هذا كما استغنى عنه بما تقدم في اول الكتاب والقول بانه اعيد لبيان وجوب الاجر بسكنى المرتهن يقتضى ان يكون قوله فلو سكن المرتهن الخ من المتن وما عندنا من النسخ ليس فيه رسم المتن على ان التقريب ليس بتمام القول ان حكم سكنى المستعير يؤخذ مما بعده مشترك بين الامر بل ملاحظة عموم حكم ما بعده يؤيد الاستدراك ويجعل التوجيه مضحكا (قوله بانلاف منافع) ولو غير معد للاستغلال (قوله وكذا منافع مال البنيان) اقول وكذا المعد للاستغلال قال في الاشياء منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد (قوله نظرا للوقف) فيه اشارة الى ان الضمان لا يتحقق في غصب عقار غير وقف كما سبقت تفصيله (قوله اى شهدوا بالنساع) اورد عليه ان بالنساع غير الشهادة بالشهرة كما يظهر من العمادية فلا وجه لتفسير احدهما بالآخر لا يخفى ان المعايينة لم توجد في شيء منهما فالحق محذوران على انه لا اقل من اللزوم وتفسير الشيء بلانزعه قسم من التعريف وقد وقع

في بعض النسخ لفظ بالنساع بدل بالشهرة في المتن (قوله ولو قامت) وفي بعض النسخ ولو
 اقامت فعلى الاول بلا دعوى وعلى الثاني يكون بالدعوى والاول مناسب لقوله تقبل بلا دعوى
 والثاني ملائم لقوله ان يخالف المشتري فان قيل اذا ارد الدعوى في حق التحليف فكيف تقبل
 في حق البينة قلنا ان الدعوى في هذه كعدم الدعوى اذ الشهادة حسنة في نفسها مقبولة فلا
 تأثير للدعوى فتقبل البينة سواء كانت مقارنة للدعوى او لا فلعل المصنف اوى الى جواز
 الوجهين في عبارتيه بقى ان ظاهره الاطلاق وقد قيل ان شهادة الحسبة انما تقبل اذا لم يكن
 الموقر في عليه متعيًا كالفقراء والمسجد والا لا لكن يمكن ان يقال ان آخر هذا الوقف ايضا
 الى الفقراء وانه حق الله تعالى فيما عند امامين حبس على ملك الله (قوله الولاية للواقف)
 لا يخفى ما فيه من نوع استدراك مما تقدم من قوله وجاز جعل الولاية لنفسه الى آخره شرحا
 ولا يخفى ايضا وجه اعتذاره **فصل** (قوله يدخل فيه الصلبي والولاد به)
 لكن لا يدخل من كان ابوه مات قبل الوقف لانه خصص اولاد الولد الموقوف عليه من غير التوفى
 كافي الاشياء (قوله يشتركون في الغلة) يعنى يكون الاستحقاق والمشاركة بالنسبة الى من وجد
 عند وجود الغلة ووجود الغلة الوقت الذى يتعقد الزرع حبا وقال بعضهم يوم يصير
 الزرع مقوما على ما نقل عن الخاتبة (قوله قال هلال يدخل فيه الذكور) وجه الدخول
 على ما حقق بعضهم ان وصف الذكور وصف للولد المضاف الى الولد الشامل للاناث
 المضاف الى بقاء المتكلم للمضاف اليه بناء على قاعدة عربية هي ان اللفظ اذا دار بين كونه
 صفة للمضاف والمضاف اليه يقدم الاول الابقرينة مانعة كافي قوله تعالى كمثل الجار يحمل
 اسفارا (قوله لان اسم الولد) فيكون لفظ الولد الثانى يعنى المضاف اليه شامل للبنات فبشتركون
 في الاستحقاق (قوله ومن ولده ابنته) يكون ولد ولده قبل الانسب فن ولده بقاء (قوله يستوى
 فيه الاقرب والا بعد) ويدخل في القسمة من ولد لاقل من ستة اشهر من طلوع الغلة
 لاكثر منها الا اذا ولدت مباتته او ام ولده المعتقد لاقل من سنتين كما نقل عن البرهان بخلاف
 المطابقة الرجعية فانها في حكم المنكوحة على ما نقل عن الخاتبة (قوله لانه لما ذكره)
 لقوله صرف الى اولاده او لقوله يستوى فيه الاقرب (قوله تحس التفاوت) اى زاد التفاوت
 فيندفع ان الفحش الجاوز عن الحد فزيادة لفظ التفاوت لبست في محلها (قوله او قال ابتداء
 على اولادى) اورد عاينه ما حاصله ان مقتضى ما ذكره شمول هذا القول للاقرب والا بعد
 واستواء في كل مرتبة وهذا مخالف للقول المختار الواقع في نحو الخاتبة والخلاصة والبرازية
 والخزانة من انه يصرف الوقف الى الفقراء عند فوت الاولاد لا الى ولد الد والقول الشاذ الواقع
 في الاختيار ومحيط الدرر حتى من انه يدخل البطون كلها لعدم اسم الاولاد ولكن يقدم البطن
 الاول فاذا انقرض فالثانى ثم من بعدهم يشترك الجميع على السواء قريتهم وبعيدهم (قوله
 وان سفل) قبل سهو ظاهر مبنى على ما سبق من سهو آخر (قوله صرف الغلة الى الباقي)
 اورد ان هذا مخالف لما في وقف هلال ودفع انه نسب الى هلال في الخاتبة لعل فيه روايتان
 عن هلال كما فهم عن التارخانية ثم ان هذا مخالف لما في التارخانية عن الظهيرية وقف
 على اولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال هلال يصرف الغلة الى الباقي فان ماتوا
 يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد (قوله كان لولده بالارث) الظاهر انه لمطلق ورثته
 فالاولى ان يقال كان لوارثه (قوله لم يدخل والده وجده وولده) قد يفهم من التارخانية دخولها

* كَابِ الْبُيُوعِ * لما فرغ من حقوق الله العبادات والعقوبات شرع
 في حقوق العباد المعاملات ومناسبتها للوقوف ازالة الملك وان كان هناك لا الى مالك وهنا الى
 مالك فكانا كدسيط ومركب (قوله وباعه منه) فيكون متعد يا بمن للتأكيـد او باللام يقال
 بعته الشئ وبعته لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اى بـلارضائه لانه اما
 بيع سـلعة ولانه اما نافذ او موقوف او فاسدا وباطل (قوله ويسمى مقايضة) بالقف والضاد
 المججمة من قايضه مقايضة اذا عارضه بمتاع (قوله يسمى مساومة) نقل عن الكفاية بيع المساومة
 هو البيع بـثمن يتفقان عليه (قوله وشـرعا) قيل ما ذكر في وجه الجمعة من الانواع باعتبار معناه
 الشرعى فالظاهر ان يذكره بعد بيان المعنى الشرعى (قوله وان كان في حكمه بقاء) اى
 في حكم البيع في الانتهاء ولهذا يرد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة (قوله لم يقبل على
 سبيل التراضي) اورد هذا القيد في التـنوير وقال في الدر قـيده اقتداء بالاية وبيان للبيع الشرعى
 ولذا لم يلزم بيع المكره وان انعقد ولم يتعقد مع الهزل لعدم الرضاء بحكمه معه ونقل هذا القيد
 ايضا عن بعض شراح الهداية فتأمل فاعرف الـاوجه (قوله يتعقد بالايجاب والقبول) وهما
 ركـنه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحلـه المال وحكمه ثبوت الملك وحكمته نظام بقاء المعاش
 والعالم وصفته مباح مكره حرام واجب وثبوتـه بالكتاب والسنة والاجاع والقياس (قوله سمي به
 احد وقوله ثاني كلام احد العاقدين) قبل فيه ركـاكة لابهامها اول كلام كثير من قائل واحد
 والمقصود ما تقدم من كلام العاقدين وما تأخر (قوله اذا اللام فيه) اى في لفظ الاخبار
 اوفى الموضوع (قوله واراد بلفظ المستقبل صيغة الامر) قبل عليه المناسب نعيم المستقبل على
 المضارع ايضا اذا التحضـر للاستقبال كالامر ثم انه لا يبعد ان يكون هذا اشارة الى انعقاد البيع
 بالخالفين كالماضيـن والمضارعين لم يقرنا بسوف والسين كما يعلـك فيقول اشتريته واحدا هما
 ماض والاخر حال وتماه في الدر (قوله نعم يتعقد به) كانه جواب عن مقدرو هو ان البيع
 قد يتعقد بلفظ المضارع وانتم قد نـفيم ذلك فاجاب انه عند مقارنة التية وكلامنا في الاطلاق
 فلا يرد ان كلمة نعم في اول هذا الكلام لم يقع في محله ثم المراد بالنية الايجاب في الحال نقل عن
 الشرح الاكلى وقبل نية انشاء البيع وقبل نية كونهما للحال فاورد عليه ان المضارع حقيقة
 في الحال عند الفقهاء ولا احتمال لغير الحال فكيف يحتاج الى النية ودفع ان ذلك في غير البيوع
 اذا الحقيقة الشرعية فيها هو لفظ الماضي والمضارع فيها مجاز فيحتاج الى النية ورد بان المراد هـوما
 ذكر من ان النية لانشاء البيع فلا سـؤال ولا يحتاج الى الجواب (قوله حتى التعاطي) يسمى هذا النوع
 البيع الفعلي كما يسمى الاول بالقول (قوله من الجانبين) وعليه الاكثر قاله الطرسوسى واختاره
 البرازي وقبل يكفي من احد الجانبين بان يسلم المبيع فقط اذا لم يصـرح ما يدل على عدم
 الرضاء وفي التنوير وهو الاصح وفي الدر فـيخ وبه يفتى فيض (قوله لوجود المقصود وهو التراضي)
 فيه شئ بالنسبة الى ما تقدم من قوله لم يقبل على سبيل التراضي (قوله كافي بيع الاب من طفله)
 وكذا بيع القاضي والوصى (قوله فلم يحجج الى القبول الصريحى) لان التقديرى لازم البتة (قوله
 يقبضه للصغير) يعنى يقبض الوكيل الثمن ثم يـرده على ابيه امانة فيكون الثمن امانة عند الاب
 (قوله وكذا لو باع بعته منك) هذا متعلق على قوله في المتن كافي بيع الاب يعنى الانعقاد بلفظ
 واحد كافي بيع الاب وكافي قول البايع بعته منك وقبض المشتري بلا تلفظ فهذا من باب التعاطي
 وقد فسره بكونه من الجانبين وقد عرفت الاختلاف والرجحان فيه فتبصر (قوله ويخير القابل)

من القبول (قوله يعني ان البايع) هذا تفسير غايته استدلال حاصله لولم يكن الخيار بين قبول الكل بالكل والترك لكن الخيار اما بين قبول البعض بالبعض والترك او بين قبول كل المبيع ببعض الثمن او بين قبول كل الثمن ببعض المبيع والكل ليس بجائزا اما الاول فلان البايع اذا اوجب في شيء الخ واما الاخير ان فلانه اذا لم يجوز اخذ البعض بالبعض فلان لا يجوز اخذ لكل البعض اولى فاشتمل هذا على صورتين (قوله لزم ضرر الشركة للمشتري) اي والبايع من قبيل سرانيل تقيكم الحار بقرينه السابق ويمكن ان يقال الجار متعلق بالمشتري فيكون المعنى لزم من مشاركة المشتري مع البايع ضرر البايع والمشتري (قوله فلو ثبت) هذه الملازمة انما تسلم اذا عين حصة ثمن الجيد والردى على التساوى وهو ليس بل لازم وايضا لا يتم التقريب لانه انما يثبت به لزوم تضرر البايع والمقصود لزوم تضرره وتضرر المشتري فالاولى ان يشير الى داليله ايضا او يأتى ما يشملهما كان يقول لا يجوز قبول البعض مطلقا لانه لا يتعلق غرضه بالجملة بسبب حاجته الى الكل (قوله وان تعدد الصفقة) نقل عن المغرب الصفقة ضرب البدعى اليد فى البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد بعينه (قوله ان قوله) خبره قوله لا يتم الا ان يدرج ثم هذا انما يتم اذا علم كون قول الهداية بيانا لقول الامام والا فيجوز كونه بيانا لقول الامامين كما سيذكره وقد وقع في الشرع بلالية عن البرهان انه هو المختار واختاره صاحب التتوير ايضا (قوله بان قال بعثك هذين) هذا يقتضى اختصاص المطلوب بما يتعدد المبيع (قوله اورضى) اي البايع الاشمل اورضى الاخر كما كان الاشمل فيما تقدم الا اذا كرر الايجاب والقبول فان الظاهر عدم الاختصاص بجانب واحد كما وقع في عبارة بعضهم ثم الذى يظهر مما سبق قرر ان يقال هنا ولو شرحا وكان الثمن منقسما على المبيع الاجزاء كما قيل او موزون فانه ان لم يكن كذلك لا يجوز وان رضى الاخر لعدم جواز البيع ابتداء وظاهر كلامه الاطلاق (قوله قال القدورى) اورد عليه ان الواقع فى القدورى وهذا بان يقول البايع اولا بعثك هذا العبد بخمسين فيقول المشتري قبلت فى نصفه فرضى البايع ويكون ذلك من المشتري فى الحقيقة استئناف ايجاب فاذا رضى به البايع فى البيع يصح انتهى والمفهوم منه رضا البايع فقط لارضاء بتفريق الصفقة اقول هذه داخل فى ماهية على ما حرر فيما مر قريبا وايضا يشير كلام القدورى والدرر ان تفريق الصفقة فى الظاهر فقط فى الحقيقة استئناف ايجاب (قوله ورضى البايع قبولا) اي لا يكون هذا القول من المشتري ايجابا ويكون رضى البايع قبولا فمعطوفة على مجموع اسم يكون وخبره (قوله واعترض عليه) اورد عليه ان المعترض هو صاحب الكفاية وهو لم يورد هذا الكلام للاعتراض بل تقييدا لكلام القدورى وبيانا اراده كما يظهر بالامعان فى كلامه فآله هو ما ذكره صاحب الدرر لا يخفى ان لا احتمال فى كونه اعتراضا بالنسبة الى سوقه ونظمه راجع من كونه بيانا لمراده (قوله تدل على انه اعترض) اورد عليه ان اعتبر فى كلام القدورى اعادة الايجاب والقبول لا يكون تفريقا للصفقة وان لم يعتبر يكون بيعا بالصفة اقول كونه تفريقا للصفقة انما هو قبل الرضاء اذ بارضى يوجد لقبول فيقلب صحته ويدل عليه قوله ويكون ذلك من المشتري فى الحقيقة استئناف ايجاب الخ (قوله ولهذا قلت) اي لورود النقض على القدورى والاحتياج الى دفعه قلت اورضى بقوله اشتريت هذا بكذا اذ فيه عين بعض المبيع بحصته من الثمن (قوله وانما لم يكن الخلع والعق) اورد عليه ان الصواب ذكره عند قوله وبقيام ايها كما فى الزيلعى اقول انه يفهم من المسئلة السابقة على طريق مفهوم الغاية انه لا خيار فيما وراء المجلس فيناسب ان يذكر

كونهما على خلافها وان ماسيذكر في الحقيقة كالتفسير لما سبق وان المناسب في مثل مايناسب
 الامرين ذكره في اقدمهما (قوله بل توقف الايجاب فيهما) على ماوراء المجلس مراده
 عدم اقتصار الخيار للمجلس بل امتداده الى ماوراء المجلس وعبارته لبس بدال على هذا بل
 يومهم عدم صحة الخيار في المجلس لانه متوقف على ماوراءه ولذا قيل الصواب تبديل على بالي
 وانت تعلم ان فيه ركائة ايضا ثم ان ظاهره الاطلاق وليس يصحح لما ذكر في باب الخلع ان هذا
 انما هو بالنسبة الى جانب الزوج فقط واما بالنسبة الى جانب الزوجة فكاليق والعبد بالنسبة
 الى المولى كذلك (قوله انهما اشتلا على اليمين) لان الخلع تعليق الطلاق بشرط قبولها
 المال كالمير والتعليق عين فلا صورة له يثبت فيها الخيار بل جميع صورة بالتعليق فالقول ان
 هذا انما يصح في صورة التعليق لا في صورة التخيير لبس يصحح (قوله فكان ذلك مانعا من
 الرجوع) المقصود في التفرع على ما دل عليه التعليق ان يقال فالخيار لبس بمخص بالمجلس
 او ثابت فيما وراءه او يترك حرف التفرع ويؤتى بدله بالواو ويراد بيان حكم آخر من احكام
 الخلع وان لم يكن له زيادة حسن وايضا قوله في المجلس لم يكن له وجه كاقيل (قوله حق التملك
 للمشتري لا يعارض) رد عليه يلزم منه عدم تحقق حق التملك عند عدم الرجوع لوجود
 معارضة القوى لعل الاولى في الجواب ان اريد من حق الغير حق ملك الغير فسلنا انه مانع
 من الرجوع لكنه لم يتحقق هنا وان اريد حق تملك الغير فنسلم تحققه هنا لكن لانسل كونه مانعا
 من الرجوع لعدم حقوق الضرر لعدم تسبق عمل وفعل من ذلك الغير (قوله لان حقيقة الملك)
 علة لعدم الانتفاض (قوله بقبام ابهما) قيل فيه ركائة لان المتصور من معان اى هنا
 الاستفهامية او الموصولية وكل منهما لا يصح الا ان يقد رشيء بعد ها اى بقبام ابهما مقد ما
 كما في عبارة الهداية انتهى ملخصا (قوله بلا خيار) فيه اشارة الى وجود نحو خيار العيب
 والروية (قوله ولنا ان في الفسخ ابطال) رد على ظاهره انه من قبيل رأى في مقابلة النص
 وينضح دفعه في ضمن الجواب الآتي ثم الخصم ان يقول ان ترتب حق الاخر انما يعلم بالشرع
 والشرع اعنى الحديث دال على ان تقرر حق الاخر موقوف على تقدم المجلس ويمكن اندفاعه
 ايضا بما سيذكر (قوله لكنه لا يفيد لما) اورد عليه حق التملك فيما مر وجد قبل القبول
 وهنا بعده فلا يوجد المعارض القوى اقول هذا من قبيل الترديد الذي يؤتى لمجرد ارضاء
 العنان اذا المقصود هو الثاني على ان الكلام مع الخصم وهو لا يسلم وجود الملك للمشتري بمجرد
 القبول مادام المجلس قائما (قوله بل هو اول المسئلة) اورد ان ثبوت حقيقة الملك متفق بل
 اول المسئلة خيار المجلس فيما ثبت فيه الملك المشتري ولا يبعد ان يقال المراد من حقيقة الملك
 الملك الذي لا يرد عليه حق الفسخ (قوله واولم يثبت حقيقة ملك) قيل لا نزاع للخصم في ثبوت
 حقيقة الملك للمشتري بل نزاعه في حق الفسخ فيما ثبت فيه حقيقة الملك (قوله فلم يكن
 للقبول فائدة زائدة) قبل حصول الملك بالخيار وعدم الاحتياج الى عقد جديد ايضا
 فائدة زائدة (قوله لوجود التجارة عن التراضي) اورد ان الرضاء انما يتم بتقدم المجلس
 بقرينة الحديث السابق ولا يخفى ان هذا من قبيل تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد وليس بجائر
 واليه يشير سوق كلام (قوله وصحة وقوع الملك للمشتري) هذا وان لم يكن مما قصد في النزاع لكن
 اورد بينا المعنى المطلق فلا يرد انه لا فائدة في ابراده لعدم النزاع فيه على المراد من الصحة ما يكون
 على وجه اللزوم فيكون كعطف التفسير لقوله في الخيار (قوله والجواب عن الحديث) لعل هذا

على نهج التبرع او التبرع اذ الظاهر من الحديث كونه خبر واحد وقد عرفت في محله ان تقييد المطلق بزيادة ونسخه وبالس بجزأ بجزأ الواحد (قوله والقول بالخيار تقييد) اورده بعد ما صرح بدلالة النص على نفي الخيار كيف يتصور التقييد اذ المطلق ساكت عن النفي والاثبات وهذا صرح انه ناطق بالنفي وانت خير ان مراده فيما مر ابيان معنى الاطلاق كانه قال دال على ملك المشتري فقط سواء كان بالخيار او بنفيه (قوله لا يكون له ان يرجع) اي ان قرنه القبول والا فمخالف لما مر كما يدل عليه لاخبار الفسخ بعد الايجاب والقبول (قوله لا خيار الفسخ) عطف على المجزئ في قوله محمول على قوله خيار القبول (قوله وفي الثالثة حقيقة) اورده عليه ان صدق المتابع موقوف على صدور العقد الذي هو عبارة عن مجموع الايجاب والقبول فبمجرد صدور الايجاب بدون القبول لا يتحقق البيع الحقيقي واجب عنه ان الكلام في الحقيقة اللغوية وما ذكره وما ذكر في الشرعية (قوله بان يقبل احدهما في المجلس) اورده ان الصواب بان يوجب احدهما (قوله والاخر موقوف فيه) لان القابل بعد الايجاب مخبر في المجلس كما ذكر قريبا لا يخفى ان كون زمان التوقف بعد الايجاب مباشرة لبس بمسلم بل المباشرة حال صدور الايجاب والقبول (قوله لا ما قبلها ولا ما بعدها) الضمير ان راجعان الى المباشرة (قوله او يحتملها) اي اسم الفاعل يحتمل الحال فعطف على قوله حقيقة في الحال وضمير المؤنث للحال لعل وجه الاحتمال مما قرر في العربية ان اسم الفاعل حقيقة في الحال او مشترك بين الحال والاستقبال (قوله فيحمل عليها) يعني اذا كان اسم الفاعل محتملا على الحال لزم ان يحمل عليها والا يلزم ابطال حق الآخر لانه يكون حيثئذ فسخا وفسخ ابطال كما مر يرد عليه ان هذا انما هو بالنسبة على الثانية لا الاولى واورده ايضا ان الخضم ان يقول هو اول المسئلة (قوله محمول على تفرق الاقوال) اي لا الايدان كما حله الشافعي اورده ان الخيار على هذا لصاحب القبول فقط وفي الحديث لهما ورد ان لصاحب الايجاب قبل تحقق القبول خيار ايضا واورده ايضا التفرق عرض والقبول عرض آخر فالجمل على تفرق الاقوال يستلزم قيام العرض بالعرض فيكون اسناد التفرق مجازا فواجه ترجيح مجازكم على مجازهم واجب انه مجاز مشهور فبمثلة الحقيقة كقوله تعالى وما تفرق الذين ولا تفرق بين احدهم من رسله وقوله عليه السلام ستفرق امتي وهو في الاعتقاد وقبل فيه نظر مذكور في شرح الهداية للامكن (قوله فان قبل التفرق) اورده ان ما يقتضي تقدم الاجتماع هو التفرق من التفعيل لا من التفعّل والتفرق من التفعّل (قوله قلنا المراد من التفرق) اورده انه ان اريد ان مقتضى تقدم الاجتماع هو صبغة التفرق فقد عرفت آتفا لانه لبس كذلك بل صبغة التفرق من التفعّل وان اريد مادته فلبس بمبنى على القاعدة المذكورة اذ المبني عليه هو الصبغة اقول ان اختصاص القاعدة بصبغة التفرق اما ينصبص اهل العربية على الوجه الشكلي او ينسب موارد استعمال الجزئيات جميعها واكثرها والا ولان ممنوعا اما الاول فلا بد من نقل صحيح واما الثاني فلانه دعوى استقراء تام وهو في مثله متعذر والثالث اعني ما يكون ينسب اكثر الجزئيات استقراء ناقص لا يفيد القطع (قوله وهذا مبني على قاعدة) اورده عليه ما ينصه ان كلمة مالم يوجد في الحديث يأبى عنه لانه يكون المعنى حيثئذ فان افرقا بلا اجتماع فلا خيار لهما ولا يخفى فساد لا يخفى انه بعد تسليم فساد انه انما يكون هذا معنى منه لذلك على طريق المفهوم وهو في الادلة (قوله واجبة فيها) قبل الواجب تذكير الضمير لجوعه الى السلم (قوله وشرط معرفة مبيع) الظاهر معرفة المشتري لما في النهر عن البرازية جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع

(قوله ليرفع الجهالة المفضية الى النزاع) فيه اشارة الى عدم منع الجهالة البسيرة كما قال في النهر
 قا والوباعه جميع ما في هذه القرية او هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها الا يصح لمحمش الجهالة
 اما لو باعه جميع ما في هذا البيت او الصندوق او الجوالق فله يصح لان الجهالة بسيرة (قوله
 بان باع غائباً) قبل هذا المسئلة صورة جرتبة فلا وجه لتفسير فائدة كلياته بها وانت تعلم انها واقعة
 على طريق التمثيل لا على الحصر ومثله كثير شائع (قوله ومعرفة وصفه) الاولى ان يقال ومعرفة
 وصفه غير مشار كما في الكنز لانه لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربوياً
 قول بيجنسه او سلباً اتفاقاً او رأس مال سلباً مكبلاً او موزناً خلافاً لهما ولا يعد ان يقال ان المعرفة
 يعلم ما يكون بالاشارة (قوله ومؤجل) وارباع مؤجلاً صرف الى شهر به يفتى ولو اختلفا في الاجل
 فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلم يدعى الاقل والبيئة فيهما للمشتري (قوله اقول فيه اشكال)
 اورد عليه انه ليس في كلام القوم استفادة المعلومية من اطلاق النص حتى يكون الاشكال محل
 يد انه حاصل الجواب على ان الظاهر من عبارة بعضهم كالزبلي والنهر انه فهم المعلومية
 كنفس الاجل من اطلاق النص كما يظهر على ناظر عباراتهم ويمكن دفعه حاصله ان اطلاق
 النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل والتقييد بالمعلومية ليس لنفس الاجل بل لوقت الاجل
 والنص بالنسبة الى وقت الاجل ليس بمطلق بل كالخفي والمجمل فالتقييد بالمعلومية ليس تقييداً
 للمطلق بل تقييد بمعنى التفسير فيجوز بالارأى اورد عليه ان مرادهم بمعلومية الاجل معلوميته من
 جهة الوقت والفرق بين نفس الاجل ووقت الاجل في الحكم اختراع منه ينبغي ان لا يعأ به
 وسنده بقوله لما سبأني الى آخره لا يصلح للسندية فان الاصل فيه مقيد بالمعلومية من جهة العرف
 فلا يكون خارجاً عن قولهم لابد ان يكون الاجل معلوماً اقول المصنف لا ينكر كون المراد من
 معلومية الاجل معلوميته من جهة الوقت بل كلامه ان التقييد بمعلوميته من جهة الوقت
 تقييد النص بالارأى على معنى التفسير وان الفرق بينهما واضح كما اشار هو نفسه من ان نفس
 الاجل معلوم بلا بيان ولو عرفنا بخلاف وقت الاجل (قوله وهي لم تقيد بالمعلومية) يعني ان
 المعلومية ليست قيداً لنفس الاجل بل قيداً لوقت الاجل لان نفس الاجل صريح في المعلومية
 لا يحتاج الى التقييد بالمعلومية لما سبأني الى آخره حيث فهم التعيين بمجرد ذكر لفظ الاجل
 فالضمير اعني وهي راجع الى نفس الاجل فاقيل انه راجع الى الآية اعني اجل الله البيع فوهم
 كما لا يخفى (قوله والمطلق هو المتعرض للذات) يعني انه ناطق بالحكم في المحل سواء وجد القيد
 او لم يوجد لانه ساكت من الحكم فعني قوله دون الصفات انه لا يدل على احدهما بالتعيين (قوله
 يكون البيع مطلقاً) يعني يكون الاجل من صفته لكن بلا دلالة عليه تعيناً فلا يكون متعرضاً للصفة
 فيندفع ان التأجيل اذا كان صفة للبيع يلزم ان يتعرض في البيع عليه فلا يكون مطلقاً (قوله
 لا يجوز تقييده بظني) يد عليه ان الخبر المشهور مفيد للظن وقد صرحوا بنسخ المتواتر
 بالمشهور والجواب ان النسخ من حيث بيانه لا يجوز بالاحاديث المجمل ومن حيث تدليه يشترط
 التواتر فيجوز بالتوسط بينهما عملاً بالشبهين (قوله واماتعين وقت الاجل فليس من صفات
 البيع) بل نفس الاجل الذي هو صفة البيع صفة له ايضا لانه مصداقه ومصدق الشيء لا يكون
 صفة له بل الشيء صفة لمصداقه وهذا معنى قوله له نوع تعلق بصفته فيندفع ما يتوهم ان
 التأجيل صفة للبيع ووقت الاجل صفة للتأجيل فوق وقت الاجل صفة للبيع (قوله لا يكون
 البيع مطلقاً) بل يكون كالخفي والمجمل فيجوز تقييده اى تفسيره وبيانه بالارأى وبه يندفع ما يتوهم

ان الامر الذي له نوع تعلق بصفة البيع ولا يدل عليه اللفظ بوجه من الوجوه كيف يكون
مقيدا بالرأى والتقييد من احوال اللفظ لاحالة وايضا اذا لم يكن البيع مطلقا بالنظر الى تعيين
وقت الاجل كما قرره كيف يصح تقييده بالرأى والتقييد فرع الاطلاق لاحالة انتهى (قوله
غير معينة) قيده لانه لو معينة كما لو قال الى رجب فليس له من الاجل غيره وكذا ان لم يمنع
البائع من التسليم لان التقصير منه (قوله نقد البلد) اى بلد العقد (قوله بل تفاوتت فيها)
كذهب اشرفى وبندى اذ لاتزاع عند عدم الاختلاف فلو نازع البائع فيما اعطاه المشتري
لا يلتفت الى نزاعه لظهور نعتة لعدم الفضل والتضرر كذا في المنع عن البحر ويقرب ايضا
ما في التبيين لكنه لبس بلام لقوله وصرف الى ما قدر به من كل نوع (قوله الغامن الاحادى)
الاحادى كل واحد مند درهم والثنائى كل اثنين منه درهم والثلاثى كل ثلاثة منه درهم كذا
في الزيلعي من الذهب والفضة بيان لما لا يتعلق بمصنوعا كالقلاوة والمنطقة (قوله والفلوس
النافقة) اى الراجحة (قوله في صحيحه) اى في ابتداء العقد سواء عليه بعده ما يوجب النقص
اولا كما يذكره واما الفاسد في ابتداء العقد فيذكره ايضا لا يتعينان لكن نقل عن العمادية
روايتان اخرى بان تعينهما في الفاسدة مطلقا للرد وعدم تعينهما ومقتضى المن ان يكرن اوليهما
ومقتضى الشرح ان يكون ثالثهما فالاولى ان يجعل الشرح موافقا للثمن وقد اورد عليه ان ما
اختاره من هذه الاقوال ترجيح غير مرجح (قوله جزافا) مثلث الجيم (قوله لو بغير جنسه)
ينبغي ان يقيد بان يكون رأس مال سلم (قوله بخلاف ما اذا باع بجنسه) الا ان يكون دون نصف
صاع اذ لا ريب فيه (قوله وصح بناء او حجر) هذا من قبيل المجازفة فمن قبيل عطف الخاص
على العام (قوله واما اذا كان كازنيل) ويستثنى منه قرب الماء للتعامل كما في الزيلعي وقد اورد
على المصنف بتركه (قوله بوزن شئ) كالخيار والبطيخ في القدر المسمى اى المذكور بكونه
قفيرا او قفيرا مثلا (قوله لا الباقي لجهالة المبيع والثلث) جهالة تفضى الى المنازعة لان
البائع يطلب تسليم الثمن الاول والثمن غير معلوم فيقع النزاع واذا تعذر الكل يصرف الى
الاقل وهو معلوم (قوله ولا يجوز مطلقا) وبه يفتى نقل عن البرهان (قوله ولا يتفاوت كالثلث)
وان علم عدد الغنم في المجلس لم يتقلب صحيحا عنده على الاسم ولورضا العقد بالتعاطي (قوله
ولم يفصلهما) فان باع الصبرة قبل الظاهر ترك الغاء في قوله فان باع الصبرة فان كلمة بعد
الواقعة في التفسير عبارة عن معنى الغاء فلينز اجتماع المفسر والمفسر في حيز التفسير ثم ضمير
فان باعها راجع الى الصبرة فالاولى اظهاره لتوهم رجوعه الى الثلثة وان هذا الحكم مفهوم
بعينه من صريح قوله وان سمي المثلثين بلا تفصيل فيستدرك بلا فائدة كما قيل (قوله صار معلوما)
الضمير راجع الى جملة بتأويل المجموع (قوله فيصير كانه باع ثوبا من احد وخسين) قيل
الصواب والموافق لما في غاية البيان كانه باع خسين ثوبا من احد وخسين اقول لعله
من سهو الناسخ اذ في بعض النسخ وقع هكذا على ان كونه فاسدا في نفسه غير معلوم (قوله
اى في بيع المزروع) لعل ان فهم هذا التفسير بقرينه قوله كل ذراع بد رهيم (قوله فان وجده
اقل او اكثر) قيل هذا طول بلا طائل فلو قال فان وجده اقل اخذه بالاقل او ترك وان اكثر اخذه
بالاكثر اوضح لكان اولى واخصر لا يخفى ان امر الاخصرية لبس بمعلوم بل معكوس وانه لبس
فيه طول مثله طريق شائع على انه من قبيل المناقشة في العبارة (قوله في الصورة الاولى) وهى الاقلية
(قوله هارنا اصلا بافراده بذكر الثمن) فانرفع عن التسمية فنزل كل ذراع منزلة ثوب فاذا وجد

ناقصة خبر اورد عليه ان كل ذراع ان كان بمنزلة ثوب على حدة فسد البيع اذا وجدها اقل
او اكثر كالوكان العقد واردا على اثواب عشرة وقد وجدت احد عشر او تسعة على ما يأتي
واجب ان الاثواب مختلفة فيكون العشرة المبيعة مجهولة فاحشة والذرعان من ثوب واحد ليست
كذلك ثم الظاهر ان يقال لكن صارها اصلا بكلمة لكن (قوله اذا كان مقصورا بالتناول)
الظاهر في بيانه ان يقال اذا كان الوصف مقصورا في تناول اي العرض والتوجه الى المبيع
(قوله كما اذا قطع البائع) فان اليد وان كانت وصفا في الاصل لكنها كانت مقصورة في تناول العبد
اذا تناول المنفعة وهذه انما تكون باليدن فاذا قطع به سقط نصف الثمن للمقابلة (قوله كما اذا حدث
عيب عند المشتري) اي وقد اطاع المشتري عيبه القديم فانه حينئذ يرجع بنقصان العيب
ولا يملك الرد حقا للبائع للعيب الحادث كما يأتي في خيار العيب (قوله ولو لحق الشارع) فانه وان
البائع والمشتري في هذه الصورة بازدا لكنه لا يجوز من حيث الشرع لحصول لاز الحيطر بآلة
مختلطة الى الثوب على ما سيقفله من العمدية فلا يرد ان الاولى لحق المشتري (قوله فاذا صار اصلا)
الظاهر التفرع بالنسبة الى المجموع (قوله ولو لغوت الوصف المرغوب) يرد عليه انه ان نقص
الثنى جبرا لذلك الفوت فكانه لم يفت والا يلزم ان لا يكون للتقص فائدة تأمل (قوله لماذا كر)
الظاهر هو كون الوصف اصلا (قوله فلم ينعقد البيع حقيقة) يرد عليه ان العلة هنا هو تفرق
الصفة وقد جعله عند قوله اخذه بحصة او فسخ علة الفسخ لعل لهذا امر باليد برفاهة يدرايا
(قوله لما افرد لكل) يعني انه لما قابل كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كثوب على حدة والنقصان
في الثوب لا يسقط شيئا من الثمن لانه ووصف وتغير الوصف لا يوجب سقوط شيء من الثمن فنقصان
النصف عن العشرة في صورة وعن احد عشر في اخرى كالعدم فكان كالعشرة او احد
عشر ولم يعتبر الى العشرة في تسمية المبيع والثنى لضرورة التفصيل ثم انه لم يذكر علة الاختيار
فيهما فالوجه انه اذا زاد الثمن عليه فيما اذا وجد زائدا وانقص المبيع في الآخر فلم يتم رضاه به
(قوله فاذا عدم) اي الذراع بكونه ناقصا لكونه نصف (قوله حيث لا يضره الفصل) اي القطع
(قوله لتفرق الصفة) وقد عرفت انه جعل تفرق الصفة في موضع علة للفسخ وفي موضع
آخر للترك والظاهر هنا علة للفسخ ايضا (قوله اذا كانت الدار مائة ذراع) فاذا لم يكن فلا يجوز
عندهما ايضا فان صرف قول الامام بعدم الجواز الى انعدام مائة اذرع فبشبه ان يكون
الزراع لفظيا ويقر به ما نقل الزيلعي عن الخصاص من ان الفساد عند المبيع لجملة الذرعان
واما اذا علم جلته فيجوز عنده (قوله وله ان البيع وقع على قدر معين) حاصله البيع واقع على
قدر معين وعشرة اذرع من الدار ليس بمعين فقوله لان الذراع بيان للاولى يعني البيع واقع
على الذراع والذراع معين لانه مستعار لما يحمله وهو معين وقوله لكنه مجهول الموضع اشارة
الى بيان المقدمة الثانية يعني ان عشرة اذرع المراد منها ما يحمله لا يعلم من اى الجوانب على
اليقين وما شأنه هذا ليس بمعين واما قوله لاعلى شايع مثلا اشارة الى الفرق بين هذه وبين مسألة
عشرة اسهم يعني انهما كان ذلك شايعا لا يفضى الى المنازعة فدار الفرق التعيين في الذراع
والشروع في السهم **فصل** (قوله والثالث) هذا الثالث وان كان من منفردات المصنف
زائدا على ما ذكر القوم لكنه مذكور فيما علوا المسائل فلا يرد ان ما ذكره محل تدبر لكونه خارجا
عما ذكرنا (قوله وموافقه) نقل عن مصباح المنير واما مرفق الدار كالمطبخ والكيف ونحوه
فبكسر الميم وفتح الفاء لا غير على التشبيه باسم الآلة وجمعه مرفق انتهى (قوله والعلم هو له)

فيه خفاء اذا الجدران والسقف معتبر في البيت دون العلو (قوله اى بالقياس المذكور) وهو ما يشير
بقوله بكل حق له (قوله لان المنزل بين الدار والبيت) والذي يستفاد من كلامه ان الفرق بين
البيت والمنزل والدار هو ان البيت ما يصح فيه البتوتة ولا يعش فيه المتاهل عادة والمنزل
ما يكون فيه بيتان او ثلاثة لكن لا يكون فيه مربيط الدواب والدار يشمل ذلك ايضا (قوله والبناء
ومفتاح غلق متصل والكنيف) فاذا دخل في الدار مع كونها اسما للعروة قد خوله في البيت
والمنزل الذين اعتبر في مفهومهما البناء فبالاولى فلهذا لم يصرحوا هذه بالذکر ذكره
الشربلالية عن التاتارخانية (قوله وكذا البناء) فان قبل فاذا اعتبر البناء في الدار فينبغي
ان يعتبر في باب الايمان وليس كذلك قلنا اعتبار البناء في الدار لكونه صفة لها والبناء لبس يداع
الى اليمن فلا يتقيد بها وحدث بالدخول بعد الانهدام (قوله والقفل ومفتاحه) قبل تكرار
بلا طائل اقول لا بعد ان يقال ان ذكره هنا لاجل علمته المشار في ما عطف عليه فكأنه من قبيل
عطف المعلول على العلة (قوله لا غير المتصل) في الزيلعي هذا في عرفهم وفي عرف اهل
مصر ينبغي ان يدخل (قوله والسرير كالسلم) وكذا يدخل في بيع الحمار كافه ان شراه من
المزارعين واهل القرى لا لومن الحميرين وتدخل فلالته عرفا ويدخل ولدا البقرة الرضيع
في الاتان لارضيها ولا به يفتى وتدخل ثياب عبد وجارية اى كسوة مثلها لاحتلها الا
ان سلمها او قبضها وسكت وتماه في الصيرفة كذا في الدر (قوله والشرب) هو بكسر الشين
الحظ من الماء وفي الثانية رجل باع ارضها بشر بها المشتري قدر ما يكفيها وليس له من جميع
ما كان للبايع كذا في حاشية عزمي زاده (قوله والظلة) ظلة الدار السرة التي فوق الباب (قوله
والشرب) الشرب لغة كما عرفت نصب الماء وشرا عانة بة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب
فلا يعلم وجه المناسبة في دخول بيع الدار وعدمه في كلامه عليه بل الانسب اعتباره في بيع الارض لعل
يقرب به المسيل (قوله لكنهما من الحقوق) فيه الخفاء المذكور آنفا (قوله ويدخل الشجر) ثمرة
اولا صغيرة او كبيرة الا لاياسة لانها على شرف القلع كذا نقل عن الفتح فان كانت للخارج
والبيع فهمي في حكم الزرع وما كان مغيبا في الارض من الكراث يدخل في البيع المطلق على
الصحيح كذا في الشربلالية (قوله بشراء الارض) الا اذا ثبت ولا قيمة له (قوله لا الثمر بشراء شجرة)
فيؤمر البايع بقطع الزرع في الاولى والثمرها وتسليم المبيع وان لم يظهر صلاحه (قوله
لوجود المقتضى) وهو العقد (قوله فجاز بيع النصف) لانه حينئذ مستحق القلع (قوله في قشرها)
الاولى ان يكتب بقوله في قشرها بل اللايق بزيادة لفظ الاول انما هو بالنسبة الى نحو
الجوز والوز والفسق ومثلها لم يسبق ثم المراد من الاول هو الاعلى (قوله مستور بما لا منفعة له)
لانه غائب عن البصر ولا يعلم وجوده فلا يجوز بيعه (قوله تراب الصاغة) قيل
الظاهر انه التراب المختلط بتراب الذهب والفضة (قوله اذا باعه بخنسه) لعل الصواب
اسقاط هذا القيد لان الظاهر منه صحته بخلاف جنسه لعدم الربوا فعلة عدم الجواز
هو احتمال الربوا والمقصود في العلية هو المستورية (قوله يزهي) من الازهاء الاحرار
(قوله وبأ من العاهة) اى الآفة (قوله بمفهوم الغاية) الذي هو احد انواع مفهوم
المخالف المتنازع بينا وبين الشافعية المفصل في الاصولية (قوله والاولى ان يستدل)
اقول يمكن ان يكون هذا دليلا الزاميا لا تحقيقا فان قيل المدعى متعدد والدليل انما يفيد
البعث قلنا لعل دلالة هذا الدليل على الباقي اما بطريق القياس او الدلالة لكن يرد عليه

ان ثبوت الحكم في الاصل بنص وارد على خلاف القياس ومن شرطه ان يكون على سنن القياس (قوله فان النهي يقتضي المشروعية) لعل مراده من النهي هو النهي عن المشروعية كما صرحه المعتز فان النهي عن الحسيات كالزنا وشرب الخمر لا يقتضي المشروعية فالشرع قد يقال على الفعل الذي كان موضوعاً في الشرع لحكم مطلوب والحسي مالا يكون كذلك ونماه في الاصول (قوله هي مشروعية الاصل مع مشروعية الوصف) يعني فيبيع غيره فاصله صحيح ومشروع ووصفه فاسد فالبيع هنا مشروع في اصله وصف كون هذا البيع بيع البري السنبل قبيل الايضاض ليس بمشروع فقوله فالدليل يفيد الخ في مقام المنع اذ ليس الوصف متاولاً لحال الايضاض فالخ في البيع المطلق مشروع يمثل قوله تعالى واحل الله البيع ثم خص منه مثل هذا البيع اي بيع البري السنبل بالحدث المذكور والغاية فيه ليست بدخلة في حكم المغيا فبقى الغاية اي حال الايضاض داخل تحت عموم نص القرآن مشروعا فلا يبعد حل مراد صاحب العناية عليه بعد ملاحظة تفاصيل هذه المسئلة من الاصولية كائن هذا مراد من قال جوابا عنه ان مقصود المستدل ان النهي يفيد مشروعية الاصل وفساد الوصف وحتى لا سقط الحكم عما وراءه فيلزم مشروعية ما بعده لانتهاء الفساد عند وجود مدخوله حتى مدفوعا ما اورد عليه ان هذا وان كان حسنا في نفسه دليلا مستقلا على المسئلة لكن لوجه لجعله جوابا عن الايراد على البداهة (قوله او على ما قاله صاحب التلويح) اورد عليه ان المصنف حل في المرأة قول صاحب البداهة فلا وجه للقبالة اقول لم يجزم المصنف في هذا الجمل بل عبر عنه بصيغة الاحتمال كما وقع في حكاية المورد على انه يمكن ان يحمل الكلام على فرض المغايرة (قوله وجده) اي الثمن وان لم يتقدم الذكر لرجوع الضمير حقيقة لكنه بالنسبة الى قرينة السياق لا يبعد فهم المرجع حكما لعل لهذا كثر مثله سيما في عبارة الفقهاء فلا يرد عليه شيء بهذا لكن يرد عليه ما قيل ان هذه المسئلة يجبي منه قبيل باب الصرف فتكرار ولا يخفى ان محل هذا الكلام ان ورد ان يوردها لك (قوله فالتفهما) زائدة ومخالفة لقوله منا ان كانت قائمة قيل وقوعها في المجموع لكون الحكم في كلامه مبني على قول ابي يوسف لا يخفى ما غيب من الخفاء اذ قوله لا يكون نصا في الائتلاف والتعبير بالمثل لا يوجب ذلك ويؤيده ما قال شارح المجموع عند هذا الزيف ان لم يكن قائمة بل هنا لكنه يرد عليها عنده (قوله وقال ابو يوسف) نقل عن العيون ووقع في المجموع انه هو المفتي به (قوله انها ستوقفة) الصواب انها زيف واجب انه محمول على المبالغة لا يخفى بعده سيما المقام في الفرق

❖ باب خيار الشرط ❖ اعلم ان الخيارات على ما في احكام الفسوخ من الاشياء سبعة عشر الاربعة المبوبة لها وخيار غبن وفقد وكيفية واستحقاق وتزوير فعلى وكشف حال وخيانة مراهجة وتولية وفوات وصف مرغوب فيه وتفریق بصفقة بهلاك بعض مبيع واجارة عقد الفضولي وظهور المبيع مستأجرا او موهونا قال ويسخ باقالة ومخالفة فبلغت تسعة عشر سببا غابوا المصنف اغلبها واشهرها وقد ذكر بعضها بالآخر في ضمنها يظهر لمن اعدته (قوله فاسد اتفاقا) اورد عليه بما في الخاتمة رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال البائع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس وبما فيه ايضا اشترى شيئا وشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ البيع يمكن ان يقال كلامنا في كون الخيار في صلب العقد والظاهر من كلامه الاول بعد تمام العقد ولا يبعد حل كلامه الثاني على الاول (قوله وهو على

اني بالخيار اياما) اورد ان مقتضى قولهم لو حلف لا يكلمه اياما يكون على ثلاثة ان يصح هذا او يصرف الى الثلاثة صوتا عن الغاء الكلام والا فلا فرق اقول الفرق بتصور النزاع هنا بخلافه هنا لك وان ذلك حق لله وهذا حق العبد لكن قالوا في كتاب الاقرار قاله على دراهم لزم ثلاثة اعتبارا لادنى الجمع لعل الحق ان يقال ان شرط الخيار شرط يخالف مقتضى العقد فالجواز بنص على خلاف القياس وهو مقصور على تصريح لفظ الثلاثة وهو قوله عليه السلام فقل ولي الخيار ثلاثة ايام فاورد النص باق على اصل القياس وهو الفساد كايأتي وحل صورة الاطلاق على صورة خلاف القياس لبس اولى من حله على اصل القياس (قوله فلم يوجد البيع ما لم يرضيا) قيل لو قال فلم يلزم البيع ما لم يرضيا لكان اولى فتأمل لعل وجهه انه لو مشى على ظاهره لزم ان يكون الخيار مانعا لذات العقد والحال منعه لو وصف الزوم (قوله وغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله كافي التاتارخانية (قوله لا خلافة) الخلافة بكسر الخاء المجعولة والباء الموحدة الخديعة باللسان فان قبل المفهوم من النص هو المشتري فن ان يفهم البايع ومقتضى الحديث خلاف القياس ابقاء عدم الجواز فيه ايضا قلنا في صيغة المفاعلة في الحديث اي بايعت اشارة اليه بمعنى الحديث دال على المشتري بطريق العبارة وعلى البايع بطريق الاشارة كما اشار اليه المصنف وقيل ورود النص لخيار البايع فينبذ الكلام كالكلام لكن الاول ماسلك اليه الكثير اورد على هذا الجواب بانه وان صرح به صاحب العناية ومعرّاج الدراية لكنه سهو فان استحباب حكم هذه الصيغة على معنى اللفظ المشترك بحسب المادة مما لا يكاد يصح وقيل الحق في التعليل ان يقال ان البايع في معنى المشتري في المعنى المناط فيلحق به دلالة فتأمل (قوله لا اكثر) قال في الدرر فيفسد فذلك فسخه (قوله اشارة الى انه لبس من صور خيار الشرط) اقول الواقع في الزيلعي كونها من صورته وقد قال صدر الشريعة في وجه ادخال الغائه فرع مسئلة خيار الشرط لان خيار الشرط انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخير اداء الثمن او غيره على ان قوله لانه في حكمه معنى يصلح ان يكون عليه مصححة لدخول الغاء (قوله اقول يرد) انما يحسن هذا اذا كان ملحق الشيء او ما يكون في حكمه معنى ظاهرا في القياس والظاهر خلافه على انه لا يبعد ان يقال ان هذا داخل في اطلاق كون الخيار الى ثلاثة ايام في الحديث (قوله بخلاف القياس الجلي) يعني ان القياس الذي لا يجوز على ما ثبت بخلاف القياس الجلي لبس مطلق القياس بل القياس الجلي فقط واما القياس الخفي وهو الاستحسان فجاز كما بينه فظهر ان هذا هو الصحيح من النسخ بخلاف ما وقع في بعض النسخ بخلاف القياس الخفي بدل الجلي فلا يرد الظاهر ان يقال دون الخفي بان يكون بخلاف القياس متعلقا بثبت وان صح في نفسه لكون ما يدكره من قوله و بطريق الاستحسان واقعا على بيانه لا مقيدا عين ما افاده كما توهم (قوله اذ قد تقرر) عليه لمفهوم سابقه كما اشير (قوله جواز الخافي حكم) المقصود في المقام كون ما ثبت بخلاف القياس اصلا ملحقا به للغير والظاهر من الكلام انه ملحق بالغير ولهذا اورد عليه انه مخالف لما سبق من قوله فيكون ملحقا به بل الواقع ايضا وانت تعلم اذا جعل اضافة لفظ الخافي الى حكمه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك والجار في بغيره متعلقا بالخافي والضمير فيه راجعا الى القياس ويجعل الجار في بطريق دلالة النص متعلقا بغيره يحصل المعنى المقصود في المقام كما عند التأمل التام (قوله بطريق دلالة النص) الاولى بالنسبة الى معلول قوله اذ قد تقرر ان يكتفى بقوله بطريق الاستحسان الا ان يقال ان معلوله لبس مجرد جواز القياس الخفي بل جواز

غير القياس الجلي مطلقا (قوله وكل منهما محتمل) قبل امدلالة النص فلان الخيار مع قبض
 الثمن اذا كان مشروعا رفقا للمتبايعين فعند عدمه لاجل قبض الثمن اولي اما القياس الخفي
 فقد علم من تقرير الشارح لعل اراد منه قوله سابقا اذا الحاجة مست وقيل انه وجه دالة النص
 وسكت عن وجه الاستحسان وورد على الاول الاولى ليست بلازمة في دالة النص لا ينفى
 ضعفه (قوله ضمن قيمته) اي بدله فيعم المثلث اذا قبضه باذن البائع كما في التوير (قوله على
 سوم الشراء) اي على وجهه (قوله كما في البيع المطلق) اذ ينفسخ البيع بهلاك المبيع ثم
 (قوله لا يخلو عن مقدمة عيب) اذ لا يوجد الهلاك ما لم يوجد العيب فيقدم العيب على
 الهلاك اورد انه لا يشمل فيما يكون الهلاك بغتة ودفع ان الحكم في اكثر الفقهاء على الغالب
 ان حكمته الحكم تراعى في الجنس لاني كل فرد كشقة السفر للرخص (قوله ولا يملكه المشتري)
 لم يتعرض لكون الخيار من الجانبين (قوله لعل لانفهامه من المذكورين) فلا يخرج المبيع
 والثمن عن ملك البائع والمشتري وايهما فسخ في المدة انفسخ البيع وايهما اجاز بطل خياره
 فقط (قوله انما شرع) نظرا للمشتري (قوله تخصيص المشتري) لكون الكلام واقعا في حق
 خياره فلا حاجة الى ان يقال لكون حديث ابن حبان مسوقا (قوله وله فروع) اي على قول
 الامام رحمه الله لانه لو ولدت في يد المشتري اورد انه ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع
 بالظوق الحاصل بالتمسك حينئذ واجب بانه حينئذ محتمل ان يسقط بالتعيب فلا يكون متعينا
 للعلة ويمكن ان يقال الاصل في الحادث اضافته الى اقرب اوقاته وان الاصل الحكم اضافته
 الى اقرب علله (قوله لان الولادة عيب) اورد ان كونها ام ولد انما يكون عند كون الولادة
 على ملكه وليس كذلك لان سبب الملك التعيب وهو متأخر عن الولادة واجب انه يستند
 الملك الى حين العقد فيكون الولادة في ملكه (قوله بقى خياره) فان اجاز البيع فالمبيع له من غير
 ثمن وان فسخ عاد الى البائع بغير ثمن (قوله ولا ينقض بدون علمه) هذا اذا كان الفسخ بالقول
 واما اذا كان بالفعل كالاعتاق والبيع والوطي فيجوز بلا علم الاخر اتفاقا كما في التوير ونقل
 عن الكافي (قوله ولو كان غائبا) اي بحيث يتعسر ابصال العلم اليه ويدخل فيه الاختفاء
 قصدا كما يصرحه فالصواب ان كون الوصلية بأبواب الوافيندفع ان الصواب اسقاطه لان
 فرض المسئلة انما هو في صورة الغيبة (قوله ولانه مسلط عليه) هذا هو الصحيح من النسخ
 وفي بعضه بلا ووافور انه عطف بلا معطوف عليه ووجه بعض انه عطف على ما يفهم
 من السباق اي لهما قياس النقص على الاجازة ولانه الخ لا ينفى مافيه (قوله ولهما انه تصرف
 في حق الغير) والمراد من الحق هو العقد وضمير المفرد الى النقص والتثنية الى ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى بقرينة مقابلة الذي هو التعليل السابق وهو قوله لانه مسلط لانه لا ييوسف
 والشافعي فلا يرد انه لم يسبق لهذا الضمير مرجع بل السابق هو ابو يوسف والشافعي (قوله
 غرامة القيمة) وقد تكون القيمة اكثر من الثمن (قوله بسلعته مشتريا) اي اخر وقد نفوت مدة
 رواج بيع المبيع (قوله اذلا الزام فيها) اي الزام ضرر فيها قبل الموافق للزليعي والصواب
 ايضا لانه موافق له فيها اقول ان اخذ هذه المقدمة مع عنوان الموافقة يكون بمنزلة البديهي
 فلا يحتاج الى الدليل وان اخذ مجردا يكون نظريا محتاجا اليه اذ المقدمة الواحدة تكون بديهة
 بعنوان ونظرية بعنوان آخر فالعمل على الخطاء من الخطاء (قوله لكون العقد غير لازم) اي
 في حقه لا بتسلط منه (قوله اجيب بانه) ويمكن دفع الضرر برفع الامر الى الحاكم لينصّب

من رد عليه كافي الزيلعي (قوله اى علم اخر النقض) قيل لو جعل لفظ اخر مثالا كان اصوب لا يخفى
 انفهامه عن المبالغة والسوق (قوله فاذا بطل الخيار) في حق الوارث لان الخيار صفة للمورث الميت
 فلا ينتقل منه الى غيره (قوله كخيار العيب والتعيين) نقل عن بعضهم ان ايراد لفظ التعيين الزيلعي
 لا يتحقق اذ الشافعي لا يجوز خيار التعيين (قوله واجمعوا له لومات من عليه الخيار) يعنى ان موت
 غيره من له الخيار لا يبطل به الخيار بل باق لمن شرط له فان امضى العقد مضى وان فسخه انفسخ
 كافي النهر عن القح والفصولين فكأنه بيان الوجه تخصيص الحكم ومربوط على قوله فاذا كان
 الخيار للبايع ومات الخ نولم يره وجه صحيح في كونه مربوطا على دليل الشافعي كما اوهم عبارة فالاولى
 ان توسط بين قوله وقال والشافعي وقوله ولنا ان الارث يقدمه عليه كما سبقت في قريبه
 في شرح قوله والتعيين والعيب (قوله ولا خيار التعيين ولا خيار العيب) اورد بما قبل ان الارث
 جار في خيار التعيين والعيب اقول في تعليلها بقوله بل يثبت للوارث وبقوله بل المورث استحق
 اشارة الى دفع ذلك او يحل ذلك على المسامحة (قوله بل يثبت للوارث) لا يخفى ان المتبادر
 من عقد قوله والتعيين وكذا والعيب في نظم قوله ولا يورث هذا ولا خيار الزوجة ان لا يكون
 الخيار للمورث في الاخيرين ايضا بل فهم الخيار منهما للمورث لا بطريق الارث في غاية الخفاء فالاولى
 ان يعتبر بالاشارة اليه (قوله فيقدم الخيار للعاقدة) يعنى يعتبر الخيار اولاً للعاقدة فيجعل كأنه شرط
 الخيار لنفسه ويجعل الاجنبى تابعاً لعهده (قوله لان المجاز يلحقه النقض) يعنى يوجد انفسخ بعد
 الاجازة بخلاف المنقوض والمنقوض لا يلحقه الاجازة فان العقد اذا انفسخ بهلاك المبيع عند البايع
 لا يلحقه الاجازة واعترض باله لحقه الاجازة لما في المبسوط او تفاسيخاً مراضياً على فسخ الفسخ وعلى
 اعادة القعد بينهما حاز واجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء (قوله فاذا اجتمع) لا يخفى ما في هذا
 التفريع من الخفاء (قوله لانه يرد على نكاح الامة) اذ يجوز نكاح الحررة على الامة بدون عكسه
 (قوله والاجازة توجب الاباحة) اى للمشتري لكن يرد عليه ان الاجازة توجب الحرمة على
 البايع ايضا (قوله والمحرم راجع على المبيع) وايضا في الاجازة عمل بالمتقضى وفي النقض
 عمل بالمانع والمانع راجع على المتقضى (قوله باع عديني) شروع في احكام خيار التعيين
 والمراد من العديني التعدد والقيمة اذ المثلية وعدم التعدد سيذكره مخالفاه حكمهما لذلك
 (قوله وصح خيار التعيين) اى في القيمات لافي المثليات لعدم تفاوتها ولو للبايع في الاصح كما
 ذكره في الدرر واشير في النهر (قوله فيما دون الاربعة) ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح
 (قوله او من يشتره له) ان كان الشراء لغيره (قوله والحاجة تندفع) بيان لوجه الجواز في
 الاربعة ودفع شبهة جريان الدليل في الثلثة (قوله قائمة بهما) اى بعدم النزاع ووجود
 الحاجة (قوله وله ان المشروط خيارهما) يرد عليه انه اذا لم ينفرد احدهما في حق
 الرد فينبغي بناء على المشروط المذكور ان لا ينفرد احدهما في حق التجوز بل السابق الى
 الفهم انه اذا لم يكن لكل منهما خيار بل الخيار لمجموعهما ففي الجواز يحتاج الى اتفاقهما
 ففي الاتفاق ينتفي رد احدهما كما هو شأن سائر الكل المجموعى وقبل في تعليل قول الامام ان
 المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فلورده احدهما رده معيبا به واورد ان البايع رضى
 بالتعيب بالبيع لهما واجيب بانه رضى به في ملكهما لا في ملكه فان قبل هذا العيب حدث
 عند البايع قبل القبض والعيب الحادث قبل القبض لا يمنع الرد قلنا هذا عيب حدث بفعل
 المشتري وهو يمنع الرد وان حدث في يد البايع (قوله لان الموكل رضى برأيهما) يرد عليه

ان المنع هنا آت في المفوض ولبس فيما نحن فيه كذلك اذ المصلحة لنفسه غير آت من الغير
 مشروطا بالاجتماع في الرأي الا ان لا يحمل على القياس بل يحمل على مجرد التنظير (قوله بلا عوض)
 قيده اذ عند العوض لا يحتاجه الى الرأي يشترط الاتفاق (قوله لان طلب الشفعة) الظاهر
 من التعليق ان مجرد الطلب كاف في ابطال الشفعة ومقتضى نص المتن عدم كفايته بل لزوم الاخذ
 فاللازم لبس بمطلوب والمطلوب لبس بلازم الا ان يعتبر مسامحة في احد الطرفين توفيقا للاخر (قوله
 لانه لو قال) دليل لمجموع مضمون قوله لو اشترى دارا ولم يرها فبيعت وقوله ولو عرض الخ
 وكذا قوله ويبطل خيار الشرط (قوله حتى لو مرض وزال) اي زال في الثلاثة الايام جاز
 الفسخ بعد الارتفاع واما اذا مضت والعيب قائم لم العقد لتعذر الرد كالمراة المخيرة التي خبرت
 في تطليق نفسها (قوله جعل غايه) اي بحيث لا يتناولها الصدر كما يدل عليه قوله كالليل
 في الصوم والا فبظاهاه يقتضى عدم دخول الغايه في المغيا مطلقا وهو باطل اذ عند تناول صدر
 الكلام الغايه تدخل في المغيا مطلقا كالمرافق في غسل اليد ويفيد اسقاط ماورها ونحو قراءة
 الكتاب الى باب القياس فانه يتناول الى باب القياس ولم يدخل في المغيا مدفوع ان الكلام فيما اذا
 خلى عن الموانع فيما ذكر عدل للقرينة وهي التحسر في ذكر الغايه او الافتخار في ذكر المغيا
 لان مقام الافتخار يقتضى عدمه عن المغيا لو قرأ ونماه في المراة (قوله وان كانت لاخراج
 ماورها) كما فاجن نحن فيه (قوله وههنا الوقت قصر) اذ الخيار ما ينصرف عند الاطلاق الى التأيد
 فذكر الغايه يكون للاسقاط لا بعد الحكم لان الغايه قبل التكلم تدخل في المغيا حينئذ قطعاً
 فاذا دخلها جاء الشك في خروجها عنه ولا شك ان الدخول القطعي لا يزول بالشك كما تقرر
 في الاصول فاعلم مدار الاختلاف هو الدلالة على التأيد عنده ونسب الدلالة عليه عندهما
 اذ المقصود وهو التزمية حاصل بادني ما يطلق عليه الاسم (قوله بخلاف التأجيل) يرد عليه
 ان التأجيل لم يصرح فيما ذكر بل فهم بنحو التأويل وهذا القدر يمكن هنا فما الفرق
 بينهما حيث اعتبر الى التأويل بالتأيد في احدهما دون الآخر وقد قال في التنقيح وتدخل الغايه
 في الخيار عنده وكذا في الاجل واليمين في رواية الحسن عنه لما ذكرنا في المرافق وفي التوضيح
 اما الاجل فنحو بعث الى رمضان اي لا اطلب الثمن الى رمضان فان قوله لا اطلب يتناول
 العمر فقوله الى رمضان لاسقاط ماورها نعم في التلويح بنقل عن شمس الأئمة الغايه لا تدخل
 في الآجال بالاتفاق ورواية الحسن مختصة في آجال اليمين فقط ووقع المصنف في ذلك اتباعاً
 لما وقع في اكثر نسخ اصول فخر الاسلام وفي الآجال وفي الايمان والصواب وفي الآجال في الايمان
 بترك العطف (قوله بشرط خبره وكتبه) وكذا سائر الحرف كما في الدر عن الاختيار
 (قوله ووجد بخلافه) ولو ادعى المشتري الخلاف لا يجبر على القبض حتى يعلم ذلك (قوله
 اخذته اورثك) الا ان يحدث عنه ما يمنع الرد حينئذ يقوم كاتباً وغير كاتباً ورجع بالتفاوت
 في الاصح (قوله قدر ما ينطلق عليه اسم الخبز) الاول يطلق مكان ينطلق ثم الظاهر منه هو
 الادنى ولو قال البايع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري لان الاصل
 العدم والظاهر شاهده (قوله بخلاف شرائها) على انها حامل هذا ان الشرط من المشتري
 وان من البايع جاز لان حبلها عيب فذكره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الاماء
 للاولاد فسد كذا في الدر عن الخانية (قوله لبس ذلك من قبيل الوصف) والضابط في
 الاوصاف ان كل وصف لاغر فيه فاشترطه جائز لا ما فيه غرر الا ان لا يرغب فيه وفي الخبيثة

منى عاين ما يعرف بالعيان انتفى العذر (قوله بل من قبيل الشرط الفاسد) والضابط البيع
لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا كما في الاشباه (قوله جازا للبايع ردها) انعقد بيعا بالتعاضى
عن القبح وكذا الرد في الوديعة قال في الدرر فليحفظ **باب خيار الرؤية**
فيل الاضافة من اضافة السبب الى المسبب وقيل من اضافة الشيء الى شرطه لان الرؤية شرط
ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية (قوله جازا للبايع والشراء بما لم يراه)
سواء كان عدم الرؤية من الطرفين او من طرف البايع فقط او من المشتري كذلك وقوله بمعنى
يجوز ان يبيع الخ لا يخلو عن نوع اشارة اليه ثم المراد من الرؤية العلم بالمقصود بطريق عموم
المجاز ليشمل ما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجده متغيرا وما شره الاعمى (قوله
لما روى ان عثمان) دليل لاصل الجواز اذا الخيار المذكور في هذا الدليل في الموضوعين انما يتصور
بعد ثبوت الاصل العقد وان تضمن على دليل الخيار ايضا انما حملنا على ذلك لما سيذكر من
الحديث (قوله من طلحة بن عبد الله) كذا في المنع قبل الصواب الموافق للهادية وغيره عبد الله
بالتصغير اقول كذا نقل عن القاموس (قوله واتفقا انه موجود) لئلا يكون معدوما (قوله واشير
الى مكانه) حتى لو لم يشر لذلك لم يجز اجاعا عن القبح والبحر لكن في حاشية اخى زاده الاصح
الجواز (قوله وان شاء رد) اى بغير قضاء ولا رضاء قال في الاشباه الا اذا حله البايع لبيت المشتري
فلا يرده اذا رآه الا اذا اعاده الى البايع لانها كالنسخ اذا لزيادة على النص كتنقيح اطلاقه من
قبيل النسخ (قوله وقد روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم) ان قيل هو معارض بحديث حكم
ابن خرام وهو انه قال عليه السلام لاتبع ما لبس عندك قلنا اجيب عنه ان المراد من النهى
النهى عن بيع ما لبس بملكه بدليل سبب ورود الحديث المذكور في الزيلعي والمنع وقد عرفت
ايضا حكم جبير بن معطهم رضى الله تعالى عنه بمحضر الصحابة تأمل (قوله عدد ذرعائه) هو على
وزن القرآن جمع ذراع كاتقل عن النصاب لكن نقل عن الجوهري ناقلان عن سبويه انكار جمع
ذراع على غير اذرع (قوله وان رضى قبلها) اورد عليه انه يؤهم تحقق الرضى قبلها فالاولى
وان قال رضى واجب الرضى قبلها متحقق لكنه لا يعتبر مستقطا (قوله لان الخيار معلق
بالرؤية) والمعلق بشئ لا يثبت قبله لئلا يلزم وجود المشروط بدون الشرط كما نقل عن العناية
اورد عليه ان تحقق المشروط بسبب آخر غير الشرط جائز واجيب ان هذا في حكم المستثنى
عن تلك الكلية واورد عليه ايضا لو لم يثبت الخيار قبل الرؤية لزم عدم جواز الفسخ قبل الرؤية
مع انه يملكه في الاصح واجيب انه انما يثبت حينئذ بسبب آخر هو عدم لزوم هذا العقد على
المشتري وغير اللازم يجوز فسخه برده عليه ان عدم اللزوم كما يكون سببا للفسخ يجوز ان يكون
سببا للرضى على انه اورد عليه ان عدم اللزوم باعتبار الخيار فهو ملزوم للخيار والمعلق
بالرؤية لا يوجد بدونها وكذا ملزومه لان شرط اللازم شرط الملزوم وتام البحث بطلب من
النهر (قوله اقول فيه بحث) اورد عليه ان مراد الفقهاء ان الخيار موقت بوقت الرؤية فلا
يثبت قبله فان اذاني الحديث لمجرد الوقت اقول لعل مراده ان قولهم الخيار معلق بالرؤية مجاز
بمعنى التوقيت بمعنى ان الخيار موقت بوقت الرؤية فيكون كلمة اذا في الحديث لمجرد الظرف
قال في التوضيح اذا عند الكوفيين يبنى للظرف والشرط وعند البصريين حقيقة في الظرف
وقد يبنى للشرط بلا سقوط معنى الظرف وهذا موافق لما مثل لكون اذا لمجرد الظرفية من
غير اخبار شرط وتعلق بقوله تعالى والبل اذا يغشى لا يخفى ان هذا توجيه وجهه مدفوع

عنه ما قيل ان قول من قال ان اذا في الحديث لمجرد الوقت مبنى عن الغفول عن قول الهداية لان الخيار معلق بالرؤية اذ المراد منه التعليق في الحديث انتهى واما ثانيا اورد ان صحة الرؤية بعد الرضاء مضافة الى عدم الحكم عند عدم الشرط وهذا ليس من باب مفهوم المخالفة ففيه خفاء لا يخفى (قوله لو زعم العقد بالرضاء) يرد عليه انه جار في طرف الفسخ وقد عرفت صحة الفسخ قبل الرؤية (قوله دون البايع) فان كان البيع على طريق المبادلة بان يكون مبيع عين بعين فلا كل الخيار كما نقل عن الجورهره (قوله ولا يتوقف في بيع العمر) وقيل موقت بوقت امكان الفسخ اذ اراه كذا في شرح المجمع (قوله ولا يثبت الا في الشراء) نقل عن المنية والحاصل انه يثبت فيما يفسخ بالرد من العقود لا في غيره (قوله لانه يعرف حال البقية) من التعريف (قوله كرفع شاة القيمة) من الاقتناء وهو الاختيار وهو ما يختار للنسل والدين للتجارة (قوله وظاهر ثوب مطوى) وقال زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعتمدات قاله المصنف كذا في الدر (قوله اما اذا كان في باطنه) قيل الصواب ان يكون مصدرة بالواو على ان يكون الواو من المتن واللام يرتبط عبارة المتن من قوله موضع علمه مع لما قبله ظاهرا اما بالواو يكون العبارة هكذا ظاهرا ثوب مطوى غير معلم وموضع علمه معلما وقيل لكن يكون ربط قوله فلا بد من رؤية الخ الى ما بعده من المتن ريككا (قوله وجس) بالجيم والسين المس باليد عن القاموس (قوله لا خارج الدار) بل لا بد رؤية داخل البيوت عند زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى ومثله الكرم والبستان واما اذا قبضه قبل لفظه واما زائدة ينبغي حذفها (قوله بالقبض الناقص) فانتفاء منه ما اذا قبضه ناظرا اليه وارضايه وان ارسل رسولا قبضه فقبضه بعدما رآه هذا هو الصحيح من النسخ بخلاف ما وقع رسولا قبضه بعدما رآه اذ حينئذ يلزم ان يرجع مارا الى المرسل فيلزم ان يفهم رد المشتري بعد رؤيته وليس كذلك لانه اذا نظر ورضى قبل قبض الرسول لاجرة بنظره (قوله وقالوا لكل بالقبض والرسول سواء) اورد عليه الخلاف لبس في نظره السابق وكذا لاحق وانما هو في نظره حالة القبض كما في التبيين ويمكن ان يحمل البعدية على الذاتية على الزمانية فيثبت لايان في كون نظره حالة القبض تدبر (قوله وسقط بحسه وشبهه) هذا اذا وجدت هذه المذكورات قبل شرائه ولو بعده ثبت له الخيار بها لانها مسقطه كما غلط فيه بعضهم فيمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضاء من قول ارفع او بتعب او هلك بعضه عنده واو قيل الرؤية وتامه في الدر (قوله فوجده معيبا) الاولى ان لا يورد في المتن هذا القيد بل يكفي بما عداه كما في الكثر اذا بحث لخيار الرؤية وبهذا القيد يكون المسئلة اشبه بخيار العيب (قوله لئلا يلزم تفريق الصفقة قبل تمامها) اذ تمام العقد قبض المجموع فبعد القبض جاز رد المعيب فقط كما في الشرع لايالية (قوله قبل القبض وبعده) وانما سوى القبض وعدمه في عدم التمام مع خيار الرؤية لخلل في الرضاء العقد وهو الصفقة كالانتماء بالاجاب وحده لعدم رضاء الاخر بالصفقة كما في الشرع لايالية ايضا (قوله ثم اشترى بعد عشرين سنة) ليس المراد القصر على هذه المدة بل بعد كل شيء بما يليق بحاله وهذه المدة ما يليق بحاله والا فقيل البعيد الشهور فافوقه والقريب دون الشهر وهذا ايضا محمول على المدة التي تتفاوت الشيء فيها فلا منافاة (قوله شري عدل ثوب) اي ولم يره العدل هو شق الحمل وهو الغرار (قوله فباع ثوبا منه) او ليس كما في النهر (قوله كما مر) قبل الذي مر هو خيار الرؤية فقط لا غير وذكر ان خيار الشرط مثله واقول ان هذا غير ملائم لما ذكر في اول باب خيار الشرط من انه يلحق ابتداء

الحكم والرؤية تمامه (قوله واما اخبار العيب فلا يمنع) لان اخبار العيب لا يمنع تمام الصفقة بعد القبض بخلاف اخبار الشرط والرؤية (قوله وفيه وضع المسئلة) اى والحال ان وضع المسئلة في القبض (قوله لانه لو كان قبل القبض) اى لو كان وضع المسئلة فيما قبل القبض لما امكن التصرف في المبيع بنحو البيع والهبة فالاولى لما امكن بدل لما جازىل الاولى عدم التعرض لذلك بعد ما صرح القبض في المتن (قوله بعيب بالقضاء) اما اذا لم يكن الرد بالقضاء فلا يكون فسخا بل اقالة وهذا ليس بفسخ محض مبطل خيار الشرط لا يخفى ان بعض المبطل في خيار الشرط كالاخذ بالشفقة والعرض على البيع ليس بمبطل لخيار الرؤية الا ان يحمل قوله وقد مر ذكره اشارة الى استثناءه او يحمل هذه القضية على المهمل والمهمل على الجزئية (قوله واما التصرفات) الاولى هي المشاركة بقوله ويطله مبطل خيار الشرط ولا يخفى ان البعض منها لا يقبل الفسخ كالاتفاق وبعضها اوجب حق الغير كالبيع والرهن (قوله كذا طلب الشفقة بماله) الظاهر في معناه طلب الشفقة بسبب المبيع الذي لم يره ففسره تفسير بالمبين ومنه يخالف لما ذكره عن غايت البيان في خيار الشرط او شرحه مخالف لمتنه

باب خيار العيب

من اضافة الشيء الى سببه والعيب لغة ما يخلو عن اصل القطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله مشرو وجدا الخ (قوله ما ينقص ثمنه) ولو يسيرا جوهره كذا في الدر (قوله ولم يره المشتري) ظاهره كون مجرد الرؤية رضى ويخالفه ما في الزيلعي ان مجرد الرؤية لا يكون رضى مالم يوجد ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب (قوله والمسرقة) سواء من المولى او من غيره الا اذا سرق من المولى للاكل لا للبيع او سرق يسيرا كفلس وفلسين (قوله من صغير غير عمير) وقدره بخمسة سنين او ان يأكل ويلبس وحده وتمامه في الجوهرة (قوله فان عاوده) المعاودة الرجوع الى الامر الاول (قوله فاذا حصل عند البائع في الصغير) قبل هنامسئلة بحجية وهى من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول رجع بنقصان العيب ثم كبر العبد فزوال فلا يبيع ان يسترد ما اعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ (قوله وهو لا يختلف باختلاف السبب) قبل صوابه باختلاف السن (قوله والتولد منه) اى ولد الزنا (قوله ويكون الزنا عادة) بان يتكرر اكثر من مرتين واللاوطة بهما عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر لا قنية كذا في الدر (قوله والكفر) وكذا الرفض والاعتزال (قوله فيهما) قبل ولوا الشراى ذميا (قوله والدين) اى يطالب به في الحال لا المؤجل لعققه كاتفل عن الذخيرة خلافا لما عم الكمال كما في الدر (قوله ولوا اشتراه على انه كافرا) اى لو كان المشتري كافرا (قوله كشوب شراء) نظير للمستثنى منه كما ان قوله الا فى فان خاط المقطوع نظير للمستثنى وان كان في ربط هذا القول خفاء سببا متنا (قوله لحصول الربوا) فلو تراضيا على الرد لم يقض القاضي به لحق الشرع اورد ان حرمة الربوا بالقدر والجنس وهما مفقودان هنا واجب بما حاصله ان الربوا هو مطلق الفضل الخالى عن العوض (قوله واعققه قبلها) فلو بعدها فلا يرجع بالنقصان (قوله متمتع قبل البيع بسبب الخياطة) (قوله الاعتاق انهاء للمالك) فصار كالموت (قوله بخلاف البيع قبل الخياطة) اورد عليه ان زيادة قوله قبل الخياطة ليس بملتزمة مع قوله بعده في العبد ولا يبعد ان يقال ان الظرف ليس بمتعلق بقوله لانه انتهى للمالك بل متعلق بقوله انهاء للمالك نعم لا ينظم قوله ولهذا بل يكون كتعقيد لفظي (قوله على منافاة الدليل) اذا الاصل في الاكدمى عدم المالك والمالك انما عرض لاجل الكفر وهو موقت الغاية لتعلق (قوله والمنتهى مقترن بتحقيق الغنى) فيجعل كأن الملك فيه باق وتعذر رده كذا في الزيلعي (قوله اوليس الثوب فخرق) اورد

بما تقدم من الرجوع في صورة القطع ودفع بالفرق من ان الخرق فعل مضمون والقطع امر معتاد مقصود من الشرى (قوله ولو بالنظر الى الدواب) قبل وار قال ولو بالنظر الى جهة اخرى غير كل الا دمي لكان اعم لا يخفى استفادة هذا العموم من هذا الكلام على وجه ابلغ مما اختاره (قوله لان ماله باعنا باللب) لا يخفى جريانه ولو زبدة وخلاصة في نحو البطيخ مع تخلف الحكم وان الظاهر ان هذا داخل في عموم قوله متا شرى نحو بيض و بطيخ فلا يخلو عن ايهام التناهي ليكون هذا مذكورا شرحا (قوله متعلق بقوله رد ما بعد ما تعلق) فلا توهم تعلق الحرفين بمعنى واحد على فعل واحد بلا عطف ويمكن ان يجعل الاولى للشيئية والثانية للانصاق على طريق اكلت من بستانك من العنب (قوله فاما ان قيل) فعل ماض من القول يعني لو كان قبوله عند الرد عليه بقضاء القاضي فاقى بعض النسخ ان قبل قضاء القاضي بلا جار ومع كون قبل طرفا لبس يصحج بل مفسد للكلام (قوله لا يكون الرد محتاجا الى القضاء) فيه نوع خفاء ان يمكن الامتناع عن القول مع الاقرار (قوله وفي كل منهما) وفي بعض النسخ وفي كل منها بضمير التانيث فوجه كل منهما ظاهر بالتأمل (قوله لانه فسخ من الاصل) يعني ان الرد على المشتري الاول فسخ البيع بينه وبين البايع الاول (قوله فله الخصومة) اي للمشتري الاول (قوله سواء كان الرد بقضاء او غيره) اعله واقم على طريق تفسير ضمير التثنية (قوله من الاصل) اي البيع الاول (قوله لبس له ان يخاصم البايع) اي لبس للمشتري الاول ان يخاصم البايع الاول اي لا يرد عليه (قوله لانه متى اقام البينة رد عليه) يرد عليه بلزوم انتقاض القضاء المهروب عنه فمما سبق وقد قالوا المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه بعده ولا يثبت فان قيل لكن قد نقل عن الحاشية ان الدعوى تسمع بعد القضاء بالتكول قلنا نعم لكنه مشترك الورود تأمل (قوله او يقيم المشتري بينة) ظاهره العطف على قوله يحلف فيلزم الجبر على المشتري بدفع الثمن عند اقامته البينة على العيب وفساده ظاهر ولهذا تكلفوا في توجيهها (قوله والحق انها من قيل اللف) وقيل وجهها آخر عن الظهيرية بتقدير قولنا فيستمر عدم الاجبار بعد قوله او يقيم المشتري بينة ويمكن ان يقال ان يقيم بارفع عطف على لم يجبر فحاصل المعنى اما الجبر بالخلف او عدمه باقامة البينة او يقال ان كلمة اذ بمعنى الا فالمعنى يجبر على المشتري يحلف البايع الا ان يقيم المشتري فلا يجبر وله توجيهات اخر مذكورة في حاشية الوان (قوله انه فالدعي ابق) الظاهر من حيث المعنى ان يقال المراد انه ابق عنده وعند البايع وهو الموافق لما في الهداية وان كان الظاهر من حيث اللفظ تخصيص الاباق الى ما عند البايع (قوله واراد تحليف البايع) بان انكر ولم يقيم البينة على الاباق عنده (قوله لم يأت ببق عنده) اي المدعى الظاهر والموافق لما فهم من الهداية رجوع الضمير الى البايع لا المدعى (قوله لان القول وان كان قول البايع) لم يفهم لهذه الزيادة كثير فائدة بل الظاهر والاخصر لان انكاره انما يعتبر الى اخره (قوله ثم اذا اثبت حلف البايع على البينات) فائدة هذا القول ظاهر بما نقل عن شمس الائمة ولا يخفى غشاه قوله لم يحلف البايع فلا يكون حشوا زائدا كما توهم (قوله بالله ما ابق) او ما سرق او ما جن او ما بال كما سيصرح (قوله قط) هذا في الصغير وفي الكبير سيذكر قال في الدر المختار (و اعلم ان العيوب انواع خفي كالباق وعلم حكمه فظاهر كدور وعيم واصبع زائدة وناقصة فيقضى بالرد بلا عيب للتيقن به اذا لم يدع الرضاء به وما لا يعرفه الا اطباء ككبد فيكني قول عدل ولا شبهة عند بايعه عدلين وما لا يعرفه الا اطباء الا النساء كرتق فيكني قول الواحدة ثم يحلف البايع على

قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح قاضين خان شري جارية وادعى انه
 خشي حلف البايغ انتهى (قوله تعلقه بالشرطين) هما البيع والنسليم (قوله فيتأوله في اليمين)
 اي يقصد البايغ الخالف التعلق بالشرطين جميعا ويقصد قيامه حال التسليم خاصة يعني اذا
 حدث العيب بعد البيع قبل التسليم يكون صادقا بهذا التأويل (قوله واختلفوا على قول
 الامام) قال بعضهم يحلف وبعضهم لا (قوله وله على ما قال البعض) هذا بيان جانب عدم
 الحلف وفيه اشارة انه هو الاصح كما في الزيلعي (قوله واذا نكل عن اليمين) اي البايغ اذا نكل عن
 اليمين بانه لا يعلم ان العبد ابق عند المشتري (قوله فان ينكوله) لمي البايغ عن اليمين المذكور
 (قوله اي بعد قبض البايغ الثمن والمشتري المبيع) فالانظر ان يقال في تفسيره يعني اشترى عبدا
 ثمن وتقابضا كافي الهر (قوله وثأدة دعوى البايغ) حاصله ان البايغ يريد به حط الثمن يعني
 يقول الذي اخذت منك لبس ثمن عبد واحد مثلا بل ثمن عبيدين فلا اعطيك تمام الثمن
 بل اعطيك حصة المعيب وهو النصف مثلا هذا على ما يظهر من صدر الشرع بعبته وهو
 الموافق لقوله ولهذا قال وتقابضا والذي يظهر من كلام الزيلعي انه يقول البايغ الذي يعتك
 لبس عبدا واحدا بل عبيدين ويطلب من المشتري حصة الاخر (قوله ولو قبضهما رد المعيب)
 اي لو قبضهما ثم وجد باحدهما عيبا رد المعيب وحده وانما قيدنا بترأخي ظهور العيب عن
 القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المعيب منهما زمانه ولو قبض السليم
 منهما فلو كانا معينين فقبض احدهما له رد هما جميعا ونماه في البحر (قوله لانه بيع بالحصة
 بقا) فيه رد زفر (قوله اشترى جارية) مستدرك بما تقدم في اوائل الباب (قوله فوطئها)
 الا ان يشتري على انها بكر فوطئها فعلم بالوطي عدم البكارة فلما علم تزعم بلالته من ساعة رد وان
 ابت بعد العلم لا على ما نقل عن قاضين خان والبرازية (قوله ويرجع بالتقصان) فيه
 نوع من مخالفة لما في البرازية (قوله لان كلامها عيب) فيه نظر لا سيما القبلة والمس
 (قوله ولكنه نفذ) في اظهر الروايتين عن المحبط كان المرغينا في بقاء بعد عدم النفاذ
 قال في النسخ هذا اذا قضى القاضي المفوض الى رأيه واجتهاده واما القاضي الحنفى المقلد
 المولى ليحكم على مذهب ابي حنيفة فلا يصح قضاؤه على الغائب (قوله فانها اذا كان
 عن ضرورة) الضمير للركوب حالة السقي وشراء العلف فالانظر اقراره على ما قيل في عدل
 واحد بكسر العين فيه اشارة الى انه لو في عدلين كان الركوب رضى كافي قاضين خان (قوله
 واخذ ثمنها) قبل الاولى ثمنه للعطف باو (قوله ولم يعلم به) يعني وقت البيع لا وقت القبض
 كما نقل عن الفتح وقبل نقلا عن شرح الهداية لا وقت البيع ولا وقت القبض فليست (قوله ولكنه
 تعيب) بعيب العقوبة (قوله ان سبب الوجوب) اي وجوب القطع والقتل (قوله عند ابي يوسف)
 استشكل على قول ابي يوسف انهم اجعوا انه لو ابرأ من كل عيب به لا يدخل الحساد
 ولو قال ابرأئت من كل عيب به وما يحدث لم يصح اجماعا لانه مع التصبص لا يصح فكيف يدخل
 بالتصبص (قوله كان ينبغي ان لا يجوز رده) يعني وان كان اللابق عدم الرد ولكنه يرد
 (قوله مجاز عن الترويح) كمن قال لجاريته يا زانية لبس باقرار بالعيب بل اراد الشتم (قوله
 لان الموجود من البايغ الثاني السكوت) لبس تصديقا منه لبايعه فيما اقرب (قوله ويرجع ان علم به)
 اي يرجع المشتري بتقصان العيب في العبد او الامة المذكورين اذا علم علم به يعني بعد ما عتق
 علمه لا اخذ التقصان من البايغ (قوله لان المبطل الرجوع) يعني ان الصور المذكورة ليست

فيها ازالته عن ملكه الى غيره بانشاءه او اقراره وبطل الرجوع ازالته فالصور المذكورة
لبست فيها مبطل الرجوع فراجع بالعيب فقوله ولم يوجد اشارة الى الصغرى لكن اخرت
عن الكبرى وقد جوز ذلك في الميراث (قوله بانشاءه كما اذا باعه كاهن) واما مثال الاقرار غايته
بقوله حتى لو قال باعه الخ (قوله حتى لو لم يكن محرزة) يرد عليه بما في البحر عن التخصيص يصح
بيع الامام المغانم ولو في دار الحرب وقولهم لا يصح محمول على غير الامام وامينه (قوله فاذا ثبت
عليه) اي على الخصم المنصوب من قبل الامام (قوله من اربعة الاخماس) اي من حصته
الغزاة فان اربعة اخماس النعمة للغزاة كما ان الخمس الواحد لبيت المال فظهر ان المراد بقوله
وان كان من الخمس هو حصته بيت المال **باب البيع الفاسد** (قوله لكثرة
وقوعه) كانه من قبيل تسمية الشيء باكثر اجزائه او على طريق تغليب ويمكن انه من قبيل
عموم المجاز ياردة الممنوع مطلقا من الفاسد فيكون الموقوف تبعا وما قيل لان الفاسد اعم
فقيل ان الذي نقضه كلام اهل الفقه والاصول انهما متباينان (قوله وبالباطل ما لا يصح
اصلا ووصفا) لكون الخلل في ركن البيع (قوله والفاسد ما لا يصح اصلا) ان الفرق المطلوب
هنا ما هو بحسب ماهيته وما ذكر لبس الا بحسب حكمهما ودفع المطلوب هو مطلق الفرق
سواء بحسب ذاتيهما او عرضيتهما الا الذات فقط (قوله كالدلم) اي المسفوح فجاز بيع
كبد وطحال (قوله والميتة سوى سمك وجراد) ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف
انفها او بخنق ونحوه (قوله مثل الموقوفة) وهي التي ماتت بضرب الخسبة مثلا (قوله والمعدوم
وحق التعلي) اي علوسقط فلولا يسقط صح نظرا الى البناء القائم ولو سقط قبل القبض بطل
البيع كهلالك المبيع (قوله من الماء) وهو المني (قوله على ما سيكون) اي المني في الرحم قبل
ان يكون علقه او مضغة لما يصدق عليه اسم الحمل (قوله وهو حبل الحبلية) بالفتحيتين فيهما
بمعنى نتاج النتاج وانث الثانية لان اعتبار الانوثة ثابت فيها (قوله وبيع امة تبين) الظاهر
انه معطوف على قوله حق التعلي او النتاج فالاولى ان لا يذكر لفظ البيع بل الادخل في افادة
التعميم ان يقال مثل ما في الوقاية بيع شخص على انه امة وهو عبد كما قيل (قوله تبين انه عبد)
بخلاف البهائم والاصل ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات
جنس واحد فيصح فيخير اقوات الوصف (قوله فان قيل ينبغي ان يجوز) هذا من قبيل منع
مقدمة او مدعى لم يذكر المستدل لانه وارد على قول القائل ان بيع ماضى الى متروك التسمية
باطل ولو بالقضاء ولا شك انه لبس مذكورا هنا وان كانت المسئلة في نفسها كذلك (قوله
بخلاف الشافعي) لعل الاولى لخلاف باللام (قوله حرمة منصوص عليها) والنص هو
قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه واقرى حجة الشافعي قوله تعالى قل لا تجد فيما
اوحى الى محرما الى قوله اهل لغير الله (قوله ولهذا جاز بيعهم من انفسهم) فانهم يشترون
انفسهم من موالهم اما بطريق العتق على المال او بطريق الكفاية فيه تأمل (قوله غير
مقوم) اي غير مباح الانتفاع به شرعا (قوله بالثمن) قيده به فانها لو بيعت بعين كعرض
بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بعينه كما سيذكره (قوله والاصل لبس محلا
للملك) المراد من الاصل المبيع ومن التبع الثمن (قوله وان قولت بعين) عطف على مضمون
قوله في المتن بالثمن وبيان لقاعدة التقيد كما تبيننا آنفا (قوله وان سمي ثمن كل) الا ان يكرر لفظ
العتق ونقل عن ظاهر النهاية انه فاسد (قوله ضم الى وقف) اي غير المسجد العامر فانه كالغير

بخلاف الفاعر بالمعجزة الخراب فكمد بر كافي قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام من الاشياء قال
 في التوير بعد هذا المتن ولو محكوما به وفي الدر في الاصح خلافا لما افق به الملا ابو السعود
 (قوله وبيع لاجبئ له) ليس عطفاً على قوله بيع فن ضم الى مدبر وان اوهمه اللفظ في بادي
 النظر بل عطف على قوله بيع فن ضم الى حر (قوله قال في العمدية) فائدة هذا النقل انما يظهر
 بالنسبة الى قوله او وصيه والمتبادر الى من قصد ايراده انطباقه بالنسبة الى مجموع الامر بن اعني
 بيع الصغير او وصيه الا ان يدعي تفهام حكم بيع الصغير مما ذكر بطريق الدلالة او المقايسة
 ثم الظاهر من هذا المتن جواز بيع الصغير مطلقاً ولو بلا غبن فاحش والمفهوم من تصريح
 بعضهم بطلان بيع الصبي لا يعقل شيئاً كالجنون مطلقاً (قوله فقد نفى الركن) وهو المال الذي
 دخل عليه الجار في مفهوم البيع اعني مبادلة مال بمال (قوله نية البيع) فيكون جزء من
 مفهومه والركن هو الجزء فيندفع ان الركن الايجاب والقبول والمال شرط في المحل لا ركن
 فلا يضر توهم عدم كونه ركناً في تعريف آخر على ان الايجاب والقبول قد اشير في اول كتاب
 البيوع هنا كونهما من شرط انعقاد البيع (قوله وحكمه ان المبيع به لا يملك) اورد ان فيه
 نوع تكرار بالنسبة الى ما سبق من قوله ولا يفيد الملك بوجه فيكون ذكر الاول في الشرح
 استطرادياً ولا يخفى ان ما سبق مع كونه مذكوراً شرحاً وهذا متاقد ذكر لضرورة الفرق
 وان اشار الى الاعتذار اليه لكنه في غاية السقوط (قوله وقيل يكون مضموناً) وصحح في القنية
 قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحر بى اباه او ابنته قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاها بيع الوصى
 مال اليقيم بغبن فاحش باطل وقيل فاسد ورجح في التنفيع المضطر وشراءه فاسد كذا
 في الدر (قوله وبعده غيره مقدور النسل) اى فيما سلم من يده بعد الاخذ (قوله واما اذا كان له
 ولد عنده يطير منه في الهواء) قيل الصواب والموافق لما في الزيلى اذا كان له وكر ومعنى قوله
 يطير منه اى يطير من طرف ولده في الهواء (قوله وبيع الجمل) اى الجنين لكن في البحر جزء بغير
 الفرق بين الجمل والناتج في البطلان (قوله الاجلها) بخلاف الهبة والوصية (قوله وفسد بيع لبن
 في ضرع) ونقل الجزم عن البرجندى بطلانه (قوله لاحتمال كونه اتفاحاً) اعترض عليه ان
 زبدة هذه وخلاصته جارية في بيع الشيء الملقوف الموصوف لانه يحتمل ان لا يوجد شيء
 او وصفه المذكور مع تخلف الحكم لتصر يحكم بالجواز واجيب بالفرق لان المبيع في هذه
 الصورة معلوم للبائع والمشتري فان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي بخلاف اللبن
 فانه غير معلوم لهما (قوله وصوف على ظهر الضم) وكذا كل ما اتصاله خلق كجلد حيوان
 وبرز بطيخ لما مر انه معدوم عرفاً وانما صححو بيع الكراث وشجر الصفصاف واوراق التوت
 باغصا نهياً للتعامل (قوله اذا باع ثوبا) جوابه قوله لا يجوز (قوله لا الكرباس) لما نقل عن
 الطحاوى من عدم الجواز فيه ايضا قيل ممنوع او محمول على كرباس يتعيب به (قوله ومثله
 لا يكون لازماً) اورد انه ضرر لزمه بالتزامه واجيب بانه التزام العقد ولا ضرر فيه قال صاحب
 النهر ولا يخفى ما فيه لعل وجهه ان التزامه العقد مع الضرر ظاهر فيما ذكر يكون قول الشارح
 المحقق وبهذا التقرير يندفع الخ حقيقاً وضعيفاً لكن نقل عن شرح الهداية لتاج الشريعة
 انه كم من ضرر يرضى به مالكة ولا يجوز في الشرع وانت تعلم ان هذا محتاج الى بيان
 ما يترتب عليه حق الشرع كالربوا ولبس بظواهر (قوله عاد البيع صحيحاً) ظاهراً
 الاطلاق وقد ذكر في الايضاح عن الزاهدى انه في الجذع يجب ان يكون معيناً لان

غير المعين بعه لا يعود صحبحا نعم قال بعض شراح الكثر رأيا انه ضعيف لانه في غير المعين
معلل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البايع الضرر وسله زال المفسد وارتفع
الجهالة لكن يرد عليه ان الجهالة موجب لبطلان البيع والباطل لا يتقلب صحبحا
بوجه فيتجه ايضا ايراده في سلاك الفاسد (قوله وضربة القانص) بقاف ونون الصايد
ولو بغين معجمة كان المراد الغواص يقول اغوص غوصة فاخرجه من اللأ في فهو لك
بكذا ثم ان البيع فيهما باطل للغرر كما في البحر والنهر والايضاح فايراده في سلاك الفاسد ليس
على ما ينبغي ولذا قال في المنح وقد نظمه ملا خسرو في سلاك الفاسد فتبعه في المختصر
ويجب ان يراد به الباطل لانه ليس بما في ملكه (قوله على الخجل بترمق طوع مثله) كبله تقديرا ومثله
العنب بالزبيب (قوله ما يحويه الارض من النبات) رطبا او ابسا (قوله فيبقى على اصل
اباحته هذا ان ثبت بنفسه وان ابنته بسق وتزينة ملكه وجاز بيعه عيني وقيل لا قال وبيع الفصل
والرطبة على ثلثة اوجه ان ليقطعه اول يرسل دابته فتأكله جاز وان ليرك له لم يجز كذا في الدر
(قوله وصح عند حجر) وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن ملك وخلاصه وغيرها وجوز
ابو الليث بيع العلق وبه يفتي للحاجة مجتبي كذا في الدر فالاولى ان يختار ذلك في المتن كصاحب
التوير او يشير اليه في الشرح (قوله ودود القز) اي الارسيم (قوله ويضه) اي يزود
القز وهو يز القليل الذي فيه الدود (قوله فان بيعه لا يجوز عند ابي حنيفة) قيل ينبغي ان
يجوز بيع دود القز عند ظهور القز عند ابي حنيفة رحمه الله كما في بيع الخجل مع الكوارات
واورد ان علامة الخجل بالكوارات ليس كعلامة القز بالدود بعد ظهوره (قوله كالخجش) بفتح
الخيم وسكون الحاء ولد الحمار والمهر بضم الميم وسكون الهاء ولد الفرس (قوله والابق)
ولو لطفله اوليهم في حجره ولو وهبه لهما صحح وما في الاشياء تحريف كما في النهر (قوله لائمه
العقد) وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية وبه يفتي البلخي كذا في البحر والايضاح
(قوله وقيل يتم) رحمه النكاح (قوله فلا يجوز بيعه) اي يبطل كما في الايضاح فتأمل لكن
اورد على هذا التعليل بيع السرقة فانه جائز الانتفاع به مع انه نجس العين بل الصحيح من الامام
جواز الانتفاع بالعذرة الخاصة (قوله للحرز) اي خرز النعال فان الخزازين لا يتأتى لهم ذلك
العمل بدونه (قوله ولا ضرورة في شرائه) قيل لو لم يوجد بلائمن جاز الشراء للضرورة لكن
لا يطيب ثمنه للبايع (قوله وينفعه به بعده) اي لغير الاكل ولو جلد ما كول لكن ينبغي ان يستثنى
عنه جلد انسان وخنزير وحية (قوله فهو في الحقيقة اختلاف في السم) الصواب بالثاء
المثلثة كما في المنح ونقل عن الهداية لانه يكون المعنى حينئذ ان كان الاختلاف في مقدار السم
فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن (قوله والقول للذكر مع بيمينه) واذا برهن البايع قبلت بينته
(قوله عطف على قوله وبيع عرض) اورد ان تعيين العطف انما يكون لكونه اول المعطوفات
وليس كذلك بل الاول قرره ماسكت (قوله قبل نقد الثمن) اي قبل تقديم الثمن فانه لا يجوز
ايضا ان يبي درهم فلا بد من نقد جميع الثمن كما نقل عن السراج والفتية ثمانية لا بد فيما ذكر من
عدم الجواز من اتحاد جنس الثمن فان اختلف جاز مطلقا والدراهم والدنانير جنس واحد
هنا فلو كان العقد الاول بالدراهم فاشترى بالدنانير وقيمتها اقل من الثمن الاول لم يجز استحسانا
وجاز قياسا والتفصيل في المنح (قوله بخلاف ما ضم اليه) اي صحح البيع فيما ضم اليه ايضا
(وقوله وبيع المجموع بالثمن) كانه عطف تفسير يعني ضم الى هذا المبيع شيء آخر وبيع

بمجموعهما بالثمن الاول قبل نقده لكن الاول اكتفاء بقوله ما ضم اليه كما في التور لا يها من خلاف
المقصود لانه باعتبار شبهة الربوا ولانه طار ولمكان الاجتهاد (قوله وصح بيع الطريق)
وفي الشريعة ليلية عن الخاتبة لا يصح (قوله وفي التارخانية) اورد عليه ان الكلام هنا ليس
فيه بل اللاتي اراده بعد قوله وصح بيع المرور تبعا اقول يمكن ان يكون المراد اثبات الصحة
في مطلق الطريق لكونه ملكا لانه داخل في البيع بالذكر اولا وما يدخل في المبيع يكون ملكا
وما يكون ملكا يصح بيعه وهبته (قوله ووحده) اي مقصودا وحده (قوله وهي رواية ابن
سماعة) عن الشنخي وبه اخذ عامة المشايخ (قوله وهو اختيار مشايخ بلخ) لانه نصيب من الماء
ولتعامل اهل بلخ والقياس يترك بالتعامل ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافتي الناصحي
بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصحة بيعه فليحفظ قلت وفي الهداية
وشروحها انه يضمن بالانلاف فلوس في ارض نفسه بماء غيره ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فافهم
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه ونماه في احياء الموات من الدرر (قوله ووجه الفرق بين حق
المرور وحق التسييل) حيث جاز بيع الاول دون الثاني (قوله اول يوم من الربيع) نحل فيه الشمس
برج الحمل) وهذا نيزوز السلطان ونيزوز المجوس يوم نحل فيه الحوت وعده البرجندى سبعة
فاذا لم يبيننا فالعقد فاسد ابن كمال كذا في الدر المختار فتفسيره بما يقتضى البيان لا يتخلو عن خلل
(قوله وهو الحريف) الاول اول يوم من الحريف وهو يوم نحل فيه الشمس برج الميزان (قوله
وفطر اليهود) فان قيل لم خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لان صوم النصارى
غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود بعكس مع انه اذا باع الى صوم اليهود فالحكم كذلك
لا يتفاوت فيكون المعنى الى صوم النصارى وفطر الى فطر اليهود وصومهم فاكنتي بذكر
احدهما كذا عن السراج الوهاج هذا وان علم ماله لكن لا يخفى ركا كته (قوله والدباس) اصله
الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها (قوله ويكفل اليها) اي يصح
الكفالة اليها (قوله قبل حلوله) اي وقبل فسخه وينبغي ان يقيد هنا والافتراق كما في التنوير
وشرح المجمع لانه لو تفرقا قبل الاسقاط ثم اكد الفساد ولا يتقلب صحيحا اتفاقا كما في الايضاح
ايضا (قوله كشرط الملك للمشتري) وكذا شرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن (قوله ولا تنفع
فيه لاحد) ولو اجتبيا فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البائع او المشتري كذا فالظاهر
الفساد ذكره اخى زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة (قوله وقال لا يجوز) اي يبطل وهو الاظهر
كانقل عن البرهان (قوله تزويج مجوسية) فان الوكالة ليست بصحيفة لبطلان نكاح المجوسية
للمسلم (قوله الا ترى) اورد عليه الوارثة امر جبري والتوكيل امر اختياري ورد ان ثبوت
الملك للموكل بعد تحقق العلة اعني مباشرة الوكيل جبري كذلك يثبت بدون اختياره كما في الموت
(قوله وقد قالوا هذه الوكالة مكروهة) اي اشد كراهة يعني عند الامام (قوله بحضرته) اورد
نفلا عن البحران الدلالة تشتمل ما بعد المجلس اذا كان الثمن مقبوضا فالقصر على المجلس
قاصر (قوله ولم ينهه) اي البائع ولم يكن فيه خيار شرطه (قوله ملكه الا في ثلث) في بيع
الهازل وفي شراء الاب من ماله لطغله او يبعه له كذلك فاسد لا يملكه حتى يستمله وفي المقبوض
في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الاستة لا يخل له اكلمه ولا يلبسه
ولا واطها ولا ان يزوجها منه البائع ولا شفعة لجاره لوعقارا ولا شفعة بها كما في الاشياء وشرح
المجمع او اطلق في الشريعة ليلية بعدم حل الانتفاع به (قوله لكرهته تحريما) وعن الكمال

بحرمة الانتفاع به كبيع واكل فيكون البيع سابعه (قوله لتناف بينهما) اى بين النهى والمشروعة لان النهى يقتضى فجحة والمشروعة حسنة وبينهما تناف (قوله ولهذا لا يفيد) اى لا يفيد البيع الفاسد الملك قبل القبض (قوله ان ركن البيع) جواب عن قوله لانه حرام وقوله والنهى عن الافعال الشرعية جواب عن قوله ولان النهى نسخ وقوله فيما بعد وعدم ثبوت الملك قبل القبض جواب عن قوله ولهذا لا يفيد قبل القبض وقوله والميتة لبست بمال جواب عن قوله وصار كما اذا باع بالميتة وتحمل ان تجعل المقدمة الاولى بيانا للمسئلة والثانية جوابا عن الاولين معا كما يشير اليه ما ذكره في ضمن الثانية من محو قوله وبه ينال نعمة الملك (قوله والنهى عن الافعال الشرعية) قال في النهر بعد ما حكى ذلك نقلا عنهم وفيه نظر ولم يتبين وجهه (قوله حذار تقرير الفساد) بكسر الحاء اى حذرا عن تقرير الفساد (قوله لانه واجب الدفع بالاسترداد) يعنى بعد القبض وقوله فبالامتناع اى فدفعه قبل التقابض بالامتناع عن المطالبة الاولى (قوله فقدم وجهه) اى في اول الباب عند قوله وبيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير يظهر بالرجوع (قوله اشارة الى وجوب الفسخ) لعل وجه الاشارة ان على مقتضى تقدير الوجوب واللام الجواز اذ الوجوب يستعمل بعلى والجواز باللام خافوق في عبارة بعضهم من اللام اما للاكتفاء بالاعم قصدا الى بيان مجرد الجواز او لارادة معنى على من اللام كما حل الزيلعي عبارة الكنز عليه (قوله مادام في يد المشتري) اعدا ما للفساد له معصية فيجب دفعها كذا في البحر (قوله لم يقل ان كان الفساد في صلب العقد) يعنى يجب الفسخ بعد القبض ان كان الفساد في صلب العقد اى في احد العوضين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له هدية فلن له الشرط يعنى حق الفسخ لمن له الشرط دون من عليه لما نقل صدر الشريعة قال ابن الكمال نقلا عن شرح الطحاوى انه لا خلاف فيه وبه اخذ صاحب الهداية (قوله وحق العبد يقدم) لحاجته وهو الاصل عند اجتماع حق الشرع والعبد (قوله والكاتبه والرهن كالبيع) اى هما نظير البيع يعنى اذا اشترى عبدا شراء فكتبه اورهنه (قوله ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما) فيجلفه الوارث به بقى كذا في الدرر فاذ مات الباع وكذا الموجر او المستقرض او الزاين فاسدا كذا في الزيلعي فالمشترى احق به من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه (قوله لا يفيد التوفيق) لان المناقاة بين قوله والدرهم والدنانير لاتعينان في العقود وبين قوله لانها تتعين بالتعيين في البيع الفاسد باق بعد لان القول الاول ظاهر في السلب الكلى والثاني ظاهر في الايجاب الجزئى فيشمل القول الاول لصورتي التوفيق اعنى صورة قيام الدرهم والدنانير وعدم قيامهما (قوله وانما يفيد دليلا للمسئلة) لا يرد عليه ما يرد على الهداية يعنى ان ما ذكره يصلح ان يكون دليلا على مسئلة طيب ربح الثمن على وجه لا يرد عليه ما يرد على الهداية حاصله ان الربح في الثمن انما يتصور باشتراء شئ به فيثبت لايق الثمن وعند عدم بقاء الثمن يعتبر شبه البيع فلا يتعين بالتعيين بخلاف بقاء الثمن هذا ثم قيل ان هذا مفيد للتوفيق بينهما اذ حاصله ان الثمن في الفاسد يتعين في حالة قيامه ولا يتعين في حالة عدم قيامه فباختلاف الجهتين لا يتحقق التناقض لكن لا يخفى عليك انه لا يدفع عما هو الظاهر من عبارة الهداية (قوله فالوجه ما قل في العناية) اقول يشير اليه قول الهداية فيما يتعين وهو الاصح (قوله انما يستقيم) قال في النهر بعد نقل هذا عن اعناية بعينه قال في الحواشى السعدية وفيه بحث فان عدم التعيين سواء كان في المصنوع او ثمن البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر تعيينه في الاول فقوله انما يستقيم الخ فيه ما فيه وقد اخذ فقال وقد ظهر له انه

لاما فاة بينهما بالتعيين بالنسبة الى رد العين وعدمه بالنسبة الى طيب الریح وقد علمت ما فيه
انتهى لا يخفى ان قوله فان عدم التعيين لا يندفع بما ذكر الشارح من التحقيق بقوله اعلم ان الخبث
الحل لعل قوله وقد علمت ما فيه اشارة اليه لانه قد ذكر مضمون هذا القول فيما قبل هذا ولا يبعد
ان يحمل فائدة اراد الشارح هذا التحقيق على هذا فلي تأمل (قوله اعلم ان الخبث) اما تحقيق
الفرق الهداية على وجه يندفع شبهة يكاد وان يرد عليه من حكم الخبث لعدم الملك من انه
يؤثر فيما لا يتعين ايضا وحاصله الفرق بين الخبث لعدم الملك وبينه لفساد الملك وكلامنا في الثاني
واما بيان لمضمون قوله قلنا يمكن التوفيق الخ ويمكن ان يعتبر تمهيدا ايضا لما يأتي من المتن
من قوله كما طاب الخ كما يشير بعض ما ذكره في شرحه (قوله في النوعين) اي مائتين وما لا يتعين
(قوله لان الدين وجب بالاقرار) يعني وان كان الظاهر ان يكون هذا من قبيل الخبث لعدم الملك
كالغصب لكن الدين لكونه واجبا بالاقرار ثم استحق بالانصاف صارا من قبيل الخبث لفساد
الملك وقد عرفت انه لا يعمل فيما لا يتعين (قوله وبدل المستحق) المستحق بالفتح الدين الثابت
في ذمة المدعى عليه وبدله هو الدراهم المقبوضة فلا يعمل فيما لا يتعين اورد عليه ان كونه
ملكه لبس على اطلاقه حتى يتفرع عليه عدم العمل فيما لا يتعين على اطلاقه فانه ان تعمد
الكذب في اصل دعواه فدفعه اليه لا يملكه اصلا لتيقن عدم ملكه في اعتقاده ودفع ان ظاهر
اطلاقهم خلافا لان المنظور اليه وجوبه بالتسمية لازع المدعى (قوله وقا لا ينقض البناء)
رجحه الكمال وتعبه في النهر (قوله ووقف بيع مال الغير) قبل ظاهره عدم الفرق بين بيعه
بما يتعين وبما لا يتعين ولبس بمراد اذ عند بيعه بما يتعين يكون المشتري به للبايع لا للمالك فعليه
قيمة المبيع للمالك بخلافه بما لا يتعين وبيع العبد والصبي وكذا المعتوه (قوله وبيع ماله) الظاهر
منه توقف بيع البايع مال نفسه من فاسد عقله والمنقول عن الخائصة والخلاصة توقف بيع
الصبي المحجور اذا بلغ سفهها وكذا شراؤه (قوله وبيع المرهون) لا يخفى ان المرتبه ان يملك
فسخ البيع في الاصح كما سيذكره في الرهن (قوله وبيع شيء بقره) اي بالكتوب عليه قبل انه
من قبيل الفاسد لا الموقوف ونقل عن مرا بحة البحر انه فاسد له عرضية الصحة لا بالعكس
هو الصحيح وقيل وعليه فخره مباشرته وعلى الضعيف لا (قوله وبيع المبيع من غير المشتري)
لا يخفى انه داخل في بيع مال الغير فستدرك (قوله ان علم في مجلس المبيع نفذ) قيل فيه نظر
لاننا قد لازم وان تفرقا قبل العلم بطل قبل غير مسلم لانه فاسد يفيد المالك بالقبض (قوله
في المنقول لافي العقار) هكذا في اكثر النسخ والصحيح ما في اقلها مصدر بالواو واعني وافي العقار
(قوله او يمثل ما اخذه فلان) فستغنى عنه بقوله وبيع بمبايع فلان واورد انه من قبيل الفاسد
لا الموقوف (قوله وبيع الشيء بغيره لم يجز للجهالة) فوجه الفساد لا التوقف كما في المعطوف
عليه فشرحه خبر من منه كما قيل (قوله وبيع فيه خبار المجلس) قيل هذا لبس من الموقوف
والخيار المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا شرط الخيار ولم يقدره
اجل كان الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح (قوله وقد مر في اول البيوع) قيل ذلك
خيار المجلس الذي لم يشترط في القعد لا نقول به خلافا للشافعي اما المشروط فبده فصحيح
اتفاقا (قوله فانه موقوف على اجازة المالك) اورد عليه انه لا معنى لقوله ان اقر به الغاصب
بعد ان فرض بايعا وكذا بينه المعصوب منه بعد بحد الغاصب لعل الحق في المقام ان بيع
الغاصب موقوف على اجازة المالك اذا باعه لملكه لانفسه على ما نقل عن البدائع وبيع المالك

المغصوب موقوف على البينة او اقرار الغاصب لعل مراده هذا لكن في عبارته خبط و خلط
 كما لا يخفى (قوله او طلبه ليس باجازه) والمصرح في عامة الفقهية ان اخذ الثمن وكذا الطلب
 اجازة فايراد كلمة ليس هنا خطأ كما مشى عليه كافة الناظرين (قوله وكره البيع) اى تحريما
 مع الصحة (قوله واما اذا تابعا بمشيان) لتعليل النهى بالاخلاق بالسعى فاذا اتنى اتنى فيلزم عدم
 الكراهة ايضا على من لاجعة عليه كما في المنع قال في النهر عن ابى البسر لوتابعا وهما يمشيان
 فلا بأس به وجزم به في الحواشى يعقوبية وتبعه في شرح الدرر واستشكله الشارح يريد به
 الزيلعى بان الله تعالى نهى عن البيع مطلقا فمن جوزه في بعض الوجوه يكون تخصيصا فلا يجوز
 قال في الحواشى السعدية وفيه بحث وعل وجهه ان النهى حيث كان معللا بالاخلاق بالسعى
 فاذا اتنى اتنى انتهى يرد عليه انه من قبيل مفهوم العلة الذى هو نوع من مطلق مفهوم
 المخالف وهو منى عندنا وانه قد قرر في الاصولية ان الحكم العام لا يتبنى بانتفاء العلة الخاصة
 ففعل الوجه ان هذا وان كان عاما لكن لكونه خص منه مثل من لم يجب عليه السعى كالنساء
 والمسافر والمرضى يجوز تخصيصه بالمعنى وان العام لكونه ظاهرا عند بعض يجوز تخصيصه
 بالمعنى ابتداء كما في المنع لكن لا يخفى ما فيه من الخفاء (قوله وكره التجش) بفتحين وروى
 بالسكون في النهر عن المشايخ انه ليس بمكروه اذا طلب مانتقص من الثمة فلا بأس بان يزيد الى ان
 تبلغ قيمتها (قوله وهو ان يزيد في الثمن) قيل او يمدح المبيع بما ليس فيه ليروجه (قوله اقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم) الحكم في المطع عام للذمى والمستأمن والدليل لكونه مقيدا بالاخلاق خاص
 للمسلم فلا تقرب اجيب ان ذكر الاخ ليس للاحتراز بل لزيادة التفسير ويمكن ان عامة
 حكمهم يعلم بنص اخر فلا اشكال ولا حاجة الى الجواب (قوله فاما اذا ساومه بشئ) يعنى
 ان الكراهة يكون بعد اتفاقهما على مبلغ الثمن (قوله وهو محمل النهى في الخطبة) اى ركون
 احدهما الى صاحبه في الخطبة ايضا محمل النهى فان لم يركن ولم يحصل الاتفاق بينهما فلا
 يتعلق النهى بها (قوله اليه من الطعام) متعلق بالمجلوب والصغير المجرور راجع الى البلد
 ومن الطعام بيان للموصول وهو الام في المجلوب كذا قيل (قوله المضر لاهل البلد) حتى
 لو لم يضره لم يكره (قوله فيتوكل الحاضر عن البادين) اى يصبر ويكلم من قبل البادى ولكن
 التوكل بهذا المعنى محتاج الى النقل على ما قيل (قوله والتفريق بين صغير) وعن الثانى الفساد
 مضائقا وبه قال زفر والائمة الثلاثة (قوله وروى اردد اردد) اى اردد الثمن واقل المبيع (قوله
 والكبير ينفق على الصغير) اورد بان الصواب يشفق من الاشفاق اقول الاتفاق له زيادة ملائمة
 لقوله ويقوم بجوارحه وانه الاشفاق والاتفاق ملائمان على وجه لا يوجب خطأ في استعمال
 احدهما مقام الآخر (قوله لان المنظور اليه) يعنى ان نظرا فيه جانب دفع الضرر عن غير الصغير
 لا الاضرار بالصغير وان لزمه فلا يلتفت اليه لانه كم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا (قوله
 ولا يجب فسخته) يرد عليه بما في الدر عن البحر وغيره ان فسح المكره واجب على كل منهما
 لرفع الائم ومثله انه صح شراء كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجهما عن ملكه
 باب الاقالة ❦ هي مصدر من اقال اجوف يائى بمعنى القلع والرفع وقيل

بفاسختك وترك وتاركك ودفعت وبالعاطى ولومن احدا الجائنين كالبيع كانقل عن البرازية
 (قوله ويتوقف على قبول الاخر في المجلس) وايضا لا بد من التسليم والقبض من الجائنين
 ثم الاقالة مندوبة وتجب في عقد مكروه وفاسد كما في البحر (قوله موجبات العقد) بفتح الجيم
 اى احكام العقد (قوله في حق المتعاقدين ايضا) كما يكون بيعا في حق ثالث كما سيجي (قوله
 لامتناع الفسخ بسبب الزيادة) فالزيادة المانعة للفسخ مانعة للاقالة خلافا لهما (قوله قالوا
 وهذه) اورد ان صيغة قالوا تذكر فيما فيه خلاف ولم اراه ويمكن ان يقال بعد تسليم كنية
 ذلك فعدم رؤيته لا يقتضى عدم وجوده (قوله بعد القبض حقا للشرع) لا قبل القبض
 مطلقا كما في شرح المجمع فيما اشار الى ان الزيادة المتصلة كالسمن لا تمنع قبل القبض او بعده
 (قوله بمثل الثمن الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط والمقبوض احوذ اوردى ولوقتا بلا
 وقد كسدت رد الكاسد (قوله الاذاباع المتولى والوصى) وكذا اشترى باقل منها ومثلها المأذون
 (قوله يجوز باقل الثمن) لو بقدر العيب لا يزيد ولا تنقص قبل الا يقدر ما يتغابن الناس فيه
 كذا في الزيلعي فالاطلاق الظاهر منه غير حرجى الا ان يدعى الاشارة اليه في قوله يكون بمئة بلبة
 الفانث بالعيب (قوله ولا ربوا في الفسخ) لان الربوا في البيع والفسخ ليس ببيع (قوله وجاز
 بيع المكيل والموزون) قبل الصواب الموافق لشرحه ان يقول وجاز قبض المكيل لان الكلام
 في الاقالة نفسها لا في بيع بعدها واما ان يراد بالبيع نفس الاقالة فلا مساع له في هذا المحل انتهى
 ولا يبعد باستعانة المقام ان يراد من البيع معنى التسليم والقبض او يحتمل على التشبيه في حق
 ثالث اى لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله فهى فسخ في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ
 مفاسخة او تارك لم يجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع اجماعا فالاولى ان يعم الاشارة في الشرح
 وقد اكتفى ببعضه (قوله الخلاف) هذا الخلاف لم يذكر هنا فالاولى ذكره وترك هذا النقل
 ثم ان هذا الخلاف على ما فهم من الزيلعي ونقل عن القوم كالهداية هو ان الاقالة بيع جديد
 في حق غيرهما عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان لا يمكن جعله فسخا فتبطل وعند ابي
 يوسف هو بيع الا ان يمكن جعله بيعا فيجعل فسخا وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر جعله
 فسخا فيجعل بيعا (قوله اعمالا لموضوعه اللغوى) بخلاف لفظة الاقالة فان ارادة المعنى
 الشرعى متعين فيه لانه منقول شرعى فالمعنى اللغوى فيه مجاز فلا يرد ان الاقالة لغة ازاله ورفع وهما
 مساويان للفسخ والترك فالحكم الاستواء نفي او اثباتا فالفرق تحكم (قوله فنتسليم الشفعة) فالثالث
 هنا الشفع (قوله يعنى اذا كان المبيع) لفظ المبيع هنا وان وقع ايضا في الزيلعي لكن لا يخفى ما فيه
 من الزكامة كما قيل ولا يبعد ان يقال انه مبيع على طريق الجواز الاول (قوله لانه بيع جديد
 في حق الثالث) فكان الهلاك لبس من النصاب بل من مال آخر اشتراه البائع من مشتريه
 ثم انه قال في الدرر انه يزداد على الخامس الى ان يبلغ التاسع لانه يزداد التقابض في الصرف
 ووجوب الاستبراء لامن حق الله تعالى فالله ثالثهما صدر الشريعة والاقالة بعد الاجارة
 والرهن فالمرتهن ثالثهما نهر فهى تسعة (قوله ولوقتا ايضا) بالياء المتناه من تحتها والمقايسة
 بيع العين بالعين اى المبادلة فكل مبيع من وجه وثن وجه (قوله بعد هلاك احدهما) فلو هلكا
 بطلت الا في الصرف فكان البيع باقيا وعلى المشتري قيمة الهالك او مثله **باب المراجعة**
 والتولية والوضعية **✽** (قوله لما فرغ من البيع) لازما وغير لازم شرع في الثمن المراجعة
 ونفيها المراجعة مصدر راجح والتولية مصدر رولى غيره وجعله واليا والوضيع ضد الرفع لعل

عدم ذكر المساومة هي ما لا يتعرض فيه الى الثمن الاول لظهوره كما فهم عن عبارة بعضهم (قوله الاول بيع ماملكه) قيل رد عليه المثلث اذا غيبه الغاصب وقضى عليه بمثله ولا يجوز له بيعه باز يد منه لكونه ربا ولا يرد على من قال بيع بمثل الاول انتهى (قوله ثم وجده) اى وجد اغاصب بعد الضمان المغصوب الضايغ (قوله وشرطها شراؤه) اورد عليه بالمغصوب القبي اذ ليس فيه شراء كما مر آتافلزمه ما فرغته فالصواب ملكه بدل شراؤه (قوله شراؤه) اى كون الشراء المتقدم على بيعه بمثل الخ (قوله او يملكه) عطف على مدخول الباء بحذف الموصوف اى او يقبى يملكه من البائع الاول صورته اشترى زيد من عمرو ثوبا بغنم وملك بكر ذلك الغنم من عمرو بسبب من الاسباب ثم زيد بيع هذا الثوب مرابحة الى بكر بالغنم مع زيادة شئ معلوم كما سيفصله (قوله ان امكن فقد لا يمكن) يعنى ان امكن الاحتراز عن حقيقة الخيانة فلا يمكن عن شبهة الخيانة والحرمات تثبت بالشبهات (قوله اذا الغرض عدمه) لان الغرض فى القبى (قوله الا اذا كان المشتري مرابحة) او تولية مثلا فالكلام على التمثيل لكن فيه نوع تأمل (قوله بسبب من الاسباب) كما مر صورته ولنصوراخرى بانه اشترى دارا بثوب بهذا الثوب وربح درهم على ما فى التهر لكن الاول اوضح (قوله بربح ده بازده) اى العشرة باحدى عشرة فخالصه كل عشرة ربحها واحد يعنى الربح يكون عشرا (قوله والكسر ما يصغ) قيل فيكون العطف من قبيل علقتهاتبا وما باردا اى وثمان الصغ وكذا الحال فى بعض البواقى (قوله وطعام المبيع وكسوته) بلا اسراف وكذا ساقى الزرع والكرم وكرى المسناة وانهار وغرس الاشجار وتجهيز الدار (قوله والسمسار) هو الدال على مكان السلعة وصاحبها واما الدال فهو المصاحب للسلعة غالبا (قوله وان فعل المشتري بيده) وكذا لا يضم ما تطوع بهما تطوع كذا نقل عن الفتح (قوله وبالجملة كل ما يزيد) اورد ان السمسار لا يزيد شيئا فى المبيع ودفع ان له دخلا فى الاخذ بالقل فيكون هو فى معنى الزيادة (قوله آخر المعلن) فى الشربى لانه عن الكمال انه ممنوع اوضوح حصول الزيادة بالتعليم وتوضيح السند المذكور فيها وعن المبسوط انه مبنى على العرف حتى لو كان فيه عرف ظاهر يلحق برأس المال (قوله ونفقة المبيع) وما ينبغي ان يعلم ان نفقته انما تضم اذا لم يحصل شئ متولد منه كلبه وصوفه وبيضه وغيره فيرفع ما بقدره ويضم البا بقلا فى اجرة (قوله ونفقة نفسه) اى نفقة البائع (قوله وكراء بيت للحفظ) قيل عد ذلك فى الهداية والكافى فيما لا يضم وفرق ذلك من كراء المبيع يحتاج الى تدبر وقد قلنا عن المحبط ان كراء المبيع يضم ولعل التوفيق يحملهما على اختلاف الروايتين انتهى لا يخفى ما فيه من الخطب والخلط ثم انه لا يضم ايضا ما يؤخذ فى الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه كما هو الاصل المعقول عليه على ما استفيد من كلام الكمال فان فى المرابحة وعند ابن يوسف يحفظ فيهما وعند محمد بن نجير فيهما (قوله وان كان الربح اكثر) كلمة ان وصليته والفاء بعده جواب شرط محذوف (قوله ولو اشتراه بعشرين) صورة استغراق الربح (قوله لان شبهة حصول الربح) تعليل لمجموع الصورتين لا للاخيرة فقط كما توهم (قوله بالعقد الثانى) متعلق بالحصول يعنى ان الربح فى الصورتين وان حصل بالعقد الاول حقيقة لكن له شبهة الحصول بالثانى اذ للثانى دخل فيه من حيث تقريره وتأكيده لان الربح على شرف الزوال باحتمال رد المشتري عليه بالعبء فالعقد الثانى يقطع هذا الاحتمال فكان الربح قد حصل بالثانى والشبهة معتبرة فى هذا الباب (قوله اى جازان يبيع مرابحة) وجه التفسير بالجواز ليس بمعلوم بل الظاهر من اطلاق القضية ومن كتب القوم

الوجوب الان يقال مراده ان جواز المراجعة في الصورة المذكورة انما يكون على ما شرى
 المأذون فغيبه تكلف لا يخفى (قوله اذ لو لم يكن على العبددين) لعل هذا مضمون ما قال الزيلعي
 انه واشترط الدين على العبد كانه وقع اتفاقا لانه اذا كان لا يجوز مع الدين ان يبيعه مراجعة
 فمع عدم الدين اولى لوجود ملك المولى فيه بالايجاع (قوله لملك الرقبة) اي ملك العين يعني
 لا يملك العبد في هذه الصورة على رقبة المبيع ولا على تصرفه بخلاف الصورة الاخرى
 كما يشير اليه قوله الا ترى لان في هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهه بعدم قال الزيلعي
 في تعليل هذا القول لافادته ملك العين والتصرف (قوله متعلق بقوله راجع) اورد ان المتعلق
 هنا ليس راجع بل راجع على صبغة المضارع (قوله على الامانة) لان المراجعة بيع امانة لقول
 (قوله من غير بينة) ولا يمين فيني عنهما كل تهمة وشبهة خيانة (قوله للمشتري الاول) الظاهر
 بل الصواب للشري الاول (قوله كما هو كذلك) اي الرجوع معدوم هنا اذ الرجوع انما
 يوجد الاجنبي وذا لم يوجد هنا (قوله ففيه شبهة بعدم) خير لقوله لان هذا البيع وان لم يوجد
 شرط دخول الفاء في الخبر كما قيل (قوله بلا بيان بالتعيب) باقعة سماوية او بصنع المبيع (قوله
 لا يجب عليه البيان) بانها سلمة فاعورت في بدى او ووطئت (قوله مراجعة بلا بيان) قبل والصواب
 اي من غير بيان انه اشتراه كذا في عبارة الزيلعي لا يخفى ان المعنى فيهما متحد ولذا وقع في عبارة الكثر
 بلفظ بيان وقال الزيلعي في الشرح بما قال فنقل المص من قبيل النقل بالمعنى (قوله بان يبين العيب
 والثمن) قيل لان بيان ما فيه من العيب واجب شرعا (قوله افعوله عليه السلام من غشنا فلبس منا)
 وكذا قال الزيلعي واعل الصواب اسقاط ذكر الثمن من هذا المقام هذا ايراد مشترك بين
 الزيلعي ولعل وجهه اختصاص العلة بالمبيع لان ما فيه العيب ليس الا ذلك لكن لا يخفى ان فائدة
 بيان العيب انما يتصور ببيان الثمن كما يشير اليه الحديث بعض الاشارة (قوله كقرض القار) بيان
 للتعيب اي اتلاف القارة (قوله كالعذرة) اي البكر (قوله لم يجس عنده) اي شيء يقابل الثمن
 (قوله اوفقاها اجنبي فاخذ ارشها) قيل عن الفخ ان قيد اخذ الارش اتفاقا فالحكم كذلك
 لو بفعل غيره ولو بغير امره (قوله حتى يزد في المبيع) اي في ثمن المبيع كافي الهداية والمفهوم
 من الزيلعي والنهر وكما يدل عليه السابق من قوله لان الاجل يشبه المبيع وايضا السياق من
 قوله لاجل الاجل وقوله كانه اشترى شيئين الخ فيزدفع ما يقال ان الصواب في الثمن بدل
 في المبيع ويظهر ايضا فساد ما قيل في تفسيره اي يجعل المبيع في حكم الزيادة بالنظر الى بيعه
 بثن زائد (قوله لانه بناء على الثمن الاول) الضمير للتولية باعتبار انه بيع قبل الاظهر لانها
 مبنيان على الثمن الاول كما في الزيلعي (فرع) اعلم انه لا رد بغير فاحش في ظاهر الرواية وبه افتى
 بعضهم مطلقا كما في القبة ثم رقم وقال وبقي بالرد رفقا بالناس وبه يفتى ثم رقم وقال ان غره
 اي غر المشتري البايع او بالعكس واغره الدلال فله الرد والا لا وبه افتى صدر الاسلام وغيره ثم قال
 ونصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغين غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل الثمن على
 الصواب انتهى والتفصيل في الدر المختار * فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض
 والزيادة والخط فيهما وتأجيل الديون * لا يخفى ان مسائل هذا الفصل لمست من باب
 المراجعة فذكرها هنا استطراد باعتبار تقييدها بقيد زائد على البيع المجرد عن الاوصاف كالمرابحة
 والتولية (قوله صحيح بيع العقار) اي بخلاف اجارته قبل القبض في الاصح لا المنقول فانه فاسد
 على ما نقل عن الموهب وبالجملة على ما نقل عن الجوهره واما بهتة والتصدق به او تراضيه

ورهنه واعارته من غير يابعه وعتقه وتديره فصحيح على قول محمد وهو الاصح ولو وهبه من البايع قبل قبضه فقبله انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم يصح ولم ينتقض البيع (قوله ونحوه ككونه علوا) اوفي موضع لا يؤمن ان يصير بحرا ويغلب عليه المال (قوله لا يجوز بيعه قبل) اي قبل القبض (قوله فلا يقاس) تفريع على قوله وهو في العقار نادر (قوله لكن خص منه الربو) خفا في شمول البيع للربو اذ البيع مبادلة مال بمال والربو افضل لبس في مقابلة مال وانه مسوق للشفرة بين البيع والربو (قوله وهو ماروي) انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض هذا وان كان محتملا لان يكون حديثا آخر لكن الظاهر انه هو الحديث السابق ومن قبيل النقل بالمعنى (قوله غرر الانفساخ) الغرر الخطر (قوله وقع التعارض بينه) لا يخفى ان التعارض ان وجد يوجد جديدين منطوق الاول ومفهوم الثاني مع كونه في الادلة قافهم (قوله وذلك لا يستلزم الترك) اي التعارض يستلزم اهمال العمل بتحديث ما لم يقبض (قوله وجعله معلولا بذلك) اي جعل الحديث معلولا بقررا الانفساخ يستلزم الاعمال لامكان التوفيق والاعمال خير من الاهمال (قوله ويكون مختصا بعقد ينسخ) اذا كان مختصا بادلة الجواز كيف يوجد التعارض انتهى (قوله لم يبيعه ولم يأكله) اذ هما مكروهان تحريما (قوله وان كان بحضرة المشتري لا يعتبر) والوكيل بحضرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم يجوز وان اكاله الثاني لعدم كبل الاول فلم يكن قابضا كذا في الدر عن الفتح (قوله كذا الموزون والمعدود) واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف (قوله جاز التصرف في الثمن بهيمة او بيع او غيرهما لوعينا) اي اشارا اليه ولودينا فالتصرف فيه بملك من عليه الدين ولو يعوض ولا يجوز من غيره كذا نقل عن ابن ملك قال في التوبروكذا الحكم في كل دين قبل قبضه ككهر واجرة وضمان متلف وقال في شرحه الدر ويدل خلع وعق بمال ومال موروث وموصى به والحاصل جواز التصرف والاثمان والدون كلها قبل قبضها عني انتهى وقال في التوبر بعده سوى صرف وسلم وتمام المرام فيهما وجاز زيادة المشتري اي ان قبل البايع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبله حتى تفردا بطلت كذا في الخلاصة قال في المنع وقد ترك هذا القيد صاحب الكنز والوقاية وهو ما لا بد منه (قوله وجاز حط البايع) ولو بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة والخط يلحقان باصل العقد بالاستناد فبطل حط الكل واثر الالتحاق في تولية ومراحمدة وشفعة واستحقاق وهلاك وجبس مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفعة الخط فقط (قوله وجاز زيادته في المبيع) وزم البايع دفعها لكن ينبغي ان يستغنى السلم كما في الزيلعي لكن لا يشترط في هذه الزيادة قيام المبيع واما الخط في المبيع فان ديننا يصح وان عينا لا يصح (قوله اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزيد عليه) قبل الصواب اي كل الزائد والمزيد عليه (قوله ولهما ولاية الدفع) بالاقالة (قوله اقول لا يمكن ذلك) اوردانه علم مسلم ولبس فيما قاله ابطال الكلام صدر الشرعية رجه الله (قوله فان ادعى المستحق بمجرد المزيد عليه) قال في الوانية بل يأخذ الزيادة معه ايضا وبيانه فيها (قوله ثم ان حكمه الاستحقاق) وايضا لورد بنحو عيب رجوع المشتري بالكل (قوله لان حقه) عله لاخذ الاقل فيهما فان قبل اذا تعلق حق الشفعين بالعقد الاول يلزم ان لا يعتبر الخط في حقه ايضا مع انه يعتبر قلنا مدار الاخذ بالشفعة النظر في حق الشفعين فوجب العمل بما هو انفع له كذا قبل (قوله على اني ضامن كذا من الثمن) والاظهر ما في الزيلعي على اني ضامن لك مائة من الثمن (قوله جازة عندنا) خلافا لفر والشافعي (قوله لا يصح ايجابه على

الاجنبى) وهو غير الاجنبى (قوله واما فضول الثمن) هكذا فى النسخ لعل الظاهر ما هو الموافق
 لما فى الزيلعى من قوله فضل الثمن فالمراد من الفضول الزيادة باعانة ما فى الزيلعى او زيادة
 الاجنبى فضولا بلاذن المشتري كما هو المتبادر من اطلاقه (قوله فبستغنى عنه) اى عن
 ما يقابله حقيقة وان لم يستغن عن الصورى كما سيأتى (قوله اذ لا يسلم لهما شئ) بمقابلة الزيادة
 وقد كان الاصل انه كما يحصل للاصيل فيه بما يثبته شئ من البدل لا يجوز اشتراط البدل على
 الاجنبى وان لم يحصل يجوز لاستوائيهما فى عدم الحصول على ما فى الزيلعى (قوله فقد جعل
 المائة كانه هذا) هو المشار اليه بقوله كذا فى قوله انى ضامن كذا فالاولى ان يعتبر بلفظ المائة بدله
 كما فى الكتبة (قوله فوجد شرطها فتصح) فلا يرجع على المشتري (قوله وبقى التزام المال) اى
 التزام الاجنبى المال لان مبيع الباع داره من غير الاجنبى فافى بعض النسخ من التزام بدل التزام
 لبس بصحيح (قوله لا يتكلف بعيد) (قوله لبيع داره) الظاهر الموافق لما صرح فى المتن لبيع عبده
 (قوله صح تأجيل الديون) فسر الصحة هنا مستندا الى بعض المحققين بالزوم اى لزوم
 التأجيل ان قبل المدينون الا فى سبع على ما فى مداينات الاشباه بدل صرف وسلم وثن عند اقالته
 وبعدها ولما اخذه الشفع ودين الميت والسابع ما ذكره بقوله سوى القرض وقال فى الدرر
 فلا يلزم تأجيله الا فى اربع اذا كان محجورا وحكم مالكى بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده
 او احاله على آخر فاجله المقرض او احاله على مدين مؤجل دينه لان الحوالة مبرئة وازايع
 ما ذكره بقوله الا اذا اوصى به كذا فى الدرر فالخصم المفهوم من الاستثنائين اضافى والا فتخفى
 فافهم (قوله لزوم من ثلثه ان يقرضوه) والحاصل ان تأجيل الدين على ثلثة باطل فى بدل صرف
 وسلم وصحيح غير لازم فى قرض واقالة وشفيع ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك (قوله لان الحوالة
 مبرئة) اى مسقطا لصفة القرضية فيصح التأجيل * باب الربوا * (قوله
 فضل احد المتجانسين) اوردان الربوا الناسى من النسبة لبس فيه فضل وانه يدخل فيه بعض
 صور البيوع الفاسدة واهذا فسر بعضهم الفضل هنا بما يعم الحكمى فادخل ربوا النسبة
 والترم دخول البيوع الفاسدة فقبل فيجب رد عين الربوا اوقائما لاردخانه لانه يملك بالقبض
 (قوله لم يكن الفضل الخالى عن عوض فى الهبة ربوا) فلو شربى عشرة دراهم فضة بعشرة
 دراهم وزاده دانقا ان وهبه منه انعدم الربوا ولم يفسد الشراء وهذا ان ضررها الكسر لانها
 هبة مشاع لا يقسم كما فى المنع والتفصيل فى الدرر (قوله حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا) بل
 هو بيع فاسد (قوله وعلته القدر المعهود) بكيلى او وزن (قوله بالجنس) اى مع الجنس (قوله وبيع
 الخنطة بالخنطة) هذه صورة كون الخبر بمعنى الامر (قوله او كلاهما نسبة) هذا وان كان حراما
 لكنه لبس للربوا بل لكونه بيع الكالى بالكالى وهو منتهى بالنص كما فى الايضاح واهذا اعترض
 عليه ايضا انه بيع المعدوم بالمعدوم وانه وان لم يكن جائزا لكنه لبس ربوا والكلام فيه (قوله وان
 عدما) بكسر الدال من باب علم (قوله ولو بالنسوى) فلو باع عبدا بعدد الى اجل لم يجز بوجود
 الجنسية وفى الايضاح عن الغاية جواز اسلام الخنطة فى الزيت قال فى الدرر ومداها ان القدر
 بانفراد لا يحرم النسبة بخلاف الجنس فليحرم وقد قرر فى السلم ان حرمة النسبة تحقق بالجنس
 وبالقدر المتفق فنتبه انتهى (قوله استثناء من قوله لخرم) قبل الانسب اسقاط الفاء ويقال
 استثناء من حرم المقدر فى قوله والوزنى لا يخفى انه مبنى على كون العامل فى المعطوف نظير ما فى
 المعطوف عليه لانفسه وهو لبس راجع (قوله كالنفود والنعفران والقطن والحديد) اوردان الاولى

كالنقود مع الزعفران او مع القطن او مع الحديد دفعا لتوهم جواز القطن بالحديد لمقابلته به وانه لا يجوز (قوله بالسجلات) بفتح السين وسكون التون جمع سجلة تعريب سنك بمعنى حجر يوزن به كذا قيل (قوله مكان ذلك) اى عدم الاتفاق (قوله عطف على حرم) لا يخفى ان مقتضى هذا ان يكون ذلك داخلا تحت التفريع وبالبس بلام الماهر من قوله ثم فرع على قوله فان وجد الى آخره وقوله وبه يتم التفريع (قوله كغنة وحفنتين) وثلاث مالم يبلغ نصف الصاع وكذا نقا حة يتفاحتين وفلس بفلسين واكثر باعيا فهما وتمرة بترتين وبيضة ببيضتين وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين ودواة بدواتين و اناء بائيل منه مالم يكن من احد النقيدين فيمنع التفاضل من غير وبرة بارتين لكن بحث عليه في الشرع بلالية فليظنر (قوله في غير الصرف) ومصوغ الذهب والفضة (قوله ومعنى يدا بيد عينا بعين) اذ اليد آلة التعيين كما هو آلة القبض فعمل على الاول لما روى عبادة بن الصامت (قوله فهو محمول على عادات الناس) وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا ورجه الكمال وخرج عليه سعدى افندى استقراض الدراهم عددا وبيع الدقيق وزنا في زماننا يعنى بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس بحر واقره المصنف كذا في الدر اقول هذا مناسب لما في الاشباه ان العرف مقدم على الشرع وكذا على اللغة (قوله وان تعارفوا ذلك) قد عرفت ما عليه الفتوى فيه آنفا (قوله نقل عن محمد بن الفضل) جزم في شرح الجمع بحجة بيع الدقيق بالدقيق منسوبا ياكلا مكبوسا على الاتفاق (قوله اذا كانا مكبوسين) الكبس الملاء بشدة خلاف الرخوة (قوله وبيع العنب بالزبيب) اشكل في وجود التساوى بين رطبة هذه الاشياء وبابسها (قوله ووجه الجواز) عن العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجريد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالخطبة بالدقيق والخطبة المقلبة بغيرها يفسد (قوله وبيع خل الدقل) بفتح حين ردى الترخيص به اجراء للكلام مخرج العادة والا حكم كل الترخي كذا (قوله متفاضلا او وزنا كيف كان) لاختلاف اجناسهما فلو اتحد الم يجوز متفاضلا الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجوز ذكره الزيلعي (قوله وبه يفتى) هذا اى بشرائط السلم كما في الدر (قوله لكن يجب ان يحتاط) ولهذا قيل الاحوط المنع اذ فلما قبض من جنس ما سمي (قوله وتخلخل) التخلخل بالتركي قبا وز يذاه اولمق (قوله والزيادة بالتخير) بفتح التاء المثناة سفل كل شئ بعصر يعنى ما بقي بعد العصر هذا يجري في كل ما فيه قيمة لتغلب كجوز بد هنة ولبن بسمته وغب بعصره بخلاف ما لا قيمة له كبيع تراب ذهب بذهب بالزيادة لربوا الفضل وبه يفتى قال ابن ملاك الفتوى على قول محمد وهو جواز استقراضه وزنا وعددا وقال في الدر واستحسنه الكمال واختاره في التويريسير وما لى في الشرع بلالية عليه ايضا (قوله بين السيد وعبد) غير المكاتب (قوله وبعد الامان) اى اعطائهم الامان الى من ذهب منا ❀ باب الاستحقاق ❀ كما ذكر في سائر المتون اورد عليه انه لم نطلع على ذلك سوى الوقاية ولا يبعد ان يراد من المتون غير المشاهير وان يراد من سائر المتون بعضها بنحو من التأويل (قوله ومن يملك ذلك الشئ من جهته) الضمير في جهته للوصول واما المستتر في تملك فراجع الى المستحق بالجملة (قوله مستحقا عليهم) فسر بالباعة المعلومين من المقام (قوله فلكل من الباعة) جمع بايع على وزن فعلة (قوله فلا يجمع ثمنان) يعنى ينعدم هنا علة توقف الرجوع على الحكم من القاضي وهى اجتماع الثمين كافي النوع الثاني (قوله حكم على الكافة) سواء كان بيعة او بقوله انا حر اذا لم يسبق اقرار منه بالرق اشباه (قوله لثلا يجمع ثمنان) احدهما ما اخذه من المشتري الاخير

وثانيهما ما يريد اخذه من البايع الاول قبل حقه ان يذكر عقب قوله المشتري الاخير (قوله فلا يوجب الرجوع بالثمن) ولو اجتمع البينة مع الاقرار فان ثبت الحق بهما قضى بالاقرار الا عند الحاجة فبالبينة اول قبح ونهر ذكره في الدرر (قوله تبعها ولدها) اى بشرط القضاء بالولد في الاصح كما في الزيلعي وكلام البرازية يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود فلو بينا انه لذى اليد او قال لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاد ما لا يمنع استحقاق الولد بالبينة فيكون ولد المفقور حراما بالقيمة المستحقه ويلزم عقرها بالوطئ ويرجع بالقيمة على ما بعد لا بالعقر وان مات الولد لاشئ على ابيه كما سأتى في دعوى النسب (قوله اى لا يتبعها) اى فآخذها وحدها وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعها وكذا سائر الزوائد نعم لاضمان بهلاكها كزوائد المغصوب ثم انه لم يذكر النكول لكونه في حكم الاقرار كما نقل عن القهستاني (قوله دعوى الملك) لعين او منفعة لما نقل عن الصغرى طلب نكاح الامة يمنع دعوى ملكها وكما يمنعها لنفسه بمنعها لغيره الا اذا وقف (قوله فلو قال رجل لآخر) وجه التفرع بصحة دعوى الحرية مع وجود التناقص (قوله ان لم يعلم مكان بابعه) فلو علم مكانه ولو بعد بحث لا يوصل اليه عادة كاقصى الهند كادل عليه ظاهر اطلاقهم لا يضمن العبد (قوله ضمن سلامة نفسه) اى للمشتري هذا عند صدقه في اقراره (قوله او سلامه) هذا عند ظهور ركضه بثبوت الحرية (قوله فاذا ظهر حرته) بدعواه مع البرهان وقوله واهليته للضمان اى لحرته (قوله ولولم يقل اشتري) لانه حينئذ يكون كالاجنبي كما لو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن اوكل هذا الطعام فانه غير مسموم فظهر خلافه لا يضمن في الفصلين غير انه يستحق العقوبة عند الله تعالى لان الاجنبي لا يعاب بقوله لعدم الاعتماد على قوله فلا يتحقق له الغرور (قوله لانه مختص بعقد المعاوضة) اذ الاصل ان التفرع يوجب الضمان في عقد المعاوضة لا الوثيقة (قوله دفع اشكاله) الاشكال وارد على نفس التفرع فكيف يدفع به ولهذا اوردوا هذا الاشكال على المسئلة بعد التفرع المذكور واحتاجوا الى الجواب عنه بان بعض مشايخنا قال ان الوضع في حرية الاصل والدعوى فيها ليست بشرط عنده لتضمنها تحريم الفرج لان الشهود يجب عليهم تعيين امه في حرية الاصل فتحرم على المولى وحرمة الفرج حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامة فلا يكون التناقص مانعا او الجمهور على ان دعوى العبد بشرط عنده في الحرية الاصلية والطارئة لانها حق العبد لان التناقص لا يمنع صحة الدعوى عند خفاء الحال وهو العلوق وان كان يرد عليهم ان الشبهة يتدفع بمجرد المقر عليه اعنى قوله لا الحرية بما ذكر في شرحه الا ان يقال ان التفرع دعوى مع تناقص لكنه لزم من دليل هو المقر عليه فاندفاع الاشكال بملاحظة مفرع التفرع عن حصوله من المقر عليه يعنى بمجموعهما لا بمجرد التفرع اعنى المقرع ويؤيده التعبير بلفظ التفرع المشعر بعد خلية المقرع عليه في الاندفاع وبه ايضا يتدفع ما اورد ان الاندفاع انما حصل بقوله قبل التفرع التناقص يمنع دعوى الملك لا الحرية لا بالتفرع (قوله لا عبرة لتاريخ الغيبة) فاذا لم يعتبر ذلك التاريخ فكأنه لم يذكر هذا التاريخ فبقي تاريخ البايع منفردا فلم يعتبر هو ايضا لما سيذكره شرحا فينتفع ما ادعى عليه من البحث الظاهر بان مبنى المسئلة عدم اعتبار التاريخ حالة الانفراد عند ابي حنيفة (قوله فاذا استولد منه) التفرع يظهر بملاحظة قوله ويرجع بالثمن (قوله ولكن يرجع بالثمن) ان اخذ المسحق بالبينة والاخذه باقرار المشتري او بشكوله او باقرار وكيله او بشكوله ايضا فلا يرجع

لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره فليأمل (قوله فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل)
 هذا على اطلاقه مخالف لما ذكر في بحث السنة من الاصولية فعليك على التوفيق بالتأويل
 (قوله او كان المستحق) اي المبيع الذي استحق كادل عليه السابق فحمله على السهو بناء على
 ان الصواب المبيع بدل المستحق سهو مبناه الذهول عن وصف الاستحقاق المقصود هنا
 المذكور سابقا وسافا (قوله كالسيف بالعمد) بكسر الغين واليم ظرف السيف (قوله
 كالدار) لعل في كون الامثلة الثلاثة على اطلاقها من قبيل ما في تبعضه ضرر خفاء الا ان يراد
 البعض او مطلق الجنس (قوله وكذا اذا كان المفقود عليه شيئين) كان مقابلة هذا لما قبله
 من باب مقابلة الخاص بالعام ويؤيده قوله وفي الحكم كشيء واحد اذ مدار الخيار هنا على العيب
 ايضا (قوله كما اذا كان المفقود عليه ثوبين) في اطلاقه خفاء اذ كل واحد من الثوب قد يكون
 قليلا لا يصلح لمصلحته وكثيرا ما يكون مصلحته داعية الى المجموع الا ان يدعى القلة فيه والكلام
 في الكثرة التي تكون مدار اكثر المسائل الشرعية عليها (قوله عطف على المبيع) الاولى على
 كل المبيع والا فيكون المعنى قبض كل بعضه ولا يخفى فساد (قوله ادعى حقا مجهولا) قيد
 بالمجهول لانه لو ادعى قدرا معلوما كر بعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل منه رجع
 بحسب ما استحق ثم انه استفيد من هذه المسئلة امر ان صحة الصلح عن المجهول لعدم افضائه
 الى المنازعة وصحته لا يتوقف على صحة الدعوى لصحة الصلح بدون صحة الدعوى والموقوف
 لا يفيد الملك اى حالا والمتبادر من الحديث الملك حالا بانصراف المطلق على الكمال ولا شك
 في كماله نعم يقال المطلق يجري على اطلاقه فيشمل ما يكون مالا ايضا لعل لهذا قال ولو افاد
 ثبت مستندا (قوله فهو ثابت من وجه دون وجه) الاستناد كما سبق الاشارة اليه هو ان ثبت
 الحكم في الحال ثم يستند كالمضمونات تملك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب
 وكان صاب فانه يجب ان كوة عند تمام الحول مستندا الى وجود وقته وغيرهما من الاحكام
 القطعية فكونه ما يكون ثابتا من وجه دون وجه ليس بمعلوم (قوله للحديث قد عرفت حاله
 آتفا تأمل (قوله ولهها ان الملك) لا يخفى ان ظاهره من قبيل الراى في مقابلة النص الا ان يدعى
 كون علة القياس المنفهم عن قوله كاعتنا في المشتري الخ واعتنا في الوارث منصوصة قطعية
 ولا يخفى عدم معلوميتها على انه بعد تسليم معلوميتها محتاج الى البيان ايضا لعل المدار هو
 ما درنا هناك فليأمل (قوله اى لا يجوز بيع المشتري من الغاصب) يعنى غصب زيد فرسا
 من عمرو فباع من بشر فجاز عمرو ثم باع بشر الى زيد فلا يجوز فلا فساد في تعلق الجار الى
 لفظ بيع ولا موجب لتعيين تعلقه الى المشتري لكن يشكل قوله لاستحالة الملك البات الخ اذ ليس
 هنا على الاحتمالين اجتماع البات والموقوف في محل واحد بل زال التوقف بالاجازة كما يدل
 عليه قوله بعد ما جاز فاقبل ان وقوع لفظ بعد سهو من الناسخ والصواب اذا جاز المالك
 بيع الغاصب لعله مبنى على ذلك لكن لا يتخلو عن خفاء ماله الحق ان يقال قبل ما جاز بدل
 بعد ما جاز كادل عليه كلام صدر الشريعة ولو انه باع المشتري من الغاصب ثم اجبر المبيع الاول
 ونقل عن الهداية ايضا كذلك فتدبر (قوله اذ اقدامهما على الشراء) اما اقدام البائع على
 الشراء فلان الشراء يحصل بمدخله ايضا وانه مستلزم للبيع ويمكن ان يجعل من قبيل
 الاكتفاء والدلالة فالناقشة بان الصواب على العقد ليس بصواب على ان المناقشة على
 العبارة بعد وضوح المراد ليس بشيء (قوله وانكر المشتري) فان اقر يؤمر بقطع الباء (قوله)

وقع اتفاقا) اجب عنه انه انما ذكره لان المسئلة خلافية فان غضب العقار لا يجوز عند ابي
 حنيفة رحمه الله وابي يوسف وعند محمد يجوز والغصب ازالة اليد المحقة وانبات اليد المبطلة
 فلحقيق معنى الغصب قال كذلك ليطهر اثبات وازالتها قول على من يراه انتهى **باب السلم**
 (قوله هو لغة بمعنى السلف) وكذا في الوزن (قوله لكونه محجلا) فان عقد السلم مقدم وسالف على
 وقته فان المبيع في سائر البيوع يوجد ولا يتم بوجود البيع بخلاف السلم فانه يوجد العقد محجلا ثم يوجد
 المبيع غالبا وعادة (قوله ولم يستدل بما روى انه عليه السلام) قال في الشربلية في نفيه اصلا
 تأمل والاحسن قول الكمال من في الحديث غريبة وان كان في شرح المسلم للقرطبي بما يدل
 على اطلاعه بهذا اللفظ وقيل انه مر كب من حديثين فيطلب تفصيله من تلك الحاشية
 (قوله بيع الشيء) اي الاجل الذي هو المسلم فيه ففعل الاولى ما قبل هو بيع اجل بع اجل ثم كنه
 ركن البيع ولهذا يتعقد بلفظ البيع في الاصح وحكمه ثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن ولرب السلم
 في المسلم فيه (قوله فلا يجوز فيهما السلم) خلافا لملك (قوله بملين معين) بكسر الميم وكسر الباء
 الموحدة ما يقال بالفارسي قلب حشت لكن يلزم بيان صفة ومكان ضربه على ما في الخلاصة
 (قوله وزنا) فيه اشارة الى عدم جوازه عددا للتفاوت (قوله كالحيوان) اي حيوان كان خلافا
 للشافعي (قوله واطرافه كرؤس واكارع) خلافا لملك وجاز وزنا في رواية (قوله والحم خلافا
 لهما) والقوى على قولهما على ما في شرح المجموع (قوله والمنقطع الى حين المحل) سواء منقطعاً
 عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعاً فيما بين ذلك لم يميز لانه غير مقدور التسليم
 لتوهم موت المسلم فيه فيجعل الاجل ولو انقطع بعد الاستحقاق خبر رب السلم بين انتظار وجوده
 والفسخ واخذ رأس ماله (قوله بان استغرق العدم) اي في الاسواق التي يباع فيها وان كان
 في البوت (قوله ولا بر قرية) فلولا ولاية يجوز لندرة وصول الآفة وكذا لا يجوز في حطنة حديثة
 قبل حدودها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل شرطه
 ولانه لا يدري ايكون في تلك السنة ام لا (قوله ونجسبه) اي التي لا تنسب (قوله واقله شهر)
 عن الجاوي) لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت
 آخر (قوله وقبل أكثر من نصف يوم) وقيل انه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى اعرف الناس
 في تأجيل مثله قال في البحر انه جدير بان يقول عليه واورد عليه في النهر انه يفتح باب المنازعة
 بخلاف المقدار المعين من الزمان (قوله وعندهما يصح) لانه صار معلوماً بالاشارة وله ما روى
 عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال به وقول الفقيه من الصحابة مقدم على القياس كذا
 في النهر لكن لا يخفى انه انما يتم اذا لم يثبت الخلاف بينهم لانه لا يجب التقليد اجماعاً على هذا
 التقدير وبعد التسليم لا يخلو عن كلام ايضا معلوم عن فصل تقليد الصحابي من الاصلية
 (قوله ومكان ايفاء ما لم يله) فلو شرط ايفاء في مدينة فكل محلاتها سواء فيه فلو اوفاه في محلة
 منها لا يظالمه محلة اخرى منها (قوله فيوفيه حيث) شاء وصحح ابن الكمال مكان العقد لكن
 لو عين فيما ذكر مكانا تعين في الاصح لانه يقيد سقوط خطر الطريق (قوله قبل الافتراق) اي
 بابتدائهما فلو دخل ليجز الدرهم ان توارى عن المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لاثم انه
 لو ابى المسلم اليه قبض رأس المال اجبر عليه خلاصة وبني من الشروط كون رأس المال
 متقودا او عدم الخيار وان لا يشمل البدلين احدي علي الربا وهو القدر المتفق او الجبس لان
 جريمة النساء تحقق به كذا في النهر والدر (قوله في كبر) بضم فشد يد ستون فقبيرا

والفغير ثمانية مكاتيك والمكوك ضاع ونصف عيني كذا في الدر (قوله مائة نقدا) نقدها
 رب السلم (قوله بشركة اوتولية) ولومن عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قبل وفي الصغرى
 اقالة بعض السلم جائز (قوله لم يشتر من المسلم اليه) هذا في عقد السلم الصحيح اذ لو كان
 فاسدا جازا الاستبدال كسائر الديون (قوله لتهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع الطعام
 حتى يجري فيه صاعان) ومجمله على ما في الزيلعي عند اجتماع الصفقتان والايلازم ذلك عند اتحاد
 الصفقة وهذا منى اتفاقا (قوله فكان المردود عين المأخوذ مطلقا) كذا في الهداية اورد عليه
 انه صرح في الاصولية كالتلويح ونحوه ان المؤدى الى القرض مثل الحق لا عينه بحسب الحقيقة
 واعتبار الشرع حتى لا يكون اداء بل قضاء بمثل معقول ورد ان ما ذكر في الهداية بالنظر الى
 كونه عين المأخوذ حكما وما ذكره اهل الاصول بالنظر الى كونه غيره حقيقة واعتبار الشرع
 عدم العينة في بعض الاحكام لا يوجب عدمها في جميع الاحكام قول مداردفع التداغ التقييد
 هنا بقوله حكما وهناك بقولهم بحسب الحقيقة واعتبار الشرع لكن ان لم يكن المردود هنا
 عين المأخوذ حقيقة فتفريع قوله فلا يجتمع الصفقتان لا يتخلو عن الخفاء تأمل (قوله بغيبته) اما
 بحضرته فيصير قابضا بالتخلية (قوله لانه ملك الحنطة بالشراء) والحاصل ان هذا قبض
 لان حقه في العين والاول في الذمة (قوله غير مرضي به) يعنى لم يرض به الآخر (قوله لجواز
 ان يكون مراده البداية بالعين) يعنى لم يتيقن رضاه حتى يكون شريكاه على ما في الزيلعي
 (قوله فانت) اى قبل قبضها بحكم الاقالة (قوله صح) اى التقابل لبقاء المعقود عليه وهو
 المسلم فيه كاسهشير (قوله من البقاء في الاولى) اى في سورة الاقالة قبل موت الامة فيكون المراد
 من الثانية الاقالة بعد موت الامة (قوله لعدم محلها) وهو البيع (قوله واما الاجل) قبل تعميم
 الخلاف سهو لانه مختص بما كان المدعى المسلم واما اذا كان رب السلم فبصدق اتفاقا كافي التبين
 والهداية والمجمع والمواهب والمحيط موضحا بالتعليل (قوله سلم) فيعتبر شرائطه (قوله ويحمل
 الاجل على التجمل) لانه محتمل يحتمل ان يكون ذكر التجمل وان يكون للاستسهال ولفظ الاستصناع
 تحكم فيه فيحمل المحتمل عليه كافي التبين ولو كان عدة من الوعد كما في الحديث العدة دين
 (قوله لم يجبر او عدم الجبر) شان الوعد فقيه اشارة الى رد الحاكم الشهيد والصغار ومحمد بن
 سلمة من ان مبنى الصحة هو المواعدة لا المعاقدة والاول قول العامة وهو الصحيح اورد انه من
 قبيل المدوم وذالايصح واجيب انه اعتبر موجودا حكما ككاسى التسمية عند الذبح لا يفتى
 ان الصحيح في الجواب ما يستفاد من قول الشارح للاجتماع الثابت بالتعامل بل لا يرد هذا السؤال
 ابتداء على مقامنا هذا بعد هذا الكلام وورد ان بطلانه بموت الصانع يتاقي كونه بيعا واجيب
 انه اذا بطل لموته لشبهه بالاجارة وفي الذخيرة هو اجارة ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند
 التسليم وتنام هذا البحث في النهي ثم قيل عليه ان المختار عدم الجبر ورد انه لا وجه لترجيح صرح
 بخلافه صاحب الهداية لا يفتى انه لا يلزم اتفاق الوجه مطلقا بمجرد مخالفة الهداية لجواز
 وجود ترجيح اقوى من ترجيح الهداية لكن ينبغي حيثذياته وذكره ولم يوجد (قوله عطف
 على ضميره) اى المستتر (قوله قبل رؤية الامر) قبله به لانه لوراء ورضى به امتنع عليه ببعه
 (قوله ولم يصح) اى السلم قبل صوابه اى الاستصناع كانه عليه بعض العلماء مسائل شتى
 عبر عنها في الكثر والهداية بمسائل المنشورة وفي التنوير بباب المتفرقات والمعنى واحد وحاصلها
 ان المسائل التى تشذ عن الابواب المتقدمة ولم يذكر فيها فاستدركت سميت بها اى متفرقات

من ابوابها ومنزلة من ابوابها (قوله كالكلب ولو عقورا) كما هو الظاهر من اطلاقهم وقد صرح بعضهم لكن في النهر عن محمد بن ادرهشام عن جواز بيع العقور ونضين القاتل واختار السرخسي عدم جواز بيعه الذي لا يقبل التسليم وهو الاصح من المذهب وهكذا نقول في الاسد قال في الدر (فرع لا ينبغي اتخاذ كلب الا خوف لص او غيره فلا بأس) ومثله سائر سباع وجاز اقتناؤه لصيد وحراسه ماشية وزرع اجاعا (قوله لانه نجس العين) يشكل بكون الكلب كذلك الا ان يقال انها انما تمنع اكله لا تمنع بيعه كما في النهر لا ينبغي ما فيه من الخفاء (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) هو حديث معاذ عند ارساله الى اليمن (قوله الا في بيع الخمر والخنزير) وايضا لا يجوز بيع شيء قيمته اقل من فلس ككسرة خبر كما نقل عن الغيبة وبيع هوام الارض كالخنفاص والعقارب والوزغ والنضب والاهوام الحجر كلها سوى السمك وجوز ابو اللبث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية والالارده في البدائع انه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع به للتداوي كالخمر فلا تقع الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع دهن متنجس وينتفع به للاستصباح في غير مسجد كذا في الدر ويجوز بيع العلق في الصحيح لتول الناس واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم في الجسد كما في المحيط (قوله يجبر على بيعه) كن يجبر على البيع من عادته شراء المرءان دفعا للفساد كما في النهر (قوله فقد قبضت) للمشتري لحصوله بتسليمه فصار فعله كفعله (قوله والا فلا يكون بمجرد تزويجها) فلو انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح على المختار (قوله اشترى شبرا) لعل الصواب الموافق للفظ العبد في قوله والايح العبد اشترى عبدا كما في اقل النسخ لان لفظ الشيء يعم العقار والمسئلة مختصة ببيع المنقول اذ بيع العقار لا يجوز على الغائب فعلى هذا يجب ان يقيد الشيء بالمنقول على النسخة الاولى ويجعل قوله العبد تفسير لما هو المراد من شبرا (قوله فبرهن البايع على بيعه) اورد عليه انه من قبيل الشهادة على النفي ومن قبيل القضاء على الغائب ودفع بان هذه البينة ليست للقضاء بل النفي لانهمة وانكشف الحال واورد انه بيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع اجيب ان هذا البيع ليس بمقصود هنا لان المقصود احياء حقه في ضمنه وبيع بيعه والشيء يصح ضمنا وان لم يصح قصدا وقيل بوكل القاضى من يقبضه ثم يبيعه ودفع ان فيه ابطالا يد البايع قبل ايقاع الثمن (قوله لان البيع صفقة واحدة) ولان للبايع حبس المبيع للاستيفاء الثمن في هذا الكلام اشارة الى جواز الانتفاع للشريك بالمبيع المشترك بلا اذن الشريك الغائب الى ان يؤدي حصته من الثمن وقد قرر في محله ان كلامنا هذين الشريكين اجنبي في حصة الآخر فلا يتصرف بلا اذنه وان تصرف ضمن الا ان يخصص بغير هذه المسئلة فلينظر (قوله والمضطر يرجع) فلا يرجع احدا المستأجرين اذا غاب الآخر ونقد كل الاجرة لعدم الاضطرار اذ ليس للاجر حبس الدار للاستيفاء الاجرة هذا اذا لم يشترط تجميل الاجرة (قوله كعب الراهن) هو من يعطى متاعه آخر ليجعل رهنا عنه دايمة (قوله وباع شبرا من الذهب والفضة) اى بلا ذكر المتقال مضافا (قوله تنصفا بثقال ودرهم) يعنى بكون النصف من الذهب مثاقيل والنصف من الفضة دراهم (قوله وزن سبعة) اى ما يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما في باب الزكوة ونقل عن الكمال ان اسم الدرهم ينصرف للتعريف في بلد العقد واذا في النهر ان قيمته تختلف باختلاف الازمان وفي الشربلالية هذا باعتبار زمانهم واما الان فالفضة ليس فيها دراهم وزن سبعة بل الذهب والفضة قطع متفاوتة في الصغر والكبر فيفسد البيع باطلا في الشراء بهما (قوله بلا علم) فلو علم وانغقه كان

قضاء اتفاقاً (قوله وتلف) او اتلف فلو قائماً رده اتفاقاً (قوله وقال ابو يوسف) قال في الدر
واختاره للفتوى ابن كمال قلت ورجحه في البحر والنهر والشرنبلا لية فيه بقى (قوله لان حقه
في الوصف) وهو الجياد هنا (قوله ولا يمكن رعايته) بإيجاب ضمان الوصف بان يعتبر الجياد
زيادة قيمة فوق الاصل (قوله لو تجوز به) اى اخذه مساححة مساهلة بالنقصان (قوله ولا يمكن
تداركها بإيجاب ضمان) اى لا يمكن تدارك الجودة منفردة لما مر آنفاً من عدم امكان الرعايه بإيجاب
ضمان الوصف (قوله لانه إيجاب له عليه) اى إيجاب ضرر على الدائن من رد الزبوف
لاجل نفعه (قوله والنفع اخروى) اورد ان النفع قديم يكون دينياً ايضاً لان الحال في التجارات
والمعاملات واقامة الحدود والقصاص كذلك فتدبر حتى تعلم ان الغفلة في اى جانب لكن يرد
عليه ان المراد بقوله لانه إيجاب له عليه ان الإيجاب رد الزبوف لاخذ الجيد إيجابه له عليه بالنسبة
الى شئ واحد والظاهر فيما ذكر ليس بالنسبة الى شئ واحد (قوله او باض) من البيض اى
بيض في ارضه (قوله او تكفس) اى دخل في الكنائس وهو مأواه وفي بعض الكتب بدله
تكسر ظي اى انكسر رجله (قوله للاخذ) الا اذا هب ارضه لذلك او كان صاحب الارض
قريباً من الصيد بحيث يقدر على اخذه لومديده فهو لصاحب الارض فلو اخذه غيره لم يملكه
كافي النهر (قوله ولم يكف) اى لم يجمع الثوب الذى وقع فيه (قوله بخلاف ما اذا غسل المحل)
وان لم تكن ارضه معدة لذلك كافي الزيلعي (قوله البيع) اى الذى علق بكلمة ان لا بعلى
(قوله والقسمه) اى للمثلى اما القيمي فيصح بخيار شرط ورؤية (قوله والاجارة ينبغي ان يستثنى)
نحو قوله اذا جاء رأس الشهر فقد آجرتك دارى بكذا على المقتب به وقوله لغاصب داره فرغها
والا فآجرتها كل شهر بكذا (قوله والرجعة) قيل قال في البحر هذا خطأ والصواب انها
لا تبطل بالشرط اعتباراً لها باصلها وهو النكاح واطال الكلام وتعمقه في النهر وفرق بانها
لا تقتصر اشهود ومهر وله رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف
النكاح (قوله والصلى عن مال) قال في النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت وانكار
كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه (قوله والاعتكاف) قبل الصحيح الخاق الاعتكاف بالذر
(قوله والاقرار اذا علقه بمجئى الغد) او بموته فيجوز ويلزمه المحلل (قوله والتحكيم) كقول
المحكمين اذا اهل الشهر فاحكم بيننا (قوله وما لا يبطل به) اى لعدم المعاوضة المالية كذا
في الدر لكن زاد الشارح في آخر البحث ما زاد فانظر فافهم (قوله انما لا تنفسد) الصواب الموافق
لما وجد في عين نسخة الزيلعي انما لا تنفسد بكلمة لا والمحل على حذف لا كما في قوله تعالى
وعلى الذين يطيقونه بعيد (قوله على ان لا يخرج) فله ان يخرج من البلد ويعمل ماشاء من انواع
التجارة (قوله فعلنا بالشبهين) وجه التخصيص ان المناسب للمفسد ما يكون في الصلب وللعدم
ما يكون في الخارج (قوله ولهذا قيد الشرط في الاول عند) قوله تبطل بالشرط القاسد (قوله
دون الثاني) حيث قال بشرط متعارف وغير متعارف (قوله بعض المتصلفين) قبل المراد
صاحب الفصولين (قوله بان يقول المولى) لا يخفى ما فيه فالصواب ان يمثل بنحو هذا الولد
مضى ان رضيت امرأتى (قوله ابطلت خيارى غدا) فانه في معنى اذا جاء غدا (قوله اذا واصل
كثاني) الاوضح ما يقال كمثل ان شاء فلان فيعزل ويبطل الشرط (قوله وبعد ذلك)
قبل حق العبارة وقبل ذلك كما هو المستطور في العمادية (قوله جاز في قولهم) وان كان الجواز
بالنسبة الى شهر واحد فقط وهو الشهر الاول او قول الجواز مطلق لكن المسئلة مقيدة بنسبة

كل الشهور كما سبأ في الاجارة فلا يرد بمخالفته ما في الهداية (قوله واذا جاء رأس الشهر)
هذه ليست من باب الاضافة بل من التعليق لعل ذكره استطراداً في تنبيه للنقل (قوله لارواية
لهذا) اي من صاحب المذهب والا فينا في قوله واختلف المشايخ فالمراد منهم غير صاحب
المذهب فيندفع كيف يقال لارواية وقد ذكر في الكافي وغيره (قوله انه لا يصح) يرد عليه ما نقل
عن الخلاصة عن الصغرى الصحة بالاجماع وان نقل عن قاضيان ان الصحة هو المفتى به (قوله
فيمن الكلامين تناف) حيث ضم فسخ الاجارة الى الاجارة في صحة الاضافة على الاطلاق
ثم قال لارواية لهذا فالاول ظاهر في وجود الرواية والثاني صريح في عدمها (قوله فليتأمل) لعل
وجهه الاشارة الى دفع الثاني بان المذكور في احد الموضوعين احد طرفي اختلاف المشايخ والاخر
طرفه الاخر مع الاشارة الى ما هو المختار عنده من جانب الصحة حيث علله ولم يعمل الاخر
كما هو الاصل عند تعارض الحكمين حيث يرجح ما ذكر علته على ما لم يذكر ويمكن ان يكون
الوجه ان المناقاة انما يتصور لو جمل قوله واذا جاء رأس الشهر فقد فاسختك من جملة
مثال الاضافة وليس كذلك كانه آتفاً ويمكن ان يقال انما يتصور المناقاة اذا لم يقع على
الحكاية والنقل وههنا قد وقع احدهما بل كليهما حكايته عن الغير مشيراً الى ترجيح احدهما
وبما قررنا سابقاً يندفع ما يقال هنا ان العتمد على اختيار عدم الصحة على ما في الكافي
واختبار ظهير الدين تأمل (قوله قبل العقد والتوكيل) الاول للاول والثاني للثاني كما في قوله
في مال المالك والموكل لكن ينبغي ان يراد بقوله حقاً للمالك ما يبيع المالك والموكل فيراد معناه
اللعوى (قوله اسقطه) اي اسقط الوقف المدلول عليه بقوله كان موقوفاً (قوله فيقبل التعليق)
فيجوز اضافته الى الزمان فيندفع المطلوب الاضافة واللازم التعليق فالمطلوب ليس باللازم
واللازم ليس بمطلوب لكن يبقى عليه ما قبل ان هذا الدليل جارٍ في نحو البيوع والاجارات
لان تصرف المشتري قبل عقد البيع في المبيع كان موقوفاً وبالبيع حصل الاسقاط مع تخلف
الحكم وهو ظاهر (قوله فان تعليقه الى ما بعد الموت) المراد بالتعليق هو الاضافة لما بينهما
من العلاقة بقريته ما سبق من ان الوقف مما لا يصح تعليقه لكن الظاهر من المتن الاطلاق
ومن التعليق في الشرح الاختصاص بما بعد الموت وبالجملة ان اريد من التعليق المجازي اي
الاضافة ينبغي ان لا يخصص وان الحقيقي فالمسئلة ليست من هذا الباب **باب الصرف**
اخره لقلة وجوده ونفعه وكثرة قبوده ولكونه بيع دين بدين والاصل في البيع العين لعل هذا
وجه عنوانهم بالكتاب (قوله بمعنى الفضل) ومنه سميت النافلة صرفاً في قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم من اتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً اي فرضاً واورد عليه انه فسر
الصرف في حديث المدنية بالتوبة واجيب انه من اختلا اهل اللغة مع انه الانسب هنا ذلك
والتفصيل في النهر (قوله ولا يطلب منه الا الزيادة) كذا في الزيلعي والنهر لكن لكون الزيادة
مطلوباً مع لزوم التساوي والتقابض غير معلوم (قوله وبمعنى النقل) ومنه قوله في دعاء الاستخارة
فاصرفه عني (قوله بخلاف خيار الخيرة) يعني خيار المرأة التي لها في حق اختيار نفسها
تبطل بالقيام لدلائله على الرد (قوله اذ لا عبرة لهما) الاولى ان يعمل بالحدث السابق اذ معنى
الحدث بيعوا الذذهب بالذهب حال كونهما متماثلين في الجنس متساويين في الوزن متقايضين
في مجلس العقد قبل الافتراق بالايديان فالذهب منصوب بالفعل المقدّر المذكور لان الباء تقتضي
فعلاً يلتصق به وقد ذكرت ههنا في المبادلة فناسب كونه بيعوا وانتصاب مثلاً وبدا على الحال

والعامل ما اقتضاه الجار من معنى الفعل وهو بيعوا ويجوز دفع الذهب اى بيع الذهب وقبل
 بيع الذهب بالذهب وقبل الذهب ببيع بالذهب (قوله او امسكا) اى لم يعطيا
 المستحق عين ما استحقه بل مثله وخطأ بان هذه المسئلة موضوعة على عدم التقابض بخلاف
 مسئلة الاستحقاق التى ذكرت قبلها (قوله فسد بان باع ديناراً) لان قبض العشرة مستحق
 حق الله فلا يسقط باسقاط المتعاقدين في يجوز بيع الثوب والصرف على حاله لقبض بدله من
 فاعدة معه فان قلت ان فساد الصرف حيثئذ حق الله تعالى وصحة بيع الثوب لحق العبد
 فتعارضاً فتقدم حق العبد لفضل الله بذلك واجيب بان ذلك بعد ثبوت الحقين ولم يثبت
 حق العبد لانه يفوت حق الله تعالى بعد تحققه فيمتنع لانه مرتفع على ما في المنع (قوله واما
 اذا قال خذ هذا من ثمنها فلا نهى) ولان التثنية قد يراد بها الواحد منهما قال الله تعالى ففسدا
 حوتيهما والناسي احدهما وقال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما في مقابلة
 الفضة الصواب في مقابلة الطوق كما قبل لان المسئلة في طوق ذهب وحل الكلام فيما سبق
 على حذف المعطوف او على التمثيل وجعل هذا مذكوريا حكماً بعيداً لا يخفى (قوله وكان
 المقبوض حصصاً الخلية) مع قوله فهو حصتها مستدرك (قوله بطل العقد في الخلية الفرق)
 بين هذه وبين مسئلة بيع الامة مع طوقها نسبة ان البطلان هنا للفساد الطارى وهو عدم
 القبض وفيما سبق للفساد الاصلى وهو اعتبار النساء في اول العقد على ما قبل (قوله اخذ الباقي
 بقسطه بلا خيار) هذا لو الاستحقاق بعد القبض والا له الخيار لتفرق الصفقة (قوله
 ومن ضرورة الانقسام على الشروع) اى لاعلى التعيين فيتحقق فيه شبهة الربو لمقابلة الجنس
 بالجنس (قوله تغير تصرفه) والتغير لا يجوز وان فيه تصحيح التصرف (قوله ولبس فيه
 تغير اصل التصرف) بجواب بالمتنع لدعوى مطلق تغير التصرف بصرف الجنس الى خلافه
 وثبات تغير الوصف (قوله على عمرو يقتضى سبقه) ذكره في تصور المسئلة ولم يسبق (قوله اى
 بالخالص) الضمير انما يرجع الى الغالب (قوله صرفاً بالجنس الى الجنس) لكن يحتمل صرفه الى خلاف
 الجنس والشبهة متأتية من تحقق الربو وحديث تصحيح امر التصرف كما فيما سبق من قيل ترجيح
 الاباحة على الحظر والمسئلة ليست كذلك (قوله لان القبض فى الخالص انما يتأتى على الاول)
 وفي تأنيده في الثانى خفاء لانه اذا صرف الجنس الى خلافه فلا يكون صرفاً فلا يحتاج الى
 التقابض (قوله اى مثل الغالب الغش) الاولى مثل ما في غالب الغش كما كان كذلك في قوله
 فيما تقدم اكثر من المغشوش (قوله فالمبايعة) اورد على ايراد الغاء لعدم ظهور التفرع والتعقيب
 (قوله حتى لا يجوز البيع بها ولا اقراضها) الضمير للنساء وباعتبار الدرهم مثلاً (قوله الا ان يشار
 اليها) متعلق بيجب اعتبارها بالوزن اى فيجوز البيع بما اشار اليه منها بلا وزن ولبس
 متعلقاً بقوله لا يتقضى العقد لانها ثمن فلم تعين فلا يبطل بهلاكها مشاراً اليها
 (قوله كما في الخلاصة) الظاهر اى الدرهم الخالصة فمتعلق بما قبل الاستثناء (قوله
 اكثر مما فيه من الخالص) الظاهر كما في الزبلى من الفضة بدل من الخالص (قوله شري) اى شتاً
 فالاولى ان يذكره ولو شرها كما في التثوير متناً (قوله وادنى) عطف على نصف فالظاهر اعادة
 الجار **تذنيب** (قوله قبل رهن) قبل ذكره بصيغة التريض لبس بلايق لان سنده ما
 ذكره بقوله قال الشيخ الحامل وجهه عدم ثبوت ترجيح احد الاقوال المنقولة هنا عنده (قوله هو
 في الحقيقة رهن) لان صورته ان يبيعه العين بالف على انه اذا زاد عليه الثمن رد عليه العين

(قوله وقبل بيع) وفي اقل التشرح المجمع عن النهاية وعابه الفتوى وقال في الاشباه في قاعدة الخلاصة تنزل منزلة الضرورة ومنها الافتاء بفسخ بيع الوفاء حين كثر الدين على اهل بخارا فهذا معمول لم يقبل انه واقع في العمادية كما في مجمع النوازل لكن لبس فيه لفظ وقبل فالتمريض لبس على ما ينبغي لكن انت خير انه مندفع بماله ان مراده بمجرد بيان الاقوال لا التمريض وان لفظ قبل لبس بنص في التمريض وان كان ظاهرا فيه فيحمل غيره بالقرينة (قوله والعبرة للمفوض ايضا) قيل الصواب نصا بدل ايضا بويده مانقل عن الفصولين والعبرة في التصرفات للمقاصد لا للالفاظ (قوله وقبل الصحيح) انه ان كان بلفظ البيع قال في الدرر نقلا عن الكافي وهو الصحيح ثم انه نقل عن المتنقلا ان البيعات او وفاء جدا او هزل فالقول لمدعى الجود والبتات الابقرينة الهزل والوفاء وقيل ذكر في الشهادات ان لقول لمدعى الوفاء **فروع** (منها بيع العينة) من صورتها ان رجلاه على رجل عشرة دراهم فاراد ان يجعلها ثلثة عشر الى اجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة فيقبض المبيع ثم يبيع من المديون ثلثة عشر الى سنة وايضا هو ان يبيع العين بالربح نسئة ليبيعها المستقرض باقل ليقضى دينه وله نصا وبر اخر مذكورة في الفقهية كفا ضيخان قال في الهداية هذا بيع مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض وقال في الدرر اخترعه اكله الربوا وكذا في حاشية اخي زاده عن الاكائية زائدا عليه قوله وقد ذهب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اذابة ايتم بالعين واتبعتم اذئاب البقر ذلتهم وظهر لكم عدوكم وقال في قاضيخان بعد تصويره فبقعه به التحرز عن الحرام ومثل هذا مروي عن عليه السلام انه امر بذلك ثم قال وهذه الخيل هي العينة التي ذكرها محمد رحمه الله ونقل عن مشايخ بلح بيع العينة في زماننا خير من البيوع الواقعة في اسواقنا وابي يوسف انه جائز ما جور لمكان الفرار عن الحرام وعن المحيط الاحتيال للفرار عن الحرام مندوب وابطال حق مسلم عدوان وقال اخي زاده بعد ذكر الاحوط ان لا يخضر عند هذه المبايعات وان لا يحكم بحلها ولا بخرمتها وان لا يفعل ولا ينهى عنها اقول وبالله التوفيق ان مبرة الاقراض امر استحبابي وبترك المستحب لا يتحقق الكراهة فقريب دليل الهداية لا تخلو عن الحفاء واما الحديث فانظاهران لفظ العين فيه لبس من العينة بل ما يجعل مبيعا بقرينة اذئاب البقر اذما اتباع اذئاب البقر بالزراعة فخالص المعنى اذا اشتغلتكم بمطالع المبايع والزراعة وتركتم الجهاد وتصيرون اذلاء وغلب عليكم الكفار حتى طمعو في اموالكم كما في المغرب فالحديث لا يدل على المطلوب ايضا ولو سلم فاما منسوخ او مختص ببعض الاموال والا يلزم كراهته مطلق التجارة والزراعة ولا يخفى ان الكلام في المطلق وايضا ان القوة في جانب الجواز ظاهرة سنداً ومتناً وقد قال في الاشباه عن الفقيه والعينة يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح فتوقف اخي زاده لبس على ما ينبغي لكن ورد النهي السلطاني عن الزيادة عن حساب اعطاء عشرة على احدى عشر ونصف ونهيهم معتبر فيما فيه مصلحة الرعية والمصلحة فيه ظاهرة وما ينبغي ان يعلم هنا ان اخذ الربح مشروط بالزام الربح فيه كل سنة فلو لم يوجد اصلا او وجد سنة مثلاً لم يوجد او وجد في كل سنة لكن كان زائداً على ما ذكرنا فمما يحرم اصل الربح في حق السنة التي لم يتحقق فيها الزام الربح او زيادته ان يتحقق زائداً على الوجه المذكور لظهور كونه ربوا ولو اخذ ولو جبرده ولا يكون حلالا وان حل المعطى لكونه حق الشرع وما ذكر في فتاوى ابي السعد من انه لو تبرأ في اعطاء الربح الذي لم يقع فيه الزام في مال الوقف والبنيم لا يسترد

وفي غيرهما يسترد فبر عليه ان مثل هذه التبرعات لا يصدر عن مصدره الاعلى وجه الاضطرار
وقد نقل عن العمادى ان المضطر لا يكون متبرعا على انه لو سلم كونه تبرعا فيها لكان في غيرهما
تبرعا فيلزم النسوية في الحكم وقد فصله **ومنها** **التجئة المعبرة عنه بالمواضعة**
وهو ان يظهر عقدا وهما لا يريدانه يلجئ اليه لخوف عد ومثلا وهو ليس يبيع في الحقيقة
بل كالمهزل باطل حتى لو حلف ان لا يبيع فباع التجئة لا يثبت كما نقل عن القنية والبدائع وفي
قاضيخان انه بيع منعقد غير لازم ونقل عن الباقي انه فاسد ولو ادعى احدهما التجئة وانكر الآخر
فالقول لمضى الجدي يمينه ولو برهن احدهما قبل ولو برهنه فالتجئة ولو تابعا في العلانية ان اعترفا
بيناه على التجئة فباطل لاتفاقهما على الهزل والا فلازم ولو لم يحضرها نية فباطل على
الظاهر نقل عن انية فقيل مفاده انها لو تواضعا على الوفاء قبل العقد ثم عقدا خاليا عن شرط
الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة **ومنها** **بيع المشترك بلا اذن الشريك** نقل
عن الفصولين ولو بينهما يتنافى شري احبني نصيب احدهما بلا اذن الآخر لم يجز وكذا الشجر
كتاب الشفعة هي حق الشرع نظر المالك كان شريكا او جارا عند البيع (قوله سميت بها)
الاولى ابراهه بعد المعنى الشرعى (قوله لانه التحق بالعقار بماله) قال في الدرر بعد ما نقل هذا من الدرر
واما ما جزم ابن الكمال في اول باب ماهي فيه من ان البناء اذ يبيع مع حق القرار يلتحق بالعقار فرد
شيخنا الرزلى وافق بعدمها ليعال البرازية وغيرها فليحفظ انتهى (قوله بمثل ما قام عليه) اي بمثله لومثلا
والا بقبضته (قوله وثبت ولو بعد سنين) اذا تحقق السبب (قوله الخاصين) فلو عامين لاشفعة تهما
فلو انهر عامافا لشفعة للملا حق فقط (قوله معنى خصوصهما) وقبل معناه احصاء اهله وعليه عامة
المشايخ (قوله من قوله عليه السلام الشفعة لشريك لم يقاسم) هذه القضية مهملة في حكم الجزئية
والا لانحصرت في الشريك وزم التعارض بالحد يث الثانى الا ان يؤل الشريك بما يجمع
كما يشير اليه قوله والمراد جار هو شريك (قوله بابه في سكة اخرى) صفة لجار (قوله بالاشهاد)
هذا ليس بالانتم بل لخافة الحدود كما يأتى لكن لا يخفى ان هذا ليس بملازم للتعليل هنا (قوله
متعلق بالعلم) هذا للسببية والاول للصلة فلا يلزم المحذور من تعلق الجارين بلا عاطف على
فعل واحد (قوله بسماعه) وكذا بسماعه عن المشتري ورسوله وان لم يكن عدلا فالخصر
ليس بمقصود وان كان ظاهرا والا فليس بتمام الا ان يجعل الكلام مؤولا (قوله وان ائتم المجلس)
خلاف لما في جواهر الفتاوى انه على الفور قال في الدرر وعليه الفتوى وان كان المتون على الاول
(قوله كما هو في عرف بعض الناس) في الاحتجاج بتعارف البعض مالم يكن للجميع كلام تأمل
(قوله يجعل بادي سكوت) ان علم المشتري والتمن (قوله كان الشفع يثب) من الوثبة والمراد
المبادرة (قوله وان لم يكن زايد) اي صاحب يد وكذا وان لم يكن عند العقار (قوله الفتوى
اليوم على هذا) قال ابن الكمال كذا ذكر قاضيخان في الجامع الصغير وصاحب المحيط (قوله
وبه يقتى) قبل وعليه فتوى المولى ابى السعود (قوله ربما يحلف على الحاصل) اذ لاشفعة
للمجوار عنده فيحتمل ان ينوى منه كاقبل (قوله او برهن الشفع قضى له بها هنا) اذا لم ينكر
المشتري طلب الشفع الشفعة فان انكر فالقول له مع يمينه ابن كمال كذا في الدرر (قوله او كلف
المشتري قلبهما) قال في الدرر فلا عن حاوى الزاهدى اما لود هنا بالوان كثيرة او طلاها
بمحس كثير خير الشفع بين تركها واخذها واعطاء ما زاد الصغ فيها لتعذر نقضه ولا قيمة
لنقصه بخلاف البناء وما ينبغي ان يعلم هنا ان الشفع ينقض جميع تصرفات المشتري من

الوقف والمسجد والمقبرة والهبة كما في الزيلعي واما الزرع فلا يقطع استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالاجر كما في الدرر (قوله فلا يبقا بلهما شيء من الثمن) لان الثمن يقابل الاصل لا الوصف (قوله والتقص) بالكسر المنقوض **باب ما يكون هي فيه** (قوله كالعلو) قيل ان كان العلو طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على انه خليط في الحقوق وان لم يكن بان كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة (قوله لدفع ضرر القسمة) لاقتضاءه اجرة القسام كما فهم من الزيلعي لدفع ضرر الجور فبالاولى ضرر المشاركة في الخليط (قوله لافي بناء ونخل) فلا شفعة في الدود والكرم الواقعة على الارض الموقوفة والاراضى الاميرية وان معهما صح ما عليهما كما في التاتار خانية عن السراجية والبرازية وكذا نقل ايضا عن الذخيرة البرهانية (قوله بيعا قصدا) قال ابن الكمال هذا اذا بيع للقطع لانه اذا بيع مع حق القرار يلتحق على العقار وقد عرفت ما يبقى على خلافه (قوله وعرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون مابعد من عطف الخاص على العام (قوله بلا شئوع فيها) والا فلا يصح لمنع الشئوع صحة الهبة وهذا وان كان بيعا انتهت هبة ابتداء فهذا اشارة الى شرط صحة هذه الهبة فالاولى عدم التعرض كما في التنوير احاطة لما وقع في كتاب الهبة (قوله معنى الافراز) اي تفريق الحقوق (قوله على ان تذهي) فنفرض ان قيمة الدار الفا درهم الفها للمهر والفها الآخر بالدرهم لعل عدم الشفعة لعدم كون البيع مقصودا بل تبعا والمقصود هو كونه مهرا (قوله بخيار البائع) بخلاف خيار المشتري (قوله لان لكل واحد من المتبايعين سبيلا) النسخ ههنا مختلف في بعضها لان كل واحد من المتبايعين له سبيل فصحهما ما ذكر في الاصل او ما يليها (قوله متعلق برد) قال في الدرر متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المصنف تبعا للدرر وقيل ان لفظة رد هذه هي المقدرة في قوله او عيب لا المذكور وعقب الهه بأياه قوله باحد ما ذكره قضاء القاضي (قوله وثبت للعبد) استغراق العبد بالدين يقتضي كونه ما دوننا فلا حاجة الى التفيد به وصورته باع رجل دارا وللبائع عبد ما دون له في التجارة وعليه دين محيط بماله ورقبه فلا عيب ان يأخذ الدار بالشفعة وكذا عكسه لا يخفى ان هذا صريح في اشتراط احاطة الدين ورقبه **وكسبه** وقد قال في الايضاح انه ليس بشرط ولذا اطلق المسئلة في الاصلاح (قوله وهو الملك) اي مانع من جهته الملك واليدعي ان المشتري اتمام ملك من جهته (قوله كانه سهو من الناسخ) قيل لعل صاحب الوقاية جعله مستثنى من ما في قوله فيما بيع وهو واقع في كلام غير موجب فان عبارته ولا فيما باع الاذراعا وفي هذه الصورة يجوز النصب والبدل غايته انه اختار النصب وما تقرر عنه الدرر جعله استثناء من الضمير المرفوع المستتر تحت قوله بيع راجعا الى ما الموصولة وهو عبارة عن الدار مثلا يكون مفرغا يعرب بحسب العوامل فتعين رفعه وما قيل من ان الكلام حينئذ موجب فلا يكون مفرغا مدفوع بانه قديقع في الموجب عند استقامة المعنى غايته ان المستثنى منه في المفرغ محذوف لامحالة وههنا مضمر في حكم المذكور وما قيل كان الشارح توهم ان الكلام ههنا بالنفي المفهوم من قوله كذا لا لا يثبت الشفعة فيما بيع الاذراعا يكون غير موجب وليس كذلك فان الكلام الاستثنائي ما وقع في جيز الموصول فقط لامع ما قبله انتهى مر دود اما اولا فلان مؤدى كونه غير موجب جواز النصب والبدلية قد نسب الشارح النصب الى السهو فكيف يكون منشاؤه توهم ما ذكر واما ثانيا فلان ما ورد على ذلك انما يوجب لوجعل الاستثناء من الضمير المستتر واما اذا جعل من ما الموصولة فلا

كما تحققت على ان التعرض لمفهوم كذا مساس له بعبارة الوفاية كما هي فليتدبر (قوله
 الا مقدار عرضه) لفظ مقدار مرفوع معرب باعراب قوله الا ذراع وقوله عرضه ذراع
 جملة ابتدائية مرفوعة المحل وقعت صفة لقوله مقدار هذا تفسير لقوله الا ذراع فاعله
 بطريق عموم المجاز (وقوله وطوله تمام ما يلاصق) تفسير لقوله من طول حد الشفع لعل
 مثل هذا عند عدم تحقق معنى الجواز حينئذ والا فيجوز ان يكون الشفعة حينئذ بنحو حق
 المبيع كالشرب والطريق الخاصين كما مر (قوله فالجار شفع) اي فاشفعة الجار
 في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك لا يخفى ان الشركة انما يتصور بكون الاول
 ملكا باقيا للمشتري ولبس فلبس (قوله ابتداء) يوهى اختصاص الابتدائية بما اشار اليه
 ولبس كذلك بل ما ذكر بعده ايضا كذلك (قوله فالشفع لا يأخذه بالشفعة) ولبس له تحليفه
 بالله ما اردت به ابطال شفعتي وله تحليفه بالله ان البيع الاول كان نتيجة كما نقل عن الوجيز
 (قوله الا الاول بثنه) اي السهم الواحد بالف غير درهم ولا شك في قلة الرغبة فيه لكثرة الثمن
 وما ذكر في الثمن السهم الواحد فيه لبس بثمن كثير فالفرق بينهما ظاهر ولبس مجموعهما
 مسئلة واحدة فلا يكون خلطا كما توهم (قوله ثوبا دنيا) بتقديم النون وتشديد الباء من الدنى
 (قوله قيمته عشرة) هي قيمة الدار وباقي الالف زائد على قيمتها فلا قصور في العبارة ولا عدم
 التوافق بين اول الكلام وآخره كما توهم (قوله فيتضرر البائع) وايضا يتضرر المشتري
 بامتناع البائع عن اخذ الثوب المذكور وطلب تمام الثمن المسمى (قوله بعد القبض) اي
 في المجلس كما في الدر ثم قال في الدر بعد ما نقل قول الشارح وجهه لانه الثمن تمتع الشفعة قلت
 ونحوه في المضمرات وينبغي ان الشفع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهى كذا ان يأخذ بالدرهم
 وقيمتها كما لو اشترى دارا بعرض او عقار للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف ثم نقل عن
 مقطعات الظهيرية ما يوافق قلت ووافقه في تنوير البصائر واقره شيخنا لكن تعقبه ابنه
 في زواهر الجواهر بأنه مخالف للاول وما في المتن والشرح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا
 انتهى وقد مناه الشفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط (قوله
 الفسخ بالبائ) ونحوه وجبت والله اعلم انتهى (قوله الثابتة) اي بعد ثبوتها (قوله وبالاول بقى
 ههنا) اي بقى بقول ابى يوسف في الشفعة قيد هذا بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسن
 (قوله يبطلها طلب الموائمة) او زباستدرا كما فينبغي تركه كطلب التقرير الذى هو مبطل
 (قوله اترك الاشهاد على طلب الموائمة) قبل هذا سهولان الشرط هو الطلب لا الاشهاد
 كما سيذكره هو وكأقدمه وكذا في شرح القدورى لابي نصر والزيلعي (قوله اذ اترك الشفع
 الاشهاد) نقل عن اكل الهداية ان المراد من الاشهاد هنا هو طلب الموائمة فلاننا قض
 ولا حاجة الى ما اشار الى جوابه على انه لا يدفع الاعتراض لقوة ظهور المخالفة (قوله او وقف
 مسجلا) ينبغي عدم الاحتياج على التسجيل على القول بلزوم الوقف بمجرد قول الواقف (قوله
 وقد زال قبل التملك) الصواب التملك الا ان يقال المراد تملك المشتري او البائع اياه فلا يخفى
 بعده (قوله ولا يخلف المشتري) اورد ان السابق والسياق يقتضى الشفع بدل المشتري لانه بعد
 ان يقال انه من التحليف ولفظ المشتري فاعل والمفعول محذوف يعنى يخلف المشتري الشفع
 كما سيأتى نظيره (قوله ولهذا كان القول له) ولم يكلف باقامة البينة اورد على ثنائهما على الظاهر
 بل الاول مبنى على كون الامر معلوما من قبله والثانى على ما مر في عدم امكان الاشهاد على فور

الاستماع غالباً لا يخفى ان ما ذكره لبس أولى مما ذكره المصنف على انه يجوز كون المبنى هو المجموع
او كل واحد على البدل وكون الظاهر مبنى لما جعله مبنى تأمل (قوله فهي له) اى
الشفيع على شفيعته (قوله والمشتري) اى يختلف باختلاف المشتري (قوله لان النسليم
لم يوجد) على الوجه الذى استحقه الاظهر على الوجه الذى سلمه (قوله بخلاف ما اذا علم)
شرح لقوله وبعرض كذلك لا (قوله لان فى الاول دفع ضرر الجار لالثانى) قبل الاول
فى التعليل لان فى الاول باخذه نصيب احدهم قام مقامه فلا تفرق الصفقة على احد وفى الثانى
تفرقها على المشتري فيتضرربه وبعيب الشركة زيادة ضرره وهى شرعت على خلاف
القياس لدفع الضرر عن الشفيع فلا تشرع على وجه يتضرربه المشتري ضرراً لئلا سوى
الاخذ انتهى ثم انه لا فرق فى هذا بين ان يكون قبل القبض او بعده فى الصحيح الا ان الشفيع
لا يمكنه ان يأخذ نصيب بعضهم اذا فقد حصته من الثمن حتى يتخذ الجميع كفى المنع (قوله
فلا شفيع ان يأخذ) اى يأخذ الشفيع نصيب المشتري الذى حصل له بالقسمة وان على
غير جانبه على الاصح وقيل انما يأخذه اذا وقع فى جانب الدار التى يشفع بها لانه لا يبقى جاراً
فيما يقع فى الجانب الآخر (قوله ولبس له) اى لبس للشفيع نقص القسمة مطلقاً سواء حكم
او برضى على الاصح (قوله لانها من ثمة القبض) اى من تمامه حتى لو قاسم الشريك كان
للشريك النقص كقضه بعه وهبته (قوله صح للاب والوصى تسليهما) وعند محمد وزفر
هو على شفيعته اذا بلغ ثم ان هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت باكثر منها بما لا يتغابن الناس
فى مثله قبل جاز التسليم بالاجاع وقبل لا يجوز التسليم بالاجاع وهو الاصح كما فى التبيين
كتاب الهبة (قوله مطلقاً) اى ولو غير مال (قوله قال الله تعالى فهب لى)

الاول ان يورد الشاهد من كتب اللغة ان يجوز كون مثل ما اوردته من الشرعية او المجازية
(قوله تملك يمين) لا يخفى انه يلزم منه ان لا يجرى الهبة فى الديون وهذه صحيحة مطلقاً ان كان
لمن عليه الدين وان لغير من عليه الدين ان امره بقبضه صحت الا ان يدعى رجوعها الى هبة
العين كما فهم عن الدرر (قوله بلا شرط عوض) فيشمل ما يكون بشرط وما لا يكون كذلك
لان الفرق بين لا بشرط عوض وبين بشرط لا عوض بالعموم المطلق فيكون حاصل قوله
بلا شرط عوض لا بشرط لبس بشرط ولو وجد بشرط لبس بمضر فلا يلزم خروج بعض
صور الهبة على ان الهبة بشرط عوض بيع من جهة وان كانت هبة من جهة غايته كون
بحسبها استطراداً نعم انه بعيد لكن الكلام فى اصل الصحة (قوله ويصح باليجاب) هذا ركناها
واما بشرط صحتها فى الواهب العقل والبلوغ والملك وفى الموهوب كونه مقبوضاً غير مشاع
مميزاً غير مشغول وحكمها ثبوت الملك للموهوب له غير لازم لصحة الرجوع والفسخ وعدم صحة
خيار الشرط فيها فلو شرط صحت ان اختارها قبل تفرقها وكذا الوابراه صح الابراء وبطل
الشرط وحكمها ايضا انها لا يبطل بالشرط الفاسدة (قوله حيث يكون عادية) اى لرقبتها
واطعاً ما غلبتها كما فى البحر (قوله فان اللام التملك) بخلاف جعلته باسمه وكذا هى لك
حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة كفى الخلاصة (قوله قدر ادبه الهبة وقد يراد العادية)
كفى الزبلى (قوله قال الله تعالى) وجه الاستدلال ان الكفارة لا تصح الا بالتملك (قوله بل تنبيه
على المقصود) وانما لم يحمل هنا على التفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم (قوله لافى دارى)
بل يكون عادية اخذاً بالمتيقن وحاصله ان اللفظ انما عن تملك الرقبة فهبة وعن المنافع فعادية

واحتمل فاعتبرانية (قوله وقبول) أى فى حق الموهوب له مافى حق الواهب فتصح بالايجاب فقط لانه تباع حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل برو بعكسه لاختلاف البيع (قوله ويتم بالقبض) والتكمن من القبض كالقبض فلو وهب لرجل ثيابا فى صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحا كان قبضا تمكنه منه فانه كالتخية فى البيع (قوله ولو مشاغلا) اورد انه داخل تحت قوله فى محوز صرحه شراح الهداية حيث فسروه بان يكون مفراغا عن ملك الواهب وحقق (قوله اذ لا عبرة للدلالة) لان كون الاذن مفهوما من الايجاب بطريق الدلالة وفى النهر تصریح بعدمه والدلالة لاتعتبر فى مقابلة الصراحة وانه يكون تغييرا لمضمون الكلام بل فسختا ان هذا الدليل يجرى فى مثل البيع مع تخلف الحكم اذ بعد القبول لا يعتبر نهيه لكن يفرق بلزوم القبض فيها دون نعم الكلام فى لزوم القبض فى تمام احدهما دون الآخر ياقى لكن لا ينجى انه كلام آخر لارتباط فمانحن فيه (قوله فى محوز) بالخاء المهملة والراء المعجمة من حاز الشئ اذا ضمه الى نفسه والمراد هنا المضبوط المفزع من ملك الغير وحققه (قوله ولو لشريكه) وكذا الشريك هذا وان كان هو المذهب وهو الواقع فى عامة الكتب لكن فى الصيرفية عن العتاي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار كفى الدر المختار (قوله ونخل فى ارض) يستفاد منه ان هبته نحو الكروم الواقع على الاراضى الاميرية ليست بصحيحة الان يفوض ارضه ابتداء باذن صاحب الارض ثم يهب الكروم كما هو قولى علماء عصرنا (قوله لا يصح اصلا) فلا يملكه الا بعقد جديد (قوله بخلاف العكس) اشارة الى تقرير على قوله لاشغولا به كان قوله ولو وهب دارا مربوط بقوله بخلاف العكس (قوله فى الفصل الموهوب له شاغل) ومافى بعض النسخ من نصب شاغل مع كون صحته فى ذاته على قلة مناف رفع قوله لاشغول (قوله لان المظروف يشغل الظرف) قبل لعل السر فيه ان المقصود الاصلى غالبا هو المظروف والظرف تابع له فهو بالنسبة الى المظروف كالجزء الشايع بخلاف العكس (قوله الا اذا وهب المتاع) اورد على المحصر بما اذا فرغ الموهوب له ملكه زوال المنافع ويمكن ان يدعى كون المحصر اضافيا (قوله كذا فى الكافى) اورد عليه ان الواقع فى الكفاى لبس فى هذه المسئلة بل فى مسئلة مالو وهب زراعا فى ارض كاسبق (قوله اذا قبض الموهوب باذنه) هذا يوهى لزوم الاذن مطلقا وقد تقدم تفصيله بانه لبس بل لازم عند كونه فى المجلس على ما قبل لكن يمكن ان يفرق بين القبض الذى وجد قبله قبول وبين هذا القبض لكن لا بد من بيان صحته فى مثل هذه المطالب الاستقرائية (قوله والمختار انه يصح فى صحيحها) يعنى التخية فى الفاسدة ليست بصحيحة اتفاقا وفى الجائزة صحيحة فى المختار هذا هو الموافق لما فى قاضيان وغيره وان اوهى عبارته خلافه والتخية ان يخلى بين الهبة والموهوب له ويقول له اقبضه على مافى قاضيان وكون التخية قبضا عام للمقول خلافا للشافعى كفى الوجيز قال قاضيان الموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان يأمره بالقبض وقال فى البرازية ولو لم يقبض ولكن قال قبضت كان قابضا خلافا للثانى رحمه الله تعالى (قوله كما اذا وهب فانه لا يفسد) فهذا متعلق بقوله لا الشبوع الطارى وقوله واستحق متعلق بقوله المفسد هو الشبوع المقارن فعنه اذا استحق البعض الشايع لا يفسد فيندفع به ما اورد عليه المصنف (قوله عده صورة الاستحقاق) الضمير لصدر الشريعة (قوله غير صحيح) اقول قد عرفت انه صحيح وموافق لما فى هذين النكابين

من غير ارتكاب تكلف ارتكبه بعضهم (قوله الهبة الفاسدة تفيد الملك) بالقبض كهبة المشاع
لا يخفى ان قبضها قبض الصحيحة وانها مضمونة بهلاكها كما سيذكره المصنف لكن هذا
القبض بل الاتفاق باذن المالك فكيف يلزم الضمان سيما فيما يغير صنعه الا ان يحمل على
عدم الاذن بالقبض صراحة (قوله وديعة او عارية) او غصبا او رهنا فالاولى ابراهما ايضا
(قوله ونم ما وهب لطفله) الاولى ان لا يجعل مختصة بالاب لان كل من له ولاية على الطفل
في الجملة فهبته تامة بمجرد العقد وهو كل من بقوله فدخل الاخ والعلم عند عدم الاب لوفى
عياهم والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يكفي فيه باليجاب (قوله معلوما) لعل الشبوع لبس
بما نفع العلم لما في البرازية والاشباه هبة المشغول لا يجوز الا اذا وهب الاب لطفله فينبغي ان يستثنى
هذه فيما تقدم (قوله ارقبض اجنبي ولو ملقطا بربه) اى فى حجره والا لافوات الولاية (قوله
اى للصغيرة) بقرينة المقام (قوله بعد الزفاف) وان لم يجتمع بمثلها كما فى الزنا بلعى (قوله لان الاب
اقام مقامه) ومن هذا اجاز مع حضور الاب من الزوج بخلاف السائر من الام والعلم مثلا لانهم لا يملكون
الا بعد الموت او غاب غيبة منقطعة فى الصحيح لانه لا ضرورة حينئذ ولا نفوذ من الاب على ما نقل
عن النهديّة والخلاصة لكن فى الدرر عن البرجندي الصحيح هو الجواز ان الطفل فى عيال
القابض وعن ظاهر القهستاني فى ترجيح معزى بالفخر الاسلام (قوله اى لم تجز الهبة للمحمل) بخلاف
الوصية لكونها تملكا مضافا لما بعد الموت وانما لم يعم الولي مقامه فى القبض ههنا لعدم تحققه
قبل الولادة **فروع** حسنات الصبي له ولا بويه اجر التعليم ونحوه ويباح
اولديه ان يأكل من ماله وهب له وقبل لاسر اجبة فافاد ان غير المأكل لا يباح لهما الا لاجبة
وصنعوا هدايا الحسنان بين يدي الصبي فما يصلح له ككتاب الصبيان فله هبة له والا فان
المهدي من اقرباء الاب او معارفه فلا باب ومن معارف الام فلا مال هذا للصبي اولا ولو قال
اهدت لاب اوليما فالقول له وكذا زفاف البنت خلاصة وفيها التخذ لو لده ولتلميذه ثيابا ثم اراد
دفعها لغيره لبس له ذلك ما لم يتبين وقت الاتخاذ انها عارية وفى المبتغى ثياب البدن
يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفى الخاتبة لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على بعض
فى المحبة لانها عمل القلب وكذا فى العطايا اذا لم يقصد الاضرار وان قصده يستوى بينهم
يعطى البنت كالابن عند الثاين وعليه الفتوى ولو وهب كل المال للولد جاز واثم وفيها لا يجوز
ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانها تبرع بمبتداء وفيها ويبع المقاضى ما وهب للصغير
حتى لا يرجع الواهب فى هبته والكل فى الدرر (قوله وعكسه لا) خلافا لهما (قوله لانها هبة
النصف) من كل واحد فى المنع وفى النصف هبة رجل لرجلين على اربعة اوجه احدها ان يكون
العقد مختلفا والقبض مختلفا والثانى ان يكون العقد متحد والقبض مختلفا وكلاهما لا يجوز
والثالث ان يكون العقد مختلفا والقبض معا او كلاهما معا بان يقولوا قبلناهما فهما لا يجوز ان
ايضا عند ابى حنيفة وعندهما جائز ان وهبة العين الواحدة من اثنين لاثنتين على الخلاف المذكور
واذا كان من واحد لثلاثة جاز عند ابى حنيفة خلافا لهما قلت وفيه نظر كما فى المجتبى انتهى
(قوله اى يجوز هبة درهم صحيح لرجلين) وقبل لا يجوز لان تصبف الدرهم لا يضرب فيحمل
القسمه وجه القول الصحيح ان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة الا ان يكون مما يكسر عادة كفى
الخاتمة (قوله فنع ظهور يده تملكهم ان دخل فيها) الظاهر ان الظهور مفعول لمنع والتملك
فاعمل له وضمر يده الى المولى وضمر تملكهم الى اهل الحرب بقرينة المقام او باحاطته الى ماصر

في باب الاستئلاذ (قوله وكذا يجوز هبة النساء) دون العرصة اورد عليه ان هذا مما اتصل
اتصال خلقه وامكن فصله وهذا لبس بجار (قوله يملك المولى) الصواب يملك الواهب والتأويل
بالمالك بعيد ﴿باب الرجوع فيها﴾ (قوله صح الرجوع) يعني وان كره الرجوع
تحريما وقيل نزيها كما في النهاية وانه لا يسقط حق الرجوع باسقاطه نقل عن الجوهر لا يصح
البراء عن الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على شيء صح وكان عوضا عن هبة (قوله ولبس
بمحرم) اى من جهة الرحمة والافاين الم لو كان اخا من الرضاع فهو محرم لكن يصح
الرجوع (قوله ومنعه المحرمة بالقرابة) ولو ذنبا او مستأمنا (قوله ولنا ما روى) قبل نقلا عن
غاية البيان هو من كلام على رضى الله تعالى عنه لا من النبي عليه السلام وادناه يجوز الاخبة
فما قبل التسليم ورد ان قوله احق يدل على وجود حق الغير وذا لا يتصور قبل التسليم
وانه يضع قوله ما لم يثبت اذ هو احق قبله وان عوض وان القبض من تمام الهبة فالهبة لا تطلق
الا على المقبوض اذا احتاج الى ذلك يرد ان الظاهر والمتبادر الاطلاق سواء وجد الاحتياج
اولا الا ان يقال التقيد لضرورة التوفيق بين الحديثين تأمل (قوله بقوله ومنعه المحرمة) قبل وجه
الاعادة ترتب الموانع على بعضها وايدكر وجهه (قوله كبناء وغرس وسمن) وكذا نحو حال
وخطابة وصنع وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعشى واسلام عبد ومداونه وتعليم قرآن
وكاتبه او قرآنه ونقط مصحف وحل تمر ببغداد الى بلخ ولو اختلفا في الزيادة في المتولدة ككبر
القول للواهب وفي نحو بناء وخطابة وصنع للموهوب له كذا نقل عن الحائث والحامى (قوله
اضيف اليها) يعنى يذكر لفظ يعلم الواهب انه عوض كل هبة لكن يشترط ان لا يكون بعض
الموهوب (قوله وكذا لبس للاجنبى المعترض) والاصل ان كل ما يطالب به الانسان باللبس
والملازمة يكون الامر بادائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا لا يشترط الضمان
فاوامر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل
ما لو قال اتفقا على بناء دارى اوقال الاسر اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع في الدر
مع التنوير وامر الواقع في مصادرة الوالى كالامر باداء الدين في عدم اشتراط الرجوع والضمان
على قول السرخسى والبرزدوى وعلى قول العامة لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان وقامه
في قضاء الخلاصة ووصاياه (قوله بلا حجب وبطلان) المتبادر من الحجب هو التقصان فالبطالان
عطف تفسيره (قوله وضابطها حروف) الرعاية على المناسبة ان يراعى في الذكر على ترتيب
الحروف كما في التنوير وامتناع الرجوع في الهبة الى الفقير لاجل كونها صدقة حقيقة (قوله
اى الرجل العبد) الظاهر الشيء (قوله او باعه منه) ان كان غنيا قبل لا يتقيد البيع بالغناء (قوله
بمقابلته من العوض) اى المعوض اى الموهوب (قوله مختلف فيه) الظاهر من الاختلاف هنا
هو اختلاف الصحابة والجمهور على اختلاف الشافعى فبعد تسليم وجود الخلاف منه يحتاج الى
تكلف لان خلافه متأخر (قوله وفي اصله وهاء) اى في اصل الرجوع عن الهبة ضعف نقل
عن المغرب وهاء بالمدخطاء وانما هو الوهى مصدر من وهى الحبل يهوى وهى بالياء اذا ضعف
ثم انه اذا اتفق الواهب والموهوب له على الرجوع في احد المواضع التى لا يصح فيها الرجوع
كالهبة لقراءة جاز على ما نقل عن الجوهر ولا يجوز على ما نقل عن المجتبى لان الاقالة في الهبة
والصدقة في المحارم لا يجوز الا بالقبض وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه
كافى الدر (قوله ثم زال عاد الرجوع) اورد بما قدمه من انه لو وهب لامرأته ثم ابانها فلبس له

ان يرجع مع زوال المانع وهو الزوجية ورد بانه يمكن ان يكون المراد بالمانع هنا الطارى بعد
الهبة فبروالة ثبت الرجوع بخلاف المانع المقارن كالهبة للزوجة (قوله بعبدك هذا او
بالف درهم) اورد المناسب بان عوضى هذا العبد او لا يؤتى في بيان اتيان كلمة على التعويض
بل يكفى بمجرد لفظ على اقول ان اراد التصريح بالتعويض في الاول قرينة لارادته في الثانية
ويمكن ان يقال ان الباء صريح في كون مدخوله ممنا فيفهم العوضية بلا حاجة الى تصريحه
بخلاف الاولى (قوله يكون بيعا ابتداء وانتهاء) هذا اذا كان العوض معينا فان كان مجهولا بطل
اشراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء كذا في الدرر (قوله كما لم تجز هبته به) لا يخفى ما في هذا التشبيه
من عدم اللطف وان ارجع الضمير الى الطفل (قوله وبيع وانتهاء) وقيل نقلا عن البرجندى
لو كان الموضع من جنس الهبة وكان اقل منها يصح بلار بوا (قوله التملك لايجرى فيه الشرط)
لما سبق في متصرفات السلم من ان التعليق بالشرط المحض لايجوز في التملكاته لانه من باب
التمار (قوله عملا بالشبهين) لا يقال هذا الدليل جار في صورة ما يكون بيعا ابتداء وانتهاء اجمالا لان
لفظ الباء لايجبه التمنية يغير معنى الهبة الى البيع بخلاف لفظ على وان لفظ على دان على الشرطية
والشرط بلايم ان يكون خارجا عن ماهية الشيء ذاته (قوله وقد عرفت ايضا) اشارة الى
الجواب عن قوله وايضا التملك الى آخره حاصله الشرط المنافي للتملك هو الشرط الذى فيه
معنى الربوا والمراد من الشرط هنا لبس هذا الشرط لكن يرد على هذا ينبغي ان يقيد بما يشعر
وقد اطلق الكلام (قوله فيكون مانحن فيه) تفرع عما قبل قوله فان قلت كما يظهر بالتأمل (قوله
حتى يوقر عليه) وفي بعض النسخ حتى يترتب هذا هو الظاهر (قوله فرق بين هذا وبين الغسل)
قال في قاضيان نقلا عن الاملاء اذا غسله او قصره له ان يرجع في الهبة (قوله لزيادة متعسلة
في قيمة الموهوب) هذا يقتضى شرطية زيادة القيمة فان لم يكن الزيادة فله الرجوع الا ان يقال
يحكم على الجنس بما اوجبه اكثر افراده او يدعى كون الحكم في نفسه كذلك ويؤيده ما نقل عن الحائفة
ان استوت القيمة في المساكين للواهب الرجوع واورد على هذا التعليل ان هذا لبس بشئ بل
التعليل ما في شرح الجمع ان الرجوع يتضمن ابطال حق الموهوب له في الكراء وردان ما ذكره من
التعليل يقتضى ان لا يخصصه وافع الرجوع على السبعة المذكورة بخلاف ما ذكره الشارح مع انه
يلزم بما ذكره المعترض جواز الرجوع لو حمل بالكراء وهو خلاف الظاهر فليتأمل لماعرفت انفا
(قوله تصدق على غنى) المفهوم من الزيلعى الرجوع في هذه الصورة ثم انه لو اختلفا فقال
الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب على ما نقل عن الخلاصة **فصل**
في مسائل متفرقة (قوله كما مر) اى في المسائل المتفرقة من السلم (قوله لانه انما يعمل)
لان الامتناء تصرف لفظى لا يعمل الا فيما تناوله اللفظ والحمل لم يدخل تحت اللفظ (قوله
على اقولاهم) لعل الصحيح على قولهم (قوله اقول نختار الشق الاول) قبل هذا ما سبق اليه
صدر الشريعة لكنه وان كان موافقا لما في الحائفة لكنه مخالف لما قاله الترمذى عن الحلوانى
ولا يخفى ان الموافق للباس ما اختاره الشارح واجب باختيار الشق الثانى ايضا بالفرق بين العوض
والردا العوض يكون بالفاظ مخصوصة فلا استلزام ايضا ويقرب ما اجيب عنه ايضا ان في عبارة
العوض مظنة الصحة ولا يخفى انه يمكن ان يقال ايضا قوله فهو والشرط جائزان مع لان هذا
فما اذا لم يشترط كون العوض من نفس الموهوب واما عند هذا فيحتاج الى البيان وقوله فهو
تكرار ممنوع ايضا لان المراد من العوض هو المعين على ان يكون المراد من قوله شئنا شئنا معينا

بقربة المقابلة وان الاصل والكمال في العوض كونه معيناً (قوله كقوله لمديونه اذا جاء غد) وكذا ان مت بفتح التاء فانت برئ من الدين او اذمت من مرضك هذا او ان مت من مرضي هذا فانت حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعلق (قوله العمري بان يقول هذا الدار لك عمري) اي مدة حياتك فاذا مت انت فهي لي او هذه لك عمري فاذا مت اخذ ورثتي منك (قوله مدة عمري) وانت عرفت بمآله انفائه يجوز ارجاع هذا الضمير الى الواهب ايضاً وقد صرح في شرح المجموع ان العمري هبة شئ مدة عمر الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود اليه اولى ورثته اذا مات الموهوب له (قوله لعدم التملك للحال) ولانها تعلق بالخطر فاذا لم تصح تكون عارية **فروع** بعث امرأته هدايا وبعثت له ايضاً عوضاً ثم افترقا بعد الزفاف وادعى انه عارية وحلف واراد الاسترداد وارادت هي الاسترداد ايضاً يسترد كل منهما هبة الدين ممن عليه الدين وبراؤه عنه يتم من غير قبول وتملك الدين ممن لبس عليه الدين باطل الا في ثلث حواله ووصية وتسليط على قبضه ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه فالعقد الصحة وتفرع عليه لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجز ولو كان وكلاً بالبيع اعطت زوجها ما لا يسؤاله ليتوسع فظفر به بعض غرماه ان كانت وهبته او اقرضته لبس لهما ان تسترده من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع ابنه ما لا يتصرف ففعلت الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فثابت دعي قوما الى طعام وفرقهم على اخونة لبس لاهل خوان مناوله اهل خوان ولا اعطاء سائل وخادم وهرة لغرب المزل ولا كلب ولارب البيت الا ان يتاوله الحبز المحترق للاذن عادة **كتاب الاجارة** (قوله شرع في مباحث الى اخره) يعني لما كانت الهبة يشارك الاجارة في معنى التملك وكان الهبة تملك عين والاجارة تملك منفعة قدم تلك واخر هذه لكون العين اقوى (قوله لتناول الفاسد) اورد عليه ان الصحيحة عقد على منفعة معلومة بيد معلوم والفاسدة ضد الصحيحة فلا يشتملها تعريف الشرعية سواء كان الفساد بشرط مقارن او شيوخ اصلي (قوله وما اختير هنا تعريف الاعم) اورد ان المعروف الشرعية والاعم صادق لما لبس بشرعية فلامساواة بين المعروف والمعروف وان تملك النفع موقوف على المعلومة فاما يلزم التقييد بالمعلومية او لا يوجد التملك وقد قال في المبسوط والبدائع يلزم المعلومية القاطعة للزاع وان هذا التعريف لا يصدق الصحيحة اصلاً لفقد تسليم المشاع لاصلي وعدم علم البديل فلم يوجد العقد فلا ينبغي العدول عن كلام ائمة المذهب (قوله او وهبتك منافعها) قيل قلا عن البرهان ان هذا ورود العقد على المنافع والاجارة انما تصح بورود العقد على العين ولهذا لا يعتقد باجرت منافعها لكن عن اخائنه ان فيها روايتين خواهر زاده الجزم في اطلاق الجواز (قوله واختلف في انقادها بلفظ البيع) نقل عن البرهان والحاخاية الجزم بعدم الجواز (قوله مدة كذا) اي مدة كانت وان طال ولو مضافة كاجرتكها غدا وللموخر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به بقى (قوله او بيان العمل كالصباغة) اي بما رفع الجهالة فبشرط في استنجاار الذابة للركوب بيان الوقف او الموضوع فلو خلا عنها فهي فاسدة كما في البرازية (قوله او شرطه) هذا في الاجارة المجزئة اما المضافة فلا تملك فيها الاجارة بشرط التجمل اجاعا (قوله ويسقط بالغصب) اي بالخلولة بين المستأجر والعين فلا يرد ان الغصب لا يجري في العقار ونفسه بالغصب على ما في الهداية خلافاً لما في قاضيان ولو غصب في بعض المدة فبحسبه (قوله اي اذا غصبها غاصب) ينبغي ان يقيد ولو شرعاً كما قيد

في الثوب الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار بشقاعة وحاية كافي الاشياء (قوله للموخر طلب الاجر) هذا اذا لم يوقت والا فلا يطلب قبله (قوله والخبر فيه) وان لم يكن الخبر فيه سواء في بيت الخبز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له ولا ضمان وان احترق الخبر او سقط من يده قبل اخراجه فعليه الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخوذا فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا اجر كافي الدر (قوله لما سألني ان الاجر) لبس مناسب لهذا المقام بل لماذا تعدى المستأجر والمناسب ان يقال لانه بالاخراج ثم عمله وبالاحتراق بعد التسليم لا ضمان كاقبل (قوله وقبله الاجر وبغرم) بل المالك مخير بين تضمين مثل دقيقه فلا اجر وبين تضمين قيمته اى الخبر واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمان الحطب والملح كافي الزيلعي (قوله وقال صدر الشريعة) قبل لبس في نسخ صدر الشريعة ذلك فهو قرية بلا قرية وكون مرجع الضمير في عبارة الوقاية ما ذكر متعين فلا حاجة الى الاستظهار بكلام احدا قول المراد من ذكر تفسيره النسوية في الاعتراض حيث وجب عليه التنبيه ولم ينه بل رضى ومشى على ظاهره (قوله فعليه الضمان) وفق بين الوقاية ونفاية البيان بان المراد من الاحتراق في الاول ما لا يكون بصنعه وفي الثاني ما يكون بصنعه كما سيعلم في مسائل الاجير المشترك في كلب الاجارة منه يظهر صحة دعوى اجماع اصحابنا وهم مختلفون فيها كما يظهرون رجوع (قوله من يعمل اكثر) المراد به ما بين ويرى على الاصح وقيل عين مملوكة للعامل بحبس العين للاجر اذا عمل في مكانه اما اذا عمل في بيت المستأجر فلبس له حق الحبس كافي شرح الجمع (قوله لا يحبس له) فلو حبس يضمن ضمان الغصب وصاحبها مخير بين تضمين قيمتها محمولة وله الاجر وبين غير محمولة ولا اجر (قوله لا يستعمل غيره) الا انظر فلها استعمال غيرها بشرط وغيره على اصح ما يقتضيه فالاولى ان يشير اليه كافي الكتب (قوله والا فكله) قال ابن الكمال ان كان المؤنة نقل بتقصان عدد دهم فحسابه فكله وان الظاهر ان يكون هذا من الاجارة الفاسدة لكن لم نقف على من تصدى عليه سوى نقل في هامش بعض الكتب عن الخلاصة (قوله قط القط) بكسر القاف وتشديد المهملة الكتاب اى المكتوب والصك بالجارزة ومنه قوله تعالى عجل لنا قطنا (قوله لانه المعقود) اى نقل القط هو المقصود او وسيلة الى المقصود الذى هو العلم بما في القط (قوله وقد نقصه) بالعود قال في الدر عن الحاشية استأجر ابذبح لموضع كذا ويدعو فلانا باجر مسمى فذهب لموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فتأمل (قوله وهو نصف الاجر) قال في الدر في هذا المحل كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف ولكن تعقد المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر ومقتضى تصوير المسئلة مجرد الاتصال وذا يوجد بمجرد الذهاب ومقتضى هذا الحكم ان يكون المسئلة مصورة بالا بصال ورد الجواب وهذا لم يوجد هنا كاتفل الشرب لالبية عن المواهب والتفصيل في تلك الحاشية ونقل عن النهاية انه ان شرط المجيء بالجواب فنصفه والا فكله (قوله الا ان يضمن الموجر) اورده عليه انه مخالف لما في الهداية والكنز والوقاية وجامع الفصولين من ان صاحب الارض يغرر بقيمة ذلك مقلوعا والفرق بينهما واضح انتهى وجه الفرق ما في شرح المجموع ان معرفة قيمته مستحق القلع ان يقوم الارض مع الشجر المأمور ما لكه بقلعه وليس فيها هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه لكون المؤنة مصروفة للقلع (قوله اذا انتقضت مدته) اى قبل ادراكه (قوله قال في الكنز) اورد ان مثله وارد على قوله المتقدم وازراعة مدة كذا لان الاجارة لا تصح وان ذكر مدة الاستيجار ما لم يبين ما يزرع فيها (قوله كالفسطاط

يدت من الشعر وما في بعض النسخ من الدال في الآخر مكان الطاء فسهو من الناسخ
 (قوله وان تساوبا) لا يخفى ما في هذا التفسير فالاولى ان لا يتعرض به اويترك لفظ الواو
 (قوله والاخف) فان كيلامن السمع وكيلامن الشعر اخف من كيل من البر (قوله لا الاخر) وفي
 بعض النسخ الاضر بالضاد وهو الاقرب كما قيل اقول وهو الواقع في التنوير (قوله فلبس ان
 يحمل) والضابط ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاه او مثلها اودونها جاز ولو اكثر
 لم يحزن (قوله لانه ربما يكون اضر) قيل الضر رجزوم كما جزم به قبل (قوله وضمن بارداً)
 واما الاجر فقد وقع في التنوير ونقل عن النهاية والمحيط انه اذا هلك بتعدلوغ المقصد وجب
 جميع الاجر مع تضمين نصف القيمة فان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع ولو مستأجراً
 من المستأجر والا لا هذا لكن هذا مخالف لقولهم ان الضمان والاجر لا يجتمعان ثم ظاهره الاطلاق
 وابس بصحح لانها اذ لم تهلك في صورة الارداً بل سلمت فاللازم هو المسمى فقط قبله الارداً
 لانه لو اقعده في السرج صار غائباً فلا اجر عليه كما في البحر عن الغاية لكن في السراج عن المشكل
 ما يخالفه قال في الدرر فلتأمل عند الفتوى وهو الموافق لعدم جع الاجر والضمان (قوله غنى
 ما زاده النفل) معرفة التفاوت بينهما بتضمين اهل الخيرة لا بالوزن لان الآدمي غير موزون
 (قوله وضمن بالزيادة على حل) قال في الشر نبلاية هذا اذا جعلها الزيادة مع المسمى وكانت
 من جنسه حتى لو جعلها المسمى وحده ثم جعلها الزيادة وحدها او جعلها وكانت من غير جنسه
 فغطبت بضمن جميع قيمتها ثم هذا اذا جعلها المستأجر فان جعلها الموجد وحده فلا ضمان
 وان جعلها معاً وجب النصف اى الربع كما في تمة الفتاوى ولو في جولتين فحمل كل واحد جولاً
 معاً او متعاً قبلاً بالضمان (قوله فيضمن ككل قيمتها) ويجب عليه كل الاجر كما في التنوير ثم قال
 في الدرر وافاد بالزيادة انها من جنس المسمى وحده ثم حل عليها الزيادة وحدها بحر قال
 ولم تعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب المسمى فقط وان حله المستأجر لان منافع
 الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة انتهى (قوله بضربه وكبحه
 اما بسوقها فلا اتفاق وظاهر الهداية ان المستأجر انضرب للاذن العرفي واما ضربه دابة
 فقال القنية عن ابى حنيفة رحمه الله لا يضربها اصلاً ويخاصم فيما زاد على التأديب (قوله
 لان الاذن) ولهذا لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصى لتأديب ضمن لوقوعه بضر وتعريض
 وقال لا يضمنان بالمتعارف ونقل عن الغاية عن التهمة الاصح رجوع الامام لقولهما فعلى هذا
 المناسب كون هذه المسئلة مثل تلك لكن لم تنق (قوله ثم نفقت) اى هلك (قوله وابكافه) قيل
 هو بالفارسي بلان نهادن برستور (قوله ثم عاد الى الوفاق فيضمن) على ما يجرى في الرهن كما عليه
 الفتوى (قوله واوسراجه بما لا يسرج) ولو بتمثله او اسرجها مكان الابكاف لا يضمن الا اذا
 ازداد وزناً فيضمن بحسبه كما في الايضاح (قوله او سلوك ما لا يسلكه الناس) ينبغي ان يكون
 هذا مقيداً بالتفاوت ايضاً فالاولى ان لا يذكره كما في التنوير (قوله وحله في البحر) اى فجا قبله
 بالبر فلو لم يقيد لا ضمان كما فهمم عن التنوير وصرح في الدرر (قوله وله الاجر) كما في صورة
 زرع السرج (قوله فزرع رطبة) فيه اشارة الى انه لو كان الخالفة بالاخف فلا غصب فلا ضمان
 فله الاجر (قوله واخذ القباء) اى وان شاء اخذ القباء والصواب اوبدل الواو كانه من سقامة
 النسخة (قوله قيل معناه القرطقي) الضمير الى القباء قال في المغرب القرطقي قباء ذو طاق وقيل
 هو الذى يلبسه الاتراك مكان القميص

من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما لبس مشروعا اصلا وحكم الاول وجوب
اجرا المثل بالاستعمال لو المسمى معلوما بخلاف الثاني فانه لا اجر فيه بالاستعمال نقل عن الحقايق
ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة بالقبض بخلاف البيع الفاسد (قوله بالشروط المفسد للبيع)
كجهالة ما جور واجرة اومدة او عمل وكثر ما طعام عبد وعلف دابة ومردة واراد مغارمها
وعشر او خراج ومؤنة رد كما في الاشباه (قوله والشروع خلافا لهما) ان بين نصيبه على الصحيح
والفتوى عليه على ما في التبيين عن المفتي وفي شرح المجمع الفتوى على قوله (قوله احتريزه
عن الشروع الطاري) هذه حيلة جواز اجارة المشاع على قوله كما ان يحكم به حاكم وجهالة
المسمى كله او بعضه كتسمية ثوب او دابة (قوله وجهالة المسمى) قيل المتبادر من عطف
الكلام ان لا يكون جهالة المسمى وكذا عدم التسمية مفسدا للبيع وليس كذلك فينبغي ان يقال
فيما تقدم بدل بالشروط المفسد بالامر المفسد ولا يذ كر هنا (قوله بالغنا ما بلغ) لكن لا ينقص عن
المسمى كذا في الدر (قوله بل بالشروط والشروع) اي مع العلم بالمسمى او رد عليه بما في الزيلعي
اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة ويجب ان سكنها اجر المثل
بالغنا ما بلغ انتهى فهذه فاسدة بالشروط وقد زيد فيها على المسمى قال في الدر بعد نقل هذا
عن الزيلعي حله في البحر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه فاضحان الى جهالة المسمى
فافهم فعلى كل فلا يراد ثم قال وينبغي استثناء الوقف لان الواجب فيه اجرا المثل بالغنا ما بلغ
فتأمل (قوله لم يزد على المسمى) قيل عن الخلاصة كذا الحكم اذا كان الفساد بجهالة الوقت
(قوله اوشبهته) وهو العقد الفاسد (قوله وجب الرجوع الى ما قومت به عند العقد) هذا
تفرع بالنسبة الى الفساد بغيرها يعني قد قومت المنافع على هذا التقدير بتسميتهما فيلزم اجر
المثل الى تمام المسمى ولا يزد عليه لرضائهما باسقاطه لكن يرد عليه ان الرضاء كما وجد في الاسقاط
وجد في الزيادة (قوله واذا جعل) عطف على قوله اذا لم تقوم وتفرع بالنسبة اليهما (قوله
انني المرجع) اي القوم بالعقد (قوله وهو وجوب القيمة) في التعبير بالقيمة مساحمة لا يخفى (قوله
ولم يدفعه) اورد ان لزوم اجر المثل غير متوقف على عدم دفع العبد بل هو لازم عند تعيين
العبد فانه عند تعيين العبد اذا لم يدفعه واعقه يصح الاعناق ويلزم اجر المثل لما مضى وتنقص
الاجارة فيما يبق (قوله فلكل منهما ان ينقض) اي بشرط حضور الآخر وقيل عن ابي يوسف
جواز في الغيبة (قوله لا يعذر) كما سيأتي في باب فسخ الاجارة قال الزيلعي كما لو تجل اجرة شهرين
فاكثر لكونه كالمسمى (قوله متعلق بالمسئلتين) الظاهر تعلقه بما بعد (قوله اجر دارا)
وذا مسئلة واحدة واعتبار قوله وفي كل شهر سكن مسئلة مقابلة لبس بصحيح وجعل احدي
المسئلتين قوله فان اجر داره بعد بعيد ايضا (قوله حين يهل) بضم ففتح اي يصره
الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر كذا في الدر عن الشنمي (قوله والا فلا يام كل شهر ثلثون)
وقالا يتم الاول بالايام والباقي بالاهلة (قوله استأجر عبدا) بخلاف ما لو شرط طعام العبد على
المستأجر كما في الدابة على ما في الشر نبلاية عن الخانية فلي نظر (قوله لما روى انه عليه السلام)
يرد عليه بما في بعض الكتب من الطعن على هذا الحديث فلعله لهذا عقب بقوله ولتعارف الخ
واما كراهة عثمان رضي الله عنه فمحمول على ما فيه كشف عورة كما في الزيلعي قال في الدر بعد
نقل كراهة دخولهن عن الاشياء والمعتدان لا كراهة مطلقا وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقق
كشف العورة وقد مر في النفقة (قوله لما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم) واما حديث

الذي عن كسبه ففسوخ (قوله والظئر) ففسر بالمرضة (قوله في تكاح ظاهر) أي معلوم
 بغير الاقرار (قوله وجاز فسحها) وإيضاً يجوز الفسخ بفجورها أن يتنا وكحذلك من الاعذار
 لكن لا يكفرها لانه لا يضر بالصبي كما في النور ولومات الصبي وانظر نقصت الاجارة ولومات
 ابوه لا (قوله ودهنه) بفتح الدال أي طلبه بالدهن (قوله لاغن شيء) أي لا يلزم نحن شيء منها
 وما ذكره محمد من أن الدهن والزبحان عليها فعادة اهل الكوفة (قوله على ابيه) أن لم يكن
 للصغير مال والافني ماله الصغير كما في النفقة (قوله فان ارضعته بلبن شاة) يجعل لبن الشاة في اناء
 مثلاً ثم صبه في فخ الصبي شيئاً فشيئاً ومن حمله على مص الصبي من ثدي الشاة قال مال كذا
 قيل اقول لعل المسئلة يعمها (قوله فان الارضاع هو اشرب) يعني أن المعقود عليه هو
 الارضاع والتربية لا اللبن والتعدينية (قوله فان هذا ايجاد) الايجاد في الاصل ادخال الدواء
 في الفم بطريق الصب واستعبر هنا لوضع اللبن في الفم على الوجه المذكور (قوله من قبيل
 المشاكلة) فيه نوع خفاء اذ المشاكلة ما يذكر بلفظ غيره لوقوعه في صحته كما في قوله تعالى
 أنت تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ولم يصح حب هذا اللفظ بلفظ ارضعت والتوجيه من
 جهة أن ذكر هذا الكلام وقع في خلال ذكر الارضاع حقيقة لبس بوجه لا يخفى على أنه
 اورد عليه ايضاً أن هذا يقتضي أن لا يكون الارضاع حقيقة في البهائم وقد علم في كتاب الرضاع
 من انه في اللغة مص الثدي مطلقاً واعتبار المشاكلة بين الاعم والاخص غير واقع انتهى تأمل
 (قوله بخلاف ما زاد ففعته) متعلق بقوله فان ارضعته والدفع الى خاد متها لبس بقصرى بل
 بتبلي لانها لو استأجرت من ارضعته تستحق الاجرة قال في الشرع بلالية عن لذخيرة الا اذا
 شرط ارضاعها نفسها على الاسح وتلقى هذا صاحب الدر بالقبول والمولى خواجه زاده
 افنى بهذا معزياً للبدائع والمحيط البرهان والذخيرة والنهاية عن الذخيرة وقاصيخان وادعى
 ان اصح نسخ قاضيخان على هذا وما في بعض نسخه حمله على السقاية وتعبه المولى اخي زاده
 بما في قبيل باب الاجارة الفاسدة عن قاضيخان وفي الفصل الاول من كتاب لاجارة عن الظهيرية
 وفي اوائل كتاب الاجارة عن البرازية لدى فرق مسئلة الظئر والخياط وفي باب اجارة الظئر
 عن فتاوى الوجيز والخانية من ترجيح استحقاق الاجر ولهما مناقشات لطيفة ومناظرات انيقة
 في هذه المسئلة لكن القوة في جانب المولى اخي زاده كما يظهر على من يطلع على قوليهما (قوله
 والقضاء والمناهي والنوح) قال في الدر ولو اخذ بلا شرط يباح (قوله والاصل اورد بالحج عن الغير)
 ورد انه ثبت بنص على خلاف القياس لا يخفى أن هذا انما يتم ان حل الاصل على معنى القياس
 وهو لبس بظاهر (قوله ويجبر المستأجر على دفع الاجر) وهو المسمى في العقد واجر المثل اذا
 لم يذكر مدة (قوله ليس بجهد بنصفه) أي يأخذ نصف الغزل لاجر التسج (قوله ليحمل
 زاده ببعضه) أي يعطى البعض المعين من الزاد اجر الحمل (قوله ليطن برة ببعض دقيقه)
 أي يحمل بعض الدقيق الذي طمخه الثور (قوله وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم)
 والحيلة أن يعزز الاجر اولا أو يسمى قفيرا بلا تعيين ثم يعطيه قفيرا من بعد فيجوز ولو استأجره
 ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لاجر له اصلاً لصبره شرباً وما اسد شكله
 الزيلعي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخص عنها
 شيء بالعرف كما زعمه مشايخ بل كذا في الدر (قوله ونفع الاخير) في وقوعها على المنفعة قبل
 صوابه على المدة بوضحه تعليقه بقوله لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل اولا ولكونه قسميه

يقع العقد عليه وهو العمل اولى زمان فليأمل انتهى (قوله لانه يستحق الاجر) بمضى المدة لان العقود عليه حينئذ منفعة نفسه لكونه اجيرا خاصا في الاول يكون المقصود حصول ذلك العمل وكاله وفي الثاني الانتفاع نفسه من هذه الحثية سواء تم العمل او لم يتم وبما ذكرنا يعلم الفرق بين العمل والمنفعة في هذه المسئلة كذا قيل غير مقدور عادة اورد انه غير مقدور في نفس الامر ايضا فالتقييد بالعادة لبس بمناسب (قوله ان ينيتها) اي يحرقها مرتين (قوله) تبقى بعد انقضاء المدة) فلولم يبق لم يفسد كالموت كانت الاجارة طويلة لا يبق لفعله اثر بعدها ولبعض لو كان الربيع لا يحصل الابيه لا يفسد اشراطه (قوله) وبلاذ كر زراعتها وما يزرع فيها) يعني استأجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها واي شيء يزرعها هذا بخلاف الدار لو قوعه على السكنى (قوله وله المسمى) اي استحسانا قال في الدر وكذا لولم يعضى الاجل فلو حذف قوله فعضى الاجل كفاضيخان في شرحي الجامع لكان اولى (قوله) ارتفعت قبل تمام العقد) اي بتعيين الحمل المعتاد (قوله) كافي في الجود في الطريق) اورد ان المشبه عدم الاجر بالكلية والمشبه به عدم الاجر فيما بقي اقول المقصود في التشبيه هو للبعض الباقي لكن وجه الشبه لبس باقوى مما في المشبه به نعم انه لبس بكلي بل قد يتخلف على ان عدم القوة في ذلك البعض لبس بمعلوم (قوله) واذا اتحد) الافلوسات في المنفعة فيلزم اجر المثل كافي ظاهر وقد روى عن ابي يوسف انه لاشيء عليه (قوله) وذا غير موجود في الحال) بل انما يتصور في الاستقبال فيكون نسئة (قوله) مثل ان يسلم الظاهر من السلم) فالاول لما يتحد فيه الجنس والثاني لما يتخلف (قوله) فان البر والشعير) الظاهر انه من كلام الدرر يعني انهما مع كونهما مختلفي الجنس قد حرم فيه النساء وقد قلتم لا يحرم فيه النساء (قوله) وليس النفع من المقدرات الشرعية) فالقدر الشرعي هو الكل والوزن (قوله) عن بيع الكالي بالكالي) من كلا الدين اذا تآخر فيكون هنا بمعنى النسئة (قوله) استأجره لايصيده او يخطب) فان وقت جاز والا لا ولولم يوقت وعين الخطب فسد الا اذا عين الخطب وهو ملكه استأجر امرأته لتخبر له خبزا لالا كل لم يحجز وللبيم جاز آجرت دارها لزوجهها فسكنها فلا اجر لها وتماه في الدر **باب من الاجارة** ترجم في هذا الباب في التويريباب ضمان الاجير امله اظهر فكان وجه عدم الترجيم به هنا لعدم اختصاص مسأله بالضمان (قوله) ولا نزاع غنم غيري) اشارة الى تفسير قوله بلا تخصيص (قوله ونحوه كالفصل) والقتال والملاح والجمال والدلال وله خيار الرؤية في كل عمل يتخلف باختلاف (قوله) لانه شرطا لا يقتضيه العقد) ولان شرط الضمان في الامانة باطل كالمودع لبل هذا العلة ظهر واخصر (قوله) وافني المتأخرون بالصلح) وعن صاحب المحيط ان الاجير مصلحا الايضن والايضن وان مستورا يؤمر بالصلح وعن ثور البصائر يجبر على الصلح وفي الزبلي وبقولهم ما يفتي اليوم وعن العيني افي بعضهم بقولهما وبعضهم بقوله وبعضهم بالصلح وعن قاضيان المختار في الاجير المشترك قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عن الحائفة والمحيط والتممة من ان الفتوى على قوله لا اختلاف الصحابة نقل عن النهاية روى عن عمر وعلى انها كانا يضمنان الاجير المشترك ماضاع على يده وعن علي رضي الله تعالى عنه انه كان لا يضمن القصار والصباغ ونحوهما (قوله) من مدة جاوز المعتاد ام لا) بخلاف الحجام ونحوه وكذا من معالجته وهذا اذا لم يكن رب او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد (قوله) والجل شيء واحد) يعني ان الجمل كله اتصل واحد فاحصل في جزء منه يسند الى جزء آخر منه فالكسر في وسط الطريق مستند

الى ابتداء (قوله) ويستحق الاجر بتسليم نفسه) وليس الخاص ان يعمل لغيره ولو عمل تقص
من اجرة بقدر ما عمل كذا في الدر عن النوازل (قوله او ذكر المدة او لا) اي في اول الكلام (قوله)
نحو ان يستأجر اربعا شهرا) ليرع له غنما فان شهرا مدة ذ كرت او لا فان المراد بالاول
لبس بحقيق (قوله فلا يتغير حكم الكلام الاول) اذ البقن لا يزول بالشك (قوله فلا يضمن ما هلك
في يده او عمله) ان لم يتعد بان يتعمد الفساد كما في المودع (قوله فلا يضمن ظفر في صبي ضاع
في يدها او سرق) الظاهر من التفريع ان بالنسبة الى الاول فقط والمناسب اي يجعل احدهما
من الثاني اي عدم الضمان بعمله كخزيق الثوب من دقه (قوله وزمانه) وقع في التوير هكذا
وزمانه في الاول يعني زيادة هذا القيد فقال في الدر كذا بخط المصنف ملحقا ولم يشرحه
ويستصح قال شيخنا الرمي ومعناه يجوز في الاول دون الثاني كان خطته اليوم (قوله كما في البيع)
وهو الذي عبر في البيع بخيار التعيين فانه لا يجوز فيما فوق الثلث (قوله لكن يجب اشتراط خيار
التعيين) قبل هذا وان كان موافقا للكفاية وغاية البياء وصدر الشرية لكن لبس بموافق
لما هو الاصح مما ذهب اليه النهاية والكافي والمراج والزيلعي من ان اللازم هو خيار الشرط
ولهذا صار في خيار التعيين خيار الشرط ايضا كما هو رواية الجامع الصغير التي كان بناء هذا
الكلام عليها اقول الظاهر مما سبق في خيار البيوع انه لم يرجح احدي الروايتين على الاخرى بل
يفهم الميل الى اختيار جانب عدم الاشتراط فكلما ههنا مبني عليه ولو سلم فيجوز ان يكون المضاف
محدوفا لا مضافة بمعنى في يكون معنى قوله يجب اشتراط خيار التعيين اي يجب خيار الاشتراط في
خيار التعيين فصورة المسئلة اشترى احد ثوبين على ان يأخذ بعشرة وهو بالخيار ثلثة ايام
على ما في الهداية (قوله الشرطان جائزان) فيجب درهم ان خطه في اليوم الاول ونصف
درهم ان في الغد (قوله وعند زفر فاسدان) فيجب اجر المثل في الصورتين (قوله للترقية)
من الرفاهة وهو التوسعة (قوله على وجه لا يغير هيئة الباقي) قيل اي لا يضر الباقي لوقال
على وجه لا يخالف المعتاد لكان اظهر اقول المراد من الباقي ما يشمل بيوت الجيران (قوله استأجر
حمارا فاضل عن الطريق) هذا اذا لم يتخلف عنه والا كان يتركه على باب بيت ويدخل البيت
وان يتخلف عنه في الطريق لحاجة ويتوارى عن نظره وان نحو بول وغائط وان يضل
عن الطريق وعلم به ولم يطلبه مع عدم البأس وان يوقفه لصلوة الفرض فذهب ولم يقطع
الفرض لان خوف ذهاب المال يبيح قطع الصلوة وان كان درهما وان لم يغب عن بصره
او في موضع امين لا يعد تضيقا فلا ضمان كافي الشرية لالية عن البرهان (قوله كذا راع ند شاء)
لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن وقال ان كان الرعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه
التميز لا يضمن والقول له في تعيين الرواب انها الفلاز وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له
في قدر القيمة كما نقل عن العمادية (قوله لا يسافر بعبد) فلو سافر به فهلك ضمن ولا اجر عليه
وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعان (قوله رعاية حقه في الصحة) يعني يكون حينئذ أصح
ووجوب الاجر له رلى حق المولى (قوله فاجر هو نفسه) وجاز للعبد قبض اجارة عمله لو أاجر
نفسه لا لو أاجر المولى الا بوكالة المولى العاقد نقل عن العناية (قوله لان الاجر مال المولى)
اذ كسب عبد المولى ملك للمالك رقية العبد (قوله كما اذا اجره الغاصب اجماعا) ولهذا اورده
بإداه التشبيه ليكون اشارة الى تعليل الحكم السابق (قوله تحريا للمجواز) اي لقصد جواز
القد والافيكون مجهولا منا فياه فلو عمل في الاول فقط لزم الاربعة وبعبارة الخمسة

(قوله حكم الحال) اى يجعل الحال حكما بينهما فيكون القول قول من شهد له الحال
 بمسئله يرد عليه ان هذا تحكيم الحال وتحكيم الحال نوع من الاستصحاب والاستصحاب عنه
 وان كان حجة للادفع لكنه ليس بحجة في الاستحقاق اى اثبات فبسم في جانب المستأجر
 ولا يسلّم في جانب المورج وال جواب ان لاستحقاق هنا بالسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر
 يشهد على بقاء الى ذلك الوقت ضعيف لوروده على اكثر ابواب الاستحقاق
 والصواب ان هذا من قبيل الترجيح لا من قبيل الاحتجاج بالاستصحاب تأمل (قوله فان كان
 العبد آبقا او مريضاً في الحال) هذا بعد قوله والعبد مريض او آبق مما لا يحسن (قوله كذا
 الاختلاف في جرى ماء الرحي) في الخلاصة انقطع ماء الرحي سقط من الاجر بحسبه لو عاد
 عادت ولو اختلف في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال ثم اقول
 وكذا الاختلاف في بيع الشجر مع الثمر وبدونه فالقول قول من في يده الثمر (قوله لاصانع)
 اى لا يصدق صانع (قوله وجوب الاجر) اى ينكر وجوب الاجر وينكر تقوم عمله ثم هذا قول
 ابى حنيفة والقوى في هذه المسئلة على قول محمد كما في الزبلي وهو ان كان الصانع معروفاً
 بهذه الصفة بالاجر وقيام حاله بهذه الصفة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا
 فالاولى ان يختار معنا او يشير اليه ولو شرعاً او ما عند ابى يوسف ان كان الصانع حريفاً اى
 معاملاً له بالاجر والا **باب فسخ الاجارة** (قوله تنسخ) اى بالرضا
 او القضاء في الدراى للمستأجر ولاية الفسخ قبل هذه الولاية قد يوجد للمورج فالتخصيص
 للمستأجر ليس بجيد ويمكن ان يقال ان الظاهر ان النقص انما يجي من قبل خبار الشرط
 وولاية الخيار فيه للمورج ظاهر كما يدل عليه تعميم تفسيره للمستأجر والمورج فيكون ذلك في حكم
 الاستثناء اول يقال المراد من التفسير الفسخ المتصور في جميع ما سجد كروا منخص بالمستأجر
 او المقصود بالذات هنا للمستأجر وللمورج انما هو استطرادى (قوله لانها تنسخ) فقيه
 اشارة الى اختيار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ العقد وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة
 كما في الابيضاح والزبلي فليس فيه اجمال مشار الى تلك الخلافية فلا يرد ان الظاهر من مساق
 كلامه كون تلك الخلافية جارية في جميع المسائل وليس كذلك (قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر)
 فانه لو خرب الدار وانقطع الماء يمكن ان يتفجع بوجه آخر كضرب الفسطاط مثلاً على ان تلك المنافع
 فانت على وجه تصور عودها كما ذكره ابن الكمال عن الهداية وبهذا علم ان هذا التعليل لا يعم لجميع
 خبار الشرط سيما قد ذكر في الشرط خيار المورج وظاهره مناف له فالقول ان هذا التعليل ليس
 للجميع بل لبعض من خرب الدار وانقطع ماء الرحي وماء الارض صرف العبارة عن ظاهره المتبادر
 الى معنى لا يفهم منها بلا بيان وجه الدلالة والفهم فقد اصاب من قال محل هذا الكلام عند قوله الا ترى
 يفوت النفع كخرب الدار (قوله فيتناوله) ظاهر الحديث لفظاً او دلالة في دلالة الاشتراء على
 الاجارة دلالة لفظية خفاء لا يخفى فان قيل فهذا لم يكتف به بل قال او دلالة قلنا فينبذ كون
 كلمة او الاضرار ولو لم يوجد شرطه من تقدم النفي او التهمى واعادة العامل على ان في فهم
 الاجارة من الشرى ايضا خفاء لا يخفى (قوله كخرب الدار) وكذا او كانت نسق بماء السماء
 فانقطع المطر فلا اجر وانما تنسخ على الاصح (قوله فان كلامها يفوت النفع) ان اريد فوت
 النفع المقصود فليس لكن ليس بمناسب لما تقدم من قوله لاحتمال الانتفاع بوجه آخر وان اريد
 فوت جنس النفع فليس بمسلم وهو ظاهر على انه ذكر في علة هذا الكلام فلا اجر للمستأجر لعدم

التمكن من الانتفاع على الوجه الذي قصده بالاستيجار وقد ذكر ايضا ولو انقطع ماء الرعي
والبيت مما ينفع به بغير الطحن فعليه الاجر بحضته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفى
لزمته حصته (قوله ودبر الدابة) اى قرحتها (قوله فلولم يخل به) اورد ان سقوط الخيار فرع
الثبوت ولا يثبت الخيار اصلا فينبغي ان يقول لئس له خيار اذ صدق السالبة بنى الموضوع
لا يخفى انه مبنى على التغليب (قوله اوازلة الموجر) فيه اشارة الى ان عمارة الدار المستأجرة
وتطبيقاتها واصلاح الميراث وما كان على البناء على رب الدار فان ابى صاحبها كالمستأجر
ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها واصلاح بئر الماء والبالوعة على
الموجر فان فعله المستأجر فهو متبرع (قوله الجمال) اى الحسن (قوله وبعذر) اى يفسخ
بالعذر اختلف فيه فقيل لا بالقضاء فينفرد العاقد بالفسخ وقيل بالقضاء وقيل ان العذر ظاهرا
بلا قضاء والاو بقضاء صحيح الثاني السرخسى والثالث قاضيتان والمحجوبى كما فى الشرنبلالية
وقد عرفت ما نقل عن الدر فافهم (قوله كما فى سكون وجع ضررس) هذا بتمامه لئس بشرط
قال فى الاشياء اذا وقعت الاجارة على استهلاك عين كالاستكتاب فليصاحب الورق فسخها
بلاعذر ونقل عن البدائع اذا استأجر رجلا لئلا يصل الى انتفاع به من غير ضرر يرد فى ملكه
او يبدنه ثم بدله ان لا يفعله فله فسخ الاجارة كان استأجر لقصير ثوب اولقطعه اولهدم دار
اولقطع شجر اولزرع ارض فله ان يفسخ ولا يجبر عليه (قوله حداد) هو من يعمل بالحد يد
كما للسجان لانه يعمل بالقيود (قوله ولزوم دين) اى بعيان من الناس او بينة او اقرار (قوله
لا يقدر على قضائها الا بئس ما آجر) فى هذا الحصر اشارة الى اشتراط عدم ما له غير الموجر
بالفتح لكن ينبغي ان يستثنى كون الاجارة المجعلة مستغرقة قيمتها كما فى الاشياء (قوله وان كان
محمولا) لا يخفى ما فيه من الركائز بل ينبغي نبحوا ان يقال فان الاطلاق ينصرف الى الخدمة
فى المصر لعل مراده هذا وان لم يدل عليه كلامه (قوله وافلاس خياط يعمل بماله) يعنى
الخياط العامل بماله اذا استأجر عبدا ليخيط معه فافلس فترك لاجل الافلاس عمله فله الفسخ
(قوله وبداء مكترى الدابة) البداء بالمد ظهور الرأى اى ظهر له رأى خلا فله فسخ فلول
فى نصف طريق فله نصف الاجران استوا بامعونه والا فبقدره كما فى شرح الوهبانية
والخانية (قوله ليخيط ليعمل) الاول متعلق بمسألة جرة والثانى لترك (قوله فانه ايضا لئس بعذر
والبيع صحيح) لكن يوقف الى انقضاء مدة الاجارة على الخمار (قوله وتفسخ الاجارة بلا حاجد)
الا لضرورة كوت فى طريق مكة ولا حاكم فى الطريق فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضى
ليفعل الاصلح فيوجرها لو امينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة الاياب ان يرهن على
دفعها وتقبل البينة هنا بلا خصم (قوله والمتولى) اى متولى الوقف ظهر الاطلاق
وقد وقع فى الاشياء الاستثناء بمتولى وقف خاص به وجب غلته معزيا للوهبانية
ثم قال واطلاق المتون بخلافه قبيل وباطلاق المتون افضى قارى الهداية ورجع
الى مسائل شتى

الوضع شيء سواء كلفه وهو في مكانه او بعد مازال عنه بخلاف ما اذا لم يكن لا و اضع فيه حق
الوضع فيضمن سواء في مكانه اولا لا بغيره (قوله قال شمس الأئمة) نقل عن الفصولين احرق
نحو شوك في ارضه فذهبت الريح بالشرارة الى ارض جاره واحرقت زرعه ان يبعد من ارض
الجار على وجه لا يصل اليه شرر النار في العادة فلا ضمان والا فيضمن (قوله وضع جرة) وكذا
يضمن في كل موضع لبس له فيه حق المرور الا اذا هبت به الريح (قوله وهو مجهول كفقير
الطحان) اورد ان سبب الفساد فيه الجهالة بل جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله كما سبق
في الاجارة الفاسدة (قوله لانه شركة الوجوه) اورد انها اشتركا في وجوهها ولبس فيهما
بيع وشراء بل هي شركة الصانع واجيب انها هنا لبس ما في كتاب الشركة بل معنى مجازي
هو مجرد تقبل العمل بوجاهته كما يرشد اليه قوله فان هذا بوجاهته (قوله وحل محل معتادا) قيل
هذا لبس من شرط الجواز فانه اذا حل غير معتاد يصح لكن ان هلك ضمن الزيادة ان اطاق
والا الكل كما تقدم (قوله وجب المسمى) اي ان سكت كما سيفهمه قال في الاشياء السكوت
في الاجارة رضا وقبول فلو قال للسكن اسكن بكذا والا فانتقل او قال الداعي لارضى بالمسمى
بل بكذا فسكت ان لم يسمي ثم انه ان سكت ثم ادعى عدم السمع ان به صم صدق والا فلا (قوله ان يوجر
الاجر) الصواب نحو ما في التوزيع من الموجه بالفصح بدل الاجير وحل الاجير بمعنى الموجه بعيد
(قوله ولا يجوز ان يوجر موجه) فان أجره هل يبطل اولي قيل نعم وصحح قيل لا وصحح والتفصيل
في الدرر (قوله ويعبرو يودع) قيل هذا مستغنى عنه بما في اوائل كتاب الاجارة بقوله وفيما لا يختلف
(قوله) اي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مقيد (قوله فيما لا يختلف) الظاهر قيد للثلاثة لكن كونه
قيدا بالنسبة الى قوله ويودع مما لا يخو عن الخفاء (قوله فاذا استأجر دابة) هذا ايضا بعد قوله في
الاجارة وان خصص براك ولا لبس مخالف ضمن كذا كل ما يختلف بالمستعمل تكرار (قوله للقاضي
الاجرة) وكذا المفتي فانه يستحق اجرا مثل على كتابة الفتوى لان الواجب عليه البيان باللسان
دون الكتابة بالبيان قال في الدرر ومع هذا الكف اول احتراز عن القيل والقال وصيانة لما وجد
عن الابتدال بزازية وتماه في قضاء الوهابية وفي الصيرفية حكم وطلب الاجرة ليكتب شهادته
جاز وكذا المفتي لو في البلدة غيره وقيل مطلقا وفيها استأجر ليكتب له تعويذا لاجل السحر جاز
ان بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب انتهى **كتاب العارية** (قوله محاسنها
النباة عن الله تعالى في اجابة المضطر) لانها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة
بعشرة والقرض بثمانية عشر (قوله لان طلبها عار وعيب) اورد انه لو كان عيبا لما فعله صلى الله
تعالى عليه وسلم وقد فعله (قوله تملك نفع بلا عوض) اورد بالوصية بالخدمة وانت تعلم
ان هذا مطلق بل منصرف الى عدم اضافة الموت وذلك مقيدة بها واستفيد من لفظ التملك
لزم الاجاب والقبول ولو فعلا لم حكما كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع
وخلوها عن شرط العوض وجوز اعادة المشاع وايداعه وبيعه وقالوا علف الدابة على
المستعير وكذا نفقة العبد اما سكوته فعلى المعير وهذا اذا طاب الاستعارة فلو قال المولى خذ
واستخدمه من غير ان يستعيره ففقدته على المولى ايضا لانه ودعية (قوله تملك العين عرفا)
اي يكون في تملك العين حقيقة عرفية فيكون صريحا فيه فيلزم عدم الاحتياج الى النية
في الهبة ولا ينفقه الحقيقة اللغوية في المعنى الآخر اذا الاعتبار لما وقع به الخطاب وهو عرف
اللغة ولهذا يرجح العرف عند تعارضه مع اللغة فيه يعلم انعكاس حكم قوله فاذا اراد به الهبة

افاد ملك العين الخ ويعلم حال الجواب عن اراد الكا في فيما يأتي (قوله وهو مستعمل فيه
 ايضاً) يعني ان الحمل مستعمل فيهما فاذا نوى احدهما صححت ظاهر هذا التعبير لاشتراك هذا
 اللفظ في هذين المعنيين فقولوه وان لم يكن له نية حمل الادنى محل خفاء اذ المشترك لا يراد
 احد معانيه بلا قرينة (قوله واراد بجعله الحمل) وقد عرفت ان الكلام من في تعارف المتكلم
 وذا هو العرف فقط على انه لا شيء يدل في عبارته على هذا التعيين بل يحتمل نحو عكسه
 (قوله اذا لم يعارضها مجاز مستعمل فيه) اذ بمجرد الاستعمال لا يعارض المجاز الحقيقة بل
 الحقيقة المستعملة راجحة على المجاز المشهور كما في الاصولية فيه يضمحل تفرع قوله فان النية
 الخ كما لا يخفى (قوله ودارى) مبدأ وقوله لك خبره وقوله سكنى تمييز اي بطريق السكنى
 وعمري في قوله دارى لك عمري مفعول مطلق اي عمرتها لك عمري وقوله سكنى تمييزه يعني
 جعلت سكنها لك مدة عمرك (قوله ويرجع المعبر متى شاء) ولو موقفة لكن لو كان في الرجوع
 ضرراً تبطل العارية وتبقى العين باجر المثل كمن استعارة لترضع ولده وصار لا يأخذ
 الاثديها فله اجر المثل الى الفطام كما في الاشباه (قوله ولا يضمن اذا هلك بلا تعد) لبس هذا
 على اطلاقه لانها ان كانت مقيدة فبعد الوقت يضمن مطلقاً وهو المختار على ما في شرح
 المجموع وان انتفع كما اختاره شيخ الاسلام وتمامه في الشرع بلاية ثم ان شرط الضمان باطل كشرط
 عدمه في الرهن خلافاً للجوهرة (قوله لان الاعارة دون الاجارة والرهن) يعني انهما فوق
 الاعارة (قوله لانها اذا لم يتنا ولهما) يعني ان مفهوم العارية لبس بصادق لهما فيكون
 غصباً بهما في هذا التعليل اشارة خفية الى جواز ايداعها كما هو المقتضى به كما هو
 في الزبلى بخلاف الوديعة فانها لا تؤدع ولا تعار كما لا ترهن ولا توجر (قوله فان اجر يتصدق
 بالاجارة) خلافاً للثاني اوضح المستأجر وكذا المرتهن فلا اكتفاء لانفهام حكمه بالمقايسة
 (قوله اي ان عينه متفعلاً) يعني وان عينه متفعلاً على حد قوله تعالى فذكر ان نفعه الذي كرى
 كذا قيل (قوله وضمن رب الارض ان يرجع قبل الوقت) بان يقوم قائماً الى المدة المضروبة ويعتبر (قوله
 القيمة يوم الاسترداد) كما في البحر (قوله لانه مغرور من جهته) قبل فيه اشارة الى دفع ما يقال من
 ان الموجب للضمان عقد المعاوضة والاعارة لبست بعقد معاوضة وجه الدفع ان العهد الزام
 معنى قيمة الغرس ان اخرجته قبل المدة فكله قال اغرس فان لم تركها في يدك الى مدة كذا
 فانما ضمان انتهى (قوله الزام معنى الى اخره) الظاهر التزام قيمة الغرس لكن في لزوم الضمان بمجرد
 هذا الالتزام خفاء اذ لو قال اسلك الى هذا الطريق فانه امن ولوضاع لك شيء فانما ضمان
 فسلك وضاع لا يضمن مع تحقق العهد والالتزام (قوله وفي الترك مراعاة الحقيقين) في تحقق
 مراعاة الحق من جانب المعبر بالنسبة الى كلامه خفاء فالصواب ان يقدم قوله بل تنترك باجر
 المثل بعد قوله لا تؤدع مثلاً (قوله صح التوكيل) قبل الصواب الموافق لما في الكافي التكفيل
 اقول لعل هو في الكافي في مسألة اخرى والا فاقضى ذيل هذه المسئلة لبس الاهدأ (قوله ولو
 توكل) اي صار وكلاً اورد ان مجيء التوكيل بهذا المعنى لم يوجد في اللغات الموجودة (قوله رد
 المستعير الدابة) فيه اشارة الى ان مؤنة الرد على المستعير فلو موقفة فامسكها بعده ضمن ثم ان
 حكم الموجر والغاصب والمرتهن كذلك يعني مؤنتها عليهم لحصول المنفعة لهم (قوله مساومة)
 من السنة ومشاهدة من الشهر ومباومة من اليوم (قوله لا مباومة) لانه اجنبي لبس في عياله (قوله
 بخلاف الاجنبي) هذا محمول على ما كانت العارية موقفة فمضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي والا

فالمستعبر يملك الايداع فيما يملك الاعارة عن الاجنبي على ما عليه الفتوى كما في الزيلعي (قوله وضع
المستعبر العارية) هذا شامل لمثل الدابة على ما فصل في الشربلالية عن الخاتمة (قوله لبس
للأب اعادة مال طفله لعدم البذل وكذا القاضي والوصي واما الصبي المأذون اذا اعارمه فصحت
الاعادة على ما عن الخاتمة * كتاب الوديعة * لا يخفى وجه مناسبتها لكتاب العارية
وهو اشتراكهما في الامانة (قوله تركت للحفظ) صريحا كما يأتي اودلالة كان انتفى زق رجل
فاخذه رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم بحفظه دلالة كما في البحر (قوله
وركنها) صرح هنا بركن العقد دون ما تقدم ليكون توطئة لقوله او عرفا كذا لا يخفى ان تخصيص
الوجه بقوله عرفا لبس بوجه بل الاوجه ان يعم بقوله قولا او فعلا ايضا (قوله قولا او فعلا)
ينبغي ان يزداد هنا متا قوله او كاية ويفسر شرط بقوله كقوله لرجل اعطى الف درهم
او اعطى هذا الثوب فقال اعطيتك كان وديعة لان الاعطاء يحتمل الهبة لكن الوديعة وهو
متيقن فصار كاية كما في التنوير والدر عن البحر (قوله اوسكت) اى المودع (قوله بان يسكت)
اى المودع بالفتح مثله نحو ان يضع ثيابه في حمام يمرأى من الثيابي وكقوله رب الحسن ابن
اربطها فقال هناك وهذا في وجوب الحفظ واما في حق الامانة فتتم بالايجاب وحده حتى لو قال
للعاصب اودعتك المصنوب برى عن الضمان وان لم يقبل كما في الدر عن الاختيار (قوله
وشرطها كون المال) واما كون المودع مكلفا فشرط لوجوب الحفظ عليه ولهذا لو اودع
صبيا فاستلمها لا يضمن (قوله وحكمها وجوب الحفظ) وايضا وجوب الاداء عند الطلب
واستحباب قبولها (قوله فلا يضمن ان هلك) الا اذا كانت الوديعة باجر كما في الزيلعي (قوله
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) اورد انه ذكر في غريب الحديث انه قول شريح ولبس بحديث
واجب انه مسند عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله
ولو وحدها) وكذا ولو امكن التحرز (قوله الا ان يموت مجهلا) فتصير دينيا في تركته الا اذا علم
وارثه فلو قال اتعلمتها وانكر الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وانا علمتها وهلك صدق
فلا يضمن لكن الواثر اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن بخلاف المودع كما نقل عن الخلاصة
(قوله الامتوليا) المذكور من المستثنى هنا ثلثة وفي الاشياء عشرة وزيد تسعة اخرى عليها
مفصل في الشربلالية والدر (قوله اودع بعض الغامين) قيل الصواب بعض الناس لا يخفى
ان هذا من قبيل اخراج الكلام على مخرج العادة (قوله اودع مال اليتيم) قيد بالايداع فانه
لو وضعه في بيته ضمن كما في الاشياء (قوله وعياله وهم من يسكن معه) حقيقة او حكما لامن بموته
كما في التنوير فلو دفعها لولده المير و زوجته ولا يسكن معهما ولا ينفق عليهما لم يضمن
كما في المنع عن الخلاصة (قوله اى زوجته) وكذا الزوجة لزوجها (قوله واجبره) يعنى مسانعة
او مشاهرة وقيد الزيلعي بكون نفقته عليه لكن بشكل بما تقدم عن التنوير من ان الاعتبار
المساكنة لا النفقة (قوله ويضمن ان حفظ بغيرهم) وكذا ان حفظ بهم لكنهم ليسوا امينا
بل علم خيانتهم وكذا لو نهى عن الدفع الى بعض في عياله فدفع مع وجود الامكان بان كان له
عيال غيره كما في ابن ملك قال في الدر وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله ومأذونه
وشريكه مفاوضة وعانا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعقده ابن كمال وغيره وافر المصنف
وزاد عن التحفة فالعيال لبس بشرط في حفظ الوديعة لعل مراده على القول المعنى به الذى هو
قول محمد الا اذا خاف حرقا او غرقا اى وكان غالبا محبطا ولا فيضمن وكان لا يمكن دفعها الى

من في عياله والا فيضمن ايضا (قوله فسلم الى جاره) الا اذا القاها فوقعت في البحر ابتداء
او بالتدريج فيضمن كافي الزيلعي اذا طلب ربها اي بنفسه ولو حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو
بعلمة منه على الظاهر كذا في الدر (قوله فذم) اي ظمنا فلو لمجملها اليه لم يضمن (قوله قادر اعلى
تسليمها) والا كان يحزن او خاف على نفسه او ماله فلا (قوله يعني اذا طلبها) فلو وجد عند مالكه
وقت سؤاله عن حالها بلا طلبه لا يضمن فلو سأله عن حالها وانكر لا يضمن كما نقل عن المبسوط
(قوله او خلط بماله) اي بلاذنه ولو بالاذن اشترك شركته املاك كالوخلط بالجيد منها بخلاف
العكس اي خلطها بردى فانه عيب عن المجتبي (قوله والقول الاول اشبه) قال في الشرنبلالية
عن العمادية عن الاستر وشني لا يبرأ عن الضمان بالوفاق بعد التعمدي على ما عليه الفتوى فيكون
القول الاخير هو المقتضى به وقد اخبره صاحب الشورى (قوله بخلاف المودع) والحاصل ان الامين
اذا تعمدي ثم ازاله لا يزول الضمان الا في مودع ووكيل بيع او حفظ او اجارة واستيجار ومضارب
ومستبضع وشريك عتانا او مفاوضة ومستعير رهن كافي الاشياء لان يدهم كيد المالك ولو كذبه
في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية في الدر (قوله فان لم يأمن او نهاه) هذه الملازمة
خفية بما نقل عن الاختيار انه لو نهاه او خاف فان لم يدمن السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وان
باهله لا وكذا في الزيلعي وايضا انه لا يسافر في البحر مطلقا كافي الاجارة على ما سبق فينبغي ان يحمل
هذا الاطلاق على هذا التقييد بقرينة ما سبق (قوله ولو دفع ضمن) وفي البحر الاستحسان لا
فكان هو المختار (قوله وحفظ كل) كرتين ومن مستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيل شراء
(قوله وذاك لانه رضى) اشارة الى مضمون قوله اقسما وحفظ كل نصفه (قوله فان الفعل)
يعني كل فعل مضاف الى اثنين في شيء قابل للتجزى فلا يكون المراد به الالبعض والحفظ هنا كذلك
(قوله وضمن دافع كله) يعني الضمان في الصورة السابقة على الدافع لا القابض (قوله المهالبة)
قبل من التهيؤ بمعنى الحضور اي المناوبة ثبت مجيئها من المفاعلة وقيل تعريضه عليه هي مفاعلة
من الهيئة وهي الحالة الظاهرة المنتهى للشيء كذا في آخر كتاب القسمة من الدر وهناك تفصيل
زائد يتعلق عليها لا يخفى ان الشبهة لا تزول بمجرد تصريح الدر بل لا بد من نقل من كتب
اللغة وابس في ذلك التفصيل ما يدفع ذلك يظهر لمن يرجع هنا (قوله فان كان يجد منه
بدا) يعني ان امكن الحفظ بلاد فعليه (قوله فصار من اقضا لاصله) واصله قوله احفظ وقوله
لا تحفظ نقبض لغوى له (قوله بخلاف الدارين) يرد عليه انه مستدرك بما تقدم من قوله
او حفظ في دار امر به وحفظ في غيره هاو يرد على المتقدم انه مطلق عن هذا الاستثناء والقول وجه
الاعادة هو الاستثناء مدفوع بذكر الاستثناء هنالك فالاولى ان يكفي بالاول مع ايراد الاستثناء
او لم يذكر الاول راسا (قوله ضمن المودع المودع الاول) من التضمن المودع في الاول بالكمس
وفي الثاني بالفتح لكن ينبغي ان يقيد هذا الضمان ببعد مفارقة المودع الاول بالفتح عن الذي
لانه لو كان قبلها لا ضمان ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى
لم يصدق في الغصب منه يصدق لانه امين وعن محمد اصاب الوديعة شيء فامر المودع رجلا
لبعا لجها فطعت من ذلك فلربها تضمن من شاء لكن ان ضمن المعالج رجع على الاول
ان يعلم انها لغيره والا لم يرجع كذا في الدر عن المجتبي (قوله وانما يحلف لكل منهما بانفراده)
اي يحلف القاضي ثم انه يبدأ بايهما شاء فان تشاحا اقرع بينهما كذا في شرح الوفاة لعل هذا
عند حضورهما معا لدى القاضي والا فالظاهر حق التقدم لمن سبق له التقدم وفائدة التقديم

انما يظهر عند القضاء هو بنكول الاول وهو نافي على رواية لوقوعه في مجتهد فيه لانه مذهب بعض ونقصه في شرح الوقاية (قوله والمسألة على اربعة اوجه) حاصلها الوحلف لاحدهما ونكل الاخر فاللف لمن نكل له وواحلف لكل منهما فلا شيء لهما فلو نكل لهما فلهما وعليه الف آخر لهما (قوله وضاع المودع) الاظهر الوديعة (قوله وشرط عليه الضمان) يعني بقبول الوديعة وعقدها (قوله فلا ضمان عليه) اي على الثالث * فروع * دفع الى رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن كما لو قال له ارحل الى الوديعة فقال نعم ولم يفعل حتى مضى اليوم وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية قال للمودع ادفع الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان صدق المودع مع يمينه قال المودع لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت بخلاف قوله لا ادري اضاعت ام لا والمودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه او عضوه فدفع لم يضمن وان خاف الحبس او القيد يضمن وان خشى اخذها له كله فهو عذر خفيف على الوديعة الفساد دفع الامر للحاكم ليعينه ولو لم يرفع حتى فسد لاضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو تبرع (قوله قرأ من مصحف الوديعة) او الزهن فهلك حال القراءة لاضمان لان له ولاية هذا التصرف كذا في التنوير مع الدر * كتاب الزهن * (قوله حبس المال) اي جعله محبوسا لان الحابس هو المرتهن (قوله وهو الدين) لان العين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار ديننا حكما كاسبيخ (قوله وهو كاف) لانه أكد من دين موعود قبل سبيخ منه ان الرهن يصح بدین موعود مع ان هذا اوكد منه فيكون الصحة فيه بالاولوية اراد بذلك دفع الاستبعاد عن الاكتفاء في صحة الرهن بالوجوب انتهى (قوله وسبأني) اي في او اسطاب ما يصح رهنه بعد قوله اعلم ان الاعيان (قوله اي مجموعا) يعني مضبوطا (قوله لان المرتهن لم يحزه) بالحاء المهملة والزاي المعجمة اي لم يجمعه ولم يقبضه من الحوز بمعنى الجمع (قوله احتراز عن رهن المشاع) ولو حكما بان اتصل المرهون بغير المرهون خلقه كالشجر (قوله لزم) افاد كون القبض شرط للزوم كما في الهبة وصحح في المجتبى انه شرط الجواز (قوله فلا وجه) وجه التفرع تفسير القبض بقوله اي في حكم قبض المرتهن (قوله ظاهر المعنى اللغوي) لان التسليم لغة فعل المسلم والقبض فعل المسلم (قوله ان الصواب) حاصله التخلية ليست بقبض لان التخلية تسليم والتسليم ليس بقبض بيان الصغرى قوله لان عبارة الى آخره يعني التسليم عبارة عن دفع الموانع الى آخره ودفع المانع تخلية فالتسليم تخلية فهذه في قوة قولنا التخلية تسليم بيان الكبرى قوله وهو فعل المسلم يعني التسليم فعل المسلم والقبض ليس بفعل المسلم فينتج من الشكل الثاني الكبرى المطلوبة وقوله والقبض فعل المسلم اشارة الى دليل هذه الكبرى فحاصل الدفع ان القبض هو القبض الحكمي فهو منع لكبرى اصل القياس يعني لان تسليم عدم كون التسليم لجواز ان يكون القبض هنا ما هو حكما منه اذ التسليم يستلزم القبض ولو حكما (قوله اعترض على القهزم) حاصله الفرق بين الرهن والبيع يحتمل على الكمال فقياس الرهن على البيع قياس مع الفارق (قوله والاصل ان المنصوص) اورد ان في التعيين الى الحقيقي والحكمي رعاية لجانب القبض المنصوص عليه مهما امكن كما ان في تعميم التسمية عند الذبح الى الحكمي في حق الناس رعاية لها بقدر الامكان لا يخفى ان هذا تخصيص للقاعدة بدون تخصيص وفي التسمية جعل الشرع التاسع ذكرا للعدو وهو النسيان دفعا للخرج كاقامة الاكل ناسيا مقام الامساك في الصوم

على ما تقرر في محله (قوله اذا انص عليه بالاستقلال) اورد ان التسمية في النص استقلالي
مع ان الحكمي فيه معتبر كما ذكر آنفا وانت قد عرفت انه فاعه مما ذكر آنفا ايضا (قوله كما ذكر)
اي على اكل الوجوه (قوله فان التراضي في البيع منصوص عليه) اي على وجه البيع (قوله
فلو صح ما قال المعارض بطل) لان اكل الجهات ههنا بطلان الفساد كما نقل عن المصنف
هنا لعل مراده لو صح ما قال المعارض لزم ان يراد من قوله في الآية عن تراض هو الحقيقي
فاذا اتفق يذني ذات البيع وانتفاء ذاته هو البطلان والامر لبس كذلك بل ذات البيع موجود
وانما الخلل من وصفه فالرضاء في النص متناول للحقيقي والحكمي فوجد في الاكراه الرضاء الحكمي
ولهذا نفذ هذا البيع وبما ذكرنا يتدفع ما قيل انه لان هذه الملازمة بل اللازم من صحة ما قال
المعارض هو ثبت صحة البيع بالرضاء في الجملة على قياس التخلية في الزهن فانها قبض في الجملة
كافي البيع والهبة انتهى (قوله اعلم) تحقيق لكون الرهن امانة على وجه يتضمن رد الشافعي
(قوله يد استيفاء) فسر بملك اليد والحبس لكن لعل الظاهر ان له حق الحبس الى ان يستوفي
حقه من الرهن او يهلك الرهن (قوله لان الاستيفاء دليل على كون الرهن امانة) حاصله انه
اذا كان استيفاء المرتهن حاصلًا من المالبة دون العين فكان المرتهن امانة في العين فكان عين
الرهن امانة فينتج من الاقتراضي الشرطي اذا كان المرتهن حاصلًا من المالبة دون العين فكان عين
الرهن امانة لكن المقدم حق فالتالي كذلك وهو المطلوب فقوله فكان هو امينًا الخ نص صريح بملاحظة
الشرط المحذوف والكبرى مطوية كنتيجة هذا القياس التي هي مقدمة شرطية للقياس
الثاني الاستثنائي وقوله لان الاستيفاء يحصل من المالبة مقدمة استثنائية هي عين المقدم
وقوله انما يحصل دليل لهذه المقدمة وقوله فالاستيفاء بالعين جيء به في اثبات الدليل استطرادًا
رد الشافعي لكن في تفرعه عما قبله خفاء والباعث الى ارتكاب هذا البيان لصعوبة ربط مقدمات
المقام (قوله وقد بقي خفاء بعد) في نظام المرام (قوله كالكبس في حقيقة الاستيفاء) فسر
عن الحبازي وهذا لانه بمنزلة ما لو ادعى المرتهن جنس حقه في كبس يكون ما فيه مضمونًا على
القباض ويكون الكبس امانة عنده انتهى (قوله ولهذا كان نفقته) الاشارة الى كون العين
امانة عليه غرم اي على الرهن من النفقة في حياته وكفنه بعد مماته (قوله بالاقل من قيمته)
والقيمة يعتبر يوم القبض لا يوم الهلاك خلافا لما توهمه الاشياء (قوله ان لم يقم البينة عليه)
قبل كلمة ان وصلية وان كان حقه بالواو لا يخفى ظهور كونها شرطًا وقيدًا لما قبلها لعل
الباعث اليه ما قبل اشارة لوجهه من عدم الفرق في لزوم ضمان الرهن بين اقامة البينة وبين
اليمين وهذا القول لبس بين ولا يمين بل انظرا هرا نثبت بالبينة فاللازم ضمان الرهن والا
فبالغ ما بلغ وتخصيص هذا القول بما لك لبس بمعلوم ايضا فليفتقر (قوله ما بقي القبض
والدين) اي القبض في المرتهن والدين للرهن فاذا زال احدهما لا يبقى مضمونًا كذا نقل
عن النهاية (قوله ان كان المستفيع المرتهن) قال في الدر وقيل لا يحل للمرتهن لانه ربا وقيل
ان شرطه كان ربا والا لا وفي الاشياء والجواهر اباح الرهن اكل الثمار واسكنى الدار
اولين الشاة المرهونة فاكلها لم يضمن وله منعه ثم افاد في الاشياء انه يكره للمرتهن الانتفاع
بذلك (قوله واذا ن المرتهن) لا يخفى ان هذا وان كان لازما في المقام لكنه لا يفهم من منته
فالاولى ان يخرج المتن على وجه يفيد هذا المعنى مثل ان يقول لا انتفاع من كل منهما ثم يذني
ان يستثنى من هذا الاستثناء وطى المرتهن الجارية بل لبس الثوب ايضا (قوله لقيام البذل)

هو ثمن الرهن (قوله مقام المبدل) والرهن المبيع (قوله ولا يكلف مرتهن معه رهنه تمكينه) فرتهن نائب الفاعل وتمكينه مفعول ثان اذ التكلف من ثمة افعال القلوب كالسؤال (قوله ولا يكلف من قضى) في عبارة عن المرتهن وتسليم بعض رهنه مفعول وفي الحظر والاباحة منه ايضا كذلك عن القهستاني وعبره لكن وان كان الظاهر عن عبارته الاطلاق اعل مراده الاستعمال في اليمين والا في التاتارخانية ينبغي ان يلبس الخاتم في خنصره اليسرى وليس في اليمين علامة الروافض فاما الجواز ثابت في اليمين والشمال جميعا ويكمل ذلك ورود الاثر وقوله عليه السلام اجعلها في يمينك كان في الابتداء ثم صار ذلك من علامات اهل البني انتهى ملخصا (قوله وجعله في اصبع اخرى حفظ) الا اذا كان المرتهن امرأة لان النساء يلبس كذلك ذكره الزيلعي (قوله ممن يتحمل) من الجمال (قوله وعليه مؤن حفظه من) المؤنة اي المشقة ولو شرط على الراهن لا يلزم منه شيء كذا في الدر عن القهستاني عن الذخيرة الا ان يأمر به القاضي ظاهره كفاية مجرد الامر في الرجوع ولبس كذلك بل لابد من تنصيص القاضي بجعله دينا عليه كما نقل عن الملتقط وعن الاملم لا يرجع اوصا حبه حاضرا مطلقا وهي فرع مسألة الحج كافي الزيلعي **باب ما يصح رهنه والرهن به** اي ما يصح رهنه به او لا اي ما لا يصح رهنه ورهنه به (قوله بمثلها من الدين) استشكل ان كلمة من ان للبعض فلا يستقيم صورة النساي للدين وان للبيان فلا يستقيم صورة زيادة الدين وان للاعتم منها فلا يصح لعموم المشترك واجيب انه للبيان والمثالة يكون بالنسبة الى البعض ايضا (قوله لا يصح رهن مشاع) لانه فاسد في الصحيح يضمن بالقبض (قوله واللام في السلم) يقتضي هذا التعلق مشاركة ما ذكر من الحر والمدبر مثلا في هذا الحكم مع الحر وهو مخالف لما وقع في عامة الكتب ولما عطف عليه (قوله ولا يصح بامانات) هذا شروع في ذكر ما لا يجوز الرهن به بعد ان ذكر ما لا يجوز رهنه كما اشار اليه صدر الشريعة فالعنى لا يصح اخذ رهن في مقابلة امانات وضعها عند الامين فعلى هذا لا يحسن قوله ايضا شرحا (قوله ومبيع في يد البايع) يعني لا يصح اخذ المشتري رهنا من بائعه في مقابلة مبيع بقي في يد البايع (قوله الرهن صغرى وقوله والمبيع في يد البايع كبرى) فينتج من الشكل الثاني باذن عنابة لا يصح الرهن بمقابلة المبيع وهذا مستلزم للمطلوب (قوله لانه يجب) الضمير راجع الى الدين الحكمي يعني الدين الحكمي مضمون بالمثل او القيمة والمبيع في يده ليس بمضمون كذلك فينتج من الثاني بعكس النتيجة المبيع في يده ليس دينا حكما وهو المطلوب (قوله المضمونة بغيرها) اي بغير مثل او قيمة فان المبيع في يد البايع مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (قوله كان امانة) فلو هلك قبل الطلب بلا تعد هلك مجانا اذ لا حكم للمباطل فبقي القبض باذن المالك كافي صدر الشريعة (قوله لان المبيع غير مضمون) يعني لا يضمن الشفع المبيع اذا هلك على المشتري وذكر صدر الشريعة لمسئلة صورتين حيث قال بان رهن البايع او المشتري شيئا عند الشفع ليسم الدار بالشفعة (قوله تعذر الاستيفاء) اي استيفاء القصاص من الرهن (قوله سمعها بالعين المضمونة بغيرها) فكأنه من قبيل المشاكلة ههنا اربعة امور المضمونية وكون المضمونية بالغير وكون التسمية من قبيل المشاكلة والتعبير عن المشاكلة بصيغة الظن اما الاول فلسقوط الضمان اي الثمن من المشتري ان لم يقبض ولده اذا قبض على ما نقل عن الكفاية واما الثاني فلان الضمان ليس لنفس الاعيان ولهذا اذا هلك لم يضمن مثلا او قيمته كهلاك الوديعة واما الثالثة فلان اطلاق

المضمونة بمجرد وقوع هذا القسم في صحة القسم الذي هو مضمون بنفسها مع كون نفسها
غير مضمونة اصلا ثم التسمية اذا كان بالنظر الى وقوعه في التقسيم فلا يضر اطلاق الاسم
في غير التقسيم واما الرابعة فاما لان المشاكلة لا يحسن في الاصطلاحية او لان التسمية لبس
على المشاكلة بل على الحقيقة بملاحظة التجوز في اطلاق الضمان فيندفع ان اعتبار المشاكلة
في الالفاظ الاصطلاحية خصوصا عند عدم ما يصحبه بعيد جدا على ان اعتبار معناه الاصلي
ممکن (قوله فهل كفي في يد المرتهن عليه) قوله فهل كفي مبتدأ وقوله في يد المرتهن صفة له
وقوله عليه خبره على ما قرره صدر الشريعة والهالك على وزن القفل بمعنى الهالك كما جاء
في الحديث الحساب هالك (قوله عليه بما وعد من الدين) هذا اذا سمي قدر الدين والا لايان
رهنه على ان يعطيه شيئا فهلك في يده فالفهوم من الزيلعي لزوم الضمان بما شاء من بيانه ولكن
لا يستحسن بالاقول من درهمه عند محمد على ما نقل عن الذخيرة وفي الدرر الاصح انه غير مضمون
وهو المناسب لما ذكر ان المقبوض على سوم الرهن اذا المبيين المقدار غير مضمون في الاصح
(قوله فان هلك) اي قبل الافتراق كما يدل عليه مقابلة قوله وان افتراقا فلا يكون من قبيل ترك
ما زلتم كما توهم (قوله ولما ثبتت هذا التفصيل) اي الافتراق وعده (قوله اي الاب) هذا
منفهم بقرينة قوله عبد طفله والظاهر وللأب ان يرهن يدين عليه عبد طفله (قوله بهلاك
مضمونا) اي على الأب يعني بقدر الدين فقط لان الفضل امانة (قوله والوصى كالأب) قال
الترمذاني الوصي يضمن القيمة لانه لا يملك الانتفاع بمال الصبي بخلاف الأب لكن في الذخيرة
والمعنى اجزم بالنسوية كما في الزيلعي (قوله شرى على ان يرهن شيئا) لا يخفى الانسب ذكر
هذه المسئلة في كتاب البيوع لان مناسبتها هنالك ازيد من مناسبتها هنالك (قوله معينين) اذ لو
لم يكونا معينين فسد البيع كما في صدر الشرعية (قوله متعلق يعطى) الاظهر يعطى ويهرن
لعل مراده ان يقال مثلا (قوله فان كان الكفيل حاضرا والرهن معينا) فالناسب ان يذكر
فما سبق مثل ذلك اويد كرهننا مثل ما سبق نحو ان يقال فان كان الكفيل والرهن معينين لكن
فهم من هذا ان المراد من كون الكفيل معينا حضوره فيلزم كون التعين في حق الرهن كذلك
وهو لبس بصحح وارادة معنى اعم للحضور جمع بين الحقيقة والحجاز والقول بان الحضور لبس
معنى للتعين بل شرطه في حق الكفيل محل بالتفاهم (قوله لان عقد الرهن) عدم الجبر على
الوفاء بالرهن والكفيل هو المطلوب واللازم من هذا الدليل عدم الجبر في حق الرهن فقط
فال مطلوب بتمامه لبس بلازم الا ان يحمل الكلام على المقايسة او الدلالة تأمل (قوله وقد اعطاء
شيئا) اي اعطى المشتري للبايع شيئا هو غير المبيع الذي اشتراه منه سواء قبل القبض او بعده
(قوله غير المبيع) اذ لو كان مبيعا لايكون كذلك اذ لو كان قبل القبض لايكون رهنا لو بعد
القبض فعلى هذا يصلح ان يكون القيد احترازا خلا فالتوهم (قوله ككل في نوبته)
كالمعدل قال في الدر هذا مما يتجزى وان مما يتجزى فعلى كل حبس النصف فلو دفع له
كاه ضمن عنده خلا فاللهما واصله مسئلة الوديع (قوله بطل حجة كل من شخصين)
هذا اذا لم يورخا والا فلا فدام اولى وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان
ذو اليد احق كما في الزيلعي (قوله انه رهنه عبده وقبضه) اي قبضته قبل قال احدهما
ان فلا نارهن لى عبده هذا وقبضته وقال الاخر كذلك وقبل عن الكفاية حاصله رجل
في يده عبده فادعا رجلان كل واحد منهما يقول لذى اليد رهنتني بالف درهم وقبضته

منك واقاما البينة على ما ادعيه هذا اوفق لما ذكر في بيانه (قوله الذي في يده) اى في يد الرجل
 (قوله لواخذ بعينه) لعل هذا عند عدم سبقة الحكم له فقتضى فاعدتهم التعيين له فليست
 (قوله فتعين التهاثر) اى النساقط (قوله والرهن معهما) والمذكور في الزيلعي عدم الفرق بين
 كون العبد معهما اولا فالاولى ان يترك قيد معهما **باب رهن يوضع عند عدل**
 (قوله خلافا للمالك) الاولى ان يكفى بخلاف زفر او يدكر مع خلافة بل خلافاً لابي ابي ايضاً
 (قوله ويضمن العدل بدفعه اليه) اى القيمة او المثل كما عن النهاية ولا يقدر العدل ان يجعل
 القيمة رهناً في يده لئلا يصير قاضياً ومقتضياً فبأخذ انهما منه ويجعلانها رهناً عند العدل
 او عند الغير وتقام الكلام في الشرع لئلا (قوله فان شرط) وكذا ان لم يشترط في العقد بل شرط
 بعده في الاصح زيلعي على خلاف ظاهر الرواية وان صححها فاضحياناً وغيره على ما نقله
 القهستاني وغيره فتنبه على ما في الدرر (قوله الاموت الوكيل) الظاهر من كلامه كون هذا من
 قبيل العزل وليس كذلك لانه من قبيل بطلان الوكالة وحل الاستثناء على المنقطع بعيد (قوله
 حيث يجبر عليها) لعل هذا ان الوكالة في جانب المطلوب كما فهم من المصحح لكن في صدر
 الشريعة فان الموكلم اعتمد وغاب فلو لم يخاضم بتضرر الموكل ويضيع حقه (قوله كذا في
 الكافي) اورد بانه لم يوجد في الكافي بل في غيره ايضاً على ان مناسبتة بالحل غير ظاهر (قوله
 فاوفى ثمنه) انما ظاهره باذن الراهن (قوله ضمن المستحق الراهن) اورد ان له تضمن المشتري
 ايضا وادناه يفهم من تضمن العدل مقايضة او دلالة (قوله فلا يرجع المرتهن على العدل) اورد
 انه بعد فرض المسئلة على ابقاء ثمن العبد للمرتهن لا يحتاج الى هذا لعدم تصور الرجوع
 حينئذ على العدل وقبل الصواب ان يقول على الراهن **كما فهم من الهداية**
باب التصرف والجنابة في الرهن يعنى سواء كان جنابة الغير على الرهن او جنابة
 الرهن على الغير كما يظهر في مسائله واهذا وقع ترجمة الباب في عبارة بعض باب التصرف
 في الرهن والجنابة عليه وجنابته على غيره (قوله مع مقتضى النفاذ) وهو صدور ره من اهله
 في محله (قوله فيتوقف على اجازته) فائدة هذا التوقف بظهور عند الاجازة فقط كما يظهر من
 السباق وقبل الصواب ان يزيد على هذا قوله وقضاء الراهن الدين (قوله اى المرتهن عقد الرهن)
 اى عقد بيع الرهن بخلاف المضاف يدل عليه السباق (قوله اورد الى القاضي) هذا اذا
 اشتراه ولم يعلم انه رهن (قوله ثم باع) اى الراهن ايضاً (قوله فلو اجازته) الاولى ان يقال فليهما
 اجازة ذلك وبطل الآخر كما عبر به بعضهم (قوله من البيع) الصواب تركه كما يظهر من
 السباق وفهم من الزيلعي وصرح في التنوير (قوله جاز الاول) اى مع ان الاجازة وقع على
 غير الاول من الاجازة ونحوها (قوله سوى البيع) الاولى ان يترك هذا الاستثناء (قوله ان للمرتهن)
 اى قيمته يوم هلاكه وامامتة على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق
 كما في الزيلعي (قوله اكل منهما حقاً محترماً فيه) اى في الرهن لانك عرفت ان فيه حق الراهن
 من حيث الرقبة وحق المرتهن من حيث اليد والمراد بالحق المحترم ما يكون غيره ممنوعاً عن
 التصرف فيه وعن ابطاله (قوله لان العارية ليست بلازمة) فيبقى حكم الرهن (قوله
 والضمان ليس من لوازم الرهن) كانه جواب عن اشكال الرهن مضمون وهذا ليس بمضمون
 فاجاب بان الضمان ليس من لوازم الرهن (قوله فلا تنفذ باجازه غيره) اى غير المالك وهو الغاصب
 (قوله مرتين اذن) فلو كان استعماله بلا اذن الراهن كان بعد الفراغ والعود رهناً ايضاً

(قوله وان كان الرهن عارية) اى فى صورة الاذن فالرهن عارية فى صورتين لكن فى احدهما بالاستعارة وفى الاخرى بمجرد الاذن (قوله ان هلك حال العمل لم يضمن) ولو اختلفا فى وقت الهلاك فالقول للمرتهن لانه منكر والبنية للرهن لانهما اتفقا على زوال يد الرهن فلا يصدق الرهن على عوده بالبحجة كما فى البرازية (قوله بما شاء) اى اذا اطلق ولم يقيد به شئ (قوله فان خالف ضمنه) هذا نص فى الاطلاق كما ذكره شرحا ايضا لكن فى التثوير قال فى هذا المقام فان خالف ضمن المعير للمستعير او المرتهن الا اذا خالف الى خبر بان عين له اكثر من قيمته فرهته باقل من ذلك وقال فى شرحه الدر لم يضمن لخالفته الى خير (قوله وان ساوى لم يقع) هذا القيد فى عبارة التثوير بل وقع على الاطلاق فقال الدر فى شرحه بعد ما نقل هذا التقييد من الدرر لكن اسد شككه الزيلعى وغيره واقروا المصنف فلذا لم يعرج عليه فى مثنه مع كمال متابعتة للدرر فتدبر انتهى ووقع فى الاصلاح ايضا بهذا التقييد (قوله هلك) اى الرهن يعنى المستعار (قوله لانه امين) خالف لكن فى الشرع بلاية عن العمادية المستأجر والمستعير اذا اختلفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرء عن الضمان على ما عليه الفتوى بى لاختلاف القول للرهن لانه ينكر الابقاء بماله ولو اختلفا فى قدر ما امره بالرهن به فالقول للمعير كما فى الهداية اختلفا فى الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى قدر الدين وقيمة الرهن كما نقله عن التكملة (قوله وجناية الرهن على الرهن مضمونة) فإخذ (قوله المرتهن الضمان بدينه) ان كان من جنس حقه عند كون الدين حالا وعند كونه مؤجلا يحبس بالدين فاذا حل اخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه بدينه حتى يستوفى دينه (قوله بقدرها) اى الجناية (قوله سقط من الضمان بقدره) هذا هو الدين من جنس الضمان والالم يسقط منه شئ والجناية على المرتهن والمرتهن ان يستوفى دينه لكن لو اوعر عينه يسقط نصف دينه عنده كذا فى الدرر (قوله اوفى مادونها) يفهم منه اعتبار العمد فى الاطراف من حيث القصاص وليس كذلك اذ لا قود بين طرف حر وعبد (قوله واما ما يوجب القصاص) فهو معتبر فيقتص منه ويبطل الدين كما نقل عن الخانية واما على الواقع فى شرح الجمع والقهستانى فالرهن باطل (قوله ولو باعه بامرء بمائة) قيل المراد بالبيع غير مقيد بمائة فالأمة غير مأمور بها قلت بل الظاهر من العبارة وما ذكره فى شرح الكلام التقييد بمائة (قوله لان الرهن اذا باعه) قيل اى اذن بيعه اورد عليه انه مما يحبه الطبع السليم اقول ان فى هذه التأويل والاراد ذهول مما ذكره فى آخر شرح هذا الكلام من قوله فكذا ههنا يظهر بالتأمل فيه بند فع ايضا ما قبل ايضا لعل صوابه لان المرتهن اذا باعه باذن الرهن صار كأنه اى ان الرهن الخ (قوله قتله اى عبد) يعنى اذا كان الرهن عبدا قيمته مائة فقتله عبد آخر فدفع به يجب على الرهن فكذلك بطل الدين وهو الالف وقال محمد ان شاء افذكه بكل دينه اوزكه على المرتهن بدينه وهو المختار كما فى الشرع بلاية عن المواهب (قوله لان العبد الباقي) لعل الصواب الموافقة لسائر الكتب الثانى بدل الباقي (قوله قيمته الف درهم بالف درهم) اورد ان كون الرهن بالف درهم او اقل غير معتبر فيما سبق حتى يصح اخذه فى تفسير هذه المسئلة على ان تقييد المسئلة فيما سيجي بقوله ان لم يكن اكثر من قيمته بغنى عن تقييدها ههنا وكذا قوله فيما سيجي ودينه مستغرق لرقبته مستغنى عنه بما سيجي بعد فى آخر المسئلة لا يخفى ما فيه من الضعف (قوله باع وصيه الرهن) اى باذن المرتهن (قوله لبيعته) اى يأمره ببيعه لان نظره عام هذا لو ورثه صغارا فلو كبارا حلفوا الميت فى المال فكان عليهم تحليفه

فصل **اي في مسائل متفرقة (قوله فتخمر وتخلل) اي ثم تخلل (قوله وهو يساونها) اي العشرة المفهوم من عبارة المصنف ان الزيادة والنقصان فيه معتبرا بقيمة وليس كذلك بل بالقدر على ما افاده ابن الكمال وفصله في الشربلية (قوله لانه يصدد ان يعود) الضمير راجع الى الخمر باعتبار الرهن او باعتبار الاول او الكون ثم هذا انما يوجب نفي البطلان لالفساد لكن المرتبه يملك الحبس للدين في فاسده (قوله فدبغ جلدها) اي بما لا قيمته له فلوله قيمة ثبت للمرتبه حق حبسه بما زاد دباغة وهل يبطل الرهن قولان كذا في الدر (قوله لان البيع ينتقض) والرهن يتقرر بالهلاك (قوله ثناء الرهن للراهن) ورهن مع اصله بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالنكسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخله في الرهن وتكون للراهن الاصل ان كل ما يتوعد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع القتاوى على ما في الدر (قوله وان بقي الثمن) اي ولو حكما بان اكل مع الاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه ف يرجع به على الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما كاعن الفهستاني (قوله فك بقسطه) لانه صار مقصودا (قوله يقسم الدين على قيمته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة الثمن يوم العك خمسة فثلثا العشرة حصة الاصل فبسقط وثلث العشرة حصة الثمن فيفك به (قوله مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوى عشرة) اورد ان بعشرة متعلق برهن ويساوى عشرة صفة ثوبا والواجب لصوق الصفة الى موصوفها وقد فصله بالاجنبى على ان التعرض لقيمة الثوب بما لا يدخل له في وضع المسئلة فالاصوب والاخصر مثل ان يرهن ثوبا بعشرة ويمكن ان يقال الفصل بما لبس بالجنبى جائز ولا يبعد كونه من هذا القبيل والتعرض لقيمة الثوب انما هو زيادة التوضيح لالكونه شرطا لازما (قوله اذا كان الزيادة في المعقود عليه) اي المبيع كما ان المعقود به الثمن (قوله واما كونها غير معقود عليه) الظاهر الضمير راجع الى الزيادة والحق رجوعه الى الدين (قوله واما كونها غير معقود به) فلو جرد سببه قبل الرهن يعنى فلو جرد الدين بسببه وهو الاستدانة قبل الرهن لانه لو فسح الرهن يبق الدين (قوله رهن عبدا يساوى الفا) ولا يشترط كون الدين الفا ايضا ولا يمس الى ذكره ضرورة من حكم المسئلة ولهذا لم يتعرض اليه مع تعرض غيره كالهدياية (قوله ويد الراهن يد استيفاء) قيل الصواب يد الرهن بلا الف وقيل يد المرتبه (قوله فقبله) القبول لبس بشرط في البراء الا ان يرد بالقبول عدم الرد لانه اذا سكنت عند ابراء دايته يبرأ ولو رد يرد برده كائن قل عن الفصولين وتفصيل ابراء الدين يطلب عن مدائنت الاشياء (قوله او وهبه له) لافرق بين ابراء الدين وهبته فا يرداه بعده لدفع توهم الفرق (قوله هلاك مجانا) قال في الاشياء عن الزيلعي لو هلك الرهن بعد البراء من الدين فانه يكون مضموما بخلاف هلاكه بعد الابقاء (قوله والحكم الثابت بعلة ذات وصفين) العلة هنا الارتهان والمعلول وجوب الضمان والوصفان القبض وكونه في مقابلة الدين (قوله بابقاء الراهن) اي باعطائه الدين او متطوع او اعطى الغير الدين تطوعا **كتاب الغصب** (قوله اورد عقيب) كانه اعتذار في تركه لاسلوب القوم (قوله لان في الاول) ولانهما مشتركان في كونهما مضموما بالهلاك (قوله اخذ مال خرج به) البينة والحر ولهذا قال بمنزلة الجنس اذا الجنس الحقيقي لا يختز به عن شئ ويمكن ان يقال ان الجنس الحقيقي مفرد وهذا مركب فلذا قال بمنزلة الجنس (قوله اختز عن الخمر) اي خمر المسلم (قوله عن مال الحربى) وقديقيد بكونه في دار الحرب (قوله من يد**

مالكه ولو حكما) يجوز له لما اخذه قبيل ان يحوله (قوله بلا اذنه) وينبغي ان يزداد قوله قابل
للتقل كافي بعض الكتب ليجتزأ عن العقار كما هو عندهما كما يأتي الا ان يدعى فهمه التزاما
عن قوله اخذ مال ودلالة الالتزام في التعريف مهجور (قوله واشارته الى ان) وجه الاشارة
ان تعلق الجار اعني من الى الاخذ يشعر معنى الازالة كما لا يخفى (قوله عندنا يومهم) ان هذا
داخل تحت الاشارة المذكورة وليس كذلك (قوله لعدم ازالة اليد) اى حقيقة اذهبا المذکور
لم يكن موجودا حين الغصب (قوله لا خفية) قال يرد عليه انه يخرج به بعض افراد الغصب
كاخذ مال غير محرز على سبيل الخفية وتعمم الكلام على ايراد هذا القيد مذکور في الايضاح
(قوله لوجود ازالة البدل الخفية) اى حقيقة واثبات يد المبطلة اى ضرورة ولزوما فلا يرد ان
التحقق فيهما هو الازالة فقط (قوله ورد العين فائنة) اى في مكان غصبه ان لم يتغير تغيرا
فا حشا فيبرأ بردها ولو بغير علم المالك كما اذا سلم المصوب الى مالكه بجهة اخرى كهبة او ابداع
او شراء وكذا لو اطعمه فاكله كما في الزيلعي (قوله ويجب المثل في المثل) قيل ينبغي ان يقال
نحو يجب المثل ان هلك وهو مثلي كافي عبارة الاكثر قلت اغنى عنه والغرم هالكة (قوله بلا
تفاوت بين اجزائه يعتد به) الاظهر بلا تفاوت يعتد به بين اجزائه (قوله فان انقطع المثل)
بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان وجد في البيوت كما في الايضاح ونقل عن الذخيرة
(قوله ويجب القيمة في القيمي) قال في التو بروا المثل المخلوط بخلاف جنسه فيمى وقال الدر
في شرحه كبر مخلوط بشعير وشعير مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس ثم قال قلت
وفي الذخيرة والجنين قيمي في الضمان مثلي في غيره كالسلم وفي المجتبى السويق قيمي لغاؤه بالقلي
وقيل مثلي وفي الاشياء الفعم واللحم ولونيا والاجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هذا وفيما
يجلب التفسير معزى بالفصولين وغيره وكذا الصابون والسرقين والورق والابرة والعصفر
والصرم والجلد والذهن المتنجس وكذا الخفنة وكل مكبل وموزون مشرف على الهلاك
مضمون بقيته في ذلك الوقت كسغبنة موقورة اخذت في الغرق والقي الملاح ما فيها من مكبل
وموزون يضمن قيمتها ساعته كافي المجتبى وفي الصيرفة صب ماء في حنطة فافسدها وزاد
في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه للماء لامتثلها هذا اذا لم يتقلها فلونقلها لمكان ضمن المثل لانه
غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو صب الماء في الوضع الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى (قوله
ثم قضى عليه بالبدل) ومع هذا الوقضى ابتداء نغذ فالأخذ في المقام بيان للافضل وقبل في المسئلة
روايتان (قوله برهن انه مات عند غاصبه) ولو اختلفا في القيمة وبرهنا فالبينة للمالك (قوله وهو
فيما يتقل) وقال بعضهم بتحقيق الغصب لكن لا يلزم الضمان واليه ذهب القدوري والهداية
والوقاية والختار هنا مذهب اكثر المشايخ (قوله لم يضمن خلافا لمحمد) وبقوله قالت الثلاثة
وبه يفتى في الوقف وكره العيني وفي بعض الفتاوى عن شهادات محبط اليرها في الفتوى على قول
محمّد دفعا للحيلة وذكر تطهير الدين في فتاواه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمان
وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فوائد المحبط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر
انها وقف او كانت للصغير لم يجد المثل صيانة لمال الوقف والصغير وتماه في الدر كان
ضامنا بالاتفاق هذا بخلاف لما فهم من قوله متا الاصح انه يضمن الخ وقد نقل عن غاية البيان
عدم لزوم الضمان (قوله قلزم عليه ان السكنى) اجيب عنه تارة انه بيان لحكم المسئلة على
وجه الاجال لان معناه ضمن ما نقص بفعله كما ضمن ما نقص بسكنها واخرى ان المراد

من الفعل في قوله ما نقص بفعله ما يعم الهدم والسكنى المخصوصة وقوله كسكناه واقع على التنبيل
ببعض الجزئيات واخرى ان المراد العمل الموهن وحكمه مسئلة الهدم يفهم على طريق دلالة النص
(قوله وزرعه) قبل معنى نقصان الارض ينظر بكم تستأجر قبل استئصالها وبكم تستأجر
بعد استئصالها فتفاوت ما بينهما وقيل بكم تشتري قبل الاستعمال وبكم بعده فتفاوت ما بينهما
ورجح الثاني في التبيين (قوله حتى لا يسقط شيء) وان كان المشتري الخيار بين الترك والقبول
بكل الثمن (قوله بين اخذ القيمة) اى قيمة المغصوب في مكان الغصب يوم الخصومة (قوله
وكان له) اى للغاصب ان يلتزم الضرر في ادائه القيمة المذكورة (قوله ويطالبه بالقيمة) اى
كان المالك المطالبة بالقيمة والا انتظار الى الذهاب الى ذلك المكان فلا يخفى ما فيه من الخفاء
من حيث العبارة (قوله فقصه بالاستعمال) اورد ان الصواب الموافق لما في نحو الهداية
والنكا في فقصه الاستعمال ولا يبعد ان يقال معناه فقص الغاصب العبد بالاستعمال تأمل
(قوله تصدق باخر اخذه) لكن في البرازية الغنى يتصدق بكل الغلة في الصحيح (قوله
لاستفادتها بيدل خبيث) قبل الصواب الموافق للهداية والنكا في بسبب خبيث اذ انصرف
في مال الغير سبب لا بدل وقد قال في النكا في والحكم ثبت مضافا الى سبب فلا بد من ثبوت الخبيث
فيها بحكم ذلك السبب وسبيل مثلها التصديق انتهى او بالشراء بدرهم الوديعة اى من غصب
الفا فاشترى امة فباعها بالفين ثم اشترى بالفين امة فباعها بثلاثة آلاف فانه يتصدق بكل
الرجح وهو القان كذا في الهداية (قوله يعنى ان المودع والغاصب) قاله الزيلعي فان كان مما يتعين
لا يخل له التناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحل الا فيم اذ ادعى قدر القيمة وهو الرجح المذكور
هنا فانه لا يطيب قيل وليكن هذا على ذكر منك (قوله عند ابى حنيفة ومحمد) واما عند
ابى يوسف لا يتصدق بشيء منه كما لو اختلف الجئس كافي الزيلعي فبستفيد الرقبة قيل هو
تفرع على قوله لان العقد يتعلق به (قوله فظاهر هذه العبارة تدل) لا يخفى ان المذكور في العبارة
هو الاشتراء والاشارة لبس نفس الاشتراء ولا لازما له فبهذا علم انه لبس بصالح لكونه شرحا
لما ذكره متاعن قوله او بالشراء بدرهم الوديعة الخ الا ان يدعى ان كون الشراء بدرهم
الوديعة مستلزم للاشارة لانه مالم يشر اليه لم يكن الدرهم ذلك الدرهم شرعا وان كان ذلك
واقعا لعدم تعيينه بالتعيين لكن لا يناسب نسبة هذه الدلالة الى ظاهر العبارة اذ هذا القهم
لبس من حال ظاهرها (قوله في الجامعين والمضاربة) قيل نقل عنه المراد بالمضاربة كتاب
المضاربة من المبسوط (قوله لان الغاصب فضولى) وشان الفضولى ان لا يكون له شيء بعد
اجازة المالك (قوله ففات اعظم منافعه) اشارة الى لزوم فوت اعظم زوال الاسم وتعميد لما
سبذكره (قوله ولم يقل واعظم منافعه) قيل على هذا ينبغي ان لا يذكر ما قدمه ففات اعظم
منافعه وان كافي شرحا وانت تعلم مما ذكرنا انفا ان ذكره لازم لكن قال في التوير فزال اسمه
واعظم منافعه وقال في شرحه الدرر اى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسيكها بلا ضرب
فانه وان زال اسمه لكن يبقى اعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره
فلم يكن زوال الاسم معنى عن اعظم منافعه كما ظنه ملا خسر وغيره انتهى (قوله والبناء على
ساجدة) المفهوم من ظاهره اطلاق ولبس كذلك بل هذا مختص بما اذا كان قيمة البناء اكثر
من قيمة الساجدة واما العكس فلم يزل حينئذ ملك مالكها كاسبا الى الاشارة اليه ووقع في الزيلعي
وغيره وكذا الحكم فيما لو ابتعت دجاجة لؤلؤة او ادخل البقر رأسه في قدر او اودع فصيلة

فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه بلا هدم الجدار اوسقط دياره في محبة غيره ولم يخرج
الا بكسرهما ونحو ذلك تضمن في كل ذلك صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر
الاشد يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم انه لو كان قيمة الساجدة والبناء سواء فان
اصطلحا على شيء جاز وان تنازعا يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما
شربلاية عن البرازية بقي لو اراد الغاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى
عليه بالقيمة لا يحل وقوله قولان ليضيق المال بلا فائدة وقامه في المجتبى كما في الدر (قوله وان ضرب
المجبرين) لا يخفى ما فيه نوع مخالفة لما ذكر من قوله ان قوله زال اسمه معنى عنه كما اشير هنالك
لان فيه زوال الاسم ولم يوجد اعظم منافعه ولذا لم يملكه الغاصب بالضمان (قوله ذبح شاة)
ونحوها مما يؤكل (قوله طرحها عليه) وكذا الحكم لو قطع يدها وقطع طرف دابة غير مأكولة
كذا نقل عن الملتقي لكن في غير المأكولة اذا اختار ربها اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى
كما في المنع عن العمادية بخلاف طرف الدابة فان فيه الارش كما في الدر (قوله وضمن نقصانها)
هذا وان في النسخ الذي عندنا بغير رسم المثل لكن الصواب كونه من المثل كما في الهداية
والتنوير (قوله كالحمل) فمع قوله والنسل نوع تكرار (قوله لوجود الاستهلاك) لعل الاولى لوجود
الاهلاك (قوله وان كانت الدابة غير مأكول اللحم) لا يخفى مخالفتها لما نقل عن الملتقي بل عن
العمادية تأمل (قوله لما ذكر) الظاهر انه اشارة الى قوله لانه اطلاق من وجه الخ لا يخفى ما
في خفاء جريان ذلك العلة في هذا الحكم فافهم (قوله ضمن ما نقص ان لم يجدد فيه صنعة)
اذا يكون ربا كما في الزيلعي والشربلاية (قوله بنى في ارض غيره او غرس) واما لو زرع فان
بعد النبات فيؤمر الغاصب بقلع الزرع فان ابى فملغصوب منه ان يفعله بنفسه وان اهل
حتى ادرك الزرع فهو للغاصب والمالك تضمن نقصان الارض وهو معروف كما نقل عن
فتاوى ابى الليث وان قبل النبات يخبر بين ان يتركها حتى تثبت فيأمره بقلعه وبين ان يعطى
ما زاد والبذر فيقوم مبذورة بذره له حتى القلع ويقوم غير مبذورة فيعطى فضل ما بينهما
على ما نقل في المنع عن المجتبى مصححا اباه وعن الثاني مثل بذره على ما نقله الدر عن الصيرفة
بكونه مختارا ثم قال الدر في محل آخر من كتاب الغصب ولو زرعها يعتبر العرف فان اقتصموا
الغلة انصافا او ارباعا اعتبر والا فالتأرجح للزارع وعليه اجر مثل الارض انتهى لعله نقصان
ثم قال واما في الوقف فيجب الحصص او الاجر بكل حال فصولين انتهى بقي انه لو زرع ارضه
ثم زرع آخر فثبتا فالنات للثاني عند ابى حنيفة رحمه الله وعليه للمالك قيمة بذره مبذورا
في ارض نفسه فان زرع صاحب الارض مرة اخرى وثبت البذر كلها لجميع النابت للمالك
وعليه للغاصب مثل بذره مبذورا في ارض غيره كما في بعض الفتاوى عن فتاوى الفضلي (قوله قيمة
الساحة) بالهاء المهملة بخلاف ما سبق لانه بالجيم المحجمة (قوله وان سود وبردى له كالحجرة)
ويحمل على اختلاف عصر وزمان اذ الاعتبار للزيادة والنقصان لا للالوان * فصل *
(قوله غيب ما غصب) الا ان يبرهن المالك نقل عن النهاية لا يشترط في دعوى المالك ذكر
اوصاف المغصوب بخلاف سائر الدعاوى قبل وهو الاصح وعن الخمواني ينبغي ان يحفظ هذه
المسئلة لانه اقام بينة انه غصب ولم يعين جنسه وصفته وقيته وانما كان اصح لاجل الضرورة
فان الغاصب ممنوع عن احضار المغصوب عادة (قوله او امانع بعد الطلب) فلو طلب المتصلة
لا يضمن (قوله فان كان في قيمة الولد وفاء) فلو ماتت وبالولد وفاء كفي (قوله فانت) وفي اراد

لفظ الفاء اشارة الى ان الموت يكون سبب الولادة ولهذا قيد في بعض الكتب بكون الموت
 في نفاسها (قوله ضمن قيمتها) اي يوم علمت وهو الاسخ وقيل يوم الغصب وعندهما لا يضمن
 كالخبرة بل عليه نقض الجبل كافي الشرب لالبية عن المواهب (قوله بعد الرد) الظاهر انه ظرف
 لفعلي القتل والدفع (قوله فانها ترجع بقيمتها على الغاصب) المراد من هذه القيمة هي القيمة
 يوم الغصب والمراد من القيمة فيما نحن فيه يوم العلوق فا فترقا فقياس احدهما على الاخر
 حتى الصحة (قوله ليبقى عند فساد الرد) اي حتى يبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها
 محمولة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردها بخلدت فانت به كما في الملتقى (قوله لا يضمن
 بالغصب) اي بالغصب المجرد عن الاعمال وقوله والاتلاف بمعنى استيفاء المنفعة كما يظهر
 شرحا فهذا معنى ما عبر بعضهم منافع الغصب استوفائها او عطلها لا يضمن (قوله وقفا)
 اي للسكنى او للاستغلال او مال النيم وكذا المعد للاستغلال بان بنائه لذلك واشترائه لذلك
 قيل او اجاره ثلاث سنين على الولاء ويشترط علم المستعمل بكونه معدا وان لا يكون المستعمل
 مشهورا بالغصب ولو اختلفا في العلم فالقول له بيمينه لانه منكروا والاخر مدع وبموت رب الدار
 وبيعه يبطل الاعداد ولكن اذا سكن بتأويل ملك كبيت سكنه احد الشركاء في الملك
 ولو لقيم بخلاف الوقف او بتأويل عقد كبيت الرهن والتفصيل في الاشياء والدر (قوله
 واتلفها آخر) سواء كان مسلما او ذميا (قوله بخلاف مال الذمي) ان لم يكن المتلف
 غير الامام او ماوره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الرق خلافا لمحمد والضمان في مينة
 ودم اصلا (قوله لو اتلفها ضمن لا او تلفا) وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مدبوغا
 ورد ما زاد الدبغ والغاصب حبسه حتى يأخذ حقه (قوله ولو اتلفه لا يضمن) كما وتلف ولا ضمان
 باتلاف الميتة ولو لذي ولا باتلاف متروكة التسمية عمدا ولولم يبيح (قوله بكسر معرف)
 بكسر الميم آله الله قال ابن الكمال ولو لكانفر (قوله يضمن الخشب المنخوت) وعن ابي حنيفة
 قيمته خشبا مخلعا يعني قيمته لما يصلح لغير الله وكذا الملح وقال قاضيخان فيضمن قيمته قصعة
 بوضع الثريد في الدف واما طبل الغزاة والصباين والدف الذي يباح ضربه في الوس وطبل
 الخاح ودف للصبية تلعب به في البيت فضمنون اتفاقا كما يأتي (قوله وقد مر معنا) ما مر هو
 معنى السكر بانه التي من ماء رطب فقط واما معنى المنصف فلم يمر لكن نقل عن الكافي السكر
 التي من ماء الرطب اذا اشتد والمنصف مذهب نصفه بالطبخ (قوله النطوح) يقال كبش نطوح
 اي ضارب بالقرن (قوله حل قيد العبد) هذا ان اكتفى بما ذكر وان زاد في الطير كس كس
 وفي الدواب هس هس وفي الحمامة هرهر يضمن اتفاقا ولو شق الزق فسال او قطع الجبل فسقط
 وتلف ضمن اجماعا (قوله لوسعي بغير حق) ولومات الساعي فلمسعي به ان يأخذ الخسران من
 تركته في الصحاح ولومات المشكوك عليه بسقوطه من سطح خوفه غرم الساعي دينه وكذا لو اخرج
 سته فانه يضمن ارشه كذا في البحر والمنح وفي البرازي ولولد ظالم على رجل حتى اخذ ماله ضمن
 الدال على قول محمد والغتوى على هذه الرواية ثم في المنح هل يعزر الساعي مع تغريمه للمسعي به
 لم أقف بخصوصه لكن ينبغي ان لا يتوقف في تعزير لارتكابه معصية لاحد فيها كما افاده بعض
 المحققين ونقل الغير عن الخيرية بلزوم التعزير بالبيع لارتكابه معصية هي اذية المسلم وفي البرازية
 كان السيد الامام ابو سجع يقول بناب قاتل الاعونة (قوله امر عبد غيره) اعلم ان الامر لاضمان
 عليه بالامر الا في ستة اذا امره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر ورجع على الامر كافي الاشياء

(قوله استعمل عبد الغير نفسه) اى الحاجة نفسه كاستعمله (قوله وقال العبد انى حر) عن العبادية
 جاء رجل الى آخر وقال انى حر فاستعملنى فى عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر انه عبد ضمنه علم ولم يعلم
 (قوله لئلا كنت) فلولقا لئلا كل انت وانا ضمن قيمة كله لانه استعمله كله لنفسه كما فى الدر (قوله)
 غلام جاء الى فساد وقال فصدنى فقصده متعارفا اولاً فأت من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة
 الفساد وكذا النصيب يجب دية على عاقلة الفساد كذا فى الدر عن العبادية غصب عبد او ماله
 المولى صار غاصبا للمال ايضا فيضمن ثيابه ايضا بخلاف الحر ﴿كتاب الاكراه﴾ (قوله)
 فلا يصح ما قال فى الهداية) اقول مراده فيفوت رضاه فقط وقد اشار اليه العلامة ابن الكمال فى
 الايضاح بقوله فيفوت رضاه ولا يفسد اختياره وقال فى حاشيته نصريحاً لرد الشارح هذا ظاهر
 بقرينة المقابلة فى وهم انه جعل قسم الشئ قسم جاله فقد وهم انتهى والمراد من الشئ عدم الرضا ومن
 قسمه فساد الاختيار (قوله والعجب ان صدر الشربعة) لا يخفى ان ما ذكره فى احد كتابه يكون قرينة
 لما اراده فيما وقع فى كتابه الاخر وقد قرر فى محله ان المطلق يحمل على المقيد فى مثل ما ذكره هنا
 على ان قول صدر الشربعة فيفوت الرضا الخ يفسر مراده على ما رتضاه صاحب الدر ففضية
 التعجب يمكن ان ينعكس عليه كفضية اثبات الشجرة عن الثمرة (قوله متفاوت بحسب الاشخاص)
 فان الاشراف يغمون بكلام خشن والارذال ربما لا يغمون الا بالضرب المبرح كما فى الايضاح (قوله)
 فبالاول رخص) فلواكره على اكل ميتة مثلاً بغير الملقى لا يحل اذ لا ضرورة فى اكراه غير الملقى
 لكن لا يحل للشرب للشبهة (قوله رخص) اى حل وقيل بل فرض (قوله ثم فى هذه الصورة)
 الا اذا اراد به مغايضة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم ابا حته بالاكره لاياً ثم خلفه فيعز
 بالجهل كالجهل بالخطاب فى اول الاسلام وفى دار الحرب (قوله كلمة كفر) او بسب النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم كما فى القدورى (قوله وقلبه مطمئن بالايمان) فلا يكفر لكن بانته امرأته
 قضاء لادبائه (قوله اى صار مأجور) التركة الاجراء المحرم ومثله سائر حقوق الله تعالى كافساد
 صوم وصلوة وقتل صيد حرم او فى احرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب كذا فى الدر عن الاختيار
 (قوله ورخص ايضا) قال ابن الملك ويوجران صبر (قوله مال مسلم) وكذا مال ذمى فالخصيص
 لبس بحسن (قوله الا ان يعلم انه لولم يقتله) فى الحصر نظر لانه يجوز قتله عند اخذ ماله سرقة
 او غصبا ان لم يندفع بغير هذا الطريق وباتيانه حليته والذمى كالمسلم وقد مر (قوله الحامل
 هو المكره) بالاكسر (قوله ولا يرضى) بالاول هذا مما يحتاج اليه لا نفهامه لكون سوق الكلام فيه
 (قوله زنا الرجل) قيد بالرجل اذ فى زنا المرأة يرضى لها الزنا فيه قبل فيه اشارة الى انها لا تأثم
 كما فى الكافى (قوله لكن لا يحد استحساناً) بل يغرم المهر ولو طاعة (قوله اى لم يسقط الحد فى
 زناه) اورد ان هذا يخالف لما رأينا من الكتب الا الحائنية على طريق المفهوم فليست فى
 فى الدر ظاهر تعليلهم ان حكم اللواطة حكم المرأة لعدم الولد فيرخص بالملقى الا ان يفرق
 يكونها اشد حرمة لانها لا يتبع بطريق ما لوكون فيحبها عقلاً ولذا لا تكون فى الخفية على الصحيح
 (قوله كما فى سائر البوع الفاسدة) لكن يصح هذا باجادة المالك بخلاف سائر البوع الفاسدة
 (قوله وارضاء شرط صحة هذه العقود) ولهذا اذا وبت مهرها لية الزفاف بالخام جماعة
 اجتمعوا عليها خوفاً من الناس وحياء لا يصح كما نقل عن قاضيان (قوله واقاراه) وما فى
 البرازية والاشباه عن الظهير بانه اقرار السارق مكرهاً صحيح على ما فى بعض المتأخرين
 فقال فى بعض الفتاوى عن سرقة جامع الرموز انه لا يفتى به لانه خلاف الشرع لكن فى التنوير

اكره القاضى رجلا ليقرب بسرقة او قتل رجل بعد اولى بقر بقطع رجل بعد فاقرب ذلك
 فقطعت يده او قتل ان كان المقر موصوفا بالصلاخ اختص من القاضى وان كان متهم بالسرقة
 معروفا بها او بالقتل لا يقتص من القاضى استحسانا ونقل المسئلة في الدرع الخائصة (قوله بناء
 على اصلنا) هذا اذا كان المكره حاضرا وقت التسليم والا فلا اكراه على الهبة لا يكون اكرها
 على التسليم قياسا واستحسانا ذكره الشرنبلالى عن البرازية (قوله فان ضمن الحامل) فلو كان
 الضامن المشتري لا يرجع على الحامل (قوله نفذ كل شراء) اى جاز على ما حققه ابن الكمال
 ولا ينفذ كل ما كان قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على يابعد (قوله فيعود الكل جائزا) ويأخذ
 الثمن من المشتري الاول لزوال المانع بالا جازة هذا بخلاف الفصولى فانه اذا اجاز واحدا
 من البيوع يجوز ما اجاهه بعينه (قوله ككاحه) ولو بغير ملحى واما حكم المهر فذكر في
 الشرنبلالية (قوله واعتاقه) لو بالقول لا بالفعل كشرء قريبه كما في الايضاح (قوله قبضاف
 تقريره الى الحامل) اعترض عليه صد الشريعة بان المهر يجب بالعقد والطلاق شرط والحكم
 لا يضاف اليه وايضا سقوطه بالفرقة مجرد وهم فلا اعتبار له اجاب عنه ابن الكمال اما عن
 الاول فغنناؤه عدم التأمل في وجه التضمن واما الثانى فان كونه وهما لبس بشى لانه قد يقع
 وقد اعتبره الشرع وبين حكمه فالقول بانه مجرد وهم من سوء الفهم وقوله فلا اعتبار له
 جراءة خارجة عن الادب وايضا اجاب عنه بعض المحشين الشرط اذا كان بمعنى العلة
 يضاف اليه الحكم كحفر البئر وشق الزق فكذلك الطلاق فقوله المهر قبل الدخول في شرف
 السقوط للفرق بين الطلاق قبل الدخول وبين الطلاق بعده لا لايجاب الحكم حتى يتوجه
 عليه ان هذا مجرد وهم فتدبر انتهى ملخصا (قوله ورجع الفاعل) والاولاء للفاعل (قوله ونذره) وكذا
 كل ما يقرب به الى الله تعالى كالصدقة والحج والغزو والهدى سواء ملحى ولا (قوله اى لم يقل
 مع مالك) والحيلة فيه ان يقول من ابن اعطى ولا حال لي فاذا قال الظالم بع كذا فقد صار كرها
 فيه كما في البرازية ثم فيه اشارة الى ان الامر من السلطان اكره وان لم يتوعده واما امر الغير
 فلا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضرا بخاف على
 نفسه وتلف عضوه كما في الاشباه وفي الدرويه بقتى وفي البرازية الزوج سلطان زوجته
 فيتحقق منه الاكراه (قوله خوفها الزوج بالضرب) حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر
 على الضرب في الدرع ونجم القناوى منع امرأته المريضة على المسير الى ابويها الا ان تهب
 المهر فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة فلوزوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منها
 الاب الا ان يشهد عليها انها استوفت منه مبرات امها فاقرت ثم اذن لها بالزفاف فلا يصح
 اقرارها لكونها في معنى المكره وبه افق ابو السعود مفتى الروم

كتاب الحجر

(قوله منع نفاذ التصرف القولى) يرد عليه بحسب تقييده بالنفاذ ان نحو حجر المفتى الما جن بمجرد
 منع التصرف اذ يأتى ان تصرفهم نافذ وحجرهم بمعنى المنع عن التصرف الحسى وحجر الحسى
 والمجنون فيما يكون ضرا محضا حجر عن اصل التصرف القولى كما يكون الحجر في الدائر بين النفع
 والضرحرا عن وصف النفاذ ويرد عليه بحسب تقييده بالقولى خروج منع الرقيق عن نفاذ
 نصرفه الفعلى في الحال عن الحد والجواب انه لبس بحجر في الحقيقة مردود بان هذا من
 تحقيق معنى الحجر ولذلك كلفه قال بعض المحققين الحجر امانام وهو المنع عن اصل التصرف ومتوسط

وهو المنع عن وصفه وهو النفاذ وضعيف وهو المنع عن وصف وصفه وهو كون النفاذ حالا
 وغير التعريف الى قوله هو منع عن التصرف او وضعيف وخطا من قصر على المنع عن التصرف ومن
 قصر على المنع عن نفاذ التصرف (قوله فان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل) هذا
 مخالف ونقل عن الكفاية من ان الذي يفتى ويحكمه مكن هو عاقل (قوله واما المعتوه فحكمه
 كالصبي) العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه (قوله ومجنون مغلوب) اي صار مغلوبا للمجنون
 حيث لا يفتى اي لا يزول عنه ما به من الجنون قويا كان او ضعيفا احتجز به عن الذي يجزى ويفتق لانه
 كالنوم نص عليه ابو الحسن الكرخي كذا في الايضاح فافهم من قوله مغلوب مناف لمنطوق قوله كان
 ناقص العقل الخ كما عرفت (قوله اتفأولذ لا يتوقفان ولا ينفذان) اي طلاق الصبي وطلاق المجنون
 فالاول افراد الصغيرين واما على ما وقع العبارة في الهداية فالصغيران للطلاق والعناق ولا يخفى عدم
 صحته هنا (قوله وقبل الشارع شهادة بعض) قبل والاقرار شهادة المقر على نفسه معنى لعل
 المراد من قول البعض هو ما يتعلق بالديانات الذي يقبل فيه قولهما وبس فيه ابطال ملك
 المولى برده عليه انها عند الطلاق تأخذ مهرها من رقبته معجلا الا ان يقال انه رضى به عند الاذن
 بالكناح (قوله لانه متى على اصل الحرية) لا يخفى ان المظلوب تجبيل الحد والعقود واللازم من
 الدليل هو الثاني فقط والمقايسة لا تجري في العقوبات الا ان يحمل على الدلالة او يفرق بين
 القياس في تخريج المسئلة وفي تفهيمها او يقال المراد بالحد ما هو من قبيل الدم (قوله خير وليه)
 فان لم يفعله فباطل كما في الدر عن النهاية (قوله بخلاف الاتهاب) اوردان الاتهاب وكذا الطلاق
 والعناق بس بعتدوا وجب الاتهاب قبول الهبة وهو بعتدوا والطلاق والعناق قد يحتاجان الى العقد
 اذا كانا على مال لكن برده عليه ان الاتهاب قد يحتاج الى الاذن ككون الهبة مما لا منفعة له ويحتاج الى
 التفقة (قوله ان اتفأولذ) اي مقوما من مال او نفس (قوله على تنذير المال ولو في الخير) كان صرفه
 الى نحو بناء مسجد عندهما وتمهده في فوائد شتى من الاشياء (قوله يعلم الناس الجليل) اي الباطلة كتعليم
 اردة لتبين من زوجها وتسقط عنها الزكوة وايضا لا يبالي الحلال من الحرام وفي الشر نبلالية
 عن الحائض او يفتى عن جهل (قوله فان دابته اذا ماتت في الطريق) لا يخفى في عدم انتظامه
 مع قوله هو الذي يكلم في الخ الا ان يقال فيه اشارة الى تفسيره (قوله وبعده يسلم ماله اليه) اي
 وجوب باحتي او منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لاضمان كما في المحتج وغيره (قوله ولو بلا رشد)
 والرشد ما هو المذكور في قوله تعالى فان اتستم منهم رشدا وهو كونه مصلحا في ماله فقط ولو فاسقا
 قاله ابن عباس كذا قالوا (قوله لا عرشد وعقاره) خلافا لهما قال في التور وبه يفتى وفي الدر كذا في
 الاختيار وصححه في صحيح القدوري ويبيح كل ما لا يحتاجه في الحال ولو اقر بماله لزمه بعد الدينون
 ما لم يكن ثابتا بدين او علم فاض فاطلقه الثاني و اجاز ما صنع المحجور قال في الدر كذا
 في الخاتمة وهو ساقط من الدرر والمنع انتهى فعلم انه قيد لا بد منه **فصل**
 (قوله فالاصل ان البلوغ يكون بالازال) ولهذا اكتفى به بعضهم واما عدم ذكره في الصبية
 صريحا لانه فلما يعلم منها واما آخره في الذكركم ان المناسب على هذا تقديمه فلان تعلق العلم
 بحسب فهمنا يكون بالاحتلام والاحبال ادل واكثر (قوله حتى) اي لا يحكم لو فصل الفاء
 وقال فلا يحكم بالبلوغ حتى يتم لكان احسن وقد مر امثاله كذا قبل (قوله به يفتى) قبل عن
 صدر الاسلام يجب الافتاء في زمانا على قولهما لقصر اعمار اهل زماننا (قوله كانا كالبالغ)
 لكن ينبغي ان يقيد بقوله ان لم يكذبهما الظاهر قال في الدر على تقييد التور كذا قبله

في العمادة وغيرها فبعد ثنتي عشر سنة يشترط شرط آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال
تحليم مثله والا لا يقبل قوله شرح مجمع وهو بانية (قوله حكما) اقول فلا يقبل بحوده البلوغ
بعد اقراره مع احتمال حاله فلا يتضمن قسمته ولا بيعه وفي الشريعة لا يقبل قول المراهقين
قد بلغنا مع تفسير كل بماذا بلغ بلايين * كتاب المأذون * (قوله مطلقا) اي
لا يتوقف ولا يتخصص (قوله واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والولى لوصبيا
وعند زفر والشافعي هو توكيل وانا بة كذا في الايضاح (قوله والوكيل بطليه من الموكل)
اي تصرف العبد ليس بطريق الوكالة كما هو قول الشافعي بل بطريق الاصالة فاذكره الشارح
ثمرة الخلاف (قوله ويتصرف العبد لنفسه) ولا يلزم منه ان يكون ما تصرف فيه ملكه (قوله
بخلاف ما اذا اذن) والحاصل ان الاذن بالتصرف النوعي اذن بالتجارة وبالشخصي كطعام
الاكل ودابة الركوب وعبد الاستخدام (قوله ملك الاجنبي) سوى بينهما الزبيلي وغيره وجرم
بالنسوية ابن الكمال والمتنق ورجحه في الشريعة بانية بان مافي المتون والشروح اولى بما في كتب
الفتاوى قال في الدرر في حفظ وقد اولى بعضهم عبارة الخاتبة على وجه يوافق على ما ذكر (قوله
ولا يكون اذ ناله) في بيع ذلك الشيء فلا ينفذ على المولى بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير
ما دوننا قبل ان يصير ما دوننا وهو باطل وفي القهستاني قيده بالبيع دون الشراء من مال
مولاه اي فيصح فيه ايضا قال في الدرر فيفتقر الى الفرق كذا في الدرر (قوله فلو اذن العبد
مطلقا) اورد ان هذا الاطلاق قد فهم من قوله ولا يتوقف ولا يتخصص بطريق الاولوية
يعني دلالة فقيه تكرار ورفع بان ذكره هناك ثمرة الخلاف دون بيان الحكم لا يخفى ان هذا اعم
يتصور عند ذكر الخلاف وذا متف هنا ولو شرعا لاول ان يقال ذكره هناك رد الشافعي
اذ عنده انه لو قيد لا يعم تأمل ولو فسر قوله مطلقا بقوله سواء كان بقيد او بلا قيد لم يتوجه
السؤال ولم يتجح الى الجواب والقول ان مراده من قوله في تفسيره بان يقول الخ اي مثلا او مراده
من التجارة في قوله في التجارة متناول لما يكون بقيد وبلا قيد اي في هذه التجارة او المطلق
وان امكن في ذاته لكنه بعيد ولا يبعد ان يقال الاطلاق هنا اعم مما يكون ابتداء كما هو الظاهر من
تفسير الشارح وانه في تخصيصه بنوع او غاية العموم كما اشار اليه آتفا وهذا في غاية الحسن
في ذاته ودافعه لا يتوهم انه يفهم منه بطريق مفهوم المخالف المعبر في الروايات ان الحكم متف
عند عدم الاذن مطلقا والامر ليس كذلك اذ هذا الحكم جار في المطلق والمقيد نعم تفسير
الشارح لا يلايمه (قوله يأخذها قبالة) اي بالقبلة بفتح القاف بمعنى الحجة والمراد استقلال
في التصرف على ما قيل (قوله ويشارك عنا) اي لامفاوضة (قوله ويقر بدين لغير زوج)
ولو اقر بغير الهؤلاء صح ان لم يكن مدبونا كما نقل عن الوهبانية (قوله ويهدى طعاعا يسيرا)
اي بما لا يعد سرفا ويقاد انه لا يهدى من غير المأ كقول اصلا كما صرح به في الايضاح ويقاد
ايضاح المحجور لا يهدى شيا وعن الثاني اذا وقع للمحجور قوت يومه فذاع بعض رفقائه
للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر (قوله ويضف من يطعمه) اي يتخذ
ضيفا يسيرة بقدر ماله (قوله ولا يبرأ) الصواب ولا يبرئ (قوله وغرم وديعة وغصب) هذه
امثلة الثاني كما ان ما قبلها امثلة الاول (قوله يباع فيه) اي يبيعه القاضي وفيه بحث مذكور
في الشريعة بانية (قوله اشارة الى ان البيع) فسر ذلك ببيع العبد نفسه لكن هذا مع كونه مستعبدا
في نفسه مخالف لما فسر آتفا من بيع القاضي وهو مأخوذ من النهاية (قوله وبتملق بكسبه)

اى يتعلق الدين بكسبه (قوله وان لم يحضر) اى مولاه لكن يشترط حضور العبد لانه الحاصل
 فى كسبه (قوله لانما اخذه مولاه) وكذا كسبه الخاصل قبل الاذن مطلقا فلما كنسب المحجور شئنا
 واودعه عند آخر وهلك فى يد المودع للمولى نصمينة لانه كودع الغاصب نقله الدرع شيخه (قوله
 ان علم به اكثر اهل سوقه) هذا فى الحجر الفصدى واما فى الضمنى فلا يكتفى عن النهاية (قوله
 وجنونه مطبقا ولحوقه) وكذا يجنون المأذون ولحوقه وان لم يعلم احده لانه موت حكمها
 (قوله فلم يعتق عبد كسبه) يعنى اذا اعتق المولى عبد عبده المأذون لا يصح (قوله وعليه
 قيمته موسرا) ولو معسرا فلهم ان يضموا العبد المعتق ثم يرجع على المولى كما فى الايضاح
 (قوله والمحيط به الدين مشغول بها) ولهذا اشترى ذارحم محرم من المولى لم يعتق وايضا
 او اتلف ما فى يد من الرقيق ضمن (قوله ولا يبيع منه بتقصان) ولو بغير يسير كما عن بعض
 شروح الهداية (قوله لانه متهم فى حقه) اى فى حق المولى لانه يميل الى مولاه نحو شيا
 عن غرمانه (قوله مديونا محبطا اولا) كما صرح به صدر الشريعة ومثى عليه ابن الكمال
 وما فى الزيلعى من التقييد بكون العبد مستغرقا بالدين قيد اتفا فى اودال على المقصود
 عبارة ودلالة لى عبارة فقط (قوله يبيع عبدا مؤذون له) اى باعه سيده وقيد بعضهم بقوله
 اى يبيع باقل من الديون (قوله وغيبة المشتري) لعل الصواب هذا لكن وقع ما عندنا من النسخ
 بل فى نسخ صدر الشريعة والاصلاح والنسخ والدرونى بعضها عينه من التعيين وفى بعضها
 عينه من التعيب فالظاهر كلها من سهو الناسخ كما يدل عليه صريح السباق ثم انه انما قيد به
 لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع الا ان يقضى المولى ديونهم لاحقهم تعلق
 برقبته (قوله او البايع) وهو المولى كما عرفت آنفا (قوله ان رد على مولاه بعب) ظاهرا لاطلاق
 لكن ينبغي ان يقيد بما قبل القبض او بعده بقضاء فلورد بعد القبض لا بقضاء لا سبيل
 لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى اقالته وهى بيع فى حق غيرها كذا فى الزيلعى
 ومثى عليه فى الدرر لكن يرد عليه ان التعيب من المشتري كيف يتصور بلا قبض (قوله وايهما
 اختار) ضمير التثنية راجع الى البايع والمشتري وضمير اختار الى الغريم (قوله ان باعه معلما) يعنى
 مقربه لا منكرا فائدة التقييد تظهر فى المسئلة القابلة ولا يخاصم الغريم مشتريه فان دل
 بمفهومه على انه يخاصم مقرا فلا بد فى المسئلة من فرض العلم حتى يتيسر تصور الانكار حمرة
 والاقرار اخرى وايضا فائدته سقوط خيار المشتري وقال صدر الشريعة وانما قال معلما بدينه
 لان البايع اذا اعلم المشتري كون العبد مديونا والمشتري رضى بذلك يوهم ان ينفذ البيع برضاء
 البايع والمشتري فنقول ان مع هذا يكون للغرماء ولاية رد المبيع اذا لم يصل الثمن اليهم انتهى
 (قوله فللغريم رديعه) قال صاحب المتع هذا اذا كان اندين حالا وكان البيع بلا طلب الغرماء
 والثنى لابقى بدينهم والا فالبايع نافذ زوال المانع (قوله ولا محابة) هذا مستدرك بل موهم شرطية
 المحابة هنا وليس كذلك نعم ان محله مناسب للمسئلة الاولى كما فهم عن كتب القوم (قوله اذا
 انكر المشتري الدين) فلما اقر فخصم وكذا الحكم فيما لو كان الغائب المشتري (قوله لان امور
 المسلمين) ومفاد تقييد المسئلة بالمسلم كما صرحه ابن الكمال ونقله الدرر (قوله لا الصبي العاقل) وكذا
 المعتوه وجه اكتشافه لكونه متبوعا للمعتوه كما قال آنفا وحكمه حكم الصبا مع العقل (قوله المولى
 الاب) اى ولي الصبي والمعتوه (قوله ثم وصيه ثم القاضى) ذكر فى الزيلعى بعد وصى الجد ثم الوالى
 ثم القاضى مقدما على القاضى ويمكن ان يقال ان ولاية القاضى مستفادة من طرف الوالى

فكانهما يتقاربان تأمل وأورد عليه بما في الخلاصة من ان القاضي اذا اذن للصغير وابتاع ابوه
يصير ما ذونا فانه يستلزم تقدمه على الاب ودفع ان ما في الخلاصة اذا كان في الاب تغت وقصور
(قوله بما معهما من الكسب) اي من مال التجارة (قوله يعني ماورثاه) يعني لبس هو مال ابي
بل لفلان (قوله صح) في ظاهر الرواية يخدشه ان تصرفهما فيما هو ضرر محض لبس بصحيح
قطعا كما مر فلا يفيد انضمام رأي المولى كما سيذكره **كتاب الوكالة** * (قوله وجه
المناسبة) اعتذار لتغيير ترتيب القوم كما في نظائره (قوله التوكيل لغة) الاولى ان يكتفي به ولم يتعرض
لكنونه بمعنى الحفظ (قوله لم يقل اهل التصرف) مبناه المعاد المنكر غير الاول كما ان المعاد
المعرف عين الاول (قوله ويعرف الغبن) اورد ان معرفة فرق الغبن يحتاج الى الفقه ورد
ان ذلك ان اراد به تفصيل المفهوم الشرعي وليس كذلك بل تغيير احدهما عن الآخر ويقدر
عليه عوام التجار بلا فقه (قوله والحر البالغ) فيه استدراك للاغناء عنه بقوله فصيح توكيل المسلم
عنه كما قيل لكن فيه خفاء لا يخفى (قوله بكل ما يعقده بنفسه) يرد عليه بما مر انما من توكيل
المسلم الكافر وكذا العكس وابتوكيل بالاستقراض لانه يجوز مباشرته بنفسه ولا يجوز له
التوكيل فيه حتى انه يقع الغرض للوكيل ولهذه المسئلة مباحث مذكورة في الحاشية الواثية ثم اورد
عليه بان الصواب ان لا يذكر قوله والتوكيل ويكتفي بتعلق الجار الى قوله فصيح لا يخفى ان مثل
هذا القدر من الزيادة مستفيض في العبارة على انه لو اکتفى لتوهم تعلقه اي الجار على التوكيل
ونحوه (قوله حتى صرح به ايضا) اي صرح بان يوكل غيره (قوله بالخصوص) الظاهر ان
بادة التفرع نحو فصيح بالخصوص (قوله مريض بحيث لا يمكنه الحضور الى مجلس الحكم
بقربه) كما في الايضاح لكن قيل الاصح لو امكن الحضور بالركوب او الحمل لا يلزمه التوكيل
(قوله او مرید للسفر) قال ابن الكمال يكفي قوله انا ارید السفر لعل ما ذكر هنا قيد له وقال
بعضهم يحلفه القاضي (قوله او مخدرة) المحصر ممنوع بما في الزيلعي من زيادة قوله او حائضا
او نفساء والحاكم بالسجد والحض لا يرضى بالتأخير كما في البحر وبما في البرازية او محبوسا من غير
حاكم الخصومة وبما نقل عن الحائفة او لا يحسن الدعوى ثم انه لبس من الاعتذار كون الموكل
شریفا خاصا من دونه بل الشريف وغيره سواء كما في البحر وله الرجوع عن الرضا قبل سماع
الدعوى لا بعده (قوله لما فيه من نوع شبهة) كشبهة العفو والتصديق في القذف وشبهة
دعوى المال لا السرقة كما في صدر الشريعة (قوله جائز امره) وفي قاضيان جائز امره وهو
الظاهر (قوله حتى الطلاق والعناق) نقل عن الحائفة ووقع في قاضيان ان هذا مفيد بما اذا
دل دليل عليه كسابقة الكلام على ما اخذه ابو الليث وروى عن الامام كذلك بلا تنقيح بدلالة
الدليل قيل وعليه الفتوى ويؤيده ما في الاشباه الوكالة ان كانت طامة ملك كل شيء الا الطلاق
والعناق والوقف لكن قول الدرر حتى يبين خلافه يقرب الى ما اخذه ابو الليث (قوله تتعلق به)
اي بالوكيل اي ما دام حيا ولو غائبا ابن ملك كما في الدرر ثم انه يفهم من العبارة انه
لو لم يضاف الوكيل الى نفسه بل الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل قال في شرح الجمع وهذه
امر متفق عليه (قوله لان المشتري اجنبي) كما في عامة التسخح الصواب لان الموكل كما في نادر التسخح
لعل كون الموكل اجنبيا عند عدم اضافة العقد اليه ثم انه لو شرط عدم تعلق الحقوق الى
الوكيل فلفظ كما في التنوير (قوله والملك يثبت للموكل ابتداء) استشكل ان بين ثبوت
الملك له ابتداء وبين خلافه تناف وواجب ان معنى الخلافة كونه حاصلًا بواسطته

تصرف الوكيل لا يخفى ان قوله وحاصله ان الوكيل الى آخره سوق لاثبات الفرق وما ذكره لبس
 بخارج عنه (قوله وحقوق عقد بضيفه الى الموكل) يعني يجب اضافته الى نفسه فانه لو اضافته
 لنفسه لا يصح كما في الايضاح (قوله وصرح عن انكار) قيده به لانه لو عن اقرار يصح اضافته الى
 كل منهما (قوله واقراض) وكذا شركه ومضاربة (قوله ويصحح به ما قاله صدر الشريعة)
 اقول مراد صدر الشريعة ان المفهوم من كلام القوم ان كل عقد يلزم اضافته الى الموكل
 فحقوقه متعلقة به فهذا الدليل جار في الصلح عن اقرار مع تخلف الحكم اذ حقوقه راجعة الى
 الوكيل مع لزوم اضافته الى الموكل فلا يكون ما ذكره الشارح سبباً لاضمحلال قول صدر الشريعة
 بل عين ما ذكره في الفرق (قوله ان اراد بقوله يتم الصلح) تريد قبيح اذا اعتبار الاضافة الى الموكل
 صريح في صوري الصلح في كلام صدر الشريعة (قوله لانه عين محل النزاع) قد عرفت آتقان محل
 النزاع ان الصلح عن اقرار مما يضيف الى الموكل مع عدم رجوع حقوقه بل الى الوكيل (قوله
 كان اعترافاً للصحة كلام القوم) قد عرفت بما ذكرنا ايضا عدم لزوم الاعتراف اذ لا ماساس له لمحل
 النزاع هذا لكن اشار الى الجواب عن هذا الاشكال صاحب الايضاح بمنع لزوم الاضافة الى
 الموكل في صورة الاقرار بل الموجود هناك مجرد صحة الاضافة الى الموكل لا لزوم اذ يصح اضافته
 الى الوكيل ايضا كما اشرنا اليه سابقاً فاصله ان قوله لافرق فيه بين ان يكون الى آخره ان اراد
 بالاضافة في صورة الاقرار اللزوم فلانسل ذلك اذ يصح بالاضافة الى الوكيل ايضا وان اراد
 الصحة فلانسل عدم الفرق اذ الاضافة في احدهما لازمة وفي الاخرى صحيحة ليست بلازمة
 (قوله والقول) مجرور معطوف على مجرور اللام ﴿باب الوكالة بالبيع والشراء﴾
 (قوله قال في الهداية) الظاهر فائدة النقل بيان الوكالة العامة ويمكن ان يكون ايضا توطئة
 للمسائل الآتية (قوله لم يكنه الايتار) اى قبول الامر وامثاله الجار متعلق بيصير كما ان الجار
 في ايصير متعلق بلابد (قوله صحت) جواب ان عممت (قوله فان بين النوع) مبنى للمفعول (قوله
 او بمن عين) نوعاً جله عين صفة لثمن (قوله يقع على البرد قبقة) قال في الايضاح قال بعض مشايخ
 ما وراء النهر الطعام في عرفنا ينصرف الى المهيا للاسكل كالحلم المطبوخ والمشوى ونحوه
 وقال صدر الشهيد وعليه القنوي وقبل ايضا كذا في الكفاية عن الذخيرة ومن هذا فهم عن
 كلام بعضهم كون العرف مداراً في هذا الامر مطلقاً ونقل عن العيني وبه يفتى اعتبار العرف
 كما في العين (قوله يعني دفع الى آخر دراهم) قيده به لما في الزيلى واذا لم يدفع اليه دراهم وقال
 اشترى طعاماً لم يجز على الامر (قوله يعني وكل بان يشتري بالالف) اى الف المعهود الذي هو
 الدين في هذا التفسير اشارة الى ان الاطلاق بعدم تعيين المبيع والتقييد بتعيينه خلافاً لمن وهم
 ان الاطلاق عدم تعيين الثمن هو الدين والتقييد بتعيينه (قوله فصار الاطلاق) صورة الاطلاق
 بان قال اشترى عبداً بالف من غير ان يضيفه الى ما عليه من الدراهم وصورة التقييد بان قال اشترى
 عبداً بالدراهم التي عليك كذا نقل عن غاية البيان (قوله بالعين منها) اى من الدراهم والدنانير
 (قوله واسقط) على المبنى للمفعول والا لا ينظم قوله باسقاط رب الدين (قوله من غير من عليه
 الدين) المراد منه هنا البائع (قوله بلاتوكيل يقضه) اى بلا تسليط عليه اذ يصح عليك الدين من
 غير من عليه الدين عند التسليط على ما فصل في الاشباه (قوله الا بالقبض) اذ الدين لبس
 ملكاً للموكل ما لم يقبض لكونه وصفاً ثابتاً في ذمة المدبون (قوله فيصير بيعاً بالتعاطي) اى
 حين القبض فقط (قوله عن ماله) لان ماله لم يولد (قوله لان ماله في يده) هكذا في اكثر

النسخ وهو الصواب خلافا لما في بعض النسخ لان ماليته (قوله وان لم يقل لفلان عتق) اى
 بمجرد الايجاب بلا احتياج الى قبول العبد (قوله لان المطلق) يحتمل الوجهين لا يخفى انه ينبغي
 ان يكون التوكيل السابق معينا لطرف الامثال (قوله وكل عبد من يشتري نفسه) لفظ عبد
 مرفوع فاعل ومن يشتري مفعول وضمير نفسه الى عبد (قوله والالف الذى رفعه العبد للمولى)
 هذا وان كان قيما للثاني فقط بحسب لكن ينبغي ان يجعله قيما لمجموع المستثنين كما يظهر من
 الزيلعي ويؤيده عموم التعليل لهما وهو قوله لانه كسب عبده فلا يرد ان هذا الدليل جار في الصورة
 الاولى مع تخلف الحكم او ان التخصيص للثاني يوجب مفهوما عدم كون الحكم كذلك في الاولى
 وليس كذلك تأمل (قوله فان كان العبد مغيبا) فلو كان حيا بالنسبة الى نفس الامر (قوله
 والمخبره) بفتح الباء اى المخبر بامر يملك المخبر استئنافه فالمراد بالامر الرجوع بالثمن والاستئناف
 الانشاء فالمضاف محذوف اى يملك استئناف سبه وهو العقد فالعبد ان كان حيا يمكن انشاء
 العقد فيه وان كان ميتا لا يمكن على ما قيل (قوله لانه انما يكون امينا) واجيب بان الامانة فيه يثبت
 بطريق الاقتضاء فان قوله للوكيل اشترى هذا العبد بالف بلا نقد الثمن اليه بمعنى اقرض لي
 من مالك الف واشتر به هذا العبد لا قبلي فيكون الالف عنده امانة معنى كما قالوا في اعتق عبدا
 عني بالف فتدبر انتهى وقال ابن الكمال لا يذهب عليك ان كلاما من التعليلين مخصوص بصورته
 ويمكن ان يقال ان مراد صدر الشريعة من الامانة قبول الوكالة نقدا الثمن اولا والتزام الشراء
 (قوله) لما تقرر من انعقاد مبادلة حكيمية) معنى يجري بينهما ما يجري بين المتابعين يرد عليه انه
 مناف لما مر من ثبوت الملك للموكل ابتداء الا ان يقال المراد من المبادلة الحكيمية من حيث ترتب
 آثارها لا من حيث تحقق حقيقة الملك على ما قيل واقول لا وجه لهذا الاشكال بعد تقييد
 المبادلة بالحكيمية (قوله وله ان يحبس) لعل اتيانه لقوله وبعده الى اخره لكن المناسب تركه
 (قوله وليس للوكيل شراء شيء بعينه) بخلاف الوكيل بالنكاح اذا تزوجها لنفسه صح والفرق ان
 النكاح للموكل لما يجب اضافته اليه فلم يضاف لكان غير الذى امر به بخلاف البيع (قوله لانه
 ليس بعقد) هذا اذا لم يحضر الموكل في مجلس العقد والا فلا يضره مفارقة الوكيل كذا في شرح
 المجموع وقال الزيلعي بعد النقل عن النهاية هذا مشكل فان الوكيل اصلي في باب البيع حضر
 الموكل اولا (قوله لان المشتري له) بفتح الراء اى الذى اشترى له وهو زيد هنا والضمير المجرور الى
 الموصل وهو اللام الداخلة على الصفة (قوله بشراء عبيدين معينين) قال في المتح وقيدنا
 بالمعينين تبعا للكثرة لكن لم يذكر الشارع حونا فائدة التقييد بالمعينين والظاهر انه اتفاق
 فتعير المعين كالمعين اذا نواه للموكل او اشتراه له ذكره شيخنا في بخره اقول فائدة
 التقييد مفهوم من قوله اذا نواه الى آخره (قوله فشرى احدهما) كذا في الكثر واورد عليه ان
 هذا اطلاق في موضع التقييد اذ حق المسئلة ان يقال فشرى احدهما بقدر قيمته او بزيادة يتغابن
 الناس فيها فان بزيادة لا يتغابن الناس فيها لا يصح الشراء لان الوكيل بالشراء ليس له ان
 يشتري بغبن فاحش بالا جاع بخلاف الوكيل بالبيع عند ابى حنيفة (قوله اما في الاول) وفي بعض
 النسخ في الاولى وهو الظاهر لا يخفى ان المراد من الصورة الاولى صورة عدم ذكر الثمن وما ذكره هنا
 ليس هذه بل صورة ذكر الثمن وهذه هي الصورة الثانية وان عنوان التعبير بقوله اما في الاولى
 يقتضى ذكر عدله فلعله هنا سهو من الناسخ فحق العبارة ان يقال اما الاولى ان التوكيل مطلق
 غير مقيد بشئ فله شراء كل منهما بقدر قيمته او اقل او بزيادة يتغابن الناس فيها واما الثانية

فلانه قابل الالف الى اخر ما ذكره واما الارادة من الاولى مضمون قوله فشرى احدها بنصفه واداء
 فهم عدل الاولى من مضمون قوله وابقل منهما مخالفة الى خير فيعيد كل البعد (قوله الفه) اى
 اعطاه يقال الفه بالف من باب الثانى كذا فى الوائى عن المصادر (قوله صدق الامر بلايين) قال
 فى الدر بعد تعييده منه بقوله بلايين كذا فى الدر و ابن كمال تبعنا لصد الشرى بعد حيث قال
 صدق فى الكل بغير الحلف وتبعهم المصنف لكن جزم الوائى بانه تحريف وصوابه بعد الحلف
 اقول انه قال فى تلك الحاشية ان هذا مخالف للعقل ولما فى الهداية وفصل كل التفصيل
 فليطلب ثمة وفى العرف ايضا انه ليس بمعلوم بل مطلوب بتصحيح النقل (قوله فيضن
 خمسمائة) قيل صوابه فيضن الالف لوقوع الشراء له (قوله فيقع) اى عنه قبل كانه سقط
 عن قلبه (قوله صدق) اى الامر بلايين قال فى الدر ايضا هنا قاله المصنف تبعنا لدر كاسر
 قلت لكن فى الاشياء القول للوكيل يمينه الا فى اربع فبالينة فتنه انتهى **فصل**
 (قوله الوكيل بالبيع والشراء) وكذا الاجارة والصرف والسلم ونحوها مع من ترد شهادته للثمة
 وجوازه بمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه (قوله وزوج عرس) الاظهر وزوجه وعرسه والقول
 بلزوم اختلاف الضميرين حينئذ لا ثبت له (قوله وسيد لعبده) يفهم منه جواز شهادة العبد لغير
 سيده وشهادته ليست بحجة مطلقة فالاولى وسيد (قوله وهذا موضع التهمة) ولهذا يجوز
 بيعه معهم باكثر من القيمة (قوله فيجوز بيعه لهم) دون نفسه وطفله وعبد غير المدبون (قوله
 والنسبة ان للنجارة) فان كان التوكيل بالبيع للحاجة لايجوز النسبة به يفتى على ما نقل عن الخلاصة
 وكذا كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كفى المنع وهذه اى النسبة ان باع بما يبيع الناس
 نسبة فان بطول المدة لايجوز كفى شرح المجمع (قوله او توى ما على الكفيل) وصورة التوى
 ان ترفع الحادثة الى قاض يرى راء الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذموم ماله فحكم ببراءة
 الاصيل ثم مات الكفيل مقلسا وتماه فى الوائى والشرى لالى (قوله فيما لم يكن له قيمة معلومة)
 بان لم يكن سعره معروفا ثم هذا التفسير للغبى البسرى اى ما دخل تحت تقويم المقومين وكذا
 الفاحش اى ما لا يدخل تحت تقويم المقومين هو الصحيح وقيل الفاحش فى العروض نصف
 عشر القيمة وفى الحيوان عشر القيمة وفى العقار خمس القيمة وفى الدرهم ربع عشر القيمة
 كفى الزبلى لان شراء البعض الخ علة لقوله لزم الموكل (قوله فيما لا يحدث) متعلق بعيب (قوله
 و باقراره) فى بعض النسخ انه من الشرى والصواب كونه من المتن ثم فى تخصيص هذا بالاقرار
 اشارة الى اختصاص الحكم به فلو بينة او يتكول يمين يرد على الامر (قوله فى عيب لا يحدث
 مثله) مستدرك بما تقدمه كما لا يخفى ثم انه قيل الاحتياج الى هذه الحجج اذا لم يعلم القاضى تاريخ
 البيع فى عيب لا يحدث الا اذا عاين البيع والعيب ظاهر او كان العيب مما لا يحدث بعد الولادة
 عادة كالاصبع الزائدة فلا يحتاج اليها كذا فى الوائى (قوله لان تقديره) اى كون البذل مقدرا (قوله
 وفى اختيار البائع) عطف على قوله فى الزيادة (قوله وهذا) اى عدم تصرف احد الوكيلين
 بدون الآخر (قوله ولم يكن توكيلهما) الصواب الموافق بقوله وذكر الثالث الخ وكان توكيلهما
 بلفظ واحد (قوله ذكر الاول المذكور) لبس الاول بل المفهوم من الاول وكذا اخوه فيندفع
 ماورد ان ظاهره انه مثال لما لا يمنع الاجتماع فيه وليس بظاهر لان الاجتماع فى الخصومة تمتع
 (قوله الا فى خصومة) لكن بشرط رأى الآخر فلو باشر احد هما بدون رأى الآخر لايجوز

واما حضوره فلبس بشرط وما ذكره ابن الملك من شرطية حضوره فضبعف الان يراد من الحضور
 اتفاق رايه معه لكن عند الانتهاء الى القبض فلا يجوز القبض حتى يجتمع عليه كافي النسخ عن الجوهرة
 (قوله ورد وديعة) الاولى ان يقال في المتن ورد عين ثم يفسر في الشرح بقوله كوديعة وعارية
 ومفصوب ومبيع فاسد كما فعله بعضهم بخلاف استزادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره
 بقبض شئ منه وحده كما في الدر عن السراج (قوله وقضاء دين) فيه اشارة الى ان اقتضاء الدين
 على خلافه (قوله امرها بايديهما) الصواب بايديهما بل يديهما (قوله او كان الطلاق
 والعنف بمحض) وكذا غير معينين كما في الدر فينبغي ان يشير اليه ايضا (قوله بل على التعاقب
 بخلاف الوصيين) فاذا اوصى الى كل منهما بكلام على حدة لم يجوز لاحدهما الانفراد
 كما سيأتي في بابه ان شاء الله تعالى وبخلاف المضاربة لاثنتين والقضاء والتولية على
 الوقف فليس لاحدهما الانفراد كما في البحر (قوله بقضاء الدين من ماله) او من مال موكله
 (قوله لا يجبر عليه) هذا اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى قال في الاشياء
 الا في مسائل اذا موكله بدفع عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او بعده في الاصح لو بخصومة
 بطلب المدعى وغاب المدعى عليه وفي فروق الاشياء التوكيل بغير رضى الخصم لا يجوز
 عند الامام الان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا او مريضا او مخدرا (قوله الا باذن آمره)
 الا اذا وكله بدفع زكاة فوكل آخر ثم وثم دفع الاخير جاز وكذا التوكيل في قبض الدين اذا وكل
 لمن في عياله (قوله من لا يلبى هذه) المسئلة هنا استطرادية ليست من فروع هذا الباب ثم الولاية
 في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم الى الجد اب ثم الى وصيه ثم وصى وصيه
 ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصى وصيه وليس لوصى الام ووصى الاخ ولاية التصرف
 في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه والجد وان لم يكن واحدا فما ذكر
 فله الحفظ وبيع المنقول للعقار ولا يشتري الا الطعام والكسوة كما في التنوير مع الدر
 باب الوكالة بالخصومة **ولهذا قلت لا يخفى ان ما ذكره انما يكون علة**
لمضمون قوله الوكيل بها لا بمضمون قوله وبالتقاضى فالصواب ان يذكر كون هذا قول زفر
بخصوصه ايضا كما نقل كونه كذلك عن الكافي (قوله وبالتقاضى) اى اخذ الدين (قوله يقال
اقتضبت المطلوب) التقاضى اللازم من هذا النقل الاقتضاء فالمطلوب ليس بلازم واللازم
ليس بمطلوب (قوله فانه مطاوع قضى) فيه نظر ظاهر (قوله وهو قاض) اى العرف حاكم
اى غالب على الوضع اى اللغة ومن ثم يرجع العرف عند تعارضه مع اللغة (قوله والوكيل بقبض
الدين) وكذا وكيل القسمة واخذ الشفعة ورجوع الهبة والرد بالعيب لكن مع القبض اتفاقا
(قوله يملكها) اى الخصومة اذا كان وكيل الدائن ولو وكيل القاضى بقبض دين الغائب
لا يملكها اتفاقا كما في شرح المجمع عن الخاتبة (قوله على الوكيل بنقلهم) الظاهر بنقلهما
يعنى اذا وكل رجل رجلا لنقل زوجته من مكان الى مكان آخر او نقل عبده كذلك (قوله لا يجبر
عليها) وقد عرفت المستثنى نقلا عن الاشياء واورد عليه انه سبق في باب برهن بوضع عند
عدل ان الوكيل بالخصومة اذا غاب موكله يجبر على الخصومة فينهما مخالفة ظاهرة ووفق
بجمل الالباء على الالباء حيث يكون الموكل حاضرا (قوله ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع) قبل
المفهوم منه عدم سماع بينة الخصم ولزوم اخذ حق الموكل والمفهوم مما سبق سماع البينة
في حق قصر اليد فتدبر الغاء من قوله مما سبق مضمون قوله فلو برهن ذواليد على الوكيل الخ

ولا يخفى انه في حق العين وهذا في حق الدين فافترا وكأن في قوله فتدبر اشارة اليه (قوله صح اقرار الوكيل بالخصومة) لا يغيرها مطلقا كالوكيل بالصلح وينبغي ان يقيد بالخصومة بغير الحدود والقصاص كافي الزبلي (قوله فشهد به شاهدان عند القاضي) والسرفيه ان المفوض اليه الوكالة بالخصومة والخصومة لا يكون الا عند القاضي فلا يكون وكلا في غير مجلس القاضي (قوله وان انزل به) اي بالاقرار (قوله فانه لم الزكن) اي الوكالة وهو العمل للغير (قوله بخلاف الرسول) وكذا وكيل النفس ثم اورد عليه ان الصواب ربطه على ما يأتي من قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن (قوله وبطل الوكالة) هو الصواب بخلاف ما في بعض النسخ الكفالة (قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن) قيل يشكل عليه وكيل الامام ببيع الغنائم (قوله ولو ادى بحكم الضمان) اورد عليه ان التبرع حاصل في ادائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون امره فليتأمل (قوله ان بقي) اي ولو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله كما في الدر عن الخلاصة (قوله وهو مظلوم) اي المديون المصدق مظلوم في اخذ الدين ثانيا (قوله والمظلوم لا يظلم غيره) اي لا يظلم المديون المظلوم الوكيل المحقق باعتزافه (قوله اي شرط على مدعي الوكالة) نحو ان قال ضمن لي ما دفعت اليك حتى اذا اخذتني الطالب ما اخذ ما دفعته اليك منك وتفصيله في الزبلي اودع اليه مكذبا له هذا مستدرك بقوله اولم يصدقه وتقابله ليس بصحيح الا ان يحمل قوله اولم يصدقه السكوت فقط والاولى ان يكتفي به ويعمم الى السكوت والتكذيب كما فعله بعضهم ثم زاد في التنوير هنا اوقاله قبضت منك على اني ابرأتك من الدين وقال الدر في شرحه فهو كما لوقال الاب للحنن عند اخذ مهر بنته اخذ منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فان اخذته البنت ثانيا رجع الحنن على الاب فكذا هذا بزازية (قوله فيدفعه اليه) هذا اذا قال ولا وارث له غيري وصدقه ايضا واذا لم يكن على الميت دين مستغرق ويستفاد منه لو انكر موته اوقال لا ادري لا يؤثر بالدفع (قوله وادعى الايفاء) وكذا الابرأه اواقاره بانه ملكي (قوله فيؤمر بالدفع ولو عقارا واستخلف الغريم دايته) اي عند حضوره لتجري النيابة في البين خلافا لفرقي صدر الشرعية ميل الى اختياره حيث قال اقول ان ادعى المديون انك تعلم ان الموكل قد قبض الدين وانكر الوكيل العلم ينبغي ان يستخلف لانه ادعى امر الواقربه الوكيل يلزمه ولم يبق له طلب الدين فاذا انكره يستخلف انتهى (قوله بخلاف مسألة الدين) حاصله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل النقص بخلاف الدين وليس في مسألة الدين اورد ان القضاء على ما في كتاب القضاء الزام على الغير بينة او اقرار او نكول ولا يخفى ان الامر بالنسليم عين الزام (قوله ينفقها على اهله) وكذا على بناءه او قضاء دينه او لشراء شيء له او صدقة عن زكاته (قوله فانفق عليهم عشرة اخرى) اي ناويا للرجوع (قوله فهي بها) اي العشرة التي انفقها يكون بمقابلة العشرة التي للموكل ثم هذا اذا كان وقت انفاقه باقيا وان اضاف الى غيره فلو كان وقت انفاقه مستهلكا او اضاف العقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالانفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة كما في الدر عن النهاية والبرازية وتماه فيه (قوله الوكالة المجردة) فسر ذلك بالمجردة عن احضار خصم يلزم بموجبها (قوله احدا للموكل قبله) بمعنى جانبه منصوب على الظرفية بحق وهو مبني مؤخر خبره للموكل والجملة صفة احدا كذا قيل (قوله جاحدا ذلك) اي التوكيل (قوله او مقرابه) اي التوكيل اورد ان اقرار حجة قاصرة فينبغي الاحتجاج الى البينة بعده (قوله لا يخفى انه ليس

الاحتجاج هنا بمجرد الاقرار بل بالبيئة على المقر واما سماع البيئة على المقر هنا فيخرج اليه
الجواب عن قول الاشياء لانسع الدعوى على مقر الا في وارث مقردين على الميت فقام البيئة
للتعدي وفي مدعى عليه اقر بالوكالة فثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا
يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا
اصلا انتهى فتأمل فيه ﴿باب عزل الوكيل﴾ (قوله ويعزل نفسه) ظاهره
الاطلاق لكن على ما في الاشياء هذا في الوكيل بالخصوص وبشراء المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق
وعتاق وبيع ماله وبشراء شيء بغير عينه (قوله باخبار عدل او اثنين) هذا ان اخبر فضولي
بلا ارسال فان ارسل يكفي كون الرسول مبرزا عدلا او غيره حرا او عبدا صغيرا او كبيرا على ما في
التوير صدقه او كذبه كافي متفرقات النسخ (قوله عدلا كان او فاسقا) اورد عليه بما ذكره
في مسائل شتى من قوله ويشترط لعزله خبر عدلين او مستورين والاحسن هو هذا اقول الامر
بالعكس لان ما ذكره وان كان موافقا لما في الكثر والكافي ولكنه مخالف لما في الهداية والتوضيح
وقد صحح في البحر جواز كونهما فاسقين وقد قرر في الاصول ايضا ان ما فيه الزام من وجه
دون وجه كعزل الوكيل فبشترط فيه اما العدد والعدالة (قوله لا يثبت العزل بالا عدد)
او العدد الاله الحصر ايضا ثم بثبوت العزل بمشأ فتهته او بكتوبه الا ان يراد ان الحصر
بالنسبة الى الفضول (قوله ولما لم يكن لذكر الوكيل تركته) قبل فائدة دفع توهم انتقال الوكالة
الى وصيه او وارثه او وكيله واستبعد وقيل يمكن ان يكون فائدة تظهر في تعليق الوكيل مثلا
اذا قال لعبد الموكل ان جاء زيد فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر فانت حر
التعليق بموت المعلق قبل حلول الشرط فتدبر انتهى (قوله يحنون احدهما) وقوله يلحق احدهما
هما كالموت فبني بناء على التعليق السابق ان يقتصر على ذكر الموكل وهو الصحيح في الشرع بلالية
عن المضمرات شهر وبه بقي وعن التجنيس وهو المختار وعن الغاية مثله وكذا في الدر عن
القهستاني والباقي وعن قاضيخان ان الفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله لكن في الايضاح
قد ريقول محمد احتياطا (قوله اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن) كما اذا وكل الراهن العدل
او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فظهر ان لفظ في بمعنى الباء فيندفع ما يتوهم
ان الإصواب في عقد الرهن (قوله وجعل امر امرأته الخ) اورد انه لا يتعلق به حق الغير اذ ليس
هو حقها اقول لا يبعد ان تفويض الزوج انما هو بطلب الزوجة ومصلحتها فكلها حقها (قوله
او تزويج امرأه او شراء شيء) الظاهر انها مع ما عيانا كاخوتهما (قوله ولو تزوجها بنفسه) لا يخفى
جريان العلة السابقة فيه كبريان علته في حكم ماسبق ايضا ففيه تأمل (قوله يعيب بقضاء)
الظاهر انه اتفقا اذ ما بارضاء ايضا كذلك بل بكل ما يكون فسحا كافي الدر خلافا لما في شرح
المجمع فليظهر عند الفتوى (قوله اذا وكل كل واحد من رجلين) اي وكل رجل رجلين كل
واحد منهما مستقل في الوكالة ببيع عبده (قوله فليكل منهما ان يبيعه) اورد عليه ان الذي
باعه اولاد قد انتهى وكالته بالبيع الاول فكيف يتصور بيعه ثانيا بلا تجديد توكيل ودفع ان
غرض الموكل لم يحصل بعد (قوله او بقي اثره) الظاهر انه عطف على قوله عاد وهو من قبيل
علقته بتناو ماء باردا فيكون بمعنى وتبقى الوكالة اذا بقي اثره ويكون نصريحا بما علم التزاما
عن قوله ويتصرف بنفسه بحيث يحجز الوكيل الخ على ما بينه في شرحه بقوله حتى ان الموكل
اذا طلقها واحدة الخ فلا يرد انه عطف على عاد ولا عودة في صورة بقاء الاثر وانه يلزم التكرار

بما سبق (قوله بافتراق الشرعيين) اى ولو بتوكيد ثالث ليشمل صورتى الشرح (قوله لانه عزل)
 يعنى ان العلم انما يلزم فى الحقيقى دون الحكمى وهذا عزل حكمى لانه لم تكن الوكالة مقصرا بها
 فهذا يعلم ان الاولى من النسخ ان يكون قوله اذ لم تكن الوكالة الخ باذ التعليلية لا باذ
 الشرطية وان كان له وجه (قوله او كلاهما) الاولى ان يقتصر على الاول اذ الثاني لبس له
 مدخل فى كونه من محتمل المسئلة (قوله فى حق غير الموكل منهما) يعنى بلا علم لانه عزل حكمى
 ايضا ففيه اشارة الى انه لبس بمعزول بالنسبة الى نفس الموكل لانه قصدى (قوله اذ لم يصرحا
 بالاذن) كائن هذا بالنسبة الى ما تقدم من قوله او كلاهما وقد عرفت ما فيه (قوله اذ لو بقى
 الافتراق على ظاهره) لعل ظاهرا الافتراق ما يكون من عند نفسهما يعنى بقصد هما فهذا
 لا يصلح علة لذكر الوجهين بل صلاحية لتفسير الوجه الاول فقط يعنى انما فسرنا الافتراق
 بهلاك المالكين الخ اذ لو بقى الافتراق الخ ومع هذا لا يلزم ما ذكره فى ثنائى الامر من قوله
 فلو افتراقا اذ الظاهر منه ما يكون بقصد هما وفسخهما (قوله لان البطلان حكمى) الاولى لانه
 عزل حكمى (قوله ذلك الاول كذا ما عندنا من النسخة) الظاهر الوكيل والموكل (قوله بابقاء
 ما وليه) اى اخذه (قوله وله مطالبة استبقاء ما وجب له) قوله ومطالبة مبدأ وخبر واستبقاء
 منصوب منون مفعول له وما وجب له فى محل النصب على انه مفعول وقد وقع فى بعض النسخ
 لفظة مطالبة بالضمير (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) اى قوله عزلتك وقوله ومنصوباى كان باقيا على
 وكالته بسبب وجود الشرط وهو قوله متى فى قوله متى عزلتك وهو معنى قوله حيث قال متى عزلتك الخ
 (قوله فانه اذا قال عزلتك كان معزولا) اذ الوكالة ليست من العقود اللازمة وما لا يكون من اللازمة
 فيصح الرجوع عنه (قوله المنجزة الحاصلة من لفظ كلما) اورد ان هذا سهو بل حصول التجيز
 من لفظ وكلتك فانه فى تقدير وكلتك بكذا على انى كلما عزلتك الخ بناء على دلالة العطف كما ان
 حصول التعليق من لفظ كلما وحسن قبل منشأ غلط الدررطى الى بلعى ذكر لفظ وكلتك اعتمادا
 على القرينة فبما ذكر يظهر كون قول من قال لوقال المراد بالوكالة المعلقة ما يحصل من لفظ
 كلما وبالمنجزة ما يحصل بقوله اولا وكلتك بكذا لكان اوجه غير موجه بل ينبغي لكان صوابا
 بدل اوجه **كتاب الكفالة** **هـ** هى لغة الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به
 وعنه ويشلت الفاء (قوله لاصحة للاول) فضلا عن كونه اصح قبل الصواب لاصحة للثانى
 فضلا عن كون الاول لا ينجى ان معنى قول الدرر لم يوجد فى الاول اصل الصحة فضلا عن
 زيادتها فوجه الصحة ظاهر على ان معنى كلمة فضلا موجب صحة ما ذكر لاصحة ملاختاره لان
 كلمة اصح عندهم فى نظائره بمعنى اصل الصحة ويؤيده انه وقع التعبير فى الابضاح بلفظ
 الصحة بدل الاصح وان ما ذكر فى التعليق مختص بما ذكر واما عدم تعرضه للثانى بناء على عدم
 صحته عند النجوم كما فهم عن قولهم والاول اصح وان كان العلة المذكورة وجهها ادم صحة الثانى
 ايضا فى نفس الامر او على انه هاهنا من كونه وجهها للاول على طريق دلالة النص نعم قد وجد
 فى بعض النسخ هكذا لاصحة للثانى اصلا ليكون الاول اصح وفى بعضها ايضا حتى يكون الاول ينجى
 بدل لام الجار لكن لا ينجى انه علم بما ذكر ان الاول هو الاول ولو سلم فإين دعوى الخطأ والكلام
 فيه (قوله لخروج الكفالة بالنفس) لا ينجى ان المطالبة المطلقة اعم على ما يكون بنفس او بدين
 بل يعين ايضا كغصوب كافى الثوير والدر بل فى الهداية على ما نقل عنه قال فى الابضاح بعد
 ما اختار فى الاصلاح التعريف الاول سواء كان المطلوب من احدهما هو المطلوب من الآخر

كافي الكفالة بالمال ولا يكون كافي الكفالة بالنفس فيندفع به ما يقال لكون المطالبين من الجنسين
 يكون ارادتهما من لفظ المطالبة في التعريف جمعا بين الحقيقتين ولهذا لم يلفت اليه المصنف
 مع كونه مذكورا في الهداية وقد يجب ايضا ان التعريف ليس بمطلق الكفالة بل قسمه
 المشهور ولا ينافي ذلك تقسيمهم بعد ذلك الى الكفالة بالنفس والمال وانت تعلم انه مع كون دعوى
 الشهرة في احديهما خفيا ان قصر التعريف ببعض القسم بعيد غاية البعد على ان التعريف
 انما يكون مقصودا لبيان ما وقع في الاحكام وكلا القسمين مساويان في بيان الاحكام وقوله
 ولا ينافي ذلك الى آخره ليس بمسلم على اطلاقه (قوله مع انهم ذكروا) برده عليه انه داخل
 في الكفالة بالمال على ما في الزيلعي او في مطلق المطالبة ايضا كافي التوير والدر على ما شير اليه
 آقا (قوله لجمع الاقسام صريحا) لا يخفى ان هذا يكون اعتذارا وجوبا عما روي فلينظر ان هذا
 هل يصلح سندا صحيحا لتجديد الاصطلاح وقد قالوا الاصطلاح الجديد بلا سند معتبر ليس
 بمقبول وقد سمعت المنقول عن الزيلعي بما هو على الاصل اورد عليه ان هذا بظاهره يقتضي اتحاد
 المطالب من كل منهما مع ان في الكفالة بالنفس كذلك فان ما على الكفيل فيها احضار النفس
 وما على الاصل احضار المال ودفع ان احضار المديون احضار المال معنى واسن بعد اهل الاقرب
 ان يقال ان ما على الاصل شئان احضار نفسه ودينه فالمطالبة يستقيم على كل منهما (قوله
 لكن العبد يطالب بعد العتق) يقتضي صحة الكفالة اذ لو لم يصح لم يطالب في وقت ما اصلا الا
 ان يراد من عدم الصحة بالنسبة الى الحال لا بالنسبة الى الاعم منها ومن المال ثم ان المراد بعد
 الصحة ما يكون بلا اذن المولى فلا منافاة بما وقع في عامة الكتب من جوازها من العبد باذن وليه
 (قوله كذا في الخلاصة) نقل عن البرازية ان العبد ان كفل بمال ضمن المولى اقل من قيمته ومن
 الدين فينبهها منافاة الا ان يحمل هذا على الاذن لكن لا بد من بيان بنقل فلينظر (قوله اذ الفائدة
 الكفالة) لعل الفائدة هنا بمعنى النفع والافعة تسليم استفادة الفائدة عن الاعم على جعلها بمعنى
 العاقبة لا يخفى ان فائدة الكفالة راجعة الى المكفول استقلال او معية اى اشتراكا (قوله اى الكفالة
 بالنفس والنفس) يعنى ان ضمن التثنية راجع الى الكفالة والنفس (قوله اى عن النفس) قبل الاولى
 ان يؤتى البدن بدل النفس وقبل غلط لا يخفى ان المناقشة عن العبارة بعد وضوح المراد ليس بشيء
 (قوله لا باناضامن) لمعرفته خلافا للثاني (قوله واختلف في اناضامن) لتعريفه قبل عن القتح
 والوجه اللزوم (قوله وان لم يحضر حبسه الحاكم) ان لم يعلم بحجته ابتداء والا فلا كما نقل عن العيني (قوله
 وعلم مكانه) ولو في دار الحرب كافي ابن المالك (قوله وقد صدقه الطالب) في الدر عن البحر او
 اقام الكفيل بينة ومستدلا في القنية عاب المكفول عنه فلا دأين ملازمة الكفيل حتى يحضره
 وحيلة دفعه ان يدعى الكفيل عليه ان خصمك غاب غيبة لا تدرى فيين الى موضعه فان برهن على
 ذلك تندفع الخصومة (قوله فالقول قول الكفيل) مع عينه كما في الدر (قوله ويؤمر الكفيل
 بالذهاب) ويؤخذ منه كفيل ايضا (قوله به يفتى) هو قول زفر كافي الزيلعي اما الوسم عند
 الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضي فسلمه عند قاض آخر بخلاف كما نقل عن البحر (قوله
 يطالب به بعدها) اى ابدا حتى يسلم لما في الملتقط وشرح المجمع لوسلد الحال برى وانما المدة
 لتأخير المطالبة كذا في الدر (قوله من فلان رايد رقم) قبل الصواب بالياء اى يذير رقم وردان
 يذير رقم بلال لغة في يذير رقم بالياء وكتب اللغة مشخونة وواقع في كلام الفردوسي (قوله برى
 الكفيل) قبل الابدع عن الزكاة وتبطل الكفيل (قوله وورثته لم يكفلوا له شئنا) وقيل عن السراج

يطلب وارثه باحضاره (قوله ولو عبد الكفيل) يعني كفل رجل نفس عبد نفسه (قوله لا) اى لا يبرأ وقيل نقلا عن الوهانية يبرأ على قول بتسليم الكفيل اورد ان هذا اظهار في موضع الاضمار بلا تكتة (قوله في صورة تسليم المأمور) قبل الصواب المطلوب برئ سواء قبل الطالب اولا (قوله وان لم يقل عن الكفيل لا يبرأ) اى عند عدم طلب المدعى والا يبرأ كذا في الدر (قوله اى بالنفس والمال) اما النفس فغدا عن مضمون قوله كفل بنفسه واما المال عن قوله على انه ان لم يسلمه الخ (قوله على الوجه المذكور) اى على انه ان لم يسلمه الخ (قوله اى طلب وارثه) في كونه تفسيراً للاشارة نوع خفاء (قوله ولهما ان المال ذكر معرفاً) الظاهر هو قوله المائة في قوله فعليه المائة فالأظهر ذكر المائة معرفاً اورد ان فائدة التعريف انما يكون اذا كان المعرف معهوداً بين المتكلم والمخاطب وهنا ليس كذلك ويؤيده ان التعريف للعهد الخارجى والمعهود مائة دينار وهى غير مبين (قوله على اعتبار البيان) اى بيان المدعى اما بالينة او باقرار المدعى (قوله الكفالة) الاولى هى ما بالنفس (قوله والقول له) اى الكفيل كذا في الدر لكن الصواب اى المدعى كابدل عليه قوله لانه يدعى الصحة في تعليقه وقد نقل بقلاصر بما مثل ما ذكر عن معراج الدراية موعاية البيان (قوله وعندهما يجبر) لا بمعنى الحبس بل بمعنى الملازمة حيث يدور معه الى اى مكان ذهب ولا يدخل داره بلاذنه واجلس في باب الدار لا يغيب (قوله وفي القود) وكذا في السرقية يقتضيه تعليقه وصرح في بعض الكتب (قوله لان مبنى الكل على الدر) اورد بما في آخر كتاب الوصية من الهداية ان القصاص يجوز ثبوته بشبهة انتهى اقول الظاهر انه مؤمل مصروف عن ظاهر اذ ظاهره مخالف لما وقع في عامة الكتب فلا يعمل عليه (قوله ولو اعطى جاز) اى رضاه قال في الدر عن الزهر وظاهر كلامهم انه في حقوقه تعالى لا يجوز ثم قال قلت وسيجيء انها لا تصح بنفس حد وقود فلنكن التوفيق انتهى (قوله احترزه عن بدل الكتابة) لانه يسقط بدونها بالتعجيز فلو كفل وادى رجع بما دى كفى البحر (قوله ما يبيع فلان فعلى -) وكذا ما غصبك فلان فعلى - (قوله والا ففى الامثلة السابقة) لا يخفى ان كلمة ما فى الامثلة الظاهر انها شرطية ايضا قال في الدر ان ما هنا شرطية اى ان يابعت فعلى مثلاً الا ان يقال ان ما مشتركة بين معنى الشرطية وهو ينافى كونها صريحا بخلاف لفظة ان (قوله ان استحق المبيع) واجحدك المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل ابنك فعلى الدية ورضى به المكفول جاز بخلاف ان اكلك سبع كذا في الدر (قوله اقول قول سهو خطأ) صحح ابن الكمال كونه سهواً بتفصيل يطلب من ايضاحه (قوله ويؤيده) قال ابن الكمال واما ما قاله صدر الشهيد الى قوله صحت الكفالة فردد بما ذكر صاحب الذخيرة بقوله وعندهما ان المسئلة المذكورة لا تصلح دليلاً لان المولى باعناق العبد يضمن قيمته للغرماء فهذا اضافة الزمان الى سبب الوجوب ولبس يتعلق على الحقيقة واطافة الزمان الى سبب الوجوب جائزة فيصح الضمان في تلك المسئلة من هذا الوجه انتهى (قوله بشرط غير متعارف) لا يخفى ان المتعارف غير الملايم والخاص انه لا يلزم من جواز التعليق بشرط غير متعارف جوازه في غير الملايم اذ معنى عدم التعارف الندرة ومعنى عدم الملازمة ما لا يكون شرطاً لوجوب الحق او الامكان الاستيفاء اولتذر الاستيفاء كما عرفت (قوله ولا يحمل دابة معينة مستأجرة له) اى للحمل يعني اذا استأجر رجل عن رجل دابة معينة فكفل رجل ثالث على حمل المستأجر على تلك الدابة فالكفالة ليست بجائزة (قوله مستأجر لها) اى للخدمة (قوله لانه استحق عليه الحمل) اى ان الكفيل استوجب على نفسه الحمل على دابة معينة

وهو عاجز عنه فانه لو اعطى دابة من عنده (قوله ولا بالثمن للموكل) يعنى الوكيل بالبيع اذا كان
كفلا عما على مشتربه من الثمن لموكله لا يجوز (قوله بامره) اى امر الموكل فالتأمر هو الوكيل
(قوله وللشريك اذا باع) اى لا تصح للشريك الاظهر والاخصر والاشمل وللشريك بدين
مشترك مطلقا (قوله يعنى باع رجلان عبدا الرجل) الاولى والاوضح عبدا مشتركا بينهما
من رجل (قوله معززا فى حين) قيل الصواب الموافق للكتب مفرزا من الافراز بالفاء والراء
المهملة فالراى المحممة لامن التعزير (قوله وتعذر العمل بها) فان قيل ينبغى ان يصرف الى
ما يجوز الضمان وهو الدرك فصيحيا التصرفه قلت انما لم يصرف اليه لان فراغ الذمة اصل
فلا يثبت الشغل بالشك والاحتمال كذا فى النسخ (قوله وهو غير معذوره لعجزه) عنه قال فى الدرر نعم
لوضمن تخليصه ولو شبرا ان قدر و الا يرد الثمن كان كالدرك ثم انه كذا دى بكفالة صحيحة
رجع كصحيحه كما نقل عن جامع الفصولين (قوله لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة) اورد
ان الدين لبس باشتغال بل فعل حقيقة بدليل اتصافه بالوجوب فى مثل قوله لم الدين واجب
عليه اى اداؤه والاداء انما تصورى الفعل كما هو المقرر فى الكتب وان قوله بدين مشهود الصواب
بمال لا يتخفى ان مراده من الدين هو المال بطريق الاول بدل عليه قوله لكنه فى الحكم مال الخ
وحاصل معنى قوله عبارة عن اشتغال الذمة اى اشتغال الذمة بمال واجب عليه اداؤه على انه لا اقل
ان يكون تعريفا باللازم الخارج (قوله ولا بلاقبول الطالب) اى لا تصح الكفالة بل بنوعها
بلاقبول الطالب نفسه او نائبه ولو فضولا كذا فى الدرر ان يكفل وارث المريض وقيد بالمسكى
وهو المناسب على ما فهم من الشرح (قوله تكفلوا عني بما على) فسر بالامر لان تبرع الوارث
بضمائه فى غيبتهم لا يصح فالاولى ان يشير اليه فى الثمن نعم روى الحسن الصحة لكن حل الثمن عليه
ليس بحرى ولو ضمن الوارث بعد موته صح كذا نقل عن السراج وقيل قول الثانى لما بأتى (قوله وصية
منه لورثته) فى التقييد بالورثة هنا وفيما سبق اشارة الى انه لو قال لا جنى لم يصح لكن
فى شرح المجموع وقيل يصح وعن القمى الصحة اوجه وحقق انها كفالة واورد عليه
بتوقفها على المال (قوله ولهذا يصح) وايضا لو كان له مال غائب يؤمر الغريم بانتظاره
ولا يطالب الكفيل حالا (قوله وان لم يسم المريض الدين) قيل ذكر الدين هنا مما
لا يحتاج اليه فان جهلته غير مانعة لصحة الكفالة (قوله ولهذا قالوا) الظاهر من حيث
اللفظ كونه علة لمضمون قوله لان الجهالة لا تمنع الخ والحق انه علة ثانية لقوله ان هذه وصية
فالاولى ان يقال ولهذا ايضا (قوله وبه يفتى) قال فى الدرر واقره فى البحر وبه قالت الائمة
الثلاثة لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قاسم انتهى
(قوله كذا فى تلخيص الجامع الكبير) وكذا فى البرهان مع لاقبوله رفقا بالناس كما فى الشرع بلاية
ولا بالمبيع اى بماله كاقبل والا فبفسلحه جائز كما سبأنى (قوله وقيل ان وجب) صيغة التريض
موافق لما فى الزبلى لكن فى شرح المجموع تصرح بان نقل عن التحفة جازت الكفالة به فان هلك
لا يجب عليه شئ ككفيل النفس (قوله وتصح بالثمن) الا ان يكون المشتري صعبا محجورا عليه فلا يلزم
الكفيل تبعالا لاصل كانه نقل عن الحاتية (قوله والمقبوض على سوم الشرى) اى اسمى الثمن والا
فهو وامانة (قوله فقيه اختلاف المشايخ) قال فى النسخ فقال بعضهم لا تجوز الكفالة منهم صدر
الاسلام البردوى لانها ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة او الدين وهنا لا مطالبة ولا دين
شرعيا على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم تجوز منهم فخر الاسلام على البردوى

اخو صدر الاسلام المتقدم لانها في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها لانها شرعت
 لالتزامها في المطالبة الحسنة والمطالبة الشرعية ولذا قلنا من قام بتوزيعها بالعدل يوجر وعليه
 فلا يفسق حيث عدل وقلنا من قضى نائبة غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع
 وهو الصحيح كما في الخاتمة كن قضى دين غيره بامر ان كان الامر بلا اكراه ثمانية اطلق في المتن
 اشارة الى ان الاصح من الاختلاف هو الجواز كما صرح به صاحب الابيضاح وفي البرازية قال
 لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط على الصحيح قلت
 وهذه تقع في ديارنا كثيرا وهو ان الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه ويقول لا اخرج خلصني
 فيخلصه بمبلغ فينتدبر رجوع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر كذا بخط المصنف على هامشها
 فليحفظ كما في الدر لکن عن فصول العمدى لا يرجع بلا شرط وهو الاصح وعليه الفتوى (قوله
 والقسمه هي النوائب) قيل فيه ركائة اذ الظاهر ان يقول المراد بها ما يكون راتباً والنائب
 ما لا يكون راتباً (قوله وقيل ان يمنع احد الشريكين) وقيل هي اجرة القسام وهي مطلوبة
 شرعاً (قوله والهدك) وقدم بياحه فيه نوع استدراك لا ينفي (قوله بل الدية) قيل اقول
 تصح الكفالة بالدية لكن صرحوا بانها لا تصح بالدية على العاقلة (قوله وله ايضا مطالبة
 احدهما) قيل مستدرك بقوله وللطالب مطالبة الكفيل مع الاصيل اقول يمكن ان يقال وجه
 الاعادة للتوصل الى قوله ولو بعد مطالبة الآخر والاستثناء السابق منع عن ادراجه هنالك
 (قوله رجوع عليه) الظاهر بلا اشتراط الرجوع وبلا ذكر الضمان ضمن الغالفان على الخ
 اورد عليه ان كلمة على هنا سهواً لا فرق بين على وعن كما في قاضيهان والكهال (قوله فادى
 لم يرجع) هذا اذا لم يكن المأمور شريك الامر او خليطه اولى يكن الامر في عيال المأمور في عيال
 الامر والا يرجع وعند ابى يوسف يرجع على ما في قضاء خلاصة وفصل في الشربلالية
 عن قاضيهان وشرح المجمع وغيرهما لكن قد عرفت ما يخالفه فيما سبق فليوفق (قوله ولو وهب
 الدين له) او تصدق لو اکتفى بالهبة لکن اذا الهبة للفقير صدقه كما ذكر في كتاب الهبة (قوله برئاً)
 اى الاصيل والكفيل هنالـك بعد احتمال شرطية براءة ههما وبراء الاصيل اوسكت في هذه التلـك
 برئاً واما في الرابع وهو شرطية براءة الكفيل وحده فيبرأ هو وحده فيبقى الاف على الاصيل
 لعل قوله صالح عن موجب الكفالة الخ موذن عنه فالاولى ان يعزم على مسئلة الرجوع ثم انه
 صالح على شئ لبرأ عن الكفالة لا يصح ولا يجب عليه المالم سواء كانت الكفالة للنفس والمالم
 (قوله وغياها) من الغاية التي ابتدأ بها من الكفيل هذه مستفادة من تعلق كلمة الى الجارة الداخلة
 على ياء المتكلم المعبر عن الطالب الى فعل برئت الذي كان خطابه الى الكفيل (قوله وعند
 ابى يوسف اقرار) قال في الدر قبل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين
 فكان اولى نهر معن بالغناية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كان اقراراً بالقبض مجزئاً بالعرف
 (قوله وقيل اذا كان الشرط مما لا منفعة) اختاره صاحب النسخ ورجح باختيار القمع والمعراج لكن
 في الزهر ظاهراً زلعي وغيره ترجح الاطلاق كما هو الظاهر من اختيار المصنف (قوله كذا في الغناية)
 قيل صوابه النهاية (قوله لان الكفيل التزم الدين مؤجلاً) قيل التعليل في الكفا ان الاجل انما
 بطل في حق الكفيل بموته اذ لا فائدة في بقاءه لا تنقل الحق الى التركة وهي عين لا يقبل التأجيل
 والاجل حق الاصيل وفي بقاءه فائدة لانه في ذمته (قوله فلا يطل حقه بطلان حق غيره)
 (بلا رضاه انتهى) وهو ظاهر فاني الدر ليس بصواب فان المفروض هو اداء الوارث مجزئاً

بحكم الشرع كما يظهر من الكافي والربوا انما يتحقق على بقاء التأجيل انتهى لا يخفى ان مراد الدرر ان يقال ان الدين الذي التزم الكفيل من الاصيل مؤجل والتأجيل بطل بضرورة موت الكفيل فانقلب المؤجل مجالا في حقه فلزم منه ان المجعل حق الكفيل وهو ليس بحق الاصيل فلورجعوا بالمجمل وهو اكثر في المالمية لان ما يكون مجعلا اكثر مما يكون مؤجلا فلزم الربوا فهذا ليس بمناف لما في الكافي بل هذا مجمل وما في الكافي تفصيله وبيانه وقوله والربوا انما يتحقق على بقاء التأجيل ان اريد به ان الذين لو اجل للورثة كما هو الظاهر من تعبيره بلفظ بقاء التأجيل من قبل منع مقدمة غير ملتزمة بصحتها وان اريد ان في تأجيل الدين للاصيل ربوا فغير متصور اصلا وان اريد ان الربوا انما يتصور في التأجيل لا في التججيل فليس بموجه بعد قوله وهو اكثر من المؤجل اذ هذا الوهم يندفع بهذا القول (قوله فلورجعوا) قبل الصواب فلورجع اى الوارث ولا يبعد ان يقال ان اضافة الوارث في المتن للجنس والاستغراق (قوله حل عليه الاجل فقط) اى لاعلى الكفيل فلا يتوهم انه يوجب حلول الاجل في المسئلة السابقة عليهما على ان الحكم في الاولى صريح فكيف يؤثر مثل هذا الوهم الضعيف في تغيير مثل هذا الحكم الصريح (قوله لان دينه ثابت) قبل الاولى لان موتها محل الاجل على كل منهما (قوله لا يسترد اصل ما دى الى كفيله) اورد عليه ان اريد من الاداء دفعه المال للكفيل على وجه القضاء كما هو الظاهر من هذا الكلام فقوله في الشرح ليدفعه موجب كون الدفع على وجه ارسالة وان اريد الاثم على وجه ما يكون على القضاء ووجه الرسالة فالمسئلان بعد هذه المسئلة متفرعتان عليهما فلا يصح تفريعهما اذ هما مختصان بما يكون على وجه القضاء كما يدل عليه تعليل الاولى لانه ملكه بالقبض وتصريح الثانية وندب رده على قاضيه وان الربح لا يطيب فيما اخذه على وجه الرسالة عندهما وان طاب عند ابي يوسف كما في الزيلعي لا يخفى ان قوله ليدفعه ليس بموجب للرسالة ولا مناف للقساء على انه تسليم ظهور القضاء من المتن ينبغي ان يؤوله على وفقه اى بالقضاء وان امر التفريع ليس بمسلم بل الظاهر انهما مسئلان متباعدتان كما يدل عليها ما وقع عندنا من النسخ بلا اداة تفريع (قوله كن عجل زكوة) قبل هذا اذا لم ينقص النصاب عند تمام الحول والا فيرجع اقول وكذا لو قضى الاصيل الدين يسترده من الكفيل كما يشير اليه ما سبق هذا الاحتمال (قوله وان ربح به) اى بالمال الذى قبضه قبل ينبغي ان يقيد هنا كون المال مما لا يتعين بالمتعين كالدرهم والدنانير كما في الوقاية وغيره طاب له اذا كان قبضه على وجه الاقتضاء وان كان على وجه الرسالة فلا تمنع حصة امانة خلافا للثاني كما اشر آتفا وان لم يعلم كونه على وجه الرسالة او الاقتضاء بل اطلق فيصرف على القضاء فيطيب للكفيل الربح ايضا وايضا ان هذا اذا قضى الكفيل الدين فان قضاء الاصيل في الربح نوع خبث عند الامام كما في الشرع لالمية (قوله وكان الربح بدل ملكه) قبل الاوضح فالربح حصل على ملكه (قوله وندب رده على قاضيه) في لفظه اشارة على اختصاص بما كان على وجه القضاء لا على وجه الرسالة كما نيه ثم بعد الرد هل بطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا كما نقل عن النهاية والنهاية (قوله فيما يتعين) اى لافما لا يتعين كنفوذ فلا يندب (قوله بيع العينة) حاصل معناه بيع العين بالربح نسبة لبيعها المستقرض باقل بقضى دينه اخترعته اكلة الربوا وهو مكروه مذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن مرة الاقراض كما في الهداية والزيلعي ونقل عن الكمال والكافي واختاره ابن الكمال والنخ والدردلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا تابعتهم بالعين واتبعتم اذئاب

البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم اى اشتغتم بالحرث عن الجهاد وفي رواية سلط عليكم شراركم
فيدعوا خياركم فلا يستجاب لكم وعن محمد هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ولهذا قيل اياك والعينة
فانهما العينة وقيل ليس بمكروه بل مأجور كما روى عن ابي يوسف رحمه الله لمكان الفرار عن الحرام
وعن الزاهدى ان الاختيال للفرار عن الحرام مندوب وقال في فاضل بخان في باب الفرار عن الزبوا بعد
ما صور صورة العينة مثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بذلك وقد فعله كثير
من الصحابة وحذوا ذلك ولم يعدوه من الزبوا حتى لو باع كأغدة بالف يجوز قال مشايخ بلخ العينة في
زماننا خير من البيوع التي تجري في اسواقنا قول السابق الى الخطر القاتر رحمان جانب الكراهة
بقوة ادلته وكثرة داهيه وقوتها وقد قرر في محله بترجيح جانب الحظر على الاباحة وفي التلويح
الحرمات ثبت بالشبهات وفي شرح المجمع من وقع في الشبهة وقع في الحرمة ولا يخفى انه لا يأمن
من وقوع الشبهة وقد قال في كتاب صيد المص والموهوم في باب المحرمات كالتحقق وقد قرر ايضا
الترجيح بكثرة الاصول قال مولانا اخي زاده في حاشية صدر الشريعة ان من خاف مقام ربه
لا يحوم حول هذه المباينة ولا يحكم بحرماتها وحلها ولا يباشرها ولا ينهى احدا عن مباشرتها
الى آخر ما قال فحاصله التوقف ثم اعلم انه على سبيل الجواز لا يجوز وضع الربح في عشرة مثالا
زائدا على واحد ونصف لوقوع النهي المؤكد من طرف السلطان المسلمين لمصالح الرعية
اذ خربت قرى كثيرة لاجل هذا البيع ومثل هذا امر السلي ولو خولف الى هذا بعد التنبيه يعزز
شديدا ولو اخذ هذه الزيادة من الربح فلا يسترد ان بالتراضي والمناسب الاسترداد وكذا
في معروضات ابي السعود لكن اتفق في زماننا هذا على لزوم الاسترداد قطعا وهو الاحوط
وجرى عليه الاوامر السلطانية وما ينبغي ان ينبه انه لا يجوز اخذ الزبوا مطلقا من الديون
والقروض بل لا دور شرعى والزمام ربح سواء مال وقف او عوارض او مال صبي او دور ابتداء كما يقتضى
قاعدة الزبوا ولا يلتفت الى قيل وقال كما وقع في وهم العامة بقى انه قال في الشرع بلالية عن الكمال والذى
في قلبي انه اذا اخذ ثوبا بدين من غير اقتراض ورد بعضا من الثمن وبيعهما الغير من اخذ منه فلا كراهة
فيه انتهى (قوله او يقرضه خمسة اخرى وللعينة صور اخرى ذكرها فاضل بخان ونقله اخي زاده
في هامس حاشيته (قوله اما ضمان) قيل انفاها ما ضمان يحصل حسن المقابلة بقوله واما توكيل
بالشراء لان يكون التوكيل بمعنى الموكل (قوله او بما لزمه) هذا ما مضى اريد به المستقبل (قوله ولو زاد
بامره قضى عليهما) قال الزيلعي وشارح المجمع ويرجع الكفيل على الاصيل ولو انكر خلافا
لزفر قال في الدر وهذه حيلة اثبات الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع
رجل ويدعى عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعى على الدين
فيقضى به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتماه في
الفتح انتهى (قوله وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل) اشارة الى ما ذكرنا من انفعان الزيلعي وشرح المجمع
من رجوع الكفيل على الاصيل ولو كان منكرا فيندفع ما توهم انه لا توقف له في تمام الاستدلال
(قوله والمقر بالدين) اورد عليه بجريانه في الصورة الاولى بان اقر للطالب حق المطالبة
ثم ادعى حقا لنفسه وهو تأخر حق المطالبة الى شهر واجيب بان الكفالة نوعان حالة ومؤجلة
وقد اقر الكفيل بنوع معين فالقول له ورد ان الدين ايضا حال ومؤجل فقيل الاولى ان عقد
الكفالة تبرع والاصل فيه الوسعة والتراخي والاصل في الدين الحلول وانت تعلم ان المطالبة
تابعة للدين فحكم التابع لا يكون مغاير الحكم متبوعه الا ان يقال انه يمكن للكفيل ان يقول
ان كفالتي على ظن كون الدين مؤجلا فاذا ظهر كونه مجهلا فلا يكون كفيلا في حقه لعدم الموافقة

بين طلب المدعى واقرار الكفيل (قوله ولو قال ان كان مخوفا الخ) هذا دارد على ما قدمه بقوله ولا يصح بجهالة المكفول عنه كما في الشرع بلائية (قوله وصار الاصل ان المغرور) قال في حاشية عن ميمى زاده العبارة في العبادية هكذا وهو لفظ ظهير الدين المرغيناني في فوائده

فصل اى في كفالة الرجلين (قوله لهما دين على آخر) مستدرك بما تقدم من قوله وللشريك اذ اباع عبد صفقة مع زيادة على هذا (قوله يعنى اذا كفل) هذا الشرح الى آخره ايضا مستدرك سوى قوله فلو قضى بحكم الضمان الى آخره (قوله للداء بقعد فاسد) علة لا سترداد والعقد الفاسد عقد الكفالة (قوله يصيرونه عينا بقعله) اى الاداء والنسليم على وجه التبرع لان الاول دين ومطالبة زبادة لفظ المطالبة هنا موافق للزبلى ومخالف للهداية فقيل الظاهر مع الهداية اذ المطالبة لا تختلف من الدين فلا حاجة الى تعرضها مع الدين اقول ان اريد من هذا الكلام ان ما عليه اصالة راجع على ما عليه ثبابة كما فهم صاحب الدر من عبارة الدرر فالامر كاذكره لكن يجوز ان يكون مراده ان في احد الطرفين دين ومطالبة وفي الآخر مطالبة فقط فعند تعارض المطالبتين يبقى الدين سائما عن المعارضة فعلى هذا الذكر لازم ولا يخفى انه مع الذكر يمكن ملا حظة الوجهين بخلاف عدم الذكر فانه مختص بالوجه الاول (قوله لو وقع في النصف) عن صاحبه (قوله ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه) يعنى اذا كان مادي احد الشرىكين واقعا عن صاحبه لكفالاته كان لصاحبه عند الرجوع اليه ان يرجع عليه ايضا فهذه العبارة دالة على هذا المراد بلا خفاء بسوق المقام فيندفع ما يتوهم العبارة في الهداية وقع بزيادة لفظ فرجع عليه على قوله لو وقع في النصف عن صاحبه فاسقاطه هنا مختل لفهم المرام وما يتوهم ايضا لو كان بدل قوله هذا رجع في النصف على صاحبه لكان اظهر ولا وقع في المتن اوفق (قوله وكل منهما بافراده باطل) اما كفالة فلان الكفالة من التبرعات وتبرع المكاتب غير صحيح واما الكفالة ببذل الكفاية فلعدم كونه دينيا صحيحا (قوله اتنى المساواة وهو خلاف المفروض (قوله حال من كفل) بالنسبة خبر لقوله مال لا يجب كتاب الحوالة نقل الدين من ذمة هل توجب البراءة من الدين الصحيح نعم كما في الدر ثم اورد عليه بما سيذكر من صحة الكفالة بدراهم الودعة وكذا المصوب لعدم كونهما دينيا ودفع ان الحوالة بالودعة وكالة حقيقة لا يخفى ان الجواب مع عدم كونه حاسما لمداه الاشكال يقتضى كون هذه المسئلة في كتاب الحوالة استطراديا بل موضعها الوكالة (قوله ومختال له) قيل عن المعراج قولهم للمختال مختال له لغو لاحاجة الى هذه الصلة (قوله هذه الفاظ الاربعة) اصواب الثلاثة الا ان يعد لفظ الدين وهو بعيد (قوله تصح بلارضى الخيل وهو المختار كما نقل عن المواهب (قوله واذا تمت الحوالة) وقيل برى من المطالبة فقط وقال زفر لا يبرأ من المطالبة ايضا (قوله الا بالتوى) اى بالتلف توى بوزن علم القصر وقيل وقديم (قوله وبموت المختال عليه مفلسا) اى بغير عين ودين وكفل ولو اختلفا في موته مفلسا وكذا في موته بعد الاداء او قبله فالقول للمختال مع يمينه على العلم لتسكه بالاصل وهو العسرة كما في الزبلى وقيل للمعجل يمينه نقلا عن الفتح (قوله وتبطل بهلاك الاول) اى الودعة اورد بهذا على الحصر السابق في جواز الرجوع على الخيل اذ بهذه الصورة يجوز الرجوع ايضا ودفع الحصر السابق بالنسبة الى الحقيقة التي هى الحوالة بالدين لانها نقل الدين من ذمة الى ذمة والامر في مثل الودعة ليس كذلك فان الحوالة فيها توكيل في الحقيقة وقيل ان ما سبق في المطلقة وهذه في المقيدة فلا يلزم بطلان الحصر (قوله لتقييد

الكفالة) الصواب هنا وفيما سبأ في بقوله سواء كانت الكفالة مطلقة او يقول الحوالة بدل الكفالة (قوله اذا كان فيه وفاة) يعني انه عند هلاك المغمصوب يلزم على الفاضل ضمانه فان اوفى هذا الضمان مال الحوالة بقي الحوالة بالنسبة الى الضمان القائم مقام المغمصوب ثم انه يرد عليه ان المفروض كون المغمصوب دراهم فلا تفاوت بين عينه وضمائه فهذا التقيد لغوا لا ان يحبل هذا على غير تلك الصورة من غير الدراهم والدنانير وفيه خفاء (قوله اسوة لغراما المحبل بعد موته) اي قبل الاداء حق المحال اي الدائن ولم يذكره في صدر الكتاب فالصواب ان يذكره هنا لك اولا يعتبر به هناك لعل في النسخة هناك سقط يدل عليه قوله هذه الالفاظ الاربعة (قوله او يحبله على رجل ليس له عليه دين) قيل هذا تفسير لصورة الارسال لامباين له فالصواب ان يقال بان يحبله الخ لا يخفى ان في الصورة الاولى يكون له عليه دين ولكن لا يقبده بل يرسل وفي الثانية لا يكون دين البتة فالتقابل ظاهر قطعا (قوله يحبل المحال اذا ادى) يعني اذا ادى المدينون الى الدائن بعد الحوالة ولم يقبل الدائن بناء على الحوالة فيجب الدائن بقبول ما ادى اليه المدينون لانه يحتمل ان يطلب الدائن من هذا المدينون بالتوى الذي مر بيانه (قوله اي دار المحال عليه) وهو الرجل المذكور (قوله لانه ملك بيعها) لكونه ملك نفسه (قوله لعدم وجوب الاداء قبل البيع) لا يقال انه يقبل الحوالة وبسببها التزم بيعها فيجب كالكفيل بالمال لانا نقول كانه قال عند عقد الحوالة ان رعت داري فاعطى ثمنها فلم يوجد الشرط فلم يوجد المشروط (قوله لانه لا يقدر على بيعها) يرد عليه انه موجب للتوكيل والامر اقتضاء (قوله على الاملاء والاحسن قضاء) اي على من هو اكثر مالا واحسن اداء فالاملاء من المثل وهو الغناء والقضاء بمعنى الاداء (قوله كشرط الجودة) فيكون من قبيل الشرط الملايم (قوله كره السفينة) قال في الترخ فان قلت ما وجه ذكر هذا في كتاب الحوالة قلت لانه معاملة في الديون كالكفالة والحوالة ونقل عن بدر الدين الكردي لانه احالة المخاطر المتوقع على المستقرض فيكون في معنى الحوالة انتهى وقيل لانه يشبه الحوالة من جهة ان يفرض تاجرا ثم يحبل ما عليه لغريم له او صدق له في بلد كذا غالبا ثم انه قال في الترخ والدر قالوا اذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس فلو اقترض رجل رجلا حال على ان يكتب له بها الى بلد كذا فلا يجوز وان اقترضه بغير شرط وكتب كان جائزا ولو قال اكتب لي سفينة على ان اعطيك هنا فلأصير وعن كفاية البيهقي عن ابن عباس او اقترض مطلقا ثم كتب السفينة فلا بأس (فروع) ادى المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على القايض اي المحتال وان شاء على المحبل قال في البرازية وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق ولا يصح تأجيل عقد الحوالة فينصرف التأجيل الى الدين لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة كذا نقل عن البحر كتاب المضاربة (قوله وجه المناسبة) مبتدأ خبره قوله ظاهر فقوله معنى نقل المال خبر مبتدأ محذوف او خبر للمبتداء السابق وقوله ظاهر خبر بعد خبر (قوله الاول ايداع اول) اي ابتداء ومن حبل الضمان ان يفرضه المال الادرهما ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقترضه على ان يعملوا والرجح بينهما ثم يعمل المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه (قوله في سلك الابداع وغيره) اي عند قوله وحكمها انواع ايداع وتوكيل وشركة (قوله ان المضاربة عقد مشتركة في الرجح) قيل لقائل ان يقول فاذا كانت عقد شركة كيف يكون غصبا ولا يعد ان يقال ان المضاربة مثلا عقد صحيح والغصب ليس بعقد وقد قيد بالخالفة فيه فلا اشتباه بخلاف الاول (قوله خمسة) الحق ما في اقل النسخة من

قوله سته كما سيظهر (قوله فيما عليه من الدين) قبل الضمير ان كان راجعا الى المضارب فلا يتم
 التقريب اذ المطلوب الدين المطلق و اللازم دين المضارب وان الى المديون مطلقا فتكلف
 اقول المطلوب هنا دين المضارب يدل عليه قوله بخلاف ما لو كان له دين على ثالث (قوله لم يجوز
 والرجح لرب الدين) عند الامام وعندهما الرجح لرب الدين ويرأى المضارب عن الدين كما نقل عن
 الخاتبة (قوله بالنص بطريق القياس) الجار الاول متعلق بالقياس (قوله فله اجر مثل) ولا يجاز
 قدر المشروط عند ابي يوسف خلافا لمحمد ويجب الاجر وان لم يرجح في رواية الاصل وعند
 ابي يوسف لا كما نقل عن الكافي (قوله كما لو قال لك نصف الرجح) يرد عليه ان هذه الامثلة مع عدم
 وجود الشرط فيها لبس فيها جهالة الرجح بل هو معلوم هذا وان كان مناقشة في المثال لكنه وارد الا
 ان يقال مراده ذكر هذا المجموع على هذا التزديد (قوله اى ينقد والنسبة) اوبعا صححها
 اوفاسدا ذكر في الدر (قوله والسفر) اى برا او بحرا (قوله لا المضاربة) وكذا الشركة والخلط
 بمال نفسه (قوله لاستواءهما في القوة) هذا جار في نحو المكتب والمستعير مع تخلف الحكم وقوله
 لان الكلام في التصرف لا يدفع ذلك واثبات الفرق بين المالكية والنيابة بان في الاول تصرف
 كلى كيف ما يشاء بخلاف الثانى لا يدفع جريان الاستواء في القوة (قوله نحو ان يشتري) تفسير
 الاستدانة يعنى اشترى فراسملا بالغين واعطى من مال المضاربة الغافقي الالف الاخر دينا لكن
 ينقلب حينئذ شركة وجوه وقيل عدم الجواز مقيد بما اذا ترتب ضرر لرب المال (قوله لانه استدان
 في حق المالك) فان اجرة القصار والتمل وان اعطى حالا فاستدانة بالنسبة الى المالك او هو استدانة
 بالنسبة الى العقد (قوله انما قال بالماء) هذا اذا لم يوجد زيادة على الثوب من القصر والا
 لحكمه حكم الصبغ (قوله ودخل في اعمل برأىك) ولولم يقل هذا كان غصبا (قوله عطف على
 قوله لا المضاربة) يرد عليه انه على عدم العطف يلزم ان يكون هذا المعطوف من المضاربة
 المطلقة وقد مر ان القيد زمان او مكان ونحوهما لبس بمطلق وايضا قد وصف هنا بقوله عينه
 المالك (قوله فيتقيد بما فوض اليه) يعنى ولو بعد العقد مالم يصر المال عرضا لكن ينبغي ان
 يقيد التقيد بما يكون والا فلا كنهية عن البيع حالا كما في الدر (قوله وكأنه) اى ما اشتراه له
 (قوله وله رجحه) يرد انه بالخالفه صارغا صبا وفي رجح الغصب كلام بين في كتابه (قوله اذ
 تستفيد به المهر) وايضا من الوالدان حصل (قوله ان كان في المال رجح) هو هنا ان يكون
 قيمة هذا العبد اكثر من كل رأس المال كما بسط العيني فليحفظ كذا في الدر (قوله فيفسد
 نصيب رب المال عنده) واما عندهما فبعث كل العبد بناء على تجزى الاعتراف عنده وعدمه
 عندهما كما علم في كتاب الاعتراف معه الف هذه ابتداء مسألة اى مضارب بالنصف معه الف
 (قوله حال كونه موسرا) فلو معسرا فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعى وتماه في البحر
 (قوله فبلغت قيمته الف) اى قيمة الولد وحده يعنى يشترط كون الزيادة بعد الدعوة (قوله
 سعى للمالك بالف وربعه) اما الالف فلاصل المال واما الربع وهو النصف خمسمائة فلحوصته
 من الربح كما سيظهر (قوله ضمن نصف قيمتها) لانه اذا اخذ رأس المال من الوالد فحين ان
 تكون الجارية كلها وربحا ونصف الربح للمضارب فيضمن حصته المالك وهى النصف
 (قوله لعدم المالك) فانه وان فرض صحة النكاح لكنه لا يكون الولد له بل هو ملك للمالك
 (قوله اذا صارت اجناسا مختلفة) وانما قال كذا على خلاف ما في نحو صدر الشريعة اذا
 صارت اعبانا لما اورد عليه ان المضارب اذا اشترى بالف المضاربة فرسين كل واحد

منهما يساوى الفسا كان له ربعهما حتى لو وهب ذلك لآخر وسلمه صح ولو لظاهر الربح
لم يتسرله ذلك و اجب عنه بما حصله ما ذكرهنا من المراد بالايعان اجناس مختلفة والفرسان
جنس واحد يقسمان جلة واحدة واذا اعتبر اجلة حصل البعض ربحا بخلاف العبدین فانهما
لا يقسمان جلة واحدة بل كل واحد يكون بينهما على حدة فان الرقيق اجناس مختلفة عند الاعظم
قولا واحدا وعندهما ايضا في رواية واذا امتعت القسمة لم يظهر الربح فكان كل واحد منهما
مشغولا برأس المال على ما في حاشية اخي زاده عن العناية وبما قررنا علم فساد قول من قال هذا مخالف
لاطلاق الهداية وصدر الشرعية فانهما قالان مال المضاربة اذا كان اعيانا كل واحد منهما
رأس المال انتهى (قوله لان بعضها لبس باولى به من البعض) لانه يمكن ما سواه ويبقى واحد فقط فلا
ربحان لاحد لان يكون رأس المال اوربحا كافى صدر الشرعية فهذا لبس بخلاف له بل احدهما
يصلح لان يكون دليلا للآخر (باب) اى هذا باب بمنزلة فصل بلا استعمال لفظ في الاول ان
يؤتى بلفظ فصل فعلى هذا ينبغي ان يرسم عبارة ضارب بلا اذن بالسواد ان الكتابة بالآخر
لبس بحرى وما في بعض النسخ من قوله مضارب بلا اذن وفي بغضه المضارب بلا اذن وان
صح حيثئذ كونه من عنوان الباب وقرىبا الى ترجمة بعضهم لكن تفسيره بقوله فلا اى دفع
المضارب المال الى آخره لا بلائمه (قوله لم يضمن مالم يعمل الثانى) فان ضاع من يد الثانى قبل
العمل فلا ضمان على احد وكذا لو غصب من الثانى وانما الضمان على الغاصب فقط ولو
استهلكه الثانى او وهبه فالضمان عليه خاصة (قوله لانه جعل ما كان له للاول) وفي اقل النسخ
لثانى وهو الصواب الموافق لسائر الكتب (قوله لان الربح) لا يخفى ان الربح حيثئذ يجوز ان
يكون مشتركا بينهما ولا يكون مختصا بالمالك فلا بد لبيان ما ذكره من نقل صحيح (قوله
ان علم عزله) اى يخبر رجلين مطلقا وفضولى عدل اورسول ميمر كافى الدر (قوله واذا علم بالعدل)
ولو حكما كوت المالك ولو حكما (قوله والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس
المال فالدرهم والدنانير هنا جنسان (قوله يبيعها) اى ولو نسئة وان نهاء عنها (قوله وفي المال
دين) اى ديون على الناس (قوله لانه طلبه) اى يجب على المضارب اقتضا تلك الديون يعنى مؤنة
اخذ الديون على المضارب (قوله وقد سلم له ذلك) اى سلم للمضارب حصصة الربح التى كالاجرة
فكانت اخذ اجرة العمل فيجبر على العمل (قوله وان اقتسما الربح وفسخاها) وهذه حيلة نافعة
للمضارب (قوله من ماله) اى من مال المضارب (قوله لانه لم يحبس) اى المضارب لم يحبس
فهذا تعليل لقوله من ماله (قوله من ماله) لا فاسدة (قوله والدهن) بفتح الدال
مصدر دهنه من باب نصر بمعنى الاذهان (قوله اذا احتج اليه) كى يكون فى الحجاز فانه معتاد فيه
(قوله بغد واليه) اى يروح اليه من اول طلوع الفجر ولا يقدر ان يعود الى منزله ويبيت باهله
فتعين ان خروجه للمضاربة فنفقته فى ماله (قوله فان فضل) لان رأس المال اصل والربح
مبنى عليه فلا يسلم لها الفرع حتى يسلم لب المال الاصل لان الذاهب بالنفقة هالك والهالك
يصرف الى الربح كذا فى الزيلعى (قوله معه) اى مع المضارب الثلث بالنصف الظاهر كافى عبارة
بعضهم مضارب بالنصف شرى بالقها الى آخره (قوله فاشترى به زنا) اى ثيابا (قوله ورأس
المال القان وخسمائة) لان رب المال دفع القان ولا يحكم المضاربة ثم دفع القان وخسمائة بحكم
الضمان والغرامة فلا بد ان يشار اليه فى الشرح ولم يشر (قوله لانه صار مضمونا عليه) والمال
المذكور لبس بمضمون عليه وقوله ومال المضاربة امانة دليل لهذه الكبرى لاشكل الثانى

من الشكل الاول اى المال المذكور امانة والامانة ليست بمضمونة فقوله وبينهما تناف اشارة الى
 هذه الكبرى (قوله شراء بنصفه) صفة العبد وضيمير الفاعل فى شراء يرجع الى رب المال
 (قوله فان ملكه قد تقرر) الاظهر فى التعليل لانه مضمون عليه ومال المضارب امانة وبينهما
 منافاة (قوله وبالغداء صار كأنهما) لا يخفى انه لو اكتفى فى تعليلهما (قوله فيقدر بقدره) اذ
 الغرم بالغنم (قوله اى كلاهما) لان المال فى يده امانة وقد هلك وقد بقى عليه الثمن ديناً
 وهو مال لرب المال فبستوجب عليه مثل ما وجب عليه من الدين وبالقبض ثانياً لا يصير
 المضارب مستوفياً لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون وقبض المضارب لئس بمضمون بل
 هو امانة وبينهما تناف واذا لم يكن مستوفياً كان له ان يرجع على رب المال مرة بعد اخرى
 الى ان يسقط عنه العهدة بوصول الثمن الى البائع (قوله وجميع ما دفع رأس ماله) فيه اشارة
 الى دفع توهم ضياع مال رب المال بكثرة رجوع المضارب عليه (قوله فانه له ان يرجع
 على المالك فقط) يعنى لا يرجع ثانياً لان يده ثانياً بد استيفاء لا يد امانة (قوله بان المال)
 متعلق بقوله فرق (قوله لان الضمان لا يتنافى الوكالة) هذا العلة جارية فى اول المرة مع تخلف
 الحكم (قوله وادعى المضارب العموم) بانواع التجارات (قوله او قال ما عرفت لى تجارة) الفرق
 بين هذا وبين ادلة الاول دعوى العموم وهذا دعوى الاطلاق (قوله ولو ادعى كل نوعاً) بان
 قال رب المال فى البر وقال المضارب فى الطعام (قوله بان قال رب المال) الاظهر فى البيان
 ان يقال كما قاله بعضهم كما قال رب المال دفعت اليك الفامضاربة فى بزى رمضان وقال
 المضارب دفعت الى مضاربة فى طعام فى شوال واقام بينة كانت بينة المضارب اولى (قوله
 فصاحب الرقت الاخير اولى) اى بينة صاحب الاخير اولى اذ الترجيح فى تعارض البينتين
 لافى تعارض القولين كما فى كتب القوم سيما الهداية وما ذكره يدفع ما اوردته انه يخالف لعمامة
 الكتب ثم انه اذا لم يوقت البيتان فبينه المالك اولى قال فى الدررنا (فروع)
 دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوسى بان لا يجعل الوصى انفسه
 من الربح اكثر مما يجعل لامثاله وتماه فى الوهبانية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة
 فيما خلف عاد ديناً فى تركته دفع اليه الفانصفها هبة ونصفها مضاربة فهلاكت يعنى
 حصة الهبة لكن المفتى به لانه لا ضمان مطلقاً لافى المضاربة لانها امانة ولا فى الهبة لانها
 فاسدة وهى تملك بالقبض **كتاب الشركة** (قوله ثم اطلقت على العقد
 مجازاً) الظاهر انه منقول شرعى ابتداء كما فى سائر المنقولات الشرعية فلا يعلم وجه جعله مجازاً
 ابتداء ثم حقيقة عرفية (قوله اما شركة ملك) الاولى ان يعرفها قبل التقسيم كما فعله بعضهم
 بان قال هى عبارة عن عقد بين المشاركين فى الاصل والربح (قوله وهى ان يملكوا) اى ان يملك
 متعدد اثنان لهما اكثر فالمراد ببيان مجرد التعدد (قوله عينا) قال فى التثوير هنا اودينا وقال فى
 شرحه الدر على ما هو الحق فلو دفع المديون لاحدهما فلا خير الرجوع بنصف ما اخذ
 ومن حبل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين حصته انتهى
 (قوله او شراء) ولو متعاقبا كما لو اشترى شيئاً ثم اشرك فيه آخر كما نقل عن النية (قوله حتى لا يجوز له
 التصرف فيه) اى تصرف مضر كما فى الدر (قوله الا فى صورة الخلط) اى لما لبهما الظاهر
 بفعلهما كما يشير اليه قوله والفرق الخ فالاولى ان يذكر ما ينفرد احدهما بالخلط قال فى الدر
 هنا كخضعة بشعر وكبناء وزرع وشجر مشترك فهستانى وتماه فى الفصل الثلاثين من العمادية

وفي فتاوى ابن النجيم جواز بيع البناء والفراس المشترك في الارض المحتكر ولو للاجنبي وتنبه
 انتهى لمخصاوفي بعض الفتاوى عن جامع الفصولين ولو كان بينهما بناء فشرى اجنبي
 نصيب احدهما بلا اذن الاخر لم يجر وكذا الشجر (قوله والاختلاط) اي بلا صنع من احدهما
 قال في الدر بخلاف في نحو جام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع حصته اتفاقا كما بسط
 المصنف في فتاويه فليتأمل بما تقدم آنفا ثم المراد بالبيع مجرد الاخراج عن الملك فيشمل بنحو
 هبة او وصية واما الانتفاع به بغية شريكه ففي بيت وخادم وارض ينتفع بالكل ان كانت
 الارض ينفعها الزرع جاز ولا لا بخلاف الدابة ونحوها نقل عن البحر لعل هذا في القضاء
 واما في الديانة فلا ينبغي له لانه يصرف في نصيب الغير هو حرام حق الله تعالى كما نقل عن المحيط
 وعنها ايضا فان آجر واخذ الاجر رد على المغصوب منه او يتصدق لكن عن فتاوى ابي اللبث
 اجر المغصوب عند الاجازة من المالك ففيما مضى للغاصب وفيما اتصل للمالك وعند عدم الاجازة
 كله للغاصب وانت تعلم من كتاب الغصب انه واجب التصديق له (قوله بدليل جواز عليك
 معق البعض) قيل يعني به التضمن اذا اعتق حصته موسرا (قوله وشركة عقد) اي واقعة
 بسبب عقد قابلة للوكالة (قوله الايجاب والقبول) اي ولو معني كما لو دفع له الفاء وقال اخرج مثلها
 واشترى قال راجح يثنا (قوله فانها عقد من العقود الشرعية) فهذه علة ظاهرة لوجود
 الركن للشركة ولا اشتباه فيه فلا حاجة الى ابراره في جنب قوله وركبها كما توهم (قوله فانه
 يقطع الشركة في الربح) قيل الا صوب ان لا يذكر قوله في الربح كما في صدر الشركة لا ينبغي انه
 بيان لما هو المقصود من الشركة ويحسن به تطبيق دليله لمطلوبه (قوله مغايرتان
 للمفاوضة) والذي يقتضي ان يقال هنا للمفاوضة والعنان ما في الايضاح من قوله يرد عليه
 ان المفهوم منه ان لا يكون شركة الصنائع والوجوه مفاوضة وعنانا وليس كذا وايضا
 نقل اخي زاده عن الاتقان كذلك (قوله وكل منها) وهو الصواب وفي سقيم النسخة منهما
 بالثنية (قوله اما مفاوضة) من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء (قوله لا يجوز قصدا)
 ويجوز ضمنا ورب حكم لا يثبت قصدا ويثبت ضمنا وتفصيله في فوائد الاشياء (قوله وقد مر ايضا)
 اي في كتاب الكفالة صححت الكفالة بلاقبول الطالب عند ابي يوسف وبه يفتي (قوله يعني ما لا يصح
 به الشركة) فانه في الدر وكذا رجا كما حققه الواني انتهى (قوله بان يقدر احدهما جاع ما يقدر
 عليه الاخر) فيه اشارة الى ان المراد من النساوي في التصرف هو الامكان كالكفالة من جهة
 كل والوكالة كذلك كما ذكره ابن الكمال فلا بأس في ان يكون بيع احدهما او شراؤه
 اكثر من الآخر فيما ذكر فهم ان ذكر التصرف فيه غناء عن ذكر الكفالة والوكالة كما اكتفى به
 صاحب الاصلاح لكن من باب غنى الثاني للاول ثم النساوي في التصرف يستلزم النساوي
 في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدى الى الاختلاف في التصرف ولهذا لم يذكر المصنف
 النساوي في الدين مع انه يذكره بعضهم اكتفاء بذكر النساوي في التصرف قال المحقق ابن الكمال
 وهذا تصرف دقيق لا يهتدى الى امثاله الا من له درية في هذا الفن كما يشير اليه الشارح (قوله
 وذم فيصح بين كافرين ولو كان احدهما مجوسيا اذا كفر كله ملة واحدة (قوله والصبي لا يملك)
 فلا يصح بين صبيين (قوله ولم يقل دينا) وعند ابي يوسف الاتحاد ملة لبس بشرط وبه
 يعلم انه يصح بين حنفي وشافعي وان تفاونا تصرفا في متروكة التسمية لنساويهما ملة وولاية
 الاثران بالجهة ثابتة (قوله ولا بد من ذكر لفظ معاوضة) وان لم يعرف معناها كما في الدر

عن السراج لكن قوله اذا العبرة للمعنى لا اللفظ لبس بملايحه فتأمل (قوله والاستثناء المعلوم) لان
المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال (قوله كالشراء) والاستقراض (قوله وكفالة باهر) قال
في التبيين الغصب والاستهلاك بمنزلة الكفالة (قوله حتى لو كفل بلا امر هذا لا يحتاج اليه
بما عقبه مثلاً) (قوله ضمنه الآخر) ولولوزومه باقراره الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته له
ولو امتدته فلزم خاصة كهر وخلع وجناية وكل ما لانصح الشركة فيه (قوله وتنضم الوكالة
فقط) فنصح من اهل التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلاً للكفالة ولهذا
نصح عاماً وخاصاً وطلاقاً وموقفاً (قوله وتساوى مالهما لا الريح) اورد بما في فاضيلان وان
شرط العمل على اقلهما رجحاً لا يجوز لا يخفى ان نخصبص العمل لاحد الجانبين فقط يخرج
المسئلة عن ان تكون من مفردات كتاب الشركة بل يشبه ان تكون من البضاعة لمشاركتها
في رأس المال ولعل ذكر فاضيلان في الشركة استطرادي (قوله والوضيعة) اي الخسران
والضياع (قوله ومن احدهما دراهم بيض) اورد الموافق لما عطف عليه في المتن ان يقال
دراهم بيضا ومن الآخر سودا ويمكن ان يصحح بان يقال تقديره من احدهما دراهم هي
بيض (قوله ولنا ان الشركة عقد) حاصله ان اسناد الشركة في الربح الى القعد لا المال
فلي يشترط مساواة واتحاد وخلط وباقي القدمات مسوقة لبيان هذه المقدمات
ولا تشوبس فيه كما توهم يظهر بالنظر الجليل (قوله حتى جاز شركة الوجوه) والقبيل) هذا انما
يصالح ان يوثق في بيان هذه الخلافية ان كان مسلماً عند الخصوم وقد نقل عن الكافي ان شركة
الوجوه والقبيل ليست بجائزة عند الشافعي رحمه الله (قوله نرجع على شريكه) ان صدقه
والا كافي هلاك المشتري فعليه البينة والا فالقول للشريك لانه منكر كافي الزباني (قوله فاذا
ادى من مال نفسه رجوع عليه) اي مع بقاء مال الشركة والا فالشراء خاصة كافي البحر (قوله ان
تعامل الناس بهما) والا فكفر وض (قوله في شركة الاصل) اي في مسائل الشركة من المبسوط
كذا قيل (قوله فلا يصلحان لرأس مال الشركة) اورد عليه انه ينبغي ان يقول فلا يصلح
بالافراد واجب انما تناهى للملاحظة النقرة به ولا يخفى بعد هذه الملاحظة من هذه العبارة والاولى ان
يجعل قوله فلا يصلحان من الافعال بمعنى لا يجوز لانه صالح لرأس المال ويمكن ان يقال ان مراده
بقوله فلا يصلحان فلا يجوز لانه رأس مال الشركة على التضمن وحذف المفعول اي اذا جعل
صاحب هذين الشراكين التبر بمنزلة العرض فلا يجوز لانه التبر صالحا لرأس المال (قوله ولا يصحان
الايام ذكره) اي ولا يصح المفاوضة والعنان الا بما ذكره من التقدين والفاوس (قوله وبالعرض)
هو المتنازع غير التقدين ويحرك كذا في القاموس (قوله بعد بيع كل من الشريكين نصف
عرضه بنصف عرض الآخر) هذا ان تساوا بقيمة وان تفاوتوا باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به
الشركة كما فهم عن الهداية وشروحه اصرح به ابن الكمال فقوله بنصف عرض الآخر انما في
واورد عليه انه يجوز بيع نصف مال الاقل بنصف مال الاكثر وعند تساوى المالين يجوز البيع مع
التفاوت لاجل التفاوت في الربح رد عليه انه زهول عن معنى المفاوضة فان المساواة في المال بل في الربح
لازم فيها كما مر (قوله ثم بالعدد صار شركة عقد) قيل ميل صاحب الهداية الى انه لا يكون عقد شركة
وقيل عن سراج الهداية الى انه شركة ملك وما فيه من العقد كلا عقد فقبل نقلاً عن البرهان
ضعفه ظاهر (قوله ما صح فيه الشركة) احتراز عن العرض فانه لا يصح الشركة فيه ابتداء
وقوله كما مر اشارة الى هذا (قوله وقبض) هذا غير محتاج اليه لان المقصود هو الملك وذا ثبت
بمجرد موت المورث بلا احتياج الى القبض سيما التقدين وفي الهبة الملك انما ثبت بالقبض ولهذا
لم يذكره بعضهم (قوله بعد شراء الآخر) ولو قبل الشراء لبطل الشركة كما مر آنفاً وسيقتل

(قوله لان الشركة قدمت) قبل هذا مؤدى قوله لان الملك حين وقع الخ فيلغوا ذكره بعده ولا يذهب عليك ان هذه المقدمة دليل على كون الشركة عقد هنا ودليل على كون المستري لهما هنالك على ان اتحاد مؤداهما منظورة فيه يظهر بالتأمل (قوله لانه معتاد) فيكون كالمشروط حين العقد لان المعروف عرفا كالمشروط شرط (قوله بان يكونا من اهل الكفالة) المساواة في المفاوضة ليس مختصا بما ذكره بل ليس الكفالة معتبرة في معنى المساواة بل مقابل اياه كما مر (قوله وان يشترطا ان يكون مازق الله بينهما نصفان) يقتضي هذا ان يذكر المساواة في الربح فيما تقدم ولم يذكر صريحا ولكن قد ذكرناه نقلا وهذا التصريح منه في لزوم المساواة في الربح لكن مخالف لما يأتي بعد اسطر من قوله وصحت وان شرطتا العمل نصفين والمال اثلاثا (قوله وقدمي بيانه) لعله اشارة الى مضمون قوله او بيان معناه (قوله اشارة الى اتحاد الصنعة) الاشارة الى عدم اشتراط اتحاد الصنعة ظاهر واما الى المكان فلان مكان الخياط والصابغ لا يكون متحدا في الغالب والتعارف (قوله لان الربح عند اتحاد الجنس) اي جنس رأس المال والربح (قوله والكسب بينهما) ان اريد من الكسب الربح فقد علم حكمه في المتن ضمنيا وفي الشرح صريحا عند قوله وان يشترطا ان يكون مازق الله بينهما الخ مع انه مناف لما ذكره آتيا من قوله وصحت وان شرطتا العمل نصفين والمال اثلاثا وان اريد نفس العمل فلا يلزم الى ما عقبه من قوله وان احدهما (قوله لان هذا مقتضى المفاوضة) في تعلق هذا العلة الى حكمه خفيا لا ينجي (قوله حتى قالوا) لا ينجي في عدم ملائمة هذه الغاية الى مغاها والقول انه غاية لما يتفهم من قوله تجرى مجرى المفاوضة من عدم كونها مفاوضة حقيقة لا يعتد به لعدم نفعه في بيان احكام المقصود في المقام والوجه ان يجعل غاية لما فهم من قوله في ضمان العمل واقتضاء البذل مفهومهما اي بطريق المخالفة او بطريق السكوت في معرض البيان بمعنى لا يجزى مجرى المفاوضة فيما عدا هذين الامرين فلا يلزم اسقاط صاحب الدرر ماهو المفرع عليه في الكلام ولا اختلال بما هو المقصود في المقام كالتوهم اذا المفهوم حجة معتبرة في الروايات وكلام المصنفين غاية الامر خفا الفهم ولا يلزم منه الاسقاط كما لا ينجي (قوله الامن له وجاهة عند الناس) اي شرافة لان من لم يكن له شرافة من اي جهة كانت لا يعتد به الناس فلا يعطيه شيئا نسمة (قوله لان الربح) حاصل الدليل المقصود بالنسبة الى المطلوب الربح بالضمن ولا ضمان لكل واحد فيما وراء مشترية فلا ربح في الفضل فالمقصود في التعليل مضمون قوله او بالضمن الخ وما عساه استطرادى **فصل** (قوله وساثر المباحات) كالاستقاء واجتباء الثمار من الجبال وطلب المعدن من الكثر وطبخ الاجر من الطين المباح لتضمينها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح (قوله فلهما نصفين) ان لم يعلم ما لكل (قوله عند محمد) قبل تقديمهم قول محمد يؤزن باختياره نهر وعنايه كذا في الدرر (قوله ولا في الاستقاء) هذا داخل في عموم قوله وساثر المباحات الا ان يدعى فيه نوع مغايرة لذلك باعتبار وجود البغل والراوية الذين ليسا من المباحات ففيه تأمل اهل الاوجه انه قصده تفصيل ذلك الاجمال وبيان حكمه عند تحققه علي هذا الوجه اخص (قوله والكسب للعامل) اي في هذه الصورة (قوله وعابه اجر المثل للآخر) اي اما اجر البغل او الراوية (قوله على قدر المال) ولو كان كل المال لاحدهما فلا يخرج اجر مثله كما لو دفع دابة لرجل ليجرها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والربح للمالك والاخر اجر مثله كالربح اي كان الربح تابع للبدل في المزارعة والربح

النماء وزيادة كما في الشربلالية عن الاتقان عن الجمل (قوله يموت احدهما) سواء
 علم الآخر او لانه عزل حكمي (قوله فادبا ولا ضمن الثاني وان جهل) وقالا
 اذا جهل باداء الاول لا يضمن في الزيادات لا يضمن علم باداء شريكه اولم يعلم وهو الصحيح
 عندهما كذا في التبيين كافي الايضاح (قوله باذن شريكه) اي صريحا فلا يكتفى سكوته (قوله ثم
 الاذن) يعني ان الاذن بالشراء للوطي يتضمن الهبة اذا طر بق حله الا بها الحرمه وطي
 المشتركة واخذ البايع وكذا المستحق بثمنها وكذا بعقرها (فروع) ومن
 اشترى عبدا فقال له آخر اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وان بعده صح ولزمه
 نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم ثم لقيه آخر وقال
 مثله واجب بنعم بمشراكة الاول فله ربعة وان لم يعلم به فله نصفه وخرج العبد من ملك الاول
 قال ما اشتريت اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز طاحون مشتركة قال
 احدهما لصاحبه عرها فقال هذه العمارة تكفي لارضى بعمارتك فعرها لم يرجع جواهر
 القنوي وفي السراجية طاحون مشتركة انفق احدهما في عمارتها فلبس بمتطوع ولو انفق على
 عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو متطوع الكل في المنع قلت والضابط ان كل من
 اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو متطوع والا لا يجبر الشريك على
 العمارة الا في ثلث وصي وناظر وضروية تعذر قسمة ككرى نهر وممرمة قناة وثرود ولاب
 وسفينه معينة وحائط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة ويبنى كل واحد في نصيبه
 الستة لم يجبر والا اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وطاحون زرع بلا اذن شريكه فدفع
 له شريكه نصف البرز ليكون الزرع قبل النبات لم يجز وبعده جاز وان اراد قلعه
 يفسد فبقوله من نصيبه ويضمن الزارع نقصا الارض بالقاع والصواب نقصان الزرع المشترك
 اذا انتهزم فابى احدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا يبنى ثم اجره ليرجع بما انفق
 لو بامر قاض والا فبقسمة البناء وقت البناء التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظهروا رواية
 وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع ويبنى على ظاهر الرواية الكل في الدر
 وتماه فيه كتاب المزارعة لم يذكر وجه مناسبتها مع مخالفته
 للغير لانه ورد (قوله عقد على الزرع) وراكا انها اربعة ارض وبذر وعمل وبقر (قوله وهو
 الاكار) قيل هو بالتشديد على وزن حرث وناه والتفسيير بالواكزة لبس بصواب انتهى
 ملخصا (قوله لما جئته الخبار) هو كسحاب ما لان من الارض واسترخى كذا في القاموس (قوله
 كما مر في الاجارة) من ان النبي عليه السلام نهى عن قفير الطحمان وهو ان يستأجر رجلا حين
 يضمن له كرا من حنطة بقفير من دقيقها (قوله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم دفع) والجواب
 من ظرف الامام ان معاملة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهل خير كان خراج مقاسمة بفريق
 المن والصالح بدليل انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبين لهم المرة كما في الزيلعي (قوله
 الصالحون) اي السلف الصالحون قيل المناسب المصالحون بالميم فلبس بمناسب كما قيل نقل
 عن الكافي والتابعون لا يخفى ان الامام رجه الله تعالى من جهة التابعين واثم الصالحين الا ان
 يحمل على القول برجوعه الى قول الامامين آخر لكن لا يلائم على ما اختاره هنا من مذهبه
 رجة الله عليه والمناهل ان الاولى الاكتفاء بالصحابة يظهر بملاحظة تفصيل مذهب الصحابي
 المحرر في اصولية (قوله وبمثله) اي بمثل ما عمل به الصحابة والتابعون واصله ما ذكر في عامة

الاصولية يجب على غير الصحابي تقليده فيما شاع بين الاصحاب فسلموه لانه حينئذ يحمل محل الاجماع ومذهب الصحابي حجة على غيره (قوله والقياس) يوهم ان هذا مخالف للقياس وبإس كذلك لانه استدل على صحة قولهما بالحاجة قيا سا على المضاربة اعلم ان قوله يترك خبر الواحد اشارة الى الجواب عن احتجاج الامام بحديث رافع بن خديج وقوله والقياس اشارة الى الجواب عن احتجاجه بالقياس على فقير الطحا ان فلزم تعارض القياسين فنساقطاً ثم اثبت بمذهب الصحابي اورجحه (قوله ويان مدة متعارفة) هذا جواب النكاح والفتوى عليه على ما في فاضلخان وفي البرازية وكذا في المجتبى عن محمد رحمه الله تعالى تجوز بلا بيان مدة على اول ويقع زرع واحد وبه اخذ ابو الليث وعليه الفتوى كافي الشربلية والدر فقد تعارض ما عليه الفتوى واختار صاحب النسخ جانب الجواز لعل في مثله القاضي والمفتي مختار ومخير لكن لا يخفى ان الاحتياط في الاتفاق (قوله فيجب ان تكون المدة) يعني اذا كان المدة معيارا للمنفعة فلا يكتفى بمطلق المدة بل يجب ان يكون مدة يتمكن فيها من الزراعة والا فلا يحصل المقصود من المزارعة كافي الاقل من تلك المدة والاكثر بما لا يعش فلفظة الفاء هنا في موقعه فيندفع ان الصواب الواو بدل الفاء (قوله وكذا اذا بين مدة لا يعش) لعدم التعارف ايضا (قوله والرابع رب البذر) يمكن عن ائمة البلخ ان تعين ذلك عرفا مستمرا فتصح لانه اى بيان من لا بذر اى بيان نصاب من يحد من المضاف وقد وقع مذكورا في بعض النسخ فلا ضرورة للجملة على سقط القلم كاتوهم (قوله بين صاحب الارض) الظاهر بين الارض (قوله الثامن الشركة في الخارج) فيا قدم من بيان حظ الآخر غيبة عن هذا (قوله وانما تصح ايضا اذا كان نفقة الزرع عليهما) فلو شرطت على العامل فسدت وهو ظر الرواية وجوزها ابو يوسف وهو مختار مشايخ بلخ وفي مبسوط السرخسي هو الصحيح وفي الخلاصة مبل الى هذا ايضا وعن ابى الليث وبه تأخذ كافي الشربلية (قوله كاجر الحصاد) الحصاد قطع الزرع بعد ادراكها والافاع حل الزرع الى البذر رندوس وطى الزرع لاخراج الحبوب من غلافها والتذرية تميز الحب من التبن بالريح كما فهم من تقريرات الحواشي (قوله واستيجار البقر يحجزه من الخارج مقصورا) قيل الصواب اسقاط قوله مقصورا لينتظم التعامل كلتا الصورتين ثم من الصور الفاسدة لو كان البذر منهما والارض لاحدهما والعمل مشروط على غير ذى الارض ومنها ان يكون البقر من واحد والباقي من الآخر شربلية (قوله او كون نفقة على العامل) فيه نوع استدراك بما فهم من قوله وانما تصح اذا كان نفقة الزرع (قوله ولم يتعرضا للتبن) وحينئذ التبن لب البذر وقيل بينهما تبعاً للحب المفهوم من صدر الشريعة اختيار الاول ومن الملتقى الثاني ثم اعلم انها بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد من احدهما والثلاثة من الآخر وهذا على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الآخر الا ان الارض جائران والثالث لا والرابع غير مذكور في الهداية وغير جائز واما ان يكون اثنان من احدهما واثنان من الآخر وهو على ثلاثة اما ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدهما والباقيان من الآخر والاول جائز دون الاخيرين وجاز عند ابى يوسف وتفصيله في الايضاح (قوله يعني ان كان البذر) الاولى ان لا يذكر هذا التفسير شرحا ولا يذكر التفرع الا ترى متا (قوله لانه يستحقه شركة) الظاهر لانه يستحقه شركة فيما خرج وهو منفق (قوله هذا) قيل الاشارة الى مضمون قوله لارب البذر فقوله وبعده يجبر اى بعد الفاء البذر يجبر رب البذر لاقضاء علة عدم الجبر حينئذ وبقي ومقتضى العقد خاليا عن المانع والعائق (قوله ان امطع

العامل اجبره الحاكم (الظاهر انه متعلق بقوله و يجبر المامل ان ابى وان كان في اللفظ خفاء
 (قوله والعقد قوم العمل بجزء من الخارج) يعني كون القيمة في العمل بسبب جزء من الخارج
 ولم يوجد فلم توجد (قوله ترك في يد المزارع) لا يخفى انه لوجه للتفرع بالنسبة الى هذا بل
 التفرع انما يصح بالنسبة الى معطوفه اى قوله وبطلت الخ الا ان يؤول المفرع عليه اعنى قوله
 وبطل يموت احدهما بما يعنى ان يقال وبطل عند عدم المانع اى اذا خلى وطبعه البطلان
 الا اذا عرض عارض تدبر (قوله وفي القطع ابطالا) اى في قطع المزارعة بحكم البطلان
 ابطالا لحق العامل فيندفع ما يقال الصواب وفي القلع قبل الظاهر لحق المزارع الا انه عدل عنه
 اشعارا بوجه بطلان حقه (قوله اجر مثل يصبه من الارض) الظاهر من الررع ونفقه الخ اى
 نفقته عند معنى المدة قبل الادراك فلا استدراك بما تقدم من قوله ونفقة الزرع (قوله كاجر السقي
 والمحافظة) هذا مخالف لما نقل عن الهداية وما صرح بعض المحققين من ان الاصل كل عمل
 قبل الادراك فهو على العامل وما بعده فعليهما بالخصص ثم انه ان شرط على العامل فسد
 وقد عرفت انه صحيح عند ابى يوسف وهو المفتى به كما في الايضاح عن التحفة ولزمه للتعامل
 وفيه ايضا عن مبسوط الراى هو الصحيح في ديارنا كما عرفت فيما مر (قوله ولا شئ على المزارع)
 اى من اجر مثل الارض واما التعميم الى نفقة الزرع ايضا بدلالة مقابلة المسئلة الاولى فالظاهر
 انه ليس بصحيح يظهر بملاحظة ما تقدم من لزومها عليهما عند صحتهما فامكن استمرار
 العامل ان مات رب الارض او وارثه ان مات العامل (قوله فصار كالدار المشتركة بينهما)
 ان كانت قابلة للقسمة والا فقد عرفت حكم جنس هذه فيما مر (قوله ونفسخ) اما بالقضاء
 او بالرضاء (قوله وفي رواية مطلقة) ولو كان العذر من قبل المزارع نحو ان يكون سارقا فيفسخ
 ايضا على ما فهم من الشربلية (قوله ولبس للعامل) اى قضاء واما في الديانة فيجب
 الاسترضاء كما في الايضاح (قوله لانه انما يجب عند فساد العقد) في الحصر خفاء بما تقدم من
 مضمون قوله مضت المدة قبل ادراكه **كتاب المساقات** (قوله هي لغة
 معاملة) مفهومها اللغوى هو الشرعى وتسمى المعاملة بلغة اهل المدينة (قوله دفع الشجر)
 خصه بالذكر بناء على انه اصل في هذا الباب فان النص انما ورد فيه وغيره ملحق به لحاجة الناس
 فلا يخالف لمساكنى من التعميم ولا مجال له ههنا بزيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله الى من يصلحه
 بجزء من ثمره ولو بدل الثمن بالخارج لادى الى دخول المزارعة في حدة المساقات كذا في الايضاح
 فيندفع ما يقال لو زاد عليه وغيره لكان احسن ليوافق كلامه فيما يجئ حيث قال ويصح في الكرم
 والشجر انتهى على ان الشجر يمكن تعميمه الى الكرم بل الشبهة ان تطرق تطرق بنحو مسئلة
 الرطبة (قوله وشروطها كشروطها) قال الزيلعي وشروطها عندهما شروط المزارعة الا
 في اربعة لا يجوز اذا امتنع واذا انقضت المدة يترك بلا اجر ويعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر اذا
 استحق النخل يرجع العامل باجر مثله والمزارع بقيمة الزرع والرابع لا يشترط بيان المسئلة هنا
 استحسانا (قوله وما عداها من الشروط) كما نقلنا آنفا (قوله اذ لا ادراك) بيان لوجه الاستحسان
 (قوله وقت معين عادة) وان ثابت عادة كاتاب شرط (قوله حتى يخرج برزها) بازاءى المعجمة اسم
 لحبة الحشيش كالخردل كما ان البذر بالذال المعجمة اسم لحبة الغلظة كالخنطة كما في الوانبة
 (قوله بل تأخر عنه فسد) اورد عليه ان هذا تفاوت في الخروج والتفاوت في الخروج مستلزم
 للتفاوت في الادراك وقد ذكر فيما سبق بعدم تفاوته حيث قال لا ادراك الثمر وقت معين اقول

انه مبنى على الغفول عن قوله فلما تفاوت على انه تفرع على قوله قد يخرج وقد لا يخرج والامر على اغلب الوقوع (قوله فلما عمل اجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر الى زمان ظهور فساد العقد قال ابن الكمال فافهم هذا فانه دقيق فبهذا يندفع ما يترجم من ان ظاهر العبارة تشعر بان الاجر انما هو في مقابلة العمل اللاحق الى نضج الثمر وليس كذلك (قوله في الكرم والشجر) ذكر بهذا التفصيل مع ذكر بعضها فيما سبق ودخول بعضها في بعض لانكار الشافعي فيما عدا الكرم والنخل كاسيأتى (قوله وعند الشافعي) له ان صحتها محدث مخالف للقياس وهو حديث خبير وهو مختص بهما وفي غيرهما بقي على القياس وعندنا تصحح فيما ذكر الحاجة الناس (قوله على ان يفرسها) اى يفرس فيها على الحذف والابصال (قوله قيمة غراسه) اى يوم الغرس والغراس والغرس بمعنى المغروس وحيلة الجواز على ما في صدر الشريعة ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستأجر رب الارض العامل ثلث سنين مثلاً بشئ قليل من نصيبه هذا لكن عن قاضيان رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على ان يفرس المدفوع اليه فيها اغراساً على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز (قوله ثم الغراس ملك الغارس) لانه قيمة بخلاف ما ذهبت الريح بنواة رجل والقتها في كرم فبعت منها شجرة فانها لصاحب الكرم لعدم قيمة النواة (قوله لاتصالها بالارض) وقد غرس برضاه بخلاف الغصب فانه يقلعه حيثئذ لعدم الرضاء ولانه لو قلع الغراس وسلمها لم يكن تسليماً للشجر بل يكون تسليماً لقطعه خشبة ولم يكن مشروطاً بل المشروط تسليم الشجر بقوله على ان يكون الارض والشجر بين رب الارض والغراس نصفين (قوله فلومات صاحب الارض) ظاهر هذا التفرع عدم بطلان العقد وقد فرعه عليه وقوله لان في انتفاض العقد عمرة اضاراً يقتضى ايضا بقاء العقد (قوله وان مات العامل فلورثته القيام عليه حتى يدرك الثمر) لكن ان ارادوا القلع لم يجبروا على العمل كافي الدر (قوله وقد كان له في حيوته) هذا الخبر لم يعلم من ظاهر اطلاقه بل انقضت مدتها يعنى والثمرى كما يقتضى قوله حتى يبلغ الثمر وقوله قبل الادراك فيتحقق بقوله فيما مضى مدتها والثمرى فبستدرك ان كان هذا باطلاً ايضا وقديماً عنه قوله ويكون بينهما على السواء لان مقتضى البطلان اجر المثل وان امكن ان يقال كون اجر المثل مقتضى هذا البطلان الواقع هنا لم يثبت والقياس على المزارعة ليس بمعلم الصحة لكن يرد حيثئذ يلزم ان لا يكون البطلان الا ان يقال اثر ثبوت الحياء للعامل او اواراه وان لم يكن باطلاً فيتناقض (فرع) دفع الشجر لشريكه مسافة لم يجز فلا جاره لانه شريكه فيقع العمل لنفسه  كتاب الدعوى  بفتح الواو وزاد ابن الكمال عليه قوله لا غير ونقل عن الزيلعي والكا في ذلك لكن قيل صحح ابن الشحنة الفتح والكسرو به يشعر كلام ولاد وكلام سبويه يشعر الكسرو وعن مصباح المنير الكسرو هو الاصل والفتح لمحا فظة اف التائيد (قوله له الخلاص) اللام بمعنى على اى عليه الخلاص (قوله من اذارك) اى دعواه (قوله اى لا يجبر على الخصومة اذاركها) قال في الاصلاح والمدعى من لا يجبر على الخصومة وقال في الايضاح لم يقل اذاركها كما قال القدرى ومن تبعه لانه غير مجبور حالى الفعل والترك والتقدير المذكور يوجب الاختصاص انتهى حاصله المقصود عدم الجبر على الفعل عند الترك وعلى الترك عند الفعل والتقدير المذكور يوجب الاختصاص بالاول ويمكن ان يقال هذا الوهم يندفع بملاحظة مقابلة معنى المدعى عليه (قوله من المتنازعين فعلاً) فان لوحظ معنى الدعوى

الذى هو المطالبة المختصة بالقول في المدعى لتضمنه اياها فلا حاجة الى هذا الاحتراز لعدم
التناول ابتداء حينئذ (قوله فانه مدع ضرورة) وهو مدع عليه حقيقة لانه منكر لوجوب الضمان
(قوله اضافة الحق الى نفسه) كلى عليه كذا (قوله واهلها) اى الدعوى سواء في جانب المدعى
او المدعى عليه واما الصبي المأذون الخ ظاهره الاطلاق وليس كذلك بل المراد الصبي المميز
الا ان يقال السابق قرينة على تلك الارادة ثم الاخصر والاظهر فدعواه ولد دعوى عليه
صححة او فدعواه صححة ان كان مدعيا وجوابه صحح ان مدعيا عليه (قوله وشرط جوازها
مجلس القاضى) هذا كالمستغنى عنه بالنظر الى قوله عند بيان معنى الدعوى عند من له الخلاص
على ان شرط الشئ يكون خارجا عنه وهذا داخل في مفهوم الدعوى الا ان يقال من الجواز
المزوم لتكون ملزمة الخصم الجواب ومن له الخلاص بعم الحكم فيخرج به ذلك تأمل ثم شرطها
ايضا حضور الخصم فلا يقضى على الغائب وهل يحضره بمجرد الدعوى ان بالمصر او بحيث
يبين منزله نعم وشرطها ايضا معلومية المال المدعى وكونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها
وكون المدعى بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلا او عادة باطله ليقين الكذب
كقوله معروف النسب او لمن لا يولد مثله هذا ابني وكدعوى معروف بالفقر اموالا عظيمة على
اخره اقرضه اياها دفعة واحدة او غصبها منه كذا في الدر عن البحر وما ذكر علم ان الاولى
ان يذكر مضمون قوله وانما لصح الخ في نظم ذكر الشرط كما فعله بعضهم وحكمها وسببها
تعلق البقاء المقدر بتعطى المعاملة (قوله حتى اذا امتنع عنها اجبره) لكن في الدر حتى اوستكت
كان انكارا فتسمع البينة عليه الا ان يكون اخرس اختار ثم قال وسنحققه (قوله اقول دراية
وجهه) حاصلة ان صحة دعوى العقار لا تحتاج الى ثبوت يد المدعى عليه بالبينة لم يكن احتمال
يد غير المالك فيه فصحح الى قوله وانه في يده بغير حق بخلاف المنقول واقول في الجواب ان
تخصيصهم هذا القيد بالمنقول في الذكر لا يوجب الاختصاص في الحكم بل يمكن ان يفهم
هذا في العقار ايضا بالدلالة والمقابلة فاكثفائهم في المنقول لا يثنى كون هذا الحكم في العقار
كما يدل عليه قطعا مانقل في الشربلية عن العمادية والقنية من ذكر قوله بغير حق
في دعوى العقار وفهم عن التنوير وصرح في شرحه ذكر هذا القيد في العقار ايضا
(قوله فاعلم ان في ثبوت اليد) اورد عليه ان اللازم من هذا ان العقار هل ثبت فيه اليد بالتصادق
كانت قول اول او ليس بمقصود بل المقصود عدم لزوم ذكر قوله بغير حق في العقار وليس
بلازم اقول هذا ناش من عدم التنبيه عن المراد بقوله وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد الخ
لغير المالك الخ اذ مراده منه ان احتمال كون اليد في العقار لغير المالك يمتنع كانه في المنقول
لم يعتبر لكونه شبهة الشبهة وبهذا الجواب يمكن ان يدفع ما اورد عليه ايضا بان ثبوت اليد
في العقار ليس محل تردد بل محل التردد ازالة اليد عنه (قوله فلكونه مشاهدا) في تحقق المشاهدة
في كل المنقولات خفة كما سيظهر (قوله لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك) لكن لا بد من بيان وجه
الفرق بين ما ثبت اليد بالبينة وبين ما بالمشاهدة حيث وجد في احدهما الشبهة وفي الآخر
شبهة الشبهة بل الظاهر مساهمة في تحقق الشبهة او شبهة الشبهة لمساواتهما
في الاحتمال المذكور (قوله اذ كيدفع الشبهة بالبينة تدفع بالمشاهدة) فكما كانت الشبهة
المذكورة بعد البينة شبهة الشبهة فليكن بعد المشاهدة كذلك على ان شبهة الشبهة اثنى
لا تعتبر على ما فهم مما ذكرنا في باب الربا ما يكون متعلق الثانية عين متعلق الاولى وهذا ليس

كذلك فافهم (قوله وذكر قيمته ان تعذر) بان كان في نقلها مؤنة وان قلت كما في الايضاح عن
الخزائفة وبهلاكها وبعثتها كما في التورث ثم في الاكتفاء بذكر القيمة اشارة الى عدم مدخلية ذكر
الصفات انفرادا او اشتراكا كما يظهر من الايضاح لكن في الوافية عن الكفاية بكفاية التوصيف
وان ذكر القيمة لبس بلازم وفيما نقل المصنف هنا عن قاضيان فهم لزيم ذكر القيمة مع الوصف
فليوفق (قوله ولو قال غصبت) واما في دعوى السرقة فقبل يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها
نصبا فاما في غيرها فلا يشترط كذا نقل عن العمادية (قوله قالوا نسمع) ولهذا لو ادعى اعيانا
مختلفة الجنس والنوع والوصف وذكر قيمة الكل جلة كفى وان لم يذكر قيمة كل على حدة
(قوله لا يكون كافيا الا بهذا التحقيق) اورد ان كلام الكافي لا يمتثل شيئا غير ما ذكره وقيل
ولفاسنى زاده بحث في هذا المحل (قوله ولو كان ما يدعيه عقارا) عطف على قوله فلو كان
ما يدعيه منقولا (قوله ذكر حدوده) بذكر اسماء اصحابها وانسابهم ذا كرا جدد كل منهم ان
لم يكن مشهورا عند الامام (قوله الا ان يغلط في الرابع) يعنى ان لم يذكر الحد الثالث يكتفى
وان ذكر وغلط فلا كما فهم عن الملتقى قبل انما ثبت الغلط باقرار الشاهد وكذا لا بد من ذكر
بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكنى (قوله وان كان الرجل مشهورا) اى الرجل الذى هو صاحب
الحدود يكتفى بذكره والا فيجده كما اشير اليه آنفا هذا مراده كافي كتب القوم لكن فاصر عبارته
عن دلالاته (قوله بل بالبنية) لم يقل بالحنة لانها تناول الاقرار (قوله وقد تواضعا) ولا يخفى
ما فيها من الضرر لصاحب اليد كما في الايضاح واقعة الفتوى اى من المسائل التى يستغنى
عنها (قوله بمضى قضاة) اى ينفذ القاضى الاصل قضاء نائيه (قوله ولو كان دينا ذكر
جنسه) وايضا في المثليات لا بد من ذكر نوعه ووصفه وسبب وجوبه ولذا لو ادعى كرى دينا
عليه ولم يذكر سببا لم نسمع واذا ذكر فى السلم اتماله المطالبة فى مكان عينه وفى قرض وغصب
واستهلاك فى مكان القرض ونحوه كذا فى الدر عن البحر ثم قال فليحفظ وبما ذكر علم بما فى بيانه
من القصور (قوله سأل القاضى عنها) اى الدعوى (قوله يخالف الحكم بالاقرار على بينة)
عند ما نقل عن الكافي توسع اى يجوز فاستعمال لفظ القضاء فيما اقر لبس على الحقيقة اذ حيثئذ
لا يحتاج الامر الى القضاء بل اللازم حيثئذ هو الامر بالنسليم على موجب اقراره (قوله وان
انكر) قال فى الاشياء لا يجوز الانكار اذا علم كونه المدعى على حق الا فى دعوى العيب فان للبايع
انكاره ليقم المشتري البينة عليه فيتمكن من الرد على بايعه وفى الوصى اذا علم بالدين لكن فيه
ايضا عن جامع الفصولين ان اقامة البينة مع الاقرار جائزة فى موضع يتوقع الضرر للمقر ولو لاها
سأل القاضى بينة ويفهم منه اختصاص البينة بالمتكر وقد ذكر فى الاشياء (قوله سبع صور
تسمع فيها البينة على مقر) منها اقروا ثبدين على ميت فيقام البينة للمتعدى ومنها تقبل البينة
مع اقرار المستحق عليه ليمكن الرجوع على بايعه وتامها يطلب من قضائه (قوله لانه نور)
من التورث اى التقوية والتأييد وفى بعض النسخ لانه يقرر وخطى لمحا لغته بعامه الكتب لكن
لا يخفى وجه صحته فى نفسه فهى فبيلة اى لفظ البينة على وزن فبيلة على وزن توطئة فبكرس
العين وقيل فبيلة من البين اذ بها يقع الفصل بين الصادق والكاذب ثم القاضى حيثئذ يقضى
بلاطاب المدعى (قوله بطلبه) اذ لا بد من طلبه الميىن فى جميع الدعاوى الا عند الثاني فى أربع
على ما فى البرازية قال واجمعوا على التحليف بلاطلب فى دعوى الدين على الميت (قوله يحرف
اللام فى الحديث) والمراد من الحديث ما ذكر آنفا ومن اللام اللام فى قوله لك يمينه (قوله اتواء حنظل

من التوى اى الهلاك والتلف (قوله فكيفه الشارع من اتوا نفسه) فضمير مكنه الى المدعى وضمير
نفسه الى المدعى عليه وضمير زعم الى المدعى (قوله ولا يدان بكون) قبل ينبغي ذكره بعد قوله الا كى
فان نكل كما ذكره الزيلعى كذلك (قوله فيه اختلاف) قال فى النسخ والمراد فيه ترجيحاً انتهى فالامر
فيمارأى القاضى المصلحة فيه قال فى الاشياء لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا
فى ثلث رجاء الصلح بين الاقارب وعند استمهال المدعى واذا كان عنده ريبه انتهى (قوله
لبس بشئ) اى مهجور غير مأخوذ به كفى الزيلعى (قوله لان عمر رضى الله تعالى عنه) فيقبل
البينة بعد البين وان قال قبل البين لا يثبت لى على ما نقل عن السراج خلافاً لما فى شرح المجمع
عن المحيط وكذا يقبل البينة بعد القضاء بالنكول كفى الدر عن الحائبة (قوله والصواب) قال
فى التنوير ويظهر كذبها بامتها بلاسبب خلف وقال فى شرحه اى المدعى عليه ثم اقامها
حتى يبحث فى يمينه وعليه الفتوى خلافاً لاطلاق الدر انتهى ثم قال فى التنوير ايضا وادعا
بسبب خلف ثم اقامها لا يظهر كذبها انتهى (قوله احوط وعن ابى يوسف التكرار حتم)
ولا ينفذ القضاء بالنكول مرة والصحح النفوذ (قوله غريب) الغريب ما يكون اسناده متصلاً الى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن يرويه واحد امام من التابعين او اتباع التابعين (قوله
لا اقروا ولا تانكروا) وكذا لو لم ينكحوا عند الثانية خلاصة قال فى البحر وبه افتى لما ان
الفتوى على قول الثانى فيما يتعلق بالقضاء انتهى ثم نقل عن البدائع الاشبه انه انكار فيستخلف
كفى الدر (قوله لا يختلف فى نكاح) خلافاً لهما قال ابن الكمال عن التتمة والحائبة والفتوى
على قولهما فى النكاح وفى التنوير بعد هذه الصور والفتوى على انه يحلف فى الاشياء السبعة
الا فى الحدود وكذا اللعان (قوله لا يستخلف فى الحدود) اورد عليه بما فى البدائع انه يحلف
فى دعوى القذف فاذا نكل يقضى بالحد فى ظاهر الاقوال وقبل يقضى بالتعزير دون الحد
(قوله لان هذه الحقوق) اى المذكورات مما عدا الحدود واللعان (قوله لان الحلف لما وجب
الى قوله والاقرار يجرى الى آخره) حاصله النكول ترك الحلف الواجب وترك الحلف الواجب
اما دليل على انه باذل او مقر فينتج النكول اما دليل على انه باذل او مقر ثم نقول اكن المقدم
باطل اى لبس باذل فالتالى حق وهو ان النكول دليل على انه مقروء وهو المطلوب بيان المقدمة
الاستثنائية النكول يمتنع من المأذون والمكاتب والبذل لا يعتبر فيهما فالنكول لبس دليل على البذل
(قوله لان النكول) لا يخفى بما فيه من عدم الملازمة بينه وبين ما مر من قوله ترك هذا الواجب
بالنكول دليل على انه باذل ويمكن ان يقال ان ما سبق بناء على الامام وهذا على الامامين ففيه
ايضاً نوع تأمل (قوله والاقرار يجرى فى هذه الاشياء) الظاهر ان هذا السوق يخص بكونه دليلاً
على مضمون نفس المستثنى فقط اى عدم الاستخلاف فى الحدود واللعان فالاولى ان لا يذكر
هذه المقدمة بل يقول وهذا الاقرار فيه شبهة فلا يكون حجة فى ثبوت الحد وكذا اللعان تأمل
(قوله ان التكون بذل وابعاح) اى بذل الناكل ماله للمدعى وابعاحه اياه (قوله كذب بناء فى الانكار)
يعنى الاقرار اللازم للنكول مناف لانكاره فليزعم ان يحتمل تكذيب المدعى عليه فى انكاره
(قوله الفتوى على قولهما) فذكرهما قد فصل فيما مر ثم ان هذا الاختلاف فى الاشياء
المذكورة عند عدم قصد المال والاف يحلف بالاتفاق ثم انه اورد على تعليل الامام انه مخالف
لحديث المشهور وهو قوله واليمين على من انكروا اجيب لما خص منه اولا الحدود واللعان
بقي ظنياً فجاء تخصيص هذه الصور بانقياس لكن الظاهر ان ما ذكر فى تعليل الحدود واللعان

تعليل بازأى فالكلام في ابتداء التخصيص مشكل الا ان يقال ان مبدأ التخصيص هنا قوله عليه السلام ادروا الحدود بالشبهات وما ذكر هنا اثبات تلك الشبهة في الحدود لا بيان وجه التخصيص ابتداء واجيب ايضا ان الامام لم ينف وجوب اليمين فيها ولكنه يقول لما لم تقدر اليمين فأنذرها وهو القضاء بالنكول لكونه بذلا لا يجرى فيها سقطت كسقوط الوجوب عن معذورها لا يتحقق منه اداء الصلوة انتهى (قوله لا النكاح) يرد عليه انه لبس الكلام في النكاح بل في الطلاق (قوله لا يخلف خلافا لهما) ولو غابته عن المصر حلف اتفاقا كما في شرح المجمع ونقل عن المجتبى تقدير الغيبة بمدة السفر (قوله ولا يكفل بنفسه) اي فيما لا يسقط بشبهة ولو وجبها والمال حقه في ظاهر المذهب كذا في الدرر (قوله ثلاثة ايام في الصحيح) وقيل الى مجلسه الثاني وصح (قوله معروف الدار) المقصود كونه ثقة يؤمن من هروبه ولا يتوهم اخفاؤه (قوله لازمه) او امينه مقدار مدة التكفل (قوله لان في اخذ التكفل والملازمة) الظاهر من هذا التعليل كون الاستثناء مصروفا الى مجموع المعطوف والمعطوف عليه وفي صرفه الى المعطوف عليه خلل لا يخفى فالصواب ولا يلزم ولا يكفل الا الى آخر المجلس (قوله اضرارا بالغريب) فان قبل في عدم ضرر الى المدعى بغيوبته ايضا قلنا لكن له ان يطلب وكلا بخصوصه حتى لو غاب الاصيل بقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه وان اعطاه وكيلاه ان يطالب بالتكفل بنفس الوكيل وان اعطاه كفيلا بنفسه فله ان يطالبه بالتكفل بنفس الاصيل ان المدعى دينيا ولو اخذ كفيلا بالمال فله ان يطالبه بالتكفل بنفس الاصيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلا بالعين يحضرها وان كان عقارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التعيب كما في التبيين والكافي كذا في الشريعة (قوله والحلف بالله تعالى) اي للناطق واما الاخرس ففي الاشياء وتحلف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فبشيره نعم ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى (قوله لا الطلاق والعناق) قال في الدرر عن التاتارخانية وان الخ الخصم وعليه الفتوى وعن الخانية لان التحليف بهما حرام (قوله يعني جاز للقاضي) عن النهاية عن فتاوى قاضيان انه لا يجيبه القاضي في ظاهر الرواية وجوزه بعضهم والفتوى على ظاهر الرواية وعن فتاوى الصغرى افتى بجواز الامام ابو علي بن الفضل لا يخفى ان جانب عدم الجواز راجح الا ان يقال فيعمل بعدم الجواز عند عدم الضرورة وبجواز عند مس الضرورة عملا بهما فينبغي ان يحمل اختيار المصنف عليه فان بالغ المستثنى بغيره بان رأى فيه الى القاضي (قوله لكن اذا نكل) قال في الدرر عن البحر ظاهره انه مفرع على قول الاكثرا ما على القول بالتحليف بهما فيه تبرئ كونه فيقضى به والا فلا فائدة قلت ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهدوا على السبب كالاقرار لا يفرق وان على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كما في الشريعة والدرر (قوله وللحلف ان يزيد) الظاهر من عبارة ان المراد من الحلف المدعى لكن المذكور في الكتب هو القاضي فاو الاختيار فيه وفي صفته الى القاضي (قوله فلا يدرك بلفظ الواو) اي لا يرد بلفظ الواو على الصفات التي اتيت للتعليل لكن ينبغي ان يفيد كون الصفة ما يصح الحلف بها (قوله لا يتكرر اليمين) لا يخفى ان الواو لا يكون صريحا في القسم بل يجوز ان يكون للعطف ونظيره في كلام الله تعالى نحو والصحي والليل اذا سجي الآيات الا ان يقال الكلام في الاحتياط والاحتمال كاف في حق الاحتياط (قوله وله ان يغلف ويقول بالله) الضمير المجرور الى الحلف الذي كان المراد

منه القاضي وقد حذف قوله قل عند قوله بالله او والله بقرينة ما تقدم من قوله كأن يقول
القاضي قل والله (قوله اذ الازم عليه بمن واحد) فافعل قضاء زماننا من قولهم عند التحليف
قل والله وبالله وبالله مثلاً لبس بجاء زولو نكل بعد المرة الاولى لا يصح القضاء عليه (قوله
فمنهم من يمنع) يشعر ظاهره انه لو حلف بالله ونكل عن التغليظ يقضى عليه ولبس كذلك
لانه بعد الحلف بالله لو نكل عن التغليظ لا يقضى بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل
كما في الزيلعي الا ان يقال المراد من الامتناع الامتناع عن اليمين ابتداء عند مقارنة التغليظ
ايها (قوله لا يبارمان) اي لا يستحب التغليظ على المسلم بزمان ولا يمكن كذا في الخاوي وظاهره
انه مباح كذا في الدر (قوله وعند الشافعي) ظاهره الاطلاق ولبس كذلك لان التغليظ بهما
عنده مخصص بما اذا كان اليمين في قسامة او لعان او مال عظيم كما في الايضاح (قوله فيغلظ على كل
واحد) فيد اشارة الى ان هذيان تغليظ يمينهم لاصل يمينهم فلو اكتفى بالله كالمسلم كفي كذا نقل
عن الاختيار (قوله تغاديا) التغادي بالفاء والدال المهملة التجافي والتحرز (قوله لان كتب الله
تعالى واجب التعظيم) فيه اشارة الى انه لا يحلف على الاشارة الى كتاب معين نحو ان يقول بالله
الذي انزل هذا التوراة لانه ثبت تحريف بعضها كما نقل عن البدائع ولا يبعد ان يخرج الاشارة
منه الى جواز تغليظ يمين المسلم بالاشارة الى صحف معين كأن يقول بالله الذي انزل هذا القرآن
العظيم لكن يتأمل عند الفتوى ويستقرأ شا هذا (قوله اذ الكفرة كلهم) لكن جزم المحقق
ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه تعالى قال في الدر قلت وعليه فيما ذا يحلفون ثم انه بقي ان
تحليف الاخرس قد عرفت كيفيته ولو اوصم كتب له ليحجب بخطه ان عرفه والا فباشارته ولو
ابغى ايضا فابوه او وصيه او من نصبه القاضي كما نقل عن شرح الوهبانية (قوله ولئن سألنيهم
الاية) قال ابن الكمال ولا دلالة في هذه على اعتقاد الدهرية الله تعالى بل ان الوثني يعبد غير الله
ويعتقد ان الله خاتمه (قوله ولا يحلفون في ما يبدونهم) اي بيوت عباداتهم لكرهه دخولها
كما في البحر (قوله ويحلف على الحاصل) والضابط فيما ذكر هنا ما ان يكون السبب ما يرتفع برفع
بعد وقوعه وتحققه كالبيع والطلاق اولا فان كان اثباتي فالتحليف على السبب بالايجاع وان
كان الاول فان تضرر المدعى بالتحليف على الحاصل فكذلك وان لم يتضرر يحلف على
الحاصل عندهما وعلى السبب عند ابي يوسف (قوله لا على السبب عند ابي حنيفة) اوردانه
لا تحليف في النكاح عنده وردان كلام الشارح هنا مفصول عما قبله بقوله الاصل ان الدعوى الخ
لكن قوله كالبيع ونظائره وقوله فيما بعد ذكر النكاح وغيره مناف اياه على ان المتبادر من كونه
اصلاً بالنسبة الى الجميع لعل الجواب تقدم انه ان قصد المال يحلف في الجميع اتفاقاً ولصدر الشريعة
هنا بحث ولخواشيه جواب يطلب من محلها (قوله بان كان شافعي) قبل ومفاده انه لا اعتبار
بمذهب المدعى عليه وامام مذهب المدعى ففيه خلاف والاوجه ان يسأل القاضي هل يعتقد
وجوب شفعة الجواز اولا انتهى (قوله اذ لا يجوز ان يعود) اذ لو ارتد يقتل ولو بعد الحاق
(قوله بخلاف الامة) اي ولو مسلمة (قوله بالردة والمحاق) كذا في النسخ بالواو لكن في الايضاح
او المحاق بلفظ او وهو الظاهر فينبغي ان تسترق بمجرد اردة بلا حلق فقوله او المحاق والسبي
يعني لولم تكن مسلمة ولحقت وسببت (قوله بنقض العهد والمحاق) اي والسبي ترك اعتماداً
بما سبق وان الاسترقاق بعد المحاق لا يتصور بدون السبي لكن قوله والمحاق بعد قوله بنقض
العهد مما لا يحتاج اليه الا لا يتصور بنقض العهد بدون المحاق الا ان يقال انه من قبيل عطف

التفسير مثلا لكن تخصيص النقص بالعباديس معلوم الوجه اذ لحاق الامة الكافرة ايضا
 نقض العهد (قوله اول الشهادة لي) الظاهر ان يقال ولو شرط اوفال الشاهد لا شهادة لي فانه
 يوهم ان يكون هذا القول ايضا من المدعى وليس كذلك بل هو من الشاهد لا يخفى (قوله او كان
 لا يعلمها) قبل هذا مختص بالمدعى (قوله ان وفق وفاقا) فقوله وفق من التوفيق وفاقا
 مفعول مطلق له اي وفق بين كلاميه توفيقا **ك** ان يقول ما كان لي بينة حاضرة وقت
 الاستخلاف لكن حصلت بعده (قوله وكذا اذا قال لادفع لي) وكذا ايضا لو قال المدعى
 كل بينة اتى بها فهو زور كذا نقل عن الخانية والسراج (قوله وفرع على الاول) قبل الاول
 اسقاط لفظ الاول بان يقال وفرع عليه لا يخفى انه على ما جعله اول يلزم ان يكون قوله
 ولا يخلف متفرعا على الاول او قوله فالويل على الثاني وارجاع ضمير اليه الى الاول والثاني
 بعيد فالصواب ان في تقرير الشارح اكتفاء اذ عند قوله ولا يخلف الخ بقدر قوله وفرع على
 الثاني بقوله ترك احالة بما سبق الا اذا صح اقراره اورد عليه ان هذا يدل على كون الوصاية
 والوكالة مما قد يصح اقراره وقد لا يصح وذا ليس بحجج لما في العمادية مما حاصله ان من
 يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلافه فيمن لا يصح اقراره كالوصى وانت خير
 ان كلام الدرر ليس بنص فيما فهمه على ان كلام العمادية ليس بقطعي على ما جعله فليأمل
 (قوله لامتنع عن اليمين) لاحتمال صدور الفعل عنه في اعتقاد مع انه لم يصدر في نفس الامر
 (قوله فاذا لم يقبل) اي اليمين وفي بعض النسخ فاذا لم يقبل (قوله صار باذلا او مقرا) اورد ان
 الظاهر ان هذا عند الامام وقدمر انه باذل فقط عنده لا مقر (قوله ان يزيد عليه حرفا) اي طرفا
 من الكلام وهو الاستثناء مع المستثنى ويمكن ان يراد حرف الاستثناء ويكون المقصود المجموع
 فيندفع ان الحرف بمعنى الوجه فلا وجه هنا (قوله وهو بكر) قبل الصواب وهو زيد ويمكن
 ان يجعل هذا بيان مرجع الضمير وان بعيدا (قوله الا اذا علم كونه ميراثا) قيل هذا مختص
 بالعين اذ في الدين معرفة القاضي مشكل اقول لامتناع في معرفة القاضي في الدين ايضا ثم انه
 اذا لم يوجد واحد مما ذكر فيخلف على البتات على ما نقل عن العمادية (قوله ادعى رجل منكوحة
 الغير) اورد ان الصواب على منكوحة الغير لا يخفى ان قوله يخلف الزوج ليس بلام بما صوبه
 (قوله لا يقضى عليه بالنكول) اورد عليه انه اذا نكل عن الخلف على العلم في البتات اول ورد
 يجوز ان يكون نكوله لعلمه بعدم فائدة اليمين على العلم فلا يخلف حذرا عن اعادة اليمين على
 البتات (قوله ويقضى عليه اذا نكل) اورد انه اذا لم يجب عليه فكيف يقضى عليه بنكوله واورد
 ايضا يجوز ان يكون النكول لخوف اعادة اليمين على العلم لان الموضوع موضع اليمين على العلم وايضا
 بان البتات اعم تحققا من العلم ويعتبر في اليمين انتفاءها وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص
 فكيف يقضى بالنكول عن البتات في موضع يجب عليه الخلف على العلم فانه بعد هذا النكول
 يحتمل ان يخلف على العلم (قوله ادعى اشياء مختلفة الخ) قبل عن الفتاوى الصغرى عن الفقيه
 ابي جعفر ان كان المدعى عرف منه التالف حينئذ يؤمر بجمع المدعى وان كان غير معروف
 بذل لم يكلفه جمعها (قوله اقربدين) وبعضهم اورد هذه المسئلة في كتاب الاقرار لا يخفى ان مناسبتها
 اليه اظهر من مناسبتها الى الدعوى قال في الاشياء اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم تقبل
 كافي الخانية الا ان اقر بالطلاق بناء على ما فني به المفني ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع
 الفصولين والفقيه (قوله حلف المقر له) انه لم يكن كاذبا وقيل يخلف على انه ما اقر بناء على انشاء

(قوله ذبوا عن اعراضكم) الذب المنع فان قبل الظاهر من الامر الوجوب قبلزم ان يكون
 الغداء واجبا وقد نقل عن الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة واجب قلنا الامر بالاستحباب
 والمراد من الوجوب في كلام الشهيد هو الثبوت كذا نقل عن البحر بدليل جواز الخلف صادقا
 لكن الكلام بما يقال من ان اليمين الصادقة بمنزلة التسييح باق فليوفق (قوله ولا يحلف بعده)
 اى ابدأ ثم انه قيد بالغداء والصالح لان المدعى لو اسقطه قصدا بان قال برئت من الحلف
 وتركته عليه او وهبه لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للحاكم كما في البرازية
 باب التحالف لما قدم بين الواحد ذكر يمين الاثنين (قوله لانه ينور دعواه)
 من التثوير قبل هذا يشعر قوة البيئة ورجحانها فيكون في قوله والبيئة اقوى شائبة التكرار
 اقول حاصل الكلام في المقام ان يقال مقيم البيئة الحكم له لانه منور دعواه بالحجة ومن كذا
 فالحكم له ثم قوله والبيئة اقوى الدليل لما تضمنه هذا الصغرى فلا تكرر ولا شائبة (قوله
 وان عجزا) اى عن البيئة في الصور الثلاثة في اختلاف في الثمن او في المبيع او فيهما كما في صدر الشريعة
 (قوله قبل القبض) اى قبض احد البديلين (قوله تحالفا) اى ما لم يكن فيه خيار فيفسخ
 من له الخيار كذا في الدر (قوله لان المبيع سلم له) من السلامة لامن تسليم قبل فيه انه لا يلزم
 من تسليم المبيع عدم صحة دعوى بقية على زعم ودفع بان وضع المسئلة على ان يقبض المشتري
 مادعا جميعا كما بعدين فيدعى البائع استرداد احدهما يرد عليه ان المقصود اثبات كون المشتري
 مدعيا كما يدل عليه قوله فلا يكون مدعيا على البائع لعل الصواب في دفعه ان ما ذكره لا يدل
 على كونه على القياس الذي مناه كونه سابقا على الافهام على ان هذا مختص بالمتجهد لا حظ في فهم
 العلماء من الاعوام وانما يثبت التحالف الخ ودليل الاستحسان ان قوله لان المبيع سلم له ولعدم
 القياس تأمل (قوله مقايضة بعين) كما في البيع بالمبادلة (قوله او ثمن بشئ) كما في الصرف (قوله
 فبايهما شاء) قال في شرح المجمع وقيل يقرع لكن في الشرع لئلا يترك ذلك في الصورة الاولى اى في
 البدء بيمين المشتري بعد قوله وعن ابي يوسف يبدأ بيمين المشتري (قوله ولا يفسخ بنفس التحالف)
 قبل عن البحر ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما واصل هذا التحالف ايضا الحديث السابق
 (قوله لانه صار مقرا) قد عرفت ان النكول بذل الاقرار عند الامام الا ان يقال هذه المسئلة
 متفقة بينه وبين صاحبه فقوله صار مقرا اشارة الى دلائل الامامين وقوله او باذلا اشارة الى دليل
 الامام لكن الاولى على هذا تقديم دليل الامام (قوله وحلف المنكر) اى لا تحالف في هذه الصور
 بل يحلف المنكر فقط فالقول له وعند زفر والشافعي يتحالفان (قوله اى منكر البيع) هذا
 تفسير لقوله في اصل البيع فابعد لما بعده (قوله بل القول للمشتري) اى مع يمينه كما في التثوير
 اى اذا هلك بعض المبيع كمعدين مات احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر
 الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يتحالفا ويفسخ في القائم وعند محمد يفسخ
 فيهما (قوله وان اقاما البيئة قبلت) وان احدهما فقط قبلت كما في الزيلعي (قوله اى اذا اقالا
 عقد السلم) تفسير لم يرجع الضمير ولم يسبق الا ان يدعى انفهام السلم عن لفظ رأس المال
 لاختصاصه بالسلم كما قيل لا يخفى ان دعوى اختصاص رأس المال بالسلم ليس بصحيح لعل الاولى
 ان يحل قوله بل صدق المسلم اليه قرينة اليه (قوله بخلاف البيع) اى بخلاف الاقالة في البيع
 كما يدل عليه السياق وقد فسره به نفسه في الشرح فلا يرد فيه اجمال محل (قوله وقيل قبض
 المبيع بحكمها) اى قبل قبض البائع المبيع بعد الاقالة بحكم الاقالة (قوله تحالفا اذا لم يكن

بينهما بينة (قوله وهي كاسمها بينة) الضمير للينة واسم البينة من البيان الذي بمعنى المبين او بمعنى الظهور يقال بان الشيء بياناً اذا انضح وبحتل ان يراد من اسم البينة اسم البرهان المفهوم من قوله لمن برهن ومعنى اسم البرهان الحجة يقال برهن عليه اذا قام الحجة (قوله تهازاً) ويجب مهر المثل على الصحيح (قوله وإيهما نكل) لا يخفى ان مقتضى التحالف عدم النكول وإرادة طلب الحلف ليناسب المشاركة التي اقتضتها الصيغة فانه ان نكل واحد منهما لا يتحقق التحالف منهما لعل الاولى ما في بعض النكسب من قوله تحالف ولم يفسخ النكاح (قوله بل يحكم) بالثريد (قوله اى يجعل حكماً) لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف ثم ان هذه المسئلة قد ذكرت في باب المهر فاعادتها هنا لا يخلو عن شائبة تكرار قيل بين ما ذكرناها وبين ما ذكرهنا لك مخالفة الاولى قول انكرخي والثانية قول الرازي فذكر الدرر احد القولين في احد الموضوعين والآخر في الآخر من غير اشارة الى كونهما قولين ليس يحسن انتهى فقيه تأمل يظهر بعد المراجعة الى ما ذكرهنا لك اى قبل قبض المنفعة اى قبل استيفاء المنفعة (قوله لم يذكر الاجل) لا يخفى ان ما ذكره في تفسير المنفعة بمعنى عن ذكر الاجل بل اورده بعضه بدل المنفعة قوله او قدر المدة فينبغي ان لا يخالف حكم الاجل لهذا الحكم لكن قد نقل من الهامية على ان يكون مخالفاً (قوله اختلف الزوجان) ولو مملوكين او مكاتين او صغيرين والصغير مجامع او ذميمة مع مسلم في بيت لهما او لاحدهما اذ العبرة باليد للاملاك (قوله في متاع البيت) ولو ذهب او فضة في الدر (قوله والنشاب) اى النبل كاعن القاموس (قوله والرقيق والمنزل) لا يخفى ان هذه المذكورات انما وقعت على الاستطراد والتبع والا فالكلام في متاع البيت (قوله والنقود) ولو اقاما بينة يقضى بينهما قيل نقلاً عن البحر البيت للزوج الا ان يكون لها بينة (قوله فالمشكل) اى الصالح لهما وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل لهما وهي المسبعة وعد في الخاتمة تسعة اقوال (فروع)
عن البحر طفلها ومضت العدة فالمشكل للزوج ولورثته بعده لانها صارت اجنبية لابل لهما رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وجد ذلك بدار فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو المعروف باليسار وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول هي لى وادعاه صاحب المنزل * فصل * (فمن يكون خصماً)
الاولى ان يقال في دفع الدعاوى كافي بعض الفقهية (قوله او غصبته) اى منه فالاولى ان يورده ولو شربها (قوله وبرهن عليه) اى والجل ان العين فائمة لاهالكه فانه لو كانت هالكه لا يصح الدفع كافي الدر (قوله رفعت خصومة المدعى للملك المطلق) وهذه مخمسة كتاب الدعوى لما فيها من اختلاف خمسة ائمة او خمس صور دعوى ودعية وغيرها كافي الشرح لالة قال في الدر بعد ما نقله من الغير وفيه نظر اذ الحكم كذلك لو قال وكلني صاحبه بحفظه او اسكنني فيها زيد الغائب او سرقته منه او انتزعت منه او ضل منه فوجدته بحرا وهي في يدى مزارعة بزازية فالصور احد عشر لكن لا يخفى ان ما ذكرها راجعة الى ما ذكرهنا يظهر بالتأمل على ان وجه التسمية ليست على مستلزمة حتى يرد بمثله ومن ثمه يقال لا يلزم الاطراد في وجه التسمية (قوله او اقام بنية) هذه ليست من الخمسة واما ذكرها احد غيره هناك ولهذا قيل هذا من عدم فهم مراد الزيلعي بل اخذه على ما يقتضيه بمجرد ظاهر كلامه (قوله لا يخرج باقامة البينة) قيل الاولى ان يقال نحو ما في الكافي لا يخرج وان اقام البينة ليحسن مقابلة قول ابن ابي ليلى (قوله

وقال ابو يوسف قال في الملتقى وبه يؤخذ وقبل واختاره في المختار (قوله وقال محمد) وفي
 الشربلية عن خط العلامة القدسي عن البرازية ان تعويل الأئمة على قول محمد قيل فليحفظ
 (قوله وقال ابو حنيفة) اورد ان ما ذكر في كتب القوم كما يقتضيه تعليل الشارح هنان قوله لبس
 هذا بل ان يقال ان قال اليهود نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه ثم اورد ايضا الانسب بطريقة
 الدرر ذكر قول ابى حنيفة في المتن اولا ثم ذكر قول محمد في اثناء شرحه ولا يظهر نكتة هذا
 التعكس (قوله من لا نعرفه) اى اصلا لا بوجهه ولا باسمه (قوله شربته) وكذا اتهمته (قوله
 او سرق منى) فيه اشارة الى انه لو قال غصبه منى فلان الغائب تندفع (قوله اما الاولان) اى
 اى غصبته او سرقته (قوله انما صار خصما يدعى الفعل عليه لا يده) ولهذا صح دعوى
 الغصب على غير ذى البد حتى ان من ادعى على آخر انه غصب عبده ولبس في يده عبدا
 صحّت دعواه ويلزم القيمة كما في حاشية عزى زاده عن الكفاية (قوله فلو قضى عليه) هذا من
 تفريع المسئلة المقدمة فالصواب ان يذكره قبيل قوله بخلاف غصب منى (قوله والظاهر)
 قبل بل الظاهر عين المدعى عليه وهو المودع هنا كما يقتضيه التعيير بالمدعى عن الوكيل وقبل
 كلمة الايداع واقعة في موقعها والمعنى ان مدعى الايداع اذا لم يقيم البينة فطلب المدعى يمينه
 يحلفه على البتات وان كان فعل الغير لقيام تمامه به وهو القول في كونه فعل الغير خفاء اذ قبول
 الوديعة فعله ﴿ باب دعوى الرجلين ﴾ (قوله حجة الخارج) اورد ان هذه ليست
 من مسائل هذا الباب اذ عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والجميع الدعاوى بين اثنين
 اقول لان سلم اختصاص الباب بذلك بل عام له ولما يكون بين اثنين لكن يكون كل منهما مدعيا
 على آخر (قوله فاذا نكل المدعى عليه) اورد عليه ان الكلام في كون كل منهما مبرهنا فكيف
 يتصور النكول حتى يصح التفريع اقول في هذا القول اشارة الى انه لا اعتبار الى بينة ذى اليد
 بل هي كالعلم بالحلف بحسب انكاره فان نكل قضى عليه بالمال ثم كون كل منهما مبرهنا كما يظهر
 في الصورة والابتداء يظهر فيما بعد الاستثناء فلا اشكال ايضا (قوله يقضى للمدعى) وقال ابو
 يوسف يقضى للمورخ ولو حالة الانفراد قال في الدرر وينبغي ان يفتى بقوله لانه اوفق واطهر
 كذا في جامع الفصولين واقره المصنف (قوله قضى به لهما) ولهذا الورهنا في نکاح سقطا
 لتعذر الجمع لوحية ولوصية قضى به بينهما وعلى كل نصف المهر وراثان ميراث زوج واحد
 ولو ولدت ثبت النسب منهما وتماه في الخلاصة وايضا الامر كذا فيما اذا استويا في الوقت او وقت
 احدهما فقط (قوله لما روى) لا يدل على كون كل منهما خارجا الذى هو المطلوب فينبغي ان
 يفسر على وجه يستلزم هذا المطلوب (قوله ببذله) اى بئنه يعنى بخير بينهما (قوله وترك
 احدهما) كذا في النسخ لكن الظاهر وان ترك او ترك بصيغة المضارع (قوله بعد القضاء فيه)
 اشارة الى انه لو ترك قبل القضاء يأخذه الآخر كله (قوله وهو للسابق ان ارخا) اى وهو في يد
 المدعى عليه الشراء وان لم يسبق بل وقتا او لم يوقتا كان بينهما كما نقل عن البرهان (قوله ولذا
 يد) اى في دعوى الشراء بخلاف دعوى المالك المطلق فافتراقا فتنبه (قوله فهو بعد) اى تأخر معتبر
 في كون مقابلة سابقا في التاريخ لعل تطبيق هذه المقدمة للمطلوب ان القبض يقتضى كون
 شراء غير القابض شراء والقابض بعدية زمانية فهذا البعد هو المؤثر في كون شراء القابض
 مقدما وسابقا (قوله فقبض القابض) صغرى وقوله قبضا فان اشارة الى كبرى وقوله فيحكم الى
 اخره اشارة الى النتيجة ومعناه ان زمان شراء غير القابض مقارن بقبض القابض فيلزم بضرورة هذه

المعية والمقاربة ان يكون شراء القابض مقدما على الغير فيكون تاريخه اقدم هكذا ينبغي ان
يعلم (قوله وقد تقدم ان التاريخ المتقدم اولى) ان قيل ان هذا على هذا التقدير تاريخ من احدا الجانبين
وذا غير معتبر قلنا فيكون اضافة الحادث الى اقرب الاوقات صارا مورخين على ان حكم
ما يثبت ضمنا قد يكون مغايرا لما يثبت قصدا (قوله فبقى البند الدال) قد يذهب الى الوهم
ما سيذكر من الصريح يفوق الدلالة فانهم (قوله يعنى اذا ذكر بيته) لا يخفى ان هذا
تفسير لمضمون قوله او ارج احدهما فالأولى ان يذكر هنالك مقدما على قوله والذي وقت
الى آخره (قوله وعلى نكاح سقطا) هذا ان كانت المرأة حية والا فقد عرفت انفا حكمها
(قوله الا ان يبرهن الآخر استثناء مما بقى من الاستثناء السابق) (قوله لان الصريح يفوق الدلالة)
اذ البرهان باقدمية التاريخ صريح واقرى من دلالة القبض اى كونها في بيته ودخوله
اياها على سبق نكاحه يعنى على اقدمية تاريخه (قوله وان صدقت غير ذى برهان)
الظاهره معطوف على مضمون قوله فهى لمن صدقت كما يدل عليه تفسيره هنا فلبست بمسئلة
مستأنفة كآلهم على ان يكون المراد ان لم يبرهن واحد منهما فصدقت احدهما اذ لادعى الى
هذا الصريح من الظاهر (قوله فان برهن الآخر قضى له) لعل معناه بعد النساقط المبرهين
فاما ان تصدق واحدا منهما او تصدق اجنبيا او يبرهن اجنبى فالتكاح ثابت على التقدير لكن
ان اجتمع التصديق مع برهان فالبرهان اولى من تصديق المرأة اياه فيه يعلم حال كون الدعوى
مستأنفة بطريق الدلالة فانهم (قوله الشراء والرهن اولى) وكذا الشراء اولى من الرهن ولومع
قبض ثم ان هذا الحكم فيما لا يقسم واما فيما يقسم كالدار والاصح ان الكل لمدعى الشراء لان
الاستحقاق من قبيل الشبوع المقارن لا الطارى كما ذكر المصنف في كتاب الهبة (قوله بخلاف الهبة
بشرط العوض) المناسب على هذا ان يشير اليه فى الشرح نحو ان يقال وزهن معه اولى
من هبة بلا عوض معه كافى عبارة بعضهم اذ مطلق الهبة متناول له ايضا والقول ان ذلك
الهبة وان كانت هبة ابتداء لكنها بيع انتهت فبالنظر الى الانتهاء لبس بهبة فلا يلزم تناول
مخالف لما ذكرناه هذه المسئلة فى كتاب الهبة لا البيوع (قوله اقوى من الرهن) ولو كان العين
معهما استويا لم يورضا واحدهما اسبق (قوله متفق تاريخهما) قال فى الدر او يختلف وكل
يدعى الشراء انتهى (قوله برهن خارج) قيل عليه انه لا بد عليه ان يقول وام يذكر تاريخا
كما ذكره صدر الشريعة اقول لا يخفى على من راجع الى صدر الشريعة ان هذا القيد لم يقع منه
فى هذه المسئلة بل فى مسئلة فكا أنه عليه هذه فقال ما قال (قوله قد واليد اولى) قيل تعريضا
على المصنف قال صدر الشربعة سقطت البينات وترك المال فى يد صاحب اليد وعند محمد
يقضى للخارج انتهى اقول ان صدر الشريعة لم يعبر المسئلة مغايرا لماعبر المصنف بل ذكرها
بعين ما ذكره بل حكم مسئلة اخرى اشبه على هذا القائل الذاهل ايضا (قوله كما اذا اقر بالملك)
اى كما اذا اقر ذواليد بان الملك للخارج ثم ادعى شراء منه (قوله والمرعى) قيل بكسر الميم
وسكون الراء وكسر العين المهملتين وتشديد الزاى المجمة وقصر الالف الشعر الخفيف الذى
ينف من ظهر المعز ويعمل منه الاقشة الرفيقة (قوله وهو مثل الخبز) فانه ينقض ويفزل
ثم ينسج ثانيا فلا يكون نسجه دليلا على اولوية الملك فلم يكن فى معنى النتائج قيل عن الكفاية
الخزاسم دابة ثم سعى الثوب المتخذ من وبره خزا (قوله يرجع الى اهل الخبرة) قال الزيلعى
الواحد بكفى والاشنان احوط (قوله وانما قال فى رواية) الظاهر ان محتاره ما فى الذخيرة فالأولى

ان يشير الى وجه كونه مختارا الا ان يدعى ان المفهوم من سياق كلام العمادية اختيار جانب الذخيرة حيث جعله اصلا وذكر كلام المبسوط لمجرد كونه على خلافه ثم انه لا يخفى ان مخالفة المبسوط للذخيرة انما هي عند كون الخارج مدعى ملكا مطلقا وذى اليد نتاجا وهذا لبس بمطلوب هنا بل المطلوب كونهما مدعىا نتاجا ولم يقع التعرض له في المبسوط ودعوى الدلالة الواقياسة لا يتم (قوله وزك في يده) اى لاعلى وجه القضاء كما في الايضاح (قوله يقضى بالبينتين) اما بينة ذى اليد فيجعل كانه اشتراه من الخارج واما بينة الخارج فيجعل كانه اشتراه من ذى اليد بعد ما باعه اليه فيكون الخارج كما ذكره (قوله ولا يعمكس) اى لا يجعل كان الخارج اشتراه من ذى اليد اولا ثم باعه اياه (قوله ان الاقدام) الاظهر ان الاقرار كما في بعض الكتب اى الاقرار من كل منهما بالشراء عن صاحبه اقرار منه بالملك له اى لصاحبه (قوله على اقرارين) بان يقيم كل منهما على اقرار الآخر بملكه (قوله ولم يرجح بكثرة الشهود) اذا لم يصل الى حد التواتر (قوله وكذا الحديث) اى اذا لم يصل الى حد المشهور والتواتر والا فقد صرح في الاصولية بالترجيح (قوله وعندهما هي بينهما اثلاثا) اى يطرق العول كما ان الاول بطريق المنازعة صورة العول ان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعود الى ثلثة والتفصيل في صدر الشريعة (قوله لاعلى وجه القضاء) لان القضاء بعد الدعوى ولا دعوى ههنا قبل كذا فهم عن الهداية (قوله وهو الذى كان بيد صاحبه) اى هذا النصف ما كان في يد مدعى النصف فهذا النصف بالنسبة الى مدعى الكل خارج وبينه الخارج اولى (قوله وهو الذى بيده) اى هذا النصف ما كان في يد مدعى الكل ومدعى النصف لا ينافيه فيه فهو له بلا قضاء (قوله برهنا على نتاج دابة) قيل اى برهن الخارجين كما وقع في لفظ الوقاية اقول فيه ذهول عن قوله مطلقا وبما ذكر في شرحه نقلا عن الزيلعي واما في الوقاية فلم يوجد هذا القيد فيه ايضا تضييق ما وسعه وتقصير ما كثره (قوله وان اشكل بال لا يعلم سنهها) كما نقل عن ملا مسكين فقوله بان لا يوافق التاريخين اما لبس بصحيح او المراد بان لا يعلم موافقتها واحد من التاريخين كيف وهو مخالف لما سيذكره من قوله وان خالف الوقتين (قوله بشهادة الظاهر) يعنى ظهور الصدق الموافقة تاريخه سنهها (قوله والا فله) اى وسنهما مشكل فان سنهما بين توقيتهما تهازت البينتان عند العامة (قوله بطلت البينتان) هذا التقدير لوجوب كون هذا القول جوابا للشرط وهو لبس بصحيح لاستلزامه لغوية قوله في المتن كانت لهما ولتأنيده له ولما ذكره في الشرح من قوله ولهذا قلت فلا وجه ليراده على هذا الاسلوب فما اعتذر عنه المولى الوائى بقوله هذا لبس بجواب شرط واما اوردته في حيز الجواب بالنظر الى ما وقع في سائر الكتب لبس بصحيح فالاولى ان يقال بطلت البينتان في رواية وفي رواية كانت لهما (قوله لحقتهما) اى لمصلحتهما ونفعهما (قوله لان في اعتباره) لان اعتبار الوقت لا يوجب النفع لهما بل الضرر (قوله فلا يعتبر) فكان ذكره كعدم ذكره (قوله والا بان ك) انا خارجين او في ايديهما (قوله ولبس بشئ) نقل عن المصنف انه من عبارة الزيلعي (قوله يقضى بها) قيل الظاهر انه من الشرح وان وجد في خط المصنف برسم المتن ودفع انه من المتن على طريق الاستنباط او الحال وقبل هذه العبارة قاصرة عن الافادة والصواب يقضى بهما بينهما كما في الزيلعي لا يخفى ظهور كونه مقدرا بقرينة السباق والسباق فلا وجه للخطئة اصلا (قوله برهن احدهما) اى برهن من احدا الخارجين على غضب شئ من زيد والاخر على الوديعة منه اعني كما في عبارة البعض وفي صدر الشريعة ادعى احدا الخارجين على ذى يدك غضبت هذا

الشيء مني والاخر ادعى اني اودعت هذا الشيء عندك وبرهنا بنصف بينهما فقول الدر
اي اذا كان عين في يد رجلين لبس له اصل يعول عليه ولا يعلم له وجه صحة (قوله فبرهن
احدهما قبل) اي قال غصبه من زيد والاخر قال اودعني زيد ورد انه سهو على السهو
(قوله لان الوديعة) لاملازمة له على ما اختاره ايضا (قوله ولا يسقط) لانفع له كثير بل الاولى
ان لا يذكره كافي سائر الكتب (قوله وما في الشرح اولى) قبل هذه رواية النوادر وفي ظاهر الرواية
بينهما نصفان (قوله لا يطريق الفضل) بل يطريق الشركة والقسمة بينهما (قوله لاهدبته)
بفتح الهاء وسكون الدال المهملة اي طرفه الغير المنسوجة (قوله لان الجلوس لا يدل) لاحتمال
انها في يد غيرهما لان اليد على العقار لا يكون بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف لكن نقل
عن البدائع خلاف ذلك بانها بينهما (قوله هرادي) جمع هردى بكسر الهاء وسكون الراء
وقبح الدال نوع من الثبت وقيل قصب يوضع فوق الحائط كذا قيل لكن لا يلائمه تفسير
الشارح بالخشب (قوله وكذا البواري) لعله جمع بارية بمعنى الحصير كما فهم من ترجمة الصحاح
(قوله برهنا على يد) قيل فيه اشارة الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالتكول عن
اليمن (قوله مبي يعتبر) فلولم يقدر على التعبير لا يكون في يد نفسه فيكون عبد الصاحب اليد
قال صدر الشريعة اقول اليد على الانسان لبس دليلا ظاهرا على الملك الى آخر ما قال واجيب
عنه بان هذا الكلام لبس على اطلاقه بل بالنظر الى انسان لبس في حكم السلعة وهذا الصبي
في حكمها فالد عليه تدل على الملك اقول بل الظاهر الاطلاق ولا بد لانتقيد من دليل وما ذكره
لا يكون دليلا بل الكلام فيه على ان الاصل ان الناس احرار في غير الشهادة والحدود والقصاص
والقتل والدية وهذا الاصل ثابت في غيره هذه المستثنيات وما نحن فيه لا يدخل في المستثنيات
والظاهر عن مثله الحصر لكن قال في الايضاح فان قلت البس الاصل في الانسان الحرية قلت
ما هو الاصل اذا اعترض عليه ما يدل على خلافه يطل ذلك الاصل واليد على من هذا شأنه
دليل على خلاف ذلك الاصل لانها دليل الملك فبطل به ذلك الاصل كذا في القوائد الظهيرية
انتهى فليتأمل (قوله لانه اقر) يعني ان اقراره انما يعتبر في حق نفسه واذالم يكن في حق نفسه
بل في حق غيره فلا يعتبر فيكون كالقماش باقيا في ملك من في يده فيندفع ما يقال ان زيادة في يده
في قوله ملكا كان في يده زيادة مفسدة والصواب الاقتصار على قوله كالقماش كما فعله الزيلعي
وبافعله الزيلعي لا يوجب فساد الذكر بل تركه لظهوره وانفهامه بلا ذكر ثم انه قد يوجد في اقل
النسخ لفظ في يده بعد قوله كالقماش ايضا فالظاهر ان كلام القائل عليه فظاهر انه لا كلام عليه
(قوله بل بدعوى ذي اليد) رد عليه بما هو الاصل في الانسان الحرية فانه حينئذ لا يكتفي بمجرد
الدعوى واليد بل لابد من الحجة الشرعية بخلاف القماش اذ هو متعين للملكية (قوله لان
التناقض) بل لا يتحقق التناقض ابتداء لصدور احد قوله في زمان صوابه ﴿باب بدعوى
النسب﴾ (قوله اعلم ان الدعوى) بكسر الدال في النسب وبفتحها في الطعام ثم المراد من ايراد
هذا الكلام في الاستدعاء تمهيد على ما يأتي من البحث ومقدمة له (قوله وهو ان لا يكون الطلوق) كقوله
للعبد الذي في ملكه هو ابني (قوله فادعاء) من الدعوى لامن الدعوى كما يدل عليه التعبير في التمهيد
(قوله واميتها) اي كون الامه ام ولد له (قوله فقد يظن المرأ ان الطلوق لبس منه ثم يظهر انه منه)
الظاهر فقد يظن المرأ انه لبس فيها علق ثم يظهر ان فيها علق (قوله فيفسخ البيع) الظاهر
فيطل البيع كما هو الموافق لتعليقه والمصرح في باب بيع الفاسد (قوله اذ كان له حق التملك)

الظاهر اذا ما كان له حق التملك على ولده فد زال بالبيع (قوله ويحمل على انه) او يحتمل على ان يكون المشتري مالكا لها قبل ذلك ويكون الطلوق في ذلك كافيا للايضاح (قوله اذا اصل العلوق لم يكن في ملكه) لان الفروض كون الولادة لاقبل من ستة اشهر مذبيعت (قوله ويسترد المشتري عنده) وحصة الولد فقط عندهما (قوله والحقيقة اقوى) قيل لو قال اعلى بدل قوله اقوى كافي الهداية لكان اوفى لقوله الادنى عند قوله فبسنع الادنى (قوله وهو باطل) لكونه مخالفا لما ثبت بالار السابق (قوله بخلاف بيعه) اى بيع الولد (قوله وماله من حق الدعوى) وهو الحرية فانه لا يحتمل النقص فيرجح على ما يحتمل النقص يعنى البيع (قوله والتدبير كالاتفاق) قيل لو قال واعتاقهما وتديرهما كونهما لكان اصوب اذ لا يظهر فائدة تشيما للاتفاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاتفاق واعل الوجه فيما اختاره ان التدبير اعدم كونه موجبا لتام الحرية لا يكون مساويا للاتفاق بل مناسب ان يعلم حال الاتفاق الموجب لتام الحرية اولاً ثم حال التدبير القريب اليه مقايسة على التدرج والترتيب (قوله حصته من الثمن) بان يقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد لما اصاب الولد يرد البائع الى المشتري وما اصاب الام لا يرد كفاي صدر الشريعة لكن قيمة الولد يوم الولادة وقيمة الام يوم القبض (قوله كذا ذكر في الهداية) قيل هذا حرج جرح والتفصيل في الشريعة (قوله قيل لم يصح دعوى البائع) الظاهر انه من المتن وان لم يوجد عليه رسم المتن (قوله وان صدقه النسخ) هنا على ان يكون كلمة ان الشرطية على رسم الشرح والظاهر انها من المتن وقوله ثبت النسب ايضا منه وان كان على رسم الشرح في النسخ (قوله وكانت ام واده) بالمعنى اللغوي (قوله نكاحا) جلا لامر المسلم على الصلاح (قوله كان الحكم كالأول) لاحتمال العلوق قبل بيعه ثم الاول ان يجمع هذه المسئلة مع الاولى وبين حكمهما معا نحو ان يقال ولو ولدت في الاكثر او فيما بين الاقل والاكثر وصدقه ثبت النسب (قوله ثم زوجها) الموافق لسائر الكتب وزجها (قوله بخلاف الاعتاق) فان اعتاق المشتري لا يردو كذا تدبيره (قوله بامر فوفقه وهو حرية الاصل) اى بالنسبة الى غير المعتق فان حرية المعتق ليس بظاهر كونه فوفقه اذ المقصود الذي هو التحرير قد حصل بالاتفاق فلا حاجة الى التحرير بالدعوى فقط هـ ان المراد من قوله فيما قبل والعق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان اى الابامر فوفقه فلا تناقض بينهما اذ ورود الحرية على المعتق بالدعوى ليس باولى من وروده بالعق لنسأوى حصول المقصود بهما واما ورود التحرير عليه بضرورة حرية اخيه بالدعوى فاقوى من ورود التحرير عليه بالاتفاق اذ لا يجوز ان يكون احد الولدين الذى خلقا من ماء واحد عبدا والاخر حرا واما الجواب ان الممنوع فيما تقدم انتفاض العتق الى الرقبة التى دونته لافوقه الذى هو الحرية وان الانتفاض فى العتق انما يتصور بعد تحقق العتق والعق لا يتصور فيما يكون حرا وهنا بحرية احد التوأمين ثبت حرية الآخر فليس يصحح الاالا اختصاصا لهما باحدهما بل مشترك بينهما فلا شكل بلق بل بقوى بما ذكره فتدبر (قوله ثم قال هومنى) بجى من الدرر فيما بعد هذا الفصل ان هذا سهو من الناسخ في عبارة العمادية لكن افاد هناك الشريعة لانه لا سهو في عبارة العمادية كذا ذكر في الدرر (قوله بله جزئى) لفظ جزء مضاف الى ياء المتكلم (فروع) لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه تقبل ان بين جهة الارث اذ الناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة العلم لم يصح ما لم يدكر اسم الجد ولو برهن انه اقرا في ابنه تقبل لثبوت النسب باقراره ولا نسمع الاعلى خصم هو وارث اودا بن او تدبىون او موسى له كذا في الدرر (قوله قال لصبي) اى سواء في يده اوفى يد غيره وما وقع

في بعض الكتب من التقييد بقوله في يده فمحمول على انه اتفاق لا احترازي ثم ان كان الصبي يبيع
 عن نفسه فالقول قوله ايهما صدق ثبت نصبه منه كذا نقل عن الكفاية (قوله ابن الميموني)
 وفي بعض النسخ ابن للمقر وهو الصواب (قوله حق المقرله) وهو زيد (قوله كان في يده مسلم
 وكافر) وهو الموافق لسائر الكتب فظهر فساد ما في بعض النسخ باو بدل الواو لكن فهم
 هذا التفسير من لفظ المتن مشكل (قوله وفي العكس) اي في كونه عبدا وان ثبت الاسلام حالا
 وتبعها لكن لا يثبت الحرية على وجه يعجز الولد عن تحصيلها لانها امر في يد الغير وما في يد
 الغير لا ينال اليه بالقصد والاختيار لكن المحقق ابن الكمال جزم بكونه مسلما مع كونه ابنا للكافر
 لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة قال في الدر بعد نقله فليحفظ (قوله غيره غير)
 قيل تخصيص هذا القيد هنا يشعربان لا يكون عدم التعبير شرطافي المسائل السابقة مع انه
 لبس كذلك (قوله وقيام ايدهما عليه) كالمستغنى عنه بعد قوله لاستواء ايدهما (قوله على انه
 منهما) قال ابن الكمال هذا ان ادعيا معا والافقية تفصيل مذكور في شرح الطحاوي ادعت
 ذات زوج مستدرك بما تقدم في الطلاق (قوله ولو لا النكاح) قيل عن الكافي يرد قولها وان
 لم تكن ذات زوج (قوله كافي الرجل) اي كما يثبت في اقرار الرجل بالنسب على نفسه (قوله
 على ملك يمين او نكاح) ولو قال على ملك نكاح او يمين على العكس لكان اوفق على ترتيب المتن
 (قوله نظرا لهما) فمن حيث النظر الى حق الاب يجبر المستحق على اعطاء الولد الى ابيه ومن
 حيث النظر الى حق المستحق يجبر الاب على القيمة ان طلب الولد (قوله ويره) الظاهر انه
 قبل اداء القيمة ايضا فيرد ان الطرفين من الحرية والرقبة متساويان قبل اداء القيمة فكيف
 يتصور الارث الا ان يقال جانب العسوبة من النسبة اقوى من السببية (قوله واخذدته)
 اي قدر قيمته فان لم يكن قدر قيمته بل اقل قضى بقدر ما قبض فقط ولولم يأخذ شيئا لا يضمن
 شيئا كما في الزيلعي (قوله ورجع بها) اي في صورتين قتل الاب وقتل غيره كما في الزيلعي اورد
 عليه انه على تعدد قتل الاب كيف يرجع بماعزم وهو ضمان ابتلافة ولا يبعد ان يقال انه انما قتله
 اغترارا على عدم لزوم ضمان شيء عليه بناء على كونه ولده فاذا ظهر خلافه يلزم الرجوع (قوله
 اي بايع الولد) فالضهير الى الولد اورد انه لو ارجع الى المشتري لم ينجح الى التكلف الذي ذكره
 في تصحيحه لا ينجح ان ارجاعه الى الولد للاشارة الى دليل الحكم كما يفصح عنه التعايل الذي ذكره
 بقوله لانه ضمن له (قوله لا بالعقر) الذي اخذها منه المستحق (قوله باسنيقاء منافمها) اي
 باسنيقاء منفعلة البضع وفيه خلاف الشافعي **فصل** قبل هذه مسائل مهمه
 كثيرة النفع والوقوع تفرد بها المصنف ولهذا اورد بالفصل (قوله يمنع دعوى الملك) اي
 لنفسه لكونها اقرارا بعدم الملك المدعى واما كونها اقرارا بالملك لذى اليد فقد اختلف
 والاصح عدم افادته والتفصيل في الشرنبلالية (قوله ابرأني) اي ابرأني عن دعواه (قوله لم يصح
 دفع الدعوى) كذا فيما رأينا من النسخ والصواب في ذاته والموافق لما ذكره في شرحه لم يصح
 الدعوى (قوله جازان يكون المال عليه) يعني يقضى هذا الاقرار عدم صحة الابراء وعدم
 صحته انما يكون برده والرد انما يتصور عند عدم القبول والا فلا يرتد (قوله لانه يرتد بارد) قال
 في الاشياء الابراء لا يرتد بارد الا في مسائل فيما ابرأ المحتل المحال عليه وفيما اذا قال ابرأني فابراً
 وفيما اذا ابرأ الطالب الكفيل فاذا نقر هذا فان اريد من هذه المقدمة الكلية فلا يصح وان
 الجزئية فلا يتم التقريب (قوله بخلاف ما اذا قال قبلت) يشير الى ان الابراء متوقف على القبول

وليس كذلك فلو لم يرد بل سكت صح الإبراء كافي البدائع نعم يتوقف في بدل الصرف والسلم
لكن ليس بمفيد (قوله لان القضاء) أي وكذا الإبراء (قوله لان غير الحق قد يقضى) يعني
الرجل قد يوثق ما لا يكون حقا للموثر له وكذا في الإبراء دفعا للتراع (قوله وعلى هذا)
الظاهر اشارة الى مضمون القولين وتوفيق بينهما (قوله لان ما ثبت شرعا من حق لازم) هذا
بظاهره شامل في نحو قول الغاتم قبل القسمة تركت حتى وقول المرتهن تركت حتى في حبس
المرتهن غير مسقط حقه وليس كذلك والتفصيل مع الاشارة الى دفعه في الاشياء (قوله في
موضع الخفاء) هذا انما يظهر في الوراثه بغير الابوة والبنوة والمطلوب عام كلي (قوله ادعى
زيد ما لا) أي ادعى زيد على عمرو مثلا بدلالة السوق فلا يردان الصواب ادعى على زيد (قوله
ان قضى بالاول) لتعنيه وتقويه بالحكم (قوله والاتساقا) فان فرض عدمهما فحين يكون
وارثا فوارثه هو الى ان يصل الى بيت المال (قوله برهن انه ابن عمه) هذه المسئلة من افراد المسئلة
الاولى فكالمستدركة الان بقصد تثليلها لكن العبارة لا يلزم ذلك بخلاف الاول وقيل الصواب
الثاني بدل الاول وليس كذلك تأمل (قوله ادعى ميراثا) هذه من فروع المسئلة الاولى ايضا
فكالمستغنى عنها الان بقصد التثليل من انواع العديده وقد عرفت ما فيه قبل الحكم فبعد
الحكم بالعصوبة فلا يصح كما عرفت (قوله قال هذا الولد مني) قد عرفت انها مستدركة
بما تقدم في اوائل هذا الباب ثم المراد من الولد يلزم ان يكون صبيا كما صرح به هنالك واجيب
عن الاستدراك بوجهين الاول ان ذكرها فيما سبق لبيان ان النسب لا يثبت بعد ثبوته وههنا
ليبان ان التناقض لا يعتبر عند لزوم ابطال حق الغير والثاني ان يكون توطئه لبيان الخلل الواقع
في نسختي الفتاوى الاستروشنية والعمادية لا يخفى انه بعد تسليم صحة ما ذكره في كلا الوجهين
لا يصلح ان يكون باعثا الى تكرير المسئلة على هذا الوجه (قوله الى آخره) أي الى آخر ما ذكر الشارح
آنفا (قوله الظاهر انه سهو) بل الظاهر رجل السهو على التعليل لاعلى المسئلة فلي تأمل (قوله أي
قال هذا الولد) أي اكتب في هذا القدر لكن في كون هذا المعنى عكسا خافا بل قريب الى ان يكون عينا
للال في نفسهما وحكمهما (قوله لا) أي لا يصح النفي والذي يقتضي المقابلة الى قوله صح فجامر ان
يكون معنى النفي هنا عدم صحة النسب (قوله بخط البراءة) لعله اتفقا ومخرج على وجه العادة كما
يؤيده قوله الا اني نعم كنت اراءت (قوله مستهلكة) أي ادعى انك اهلكت جاري واطلب منك قيمتها
(قوله التناقص في موضع الخفاء) الاول ان يقدم هذه وتوثر في اول الباب لانها اصل لاكثر المسائل
السابقة كما يشير اليه قوله ذكر بعضه سابقا (قوله لان الاب) قبل ولو اقتصر وقال لان الاب يستقل
بالشراء للصغير والصغير لا علم له لكن (فروع) لا يجوز للمدعى عليه الانكار مع علمه بالحق الا في
دعوى العيب ليرهن فتمكن من الرد وفي الوصي اذا علم بالدين لا تخلف مع البرهان الا في ثلث دعوى
دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابقى (قوله الاقرار لا يجامع مع البينة) الا في اربع وكالة
ووصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشتر ودعوى الابقى لا تخلف على حق مجهول
الا في ست اذا اتهم القاضي وصى بئيم ومتولى وقف وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب
وخيانة ومودع لا يخلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مسئلة في دعوى البحر قال وهي
غريبة يجب حفظها (قلت وهي ما لو قال المغصوب منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب
لم ادر ولكننها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم ببيانه فلو لم يبين يخلف على الزيادة ثم يخلف
المغصوب منه ايضا ان قيمته مائة ولو ظهر خيرا غاصب بين اخذه او قيمته فليحفظ الكل من الدر

﴿ كُتِبَ الْاِقْرَار ﴾ (قوله وكذا اذا اقر هو) الظاهر اى الرجل وقبل اى الغلام
 (قوله وشرط تصديق هؤلاء) فالغلام ان لم يقدر على التعبير عن نفسه فلا يشترط التصديق
 فقوله وسبأى تمام بيانه اشارة الى هذا (قوله فصحح الاقرار بالخير للسل) وكذا صحح اقرار المأذون بعين
 في يده وينصف داره مشاعا والمرأة بالزوجة من غير شهود ولو كان انشاء لما صحح (قوله حتى
 يؤمر بالنسليم اليه) فيه اشارة الى انها لو استهلكه لا يجب بدلها فبشرط قيام الخير في الضمان
 كما نقل عن المحيط (قوله عند عامة المشايخ) وقبل مسمع عند عامة المشايخ لكن المفتي به هو الاول
 لان نفس الاقرار اخل فيه اشارة الى انه لو لم يجعل نفس الاقرار سببا للوجوب نحو ان يقول في دعواه
 هو ملكي واقربى به او يقول لى حليمة كذا وهكذا اقر به لسمع دعواه كما يفسله فالاول ان يقرر
 على هذا الاسلوب (قوله الا بطيب نفسه) فلو سلمه برضاه كان هبة ابتداء وهو الاوجه على
 ما في البرازية (قوله اقر مكلف) اى يقظان طابعا فالتام كالمجنون والمكره قد عرفت حكمه
 في بابه وكذا السكران (قوله او عبد مأذون) ان بجماعة والا فلا يصح كقرار المهر والجنابة
 والكفالة كما في الزيلعي ثم الصبي المأذون بل المعنوي كالعبد المأذون فالاولى ان يشير اليه (قوله
 فكان مسلطا عليه من جهته) يعنى كان الدين مسلطا على العبد من جهة المولى او كان المولى
 سلط عبده على اقرار الدين من جهة نفسه او كان العبد مسلطا على الاقرار من جهة مولاه
 (قوله اعلام مصادقه) كلمة ماعبارة عن المعقود عليه كالمبيع على ما قبل لان لصبي قد عرفت
 ان الصبي ليس على اطلاقه وكذا المعنوي فالاطلاق ليس على ظاهره (قوله ولو اقر بمجهول
 لو تصرفا) اورد عليه ان اللازم عليه ان يذكر حكم ما اطلقه ولم يذكر السبب من الصحة
 كما في الزيلعي (قوله لو تصرفا لا يشترط) الاظهر والاخصر لو ذكر سببا لاتضره الجهالة
 بل الصواب بما عرفت انما ولو اقر بمجهول صح الا اذا بين سببا يضره الجهالة كبيع واجارة
 (قوله تحقق الغصب) اى والوديعة على نحو قوله تعالى سراويل تقبكم الحر بقرينة السياق
 والسباق فلا رد عليه بتركه (قوله يان ما جهل) كشيء وحق (قوله بماله قيمة كفلس وجوزة)
 لا بما لا قيمة له كحبة خنطة وجلد ميتة وصبي حر (قوله لفلان على شيء او حق) قبل ينبغي
 ان يزيد عليه (قوله بغصب او وديعة) اقول يدل عليه سوق المسئلة سيما ما ذكر في شرح ولينيه
 (قوله ويقال له بين المجهول) هذا يدل على انه يجبر على البيان عند جهالة المقر له وقد قال
 في الدر عن البحر ولا يجبر على البيان لجهالة المدعى ثم قال ونقله في الدر لكن باختصار مغل
 كما بينه عزى زاده لكن الواقع في تلك الحاشية ان هذا البيان على ما في الهداية وشروحه
 بل على ما فهم من الكافي انما هو شرح لقوله ولو اقر بمجهول صح لاقوله ولم يصح للمجهول
 في قول الدر نوع خفاء (قوله وكذا الى عبد مأذون له) قبل ينبغي ان يجعل الاشارة الى مضمون
 صح هنالك لان الاشارة للمشاركة المحكم اقول معنى ما ذكره وكذا اى كالعبد المأذون له في صحة
 الاقرار محجورا اقر (قوله لان اقراره عهد) هذا ليس عليه لهذه المسئلة بل هو عليه لما سذكره
 من قوله وكذا بما فيه نعمة كالما قبل وعلى هذا وقع في الهداية لعل الشارح قصد به تمهيدا
 على قوله بخلاف الحد والقود وتوضيحا بطريق المبالغة (قوله بخلاف الحد والقود) هذا
 متعلق على مضمون قوله لان عهد ومقصود اصلى في هذا البيان فيندفع ان الصواب
 وبخلاف عطفما على قوله بخلاف المأذون له (قوله في مال الزكوة) قد به احترازا عما قبل من انه
 ان كان المقر فقيرا فنصاب السرقة لما ان الاصح ما اختاره كما في الدر عن الاختيار وان صح

بعضهم اثنان ايضا كما فيه ايضا (قوله يعني لا يصدق في اقل من مائة درهم) ولو بنية من لفضة وكذا في غيره (قوله ثلاثة نصب) لو بينه بغير مال الزكاة اعتبر قيمتها كما مر لكن في الزايعي على قياس ما روي عن الامام ينبغي ان يعتبر فيه حال المقر (قوله وقال قاضيخان اختار ما في الهداية) اذ عند تعارض الفتاوى للتون يقدم المتون وقيل يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا لا عدد واقل عدد غير مركب يذكر بعده الدرهم بالنصب عشرون واوذكر ما يخفف روى عن محمد انه يلزمه مائة لانها اقل عدد يذكر بعده الدرهم بالخفض لان مائة مائة والف مخفوض ومفرد كما في المائة للشيخ عبدالقاهر (قوله واقل عدد دين كذلك احد عشر) اذ يقال في البيان عن العشرة ثمانية واثنان اوسمة اواربعة بل يقال عشرة فقط فاقول عدد دين ركب احدهما مع الآخر بلا عطف يجزى فيما فوق العشرة وهما احد مع عشرة (قوله لتيقنا به) وزيد في بعض النسخ هنا قول في الاصل لعل الاوجه عدمه ثم هذا مبنى على اصل ان المحتمل لمحمول على الميقن (قوله والاصل في الذم البراءة) قال في الاشباه في تلك القاعدة ولا يرد عليه ما اقر به دراهم فانهم قاوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها اقل الجمع مع فيه اختلافا فقول اقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه يبنى الاقرار انتهى لعل هذا الجواب منه على فرض التنزيل والتسليم والا فقد تقرر في الاصول بتحقيق كون الثلاثة اقل الجمع واهل الجمع على اختلاف صيغ الجمع والتنبيه ولوسلم اطلاق الجمع على الاثنين فجاز وعند امكان الحقيقة لا يجوز المجاز لكن يرد عليه وعلى ما اختاره من الجواب ان ارادة معنى من لفظه يحمله باى وجه كان جائزا فلا اثنان ولو خلاف مشهور او مجازا يصح كونه معنى لفظ الجمع فيلزم صحة ارادة اللفظ عند بيانه به لعل الحق في الجواب توسيط قاعدة العمل بالشبهين لان في البيان بالاقل تهمة لكونه محض نفعه فوسط ولم يعتبر غاية فله ولم يعتبر كثرة بل اعتبر ما بينهما وهو ثلثة والله اعلم (قوله فلا بد من حل الواحد على التكرار) يرد عليه ان حل كلام يمكن اصلاحه ولو باحتمال بعيد على اللغو ليس بجائز وقد قرر في العربية حذف حرف العطف سببا في مقام التعداد نحو اكلت خبزا لثما ثمرا اى ولثما وتمر الان يقال ان الجن على التكرار ليس بحمل على اللغو بل التكرار يجوز ان يكون للثا كيد ونحوه لغرض فعند ارادة اللفظ يتعين ذلك (قوله ولوربع وكذا الخمس) زيد عشرة آلاف ولو سدس زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظير ابدأ على ما في الدر فأنضع فساد ما عايناه به بعض التلامذة لدى المذاكرة (قوله على قبلي هكذا) في اكثر النسخ بلا واو الصواب ما في بعض النسخ بالواو بل الا صوب بالواو كما يدل عليه صريح ما ذكره في شرحه (قوله يقال قبل فلان على فلان) اى ضمن لا يخفى ما في هذا التفسير من الخفاء اذا الظاهر ان ضمن فعل ماض والمفسر ليس بماض (قوله لان المضمون عليه) لعل فيه اعتبار طريق دلالة نص او مقابلة او عموم مجاز ان امكن والا فالمطلوب ليس على حسب الضمان فقط بل الايجاب ايضا (قوله فقد ذكر المحل واراد الحال) فكأن المقر ذكر المال واراد حفظه بعلاقة الحلول (قوله فيصم موصولا لا مفصولا) لانه من قبل بيان التغير وذا لا يجوز مترادفا كما في الاصول (قوله جميع مالى اوجيع مامالك) ولو عبر بى مالى اوفى دراهمى كان اقرارا باشركه كما في الدر (قوله يقتضى التسليم بخلاف الاقرار) والا اصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرد في بى لانه اضافته نسبة لملك ولا الارض التى كذا لطف على فلان فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه ومقررا

كما في الدر (قوله لدعى الالف) مبتدأ خبره قوله الاتي لا يخفى ما في صحة كون لفظ قوله مبتدأ
 فلا وجه في جعله من السقطات كما توهم لعل وجه الوهم اعتبار لفظ قوله من الشرح كما في بعض
 النسخ والصواب انه من المتن كما في صحيح النسخ (قوله اقرار وبلا ضمير لا) قال في الدر وهذا
 اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستهزاء
 لم يصدق انتهى لعل سبيل الاستهزاء يعلم من امارات تخرج كلامه واسلوبه (قوله اما كون
 الاربعة) الاولى الوجه في الكل رجوع الضمير اليها كما فيه عزمي زاده مينا جهة غلط
 الشارح ونقل منه صاحب الدر وبني عليه الكلام واقول ايضا ان هذا الكلام مخرج للجواب
 والسؤال معا وفي الجواب (قوله وقوله نعم اقرار) قال في التنوير قال ليس عليك الف فقال
 بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقال في الدر وقبل نعم لان الاقرار يحمل على العرف لاعلى
 دقايق العربية كذا في الجوهرة والفرق ان بلى جواب الاستفهام المنفي بالاثبات وجوابه بالنفي
 (قوله لا الائمة برأسه) قال في التنوير الائمة بالرأس من الناطق لبس باقرار بمال وعق وطلاق
 وبيع ونكاح واجارة وهبة بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر وزاد في شرحه وامان كافر واشارة
 محرم اصيد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا وأشار بثلاثة اشارة
 الاشياء ويزاد اليه كلفه لا يستخدم فلانا اولايظهر سره اولايذل عليه وأشار حث عمادية
 فحذر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ انتهى (قوله لزمه مائة درهم ودرهم) هذا
 هو الصواب من النسخ بخلاف ما في بعض النسخ من قوله مائة درهم بالجمع اذ بمنزلة مائة والف
 مفرد مخفوض فلا يرد عليه بذلك كما توهم (قوله له على مائة وثلاثة ائواب) الموافق للثمن ان لا يذكروا
 قوله ثلثة بل يقال مائة واثواب والحاصل ان دلالة ما ذكره في المتن على ما اراده من المعنى
 خفي غير معلوم الصحة (قوله لانه ذكر عديدين) لعل حاصله انه لم يذكر الاثواب بحرف
 العطف فانصرف التفسير اليهما لاستوائهما في الحاجة (قوله بغير عينه اوعينه) اي غير
 معين او معين الاول لما قبله قوله ونصف هذا العبد والثاني لما بعده قبل عن المتبقي واصله
 ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على الانصاف
 وان كان احدهما بعينه والاخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما فان قال نصف هذا
 الدينار ودرهم يجب نصف دينار وتام درهم اذا الاول معين بالاشارة (قوله كان من الفضة)
 فيكون الدائق والقيراط من جنس الدرهم وهو الفضة (قوله بقوله غصبت تمرا) لعل فيه اشارة
 الى ما نقل عن الجوهرة ان اضاف ما اقربه الى فعل بان قال غصبت منه تمرا في قوصرة لزمه
 التمر والقوصرة وان لم يصفه الى فعل بل ذكره نحو ان يقال له على تمر في قوصرة فعليه التمر
 فقط فلا يرد عليه بذلك (قوله والاصل في جنس هذه المسائل) قال في الدر بعد نقل
 حاصل هذا الكلام من الدرر قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزمها ولو قال ثوب في درهم
 لزمه الثوب ولم اره فليحذر انتهى (قوله وبمحجلة) بحاء فحيم بيت مزين يستور وسرر وقبل
 هي ما يقال بالفارسية خانة عروس (قوله لان اثر الضرب) فصار معنى قوله خمسة في خمسة
 خمسة ذواجزاء خمسة والخمسة الواحدة وان كثرت اجزاؤها لا تصير اكثر من خمسة
 واحدة وتفصيله في حاشية اخي زاده في كتاب الطلاق نقلا عن الدراية (قوله وبينته مع)
 اي بارادة معنى مع عن كلمة في يلزمه عشرة اذ الخمسة اذا قارنه خمسة اخرى يكون عشرة
 (قوله ولو لم يجازا) يشير الى انه احتمال خفي ويجاز لكن المفهوم عن كتب التفسير والعربية

انه كثير بل يقرب ان يكون حقيقة كما في قوله تعالى ادخلوا في ايم اي معهم فخرج
على قومه في زينته (قوله اقر بالجل المحتمل وجوده وقته) اي وقت الاقرار بان تلد لدون
نصف حول لومزوجة اولدون حولين لومعدة لثبوت نسبه كما سبشير اليه (قوله اوحل
شاة) على وجه يحتمل المدة ببيان اهل الخيرة كما في الزيلعي لكن نقل عن الجوهره اقل مدة حل
الشاة اربعة اشهر واقفلها لبقية الدواب ستة اشهر (قوله فلايد من وجود المقربة) اتفق
جمهور المحشين ان الصواب المقرله ويمكن ان يقال ان الباء بمعنى اللام مجازا كما قيل ان مطلق
حروف الجريء بعضها بمعنى بعض آخر (قوله في الصورة الاولى) هي الصورة التي كانت
ذات زوج كما ان الصورة ما كانت معتدة او اجهم الاقرار قبل هذا عند ابي يوسف وعند محمد
يصح وفيما عندنا من المعتبر لم يرجع احدهما على الآخر فلا يصح ترجيح قول ابي يوسف
اقول بل الواقع في الوقاية ونحوه ترجيح قول ابي يوسف على انه قرر في الفتاوى انه اذا وقع
في جانب ابي يوسف وفي آخر محمد يرجح جانب ابي يوسف نعم الظاهر عن بعض الكتب ان
الائمة الثلاثة مع محمد ونقل عن الزيلعي في الاقرار بالمجهول انه اذا لم يبين السبب يصح ويحمل
على انه وجب عليه بسبب يصح معه الجهالة (قوله لانه لا يولى عليه) قبل من التولية اي
لايجرى عليه ولاية الولي ثم انه يرد عليه كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يصح واجيب انه
لبس رجوعا بل ظهور كذبه بيقين كما اذا اقر بقطع يد احد يده صحيحة هذا وما الاقرار
لرضيع وان بين سببا غير صالح فصحيح كما في الاشياء (قوله واحد المتفاوضين عليه) اي الاقرار
بسبب التجارة (قوله صكا) اي كبا (قوله لكونه معروفا) بالمال الثابت فالأخوذ في كلا الاقرارين
هو المال الثابت في الصك وهو واحد والاصل ان المعاد المعروف عين الاول سواء ذكر او لا
معروفا او منكرا والمعاد المنكر غير الاول مطلقا ايضا (قوله بلا بيان السبب) فلو بين مختلفا
فالفان او متحدان (قوله فعند ابي حنيفة) قبل عن الخاتمة على خلاف هذا البيان
(قوله فاللازم الف واحد) هذا اذا كان به صك فاما اذا لم يكن به صك واقر بمائة واشهد
بشاهدين ثم اقر بمائة واشهد شاهدين لا رواية فيه فقال الكرخی يلزمه ما لان عند الامام
والطحاوي مال واحد عند الكل نقل عن المحيط (قوله الامر بكتابة الاقرار اقرارا) ولو لم يأمر
بل كتب نفسه فهذا امر الكاح او طلاق او عتاق او غيرها مذكورة تفصيلها في احكام الكتاب
من الاشياء واما حكم الاقرار بالكتاب فلو كتب ولم يقل بلسانه شيئا لا يكون اقرارا ولو قرأ
بعد الكتابة يكون اقرارا والتفصيل ايضا في المحل المزبور (فائدة) قال في الشرنبلالية
عن المحيط نوقال المدعى عليه عند القاضي كلما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لبس
باقرار لانه قيد بميل شرط لا يلايمه (قوله وحل للصك ان يشهد) والحاصل بحل له ان يشهد فيما
عدا الحد والقود نقل عن الخاتمة (قوله يلزمه كله) ان وفي ما ورثه به كما في شرح الجمع
باب الاستثناء (قوله تكلم بالباقي بعد الثبوت) هذا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
واما باعتبار الاجزاء ففي القائل له على عشرة الا واحد له عبارة ان مطولة وهي ما ذكره مختصرة
وهي ان يقول ابتداء له على - تسعة (قوله وشرط الاتصال) اي بدون ضرورة كنفس وسعال
واخذ ثم على المفتي به والنداء بينهما لا يضر كقولك على الف درهم يافلان الا عشرة بخلاف
لك الف فاشهد وا الاكذا ونحوه ولو كله فيه اشارة الى انه لو استثنى اكثر يصح كما يشير اليه
اطلاق قوله بعض ما اقربه على ما هو ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روى عن ابي يوسف

(قوله لزمه كماله لان الاستثناء المستغرق باطل) على ما في الاصول (قوله بغير ذلك اللفظ) ظاهره
الاطلاق ولبس كذلك لانه اذا لم يكن بلفظه بل بلفظ آخر مساويا واعلم منه فالاستثناء باطل ايضا
نحو عبيدى احرارا لا مملوكى او مالى لى بل الصحة منحصره فيما يكون اخص مفهومه ما كما ذكره
من المثاليين وان كان مساويا في الوجود (قوله نحو غلمانى كذا الا) ومثله قوله نسائى طوالى الاهؤلاء
او الاذهب وعمرة وهند وكذا قوله ثلث مالى لزيد الا الفا والثلث الف صح ولا يستحق شبهة
(قوله لوجود التغاير اللفظي) قد عرفت ما فيه فالاولى ان يقال اذا اشترط ايها البقاء لاحقيقة
لان نوههم بقاء شئ يكتفى للصحة الاستثناء ولا يشترط حقيقة البقاء كما قالوا (قوله وزنبا او كلبا)
وكذا العددى المتقارب كالفولس والجوز (قوله صح قيمته) اى وان استغرقت القيمة جميع ما
اقر به لاستغراقه بغير المساوى بخلاف له على دينار الامانة درهم لاستغراقه بالمساوى فيبطل
لانه استثناء الكل كما في الدر عن البحر وفيه ايضا عن الجوهرة وغيرها على مائة درهم الا
عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه شئ فيجبر انتهى وبه يظهر اضطرار ما في الشرى لالاية
(قوله حتى لو عيننا) بيان لقوله مبيع باعيانه كما ان قوله ولو وصفا بيان لقوله ثمن باوصافه (قوله
ولو غيرهما) اى غير وزنى كذا في اكثر النسخ والصواب ما في اقل النسخ من قوله اى غير كلى
ووزنى (قوله اى لا يصح) اى الاستثناء قال في الشرى لالاية فيجبر على البيان ولا يمتنع به صحة
الاقرار لان جهالة المقرب لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره
قاضى زاده انتهى فتأمل (قوله باقراره ان شاء الله تعالى) او فلان اوعلقه بشرط على خطر
لابكائى كان مت فانه ينجز (قوله لان اسم الدار لا يتناول البناء) مقصودا فيكون بمنزلة الوصف
واستثناء الوصف لا يجوز لان شرط الاستثناء ان يكون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى
قصدا وحقيقة على تقدير السكوت عن الاستثناء لاتباعا وحكما لان الاستثناء تصرف لفظي
فيقتصر عمله على ما تناوله اللفظ ولا يعمل فيما ثبت حكما كذا في التلويح (قوله يرد على ظاهره)
فيه خفاء بما ذكر في حلف الفعل من كتاب الايمان من ان الدار اسم للعرصة عند العرب والعجم
والبناء وصف ولا شك ان وصف الشئ خارج عنه ليس يجز منه لعل لهذا اسند الورد
على ظاهره (قوله بان الركنية) الجار متعلق على قوله يرد (قوله وخص الخاتم) اورد عليه بما ذكره
قبل ثبته صحايف لان اسم الدار يشملهما اى الحلقة والفص ورد بان المراد من الشمول ماهو
اعم من القصدى والتبعي وهنا اختص بالقصدى لا يخفى ان التبعي معنى مجازى فكيف يرجع اليه
بلاقرينة وداعية الا ان يقال معنى التبعة هو اللزوم فيمتنع الانفكاك لكن في الاستثناء لكون
القصد شرطا فيه لم يعتبر في المستثنى منه (قوله الاثلاثها او بيتانمها) وهو الظاهر لكونه نوعا
آخر مفيدا فائدة اخرى بخلاف ما في بعض النسخ او ثمتنا منها بدل او بيتا خلافا لمن وهم (قوله
وصح الاقرار بالف) قبل هذا يومهم لزوم الالف حيث مطلقا ولبس كذلك لما ذكر بعده بان
لزوم الالف انما يكون بعد التسليم فالاولى اقر بدل صح (قوله وهو ان يصدق به ويسلم القن)
اورد عليه انه لم يتعرض في المتن لتقييد المسئلة بالتصديق اقول ان التسليم مستلزم للتصديق
فيكون تفسيره باللائم (قوله وجوابه ما ذكرناه) اى من لزوم الالف اذا سلم كما قبل (قوله وهو
ز يوف) الز يوف جمع زيف وهو ما يقبله التجار ويرده بيت المال والنهرجة ما يرد به التجار ايضا
والستوفة اردى من النهرجة وهى درهم جوفه نحاس وجانبه فضة (قوله لما مر من قوله) لانه
رجوع عما اقر به (قوله اذ الستوفة والرصاص اولى بذلك) فذلك تركه على ما في النسخ (قوله فينبذ

يلزمه المال) الصواب لا يلزمه (قوله كان هذا وديعة لي عندك) وكذا قرئ لي عندك (قوله
ثم الاخذ منه) اي ثم اقر الاخذ منه (قوله فلا يقبل) اي بمجرد قوله بل انما يقبل بالينة صدق
من قال وعندهما القول قول الذي اخذ منه العين وهو القياس ووجه الفرق ان اليد في الاجارة
ضرورية يثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدمها في راء الضرورة فلا يكون
اقراره باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة وقال في الاسرار ان خلافهما
اذا لم يكن الدابة معروفة للمقر كذا في الايضاح والتبيين (قوله فالقول للمقر) اي استحسانا لان
اليد في الاجارة ضرورية بخلاف الوديعة (قوله هذا الالف وديعة لزيد) ولولم يذكر الوديعة
بل قال هو لفلان لافلان لا يجب عليه للثاني شيء (قوله اقر بدين لانسان) اورد انها سبقتهما
في كتاب الدعوى مستدركة هنا **باب الاقرار** (قوله معروف بالينة) او بمعانية
القاضي (قوله مهر مثل عرسه) فلو كان زائدا على مهر المثل فالزيادة باطلة وان جاز النكاح وما
وقع في الوفاة بالاتقييد من قوله ومهر عرسه فلبس على ظاهره كما اشار اليه اخي زاده (قوله وعلم
معانية باحد الامر بن) المذكورين لباقراره في المرض (قوله يقدمان على ما قر به فيه) ولو اقر
بالوديعة فكذلك (قوله لاستواء السبب وهو الاقرار) اورد هذا يقتضي كون ثبوت الاولين
بالاقرار فقط وهو اعلم كما ذكرنا في تفسير قوله معروف وشاره وايضا في تفسيره بقوله وعلم معانية
لعل لهذا قال في الايضاح بدل هذا التعليل فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرار وفيه
كلام في الواتية (قوله ولم يجز تخصيص غريم) قيل هذا لبس على عمومته لان ثمن ما اشتراه مثل
القيمة واستقرض في مرضه يصح تخصيص وان لم يجز الباقون اذا ثبت بالبرهان كذا في
التنوير وفي الدر عن البرهان وقيل ايضا عن الكافي وقاضى زاده واما اذا لم يؤد حتى مات
فان البائع اسوة للغرماء في الثمن اذا لم تكن العين في يده فان في يده كان هو اولى كذا في الدر
مع التنوير (قوله لا اقراره لوارثه) هذا لبس على اطلاقه اذ اقراره لوارثه بوديعة مستهلكة
كان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها كما في التنوير ونقل عن الجوهره وقيل
والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في اقرار الاشياء منها اقراره بالامانات
كلها ومنها النقي كلاحق لي قبل ابى وامى وهى الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء
الفلاني ملك ابى وامى كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتماها فيها فليحفظ فانه
مهم انتهى (قوله لقوله عليه السلام) اورد عليه المطلوب عدم جواز الاقرار والالزام
من الدليل عدم جواز الوصية فالصواب كما في كتب القوم ان يخرج بقوله عليه السلام
الا لا وصية لوارث ولا اقراره بالدين لا يجزى ان الاقرار في المرض وصية معنى كما تقرر
في الاصول ان الوصية باطلة سواء صورة كبيع المريض عينا من التركة من الوارث بمثل
القيمة او معنى بان لا يقر لاحد الوارثة او حقيقة بان اوصى لاحد الوارثة او شبهة بان باع الجيد
من الاموال الربوية بردي منها (قوله اي بقية الغرماء وبقية الوارثة) قال المولى المحقق
ابن الكمال موردا عليه وعلى صدر الشريعة الاستثناء عن الاخير والمراد بقية الوارثة
اذ لا تأثر لتصد بقية الغرماء دين ذلك الغريم في صحة قضائه نعم لقبولهم ذلك
القضاء تأثر فيها وهو غير التصديق وهذا ظهر من الهداية وان خفي على من قال اي
بقية الغرماء في الدين وبقية الوارثة في الاقرار لوارث فافسد الكلام لفظا ومعنى واجب عنه معنى
الان يصدقه البقية ان لا ينازعه البقية بطريق عموم المجاز وفي الواتية كلام آخر متعلق بهذا

المبحث (قوله ولكن ترك القياس) في تعارض القياس مع مذهب الصحابي تفصيل في الأصولية
 (قوله وبطل اقراره) لان المعتبر في كونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار ولهذا اوافق لآخيه
 ثم اولده صح الاقرار لعدم ارثه (قوله ولولم يطلقها فيه) اي بابتا ثلثا اولا وان قيد بالثلاث
 في بعض المواضع لانه حرر بمطلق البنوتة هذا اذا كانت في العدة وطلقها بسوا لها فان
 مضت العدة جاز لعدم التهمة كما في العزيمة وان طلقها بلاسوا لها فله الميراث بالغام بلغم
 ولا يصح الاقرار لها لانها وارثا اذا هو فاروا همله اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق كما في
 الشرنبلالية والدر (قوله وباب الاقرار كان منسدا) كذا في صحيح النسخ بخلاف ما في اكثر النسخ
 وباب الاقرار كان مستندا وفي بعضها وبقاء الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجية وقبل الصحيح
 وباب الاقرار كان مفسدا لبقاء الزوجية كما يشهد اليه عبارة الهداية فقد عرفت الصحيح
 بلا احتياج الى التغيير فانهم (قوله اقر رجل ببنوة) اي رجل مريض والا فلا تكون من مسئلة
 هذا الباب ثم قبل ان المسئلة المتقدمة من درجة في هذه (قوله وقد مر) بيان فائدة هذا القيد
 في اوائل العتاق (قوله شرط جهالة النسب) هذا مستدرك بعد قوله وقد مر ان المراد منه
 ذلك (قوله اي الرجل) اي المريض (قوله بالولد والوالدين) اي بالشرائط المذكورة
 قال في البرهان وان عليا قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي ولو اقر بالجد وابن الابن
 لا يصح لان فيه حل النسب على الغير كما في الشرنبلالية والدر (قوله والزوجة) لكن بشرط
 خلوها عن زوج وعدته ولبس مع المقر من يمتنع جمعه معها ولا ربح سواها (قوله والمولى
 من جهة العتاق) ان لم يكن ولاؤه ثابتا من جهة غيره كما في النسب (قوله وبالاقرار بهؤلاء)
 قبل الصواب والاقرار بترك الجار (قوله لا يكون الاقرار اعلى نفسه) اوردان الصواب على نفسها
 كما في الزيلعي لا يخفى ان الظاهر هنا ان يرجع الى الانسان (قوله او شهادة امرأه) اي بتعيين
 الولد اما النسب فبالقراش شئني ولومعدة بحدت ولادتها فبحجة تامة كما في الدر (قوله قابلة
 كانت او غيرها) فاق في بعض الفقهاء من التقييد بالقابلة فقط فانما في خرج على مخرج العادة (قوله
 يعني اذا لم يكن المرأة ذات زوج) قال في التوير وصح مطلقا ان تكن من زوجة ومعدة او كانت
 مزوجة وادعت انه من غيره وقال في الدر فصار كما او ادعاه منها لم يصدق في حقها الا بتصديقها
 قلت بئري لولم يعرف لها زوج غيره لم اره فتحرر (قوله وان اقرت بتكاح رجل) هذا شرح المسئتي
 في المتن وعندهما يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من احكامه له ان التصديق
 يستند الى الاقرار والارث حيثن معدوم وانما يثبت بعد الموت فلا يصح التصديق على اعتبار
 الارث واورد عليه بان التصديق لا يصح على اعتبار العدة لانها معدومة حال الاقرار وانما
 يثبت بعد الموت واجيب بان العدة لازمة للموت عن التكاح بالاجماع فجاز ان يعتبر التكاح السابق
 قائما باعتبارها فكذا المقر به واما الارث فلبس يلزم له لجواز ان تكون المرأة كابية فلم يكن قائمة باعتبارها
 كذا نقل عن الاكلمية (قوله اقر بنسب من غير ولد) في قوله اولامن غير ولاد وفي اكتفائه بالاخ والم
 ثانيا فيهم ان الاقرار بالجد وابن الابن ليس كذلك اوليس كذلك بل حكمهما مثل ذلك فالصواب
 كما في التوير اقر بنسب على غيره كالاخ والم والجد وابن الابن وقد يتكلف في الجواب عنه
 بان المراد بالولد هو الصلي وان كان خلا في المصطلح (قوله ولا يقبل اقراره في حقه) اي
 في حق الغير في ارجاع الضمير خفا اي لا يقبل الا برهان ومنه ما لو صدقه المقر عليه او الورثة
 وهم من اهل التصديق كذا في الدر (قوله فاذا ادعى نفقة او حضنة) ففي هذا التفرع خفا
 اذ هذا يقتضي ان يسبق نحو ان يقال و يقبل في حق نفسه كما في بعض الكتب الا ان يدعى

ان فهم ذلك على طريق المفهوم عن قوله ولا يقبل اقراره في حقه وتفر يسه عليه ثم مقتضى
 المقام ان يكون التفر يع هكذا فيلزم المقر النفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه اى على
 الاقرار لان اقرارهما حجة عليهما كما في التنوير (قوله وان بعد) كمولى المولاة كما نقل عن العيني
 ووقع في الزيلعي وما فهم من بيان الشرح من كون البعيد ذوى الارحام وان كان موافقا
 على ما نقل عن الغاية لكنه مخالف على ما ذكرنا آنفا وما تقرر في محله من تقديم مولى المولاة
 على المقر له بالنسب على الغير (قوله يعنى ان كان للمقر وارث معروف) قال في الايضاح والمراد
 غير الزوجين لان وجودهما غير ثم للمقر ان يرجع عن اقراره لانه وصية من وجه كما في الزيلعي
 وان صدقه المقر له كما في البدائع لكن صاحب التنوير نقل عن شروح السراجية ان بالتصديق
 يثبت النسب فلا ينفع الرجوع قال في الدر فليجر عند الفتوى وقال في الشرنبلالية والمقر
 بنحو الولد والوالدين لا يرجع نقله عن الاختيار (قوله ميت له) فالظرف المستقر صفة لميت (قوله
 على آخر دين) قيل لو قال على رجل بدل آخر كان اظهر لان لفظ آخر يوهم كونه من الوارث
 غير المقر (قوله وكذ به الآخر) هذا مفهوم عن تخصيص الاقرار باحد الابن في المتن فلا يرد
 ان هذا يقتضى كونه مذكورا في المتن ولم يذ كر (قوله لان الاقرار باسنياء الدين) يعنى ان اقرار
 المقر بان الميت اخذ الدين من الرجل اقرار بان الميت دينه على هذا الرجل (قوله لان قبض الدين
 انما يكون بقبض عين مضمونة) حتى تصير دينه يعنى ان قبض الدائن الدين من المدينون قبض
 عين يجب على الدائن ضمانها لان الدين تقضى بامثالها لا باعيانها فا اخذه مثل دينه فصار
 لكل منهما دين على الآخر اما دين الميت على الرجل فلا خذه منه عينا يجب عليه ضمانها
 واما دين الرجل على فظ فبتقاصان اى فيتقابلان (قوله فاذا كذ به اخوه استغرق في الدين
 نصبه) اى استغرق الدين الثابت على الميت باقرار الاخ المقر نصيب ذلك المقر لان المسئلة
 حينئذ ترجع الى مسئلة اقرار احد الورثة دينه على الميت فيؤخذ جميع الدين من حصة المقر
 فقيه تأمل يظهر بالرجوع الى ما ذكر المصنف قبيل باب الاستثناء من الاختلاف في تلك
 المسئلة مشيرا الى رجحان لزوم حصة المقر من الدين (قوله فالم يقض) اى فالم يقض المقر
 دينه على الرجل بحسب اقراره لا يكون للمقر شئ من الرجل فاذا اراد اخذ دين ابيه من الرجل
 فيطلب الرجل دينه من المقر بل هو اقدم لان قضاء الدين مقدم على الميراث فلا فائدة فيه
 فيتقابلان والحاصل انه اذا كذ به اخوه في اقراره لم ينفذ على المنكر فيلزم على المقر خاصة فيسقط
 نصيب المقر كذا نقل عن غاية البيان هذا ما سبق الى ان خاطر الفاتر بعون الفتح الوهاب
 القادر بعد كد في استطلاع المرام من المقام مع عدم اهداء عن كتب الفن وجميع الحواشى
 الحمد لله على افهامه الخطاب والصلوة على رسوله والاصحاب **فصل** اى في مسائل
 شتى (قوله صح) في حقه ايضا (قوله حتى تجبس وتلازم) اى المقررة وان تضرر الزوج لكونه
 ممنوعا عن الغشيان قال في الدر وهذه احدى المسائل الست الخارجة عن قاعدة الاقرار بحجة
 قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهى في الاشباه وينبغى ان يخرج ايضا من كان في اجارة
 غيره فافر لا آخر بدى فان له حبسه وان تضرر المستأجر وهى واقعة الفتوى ولم تضره صريحة
 (قوله وعندهما لا) وينبغى ان يعول على قولهما افتاء وقضاء لان الغالب ان الاب يعلمها الاقراره
 او بعض اقرارها ليتوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين
 ابتليت بالقضاء ذكره المصنف كما في الدر لم في ذكر قولهما في المتن على خلاف عادته اشارة الى ترجيح

قولهما (قوله لاحقه) بدعيه انتقاض طلاقها لانه يكون طلاقها حينئذ شتان وعدتها حينئذتان كما حققه في الشرنبلالية (قوله برئه وارثه) لكن نقل عن المحيط انه ان كان لميت بنت كان النصف لها والنصف للمقر ﴿كتاب الشهادات﴾ (قوله هي اى الشهادة) لغة خبر قاطع وشرعا اخبار بحق الى آخره (قوله اخبار بحق) اى بلفظ الشهادة في مجلس القاضى ولو بلا دعوى (قوله عن يقين) فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق اليقين على الغيوس (قوله وشرطها العقل الكامل) اى وقت الحمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالنساع (قوله والولاية) فبشرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما ومن الشرائط القدرة على التميز بين المدعى والمدعى عليه وعدم قرابة ولاد او زوجة او عداوة ذنوبية او دفع مغرم او جر معتم كما سيحى (قوله وحكمها وجوب الحكم) بمعنى افتراضه فورا الا فى ثلث مذكورة فى الاشباه رجاء الصلح بين الاقارب واستهسال المدعى واذا كان عند القاضى ريبه فامتنع بعد وجود شرائطها ثم واستحق العزل وعزروا كقران لم ير الوجوب كفى التثوير (قوله ويجب بالطلب) لكن بشرط سعة مسوطة فى البحر وغيره ومشاركة بعضها هنا منها عند القاضى وقرب مكانه وعلمه بقوله او بكونه اسرع قبولاً وطلب المدعى (قوله ان لم يوجد بدله) لانها فرض كفاية وكذا المكتب اذا تعين ان كان له اخذ الاجرة للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل الحديث اكرموا الشهود وجوز الثانى الاكل مطلقا وبه يفتى على ما فى البحر (قوله فانها تجب فيه بلا طلب) وحق لله كثره مذكور فى الاشباه ومضى اخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق فزدد (قوله وطلاق المرأة) اى بانها وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم وبس لنا مدعى حسبة الا فى الوقف على المرجوح فليحفظ كدافى الدر (قوله وسترها افضل) الاتهنتك (قوله ولبقية الحدود) وكذا اسلام كافر ذكر وردة مسلم (قوله لما فيها من شبهة البدلية) لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وهو آية البدلية وشبهة البدلية تمنع من قبول شهادتهن فمما سقط بالشبهات لان الشبهة فيها كالحقيقة كما فى الشرنبلالية عن السكاكى لعل وجه البدلية انه جعل فى الآية شهادتهن مشروطا بعدم امكان الرجال فكأنه جعل شهادتهن بدلا عن شهادتهم (قوله للصلوة عليه) وكذا للارث عندهما وعند الشافعى واحد وهو ارجح كفى الدر عن الفتح (قوله امرأة حرة مسلمة) والثنتان احوط والاصح قبول رجل واحد كما عن الخلاصة (قوله يراد به الجنس) اذا لم يكن ثمة معهود فيه خفاء لما فى الاصولية من ان الجمع المحلى باللام اذا لم يكن معهودا فعام اى يراد به الاستغراق ففيه مسامحة بظهور بلا حظة قوله ان السكك ليس بمراد قطعاً (قوله فيراد به الاقل) وهو الواحدة فكيف شهادة رجل واحد فى الولادة بطريق الاوالة وان تعمد فى النظر على اختلاف كفى الزيلعى (قوله الا فى حوادث صبيان المكتب) فانه يقبل فيها شهادته المعلم منفردا كما فى القهستى عن الجنيس (قوله او رجل وامرأتان ولا يفرق بينهما) قال فى الاشباه للقاضى ان يفرق بين الشهود الا فى شهادة النساء قال فى الملتقط حكى ان ام بشر شهدت مع واحدة عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقلت ليس لك ذلك قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى (قوله وزم فى السكك لفظ اشهد) لا يخلو عن ابهام التكرار بما سبق من قوله وركنها الى اخره ثم انه يلزم ان يذكر بلفظ المضارع على ما فى الدر لكن فى الوائنة اى لفظ الشهادة وما يشتق منها وفى ظاهر تعاليل الشارح نوع ميل الى الاول (قوله حتى لو قال الشاهد) فيه اشارة الى انه لو عبر بلمعة اخرى كالفرس والركب

لا يصح (قوله وعن أبي يوسف) قبل ضعفه الكمال بانه تعاليل في مقابلة النص فلا يقبل (قوله
 لو قضى بشهادته يصح) اى نفذ لكن اثم كما نقل عن الفتح هذا ان لم يمنع الامام والاي نفذ لان
 قضاء القاضى يتأقت ويتقيد بزمان ومكان وحادثه وقول معتد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال
 ضعيفة (قوله لو كان عينا) اورد باستدراكه بعد قوله اوعلى حاضر اقول كأنه تفسير لمعنى
 الحضور فى المشهود به وتمهيد لقوله احتراز عن الدين دفعا لتوهم وجود معنى الحضور فى الدين
 (قوله وفخذه) وهى قبيلة مخصوصة به (قوله ولو قضى بذكر الجذ نفذ) فالمعتبر هو التعريف
 حتى اوعرف باسمه فقط او بلبقه وحده كنى كما نقل عن الفصولين (قوله لا بد ان يقول) ووفق
 بان الاكتفاء عند كون السؤال عن العدالة فقط وزيادة هذا عند كون السؤال عن العدالة
 وجواز الشهادة (قوله لثبوت الحرية بالدار) يعنى الاصل فبين كان فى دار الاسلام الحرية
 فهو بعبارته جواب عن النقص بالبعد وبدلالة عن النقص بالمحدود وكافى الايضاح في دفع به قوله
 اقول فيه اشكال وجه الاندفاع ما ذكره صاحب الايضاح فى الحاشية عليه فان الحرية وعدم
 المحدودية فى الاصلية سيات ومن لم يبه لذلك خطأ صاحب الكفاي ولم يدرك الخطأ ابن
 اخت خالته (قوله لزوم الحكم) لم يقل ثبت الحق لانه امر آخر وراء التعديل قد يترتب عليه وقد
 يخلف عنه فلا بد من الحكم (قوله كفى واحد للتركية) واما التحليف بدل التركية فى البحر عن
 اتهمه يخلف الشهود فى زماننا لتعذر التركية اذ المجهول لا يعرف المجهول واقره صاحب
 المنح ثم نقل عن الصيرفية تفويضه للقاضى لكن المفهوم من الاشياء جانب المنع ثم انه اذا نكل
 عن اليمين لا يترتب على شهادته خلل (قوله اى يجوز) قال الزيلعى بل يجب اذا دعى اليه وقد
 عرفت ما يتعلق به (قوله والافرار ولو بالكفاية) فيكون مريثا (قوله ما يتعلق بالافعال) منه
 البيع بالتعاطى ثم قوله رأى قبل الظاهر ان يكتب بلبا كفاض وكأنه اورأى اعتبر ثبوت الياء
 تقدرا لظهوره فى الوقف (قوله الحكم فاض) قبل فى مطابقة المثال للمحل له كلام فان الحكم من
 قبيل الاقوال دون الافعال الا ان يراه فاعمل (قوله فاعل قوله يجوز المقدر) ولو جعل
 هذا مبتدأ مؤخر لقوله لسامع خبرا مقدما لم يحتج الى الحذف الذى هو خلاف الاصل وشمل
 الكلام صورتي جواز الشهادة ووجوبها (قوله ويقول اشهد) اى فى صورة لم يشهد
 المشهود عليه كايقتضيه قوله كيلا يكون كاذبا (قوله ويشهد عنده اثنان) وان لم يكونا ممن
 لا يقبل شهادته له والتفصيل فى الشرى بلالية (قوله ولا يشهد على الشهادة) ما لم يشهد عليها
 هذا بظاهره عام بما سمعه فى مجلس القاضى وغيره كفى الوقاية لكن فى الشرى بلالية عن الجوهرة
 عن النهاية اذا سمعه فى مجلس القاضى جاز وان لم يشهده (قوله ولا من رأى خطه) وقالاله ان
 يشهد ويروى اذا علم انه خطه على الحقيقة وفى الايضاح عن الحقيق يفتى بقولهما (قوله
 والدخول) اى الدخول بزوجه (قوله واصل الوقف) قيل وشرائطه على المختار كما فى الدر
 وزاد فيه عن شرح الوهبانية العتق والولاء عند الثانى والمهر على الاصح زانية انتهى (قوله
 العلم بالتواتر) الخبر المتواتر خبر جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب ولا يشترط العدالة (قوله
 وقيل يكفى فى الموت) وهو المختار كما فى الملتقى ونقل عن الفتح وعن شرح الوهبانية التقييد
 بعدم كون الخبر منهما كوارث وموصى له (قوله حتى لو فسر هذا فى غير الوقف) كما فى الشرى بلالية
 (قوله لا بد من بيان الجهة) واما بيان الواقف فقبل لا يلزم مطلقا وقبل فى الوقف القديم فقط
 (قوله ويشهد رأى جالس وقوله ورجل وامرأتان) اورد انهما ابستا من باب الشهادة

بالسمع بل هما بالمعينة (قوله وبينهما انبساط الازواج) وزاد الزيلعي سماعه من الناس
انها زوجة له (قوله منصرف) وعن شرح الجامع الصغير لفاضي خان انه لا يشترط انضمام
المنصرف الى اليد (قوله اذا شهد به قلبه) فمجرد الملك مع التصرف لبس بكاف ولهذا اورأى
كتابا في يد جاهل لبس في ابائه من هو اهل له لاسعده الشهادة (قوله بطلت) اى على الصحيح
(قوله الا في الوقف) وكذا في الموت كما في النور (قوله اذا فسرا شهادتهما) وقالا
اخبرنا من ينق به تقبل على الاصح كما في الخلاصة وفي العزيمة عن الخاتبة معنى التفسير ان يقولوا
شهدنا لانا سمعنا من الناس اما لو قالوا لم نعين ذلك ولكنه اشهر عندنا جازت في الكل قال
في الدر وصححه شارح الوهبانية وغيره ﴿ باب القبول وعدمه ﴾ (قوله اى من
يجب على القاضي قبول شهادته ومن لا يجب) لان من يصح ومن لا يصح لصحة الفاسق مثلا
كما فصل في المنع عن يعقوب باشا (قوله اهل الاهواء) ان لم يصل الى الكفر (قوله من غلاة
الروافض) بضم الغين جمع يقال غلا في الامر اذا جاوز فيه الحد (قوله وقبل يرون الشهادة)
عن الكافي وهم يدعون لشهادة الزور لموافقهم على تحالفهم (قوله والذي) لوعدا في
مذهبهم (قوله بلا عكس ولا مرند) على مثله في الاصح (قوله وتقبل من عدو بسبب الدين)
وكذا تقبل الصديق لصديقه الا اذا كانت الصداقة متناهية كما في الدر (قوله ان اجتنب
الكبار) اى كلها وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقره ابن الكمال قال ومعنى
ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله فقبل سبع) فان قبل كيف يتقدر بذلك وقد ذكر ان المقادير
لا حظ للرأى فيها ولم يرد فيه دليل فلما يجوز ان يصل الى المتأخرين دليل ذلك وان لم يصل ذلك
الى الامام رحمه الله كما روى ان الحسين رضى الله عنهما ختا في اليوم السابع او بعد السابع
او وصل اليه ذلك لكنه لم يعتبر لكونه شاذ كما في الزيلعي (قوله والخثي) حاصله انه كائى لوم شكلا
والا فلا اشكال (قوله عند عامة المشايخ) قيد به لان بعضهم قال المراد من العمال المحترفين
بحرفة لا ثقة به وهى حرفة آباءه واجدادهم والافلامروءة له لودنية فلا شهادة له لما عرفت
في حد العدالة في الدر عن الفتح (قوله الا اذا كانوا على الظلم) الموجود فيها عندنا من النسخ
انه لبس فيه رسم المتن والظاهر ان يكون من المتن كما في بعض الفقهية وانما يقبل لغلبة ظلمهم
وكذا رئيس القرية والجابى والصراف والمعرفون في المراكب والمعرف في جميع الاصناف ومحضر
قضاة العهد وتماه في الدر عن الفتح والبحر (قوله مولاة مبتدأ) وقوله او موكله عطف عليه
وقوله مسلم خبيرة (قوله فان مسلما) اشارة الى تصوير المسائل الاربع فقوله فان مسلما اشارة الى
بيان قوله مولاة مسلم وقوله ولو كان المولى كافرا الى آخره اشارة الى بيان العكس بالنسبة الى
هذا القول وقوله ولو ان مسلما الى آخره الى قوله او موكله كما ان قوله ولو ان كافرا الى آخره
(قوله قصدا) لا يخفى ان اثر القصد اولى من اثر الضمن (قوله واقام شاهدين) صورة المسئلة
شهد كافرين على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حتى لميت (قوله او ادعى ان
فلان بن فلان) لعل الاوضح ان يقال شهدا ان النصراني ابن الميت فادعى على المسلم بحق
(قوله والنسب) عطف على الايصاء (قوله ادى الى ضياع) الظاهر من المرفع عليه ان
يزيد في التفريع ما يناسب النسب الا ان يدعى على الدلالة او المقايسة (قوله ولا من اعنى)
واوقضى بها صح كما في الدر ثم انه اطلق فيشمل مالو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
بالسمع خلافا للثاني وافاد عدم قبول الاخرس مطلقا بالاولى (قوله والمشهد به) اى يحتاج
الى تعبير المشهد به وذلك بالاشارة كما مر (قوله وادبا بعد الحرية والبلوغ) وكذا بعد ابصار

واسلام ونوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر حال الاداء كذا في شرح التكملة في الدر وفيه
عن البحر متى حكم برده لعله ثم زالت فشهد بها لم تقبل الا اربعة عبد وصبي واعمى وكافر
على مسلم وادخل الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهو كما في الشرب لالبية (قوله وان تاب
بتكذيبه نفسه) كما عن الفتح لان الرد من تمام الحد بانص والاستثناء منصرف الى ما يليه وهو
واولئك هم الفاسقون كما في الاصولية (قوله لان له شهادة على جنسه) اي لان الكافر شهادة
مقبولة على جنس الكافر قبل الحد فبالحد رد ثمة لحد بخلاف العبد فانه ليس له شهادة
في حال رقه اصلا (قوله ومسجون في حادث) وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب
ولاشهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن
وملاعب الصبيان وحامات النساء فكان التقصير مضافا اليهن لالى الشرع بزازية صغرى
وشرب لالبية لكن في الحاوى تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحام بحكم ادية التلايد
الدم انتهى فابننه (قوله لكونهم متهمين) اي بارتكابهم ما يوجب السجن وقد نهوا عنه
(قوله واصله وفرعه) الا اذا شهد الجد لابن ابنه على ابيه ككما في الاشباه قال وجاز
على اصله الا اذا شهد على ابيه لاه ولو بطلاق ضررتها والامر في نكاحه (قوله وزوج
وعرس) ولو في عدة من ثلث كما في القنية ولو حكم الحاكم نفذ لانه يجتهد فيه
بخلاف الاصل والفرع فانه لو حكم بهما الحاصم لا ينفذ لانه ليس يجتهد فيه
كما في الوانية (قوله التلميذ الخاص) قيل يشير الى قبول شهادة الاستاذ له والمستأجره
(قوله وشربكه) نقل عن فتاوى النسفي اوشهد بعض اهل القرية عن بعضهم بزيادة الخراج
لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معين وكذا اهل قرية شهدوا على ضبعة انها من قريتهم
لا تقبل وكذا اهل سكة يشهدون بشئ من مصالح تلك السكة لو غير نافذة وفي النافذة ان حقا
لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شئنا تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى (قوله يفعل الردي)
قبل هو التمكن من اللواط كما في شروح الهداية ويصح للقاضي قبوله لكونه فاسقا يجتهدا
فيه (قوله في مصيبة غيرها) فلو في مصيبة نفسها تقبل كما في العبي والعلة الوان بزيادة اضطرابها
وانسلاص صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى (قوله ومغنية واولنفسها) كما فهم من
تعليل الشارح بحرمة رفع صوتها وينبغي تقييده بمدامتها عليه ليظهر عند القاضي ذكره
الواني (قوله اي شرب الاشربة المحرمة) هذا يضم ما سبذ كرنص في شعوله الخمر (قوله
وليس كذلك) كما سيظهر بل مختص لغير الخمر فان بقطرة منها يرتكب الكبيرة المنافية للعدالة كما
مر ويؤيده ما نقل ابن الكمال عن الخصاص من عدم شرط الادمان في شرب الخمر (قوله شرط
الادمان) فسر الادمان في الزلعي عن النهاية بالنية يعني يشرب ومن نية ان يشرب بعد
ذلك واورد عليه ان هذا امر لا يوقف عليه الامن جهة ولا يخفى انه يمكن الوقوف عليه
بالقرآن وبكفي الوقوف باخباره واورد ايضا بمخالفته للكاتفي وانت تعلم ايضا ان هذا الكلام
في المال مع الكافي واعلم انه ان اريد غير الخمر كما مر فيبقى الادمان على حقيقته وظاهر بلا
كلغة (قوله فان من شرب الخمر سرا) اورد عليه ابن الكمال بان الامر ليس كذلك لان
الادمان امر آخر وراء الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط له الدالة الا بالاصرار
عليه وذلك بالادمان ونقل عن الفتاوى الصغرى بان نفس شرب الخمر ليس بمسقط للعدالة
ومعه ليس ينص قاطع اذا دام لا يخفى ان عدم كونه كبيرة مخالف لاعامة الكتب بل قريب

الى خرق الاجاع قال في الدر وما ذكره ابن الكمال غلط كما حره في البحر والحاصل ان تحقيق هذا القول ما اشير اليه آتفا من ان الادمان بشرط لغير الخمر لكونه صغيرة فيكون بالادمان اصرارا واما في نفس الخمر فبقطرة منها يسقط العدالة (قوله وان كان شرب الخمر كبيرة) لا يخفى ان هذا مخالف لما ذكره في معنى العدالة في اول كتاب الشهادات فلينبه ثم التقييد بالهوى ليخرج الشرب للنداءى فانه لا يسقط العدالة لان فيه للاجتهاد مساهما فيكون مجرد الشرب على اى طريق كان ما نعا من الشهادة كافي لصدر الشريعة وابن الكمال اورد عليه انه لا يفهم من الكتب انه اذا شرب ولم يظهره لا يكون بذلك خارجا عن العدالة وقد عرفت ما ذكرناه فظهر لك منه انه ليس بشئ فاعرفه (قوله وعدو بسبب الدنيا) قال في الدر وفي الاشياء وبالعداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا تجزى وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادته على مثله وغيره ولما تم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي انتهى (قوله فانه اذا كان عدلا تقبل) قال في الدر واعتمد في الوهابية والمحبة قبولها لم يفسد بسببها (قوله قال هو الصحيح) في اضافة التصحيح الى الغير اشارة انه ليس بصحيح عنده فلذا اختار في المتن خلافه ثم في الوانى عن الغير لا يصح للفاضى قبول شهادته (قوله ومن يلعب بالطيور والطنبور) فلو قضى بشهادتهما نفذ كما في الوانية والطنبور وكل لهو وشبع بين الناس كالطنابير والمزاوير وان لم يكن شديعا نحو الحدى اوضرب القضب فلا اذا خش بان يرقصون به خائيه لدخوله في حد الكبار كذا في الدر (قوله او يغنى الناس) وكلام سعدى افندى يفيد تقييده بالاجرة فتأمل ولو فيه وعظ وحكمة فإثر اتفاقا ومنهم من اجاز في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا وفي البحر المذهب حرمة مطلقا فانتفع بالاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبيرة مطلقا ولو لنفسه واقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا ويجلس مجلس الغنا وزاد العبنى او مجلس الفجور او الشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وترك الامر بالمعروف يسقط عدالته (قوله ولكن يسمع نفسه) اى على ما هو الصحيح كما في الايضاح وقال في الشر نبلاية قال الكمال فيه خلاف منهم من لا يكرهه الا اذا كان على سبيل اللهو وبه اخذ شمس الأئمة ومنهم من كرهه جميع ذلك شيخ وبه اخذ الاسلام (قوله اى يأتى نوعا من الكبار الموجه للحد) لا يخفى ان ارتكاب مطلق الكبيرة مانع القبول كما اشير وبشير ايضا وتعلمه بقوله لوجود تعاطيه الخ يقتضى العموم ايضا فالاولى ان يفسر بنحو ما في المنع ونحوه من ان المراد مطلق الكبيرة وما في الايضاح هنا ينبغي ان يستثنى منه شرب الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر قبل هذا فقد عرفت حاله اتفاقا لاستثناء لبس بصحيح بل ارادة عموم واجب (قوله لكن التوفيق بينهما) حاصله ان المراد بالارتكاب هنا ما يكون على وجه الاظهار ففيه تأمل ثم انه اذا قبل الحاكم نفذ وكذا الى قوله او يترك به الصلوة كما في الوانية (قوله وشرط في المبسوط الاق مال النيم) فان الادمان لبس فيه كما في الزيلعى (قوله او يلعب ببرد) وجه الاكتفاء في النزد بالمعرب والتقييد في الشطرنج بالعمار ظاهرا من الشرح او يبول قائما او يأكل ماشيا وكذا كل ما يخل بالمرورة ومنه كشف عورته ليستجنى وقد كثرت زمانه تنقل عن الفصح قال المولى يعقوب باشا انظاره ان لا يصح للفاضى قبول شهادته لانه لم ينقل فيه خلاف وتعمقه الوانى (قوله سبب السلف) قال في المنع وانما قيدا بالسلف تبعا للكلامهم فالاولى ان يقال سبب مسلم سقوط العدالة بسبب المصنف

وان لم يكن من السلف كافي السراج والنهاية وفيها الفرق بين السلف والخلف ان السلف
الصالح الصدق والاول من التابعين منهم ابو حنيفة والخلف بالفتح من بعدهم في الخير
وبالسكون في الشر كما في البحر (قوله بخلاف من لا يرتكبها) اورد باستدراكه واعتذر
ان الضمير راجع الى الاظهار بتأويل الابانة واسارة الى فائدة التقيد بالاظهار فان من يخفيه
لكونه فاسقا مستورا يجوز شهادته كالتقل عن العبي فلا يعتبر على ما يقال من ان مطلق طعن علماء
الامة مسقط للعدالة (قوله ووصيه لثالث على الايصاء) يعني ادعى رجل انه وصي الميت
فشهد فريق من هؤلاء مثلا شهيد وصياه ان هذا الرجل وصي ثالث معنا صححت ثم فسر
الدعوى هنا بمجرد الرضاء (قوله لان الوارثين) يشكل ان الاحتياج الى الوصي في حق الورثة
الكبار ليس بثابت والمحل على امور وصاياه بعيد عن عبارته (قوله والغريمين) قصدا نصب
من يستوفيان حقهما اى منه (قوله او يبرأ بالدفع اليه) هذا بيان حال قوله ومديونيه قبل
فقد استعمل لفظ الغريمين في استعمال واحد معنى المديونين اقول لعله من قبيل علمقتها بتنا
وباء باردا (قوله لانها لا توجب) الصواب ان لا يذكر لاء النافية كما يظهر بملاحظة قوله وهذه
لبست كذلك (قوله والموت معروف) فيه اشارة الى ان قبول الشهادة انما هو عند كون الموت
معروفا لكن في شهادة المديونين لا يلزم كونه معروفا كما في الهداية وشروحه كذا قيل (قوله
ردت ادعى اولا) والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (قوله
كفاسق) تمثيل للجرح المجرد (قوله ان كان الجرح جرحا مجردا) اى عن اثبات حق الله تعالى اولا بعد
كما عرفت (قوله لاسميا اذا اخبر خبر) ان الشهود وهو الاول من النسخ وفي بعضها اذا اخبر
بخبر ان الشهود فعلى هذه النسخة ايضا ان يعمل لفظ مخبر ثنية ويجعل قوله الشهود مبتدأ
وفساق خبره (قوله اضمحمل بهذا التحقيق) وابن الكمال مشى جانب الاطلاق الذي هو طريق
هذا المعترض بوجه ذكره هنا وظاهر كلام الوائى وعزى زاده الميل اليه قال في الدرر وكذا
القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركى الشهود سرا وعلا
لعل مرادهم ان الشهود ان عبروا على طريق الشهادة لا تقبل ولو قبل التعديل وان على
طريق التعديل قبلت واما المصنف فيجوز مطلقا ان قبل التعديل فلعل جانب المصنف راجع
لانه ان اتحد المعنى فامر اللفظ واسع اذا العبرة في مثله للمعاني لا للصور (قوله وانهم زنوا) لعل
الفرق بين ما كان جرحا مجردا وبين ما لا يكون ان في اول لا يراد حقيقة ثبوت تلك الاوصاف
على التفصيل بل يراد اجمالها كإرادة مجرد الشتم وفي الثاني يراد الحقيقة ويؤيده التقييد بعدم
التقادم دون الاول والتعبير بصيغة الافعال الدالة على التحقيق دون الاول (قوله اوائى
صالحتهم على كذا) اى رشوة (قوله ودفعته اليهم) فلو قال ولم ادفعه له لم تقبل (قوله ليس
لاخر قبوله فيها) اى في تلك الحادثة يفهم منه انه يقبل شهادته في غير تلك الحادثة مطلقا
وليس كذلك اذ البعض كالمحدود في القذف مثلا لا يقبل شهادته في غير تلك الحادثة مطلقا
وليس كذلك اذ البعض كالمحدود في القذف مثلا لا يقبل مطلقا (قوله لان الظاهر ان رد الاول)
فلو علم كون الرد الاول بغير وجه شرعى ينبغي ان يجوز للاخر قبوله بل لانه ايضا لان امر
القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع كافي الاشباه (قوله شهادة فاصرة بتمها) يعنى اذا شهد
شاهدا في ان حادثة لكن كان تلك الشهادة على القصور واتم شاهدان آخران ذلك القصور
كما عوره بقوله في مثل ان يشهد الخ يقبل (قوله فشهد به اخران) يعنى لا بدق قبول الشهادة

ان يذكر امرين كون الشهادة بالدار وكونها في يد الخصم فشهد اثنان على الاول وآخران على الثاني (قوله سألهم القاضي) في الشريعة لا يلية عن الفصولين انه لا بد من ذكرهما معاينة البدان حكم الاقرار والمعاينة قد يختلف وتماه في تلك الحاشية (قوله يطلق لهم الشهادة) اي يجوز (قوله اوهمت بعض شهادتي لم يضرها) يعني قبلت شهادته بجميع ما شهد به ولو بعد القضاء وعليه الفتوى كما في الدر ومعنى اوهمت اي اخطأت كما اذا ادعى عشرة دراهم فشهد على الخمس ثم قال نسبت البعض بل الواجب عشرة او قال اخطأت بزيادة باطلة كما اذا ادعى خمسة فشهد على العشرة ثم قال اخطأت فقلت العشرة مقام الخمسة قبلت وتماه في صدر الشريعة (قوله انه اذا لم يبرح عن مكانه) فان قاله بعد قيامه عن المجلس لا يقبل كما هو على الظاهر احتياطا قال في الدر وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود او النسب هداية (قوله بينة الموت من الجرح) قيل المناسب ذكره في دعوى الرجلين (قوله فيبنة اولياء المقتول اولى) لكن اذا اقام اولياء المقتول بينة على ان زيدا جرحه وقتله واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيدا يجرحني ولم يقتلني فيبنة زيد اولى من بينة اولياء المقتول كذا نقل عن مجمع الفتاوى (قوله وبينة الغبن) اي من يقيم بلغ كما يصرحه في شرحه لعل التقيد بالنيهم بناء على عدم الاحتياج الى التقيد بالغرير في الغبن الفاحش فيلزم في الرد بالغبن التعرير لغير اليهم وفي اليهم لا يشترط ذلك او على انه لا يجوز الرد مطلقا في غير اليهم كما هو مذهب بعض والا فائدة التقيد لبس بظاهر كما يدل عليه اي على عدم الظهور تعليله الا في اعنى قوله لان بينة الفساد ارجح من بينة الصحة لكن في الاشياء عن البرازية اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان لعل الفرق بين مدعى البطلان والفساد ظاهرا بلا حطة معنى البطلان والفساد (قوله وبينة الاكراه) هذا ان ارخا واتحد تاريخهما فان اختلف اولم يورخا فيبنة الطوع اولى ملنقط وغيره وقال في الدر واعتمده المصنف وابنه وعزمي زاده **باب الاختلاف في الشهادة** منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ اورد انه ليس من هذا الباب لان الكلام في الاختلاف والقبول غير الاختلاف (قوله حيث لا يشترط فيها الدعوى) قال في الاشياء تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخاص والوقف وعقبة الامسة وحريتها الاصلية وفيما يخص لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان انتهى فظهر ان المراد من حقوق الله تعالى ليس محض حق الله تعالى بل اعلم تأمل (قوله ومنها ان المالك المطلق ازيد) قبل الظاهر ارجاع هذا الاصل الى الذي قبله (قوله حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين) لا يخفى ان التشبيه يقتضي المغايرة فيمكن اصالا موافقة في التشديد وقد تنبه به بعض شراح الوقاية (قوله فلو ادعى ملكا مطلقا) قيل الانسب فلو ادعى الغبن وشهدا بالف لوجود التطابق معنى بل لا يخفى بل الانسب ما يكون خفيا يعلم حاله على ان هذا مناسب لما تقدم من الاصول المقررة (قوله كدعوى الدار بالارث) قيل الصواب الموافق للعمادية كالارث فان الممثل له هو السبب (قوله ويجب تطابق الشهادتين) الا في اثنين واربعين مسألة مبسوسة في البحر (قوله وعندهما) وكذا عند الثلاثة (قوله فشهدا احدهما به) والاخر بالاقرار به وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بان ادعى الفاش شهد احدهما بالرفع والاقرار بها لا يسمع للجمع بين قول وفعل قبله الا اذا اتحد اللفظ كاشهادة احدهما يبيع او قرض او طلاق او عتاق والاخر بالاقرار به فتقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء بعث

واقترضت وفي الاقرار كنت بعت واقترضت فلم يمنع القبول بخلاف شهادة احدىهما بقتله عمد ايسف
والاخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الامة محبط شمر نيابية كذا في الدر (قوله حيث
لا تقبل) الا ان يوفق باستيفاء ابراء كما في الايضاح (قوله اى سواء كانت على الاقل) قبل الصواب
سواء كان المدعى اقل المالبين او اكثرهما ولا يخفى ان المناسب لما فرعه عليه من قوله فلو شهد ولبحث
اختلاف الشهادة هو ما ذكره (قوله كذا العتق بمال في عدم القبول) فهذه المسئلة داخله في حكم
الفرع السابق (قوله بان هؤلاء لا يقصدون) ظاهره الشمول على صورة كون المدعى هو الراهن
وابس كذلك بل عليتها ما ذكر في نحو الايضاح من انه لا حظ للراهن في الرهن فعريت الشهادة
عن اندعوى (قوله اذا ثبت العقد والعتق والطلاق) لعل المراد بالعقد هو عقد الصلح فقبه
لف ونشر غير مرتب واما الرهن فبما ذكره بقوله والمدعى في الرهن الخ فصله عنها لاقتضائه
تفصيلا مغايرا لما ذكر لكن تخصيص العقد بالصلح لبس له وجه وقد عبر فيما تقدم عن الجميع
بالعقد فالصواب انه العفو كما سيعبر عنه بالعفو وذا من تحريف الناسخ (قوله ويثبت الرهن
بالالاف) هذا يقتضى سبق ذكر الالف ولم يذكر الا ان يعتبر ذكره في المسئلة السابقة مقايسة
(قوله وتبعاً للدين) الظاهر المراد من الدين الف المذكور (قوله لبس هذا كدعوى الدين)
الاشارة لبس الى مسئلة الرهن بخصوصها وان اوهى عبارته وذهب اليها بعض المحشين بل
الى مضمون المسائل الاربع كما يشير اليه قوله الآتى لان المال في هذه الصور الاربع الخ ويظهر
بالمراجعة الى صدر الشرعية (قوله كما في الطرف الآخر) وهو كون الدعوى من العبد والقاتل
والراهن والمرأة (قوله اقول جوابه ان المشبه) لا مدخل لهذا في الجواب بل هو عين ما اراده
صدر الشرعية يظهر بالمراجعة اليه ولا يفهم له شيء يحصل فالصواب ان يقصر الجواب
بمضمون قوله وانما كان كذلك الخ كما لا يخفى لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى اى كان
المال متبوعا والعقد تابعاً عند الدعوى يعنى المال مقصود تبعاً للقصد حين العقد ومقصود
اصالة حين الدعوى فالعقد مقصود تبعاً للمال ولا يخفى ان هذا هو المنفهم عن عبارة الكفاية
التي نقله آنفاً فالاولى ان يشير اليه ويكتفى به (قوله كان الدعوى) جواب اذا اعترف (قوله
بين ثبوت العقد وزواله) ففي ثبوت العقد المال مقصود تبعاً ووف زواله وهو صورة العكس السابق
اى دعوى المال مقصود اصالة (قوله والاجارة كالبيع) المفهوم عن قوله سابقا وفي العقد لا يعنى
لا تقبل عند تخالف الشاهدين بقله الاجرة وكثرتها مطلقاً (قوله والمدعى هو الموجه) اى
ان كان المدعى الموجه على صيغة اسم الفاعل فيهما فالحكم كذا ذكره اموالوك المدعى المستأجر
فدعوى عقد اتفا كما في الدر (قوله مطلقاً) اورد على الاطلاق بانه مخالف للرواية فان محمداً
قيد به بدعوى الاكثر واجيب بان الزيلعي صحح هذا الاطلاق اقول لهذا قايدين الكمال هذا
العميم بقوله في الصحيح (قوله والمدعى يدعى الاقل) اى سواء كان المهر المذكور في دعوى
المدعى مطابقاً للشاهد الذى يشهد بالاقل او بالاكثر لان المسئلة على الاختلاف في الشهادة
(قوله ولا يشهد من علمه) اى يجب على من يعلم قضاء البعض كما في الصورة الاولى او الكل
كما في الثانية ان لا يشهد الى ان يقر المدعى بما قبض من المدعى عليه بعضاً او كلا (قوله لئلا يكون
اعانة على الظلم) لحصول الضرر للمدعى عليه فانه ان شهد يقضى القاضى بالكل وقد اداه كله
في الصورة الثانية او بعضه في الاولى فيتضرر بالكل او البعض (قوله فان قضى باحدهما)
لعل هذا عند مجيء الشهود الى حضور القاضى على وجه التعاقب والاختلاف قوله السابق

اعني قوله ردنا والحمل على معنى انه يردده، او ان لم يرد بل قضى لاحدهما، يمنع ان يقضى بعينه (قوله) والذات هنا (حد) اى الذات في السرقة حد لأن قطع اليد من انواع الحد (قوله) لان اللونين قديمتان (قوله) عليه بما اذا قرر الشاهدان عند الاداء بالجميع اى باسودية جميع اطرافها او بايضتها، وان الشهادة كيف يتصور بلا حاطة معرفة جميع اطرافها والمعرفة على وجه خال عن الظن موقوفة عليها وقد عرفت فيما سبق لزوم المعرفة التامة في الشهادة (قوله) لانه يقع في النهار غالباً) نعم لكن الغصب غالباً ممن يتوحد عنه وينتفر فلا يمكن التأمل المذكور الا ان يقال الغالبية في الاولى اكثر مما في الثانية (قوله) ملك الموروث) هذه المسئلة وما بعدها كونها من مفردات هذا الباب اعني الاختلاف في الشهادة خفي لا يخفى ويؤيد انها لم تذكر هنا في بعض الكتب (قوله) ولهذا يرد بالعبء اى يرد الوارث بخيار العيب عند اشتراء مورثه وقوله ويرد عليه به اى يرد الغير الذى اشترى من المورث على الوارث (قوله) ولهذا يجب عليه اى يجب على الوارث استبراء الجارية الموروثة هذا عام للابن ففيه خفاء فليتأمل (قوله) لان الايدي كيد الامانة) والعارية والغصب تنقلب عند الموت بدملك بواسطة الضمان لانه لم يرد عليه في الغصب الضمان وكذا في الامانة للتجهيل (قوله) اذ الظاهر) لعل هذا تحريف من الناسخ لان الاولى ان يكون هذا علة اخرى لاعلة للعلة السابقة فاذن النسخة الصحيحة كلمة والعاطفة بدل اذ التعليلية (قوله) ان يسوى اسبابه اى يسوى اسباب وقت الموت من الوصايا المتعلقة باسترداد الحقوق والاموال الى اربابها (قوله) يردحى) فلو ميتا يقبل ويكون الدار للوارث اجماعاً ﴿باب الشهادة على الشهادة﴾ (قوله) وان كثرت اى وان تكررت الشهادة على الشهادة بمعنى يجوز الشهادة على الشهادة على شهادته على الفروع (قوله) لكن فيها شبهة البدلية) وفي الزيلعي ان فيها حقيقة البدلية (قوله) يموت اى موت الاصل وكذا يجوز لو كانت المرأة محسدة واما المجلس فان في حبس القاضي لا يجوز وان في حبس الوالى بحيث لا يمكن الاخراج للشهادة يجوز وفي التاتار خاتمة عن الذخيرة قد قيل ينبغي ان لا يجوز واما من المعتكف فلا يجوز ولو منذورا ومن المحدود قبل تجوز وفيل لا كما في التاتار خاتمة ايضا ومن السلطان والامير لا يجوز (قوله) وعن ابى يوسف) وعن محمد انها جائزة كيف ما كان حتى لو كان الاصل في زاوية المجلس فشهد الفروع على شهادته في زاوية اخرى من ذلك المجلس جاز وعن الخصاص انه لو كان الاصل في المصر وشهد الفروع على شهادته في ذلك المصر يجوز على قولهما لا على قول ابى حنيفة (قوله) قالوا الاول احسن) وهو ظاهر الرواية وفي التاتار خاتمة عن الناصري والفتوى عليه (قوله) والثاني ارفق) وكثير من المشايخ اخذوه وعن القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واختاره صاحب المنح (قوله) وبشهادة عدد اى نصاب ولو رجلا وامرأتين كما في الشربلالية عن الفتح قال في الدرر البحر وما في الحاوى غلط (قوله) عن كل اصل) ولو امرأة لقول على فالظاهر مما ذكره ان متروك الظاهر (قوله) مخاطبا للفرع) ولو ابنته وبكتي سكوت الفرع عند ذلك فلورده يرد (قوله) وهو اختيار الفقيه) قال ابن الكمال وعليه فتوى السرخسي وغيره وعن القهستاني وهو الاصح وفي الشربلالية بعد نقل عن الزيلعي وهو اسهل وايسر واقتصر (قوله) لانه ان كان عدلا) حاصله انه ان كان معروف العدالة يصح تعديله والا لزم تعديل الكل (قوله) العدل لا يتهم بمثله اى لا يكون العادل متهما بمثل هذا الامر والا لانهم في شهادة نفسه ابتداء لانه انما اشهد ليصير قوله مقبولا وليس فليس (قوله) وان سكت) وكذا لو قال

لا عرف حاله على الصحيح شربلاية وشرح المجمع وكذا لوقال بس بعدل على مافى القهستاني
 عن المحيط فتنبه كافي الدر (قوله مالنا شهادة) اى معرفة وماتوا او غاوا العلى المراد ومرضوا
 (قوله امامهم حضرتهم) لا يظهره هنا نفع كثير الا ان يقال بجى به لانما كلام الكافى اولدفع
 وهم ورد على انتقيد بقوله وماتوا او غاوا (قوله لان التحميل شرط) لا يخفى ان التحميل هو
 الاشهاد والمطلوب هو الشهادة والاشهاد غير الشهادة فلهذا اراد بالشهادة الاشهاد مجازا
 او ما يعم الشهادة والاشهاد بطريق عموم مجاز ونصب هذا قرينة له (قوله لان الاصول)
 الاولى ولان الاصول اذ هذا لا يصلح علة لثبوت المعارضة وانه بمجرد التعارض ثبت الحكم
 كافي عبارة الكافى فلا حاجة حينئذ على شىء آخر (قوله ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد)
 ان اراد المغايرة بحسب اللغة فسلم لكن لانسلم كونه مرادا هنا لانه يجوز ان يراد المجازية باحدهما
 كما اشير وان بحسب اللغة يعنى بحسب الحقيقة او المجاز فالمغايرة ممنوعة كما عرفت (قوله فكيف يصح
 تفسيرها) اقول بل تفسيره ابلغ لانفهام حكم انكار الشهادة بدلالة النص بخلاف العكس
 (قوله فلا يد من شاهدين) نقل عن البحر بلزوم هذه الشهود عند اقراره ايضا لاحتمال التزوير
 انتهى فادل عليه عبارة من اختصاص الشهود بصورة الانكار مخالف له فليست عند الفتوى
 (قوله لم يصح) اى نهيه (قوله نقل عن صاحب المص) عن الخلاصة خلافه) ورجعه فى محل وفى محل
 آخر رجع ذلك (قوله كافرين) وجه عدم القبول لزوم ولاية الكافر على المسلم (قوله فى الصحيح)
 قال فى الدر خلافا للمتنقط (قوله بان اقر على نفسه) ولم يدع سهوا او غلطا كما حرره ابن الكمال
 قيد بالاقرار لانه لا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي (قوله قال فى الكافى) قال فى الشربلاية
 لبس هذا على اطلاقه لمقال الكمال انه ان كان رجوعه على الاصرار يعزز بالضرب اجابا
 وان على وجه التوبة لا يعزز اجابا وان لم يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لخلاف
 بينهم لان جواب الامام فى الثابت وجوبا بهما فحين لم يثبت ولا يخالفه الامام انتهى ملخصا
 (قوله فقال ابو حنيفة وعليه الفتوى) كافي التواريخ عن السراجية ثم قال قيد روى الامامان
 عن الامام انه يضرب ثم يطاف ويشهر وفيه ايضا انه يضرب ويحبس فقوله فقط على المفتى به
 (قوله وقال يضرب ويحبس) ظاهر الاختصاص وفى التواريخ والجمع ويشهر وقيد
 الضرب بالوجع والحبس بعد ما يتوب سنة تأديبا وقد يقيد الى ان يحدث التوبة او على قدر
 ما رآه القاضى (قوله لانه روى عن عمر رضى الله عنه) هذا الدليل لبس بمطابق للمطلوب
 اذ اللازم منه وهو الضرب مع السجود والمطلوب الضرب مع الحبس (قوله وسجود وجهه)
 فى البحر وظاهر كلامهم ان للقاضى ان يسجن وجهه اذ ارآه سياسة لكن فى التواريخ بعد
 ما نقل ذلك عن المرحضى وتأويله التخجيل بالتفصيح والتشهير وعن الينابيع انه لا يسجن
 بالاجاع (قوله كان يشهره) فى التواريخ عن شرح الطحاوى انه لا يطاف به فى قرأهم جميعا
 (قوله ولا يتكره احد) بلوغ هذا الى جميع الصحابة بل الى مجتهدى ذلك العصر صحابيا
 او تابعيا وسكتوتهم عند ذلك مما يلزم اثباته تمام دعوى الاجاع لاسما عند خلاف عركيف
 يتصور الاجاع وقيل ان الشرع قاض لعمى رضى الله عنه الا ان يقال لهذا لم يجزى بما جاعيته
 بل قال حل محل الاجاع ثم ان الرجال والنساء واهل الذمة فى شهادة الزور سواء وانه ان فاسقا
 غير معلى يقبل شهادة الزور سواء وانه ان فاسقا غير معلى يقبل شهادته بعد ذلك وان معلنا
 لا يقبل وان عدلا قال فى التواريخ لا يقبل وعليه الفتوى والاعتماد ويقبل عند ابن يوسف

وفي الدرع العيني وغيره تقبل وبه يفتي لعل الاول راجح لان الظاهر انه مذهب الامام وزيد فيه وعليه الاعتماد ﴿باب الرجوع عنها﴾ (قوله لان الرجوع توبة) في لزوم التعزير على التائب لتوبته خفأ الا ان يجعل التعزير من تمام توبته (قوله فالسر بالسر) لقوله عليه السلام لمعاد اذا علمت سوء فاحدث توبة السر بالسر والعلائية بالعلائية فلعل الحديث مؤول والا فلا يخفى انه لا يشترط العلانية للعلانية مثلا بل يجوز السر للعلائية فلا يصلح الحديث للمحجة على ما ذكرنا مل (قوله والاعلان بالاعلان) يعني لما كان جنائبه عند القاضي اعلانا لم كون توبته عنده لتحصيل الاعلان للالزام هولاء هذه التوبة وانت تعلم ان الاعلان لا يوجب هذا الاختصاص بل يجوز ان يشهد عند غير القاضي ويظهر للناس رجوعه وعلى تقدير لزوم علم القاضي في الاعلان يجوز ذلك بارسال الخبر اليه او يصل خبر الرجوع باخبار الناس اليه الا ان يقال انه اذا كان الاعلان في الجنابة على وجه قارن بالقضاء لم كونه كذلك عند التوبة (قوله فاذا ادعى المشهود عليه رجوعهما) ولو ادعى اقرار رجوعهما عند غير القاضي وبرهن على ذلك قبل وجعل انشاء كما في الايضاح (قوله التعزير) ظاهره الاطلاق وقد عرفت في هذه الصحيفة انه ادعى السهو والخطأ او كان على وجه التوبة لا يعزّر (قوله واما التضمن) فيه اشارة الى تساوى العين والدين في الحكم (قوله لا يجب الضمان) هذا وان كان موافقا لما في الكنز والوقاية والمثلتي لكنه مخالف لما في الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين من ان القنوى انهما يضمنان قبض المال اولا كما ذكر في الدر ولذا اختاره صاحب التوير (قوله ولم ينتقص) ان قيل عدم نقض القضاء مناف لعدم وجوب الضمان فاما الضمان واجب والقضاء منتقص قلنا لبس المراد من عدم وجوب الضمان مطلقا بل عدم الوجوب موقوف الى زمان القبض على موجب القضاء بالرضا او بالجبر الشرعى فحينئذ يجب الضمان (قوله العبرة) مبتدأ وقوله للباقي خبره (قوله ثم يتيقن) الظاهر رجوع الضمير الى مطلق الحكم ولبس كذلك لانه لا يطابق حينئذ المطلوب هنا ولا يطابقه ايضا ما سنشهد به (قوله كابتداء الحول) فان في وجوب الزكوة ابتداء لا يكتفي ببعض النصاب لبعض الحكم او لسلوك اى الزكوة ثم بعد الانعقاد هلاك بعض النصاب يسقط حصته (قوله اذ بقي من يتيقن بشهادته كل الحق) فن عبارة عن الشاهدين وفاعل لتيقن وقوله كل الحق فاعل لتيقن (قوله خمسة الاسداس) قيل الظاهر بالتكثير خمسة اسداس (قوله بمهر مسمى مهر مثل) او اقل بملا حظلة الاستثناء كما سيصرح به (قوله مطلقا) ينبغي ان يراد من الاطلاق العموم بحسب زيادة المهر ونقصانه وتساويه كما يقتضيه الاستثناء (قوله بان كان قصاصا) اوردي بمخالفته بما سيذكره ضمن في القصاص الدية واعتذر بان المراد عفو القصاص يعني اذا شهدا بالعفو عن القصاص فرجعا لا يضمنان اقول لاحاجة الى ذلك بل المراد من عدم ضمان الشهود عدم ضمان عين ما تلف بشهادتهما والدية لبس عينه ويؤيده التقييد بقوله عندنا مع قوله خلافا للشافعي (قوله الا ما زاد على مهر مثلها) هذه مخصصة بكون الدعوى عن جانب المرأة كما يفهم عما يقرره (قوله وهو البضع) الضمير الى العوض (قوله ولا يضمن ايضا راجع) المراد من الراجع الشاهدان يدل ما ذكره في شرحه وقد فعل هنا مثله كثيرا كما ترى (قوله وفي الطلاق) هذا ان سمي لهامهروا لا فالتعة (قوله وضمن في العبد القبة) ولو معسرا لانه ضمان اتلاف والولاء للمعتق لعدم تحول العتق اليهما بالضمنا فلا يتحول الولاء كما في الهداية (قوله يعني اذا شهد) هذا وقوله رجع ثم قوله ضمن افراد كما في المتن (قوله ضمن

المراد مجموع الشاهدين لا الشاهد الواحد فان حكمه لبس كما ذكر هنا فالاولى كون الصبي على هيئة المثنى (قوله وفي القصاص الدية) من مال الشاهد بن (قوله وضمن المزني) ولو ادية هذا ان كان يعلمهم واما مع الخطأ فلا اجاماً كما في الدر عن البحر (قوله فالضمان على شهود اليمين) اي ضمان قيمة الفن ونصف المهر (قوله لا وجود الشرط) ولو وحدهم على الصحيح كما نقل عن العيني **كتاب الصلح** (قوله لانه انما يصار اليه) يعني ان انكار المقر سبب للمضومة المستدعية للصلح كما وقع في تعليل بعضهم فالخصم بناء على الاغلب كما ننبه به بعضهم فالصلح عن اقرار وسكوت وما يكون بعد البينة لبس بقادح فيندفع الابرار به (قوله وركنه الايجاب والقبول) اي فيما يتعين واما فيما لا يتعين كالدرهم فيتم بلا قبول فلا ايجاب على اطلاقه والقبول مقيد بما ذكر اذا انفرد يلحق بالاعم والاغلب ولا شك في كون غلبة الصلح فيما يتعين فيندفع به ما اورد على اطلاق القبول بما ذكر وقد يعتذر عما ذكر انه لا بد من طلب المدعى عليه في تلك الصورة الصلح فذا ايجاب ورضاء المدعى قبول فلا ايجاب لبس بمختص باحد الجانبين والقبول بالآخر قوله ان نفع او عرى عن ضرر بين) لو اكتفى باحدهما حصل المقصود (قوله وصح من العبد) هكذا في النسخ الاولى فصيح بالفاء (قوله لكنه لا يملك الصلح) هذا الاستدراك هنا لبس بحسن كما لا يخفى (قوله وان يكون المصالح عنه حقاً) اي حقاً يجوز الاعتياض عنه (قوله فصالحات الاولى) فصالح كما في بعض الكتب (قوله فالصلح باطل) وقد تقدم انه يبطل به الشفعة فالدافع يرجع بمادفع (قوله يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه) اورد عليه انه لو قصر على قوله يعني لا يصلح الصلح عن الزنا الخ لكان مساق الكلام اوضح في افادة المرام لا يخفى ان ما ذكره مقام تدقيق حيث ذكر الحكم بقاعدته ودليله وقوله لان المصالح بالصلح الخ دليل لهذه المقدمة نعم في (قوله لانه حق الله الى ايها المستدرك مع ان امره هين لا يخفى (قوله وشرب الخمر) ولو كان العفو والصلح من الامام والقاضي كما في قاضيان (قوله او سارقاً فلو بلفظ العفو لا يصلح و بلفظ الهبة والبراءة يسقط القطع عندنا كما في قاضيان (قوله فلا يصح الصلح عن الخمر) لا يخفى ان الكلام في بدل الصلح الا ان يحمل لفظ عن بمعنى على كما في قوله فانما يحمل عن نفسه كما في معنى اللبيب او يحمل على سقاة النسخ والصحيحة لفظ على بدل عن (قوله وحكمه) وايضا وقوع الملك في المصالح عنه وعليه لومقرا (قوله والظاهر العموم) فان قيل بل الظاهر العهد المفهوم من قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير قلنا المراد جنس الصلح لا الصلح المذكور لانه خرج مخرج التعليل والعلة لا تقتيد بمحل الحكم فالزم ان يكون جميع انواع الصلح حسناً كما في الزبلي (قوله وهي الشفعة) واشترط تسليم البدل ايضاً (قوله يعني اذا ادعى زيد على بكر) الاخصر والافق لثمن والاسلم عن شائبة التكرار ان يقول يعني اذا ادعى زيد على بكر داراً وصالح بكر عنها بالف فاستحققت الدار كلا او بعضا رجع بالبدل كلا او بعضاً (قوله رجع بمادفع) اورد انه ينبغي ان يقال بمادعى لا يخفى ان هذه الصورة لا اقرار فالدفع موجه ظاهر (قوله وعن مان) بمنفعته كخدمة عبد وسكون دار (قوله فبشرط التوقيت) اي ان احتج اليه والا فلا كصبي ثوب (قوله وبطل بموت احدهما) وكذا بهلاك الحمل كما هو حكم الاجارة ولذا يبطل ايضاً لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر كما في الايضاح (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما) اي مع سكوت او انكار لكن للشفع ان يقوم

مقام المدعى فيدل بحجته فان كان للمدعى بينة اقامها الشفيع عليه واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن بينته فلحفل المدعى فذلك كذا في الشرع بلالة (قوله والاقرار هنا مثلهما) اورد ان الظاهر انهما اى السكوت والانكار مثل الاقرار اذ وجه فيه اقوى ويمكن ان المراد النسوبة في اصل الحكم والبيان بطريق دلالة النص فحكم السكوت انما يعرف بالمنطوق (قوله رجع الى الدعوى في كله او بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدامه على المبايعه اقرار بالمكسبة بخلاف الصلح لعدم ما يدل عليه كما في الزيلعي وغيره (قوله كاستحقاقه في الفصلين) هذا لو البذل مما يتعين والا يبطل بل يرجع بمثله كذا في الدرر (قوله ورجع بعد الهلاك الى المدعى) بفتح العين لا يخفى ان رجع استعمل تارة على واخرى بالى واخرى بالباء (قوله صالح على بعض ما يدعيه) هذا في العين وامامى الدين في ثبوت في الشرع بلالة ان هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية انه يجوز من غير ان يذكر براءة عن دعوى البالي او يزيد مدرهما اليه قال اشيراليه في المحيط والذخيرة ومضى عليه في الاختيار (قوله الازيادة شئ) كسب ودرهم (قوله الا ان يقيم البينة) قال في الدرر بعد نقل هذا الكلام من الدرر قلت ولا يعود بالبينة رقيقا وكذا في كل موضع اقام بينة بعد الصلح لا تستحق المدعى لانه يأخذ البذل باختياره نزل كل موضع فل يحفظ انتهى (قوله وكان خلعا) فيطيب ما اخذه ان صدقا وان مبطلا فيحرم (قوله وقبل يجوز) وصحح هذا في درر البحار كما صحح الاول في لوقاية والنقابة والمثني (قوله لا ان نفسه لبست من كسبه) الاظهر ان يقال لانه لبس من التجارة فلم يلزم المولى (قوله يعنى صلح المولى) الصواب صلح المأذون لان المسئلة على صلح المأذون عن جانب عبده المأذون فضميره في قوله عبده الى المأذون (قوله واذا قتل) اى اذا قتل المكاتب وله وارث غير المولى فقيته اوارثه فيؤدى الوارث من تلك القيمة قدر بدل الكتابة الى المولى والزائد للوارث ويحكم بحريته في آخر حياته فان قيل فعلى هذا يكون موته على كونه حرا فيلزم الدية المغلظة والظاهر من كلامه هو القيمة قلنا الحرمة انما تثبت بعد اداء البذل على طريق الاستناد فهو عند الموت رقيق حقيقى ويكون الفضل لهم فلو لم يبلغ القيمة مع انضمام كسب المكاتب قدر بدل الكتابة فالظاهر ان يكون القيمة للمولى ولا يعتق (قوله باكثر من قيمته) الاولى ان يقيد بقوله قبل القضاء بالقيمة كما يظهر مما ذكر في شرحه (قوله او عرض) عطف على اكثر (قوله اذ الزائد) فلا تقبل بينة الغاصب بعده على ان قيمته اقل مما صالح عليه ولا يرجع للغاصب لو تصادقا بعده انها اقل كما في التوير وتقل في الدرر عن البحر (قوله وكذا الصلح) شرح قوله او عرض (قوله باكثر) وكذا باقل (قوله وفي الخطأ في النفس) والاطراف (قوله على احد مقادير الدية) من الابل او الدراهم او الدنانير المذكورة في كتاب الديات (قوله كما في موسر) يعنى لو اعتق موسر عبدا مشتركا فصالح الموسر الشريك على الاكثر من نصف قيمته لا يجوز (قوله هذا اذا كان الصلح) لا يخفى ان هذا البس مما يصلح شرحا لهذا المتن فالاولى ان يقال في المتن في الصلح عن اقرار (قوله وصالح متبرعا) الا اذا ضمن بامره (قوله اى في هذه الصورة الرابعة) الصواب الصور الاربع اعلمه من تغيير الناسخ (قوله حيث لا يحكم بجوازه) الاولى يلزمه اذ الموقوف جائز لكن موقوفا (قوله لان دلالة التسليم رضى المدعى) الظاهر على رضى المدعى (قوله على جنس ماله عليه) خا موصولة واللام جارة كما يظهر من شرحه (قوله بقعد مدابنة) كالقرض وثمان البيع هذا مجزئ

تمثيل بناء على الاكثر واخراج مخرج العادة والا فالدين لا يختص بالعقد بل قد يكون بنحو
 الغصب والسرقه والقول بان التخصيص بالعقد جلا للمؤمن على الصلاح كلام خطابي
 (قوله اخذ لبعض حقه في الدين) وقوله فيما سبق صالح على بعض ما يدعيه مختص بالعين
 فلان ما فاة كاتوهم (قوله لان تصرف العاقل يصح) يرد عليه انه لا يكون اقل من ايراث شبهة
 المعاوضة والشبهة يكون معتبرة في الربوا لعل الاولى ان يعمل هنا بما سأتى من قوله لان معنى
 الاسقاط لازم في الصلح لان عين هذه الخمسمائة الصواب هذه النسخة وان كانت في اقلها
 خلافا لما في الاكثر هذه الخمسة لان الدنانير غير مستحقة لان المطلوب بعقد المداينة هو الدراهم
 لا الدنانير اذ الدعوى عنها ولا يمكن حمله على تأخير حقه لعدم كونه من جنس حقه (قوله فكان
 معاوضة الالف) قيل والاصل ان الاحسان ان وجد من الدائن فاسقاط وان منهما معاوضة
 (قوله ولا عن دين عليه على جنس غيره) يعني ادعى الف درهم فصالح على دنانير غير معينة
 (قوله فيجب قبض احد البدين) في هذا التفريع خفاء اذ قبض احد البدين لبس بشرط
 في البيع الحقيقي فكيف في المعنوي (قوله على مكيل او موزون) الموزون لم يؤخذ في اصل
 العكس صريحا فيحمل ان قوله هناك عن كرمي على التمثيل مثلا فانهم (قوله حصل مطلقا)
 الظاهر اى بلا تعليق الى شرط (قوله وانه يصلح غرضا) بالعين المعجمة بمعنى الغاية وفي
 بعض النسخ عوضا (قوله حذر افلاسه) الظاهر حذرا عن افلاسه (قوله وكلمة على وان كانت
 للمعاوضة) هذا يدل على ان يكون المعاوضة اصلا وكثيرا دون الشرط والمقرر في الاصولية
 ان الشرط حقيقة والمعاوضة مجاز (قوله وهو باطل) لما مر من انه تمليك من وجه (قوله لانه لبس
 بمكره) يقع الرأى الدائن لم يفعل واحدا من الخطوات الا خبر بالاكره بل باختياره وقيل بكسر الراءى
 المديون لبس بمكره على الدائن فقبل هذا خبط عشواء بل المراد بالفتح اى رب الدين لبس
 بمضطر في فعل التأخير والخط الى آخر ما قل لعل رجوع الكل الى امر واحد (قوله ولو اعلن)
 والذي يخطر بالبال كون حكم المسئلة على عكس ما ذكر لان الخط او التأجيل في السرفه اثر
 الاضطرار لخوف عدم الثبوت عند الانكار بخلاف الاعلان ولم اظفر الوجه بعدما تتبع الكتب
 الحاضرة عندنا فليظنر (قوله اخذ الان) ولو ادعى الفا ومجد فقال اقرر لي بها على ان احط
 منها مائة جاز بخلاف على ان اعطيك مائة لانه رشوة ولو قال ان اقررت لي حططت لك منها
 مائة فاقر مع الاقرار لا الخط كذا في الدر عن المجتبى (قوله هذا اصل كل) او رد بعدم ظهور
 تفريع ما فرعه عليه ثم انه يخرج من هذا البيان جواب اشكال انه هذه المسئلة لبست من
 متفرعات هذا الباب (قوله ان يشاركه في المقبوض) يعني ان شاء او اتبع الغريم (قوله ونحو
 ذلك) كد بن موروث اوقية (قوله مستهلكة) مشتركة (قوله ورجعا على الغريم) الظاهر
 بالغاء التفرعية كما يظهر من شرحه (قوله فلو صالح احدهما عن نصيبه) قيل في التفريع نظر
 لان الاصل ان يقبض من الدين شيئا وهذا صلح عنه لا يخفى ان الصلح عن الشيء في حكم اخذه
 وتابع له فالحكم في المتبوع مستلزم للحكم في التابع لكن يرد ان التزديد في التفريع غير منفهم
 من المفرع عليه بل المنفهم هو المشاركة فيما اخذ وهو اخذ نصف الثوب هنا الا ان يقال
 التزديد في التفريع غير منفهم من المفرع عليه بل المنفهم هو المشاركة فيما اخذ وهو اخذ
 نصف الثوب هنا الا ان يقال التزديد منفهم مما ذكرت دلالة وقد سبق الاشارة آتيا (قوله لانه
 كان عليه) اى لان النصف الآخر تقرر على الغريم (قوله الا ان يضمن) اى فاذا ضمن الشريك

الغير المصالح ر بع اصل المال وهو نصف حصه المصالح فلا يأخذ من الثوب نصفاً لانه لاحق له في الثوب حيثئذ (قوله بالمقاصة) من التقاص اى المحاسبة والمبالاة (قوله ولهذا لا يملك بيعه مباحة) البيع بالمربحة معلوم من كتاب البيوع والظاهر الاشارة الى الثاني ففي التفريع خفاً (قوله اى اذا كان للمطلوب على احد الطالبين دين) يعنى يكون المديون المطلوب دايتاً بجهة اخرى لاحد الشريكين فاحد الشريكين مديوناً له من تلك الجهة السابقة (قوله لم يرجع الشريك على المديون) اورد ان الصواب على الشريك الآخر كما في صدر الشريعة بل الهداية ويمكن ان يقال ان هذا الشريك الآخر مديون للمطلوب في الصورة الثانية ويكفي هذا القدر في تصحيحه (قوله فلم يزد ونصب المشتري) اورد الصواب الموافق للسكان في نصب المبرى (قوله وفي بعضها قسم الباقي) وكذا في المقاصة في البعض فالاولى ان يعمله كما قيل (قوله وان رده رد) لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وان باطل نعم لو كان ناشراً يكن مفاوضة جازم مطلقاً كذا في الدرر الجرم حيلة اختصاصه بما قبض انه يهبه الغريم قدر دينه ثم يبرؤه ويبيعه به كفاهم ثم مثلاً ثم يبرؤه (قوله على مادفع) وهو حصه من رأس المال في التقيد برأس المال اشارة الى انه لو كان على غير لا يجوز وهو مجموع عليه لما فيه استبدال بالمسلم فيه كما في الزيلعي (قوله ويفسخ عقد السلم) فهذا في الحقيقة اقالة فقسمة بالصالح مجاز فذكره في اثناء كتاب الصلح مبنى على هذا (قوله بمال) اى اعطوه له كما في المبيع (قوله او عن ذهب بفضة) رضو هاله (قوله وبذله) اى الصلح وفي بعض النسخ بدل بالتكبر (قوله بل يعتبر التقابض) انه هاهنا هذا الاضرار عن المتن بعيد ظاهراً (قوله لانه صرف) في وجود معنى الصرف في الكل خفاً لا يخفى فكون التقابض شرطاً فيما يكون صرفاً (قوله ولا بد من التقابض) وكذا لا بد من علمه بقدر نصيبه كما في الشرنبلالية (قوله لانه صرف في هذا القدر) فلو بعرض جازم مطلقاً لعدم الرأيا وكذا لو انكروا ارثه لانه حيثئذ ليس يبدل بل لقطع المنازعة (قوله المصالح عنه) الضمير للدين (قوله بطل في الكل) والا لزم تفريق الصنفقة (قوله او من الدين) الظاهر في التفسير ان يقال اى من حصته من الدين (قوله ولا يرجع عليهم) لسقوطه بالبراء الظاهر فلا يرجع بالقاء التفريع (قوله تبرعا) اى من بقية الورثة فالظاهر انهم لا يرجعون الى الغرماء لانهم متبرعون والمتبرع لا يرجع على احد (قوله ولا يخفى ما بينهما) وهو الظاهر وفي بعض النسخ ما فيها اما الضرر في الاولى فلان المصالح كأنه اخذ مقابل هذا الدين يبدل الصلح بالبقية لما يأخذوا شيئاً من الغرماء من حصته فتضرروا واما في الثانية فظاهر مما ذكر آنفاً (قوله فالاولى ما ذكره) قال ابن الكمال هذه احسن الخيل وقال ابن الملك والاوجه ان يبيعه كفاً من تمار ونحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء وهكذا نقل عن الزيلعي (قوله واما لهم او يوكلهم) المصالح بقبض نصيبه كما في عزمي زاده (قوله وقبل يصح) صححه الزيلعي فالاولى ان يقدمه او يشير اليه وقال ابن الكمال ان في التركة جنس بدل الصلح لم يميز والاجاز وان لم يدر فعلى الخلاف (قوله في يد البقية) فلو في يد المصالح كلا او بعضاً لم يميز الا ان يعلم جميع ما في يده الحاجة الى التسليم كما في شرح المجموع (قوله لانه بيع) قال في العزيمة عن الاتفاق لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما اخذ من المكبل والموزون (قوله ومع الجهالة) اى جهالة المبيع (قوله الصلح وكذا القسمة باطل) مع احاطة الدين بالتركة ولا يخفى ان يصالح قبل القضاء للدين في غير دين محبط ولو فعل صح وكذا القسمة ايضاً ولو اخرجوا واحداً فخصته تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما عطفوه

من مالهم غير الميراث وان كان ماورثوه فعلى قدر ميراثهم صلحوا احد هم ثم ظهر للميت دين
او عين لم يعلموها هل يكون داخلا في الصلح قولان اشهر هـ الا كذا في التنوير
كتاب القضاء * (قوله لانه انما يحتاج اليه) الحصر انما هو بالنسبة الى الاكثر
وعلى ما هو الاصل فيه والافقديكون الصلح بعد القضاء (قوله الزام الغير بينة او تكول او اقرار)
ان اريد بالحصر على ما هو في الحقيقة الزام فلا نم ان الاقرار منه اذ قد سبق وسبقنا ان لا الزام
مع الاقرار وان اريد ما هو الاغم من الحقيقي والمجازي فلا نم الحصر على هذه الثلاثة اذ قد يكون
بنفس اليقين والقسامة وعلم القاضي والقرينة القاطعة كافي الاشياء (قوله واهله اهل الشهادة)
اي ائمتها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويرد عليه ان الكافي يجوز تقايد القضاء
ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي في التحكيم كذا في الدر لا يخفى ان المتبادر من الاهلية هو
الاهلية للقضاء على المسلمين وان المفرد يلحق على الاعم والغلب في الزيلعي انه افضل العبادات
وفي البدائع نصبه فرض كنصب الامام فالقضاء فرض كالشهادة فاذا ادى البعض سقط
عن الآخر وان امتنع الكل اثم الكل ان صلحوا وان انفرد الصالح له تعين الوجوب له لكن
لا يقلد اى وجوب واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروءة وكذا الفاسق لا يصلح لان الفتوى
من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات كافي شرح المجموع وقيل يصلح (قوله وفي رواية
النوادر لبس بشرط) فينفذ في القرى وفي عقار لاني ولايته على الصحيح كافي الدر عن الخلاصة
(قوله وكثير من مشايخنا) في البرازية وبه يفتى (قوله اخذ القضاء برشوة للسلطان) او قومه
وهو عالم بها او بشفاعته كافي الدر عن جامع الفصولين وفتاوى ابن نجيم (قوله لا ينفذ حكمه)
ومنه ما جعل لمواليه مبلغا في كل شهر يأخذ منه ويفوض اليه قضاء ناحية فتاوى المصنف
لكن في النسخ من قلد بواسطة الشفعاء كن قلد احنسابا كذا في الدر (قوله باخذها) اي الرشوة
الاولى التعيم بالغير الا ان يقال هذا من قبيل الاخراج مخرج العادة فليس باحترازي وانها
هي المعظم (قوله وقيل ينزع) قال ابن الكمال وعليه الفتوى فاقضى في فسخه باطل كافي البحر
لكن الامرة والسلطنة لا يحكم عدم الانعزال بالفسق لانها منية على القهر والغلبة لكن
في الخاتمة الوالى كالفاضي (قوله ووجوه الفقه من مذاهب الأئمة) التي قلده اليها فالفاضي وكذا
المفتي يأخذ بقول ابي حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر
والحسن ابن زياد وعن النهر ثم يقول الحسن ونقل عن صحيح الحساوي اعتبار قوة المدرك وعن
النهر الاضبط هو الاول والمقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار
للقوى كافي الدر واذا اختلف مفتان اخذ بقول افقههما بعد ان يكون اورعهما كذا
في التنوير ثم قال في الدر في شرحه واذا اشكل عليه امر ولا رأى له فيه شاور العلماء ونظر
احسن اقاويلهم وقضى بما رآه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه وجوه
الاجتهاد ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد هم وتابعهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ حكمه
انتهى قيل عن ابن الهمام انهم وان قالوا بانهم الانتقال الى مذهب آخر لكن لعلمهم ارادوا به
كف الناس عن تتبع الرخص والا لا بأس باخذ العاصي في كل مسألة بقوله مجتهد قوله اخف
عليه وان لا ادرى ما يمنع من هذا من العقل والنقل فلو ان الانسان اتبع ما هو اخف على نفسه
من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بحب ما خفف عن امته وهكذا نقل عن شرح التجريد لابن امير الحاج حاصل ما نقل عنه

ولو التزم مذهبنا كما بي حنيفة قبل يلزم الاستمرار عليه وقبل لا يلزمه وهو الاصح في الرفع
 وغيره لان التزامه غير ملزم اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ولم يوجب الله على احد ان
 يتذهب بمذهب رجل معين هذا لكن يتأمل عند الابتلاء (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) لعله دليل
 لعدم الطلب ايضا لان السؤال باللسان انما يكون بعد الطلب بالقلب كقول الاخطل * ان الكلام
 لابي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا * لكن فائدة الجمع بينهما لا يظهرا لان يقال مبالغة
 للحرز والتوقي (قوله ومن اجبر عليه) الظاهر انه من الحديث لكن يشكل به اعراض الامام
 عن القضاء بعد الاجبار حيث دعى ثلث مرات فابى حتى حبس وجلد كل مرة ثلثين سوطا
 حتى قيل ان موته كان في الحبس ومحمد ايضا قيد لايامه نيفا وخسين يوما وكذا ابو قلابه
 ايضا ويمكن ان يقال اعراضهم هو مقام التقوى والحديث لاصل الجواز والتقوى يعنى انه
 لبيان الرخصة لا العزيمة او انهم لم يقفوا على صحة الحديث (قوله ولا يكون فظا) لا يخفى
 انه لا اساس له للتمن الا بخل (قوله وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دليل للتمن
 فلا يتوهم عدم التقريب (قوله وان امن منه لا يكره) يندبى ان يقيد بقيام حق القضاء واستدل
 عليه باشتغال الانبياء سيما نبينا عليه وعليهم افضل التحية والتسليمه واکا بر الصحابة رضى الله
 تعالى عنهم (قوله قد ازدراه) من الازدراء وهو الاحتقار (قوله بعض اشعار ذقته) اى تحت
 ذقته كافي التاتارخانية (قوله ويجوز نقله من الجائر) ان امكن القضاء بحق والا فلا (قوله)
 تقلدوا القضاء من معاوية) فيه تصريح بالجور على معاوية رضى الله عنه وقد امرنا بما سأل
 اللسان عن كافة الصحابة وبذكرهم بالخير وثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كونهم
 مغفورين ووقع في فتوى ابي السعود من قال ان معاوية لبس له خير يلزمه التعزير فالادب
 ان لا يذكر كذلك (قوله وتقلدوا من يزيد مع فسقه) فيه دلالة على عدم كفره وقد ذهب بعضهم الى
 كفره كالعامة المتفازين ولا يبعد ان يعاقبوا بفسق كافي التاتارخانية عن الملتفظوا الاسلام لبس بشرط
 فيه اى في السلطان الذى تقلد الى آخر ما قال هناك (قوله تقلدوا من الجاج) الكلام فيما يكون
 بالاختيار فيجوز فيما ذكره ان يكون بلا اختيار ويخوف ضرر كما مر نحو اى حنيفة (قوله ومن اهل
 البغي) وكذا من اهل الخوارج (قوله الزمه اياه) اى الحبس وقيل الحق اخذ منه كفيلا فان
 ايا نادى عليه شهرا ثم اطلقه كافي الدرر (قوله لما مر من انه ملحق بالرا عابا) وشهادته لا تقبل
 سيما بفعل نفسه قال في الدرر عن النهار ومفا ده ردها ولومع آخر ثم قال قلت لكن افنى قارىء
 الهداية بقولهما وتبعه ابن نجيم انتهى (قوله في مسجد) ويختار كونه في وسط البلد ليسير للناس
 ومستدبر القبلة كخطيب ومد رس كما عن الخاتبة واجرة المحضر على المدعى كافي البحر
 عن البرازية وعلى المتدبر كافي الخاتبة وهو الصحيح كافي الدرر وفي التاتارخانية ان مؤنة الرجال
 على المدعى في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعى عليه من كان يجلس
 قبل اى قبل القضاء من احبائه واقربائه ورد هدية التكبر للتقليل كما في الايضاح والهدية
 ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة كافي شرح المجموع (فائدة) قال في لب الاحياء
 تفرقة بين الهدية والرشوة وجا معهما صدورهما عن رضا لغرض وهو اقسام الاول ثواب
 الاخرة لكون المصروف اليه محتاجا او سببا فلا يخل الا بالحاجة والنسب او عالما او صالحا
 فلا يخل الا بما او اطلع لما امتنع والثانى مقصود في العاجل وهو اما مال كاهداء الفقير الى الغنى
 طمعا في حاجته فهو هبة بشرط العوض ولا يخل الا عند الوفاء بالمطوع واما اعانة على عمل

معين كاهداء محتاج للسلطان الى وكيله فان كان العمل حراما او واجبا فهو رشوة حرام او مباحا فيه تعجب بحيث يجوز الاستيجار عليه حل اخذه وهو جعل ولا تعجب فيه ككلمة او فعلة من ذى الجاه حرم اخذه اذ لم يثبت في الشرع تعويض عن الجاه والثالث ايقاع المحبة لتأكيد المحبة وهو هدية مندوب اليها قال صلى الله عليه وسلم تهادوا تحابوا والرابع ايقاعها للتوسل بهالى اغراض فامر به اخف لانه هدية في الظاهر واخذه مكروه انتهى ثم انه لو تأذى المهدى بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعه في بيت المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هذا ياله تاثر خائفة ومفاده انه ليس للامام قبول الهدية والا لم يكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم بعلمه بخلاف القاضي فكذا في الدرر بخلاف العامة وفي شرح الجمع ولا يجب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للثمة (قوله ويعدو مريضا) في الشرع نبالة ان لم يكن له ولا عليه دعوى وكذا الجنائز (قوله وسوى) اى وجوبا (قوله ولا يضحك) وكذا القيام له بالاول (قوله ولا يلقنه حبة) وعن الثوري لا بأس به (قوله واستحسنه ابو يوسف) قال في البرازية والقنوي على قوله فيما يتعلق بالقضاء زيادة تجربته (قوله اى القاضي المقرر) في تخصيص المقرر بالذكر اشكال لا يخفى (قوله حبسه) والخمس في موضع لبس به فراش ولو جئ به منع منه ليضجر ويوفى ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستئناس الاقارب به وجيرانه ولا يمكنون عنده طويلا ولا يخرج لجمعة ولا جماعة ولا تلح ولا يجنازة ولو بكفيل كافى الزبلى وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروعه لا لغيرهم وعليه القنوي (قوله وبدل الخلع) قال في الدرر رد الخلع هنا خطأ فتنه ثم عده في الغير (قوله ودين الكفالة) ولو بالدرر كالكفيل وكذا يحبس في كل عين بقدر على تسليمها كالعين المغصوبة (قوله وفي غيرها في الديون) اى غير ما ذكر وهو تسع صور على ما في الدرر بدل خلع ومغصوب ومثلف ودم عمد وعق حظ شريك وارث جنابة ونفقة قريب وزوجة ومؤجل مهر ولو بعد طلاق (قوله غناه) اى قدرته على الوفاء ولو باقراض او بتقاضى غيره (قوله قدر ما يراه) ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة اذا كان المسموع مرفوعا بالعسرة لم احبس وفي الخاتبة ولو فقره ظاهرا سأل عنه عاجلا وقيل يئنه على افلاسه وخلى سبيله كافي النهار (قوله ثم يسئل عنه) لو كان حاله مشكلا عند القاضي والاعمل بما ظهر كافي البحر ثم هذا السؤال لبس وجوبا بل احتياطا (قوله فان لم يظهر يكنى في سؤاله العدل) الواحد بغية الدائن واما المستور فان وافق قوله رأى القاضي عمل به والا لا كافي انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا في البسار والاعسار (قوله اطلقه بلا كفيل) الا في ثلث مال يتيم ووقف واذا كان الدائن غائبا ثم لا يحبس ثانيا للاول ولا تغيره حتى يثبت غريمه غناه كافي البرازية وفي القنية برهن المحبوس على افلاسه فاراد الدائن اطلاقه قبل تغلبه فعلى القاضي القضاء به حتى لا يعده الدائن ثانيا وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه (قوله ولم يمنع غرماء عنه) فلازمونه نهارا لايلا ويستأجر للمرأة امرأة تلازمها (قوله وبينه البسار اولي) لكن اذا بين سبب اعساره وشهدوا به تقدم لاثباتها امرأ عارضا كافي النهار وفي القنية ان لم يدينوا مقدار ما يملك قبلت والا لا يمكن قبولها لانها قامت للمحبوس وهو متكرر والينة متى قامت للمكر لا تقبل (قوله والحبس الموسر) وعندهما يباع ماله لدينه فلا يتأبد حبسه وبه يفتى كافي الدرر (قوله

لأنجس لنفسه ماضية) الا اذا برهنت على بساره حبس بطلبها (قوله بل يجبس في الاتفاق عليهما)
 او على اصوله وفروعه كذا في البحر وهل يجبس لمجرمه لو ابى لم اره وظاهر تقييدهم لا وتعمده في الدر
 (قوله يقضى المرأة) يعني يجوز قضاء المرأة (قوله بان قيل له) هذا صريح الفتوى وبقي يكون دلالة
 بكلمتك قاضي القضاة والدلالة هنا اقوى لان في الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل
 وفي اندلالة بملكهما (قوله فانه يستخلف في الصلوة للضرورة) قال في الدر هنا فانه يستخلف
 بلا تفويض للاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره ملاخسر وقال في البحر لا اصل له وانما هو فهم
 فهمه من بعض العبارات وقد مر في باب الجملة انتهى فافهم (قوله بخروجه عن القضاء)
 ولا يعمه ولا يعمت السلطان بل بعزله كذا في الزيلعي وتعمه في الاشياء (قوله و نائب غيره)
 وكذا لو قضى فضولى او هو في غير نيته واجازه جاز لان المقصود حصول رأيه بحر قال وبه علم
 دخول الفضولى في القضاء كذا في الدر (قوله قاض آخر) قد آخر اتفاقا اذ حكم نفسه قبل ذلك
 كذلك كما في الايضاح (قوله لان كلاً منها مجتهد فيه) قال صدر الشريعة الاسمح اعتبار
 خلاف الشافعي (قوله لا يدخل تحت القضاء) يعني لا يعتبر تعلق القضاء به بل يسمع الدعوى
 على خلافه كيف فهم شرحاً (قوله كذا اذا ادعى) في تعلق هذا القول على هذا المقام خفاء
 لا يخفى (قوله والموت من حيث هو موت) لا يخفى ان الكلام هنا ليس في نفس الموت من حيث
 هو موت بل من حيث ثبوت الزوجية المستلزقة لحقوق النكاح كال مهر والميراث (قوله وعند
 الباقيين) اي عندهما وزفر والثقة ينفذ ظاهراً لا باطناً قال في الشريعة لا ينفذ عليه الفتوى (قوله
 لثراحها) حتى لو ذكر سبباً معيناً فعلى الخلاف ان كان سبباً يمكن انشاؤه والا ينفذ اتفاقاً كارت
 وكما لو كانت المرأة محرمه بمحو عدة اوردت وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلاً
 كالقضاء باليمين الكاذبة زيلعي ونكاح الفتح كذا في الدر (قوله وعندهما لا ينفذ) وكذا عند
 الأئمة الثلاثة قبل عليه الفتوى كجميع ووقاية وملتقى وفي شرح الوهبانية تشرى لى قضاء من ايس
 مجتهدا كتحفة زماننا بخلاف مذهبه عامدا لا ينفذ بخلاف لكونه معزولاً عنه انتهى وقد
 غيرت بيت الوهبانية ولو حكم القاضي بحكم يخالف لمذهبه ما صح اصلاً واما امر الامر ففى
 صادق فصلاً مجتهداً فيه نفذ امره كما قدمناه عن سير التواريخ وغيرها فليحفظ كما في الدر
 (قوله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم) لا يخفى انه لا يدل على احدث جزئى المدعى اهل لهذا عقبه
 بقوله لا القضاء الى آخره فان قيل هذا وامثاله دليل عقلى والمسئلة شرعية فالمطالب الشرعية
 كيف تثبت بالدلالة العقلية قلت يمكن ان يكون هذا علّة للحديث وهذه العلّة جارية في الجزء
 الاخير بالقياس بتعدية العلّة فتأمل (قوله كوكيله) افاد بالكاف عدم الحصر فان احدث الورثة
 كذلك ينصب خصماً عن الباقيين وكذا احدث ربكى الدين واجنبى يده مال اليتيم (قوله كمن قال
 لامرأته) قال في الدر ومن حيل الطلاق حيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه ودعوى كفالاته
 بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يبنى خيلته ما في دعوى البرازية ادعى عليها ان
 زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فافتت بزوجة الغائب وانكرت طلاقه
 فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر
 الغائب (قوله فقيل ينفذ) وهو اظهر الروايتين كما ذكره المصنف في باب خيار العيب (قوله
 وقيل لا ورجه غير واحد) وفي المنية والبرازية ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح
 في الفتح نوقته على امضاء قاض آخر وفي البحر والعمدان القضاء على السخرا لا يجوز الا لضرورة

وهي خمسة مسائل اشترى بالخيار فتواري اخفى المكفول له حلف لبوفين اليوم فتغيب الدارين
 جعل امرها يدها ان لم تصل نفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخصم فالمتأخرون ان
 القاضي ينصب وكيلًا في الكل وهو قول الثاني خاية قلت ونقل شراح الوهبانية عن شرح
 ادب القاضي ان قول الكل ان القاضي يختم بيته مدة اراها ثم ينصب الوكيل (قوله يقرض)
 اى من ملى - مؤتمن حيث لا وصى ولا من يقبله مضاربة ولا مشغلا بشرته وبأخذ المال من اب
 مبدرو وضعه عند عدل كما في القنية (قوله لا الاب والوصى) الا لضرورة كالخرق والنهب
 فيجوز اتفاقا كما في البحر (قوله واقربه فيعزل حيثئذ) عن القضاء عند محمد وعند ابى يوسف
 اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه وشهادته (قوله القضاء يتخصص بزمان ومكان
 وخصوصه) حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم ينفذ
 لكن يستثنى الوقف قال في الدر والارث ووجود عذر شرعى وبه افنى ابو السعود امر السلطان
 انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا كما في الاشباه يأثم القاضي بتأخير الحكم ويعزل ويعزر
 كما قبل عن جامع الفصولين وتفصيله في الاشياء يصح الرجوع عن قضائه في ثلث اوبعلمه او ظهر
 خطاؤه او بخلاف مذهبه (قوله حكما اى جعل الحصن) قال في معروضات ابى السعود ان
 التحكيم ممنوع ثم ذكر قول صدر الشريعة ولا تفتى بذلك لان العوام يجاسرون على ذلك فيقول
 الاحتياج الى القاضي فلا يبق لحكم الشرع رونق ولا للحكم جمال وزينة (قوله من صلح
 قاضيا) بشرط ان يكون معلوما والا كان حكما اول من يدخل المسجد لم يجز اتفاقا (قوله صح
 حكمه بكون الشكايات رواجع) ويفسخ اليمين المضافة للملك وغير ذلك كما في شرح المتنبي
 در المتنبي (قوله في غير ما ذكر) واما فيما ذكر فيمتنع اصلا (قوله لا بعده) بل يلزمها ولا يبطل
 بعزلها لصدوره عن ولاية شرعية ولكن لا يتعداهما الى غيرهما الا في مسألة ما لو حكم احد
 الشريكين وغريماله رجلا حكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك الغائب لان حكمه
 كالصلح (قوله والا يبطله) والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد في البحر سبعة عشر منها
 لو اراد ان يعزل فلو اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها لورد الشهادة لثمة فغيره
 قبولها وينبغي ان لا يلبى الحبس ولم اره وكذا لو حكم بقوله الهدية وينبغي ان لا يجوز ان اهدى
 اليه وقت التحكيم **باب كتاب القاضي** قال في الهداية تصحيح لقوله شهدا
 على خصم بانه استطردى وتعرض على النهاية (قوله لان حكم القاضي) هذه العلة تجري
 في صورة الوكيل اذ الوكيل كالاصيل تأمل (قوله وترك ههنا قوله) الاول تقديم هذا القول على
 ما سبق (قوله وهو السجل) وهو المسمى الان بالحجة (قوله الذي ظاهر) اى تضمنه الحكم ظاهر
 مطلقا واما الاول فنخص بما ذكر اذ الحكم في غير ما ذكره غير متصور (قوله ليحكم المكتوب اليه
 على رأيه) وان كان مخالفا لراى الكاتب اذ الحكم منه فالمعتبر رأيه (قوله المحجودتين) اذ غير المحجودتين
 لا يحتاجان لكتاب القاضي (قوله وعليه الفتوى) قال في المتنبي ايضا وبه يفتى وقال في شرحه
 وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في الكل سوى حدود وقود (قوله غيب الدعوى) اى بعد الدعوى
 (قوله وختمه عندهم) اى عند الشهود الباطن بقى بعد طيه ولا اعتبار بالتحتم في اسفله كما في القهستاني
 عن الذخيرة (قوله وسلمه اليهم) اى في مجلس حكمه وينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله بعينه ويسلمه
 الى المرعى كافي النهاية (قوله وابو يوسف لم يشترط) اى سوى الشهادة انه كتابه يعنى اكتفى
 بان يشهدهم انه كتابه (قوله ولبس الخبر المعينة) اذ ابتلاه به عيان فائدة هذا

إشارة إلى ترجيحه ولذا عقبه بقوله وعليه المتأخرون قال في العزيمة عن الكفاية وعليه الفتوى
وفي بعض الفقهاء الفتوى على قول أبي يوسف على الإطلاق فيما يتعلق بالقضاء (قوله فالخلاص
أن كتاب القاضي) إشارة إلى الفرق بين السجل وكتاب القاضي (قوله فلا يقبل من قاضي
رستاق) وفي الدرر وقيل من رستاق إلى قاض مصر اورستاق واعتمد المصنف والكمال انتهى
(قوله لأن شهادتهم ملزمة) ولأن شهادتهم على فعل مسلم (قوله ادعى على غائب مالا) لعل
هذه المسئلة هنا استطرادية بل موضعه الأصلي هو كتاب الدعوى (قوله ويقصر المسافة
بتقليل المؤنة) بقطع ذلك الاحتمال (قوله كفاي الشهادة على الشهادة) يعني تكون عن كل
منهما شاهدان حقيقان أو اعتباريان (قوله بالبحضور الخصم) ونظر إلى ختمه أولا والمراد
من القول هنا القراءة أي لا يقرأه (قوله لا يشهاد رجلين) ولابد من اسلام شهوده ولو كان
أرعى على ذي لان شهادتهم على فعل المسلم واعلم ان الاحتياج إلى هذه الشهادة عند انكار
الخصم فلو اقر فلا حاجة إلى الشهود (قوله ولا يقبله إلا بشهادة رجلين) في هذا المصير خفاء
بما أشير آنفا وبما في البرازية ان الشرع قصر الحجة على البينة أو الاقرار أو للكول والخفاء لبس
بما ذكر لان الكتاب قد يزور ظاهره يدل على عدم حجية الكتاب مطاقا وبخلافه مافي الاشياء عن
الحائية ان كتاب الامان في دار الحرب لا يحتاج إلى البينة قيل لانه لبس بملزم ثم قال ويمكن الحلق
البرات السلطانية بلوط ثف في زماننا ان كانت العلة ان لا يزور وان كان الاحتياط في الامان فلا
وقد سمعت ما يقال من العلة فافهم وايضا مافي الاشياء عنه انه يعمل بدفتر السمسار والصراف
والباع وفي الدرر عن محمد بن جوزه راو وقاض ان يتقن به قبل به يعني انتهى ثم قال في الاشياء بعيد
ما ذكر وتعبه النظر سوسى بان مشايخنا ردوا على مالك في عمله بالخط لكون الخط فكيف علموا به
هناورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه ونماه فيه من الشهادات وفي اقرار
البرازية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون
اقرارا كذا اوقال ما كان في جريدتك فعلى - الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم اذكر المدعى شيئا
معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا
اشار إلى الجريدة وقال ما فيها فعلى ولولم يشر فلا وفي بعض المواضع عن جامع الفصولين
واذا مات الشهداء الذين يشهدون عليها فان كان لهم رسوم في دواوين القضاء يعمل به
عليها وفي فتاوى ابى السعود اذا لم يثبت مضمون حجة فالتمسك ان كان هو المدعى فلا يعمل بها
وارجع إلى بحث السنة من الاصولية لظهور ما يعين على هذا البحث (قوله اوزال اهلية
القضاء عنه) كجونه وردته وحده لعدوى وعمائه وفسقه بعد عدالته لخروجه عن الاهلية واجازه
الناي (قوله قبل وصوله) وكذا بعد الوصول وقبل القراءة واما بعدهما فلا يبطل (قوله
ان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل) أي في مثل ما نحن بصدده من الاحكام والا فتد ذكر في محله
ان خبر الواحد قد يكون حجة والمراد بالخبر الواحد هنا هو خبر القاضي الكتاب اذ عند الزوال
يصير هو كقرد من افراد سائر الرجال لعدم الولاية الشرعية لان قضاء القاضي مستفاد من
طرف السلطان فاذا عزله يصير هو كسائر فيعود الامر إلى الاصل الذي هو عدم قبول قول
خبر الواحد (قوله فانه لما عرف الاول) فدار الصحة هو كون الاول معلوما (قوله وكمن شيء ثبت
نوعا لا يثبت قصدا) هذا جواب عن سؤال مقدروا رد على حكم مفهوم من المصير في قوله
الاذا كتب بعد اسمه من قولنا يبطل اذا كتب ابتداء قوله إلى كل من يصل إليه من قضاء

المسلمين يعني اذا عمم ابتداء فلا يجوز وتقرر السؤال بالوجه عن الفرق بين التعميم بعد التخصيص
 وبين التعميم ابتداء والجواب ان التعميم في ذاته مانع للجواز لكن في صورة وقوعه بعد
 التخصيص قد يجوز بضرورة المتابعة للتخصيص الذي جوز جزما لكونه معروفا بخلاف
 التعميم فانه ليس بمعلوم (قوله جوزه ابو يوسف) فيه اشارة الى خلاف الامامين كما فهم من
 مفهوم المحصر كانهما (قوله بعد ما تبلى بالقضاء) فيه اشارة الى انه هو المختار لانه ليس الخبر
 كالبيان كما مر (قوله باقامة البينة) بنام الحجة كاسيأتى (قوله اوضح به) هذا اشارة الى ما ذكر
 من طعن الشاهد والقاضي الاول (قوله فان قال ان الشهود) لم يذكر حكم طعن القاضي الكاتب
 لعله لا يمنع قبول المكتوب فكذا حكم طعن الشاهد بغير ما ذكر ويدل عليه مفهوم ما سكوته عنه
 في معرض البيان والمفهوم حجة متفقة في الروايات (قوله سمع القاضي هذا الطعن) ينبغي
 عدم السمع بحسن الظن بحال القاضي الكاتب لانه لو وجد مثله لم يسمع وان التفتحص من حال
 الشاهد وظيفته اذ قبول الشهادة صدر منه ابتداء الا انه لما لم يحضر الخصم عنده وظيفة طعن
 الشاهد كانت له لساغ لهذا القاضي ذلك (قوله فان وجد الامر) الظاهر ان وجود الامر
 مثل ما قال بشاهد آخر فالظاهر ان يعتبر بمثله (قوله هذا في شرح ادب القاضي) وكذا
 ايضا في التنازع خاتمة عن الحائية (قوله وروى ابن سماعة) الظاهر من تقريره ترجيح جانب
 رواية الاصول لكن في الاشباه عن الفصولين والبرازية عدم الاعتبار بعلم القاضي هو المفتى به
 وما عليه مشايخنا (قوله كتب توكل غائب) اي كتابة القاضي توكل غائب لا ينبغي في عدم
 كسبر فائدة في هذا المكتوب اذ شهود الطريق يمكن ان يكون شهودا لجمع له وكبلا
 بالخصوصية (قوله وما اعتبر فيه) وفي السجل من تمام التبين فاذا ذكر فيما تقدم هو اصل السجل
 مع بيانه في الجملة وما ذكر فيما بعد هو تمام بيانه اخره لاشترائه فيه مع المحضر (قوله ان اشارة
 في الدعاوى) كباقي تفسير الاشارة (قوله قطعا للاحتمال) الاحتمال قد لا يوجد بخصوصية
 اهالى الوقائع الا ان يقال انه من الحكم على الكل بحكم اكثر الافراد (قوله واحضر مع نفسه
 فلانا) هكذا في النسخ امكن الظاهر فلان واحضر على صبغة المجهول لان الاحضار من
 طرف القاضي او اولى الامن فلان الا ان يقال انه من قبيل الاسناد المجازي (قوله لا يقضي بصحة
 المحضر) فانه وان كان الاشارة في احد الجانبين لكنه لم يوجد في جانب آخر (قوله محرب)
 اي منقول من الفارسية الى العربية **مسائل شتى** (قوله لا يتد) اي لا يدق
 وندا (قوله اي في السفلى) وهو البيت التحتاني (قوله كرة) بفتح اوضح (قوله فلبس لصاحب
 السفلى) ولو فعل فانه هم ضمن ولو انه هم بلا صنع لم يجبر على البناء لعدم التمدى والذي العلو
 ان يبنى ثم يرجع بما افق ان باذنه او اذن قاض والافقيمة البناء يوم بني ونعماه في العيني وقد اشير
 فيمنسق عن الاشياء (قوله زائفة مستطيلة) اي سكة طويلة (قوله لان فتحه للمرور) فيه اشارة الى
 انه لو للاستضاءة او الراجح لا يمنع كاعن العيني (قوله مستديرة) اذ لو كانت مربعة لم يكن الحكم مثل
 ذلك كما فصله ابن الكمال (قوله لزق طرفاها) اي اتصل طرفاها بالاستطيلة والمراد بطرفيها انها به
 شعبتها في الدر ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجارها بياناً عليه انفتوى
 كما في البرازية واختاره في العمادية وافق به قارئ الهداية يمنع الجار من فتح الطائفة وهذا جواب
 المشايخ استحسانا وجواب ظاهرا لرواية عدم المنع مطلقا وبه فتى طائفة كالارام ظهير الدين
 وابن الشحنة والوالده ورجحه في الفتح وفي قسمة المجتبى وبه يفتى واعتمده المصنف ثم فقال

وقد اختلف الافتاء وينبغي ان يقول على ظاهر الرواية وجبت قلت وتعارض منه وشرحه فالعمل على المنون كما تقرر مرارا فندبر قلت وبقي ما لو اشكل هل يضرم لارقده حرر محشى الاشياء المنع قياسا على مسألة السفل والعلوانه لا يبدأ اذا اضرو وكذا ان اشكل على المختار للفتوى كما في الخانية قال المحشى فكذا تصرفه في ملكه ان اضرو او اشكل يمنع وان لم يضرم يمنع قال وامر من نبه عليه فليغتم فانه خواص ككلى انتهى (قوله انه بحمد الهبة) الاولى ان يذكر معه اولم يذكر الجلود كما يتحمل المتن تلك صورتين اذا مكن التوفيق كاف كما في الايضاح (قوله وادعى وقتا بعد وقت الهبة) الاكسفاء بهذا التوقيت غير مناسب ايضا اذ اولم يذكر لهما تاريخا او ذكر لا حد هما تقبل لا مكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند لقاضي او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني ونماه في البحر (قوله لان المشتري لما جدد) لما تقرر في موضعه ان جميع العقود ينسخ بالجلود اذا وافقه صاحبه بما يدل على الرضا به غير النكاح (قوله زيوف او نبهجة) ان زيوف ما يرد بيت المال لنوع قصور في جودنه الا ان يجري فيه المعاملة بين التجار والنهجة ما يرد التجار لرئاسة فضيته والسوق وسطها نخاس اورصاص ووجهها فضة كما سبشير اليه الشارح (قوله كن اقر قبض الجياد) يعنى اقر او لا انه قبض الجياد ثم ادعى انه زيوف لا يصدق فقوله كن اقر الخ قيد للنفق ثم الظاهر من اطلاقه الاطلاق في الشكل ولبس كذلك اذ عدم التصديق في الاقرار بالجياد مطلق يعنى موصولا او مفصولا وفي البواقي مفيد بما لو كان مفصولا لان قوله جياد مفسر لا يحتمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر اوانص فيحمل كما في الايضاح (قوله ورأى المدعى عليه) لكن ادعى كونها من غير هذا الدين واقام بينة فالظاهر انه لا يبرأ (قوله اعتبارا بعض الدين) وهو ما اذا ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شئ قط فبرهن المدعى على الالف وبرهن المدعى عليه على القضاء او البراء فانه يقبل خلافا لفر وعلل البعض المسئلة بامكان التوفيق بينه وكيله وبراءته عن العيب (قوله بطل صك) اى مكتوب مطلقا (قوله ومن قام بهذا الذكر الحق) اى الذكر وهو الصك لكن لا يعلل في ذكر هذه الزيادة في شرح هذا المتن كثير نفع بل الظاهر ان المسئلة عامة لجميع الصور وان لم يقع هذا التعبير (قوله من اخرج) الظاهر ان المراد بمن شخص معين (قوله لان الاصل ان يصرف) لا يخفى ان هذا يقتضى عدم الاحتياج الى قوله ولو صرف الى الكل الخ الا ان يقال ان ذلك وقع تعليلا لما ذكرتم الاستثناء المصروف الى الاخير هو الاستثناء بالا واخوانها عند عدم القرينة واما الاستثناء بان شاء الله فلبس بمصروف الى الاخير بل فيه تفصيل واختلاف مذكور في الاصول ووقع في الدر (قوله والاصل في الحوادث) يد عليه ان هذا جار في المسئلة الاولى مع تخلف الحكم فيه واشير الى الجواب في الاشياء يجريان تحكيم الحال فيها ولا يخفى انه مشترك الورود ايضا فلا بد من بيان تخصيصهم التحكيم الخ لهذه المسئلة والاضافة لتلك المسئلة والجواب ان التحكيم في الثانية يؤدى الى جعل الاستصحاب حجة في الاستحقاق لا يتم الايمان وجه ترجيح التحكيم واجب بان العمل بالدفع اولى والورثة في هاتين المسئلتين المدافعون للرأى عن استحقاق الارث وانت تعلم انه بعد تسليم هذه الاولوية يبقى وجه ترجيح هذه على ما تقرر من القعدة المشهورة (قوله ابن مودعى) بكسر الدال مع بقاء المتكلم قيد بالوارث لانه لو اقر انه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها (قوله لم يدفع) من القعدة اى لا يعطيه اقراره فائدة (قوله بل يكون

المال كله للاول لكن يضمن للثاني حظه ان دفع للاول بلا قضاء (قوله وقفا دبا عن الاتواء) لتفادي
 الحاشي الاتواء من التوى اى تحاشيا عن الهلاك (قوله وترك باقيه مع ذى اليد) فاذا حضر الغائب
 يأخذه بلا عايدة اليه والقضاء فى الاصح لا تنصب احد الورثة خصما للميت اخذها القاضي
 ويجعلها قبل حق العبارة اخذه القاضي منه ويجعله بتذكير الصغير المراجع الى الباقي (قوله
 ولا وارث) قيل والصواب والارث (قوله كذا المنقول) اى كالعقار فيما ذكر فى الاصح لكن اعتمد
 فى المتن انه يؤخذ منه اتفاقا قبل ومثله فى البحر قال واجمعوا انه لا يؤخذ لومعرا (قوله يقع على
 كل شئ) لانها اخت الميراث كما يشير اليه (قوله تصدق بقدره) فى البحر قال ان فعلت كذا
 فاما ملكك صدقة خيلته ان يبيع ملكه من رجل بثوب فى منديل ويقبضه ولم يره ثم يفعل ذلك
 ثم يرد به بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال الف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو
 يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شئ لا يجب شئ كذا فى الدرر (قوله ومسلم لم يجر
 بالشرايع) وكذا الاخبار بعيب لم يرد شراء وحج ما ذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتول
 (قوله وهو العدد) من المستورين والفاستقين (قوله والعدالة) الا ان يصدق خبر فاسق بامر
 القاضي والاولى ان يترك هذا القيد لانه لو باع لهم بلا امر القاضي فالحكم كذلك كفى الدرر (قوله
 اى الثمن) الصواب اى العبد والتأويل يجعل الثمن بمعنى الثمن بعبد فلو مات بعد القبض لا يرجع
 (قوله وان نصبه القاضي) فوصى الميت اولى بهذا الحكم (قوله وقيل لا يرجع ايضا) قيل لا موقع
 لغيره ايضا هنا ولا يبعد ان يقال فى مصرفه هو عدم ضمان القاضي فى المسئلة الاولى (قوله
 الا فى كتاب القاضي) الاستثناء من قوله وكثير من مشايخنا (قوله فالقول "قاضي") الا ان يبرهن
 زيد على كونهما فى غير قضاؤه فالقاضي يكون مبطلا كما فى صدر الشريعة
 كتاب القسمة (قوله لا يخفى وجه المناسبة) هذا انما يكون غير خفى اذا وقع
 الجزم منه على كونها من عمل القضاء وقد ذكره ونفسه فى آخر هذه الصحيفة ما يفهم منه
 الرد بين اختيار كونه من عمل القضاء وبين عدمه الا ان يقال تصريحه به هنا مع تقديمه
 هنالك يدل على اختياره ذلك ويمكن ان يقال وجه المناسبة كون بعض القسمة محتاجا الى
 القاضي لزوما اورضاء (قوله وركنها فعل) قيل عن على المقدسى فى جعل الركن ما ذكر من
 الكيل والوزن بحث لانهم اختلفوا فى اجرة القسمة على الرؤس او الانصبا وانفقوا على ان
 الكيل ونحوه على الانصبا تأمل انتهى (قوله الانتفاع بخصته) اى الانتفاع بملكه على وجه
 الخصوص (قوله وشرطها) ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام (قوله فكان ماأخذ كل منهما
 نصفه) قوله نصفه بالرفع يدل من ما وعدى قوله والنصف الاخر فحاصل المعنى فكان نصف
 ماأخذ (قوله لان ماأخذ) دليل على قوله عين حقه فى القريب خفا الا ان يقال ان قوله عين
 حقه من قبيل زيد اسد (قوله ولعى الا فراز يجبر عليها فى متحد الجنس) قيل فيد تأمل لانه يوهم انه
 متحد الجنس المثلى لا يجبر الابى على القسمة وهو خلاف النص (قوله يسئل القاضي) اى يطلب منه
 (قوله وان كانت اجناسا مختلفة) سوق هذا التقرير يقتضى سبق عدله بنحو ان يقال ان كانت جنسا
 واحدا ولم يسبق (قوله ويستحب) اى للامام والقاضي وهو المناسب لتعليقه وبعده خفاء لا يخفى
 (قوله يزنق من بيت المال) لثلاثاخذ الاجر منهم (قوله لان الاصح) نقل فى هوامش الكتب
 عن المصنف اختلفوا فى كون القسمة من اعمال القضاء ومختار شمس الائمة انها هذا كره فى اول
 الفصل الاول مع دلالة فى العمادة انتهى (قوله وصح نصبه) اى نصب القاسم فى التقييد بالقاسم

إشارة إلى أن أجرة الكيال وأوزان بقدر الانصباء اجبا كما جرة سائر المؤن كما جرة الراعي
والجمل والحفظ كما في شرح المجمع (قوله وعندهما) وهو رواية عنه أيضا وروى الحسن عنه
أنها على طالب القسمة فقط نقله الشرنبلالي عن البرهان (قوله على مغالاة الأجر) بالغين
المعجمة من الغلو (قوله لا عند صغرا أحدهم) أي بلا وصي أو ولي له ولاية التصرف في ماله
كألاب وكذا عند جنون أحدهم أو غيبته بلا وكيل فلا اكتفاء بالصغرا أما لا تفهم حكمهما
بالدلالة أو بالمقايضة والأفلا يصح الحصر فلو وقع القسمة في هذه الصور لا يصح إلا بإجازة
القاضي للغائب أو بإجازة الصبي عند البلوغ أو وليه هذا لورثة فلو شركاء بطلت كذا في الدر
عن منية المفتي وغيرها (قوله حتى يبرهننا أنه لهما) هذا رواية الجامع الصغير وأما على رواية
القدوري فلا يشترط إقامة البينة كما في الزيلعي فتدبر (قوله يعني أن ادعوا الملك) هذا
التفسير إنما ينطبق المفسر إذا أريد من المعية المعية على وجه الملكية وهذا لا يحسن يتقابل
قوله أنه لهما لكنه موافق من حيث المعنى الما قبله المسئلة واحدة والرواية مختلفة كما أشير
وظاهر المتن يقتضي أن هنا مسئلتين دعوى المعية وهي شاملة بما يكون على طريق الإجازة
والإعارة ونحوهما ودعوى الملكية في الأولى لا بد من البينة وأما في الثانية فالمفهوم من المتن
عدم الاحتياج ومن الشرح الاحتياج فتدبر أيضا (قوله وهو معهم) إردائه صادق لكون
العقار مع الصغير والغائب وسد كرآن حكمه مخالف لذلك ورد أنه يجوز أرباع الضمير إلى
الورثة التي غيرهما بقرينة قوله ونصب قابض لهما (قوله وإن برهن واحد من الورثة) هذه
المسئلة على ما في كتب القوم وكما يدل عليه تعليله الآتي كون الحاضر واحدا لا كون المبرهن
واحدا من الورثة (قوله لبس معه خصم) ولو صغيرا أو وصي له (قوله بخلاف ما لو كان
الحاضر من الورثة اثنين) وإن كانا مقربين كما سبق أو كان أحدهما صغيرا فينصب له القاضي
من يقسم (قوله وذكر الجصاص عكسه) المناسب للذكر من سبب القسمة وحكمها ولقاعدة
ترجح جانب الضرر عند تعارض النفع مع الضرر هو اختيار مذهب الجصاص (قوله لأن
الجبر على القسمة) لا يخفى أنه جار في مذهب الخصاف والحاكم مع تخلف الحكم عند اعتبار
وجود المنفعة بالنسبة إلى البعض ليس يفيد لما عرفت آنفا (قوله بل نفع معاوضة) قد عرفت
أن المعاوضة بمعنى المبادلة من معنى القسمة (قوله فيعتمد التراضي) أي على التراضي كما فسر له
بيان لحاصل المعنى لا تكون الجار محذوف (قوله أما عندهما فلفظ هر) مما ذكر بعد أسطر (قوله
فإن كانوا ذكورا وأنا لم يقسم) هو صحيح التسخير خلافا لما في البعض بلفظ يقسم بلا أداة في
(قوله كالذهن) بالذال المعجمة فقوله والكماسة كأنه عطفت تفسيره (قوله قبل إذا اختلف الجنس)
وقيل الأول أن يشير وجه اختيار الثالث إلا أن يقال قوله ولهذا لو تزوج الخ إشارة إليه (قوله
وكذا الحائط) وكذا الكتب كما في الدر فإذا لم يكن كل نصب متغايبة الخ يشكّل بما على مذهب
الخصاف في المسئلة السابقة (قوله بخلاف التراضي) ولو أريد أحدهما البيع وبأن الآخر لا يحجر على
بيع نصيبه خلافا لما لا وفي الجواهر لا يقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاية ولا يقسم
بالأوراق ولو رضاهم وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراضيا أن تقوم الكتب وبأخذ كل
بعضها بالقيمة بالتراضي جاز والألا وفي التنازل خالية دار أوحاوت بين اثنين لا يمكن قسمتها أشاجرا
فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا اتافع وقال الآخر أريد ذلك أمر القاضي بالمهاية ثم قيل لمن لا يريد
الانتفاع أن شئت فانتفع وإن شئت فاعلق الباب كذا في الدر (قوله ههنا أمور ثلاثة) في الحاشية

الوانية عن السرخسي اعلم ان البيت اسم لمسقف واحده دهلير والمزمل اسم لما يشتمل على بيوت
وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعباله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن
غير مسقف فكان المنزل ثمرق البيت دون الدار انتهى (قوله وقال في الفصول) قال الزيلعي
هذا اذا كانت الدور في مصر واحد واما اذا كانت في مصرين لا يقسم بالايجاع في رواية
هلال وعن محمد انها تقسم (قوله ويصور القاسم) اي يكتب ليكنه حفظه وقيل ليرفعه
للقاضي (قوله ويعدل) بالدال المهملة وواو الزاي من العزن اي القطع ولتقر يق (قوله ويذرعه)
شامل للبناء على ما استفيد عن الزيلعي (قوله ويجعلها قرعة) تطيبا للقلوب (قوله ولا تدخل
دارهم كعقار او منقول) فلو كان ارض وبناء قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من
العرصة بمقابلة البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية وللفضل درا هم للضرورة واستحسنه
في الاختيار كافي الدر (قوله فان وقع سيل قسم) يعني قسم ولا حدهما سيل ماء او طريق في
ملك الاخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ثم انه لو اختلفوا في مقدار الطريق جعل على
قدر عرض باب الدار بطوله ولو شرطوا ان يكون الطريق في الدار الاعلى على التفاوت جاز
وان كان سهامهم متساوية (قوله سفل له علو) اي سفل فوقه علو مشترك (قوله وسفل
وعلو مجردان) اي سفل مجرد مشترك والعلو لاخر مجرد مشترك والسفل لآخر (قوله يعدل لزوم سبب
ظهور الحق) اورد بان الصواب الموافق للكتاب بعد ظهور سبب لزوم العقد اقول بل المناسب
للمفرغ عليه ان يكتب بقوله بعد لزوم عقد القسمة (قوله استخلف الشركاء) الموافق لما سبق
من قوله وزعم ان بعضا مما اصابه الخ استخلاف الشركاء ان كان الدعوى عن الجميع والا
فالاستخلاف على شريك زعم المدعي ان بعض حصته في يده فقط (قوله عند ظهور الحق)
اورد بان الاولى ان لا يذكر ذلك لان الكلام في اثبات جواز استماع الدعوى وظهور الحق انما
يكون بعد الاستماع لا يخفى ان مراده من ظهور الحق ظهور الغلط باعتقاده لكن هذا الجواب
لا يتشبه عند كون القسمة بمجرد تراضي الشركاء قوله ولا اعتبار به في البيع والفتوى على جواز الفسخ
فيهما كما في الاشياء وذكرها الشرنبلالي ثم انه اورد بالاستدراك بما سيذكره متاوانت خبير ان ذكره هنا
ابيان حكم مسألة اخرى وما سيذكره ابيان حال نفسه (قوله ولو اقسامها) هذه من فروع المتقدم
فلا يخفى عن شائبة الاستدراك (قوله كلا طائفة) اي بيوت من الدار (قوله فالعبرة بالينة المدعي) وان
كان قبل الاشهاد على القبض تحالفا وفسخا وكذا لو اختلفا في الحدود وكافي الدر (قوله لا تنسخ)
بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه او بعض القسمة دفعا لضرر المشتري
(قوله بالقضاء بطل التقييد) بالقضاء وان كان موافقا لما ذكره آغا من قوله ولو اختلفا في التقديم
الخ لكنه ليس بموافق لما صحح في شرحه (قوله فقد قيل لا يلتفت) لا يلتفت ما في هذه التفرع من الخفا
بل الاولى ان يقول ان كانت بالتراضي فقبل لا يلتفت قبل يفسخ الا ان يقال ان قوله له ان تبطل
القسمة يتضمن لامرين القدرة على الابطال وعدمها بناء على عدم الجزم فقوله فقد قيل
تفصيل لذلك لكنه بعيد (قوله ولاجرة به في البيع) قد عرفت ما هو المفتى به فيه نعم لو تصرف
المشتري المعقوب في البيع تصرف المالك بعد ما علم الغبن فيه لانه باع عن غير ما علم
المنية فليتبني هذا في البيع ولا يبعد ان يفهم منه حكم القسمة دلالة فافهم وهو الصحيح كذا صحح
فاضيخان اكن قيد بقضاء القاضي وصحح في الخلاصة الاول لكن ظاهر ما ذكره يقتضي الاطلاق
وابس كذلك على مافي التويز وكذا في الدر عن الخاتبة من انه انما يسمع دعوى الغبن اذا لم يقر

بالاستيفاء والا فلا يلتزم بقض الا اذا ادعى الغصب (قوله وصحت المهايأة) والاصح ان للقاضي الجبر عليه ايضا بطلب احدهما ولا يبطل بالموت (قوله المهايأة في المكان) بان يسكن هذا في بيت والاخر في بيت آخر وفي الزمان ان يسكن في بيت معين هذا يوما والى يوم (قوله لا يشترط فيها التأقيت) فيه اشارة الى اشتراط التأقيت في المهايأة بالزمان لكن قال قاضيخان انه اذا تهايا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال خواهر زاده يجوز ان استوت العلتان وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى لعل ذكر السنة لمجرد تمثيل ففي اليوم كذلك قال في الشرع لا يخلو ما اذا كانت المهايأة في المنافع فاستقل احدهما في نوبته زيادة وبخلاف ما لو تهايا على الاستغلال في الدارين وفضلت غلة احدهما حيث لا يشتركان فيه (قوله لافي غلة او عبد او عبيدين) قال في الشرع لا يخلو وجلة الامر ان مسائل التهايا مؤثنا عشرة مسألة ففي استخدام عبد واحد جائيا بالاتفاق وكذا في استخدام العبدن على الاصح والتهايا في استغلال عبد واحد او بغل واحد لا يجوز اتفاقا وفي العبدن او البغليين اختلاف وفي سكني دار واحدة يجوز اتفاقا وكذا في غلتهما وكذا في سكني دارين وغلتهما خلاف والظاهر انه يجوز اتفاقا وركوب بغل او بغلين على الخلاف كما في التبيين انتهى ❀ كتاب الوصايا ❀

(قوله الوصية معاملة بعد الموت) اي في الاغلب والافا الوصية في حال الصحة صحيحة فالاولى ان يقال والوصية لازمة بالموت وتصرف فيما بعد الموت (قوله لان القسمة) لا يخفى ان الاولى بالنسبة الى هذا التعليل ان يذكر القسمة بعد الوصايا لان الوصية وقت الموت والقسمة بعده والجواب ان القسمة قد يقع قبل الموت معقب بان الوصية كذلك والجواب الصحيح يخرج عما اشرنا ان لزوم الوصية لا ينفك عن الموت بخلاف القسمة (قوله بمعنى ملكه له) من التملك (قوله ولما امتنع تعريف اللفظ المشترك) فيه اشارة الى ان تعدد معنى اللفظ الواحد بحسب تعدد دلالته من قبيل المشترك (قوله ولو مكاتب) الا اذا اضاف الى عتقه (قوله وكون الموصي له حيا وقتها) اورد هليه بالوصية بالجل اذا المشروط وجوده لاحيوته واجيب بان المراد من الحيوة ما يعم التحققي والتدري (قوله وكونه غير وارث) اي وقت الموت (قوله جازت بالثلث) اي الى الثلث ان خلى عن المانع (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) دليل الجواز بالنسبة الى الثلث وبالنسبة الى عدم تجوز الوارث لابان نسبة الى الاجنبي فانه معلوم بغير هذا اقوله عليه السلام لا وصية لوارث ثم جوازه للاجنبي مشروط بعدم كونه قاتلا مباشرا كما في الاصلاح (قوله فضعوها حيث شئتم) كانه عام خص منه البعض بالحديث السابق فلا يثوهم عدم تمام التقريب (قوله وهو استغناؤه عن المال) يرد عليه بما سيذكره من قوله ليه تارك تقصيره اذ المفهوم منه انه محتاج الى المال لتدرك ما قصر فيه حال حياته بل قال في المرات وهذه الحاجة اقوى من خلافة الوارث عنه الا ان يقال هذا استحسان وما ذكره وجه الاستحسان والاول قياس (قوله الا ان يخيره) فيه اشارة الى لزوم وارث آخر في هذه الصورة فلا يرد بما اذا اوصى لزوجته او اوصت لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر فانه يصح الوصية في هذه الصورة ولم يتحقق الاجازة من الورثة كما في الايضاح (قوله وهم كبار) فلو الاجازة عن بعض فقط نفذ عليه بقدر حصته (قوله وتذبت) قال في الشرع لا يخلو عن المجتبى الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية برد انو ديمة والديون المجهولة ومسحبة كالكفارات وفدية الصلوة ومباحة كالالاغنياء من الاجانب ومكروهة كالاهل الفسوق والمعاصي ثم قال وفيه تأمل لما قال في البدائع الوصية بما عليه

من الفرائض والواجبات كالخج والزكاة والكفارات واجبة انتهى ويمكن ان يقال المراد من الواجب هو الفرض القطعي ومن المستحب ما يكون فعله راجحا فيشمل الواجب على ان الزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلوة عدت من الواجب في التنوير ونقل الدر ذلك عن المجتبي فالخلل في نسخته ان وجد (قوله واستغنا عنهم بحصتهم) قال في الشريعة لالية عن الخلاصة وقد ر الاستغناء عن ابي حنيفة اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف اى درهم دون الوصية وعن الامام الفضلي عشرة آلاف انتهى (قوله فالترك اولى) اى ان لم يكن عليه واجب كما يؤيده تأخير قوله وجبت (قوله صدقة على القريب) وصلة ايضا (قوله كثر كها مع احدهما) اورد عليه ان لاساقطة فان المعنى كثر كها لامع احدهما بقرينة تفسيره بقوله اى ان لم تكن الورثة مع ما يشهد به سياق الكلام اقول الصواب ان لا يذكر هذا القول هنا لانه لاصحة على كل تقدير لانه ان اريد على ظاهره يكون عين قوله وندبت باقل منه عند غنى ورثته الخ وان اريد سقوط كلمة لا كازعمه المورد يكون راجعا الى مضمون قوله ولولاها فيكون مستدركا او يكون راجعا الى ما اثبتته ايضا تأمل (قوله وجب عليه التدارك بعد الموت) يعنى عند الموت التدارك بامر بعد الموت فلا يرد ينبغي عند مماته (قوله عند عدم ورثته) قال في الدر ولو حكا كسما من لعدم الزاحم (قوله ولو اوصى له بشئ) ذكره في التنوير في عقد الصحة فاورد عليه بما ذكرهنا شرحه الدر (قوله فاما ان يقيد هذا الخ) اورد كلام الخاتبة فيما سيجي على الاطلاق ايضا فلا موجب لجعل هذا القول غير الاصح وترجع مافى الخلاصة لا يخفى ان المراد من غير الاصح الاصح الواقع في كلام الخلاصة عن النسفي يفتى بجمل على غير الاصح الواقع في كلام النسفي سواء كان اصح في نفس الامر او لامع انه يمكن المكالم بذلك على الخاتبة ايضا (قوله في كلهم) قبل الصواب في قولهم لا يخفى الكل هنا كناية عن مضمون قوله قولهم اى عند كلهم اوفى قول كلهم غايته يوجب ترك الاولى لالخطاء (قوله لكن الثانية) اورد بمخالفته لعامة الكتب بل الموافق الاطلاق بلا تقييد (قوله ان ولد لاقل من ستة اشهر) لوزوج الحامل حيا ولوميتا وهى معتدة حين الوصية لاقل من سنتين بدليل ثبوت نسبه ولا فرق بين الادمي وغيره من الحيوانات فلواوصى لمن في بطن دابة فلان لينفق عليه صح واقل مدة الحمل للادمي ستة اشهر وللليل احد عشر سنة وللابل والخيل والحمار سنة وللبقر تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللتنور شهران وللكلبار بعون يوما وللطير احد وعشرون يوما كذا في الدر عن الاختيار والقهستاني (قوله من اى وقت الوصية) هذا ما عليه المتون وفي النهاية من وقت موت الموصى وهو ما ذكره ابو الليث وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان له من الثاني ان كان به (قوله وفي السير الكبير) اورد عليه الواقع في السير بعد التبع الكثير لو اوصى مسلم للحربي والحربي في دار الحرب لا يجوز وفي موضع آخر لا بأس ان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا او بعيدا محاربا او ذميا ولا يفهم منه شئ يدل على الجواز المذكور ودفع الانتهاء والكافي ما مونان في الاخذ والنقل فلا اختلاف فيه اقول قال في التاتار خاتبة وفي شرح الطحاوى ذكر في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية للحربي واختلف المشايخ فيه الى آخر ما قال ثم قال والمذكور في السير الكبير ان الوصية للحربي باطلة فنقل عين عبارته ذلك الى تمامه ثم قال فقد نص على عدم الجواز ثم اقول لا يبعد ان يقال انه يفهم تقييد السير بقوله والحربي في دار الحرب جواز الوصية للحربي الذي في دار الاسلام على طريق مفهوم المخالف ومفهوم التصنيف بحجة فقوهم نقلا عن السير ما يدل على جواز

الوصية للحربى محمول على ذلك كما ذكره المصنف (قوله كذا في الكافي وكذا في التاتارخانية)
وزاد في التوفيق قوله منهم من قال في المسئلة روايتان (قوله بل وجه التوفيق) قال في التاتارخانية
ولو اوصى مسلم لحربى بثلث ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقبل هذا قول محمد وعن ابى حنيفة
في رواية لا يجوز فعلى هذا يمكن لك ان لا يحتاج الى هذا التوفيق فافهم (قوله وقاله مباشرة)
يعنى لانسببها (قوله الاباجازة ورثته) لقوله عليه لا وصية لواث الا ان يجزها الورثة يعنى
عند وجود وارث آخر كما يقيد اخرا الحديث فلم يمكن له وارث آخر سوى الموصى له تصح
للوارث وكذا للقاتل كما سبق عن ابن الكمال (قوله فعوقب بحرماته) لان من استجبل الشيء
قبل اوانه عوقب بحرماته (قوله وهو لارث) الصواب وهو الوصية (قوله وهم كبار
عقلاء) فلم يجوز اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض
جاز بقدر حصته (قوله او يكون القاتل صبيا) وكذا مجنونا لانهما لهما من اهل لعقوبة
(قوله الا في تجهيزه) لا يعلم لنفوز هذه الوصية كثير نفع اذ يلزم ذلك من ماله ولو بلا وصية
الا ان يقال يعمل بما نص به من الزيادة والنقصان مثلا (قوله ولا من معتقل اللسان) وان لم يكن
معتقل اللسان فعدم اعتبار اشرارته فبالاولى لكن في الاشياء الا في اربع الكفر والاسلام والنسب
والافتاء ويزاد اشارة الشيخ في رواية الحديث وامان الكافر (قوله بخلاف معتقل اللسان في وصية)
واما وصية الناطق بالسكابة من غير تلفظ فلبس بوصية ولو قال للشهود اشهدوا بما فيه على
الاصح وتماه في الاشياء (قوله وقدر الامتداسنة) قال في الاشياء وهو ضعيف (قوله الاذامات
موصيه) وكذا لو اوصى للخنين بدخل في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل
عنه كما في الدر (قوله وفعل يقطع) يعنى لو فعل الموصى في المال به بشئ لو فعله ذلك الغاصب
في المال المغصوب لا يقطع به حق المالك بان يزيل اسم وعظم منفعته كما عرف في كتاب الغصب
(قوله كالباء) بخلاف تجبصصها وهدم بتائها لانه تصرف التابع (قوله لمجود لبس رجوع)
وفي المجموع وكذا عن العيني به يفتى لكن نقل عن العيون الفتوى على انه رجوع وفي السراجية
وعليه الفتوى واقره صاحب المنع مع اختياره الاول في المتن (قوله يقتضى بقاء الاصل)
يعنى بقاء ذات الموصى به وان اقتضى فساد وصفه لكن فساد الوصف لا يعد ذات الاصل
لحققه يقينا (قوله فيكون العبد مشتركا) اورد باتيان لفظ العبد لعدم التعرض له في السياق
لا يخفى ان هذا امر مثالى ولا يبعد اتفهامه من السياق (قوله الاصل في هذا الفصل) يعنى
انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية فقوله
يعتبر خبران وقوله لحواز متعلق بيعتبر (قوله لجوازه وفساده) متعلق بيعتبر (قوله قائم وقت
الافرار) المانع اعنى الكفر ممكن الزوال (قوله المقعد) اما حكمه سائر الامراض فقد سبق
في اوائل باب طلاق العار وقبل مرض الموت ان لا يخرج لحوايج نفسه وعليه في التجريد
كما في البرازية والمختار ما اختاره المصنف هنالك من انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن
صاحب فراش كما في الدر عن الفهستاني عن الذخيرة (قوله كالصحيح) اى ما لم يكن مزاداد
والافكون مخالفا لما ذكره شرحا في اوائل طلاق الفار وايضا قيد في الاصلاح والتشوير ولم يخف
موته (قوله والا فكلما لم يرض) المفهوم عن الدر ان مجرد عدم الضول بهذه المدة لا يفيد في هذا
الحكم بل لابد من خوف الموت وايضا يمكن ان يفهم من كلام الدر في هذا المحل (قوله قدم
ما قدم) سواء فرضا او نفلا وقبل يقدم الافضل فالافضل في ذلك النوافل والا قوى فالاقوى

في الفرائض قال الزبلي كفارة قتل وظهار ويمن مقدمة على الفطرة لوجوبها بالكذب دون
 الفطرة والفطرة على الاضحية لوجوبها اجناعا دون الاضحية وفي التاتارخانية عن الامالي
 عن الحسن بن زياد يبدأ بالحج ثم بالزكاة ثم بالعتيق على اليمين سواء بدأ بالحج أو آخر وعن الكافي
 يقدم الزكاة على الحج ونقل عن الظهيرية يبدأ بكفارة القتل ثم اليمين ثم الظهار ثم الافطار
 ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج قيل قول الامام اخر ان حج النفل افضل
 من الصدقة (قوله والاغن حيث يكفي) يعني راكبا فلو قال احدا ان حج عنه بهذا المال ماشيا
 لا يجوز به كما في الدر عن القهستاني عن النتمة (قوله رد على الوارث) الا اذا قال وكلت ان تهب
 لزيادة لنفسك الفضل ويقبضه او يقول الباقي مني لك وصية كما في البحر (قوله من التزوير
 وشرحه لكثرة وقوعه) مريض اوصى بوصايا ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض
 فوصياه الاولى باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا (فروع) اوصى بوصية ثم جن
 ان اطبق بطلت والا لا وكذا اوصى ثم اخذه الوسواس فصار معتوها حتى مات بطلت خاتبة
 اوصى بان يعار بيته من فلان او يسقى عنه الماء شهرا في الموسم او في سبيل الله فهو باطل
 ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له سواه اجازوله سكنها مادام حيا وليس بيع ثلثيها واستفيد
 جواز النفقة من وقف المسجد على قتاديله وسرجه وان يشتري بذلك الزيت والنفق للقتاديل
 في رمضان خاتبة وفي الوصية لفقراء الكوفة جاز لغيرهم ولو اوصى بثلث ماله لعمال البر لا يصرف
 لبناء السجن اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته لثلاث ايام فالوصية باطلة اوصى باتخاذ
 الطعام بعد موته ويطعم الذين يحضرون التعزية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه لامن
 لم يطل ولو فضل طعام ان كثيرا يضمن والا لا اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد موته
 الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا ويطين قبره او لمن يقرأ عند قبره بشئ معين فهي باطلة
 اوصى بثلث ماله لله فباطلة وعند محمد يصرف بوجوه البر قال لمديونه اذا مت من مرضي
 هذا فانت بري من ديني عليك صحت ولو قال ان مت لا يبرأ للمحاطرة وفي الوصية للعلماء
 يدخل المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء الزاهدين لانهم
 هم العقلاء في الحقيقة واعلم ان الوصية في يد الموصي او ورثته بمنزلة الودعة سرا ج
 ﴿باب الوصية بالثلث﴾ (قوله ولهم الثلث) اي للورثة يعني اتفاقا (قوله
 اي الثلث ينصف بينهم) فاصل المسئلة من ثلثة وتصححها من ستة لان مخرج الثلث ثلثة
 وثلث الثلثة واحد وهو لا تسقيم على الموصي لهما فضر بنا الاثنان على الثلثة فبلغ ستة ثلثها
 للموصي لهما وباقيهما للورثة فالاثنتان لهما والاربعة لهما (قوله فخرج الثلث ثلثة) يعني لنا
 ان نأخذ الثلث من ثلث جميع المال وكله ايضا فاقبل مخرج الثلث ثلثة فزدنا هذا الثلث
 على هذه الثلثة فصار اربعة قال في الشرنبلالية في معرفة الطريق خفاء والطريق في هذا
 انه لا اجتماع ههنا وصبتان وصية بالكل ووصية بالثلث كان اصل المسئلة من ثلثة لحاجتنا الى
 الثلث فبوخذ ثلثها للوصية فجعلناها اثلاثا والموصي له بالكل يدعي الكل الثلاث والموصي له
 بالثلث مدعي ثلثة وهو سهم فتعول الى اربعة اسهم سهم لصاحب الثلث وثلثة اسهم
 لصاحب الجميع وهذه مسئلة الرد الى آخر ما قال (قوله ولوله بثلثة ولاخر بنصفه) فاصل المسئلة
 من ستة لاجتماع النصف والثلث فثلث الستة اثنان ولكل واحد واحد (قوله من ضرب
 ماله سهما) اي هذا مأخوذ من قولهم ضرب ماله سهما لان معنى ضرب هنا جعل كما يدل

عليه قوله اى جعل (قوله جازت الحباية بقدر الثلث) لانها وصية والوصية معتبرة من الثلث (قوله فيكون بينهما اثلاثا) الثلثان لصاحب الالف والثلث لصاحب خمسمائة لكن التفرع انما يظهر بملاحظة الاستثناء في المتن (قوله ولو كان هذا) هذا بيان لفائدة الاستثناء (قوله ان لا يضرب الموصى له) الظاهر والافوق لما ذكره آتفا من قوله يضرب للموصى له الخ ان يقال للموصى له باللام اذ الضرب هنا بمعنى الجعل كما سبق من الغاية (قوله باكثر من خمسمائة) اى باكثر من الموصى له بخمسمائة في العبارة مسامحة (قوله ثلثا الالف) لو كان هذا كسائر الوصايا لوجب المساواة بينهما في الثلث تركه هنا لانفهامه مما سبق دلالة اومتغابسة وكذا فيما بعده (قوله ان الوصية اذا كانت) ففي تقرير هذا البيان خفاء فافهم (قوله بطل) لعل هذا عند كون كلامه صريحا بحيث صرح فيه بان لا يكون لابنه حصته بل يصرف حصته لذلك الموصى له والا فيمكن ان يصرف هذا الكلام الى المجاز بالمثل كما في المسئلة الآتية والاصل ان لا يهدر الكلام الصادر عن العاقل جدا مهما امكن (قوله لان الوصية) لا يعبدان يشير هذا التمثيل الى انه لو لم يكن له ابن صحت كما في الدر عن الغاية (قوله اى لا يبطل) لكن يلاحظ فيه كون مثل الصبب ممثلا للثلث تركه لانفهامه عن مسئلة الوصية الزائدة على الثلث (قوله ثم بثلثه) وكذا لو اوصى بثلثه ثم بسدسه كما سبق فافهم من شرحه وتعليله (قوله واجبر له) يعنى وان اجبر له فلا فرق بين اجازتهم وعدم اجازتهم في هذه المسئلة فندير (قوله فكاذب) لان المفروض انه لم يسبق منه كلام قبل هذا الكلام (قوله يجب ان يكون له النصف) اذ السدس مع الثلث نصف (قوله وهذا ممنوع ايضا) لما ذكر وللزوم التراجع بلامرجع (قوله ولم يجب عنه) اقول لعل عدم وقوع الجواب عنه من سقامة النسخ اذ ما عندنا من النسخة هكذا قلت قوله ثلث مالى له بعد قوله سدس مالى له محتمل يجوز ان يكون مراده زيادة سدس آخر وان يكون ثلثا آخر غير السدس فعند الاحتمال الجمل على التيقن اولى وهو الثلث واجاب المولى اخي زاده بوجهين حاصل الاول ان المسئلة الآتية وهى قوله وفى سدس مالى مكرراه سدس جواب للسؤال وقول لقوله قلت كما في بعض النسخ فالسدس المصرح عين السدس في ضمن الثلث لان المعاد المعروف عين الاول ولقد اعجب حيث جعل مسئلة المتن جوابا للسؤال ولا تنافي بين كونها مسئلة برأسها وكونها مقول قلت وحاصل الثانى راجع الى ما ذكر اول الاول ادعى تفرد به والثانى عن الاكمل لكن فيما تفرد به من الجواب نظرا لان هذه الاعادة ليست من قبيل المعاد المعروف لانه لم يعهد عن احد كون الاعادة الضمنية من قبيل تلك الاعادة بخلاف المسئلة الآتية على انه لم يقع لفظ قلت في اكثر النسخ وان فافهم هذه الارادة عن مثل هذه العبارة بعيد غاية البعد ولم يعرف له نظير وليس كذلك عدم كون النصف مدلول اللفظ مطابقة مسلم لكن ليس بمقيد اذ يمكن كونه التزاما وعدمه التزاما ما ليس بمسلم وما ذكره في بيانه لا يدفع ذلك (قوله لا يفيده ازديادا في المقدار) ان اريد الافادة القطعية فسلم وليس بمقيد وان الافادة المطلقة فممنوعة الا ان يدعى رجوع الامر الى حل المحتمل الى المتيقن (قوله بل يتعين الاكثر) فيه خفاء اذا لزم المقيد بالاختصاص يتعين فيه ارادة الاختصاص (قوله فان تضمن) لا بد في تسليمه من بيان يزيل خفاءه فان تضمن قد يوجد في غير الشايع (قوله وفائدة الاجازة) يعنى لو كان النصف مثلا مدلول لفظ الموصى لكان لاجازة الورثة فائدة والا كما فيما نحن فيه ولا يكون صورة الاجازة براستقامن الورثة ابتداء الاجازة حقيقة (قوله وبقي) اى ثلث كل

منها (قوله من ماله) اى من جميع ماله (قوله جميع ما بقى) وهو الثلث من الدراهم والغنم (قوله يتوى)
 اى يهلك (قوله والاصل) اى القاعدة مبتدأ خبره قوله ان يجعل (قوله ولو اوصى بثلاث دقيقة)
 يعنى كل مختلف الجنس وضابطه ما لا يقسم جبرا (قوله مختلفا) فلو تخدرة الجنس ككتاب متحدة
 والحاصل لو كان ما يقسم جبرا فاللازم جميع ما بقى (قوله له ثلث ما بقى) وان خرج الباقي من
 ثلث كل المال (قوله بلا ينحس) بالباء الموحدة والخاء المجمة اى بلا ينقص (قوله وفى تخصيصه
 بالعين) فيه خفاء بمضمون ما تقدم من قوله لان الموصى جعل حاجته فى هذا العين الخ (قوله
 لان مقتضى هذا اللفظ) لان كلمة بين توجب التصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله
 نصف ايضا كما فى الدر (قوله او هلك قبل موته بطل) وان اكتسب غيرها لتعلقها بالعين
 فتبطل بفواتها (قوله فان لم يكن له غنم) يعنى وقت الوصية (قوله والصحيح الخ) لان تعلقها
 بالثبوت كتملكها بالمال (قوله او صبت بشاة من مالى) وكذا الحكم فى كل نوع من انواع المال
 كالبحر والنياب ونحوهما (قوله وللفقراء والمساكين فيعطى) اى فقيرا او مسكينا ولو اوصى لفقراء
 بلخ فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى كما فى الخلاصة (قوله ولهما) الخلاف
 فيما اذا لم يشر الى المساكين فلو اشار لهما عه وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجز صرفه
 لواحد اتفاقا (قوله صدق الى الثلث) بخلاف قوله كل من ادعى شيئا فاعطوه الا ان يقول ان رأى
 الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى
 فى شئ معلوم فهو له والا كما فى الدر (قوله معد) اى المقر له اى مع اقراره الذى كور للمقر له
 الذى كور فالاولى فى التفسير ان يفسره نحو ذلك (قوله لهما) اى للمقر له والموصى ليرد على يدان الثلث
 فى هذه الصورة للموصى له فقط ابتداء كما فى الوقاية وغيره وبطل عليه سياق بيانه (قوله وما بقى من الثلث
 فلاصحاب الوصايا) لم نطلع بيان صحة هذا القول وان وقع مثله فى عبارة التنوير بل السابق الى
 الخطا ان الاول نحو ما فى الوقاية من عدمه حيث قال قبل لكل صدقوه فيما شئتم ويؤخذ ذو الثلث
 بثلاث ما اقروا به وما بقى فلهم (قوله والورثة بثلاثي ما اقروا به) وما بقى فلهم انتهى لان هذا القول هو
 مفاد قوله يؤخذ اصحاب الثلث بثلاث ما اقروا (قوله وفى العزل فائدة) الفائدة الاولى قوله لان ميراثهم
 معلوم (قوله لانه يحلف) تعليل للتحليف على العلم دون البتات (قوله وبين غيره) المراد من الغير
 الميت يعنى ان هذا التحليف فى امر بين المدعى والميت فلا يكون فعل انفسهم بل فعل غيرهم
 وفى فعل الغير الحلف على العلم لا البتات (قوله وفى الميت والحى السكلى للحى مستدرك) بما تقدم
 (قوله والوارث امن اهلها) اشارة الى الفرق بين المستثنين حيث لزم النصف فى احد بهما
 والسكلى فى الاخرى ثم هذا حكم الوصية واما حكم الاقرار فلو اقر بعين اود بن لو ارثه ولاجنبي
 لا يصح فى حق الاجنبي ايضا (قوله لسكلى رجل) يعنى كل من الثلثة لرجل فعبارته قاصرة
 من الدلالة على ما هو المراد منه فالاولى نحو ما فى شرحه بكل رجل بالباء فى الاول واللام فى
 الثانى بل الاوضح نحو ما فى التنوير لثلاث انفس لسكلى منهم شوب (قوله الا ان يسلم الورثة)
 فيثبت تعدد صحبة (قوله يقسم) الظاهر انها بالقرعة (قوله اى البيت المعين الموصى) قبل
 الواجب كون لفظ الموصى من المتن وقد وقع برسم الشرح لا يخفى ان حذف هذا المفعول
 بقرينة السباق فيثبت لیس فيه ترك واجب غايته الاولوية وهى غير الواجب (قوله بعينه)
 قيده لقوله مال رجل والظاهر من كلامه كونه قيد الاخر قال فى التنوير وبالف عين وقال فى شرحه

الدر اى معين بان كانت وديعة عند الموصى (قوله والمنع بعدها) واما بعد الدفع فلارجوع
 (قوله بوصية اليه) اى بالثلث كما يرمى اليه قوله متناد فمثل نصيبه ويدل عليه قوله شرحا
 لانه اقرله بثلاث شابع (قوله بخلاف ما اذا اقر) حيث يلزم كله لكن قد عرفت فيما سبق القول الاخر
 فيه (قوله قبل القسمة الواجب) ان يزيد قوله وقبول الموصى (قوله والولد تبعاً) والتبع لازام
 الاصل (قوله فاذا ولدت) جواب الشرط قوله دخل في الوصية (قوله وان لم يخرجها من الثلث)
 صورته كان له ستمائة درهم وامة تساوى ثلث مائة فولدت ولدا يساوى ثلث مائة درهم بعد
 موت الموصى (قوله وان لم يخرجها) تفسير لقوله والايخرج من الثلث (قوله ولو ولدت بعد القبول)
 جواب لوهذه لم يوجد في النسخ على رسم المتن فاعل ان قوله كان للموصى له من المتن
 وجواب لها على ان يكون الواو من الشرح وهذا اول من جعله قوله لا يكون الموصى به ومن
 جعل كلمة الوصلية متعلقة على ما قبلها **باب العتق في المرض** (قوله
 بمهر المثل نفذ) اى بقدر مهر المثل او يقال فلو بالزيادة عن مهر المثل نفذ بقدر المثل من كل
 المال على طريق الدلالة فلا يرد الا صوب والنكاح فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال لان كونه بمهر
 المثل ليس بشرط فانه يصح في الزائد عليه بقدر مهر المثل ويبطل الزيادة انتهى (قوله بخلاف
 الاخبار) ينبغي ان يستثنى منه الاقرار للوارث (قوله في الاضافة اليه) وهو ما وجب حكمه
 بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا زيد بعد موتى (قوله كالصححة والمقعد والمفلوج والمسلول)
 اذا تظاول ولم يقعه في الفراش كالصحح ثم رمزحد التظاول سنة وفي الاعتبار المبيع اصلاته
 قاعدا كما في الدر (قوله واعتاقه) وكذا وقفه فوقف المربض المديون المستغرق باطل (قوله
 فان حابا فاعتق) يعنى باع بالحابة اولا واعتق ثانيا (قوله بصرف الثلث الى المحابة) فلا يؤخذ
 من المشتري شئ لتلك الزيادة (قوله ويسعى العبد) اى العبد المعتق لا العبد الذى وقع به
 المحابة (قوله من المحاباتين) الاولى والثالثة والاولين تغليبا (قوله تبطل) اى الوصية يعتق عبده
 في متعلق هذا الجار خفأ الا ان يلزم تعلقه بالضمير لكونه مرفعه معنى فعل صالح لتعلق الجار
 (قوله يعنى اذا اوصى) يعنى اذا اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته (قوله وحق الموصى له)
 اى العبد (قوله وقد اوصى بعنق العبد خشو بلا طائل) كما قيل لان ضمير قوله كما اذا باعه راجع
 الى هذا العبد فحصل الغناء عنه لكن لا يبعد ان يكون الزيادة توضيح (قوله طهر عن الجناية)
 من الطهارة لا من الظهور بالظاء المعجمة كما في رسم بعض النسخ (قوله وحرم زيد) اى لاشئ له
 (قوله لكنه قدم على الوصية) بثلاث المال لقوته اذا يلحقه الفسخ (قوله الا ان يفضل) فينبذله
 جميع الفاضل لعدم المزاحم (قوله وادعى عبد اعتاقه) اى ولا مال لليت غيره (قوله فهذه امثله)
 في المماثلة خفأ ان الكلام في المثل على المعية وفي المثل التعاقب (قوله والاقرار بالعتق في المرض)
 لا يخفى ان اقرار الورثة لبس بوقوع العتق من الموصى في المرض بل في الصححة (قوله فقتضاه)
 اى مقتضى هذا الدفع ان يبطل العتق لدفعه الشئ الاقوى منه وهو الدين (قوله لكنه بعد
 الوقوع) كذا في الزيلعي لكن قد يخطر بالبال ان وقوع العتق مفروض بعد فراغ الدين
 ولم يفرغ فكيف يتصور الفراغ فيه (قوله فقتضاه) يعنى بايجاب السعاية برد عليه فانه كيف
 الانتقاض على ما لا يتصور فيه الانتقاض والتأويل بان يقال لا يحتمل الانتقاض اى صورة
 ومعنى فقتضاه معنى فقط لما في الزيلعي لكنه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في دفع من حيث
 المعنى بايجاب السعاية عليه تأمل فيه **باب الوصية للاقارب** وذوانسابه

قال الزيلعي هذا ظاهر في الاقارب ونحوه واما في الانساب فشكل لانه جمع نسب وفيه لا يدخل قرابته من جهة الام فكيف دخلوا فيه هنا يعني ان الانساب هنا شامل لما من جانب الام وبحسب معناها الاصلي يقتضي الاختصاص على ما هو من جانب الاب ولا يعد ان يراد هنا يعني غير معناها الاصلي باعانة العرف مثلا (قوله يعني اذا اوصى) هذا شرح لا ينطبق منه على ما في الشرنبلالية ويمكن ان يقال ان المراد من التفسير بيان لما بعد قوله من ذوى رحمه الخ اوبيا بن بقدر ما هو مذهب الامام كما يؤيده قوله فيما يأتي وعندهما اوتقول يجوز ان يلاحظ بعد قوله من كل ذى رحم محرم (قوله للابنتين) فصاعدا كما في الزيلعي (قوله سوى الوالدين والولد) هذا متفق عليه قيل وقد يشعر عبارة انه مختلف عليه يرد عليه ان تقديم قوله عند ابى حنيفة وقوله فيما يأتي عند بيان مذهبهما كل قريب ينسب اليه من قبل الاب مشعر انه ليس من الخلافة ثم انهم لو كانوا ممنوعين عن الارث بكفر اوراق فالحكم كذلك ولهذا زيد على هذا في التثوير قوله والوارث (قوله وعندهما يدخل في الوصية) فائدة الخلاف تظهر في مثل ابى طالب وعلى رضى الله عنه اذا وقعت الوصية لاقرباء احد من اولاد على من اكتفى بادراك الاسلام صرفه الى اولاد ابى طالب ومن شرط اسلامه صرفه الى اولاد على لا غير ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالايجاع لانه لم يدرك الاسلام (قوله وقد فرع على قوله) الاقرب فالاقرب قبل الاحسن ان يجعل عاما لما قبل من قوله واقربائه الخ ليعتبر ترتيب المسئلة الثانية ولا يخفى ان قوله الاقرب فالاقرب قيد لما قبله فاعتبر في التفرع (قوله وفي عمله نصف) والنصف الآخر يرد الى الورثة لعدم من يستحقه لان اللفظ جمع وادناه اثنان هنا (قوله فاستحقوا) الاظهر فاستحقا كما في بعض النسخ لكن على النسخة مجمل على الاطلاق على الابنتين ايضا (قوله الجار احق بسبقه) كأن المراد الجار يعني الملاصق احق بالشفعة بسبب السبق اى القرب واما قوله عليه السلام حق الجار اربعون دارا فقبل انه ضعيف (قوله ويجمعهم مسجد محلتهم) كما قال عليه السلام لاصلوة لجار المسجد الا في المسجد فمربح من سمع النداء (قوله لما تزوج صفية) في الشرنبلالية عن العيني (قوله صفية وهم وصوابه جورة اخرجه ابو داود وغيره كاحد وفي المسند ثم قال انه مخالف لما في الخصائص نص النبوية من كون ذلك صفية كما في الصحيحين والتفصيل في تلك الحاشية (قوله اخرج كل من ملك) الظاهر اعتق كما في قليل النسخ وكما في الزيلعي (قوله فلا يتناول الازواج المحارم) كذا في كثير النسخ والصواب ما في قابلها من قوله الا ازواج المحارم كما في الزيلعي ثم هذا اشارة الى وجه الاكتفاء بالاول في المتن (قوله لغة وعرفا) الاول ان يكتب هنا باللغة كما فهم من الزيلعي كما يؤيده تعليل قول الامامين بقوله اعتبارا للعرف (قوله وآله اهل بيته) لا يدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه الا اذا كان اى ابوه من قوم ابيها كما في التبيين (قوله لما نص على لفظ الورثة) لان الاسم مشتق من الورثة وهى بين اولادها واولادها كذلك فكذا الوصية ولان التخصيص على المشتق يدل على ان الحكم يقترب على ما خذ الاشتقاق فكانت هى العلة (قوله واراملهم) الارمل الذى لا يقدر على شئ رجلا او امرأة كما في الدر فلا يراد بهاها الامرأة الفقيرة التى فارقتها زوجها بالموت او بالطلاق ولا يحتاج في شمولها الى الذكور والاناث الى التغليب ويدخل الغنى فيها كالفقير اذ عدم القدرة على شئ لا يوجب الغنى خلافا لمن اتهم (قوله وسد الحالة) قيل معناها الضعف (قوله تشمر بتحقيق الحاجة) يعني وان لم يكن معانيها

لكن فيها اشعار عليه فيحمل عند عدم امكن معانيها الاصلية (قوله ولا ياتي بني فلان)
 جمع ايم ياند وكسر الباء المرأة التي لا زوج لها صغيرة او كبيرة بكرة او شيا من زوجة
 او لا نقل عن الجوهرى شمولها للرجل ايضا هذا ان صح هو المناسب هنا (قوله وفي
 الوصية) لعل معناه هذه وصية للفقراء وفي الوصية للفقراء بصرف ال اثنين فهذه
 بصرف ال اثنين لكن عن شرح التكملة يعطى الوصى من شاء منهم لكن اورد انه وان وافق
 للهداية لكنه مخلف لما في الحاتية ولما سبق من انه له صرفه الى مسكين واحد عندهما وعنده
 لا بصرفه الاعلى مسكينين قد يخطر بالبال ان هذا ما يغير لفظ المساكين وذلك ما بلغظها
 فيجوز الفرق (قوله اقول لم يظهري) اجيب عنه بان لقوله بني فلان معين اما اسم قبيلة كبنى
 نعيم او لا كبنى زيد وبني عمرو بمعنى اولاد ذكوره وما اختاره صاحب الرقابة هو المعنى الاول
 واستحسن بموافقة للهداية وللدرر ايضا في قوله ان اذا كان اسم قبيلة او فخذ الى آخره ثم
 وجه ترجيح هذا المعنى بشهرة استعماله دون الآخر لا يخفى ان هذا الجواب كالرأى في مقابلة
 النص اذ مراد الدرر ان الامام اذا اختار المعنى الاول ووافقه فيه ابو يوسف اياه ولو في رواية
 كان الظاهر ان يختاره لامراجع عنه واما دعوى الموافقة للهداية فظاهر عدم صحتها وشمول
 الاث في انما هو على القول المرجوح عنه وكلام الدرر انما هو فيه وكذا الدرر ايضا اذ لكلام
 بما عبر بلفظ بني فلان وهو غير ما عبر به قبيلة وفخذ لعل الوجه في الجواب ان صاحب الوقاية
 لم يختاره كونه قول الامام بل كونه قول الامامين وقرا جمع عليه ولو في وقت ما على ما في الهداية
 ويجوز ان يظهروه وجه يكون باعثا لاختيار قول الامامين وقد قرر في محله انه اذا كان الامام
 في طرف والامامان في طرف فالجبار ثابت وايضا نقض بقوله ايتام بني فلان حيث تناول الاث
 فيه ودفع بان الشمول من ضرورة لفظ ايتام والكلام في كون لفظ بني مجردا (قوله القول الذي
 رجع عنه) اما الرجوع معلوم مما ذكر من الهداية والكافي واما موافقة ابي يوسف معلوم من
 اول كلام الكافي بالنسبة الى قول الامام اخرا واما كون تلك الموافقة في رواية عن ابي يوسف
 فانه لما كان ابو يوسف مع القول الاول للامام في رواية الهداية ومع القول الآخر في رواية الكافي
 علم انه فيهما روايتين فالموافقة المذكورة في رواية فالقول بانه لاموافقة لافي الهداية ولا في رواية
 الكافي خلط ظاهر (قوله وخلفائهم معتقوا مولى العتاقة) واولادهم (قوله اوصى من له
 معتقون) ومعتقون بطلت والصحيح ما في اقل النسخ اوصى من له معتقون ومعتقون لمواليه
 بطلت كما يظهر من تقريره في شرحه عن عامة الفقهاء (قوله فلا ينظمها لفظ واحد)
 ولا يذهب عليك من جواز الجمع بطريق عموم المشترك الا ان يقال ذلك دائر على الفريضة والكلام
 على عدم اقرينه (قوله لانه مقام النبي) هذا على مختار شمس لانه وصاحب الهداية واما
 على مختار عامة اصحابنا لافرق في ذلك بين النبي والاثبات واما تناول الاعلى والاسفل في هذه
 المسئلة عندهم فليس لوقوعه في النبي بل لان الخامل على اليقين بغضه وهو غير مختلف كافي
 الدرر عن العتابة (فروع) اوصى بثلث ماله للفقهاء دخل فيها من يدفق
 النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل
 لم يدخل تحت الوصية اوصى بان يطين قبره او يضرب عليه قبة فهي باطلة وعن السراجية
 انه لا يكره تطيين القبور في المختار والمقتضى به جواز الوصية بقراءة على القبور بين المكان الذي
 عينه الواقف لقراءة القرآن ولتدريس فلو لم يباشر فيه لا يستحق المشروط له والكل مع
 التفصيل في الدرر مع التنوير بجواب الوصية بالخدمة والسكنى (قوله لحاجته)

اى حاجة الوصى اذ الموصى محتاج الى التقرب الى الله تعالى بما يقدر عليه وكذا الموصى له محتاج
 الى قضاء حاجته باى شئ كان كذا في الزباجى (قوله محسوسا على ملكه) اى ملك الموصى الميت
 (قوله ملك الواقف عند الامام) وعندهما على ملك الله تعالى (قوله فان خرجت رقبتهما)
 اى من الثلث كافى قليل التسخ وكما يفهم من شرحه (قوله اى بخدم الورثة يوما) لا يخفى ان هذا
 تفسير بالاخص ثم ان كانت موقته كالسنة بخدم ثلاثا كذلك الى انقضاء السنة فبسلم الى الورثة
 ولو كان الوقت معيناً فأتى الموصى بعد انقضاء تلك السنة بطلت الوصية (قوله لانه اوصى
 بالغلة) هى كل ما يحصل من ريع الارض وكرابها واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في الدر عن
 جامع اللغة فقره وهى دراهم او دنانير على اكثر التعاريف والا فلا شك ان الاجرة قد يكون
 غيرهما لكن مع هذا يحصل هذا المقصود ايضا وهذا استيفاء المنفعة اى الاستخدام (قوله
 انهما متعاربان) لان احدهما موجود والاخر معدوم (قوله اوصى لرجل بخدمة سنة) ونفقته
 ان لم يطبق الخدمة فعلى الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فاذا ادركها فعلى من له الخدمة
 وتماصه في الشرب واللبا (قوله وفيه ثمرة) فان لم يكن فهى كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة
 المددومة ما عاش الموصى له وانما كان كذلك لان الثمرة اسم للوجود حقيقة ولا يتناول المددوم الا
 مجازا فاذا كان في البستان ثمرة عند موت الموصى صار مستعملا في حقيقة فلا يتناول المجزوا اذا
 لم يكن فيه ثمرة يتناول المجزوا ولا يجوز الجمع بينهما الا انه اذا ذكر لفظ الابد يتناولهما عملا بعموم
 المجاز لاجتماع بين الحقيقة والمجاز كافي التبيين (قوله وان لم يكن شيئا) ذكره دفعا لتوهم التزام
 مذهب المعتزلة من ان المددوم شئ (قوله يغال فلان) مطابقتها للشهادة لا يخلو عن نوع خفاء
 على انك عرفت انما عرفنا جامع اللغة ان الغلة اسم للمحصل اى الموجود (قوله او باولادها) الانسب
 لثمن والاوفق لغيرها بولده على الافراد (قوله ولا يستحق بعقد ما يشراء) او انتهاب مثلا (قوله
 وبعقد الخلع مقصودا) صورته قالت لزوجها خالعتنى على ما في بطن جاريتى او غنمى
 صح وله ما في بطنها وان لم يكن في بطن شئ فلا شئ وما حدث بعده للمرأة لان
 ما في البطن قد يكون له حقيقة وقد لا يكون لان وقف المقول غير جائز فكذا الوصية
 اورد عليه ان الوصية تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة
 والصوف ونحو ذلك وفيه لان اللازم في القياس وجود العلة المؤثرة في الفرع كافي الاصل
 فلا يضر تفرقهما بشئ آخر فيجوز التشراك في العلة في هذه الصورة (قوله لم يميز) هذا عند
 ابي يوسف وجاز عند محمد كما في قاضيهان والخلاصة فعلى هذا يكون الامام رحمه الله تعالى
 ساكتا لكن المتروى على قول محمد كافي المنع عن البحر وعلى قول ابي يوسف كما في تاريخه
 (فرع) اوصى بالثلث في وجوه الخير او البر بصرف الى بناء المسجد وانما طير او طلبه العلم
 لا ليرتين المسجد وروى في رمضان اوصى بسراج لمسجد لا يجوز ان يقول بسراج منه والوصية
 اصالحا في باطله اوصى للكعبة يعطى لساكنى مكة وليت مقدس يتفق عليه وعلى سراج
 كافي تاريخه **فصل في وصايا الرضى** **فصل في وصايا مختلفة لعل ما هو الاولى**
 ما يكون بلفظ في وصايا الرضى (قوله يجعل داره مسجدا) كون هذا معصية عندهم اكونه
 اسرافى واضاعة مال واعانة على احياء خلاف معتقدهم (قوله لان يكون لقدم باعيا منهم)
 فيوصى لهم ويقد بصرفهم الى ما هو معصية عندهم وقربة عندنا (قوله في ثلث تصح) لا يخفى
 ان هذين القسمين الاولين محذوران في الحكم فالاولى ان يجمع لهما قسما واحدا ويشل التقسيم

اذ الفصل الواحد اول من الفصلين (قوله وذكر الجهة مشورة) يعنى الجهة التى عينها الموصى
 كبناء المسجد مفوض الى رأى ذلك القوم المعين فان ارادوا صرفوا وان لم يريدوا لم يصرفوا (قوله
 متفقة من الكل) لعل ان اتفاقنا معهم ليس له مدخل فى التعليل فغيب ايهام استدراك (قوله
 يهودى بيعه) فيه اشارة الى ان البيعة لليهودى والكنيسة للنصرانى وقيل على العكس ايضا
 (قوله فيكون على الخلاف المعروف) يعنى يكون موقوفة عنده نافذة عندهما كما فى شرح المجمع
 (قوله فهمت مما سبق ضمنا) لا يخفى ما فى هذا الفهم من الخفاء لعل الاولى ان يترك البيعة هنا
 كما فعل غيره (قوله اول قوم اغنياء محصورين) فعلى هذا اذا اوصى لاهالى قرية معينة فقراء
 واغنياء وهم محصورون يلزم صحة الوصية (فروع) اوصى بثلث ماله للصلوات جاز لا اوصى
 صرفه للورثة لو محتاجين يعنى لغير قرابة الولاد ممن يجوز صرف الكفارة اليهم بخلاف مطلق
 الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثته ولا حدهم يعنى لو محتاجين حاضرين بالغين راضين
 فلوفيهم صغير او غائب او حاضر غير راض لم يجز اوصى بكفارة صلواته لرجل معين لم يجز
 لغيره به يقتضى افساد الزمان اوصى لصلواته وثلث ماله ديون على المعسرين فتركها الوصى لهم
 عن الغدبة لم يجزه ولابد من القبض ثم التصديق عليهم اوصى لاهل العلم لا يدخل فيه اهل الكلام
 كذا فى التاتارخانية (الباب الثانى فى الايصاء) (قوله اوصى الى زيد) اورد بان اللازم
 كلمة اللام بدل الى ورد بان المستعمل بمعنى جعل الغير وصيا هو الى دون اللام (قوله ولا تغرير
 ههنا) اى تغريرا موجبا لعدم الرد والا فلا يتم تعليله (قوله لان الموصى) يعنى ان الغرور
 انما يثبت من الموصى اذا تعرف حال الموصى اليه وههنا لم يتعرف حاله من الرد والقبول لانه
 ساكت (قوله الا اذا نفذ رده) من التنفيذ يعنى من القاضى (قوله انما يقبل) حتى مات الموصى
 ثم قال لا قبل ثم قبل صح لا يخفى ما فى كون هذا البيان تفسيريا لهذا المتن من الخفاء (قوله لان
 فى ابطاله ضررا) الضرر انما يلزم اذا قبل عند حيوته ولو سلم الضرر لزم عدم جواز الرد منه
 ابتداء والمسئلة على خلافه لانه اذا دام على رده لا يجبر على قبوله (قوله صحيح عند زفر) لعله
 يعنى لازم فافهم (قوله ولزم بيع شئ) فيه نوع استدراك بما تقدم فى مسائل شتى من القضاء
 (قوله لثبوتها) اى الولاية (قوله كآيات الملك) بطريق البيع والهبة لان الملك فيهما لا يحصل
 بلا علم من يثبت عليه (قوله وعدم اسناده) اى استقلاله (قوله وبالايصاء الى هؤلاء) قال الزيلعى
 فلوزال الرق والكفر وبلغ الصبي قبل اخراج القاضى لا يخرجهم وقال الشرنبلالى وكذا الفسق
 (قوله وان وجد اهل النظر) وفى بعض النسخ اصل النظر (قوله ليس بمولى عليه) قيل لعله
 بواو العاطف وهذه المقدمة بما يحتاج اليها فى بيان ثبوت الاهلية لكن السابق الى الخاطر ان
 لا يذكر رأسا بل يكتفى بما قبله كما فى الزيلعى الا ان يقال فى معنى ان العبد اهل للتصرف لوجود
 القدرة فيه حقيقة وليس تلك القدرة من جانب مولاه الذى يتصرف فيه تدبر (قوله ومن
 الفاسق لفسقه) ظاهره الاطلاق موافقا للبعض دون بعض كما زيلعى حيث اشترط كون
 الفاسق متهمًا مخوفًا منه على المال (قوله ولو شكى الوصى اليه) وكذا اذا شكى الورثة كلالا وبعضا
 من الوصى) الا ان ظهر له خيانة (قوله يحجزه اصلا استقلاللا) او مع ضم آخر اليه (قوله اى
 لا يجوز للقاضى) فيه اشارة الى انه لو عزلته مع اهليته لها لا ينفذ وقد قال فى الاشياء الاكثر على
 الصحة كما فى شرح الوهبانية نعم عن الفصولين يجب الاقفاء بعدم الصحة وعنه ايضا عندى
 انه لا ينعزل وينبغى ان يقتضى به لفساد فضاء الزمان ثم فى التقيد بالامرين القادر اشارة انه لو كان

خائناً ولو قادراً او عاجزاً ولو اميناً جاز العزل (قوله الى كل منهما بالانفراد) بعدد واحد او بعقدين
 والتفصيل في الزيلعي (قوله فله التصرف وحده) يومه انه في صورة كون الوصية الى آخر غير
 الحى يجوز لذلك الآخر التصرف بدون الحى ولبس كذلك (قوله ضم) اى القاضى اليه غيره
 يومه عدم جواز اقامه القاضى الحى مقامه في هذه الصورة وقد قال في الاشباه مات احدهما
 اقام القاضى الآخر مقامه اوصى اليه اخر الا ان يدعى انه فهم ارادة ذلك مما تقدم (قوله وينعزل به
 ايضا) يعنى ينعزل وصى الميت بغير القاضى كمنزل منصوبه ولو عدلا كافيا كما يفهم من شرحه
 لا يخفى انه على هذا فالاولى ان يذكره في سياق قوله ويبقى امين بقدره وايضا قد عرفت ما فيه هنالك
 ولا يخفى ما بينهما من نوع الخالفة (قوله فاذا انعزل) لعله مربوط بما قبل قوله واستبعد اذ لا وجه
 لجعله من تنمة كلام المستبعد الا ان يقال معناه ان العزل ليس بجائز اذ هذا العزل يقضى الى
 نصب القاضى الاخر فاذا صح من القاضى عزل وصى الميت العدل الكافى لزم ان لا يصح
 وصاية من نصبه لقوة الاول دون الثانى (قوله عن ورثة غيب) اى كبارا ما حكم الصغار
 فبالاولى (قوله اوصى الى زيد) اى جعله وصيا قوله وليكر اى اوصى له بالثلث مثلا (قوله وصى
 الوصى) هذا فى وصى الميت وامام فى وصى القاضى ففيه كلام مذكور فى الاشياء (قوله بان يأخذ حق
 الورثة) هذا وان لم يفهم من المتن صريحا لكنه يفهم التزاما (قوله لان الوارث) فى دلالة على
 عدلوله خفاء لا يخفى اذ ظاهره شكل ثان اجتمع فيه الموجبان وتبين امر محال هكذا الوارث خليفة
 الميت والوصى خليفة الميت فالوارث وصى والمقصود الوصى خصم عن الوارث الا ان يدعى
 انه شكل اول هكذا الوصى خليفة الميت وخليفته يكون خصما عن الوارث اذ الوارث ايضا خليفته
 فتامل وجعله من قبيل الدليل التمثيل ايضا كذلك (قوله فيكون خصما للوارث) اى عن
 الوارث (قوله على من وقع الهلاك فى قسمته) لعل كلمة من عبارة عن الورثة والضهير راجع اليه
 (قوله ان يقسم التركة) الحكم لبس على اطلاقه بل هو مختص بالكيل والموزون اذ فى غيرهما
 لا يجوز ذلك كما يفهم من تعليقه (قوله لم يكن له على الورثة سبيل) وكذا على القاضى او امينه
 لعل لانها مه دالة تركه (قوله وتصدق بتمه) الصواب ما فى اقل النسخ من قوله وتصدق
 بتمه بالاضافة (قوله ورجع فى التركة) وفى قول الامام ولا يرجع على احد ثم فى قوله هذا اشارة
 الى ان الرجوع الى جميع التركة لا الى ثلث ما بقى كما مر خلافا لمحمد كما فى الزيلعي (قوله وله
 التجارة بمال البقيم) خافى نحو الكثر من اطلاق قوله ولا يتجر بماله فالظاهر انه محمول على ما يكون
 لنفسه المنقى هنا ايضا (قوله لانفسه به) ابراد هذا الجار مع المجرور للتوصل الى معطوفه (قوله
 من ابيه) القيد وقوى من قبيل الاخراج على مخرج العادة غالبا (قوله على الاملاء) اى الاغنياء
 (قوله ومال الوقف) عطف على الضمير المنسوب فى قوله ويقرضه (قوله لا يبيع ولا يشتري)
 هذا ان كان مع الاجنبى وان من نفسه فان وصى القاضى لا يجوز مطلقا وان وصى الاب جاز
 بشرط منفعة ظاهرة وهى قدر النصف زيادة او نقصانا (قوله وما يليه) اى العقار يعنى
 الاب لا يكون وليا لعقار الكبير ويمكن ان يقال ان كلمة ما موصولة وقوله فكذا خبرها فالعنى الشئ
 الذى يكون فيه الاب واما فيكون وصيه ايضا كذلك وليا (قوله ان لا يلبه الوصى) ظاهره يقتضى
 كون هذا القياس مختصا بالوصى وهو مشترك مع الاب كما فى الزيلعي (قوله اذ لا يملكه الاب
 على الكبير) ان اراد الكبير الغائب فغناى لقوله انما لان الاب يلى ماسواه وان اراد الحاضر
 فلا تقر بى اذ الكلام فى الغائب وقياس مع الفارق فالاولى ان يقال والقياس ان لا يملك الوصى

غير العقار والالاب كما لا يملكه على الكبير الحاضر كما في الزبلى بان يجعل القياس شاملا لعدم بيع الالاب ووصبه غير عقار الكبير انما يبطل دليله عدم ولاية الالاب بيع غير عقار الكبير الحاضر بمعنى كما لا يكون الالاب ولا البيع غير العقار للكبير الحاضر لا يكون هو ووصبه واما كذلك للغائب الكبير (قوله فيلكم بقدر الدين) الاولى فيلكم مطلعا اذ عند الامام الاطلاق واما لتقييد الذي اختاره هو قول الامامين كما في الزبلى (قوله وان لم يكن له دين) ايراد هذا القيد هنا لا يحسن مع عطف قوله اول الدين فالاولى ان يؤخره عن بضعف قيمته (قوله بضعف قيمته) هذا وقوله او النفقة مثلا يشعر اختصاص هذا الحكم بالنسبة الى الصغير لانه نسبة الى الكبير الغائب (قوله والدين بالنسبة الى الصغير) بخلاف المفهوم من قوله اذ لم يكن دين فانه للكبير فلا غناؤه عنه كما هوهم (قوله كما قلناه عن الظهيرية) ان حل قوله على الكبير الغائب كما هو ظاهر من ايراده هناك فلا يتم بناء هذه على ذلك وان على الصغير فلا يتم بناء ما سبق عليه الا ان يدعى العموم كما هو الظاهر من اطلاقه ثم البيع للدين انما يجوز اذا انحصر الوفاء اليه كما في الاشياء (قوله او النفقة) يعني عند الاحتياج اليه بان لا يكون له مال سواء (قوله فان في الهداية) دلالة هذا المنقول الواقع في حق الالاب على المقصود هنا بطريق المقايضة او الدلالة لان ما يجوز في حق الالاب يجوز في حق وصبه وخليفته فلا يرد انه لا ماساس له بهذا المحل (قوله اذا كان في المال) اي ان وجد العقار في التركة لكن ينبغي ان يقيد بقوله لانقاد لها الامه كما في الاشياء عن الظهيرية (قوله او زيادة خرجه) اي مؤنة الظاهر منه المنع عند تساويهما وفي الاشياء عن الظهيرية ايضا خلافه حيث قال وفيما اذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته (قوله اعذار سنة زيد عليه سابعه) في الاشياء عن الخاتبة وهو كونه في يد متقلب وخاف الرضى عليه (قوله الا ان يكون المقر) الاولى ان يقول ويجوز اقرار الوارث الخ اذ لا حسن الاستثناء الا ان يحمل على الانتقاع (قوله فلان التصرف) فلا يجوز للتصرف ان يشهد لذلك (قوله فلان مال الكبير ان كان من التركة) هذا القيد مستفاد من قوله مال الميت فيجوز شهادتهما بغيره لانتقاع ولايتهما عنه فلا تنهية (قوله وولاية البيع) الاولى ان يكتفى بما قبله اذ هذا لا يجري في العقار فافهم (قوله وصحت شهادة رجلين) وعلى بناء هذه المسئلة اجابوا بقول شهادة شاهدين على ظلم لاخر ياخذ ماله وشهد المشهود له بشاهد بمثله وان اتحد محتكما كما تقبل شهادة بعض قافلة لبعض على قطاع الطريق (قوله فوصى الام) وكذا وصى الاخ والعلم كما يفهم من السوق (قوله الاماليد للصغير) لكن يتجدد ما في التنازل خاتبة عن محمد رجل مات وترك ابنتين صغيرا وكبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة وهو ليس بوصى هو متطوع ولو ترك طعاما او ثوبا فاطمه الكبير الصغير او البسه الثوب فالبسه الصغير استحسن ان لا يكون على الكبير ضمان وفي النسخ وما نفق الكبار ضمنوا حصصه الصغار ان يغير امر القاضي او الوصى وفيه ايضا في كتاب النقطة بخلاف غير الالاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اصلا في التصرف في حال الصغير ولا في الحفظ بعد الكبير (قوله ولا يتصرف) اي الوصى الاضعف مطلقا سواء باقسمة او البيع والبيع اماليع العقار وغيره وسواء وصى الام والاخ والعم (قوله من غير ابيه) يدل صريحا على عدم جواز تصرفه فيما استاده من غير الالاب كالام وقفه وما على جواز تصرفه فيما استاده من ابيه وليس الامر فيهما كذلك بل المتق عكسهما فالصواب من غير موصيه يدل من غير ابيه كما قبل ويدل تفسيره عليه قال في التنازل خاتبة وصى الام لا يملك على بيع ما ورثه

الصغير عن الاب عقارا او منقولا مشغولا بآدين اولا يملك بيع ماسوى العقار من تركه موصيه
 ولا شراء منى الا اطعام والكسوة (قوله ولان اختيار) المفهوم من الزيلعي انه دليل على مضمون
 تعليل السابق (قوله انه لا يجوز) فسر بانه لا يلزمهم بالاجازة مازاد على الثلث (قوله ثم ادعى
 شثبا في يد الموصى) المفهوم من الاشياء ان هذه من قبيل المستثنى عن قوله لا يسمع الدعوى
 بعد البراء العام ونقل بحثنا عليه عن الطرسوسى وابن وهبان واورد عليه انه ليس فيه ابراء
 بل اقرار مجرد غير مستلزم لالبراء والاقرار المجرد غير مانع عن الدعوى (قوله وكذا الوافر الوارث)
 لانه ايضا اقرار غير صحيح لعدم ابرائه شخصاه معينا او قبيلة معينة وهم يحصون بخلاف البراء
 عن مجهول لمعلوم كقراء زيد حامى من كل حق لك على - نفعل برى - معاملة ومما لم يعلم وعليه الفتوى
 كافي الشربلية (قوله ان كانت الوصية للعباد) كالواوصى زيد ثبت ماله (قوله وكذا الواوصى)
 وان لم يشهد بخلاف ما فى العمادية انه مقطوع بلا اشهاد (قوله ما ينفع عليهم) الظاهر
 عليه نعم يمكن ان يراد بالصغير الجنس (قوله وكذا بعض الورثة) ان ثبت بالبنوة والحكم والافلا
 (قوله اوشترى الوارث الكبير) وقد عرفت ما فيه عن نحو التنا تاريخية الا ان يقال هذا عند
 عدم الوصى والقاضى وذلك عند امكان التدارك بواحد منهما لدى الضرورة (قوله وان كان
 فى المزايدة) نى بيع من يزيد فالفرق بينه وبين ما فى السوق الاول عند بيع الدلال والثانى عند
 صاحبه ارا الاول ما يباع فى البيوت والدكاكين والثانى ما فى نفس السوق (قوله قيم الوقف)
 اى متوليه (قوله مستقل) اى الوقف الذى عد الاستغلال (قوله فجحد المشتري) اى نفس
 الشراء على ان يكون المبيع موجودا باقيا (قوله فمخت البع يدنهما) الظاهر ينكها (قوله
 تعلية بالخطر) اى بامر غير معلوم لان ذلك ليس بمعلوم بمجرد قوله الوصى اذ الشرع قصر
 البيان على البينة والاقرار والذكول وقد اتى هنا ذلك (قوله فلينك الوصى) اى يكون ملكا
 للوصى نفسه والمقصود كونه باقيا فى التركة فلينك ان الوصى لا يملك الاقالة للتركة والصغير لعل
 هذا عند عدم النفع الظاهر (قوله فلا يلزم الوصى) بل يكون باقيا على ملك التركة ثم ههنا ايضا
 مسائل اخرى مهمة منقولة عن الدر وغيره منها للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة وعلى
 ما نقل عن السراجية ان كان فقيرا وعن الطحاوى ليس له ذلك مطلقا ان هذا قول ابى
 حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وله ان ينفق فى تعليم القرآن والادب ان تأهل لذلك (قوله
 والافق در ما يتعلم القراءة) الواجبة فى الصلوة ومنها الاب اعادة طفل اتفقا لماله على الأكثر
 ومنها الاب يملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى اطلق هكذا على ما نقل
 عن المجتبى لكن فى جواز ذلك من الوصى ايضا عند النفع الظاهر عند الامام خلافا لمحمد ومنها
 الوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضى من الوصى الذى نصبه جاز ومنها لو اشترى
 الاب لطفله طعاما او ثوبا واشهد يرجع عليه لوله مال ومنها انه لو كان الاب مسرفا لمبذرا يأخذ
 القاضى مال الصغير من والده ويضعه على يد عدل الى ان يبلغ الصغير (قوله هذا اخر ما من الله)
 وايضا هذا آخر ما من الله لا تضعف عبيده ابى سعيد محمد الخادمى صانه عن موجبات ندامة لادامى و
 جعله لشرعة حبيبه من اول الخادمى من التبريرات غايته فى حل المعقودات ونهاية فى فتح المغلفات
 وبداية فى تقييد المطلقات وهداية فى بيان السقطات مع ضم فوائج كثير الوجود وجمع فوائد
 فى المعبرات المتداولة عزيز المجدد جامعة لحاصل مهمات جميع الحواشى ودفع ما اوردها
 من الشبه والغواشى الا ما يكون واضحا ومحملا والميران النظر واقفهم محلا مغنية عن الجميع

مع زيادة غرائب بدیع وبتیغ بعبارة كثير الحاظها وقيل الفاظها معترف لدرر صاحب
التصنيف ومعترف بالبحر الى وصول ادنى درجته الرصيف وانا ارجو من الله تعالى ان يجعلها
من العبادات المتعدية الباقية مدى الدهور والاعوام يجعلها مقبولة ومتفعا بها ومتداولة
لدى العلماء العظام الى انقراض الايام وجعل خدمة هذا الخديم لمواليه اصحاب هذا العلم
من الاسباب المحقة اياهم هم حزب الله هم المفلحون وحشرونا بهم مع رفقا نهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون في ذى الحجة الشريفة
من شهر رنة اربع وخمسين ومائة والف من هجرة من له العز والشرف على صاحبها
واله وعلماء امته ومشايخ طريقته افضل الصلوات
واكمل التسليمات فله الحمد والاولا والاخر
وظاهرا وباطنا

٢

حمدا لمن اكرم علينا بتأنيته طبع هذه الحاشية اللطيفة والافادة الاتبقة على الدرر والغرر
المنسوبة الى الخبر الخطير الاملى والاستاد الكامل اللوذعى المشتهر بين الخواص والعوام
مولانا ابي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمى اكرمه المولى جل وعلا بالسعادة والفوز
الدائم وقد تصادف ختم طبعها في دار الطباعة العاصرة الى زمن مؤسس اصول الدولة
الاسلامية ومعهد اركان السلطنة العثمانية السلطان بن السلطان (السلطان عبد المجيد خان)
لازال محمد دولته الى نهاية الدوران ووقع ذلك الطبع والختام بنظارة اطعم
العباد الى افضال ربه السيد محمد نائل وهو في اواخر شهر رمضان
الشريف لسنة تسع وستين وما ثنين والف



